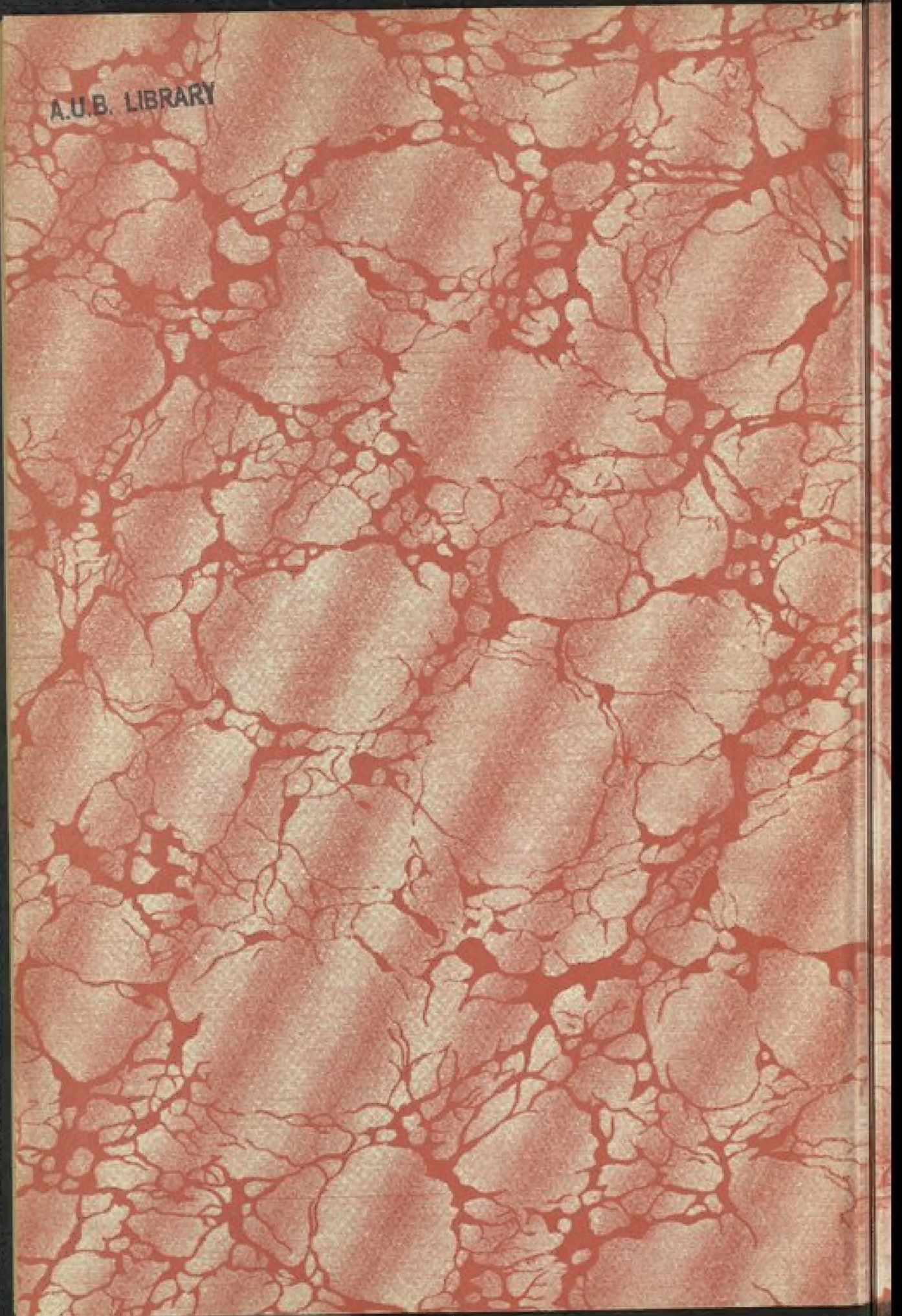
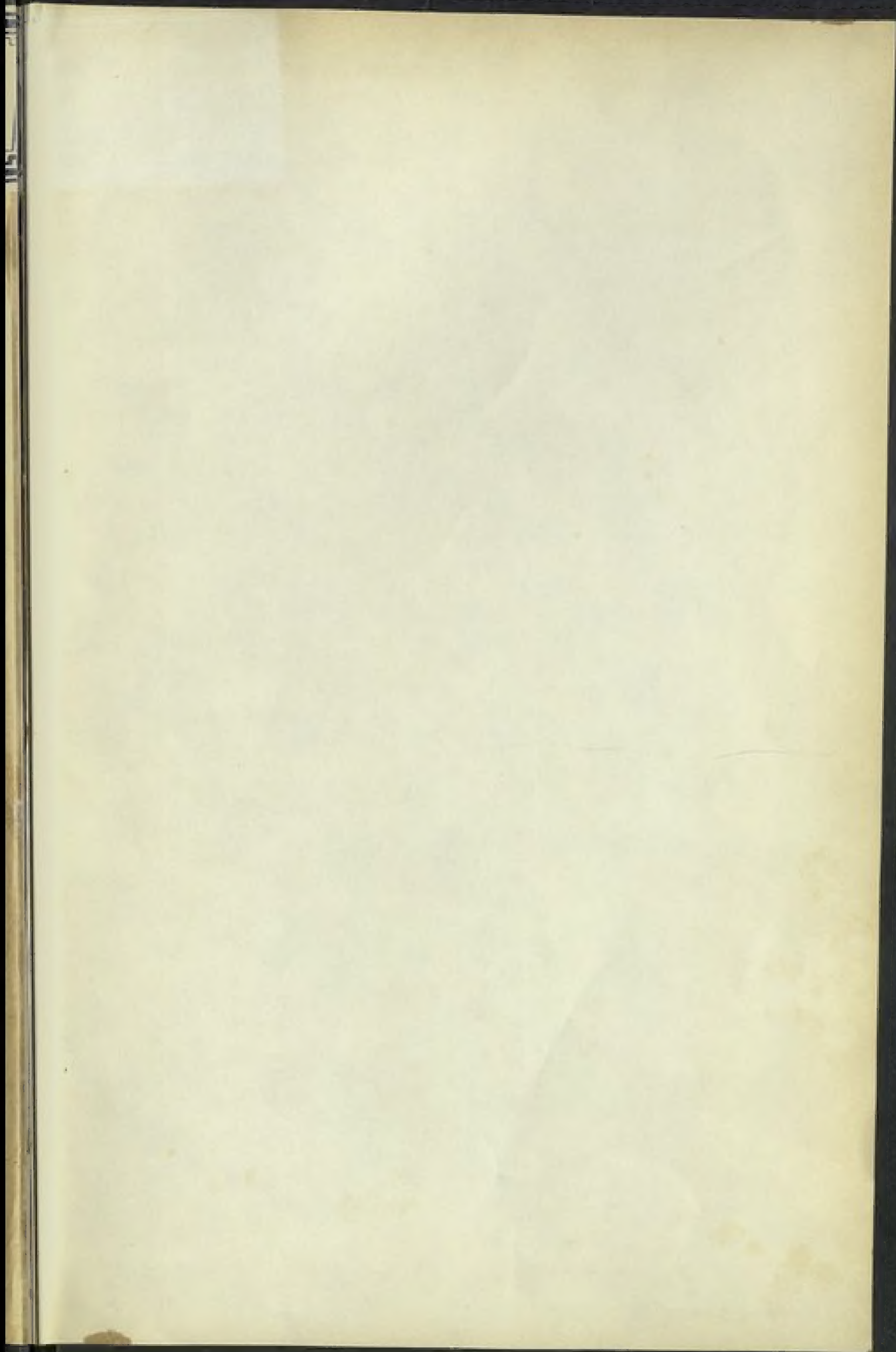


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



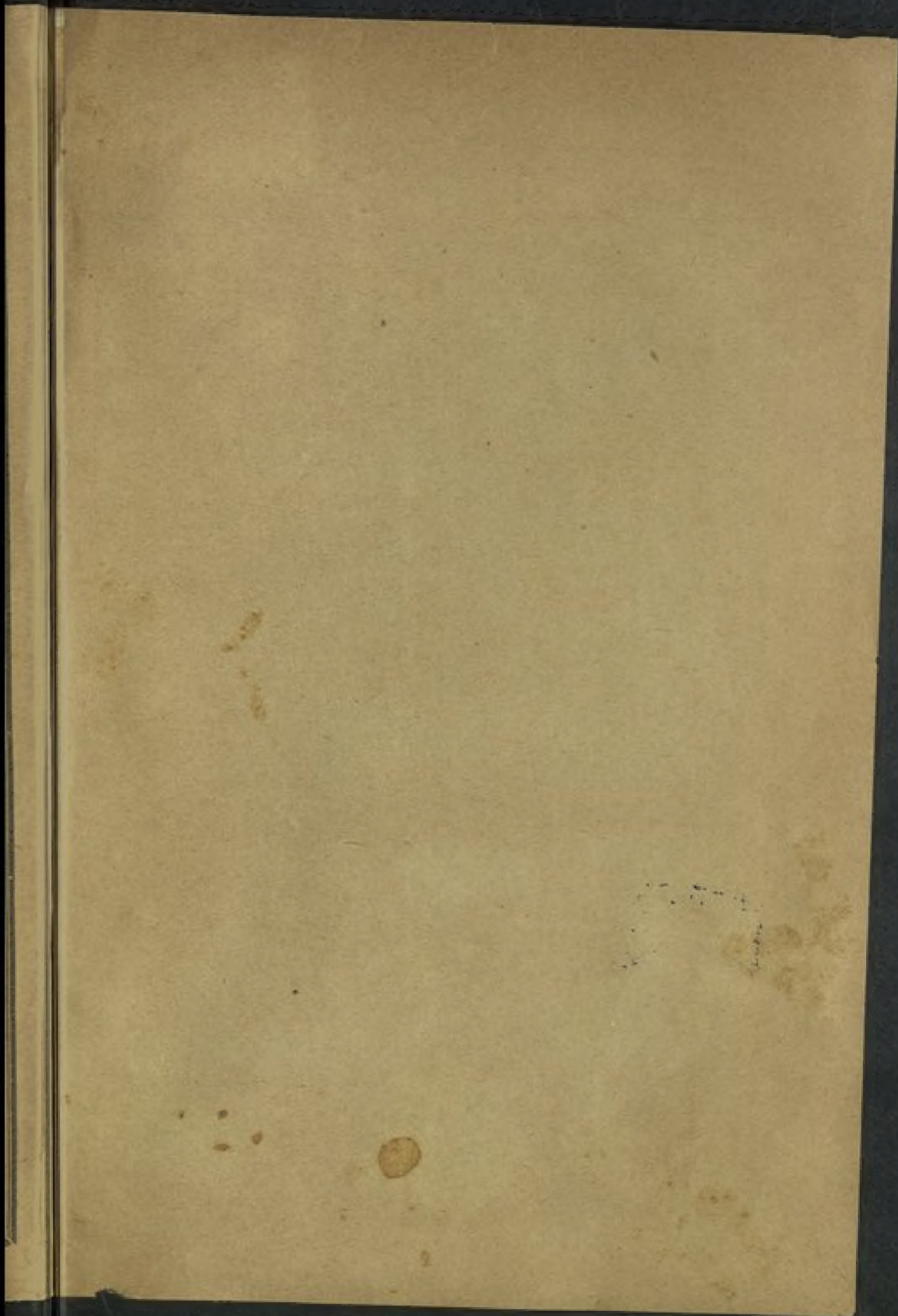
A.U.B. LIBRARY





عبد الرحمن
P. NAME

۲۱



فهرست الجزء الاول من كتاب جمع الهوامع

صفحة	مكتبة الحرم	صفحة
٢	خطبة الكتاب وداعي التأليف	٣٧
٣	مقدمات الكتاب وتقسيم مسائله	٣٨
٣	الكلمة	٤٠
٤	أقسام الكلمة	٤١
٤	الاسم وعلاماته وأقسامه	٤٥
٦	الفعل وأقسامه وعلاماته	٥٠
٧	أحوال المضارع	٥٠
٩	أحوال الماضي	موضع الآخر
٩	أحوال الامر	الأفعال الخمسة
٩	الحرف وعلاماته	٥٢
١٠	الكلام	٥٢
١١	مبحث فيما يتركب منه الكلام	خاتمة في الاعراب المقدر
١٢	أقسام الكلام	٥٤
١٢	الكلم	النكرة والمعرفة
١٢	الجملة	٥٦
١٣	مبحث في القول	الضائر وأحكامها
١٣	الاعراب ومحلها	٥٦
١٥	البناء والمبنيات	الضمير المتصل وأقسامه
١٦	أوجه مشابهة الاسم للحرف	٥٨
١٨	المعربات	لواحق الضائر المتصلة
١٩	مسئله في محل الحركة	٦٠
٢٠	الحركات وأقسامها	المفصل وأقسامه ولواحقه
٢١	أنواع الاعراب	٦١
٢١	مبحث في أن الاعراب أصلي وفري	الضمير المستتر وأقسامه
٢٢	جمع المؤنث السالم وما ألحق به	٦٢
٢٤	مما ينصرف	مسألة أخص الضائر الخ
٢٤	مواقع الصرف	٦٤
٣٤	مسئله القبائل والبلاد الخ	مسألة يجب قبل ياء المتكلم الخ
٣٥	مبحث في صرف أسماء السور	٦٥
٣٥	مسألة يتنوع في غير النصب بمفعول آخره ياء الخ	مسألة الأصل تقديم مضمر الخ
٣٦	مسألة ما منع صرفه دون علميته الخ	٦٧
٣٦	مسألة بصرف المتنوع اذا صغر الخ	مبحث في ضمير الفصل
		٧٠
		العلم وأقسامه
		٧٢
		مبحث في تكبير العلم
		٧٤
		اسم الإشارة وأقسامه
		٧٦
		لواحق اسم الإشارة
		٧٧
		أنواع الإشارة
		٧٨
		أداة التعريف
		٨١
		الموصول وأقسامه
		٨٥
		صلة الموصول
		٨٦
		عائد الموصول
		٨٧
		مسألة يمنع تأخير موصول الخ
		٨٩
		مبحث في حذف العائد

مكتبة الحرم

بوصف توما البستاني

مصر (الطبعة)

تابع فهرست الجزء الاول من كتاب معجم الهوامع

صفحة	صفحة
٩١	أحوال أي
٩١	خاتمة في من وما
٩٣	الكتاب الاول في العمدة
٩٣	المرفوعات من الاء
٩٣	المبتدأ والخبر وأحكامهما
٩٦	مبعض في الجلة وأقسامها
٩٦	مبعض في رابط الجلة
٩٨	مبعض في وقوع الخبر ظرفا أو جارا أو مجرورا
٩٩	مبعض في الاخبار وظرف الزمان أو المكان
١٠٠	مسألة الاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره الخ
١٠١	مسألة الاصل تأخير الخبر الخ
١٠٢	مسألة المجزئ ما علم من مبتدأ أو خبر الخ
١٠٨	مبعض في تعدد الخبر والمبتدأ
١٠٩	مسألة تدخل الفاء في الخبر الخ
١١٠	مبعض في دخول الناصب على المبتدأ الموصول الشرطي
١١٠	نواحي المبتدأ والخبر وأقسامها
١١٠	الاول منها كان وأخواتها
١١٣	مبعض في دلالة هذه الافعال على الحدث
١١٤	مبعض في حكم تعدد خبرها
١١٤	مبعض في تصرفها
١١٥	مبعض في سبب تصغيرها ناقصة
١١٦	مبعض في حكم حذف اخبارها
١١٧	مبعض في حكم توسط اخبارها
١١٧	مبعض في حكم تقديم اخبارها
١٢١	مبعض في حكم حذف كان واسمها
١٢٢	مبعض في حكم حذف نون كان
١٢٣	مسألة الحق بليس أحرف
١٢٣	ما النافية الجازية
١٢٤	إن النافية العالية
١٢٥	لا النافية الجازية
١٢٦	لات
١٢٧	مسألة نزال الاء في خبر مني بليس
١٢٨	الثاني من النواحي كاد وأخواتها
١٢٩	مسألة تعمل ككان
١٣٠	مبعض في حكم تقدم خبر هذه الافعال أو توسطه
١٣٢	الثالث من النواحي إن وأخواتها
١٣٤	مسألة تعمل عكس كان
١٣٥	مبعض في حكم تقدم خبرها
١٣٦	مسألة تنكير إن صلة وحال الخ
١٣٨	مبعض في فوارق أن المفتوحة عن المكسورة
١٣٨	مسألة تدخل اللام اسم المكسورة الخ
١٤١	مسألة ترد إن كنتم الخ
١٤١	مبعض في تخفيف إن المكسورة
١٤٢	مبعض في تخفيف أن المفتوحة
١٤٣	مبعض في تخفيف كان ولكن
١٤٣	مسألة تلي ما ليت الخ
١٤٤	مسألة كان لا إن لم تكرر الخ
١٤٧	مبعض في دخول حمزة الاستفهام على لا
١٤٧	مسألة يجب اختيار تكرار لا الخ
١٤٧	الرابع من النواحي ظن وأخواتها
١٥١	مسألة مدخولها ككان الخ
١٥١	مبعض في كون أن ومعمولها يبدان عن المفعولين في هذا الباب
١٥٢	مبعض في حكم حذف مفعول أفعال هذا الباب
١٥٣	مبعض في اختصاص المنصرف من هذه الافعال بالالفاء
١٥٤	مبعض في حكم اختصاصه بالتعليق
١٥٥	مبعض في ملحقات الافعال المذكورة
١٥٦	مبعض في اختصاصها بجواز إعمالها في ضمير بن الخ
١٥٦	مسألة يحكى بالقول وتصريفه الجمل الخ
١٥٨	مسألة تدخل الحمزة على علم ورأي الخ
١٥٨	مبعض في جواز حذف المتاعيل الثلاثة أو بعضها

ب) تابع فهرست الجزء الاول من كتاب معجم المصنف

صفحة	صفحة
١٧٩ الندية	١٥٨ لمبحث في الملحقات بأعلم وأرى
١٨٠ الاستعانة	١٥٩ الفاعل ونائبه
١٨١ الترخيم	١٦٠ لمبحث في تجريد عامل الفاعل من علامتي التثنية والجمع
١٨٤ مسألة الأجود وانتظار المحذوف الخ	١٦٠ لمبحث في حذف الفاعل لقربية
١٨٤ المفعول المطلق وهو المصدر	١٦١ مسألة الأصل أن يلي فعله الخ
١٨٦ حكمه وعامله	١٦١ مسألة يحذف الغرض الخ
١٨٧ لمبحث في اختصاص المصدر	١٦٢ لمبحث في حكم إقامه غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده
١٨٨ مسألة يحذف عامله لقربية الخ	١٦٢ مسألة لا يكون الفاعل ونائبه جملة الخ
١٩٣ مسألة أنا وأغائه صفات الخ	١٦٤ المرفوع من الأفعال
١٩٥ المفعول له	١٦٤ الفعل المضارع المجرد
١٩٥ المفعول فيه وهو المعنى ظرفاً	١٦٥ خاصة في المرفوعات
١٩٩ مسألة يصلح للظرفية من الامة الخ	١٦٥ الكتاب الثاني في الفضلات
٢٠٠ مسألة كثر تصرف بين وشمال الخ	١٦٥ المفعول به
٢٠٣ مسألة يتوسع في المتصرف الخ	١٦٦ لمبحث في وجوب تقديمه
٢٠٤ لمبحث في نيابة المصدر عن الزمان والمكان	١٦٦ لمبحث في حكم حذفه
٢٠٤ الظروف المنبئية	١٦٧ مسألة إذا تعدد مفعول الخ
٢٠٤ لمبحث إذا	١٦٨ مسألة يحذف عامله قياساً
٢٠٦ د إذا	١٦٩ التصدير
٢٠٧ د الآن	١٧٠ الاغراء
٢٠٨ د أمس	١٧٠ الاختصاص
٢٠٩ د بعد	١٧١ المنادى وأدواته
٢١٠ قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل	١٧٢ أحكامه
و بين وشمال وفوق وتحت ودون وحسب وغير	١٧٣ لمبحث في تنوين المبنى
٢١١ لمبحث بين	١٧٣ مسألة يحذف حرف النداء الامع الله الخ
٢١٢ د حيث	١٧٤ لمبحث في لا يجوز نداؤه
٢١٣ د دون	١٧٤ مسألة إذا نودي إشارة وصف الخ
٢١٣ د ريث	١٧٥ مسألة إذا نودي علم وصف الخ
٢١٣ د عوض	١٧٧ لمبحث في حكم تكرار المنادى المضاف
٢١٤ د قط	١٧٧ مسألة تلزم النداء من الاسماء فل الخ
٢١٤ د كيف	
٢١٤ د لدن	
٢١٥ د لما	

تابع فهرست الجزء الاول من كتاب جمع الموامع

صفحة	صفحة
٢٣٦ بحث الخال	٢١٦ بحث ما ومنه
٢٣٨ بحث في ورود الخال مدر	٢١٧ مع
٢٣٩ مسألة يجب تكبيره	٢١٨ المبني من الظروف جوارا
٢٤٠ مسألة لا يصح من نكرة غالبا	٢١٩ المفعول به
٢٤٠ بحث في تقديمها على صاحبها	٢١٩ عامله
٢٤١ بحث في تقديمها على عاملها	٢٢٠ تقديمه على عامله ومصابه
٢٤٢ بحث في توسط الفعل بين خالين	٢٢٠ أحكامه بالمرتب للمعطف
٢٤٣ بحث في حكم تقديم الخال على الجملة اذا كان عاملها ظرفا	٢٢٢ المشتق
٢٤٣ مسألة وان وقع ظرف واسم الخ	٢٢٦ تقديمه على المشتق منه
٢٤٤ مسألة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه	٢٢٦ مسألة لا يستثنى بأداة شيان
٢٤٥ مسألة تقع موطئة ومؤكدة الخ	٢٢٧ بحث في حكم الاستثناء بعد الجمل
٢٤٥ مسألة تقع جملة خبر به الخ	٢٢٧ بحث في تكرار الا
٢٤٧ بحث في الجملة الاعتراضية	٢٢٨ بحث في استثناء المساوي
٢٤٩ مسألة ورد منه الفاظ مركبة الخ	٢٢٩ مسألة بوصف بالاولى بتاليها الخ
٢٤٩ بحث التمييز	٢٣٠ بحث في ورود الا بمعنى العطف
٢٥١ مسألة يميز الجملة الخ	٢٣٠ بحث لا تقع الا بين الموصوف وصفته
٢٥٢ مسألة يلزم في تمييز الجملة المطابقة الخ	٢٣١ مسألة بوصف بغير ويستثنى الخ
٢٥٢ بحث في حكم توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه	٢٣٢ من أدوات الاستثناء يبد
٢٥٢ بحث في جواز تكبيره	٢٣٢ ومنها حاشا وخللا وما
٢٥٢ بحث في حكم تعدده وحذفه لقربه	٢٣٣ ومنها ليس ولا يكون
٢٥٣ بحث في تمييز العدد	٢٣٤ ومنها الاسماء
٢٥٤ مسألة يميز كم الاستغماية منصوب	٢٣٥ ومنها الملحقات بالاسماء
٢٥٤ بحث في تمييز كم الخبرية	٢٣٥ ومنها بدله
٢٥٦ بحث في تمييز كذا	٢٣٦ ومنها لما

کتاب

الى الاف السنين محمد بن عبد الله
مع المودة

乙

4

— 18 —

جميع الهوامع
شرح جمع الجوامع

❦ في علم العربية ❦

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

عني بتصحيفه السيد محمد يدر الدين النعماني

﴿ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ عميرية ﴾

(علي ثقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والاسكندرية)

﴿ الجزء الاول ﴾

منها بعد السبغ اذ هو كوار محافطة قصير

البيان

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي اذلف الله تعالى به

سجنانك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك * وأصل وأعلم على محمد أفضل من بعده منه بروح
قدسك * (وبعد) فإن لنا في هذا العلم من أجدد أقدارنا * وكتابه لا يقدرون مسائلها صغيرة ولا كبيرة
الأحداها * ومجموعها ثم دلفنا لهذا الباب الفطاني * وجوهرها نصرت عن جوع الأواخر والأوائل *
حدثت فيه ما يقر الأعين ويشبع المسامع * وأوردته من أجل كتب فضل عليها جمع الجوامع * وجهته من
مجموعة منصف فلا غرو أن لقبته بجمع الجوامع * وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا واسعا كغير النقول *
طويل الذبول * جاءها للشواهد والتعالييل * معتمدا بالانتقاد للأدلة والأقاريل * منها على الضوابط
والقواعد * والتقايم والمقاصد * فرأيت الزمان أضيق من ذلك * ورغبة أهله قليلة فبدأت ذلك * مع إلحاح
المسائل على في شرح برشدكم إلى مقاصده * ويظهرهم على غرائبه وشوارده * فتخيرت لهم هذه الجملة
السكاقل فجعل مبانيسه * وتوضيح معانيه * وتفكيك تعليله * وتعيين أحكامه * مسماة بجمع الجوامع * في
شرح جمع الجوامع بحمد الله تعالى أن يبلغ به المنافع * ويجهلنا من يسابق إلى الطيران ويسارع * هذه وكرمه
(أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم * وأصل وأعلم على نبيك محمد ومن يجوامع الكلم * وعلى آله وصحبه ما قام
بالنفس ضمير وأعرب عنه هم * وأسعيتك في كمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية بناء على ما في
الجوامع من المسائل والخلاف * عار لو جازة اللغة وحسن الاشتلاف * محيط بخلاصة كتابي التمهيد
والإرشاد * مع مزيد روافد في الانسجام * قريب من الألفاظ * وأسألك الدعاء به على الدوام * وينحصر

في مقدمات وسبعة كتب)

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجمله والقول والاعراب والبناء والتصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الاول في العمدة وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجرورات وما جعل عليها من المجزومات وما ينفعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضم اليها من بقية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفعل وما لحق به ونظم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس في التوابع لهذه الانواع وعوارض التركيب الاعرابي من تغيير كالاخبار والحكاية والتفسير فوضرائر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والتثنية والادغام ونظم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب يدعيه ابيق اليه حدوث فيه حذف وكتب الاصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعاً والأرض سبعاً والطوائف سبعاً الحديث

(ج) الكلام في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوى معه على الصحيح وبشرط قوم كونه حرفين (ش) الكلمة لغة تطلق على الجمل الغيدة قال الله تعالى وكلمة لله هي العليا أي لا اله الا الله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله الآية كلامها كلمة هو قائلها الشارح الى قوله رب ارجعون وما بعد وما في حديث الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها الشاعر كلمة ابدي لا كل شيء ما خلا الله باطل وهذا الاطلاق منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يعرض لذكره في كتبهم يوجد كقوله ابن مالك في شرح التسهيل وان ذكره في الافية ضد قبل انه من أمراضها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحاً وأحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوى معه مخرج بتصدر الجمل بالقول غيره من الدوال كالخط والاشارة وبالقرء وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب والمستقل أعضا الكلمات الدالة على معنى كحرف المضارعة وباء النسب وباء التأنيث والقضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها من أسقط هذا القيد رأي ما جئ اليه الرضى من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الانحياز لجعل الاعراب على آخره كالركب المزجي ولا جئ الى ما زاده في التسهيل من قوله دال بالوضع مخرجاً للمهملة لتعبيره باللفظ الشامل لذلك وذكرى القول الذي يخرج له ما سألني من انه الموضوع على معنى ولذلك عدلت اليه وما قبل من أن ذكر اللفظ أول لا للاقول على غيره كما رأي عنوع لعدم ثباته الى الأذهان اذ هو مجاز وعدلت كالتياب الى جعل الافراد صفة القول عن جعلها بابه صفة المعنى حيث قالوا منهم بن الحارث وأبو حيان وضع المعنى مفرداً لأنه كقوله الرضى وغيره صفة في الحقيقة وإنما يكون صفة للمعنى تبعية اللفظ والسلامة من الاعتراض بنحو ان خبر فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلاً ونحو ضرب فانه كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمان وقد تمت المعرفة على المعرف كمنع الجمهور لانه لا محل في الاختيار عنه وعكس ما أحب البتقدم المعرف خلفاً تقدم وضاعوا من قال ان اللام في الكلمة الجس المقضى للاستعراق والله للوحدة في شاقان فقد سها سهاوا طاهر ايل هي ظاهرة والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تصفية كزيد وقديرا كأحد جزئي العلم المضاف كزيد الله فان كلا منهما كلمة تقدير اذ لا تنافي الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعهما كلمة تحقيقاً لعدم دلالته جزئاً على جزء معناه وشغل المنوى المستكن وجوباً كانت في فهم جوارز كاسياني في مجيب المضمر وخرج بقول مع ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لانه لم ينوع اللفظ وقيد في التسهيل بقوله كذلك قال اشارة

الى الاستقلال لخرج الاعراب المقدرة منه تنوى مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحدقة العلم به لانه اذا شرط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته في المنوى أولى ومقابل الصحيح فيه ما نقله أبو حيان وغيره أن صاحب النهاية وهو ابن الخياط منع تسمية الضمير المستكن اسماء قال لانه لا يسمى كلمة وذهب قوم الى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدا نقله الامام غفر الدين الرازي في تفسيره ومحموله قال ورد عليهم بالباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين

(فان دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت بفعل أو غيرها بان احتاجت في إفادة معناها الى اسم أو فعل أو جلة تعرف وقال ابن الصاحم معناه في نفسه)

(ش) الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها إلا ما سبأ في بحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا وسماه المعلقة والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء والقصة العقلية فان الكلمة لا تتخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أولا الثاني الحرف والاو إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا الثاني الاسم والاو الفعل وقد علم بذلك حد كل منها بان يقال الاسم مادل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان والفعل مادل على معنى في نفسه واقترن والحرف مادل على معنى في غيره وفي المواضع الثلاثة السببية أى دلت على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه وبسبب غيره أى انضمامه اليه فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه الى غيره من اسم كالباء في مررت يزيد أو فعل كقد قام أو جلة كمر وفالنفي والاستفهام والشرط وقد عذف المحتاج اليه للعلم به كنم ولا وكان قدوا ما ذرو فوق ونحوهما وان لم تذكر إلا بتعلقها باسم مشروطا في إفادة معناها المقطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط لتوصل بها الى الوصف بأسماء الاجناس وفوق الى علو خاص وقس على هذا وقيل هي للتعريف أى معنى ثابت في نفسه وفي غيره أى حاصل فيه كمن في نحو أكلت من الرغيف فانه تعينه معناها هو التعيين في الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفس وغير راجع للمعنى كابن الحاجب فقد أبعد اذلاءه في لقولنا مادل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره أو ثابت فيه أو في غيره أما الاول فلان الشيء لا يدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى وانما يدل عليه بسبب وضعه له ودلالة اللفظ عليه وأما الثاني فلانه لا يصح أن يكون الشيء ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه بالمضى والحال والمستقبل لشهرتها في هذا المعنى والعبرة بالدلالة بأصل الوضع فهو مضرب الشمول اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا المصيرح للشراب في أول النهار لانه وان أفهم معنى مقترنا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم العاقل والمفعول لانهما وان دلا على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة وانما وضع الثابتان قام بها الفعل وكذا أسماء الافعال ونحو نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها في الاصل للزمان وعرض مجرد هاتيه وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة وقد حرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين بن التماس فذهب في تعليقه على المقرب الى أنه يدل على معنى في نفسه قال لانه ان خطوب به من لا يفهم موضوعه لانه لا دليل في عدم فهم المعنى على انه لا معنى له لانه لو خطوب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لانه كان كذلك وان خطوب به من يفهم فانه يفهم منه معنى علام بهما موضوعه لانه كانا خطوب بهل من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف قال والفرق بين وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره اثنان من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما المفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الافراد

(فالاسم من خواصه تداء ونحو باليت تنبيه وتنوين لاقى روى وحرف تعريف واستناد اليه وتسمع بالمعدي

على حذف أن أو نزل منزلة المصدر وإضافة وجر وحرفه بنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير وأعد لها
هو على المصدر المعلوم وبما شئت فعل وهو له بن أو معنى اسمها أو وصفها ومنه ما سمي به أو أريد له كقولهم
وز هو عطية الكذب ولا حول ولا قوة الا بالله كذا

(ش) الاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وذكر منها تسعة أحدها النداء وهو الدعاء بحرف
مخصوصة نحو يارب الدنيا يختص به لأن المنادي معمول به في المعنى أو في اللفظ أبتاع على ماضي والمفعولية
لاتاليق بغير الاسم فإن أو رد على ذلك نحو قوله تعالى يا ليت قوي بمأمون . يا ليتنا نرد . ألا يجدرنا وحديث
البخاري يارب كناية في الدنيا عار به يوم القيامة حيث دخل فيه يا ليت ورب وها حرفان وعلى اسجدوا وهو
فعل فالجواب أن ياتي ذلك ونحوه للتنبيه لا لنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل النداء والمنادي
معدوف أي يقوم وضعفه ابن مالك في توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت
ولا معدوف ومن الأسماء ما لا دليل على إسميته إلا النداء نحو يا مكرمان وياقل لانهما يجتمعان بالنداء الثاني
التنوين وسبأ في حده وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم من ماعدا التثنية والتثنية والتثنية
الملاحقين لوى البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة فانهما لا يجتمعان به كاسيأتى وانما يختص الباقي به لأن
التنوين منه للفرق بين المنصرف وغيره والتذكير للفرق بين النكرة وغيرها والتقابل إنما يدخل جمع المؤنث
السام والمعووض إنما يدخل المضاف عوضا من المضاف إليه ولا حظ لغير الاسم في المنصرف ولا التعريف
والتذكير ولا الجمع ولا الإضافة فإن أو رد على هذا نحو قول الشاعر

الام على لو ولو كنت عالما • باذئاب لو لم تغني أوائله

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظه ولذلك شدد آخرها وأعربت
ودخلها الجر والإضافة كما سيأتى شرح ذلك في بحث التسمية الثالث حرف التعريف إذا دخل لغير الاسم
في التعريف والتعريف بذلك أحسن من التعبير بالاشعوله لها واللام على قول من يراها وحده المعرفة واللام في
اللفظي وسلامته من ورواها الموصولة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إياك والوفاء للوفاء عن الشيطان
رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق في الام على لو الرابع الاستناد اليه وهو أنفع علاماته إذ به
يعرف اسمية النام من ضربت والاستناد لتطبيق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه ولشعوله القدم الثاني دون
الاختيار عبرت به دونه وسواء الاستناد العنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره وغلط فيه ابن مالك في شرح
التسهيل حيث جعل الثاني صالحا للفعل والحرف كقولك ضرب فضل ماض ومن حرف جر ورد ياتهما
اسمان مجردان عن معناهما المعروف لاراد اللفظهما ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء فضرب هذا مثلا
اسم مفعول ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه
حيث قال وان نسبت لاداة حكا • فإن أو أعرب واجلها اسمها

وفي شرح الأوسط الاغش لم يمان إذا قلت هل حرف استفهام فاعلم جئت باسم الحرف ولم تأت به على موضعه
وهذا مع ما تقدم في الام على لو معنى قول ومنه ما سمي به أو أريد لفظه وعلى الثاني ينشرح قول العرب زعموا
عطية الكذب وحديث المصعبين لا حول ولا قوة الا بالله كذا من كنوز الجنة حيث استدلوا بجملة الفاتحة
في الاول وللإسمية في الثاني فالعنى في الاول هذا اللفظ عطية الكذب أي يقسمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به
إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحسنى كما يركب الرجل في مسيره إلى بلد عطية ليفضي عليها حاجته
وفي الثاني هذا اللفظ كذا من كنوز الجنة أي كالكثير في نقاسته ومبانيته عن أعين الناس فإن قلت فأتصنع

بقوله نسمع بالمعدي خبر من أن نراه فان الاستناد وقع فيه الى نسمع الى فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين أحدهما أنه محمول على حذف أن أي أن نسمع وهما في تأويل المصدر أي سماعك فلا استناد في الحقيقة اليه وهو اسم كالمعدي في قوله تعالى وان تغفوا أقرب للتقوى . وأن تصوموا خير لكم ونظيره في حذف أن قوله ألا أهدى الذمعي احضر الوحي . وان أشهد اللذان هل أنت محمدي

فحين رواه برفع احضر فانه حذف منه أن لفظة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه والالزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع أسلم من رواه بالنصب فهو على اضمار أن لا حذفها والمضمر في قوة المذكور والثاني انه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو مما علة لانه مدلول للفعل مع الزمان فجاء لا حذف لولايه كافي قوله

فقالوا ما نشاء فضلت المحو . فانه نزل فيه المحو منزلة الالف وليكون مفردا مطايعا للمسؤول عنه المفرد وهو ما في ما نشاء ولم يعمل على حذف ان كما في البيت السابق لان قوله ما نشاء سؤال عما يشاء في الحال لا الاستقبال ولو حل على حذفها لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض بجواز أن يراد إنشاء في الحال اللهم في الاستقبال ودفع بأن قوله في تمامه . الى الاصباح آثر ذي أثر . يمنع ذلك الخامس الاضافة أي كونه مضافا أو مضافا اليه وأما نحو يوم ينفع الصادقين فان الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص به لانه انما دخل الكلام لمعدي الى الاءاء معني الافعال التي لا تنعدي بنفسها الهالاقضائهم معني ذلك الحرف فامتنع دخولها الاعلى اسم بعد فعل لفظا أو تقدير او اذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذي هو أثره فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

والله ما لي ببنام صاحبه . ولا تخالط البيان جانبه

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل يتعاق فالجواب انه على حذف الموصوف أي بليل نام صاحبه الثامن عود الضمير عليه وبه استدلل على اسمية مبالغة العود الهاء عليها في قوله تعالى مهمات أتانيه وما التحيية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو ما أحسن زيدا وآل الموصولة لعود عليها في قولهم . قد أفلح المتقي ربه . فان أورد على هذا نحو قوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير الى فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل أي ولاؤه من غير فصل وبذلك استدلل على اسمية كيف قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك وبه استدلل الرائي على اسمية اذا في قوله القالك اذا خرج زيد . ثم ثبت على أن الاسم ينقسم الى أربعة أقسام اسم عين وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معني وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دل على قيد في الذات كذا ثم وقاعد ووصف معني وهو ما دل على قيد في غير الذات كحلي وخفي وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسم الوصف لا قسم الفعل والحرف ولا قسم الكنية والمقرب والمعني قسم الذات لا المعني المذكور في أقسام الكلمة السابق فانه أعم وفوق ومنه ما سمى به الخ فيه ألف ونشر مرتب فالتالان الأولان لما سمى به والأخير ان لا أورد لفظه . فانه في قولهم زعموا مطية الكذب لم أفت عليه في شيء من كتب الامثال وذكر بعضهم أنه روى منقصة الكذب بالطاء المجهمة والنون وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمرو الكلبي قال ينس مطية المسلم زعموا انما هو مطية الشيطان وأخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الأعمش عن شرح القاضى قال زعموا كنية الكذب

(والفعل ماضى ان دخله تاء فاعل أو تاء تانيث سا كنية وأمر إن أفهم الطالب وقيل نون نو كيد وهو مستقبل وقد بدل عليه بالخبر وعكسه ومفارع ان بدى بهمزة متكلم فردا أو نونه معظما أو جعا أو تاء مخاطب مطلقا أو غائبا

أوغائبين أو باغائب مطلقاً أو غائبين

(ش) الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسماً وجعلوا الأمر مقطوعاً من المضارع وقد كرت مع كل قسم علامة لا تليق في الاحتمار أحدها الماضي وبغير بناء الفعل سواء كانت متسكماً أم مخاطب وبناء التانيث السكناً أو المخاطبة بالاستغناء المضارع عنها بناء المضارع سواء استغناء الأمر ببناء المخاطبة والاسم والحرف بالبناء المتحركة قال ابن مالك في شرح الكافية وقد انفرد البناء الكسبي بلحاظهم وليس كما انفردت ببناء الفعل بلحاظ التبارك وقد انفردت ببناء التاء الله الثاني الأمر وخاصة أن يفهم الطلب ويقبل تون التوكيد من أقومته كذا ولم تقبل التون فهي اسم فعل نحو صه أو قبلها ولم تفهمه فعل مضارع والأمر مستقبل أبداً لأنه مطلوب به حصول ما يحصل أو دوام ما يحصل نحو يا أيها النبي أتى الله قال ابن هشام الآن يراد به الغير نحو دوام ولا يخرج فانه في ريب من الحالة هذه والالكان أمر الله بتجديده الرى وليس كذلك وقد يدل على الأمر بلفظ الغير نحو والوالدات برضعن والمطلقات بترضعن كما يدل على الأمر بلفظ الأمر نحو فليمدد الله الرحمن يدائى فهذا الثالث المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة الممزعة والثون والتاء والياء والتميز بها أحسن من التمييز بسوقها ونحوها لزم ذلك وعدم هذه أدلته دل على إعادها ولم فالهمزة لمضارعهم مفردة نحو أكرموا ثوناً جمعاً أو مفردة معتلة بنفسه نحو نحن نقص وثناء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان أو منى أو مجموعاً كرا أو ثوناً أو غائباً والغائبين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مجموعاً والغائبين واحتر من حمزة وثوناً وناهياً لا تكون كذلك كما كرم وترجس القراء إذا جعل فيه ترجساً وتكلم ورنأ السبب خصبة بلبقاء وهو الحياء

(وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لغيره بأحد هما ثم المختار حقيقة في الحال وثالثاً فيهما)

(ش) في زمان المضارع خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة قال لأن المستقبل غير محقق لوجوده فإذا قلت زيد يقوم غدًا معناه ينوي أن يقوم غدًا الثاني أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة قصرة فلا يصح العبارة لأنك بقدر من منطق يعرف من حروف الفعل صار ماضياً وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المقطوع لأن العاصم بين الماضي والمستقبل الثالث وهو رأى الجمهور وحيوية أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوع وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسوع الرابع أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب وهو المختار عنده دليل حقه على الحال عند التجر من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السبب عليه لا فاد الاستقبال ولانه حل العلامة الأعلى القروع كعلامات التثنية والجمع والتانيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون مستقراً ثم حالاً ثم ماضياً فالمستقبل أسبق فهو وأحق بالمثال ويدبانه لا يلزم من سبق المعنى حقيقة المثال

(ويرجح الحال مجرداً ويتعين الآن ونحوه وليس وما وان ولام الأبداء عند الأكثر والاستقبال بطرفه واستناده لتوقعه وكونه طلباً أو وعداً مع توكيد وترج وجملة مناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً للتسهيل في أن ولو معدية وحرف تنفيس لا لام قسم ولا نافية في الأصح وينصرف للضى ولم لا وقيل كان ماضياً فغيرت صيغته ولو بشرط واحد ورنأ وقد للتقليل وكونه خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه أو عطف على حال أو مستقبل أو ماض فكمرو)

(ش) للمضارع أربع حالات أحدها أن يرجع فيه الحال وذلك إذا كان مجرداً لأنه لا كان لكل من الماضي

والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه فجاءت دلالة على الحال براحة عند تجرده من القرين جبرالما
فاته من الاحتصاص بصيغة وعلة الفارسي بأنه إذا كان لفظا للحال لا قرب والابتداء فأقرب أحق به والحال أقرب
من المستقبل الثاني أن يتعين فيه الحال وذلك إذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة وآخا أرني ليس
أوما وإن لانها وضوغة لنفي الحال أو دخل عليه لام الابتداء هذا قول الأكثر في الجميع وزعم بعضهم أنه يجوز
بهاء المقرون بالآن ونحوه مستقبل لا اقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو الآن بالامر ومن واجب
بأن استعمالات المستقبل والماضي محاز وانما تخلص للحال إذا استعملت على حقيقة لها وزعم ابن مالك أن المنفي
باللانة قد يكون مستقبلا على قلته قال حسانه وليس يكون الدهر مادام بذيل وقال تعالى قل ما يكون لي أن
أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي وأجيب بأن الكلام إذا لم يكن قرينة تنصرف إلى الاستقبال له فليدة
أو معنوية وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو وإن ربك بعكم بينهم
يوم القيامة أني لم يرني أن نذهبوا به فيجوز مستقبل لاستداده إلى متوقع وقال أبو علي لا توجد إلا مع الحال
وهذه حكاية حال بمعنى الآية الأولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره يتكلم أو قصدكم أن نذهبوا به
الثالث أن يتعين فيه الاستقبال وذلك إذا اقترن بظروف مستقبل سواء كان معمولا له أو مضافا إليه نحو أو زرك
إذا زركي فالفعلان مستقبلان لعمل الأولى في إذا وإضافة إلى الثاني أو استدالي متوقع كقوله

يهولك أن تموت وانت متفرح لما فيه الحياة من العذاب

أذا زركي به الحال لزم سبق الفعل للفعل في لوجوده وهو محال أو اقتضى طلبا نحو والوحدات برضمن لينفق
دوسعة رينالا أو أخذنا أو وعدنا نحو يعذب من يشاء ويفضل من يشاء أو حسب أداته نو كيد كالنورين لانه إذا
يليق عالم يحصل أو أداته ترجح تحول إلى أبلغ الأسباب أو أداته مجازاة جازمة أم لا نحو إن يشأ يذهبكم كيف تصنع
أصنع أو حرف نصب ظاهرا كان أو مقدرا خلافا للبعض المتأخرين في قوله لا يتعين بشئ من حروف النصب
واللهي في قوله لا يتعين بأن أولو المصدر يفتحو بواحد منهم لو يعمر بخلاف لو الشرطية فانها تنصرف لقضي
كما يأتي أو حرف تقيس وهو السين وسوف لأن وضعهما للمبطل المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال
قبل أو لام التسمي أو التناهي وعليه في الأولى الجز ولي وجاعة لأنها في معنى التوكيد في الثانية معلوم المتأخرين
وجمع ابن مالك مذهب الأخفش والمبرد بقاؤه على الاحتمال مع ما فقد دخلت على الحال في قوله ولا أقول لكم
عندئذ يخرج الله الرابع أن ينصرف معناه إلى الماضي وذلك إذا اقترن لم أولا وذهب الجز ولي وغيره بأن
مدحولها كان ماضيا فغير صيغته ونسب إلى سيوريه وجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على
اللفظ ورد بأنه لا نظيره ونظير الأول المضارع الواقع بعد الواو المجهول للحروف قلب المعاني لأقلب الالفاظ ولو
أقيد بالمجازمة للاستغناء عنه إذا دخل على المضارع سواء أو أو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس أو ذنوبهم
واذ تقول للذي أنتم الله عليه أي قلت أو رعاكم

ربما تكره النفوس من الآلهة رله فرجة تكمل المقال

أورد التقليلية نحو قد أنكر القرن مضرا أناسه بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل أو كان خبر باب كان
نحو كان زيد يقوم قال ابن عصفور وأوجب لما الجوابية فتحو لا يقوم بدقام عمرو قال أبو حيان ويحتاج إثبات
ذلك إلى دليل من السماع أي في جواز وقوع المضارع بعدها إذ المعروف أنها لا تدخل الأعلى ماضى اللفظ
والعنى كما سأل وما عطف على حال أو مستقبل أو ماضى أو عطف عليه ذلك فهو أنه لا شرط اتحاد الزمان في
الفتحين المتعاطفين نحو أذ أن الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الأرض أي فأصبغت الأرض

ثلاثة أقسام مختص بالاسم ومختص بالفعل ومختص بينهما والاصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما يختص به
وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل وفيه أبو حيان الأول بأن لا يعمل منه. والجزء من كل حرف لا يعمل
المتفليس لم يعمل ومما خرج عن هذا الأصل هل التي في - جذا فلهذا فأنها تختص بمعنى أنه يجب إبدالها كما
سبق في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعد ما وقع ذلك لا يعمل لأن هذا الاختصاص مرضي لا يزموم
ولا وان الساقيات فأنها لا تختص ومع ذلك تعمل لأن لها اسم ليس في أنها المنفي والعمل لا يدخل على الميتة ولو لم يكن
فأخلفت بها

(ص) وليس منه عسى وليس وكان وأحوالها على الصحيح

(ش) المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لا يصلح ضمها إلى الرفع والثاء الساكنة مائة وذهب ابن
السراج إلى حرفية عسى وليس مستند إلى عدم تصرفها وإفادتها في الأثرى تعليل وفي الثانية العارضي وإن شقير
ورديان ذلك لا يصلح دليل للحرفية مع قيام دليل العملية وذهب الزجاج إلى أن كان وأحوالها حرف وف
ابن هشام في جوابه أن - هل الخلاف في عسى وليس مشهور وفي كون غريب قال ابن الحاج في النقد حكى
العبادي في شرح الإيضاح أن المبرد قال إن كان حرف قبل العديد وهذا الطرف من قول من قال إن ليس وعسى
حرفان قال ابن الحاج هو من كان في المدي - أي ضمها لأنها أقوى بان تنزل لأن الأندلس في حديث ابن خلدون
تفصيلا من المضي في خبر ما حدثت عليه

(ص) والكلام في قول عيسى وهو محسن كقول المستكبر عليه من السماع وتعمل حملا لا يصلح اشتراط العمل
وأما ذلك ما يجعل لا انعقاد الناطق وأشكل تصوير خلافه

(ش) الكلام في بيان العمل على النفا والاشارة وما يقع من حال الشيء وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز وإلى
التكليم الذي هم عليه وفي كلام بعضهم من أن العمل على النفا والاشارة حقيقة وليس مافي النطق من المعاني
التي يعبر عنها من العمل المركب أو الدال على معنى من معانيها أو في الأصل على ما في النفا والاشارة
المعروفين من الكلمة الواحدة كما في كلامهم في الأصل على ما في النفا والاشارة المعروفة في النفا والاشارة
تخرج النفا والاشارة إلى ما ذكرنا أو العمل على الكلام من معنى المركب أو الدال على معنى من معانيها
ما فهم معنى من الكلام على وجه من المراتب كما في كلامهم في الأصل على ما في النفا والاشارة المعروفة في
التكليم وكان التكليم من حيث التكليم كقولهم في الأصل على ما في النفا والاشارة المعروفة في النفا والاشارة
محتاج في إعادته السماع كاستحاج المحكوم منه أو المحكوم به أو كقولهم في الأصل على ما في النفا والاشارة
المعروفة في النفا والاشارة المعروفة في النفا والاشارة المعروفة في النفا والاشارة المعروفة في النفا والاشارة
نحو السماع فوق الأرض والبارحة في الكلام في كلامنا والثاني لا وجه له أبو حيان في قوله لا كان شيء
الواسط كلاما غير كلام إذا مررت به من يجعله في مقام معاد صوته ثم هو في مقام معاد معاد معاد معاد معاد
به فيصيح أن يقال به فأنهم كما أن لنا حار في بلاد خلاف ذكر أبو حيان في تذكره وعلى شرط في كلام
القدماء قولان أحدهما أنهم حزم به أن ذلك ونحوه لا في فلا يصح ما سبق به السماع والسماحي كلاما وعلى هذا
يراد في الحمد مقصود والثاني لا وجه له أبو حيان وعلى شرط فيه انعقاد الناطق ولأن أحدهما هم فهو ما طلح
رحلان على أن لم يكر أحد منهما فلا ولا آخر فاعلموا من آثار خبر الموضع ذلك كلاما غير كلام
واحد فلا يكون عامله إلا أحد أو في هذا يراد في الحمد من ماضي وأست والثاني لا وجه له ابن مالك وأبو حيان
كما أن انعقاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطأ وقال ابن خاليم صمد في الكلام من ناطق لا يتصور

ولهذا تسميهم بقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس جديدا فليس كلاما وعلى هذا انقد
 الجملة القول المركب كما أفصح به شذوذا الصلابة السكاكيتي في شرح القواعد عند اختار الترادف قال لأننا لم
 بالعمود ورتان كل مركب لا يطلق عليه الجملة وسبقه الى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه
 كلام الامعاء قال وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة فشرطه أن يجوابا أو صلة فاطلاق بجاري لأن كلامها
 كان جازما في ما أطلقت الجملة عليه باعتبار ما كل كاطلاق الثاني على الثانيين نظرا الى أنهم كانوا كذلك ثم
 وتنقسم الجملة الى اسمية وفعلية وشرطية فالاسمية التي صدر عنها اسم كزبد قائم وهما بالاعتقادي والعللي التي
 صدر عنها فعل كقام زيد وضرب الحص وكان زيد قد لما وضعت قائما أو يقوم وقم والشرطية التي صدرت
 أو يجوز ونحو عندك زيد أو في الدار زيد إذا قدرت زيد فاعلا بالشرط أو يجوز ولا بالاستمرار بالذوق
 ولا مبتدأ مختبرا عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية والمركبات منها من قبيل الفعلية لأن المراد
 بالصدر المستند أو المستند اليه ولا عبرة بتقدم عليها من الحروف فالجملة من نحو قائم زيدان أو زيد اخولا
 ولعل أياك منطلق وماز يد قائما اسمية ومن نحو قائم زيدان قائم زيد وقد قام زيد وحلا ففعلية وتلقا
 أيضا ما هو صغرى في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ونحو فريقا كذبهم وفريقا يقتلون ونحو فأي آيات الله
 تتسكرون فعلية لأن هذه الاسماء في رتبة التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وان أحسن من المشركين استجارك
 فأجره والاعلم خلفها والتبلي اذا بغشى لأن صدرها في الاصل افعال والتقدير أدعوزيدا وان استجارك
 أحسن خلق الأنعام وأقسم بالميل وفيتكون الجملة ذات وجهين وهي اسمية لصدورها من فعلية فتجوز بدو قوله
 أبو قال ابن هشام وينبغي أن يراود عكس ذلك نحو ظننت زيد أبوه قائم وتنقسم أيضا في الكبرى والصغرى
 فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه زيد أو قائم والصغرى هي الفعلية على القيد كالجمله
 الخبر بها في المثالين وفيه تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبار بن نحو زيد أبوه غلامه منطلق فجمعها هذا
 الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق
 صغرى باعتبار جملة الكلام هـ

في ص هـ والقول اعطى دل على معنى يوم الثلاثة قبل والمهمول وليس مجازا في غير الكلمة ولا في المركب
 ولا المفيد خلافا لها

في ص هـ القول هو اللفظ اندال على معنى اللفظ حسن يشتمل المستعمل والمهمول لأنه قد ورد المعنى على مقتض
 والاندال على معنى فصل يخرج المهمول فتشمل الكلمة والكلام والكلمة تشملها أي أنه يصدق على كل منها أنه
 قول اطلاقا حقيقيا وقيل أنه حقيقة في المفرد والطلاق على المركب مجازا وعليه ابن معطي وقيل حقيقيا
 المركب سواء أفا دام لا اطلاقا على المفرد مجازا وقيل صيغة في المركب المصيد والطلاق على المفرد والمركب
 الذي لا يعيد مجازا وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل أنه يطلق على اللفظ المهمول أيضا في اللفظ حكا
 أبو حيان في باب نطق من شرح التمهيد وجزم به أبو البقاء في الباب أما طلاقة على غير اللفظ من الرأي
 والاعتقاد فجاز جزما بجمعا

في ص هـ الأعراب

في ص هـ أي هذا الجذع وهو مصدر أعرب مشرقا لمان الآية يقال أعرب الرجل عن حاجته أي عن ما هو فيه
 حديث والنيب أعرب عن نفسه والاحالة عربت الدابة عرجات في سرتها وأعرى صاحبها السها والخصيب
 أعربت الشيء حسنت والتعير عربت المدة وأعربها الله غير ما رآه الفساد أعربت الشيء أزلت عمره أي

فأدو وينعدي الأول بمن والباقي بالهمزة يأتي أعرب لازم بمعنى تسكنم بغير ياء أو صارت تحصيل عروا
أو ولدته ولد عري اللون أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون فهذه عشر معاني والمناسبات للمعنى الاصطلاحي
منها هو الأول إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة كما شعر فهو يصح أن يكون من الخمسة بعد

﴿ص﴾ قال الجوهري لفظي فهو أثر يجلبه العامل لظاهر أو مقدر قيل أو معنوي وهو المسمى بما له من معنوية
والمعنوي بغيره وقيل معنوي فهو التغيير للعامل لفظا أو تقديره على أو معنوي

﴿ش﴾ اختلف هل الأعراب لفظي أو معنوي على قولين فالجوهري على الأول والبيهقي على الثاني
والثالث بين وابن مالك ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين وحده على هذا أثر ظاهر ابن سبويه
العامل في معلى الأعراب وهو الآخر كما سيأتي والمراد بالآخر الحركة والحذف والسكون والحرف والمصدر
ما كان في المقصور ونحوه مما سيأتي وقولنا يجلبه العامل أحدتا من حركة لا تباع نحو الخليل من حركة الراء
وسائر الحركات فإن قلت فلم يزد في الحذف في آخر الكلمة كما صنع ابن هشام في الشعر قلت نعم صرح به
في شرحه بأن ذلك ليس فيه اعتراجه عن شيء إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر بغير زعمه فظاهر بيان
لحل الأعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد ذلك فهو لا ين الحذف أو أقبل لا يتوهم كونه من ثمانية أيضا فلا ين
الأعراب قد يكون في غير الآخر كما سيأتي وذهب الأعمى وجماعة من المعاري إلى أنه معنوي وأجاب بقوله قول
سبويه ورجعه أبو حيان وعلى هذا هذه التغيير للعامل لفظا أو تقدير أو أساسا لصدقه الأول بأن الأعراب قد
يكون لازما للزوم مدلوله كرفع لعمر لا ونصب بجان الله وريدنا وجو الكلا ع وعريط من ذي الكلا ع
وأم عريط فلا يصح قول من جعله تغييرا وأجيب بأن ذلك ونحوه تغيير بمعنى أنه صالح للتغير أو متغير من جهة
السكون التي كان عليها قبل التركيب ورد بأن الأول مجاز والثاني يرد فيه المبني على حركة كونه كذلك واستدل
لثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها أعرابا لم تنصف البنية في قولهم حركات الأعراب وأجيب بأنها يائية وبأنها
توجد في المبني وأجيب بأنها غير ها وبأنها تزل في الوقت مع الحكم عليه بالأعراب وأجيب بأنه عارض
لا اعتبار به بأن السكون ليس بأثر وأجيب بأن الأثر أهم من وجود الحركة وحذفها بأثره ونصبه المقصود
ببعض اطلاقاته اللغوية بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف فبغيره من الخط بالكتابة من ما لواء
المعنوي وذلك غير جائز للمصطلحين وتقسيم الأثر إلى ظاهر ومقدر ظاهر وفي نفسه بهنهم على ظاهره ومقدره
ومعنوي وحسن المقدر بما له من ثقلية عن ياء فندرة فهو ليس والمعنوي بما له من ثقلية عن شيء فهو على
وأرطى وبغير الالب كهلأى وكذلك تقسيم التغيير إلى لفظي وتقديره هو المشهور وقسمه بعضهم إلى ثلاثة
لفظي وتقديره ومحلي وفسر المحلي بموضع الاسم المبني

﴿ص﴾ ومجمله آخر الكلمة أو ما تزل منزله

﴿ش﴾ المراد بآخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من قوم بمسائل منزلة الأعراب في الأعراب
الأعراب فيها النون وحذفها ليست هي آخر الكلمة ولا مقصود الآخر بل بالغيرية وهو العامل والظاهر بغيرية
الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثني عشر فإن الأعراب فيهما في حشو الكلمة أي أن جي في الحشوة لا لأن
الاسم المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه وقال ابن هشام الذي يظهر في الجواب أن عشر
حال محل النون والنون بمنزلة النون (تنبيه) تسمى آخر ما عرب حرفا غير المبني في آخر ما عرب له قال ابن
فيثس يور بمسمى آخر حرفا عرب على معنى أنه لو أعرب كان محابا عربا لكان ذلك هو الأعراب

﴿ص﴾ والصحيح أنه ما عدل على المناهضة ومكان الوضع

في شئ من غير مستلزم الا في الاعراب لم يسل متبعة الحكامة كما جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها
و بعضها او عند أبو حيان التام في ذكر (الرجح) في أسرار الله وان الكلام سابق الاعراب في المرتبة وعلى تعاقب
العرب به في التام في معرفتهم ان التام المعاني فأمر به أو نطق به مع باقي أول تيليل السنه انه ولا يتعدح ذلك
في سائر رتبة الكلام كعدم الجسم الاسود في السواد وان لم يزايله خلاف الصفة وفي الباب لابي البقاء ان
المقتضى على الثاني لان واضح التام حكمه يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه ليس حكمته
تقتضي ان يضع الاعراب مقام تلك الكلام

في ص ١٠ وهو أصل في الاءاء وثالثها فيها

في شئ من مذهب البصريين ان الاعراب أصل في الاءاء فرغ في الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني
مختلفة من العائلي والعمولي الاضافة فلولا الاعراب ما عمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن
ربما انصب في النصب والرفع في النفي والجزم في الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان
الالباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغة بل اختلاف المعاني وقال الكوفيون انه أصل فيهما لان الباس الذي
اوجب الاعراب في الاءاء وجود في الافعال في بعض المواضع فعولاً تاكل السمك وتضرب اللبن والنصب على
نهي عن الجمع بينهما على ما جزم به في صيغة التام لوقع نهي عن الاول واباحة الثاني وأجيب بأن النصب على
اضرار الجزم في الاءاء لا يرفع على القطع فهو أظهر في العوالي المضمر لم ينجح الى الاعراب وذهب بعض
المفسرين الى ان الفعل الذي في الاعراب ليس لاسم لانه جدي في ضرب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لانه
فهو فرغ وهذا هو القول الثاني المطابق في المتن قال في الارشاد وهذا من اختلاف الذي ليس فيه كبير منفعة
ليس في وثالثها

في شئ من مذهب البصريين ان الاعراب على القول الذي لم يسل بعد كما أوضح به في التسهيل أنه ما جئ به لا لبيان مقتضى
عمل من حركة أو حرف أو كونه حرف وحرف على ما جزم به في التسهيل كما قال ابن جني في المحاسن بأنه لزم آخر
الكلام في الاءاء الا ان حدثت تلك الاعراب في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء
موتى في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء
يكون فيها بل من حيث هو فرغ في الاءاء ومقتضى في الاءاء ومقتضى في الاءاء ومقتضى في الاءاء ومقتضى في الاءاء

في شئ من مذهب البصريين ان الاعراب على القول الذي لم يسل بعد كما أوضح به في التسهيل أنه ما جئ به لا لبيان مقتضى
عمل من حركة أو حرف أو كونه حرف وحرف على ما جزم به في التسهيل كما قال ابن جني في المحاسن بأنه لزم آخر
الكلام في الاءاء الا ان حدثت تلك الاعراب في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء
موتى في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء

في شئ من مذهب البصريين ان الاعراب على القول الذي لم يسل بعد كما أوضح به في التسهيل أنه ما جئ به لا لبيان مقتضى
عمل من حركة أو حرف أو كونه حرف وحرف على ما جزم به في التسهيل كما قال ابن جني في المحاسن بأنه لزم آخر
الكلام في الاءاء الا ان حدثت تلك الاعراب في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء
موتى في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء لم يسل في الاءاء
يكون فيها بل من حيث هو فرغ في الاءاء ومقتضى في الاءاء ومقتضى في الاءاء ومقتضى في الاءاء ومقتضى في الاءاء

انما يؤلف بها كمال الالف الجوز في القدر ان الالف الذهب للتركيب في الاصول الاسم بمعنى قيامه
 يختلف في باب البناء هل هو شيء واخذوا اكثر فذهب كثير من الى الثاني فهم من قال من أسبابه
 المني وقوله بنزل عريان فانه ما به بالشيء ما بانزل بمعنى المعنى ورده هذا طردا بغيره ما سمي بالث وضرر ما بدا
 فانه بمعنى الامر وتكون بغيره ما عراب الف واو لا لاها ما معنى انفسه به فوجع الامر بين و منهم من قال من أسبابه
 عدم التركيب وعلى هذا ابن الحارث حيث قال المني ما عراب بين الاصل أو رفع غير مركب ففقد ان الالف
 من التركيب بنية وقيل لاسباب البناء فمعنى الحرف كاسماء الشرط والاضافه وقوعه ووقع المعنى كزال
 الواقع بوقع انزل وبارد الواقع بوقع كاف القطب وبه صار علة ما وقع بوقع المعنى كالعالم المؤت المعدول
 كذا فانه صار عزال الواقع بوقع انزل في العذل والتمرير واضافه الى معنى كاسماء الزمان المضافة الى
 هو ارفاهاش وزاد بعضهم ان تكرار على منع الصرف قال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم الى انه اذا
 اذا انضم الى بيان من اسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الاعراب أصلا لانه ليس بعد منع الصرف
 الاول الاعراب ومن ذلك بعدام وقطام وباه فان ثم المعنى في الالف العدل من حادثة وقطعة قال وما
 ذكره في ذلك باب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما به مشابهة الاسم
 في صرف لا غير وقوله ليس بعد منع الصرف لانزل الاعراب بمشروع وقوله باب حذام مردي فان باب البناء
 في باب حذام وانزل وقوله حذاما الحذف فيه خمسة اسباب من واقع الصرف ولم يكن وذلك في وجهان فان فيه
 المعنى في التثنية والتثنية والتركيب والالف والنون او كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتابه انه
 لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار وقوله حذام من المتأخرين عن ظاهر كلامه بيوجه وصرح
 به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك أبو البناء في التثنية ثم رأيت ايضا في تشييد أكل المني
 العطار وعبارته رأيت المني من الالف فانه المني شبه الحرف ثم حكى كلامه في البناء فخرج عن الظاهر
 فهو مع موقع الامر ثم قال بعد البناء على وجه التعريب والصحيح ان كل اسم بني فانه في شبه الحرف
 هذا تشبيه على ضرب من القلق وهو على ما عطف فخرج لانها اشبهت حل لكونها على حرفين والاعنوى ان
 تضمن معنى الحرف او يكون مقترنا الى ما بعدوه وهذا سبب الحذف من الاعنوى ان كلامه به معروف ثم ان
 شبه الحرف في ما قبله حيث لم يعارضه عارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب فلا أثر له وذلك كأي حذام
 واستتم ما هو موصوفه فانه عر بة في شبه الحرف في الاحوال الثلاثة لكن عارضه هذا التشبيه وما
 في شبه الحرف كونه على كل ان اضيف الى ما كثره بمعنى بعض ان اضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للمعرب
 في شبه الحرف فعارضت ما عر بة لانها دانية الى ما هو مستحق بالاضافة ونقطة أو حيان بله فانه لا ضرورة
 للاضافة بل هي اقوى من أي فانه لا تشبه بها فعارضت أي تشبهت على الأصل
 ليعلم ان أصل المني الاعراب كما عر بة في الاسماء والافعال التي وجب عليها تشبيهها على أن الأصل
 في التشبيه هو ما قبله جزم ابن انباري في كتابه مع الادلة

في من كان وصفا على حرف أو حرفين أو بوب وبجوه على ومع لزمت الاضافة وقبل أصلها هو ومعناه ولو
 وضع الاشارة وان كان التشبيه واستعماله بأن يتوب عن المعنى ولا يتأثر كاسماء الافعال وقيل هي معنوية
 فذكره بوقيل هي مبتدأة فلتضاهي الامر رجل الباقي واقفا عرابا اصل كمرصوله واهله كلوا اهل السور
 ولعله كما سار له المعنى أو لا فقل أو الوضع في كثير أو متغايرة باختلاف صيغة الحذف
 في نحو قوله في شبه الحرف متاخرها الوضوح بأن يكون الاسم موصوفا على حرف أو حرفين

[illegible]

واحد زائد ان ذلك في النقول والجواري فانه عديم التصرف في انشاء زوجة حتى وان كان غير الوصف وهذا ليس
واحد من الزوجات المستوفى يمكن رجوعه الى المصطفى بتكثيره اذا امتاز الاستغناء بما حذر الخلاف صيغة لا اختلاف
المعنى وذلك من غير ان الاغراب لمسؤول الامتياز به وهذا على عدمية حاله عن لوجود الاستغناء وفي الثاني
ان الحائض انما كفى في اداء الاسم شبه الحائض من وجه واحد بخلاف منع الصرف ولا بد فيه من شبه ما فعل
من وجهين لان ذلك هو الواحد الحائض به عن الاعدية ويقر به ما ليس به من مسابقة الا في الجنس الاعم
وهو كونه كذا شبه الاسم الفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس في الابدع عن الاسم كالحرف

فمنهم من قالوا لا خلاف في ذلك والمضارع انما هو في اعتوائ المعاني وقيل انما هو تخصيصه قيل ودخول اللام
قيل وجريانها فان لم تكن انما في خلافها لان در مشوبه او ثمة كذا في انما الاصح ان ياتي من لا تنفيس خلافا
لان در مشوبه

(بش) العرب من الاءية ما عرى من أفعال الاء السابقة وهو كثير جدا قال ابن خروف أكثر الاءية
 معرب وأكثر الأفعال معني والمعرب من الأفعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في عمله اعرابه فقال البصريون
 انما عرب المشابهة الاسم في افعالهم وتخصيصه فانه يصلح للجدل والاستقبال ويتخلص الى أحد هما باحد الامور
 السابقة كما أن الاسم يكون مبهما بالتشكي ويتخلص التعمير بقيل وفي دخول لام الاء عليه كما ندخل على
 الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولقد ثبت حسن على الماضي والامر وأصح انه لا عبرة بدخول الاء في
 الشبه لانها دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالجدل كما خصصت السين وتعودها بالاستقبال وزاد
 منهم في وجوه الشبه جرانه على حركات اسم الفاعل وسكانته وقال الكوفيون انما عرب لانه تدخل على المعاني
 الثلاثة والأوقات الطويلة قال صاحب البدع وذلك انه يصلح للزمنة الثلاثة من الحاضر والاضيق والماضي فهو
 حاضر الآن وان يضرب غدا أو بضرب أمس كان الاسم يصلح للمعاني الثلاثة من الفاعلية والمفعولية والاضافة
 فقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك
 الاسم اعرب بينها الا الاعراب كافي مسئلة لان كل الممثل وتشرب الماين فما كان الاسم والعامل غير كين
 فيكون معني واحد فاشتر كافي الاعراب ليس كين الاسم ليس له ما يعنيه عن الاعراب لان معانيه متصورة
 في معانيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلما جعل في الاسم أصلا للمضارع فرعا قال واجمع بينهما
 في المعاني فجمع بينهما بالاهام والتخصيص ودخول لام الاء في محركات اسم الفاعل لان المشابهة في الاء
 ذكر في معاني الاعراب لاجل اختلاف المشابهة التي اعترضتها انه قال ابن هشام وهذا امر كين من مدح
 ليس هو الكون من معاني البصريين لا يسمعون بقوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون يدعون
 في قول ابن مالك سلم وادعى ان الاعراب بالشبه فان لحقت المضارع نون فان بني وذكره الثلاث
 على ان المعاني المتشابهة وتخصص شبهة الاسم لان النون من خصائص الأفعال كما تبارك الانتقال
 وتعودها بالاء في الاء لان افعال كالجزم من فعله فان دقيق فيزم يتأوه اذا أمس به الف أو واو او يا
 قيل منع من ذلك شبهة بالثاني اجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلاف في بانه ما زال من كذا
 فثبت ان اعرابه في ذلك حاله منهم ابن دوستويه والسبيل وابن طلحة وعلاوه بأنه قد استحق الاعراب
 فلا بد من الاسم وجوه وبتقديره دليل على بقاءه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه طاهر او منع من
 ظهوره ما عرى من الشبه بالاضح وان لحقته نون تو كيد فاقول اعمها انما هو ابن ياشرب لتركيب معانيها
 وتزاد منزلة صدر المركب من غيره وان عرى ان فصلت منه بالثين أو اوجع أو يا مختلطة ولو تفرد بالقديم

التركيب مع الحجاز إذا تركب ثلاثة أشياء ففعل شي أو واحد يدل على اعرابه جند وجوع علامة رفع عند الوقوف على المؤكد بالحقبة نحو عمل فاعلمن فانه عند الوقوف تحذف وزد الواو والدون فيقال هل تم حلون ولو كان بنينا بحال وصل هو وقف والثاني مبنى مطلقا لضعف شبه الألفم بالنون التي هي من خصائص الاعدال فرجع الى أصله. والثالث اعراب مطلقا كمثل ما قال ابن درستويه في نون الاناث وان لم يسم حروف نهجيس وهو السين وسوف فالجهور على اعرابه وزعم ابن درستويه انه مبنى لانه لا يوجد حده الامضموثا لانه صار به مستقبلا فشب الامر. وأجيب بأن لزوم ضمه لمعظم النواصب والجزم اذا لا يدخلان عليه لان النواصب وبعض الجوزم للاستقبال وهو لا يجمعون حرفين معي وبعضها للمضي فلا يجمع النجيس الذي هو للاستقبال (تأنيده) في بناء المتاراع ايضا فادفع موقع الامر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزم كما سيأتي في الجوزم (ص) ورغم الاحتمال بناء جمع المؤنث نفيها وغير المنصرف جروا والزجاج المثنى وفي ما قبل التركيب ثانيا

الفتحار وقاية لابي حيان واسطة وأجريت في المحكي من وتفتحج والماء في الياه عرب وثانها واسطة (ص) فبني على الأولى الجهور على ان جمع المؤنث اسماء في حالة نصب وما لا ينصرف في حالة الجر. وبيان والاعتماد في الاول والفضة في الثاني حركتنا اعراب وذهب الاخفش الى بناءهما في الحالة المذكورة وقال انهما امر يان في حالين وبينان في حال ورد بان ذلك لا نظيره والحق بأن أس كذبت وأجيب بأن أس لا يبنى الا مالا تضمنه معنى الحرف ولا يبنى للمبني في المذكورين قال الفارسي في المعكريات ومحمد بن علي اعرابهما في الحالة المذكورة ان هذه الحركة وجبت فيها مامل والحركات التي تجب بموامل لا تكون حركات بناء الثانية زعم الزجاج ان المثنى مبنى لتضعفه معنى الحرف وهو العاطف اذا وصل قائم الزيدان قائم زيدوزيد كما بنى لذلك خمسة عشر الثالثة في الاسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال أحدها ابن الحاجب أنها مبنية لجمعها عدم التركيب من أسباب البناء وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهمة في كونها الاعاملة ولا معمولة الثاني أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس حيا والشيء المذكور متنوع لأنها سالحة للعمل والثالث أنها واسطة لا مبنية ولا معربة لعدم الوجوب لكل منهما وليكون آخرها وصلا بعد ما كن معوقا في بن وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهذا هو المختار عندى في حالى حيان الرابعة المحكي من نعمون زيد من زيد من زيد فيل انه واسطة وأن حركته حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بناء قال أبو حيان وهو الصحيح وقيل انه معرب وحركته حركة اعراب وإنه في الرفع جبر من وفي النصب فعول فعل مقدر وفي الجر يدل وقيل انه مبنى واختاره ابن عصفور لأن الاختلاف ليس ببادل في العرب في الكلام الذي هو فيه الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكسر الدال قبل نه واسطة والصحيح انه معرب تقديره مبنى أنه قابل للاعراب وقيل انه مبنى وبه جزم ابن السكيت السادسة في المضاف للمبني ثلاثة أقوال أحدها وعليه الجهور رأيه معرب كغيره من المضافات وإن لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالقصور ونحوه والثاني مبنى لا مضافه الى مبنى بناء على أن ذلك من أبواب البناء وعليه الجرجاني وابن الحاجب والثالث واسطة فلا يبنى لعدم السبب ولا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه وعلى هذا بنى جنى

(ص) مسألة الحركة مع الحرف وقيل بعد وقيل قبله (ص) في محل الحركة ثلاثة أقوال حكاه ابن جنى في الخصائص بأدائها وعقد لها بأحدتها وهو قول سيبويه أنها تحذف بعد الحرف واختاره ابن جنى قال ويؤيده اننا رأينا الحركة فاصلة بين ثنتين مائة من ادغام الاول في الآخر نحو نزل والصف كحاصل الالف بعدها فيمات نحو المان فلا أن حركة لا أول عليه في الرتبة لما يجز من الادغام وإن الحركة قد نسبت أنها بعض حرف الالفية بعض الالف والكسر بعض الباء والضممة بعض الواو

زيادة كالتوى، معنى اثنين في معنى مع زيادة التضعيف فماعدل آخر ولم يكن في مدله زيادة كغيره من المعدادات
كان بذلك معدولا لا تانيا وقال ابن مالك التصديق انه معدول عن آخر مراد به جمع المؤنث لان الاصل في
أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لغيره من ألف واللام والاضافة كما يستغنى بأ كبير عن كبير في
تصور أيها مع تسوية أكبر منها لا يثنى ولا يجمع اكونهم أو قوم أو فعل موقع أفعل فكان ذلك معدولا من مثال الى
مثال وتابعة أبو حيان وقال فأنزل على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمى به أحق به وهو آخر لا طراد الأفراد
في كل أفعل يراد بها المقابلة في حال التذكير قال وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة الى نكرة
وقال ابن جني هو معدول عن أفعل مع مصاحبة من لانه إذا صحته صلح لفظه لكسر والمؤنث والثنائية والجمع
كقولك مررت بأربعة آخرين غير مدعدل من هذا اللفظ الى لفظ آخر وجري وصفه بالنكرة لان المعدول
عن نكرة وقال قوم هو معدول عن آخر باب نكرة ليصح وصف النكرة به قال في البسيط وهذا ضعيف لان
آخر باب مما يلزم استعماله أما بالألف واللام أو بالاضافة فآخر باب يقول كالنسيب مقابل آخر باب عن آخر
جمع أخرى بمعنى آخره ثابت آخر بالكسر فانه مصر وفي الثاني العاطف العدد المدولة على وزن فعال ومفعول
والسموع من ذلك أحاديه وثنى وثنى وثلاث وثلاث وربع وربع وخمس وخمس وعشار وعشار وعشار وعشار
قال فمالي أدنى أحدهم ثنى وثلاث وربع قال الشاعر • ولقد قتلهم ثمانية وحده • وقال

منك أن تلاقيني المنيا • أحادنا في شهر الحرام

وقال • ترى الغرات الزرق نعت ليلانه • أحاديه ثنى أضعت أسواهله

وقال • هبنا لأرباب البيوت بيوتهم • وللا كلين انتم تخس نخسا

وقال • فلم يستريوك حتى ربه • متفوق الرجال خصالا عشارا

واختلف على قياس عليه انداس وسدس وسباع ومسيح وثمان ومثنى وسباع • تسع على ثلاثة مذاهب أحدها
لأوليه النصر بول لأن فيه إحداث اللفظ تشكيكهم بالعرب والثاني فهم وعشيرة الكوفيتون والزجاج توضوح
طريق القياس فيه والثالث يقاس على الجمع من فعال لكثرة دون مفعول فعله • وما ذكرته من أن السموع
أشاعره ما هو المذكور في التسهيل ود كوفي مخرج ال كافيتان حاس لم يجمع ود كمر أبو حيان أن انداس
وما بعد منه مخرج الأضطر في مخرج التسهيل الصحيح أن البنائين سموه على من وأعداني عشرة • سكي أبو عمرو
واسحاق بن مرار القدياني • موحدا في مخرج التسهيل الصحيح أن البنائين سموه على من وأعداني عشرة • سكي أبو عمرو
قال ولا تنفك الى قول أبي عبيدة في النجاشي لانهم قالوا فرق • فاعرف علم حجة عليه • ومما رد في انداس قول
الشاعر • ضربت خمس ضرب في عشري • أودر انداس أن لا يستغنى

قال وأنشد خلف الأخرأبيات في قوله تعالى الفدا من أحاداني عشار وهي

قل لعمرو يا ابن هند • لو رأيت القوم شنا • رأيت عينك • هم كذا كنت تسمى

أو أئينا فيلق • شهابا من هنا وهنا • وأنت دوسرة • لعلنا • سيرا • مطمنا

ومضى القوم الى • قوم أحادوا ننا • وثلاثا وربعا • وحادنا • فأطمنا

وسدنا وسباعا • وثمانا • فأحادنا • ودسعا وعشارا • فأصنا • وأصنا

• لا ترى إلا كيا • قاتلنا منهم ومنا •

قال وصره • وقال في جميع ذلك ضرورة • وكذا تعرب غننا الى أنا • وقال غيره هذه الأبيات • متوسعة راجعة في نقل
من تقدم وما ذكر من أن منها ما عدل مع الومعة • ذهب سيوطي راجعها • وذهب الزجاج الى أنه لا وصف

هي وان منعها المعدل في المعطوف والمعنى اما في المعطوف فظاهر واما في المعنى فلان معناه وانها تضعف اصولها فادى
 انهم ومن احاد اثنان ومن اثار بعدة وكذا البواقي وذهب المراء الى ان منعها المعدل والتعريف شبهة لا لاف
 واللام قال لان ثلاث تكون الثالث ثلاثة ولا يضاف الى ما يضاف الى اليه فلا متنازع من الاضافة كان في المعدل
 وان منع من ال لان فيه تأويل الاضافة وان لم يضاف ورد بغير ياء واحدة في التكررات وذهب الاعدم الى انها
 لم تنصرف للمعدل ولانها لا تدخلها التاء لا يضاف ثلاثة ولا ثلاثة فصارعت آخره فاستعمل العرب هذه اللفاظ
 في التكررات جبراً نحو صلالة الليل مثنى مثنى اوصافه نحو ادى اوجه مثنى اوجه في التكررات ما لم يضاف اليها
 لئلا يمتنع وقد جاءت فاعلة ومجرورة وذلك قليل ولم يجمع العرب فيها بال وقل اضافة في قوله في التكررات
 ووجدناها في قوله في معنى الرقاق المتزعات والجبرر وأجاز القراء صرفها مذهباً بياها مذهب الاسماء أي
 منكرات بناء على رايها مذهباً في الاضافة قبل التكررات قال تقول العرب ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً والجمهور في خلافه
 فيكون في واما كفعيل المعدول عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعاً بلا علة والتخصيص بالبناء وكذا الموكدة
 وقيل تعريفه ببناء الاضافة وعمله عن فعل أو فعلى أو فعلاوات أقوال وبصرف ومما هي به قبله تكررة قال
 الانحش ومعرفة ومنه سحر ملازم للطرفية وعمله عن ال وقيل شبه العلم وقيل بنون لية ال وقيل الاضافة
 وقال ابن الطراوة وصدر الافاضل مثنى ومثنى الثلاثة انه اس من الباب وبصرف مسمى به وفاقاً ومنه عند تعميم
 فعلى المؤنث كذا مالم يكرر فان مسمى به في كرم الخوجان وقال لا يرد المفعول الثالث وتعميد الجواز بون
 كسر أو أكثر فميم ما آخره مراء والسكلي فعال مصدر أو حالاً أو صفة مجرى العلم كذا الأمر أو استدقته وعمل
 كما هي مؤنث قال مسمى به في كرم بصرف وتلك المثنى أو مؤنث فكك كذا م

في منع المعدل مع المصية في خمسة أشياء أحدها جاء على فعل موضوعاً عليه وهو معدول عن صيغة
 فاعل بطريق العلم بسماعه غير مصروف ولا علة به مع المصية والمحموع عن ذلك عمر وزفر ومضر
 ونعل وهبل ورحل وعصم وفزع وحشم وقم وجح وجح وداغ وداغ وبلغ بطن من فداغة ونسجع غير ذلك ثم ذكر
 الاختصاص أن طوى من هذا النوع كذا رأيت في كتابه لو اُخذ والجمع في القرآن ومنه عبد بن جيان وقال المانع
 مع المصية الثالث باعتبار البقعة بدليل تنوينه في اللغة الأخرى قال رحمه الله الاسماء التي ذكرناها كلها علامات
 عدلت تقديرها عن فاعل الفعل فمن أقبل ولو كانت صغائر كطوبى وأبدد حلت عليها الألف واللام وإما جعلها
 معروضة لا مرسومة لأن الاعلام يغلب عليها النقل وهي أن يكون في الأصل في التكررات جعل عمر معدولاً عن
 عامر العلم المنقول من المصية فان ورد فعل مجروراً أو علم عامراً أو غير معدول كذا دفاته لا يحفظ له أصل في
 التكررات فاما أن يكون منقولاً من أصل لا يحفظه أو من فاعل قال من أشرب ما وقع في فعل الممنوع قسم هو
 علم جسي لا علم يخص وذلك ما ذكره ابن خالو في كتاب الاسماء بعلق وعلق بغير ألف ولا م ولا يصرف انتهى
 واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن مسمى كآخر وجمع وعن غير المعدول كاسم الجنس كقمر وحرد
 والصفة كطوبى والصفة كركوب أي داني والجمع كقمر وقيل في بناءه ممنوعاً لا تدخل في ج مضمع من قول
 ممنوعاً وفيه مانع غير المعدل كنبيل اسم من أمم الترك فيه مع المصية المصية وطوى فيه معها الثالث ولو وجد
 فعل ولم يعلم أصرفه أم لا في الاصباح ان لم يعلم اشتقاقه ولا قام عليه دليل فذهب سيبويه صرفه حتى يثبت
 أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه لا كثر في كلامهم وان علم كونه مشتقاً وجهل في التكررات صرف لأن
 سمع نوك صرفه انتهى وهذه التكررة من قاعدة تعارض الأصل والغالب في العربية وهي لطيفة نادرة كما
 ينبغي في كتاب أصول النحو وفي الاشياء والنفا في النحو الثاني فعل التخصيص بالبناء كفسق وغدر ونجس

ولكن فاتها مدولة عن فاسق وغادر وخبيث والكسح فاذ لم يبق بها المتبع صرفه للعامة ومراعاة المعطف المعدول
 فان تكررت زال المنع وذهب الانعاش وطاعة في صرفها حال التسمية ايضا كما نقلته عنه أحسن في قولي قال
 الاخفش ومع ذلك ان العدل انما هو حالة التسمية او قد زال بالتسمية الثالث فعل المؤكدة وهو جمع وكسح وجمع
 ويتبع جمع جمعاء وكنما و بدعا و يتبعها فاتها غير عسر وقد للعدل رابعة اما العدل فلانها من حيث أن يذكرها
 أفضل ومؤنها فملاء قياسها أن يجمع على فعل يسكون العين كما يجمع آخر وجرا على جرح ومن حيث هي اسم
 لصفة قياسها أن يجمع على فعالى كصحارى فبدال جماعى وكنائى الى آخره ومن حيث أن يذكرها يجمع بالواو
 والنون قياسها أن يجمع على فعلاوات لان قياس كل ما جمع يذكر بالواو والنون أن يجمع مؤنثة بالالف والثاء
 ويهدم الاعتبارات اختلاف النحاة فقال الاخفش والسيرافى انها مدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال
 لان العدل عن فعالى لم يثبت في موضع من المواضع والعدل عن فعل ثبت فاقواله ودرع وهو جمع ذرعاء وكان
 القياس ذرع وقال قوم انها مدولة عن فعالى وقال آخر وانها مدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك ووضعت
 الاول أن أفضل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثة على فعل يسكون العين والثاني بان فعلاوات لا يجمع على فعالى
 الا اذا لم يكن مذكرا على أفضل وكان اسما محضا وقال أبو حيان الذى يختاره انها مدولة عن الف واللام
 لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا أجعون كما قالوا الآخرون فقياسه انه اذا جمع كان مفعلا بالالف
 واللام فعدلوا به مما كان يستحقه من نعت بالالف واللام قلت في هذا يقتضى أن يكون جمع المذكر
 فيه أيضا ممنوع الصنف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائب عن الفتحة
 وهو غير بى وأما العينية فذهب قوم الى أن الفاظ التوكيد اعلام عنى الاضافة واستدلوا بذلك بجمعهم
 مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم واختاره ابن الخاضع وذهب آخرون الى أن
 نعت بها بانية الاضافة وان الاصل في رأيت النساء جمع جهن كما يقال رأيت النساء كهن فحذف الضمير للعلم
 به واستغنى بنية الاضافة وصارت اسكونها معرفة بالاعلام فحذفوا بها كالاعلام وابست باعلام لان العلم
 استغنى واما جنسى وابست هذه واحدة جار على هذا ابن عصفور وعلاه بان يجوز ان تكون اعلاما
 والسهلى وابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه فان معنى به أعنى بفعل المؤكدة فذهب سيبويه
 بضافه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التأكيده فذهب فان ذكر بعد التسمية
 صرف وفاقا لانه ليس له ماله بانعنى بها دل يستعمل تكرة بخلاف آخر كما تقدم الرابع سحر الملازم الظرفية وهو
 المعين أى المراد به وقت بعينه فانه يلزم الظرفية فلا يتصرف ولا يتصرف بهذا العدل والعامة أما العدل فمن
 صاحب الف واللام اذا كان قياسه وهو مذكور أن يعرف بالظرفين التى تعرف بها التكرار وهو آل فعلاوه
 عن ذلك الى أن عرفوه بغير تلك الظروف وهو العمية فانه يعمل عند هذا الوقت وقيل انه تتبع للعدل والتعريف
 المشبه لتعريف العمية من حيث كونه تعرف بغير أدلة تعريف بل بالعمية على ذلك الوقت المعين وليس
 نعت به بالعامة لانه فى معنى البحر وتعرف العمية ليس فى مرتبة تعريف آل وقيل انه متصرف واسم
 بنون لينة آل والأصل البحر وعليه السهلى وقيل لينة الاضافة إذا التقدير مجرد ذلك اليوم وقيل انه مبنى
 على الغنغ انضمت معنى حرف التعريف كما ان أس بنى على الكسر لذلك وفى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر
 المطر زى وابن الطراوة ونصروه أبو حيان فعلى الفرق بين سحر وأس عندى بصرفه قال وعد رد على صدر
 الأفاضل بأنه لو كان سحر مبنيا للسكن الكسر أولى به لان فتحة الـ صوب نوعم الاعراب وكان يجنب كما يجنب
 وهم الاعراب فى قول و بد والمادى المبنى وهذا الرد ليس بشئ لان سحر تدخله الحركات كلها اذا لم يكن

معرفة كانت الغصة أو في البناء لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين وقد انتهى هذا فتح تحظية أو نبحا
 الحركة ما قبله المناسبة قال وما ذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام من أجل أنه يشترط أن يضمن تعريفها
 لأن معنى المعدول عنه يتضمن المعدول له ألا ترى أن تعريفه يضمن معنى عام وحدها يضمن معنى خاصة ومنها
 تضمن معنى اثنين اثنين وفوق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل وإذا كان كذلك فكيف يكون سحر على
 معنى ما فيه الألف واللام ويكون علما وتعريف العملية لا يجمع تعريف اللام فكذلك لا يجمع تعريف ما عدل
 عنها انتهى وعلى الأول لو سمي به صرف وقافا لما سحر غير المعين فإنه لا يلزم الظرفية وهو منصرف كونه معرفة
 باللام والاضافة الخافض فعال علم المؤنث كخدام وقطام ورقاش وغلاب وسجاج اعلام لنسوة وكباب لغرس
 وعرار لبقرة وطفا لبلدة عند بني تميم فانه يعرف بونه ممنوع الصرف للمعينة والعدل من فاعلة هذا المذهب
 سيبويه ذهب المبرد إلى أن المانع له العملية والتأنيث كزيف وأمثاله فلا يكون معدولا قال أبو حيان في الظاهر
 الأول لأن خدام وضعوها على رأي المبرد تكون مفعولة لا أصل لها في النكرات والغالب على الاعلام أن
 تكون مفعولة وهي التي لها أصل في النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاما وعلى الأول لو نكر صرف
 ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع إبقاءه على ما كان لبقاء لفظ العدل والصرف لزوال معناه في زوال
 التأنيث بزواله لأنه إنما كان مؤنثا لإرادة ما عدل عنه وهو راقصة أما الحجازيون فإن باب خدام عندهم معنى
 عني الكسر اجراءه مجرى فعال الواقع موقع الأمر كزوال الشيء به في الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه
 معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المعدول عنه وقال المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف
 والتأنيث والعدل كما تقدم في البناء أكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسفار اسم للماء وحضار
 اسم كوكب فينبون على الكسر للشيء السابق وإنما خصوه بما آخره راء لأن من مذهبهم الإمالة والعمية وصلون
 إليها كسر الراء ولو رفعوا أو نقصوا لم يصلوا إليها بعضهم صرح به أيضا على أصله في خدام قال الأعشى يجمع بين

ومر دهر على وبار هـ فهل كنت جبهة وبار

للفنين

فبنى وبار أولا على الكسر ثم أعربه آخره لأن قوافي القصيدة مرفوعة قليل ويحتمل أن يكون الثاني فعلا ماضيا
 مسند للجماعة فتوافق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر إذا كان مصدرًا
 وتأخذ الجماعة كضجر وحنادو يسار قال هـ ضفت أمكني حتى يسار لعلنا هـ وقال هـ حملت برة واحققت بخارة
 برفري لا ماس أو حلا نحر هـ والتجمل تعدو بالمعبد يداد هـ أو صفة جار به مجرى الاعلام وتأخذها أيضا الجماعة
 نحو حلاق لثنية وضرم الحرب وحناد الشمس وأزام السنة الشديدة وضام للذهبية أو لانه فلذلك تصوبا
 فساق وانحبات وفي قياس هذه خلاف يأتي أوامر انحوزال ووزال ودرال وحذار وفي قياسها أيضا خلاف يأتي
 وبنوا سديني هذا النوع وهو الأمر على المنع تعقبها وكل هذه الأنواع معدولة عن مؤنث أم المصدر والحال
 فعدول عن مصدر مؤنث معرفة فإن لم يستعمل في كلامهم وأما المصنف فيسماها في وصف مؤنث غلب فصار اسمها
 كالنابغة وأما الأمر فقال المبردة المعدول عن مصدر مؤنث معرفة كالاولين زهر المصباح وظاهر كلام سيبويه
 أنه معدول عن الفعل ولو سمي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز في الأعراب ممنوعا لبناء كباب خدام لم يذكر
 فأقول أحدها بصرف كسباح ونحوه من المذكر إذا سمي به والثاني يمنع كمناف ونحوه من المؤنث إذا سمي
 به وهو المشهور والثالث يبنى كخدام وعليه ابن بابشاذ

هـ (ص) هـ وكونه صفة على فعلان فاعلى وقيل فاعلى فلانة فعل الأول بصرف رجاء والحيات وعلة المنع شبه
 الزيادة بين ألف التأنيث وقبل كون النون مبدلة لها وعلى الثاني كونها زائدة بين لالتصاقها بالهاء فإن أبدلت

النون من هنر أصلي صرف غالبا

هـ (ش) الرابعة كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتين بشرط أن يكون مؤنثه على فاعلي كسكران سكرى
وربان ربا وقبل الشرط أن لا يكون مؤنثه على فعلانة سواء وجد له مؤنث على فاعلي أم لا وينبغي على الخلاف
مستثنان الأولى لازم التذكير كرجان وحيان الكبير للعبة على الأول بصرف العقد على فعلا لا مؤنث له وعلى
الثاني منع العقد فعلانة منه لما ذكر قال أبو حيان والصحيح فيه التصرف لانهما الفعل فيه عن العرب والأصل
في الاسم الصرف فوجب العمل به ووجه مقابلة أن القالب فيه وجد من فعلا لا الصفة منع فكأن الحمل عليه أولى
لثانية على منع الألف والنون على الأول لشيء بها بالألف التثبيت في عدم قبول هذه التثنية وقيل كونه النون التي
بعد الألف مبدلة من المفعلة المبدلة من ألف التثنية بدليل قول العرب في التثنية في صنعوا بهرا صنعوا
وبهرا في وعلى الثاني كونها زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة التثنية بالألف التثنية ونقل عن الكوفيين
أن كانت النون مبدلة من هنر أصلي صرف (١) ولو كان فعلا لا مؤنث على فعلا لا صرف اجاعا كدسان
وسيفان الرجل الطويل وحبيلان المثلث غصباو يوم دخان فيه كدرة في سوادو يوم دخان حار ويوم صبيان
لا غيم فيه ويعبر صوحان يابس الظهر ورجل علان صغير خمر ورجل قشوان رقيق الساقين ورجل مهران لثيم
ورجل مهران الفؤاد أي غير حديد ورجل نصران أي نصراني ورجل خصان بالفتح لغة في خصان وكبس
ألبان فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء

هـ (ص) ووافق لوزن فصل خاص به أو أولى لازم يخرج إلى شبه الاسم لاستنوخا لا يونس مطلقا
وليس في المنقول من فعل مع عمية أو صفة غير عارضة وعدم قبول التاء خلافا لآل خفش في أول وقد رت
بقلة في أجدل وأخيل وأفي وأقيمت شدوذا في نحو أبطح والأصح أن ما فعل التفضيل ومنع البساعا
وصرف يعفر وانه يؤزرع ومن سكون تخفيف لا يدل هنر افعل

هـ (ش) الخامسة مواضع وزن الفعل بشرط أحدها أن يكون خاصا ببيان لا يوجد في الاسم دون ذلك والآخر
في علم منقول منه كانباق واستخرج إذا سمى بها أو في أحسن معرب أو عاليا في بهر علة الأولى بهان يوجد
في الاسم والفعل وأوله زيادة من الزيادة التي في أول المضارع وهو فعلان قسم نقل من الفعل كيز بدوشكر
وقسم ليس بمنقول كافتكل ورفق والتعبير بالأول أحسن من التعبير بالعالم لأنه عالم بالفعل فهو في
الأماء أكثر إسماء من فعل ثلاثي الأوله افعل اسماء التفضيل أوله غير وقد جاء الفعل في الاسم من غير فعل كاجدل
وأخيل وأرب وأيضاً فان فاعل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلا في نحو خاتم وهو في الأفعال أكثر من أن
يحصى كضارب وقاتل ولويسى بخاتم صرف فظاهر أن الاعتبار كونه أولى من الاسم ووجب الأرثوية أن لثيم
الزائد في الفعل معاني ولا معنى لها في الاسم فكذلك أملا في الفعل أما لوزن الخاص بالاسم أو القالب فيه
فلا شبهة في عدم اعتباره وأما المستثنى من هذا على السواء فبعض مذهب أحدنا عدم تأثيره طاقا سواء من
الفعل أم لا وعليه يبيو به والجهو ولا جاع العرب على صرف كعسب اسم رجل وهو منقول من كعسب فعالي
وهو المدو الشدي مع تداني الخطأ والثاني تأثيره طاقا وعليه يونس والثالث يؤيد أن نقل من فعل لا يؤثر غيره
وعليه يسي بن عمر واستدل بقوله أنا بن جلاه فلم يصرفوا جيب بأندري فيه ضمير الفاعل في كى الشعر
الثاني أن يكون لازما للغير نحو امرى وأبهم عشرين فاعل في لغة لا يتبع في الرفع كخروج وفي الناصب كاعلم وفي
الجر كاضرب ولا ينعان من الصرف لاني الوزن فيها ليس لازم إذ لا يستقر حركة العين فلو لم يسمي بهما في لغة

(١) يابض بالأصل

ملزم الفتح، نعم الشرط الثالث أن لا يفرجه إلى شبه الاسم، سكون تخفيف بضج نحو رد وقيل إذا سمي
بهما فلهما يصرفان لأن الاسكان أحدهما إلى شبه الاسم فصار نحو مد وقيل هذا إذا كان السكون قبل
التخفيف فلما لم يكن كذلك كان يسمى بجلاب ضرب ثم تسكن الراء تخفيفا فيه قولان حكيتهما آخر أحدهما
الضرب أيضا وعليه سيبويه لا يفرجه على وزن الاسم والأصل الضرب والثاني المنع لعروض التخفيف فلا يعتد
به وعليه المقيد والمثاق والبن السراج والسبب في ويجري القولان في بعضهما إذا ضم ياؤه اتباعا للأصح صرفه
وعليه سيبويه لو ورد السماع به في حكاية أئوز يدوخر وجه إلى شبه الاسم والثاني منه وعليه الاختش
لعروض النمة فلا اعتماد بها ويجري أيضا في الباب عما في الاختش صرفه لما بينته الفعل بالفتح والأصح
وعليه سيبويه منه ولا مبالاة به كونه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كصحيح مثل استعوذ وذلك لا يمنع
اعتبار الوزن اجتماعا للفتك ولأن وقوع الفتك في الأفعال معهود كاشتد في التجب ولم يردوا لك التقاء
فم يمينه ويجري أن إضافي بدل غير فعل كهراف أصله رافق فلما والأصح فيه المنع ولا مبالاة به هذا البدل
الشرط الرابع أن يكون معه علمية كضم اسم لعنبر بن عمرو بن قيم وبدر اسم بئر وعتر اسم واد بالعقيق
وأجود بن قيس بن بكر واجمع واخوته في التوكيد أو وصفية ولها شرطان أحدهما أن تكون أصلية كاحمر
بغلاف لعارضه كمررت برجل أرنب أي دليل وبسوة أربع فانهما مصر وفان لأن الوصفية بهما عارضة
الثاني أن لا يسبق له لتأنيث احترام من نحو حررت برجل أبار وأدار فانهما مصر وفان وإن كان فهما الوزن
والوصفية الأصلية فلا دخول التأنيث على ما في امرأ أبار فمؤنثة وتعلت العبارة لمؤنثته على فعلاء كاحمر وجرأ
وملا مؤنث له من لفظه بل من معناه كرجل آلى وامرأه عجزاء ولا يقال الباء وما لا مؤنث له لفظه معناه في المؤنث
كرجل أكر وأدر والحق أو لا شرا الثالث كروا المؤنث فيه وذلك أفضل التفضيل مع من قال أبو حيان وقد وقع
الخلافا في اسم واحد من افعي وهو ما لا حقه له لتأنيث نحو أربل وأربلة فذهب الجمهور صرفه ومنعه الاختش
كاحمر قال ثم لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع افعال خاصة وهناك ثلاثان
أحدهما أن جعل للشد وأخيل لفظا في خبر وزن واقفي للعبية الياء لا أو صاف فأكثر العرب أصرفها وبهتهم
بهما ملاحظة الوصفية فلحق في أخيل معنى شديد وأخيل افعي من الخيلان وأخى معنى خيبت منكر وقيل أنه
مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفعو ثم قلب فصار افعي الثانية من أصله الوصفية واستعمل استعمال
الاسماء كالطبع وهو المكان المنبسط من الوادي وأخرج وهو المكان المستوي وأرق وهو المكان الذي فيه
لوان الأكر من غير اعتبار أصله ولا يعتد به لعارضه شذوذه في الأصل واعتدادا بالعارض

ص ١٠٠ ومع العلمية زيادة فعلان فيه أو غيره وبني حسان ونحوه على أصالة النون

ش ١٠١ السادسة وهي ما يمدحها ما يمنع مع العلمية الألف والنون الزائدتان سواء كانتا في فعلان كمدان
أو غيره كعمران وعثمان ونحوهما من فعلان فزادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فإن كان قبلهما حرفان
فانهم ما ضعف فعلانا شيئا أن فعلانا أصالة لضعف فعلانا فزادتهما فالتون أصلية كحسان أن جعلته
من الحسن فزادته فعلانا فلا يصرف أو من الحسن فزادته فعلانا فلا يصرف وكذا حيان هل هو من الحياة
أو الحين قبل وقبل اللؤلؤ ما روي في الحديث أن قوما قالوا نحن بنو غيان فعلى عليه الصلاة والسلام بل أنتم
بنو رندان فخصي باستفاد من القى مع احتمال أن يكون مشتقا من الغين

ص ١٠٢ أو ألف الحاق مقصورة

ش ١٠٣ السابعة ألف الحاق المقصورة وتنتج مع العلمية بخلاف المدودة لشبهها بألف التأنيث المفردة من

وحيث لا يوجد في المددودة أحدهما ان كلا منهما زائدة ليست بمبدلة من شيء والمددودة مبدلة من ياء الثاني
فتمتع في مثال صالح لالف التانيث كارتطى فهو على مثال سكرى وعزى فهو على مثال كرى والمثال الذي
تمتع فيه المددودة كعلياء لا يصلح لالف التانيث المددودة (تتبعان) الأول اللاحق أن تبنى ثلاث من ذوات الثلاثة
ككلمة في بناء يكون رباعي الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتعني أصول التسلط فتأتي بحرف زائد
مقابل للحرف الرابع من الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف اللاحق الثاني قال أبو حيان ما فيه ألف
التكثير أيضا اداسمى به منع الصرف نحو فتعزى كشيء ألف التكثير بألف التانيث المقصورة من حيث انها
زائدة في الآخر لم تقلب ولا تدخل عليها تاء التانيث كما ان ألف التانيث كذلك

﴿ ص ﴾ أوز كيب مزج

﴿ ش ﴾ التامة تركيب المزج وينع مع العنية لشبههاء التانيث في ان يحذف ويحذف في الترخيم كما تحذف
وأن صدره بصغر كايه صر ما هي فهو يقع آخره كما يقع ما قبلها وضابطة كل اسمين جعل اسما واحدا لا بالاضافة ولا
بالاستدراك بل تليهما من الأول منزلة هاء التانيث كيطلبك ومعدى كرب واحترز به عن شبيهه من المركبات
كترتيب العدد خمسة عشر والاسنادى كبرى في تحرة والاضافي كأمري القيس

﴿ ص ﴾ أوجمة شغمية مع زيادة على ثلاثة دون ياء التصغير والاصرف تحرك الوسط أولا خلافا لمن يجوز
المنع الا مع تانيث ولا يشترط كونه علما في الهمزة خلافا للدياج

﴿ ش ﴾ القاسمة الهمزة تنوع مع العنية بشرط أحدها أن تكون شغمية بأن ينقل في أول أحواله علما
الى لسان العرب كبراهيم واسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعمالهما معنيين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من
لسان الهم الى لسان العرب نسكرة كدياج ولجام ونبرون فاتها لفظها تكررات أشبهت ما هو من كلام العرب
فصرف وتصرف فيها بأدخال لالف واللام عليها والاشتقاق منها وهل يشترط أن يكون علما في لسان الهم
قولان المشهور لا عليه الجمهور فيما نقله أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدياج وابن الحاجب ونقل عن
ظاهر الهم وهو يبنى على ذلك صرف نحو قالون ويندر في تصرف على الثاني لأنه لا يمكن علما في لغة
الهم دون الأول لأنهم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به الشرط الثاني أن يكون زائدة على ثلاثة
شرف كبراهيم واسرائيل فإن كان ثلاثيا صرف سواء تحرك الوسط كشر وملك اسم رجل أولا كنوح ولوط
وفين يمنع تحرك الوسط في الحركه مقام الحرف الرابع ككفي المؤنث وفرن الأول بأن الهمزة سبب ضعف
فلا يوزنون الزيادة على الثلاثة وذلك لانها متوهمه والتانيث ملحوظ به غالباً ولذلك لم يمتنع مع ضمنية تعدده
ولا وجه في الزيادة ولا في العمل ولا تانيث ولا زيادة وفيصل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو
ما سددتم بحفظه ثم ان كان فيه تانيث فمن المنع كما سبأ ولو كان رباعيا واحدا حروقه ياء التصغير لم يمنع الحاقا
له بما قبل التصغير

﴿ ص ﴾ وتعرف الهمزة بالنقل وغير وجه عن وزن الاسماء وولاء الراء النون بدو الزاى الدال واجتماع
الساكن والمفتاح أو الكاف أو الجيم وكونه خامسا أو رابعا عاريا من اللدالة

﴿ ش ﴾ المراد بالهمزة كل ما نقل الى لسان العربي من لسان غيرهما سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم
الهند أم الهندام البر أم الاربع أم غير ذلك وتعرف الهمزة الاسم بوجود أحدها ان تنقل ذلك الائمة الثاني
حروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابرسم فان مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الاسماء في لسان العربي
الثالث أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو رجس أو آخره زاي بعد دال نحو مئذ فان ذلك لا يكون في كلمة

عربية الرابع أن يجمع في الكلمة من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالجيم والماد نحو صولجان أو القاف نحو منجنيق أو والكاف نحو أكرجة الخامس أن يكون عارياً من حروف التلافة وهو جاسي أو رباعي وحروف التلافة تتجمع فيها قولك (مر ينقل) قال صاحب العين ليست واحد في كلام العرب كلمة جاسية بناؤها من الحروف المصنعة خاصة ولأربعة كذلك الكلمة واحدة وهي عسجد تطفة البين ومثاشها

(ص) وما وافق العربي لفظاً فنع على قصد المسمى فإن جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جهالة الأصل أو كونه ليس من عاداتهم التسمية بكلمة على الأصح وما ينشأ على قياس العرب وسمى به مثالها الأصح أن كان على قياس مطرد لحق به لأن كان به ما لم يتبع

(ش) فيه مثلان الأول ما كان من الأسماء الأعجمية موافقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو اسحق فإنه مصدر لا متعق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع فنقول أسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو يعقوب فإنه ذكر الحجل فإن كان شئ منه اسم وجعل يتبع فيه قصد المسمى فإن قصد اسم النبي منع الضرع للعجمية والجمية وإن عين مدلوله في اللسان العربي صرف وإن جهل قصد المسمى حل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي فالوجه في العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم التسمية به فقبل بحري بحري الأعجمي لشيء به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم كما أن الجمعي كذلك وعلى هذا الغراء ومثل الأول بسياو الثاني بقولهم هذا أبو صهر ورفلم يصرف لانه ليس من عادتهم التسمية به والأصح وعليه البصر بكون خلاف ذلك الثانية ما بنى على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن برن من الضرب فتقول ضرب وعلی مثال سفر رجل فتقول ضرب فهل يلحق بكلام العرب أولاً في ثلاثة مذاهب أحدها أنهم فيحكم بالعربي والثاني لآلته ليس من كلام العرب فعاد بمنزلة الأعجمي والثالث وهو الصحيح إن بنى على قياس ما طرد في كلامهم لحق به كان ينشأ من الضرب مثل فرد فتقول ضرب لانه كثير لا لحاق بتكرار اللفظ أو على قياس ما لم يطرد في كلامه لم يلحق به كان ينشأ منه مثل كثر فتقول ضروب لأن اللفظ الواحد لا ينفك عن تكرار أدرى ذلك فالوجه في الثاني بكلام العرب يحكم بالعربي فلا يجمع إلا مع غيره وعلى غيره منع مطلقاً لا يجمع مع العجمية (ط) أو تأنيث المذكر أو معنى من كان شائياً أو نلائياً كن الوسط وضما أو إملالاً فلا يصح جواز الأمرين وإنما لم تكن بلدة وإن المتع أسود وتجب مع العجمة وكونه مذكراً لا يلزم فتعرك فأنه لفظاً وهو مؤنث دون مذكر وإن سمي مذكراً فهو مع شرط زيادته على ثلاثة ألفاً أو تشديراً خلافاً للغراء مطلقاً ولا ينشأ من حروف في معرك الوسط وإن لا يسميه بغيره أو يخطب أو يوصفه كذا نص صرف خلافاً لكوفيته أو يوصف في لغة باسم في لغة فعلى التقديرين

(ث) العائنة التأنيث ويجمع مع العجمة سواء كان ألفظاً وهو التأنيث بالهاء مؤنث أو مذكراً كعاطمة وطلحة أمه معنوياً وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كرينب وسعاد فإن كان المعنوي شائياً كبد أمه مؤنث أو نلائياً كن الوسط وضما كهند ورجل وإعلالاً كدار غلاماً أصلاً ودر بالفتح فيه مذاهب أحدها وعليه سيبويه والجمهور جواز الأمرين فيه لصفه لصرف وتركه وكلاهما مجموع أمالاً مع فلا يحتاج التأنيث والعجمة وإنما لصرف فأنه لم يكن فقام أحد السمين كما دفع الزمخشري في نوح ولوط والثاني لا يجوز إلا المتع وعليه الزمخشري قال لأن السكون لا يغير حكماً أو جهة اجتماع علقين مانعتين والثالث وعليه الغراء إن ما كان اسماً بكيفية لا يجوز صرفه وما لم يكن جازلاً لم يرد دون اسم المرأة على غير ما في قولهم هند أو دعدا وجسلاً على جماعة من النسا ولا

أقسام قسم بالغ في اعتبار القدر كبر كثر يس ونقص وبنى وهجر واسطة وحسين وقسم بقلب في اعتبار
ثبات كيدام وسدوس وفارس ومجان وقسم استوى فيه الامراض كقودوس وأخر وقبوا بعداد وقد قسم
لغيره باسم الاب كقيم والحي باسم الام كيا له في موضعين وبين وقال عيسى بن مرز أو بنت صرو باهله بن
انصر أو بنت انصر مراعاة للاصل أو المسمى وقد يؤنس اسم الاب على حذف مضاف مؤنس والمفعول
انصرف كقوله

شادوا إلى بلاد وأصموا في آدم ه بلغوا بها بصر الوجوه بقولا

أي في فناء آدم أو أولاد آدم فحذف المضاف ثم أنت آدم فأعاد الضمير اليه وثنا في قوله بلغوا بها بصر منه انصرف
لانراعي المضاف المحذوف

في ص ه وما سمي من السور بنى الحرف أو عار وانطفأ اليه سورة مع أو أضيف ولو تقدير الا حيت
فما منع أو جعله فيها وصل قطع أو ما قبلت هاء في الوقف أو قرب ممنوع أو يعرف هجاء حكى أو أقرب ممنوع
ومصر وه أضيف اليه سورة أو لا أو وزن أجمعى ككاهم فأوجب ابن عصفور والحكاية وجوز السلاويين
اعرابه ممنوعا ويجوز أن في المركب كتابين ميم غير مضاف اليه سورة مع البناء وما هاء اليه ولو تقدير اجمع فتح
النون واعرابها متافعة وليس في كاهم صرحه في الوقف خلافا ليويس

في ص ه أسماء السور أقسام أحدها ما فيه الف واللام وحكمه الصرف كالأهال والأنعام والأعراف الثاني العاري
منها فان لم ينف اليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وقرأت هود وان أضيف اليه سورة فعلا أو تقدير صرف
نحو قرأت سورة هود ما يمكن فيه مانع فيمنع نحو قرأت سورة يونس الثالث الجملية نحو قرأت أوحي إلى أنى
أمر الله فحكى فان كان أولها هجر وصل قطع لان هجر الوصل لا يكون في الأسماء الا في الأعطاف مع دودة تعظم
ولا تواس عليها أو في آخرها ثابث ثابث هاء في الوقف لان ذلك شأن التاء التي في الأسماء يعرب باسمها أسماء
ولا موجب للتناو في منع الصرف للمعية والثابت نحو قرأت اقتربت وفي الوقف اقتربه الزايع حرف الهجاء
كس من الوقف فيجوز فيه الحكاية لانهما حرف فمحكى ككاهي والأعراب في علم اليه في الحروف الهجاء وعلى
هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وثانيه وسواء في ذلك أضيف اليه سورة أم لا نحو قرأت
صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح متواترة برمنون الخلس ما وزن الأجمعى ككاهم وطس بن وبن
فأوجب ابن عصفور وفيه الحكاية لانها حروف معناه وجوز السلاويين فيه ذلك والأعراب غير مصروف
فأوجب ابن عصفور وقابل وقابل وقابل يسن بنصب النون وسواء في جواز الأمرين أضيف اليه سورة أم لا
السادس المركب ككاهم فان لم ينف اليه سورة فظهر أي ابن عصفور والسلاويين فيها فيسله وراى ثالث
وهو البناء الحزبين على الفتح ككاهم فشر وان أضيف اليه سورة فعلا أو تقدير افضيه الرايان ويجوز على
الأعراب فتح النون وأجزاء الأعراب على الميم كعابك وأجراؤه على النون متافعة فمد وعلى هذا في ميم
الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وثانيه اما ككاهم وجمع من ولا يجوز فيهما إلا الحكاية سواء أضيف
اليهما سورة أم لا ولا يجوز فيهما الأعراب لانهما لا نظير لهما في الأسماء المعربة ولا تركيب المرح لانه لا مركب أسماء
كثيرة وأجاز يونس في ككاهم أن تكون كلمة مفتوحة من الصاد مضمومة وجهه انه جعله اسما أعجميا أو عروبه
وان لم يكن له نظير في الأسماء المعربة

في ص ه مسألة ينون في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كدرة ما تهاب أمه ولا تظهر العتحة جرد لاها
لغوم طافا ليويس في العلم

﴿ش﴾ يكون جوار في الرفع والجر من غير ان يصرف ما آخر ما قبل كسرة سواء كان جماعا وهو لا جوار
ومررت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غواش والعبر والبال أم مفرأ كاتيم أم قد تسمى به كغير و برم و هـ
التسعين عوص من الياه المحذوفة بحر كم تحفها كاسي أن في موضعين قلبت الياه ألفا مع التسعين بقا
كمحاري وعنداري به صد حمار وعين ولا يجوز في هذا النوع ظهور القصبة على الباقي فالجوار
كالأيجوز اظهار الكسرة التي المنة نالمة عنها وقبل يجوز كالجوار وانظارها حالة نصب لخصها وعليه
قول الشاعر * ولكن عبد الله مولى المولى * وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله
* وقد عجت منى ومن بعليل * وأجيب بأنه وما قبله ضرورة

﴿ص﴾ مسئلة ما منع صرفه دون علة منع معها بعدها الاتقي تفضيل مجردا من من وخالف الانحسار في
آخر وثالثها ان لم يكنه وراية يجوز ان وفي فعلان وآخر ومثول العبد يرجع ثناء ومركب كحضر وون
آخره ورن المشاعى أو ألف التأنيث وما منع من صرفه دونها وقا

﴿ش﴾ ما منع صرفه دون علة منعها هو الذي ليس أحد عليه العلية حمة أنواع فادامى بشئ منها ينصرف
أيضا وكذا اذا نكر به بعد التسمية واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجردا من من فانه اذا دامى به ثم نكر
انصرف باجاء لا تعليل في شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة الا بمن ظاهرة أو بقدرة فان دامى به مع من ثم نكر
منع قول واحد وخالف الانحسار في مسائل الأولى باب أفعل الوصف كاجرا دامى به ثم نكر فذهب الى أنه
ينصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف بذهب بالتسمية وأجاب الجمهور بأنه شبه بالوصف وشبه
العله في هذا الباب على نفيه رأى ثالث انه ان دامى به جـ ل آخر لم ينصرف بعد التكثير لانه دامى به بوصفه
الجرى الاسم مجردا في ذلك المعنى وان دامى به اسود ونحوه صرف فلو نزل الاسم بذهب معنى الوصفية وعلى
هذا الغراء وابن الانبارى و رابع أنه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه العارمى راعى فيه الأصل والحال كانه يطح
الثانية باب فعلان الوصف ككر ان اذا دامى به ثم نكر ذهب الانحسار أيضا الى أنه ينصرف ويؤيد على
المنع وتوجيه ما تقدم في آخر الثالثة آخر اذا دامى به ثم نكر بعد التسمية ذهب الانحسار أيضا الى صرفه
لان العدل فيزال اكونه نحو صا محال الوصف فلا يجوز في غيره والجمهور على المنع شبهه بأصله الرابعة
معدول العدد اذا دامى به ثم نكر بعد التسمية ذهب الانحسار أيضا الى صرفه لما تقدم في آخر وخالفه
الجمهور والخامسة الجمع المتناهي اذا دامى به ثم نكر ذهب الانحسار أيضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة
المركب المزجي اذا ختم بمثل مفاعل أو يذى ألف التأنيث كحمار يب مساجد أو عيد بشرى أو عيد حرا
اذا ركبا دامى به ثم نكر ذهب الانحسار أيضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية التركيب مع العملية لا الجمع
والتأنيث وقد زالت العملية بالتكثير والاصح عند ابن مالك وغيره المنع لانه غير شئ من هذا النوع مصر وهافى
كلامهم وما لم يمنع الجمع العملية كصرف منكر باجاء لـ والاحدى العلتين

﴿ص﴾ مسئلة يصرف الممنوع اذا صرف لا مؤنث وأجيب من الا الممنوع ومركب وشبهه على ومضارع قبله
أو بعده ومنع الصرف به اذا كمل موجه

﴿ش﴾ اذا صرف ما لا ينصرف صرف لزال سبب المنع بالتصغير كز والى العدل في غير والاف المقصورة
في علق تصغير على والاف والتسعين في من يعين تصغير سرحا والوزن في تصغير شعر وصيغة الجمع
في جنيد تصغير جنادل ويستثنى من ذلك المؤنث والجمعى والمركب المزجي وشبهه فلى وهو باب ككر ان
وشبه الفعل المضارع كغلب و يشكر فانه انبى على المنع بعد التصغير لانه السبب وقوى قبله أو بعده أى سواء

كان شبه المضارع سابقا على التصغير كما قال ابن المذكور بن أواخر ضافه كالجيد التصغير أجود منه بعد التصغير
على وزن أيطر بخلافه قبله واخترنا بالمضارع عن الماضي فان مناه من زول التصغير وقول في الاعجمي
المرخم أنشئت به الى أن تصغير الترخم في الاعجمي يقتضي التصغير نحو ربه رصيع في ابراهيم وامه ميل
لكنه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير والحجة لا تؤثر فيما كان كذلك فيه عليه أبو حيان وقد يكون
الاسم مصرفا إذا صغر منع الحدوث سبب المنع فيه كنوسط بمعنى به فانه مصروف فاذا صغر على نحو وسط
أشبه الفعل فجمعوه عند وضعه اذا صغر ودخلة التاء فيتعين فيه المنع بعدان كان جثرا

﴿ص﴾ مـ مثله يصرف لتناوب وضرورة واستثنى الكوفية أفعل من وفوم والالف التأنيث قبل
وهو متناقض لغة

﴿ش﴾ يجوز مصروف ما لا يصرف لتناوب أو ضرورة فالأول نحو وجعلك من سيأتيه إلا لا ولا عللا ولا
ولا سواها ولا يغويها ويعرفا ونسرا والثاني كقوله من يصرخ على هل ترى من طعام هو واستثنى الكوفية من أفعل
التفضيل لم يجوز وأصرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه أعياه ولاجل من فلا يجمع بينه وبينها كالأجمع
بينه وبين الأضافة في الضرورة والبصر بكون شيئا الجواز على أن المنع له الوزن والصفة كالحركة لا دليل
تنوين خبر منك بشر من الزوال الوزن واستثنى آخر من ما آخره ألف التأنيث فنهوا صرفة مصرورة
دعنا وإنه لا طائفة فيه لانه منوفي الرفع والنصب والجزم ولانه إذا كان به في التنوين سقطت الالف لا لغة
الاءا كمن فينقص بقدر ما زيد وأجيب بأنه قد يكون فيه طائفة بأن يتنوين فيلحق بساكن ويكسر
ويكون محتاجا الى ذلك وزعم قوم أن صرف ما لا يصرف مطلقا أي في الاختيار لغة فليس العرب حكما
الأخفش قال وكان هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا اليه في الشعر فخرت المستعمل على ذلك في الكلام

﴿ص﴾ ومع المصروف ثالثها الصحيح يجوز ضرورة ورابعها أن كان عاما
﴿ش﴾ في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار وعلى ذلك الجوين يحيى
فانه أشد

أقول أن أعيش وإن يوي ه بأولي أو يأمرون أو حيز

أو التالي دأرت أفتنه ه ففونس أو عرو بن أو تبار

فصل في هذا الموضوع فان مؤسسا أو بارامصر وفان وقد نزل صرحها فقال جدي في الكلام وكيف
في الشعر قال أبو حيان قبل هذا الجواب على اجازته اختيارا والثاني المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر
البصريين وأبو موسى الخاض من الكوفيين قالوا لا خروج عن الأصل بخلاف صرف الموضع في الشعر
فانه يرجع الى الأصل في الاسماء والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر ونازع في الاختيار وعليه أكثر
الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان فباسا على عكسه ولو ورد السماع
بذلك كثيرا كقوله

فما كان حسن ولا حابس ه بهوقان مرداس في مجمع

والرابع يجوز في العلم خاصة

﴿ص﴾ ولا واسطة وزعمها ابن جني في ذي ال والمضاف والتنية والجمع

﴿ش﴾ الاسم اما ان يصرف أو غيره ولا واسطة بينهما وأثبت ابن جني في المعروف ال والمضاف على فانه لا يسمى
منصرفا لعدم تنوينه ولا غيره منصرف لعدم السبب قال وكذلك التنية والجمع على حد ما ليس يسمى بذلك

منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان أو كره ذلك في الهمزة وفي سبعة الياء على الهمزة
 ﴿ص﴾ الثالث ما ضيف لغير الياء مفردا مكبرا من أب وأخ وحرم غير محال مرة وهو خطأ ولم يلا
 بهم وذي كصاحب وعين خلافا لغيره فبالواو رفعوا الألف نصبا والياء جارا

﴿ن﴾ الباب الثالث من أبواب النيبات الاسماء الستة المدكور ذواتها الرفع بالواو وتنصب بالالف ويجوز بالياء
 بشرط أن تكون مضافة فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة تنوعا إن له أباوله أخ وأن تكون مضافة لغير
 ياء المتكلم فإن المضاف اليها أعرب بحركات مضمرة وأن تكون مفردة أي غير مشقة ولا مجموعة لأنها إذا ذلك
 أعرب أعراب المتنى والمجموع وأن تكون بكسرة فإن صغرت أعربت بالحركات نحو أختي زيد ويختص الهم بشرط
 أن لا يماثله قرءه وفراو خطأ فإنه إن ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا جوك وجوك وحالك ويختص
 الهم بشرط أن تزال منه الهم فإن لم تزل أعرب بالحركات نحو خلاف لم الصائم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى
 صاحب فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية وقصر الفراء الأعراب بالحروف على خمسة الأول ومنع ذلك
 في هن وتابعة قوم ورد بفتح سين ويه عن العرب أجروا بحركاتها وكذا ياء عملا يعرف اسمها أو يكره التصريح
 باسمه والهم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة

﴿ص﴾ وهل بها أو بتقدير أو بما قبلها والحر وفي أشباع أو منقولة أو لا أو بهم أو بالانقلاب نصبا وجر والبقاء
 رفعاً أو فو وذو بتقدير والباقي بها أو عكسه أو الحروف دلالة أو الرفع بالعلل والنصب بالبدل والجر بهم أو قول
 أشهرها الأول وأصحها الثاني

﴿ن﴾ في أعراب الاسماء الستة مذاهب أحدها وهو المشهور بأن هذه الأحرف نصبها هي الأعراب وثانيها
 ثابت عن الحركات وهذا مذهب فطرب والزبادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين وأبيد الله
 الأعراب أنما هي بـهـ لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليل على أن الظاهر وافى بالدلالة
 المتأخرة وردت في قول العامل وبأن الأعراب زائدة على الكلمة فيؤدي إلى بقاء فيك وذو مال في حرف
 واحد وصلوا واستداموا معر بأن وذلك لا يوجد إلا في هذا الثاني وهو مذهب سيدي به والهمزة
 البصريين وحصة ابن مالك وأبو حنبل وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معر بفتح كات مقدرة في الحروف
 وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر فلا آخر فإذا قلت قام أبوك فاصلة أبوك فأتبعته حركة الياء لمركبة الواو فقبل أبوك ثم
 استقلت الضمة على الواو فحذفت وإذا قلت رأيت أباك فاصلة أبوك فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقبلت أفعالها
 قلت مررت بأبيك فاصلة أبوك ثم أتبعته حركة الياء لمركبة الواو فصار أبوك فاستقلت الكسرة على الواو
 فحذفت فكنت وقبلها كسرة فاقبلت ياء واستدل هذا القول بأن أصل الأعراب أن يكون بحركات ظاهرة
 أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود الظاهر لم يعدل عنه المذهب الثالث أنها معر بفتح كات التي قبل الحروف
 والحروف أشباع وعابه المازني والزجاج ورد بأن الأشباع ياء التثنية وبقاء فيك وذو مال في حرف واحد
 الرابع أنها معر بفتح كات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الزبدي ورد بأن شرط التقبل
 الوقت وجهه المقول اليه وسكونه وجهه المقول منه ويأنيذهم جعل حرف الأعراب غير آخر مع بقاء الآخر
 الخامس أنها معر بفتح كات التي قبل الحروف وليست منقولة قبل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن يضاف
 فثبت الواو في الرفع لأجل الضمة واقبلت ياء لأجل الكسرة والقائه لأجل الفتحه وعليه الأعلم وابن أبي العافية
 ورد بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث وتقتبين فساده وإن كانت لا مائل لم جعل الأعراب
 في المعين مع وجود اللام السادس أنها معر بفتح كات بالحركات والحروف مع ما وعليه الكسائي والفراء ورد

بأنه لا تنظر له السامع ثم امر به بالتغير والاتقلاب حالة النصب والجرو وعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجري ورد
بأنه لا تنظر له وأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا بأن لعدم لا يكون علامة التامن إن فك وذامال معربان
تحركان مقدرة في الحروف وان أبك وأحك وحاك وهناك معربا بالحرف وفيه السهول والروندى التاسع
نكس العائنه ان الحروف دلائل اعراب قائلة الأخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والبراقى المعنى انها
معربا بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب
حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه أنها حروف اعراب والاعراب في الاظهار ولا مقدرة في دلائل
اعراب بهذا التقدير وقد عده ان القول مذهبين فتصير أحد عشر الثاني عشر انها معربة في الرفع بالنقل وفي
النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل في جاء أخوك جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الحاء والاصل
في رأيت أخاك رأيت أخوك فبدلت الواو ألفا والاصل في مررت بأخيك بأخوك نقلت حركة الواو الى التاء
فقلت أوأيا لا تسكر ما قبلها حكاه ابن أبي الريع وغيره وهو موافق لما ذهب الرابع الا في النصب
بوصح وليس كذلك من في حكاية التكررة وتفاعلا للجر حرى ونقص من اعرف وأب وأخ وحم دون
نصر حار فوق تشديد من وأب وأخ وجعل أخ كدلو وفتح فاهم منقوصا كيد ودم لا يفتح قصرها وتشديد دم
مشهور وضم وبعث وروى ثقت مقصورا ومعا وبيع الآخر في الحركات كعاصم وعيني امرء وابنه
على الاشر فيها وقابلا خاضعة ساكنة فاعربا وكذا اثبات ميم مضافا وقيل ضرورة والأصح ان زنها فعل لا فاعل
وان لام حم واو وذى يا وانهما المندوقة

في مسائل الاولى زعم الجوهري صاحب الصحاح في كتاب له في النحون من في حكاية التكررة
في الوقف معربا بالحرف كالأفعال الستة فقلت تقول لمن قال جاءني رجل منوولن قال رأيت رجلا منا ولمن قال
مررت برجل مني قال ابن هشام وأبى بنى لأن هذا ليس باعراب بدليل انه لا يثبت في الوصل ولان وضعها
وضع الحرف فلا يستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون بمعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه
الثانية حركات العاصم بد كرو والفتان هذه التاء في من النقص وهو الاعراب بالحركات وهو في أشهر
من الاعراب بالحرف فكذلك فاعضوه من أبيه وودونهما تشديد كقوله • ألا ليت شعري هل أيقن أبه •
وهي وفي أب النقص كقوله

بأه فتدري عدى في الكرم • ومن يشابه أبه فما ظم

والنقص كقوله • ان أباحا وأبا اباعا • والتشديد نحو هذا أبك وأفسحها القصر ثم النقص ثم التشديد
وفي أخ الا لا تضع في القصر مكر بأخ لا يليل • وحكى أبو زيد جائي أخك وفيما أحو يسكون الخاء بوزن دلو
قال رجل من طي

مالرا أخوك ان لم تفضه وزرا • عند الكريمة معوانا على النوب

في حم النقص والقصر وفي فم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الهاء وضمها أو كسرهما فمده تسع
لغات والعائنه اتباع الفاء حركة الميم في الاعراب ومما ورد في القصر • يا حبيبا عينا طيبا والهاء •
وفي التشديد • ياليتها قد خرجت من فم وشاركه • في القصر يدوم قال

بارب بارب ما توسدا • الأذراع العيس أو كعب اليدا

وقال • فعلت ثم أنت تطلبه • فإذا هي بعظام ودما

في التشديد دم قال

جمع كقوله تعالى فاصحابون أخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كل ذلك كرهه وما قبله ابن مالك
 ونوع فيه ما كان كونهما متينين حقيقة بينهما لا يصلح للتغير بينهما ذلك ما هو اسم جنس كالكلمتين ذاك
 الحداد وما هو علم كالبحر بن وأندرسكين والخميني وستادان وثلاثان وثلاثان في لغة نهم سواء أفرادهم ومن
 الأهل اثنين أم أضيافهم جاء مثالا أم ركبهم فانه جرت منه اثنا عشرة عينا وبعضهم اثني عشر تعبيرا وقيل
 انهما ثنيان حقيقة الاصل ان ومن ذلك ثنيان لظرفي العقاب ومذراوان لظرفي الالية والقوس وجاني الرأس
 وقيل طرفا كل شيء ومنها ما يصلح للتغير بدلا لا يختلف معناه كقوله تعالى قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا
 ولا علينا وقال الشاعر في النهر يد هـ وأنا أشقى الله في حوالينا هـ ومثله حوله قال تعالى في النهر يد فلما
 أضاف ما حوله وقال الشاعر في التثنية (١) ومنها ما لا يصلح لعطف مثله ذلك ما كان على سبيل التعليل
 كالذين للاب والام والتمر من الشمس والدمر والعمرين لأن يكرر وعمر هذا النوع سموع تعطف ولا يقاس
 عليه ثم نارة بظاب الانسرف كالنمل الاول قال الله تعالى ورفع أبو به على المرش ونارة المذكر كالثاني ونارة
 الانثى كالنمل ونارة الانسرف نحو مرج البحر بن وما يستوى البصران ومنها ما لا زيادة فيه وهو كذا وكذا
 بشرط أن يضاف اليه ضمير نحو ما بالفتح عند ذلك الكبرياء أو كذا هما وتقول رأيت كلمها وكلمها فان
 أضيفا الى متغير آخر ياء بالالف في الاحوال كقوله تعالى الله المشهورة وبعض المصرب يجرهم مع الظاهر
 محرابا مع المضمر في الاعراب بالحرفين ونزاعا القراء الى كثرة بعضهم يجرهم معهما بالالف مطلقا
 وما ذكرناه من انهما معنى المتنى والعطف ما يفرده هو ذهب البصريين وعلى هذا قال كلامه عن واو وقيل
 عن ياء ووزنها فعل كذا ووزن كذا فعل كذا كرى والهاء التانيث والتاء بدل من لام الكلمة وهي اما واو وهو
 الحيار بن جني وأصلها كاوى أو يا وهو اختيار في على وانما طبت تالفا كية التانيث اذا لالف ضمير تاء في
 بعض الاحوال فنخرج عن علم التانيث وذهب بعضهم الى أن التاء ثمة للتانيث بدليل حذفها في النسب وقولهم
 كاوى كايغال في أخت أخوى ورد بان تاء التانيث لا تنزع حذوا ولا بعدا كن غير ألف وذهب آخرون الى أنها
 زائدة لا لحاق بالالف لام الكلمة وعنده الجري وفي قول الالف لا لحاق وفي قول أصل وذهب الكوفيون
 الى أن لفظه ما معنى وأصلها كل يدل على ما مع فركذا الى قوله في كات رحابا سلامي واحدة وأجيب بأنه حذف
 الالف لضمير ورد في الاول نحو ترى ضميرها من الحذف والمعنى قال تعالى كذا الحيتان أنت وقال الشاعر

كلاهما حين سجالهم يديهما هـ قد أفعلما وكلا أنهما راي

قال ابن مالك ونذر هذه الاستعمال أي الاعراب كالمتنى في مفضل الافراد كقوله

على جردا ينقطع ابرأها هـ حزام المرح في حبل مراع

تني الأبر وهو عرق محاربا هـ تني قال ابن مالك هذه الكلمات تني الماحقة بالفتى لاسمى مشاة فان أطلق
 عليها ذلك فبقتخص اللفظ لا اصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع تني فأفاد انها يقال لها ثنية كقوله تعالى اسماء جمع
 هـ خص هـ مسئلة لا تني ولا جمع غالبا جمع واسم واسم جنس الا ان أطلق عليه بعض وجوزها ابن مالك في اسم
 جمع وبكسر لا متاء ولا مالا ثاني له وكل وبعض ونحو فلان وأفسن من واسم فعل وعكسي من جملة ومخصص بالنبي
 ومنوط وسبى الاذان ولحن واللذان والثلاثان على الاصح ولا توافي الكنى وأجمع وجماء واخوته خلافا للكوفية
 فيهما والخارجون المخرج وذوي بهنم في حذف عجزه قولان دون أب العدد غير مائة وألف وفي مختلفي المعنى
 قالها يجوز ان تعني في المعنى الموجب للمهينة ويذكر العلم والافراد ان يحكى الامور جارية بين رحمتين وأذرعان

(١) يبايض في الاصل مكان الشاهد

ومنع المازني المدول وما فيه أل قبل يقي وقيل يوضع ولا يقي غالباً سقط الالف ولو قدر أو يؤتى بالعكس
 بدواؤوه وكذلك المرجح أن مع واستغنوا بـ يال وضعان عن سوا آن وضعان وحكيما يستوي في التثنية
 مذكر وغيره ولا تحذف التاء الا في الياء وخصية

عنه **ج** جمع ما لا يثنى ولا يجمع من الالف اجمعاً لا تظهر به في غير هذا الكتاب وأنا أنمرجه على طريقة
 أخرى فأقول للتثنية والجمع شروط أحدها الافراد فلا يجوز تثنية المثنى راجع الاسم المكسر المتعدي ولا يجمع
 ذلك اتفاقاً ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا أن يجوز به فأما في على بعضه نحو لبنين
 وما بينهما أي ضربين منهما ونذكر في الجمع قولهم لقاحان وودوان وقوله عند الفروق في الهجاء جالين وفي اسمه
 قوله قوماعا أخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على
 جمع لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية ما
 يمنع من ذلك عدم شبهة أنواعه كما منع في نحو مساجد ومصابع وفي الفنى وانحروج على حذره مانع آخر وهو
 استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابيه في كلمة واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه
 بالواحد أولى به فلذلك كُتبت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان اسم آية في
 فثنين يوم التقا الجمعان اه الثاني لأعراب فلا يثنى ولا يجمع المثنى ومنه أسماء الشرط والاستفهام وأسماء
 الأفعال وأما نحو ياريدان ولا رجاين فانه ثنى قبل البناء وأما دان ومان والندان والثان فقبلها صيغ وضعت
 للفنى وأبست من المثنى الحقيقي ونسب المحققين وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل انها مشتقة تحققة وانما لما
 ثبت أعربت وهو رأي ابن مالك وأما الذين فصيحة وضعت للجمع اتفاقاً فلا يجمع الثالث عدم التركيب فلا يثنى
 المركب تركيب اسناد ولا يجمع اتفاقاً نحو تأبط شراً وهو المراد بقولى ومحمكى من جملة وأما تركيب المرجح
 كـ بـ لـ وـ يـ وـ به فلا أكثر على منعه أيضاً لعدم السماع والتشبيه بالتحكى وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك
 ورجعه واختاره ابن هشام والخضر اوى وأبو الحسين ابن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما حتم يوربه وجمعه وهو
 اختياري قال خنطاب في الترسج فان ثبت على من جعل الأعراب في الأحرفات مسمى كـ دان ومعدى كـ رين
 وحضر ومان وحضر مودين أو على من أعرب اعراب المتضامين قلت حضرا مود وحضرى مود وفانى
 الخنوم يوربه ثلثه في الالف لا حذف نحو يوربهان ويوربهون وذهب بعضهم إلى أنه يحذف بحره فيقال
 يوربهان ويوربهون ويتوصل إلى تثنية المركب اسناداً بدواؤا إلى جمعه بنور وإيفال جافى دواؤا شراً ودوا
 تأبط شراً أي صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذلك المرجح عنده من منع تثنيته وجمعه وأما الألف المضافة
 نحو أي بكر فستغنى بها تثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه ونحو الكوفيون تثنيتهما وجمعهما
 فتقول أبو البكرين وآباء البكرين الرابع التكسير فلا يثنى العلم ولا يجمع ألفاً على عصبته بل إذا أريد تثنيته
 وجمعه فقدره تكبيره وكذلك التثنية السكيات عن الألف لا يجوز ذلك ولا يجمع لانها لا تقبل التكسير
 والاجوداد ثنى العلم أو جمع أن جعل بالألف والملاحم عوضاً عما سلب من تعريف العلمية ومقابل الأجوداد كما
 في البديع ان منهم من لا يدعها عليه ويقبضه على حاله فيقول يردان وزيدون قال أبو حيان وهذا القول
 الثاني غير جازم ألفاً في هذا الكتاب ويستثنى نحو جاديين اسمى الشهر وعمايتين اسمى جبلين
 وأذرعان وعرفان فان التثنية والجمع وبالألف العلمية وقد أوردت على ألفها الالف واللام ولم تحذف قال

حتى إذا رجب قولى وانقضى هـ وجاديان وجاء شهر مقبل

وقال هـ لو ان عصر عمايتين وبديل هـ ومع المازني تثنية العلم المدول نحو عمرو وجمعه لاء أو تكبير وقال

أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب
 الأمران قد اتى على - بيل التعليل مع اتفاق اللفظ والمعنى أولى وإذا نفي من فيه ال كثر جمل ففيل بقي فيه ال وفيل
 تعذر ويوضع منها فلها حكمها وتعد أبو حيان من غير ترجيح وما لا ينبغي التعمير به أجمع وجمعاء في التوكيد
 وأخوته خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلا ينبغي ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا تأتي له في الوجود
 كشمس وقمر والنار بالذات من الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال أحدها نعم وعليه أكثر المتأخرين
 فتعروا تشبها المشترك والحجاز وجمعه ما ولدنا للمصري في قوله

جادوا بأميين حين أعمى هواه - معينه فأنشئ بلاعيين

والثاني لا وجه له ابن مالك شبه الأبي بكر بن الأنباري في - اعلى العطف ولو ردد في قوله بعد الى - وانه آياتك
 ابراهيم وامرئيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الأبدى ثلاث في الله العليا يد المعطى وبه الباش الس - على
 وقول العرب القلم أحد اللسانين وخطة الظاهر أحد اليسارين والبرق أحد السحاب والبن أحد الحميين والحجبة
 أحد الملوئين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور والجواز ان اتفاق المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران
 للذهب والزعفران والافانج السادس أن لا يستغنى عن تثنية وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا ينبغي بعض الاستغناء
 عنه بتثنية جزء ولا - والاستغناء عنه به ان تثنية شيء ولا ضبحان اسم المذكر لا يستغناء عنه بتثنية ضبع اسم
 المؤنث على أنه حكى - أو أن - بعلان ولا ينبغي ولا يجمع أسماء العدد خلافا للخص غير مائة ألف للاستغناء
 عنها فبني عن تثنية ثلاث مئة وعن تثنية خمس عشرة وعن تثنية عشرة وعن تثنية مائة وعن تثنية مائة وخمسة
 عشر ولا تون والركن لفظ يعني من تثنية مائة ألف وجمعه مائتا ألفا واستدل الأخفش على ما أجاز بمشوله
 - لها مدحان فوق سبعين دالهم - وأجيب بأنه ضرورة ولا ينبغي أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء
 عنها بما بكلا وكذا ولم يجمع يدار استغناء عنها يجمع يقال قاله ابن جني في كتاب النحاج السابع أن يكون فيه
 فائدة فلا ينبغي كل ولا يجمع لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنق كاحد وعرب لأفادتها
 العموم وكذا الشرط وإن كان معر بالأفادته ذلك الثامن أن لا يشبه العمل فلا ينبغي ولا يجمع أفعال من لانه غير
 مجرى للمجب ولا فاعل من أفعالهم يد كما يقال في أوائل البعثاته شيء لفضل وتوفي في اثنين - ثلثان أحدهما
 أصل الثانية والجمع العطف العطف على الأصل فلا يجوز الرجوع اليه لأن الرجوع إلى أصل من فرض
 ممنوع الا في ضرورة كقوله - ليت ربيت في محل ضئف - وعوى الجمع أنج منه في تثنية كل ألفاظ
 - و - وفي الاحتار فصل طاهر نحو مررت برجل كرموز يد الضيف أو بقدر كقولنا فاج ودقني له اليد
 وأخوه الله محمد ومحمد في يوم واحد محمداني ومحمد - أي الثانية يستوي في التثنية المذكر والمؤنث فلا تعد في
 له التثنية مما هي فيه الأمن اليه وخصية فانهم قالوا اليان ونصيان وكان السياسي اليانين - خصيتين الكنته سمع
 في المراد في ونحصى فجزوا التثنية عليه بشار التعريف مع عدم الالباس وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغنى
 عن تثنية بتثنية غيره

فمن يجوز لا يتغير لكن تعاقب ألف مفصولة في الألف أو يائي أو مشبوبة من ألف ابن ياء وغيره وأو قبل الألف
 ثلاثي ياءى كسور الأول أو مشبوبة وفي الأصابع والمجهره - ثانيا الأصابع أن أمينا ياء أو لا أو راء ياء أن
 أمينا أو صارت ياء في حال وقبل حمز - بهل من ألف التانيث وأو أولى في الحقيقة وثمرة في المبدل من أصل
 خلافا للجزء في وورد تصحح - ب لغز ألف وقبلها والى من أصل ياء الأصلية أو اوطف زائدة خالصة
 وألف وهو فاصلة لا يقام على الأصح وقيل مدراوان وثانيان له دم الألف حولان وثالثا لاني وعينه ولا مان

والتأني في اللفظ بالارد وهو الفراس كائني ذوا على لفظه قال * يادرس بين ذوات العوج صرذونا على الاصل
 بوزان الكلمة وهي الياء التأني في اللفظ العين وهي الواو فياها هو الكسرة في الاستعمال قال في ذواتنا اوان
 * ص * الخامس جمع المذكر السالم في الواو والياء ان كانا قبل أو شبيه خاليان تأني التأنيث على الواو صرنا
 اوصفة تقبل التأني ان قصدوا فعل تفضيل وجوزوا الكسوة في ذي التأني ووصفها لا يقبلها حكمه كالتأني
 لكن يحذف آخر المقوص وبضم ويكسر والمقصود رفع وقيل كسوف من وقيل ان كان اجمعيا
 او ذواتا ألف زائدة

* ث * الباب الخامس * من أبواب التسمية جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجوز بالياء
 ثم * ص * في الجمع موافق للتثنية في شرطها كالتثنية ويزيد بشرط أحدها أن يكون المعاني كالزبد
 أو شبهه نحو رأيتهم في ساجدين قالنا أثينا طائفة بين جمع صفة الكواكب والسموات والأرض ما أثبت
 لها مدحون شأن العقلاء من السجود والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشق علم ككب
 وسابق صفة فرس الثاني أن يكون خاليان تأني التأنيث سواء لم يوضع لثبوت أم لا كاحد عشر ثم وضع لثبوت
 ثم سمي به مذكر قال أبو حيان فلو سميت رجلان بجمع بالواو والنون لاجتماع اعتبار اسمها الآن
 فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت ومطلحة وسمات اعلام رجال قال أبو حيان ولذلك سمي بتاء التأنيث دين
 هاته ليشمل ما ذكرتم العلم لما ذكرته لا يخلو إما أن تحذف له التاء أم لا ولزم على الثاني الجمع بين علامتين
 متضادتين وعلى الأول الاختلاف لانها حرف معنى فصار تاء التسمية لازمة للكلمة لان العبدية لا يجزئ الاسم
 وتخصر من أن يضاف فيه أو ينقص ويخالف الكوفيين في هذا الشرط يجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون
 مطلقا فالتواقي طلحة وحزة وعبد طلحة وحز ون وهير ون واحضوا بالسماع والتباس اما السماع فقولهم
 في علانية للرجل المشهور رطلان وفي ربيعة للمعدل العامة ربعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع
 تكبير وان أدى أيضا الى حذف التاء قال

* ونعبد الألقاب في الشهر الأصم * وأجيب عن السماع بشذوذ وعن القياس بأن جمع التكبير يقتضي
 تأني التاء المحذوفة والتأنيث في جمع التثنية يرفع على أن جمع التكبير غير مسلم لانه لم يرد منه سوى هذا البيت
 ولا قياس عليه مع ان كان تأني التاء يجعل الاعقاب جمع تسمية بمعنى الاعقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون
 كزبد وعمر أو صرنا وان لم يكن علما كرجل وعظيم وأحمر وسكران اوصفة تقبل تأنيث التأنيث ان قصد
 معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحدا من الثلاثة كرجل وفقي وغلام ولا صفة
 لا تقبل تاء التأنيث كاحمر وسكران وعانس ورجل وصليبر ووقيل ولا صفة تقبلها الا معنى التأنيث كقول
 ومولاه فردي وفرقة فان التاء في نحو ذلك لا تأنيث للتأنيث قال أبو حيان نعم بقي صفة لا تقبل التاء يجمع
 كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي وأفعل التفضيل المعروف باللام والمضاف الى تسمية نحو
 الاقلون وأفضلوا في فلان فان تأنيثه بالألف يجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله

من الذي هو مان طر شارب * والعانسون ومنادون

وقوله فارجدت أسماء بني زار * حلال أسودين وأحرينا

وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه قال صاحب الاقصاد عذبة الكوفيين اجمعوا الله ففاني
 شمر او نادر كلام جعلوا بالياء وقد لموايس بالياء قال لأصحاب وفتاوى له ان لأن القابلة للتأنيث هي ما قبل
 فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت ونعري منها عند المذكر نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل

الحاجية في أنه إذا وصف به المذكور العاقل لم يمتد سلامته لفظاً أو كماً أو يقو مون ولذلك يجمع الاسم الجليل
 والجميع الأفاضل لا التزام التعريف فيه وهو فرع التشكيك فاشبه الفعل في العربية فعمل عليه ولعله العلة لجمعها
 جمع الجمل إذا كان عاماً لأن تعريف العنيفة فرع فاشبه الفعل والتشكيك رأسى فلم يسمه والجميع المصغر دون
 تكبره لتعذر تكسيره لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جئ به لأجله وأما اشتراط حلوله
 من التركيب فهو شرط لطلاق الجمع لا لحد ذاته ووصف بل والتشبيه أيضاً قد تقدم بيانه ههنا ثم إذا جمع الاسم فحكمه
 كما إذا تسمى من حقوق العلامة من غير تغيير إن كان محصياً أو متلاً جارياً مجزاً أو ميموزاً أو محدوداً هزلة أو أصل
 كزبدون وطيون وقراون ونيشون وقلب الممزة المبدلة من ألف التانيث نحو حراون في جزاء علم مذكر
 وبشتى شيان المنقوص والمقصور قائمهما بحذف آخرهما هو الياء أو الألف لا لقائمه كما في كناع الواد والياء ثم
 يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون ويكسر في غيره نحو قاضين مناسباً للحرف ويضع ما قبل آخر
 المقصور دلالة على الألف المحذوفة وللتلاقيس بالمنقوص نحو وأنتم الأعلون وأنهم عنه نالين المصطفين وجوزر
 السكوفين اجراءه كالمنقوص فضمه وما قبل الواد وكسر وما قبل الياء جلاله على السالم وحكايا ابن ولاد لغة
 عن بعض العرب قال أبو حيان وكانهم نقلوا اليها الحركة المندرجة على حرف الأعراب وهذا النقل عن
 السكوفين مطلقاً هو الذي حكاه عنهم الأصحاب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً وهو اجراءه ذلك في
 الاعجمي كوسى وما قبله ألف زائدة كاططى وجلى على مذكر بخلاف ما ألفه عن أصل وقد حكيت
 القولين بما

من الحلق بهما عا كنعن الوارثون وعشرون إلى تسعين وأعلون وأرضين وثلاثون وقيل جمع وقيل
 مبنى على الفتح وبتون وأبون وأخون وهنون وفود والحلق طلفون وابن مالك حون قياها أو الوارثون
 وكل ثلاث لم يكسر وعوض من لاءه قال أبو حيان أو قاله الهاء وكسر الهاء بكسورة ومعتوحة أشهر من ضمها
 وشاع في المصنوعة وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء ثلثون أو لا يلزم الواد وضع النون أو يعرب عليها
 وهي لغة في التثنية والجمع واجزاء ابن مالك الأول في عشرين وقد قال شياطين

من الحلق بالجمع في أعرابه الفاظ ليست على شرطه سميت فأنصرف فيها على مورد التثنية ولم يمتد منها صفتان
 للباري تعالى وهي قوله نحن الوارثون والقادرين والمعدون والبارسون فلا يقاس عليه الرحيمون
 ولا الحكيمون لأن اطلاق الأسماء عليه توفيقاً ومنها عشرون والنفود بعدد إلى تسعين وهي أسماء مفردة
 وزعم بعضهم أنها جوع ورد بأنها خاصة بقدر معين ولا يبعد ذلك في الجوع ذكر ابن مالك وبأنه لو كان
 عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثاني على التسعة وأن لا يطلق الأول إلا على الاثنين لأن أول
 الجمع ثلاثة كره الرضى ومنها أعلون وهو جمع أهل وأهل ليس به علم ولا صفة إلا أنه أجرى مجرى مستحق لأنه
 يستعمل بمعنى في قولهم هو أهل لهذا فلصاحي شغلنا الموات وأهلونا ما قلنا من أهلكم ربنا أرضون بفتح
 الراء جمع أرض يسكنونها وهو مؤنث واسم جنس لا يعقل فثانته أرمته ثم وط قال الشاعر

لقد صحت الأرضون إذ قام من بني هداد خطيب فوق أهوا دبير

وقال وأية بلدة إلا أثينا من الأرضين نعمة عنذار

ومنها علون وهي اسم جمع لا جمع لأن العالم علم السارى لله والعالمين خاص بالعلماء وليس من شأن الجمع أن
 يكون أقل دلالة من مفردة ولذلك أبي سبيو به أن يجعل الأعراب جمع عرب لأن العرب يوم الحاضر بين والباديين
 والأعراب خاص بالباديين وذهب قوم إلى أنه جمع عالم قيل أنه جمع عالم مراد به العتلاء خاصة وقيل أنه جمع مراد به

لعموم المعقلا وغيرهم وعليها وجه شدوذه ان علما اسم جنس لا علم وقيل ان عالمون يعني على قبح النون لا عرب
لا انه يقع الاملازم اليامور ويقول

نصف البرية وهوسام * وتلقى العالمون له عبالا

ومنها بنون وابون واخون وهنون وذو وجه شدوذه انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم
حون لم يمتنع لكن لا علم انه جمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع لأن القياس بأياه وجمع أب واخوته كذلك
شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في قوم فون وفين قال أبو حيان وهو في غابة القرابة ثم ان ذو وأجريت
على حد التنبيه من رد الفاء الى حركة الاصلية حذف من الاستقالات وأما الباقي فخالفت التنبيه حيث حذف
لامتها ولم ترد لالتقاء ما كتمع حرف الاعراب وكذا ابن حيث حذف همزة المعوض من اللام لرد اللام فيه ثم
حذف ما ذكر وعادت قعة الياء التي هي الاصل ومنها أولو وهو وصف لا واحد له من لفظه قال ثعلبي ولا
يأكل أولوا الفضل مشي والسنة أن يؤنوا أولى القري ومنها سنون وجه شدوذه كأرضين وبابه كل ثلاثي
حذف لامه وعوض عنها ياء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير كنية ونين بخلاف الرباعي وثلاثي لم يحدف منه شيء
كثرة أو حذف منه غير لازم نعم الحق أبو حيان بذلك ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كعدة فانه يقال عبيدون
وبخلاف ما يعوض من لامه شيء كيدودم أو عوض منها همزة لوصول كاسم وابن أو التاء لانهاء كاخت وبت
أو كسر كسنة وشاذ فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع الثلاثي المستوفى الشرط فان كانت فاؤه
مكسورة سقطت غالبا كالثوميين وعوض عن يمين وريتين وعزة وعز بن وقد انضم بقلة حكي الصنعاني
عز بن بالجمع وان كانت مفتوحة كسمر كسنة وسنين وقد انضم حكي ابن مالك سنون بالغنج وان كانت
مضمومة جاز انضم والكسر كنية وكرة وقد تم اعراب هذه النوع اعراب الجمع لغة الخجاز وعليها قيس وأما بعض
من يميم وبنو عامر فيعملون في النون ويلزم الياء قال * أرى من السنين أخذت مني * ثم الاولون
مكونة بلا تنوين والآخر بنونون فيقولون في المنكر أفت عنده سنيها بالنون قال

* متى تتج هبوا من سني ملحة *

وقال ألم نسق الخبيخ على معدا * سنينا ما بعدنا حيايا

قال ابن مالك ولو عومل بهذه القواعد لكان حشا لانها ليست جموعا فكان لما حق في
الاعراب بالمركات كسين وأياه أبو حيان قال لأن أعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ فلانضم اليه شدوذا
آخر ومن له رب من تزمه الوار وقبح النون ومن العرب من تزمه الوار وتعر به على النون كزيتون قال
في البسيط وهو بعد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في المثني والجمع على النون أجرى له مجرى
الفرد حكي الشيباني هذان خيلان وعليه خرج * لا يزالون ضاربين القباب * وقد يقال شياطون تشبها
لزيادة الكسر فيه بزيادة الجمع الباطل فنقل من الاعراب بالمركات الى الاعراب بالحرزوف قال أبو حيان
وهو من التشبيه الجيد الذي يقع شعوره منهم على جهة التوهم وهو شبههم بمز معاش ومصاب ومن هذا قراءة
الحسن وما تزل به الشياطون

خص * وأيس الاعراب في المثني والجمع بمقدرة قبلها أو دلائل أو بالبقاء والانتقال خلافا لراعيها
فمن الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي على أن
اعراب المثني والجمع بالحرزوف المذكورة وقيل بحرقات مقدرة فيما قبلها وهي الدال من الزيدان والزيدون
والزيدن مثلا وهو رأي الاخصس ورد بأنه تقدير فيما في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخر أو بأنه يمكن

يحتاج الى تغييرها كما يحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم وقبل بحركات مقدرة في الألف والواو والياء وهو رأي القليل ويؤيده واختاره الأعم والسهيلي كالمسور ونحوه ورد ابن مالك بن وم ظهور
 المصيب في الياء ويروى ثنية منصوب والجور وبالالف لترك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الأول
 بأنهم لم يحلوا الحالة المصيب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء كما وجدوا في الكسرة فقرأوا الغنة
 تحقيا للمحمل وعن الثاني بأن المرجح للقلب الفرق وإن كان القياس ما ذكر ولذلك لا حذف من العرب من
 يجري المثني بالألف مطلقا وقيل الحروف دلائل اعراب بمعنى ذلك إذا رأيت أنها كانت رأيت الاعراب وبه فسر
 أبو علي مذهب الأخفش وقيل الاعراب ببقاء الألف والواو وضمانه لانهما صياجا وعليه الجري والمجازي
 وابن عمه ضرور وهذا بناء على أن الاعراب محنوي للعطف قال ابن عمه وكان الأصل قبل دخول العامل
 زيدان وزيدون كائنا وتلاون فمادخل العامل لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة مقوم مقام العلامة فلما دخل
 العامل المصيب والجر قلب الألف والواو يافكان التغيير والانعقاب وعدمه هو الاعراب ولا اعراب تطاهر
 ولا قدر ورد ابن مالك باستزامة مخالفة للنظار اذ ليس في المعربات مترك العلامة له علامة وأجاب أبو حيان

بأن الألف الستة كذلك عند الجري وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم أبو جاد
 يجمعون وتليهم انون فكسرت في المثني وقد قسم مع الألف وتفتح في الجمع والعكس لعدم قبل ضرورة في الجمع
 وقيل يفتض بالياء فيهما واختار وقال ابن مالك انهم ارفع توجع الاضافة أو الافراد لا عوض من حركة أو متون
 أو حاء مطلقا أو أن كانوا لا فاحدهما لا في غير عوض أو فارق بين رفع المثني ونصب المفرد وحل الباقي ولا على
 التنوين خلافا لأعمى وتسقط الاضافة ولو تقدير أو شبهها وتقصير صليته ونقصه المبرد بالذا والمتا وغير ضرورة
 ووزنه السكت في التنوين وزعم الأخفش في ضارب ذلك للضافة الضمير وتشد في موصول وإشارة مطلقا على
 الأوجه

يؤتى بجزء بعد الألف والياء في المثني وبعد الواو والياء في الجمع ونحوه واختلف في أن يزيد ما دأ على مذاهب
 أحدها وهو رأي ابن مالك انهم ارفع توجع الاضافة في نحو رأيت بين كرمات ناصر بن باغين وأفراد في الإشارة
 والمقصود والمنفوس نحو هذا في نحو زلان ومسير بالمهجرين فلولان لالتبس حال الاضافة به أو المفرد
 بالمثني فيأخذ كمر الثاني انها عوض من حركة المفرد ونسبه أبو حيان للرجاح ورد ابن مالك بأن الحروف ثابتة عنها
 فلا حاجة إلى التعويض بالنون قال أبو حيان وهذا بناء على رأيه أن الحروف الثابتة انما عوض من
 تنوين المفرد وعليه ابن كيسان وجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شيء فكأن
 النون عوضا عنه ولذلك حذف في الاضافة كما يحذف التنوين ويرد شيونهم مع الألف واللام وقبل التنوين
 في نحو يازيدان ومارجلين جهاروه يرا المنصرف اذاثنى وبأن التنوين انما يدخل ليعرف بين الاسم الباقي
 على التثنية وبين المتباد للفعل ولا حاجة اليه هنا لأن التثنية والجمع ابعاد عن الفعل فلم يحتاج الى فارق وانما حذف
 في الاضافة لانهما زيادة والمضاف اليه زيادة في المضاف فكروها زائدتين في آخر الاسم الرابع انها عوض من
 حركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد وأبو علي وابن طاهر والجزولي وردت سابق في المذهبين قبله وبقوتها
 في الوقف والحركة والتنوين لا يشقان في الوقف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيأوجد في مفرد
 ومن الحركة فقط فيأوجد في مفرد كثنى مالا ينصرف ومن التنوين فقط فيأوجد في مفرد كعيا وقاض
 وغير موح في حالهما كثنى حلي وهذا الذي وعليه ابن جني السادس انها فارق بين رفع المثني ونصب
 المفرد لأنك اذا قلت زيدان ليس بالمفرد ما صوب حال الوقف ثم حل سائر التثنية واجمع على ذلك وعليه المعراء

أى نبيان وقوله ٥ لو كنتم متعدي حين استعصمكم ٥ وجوزوا الكسائي في الاستعصم زعمه قام الزيد بن
 نون قال أبو حيان ويشهد له ما مع يضل لنا ويضي ما أتى ننان وسلمان قال ويضي أن يقيد بذهب بيان
 لا يؤدى إلى اللباس في نمر ككافى عدان وهانان وفيما نخرج على رأي الكسائي في الجمع قراءة غير مجرى الله
 ولذا نمر العذاب بالنصب بذهب الأحسن وحشام أني أنها حذف للطفافة الضعيف في نحو ضاربك وأنه منسوب
 المحل لأن موجب النصب المفعولية وهي محقة، ويجب الجر بالإضافة وهي غير محقة إلا دليل عليها الأحذف
 النون وحذفها سبب آخر غير بالإضافة وهو صون الضعيف المنص من وقوعه نقص لا والذي قلناه يسويه
 والمحققون أنه في محل جر بالإضافة

٥ من ٥ ولم يسم به من مثني وجمع على حاله كالعبرين وعليين وقد يجرى المثني كسلمان والجمع كغلبين
 أو هارون أو يلزم الواو وفتح النون ما لم يجاوزا سبعة

٥ من ٥ إذا سمى بلثني والجمع فهو ياتي على ما كان عليه قبل التسمية من الأعراب بالالف والواو والياء
 كالعبرين أصله تشبيه بجر ثم جعل على ما كان عليه يعود في كتيبن وكتابين علم موضع وعليين أصله جمع على ثم هي
 به أعلى الجنة قال تعالى إني عليين وما أدرى ما عليون وكذا نصريهون وصغرون ونصيبون وقسمون ونجيدون
 ودارون وقاسطون كلها أعلام أما كن منقولة من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن عدى
 زكنا أنا بكر بنو بصره ٥ بصفين مخضوب الجيوب من الدم

وفي الحديث شهدت صعين وشتت صغرون هذه اللفظة هي في ما أو في المثني لعدا أخرى وهي اجراء كعمران
 وسلمان في التزام الألف وأعرابه على النون أعراب ما لا ينصرف وفي الجمع لعاد أخرى أن يجعل كسلمان
 في التزام الياء وجعل الأعراب في النون مصر وفا الثانية أن يجعل كعبرون في التزام الواو وجعل الأعراب
 على النون غير مصر وف للمعنية وشبه الجملة الثالثة التزام الواو وفتح النون مطلقا وجعل المثني كسلمان
 والجمع كسلمان أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف فإن جاوزا هالهما بجر بالجر كالـ

٥ من ٥ مسألة قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع تثنية وقاسم الكوفيين وابن مالك باللبس
 والجمهور بالجمع في نحو رؤس الكهشين بشرط إضافته إلى مثني لفظا أو ثنية فإن فرق متضمنهما خلاف
 ٥ من ٥ الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما يوضع له فيدل المفرد على المفرد والمثنى على اثنين والجمع على
 جمع وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك في موضعين ٥ أول ما ليس جزأما أصيب اليه مع وضع
 وحال ما يراد في اثنين ويشارك مختلف أي دنايركم وعيناء حسنة أي حستان وقال امرئ القيس ٥ بها العيتان
 تنون ٥ أي تنلان ٥ وقال الآخر

إذا ذكرت عيني الزمان الذي جرى ٥ نصرا والجمع ظللنا تكفان

أى عيناى وقال ٥ كما رأيت بعض بلادكم أعنوا ٥ أى منكم وقال ٥ لأطعمت العراق ورافديه ٥
 أى رافديه لأن العراق ليس له إلا رافدا وهو نجيليل وراحوه فانه لفظ مثني وضع موضع الجمع قالوا شابت مفارقة
 وليس له إلا مفرد واحد وعظم المناكب وغليظ الجواب والوجنان والمرافق وعظيمة الأوراك فكل هذا
 مصدر ولا يقاس عليه وقاسه الكوفيين وابن مالك إذا آمن اللبس وهو ما ش على قاسم الكوفيين من
 أقيان من الشاذ والنادر قال أبو حيان ولو قيس شيء من هذا لالتبس الدلالات وأختلط الموضوعات
 الثاني ما أصيب إلى متضمنه وهو مثني لفظا نحو أطعمت رؤس الكهشين أى رأيتهم أو معنى فهو كقوله عرى
 لأفوار عند عرين ٥ أى ككأسه بن قاهر بن أخراهما ٥ سر بهما ٥ تل ذلك رد فيه الجمع والأفراد

والثانية من الأول قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقرا ابن مسعود والسارق والسارقة فاقاموا أيمانهم ومن الأفراد
فراة الحسن بن عليهما أو أنهما ومن الثانية فراءة الجمهور وسواء تهما فظردا بن مالك قياس الجمع والأفراد أيضا
لغيره المعنى وخص الجمهور بقياس بالجمع وقصر الأفراد على ما ورد في الواقع الجمهور على قياس الجمع كراهة
الجمع اثنين مع فهم المعنى لذلك شرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليه شيء واحد لانه ان كان له
أكثر الناس فلا يجوز في كلامه أدنى الزيدن الاثنين بالجمع ولا الأفراد لانه ليس ومن أمثلة ذلك

• حكمة بطن الوادي من ترقى • أي بطى • عني فزاد بطن الم والموى • إذا كان قلبنا يتحفظان
طهرهما مثل طهور الترسين في الصافي في من فوهم ما فاعل الساعسهم ما بنوا فاعل فرق متعديتها كقوله تعالى
على لسان داود وعيسى بن مريم فقال ابن مالك أيضا قياس الجمع والأفراد وحاصله أبو حيان لأن الجمع قياس
فليس هنالك كراهة الجذاع تثنية وقد زالت بغيره التصديق قال فاعلى يقتضيه النظر لا فاعل على التثنية
وان ورد جمع أو أفراد اقتصر فيه على مورد السماع قول وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام
أو الرسالة فليس حزام داود ولا من عيسى

• من • السادس المضارع المتصل به ألف تين أو واجع أو باء مخاطبة فيالنون رفعها وحذفها وحذفت
رفعها ونقلت على لانه دخلوا الجنة حتى تؤمنوا وادفع ويقضم مع الألف والواو الحذف مع الوقاية بهاء الفاعل
والادغام والحذف والاصح انها المحذوفة وقيل الأعراب بالواو والألف والياء وقيل النون دليل وقيل
الأعراب فيها

• من • الباب السادس • من أبواب النبابة المضارع إذا اتصل به ألف تين علامة كانت كيقومان
الزيدن أو ضمير كان يدين يقومان أو واجع كذلك كيقومان والزيدون والزيدون يقومان أو باء مخاطبة
كثرتين بأحد فانه رفع بالنون كما مثله وحب ويحبهم بعضهم يعرفون فاعلوا وان فعلوا وحذف السبب هنا
على المزمع كما هو على الجوفى التني والجمع حذفه الجمهور وقيل أن الأعراب بالألف والواو والياء كجاءهم
التي والجمع السالم كذلك وده صاحب السبب أنه لو كان كذلك لثبت النون في الأحوال الثلاثة وقيل
الأعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة النون دليل عليها وانه لا خفض ولا هيل و رده ابن مالك بعدم الحاجة
في ذلك مع صلاح النون وقيل انها مربية ولا حرف اعراب فيها عليه العارضي قال لانه لا جاز أن يكون
حرف الأعراب النون لسقوطها بالعين وهي حرف صحيح ولا يفسد لانه العادل ولانه ليس في آخر الحرف
ولا ما قبله من الزمان لازمة المحركة فاعلى الضاهر من ضم فاعلى وكسر وحرف الأعراب لا يلزم المحركة
يقال أن تكون مربية ولا حرف اعراب ووجهها قال أبو حيان وبين حذف القول وقول الاخفض مناسبة لأن
الخفض يقول أن الأعراب فيها محذوفه والشبه وورد حذف هذه النون حالة الرفع في السور لنظم فرى - اسخران
نفاها وفي الصحيح لاندخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تعابوا وقال الشاعر

أيت امرئ وشقي نذل كى • وجهك العبر والناسك لى

ولا يقاس على شئ من ذلك في الاختيار والاصل في هذه النون السكون وانما حركت لانتقال الساكنين
وكسرت بعد الألف على أصله وقسمت بعد الواو والياء طلبا لاشتغال الكسر بعدها وقيل تشبيها للاولى بالثاني
والثاني الجمع وقد تنصحه بعد الألف أيضا فرى أعدائى أن أخرج جمع النون وقد تضم معها أيضا كراهة ابن
فلاح في منبى واستدل بغيرى شادا طعاما ترزقه تضم النون ودا الجفت مع نون الوقاية جاز اعلك نعدو
أعدائى والادغام والحذف وقرى أتحاجونى واحلف فى المحذوف فاعلى سببوا بها نون الرفع ويرجح ابن

والمتصور في علم تصريف الكسرة خلاف لابن فلاح وفي نحو يفتنى
 (ن) ذكر في هذا النوع الأعراب ثمانية وذلك أربعة أنواع الأول ما يندرج في الحركات كلها وذلك
 خمسة أشياء الأول المتصاني في ذلك المشكك في رتبة الضمة والضمة على الحرف الذي يليه في الكسرة
 وبذلك لا تغدو الكسرة الموحودة في الياء هي حركة الأعراب كتنفي بها في الضمة وقيل تغدو أيضا وهذه
 حركة لما سبقت في حركاتها في الأحوال وانعقاد الاسم لها في التركيب الثاني الحرف الساكن لا دغم
 نحو رطل داود جالوت ونرى الناس سكارى والعاديات ضيعان كره أبو حيان في شرح الف موبل قدس
 المحسني في نحو من زيد لن قال ضربت زيدا ومن زيد لن قال قام زيد ومن زيد لن قال مررت زيدا على أبي
 اليسر بن وعلى الأصح مدغم في حالة الرفع أنها حركة حكاية لأعراب الرابع الاسم المنصور روي أن في ياء
 المنصور ياء الألف كان غير منصرف في حركة الجاء الضمة على ياءه وقال ابن فلاح هي تدور
 الكسرة لأنها لا تنفتح في غير المنصرف للنقل ولا تغل مع التقدير الخمس الضرع الذي آخره الف
 كبعضي المذكور في المنصور

(ص) والضمة والكسرة في المنقوص هو ما آخره ياء مخفية لا زنة تكون كسرة وتغدي بضمة ضرورية فلا
 لأن ما في غير المان الإحدى كرب على الأعراب وكذا يظهر ويغادو تغدي في ياء هو الحذف

(ش) النوع الثاني ما يندرج فيه حركات فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص هو ما آخره ياء مخفية لا زنة
 الكسرة كالفاضي ما يندرج فيه ثلاث نحو كرسى ثلث ما هو ما بعده الأعراب في الألف وفيها وفي
 يكون ما فيها وبعدها الضمة لا يستثنى ولا يظهر في الضمة على الياء وتغدي أيضا ولكن في الضرورة
 كقولهم ركبت عارضة فركنه وقوله بلوان واتى النجاة تدلر وقوله

كان أسير من الطاغ لفرق وأجلد أبو حاتم السجستاني في الاحتياط وقال في لغة ضمة فخرج عليه
 قراءة من أوسط ما ظهر من أعلامكم ويكون الياء من ما أعرب من مركب أعراب غالية بين وآخر أولها ياء
 نحو رأيت معدي كرب وبنات فاني فلا تلهي في آخر الأول الضمة حالة السبب لا خلاف في أنها حكاية للكسرة
 حالة الاء ووجهه منصرف وهو على الأسماء أي فاعلى على الأحوال من أحوال السلافة على حالة
 الاضطرار في حالة منصرف الضمة واس راجع للغة من ومن الضرورة يظهر بالضمة والكسرة
 في ياء المنقوص كقوله خيبت النري كابي الأزد وقوله يفتنى في ذي الأربع وقوله
 لا بارئ الله في الغواني هل وقوله ربحت بسم الغواني يندم

(ض) والضمة في نحو فرزد وبري وظهورها وتغدي بضمة ضرورية أو شاذة وأجلد في نحو يفتنى
 حركة الاء وبعدها يظهر

(ن) النوع الثالث ما يندرج فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك في الضرع الذي هو ما أوله انشأ
 ما يندرج فيه الضمة على ما ظهر في خلاف ذلك ضرورية أو شاذة لا يعاس عليه كقوله في ظهور الضمة

ساوى عندى غير حسن دراحم وقوله أدات على القاب يساويضت وقوله في تسمى
 الضمة في بعضي روية ما عديني غير محتمس وقوله دشت أن تلهو ببعض حبها وقوله
 أرجو وأمل أن تلهو وودنها وخرج عليه عرافة أو يمدحون في ياء الساكنين وذهب اصرا في نحو
 يمدح ويحيى إلى حوال نقل حركة الاء إلى الساكن قبلها أو دغم في ظهوره في الضرع ما أوله

وكأنها بين السماء وسكة تسمى بشدة ياءها في

بعد الإشارة وجعل هو أرفعها وقيل الإشارة وقيل ذوالر يستثنى اسم الله تعالى والأصح أن تعرف الموصول
بعد الإشارة بالذات وان من وما الاستفهاميتين ذكرنا أن ضمير التكررة معرفة وتأتي بالرفع لتكبرها
وأرفع الاعلام إلا ما كنتم الاناسي ثم الاحساس والإشارة القريب ثم المتوسط وذو ال الجذوري ثم عهد
الخاص ثم الجنس ولا واسطة خلافا لما في الخلاف من الترتيب واللام

فمن في مذهبنا الأول مذهب سيوريه والجمهور أن التكررة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن
الطبراني وقالوا لأن من الاستفهامية المفعول كالمضمر وما لتعرف فيه قبل التكرير كمرر بر يدور يد آخر
فقال اشوبين فثبت هنا سيوريه الأجل لوجوده لا متعديته هؤلاء وإذا انفارت إلى حال الوجود كان التكرير قبل
التعرف لأن الاجناس هي الأول ثم الأنواع وضمها على التكرير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص
هي التي حدث فيها التعرف لا مستلظة بمضامينه قبل وما يدل في أصالة التكررة أنه لا تجد معرفة الأول اسم
تكررة ويجوز كثير من التكرار لا معرفة فلا يرى أن الغلام وغلامي أصله غلام والمضمر اختصار تكرير
الظاهر والشارف من باب المظهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر الثانية المعارف سبعة وقدرتها في ملئ
ترتيبها في الألفية وهي المضمر والهم والإشارة والموصول والمعرف بال والمضاف إلى واحدتها والماضي راغفل
أكثرهم ذكر الماضي والمراد به التكررة المتصلة بها نحو يارجل فتعريفه بالقعد كما صحح ابن مالك وذهب قوم
أن تعرف به بال محذوفه وأما معرف التكررة باسمها قال أبو حيان وهو الذي صححنا أصحابنا ولا خلاف في
أن التكررة غير المفعولة نحو يارجل لا حذوف أي انتهى على تكرره وأما العلم نحو ياريد فذهب قوم إلى أنه تعرف
بالدعاء بعد أن تعرف بالمفعولة والأصح أنه باقي على تعريف المفعولة وانما ازداد بالدعاء وضوحا وأما الموصول
فتعرف به بالمعدي الذي في صلته هذا ذهب العربي وذهب لأدهش إلى أن ما في سؤال من الموصولات تعرف بها
مما است في تعوي من وما تعرف لأنه في معنى ما في هذا إلا الموصولة تعرف بالاضافة وعنه ابن كيسان من
المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جواب ما نحو من عندك فيقال زيد وماذا عنك إلى كذا فيقال
أنا ومنه والجواب يطلق التسوية والجمهور على أنها تكرر لأن الأصل التكرير ما لم تقع جملة واحدة ولا تهما
ثلاثان مقام أي كسان وأي شيء وعمل التكرير في وجه التكرير مقامه مقامها ومما قلنا من تعريف الجواب غير
الزعم إذ يصح أن يقال في الأول رجل من بني فلان وفي الثاني أمرهم الثالثة مذهب النحوي المتقدمين
والمتأخرين أن المعارف متساوية وذهب ابن حزم إلى أنها كالمساوية لأن المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال
عرفت هذا أكثر من هذا وأجاب بأن حزم إنما عرف من هذا أن تطرق الاحتال إليه أقل من تطرقه
في الآخر وعلى التقاد استغنى في تعريف المعارف فذهب سيوريه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها وقيل العلم
أعرفها فذهب الجمهور ومري الكوفيون بذهب سيوريه واختاره أبو حيان قال لأنه جرت في وضعها واستعمالها
رباني المعارف كليات بعضها من ثبات بعضها من تغيرها فمن أعرفها اسم الإشارة فذهب لابن السراج وقيل ذو ال لأنه
يسمى تعرف بعد أن يوضع بعد الأول فذهب أصحابنا إلى أن المضاف أعرفها فلا يمكن أن يكون أعرف من
المضاف إليه وتعرفه على خلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالأجاء وقال ابن مالك أعرف
المعارف ضمير التكميم لأنه يدل على المراد به من حيث هو متداوله وعدم صلاحية لغيره وبغير صورته ثم ضمير
الاشخاص لأنه يدل على المراد به من حيث هو متداوله ثم لعلم لأنه يدل على المراد حاضرا وغائبا على يدل
الاحتصاص ثم ضمير الغائب السامع من إتمام نحو زيد رأيت فلو قد علم أن أبا كثر نحو قائم يدور وكلته
طريق إليه لا إتمام وخصه في التكرير ثم أشار به وتنادى كلاهما في مرتبة واحدة لأن كلاهما متعريفه

أصلية الثالثة والرابعة أن يدعى الواو وآخر دياه أو عكسه فيجلب قبل المحذوف حركة تجانس الضمير
كقوله ياقوم وتدعين ياءه وفصل الدورات أربع قولي ويحذف الباقي بمجانس الخامسة أن يكون الآخر
الفاعل محذوف وتجنين فالحركة الأصلية باقية مع الما ولا تجلب حركة مجانسة للضمير وهو معنى قولي لا تحذف
الألف وإذا أسند الماضي إلى الألف كضربا فالحركة في آخره هي فحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين
وقال الفراء ذهبت تلك واجتلبت هذه لأجل الألف

﴿ص﴾ وتوصل التاء والكان والماء بهم والألف في التثنية وبهم فقط في الجمع ويكونها أحسن فأنزلوها بهم
متصل فضمها هم وفتحوا جيب وقال يوبه ويونس راجح ونون مشددة للأنات والألف للغة وقيل لمجموعها
ضمير وأجاز قوم حذفها وتعا

﴿ن﴾ الضائر السبعة أصولها هذه فرعها فإذا أراد التثنية في الخطاب أو الغيبة قرئ على التاء في الرفع
والسكاف والماء في النصب والجزم والألف نحو ضمير بالتذكير والمؤنث وضمت التاء فيهما لأجره ليم يجري الواو
أقربهما نحو ضمير بـ كما ومريكم ضمير بهما ومريهما وإذا أراد الجمع المذكور في المذكر رأت زيدا ضمير فقط
نحو ضمير بـ مريكم مريكم ضمير بهم مريهم وفي عدم الميم أربع لفات أحسنها السكون ويقال لها الضم بأشباع
وبافتح التام والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرهما فان ولها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك والراجح
مع جواز السكون عند سيبويه ويونس نحو ضمير بـ فوه ومنه أنزلكموه وأفرى أنزلكمها السكون ووجه
الضم أن الأضمار يراد الأشياء إلى أصولها غالباً والأصل في ضمير الجمع الأشباع الواو كما أشبع ضمير التثنية بالألف
وإنما ترك للتخفيف وإذا أراد في المذكر رأت جمع الأنات زيد نون مشددة نحو ضمير بـ مريكم مريكم
ضمير بهم مريهم وإذا أراد في الغيبة التثنية زيد على الماء ألف نحو ضمير بها مريها مريها وهو الصحيح كما قال
أبو حيان إن الألف زائدة تقوية للحركة الماء لا تحركت بالفتح ليعرف بين المذكر والمؤنث وقال قوم إن
الضمير مجموع الماء والألف وبه يؤم ابن مالك والواو في السير في اختلاف فيلزم الألف سواء اتصلت بضمير
نحو أعطيتها أم لا وإذا أجاز قوم حذفها في الوقف وحلوا عليه والكرامة أن أكرمكم الله به ونهت نفس بعد
ما كدت أفعله أي بهار أفعلا

﴿ص﴾ وقد تحذف الواو مع الماضي وثني الضمة وتكسر الماء بعد كسرة أو ياء ما متصل بضمير وقيل
إن فصل ما كن يلفظ الجاز الضم مطلقاً والفتح اختلاصاً بعد ما كن ولو غير لين على المختار وأشباع ياءه
حركة وقيل هي الواو الناشئة ضمير وقيل استكسها وان حذف السا كن جازاً فلا توكسرها الناشئة والجمع
كالقرد وقد تكسر كاهم ما بعد كسر أو ياء ما كسرة وكسر ميمه حيث أيسر وضمها قبل ما كن ويكونها قبل
حركة أشهر وقد تكسر قبله مطلقاً

﴿ن﴾ فيه مسائل الأولى قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضي ويكتفى بإبقاء الضمة كقوله
﴿ص﴾ فلو أن الأطباء كان حولى • وقوله • هلغ إذا ما الناس جاع وأجدوا • وقوله
• إذا ما شاء ضررنا من أرادوا • قال بعضهم من العرب من يشول في الجمع الزيدون قام ولم يسمع ذلك
مع المضارع ولا الأمر الثانية ماء الغائب أصلها الضم كضربه وله وعنده وتكسر بعد الكسرة نحو مريهم
يعطه وأعطه وبعد الياء الساكنة تعرف به وعليه يربطه اتباع ما متصل بضمير آخر فانه انضم نحو يعطيه ويؤدبه
يعطيه وهذا فصل بين الماء والكسرة ما كن قلى كسر عارضة قراءة ابن ذكوان أرجمته وأعاه ثم كسرها في
النورتين المذكورتين لغة غير الجاز بين اما الجازيون فلفظهم ضم ماء الغائب مطلقاً بها قرأه فخص

وضربها قال تعالى والمطافات يمر بصن والوالدات برضمن فطافوهن أمهتهن ومن الوجه الآخر قوله تعالى
 وأزواج مطهرات فهو على طهرت ولو كان على طهرت أفعل مطهرات وقول الشاعر وإذا العذارى بالمدحان تفتت
من الثاني منفصل وهو الرفع التام في الأصح والأفصح حذفها وصل لا رفعا ولا يعلو في
 الخطاب ناء حرقية كاللامية لفظا وقصر هاء قبل مجوع ضمير قبل التاء فقط وقيل أن امرئ كسب من ألف أقوم وتون
 تقوم وأنت منهما رياء تقوم ولا يقع الاء وقع التاء ونالها في الشعر ونحن لم نعلمها ومشارك وقيل أصله بضم الاء
 وسكون النون وهي وهو وهاء هم وهن لامية والمختار وعاقلة كوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الاء فقط
 ونالها الأصل هو وهي والباء في زائد وقد سكن هاء هو وهي بعد دواو وهاءو ثم ولا ثم وهن استعملهم وكاف جر
 وسكون الواو والياء ردت يد هاء فقط وحذفها ضمير رية وقد استعمل هذه الضمائر مجرورا

من القسم الثاني من قسمي الضمير المنفصل وهو نوعان ما لرفع بمالك نصب ولا يفتح مجرورا فلا أول
 اللفظ أحدها أن يفتح النون بالألف للتكلم ويكون النون مفتوحة مخرجة من الف في لوقب لبيان الحركة
 كما في السكت ولذلك تسمى كقول حاتم هذا فريضة وليست إلا اب من الضمير يدل على حذفها وصل لا هذا
 مذهب البصريين ومذهب السكونيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو مجوع بدليل الياء الألف وصل لا
 في لفظ قالوا والفاء في أول بدل من الألف وفي الألف لفظان الياء وصل لا وفيها وهي لغتهم وبها قرأنا فاع
 أبو التيمم ثانيا أبو التيمم وشعري شعري وحذفها فاع وصل لا والياء لونها وهي القصص ولها الخجاز وإذا
 أريد الخطاب زيد عليه ناء وهي حرف خطاب لا اسم وهي كالتاء الأسمية لفظا ففتح في المذكر وتكسر في
 المؤنث فبفتح أنت وأنت ونصر فاقترصل بهم في جمع المذكر كاتم وعيم وألف في الثاني كأنفقاو بنون في جمع
 الأنثى كاتن ونظم الثاني الثلاثة لما تقدمه مذهب البصريين ومذهب الفرعاء أن الضمير مجوع أن والتاء
 وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط وهي ناء فعلت وكثرت بأن ويريد الميم للنفوية
 والألف للثنية والنون للتأنيث ويرد بأن التاء على ما ذكره التكلم وهو نافي للخطاب وذهب بعض المتقدمين
 إلى أن الأمر كسب من ألف أقوم وتون تقوم وأنت مر كسب من ألف أقوم وتون تقوم ناء تقوم وردها أبو حيان
 وفي شرح التسهيل لا يجر حيان قال سيوريه نفا لا تقع انافي موضع التاء التي في قلت لا يجوز أن يقال فعل
 نالهم استعملوا التاء عن ناولها جاز غير سيوريه فوصلنا واختلف مجرورهم من قصره على الشعر وعليه
 الجري ومنهم من أجاز في الشعر وغيره وعليه المبرر ودأب أن أجازته على معنى ليس في المثال لأنه يدخله معنى
 النفي والإيجاب ومعناه ما قام الأنا وأشد الانخس الصغير تقوية لذلك

أصرت حبل الحى أم صرموا * بإصاح بل صرم الحبال هم انتهى

وقد تحصل من ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن الثاني نحن للتكلم معناه انفسه نحو نحن انفس أو مشاركا نحو
 نحن الذين صرموا الصالحين واختلاف في علقتنا على الضم فقال الفرعاء انفسا من معنى التثنية والجمع
 قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن جماعة ومن علامة الجماعة التاء والواو والضم من جنس الواو وقال
 الانخس الصغير نحن للرفع وحرك بماء الرفع وقال المبرد تسبها قبل وبعد لانه متعلقة بشئ وهو الاخبار
 عن اثنين فأكثر وقال هشام الأصل نحن بهم الحاء وسكون النون فنقات حركة الحاء على النون وأسكت الحاء
 والواو في من الألف للثنية وذلك هو للخطاب وهي لغاتية وهما المتناهية وهم العارفين وهن لغاتيات واختلاف
 في الأصل منه عند البصريين أن هو وهي أصلان فضاء لرفع المنفصلة منهم أو بمعنى فريد الميم والألف
 والنون في الثاني والجمع وقال أبو علي السكندر أصول وفيه يحصل الميم والنون والألف زوائد وقال السكونيون

والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي المضافة والواو والياء اثنان كالواو في الحذف والياء في الجمع ومن
المفرد في لغة قال بيننا في دار صدق قد اتفاه بها وقال دثر سدى اذه من هوا كاه وهذا المذهب هو المختار
عندى وقد سكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء ونحو اللام يقرى بذلك في السبع وهو مذكور فيهم
ثم هو يوم القيامة لحي الحيوان وهدمزة الاستفهام كقوله * فقلت اهي سرت أم عادي حلم * وبعد
كاف الجر كقوله * وقد علموا ما هي كهي فكيف لي * وسكن الواو والياء لغة قيس وأبو كقوله
* ور كضك لولا هو لقيت الذي لغوا * وقوله * حياهي من خلة لوتينا * ونشد بدائو والياء لغة
هذان كقوله * وهو على من صبه الله عاتم * وقوله * وهي ما سرت بالاطعة أتمر * وحذف
ضرورة كالبينين السابغين وقد ستمل هذه الضائر المنفصلة بحرف رة حكى لنا كاتب وكهو وقال
* فلول المافاة كذا كهم *

(ص) والمذهب ياويله دليل مراد من متكلم وغيره ما مضافا اليه عند الخليل وحرفا على سبعة به وهو
المختار وقيل الواو احدى هي الضائر ويأمر في دعائه وقيل اسم ظاهر مضافا وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل
المجموع الضمير والصواب ان يا بجر مشتقة وقد ضعف كدرا وقطاع معز ووعاء
(ث) النوع الثاني من الضمير المنفصل ما لم يصب وهو ما في واحد ولا ياويله دليل مان ادبه من متكلم
أو مخاطب أو غائب أو اداة تنبيه وجمعا كذا ويا بجر مشتقة في ثبوت وأنت ياويله وياويله في اسم الإشارة
هذا المذهب يسيو به والغامسي وعزاء صاحب السبع الى الان خفي قال أبو حيان وهو الذي صححه أبو حيان
وشيوخنا وذهب الخليل والمنازقي واختاره ابن مالك الى أنها اسم ضمير مضاف اليها الضمير الذي هو يا ظاهر
لاضافة في قولهم فاباء يا الشواب وهو من دون ذلك ولم يعمدوا إضافة الضائر وقال أبو حيان ولو كانت يا
مضافة لزم اعرابها لا اعراب الضائر وهو المضاف اليه والياء في الاضافة أعرب كأي بل أولى لان يا لا ينعك
رأى عندك من الاضافة وذهب القراء الى أن الواو احدى هي الضائر فاباء حرف يمد دعائه يمدد بها الواو احدى
لتمويل عن المنع بل روافقه الزجاج في أن الواو احدى ضمير لا أنه قال ان يا اسم ظاهر مضاف الى الواو احدى في
في موضع جريه وقال ابن دريد ياء بين الظاهر والمضمر وقال الكوفيون محمرا يا وواو احدى هو الضمير
فهذه ستة مذاهب ويا على اختلاف هذه الاحوال ليست مشتقة من شيء وذهب أبو عبيدة وغيره الى أنها مشتقة
من اختلاف هل اشتقاقها من لفظ أو من قوله * فأول ذكرها اذا ما ذكرتها وقبل من الآية فتسكون عنها يا ثم اختلف
في وزن الفعل والاصل إدو وإدوى وقيل فعل إدو وإدوى وقيل فعل إدو وإدوى وقيل فعل إدو وإدوى وقيل
فعل والاصل إدو وإدوى وفي يا سبع لغات قرى بها ثريد الياء وتضعف مع الهمزة وابدأها حاء مكسورة
ومفتوحة فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع اقتسب فالثاني يمد مع كسر الهمزة فراءة لم يهور ومع الفتح فراءة
على ومع كسر الهاء فراءة والفتحة مع كسر الهمزة فراءة محمرا ومن قائد ومع الفتح فراءة انزاعية ومع كسر الهاء
فراءة ومع فتحها فراءة أي السوار القنوي « فائدة » علم مما تقدم أن الجمع على كونه ضمير اسنة العاطف التاء
والكاف والهاء والياء التكلم وان ونحن ونضم اليها في المختار ستة أخرى النون والواو والالف والياء الخاطئة
ونواو يا ونضم اليها على رأي البصريين هو وهي وعلى رأي قومها وعلى رأي قوم أنت فتكمل ستة عشر وعلى
رأي أبي علي هاوهم ومن هذه مجموع الضائر بتماق واختلاف
(ص) مسألة يجب استئثار مرفوع أمر ومضارع غير غيبة واسمها ما والذبح والضمير وفعل الاستئثار

وبحوز في غيرها

﴿ش﴾ من الضمير ما يجب استنائه وهو ما لا يختلف ظاهر وهو المرفوع بفعل الأمر كاضرب والمضارع
للتكلم كاضرب وتضرب أو المخاطب كتضرب واسم فعل الأمر كصوت الزاكر في التسهيل واسم فعل المضارع
كأومواف زاده أبو حيان في شرحه والتعجب كما أحسن زيدا أو التفضيل كزيد أفضل من عمرو وأفعال
الاستثناء كقام وأما خلازيردا وما عدا عمر وأولا يكون خالدا زاده ابن هشام في التوضيح وابن مالك في
باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل لأبي حيان ذهب سيبويه وأبو البصرى بين أن فاعل
حاشا وخلازيردا إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائدا على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يبنى
ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائدا على مفرد مذكر والتقدير حاشا هو أي بعضهم زيدا وذهب المبرداني أنه عائدا على من
المفهوم من معنى الكلام المتقدم فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيدا بعض من قام فإذا
قلت عدا زيدا فالتقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل
أي عدا قيامهم وهو غير مطرد فيالم يتقدمه فعل أو نحوه قال وكذا ليس ولا يكون تعق البصريون والكوفيون
على أن الاسم فيه ماضى لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائدا على البعض المفهوم من الكلام السابق وقال
الكوفيون على المصدر المفهوم من الفعل السابق ورد بأنه غير مطرد كما تقدم قال وإنما ألزم الاضمار في هذه
الأفعال الخمسة لجر ما بها مجرى إذا الاستثناء التي هي أصل في معنى الافعال كانه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد
وكذلك به ما جرى مجراها انتهى وما عدا ذلك جائز الاستئثار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله
كجاءت والمضارع الغائب كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب والظرف كزيد عندك أو في الدار
﴿ص﴾ مسألة أخص الضائرا الأرفع ويغلب في الاجتماع ومتى أمكن متصل معين اختيارا أو يتعين الفصل
أن حصر بآغا وزعم سيبويه أنه ضرورية وخبر الزاج أو رفع بمصدره مضاف للمضروب أو صفة جرت على غير
صاحبها أو أضر عامله أو آخر أو كان معنوبا أو حرف في أو فصلة متبوع بخلافها من خبره بالشعر أولى وأوسع
أولا أو أما أو لا ما فارة أو نصبه عامل في مصدر قبله غير مرفوع إن اتبعه ارتباطا أو بعبارة لا غيبة إن اختلفا الفاعل
وحازا رتبة ويجب غالباً تقديم الأخص وصلافاً آخرته من الفصل وقيل يحسن وثالثها يحسن في ضمير متى أو
ذكو رقيب أو إناث ويجب في غيره ويختار وصل على عطية كخطاب في الأخبار على الأصح في ما وافعال
ثاني ضرب به وضرب بك ومعطية وكذا اختلفت وكنت وقيل وعلم ما وثالثها وصل كان دون خطاب ويتعين الفصل
في إخوان كان ومفاعيل علم إن كن ضمائر غير الثالث كاعطيت وكذا إنسان أو واحداً متصل

﴿ش﴾ أخص الضائرا أعرفها ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير
الغائب وذلك لقلة الاشتراك وإذا اجتمع الأخص وغيره غاب الأخص تقدم أم تأخر فيقال أنا وأنت أو أنت
وأنا فلهذا لا يقال فعله أنا وأنت وهو أو هو وأنت فلهذا لا يقال فعله أنا وأنت ولكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل
لعمد الاختصار الموضوع لأجله الضمير لا في الضرورة كقوله

بالباعث الوارت الاموات قد ضمنت * أيام الارض في دهر الدهار ير

ويتعين انفصال الضمير في صور أحدهما أن يحصر بآغا كقوله * وأما يدا فح عن احسانهم أنا أو مثلي *
هذا ما جزم به ابن مالك وزعم سيبويه أن الفصل في البيت ونحوه من الضمير وارت ونوسط الزجاج فأجازه ولم يخص
بالضرورة ولم يوجب الثانية أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كجئت من ضربك هو قال

• ينصرف نحن كتم ظاهر بن فسد • الثالث ان يرفع بصفتها على غير صاحبها كزبد هذا ضار بها هو
قال غيلان • مية يخوف بها ومذبت • له فحاجه بان او كرم

الرابعة ان ينصرف على كقول • وان هو لم يعمل على النفس ضمها • وقوله • فان انت لم ينفعك علمك فانتسب •
الخامسة ان يؤخر عامله كالكلمة السادسة ان يكون عامله ممنو يا هو الابتداء نحو انت تقوم السابعة
ان يكون عامله حرف في نحو ما هن افعالهم • وما انتم مجهزين • ان هو مستولي على أحد الثامنة ان يفصله
متبوع كقوله • فانه يرى بالحرب واياها • ونحوه بعضهم بالضرورة ورد بقوله تعالى يخرجون الرسول
واياكم التسعة ان يلى وادمع كقوله • يكون واياها ما من لا بعدى • العاشرة ان يلى الانعوا امر الانعيا
الاياه مقام الا انا الحادية عشر ان يلى ما نحو قام اما نا وامانت الثانية عشر ان يلى اللام الفارقة كقوله

ان وجدت الصديق حقالا • لتفرق فلا ازال مطيعا

الثالثة عشر ان ينصبه عامل في مرفعه غير مرفوع ان اتحد رتبة نحو علمتى اياى وعلمت اياك
وعلمت اياها بخلاف ما لو كان الضمير الاول مرفوعا كالتامع علمتى فانه لا يجوز فصل الياء بعدها واما اذا ارتعدا
بان كان أحدهما المتكلم أو المخاطب أو الغائب والآخر لغيره فان الفصل حيث لا يشترط بين بل يجوز الوصل والفصل
نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه نعم فديعه ان في الرتبة ولا يشترط الفصل وذلك اذا كانا لغائب واختلف
لفظهما حكى الكسائي هم أحسن الناس وجوها وانصرفوا • وقال الشاعر

برجعت في الاحسان بسطو بهجة • انا لهما فقوا كرم والذ

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة بأن
اجتمعت الرتبة رجب فالباقين لاخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم أعطيتك فان آخر
لاخص أمين الفصل نحو الدرهم أعطيتك اياه ونذر قول عثمان • أراهمى الباطل شيطانا • والقياس اراهم
وذهب الميردوكثير من القدماء الى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وان الاتصال أيضا جائز نحو أعطيتك
وذهب الفراء الى تعين الاتصال الا أن يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز ذلك الاتصال
والانفصال أحسن نحو الدرهم أعطيتك مالك والفلان أعطيتك مولك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال
اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدرهم أعطيتن كن واذا كان الفعل يتعدى لاثنتين ليس ثابته ما خيرا
في الاصل وما أخيرا • محتاجي الرتبة جز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه
والوصل أرجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الثوريين فهذه ثلاثة مذاهب فان اخبر عن
المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضا نحو الذي أعطيتك ربه ادرهم والذي أعطيتك زيدا اياه درهم والوصل
أرجح عند المازني وان مالكا لانه الاصل والفصل أرجح عند قوم ليقع الضمير موضع الخبر عنه على قاعدة يلب
الاجار ويجوز الامر ان أيضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أو باسم
فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول أول نحو زيد يحب من ضربه وضرب اياه ومن ضربه بكمه وضربه اياه
والدرهم زيد أعطيتك كونه عليك اياه والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف • ومسئلة اسم الفاعل زادها أبو حيان
على التسهيل ويجوز الامر ان أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثنى باب ظن وكان نحو خلعتك
وحلتك اياه وكنت اياه وفي الارجح مذاهب أحدها الفصل فيهما وعليه سيبويه لانه خبر في الاصل ولو ربي
على ما كان لوجب الفصل فكان بعد السابجا • والثاني الوصل فيهما ورجحه ابن مالك في الالفية لانه الاصل
والثالث التسهيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجحه ابن مالك في التسهيل وفرق بأن الضمير

في خلقه كنهه من العمل متصوب آخر بخلافه في كنهه فانه لم يجهز الامر فروع والمرفوع كجزء من
الفعل فكان الفعل مباشر فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن وانفصال باب كان
الكثير من خلافهما اما اخوات كانت فيتعين فيها الفعل كما في البدع وغيره كقوله ليس ايائي واباك ولا تحسن
يقبوا وشذوه لم ليسى وابسك واذا وردت مضاعف اعلم الثلاثه ضاير في حكم الاول والثاني حكم باب اعطيت وان
كان بعض الظاهر فان كان المقصود واحدا وجب انفصاله او اثنين اول وثاني فكذا عديته اركان وثالث فكذا كلفنت
في حكمه يستلزمه قبل ياء المذكور ان نصب بغير صفة تون وقاية وحذفها مع التجهيز وليس وليت والله
وقط ومن رعن شاذ على الاصح ومع جعل ولعل اجدود ولدن واخوات ليست جائز وقيل اجدود وقال قوم المحذوف
من اخوات ليست المدخلة وقوم المدغم فيها ويجري في نحو اناو ويجب في لود وقد تلحق الفعل من واسم الفاعل وقيل
ان نحو ساء في تون ونحو اختار انها المحذوفة في ليسى خلافا لابن مالك

في شذوه يلحق وجوبه قبل ياء المذكور ان نصب بغير صفة تون وقاية وذلك بان ينصب بالفعل ما ضارعا
وامرا كالكرمي ويكرمني را كرمي متصرفا كما مثل او جامدا كهيبي وعسائي وابسني وما احسنني واسم
الفعل تعوير وولدي وعساكني او الحرف نحو اني وكاني وليني ولعني ولاكني وسميت تون الوقاية لانها تقي
الفعل من الكسر المشبه للجر وكذا تلحق الوصف نحو الضاري وأصل انصافا بالفعل وانما انصاف بغيره لما
يدخل في انصافه فانه تقي من التباس امر المذكور باسم المؤنث فويل كرمي ومن التباس ياء المذكور بياء
المتكلم ومن التباس الفعل بالاسم في نحو ضربني اذا تضمن اسم بالفعل وقد تلحق الكسر العمل في نحو
اكرمي ولم يبال به الثاني وكذا يجب لحاق النون اذا جرت عن او عن او قد او يقط او يحل والثلاثة بمعنى حسب
اولئك فيقال اني رعن وقدي وقطني ويحلي ولدي وورد حذفها في بعض ما ذكر به واقسام قسم شاذ خاص
بالنصر وورد ذلك في سبعة مواضع فعل التجهيز وليس قال اذ ذهب القوم الكرام ليسى وليت قل كنية
خبر اذ قال ليلى وقد قال قدي من نصر الخبيبين قدي وقط ومن رعن قال
أبها السائل عنهم وعني است من قيس ولا قيس مني

وليس الكوفيون من ان ياء في السبعة من فعل التجهيز المشبه بلاء ما من حيث انه لا يتصرف وأجازة قوم في
ليس وأجازة الفرقي ليست وأجازة البدر بن مالك بكثرة في قد وقط وأجازة الجزولي في من وعن فقول في الاصح
راجع للسبعة وقسم راجع وذلك في الغلظين يحل ولعل فان الاعرف فهم ما يحل واعلى وهو الوارد في القرآن
قال تعالى ادلى ألق الأسباب ومن لما فيها قوله فقلت أغيراني القيد اعلى وقسم جائز مساو للمحقوق من غير
ترجيح لاحتها وذلك في فان وان وأن وكان ولاكن قال تعالى من لدني عذرا فري في السبع شديدا
وعسعا وقال اني أنا الله الى آمنت بربكم وانما الحقها النون تكسيرا للسبعة بالفعل الذي عملت لاجله وانما شذ
الحذف في ليت دون البراق لانها أشبه بالفعل منهن بدليل إعمالها مع مادونهن ولا يتبع الاشارة في الاربعة
والمقاربات في امن وذهب به ضمهم الى أن الحذف فيها وفي لدن اجدود من الايات وعليه ان عذوري في لدن حالها
على لدا المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بحال لانها بمنزلة جمع وذهب آخرون الى أن المحذوف من اخوات
ليست ليس نون الوقاية قبل نون الاصل لان تلك دخلت للفرق فلا تحذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الاول
لله مخافة لامه كنهه والساكن يسرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرفة ويجري هذا الخلاف
في اناو اناو الساكنات فاعلم المحذوف النون الاولى وقيل الثانية قبل ولا يقل أحد بخلاف الثانية لانها اسم وقد
حكاه به ضم كذا كره ابن قاسم في شرح الالسية وورد المحقوق النون في غير ما ذكر شذوه كالفعل التمهيد

[illegible]

بعضه من أوصيائه وهو ضمير غالب يأتي صدر الجملة الخبر بقوله لا على فمعناه لكم استعظام السامع حديثه من جهة
 البصر بكون ضمير الشأن والحدث كذا كالمذكور بضمير الضمة إنما كان مؤنثا قدر وامن معنى الجملة اسمها
 جملة ولا الضمير بضمير ذلك الاسم المصدر حتى يصح الإخبار بهذه الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها إلى
 رامة بالألف المقتضية للمبتدأ في المعنى والعرف في قوله وبين الفعلين لا يذهب إليه ولا يبق كذا ولا يبدل منه ولا يتقدم
 حيزه عليه ولا يفسر بمفردوهما الكو فيكون ضميرا متجولا لأنه لا يدري عندهم ما هو عليه ولا خلاف في أنه
 اسم يحكم على موقعه بالأعراب على حسب المعاني الأمارة إلى ما بين أطرافه من رسمه حرف فانه إذا دخل
 على أن كذا من العمل كما يكمل ما ذكرنا إذا دخل على الأفعال المتقدمة كما هو التثنية في باب ظن ومال
 بوجوبه إلى موافقة ونسب الجملة للضمير بضمير الشأن أن تكون خبر هذا الضمير بالانتماء ولا الظلية
 وأن يصرح بجزائها لا يجوز حذف جزئها ما عدا خبرها كذا هو مذهب مدلولها والحذف منافي لذلك كما
 لا يجوز أن يحذف جزئها لا حذف حرف التثنية ولا من الاستفهام وضمير الكو فيكون الضمير بمفرد فقالوا
 في ظنهم قالوا ببيان هذا الضمير الشأن وقسمهم بمفرد وزعموا أيضا أنه يجوز حذف جزء الجملة فيقال أنه
 ضرب وأنه قائم في حذف السند إليه من غير إرادة ولا ضمير ولا يجوز أن يستقدم هذه الجملة ولا جزئها قال
 ابن هشام في المعنى قد غلب يوسف بن أسير في الذقال في قوله أسكران كان ابن المراجعة أن كان تائيه وابن
 الرافعي ذكر أن مبتدأ أوجر والجملة خبر كان وضمير الشأن لازم للأفراد لأنه ضمير بضمير مضمون الجملة
 ومضمون الجملة ضمير مفرد وهو ضمير الضمير المحكوم عليه وذلك لا يتقدم فيه ولا جمع وبذهب البصريين إلى
 تدكيره مع المدكر وتأييده مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك فتعريف هو أنه أحد ما ذهب إليه أصحاب البصريين
 كقولهم قالوا لا تعني الأوصار ويجوز أن تدكيره مع المؤنث سكنى أنه أنه الله داهية التائيه مع المدكر كقولهم
 أوبد سكنى لهم أي أن يعلمه بالفوقية فان الاسم أن يعلمه وهو مدكر وأوجب الكو فيكون الأول وهو مفرد
 السامع وقيل ابن مالك فقال بضمير المدكر كما يجب للأفراد فان وائيه مؤنث فتعريفها جازم ذلك داعية أوبد كقولهم
 ما المؤنث نحو ما ذكر جازم بقوله أو فصل بعلامه تائيه نحو ما ذهب إليه الأوصار فتأنيث في الصور الثلاث أرجح
 من التدكير لما ذهب إليه من مشاكلة اللفظ وبير بضمير الشأن مبتدأ فتعريف هو أنه أحد ما ذهب إليه أصحاب البصريين

وما عدا من رأسه الكو ومضى في به باليات المدكر كذا إذا تم الفصل

ومنع الانقش والعراف وقع مبتدأ أو قال لا يقع إلا مع ما لا يقع مع غيره فوقع اسم ما ويرز منصوصا في باب أن
 بطن نحو وأه نام عبيد الله فقولاه هـ فله الحق لا يفتي على أحد هـ ويسكن في باب كان وكاد نحو
 إذا كنت كان الناس صنفان ثلث هـ وآخر من الناس الذي كنت أمتنع

وقال تعالى من بعد ما كاد يزع فلوب فرح منهم في قراءة بن زيغ بالنسبة فتعريف لعراف وقع في باب كان وطائفة
 وقوته في باب كاد

حـ الفصل ويسمى إذا ورد عامة وصفا ضمير رفع متصل يقع مطلقا أو مقبلا مبتدأ أو منبسطا أو منبسطا
 مرفقا أو كهي في منع اللام جامدا أي مشتقا لأن تقدم منبسطه في الأصح قال ابن مالك وقد يقع بعطف غيبة بعد
 حاشية مقام مضاف وجوز الانقش وقوته بين حال وصاحب أو قوم بين كقولهم وقوم مطلقا وقوم بعد
 اسم لا وقوم قبل مضاف أو بين كونه مضافا إلى ضمير في ظاهره نحو ما ذكرنا في اللام المرفق على الأصح
 بوجهه لا ابتداء قبل رفع ليدل ابتداءه والقو كيد أيضا بعد ضمير ويتمين الابتداء قبل رفع ما يوجب قبل
 سيبو يرد المضاف البصر بغير ضمير لا ونسب المضاف إلى المضاف إليه قبل مضاف إلى المضاف إليه في باب

وتنجم مطلقا والاصح وجوب دفع معطوف بانوار بالا ولكن ان كرر الضمير والجارح في ان اعتبار نحو مطلق زيد
هو التامر وهو من تبعه الله هو السيد ولفظ السيد هو التامر بزيادة وتامر ان كان خبر حلف ومنع هي التامرة
ودفعه بين ضمير بن وسير بن وتصد به وتقدمه مع الخبر وتوسل بعده كان بوطي ويحوز بين معطوفين نظرا
للتأخر قال ابو حيان وفي المتوسط نظر والاصح انهم لا يحذف وقيل محله كناية وقيل تلويح والتامر
الاعلام بان التامر لا تابع والتاكيد قال الياسون ولا اختصاص

[illegible]

وكان ما لا يطع من صديق " براني لوانت ووالدنا

[illegible]

ونوعه وأوجب ابتدائية رفع ما بعده، وكذلك يجوز وقوعه في باب ما وأوجب فيه الابتدائية جواز في إيس
 الوحيين ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والضرر إلى جواز وقوعه في غير الابتدائية والنوعين نحو ما بال
 زيد هو القائم بما شأن عمرو هو الخالص. مريد بعد الله هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم إلى جواز وقوعه
 في مشتق تقدم ما ظاهره التناقض نحو كان زيد هو بالجار بدلاً كقيل بشرط أن لا يفسد كون الجارية في
 صلته كقيل إلى زيد وكانوا فيه من الزاهدين فإن قصدت لم يجز اجتماعها وذهب الضرر إلى جواز وقوعه أول
 الكلام في البيت أو الخبر وجعل منه وهو محرم عليكم الخراجهم وذهب آخر إلى جواز نصبه مع الخبر
 فهو هو القائم زيد هو القائم كأن زيد هو القائم طنت زيدا وذهب آخر إلى جواز نوسله إلى أن
 زيد هو وطن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد هو طنت هو القائم زيدا ووجه الجمع في المثال عند الجواز
 أن قد نه صون الخبر من نوعه ما فيها ومع تقدم الخبر يستغنى عنه لأن تقدمه يمنع من كونه ما فيها إذا لم يجمع
 لا تقدم على المتبوع فهو تقدم مفعولا طنت عليها جاز وفروع الفصل بينهما نحو زيد هو القائم طنت وان تقدم
 الأول وتأخر الثاني نحو زيد طنت هو القائم في جواز ذلك نظر قاله أبو حنيفة إن وقال ولا يجمع بين الخبرين فلا
 تقول طنت هذا المفعول والخامس لأن الثاني إيس بالمفعول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين
 الضميرين نحو زيد طنت هو إياهم خبر من عمرو عند سيو بدلالة كيد في المعنى بهذه التلافة وكل من أفنى
 عن صاحبه فإن فسادت وأخرت الدليل جاز نحو طنت هو القائم زيد لأنه في نسخة الأندلسي وصار بذلك غير لما
 باللام في كلام واحد أخرت اللام وهو أن العمل بالمفعول الثاني أو يظن من مفعول الخبر نحو طنت هو
 يوم الجمعة بالعام فإن كان أحدهما ضميرا والآخر طائرا جاز أنما تقدم الضمير في الأولين أو بعد نحو طنت
 هو نفسه القائم أو ما يشبهه فسادت هذا الضمير في صورتيه الأولى أن يليه منصوب وقيل بالرفع منصوب نحو
 طنت زيد هو القائم إذا لم يكن الابتدائية نصب ما بعده ولا البدلية نصب ما قبله ولا التوكيد لأن المقصود
 لا يؤكد الظاهر والتبيين أن يليه منصوب ويضرب باللام العرفي نحو كان زيد هو القائم طنت زيد هو
 المفضل لا متبوع أو ما يشبهه قلنا في التبعية لا دخول اللام عليه فإن رفعه نحو زيد هو القائم أحسن أن
 يكون فضلا أن يكون، بدلتا ما بأن يكون بدلا فإن كان المرفوع قبله ضميرا نحو طنت أنت القائم طنت أنت
 والتوكيد أيضا وإن كان قبله رفعه بعد نصب ولا لام أو عكسه نحو كان زيد هو القائم طنت أنت القائم وإن
 زيد هو القائم وأنت أنت القائم أحسن في الأولى ما بعد الابتدائية وفي الثانية ما بعد الدليل وإن كان بين منصوبين
 في الأول ضمير أحسن الفصل والتأكيدي نحو طنت أنت القائم ويتعين فيه الابتدائية إذا رفع بعد مفعول طنت
 ورفع بعده مرفوع وهو - حتى قولي قبل رفع ما نصب نحو طنت زيد هو القائم طنت أنت القائم وتيم
 برفع مفعول العمل على الابتدائية وما بعده خبر، ظاهره بقرؤن أن ترى أنا أول، فعدوه عند مفعول خبر وهو المفعول
 عند الخبر وعلام السامع بأن ما بعده خبر لا متبوع مع التوكيد وأضاف إلى ذلك البيان وتبهم السامع على
 الاختصاص فإذا طنت كان زيد هو القائم أو ما أحاطت بالقيام دون غيره وعليه أن تاتيك هو الآخر وأولئك
 هم المفلحون، ولو وقع بعده طائرا نحو ما زيد هو القائم فقال سيو يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل لأن
 إتمامه يدل على أنه ليس بعت وجوز المبرد ولو وقع قبله لا نحو ما كان زيد هو الكرم فقال البصريون
 يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز الكسائي ولو وقع قبله لا لرافقة وان نحو وكان عددا قال لا هو الماء
 والصالح فقال الضراعتين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز البصريون لأن لا فصلح فارقة بين النعت
 والمفعول وإن وقع بعده مشتق رافع السبي فإن طابق الضمير الاسم نحو طنت زيد هو القائم أو هو

[illegible]

يعني قيل و برادفة اسم الجنس والاصح أنه اللاحقة من حيث هي أو خارج جملتها المخصوص

فإن العلم ما وضع لمعين لا يسأل غيره فخرج بالعين التكررات وبمعانيها ما أثر المعارف فإن الضمير صالح لكل
مشكلم ومخاطب وغالب وليس موضوعا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لتكررات
استعمل صار جزئيا وبشركة أحد في الاستدالية واسم الإشارة صالح لكل ما أثر إليه فإذا استعمل في واحد
بشركة فيما استدالية أحد وألصاقه فلا يعرف بها كل تكررة فاستعملت في واحد عرفته وصبرته على شيء
بعينه وهذا معنى قولهم أنها كتابات وصفا جزئيات استعمل العين أن كان خارجيا بأن كان الموضوع له
معينا في الخارج كزبد فهو علم للشخص وإن كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا في ذهن أي ملاحظه
الوجود فيه كاسماء علم السبع أي ثمانية الحاضرة في ذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع لثبته
من حيث هي أي من غير أن يعين في الخارج والذهن كاسماء السبع أي الثمانية هذا خبر عن الفرق بينهما فانهما
ملسانا لصدق كل منهما على كل فرد من أفراد الجنس ولهذا سبب بعضهم أن أسمائهم أفرادا وأن علم الجنس
تكررة حقيقة أو إطلاق المعرفة عليه محاز ورد باختلاف معاني الاحتكام لثبته في العرب أجرت علم الجنس
كاسماء وثمالة يجري علم الشخص في امتناع دخول آل عليه وإضافته ومنع الصرف مع علمه أخرى وثمالة
بالمعرفة بحجته مبتدأ أو صاحب حال نحو أسماء أخرى من ثمانية وهذا أسمية مغفلا وشرب اسم الجنس كاسماء
يجري التكررات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما إذ لو اتحد معنى لما افتردا لفظا وفيعرف بعض أهل المعقول
أن أسماء وضع على شخص لا يقتض أن يوجد منه أمثال فوضع على الشباع وأسمية وضع على معنى الأسمية
المعقولية التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن يوجد منها اثنين في الذهن ثم صار أسمية وضع على
الأشخاص لوجود ذلك المعنى في الأشخاص وقد بسطت كلام الأسماء في الفرق بينهما في كتاب الأشياء والاعتبار
الأنوية فليطلب منه

(ص) قاله مفرد شري من اضافته اسناد وزج ووصاف اسم وكيفية بدلت باب أو أم أو ابن أو بنت والقبأ أهله
 مدحا أو ذما أو يؤخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على فخر ثم إن الفرد دون اللفظية وجوز الكوفية
 الاتباع والألتبع أو قطع وزج كان ختم بويه كسر وقلة مر بمتنوع الصرف وفيه صاف والأعرب عنوعا
 بمقتوع آخر الأول غير الباء والمليون ومضافوا الأصح جواز منه حينئذ وبناه

(نفس) ينقسم علم الشخص الى أربعة أقسام أحدها مدروس وما تسمى من إضافة واستدراج كبرياء الله تعالى
فوالاستدراج هو المحسوس من جهلته وهو في تحريكه وأفعاله أثاراً في القلب والاعتقاد في بعضه من حصوله

وقد ثبت متناوذه وكذا لا يبطل التصغير العلمية وقيل الا انهم

في مسائل الأولى قد ينكر العلم بتحقيقه ورأيت زيدا من الزيد بن وما من زيدا كزيد بن ثابت
 اوتقوا راكعوا اي هينان لا فريش بعد الهم وقول بعض العرب لا يصركم وجبت ذنبي ويجمع وتدخله
 الوبضاف الثانية سميات الاعلام اولوا العلم من الملائكة والانس والجن كعبريل وزيد والولهان وما يحتاج
 الى تعيينه من المؤلفات كالسور والكتب والكتب والامكة والخيال والبالغ والجر والابل والغنم
 والكلاب والاذح والملابس كالقمرة والسكران وزحل ومكة وسكاب وذلول وعضور وشذم وهيلة
 وراشق وذى القنار وأنواع معدن ابرة الهرة وبقار العجيرة وبارك البصرة وخباب بن هباب البصريان وأنواع
 اعيان لا تؤلف غالبا كابي الحارث وأمانة للاسد وأبي جعدة وذوالة للذئب ونذر عجم الأعيان مألوفة كابي
 الله تعالى حتى وهينان بن بيان لجهول شخصه ونسب لوقور بن قنور لنوع العبد واقعدى وقوى لنوع الأمة
 واي الحارث لنوع اقرس ومن الذوى مالا يرمى التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا الصنف من الاعلام خصوص
 من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرقة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وأن
 يستعمل تارة تسمية فيعطى لفظه ما يعطاه التكرار ونعني بالذوى نوعي المعاني والطريق فيه السماع فقام من ذلك
 فيثوب كبرية وعدوة وعشبة تقول فلان بأثينا فيثوب لاثوبين أي المين دون المين وفيثوب بالثوبين أي حينادون
 حين وكذلك يثوبنا غدوة وبكرة وعشبة بالثوبين اذا قصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء بالثوبين أي
 بكرة من البكرة والمراد واحد وان اختلف التثنية وان لم يجمع ذلك في نوعي الأعيان بل ما جاء منه لم يزم تعريفة
 كاسماء وذوالة انتهى (قلت) ومن أمثلة فيثوب حديث قوم من ذئب بمثاده الغيبة بعد الغيبة فأدخل عليه اللام وذلك
 فرع التذكير الثالث من الاعلام الأمثلة الموزونة بالانهاد التي على المراد دلالة متضمنة للاشارة الى حروف وغيثه
 وذلك تقع التسمية بعد ما حاد لا توصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المدول ويصرف فعل غير المدول
 ثم هي أربعة اقسام قسم ينصرف معرقة وتكررة نحو فاعل اذا ليس فيه مسبب يمنع مع العلمية وقسم لا ينصرف
 معرقة وينصرف تسمية وهو ما كان بناء التانيث كقوله أو على وزن الفعل به أرى كاف على أوزن يدا تحره
 ألف ونون كقوله أرفق الحاق غصورة كقوله على وزن حنطى مثال تعريفا فاعلة وزن جعنة وهكذا مثال
 تذكيرها على فاعلة صحيح المين يجمع على فاعلات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا لا معرفة ولا تسمية وهو ما كان
 على زنة مثني التذكير كقوله على وها على أو ذا ألف تانيث ممدود أو فاعلة كقوله فاعلة على بالضم وقسم فيه
 وجهان وهو ما آخره ألف منصورة وصاحفة تانيث والالحاق كقوله فيض الفاء فيه اعتبار ان حكم يكون ألفه
 تانيث امتنع في الحالين وان حكم يكون مثلا الحاق امتنع في التعريف وتصرف في التذكير وقال الخضر اوى
 نقى أحبابا في أمثلة الأوزان التي استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه فعلى واقتطع وزنه
 فعلى وان استعملت للاسماء وأربد بها بنسب ما يوزن في حكمها حكم نفسها فهي أسلام فان كان فيها ما يمنع
 تصرف مع العلمية لم ينصرف كقولك فاعل لا ينصرف واقعدى لا ينصرف وان لم يرد ذلك وأربد حكاية
 موزون مدكور معها في خلاف كقولك ضارب وزنها فاعله فاعله من لم ينصرف هنا فاعله لان هذه الأمثلة
 اعلام فهذا العلم فيه تامة التانيث ومنهم من قال يحكى به ماله موزون وهو لا أكثر فيصرف هنا فاعله واذا قال عاتنة
 وزنها فاعله منع من الصرف اذ حكاية توجب تنوينه وان قون مثال بمنزل موزون في حكمه حكم
 بمنزل موزون من المرات مثال هذا رجل فعل حكمه حكم أسود لأنك تنزله منزله فاعله فاعله صرقة هذا رأى سبويه
 والمبرد في الخلق المارنى وقال ينبغي صرفه لان أفعول هنا مثال لم يصرف وليس بوصف الا ترى انه يجب صرفه في

واختلف في أولئك والبعث في المثني بالتثنية أو بدنه والخيار وفافلا بن مالك أن غير الجذر بالبعث وعزى السبويه
وقيل ترك اللام تميمي وألف ذاق البصر به متقلبة عن باء أو أو قولان وورنه فعل وقيل فعل بالكوفية زائدة
والخيار وفافلا بن مالك في أصل وقد يقال ذاء وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه
عند سبويه بالخيار وفافلا بن مالك

عزى السبويه في شرح التسهيل بحسب ما تقدم في المد كما تقدم في الضمير
فيما لم يرد المد كما بذاء ذلك وذلك واختلف البصريون في الف ذابعد اتفاقهم على أنها متقلبة عن أصل فقال
بعضهم هي متقلبة عن ياء الضمير في التصغير ذابعد لأنها ذالعين اللام المتخوفة أي وهو الذي الوضع في الأصل
وقال بعضهم عن واو وجه سبويه باب طوييت وقال الكوفيون يوافقهم السهيلي هي زائدة لسقوطها في
التثنية ورد ياءه ليس في الألف الظاهرة القائمة بنفس ياءها على حرف واحد ولم يحدفها في التثنية فلا تتقاء
الساكن وقد عوض منها تشديد النون قال أبو حيان ولو ذهب ذابعد إلى أن ذالها في الوضع نحو ما وأن
الألف أصل ياءها غير متقلبة عن نبي إذا أصل الألف فليست نون موضع على حرف أو حرفين أكانت ياءها
جدا لا يفتل المد عوى قال ثم رأيت هذا المذهب للسبوي والخشني ونقته عن قوم واختلف أيضا في وزن ذاء
فالأصح أنه فعل بصر بالاعين لأن الانقلاب عن المتعرك أولى وقيل فعل بكونها لأنه الأصل وقد يقال في
الإشارة إلى المعرك المذكور ذاءهم موزنة كسورة بعد الألف وذائه همزة وهاء كسورة قال وهذا ياءه فخر دفتره
ويشار إلى المعرك المؤنث بعشرة الفاء وهي ذاء ومابعد هاء الفاء في ذواته مكسورة باختلاف رما كنه وذات
بنيمة على الضم وتزاد نون بكسر التاء وتكتب فتحها رذيل وانكر عاتل بكسر التاء وتكتب فتحها حكاكها
هشام بن نيك بكسر اللام والتاء وتكتب بكسر اللام حكاكها الفراء وأشد قوله يائمه نيك اللام من الحوائ
وقوله وإن نالكم العمر انقضاءه والمثني المذكور دان وذالك في الرفع وذبن وذيك في النصب والجر والمثني
المؤنث نان ونالك وتين وتينك وقد يقال في المد كذا نيك وذيك في المؤنث نيك وتينك وذلك على لغة
من شدد النون بدل ال إحدى النونين ياء جمع المد كذا والمؤنث ذاء وأولاه لا لا بالتثنية وذيك وأوليك وأوليك بالهجر
وأولاه بالمد في لغة الحجاز والقصر في لغة تميم ووزن المدود عند الجرد والغاري فقال صكفناه وعند
أبي إسحق فعل كهدي زيد في آخره ألف فاقبعت الثانية حمزة ووزن المقصور قد فعل اتفاقا وأولاه أصل عند
المرد لعدم اتفادكن ونقلية عن ياء عند سبويه بلا مالهارة نونها لغة حكاكها قطرب فذال أولاه قال ابن مالك
وقسمه هذائين واختلف لأنه غير مناسب لو أجمن أقسام النونين والجيد أن ية إلى من صاحب هذا المصنف
زاد نون بعد هذه الهمزة كرون ضيعن وبناء آخره على الضم لغة وكذا الشيعاء الهمزة أوله في أولاه وتلك حكاكها
فقطرب وكذا البدل أوله هاء مضمومة حكاكها أبو علي ويقال أيضا هاء لا فتح الهاء ويكون الوار في لغة حكاكها
الشلوطين إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن الجرد من الكاف واللام للرب لم يختلف في ما بين الكاف
وحدها أو مع اللام كلاهما البعيد وأما الإشارة سوى من تينين وهذا ما ذهب إليه ابن مالك وقال في الظاهر من
كلام المتقدمين ونسبناه إلى سبويه راجع إلى ما بين مالك أن المشار إليه بالنادي والنون مجنون على
أن النادى ليس له الآخر تينان فحق بنظيره وأن الفراء نقل أن نبي تيم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف
والخيار بين أيس من لغتهم استعمال الكاف بل اللام ومن هذا أن اسم الإشارة على التثنية ليس له الآخر تينان
وبأن القرآن لا يرد فيه الجرد من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه
الإشارة فلو كانت المراتب ثلاثا لكانت في التثنية والجمع والتثنية وهي وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع

أن يقبل في الخطب على واحد من الجماعة لجلالة المراد لهم والثاني أن يخاطب الكل ويقدر اسمهم مجرد من
أسماء الجوع يقع على الجماعة بتقديره ذلك بوعظ به يفرق بجمع وتعود ذلك قال ابن مالك وقـ يستغنى عن الميم
في الجمع بالياء ضمة كاف كتوبه

وانما الهالك ثم الثالث • ذو عيرة منافاة به المسالك • كيف يكون النوك الا ذلك

أراد ذلك كيم يقدف الميم واستغنى بأشباع المكاف وقال أبو حيان لا دليل في البيت لأنه يتوزن بالإسكان وإن صححت الزاوية الضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله

سأتركها، ترضى ابني نعم. وألحق بالحجاز فأستريح

فلا حاجة فيه وفي الكاف لغة أخرى وهي الإقصار عليها بكل حال من غير الحاق علة لانه تنفية ولا جمع تركا كما سألني
أصل الخطاب ثم منهم من يفتحها مع المذكر ويكسرهما مع المؤنث ومنهم من يفتحها معهما الأربعة تصل هذه
الكاف أعني الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك يا زيد عمرا ما صنع وأرأيتك يا هند أرأيتك أرايتكم
وأرأيتكم فنبقي التاء مفردة دائما يعني لما كان الضمير مع الكاف عن الحرفية بالتاء وفيها حينئذ لا داعي
أخذها أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا وضع لها من الأعراب وعليه البصريون الثاني أن التاء
حرف خطاب وليست باسم والألفاظ تقتضي والكاف هي الفاعل للطائفة وعليه الفراء ورويان الكاف بمعنى
عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء محكوم بها على ما في غير هذا العمل بإجماع ولم يهتد ذلك في
الكاف الثالث أن الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورويانه يزعم عليه أن يكون المفعول الأول وما
بعده هو الثاني في المعنى وأنت إذ فاق أرأيتك يا زيدا ما فعلت الكاف بمعنى زيد فعلتم أنه لا موضع لها من
الأعراب وإن زيد هو المفعول الأول وما بعده المفعول الثاني فإن قيل لولم يكن من قبل ما يتعدى إلى ثلاثة فيكون
الأول غير الثاني أجاب أبو علي بأنها تتعدى إلى ثلاثة في غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لم تدن إليها أما
أرأيت العينية وهي من الثلاثة فهم أن الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك داها
وأرأيتك داها وأرأيتك داها يعني وأرأيتكم داها يعني وأرأيتكم داها يعني وأرأيتكم داها يعني وأرأيتكم داها يعني
تتعدى الكاف الحرفية أيضا كثيرا بحذف التاء ورويانه هي أسماء أفعال تخرج بها أي أنت والجمالك أي
أمرع ورويانه أي أهل وقلي لا يبلى وما ذكر بعده نحو بلالك وكلالك وأبصرك زيدا أو أبصرت زيدا
ولست زيدا قائما قاله الستك جاعلي كاني جميل ونعمت الرجل زيدو يشك الرجل عمرو وحسبتك
عمرا قائما قاله راجيت ما حسبتك أن تجدنا فخرج أبو علي عليه إذ لا يخبر بأن والفعل عن اسم عين السادسة قد
ينوب ذو اليمين ذي القرب وذو القرب عن ذي البعد ما رفته المشار إليه والمشير نحو ذلك الكتاب ذلك
القربى فدراك الذي لمنني فيه وإن هذا القرآن يهدي أوليهم ما نحو ذلك المعين فعل وهذا الذي يذكر
فذلك الذي يدع اليهم أو نحو ذلك قال في التفسير ككتابة الحال نحو كذا عده ولا وهو لا من عطاء بك هذا
من شيعته وهذا من عدوه زاد أهل البيان وكالتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله على أنه جدير بما ورد
بعده من أجلها نحو أولئك على هدى الآية وقولهم يتعاقبان هو ذهب البحر جاني وابن مالك وطائفة أن ذلك قد
بشار بها القريب بمعنى هذا وهذا قد شار بها البعيد بمعنى ذلك قال تعالى ذلك نلوه عليكم من الآيات ثم قال
إن هذا هو القصص وقال الشاعر تأمل خطا فاني أنا ذالك الكا أي هذا ورده السهيلي قال إن ذلك من
السادسة السابقة لا التعاقب

﴿ص﴾ ويشار للسكان بهذا الاسم الظرفية ويجري عن والي ويلحقه لواحق ذلك لكن لا ينصرف كافة وكما الثالث

ولا يحار نحو . وجهه من المدة كل شيء حتى . وقولك والله لا أزوج النساء ولا ألبس الثياب وإنما لا يستقرق
الأفراد وهي التي تغلفها كل حقيقة نحو وظن الإنسان ضيقا وعدلا منها أن يصح الاستثناء من مدحها
نحو . إن الناس في حشر الله من آمنوا . وحقيقة معناه باجمع وإضافة فعل الاستثناء إلى ما بعده نحو . أو الظاهر الذين
لم ينلوا . وقولهم أهلك الناس الذين الجور والفرح البيض وما لا يستقرق خصائص الأئمة مبالغة في المدح
أو التهم وهي التي تغلفها كل محاراة نحو زيد الرجل عدا أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب
فيه . قال الجزولي وغيره . تعرض في الجنسية المحصورة نحو خرجت فإذا الأسد أليس بينك وبين مخاطبتك
عهد في أسد محصور وإنما أردت خرجت فإذا هذه الحقيقة قد حلت أل تمر يف الحقيقة لأن حقيقة الأسد
معروفة عند الناس . وقال ابن عصفور لا تقع المحصورة إلا بعد اسم الإشارة نحو جاءني هذا الرجل وأى في البدء
نحو يا أيها الرجل وإذا العجائبة نحو خرجت فإذا الأسد أو في اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناها
وما بعد ذلك لا تكون فيه المحصورة لأن يقوم دليل على ذلك . وقال ابن هشام فإذا كره ابن عصفور فظهر
لأنك تقول لشا من رجل يحضر تلك لأنتم الرجل فهذه المحصورة في غير ما ذكر ولأن التي بعد إذا ليست تميز
شيء حاضر حال التكلم ولا تميزه حال الكلام فيه . ولأن الصحيح في الدخلة على الآن أنها زائدة لا معرفة وما
ذكر من تقسيم ال إلى عهدية وجنسبة نحو مذهب الجمهور وخالف أبو الحجاج يوسف بن معمر وزيد كره أن ال
لا تكون العهدية . فدللت الديار خير من المرحم فعناء هذه الذي عهدية يعلى على شكل كذا خبر من
نحو عهدت على شكل كذا فاللام للعهد أبدا لا تغارقه . وقال ابن عصفور لا يميز عهدية أن تدعى الألف واللام
لأن العهدية العهدية لأن الأجاس عند العلماء معلومة مدفهرها والله يهدي تقدم المعرفة . وقال

ابن هشام (١)

عن أبيه . والخيار . وقال الكوفي بابتها عن الضمير قال ابن مالك لا في الصلة
عن أبيه . اختلف في بابتها عن الضمير المضاف إليه فنعاه أكثر البصريين وجوز الكوفي وبعض
البصريين وكثير من المتأخرين وجوزوا عليه . قال الجني عن المأوى . وسميت برجل حسن الوجه والمنعمون
بمرأته ومنه وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الخنثري في وسيم آدم الأسماء الأصل أسماء الصبيات
فجوز إنباتها عن التماسه وقال أبو شامة في قوله بدأت بسم الله في النظم أن الأصل في نظم الجوز إنباتها عن ضمير
المستكلم قال ابن هشام والمعر وف من كلامهم أعما هو الخليل بضمير الغائب
عن أبيه . وزيدت لازما في البيع وقبل الملح والذي قبله . ولأن ونادرا في علم وحال وتبصر . ومما قاله الأحمش
وسميت برجل مثلك وخبر مثلك الخليل ما بعده . منها . إنها وابن مالك يدل وابن هشام كليل فسلخ
عن أبيه . تضع أن زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصولات بناء على أن معرفتها بالصلة والتي في البيع
وجوز أنها الملح والتي في الآن على أحد القولين فيه . وغير لازمة وهي نادرة كالدخلة على بعض الأعلام في قوله
بأعدام العبر من أسيرها . والاستعمال كنولهم أدخلوا الأول فالأول أي أولا فاولا وقوله
دست الخيل فتنفك منتصرا . أي جيدا والخييز في قوله . وطبت النفس يا نفس عن عمرو .
أي نفسا والمضاف إليه الخيز في قوله

الدرج من الشبزي ملاء . لباب البر يلبك بالشهاد

واختلف في نحو ممررت بالرجل مثلك وخبر مثلك . أتبيع فيه المروني باليهما فقال الأحمش أنه منكرة وآل

(١) بياض بالأصل في النسخ الثلاث

فيه من ذلك ما يوجب اتباعها ما ليسا يعرفين وقال الخليل بن النعمان والمجوز يعرفان على نية الالف في النعت
ان كان. وضما لا ندخله كما نصب الجاء الغفير على نية الفاء ال وقال ابن مالك عندي أن أحسن ما ذهب اليه
الحكم بالبدلية وتقرر بالتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل تكررة من معرفة ورده أبو حيان بأن
البدل بالشتات ضعيف وذلك الذي حل الاخفش والتحليل على ما ذهب اليه وقال ابن هشام (١)

في خصوص الموصول منه حرف وهو ما الأول مع ذلك معمر وهو أن توصل بفعل متصرف وقال أبو حيان إلا
الامر دكي وتوصل بمضارع. قرنه بلام التعديل لفظاً أو تقدير أو أن توصل بمبتدأ أو خبر ولو التالفة غالباً منهم عن
أنبت مصدر بوا الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك ومنه الجمهور وما وزعهم ما قوم اسمها
ويوصلان متصرف غير أمر والاكثر بماض وجوز قوم وصل منجسلة اسمية وذلك ان نابت عن الظرف
ويشترط قوم صفة الذي محلها والاسم على كون وصلها غير خاص ويؤوب عن زمان قيل وتشاركها ان

في خصوص الموصول فسمان حرفي ونسبي والثاني هو المفعول بالباب لانه المرفوعة وذكر الأول استطراداً
ويذكر به لان الكلام فيه أصغر وذلك يستقيم أحكاماً وفيها كثيرة رضاً بالموصول المحرفي أن يقول مع
صلته معمد وهو خذمة أعرف أحد ما أن بالفتح والكون هي المناسبة لمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً
كان أم مضارعاً أم مضارعاً أي أن قلت وأريد أن تقوم كذبت البسطة بأن قم ونص ميبو به على وصلها بالامر
والدليل على أنها مصدر يدخل حرف الجر عليها وقال أبو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل محقق أن
يكون التفسير به لا يقوى على أن وصلها بالامر من أحد ما أنها فالتفعل بمصدر فالت معنى الامر
المطلوب والثاني انه لا يوجد في كذاهم بمعنى أن قم ولا أحببت أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك
كالمضارع والمضارع انتهى أما الجاء كمنى وجب وقم فلا توصل به تعاقب الثاني كى وتوصل بالمضارع ولو كانت
معنى التعديل لم افتراها إلا لام ظاهرة أو قدرة نحو حيث لم يكره في أو كى تكره في الثالث أن بالفتح
والشديد إحدى الحركات إن وتوصل بالمضارع أو خبر ماضو يعني أن زيد أقام وحد الثلاثة متفق عليها الرابع
لو التالفة غالباً منهم عن واحذف فيها الجمهور وانما لا تكون مصدرية بل تلازم التعديل ويؤيد ذلك أنه لا يسمع
دخول حرف جر عليها ذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو الجاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا
تحتاج إلى جواب وتخرجوا على ذلك. يود أحدهم لو يعمر. ودر الوتد من. ومفهم من يشهد ودو يود وأحب
وأنتى وأختار والمضارع يود من استعماله دون فهم من نادوا ما كان ضرك لو منعت. وانما توصل
بفعل متصرف غير أمر الخامس ما خلافاً لقوم من المبرد والمنازني والسهلي وابن السراج والاختفش في
قولهم إسم. متقرة إلى ضمير أنك إذ قلت يعني مائة فتقدر ما القيام الذي فتنه وعلى رأى الجمهور وأما
توصل بفعل متصرف غير أمر والأكثر كونه ماضياً نحو. عارض حيث زمن المضارع. لما تصف الأنتكم. أي
لوصف وجوز قوم منهم السهلي والأعمى وابن خروف وصلها بجملة اسمية كقوله. كما دناؤكم شفي من
الكتاب. والجمهور ومنعوا ذلك قالوا هي في البيت. كما وقيل يجوز في حال نيابة عن ظرف الزمان ومبني
ود كرفي البسيط أنها لا تكون ما بكة إلا حيث يصح حلول الموصول محلها لأن الموصولة تسبق بكة في المعنى لأنك
تسبق بها الجملة إلى الوصف بالفرد قال أبو حيان ورده قوله. يسم المرء ما ذهب اليالي. أي ذهب
اليالي ولا يصح فيه الموصول وقال السهلي إن صلته ما لا بد أن يكون فلا غير خاص بل مهمما يحفل التنويع نحو
ما صنعت ولا تقول ما جئت لأن الجالس نوع خاص ليس مهمما فكانت قلت يجهني الجالس الذي جئت

(١) بياض بالأصل

تقریباً قال

فان الماء ماء أبي وحيدى * وبئر ذوحفرت وذوطوت

وقال * نفسي من ذرعتهم ما كفاها * وروى من ذى الاعراب وذات عندهم أيضا وهي خاصة المؤنث
مبينة على الضم حكى بالعضل ذرعتكم الله والكرام ذواتكم الله وحكى اعرابها بجمع المؤنث
السالم وحكى تنبيه ذر وذات وجمعهما فيقال في الرفع ذرا وذوانا وذوات وفي النصب والجر ذوى وذواني وذوى
ومنها بشرطين أن تكون غير لغاة والمراد باللقاء أن تركب مع ما قد صير لها واحدا وأن تكون بعد استفعالهم
بما أو من كقوله تعالى يسألونك ماذا ينقصون أى ما الذى ينقصونه وقول الشاعر * قد قلتم البغال من ذاقناها *
وأصل ذا الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة واستعملت موصولا بالشرطين المذكورين قال
ابوحيان ولا خلاف في جعلها موصولة بعدما وأما بعد من فخالص قوم لأن من لغص من يعشق فليس فيها
إبهام ككافى ما وانما صارت الرذالى الاستفعال في غاية الإبهام فأخرجت دامن التخصيص إلى الإبهام وعذبها إلى
معناها ولا كذلك من لتخصيصها وأجاز الكوفيون وقوع ذاء موصولة وإن لم يقدم عليها استعمال كقوله
* نجوت وهذا تعميها بطلق * وأجيب بأن تعميها حال أو خبر وطلق خبر ثان وعن الكوفيين أن
أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات وخرجوا عليه ومثالها بيتك يا موسى وأجيب بأن بيتك
حال من الإشارة وخرجوا عليه أيضا ما تم هؤلاء ما جئتم أى الذين حاجتكم أما إذا ركبت مانع فامارا أسما
واحداه معنيان أحدهما وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله

يا خضر وقلب ما ذاب الـهوتكم • لا يستفقد الى المـبر من نخفـاتنا

فهذا أصبح فيه الموصولية وكذلك من ذا كقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده إلا بآذنه والثاني أن يكون المجموع
أعمالا واحدا موصولا كقوله

دعیٰ ماذا علمت سابقہ • • • • •

أي الذي علمت قال أبو حيان واستعمالها على هذا الوجه قليل وقيل جازع بالشعر وأذكر دابن عصفور أصلاً وأول البيت على أن أمة أودا خبره ودعى معنى بالاستعظام ومنها الـ طاجور رانها تكون أجاص وصولا بمعنى الذي وفر وعه وذعب المازني ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي وذعب الـ اخفش إلى أنها حرفي فغير وليست موصولة واستعمالها بفتح العامل لها ورد دابوع ضمير لها في تعوق أطلع المتني ربه ورد الأول بأنها لـ أنول مصدر والثاني يدخولها على الفعل ومنها أي بشرط إضافتها إلى معرفة معنا كقولها

فلم على أيهم أفضل ه أوله نحو يحيى أي عندك وأجاز بعضهم اضافتها إلى نسكرة نحو يحيى أي رجل عندك وأي رجلين وأي رجل وأي أمه وأي امرأة وأي نساء والجمهور منعوا ذلك لأنها حيفظ نسكرة والموصولات معارف ولذلك امتنع كونها موصولة في أي منقلب ه وفي رواية ه لانه القرع في لغة كذا ابن كيسان فيقال أيهم وأيهم وأيهم وأيهم أي تانهم وأيهم وأيهم وأيهم ومن شواهد قوله

إذا اشتبه الرشد في الحادثنا • فنعارض بأشها قد قرر

والبصريون على أنهم لا يلتزم بتفادام عاملها ولا استغنياءه فجوزوا حب إيهم قرأز ويجيني إيهم قام وأوحدها
الكوفيون وقيل إن كان فعلا لم يجز كونه مانضيا لا يجوز ويجيني إيهم قام لأنها وضعت على الإيهام
والعموم والمضي يخرجها عن ذلك وإن شكر نيل كونها. وصولا يقال لا تكون إلا استفهاما أو حذرا وهو محجوج
بشبه ذلك في لسان العرب بغضب الغضات وزعم الكوفيون أن الأبناء المصرفة يقال يجوز أن تستعمل

موصولة كقوله

لعمري لانت البيت أكرم أهله • وأنت في أفناء بالاصان

فالبت خبر أنت وأكرم صلة البيت كما قال لانت الذي أكرم أهله وزعموا أيضا أن لسكره إذا أضف
إلى معرفة توصل ونحو أو عليه قوله • بأدوية بالعباءة فليست • ونقول عنه دار زيد بالبصرة قبل العباد
وبالبصرة صلة دار والبصرة بكون منعوا ذلك وحملوا أكرم خبر المانيار بالعباءة حالا
• (ص) • مسألة توصل آل بصفة مختصة في المذهب خلافه يضارع اختيار عدد ابن مالك وقال غيره فمع
وجملة اسمية وظرف ضرورة

• (ش) • توصل آل بصفة مختصة وذلك اسم الفاعل والمفعول كالنار والمضرب بخلاف غير المختصة
كأنه يوصف به وهو غير مشتق كالدواء كصفة التي غلبت عليها الاسم كالمطبخ وأجرع وصاحب وراكب
قال في جميع ذلك معرفة لا موصولة وفي وصلها بالصفة لمناسبة قولان أحدهما توصل بها نحو الحسن وبه حزم
ابن مالك والثاني لا وبه حزم في البسيط الضعيف أو غيرها من الأسماء ويرجح ابن هشام في الثاني لا بها المثنون
فلأن قول الفعل قال ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وفي وصلها بالفعل المضارع قول لا أحدهم توصل به
وعليه ابن مالك لو رده في قوله • ما أنت بالحكم الترضى حكومته • وقوله

• ما كالبروح يغدو لا هيا فرحا • وقوله إلى رب بصوت الحمار الجدد • والثاني لا وعلى الجمهور
وقالوا الأبيات من الضر وإن القبيصة لا توصل بالجملة الاسمية ولا ظرف الألف ضرورة باتفاق كقوله
• من القوم الرسول الله منهم • وقوله • من لا يزال شاكرًا على المعية • أي الذين رسول الله والذي معه
• (ص) • وغيرها جملة خبرية لا انشائية معهود منها ما غلبت بالماضي بالدعائية بلغة الخبر والكسائي
بالطائفة وعشام بذلك ليت ولعل وعسى وقوم بالسجدة وبعضهم باسم فعل الأمر والكوفي وابن مالك باسم
معرفة ومثل ومنع العارسي بنم فانه ضمير وبعضهم بكال وقوم باسم تدعى لفظا قبلها ابن لسراج وقوع
الشجر فيها والصحيح جوازها بقسمية وشرطية مطلقا بشرط معناه في الوصول وزعم بعضهم انقطاع الذي
يعني الرجل والداعية

• (ش) • غير آل من الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية معهود منها ما غلبت بالماضي بالخبرية لا انشائية
وهي المقارن حمل معناه لفظا فلا توصل بها قال ابن مالك لأن الصلة معرفة فلو توصل فلا بد من تقدم الموصول
بمعناها على الموصول بمعناه قال والمثمن ورغبت لتو بين تقييد الجملة الوصول بها بكونها معهودة وذلك غير
لازم لأن الوصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى وإذا تقول الذي أكرم الله عليه وأنت مت
عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق فلا يسمع الادعاء وتداء • وقد يرد
تعليل الوصول قسم صلته كقوله • فذل الذي لايت يذل صاحب • انتهى ونحو جأيت الطائفة عن
أولى بالامتناع من الانشائية لأنها لا يحمل معناه بعد فهي أبعد عن حصول التوضيح بها الغير ما يجوز الكسائي
الوصل بجملة الأمر والتي نحو الذي أضرب أو لا تضرب زيد • وحوزة الما في جملة أسماء ذاك كانت
الخبر نحو الذي برح • والله قد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائي • وافته بين أولى ما بينهما من صفة خبر
وحوزة هشام بجملة مصدرية بليت ولعل وعسى نحو الذي لية أولعله منطلق زيد والذي عسى أن
يخرج زيد قال

وأي لرام نظرة قبل التي • لعل وإن شئت نواها أزورها

وأما قوله على اعتبار القول أي القول لعل أو الصلة أو ورهاز ضمير مفعول مضمر والجملة اعتراضية وأما الجملة
التي تعجب فإن كانا إثباتا لثبوت توصل بها أو غير ينفصلان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف فهو بمان الذي
ما أحسنه والثاني المنع لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب والصلة تكون واضحة فتشافي والصحيح جواز
وتجمل في التعميم فهو جاء الذي أقدم بانقلابه فقام أبو وهو جملة الشرط مع خبر أنه كما تغير بها فهو الذي جاء الزعم
عمر وفام أبوهم ومنع قوم المستثنين نالوا إحدى الجملتين فهما من ضمير أنت على الموصول وأجيب بأنهم قد
صاروا بمنزلة جملة واحدة دليل أن كل واحدة منهما لا تميز بالآخرها بالآخرى ما كلفني بصغير واحد كما يكفي
في الجملة الواحدة والمجيب أيضا جواز جملة صدرها كقول لا لهما غير من غير من مقتضاها بشرط حسن
نقصن الموصول معنى الشرط نحو الذي أن قام فام أبوهم مستثنى ومسال لا لهما غير الشرطين والشي لا يكون
تمام نفسه ورد بأن الثاني غير الأول لأن نفسه وجملة تستثنى كل ما قبلها ويستثنى لا فلا يجوز جاني الذي حتى
أبوهم قائم لأن حتى لا بد أن يتقدمها كلام يكون غايته ويتم فانه ضمير ومعه الظامري ويجوز قوم الموصول
باسم المفعول وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول في جمع باسم معرفته منه ويستثنى بذلك عن الصلة
كقولك ضربت الذي يالك وأنه يجوز الصلة تمثل بناء على رأيهم أنها ظرف كقولك
حتى إذا كانا هما اللذين • مثل الجديين الضميرين

والبصريون قالوا في البيت مقدر أي عادا أو صارا

ص • ويجب مع اعتاد وقيل ما لم يطف عليها فاء جملة هو فيها مطابق ويجوز الحضور والغيبة في ضمير
خبر به أو بوصفه عن حاضر فأن • به ظاهريه وكذا أن تأخر صلافة كسائي وأوجه أن قوله مبتدأ وقوله في
غير الشعر وبعضهم أن مبتدأ والأصح اختصاصه بالذي فر وعده وألحق قوم ذو ذات وقوله وما فرهم أن
وموم التواضع ويعبر أن في ضمير بن وخالف الكوفيون فيم يفسد في الأول في من رأوا ما لم يركم وكأن من أعاد
اللفظ فإن صدر سابق للمعنى ويجب للناس أن يقع خلافه لأن السراج في من هي محسنة أو تفسد في
ويعبر بعد اللفظ المعنى ويجوز عكسه بشرط قوم الناس

ش • لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول يظهر بظاهره وأخبار من الصانع جوهرا متصلا بغيرها
بالصلافة شذوذه عليه فعرف الذي يطير الباب فيعجب من ذلك ما يطيرها بالاعاء وضمير ورثها جملتها واحدة يستحق
لضمير المطابقة للموصول في الأفراد والتذكير والحضور وقرونها ويجوز الحضور والغيبة في صدر الخبر
أو بوصفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيه الخبر به والحاضر يشمل التكلم والمطاب خبرنا الذي مبتدأ وأما
الذي من أنت الذي فعلت وأنت الذي فعلت قال • أنا الذي معنى أي خبره • رجل
• أنا الرجل الصرب الذي تعرفونه • وقال • وأنت التي حيث كل ضمير • رجل
• رأيت الذي أتته في عدوه • ومن أمثلة الخبر بوجوده أنت آدم الذي أخبر حشمتين الجملة أنت • من
الذي اصطفاك الله تقول أنت فلان الذي فعل كذا أو ما خبر ذلك لأن الخبر به أنت أو أنت فلان يخص
ذلك الذي والي وتبين ما وجه ما ينبغي فيما عدا ذلك الغيبة أولا قال أبو جيان أن جواب الأول قال ورا دبر
أخبار أدركت لطائفه وألأب واللام وأخبره بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وممن من ذلك تأخر الخبر
بضمير ضمير الخبر فبعض الغيبة عند الخبر نحو الذي قام أنا الذي هم أنت فلان الخبر على المعنى قبل تمام
الكلام • نوع • خبر • السكائي عوده مطابقة للتكلم والمطاب كذا تقدم • وأنت أبوهم الحشمتي وأن قد
تسيم بالخبر به فبعض الغيبة اتفاقا نحو أنا في الشجاعة الذي قتل مرعبا • وأنت في الشجاعة الذي قتل من حيا

التي ليس المقول اليه وقال : ومن آياته : يكسب السبح . أي أن يركبكم وقالوا : نسمع الله يسميكم من أن تراه أي
 أن نسمع وبالقياض على المضاف فاعلم . والثاني المنع . طعنا على السبح بكونه وأولوا الآيات وحلوا الآيات على
 الضرورة والثالث الجواز أن يضاف على مثله كالأية والبيت الأول يمنع أن لم يضاف عليه كالبیت الثاني الثالثة
 في جواز حذف الصلة وأعلنت قولان أحدهما الجواز في الآية غير أنه كقول

• نحن الأولى فاجمع جو • عثمان وجههم اليها •

أي الأولى عرفت عدم بالانهم بأسمائهم وقوله • وعز علينا أن يصابوا وعزما • أي وعزما أصيابه وفي
 الحرفي أن يبقى معمول الصلة كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت تحذف كان وهي صلة أن
 ومعها لما بقى وكذا قولهم كل من شهدنا لئلا نذكره كمن أي ما عدا الله

في ص • ولا يصح حذف عائدال وثالثها يجوز فيج دليل وقوة إن تعدى وصفها لاثنتين أو ثلاثة ورابعها
 يشل في متعدي واحدو يحسن في غيره . وخالفها لضرورة وعمله عند الانحسار نصب والمجازي جو
 والقراء يجوز أن يسمو به قياس بالظاهر

في ص • في حذف العائد من صلة ال نحو الضارب باز يداها قد أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلف
 في محله فمنعوا بمرأه مخرج ورفد ذهب الانحسار إلى أنه سبب والمجازي إلى أنه مجرور والقراء إلى جواز
 لأمرين • وهو به أنما اعتبارها بالظاهر حيث جاز في الظاهر النصب والمجرور جاء الضارب باز يدا أو زيد جاز في
 الضمير نحو الضارب بالحق فلا بد أن يكون في الظاهر النصب نحو جاء الضارب بيدا وجب في الضمير
 نحو الضارب بيدا فلا بد • والثاني الجواز مطلقا لقوله • ما لم يستقر الجوى نحو دعافيه • أي المستقره والثالث
 أن لم يدل عليه دليل لم يجوز لا تقول جاء في الضارب زيد لأنه لا بد من هل الضمير المحذوف . فرد أو غير مفرد ولا
 هل هو ذكرا أو مؤنث وإن دل على عدد دليل كان حذفه فيمتنع نحو جاء في الرجل الضارب زيد وهو على وجهه في
 اسم الفاعل المأخوذ من متعدي ثلاثة أحسن منه في متعدي إلى اثنين وفي متعدي إلى اثنين أحسن منه في
 متعدي إلى واحد قال أبو حيان ربما أن يفتحه من الالاس بالزمن في جاء في من ضربت ولم يقل أحد جمعه
 والراجع إن كان الوصف لواقع في صلته ما خوف من تعدد في واحد لا ثبات فصيح والحذف قليل نحو الضارب
 زيد والضارب زيد وإن كان من متعدي اثنين أو ثلاثة أحسن الحذف لاجل الأول والحذف للمعدي الثلاثة
 أحسن منه في اثنين نحو جاء في الثمان زيد مطلقا والمعطية زيد درهما والمعدب كمر عرا منطلقا وإن شئت
 الظان والمعطى والمعلم والخامس أنه خاص بالضرورة

في ص • ويحذف غيره إن كان بعض معمول الصلة مطلقا لا فان كان متصلا منه وبالفعل قال أبو حيان
 نام أو وصف أو مجرور أو بوصف فاصب وضمة فاعلم وعرف وقال الكسائي أو ضمير وصف أو عرف جو
 مثله معنى متعلقا بالوصف أو وصف به قال ابن مالك أو تعين أو كان معه مثله وأبدا أبو حيان أو بهند أليس
 بعد نبي أو حمير أو معاوية أو معاوية عليه خلافا للفرع في الأخيرة ولا خبر جملة ولا ظرفا بشرط البصرية
 طول الصلة فقال لا في أي

في ص • عائد الصلة عليه غير إلزام واللام إن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المفعول نحو ابن
 لرجل الذي قال زيد قلت له أي أو نحو وإن لم يكن فاما أن يكون متصلا أو متعلا فان كان متصلا لم يجوز
 حذفه نحو جاء الذي أبدا كمرمت أريما كمرمت الأياد وإن كان متصلا فلا جواز أحد هاتين يكون متصلا فان
 سبب قول أو وصف جاز حذفه نحو هذا الذي يمت الله - ولأى بعثه • ما الله موليك فضل فاجدنه به •

ما طالب لكم من النساء . أي الطبيب وعلى المهيم أمره كان ترى شيعته قد رافقته وعدم انسابه فتقول اخبرني
ما هناك

﴿ص﴾ وبقعان شرطوا واستغها ما أنكر الفرائض من قائم زكركتين . ووصف قين في لافلتهم وشرط
اللساني أن رفوعها محل جازم كبير وبعضهم راجع . قال الفارسي وتقع نكرة نامة وتوصف بما في قول
التعظيم أو تحقير أو تنويع . وخطت نكرة من صفة في ما أهله . فصار في عما أن فعل . وقيل معرفة فيما زاد
قيل ومن

﴿ش﴾ تقع من وما شرطت بنحو . من يعمل موافق . وما نفع لو من خير بغير الله . واستغها بنحو
من إلى غير الله . وما رب العالمين . زكركتين . ووصف قين نحو من بن محبوب لك . وعبد محبوب لك . قال
الأرب من تفتت لك ناصح . ومؤمن بالغيب غير أمين

وقال رعبا نكرة النفوس من الأم . وله فرجة كحل العقل
وأنكر وقوعها موصوفين لأنهم لا يستقلان بأنفسهما . ورد بأن من المعات ما يبرم الموصوف بنحو الجاه
الغفير وبأبها الرجل ومن وما . هذا القليل . وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل من نكرة . ووصف لافي
موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله . رب من أضحت غيظا قلب . ورد بقوله

فكفي بنا فضلا على من غيرنا . وقيل يكفي في الشرط وذكر الفارسي أن من تقع نكرة استغها بلا صلة ولا
صفة ولا ضم من شرط ولا استغها كقوله . ونعم من هو في سر . والآن . ولم يوافق أحد في ذلك . نعم تقع
ما كذلك في ثلاثة . وأضع أحدها في التعجب نحو ما أحسن زيد على مذهب سيدي . الثاني في باب نعم نحو
غيبته غلبا لا نعمة وبقية وقامه على خلاف . فقد قيل إنها لا معرفة أي نعم القلب ونعم الذي قاله ابن خروف
الثالث في قولهم إلى ما أن أفضل أي إلى من أمر في وقيل إنها معرفة أيضا . وذهب قوم منهم ابن السيد
 وابن عصفور إلى أن ما تقع صفة التعظيم كقولهم لأمر ما جدد قصير . وأمر ما يسود من يسود
أي لأمر عظيم . والحق ما الحاقه . فغش من اليم ما غشهم . أو التحقير نحو أعميت عطية ما أو التوبيخ
ضربت ضربا ما أي نوعا من الضرب . وفعلت فعلا ما أي نوعا من الفعل . وورأتني جميع ذلك ثلاثة
وأبطل ابن عصفور والزيادة بأنهم في الأوائل والأخرى . وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يملأ معنى
التعظيم ونحوه . وتقع ما زائدة نحو . فبارح من الله . مما حظياهم . أمأنت منظما . وأجاز الكسائي زيادته من
كقوله آل الزبير سنام المجدوة علفت . ذلك القبائل والأزواء من عددا

أي والأزواء من عددا والبصر بكون النكرة وذلك لأنها اسم والأسماء لا تزداد وأولوا الياء على أن ما فيه نكرة موصوفة
أي من تعددا

﴿ص﴾ وتقع أي شرطوا واستغها ما موصوفة نكرة حدفها نور وقيل ما شاع قال ابن مالك وحالا والاختص
ونكرة موصوفة

﴿ش﴾ تقع أي شرطوا كقوله
أي حين سلم في ذلك ما شاع . من الخبر فالتحذ في خليل

واستغها مية نحو . أي العربيين أحق بالأم . وصفة نكرة كقوله . دعوت أمر أي امرني فأجابني .
فان أضيف إلى متفق من صفة يمكن المخرج بها كانت المخرج الموصوف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيف إليه
فإذا قلت بفارس أي فارس فقد أثبت عليه بالف . وبه خاصة أو إلى غير مشتق في المشاء عليه بكل صفة يمكن أن

أشئ بها فإذا قلت مررت برجل أي رجل فقد أثبت عليه بما في كل ما يمدح به الرجل وأعلم بوصفها
المعرفة لأنها الواضحة إلى معرفة كانت بينهما اتفاق اليه وذلك لا يتصور في الصفة والغالب ذكر هذه
المكررة وقد عرفت كقولته ٥ إذا عارب بالحاج أي متافق ٥ أي متافقا أي متافق وهذا في غاية الدور
لأن المقصود بالوصف بأي التعظيم والمسدق من ذلك وذلك وذكر ابن مالك أن أبا نعيم حالا كقولته

٥ فله عيني جيرا أي عيني ٥ قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أبعاء على
لا يستأمنوا لمير محذوف والتقدير رأي في هو وأجاز لا تخش وقوعها مكررة موصوفة قياسا على من وما نحو
مررت بأي كريم والجوهر ومنه وذلك لأنه لم يسمع

٥ (ص) ٥ الكتاب الأول في العمدة ٥ وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ
٥ (ن) ٥ العمدة عبارة عمدة لا يوسع حذف من أجزاء الكلام الإبداء ليل يقوم مقام اللفظ ويجعل إعرابها
الرفع كأنه في أنواع الأعراب وألحق بها الفضلات في النصب خبر كان وكاد واسم إن ولا ونحوها ظن فانها عهد
لأنها في الأصل المبتدأ أو الخبر ونصب

٥ (ص) ٥ المبتدأ يختلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار ٥ فافترض كل أصل
٥ (ن) ٥ اختلف في أصل المرفوعات فقبل المبتدأ أو الفاعل فرغ عنه وعزى إلى بيويه وجهه أنه مبدؤه به في
الكلام وأنه لا يزال من كونه مبتدأ وأن الآخر والفاعل نزول فاعليه إذا تقدم وأنه عامل ٥ مبدول والفاعل
مبدول لا خبر وقبل الفاعل أصل والمبتدأ فرغ عنه وعزى إلى الخليل وجهه أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل
المبتدأ اللفظي فإنه أرفع للفرق بين المفعول وليس المبتدأ كذلك والأصل في الأعراب أن يكون
الفرق بين المعاني وبين كلامها أصلا وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا مرعا عنه واختاره الرضي ونقله عن
الأحمش وإن السراج قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى أصول في النصب كالفعل ولا يستبعد منه وله عليه
كما هو ذهب النحاة انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجري فائدة

٥ (ص) ٥ قالوا وهو خبر من عامل لفظي غير زائد ونحوه خبر عنه أو وصفا بقرار فعل المنفصل ولو ضميرا خلافا
للكونية كافي بشرطه تنقسم مني ولو ضميرا واستفهام ٥ بالها يجوز دونه بفتح ومنه أبو حيان في خبر ما والهمزة
دعوة ثم مقام الممنوع من ثم لا خبره خلافا لعم أنه محذوف أو ثليه ولا يضر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا
يجمع إلا على لئلا يكون الخبر خلافا لابن حوط الله فإن طائفتهم ما خبره شدم أو مفردا أو مكسرا
أو ما استوى مفردا غير مجازة دخل بشوك الخبر زائد نحو هل من خالق قالوا بحسبك درهم والخيار وقفا
أيضا الكتاب في الخبر وهو خبر برب رجل عالم أفعالا

٥ (ن) ٥ هذا المبتدأ كقوله أي أنه الاسم المجرد من عامل لفظي غير زائد ونحوه خبر عنه أو وصفا بقرار فعل المنفصل
كان خبرا خبر من عامل لفظي أخرج العامل ونائبه وما دخل النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظي بناء
على رأيهم ٥ إن عامل المبتدأ منجوز وهو لا يندفع ولا يضر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا
يجمع إلا على لئلا يكون خبر خلافا لابن حوط الله فإن طائفتهم ما خبره شدم أو مفردا أو مكسرا
أو ما استوى مفردا غير مجازة دخل بشوك الخبر زائد نحو هل من خالق قالوا بحسبك درهم والخيار وقفا
أيضا الكتاب في الخبر وهو خبر برب رجل عالم أفعالا

عن درهم بأنه كافي وما غايته شيئا فهو السوابق ثم الحيز أقدم قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه يعني عن الخبر
وهو الوصف - وإن كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مفعول أو شرط - أن يكون سائفاً ليس منه نحو
أخوالك خارج أبويهما لعدم سبقه وشرط من هو أنه أن يكون منه سلا سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو أختك ثم إن
ومنع الكوفيين الضمير فلا يجوزون إلا أنما بالظاهرة يجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا قالوا لا الوصف
أدفع الفاعل إلى أقدمه الظاهر جري مجرى الفعل والفعل لا يتفصل عنه الضمير وورد بالسباع قال

تخلي ملوفاً بعدى أنتا * إذا لم تسكونا لي على من أطاع

وشرطه أيضاً أن يكون كافياً أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو أختك أو دريدان لغا من فيه خبر معنى إلا لا يحسن
السكون عليه فزيد فيه مبتدأ أو قائم خبر مقدم وشرطه أيضاً أن يفي بأركانها أي أن يكون لها خبر ولا وإن وغير
نحو غير قائم الزيدان منه قوله

غير ما سوف على زمن * ينقض بالهم والخزن

وكالمعز وجهل وما ومن متى وأين وكيف وكذا قيل هكذا زعم ابن مالك في الأساس إلى سماع ما في الخبر وقصره ما في
حياتنا بما لم يسمع - وانما لم يشرط الكوفيون والاحفش الاعتناء بغيره ابتداءً على رأيهم لأن في عمله
غير معتد وشرطه ابن مالك استغنى بالآل وجو ما في خبره من وقع - من منه قوله * خبر يتوكل فلا تلتزم
وأجيب بأن خبراً خبره مقدم لم يطابق لأن باب قيل لا يزم فيه الاعتناء ثم هذا الوصف قائم قائم الفعل لا يند
شبه به ولا جعل ذلك منع ما منع منه العمل فلا خبر عنه ولا يصح فلا يقال أضوي رب الزيدان وهو وصف فلا يند
أضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بالآل فلا يقال العاقل أحوالك ولا ينبغي ولا يجمع فلا يقال العاقل أحوالك وأحوالك
أحوالك على أن أحوالاً وأحوالك فاعل الأعلى إنما يكون أحوالاً كما لا يخلو من سبب ذلك وزعم بعضهم
أن خبر هذا الوصف محذوف ورد بأنه لا حلية له - فقام الكلام بدونه وزعم آخرون أنه ليس به وزعم ابن
حرط أنه ليس به رتبة وجهه واستدل بحديث آخر غير صحيح وأجيب بأنه على هذا كقول البراءة أن على
التفريق والتأخير على الأول أو الثاني وجمع جعل خبر مقدم من وقوع مبتدأ مؤخرًا ويجوز ذلك مع ما تقدم في
الأفراد نحو قائم زيد في جمع السكك بر نحو أقسام الرجال وفيها السكك في المعرد وغيره نحو أقسام الزيدان

في ص * ورفع المبتدأ قال الجوهري لا يند وهو جملته أو لا يند وهو جملته الخبر ابتداءً قبل الأفعال
وقيل جملته الخبر وهو جملته الخبر أو لا يند وهو جملته الخبر ابتداءً قبل الأفعال

في ص * في رافع والمبتدأ الخبر أو ال فالجوهري وجب به على أن رافع المبتدأ لا يند وهو لا يند على
ورافع الخبر المبتدأ لا يند على عليه رافع به كما رافع هو المبتدأ أو رافع خبر المبتدأ لا يند وهو لا يند خبر المبتدأ
أبو صاحب فلو كان رافع الخبر لأدى إلى إعمال واحد رافع لا يند وأجيب بأن ذلك لا يصح إذا انفصلت
الجهة وعلى أنها مختلفة وأنه قد يكون جامداً أو ضميراً ومجلاً لأن * وأجيب بأن ذلك لا يجوز في بعض الطرق
النسبة بالعمل وعمل المبتدأ ليس به بل بطريق الاتصال وقيل العاقل في الخبر هو الأنت أو الأنت المصطلح على العمل
فيهما وعليه الأحفش وابن السراج والرماني وورد بأن أقوى المراد وهو العمل لا يعمل رافع من صاعته
أولى وقيل العمل فيه الابتداء أو المبتدأ ما على هذا العمل الثاني يخرج لا من أن المبتدأ أو رافع المبتدأ أو رافع
ونظير الثاني يقرى العمل وإن المصاحبة في الأصول مع ما في الثاني من أن المبتدأ أو رافع المبتدأ أو رافع
السكك وروى إلى أنهما راوياً فالجوهري أرفع الخبر والخبر في المبتدأ أو رافع المبتدأ أو رافع المبتدأ أو رافع
عمدة ووصف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما السكك لأن أحسن كل عامل لا يند مع ما في المبتدأ أو رافع وأجيب

منع ذلك بل قد ادوات الشرط عظماء عالمية في معاملتها الجزم وانما طائفة من قبها التمس نحو ايامه تدور ولوم
 لنا كل منهما تقدم على صاحبه من وجه متأخر من وجه آخر فلا دور ولا اختلاف الجهة اما تقدم في ابتداء
 فلان حتى التسوية أن يكون ثابتا في الوجود فرفعنا وأما تقدم في الوجود فلا بد من الحاشية وهو المقصود من
 الخلة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود فهو تقدم في المقصد
 وهذا المذهب اختاره ابن سني وأبو حيان وهو مختار مندي ولا كوفي في قول آخر أن المتقدمة مرفوعة بل ذكر
 في في الخبر نحو زيد مضر بنه لانه لو زال الضمير انصب في كل الرفع نسوبا للضمير فاذا لم يكن ثم ذكر نحو
 القائم بذكره او على قول الجمهور واختلف في الابتداء فالاصح أنه جعل الاسم أولا للضمير عنه وقيل خبره من
 العوامل المتعلقة أي كونه ممرى منها

في ص ١٢ والخبر مرفوعا ولا ضمير فيه خيالا قالوا نعم ومشتق بعمله ان لم يقع ظاهرا ولا يحصل غيره واحد
 وقيل اثنين ان قدر خلف موصوف ولا تقيان كان بال وفي نحو حلوا مض قيل بغيره ما وقيل الاول وقيل
 الثاني في في المعنى لا في واحد ويستغنى عن جري على ما عوله وقيل بغيره لا اوتنا كيدا لا ابرز وقال الكوفي
 وابن سني مذهبهم ليس وكم لا وقعنا كالخبر والفعل كقول أبو حيان ان الضمير ليس كقول الجمهور
 في في الخبر ثلاثة قسم مرفوع وجعله وصيها وهو الظرف والخبر ورفعه مرفوعا لما في في في الخط
 منه كان أو غير مرفوعا وان جازم ومشتق والمشتق ماقول على مذهب وهو غان من صدر كضارب ومضروب
 وحسن وأحسن منه والجاهد بخلافه طائفة لا يعمل ضمير نحو زيد أسد لا يجر في شجاع وزعم السكالي انه
 يعمل في نفسه صاحبه البسيط وضمير الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال
 أبو حيان وفرد بأنه لو عمل ضمير الجازم لم ينف عليه وكذا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما قول زيد قائم
 هو وعمرو والمشتق بعمله ان لم يقع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعنا نحو زيد ان قائم أو نحو
 نحو زيد عمرو ولا يعمل ضمير ماض وواحد في ان ضمير ماض موصوف استغنى عن ضمير ان أحدهما
 الابتداء هو الآخر الموصوف الذي صار عمله من كان صفة لال نحو زيد قائم فبمثلان ضمير المتقدمة
 وهو موصوف الذي صار عمله من الال فاما كذا في زيد قائم فبمثلان ضمير المتقدمة وهو موصوف الذي صار عمله من الال
 واجمع في المعنى واحد هو هذا الوجه ماض في أقوال قال العربي ليس فيه إلا ضمير واحد بعمله الثاني لان
 الال قول من الثاني مرفوعا ان هو صار ضمير ماض ما وقال بعضهم في الال لانه ثابت في الحقيقة والثاني
 كالمسئلة والتقدير هذا ماض ماض وقيل أبو حيان الذي اختاره ان كلامه يعمل ضمير لا يستغنى عنها
 ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما ضمير الى حيلة لان المقصود جميع الماضين والمعنى أن في ماض وهو ماض
 حال صايب الابدوع الضمير بعد في الابدوع من الكلام كالمضارع هذا لا يخلو نحو رجل الجبرين من
 الضمير المتعلق بضمير ماض ولا يخلو في الابدوع من الكلام كالمضارع هذا لا يخلو نحو رجل الجبرين من
 عاملين لا يستلزم في ماض واحد وان يكون ضمير ضميران في ماض ماض واحد وليس هذا
 الغرض منه قال أبو حيان ونظير قوله الثاني لا جاء بعد هذا الوجه هذا البستان حلوا مض ومثله فان قلنا لا يعمل
 الاول ضمير اثنين أن يكون الرمان مرفوعا الثاني وانما يعمل كان من باب التضرع والتضرع أدلة لا قول
 سكت على الترجيح قال ابن سني راجعنا الى اربعة عشر من في هذا المسئلة حتى تبين اني نعمان جري
 المشتق على من هو له ضمير الضمير قال ابن مالك في معجم المصنف الى اربعة عشر من في هذا المسئلة حتى تبين اني نعمان جري
 قال أبو حيان وليس كما جاء من الإجماع في الإفصاح أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول زيد عمرو وضارب وهو

فيكون ضار بأعلى عمر وهو له وترفع الضمير به أو تجعله نو كيدا وإن جرى على غير من حمله وجب أن يرفع سواء
 خيف النفس نحو زبد عمر و ضار به عوام أمن نحو زبد ضار به أحد مذموب البدن بين وجوز الكوفون
 الاستمرار في حال الأمن وتبهم ابن مالك وأما نيل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين نظرة لبث أن هي
 وبغوله قوي دوى الجند بانوحا وقد علمت أي بانوحاهم وبقراءة ابن أبي عمير إلى العلم غير ما ذكر ابن أبي عمير
 بغيره برأي أنتم وبقراءة فقلت أعافهم فما خاضعين أي هم وتكلف البصر بون تأويل ذلك وأما له وحكم
 المشتق إذا وقع حالا أو نعتا كحسبكم إذا وقع خبرا في فعل الضمير واستناده وإزده وخالفا خلافا قال أبو حيان
 الألفي مسئلة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين مسقطا بوزن على رجله ليست له بل
 للأبوين ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال جميلين هما وسوق ذلك كونه عائدا إلى الأبوين المضافين إلى ضميره
 ضار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه جميل جميل الفعل كالمشتق فيأذ كر أيضا نحو زبد عمر و بضمير به
 وزيد يضر به أو يضر بها هو على الخلاف وجوز أبو حيان في حلة النفس أن يكرر الضمير الظاهر بوزل
 فيقال زيد عمر ويضر به زيد أيضا للظاهر موقع الضمير ورد أنه ضعيف في غيره وضع التفعيل

﴿ص﴾ رجلة أمية أو فعله ولو صدرت بحرف وشرط معموله وخالف الكوفية في المصدرية بأن يقوم في
 التأسيس ومعمول الفعل نعتا في التسمية رابن الأبارى في الطلبية وقالها يسدر القول وقال شيئا الكافيه
 أن اعتبر نيوتة فالتالي أو مجرد الارتباط فالأول لا بدائية رذات لكن وإن وحتى بالجماع

﴿ش﴾ الجملة التي تضمن جزأين المواصل الاسماء تسلط على إفظهما وألفظ أحدهما أفلا في المصدرية نحو زبد
 أبوه متطابق والثاني الفعلية نحو زبد قام أبوه ما نحو زبد قائم أبوه فليس جملة تامة الفتحين ويندرج في الأمية
 المصدرية بحرف عامل نحو زبد ما أبوه قائم وزيد نه قائم ومع الكوفية وقوع المصدرية بأن الكسورة بما
 عملت فيه خبر المبتدأ ويندرج فيها أيضا الجملة المصدرية باسم شرط غير معمول لفعله نحو زبد من يكره ما كرهه
 ويندرج في الفعلية المصدرية بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو زبد إن يقع أم حصة وزيد ما هم
 يضر به أو المصدرية بمعمول فعلها نحو زبد عمر اضرب أو يضر به أو بحرف شخصي ومختلف في الأخيرتين
 بعض المتأخرين والتسمية وتعمد الطلب ورد بالجماع قال تعالى والذين ينادون أصحابهم يا أيها الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات إن الله يناديهم والطالبية ونحوها من الأبارى لأنها لا تفعل المدق والكسرة والخبر حقه ذلك ورد
 بأن المفرد يقع خبرا إجماعا ولا يفعل ذلك وبالجماع قال

قلب من عمل حيرة كيف يسلمو ه حاليما نار لوعة وغرام

وقال ابن السراج إذا وقعت خبرا القول قبلها المصدر فعوز بضمير به إلى تقدير أقول إن اضربه وذلك
 المصدر هو الخبر ولذلك كور معموله قال شيئا الملامح الكافيه رحت التمول لا يسوغ الأخبار بجملة تامة فيضمر
 زيد يا أخاه ولا مصدرية بالكن أو بل أو حتى بالاجماع في كل ذلك

﴿ص﴾ ويجب فيها أن لا يكون معنى ضمير عائدا إلى السابق ولا نحوذف طامعا دالجهور الا في نحو المصنوع
 عنوان بدمهم أو شد وذو قول يجوز حذف مبتدأ أو ما تها في نحو بقبل تام تصرف بقله ورايها بكثرة وحذفها
 أن كان المبتدأ استعمل أو كلا أو كلا وسادسها أن كان مصدرا أو لا يتعرف وسابعها أن اقتضى عموما وثانيها أن
 نصب بجماد وثالثها ردة وعاشرها بحر وأصله نصب والختار أن ذلك لا يلزم فو إلى ربحان محس آخر
 جاز مطلقا والأقلا

﴿ش﴾ الجملة أن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تنحج إلى رابط نحو فاضل ما لا أنا والضمير من قبل لا اله الا

لا يله إلا الله إلا فلا يلحقها من ضمير عائدة على المبتدأ بربطها به ونسبها أن يكون طلبه المحذور بدقام غلامه وهل يجوز حذفه فيه أقول أحدها وعليه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان من فروعاً مبتدأ أو فاعلاً أو منصوباً بفعل متصرف أو جازماً أو ناقصاً أو وصف أو حرف أو مجرور أو في صورة واحدة وهي أن يعبر بحرف ولا يؤدي حذفه في نهضة أن آخر نحو السمن منوان يدرهم أي منوان من اختلاف مادة أدى نحو الرغيف أكلت تريد منه أو جازماً باصافه سواء كان أصله للمصوب يجوز به أن يضار به أم لم يكن يجوز بدقام غلامه وقيل يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال لأنه لا مانع من تعوز بدقائه وقوله ضرب قبل عاره أي هو عار ورده بأنه لا يؤدي حذف شيء أم لا لصلاحيته المذكور للاستقلال بالخبر به وقيل يجوز حذف المنصوب لفعل تام متصرف بقطعة وعليه ابن أبي الربيع كقوله ما من عارض وكل وعده فقد الحسنى أي وعده وقيل يجوز ذلك بكثرة تعدد هشام بن الكوفيين تعوز زيد ضربت وقيل يخص ذلك إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلاً وكلما أو كلاً وعليه القراء كلاً لا بد كونه وقوله على ذبا كلمة أسمع وقوله كلاً هاءاً أحد مستر بها وقولهم أنهم ضربت وجهه قياس الاستفهام على الموصول بجمع عدم تقدم الموصول وكون كل وكلاً في معنى ما فعلوا كل الرجال أو كلاً الرجال ضربت في معنى ما من الرجال أو ما من الرجلين الأمن ضربت وما لها المصدر فاشبهت الموصول فباع الحذف كعادته وقيل يجوز الحذف في كل اسم له المصدر نحوكم وأي وفي كل اسم لا يتعرف نحو من وما وحكى هشام بن القراء أيضاً ووجهه بأنه إذا لم يذكر كونه الرفع وفي كونه مفعولاً به فاجرى على الأكثر من أحواله بغير ما تقدم ويتأخر وقيل يجوز الحذف في كل ما أشبهها في اقتضاء العموم حكى عن القراء أيضاً يجوز رجل يدعوني خير أجييب وأمر بغير أطيع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو أبوك ما حسن أي أحسنه وعليه الكسائي وقيل يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو درهم ثمانية مثلك وقيل يجوز حذف المجرور إذا كان أصله المنصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو زيداً يضارب أي ضارب به بغيره واختار من هذا كلاً الجواز بشرطين أحدهما وجود دليل يدل على المحذوف الثاني أن لا يؤدي إلى رجحان عمل آخر أن يؤدي إلى نهضة المعاد للعمز وقطعه منه كما تقدم في الرغيف أكلت متعوكا بهم ضربت فانه يؤدي في سلبه أكلت وضربت على نصب الاسم المندم في فقد أحد الشرطين بجز الحذف وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع المنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف إلا بصفة شمر وط أن لا يكون فاعلاً ولا نائباً عنه ولا يؤدي إلى أن يس تعوز زيد ضربت في دارة ولا إلى إخلال تعوز بدقام غلامه لأن حذفه يجعل التعريف الذي استفادته الفلام منه ولا إلى التهيئة القطع وهذه الحجة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما

في ص ١٠٠ ويغني عنه إشارة وخبره ما من الحاج البعيد والمبتدأ موصول أو موصوف وتكراره بالفظه وضعفه بيوبه وبالنسبة يخص الضمير ووجهه ما من ويل وعوم وتوقف ابن هشام وعطف جـ له فيها ضميره بالقاء قال هشام والجواز والاختار وفاقاً للراجح حواز تعوز زيد يدرهم عمرو أن قام وإن لم يعطف لا تكراره بعينه وجود ضمير عائدة اليه لا من بعض الجملة خلافاً للضعف فيها

في ش ١٠٠ الأصل في الرباط الضمير والمبتدأ بربطه به كقوله كوراً ومحد وفاو يغني عنه أشياء أحدها الإشارة نحو لباس التقوى ذلك خير، والذي كذبوا يا أيها السكبر وأنها أولئك أصحاب النار، أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه سواء، ونحو ما من الحاج يكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والمجرور إشارة للبعد، فيمتنع نحو زيد قام هذا زيد بدقام ذلك الثاني تكرار المبتدأ بالفظه تعوز زيد قام زيد وأكثراً يكون في مواضع التحويل والتعظيم نحو الحاققة الحاققة، وأصحاب الجن ما أصحاب الجن، وقيل أنه يخص بذلك ولا يجوز في غيره، وقيل

يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في الاحتيار بضعف وعليه سيبويه أتت العموم بشمل المبتدأ
 يجوز يدغم الرجل وقوله « فأما المبر عنها فلا صبرا » وثوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام فقال في المعنى كذا
 قالوا فيزعمهم أن يجوزوا زيد مات الناس وعمر وكل الناس يموتون وخالفه لا رجل في الدار قال رأيا المثال فصرح
 على أن ال في العهد لا للجنس والبيت الواط فيه إعادة المبتدأ باعطفه وليس العموم فيه مما إذا المرافقة لا صبر
 له عنها لأنه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بقاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو
 وإنسان عتي يصبر الماء تارة * فيبدو وتارات بجم فيعرف

في يبدو وضمير عائدة على إنسان المبتدأ وهي مبطوفة بالفاء على يصبر الماء المخبر الخامس عطف الجملة المفردة
 بالواو واجازة هشام وحده نحو زيد قالت هند وأكرمها ومنعه الجمهر لأنها إنما تكون للجمع في المفردات
 لا في الجمل بدليل جواز هذا قائم وقاعدون هذا يقوم وبغدد السادس شرط يشق على ضمير مدلول على
 جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام اجازة الزاج وجزم به ابن هشام في المعنى وهو المختار السابع تكرار
 المبتدأ بعينه نحو زيد جاني أبو عبد الله إذا كان كتيبه اجازة الأخفش مستدلا بنحو والذين يمكن بالكتاب
 وأقاموا الصلاة لنا لأنضج أجر المصلحين والجمهر يمنعون ذلك وقالوا الرباط العموم ووافق ابن عمه
 الأخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي روي عن الخديري وثابه الحضراوى وحسنه ابن حنى
 الثامن وجود ضمير عائدة في المبتدأ بدلا من بعض الجملة المخبر بها اجازة الأخفش أيضا نحو حسن الجارية أعجبتني
 هو فأعجبتني غير حسن ولا رباط فيها فربط بالبدل الذي هو هو إذ هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في أعجبتني
 العائدة على الجارية وهو عائدة على الحسن

« من » وظرف أو مجرور تام عامله كونه موصى في الأصح والتعريف وقال ابن كيسان أنه الخبر والعامل
 في مرفوعة والمختار وقال ابن مالك تقديره ما سمع فاعل ليغني بعد ما ورجح ابن الحاجب الفعل وعليه هو من قبيل
 الجملة وعلى الأول المفرد وقيل قسم برأسه مطلقا وجوز الكوفية الثامن ونسبيل كسنتق ونسبته القراءان تقدم
 ويؤكد ضميره وعمله يأتي

« ثم » إذا وقع الظرف أو الجار أو المجرور خبرا فشرطه أن يكون تاما نحو زيد ما ملك وزيد في الدار بخلاف
 الناقص وهو ما لا يهم بمجرد ذكره وذكره مولاه ما يتفق به نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي وثق بك ورغب
 فيك ومعرض عنك فلا محتمل إذا قلنا فيه ثم هنا مسائل الأولى اختلاف في عامل الظرف والمجرور والواقعين
 خبرا إذا أوضح أنه كونه مقدر وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه وأنه عمل فيه النسب
 لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى ورد بأنه مخالف للجمهور من غير دليل وبأنه يزم منه تركيب كلام من ماض
 ومنسوب بدون ثالث وقيل المخالفة وعليه الكوفيون وإذا قلت زيد أحولاه لاخ هو زيد أو زيد خلفك
 فاختلف ليس بزيد مخالفة عملت النسب ورد أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن
 يكون عامله لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختما فالعنوى الأضعف أولى وعلى الأول يجوز تقدير
 الكون باسم الفاعل وبالعمل فالتقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كائن أو مستقر أو كان أو استقر فاختلف
 في الأولى منها فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الأفراد والتصرح به في قوله
 « فأتت لدى بجوحة الهون كائن » ولتعيينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه العمل نحو أماء عندك
 فزيد ونخرجت فإذا عندك زيد لأن أماء الفجائية لا يليها فاعل ورجح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري
 والمأري تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل ولتعيينه في الصلة وأجيب بالفرق فإنه في الصلة واقع موقع الجملة

وفي الخبر واقع موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة ولا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم برأيه مطلقا وعليه ابن لسراج الثانية ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبرا مجازا ونابغة ابن مالك هذا هو التحقيق وذهب الفارسي وابن جني الى أن الظرف حقيقة وأن العامل حارسيانسيا والفتولان جازيان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أم لا فقدر وفي عمله الضمير هل هو فيه حقيقة أم لا فقدر والاكثر وفي المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على أن الظرف يتعمل ضمير المبتدأ كالشئ - - - - - أو تقدم أم تأخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا ولا اجاز أن يؤكده ويغطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر ومن تأكده متأخرا قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * وسأبني على الفاروق والخجور وفي المكنات الرابع

ولا يتغير بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والحقار وأما الاين مالكان أحاد
ويجوز عن معنى فان وقع في بعضه قل رفعه أو كذا أو كذا وهو مذكور أكثر ويجوز زعمه وجوه بني خلافا
للكوفة فيها أو معرفة جاز باتفاق

والشهور أن طرف الزمان لا يجوز إلاخبار به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعندم الفائدة سواء
جذب به منصوب أو مجرد ورائق وأن ما ورد من ذلك مؤيد على حذف مضاف كقولهم اليوم خير وغدا المرأي
شرب خير واليلة اللال أي طلوعه وأجاز ذلك قوم إذا كان في معنى الشرط نحو الرطب إذا جاء المطر وأجاز
بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبط بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وبقا دون وقت
نحو الفائدة اللال والرطب شهري ربيع والباح شهرين أو مضاف إليه اسم معنى عام نحو أكل يوم ثوب ثلثه أو
بهم والزمان خاص فهو نحن في شهر كذا أو مستول به عن خاص نحو في أي العصول ونحن ونحو زالاخبار بطرف
الزمان عن اسم المعنى ثم إن كان واقعا في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو صيامك يوم الخميس
بالوحدين والنصب هو الأصل والغالب أو تنكرة فأوجب السكونيون رفعه نحو ميعادك اليوم ورومان غدوها
شهر ورواحها شهر وحده وقوله ثلاثون شهرا وجوز البعض نون معه النصب والجري وكذا إن كان واقعا
في أكثر من نحو الحج أشهر . وإن وقع في بعضه حكى ابن مالك الإجماع على جواز الوحدين في التنكرة والمعرفة
والنصب أجمع وقد روي بها قوله . زعم البوارح أن رحلتا غدا .

من كان في وقت متصرف عن عين تذكره جازر وعن الكوفية أن عطف مثله مختار والأوجب ومنع
 مرجوح والكوفية ضرورية لا بد منه كان ويكثر في وقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان فصله بالحق
 في عين أنت في أحيان من مائة أو نحوها عين السبب ونسب اليوم مع الحق ونحوها مما يتضمن عملا كالشهر أو يوم
 جاز لا غيره كالأجل خلافا لفرقة وهشام ولا الشهور ووضع ونسب يظهر لنا ونخلع ونفعلنا في مثل شبيهه لا يتم
 نسب شيء متصرف كقوفه قبل الأفعال كأنه من الجسد
 من كان في وقت متصرف عن عين قاله كان الفاعل في تذكره فيقول الجاهل
 باليد والمفعول كونه جازر فيحصل للعدم وأنتم خلفه جازر فيه الرفع والنسب عند اليصر بين والكوفية بين
 المشهور عنهم وعندهم رواية أن الرفع واجب إلا أن عطف عليه مثله نحو اليوم عين وشمال فيقولون فينا النسب عند
 اليصر بين واليكز فيبين الجوز عرفه بخلافه ونحوه فيقولون فينا النسب واجب الرفع مرجوح وعنده
 المكوفية بين بالشعر والمفعول ليس بكان كالمثل الثاني والثالث إذا أخر في وقت متصرف فينا الفاعل بين في اسم

عين مقدار اضافته اليه جاز فيه الرفع والنصب والموقف المحذور ذكره منى فرسخ وفسخاو يوم وبوما أى بعد
زيد واحترز بالنصرف عن اللزوم للظرفية كمنحوة معينا فان قصدت نحو أنت منى فرسخين أنت من الأشياء
عما سرتنا فرسخين نعين النصب على الظرفية والخبر متعلق منى أى مكان بخلاف الرفع انه على تقدير بعد
مكانك منى فرسخين الثالثة اذا قلنا اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة معان منى عملا كانت
والعيد والفطر والأضحية والبر وزفان في الجملة معنى الاجتماع وفي السبت معنى الشباع وفي العيد معنى العود
وفي الفطر معنى الإفطار وفي الأضحية معنى التضحية وفي البر وزفان معنى الاجتماع وكذلك اليوم يومك لأنه
على معنى شأنك وأمرك الذي ذكره وأما الاحد وما بعده من الأيام فلا يجوز رفعه إلا الرفع لأن ذلك لا يتقدم
عملا والنصب إنما هو على أنه كان في الماضي ولا نبيء كان في المستقبل من أجل أن الرفع هو شام النصب في ذلك
أثبتنا على الآن أى على معنى أن الآن أهم من الاحد والاثنين فيجعل الاحد والاثنين المعاني لأن كقولنا في
هذا الوقت هذا اليوم قال أبو حيان وحقيقى قوله البصر بين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها
الرفع فقط نحو أول السنة الحرام والوقت النبى الحرام الزايعا اذا قلت ظهر لك خطفك جاز رفع الخلف ونصبه
أما الرفع فلا في الخلف في المعنى الظاهر وأما النصب ففي الطرف وكذلك شبه ذلك نحو ذلك أسفك قال تعالى
والركب أسفل منكم فربى بالوجهين فان كان الظرف في الخبر به غير منصوب فمن النصب نحو راسك فوقك
ورجلك تحتك بالنصب لا غير لأن فوق وتحت لا يستعملان إلا ظرفا وقيل يجوز الرفع بها كان من الجسد
كالساقين المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو فوقك فأسفلك وتحتك ففلك

﴿ص﴾ ومنعوا الاخبار بوحده واجازة يونس وهشام وفي جواز تقديمه خلف

﴿ش﴾ منع الجمهور الاخبار بوحده لأنهم جرى مجرى المصدر فلا يجوز به واجازة يونس وهشام وقال زيد
بوحدها جاز له مجرى عدمه وتقديره بوضع التمرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال بوحده منى كقولنا في
داره منى قال يونس وهشام لا قال أبو حيان وحجة يونس وهشام نص العرب على قولهم زيد ووحده

﴿ص﴾ وبني من الخبر مصدر وفعله به رجل قال الكسائي ووصف مجرور

﴿ش﴾ قد ينفي عن الخبر مصدر ويجوز به أى يسير سيرا يصحول به نحو أمة امامرى علامة أى متعهد
عندهم وحال حتى الاحتمال بذكره أى يستعمل ما قرئ ونحن مستباضيب قال الكسائي ووصف مجرور

﴿ص﴾ مسئلة الاصل تعريفه بتدوينه كخبره فان اجتمعوا لمعرفته المبتدأ في كم مالت وخبر مالت زيد
عند سيده وفديعه فان في المبتدأ وقبل الأعم وقيل بحسب المتألف وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف
وقيل غير المصفاة

﴿ش﴾ الأصل تعريف المبتدأ لأنه المستند اليه فحقه أن يكون معلوما لأن الاستناد الى المجهول لا يفيد وتكبير
الخبر لأن نسبتهم من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل والسبب في تركه التكبير فرجع تكبير الخبر على تعريفه فاذا
اجتمع معرفة وتكبر فاعرف المبتدأ والتكبر الخبر لا في صورتين استثناء كما عند سيبويه احداهما نحو كم مالت
فان كم مبتدأ وهي تكبر وما بعده ما عرفه لان أكثر ما يقع بعد اسماء الاستفهام التكبر والجل والظروف
ويبين اذ ذلك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك فكم على كم بالابتداء محلا الاول
على الاكثر الثانية أفضل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيه ما تقدم في كم وغير سيبويه يجعل المعرفة في
الصورتين المبتدأ جريا على القاعدة وقال ابن هشام يتقدم على جواز الوجهين أعمالا دليلين واذا اجتمع
معرفة في المبتدأ أقوال أحدها وعليه الفارسي وعليه ظاهر قول سيبويه أنك بالخيار فاشتت منها جعله

مبتدأ والثاني أن الأعم هو الخبر نحو زيد صدقي إذا كان له أصدقاء غيره والثالث أنه بحسب المخاطب فإن علم
متدانه في علمه أحد الأمرين أو سألته عن أحدهما بقوله من القائم فقبل في جوابه القائل ثم بدأ بالمجهول الخبر والرابع
أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول الخبر والخامس أن اختلفت رتبتهما في التعريف فاعرفهما بالمبتدأ
والسادس أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر

من يه وينكر أن بشرط الفائدة وتوصل غالبا يكونه وصفا وموصوفا بظاهر أو مقدر أو عاملا أو دعاء أو
جوابا أو واجب الصدر أو مفعلا أو مفعلا أو عطفا على سائر للابتداء أو عطفا عليه بالواو وقصده عموم أو توجب
أوامهم أو خرق العادة أو تنويع أو سب أو حقيقة من حيث هي أو تلافيا أو استغناء ولو يفسر همزة خلافا
لبن الخطاب أو لولا أو وإن المثل أيضا الجزاء أو إذا الجملة أو بينا أو بينا أو نظرا أو مجرورا قال ابن مالك وابن
العمام أو جملة خبرا

من يه يجوز الابتداء بالذكورة بشرط الفائدة وتوصل غالبا بأحد أمور أولها أن تكون وصفا كقولهم
ضعيف جاد بقرملة أي جيب وان ضعيف التبع إلى ضعيف والقرملة ذبيرة ضعيفة الثاني أن تكون موصوفة
بما يفهم نحو . وأجل معنى عنده . وأبعد مؤمن خبير من مشرك أو مقدر نحو السمن متوان بدرهم أي
متوان منه شر أهرا ذئاب أي شر عظيم الثالث أن تكون عاملة أمارا معنوية كالم الزبدان عنده من إجازة أو نصبا
نحو أمر بهم وف صدقة أو جرحوا غلاما أمر أوجاني وخس صلوات كتبت الله ومثل لا يضل وغيره لا يجوز
الرابع أن يكون دعاء نحو سلام على آل بس . ريل للفقير . الخامس أن تكون جوابا نحو درهم في جواب
ما عندك أي درهم عندي ويقتضوا الخبر متأثرا ولا يجوز تقديره متقدما لأن الجواب بذلك به سبيل السؤال والمقدم
في السؤال هو المبتدأ السادس أن تكون واجبة التقدير كالاستغناء نحو من عندك والشرط نحو من يتم أقم
معناه السابع أن تكون مفعلة نحو رجل جاني لانه في معنى رجل حقير الزمان أن تكون مثلا إذا المثال
لتعريف نحو ليس عبد بأخ لك التاسع أن يعطف على سائر للابتداء نحو زيد ورجل قائمان . قول معروف
ومفعول خبر من صدقة . العاشر أن يعطف على ذلك نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما الحادي
عشر إلى السابع عشر أن يقصده عموم نحو كل يموت أو العجب نحو عجب زيدا وأوامهم نحو ما أحسن زيدا
أو خرق العادة نحو صبرة سجدت وبقرة تكلمت أو تنويع نحو

فيوم علينا ويوم لنا . ويوم نساء ويوم نساء

أو حصر نحو شر أهرا ذئاب أي ما أهرا ذئاب الأشر ونسي . جاء بك أي ما جاء بك الأثني أو الحقيقة من حيث هي
نحو رجل خبر من أمر آة ونمرة خبر من جرادة الثامن عشر إلى الخامس والعشرين أن يسبقه نفي نحو ما راحل
في الدار واستغناء نحو إلى مع الله هل رجل في الدار وقصره ابن الحاجب في شرح واقفته على المعزة المعادلة بأم
نحو أراجل في الدار أم امرأة قال ابن هشام في المعنى وليس كما قال أولولا نحو لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة
أو واول الحال نحو سمينا ونجم قرأ ضاعه وقرأ الجزاء كقولهم ان ذهب عبر فقير في الرهط (١) وعبر القوم سيدهم
أو إذا العجائية نحو خرجت فأذا رجل بالباب أو يذالو يتناحوا (٢) والخبر وهو ظرف أو مجرور أو جملة نحو ولدنا
مزيد . لسكل أجل كتاب . فمدك غلامه رجل والحق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكر ما بن مالك قال
أبو حيان ولا أعلم أحدا واقفته انتهى . وقد واقفته عصره بهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرب
(٣) من يه مسألة الأصل تأخير الخبر وتجب أن انصدما عرفا ونكرا أو لا بيان في الأصح أو كان طلبا أو فعلا أو ظرفا

(١) المعروف في المثال أن ذهب عبر فقير في الرهط (٢) هكذا في النسخ التي بأيدينا

معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم ومنه سواء على أقت أم قدمت على أن المعنى سواء على القيام وعده قد دخول
الهيئة مبتدأ وسواء خبره قدم وجوب بالانه لو أنزلتموه السابع أن المتكلم يستفهم حقيقة وقيل سواء هو مبتدأ
والجمله خبره وقيل هو مبتدأ والجمله فاعل فمن عن الخبر والتقدير استوى عندى أقت أم قدمت وقيل هو مبتدأ
لاخبره والجمله فاعل فقول بلا ما لى معنيان سواء قاله السهيلي السابع أن يكون الخبر مستنداً دون أمالي أن الفتوحة
المشبهة وصلها نحو . وآية لهم أما جلاء اذ لو أنزلنا ليس بالكسورة وجوز الفراء والاختصاص تأخير قياسه على
استدالي أن المخفضة نحو . وأن تصوموا خير لكم . فان ولى أما جاز التأخير اتفاقاً نحو

عندى اصطبار وأما النى حزر ه يوم النوى فلو جدد كادير بنى

الثامن والتاسع والعاشر أن يحكون مستنداً الى مقررون بأداة حصر لتلايل ليس نحو ما فى الدار الازيد
واضاف الى الدار زيداً والى مقررون بقاء نحو أضاف الى الدار زيداً والى مشغل على ضمير ملايسه نحو فى الدار
صاحبها اذ لو أنزلنا الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وإذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع عدم أن ما عداها
يكون زفياً التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا ضمير المبتدأ أو سيبه أو ناصباً ضميره أو متفعلاً عليه أو على
ضمير ما أضيف اليه أو المبتدأ مشغل على ضمير ملايس الخبر فالاول نحو قائم زيد . والثانى نحو قائم أبوه
زيد أو قائم أبوه زيد . والثالث نحو ضرب زيد . والرابع نحو فى داره زيد . والخامس نحو فى داره قيام زيد وفى
داره عبد زيد . السادس نحو زيداً أبوه ضرب زيداً أبوه ضارب . ومنع الكوفيون تقديم الخبر فى غير
الرابع والمفرد فى الخبر إلا هشاماً منهم فأجازوا تأخيرهم بورتية . ووافقه الكسائى على جواز الصورة الثانية وهى
زيداً أبوه ضارب دون زيداً أبوه ضرب وعنده أبوه على بأن الأصل الاخبار بالمفرد والاختيار بالفعل خلاف
الأصل وكان المبتدأ بالنسبة اليه أجنبى فلا يفضل به بين الفعل ومنه وبه بخلاف اسم الفاعل وعنده غيره بأن
الخبر إذا كان فعلاً لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم مموله بخلاف اسم الفاعل وعورض بأن تقديم ممول الفعل
أولى لقوته وأجاز الكسائى أيضاً التقديم فى الثالث ومنع الاختصاص التقديم فى الرابع على أن زيداً امر فوع
بالخبر ور . وأما جازة الكوفيين ولم يصحوا قائم زيداً وضرب زيداً لان الضمير فى قولك فى داره زيداً غير . فقد
عليه ألا ترى أن المقصود فى الدار زيد . وحصل هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون بالمصاع حكى نعيم
أنا ومشتوه من يشتوك . وذهب ابن الطراوة الى جواز زيداً أخوك دون قائم زيداً . على مذهب له غريب
خرج عن قانون العربية وقد أشرقت البدي فى كتاب الاقتراح فى أصول النحور تركته هنا لسخافته

فوص . مسئلة يحدف ما علم من مبتدأ وخبر وحيث صح فيها فى الأولى قولان وفى المندوف من زيداً وعمر و
قائم بالها الخبر ويقول بعد اذا

فوص . يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر فالاول يكثرفى جواب الاستفهام نحو . وما أدراك ما به نار . أى
هى نار . قل هل أتيكم بشر من ذلك النار . أى هو النار . وبعد فاعل الجواب . من عمل صالح فليفسد . أى فعمله
لنفسه . وإن تعالوا هم فآخوكم . أى فهم آخوكم . وبعد القول نحو . وقالوا أساطير الاولين . أى هو . ويقول
بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع فى القرآن بعدها الا ثابتاً ومثله فى غير ذلك . سورة أنزلناها
براءة من الله . أى هذه والثانى نحو . أكلها دأثم وظلها . أى دأثم . والمخصات من الذين أو نوا الكتاب . أى حل
لكم . وإذا دار الأمر بين كونه المندوف مبتدأ أو كونه خبراً فأيها أولى قال الخواص فى الاولى كونه المندوف المبتدأ
لان الخبر يحط القائده وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان النحور فى آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن ابان ومثال
المسئلة قصير جميل أى شأنى صير جميل أو صير جميل أشل من غيره . وإذا جئت بعد مبتدأ من خبر واحد نحو زيد

وهو قائم فذهب سيبويه والمجازي والمبرد الى أن المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج وابن عصفور الى عكسه وقال آخرون أنت محذوف في تقديم أهم ما شئت

﴿ص﴾ ويجب في مبتدأ خبر نعت مقطوع المدح أو ذم أو ترجم أو مصدر بدل من اللفظ بضمه أو مخصوص نعم أو صريح قسم ونحوه من أنت زيد ولا سواء أخلاقا للمبرد والسيرافي وبه لا بأس إذا رفعت

﴿ش﴾ يجب حذف المبتدأ في مواضع أحدها إذا كان خبرا عنه نعت مقطوع المدح نحو الحمد لله أهل المدح أو ذم نحو ممرت بزيد العاصم أو ترجم نحو ممرت بذكر السكين وإنما ألزم فيه الحذف لأنهم لما نظموا هذه النعوت الى النصب التزموا اخبار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في السداء إذ لو أظهروا لأوهم الاخبار وأجرى الرفع مجرى النصب أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو ممرت بزيد الخطيأ أي هو الخطيأ الثاني إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بضمه أو صريح أو مع والاصل في هذا النصب لأنه جيء به بدلا من اللفظ بضمه فلم يجوز اظهار ناصبه لئلا يكون جمع بين البدل والمبدل منه ثم حمل الرفع على النصب فالنظم اخبار المبتدأ الثالث إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم نحوهم الرجل زيد أي هو زيد الرابع إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في فتى لأضلعن أي يميني الخامس قول العرب من أنت زيد أي مذكورك زيد السادس قولهم لا سواء حكمه سيبويه وتأوله على حذف مبتدأ أي عدان لا سواء أو لا هما سواء وهو واجب الحذف لأن المعنى لا يستويان وأجاز المبرد والسيرافي اظهاره السابع قولهم لا سبيل زيد بالرفع أي لا سبيل الذي هو زيد

﴿ص﴾ وخبر بعد لولا ولو ما لا امتناع قال الجمهور مطلقا والخبر مطلقا للمرمان وابن السجري والشلو بين وابن مالك يجب ذكره ان كان خاصا ولا دليل وعليه لولا قولك حديثي وعهدتي يجوز وقبل الخبر الجواب وقول نالها رفعها وقبل مضمرة وقدره بعض المتقدمين لو لم يضر ومع قسم صريح لا غير في الاصح وواو مع والكوفة سدت عنه والجمهور وان منه حيلك ثم التام وضرب زيد قائما وان المقدر ادا أو قد كان وقيل ضرب به وقيل ثابت ونحوه بعد الحال وقيل يظهر وقيل لا خبر والفاعل من وقيل هو قائما فيها صبران وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضربني فاعل مضمرة ورفع قائما ضرورة وجوزة الاختصاص بعد فعل مضاف الى ما هو موصولة بكان أو يكون وابن مالك مشرونا بواو الحال ويجري مجرى مصدره مضافه وفي قول نالها المختار ان اضيف ليد أو جري ابن عسوس كل ما لا حقيقة له في الوجود والمختار وقال سيبويه يمنع وقوع هذه الحال فعلا نالها مازع امر فرعا ونصبها ونالها ان كانت من فاعلها وان رابعها ان تعدى المصدر وتوسطها ومعمولا ونالها ان يفعول وجوازها جلة بواو لا ونها و رابعها ان عرى من ضمير ودخول كان على مصدرها وانما عه وعلى زيد كان قائما على زيادتها لا اما ممر بنكهة فكان حسانفة ليل الكاف والكسابة قبلها وعبد الله وعهدى زيد قد بين

﴿ش﴾ يجب حذف الخبر في مواضع أحدها إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لانه معلوم عنه ما هو الذي دله على امتناع توجوه المذلول على امتناعه هو الجواب والمذلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لا كرمتم عمر الإشك في ان المراد وجوده زيد يمنع من اكرام عمرو وجاز الحذف لتعين المحذوف ويجب لسد الجواب وحلولة محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعري في قوله فلولوا القديم بكسابة الآية وقيد الزماني وابن السجري والشلو بين وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق فلو أن يكون بمعنى لا دليل عليه لم يجوز الحذف فضلا عن أن يجب نحو لولا زيد سالتنا سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قولك حديثي وعهدتك لكانت البيت على قواعد ابراهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحو لولا أنصار زيد جرحه منج

ومنه يفت المعري السابق واجتهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها لا كونها ملحقا قال ابن
 أبي الربيع أجاز قوم لولا زيد قائم لا كرمك ولولا زيد جالس أكرمك وهذا الميثب بالسمع والمقول
 لولا جالس عمرو ولولا قيام زيد انتهى **قلت** والظاهر أن الحديث حرفته الرواية بدليل أن في بعض رواياته لولا
 حدثان قولك وهذا جار على القاعدة وقد ينسب في كتاب أصول النحويين كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه
 لا يستدل بالحديث على ما خالف لقواعد النحويين لأنه مروي بالملء في لا يلفظ الرسول والاحاديث رواها الجمهور
 والمولودون لأن يحسن العربية فأدوها على قدر القم وكلوا فيها كقولنا فيهم كقولنا فيهم على ما في قوله على
 اتقرب وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب وذهب الغرض إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ
 بل مرفوع بها الاستغناء بها كإرفاع بالفاعل الفاعل ورواياتها لو كانت عادية لكان الخبر أولى بها من الرفع
 لاختصاصها باللام وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل بعده تقديره لولا وجوده أو نحوه لظهوره في
 قوله **قلت** بل لولا ينار عن شغلي هو ذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا لبيانها ما ناب فعل تقديره
 لو لم يوجد أوله يحضر الثاني إذا وقع خبر قسم ضمير محضو المعرك وأمين الله وأمانة الله وانما وجب حذفه لكونه
 معلوما وقد سجد الجواب منه بخلاف غير الضمير فلا يجب حذف خبره بل يجوز إثباته نحو على عهد الله لا فعل
 لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكروا المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم وقيل إن أمين الله ونحوه خبر
 محذوف للمبتدأ والتقدير يسمى أمين الله الثالث إذا وقع بعد ما أو بمعنى مع نحو كل رجل وضعت أي جازفان
 فأن خبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها في المحورية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جزم لم يكن
 كلاما تاما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف وانما أغنت عنه الواو واغناء
 المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف فإن لم تكن الواو صريحة في المعية
 بأن حدثت العطف نحو زيد وعمرو قرآن جزا الحذف والاثبات الرابع اختلف في قول العرب حسبك ينم
 الناس فقبل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم بمعنى به الفعل وينى على القسم لأنه كان معر باقبل ذلك فحمل
 على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على أنها ضمة قاعراب قيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة
 المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت ثم الناس وقيل هو مبتدأ لا خبر لأنه لا يمتدأ كقوله واختاره ابن طاهر
 الخاف من مبتدأه خبر في زيد قائما وضابطها أن يكون المبتدأ مع درا عا لا في معر صاحب حال بعده لا يصلح
 أن يكون خبرا عنه وهذه المسئلة طويلة لدبول كثيرة الخلاف وقد أوردتها في مسائل في مسئلة **قلت** وأقول
 هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال فقال قوم ضمير في مرفوع على أنه فاعل فعل مضمرة تقديره يقع ضمير في
 زيد قائما أو ثبت ضمير في زيد قائما وضمف بأنه تقديره ما لا دليل على تبيينه لأنه كما يجوز تقديره ثبت يجوز تقديره
 قن أو عدم وما لا يتعين تقديره لا دليل إلى إضماره وقال الجمهور وهو مبتدأ أو موصوفه مضاف إلى فاعله وزيدا
 ففعل به هو قائما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن
 الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقام الزيدان والتقدير بضمير مبتدأ قائما وضمف بأنه لو وقع
 موقع الفعل أصبح الاقمار عليه مع فاعله كالتشبيه وقال الكسائي وهشام والفرافري كيسان الحال نفسها هي
 الخبر ثم اختلفوا في الأول أن الحال إذا وقعت خبرا المصدر كان فيها ضمير من مرفوعان أحدهما من صاحب الحال
 والآخر من المصدر وانما احتج إلى ذلك لأن الحال لا يندرجان ضمير يعود على صاحبها والخبر لا يندرجان ضمير
 يعود على المبتدأ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين حتى لو أكد كررا التوكيد نحو ضمير في زيد قائما
 نفسه وقال الفرأه الحال إذا وقعت خبرا المصدر فلا ضمير فيها من المصدر بلرباها على صاحبها في أفرادها وتنته

فيجوز رفعها من ضمير المصدر التزوي بما ذهب الشرط والشرط به المصدر لا يحمل ضمير المصدر نحو ضري
 زيدا ان قام وجاز نصب قائما ونحوه على الحال عنه موعدا لاولين وان كان خبر المأمور يكن عين المبتدأ لان القائم
 هو زيد لا الضرب فلما كان خلافا انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال ابن كيسان انما اغتبت
 الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكانه قيل ضري زيدا في حال قيام وضعف قول السكاكي وهشام بن العادل
 الواحد لا يعمل رفعا في ظاهرين فكذلك لا يعمل في ضميرين وان الحال لو اني نحو ضري أخويك قائمين لم يمكن
 أن يكون فيه ضميران لانه لو كان الحال أحدهما انتهى من حيث عود على صاحب الحال الثاني والآخر مفردا
 لعوده على المبتدأ لغيره وتثبت أي الفاعل وفردا لانه هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم
 الفاعل مفردا انتهى في حال واحد وهو باطل وقول الفرأب أن الشرط بمفرده لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد بل مع
 الجواب فهو محذوف والضمير محذوف معه وقول ابن كيسان بانه لو جاز ما قدره الجواز مع الجشة أن يقول زيد قائم
 لانه معنى زيد في حال قيام وهو ممنوع اجتماعا وقال الجمهور بتقدير الخبر ثم اختفوا هل يجوز اظهاره فقبل نعم
 والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كيفية مكانه فكان في البطلاني وابن عمرو عن السكاكيين أنهم قدره ثابت
 أو موجود بعد قائما وضعف بانه تقدير مالا دليل في اللفظ عليه فانه كما يجوز تقدير ثابت متى أو ممدوم وقال
 البصريون بتقدير قبل قائما اختلفوا في كيفية فقال الاخفش تقديره ضري زيدا ضري به قائما واختاره ابن مالك
 لما فيه من قلة الحذف وضعف بانه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول وقال الجمهور بتقديره إذا كان قائما ان أردت
 الماضي وإذا كان قائما ان أردت المستقبل لحذف كان واما على الظرف وجه تقدير الظرف دون غيره بأن
 الحذف توسع والظرف أبقى به الزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به وادون
 غيرهما لا تستغرق اذ الماضي وإذا المستقبل وتقدر بكان التامة دون غيرهما من الافعال لاحتياج الظرف والحال
 الى عامل يدل لانه على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يستقد في قائما انه خبر كان المقدره للزومه
 التشكيك واما الضمير يعود الى زيد ويجوز الزعم شري عوده الى فاعل المصدر وهو الياء اذا عرفت ذلك فهنا
 مسائل الأولى لا يجوز رفع الحال المذكورة اختيارا بأن يقال ضري زيدا قائم الآن اضطر الى ذلك فرفع
 لا على انه خبر ضري بل خبر مبتدأ محذوف والتقدير ضري زيدا وهو قائم والجملة حال حدث مصدر الخبر وسواء
 في ذلك المصدر انصرح كالتمثيل المذكور وغيره ويجوز الاخفش أن الرفع بعد أفضل مضافا الى ما هو موصولة
 بكان أو يكون نحو اخطب ما كان أو يكون انه برفعه خبر عن اخطب ووافق ابن مالك وقال فيه بخلاف
 أحدهما مضافة اخطب مع انهم صفات الاعيان الى ما يكون وهو تأويل السكون والثاني الاخبار بقائمه انه
 في الاصل من صفات الاعيان عن اخطب ما يكون مع انه في المعاني لان أقول انه مضاف الى بعض ما يضاف اليه
 والحامل على ذلك فسد المبالغة وقد فتح بها بأول الجملة فقصدت بأخرها رفوعا وقال ابن النحاس وجه ابن
 السكيت رفع الاخفش قائما بأن جعل اخطب مضافا الى أحوال محذوف تقديره اخطب أحوال كون الامير قائم
 ثمانية أصح المسئلة أن يكون المبتدأ مصدرا كما تقدم ومثله أن يكون مضافا الى مصدر مضافة بعض السكل أو كل
 للجميع نحو أكثر شري السويق مثونا وكل شري السويق مثونا ومثله كل شري السويق مثونا وكل شري السويق مثونا
 في المصدر الموقول نحو ان ضربت زيدا قائما أو ان ضربت زيدا قائما للجمهور ولاو السكاكيون نعم والثالث المنع ان
 لم يضاف اليه كالتأويل المذكورين والجواز أن أضف اليه كما عطف ما يكون الامير قائما وهذا هو الصحيح والله اعلم
 عند رفعه فاجرى على ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك الثالثة في جواز وقوع هذه الحال فعلا أو قال
 أحدها وعليه يبيو به والفرأب المنع والثاني الجواز وعليه الاخفش والسكاكي وهشام وابن مالك لا سمع قال

• ورأى عيسى العتيق أبا كا • يعطى الجزل فعليك ذا كا •

عهدي بها في الحى قد سر باث • يعضاه مثل المهره الطائفة

وقال

والثالث المنع في المضارع المرفوع لأن الصب الذي في لفظ المصدر عوض عن التصريح بالشرط والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكفي مذهب الشرط وعزى الفراء الزايم في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال أحدها الجواز وعليه البصريون سواء نهى المصدر أم كان لازما نحو قائما ضربي زيدا أو ملتونا ضربي السويق والثاني المنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو ممر عاقيام زيدا أم مضمرا ممرعا قيامك والثالث الجواز إذا كانت من مضمرا والمنع إذا كانت من ظاهر وعليه الكسائي وهشام والرابع المنع أن كان المصدر متعديا والجواز إذا كان لازما وفي توسطهما بين المصدر ومفعوله نحو ضربك ملتونا السويق قولان أحدهما المنع وعليه الكسائي وهشام والفراء قال أبو حيان وحكي الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فإنه مشكل لأن فيه الفصل بين المصدر ومفعوله بخلاف تقديمه فليس فيه ذلك وفي توسط معمولهما بين المصدر ومفعوله نحو ضربي زيدا فسرارا كبا قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائي لعدم الفصل بين المصدر ومفعوله والثاني المنع وعليه الفراء لأن راكبا لم يؤد إلى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال أحدها المنع سواء كانت بواو أو دونها وعليه سيويه والثاني الجواز والاعتماد عليه الكسائي واختاره ابن مالك لورده السماع به في قوله

خير اقترابي من المولى خليف رضى • وشمر بهدي عنه وهو غضبان

والثالث الجواز بواو لأنه لا ينفصل عنه الفراء اقتضاه على مورده السماع السادسة في جواز دخول كان النافذة على هذا المصدر قولان أحدهما نعم وعليه السيرافي وابن السراج نحو كان ضربي زيدا قائما والثاني لا وعليه ابن عصفور لأن في موضع الحال من الخبر ما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان يفسح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بأن يقال ضربي زيدا قائما قولان أحدهما الجواز قياسا وعليه الكسائي وابن مالك والثاني المنع لأن الموضع موضع احتمال وقرينه سماع الثامنة في جواز نحو عسي زيدا كان قائما قولان أحدهما لا وعليه أبو علي لأن اسم كان حينئذ ضمير على وعسي خبر كان من حيث المعنى والله أعلم بنفس العلم ولا يتركه منزلة ولأن الحال حينئذ من الضمير وضمر المصدر لا يعمل والثاني نعم على أن كان زائدة التامه إذا كثرت عن المصدر الذي حدثت الحال مسند خبره قبل ذكر الحال نحو ضربي زيدا هو قائما قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون وهو يستند أوقافا عند سيبويه والثاني المنع وعليه الفراء الثامنة أجازوا أمضا ضربك فكأن حسنا على أن حسنا مفعول للضمير ومنعها الفراء على أنه مفعول لتمامه كافي الحادية عشرة أجاز الكسائي وهشام عيسى بالله عهدي بزيد قد بين على تقديم المفعول بعد الله وزيد قد بين تقدم عيسى بالله ورفع ما بعده وتبين قد بين لأنه بعد الله وزيد كانا خبرا للمهد كما يكون الحال خبرا المصدر ومنع ذلك الفراء وقال أبو حيان

وقاس البصري بين يمتصى الماع

عص • وانى معطوفه جواز على مبتدأ فعل لا أحدهما واقع على الآخر جاز وقد يعني مضافا إليه المبتدأ من معطوف فيطابقهما الخبر وينع تقديمه بخلافه

• وبه مسئلتان الأولى اختلف من يجوز أن يؤتى بمبتدأ معطوف على جواز أو بعد الفعل لا أحدهما واقع على الآخر نحو بعد الله والرحم بياضه قبل لأن بياضه خبر من أحدهما فيلزم فيه الآخر بلا خبر ويميل لهم واختاره ابن الأنباري وابن مالك واستدلوا على صحة قول الشاعر

• واعلم بأنك والتمس • تشارب بمقارها •

نم اخلف في فوجيه ذلك فوجه من اجاز من البصر بين على أن الخبر محذوف والتقدير عبد الله والمرجع بحر بان
يسار بها ويرار بها في موضع نصب على التام واستغنى بها عن الخبر لالاتها ليد ووجه من اجاز من الكوفيين
على أن المعنى يبار بان ولم يقدر واخذوا فمن يراك فتدبر يسره ولو كان العطف بالفاء أو بهم لم تصح المسئلة
اجاعا ولو حذف العطف صحت المسئلة اجاعا الثانية هل يجوز أن يؤتى بعد المضاف وبخبر عنه خبر مطابق
للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم ركب الناقة طليخان قولان أحدهما لا وعليه أكثر
البصريين والثاني نعم وعليه الكسائي وهشام ويزيد بن مالك على أن لتقدير ركب الناقة طليخان
لحذف المعطوف لوضوح المعنى ويجوز بعضهم أن يكون على حذف مضاف أي ركب الناقة أحد الصبي
ومثله غلام زيد ضربه بها وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال طليخان ركب الناقة فليتم دابل سابق
على تشبيه الخبر والخبر عنه واحد

• ص • ويتعد الخبر بعطف وغيره ونالها ان تحتلها بالافراد والجملة و رابعها ان اشعرا معنى كقولهم امض
والاصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدم ونالها تقدم أحدها على منع التعدد السابق أولى والباقي صفة
وقيل خبر مقدر

• ش • اخلف في حوازمه الخبر لم يند أو احد على أقوال أحدها هو لاصح وعليه الجمهور والجواز كافي
التعويض سواء اقترن بعطف أم لا فالاول كقولك زيد فقهه وشاعر وكاتب الثاني كقوله تعالى وهو الغفور
الودود والعرش المجيد فعال لا يريه وقول الشاعر

من يك ذابت فهدايتي • مقيظ مصيف مشق

والقول الثاني المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المتأخرين وعلى هذا لا يرد من ذلك جعل الاول خبرا
والباقي صفة للخبر ومنهم من يجعله خبر مبدية بقدر والقول الثالث الجواز ان اشعرا في الافراد والجملة فالاولى كما
تقدم والثاني يجوز بدو به قائم أخوه خارج والمنع ان كان أحدهما فردا والآخر جملة والرابع قصر الجواز على
ما كان المعنى منها واحدا نحو ارمال حلوا حاض أي من وزيد أعسر أسير أي مضبوط وهو الذي يعمل بكلمنا
بدو به وهذا النوع يمين فيه ترك العطف لأن مجموع الخبرين فيه تعذر واحد وجوز أن يؤتى استعماله بالعطف
كثيره من الاخبار المفردة فيقال هذا حلوا وحاض قال صاحب اليدبع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا
تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر وأجاز به بعضهم انتهى ومن ذلك يتحصل في
التقديم ثلاثة أقوال كما حكيتها في المتن

• ص • وتوالي مبتدآت فيضير عن أحدها ويجعل مع خبره خبر متلو وهكذا يضاف غير الاول الى ضمير
تقلوه أو يجاء آخرها بالواو والبط كسائر المختار خلافا للمعاني نعم في التوصلات

• ش • اذا تعددت مبتدآت متواليه في الاخبار على الطريقة ان أحدها ان جعل الروايات في المبتدآت
فيضير عن آخرها وتجعل مع خبره خبر المتأخر وهذا الى أن خبر عن الاول يتألف مع ما بعده ويضاف غير الاول الى
ضمير متلوه مثله زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم والآخرون يجعلون الروايات في الاخبار
فروى بعد خبر الأخير بها آخر الاول وتأنى متلو مثله زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والآخرون صاروا جماعة على أنه والمعنى
الزيدون صاروا الآخرون عند هذيان زيد قال أبو حيان وهذا المثال ونحوه مما رضعه النحويون للاختصار
والتميز ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة قال ومثله من الموصول الذي التفتي الآتان التي أبوها فوجها اختها

أحواله اختص به وقال ابن الجار العري لا تدخل موصولا على موصول وانما ذلك من وضع التصويين وهي
مشكلة جدا انتهى ولهذا اخذت عدم جريان ذلك فيه

من جهة مسئلة تدخل الفاء في الخبر جواز ابتداء شرطها بحال موصولة بمقتضى عام خلافا
لديوه او غيرهما موصولا بطرف أو فعل يقبل الشرطية خلافا لمن أطلق أو جواز الماضي أو المصغر بشرط
أو الامة أو منع أن أكدا وصف أو نكرة عامة موصوفة بذلك ونحوه إن الحاج بكل وشرطتي واستفهام أو
مضاف إليها شعر بمجازاة أو موصوف بالموصول على الأصح أو مضافا إليه وفل في خبر كل مضافة إلى غير ذلك
وجوز لا تخفى في كل خبر والقراء إن تضمن طايا

ش لما كان الخبر منبسطا بالابتداء ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يمتنع إلى حرف رابط بينهما كما لم يمتنع
الفعل والقاعل إلى ذلك فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ السكنة الحظ في بعض الاخبار
بمعنى ما يدخل الفاء فيه دخالت وهو الشرط والجزاء المعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة أو المصغرة وأن
يقصد به أنعم من دخولها على ضربين واجب وهو بعد ما كما سيأتي في أواخر الكتاب الثالث وبما ذكره ذلك
في صور أحدها أن يكون المبتدأ الالموصولة بمقتضى عام نحو الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة
فاقطعوا أركانهم من هذه الصورة ونحوها الآيتين ونحوها على حذف الخبر أي فاقبلي عليكم الزانية أي حكم ذلك
الثانية أن يكون المبتدأ غير آل من الموصولات ومقتضى طرف أو مجرد أو جملة تصلح للشرطية وهي الغالبة
غير الماضية وغير المصدرة فإدخال شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف وإن أو بعدا وما للنافية مثال الظرف
فوله ماله الحازم الميب عارا * فمكون وماله قد يضيع

ومثال الخبر ورقوله تعالى وما بكم من نعمتي في الله ومثال الجملة قوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم
ويدل على أن موصولة شرط الفاء في قراءة ثالثة وإن عامر ولا يجوز دخول الفاء في الجملة غير ما ذكر وجوز
إن الحاج دخولها في الجملة بجملة نحو الذي هو يأتي في قوله درهم وجوز بعضهم دخولها في الجملة بجملة فمالية صدره
بشرط نحو الذي إن يأتي أكرمه فهو مكرم حكاه في البسيط عن بعض شيوخه ورد بأن الفاء اعتمادا على شي
المبتدأ بالشرط وهو هنا حذف لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط وجوز بعضهم دخولها في الجملة فمالية
ماض نحو الذي زارنا أمس فله كذا واستدل بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله وما آفأ الله على
رسوله منهم فبأ وحقهم عليه وأوله المانعون على معنى التبيين أي وما تبين أصابته أياكم وهو بعيد وجوز بعضهم
دخولها في الجملة فمالية مطلقا وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو الذي ما يأتي في قوله درهم وإن لم يجوز
دخول أداة الشرط على ما لا ينافي لأن هذا ليس شرطا حقيقة وإنما هو شبهة ورد بأنه غير محفوظ من كلام
لعرب وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنع من إجازة ذلك لما ذكر من أن الأصل إذ ذلك لا يشبه معنى
الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشرط إذا كد الموصول أو وصف الذهاب بمعنى الجزاء بذلك وأيد
بأن ذلك لا يحفظ من كلام العرب الثالثة أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أعني الظرف والجرور
والفعل المالح للشرطية نحو رجل عنده خرم فهو بعيد وعبد لا كرم فابيض وتفسد في شجارها قلن نجيب
وحسن إن الحاج ذلك بكل والمجيب لتعميم الامة أن يكون المبتدأ مضافا إلى النكرة المذكورة وهو شعر
بمجازاة كقوله * وكل خبر لديه فهو مشمول * الخامسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو
والقراء من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأن

المخبر عنه ليس بشيء لاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع بعده الا الفعل والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك
 وأول الآية على ان اللزاق مبتدأ ثان والغناء داخل في خبره لانه موصول وهو خبره خبر الأول السادسة أن يكون
 البتد ايضا فالل موصول نحو غلامي الذي يأتيه فله درهم ومنه قوله • وكل الذي جعلته فهو حامل • وقيل دخول
 الغناء في خبر كل منافية الى غير ذلك اما الى غير موصوف كقولهم كل نعمة من الله أو الى موصوفه بغير ما ذكر
 كقوله

كل امرئ مباحد أو مدان • فخطو بحكمة المتعالي

وجوز الأخض دخولها في كل خبر نحو زيد فظناني واستدل بقوله • وفائله • ولان فانكح فنانهم •
 وقوله • أنت فانظر لاي ذاك نصير • والجمهور رأوا ذلك على أن خبره هو محذوف وأنت فاعل بفقد
 فصره الظاهر وجوز الغراء والاعلم دخولها في كل خبر هو أمر أو نهي نحو زيد فاصبر به وزيد فلا تضرب به
 واستدل بقوله تعالى هذا قليله وقوه وقول الشاعر

يارب موسى أظلمى وأظلمه • فاصيب عليه ملكا لا يرجه

﴿ ص ﴾ والصحيح دخول الناسخ على موصول شرطى ويرى بل الغاء لأن وأن ولكن على الاصح قيل ولعل
 قيل وكان مضارع وفعل اليقين

﴿ ش ﴾ اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ اذا كان موصولا ضمن معنى الشرط فالجمهور
 على جوازه ومنه الأخض لان ما ضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الأول اذا دخل زالت الغاء من
 خبره لزال شبهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله فلم يكن الناسخ إن أو أن أول لكن فاته يجوز دخوله معها
 كما أنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء
 بخلاف احوائها اليق ولعل وكان فاتها قوية العمل بغيره للمعنى فتوى شبهها بالأفعال فساوتها في المنع من الغاء
 وقيل يمنع الغاء مع إن وأن ولكن أيضا لانها لا تنعق الظاهر والشرط فيه توقف فبعد عن شبهه مورد بالجماع
 قال تعالى • إن الذين آمنوا والذين هادوا فموا المؤمنين والمؤمنات لم يتوفوا لهم عذاب جهنم • واعلموا أنهم غفتم من شيء • فإن الله
 خبيره وقال الشاعر

• ولكن ما قضى فيه وف يكون • فان عفت في اسم آخر جاز دخولها اجاعا نحو انه الذي يأتيه فله درهم
 وقيل يجوز دخول الغاء مع لعل الخافا لما لا يغير المعنى وقيل يجوز أيضا دخولها مع كان بلفظ المضارع لا بلفظ
 الماضي ومع فعل اليقين كعاشت دون تظنت وعليه ابن السراج

﴿ ص ﴾ ولا ينافى قبل خبر ذي فاه عند الكوفية وجوز ابن السراج
 ﴿ ش ﴾ قال أبو حيان في شرح التمهيد اذا جئت بالغاء في خبر ما قبله معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند
 الكوفيين واجازه ابن السراج

﴿ ص ﴾ نواسخ الابتداء الأول كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبار وصار وليس مطلقا ودام بعد
 ما الظرفية زال ماضى زال وانغلك وروح وقتي وقتا وأقبل ووفى رام تعاهيه بدنى وشبهه وقد يفصل
 ويقدر برفع المبتدأ خلافا للكوفية ويسمى اسمها رافعا أو ينصب الخبر ويسمى خبره رافعا فعلا والكوفية
 حالوا الغراء شبهه ورفعان بعدا بضمير التأن وثالثها الغاء ولا تدخل على ما لم يمددا أو مبتدأ أو ابتدائية أو عدم
 نصرف أو خبره جملة تليق ولا دام والمنفى عار ليس على خبره مفرط على الأصح ولا صار ونحوه ادام وتوفاها
 على ذي ماضى بشرط الكوفية في الباقي فدواين مالك في ليس على فله الشأن وليس قوم صار أرض وعادو آل
 وراجع ومال واستعان وتحول وارند وما جاز حاجتك وقصبت كاتها سر بفر قوم غدا راح والغراء المصير

والجبر وظاهر وقوم كل فعل ذي نصب مع رفع لا بد منه والكوفية هذا هو مراد بهما التعريف مرفوعا
بعد هاء التاني له وسعوا حقائقه بالرفع اسم التقريب

شعر أي هذا بحث الأذنان التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنتج حكم الابتداء وهي أربعة أنواع كان
واحد منها كادوا أخواتها وان وأخواتها وطلعت وأخواتها وما ملق بذلك فاما كان فذهب البصريين انها ترفع
المبتدأ أو يسمي اسمها ورعا يسمي قاله بحجازا شبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد وغيره يسمي به باسم الفاعل
ومذهب الكوفيين انها ترفع في شيء أو انه ياتي على رفعه واستدل الاول بأفعال الضمائر بها وهي لا ترفع الا
بالفاعل وينصب الخبر بتمام الفرية وينوي خبرها ورعا يسمي به فاعلا بحجازا شبهه به غير بذلك المبرد وغير
سبويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ان لا ترفع شيئا لانها ليست بأفعال صحيحة إذ دخلت للدلالة على
تغير الخبر بالزمان الذي ثبت قيمته وتعاملت تشبيها لها بالطلب من الأفعال الصحيحة فاسم الخبر وضرب فرفع اسمها
تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ومنصب الخبر تشبيها بالمفعول وهذا مذهب سبويه ومذهب الغراء ان
الاسم الرفع تشبيه بالفاعل وان خبره انصب تشبيه بالمال فكان زيد ضاحكا تشبيه عنه بمضاحكا ومذهب
الكوفيين اني انه انصب على الحال ورد بوزنهم ضمرا ومعرفة وجامدا وانه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن
الحال واعترض بوقوعه جلة وظرف فلا يقع المفعول كذلك وأوجب بالرفع بل تقع الجملة وقمع المفعول نحو قال
وأكرم زيد عمر وقاضى الجبر ونحو ممررت زيد والقرف اذا نوع فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين
بعد كان الغراء ورد بالجماع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع

وقال * وأيسر منها شفاء الداء مبدول * ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة
من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر وتقل عن الكفا في ان كان لغة ولا عمل لها وافتت ابن الطر نويرة
والمتفق على عدة من هذه الأفعال ثلاثة شمرانية لا ترفع شيئا وهي كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار
وايسر وواحد شرطه ان يقع صلة قبله الظرفية وهي المصدرية المراد بها وبطلتها التوقيت وهي دام نحو وأرضاني
بالصلاة والزل كإمداد متحدا أي مدة دواي حيا وثر بعه شمرطه متحدا مع في أو شبهه وهو النهي والدعاء وهي زال
ماضي زال وانقلب وبرج وقفي والأز بعه معني واحد بالمتاني المعويين و- واه كان الذي يعرف أو فعل أو اسم

كقوله **لن تزالوا كذلك ثم لا ذل * مثلكم خالد خلود الجبال**

وقوله **ليس منك ذا غنى واعتزاز * كل ذي غنى مقل فسوع**

وقوله **غير منك أسير هوى * كل وان ليس يستبر**

وقوله **صاح نمر ولا نزل ذا كرامو * ت فسياته ضلال بين**

وقال الدعاء ولا زال منها بحر عائل القطر و- واه كان النبي له عظمه كامل أمم قد را كقوله تعانذ كمر
يوسف أي لا تنفأ وقول الشاعر

تفكك تسمع ما حيا * ت بهالك حتى تسكونه

أي لا تفكك وقوله * لعمر أبي ده زالت عز رزة * أي لازالت وقوله

وأبرح ما أدام الله قوى * بعد الله منتظما مجيدا

أي لا أبرح وسواء كان متلا بالفضل أم مفعولا بينه وبينه كقوله

ولا أراها تزال ظالمه * تحدث في فرجة وتكورها

وقوله احترز بماضى زال من زال التي صارته بزل وهو فعلى تلم لازم بمعنى تحول والتي صارته بزل وهو فعل متعد بمعنى ماز والمتهور في معنى كسر العين وفي الغيبة الفتح وثالثة افنى قال في المحكم ما فشت اقبل وما فأت انما افوتوا وما افأت الانسية تهيبة وذ كر الثلاثة ايضا بوزيد وذ كر السغى فتوى فتوى على وزن نظرف ففتى فى فنى ثم ان ازال واخواته اندل على لازم فالعلة للوصف مذ كان قبلها على حسب ما قبلها بان كان قبلها امتعة الزمان دامت كذلك نحو سزال زيد هالما وان كان قبلها في اوقات دامت له كذلك نحو وما زال يعطى النراهم قال ابن مالك وكذا العمل في روى ورام معناها قال وهما غير بيان ولا يكاد النحويون يعرفونها الا من عني باستفراء الغريب ومن شواهد استعمالها قوله

لا ينى الحب شبيه الحب ماذا * م فلا يصحبه ذا ارعدوا

وقوله اذا رمت من لا يرم منها * سلوا فدايعدت في روى لك المرى

قال واحترز بقول معنى زال من روى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول أو قصد ول انتهى * وقال أبو حيان ذ كر امتع بان روى زاده بعض البغداديين في افعال هذا الباب لان منها ما معنى ما زال نحو ما روى زيد فاشاء وردبانه لا يلزم من كونها بمعناها ما وانها في العمل لا ترى ان تزلز يدق فاشاء اقام زيد فاشاء النهار ولم يجعل العرب لأقام اما لا خبرا كما فعلت ذلك بغير فاشاء والقرآن التذكير في المنصوب به اذ يدل على انه حال وأما اليقنان فالمنصوب في الاول على اسقاط الخافض أى لا ينى عن شبة الحب والثاني يحذف الحال التذكير والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان بمعناها وذلك عشرة افعال آمن كقول

ريسته حتى اذا تمعدا * وآض نهدا كالخمان أجردا

وعاد كقول * فله من عاد بالرشد أمرا * وآل بالمد كقول

ثم آلت لا تكلمنا * كل حى مقبعا عبا

ور جمع كقول * ويرجع بالآ كباد منكم مرات * وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وما بالهملة كقول

وما المرء الا كالك هاب وضوئه * يحور وماذا بعد إذ هو ساطع

واستعمل كقول إن العداوة تستحيل مودة * تدارك الغفوات بالمستات

وفي الحديث فاستعملت غر باو تحول كقول * فبالك من نعمي تحولن أبوسا * واراد كقول تعالى فارتد نصرا والتاسع قولهم ما جاءت حاجتك قبلي وأول من قالها الخوارج لابن عباس حين أراد له على الهم ويروى رفع حاجتك على ان ما جاءته قد علم لانه اسم استفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك و نصيبه على أنه الخبر والاسم ضمير ما والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وما مبتدأ والخلة بعده خبر والعاشق قد من قولهم نجد شفرته حتى قدمت كأنه حربة أى صارت كأنه حربة فكأنه حربة قد برعت فاللهو فون طردوا استعمل هذين المعنيين القسوة الشبه بينهما وبين صار وجهه لوان ذلك جاء الخبر في بن وصاحين وقد لا يزال حاجة لا فضا على صار ويجعل منه الزحشرى قوله تعالى فقد مدد وما غديرهم قصر وحما على ذلك المثالين وقاوا في الثانية الاول ان المنصوب فيها حال وان آلت بمعنى حلفت ولا يكلم الجواب القسم وافى عليه ابن مالك في آل وقد سدوا الحق قوم منهم الزحشرى وأبو البقاء الجزولي وابن عصفور بأفعال هذا الباب غدا وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فله في وقت الغد والرواح ويجعل من ذلك حديث اخذ عليا وحديث قدس وخاصا وروح بظان ويقول غدا زيدا ضاحكا وراح عبد الله مطلقا أى صار في حال ضحك وانطلاق ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال المنصوب بعد هذا مال اذا لوجب الانسكرة والحق القراءه المسحر والحر

وأظهر ذلك كتاب الحمد وقال أبو حيان ولم يذكر شاهد على ذلك وبها ثبت أفعال الباب ثلاثين فعلا وذهب
الكوفيون إلى أن هذا وهذا إذا أريد بهما التقريب كانا من أحوال كان في احتياجهما إلى اسم من فروع وخبر
منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان
فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا تأتي له في الوجود نحو هذا ابن صياد أشقى الناس فيعربون هذا تقريبا
والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لأن المعنى إنما هو على الأخبار عن الخليفة القديوم وعن
الشمس بالطولوع وأتى باسم الإشارة تقريبا لتقديم والطولوع ألا ترى أنك لم تشر إليهما وما حاضرا وأيضا
فإن الخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تعيينهما بالإشارة إليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يحذف عنه
بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يحتل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض النحويين
يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعده مرفوع لا بد منه فهو قائم زيد كريما وذهب زيد متعديا فإن جعلته
ثامنا ثبت على الحال فإذا عرفت ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب أن لا يكون مما ألزم الصدر
كأسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية والمعرفة واللام الابتدائية ولا مما ألزم الحذف كالخبرية عنه بنعت مقطوع ولا
مما ألزم الابتدائية كقولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد أو الكلاب على البقر لم ير أنه كذلك مثلا وكذا ما بعد لولا
الاستغائية وإذا العجائية ولا مما ألزم عدم التصرف كآمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك
ولا خبره جملة طلبية وشذوذه • وكوفي بالسكارة ذكريني • وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما
من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مغردا طلبيا لأن الصدر وهذه لا يتقدم خبرها
فلا يقال لأكمل كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد ولم يشرط ذلك
الكوفيون فسوا بينها وبين غيرها ولم يشرطه الشلوبين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ولا
بشرط ذلك في المنفى بغير ما كرم ولا دلن ولا في غير المنفى إجماعا وشرط ما تدخل عليه صار وما عتباها ودام وزال
وأخواتها زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي لانتهائهم الدورام
على الفعل وانصافه بزمان الأخبار والماضى يفهم الانقطاع فتدافع ما ردها استغنى عليه واختلاف في جواز دخول
بقية أفعال الباب على ما خبره ماضى فالصحيح جوازها وطلفا وعليه البصريون لكثرة في كلامهم نظما ونثرا كثرة
توجب القياس فالنصاي • ان كان قيد • فده • ان كنت قلته • ان كنتم آمنتم • أولئك كوفيتوا أقصمهم وقال الشاعر
• ثم أضحو العبد لله ربهم • وقال • ردة كانوا فأمسى الحى ساروا • وحكى الكسائي أصبحت
نظرت إلى ذات التنابر بمعنى ناقته وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بقصد ظاهرة أو مقصورة وحجتهم أن كان
وأخواتها أعاد دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يمنع اليها ألا ترى أن المفهوم
من زيد قائم ومن كان زيد قائما شئ واحد واشترط فلا تهاقرب الماضى من الحال وشرط ابن مالك لدخول
ليس على الماضى أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم • ليس خلق الله أشعر منه • قال أبو حيان وليس
هذا التخصيص بصحح بعد أن حكى ابن عصفو واتفاق النحويين على الجواز من غير تعقيب فان قيل ليس أنفى
الحال فيلزم من الأخبار عنها الماضى تناقض فالجواب أنها لنفى الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة
فتسبها على حسب القيد

• من • ويدل على الحديث خلافا لفهوم ولا تنصبه على الأصح وقيل لم يفظ به وفي الظرف والحال خلاف مرتب
• من • اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحديث فذهب قوم منهم للميرد وابن السراج والقياسي وابن جني وابن
برهان والمجرجاني والشلوبين والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان كما أن الأفعال وذهب ابن خردويه

وابن عمه فوالى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون المفعول ولا يكون من الأصول وردها والاول بالسماح قاله وكونك يا بليث يسير وحيكى أبوزيد صدر قتي - و - على غير غلات أن فعل كذا نظرا لافيت أفص كذا أي نوته ومن كلام العرب كونيك طبع ما مع الفخر جبر من كونيك عاصيا مع القى وبنى الامر واسم القى منهار لا يبين من الزمان وبنى على هذا الخلاف عليها في النطرف والجار والمجرور فن قال بدل النها على الحدث أجاز عليها فيه ولذا علق بعضهم المجرور في قوله أ كان للناس بحيا . وكان ومن قال لا يدل عليه منعه وقد صرح لغاري بأهل الاتفاق بها حرف جزم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظر انتهى وسكى أبو جابر الخلاف الذي في عملها في النطرف والمجرور في عملها في الحال فن منع قال لأنه لا استدعاء للمحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل في هذا وليس فملا فكن أولى أمانتها المصدر فالأصح منه على القول بانيته لها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازوا السير في وطائفة فيقال كان زيد فافا كونا

﴿ص﴾ وقد خبرها كما مر وأولى بالمنع

﴿ش﴾ في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ بالمنع هنا أولى ولهذا قال به بعض من جوزه هناك كما بين درستويه وابن أبي الربيع ووجهه أن هذه الأفعال شبيهة بما يتعدى الى واحد فلا يزداد على ذلك والمجوزون قالوا هو في الأصل خبر مبتدأ فإذ أجاز تعدد مع العامل الاختصاف وهو الابتداء مع الأقوى أولى

﴿ص﴾ ونرد الجسة الاول قبل وبات كصار خلافا للكرة في ظن

﴿ش﴾ ترد كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل بمعنى صار فلا يقع الماضي خبرها كما تقدم فقوله تعالى . وبات الجبال بساكنات هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة فاصبحتن بعمته اخوانا ظل وجهه مسودا . وقول الشاعر
ثم أضجوا كأنهم ورق جده فذلت به الصبار والديور

وقوله أمسيت خلاد زعم لكرة لأصماني واليهادي شارح الخلق أن ظل لا يأتي بمعنى صار بل لا يستعمل الا في فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا في الوقت الذي تشرق فيه ظلال وهو ما بين طلوعها وغروبها وزعم الزمخشري أن بات بمعنى صار فخل ابن مالك وليس يصح لعدم شاهد على ذلك مع التبع والاستقرار وجعل منه بعض المتأخرين قال أحدكم لا يدري أين باتت يده وضع يده مكان جلد على المعنى الجمع عليه وهو الدلالة على البوت فمضت الجند ليلا قال ومن أحسن ما يجمع به قوله

ابن كمال ذكرت كليب ه آيت كأنني أطوى بحجر

لان كمالا دل على عموم الاوقات

﴿ص﴾ وكلها تنصرف الا ليس قبل ودام ولتصار يفهما لما كثرها

﴿ش﴾ جميع هذه الأفعال تنصرف فيأتي منها المظارع والامر والمصدر والوصف الآن الامر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيا الا ليس فجمع بني عدم تصرفها وامادهم فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تنصرف وهو ذهب القراموزم به ابن مالك قال ابن السكيت لا يستعمل في موضع دام يديم لانهم يرون كالتل عندهم يقال ابن الطيار لا تنصرف مادام لانها للثوقيت والتأييد فتعبد اليه تنيل قال أبو يسان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكر البصريون ولتصار يصح هذه الأفعال من نعمين والشمز وطا ملك في منها وكذا سائر الأفعال ومن أمثلة ذلك قوله تعالى . هل كونا حجارا أو سدا أو عظاما أم لا بغيا . وقول الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة كأنما ه أخاك اذا لم تطفه لك منجدا

فضى الله يا إلهامان لا تترالا ه أخيك - شي يعضض الجفن يعضض

وقوله

﴿ ص ﴾ ووزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل والاكثر فيها الست وحكى كسر اللام وضماها ويطلق عليها مع الا في نهم خلافا لثلاث النعاة وأبي على وفي تقها وما نالها والاضح الحال ما لم يقيد مدعو لها زمان فحسبه والاشهر في زال بالفتح فعل وحكى بز بدفع والصحيح تلقى القسم بها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى الاصح ان وزن كان فعل بمعنى لعين وقال الكسائي فعل بالضم وردبانه لو كان كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من فعل فعيل واماليس فذهب الجمهور ان وزنها فعل بالكسر تخفيف وزم النقص لتقل الكسرة على الياء واستدل بذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كبيع أو بالضم اقيل فبالست بضم اللام ولا يقال الا الست بفتحها قال أبو حيان على انه قد سمع قبح الست بالضم فيل على انها تثبت مرة على فعل ومرة على فعل وحكى الفراء ان بعضهم قال ليست بكسر اللام واما زال فالأشهر في منارها بران فوزنها فعل بالكسر وحكى الكسائي فيه أيضا بز بن على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح قال أبو حيان وحكى ثعلب عن الفراء لا زيل أقول كذلك فيكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وقيل بفتح كنعن كنعن بفتح وفتح الثانية ذهب قوم الى ان ليس وما خصوصان في الحال وبنوا على ذلك انها ميمنان لمنازع له وذهب آخرون الى انها ميمنان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره اللغويين يجمع بين القراءتين وهو ان أصلهما في الحال ما لم يكن الخبر مضمنا زمان فيسببه ومن أمثلة استقبال المقي ليس قوله تعالى لا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ولستهم أحديه الا ان تعضوا فيه وقول حسان وليس يكون انصر مادام قبل هو بيا وماهم بخارجين من النار وماهم عنها يائسين ومن أمثلة المقي ليس قول العرب ليس خادى الله مثله الثالثة حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني نعيم افعال ليس مع الإحالة على ما كشفوا لم ليس الطبيب الا السك بالرفع على افعالها ولا ضمير فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو علة يا أبا عمرو وادخل الناس ليس في الأرض مجازي الا وهو ينصب ولا يعمى الا وهو يرفع ثم وجهه أبو عمرو فخلعا الأجر وأما محمد البر يدي الى بعض المجازيين وحده ان يلقب بالرفع فلم يوافقني بعض التميميين وجهه ان يلقب بالنصب فلم يفعل ثم رجعا وأما خبرا بذلك عيسى وأما عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورمى به الى أبي عمرو وقال هؤلاء بهذا فقت الناس وزعم أبو تزار الملقب بملك النعانة ان الطبيب اسم ليس والمسلك ميتة أو خبره بخذوف تقديره الا المسلك أخره واجله ثم موضع نصب خبر ليس وروى أبو علي أن اسم ليس ضمير الشأن والطبيب مبتدأ أو المسلك خبره أو الطبيب اسمها والخبر محذوف والا المسلك بدل كأنه قيل ليس الطبيب في الوجود الا المسلك أو الطبيب اسمها والا ذلك نعت والخبر محذوف كأنه قيل ليس الطبيب الذي هو غير المسلك طبيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى كقوله وضعف بأن الأفعال اذا ثبتت لفظا فلا يمكن التأويل

﴿ ص ﴾ الرابعة وتسمى ناقصة فان كانت برفوع قلته وزم النقص ليس وزال خلافا للفارسي وفي خلافا للمعاني قيل وظل ومن الناقصة ذات الشأن ونالها لا ولا

﴿ ش ﴾ هذه الافعال تسمى نواقص وتختلف في سبب تسميتها ذلك قليل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها لا تغيد وقيل وهو الاصح لعدم اكتنائها بالرفوع لان فائدتها لا تتم به فقط بل تقتضي الى المنسوب ثم منها ما لم ينقص وهو ليس اتفاق وزال خلافا للفارسي فانه أجاز في الحديث ان تأتي تامة قياسا لاسعا عارفتي بخلافا لمعاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فكتت عن الامر فكتا ونسبته وزعم الياباذي ان ظلي أيضا لا تستعمل الاناقصة قال أبو حيان وهو محذوف لقل الحذف والمحو وانها تكون تامة وبقية الافعال تستعمل بالوجهين فاذا استعملت تامة كتبت بالرفوع فتكون كان بمعنى ثابت كان الله ولا نبي معه وكتبت نحو اذا

كان الشتاء فادفتوني وحضر نحو وان كان ذو عسرة ورفع نحو ماشاء الله كان وكفى وغزل يقال كنت
المسي كفته وكنت المصوف غزله وأصح وأصح رأسى بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى
فصبان الله حين غصون وحين تميعون وقول الشاعر

ومن فعلى انى حسن القرى * اذ الليلة لشبهاً أخفى جليدها

وغزل بمعنى دام أو طال أو أقام نهاراً و ليلت بمعنى أقام ليلاً أو زل القوم ليلاً وصار بمعنى رجع نحو . الا الى الله نصير
الامور . وضم وقطع نحو . قصر هن اليك . ودام بمعنى بقي نحو . مادامت السموات والارض . وانكف بمعنى
خلص أو انفصل نحو وانكف الاسير أو الخاتم و برح بمعنى ذهب أو ظهر وبالعينين فسر قولهم برح الخفاء و روى
بمعنى فتر وضعف ورام بمعنى ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان قفا المعنوية تأتي تامة بمعنى كسر أو طعاً حكى
الفراء فتأته عن الامر كسرته والنار اطفاؤها وقد اختلف في كان الثانية فاجهوز على انها من أقسام النافعة
وذهب صاحب البديع الى انها من أقسام لثامة وذهب أبو القاسم ابن الأبرش الى انها قسم برأسها

﴿ من ﴾ وحذف اخبارها القرينة ضرورة وثالثها الاليس ولودونها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان نص اخبارها على انه لا يجوز حذف اسم كان وأخواته ولا حذف خبرها لا اختصاراً
ولا اقتصاراً أما الاسم فلا تامة مشبهة بالفاعل وأما الخبر فلا كان قياسه جواز الحذف لانه ان روى أصله وهو خبر
البتة فإنه يجوز حذفه أو ما آل اليه من شبهة بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضاً عن المصدر لانه في
معناها اذ القيام مثلاً كون من أكون زيداً ولا عراض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة كقوله
وما في بأمر كنت منه والدي * برياً من أجل الطوى وما في

وقوله الحق عليك لله من خائف * بيني جوارك حين ليس بحجر

أى ليس في الدنيا وكنت برياً من التصويبين من أجاز حذفه قرينة اختياره فمل بن مالك فنعى في الجميع الاليس
فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو بالقرينة اذا كان اسمها منكرة عامة تشبيهاً لا كقولهم فباحكمه سيبويه ليس
أحد أى هنا وقوله * فأما الجود منك فليس جود * وقوله

تبسم وخطم انه ليس ناصر * فبوئتم من نصرنا خبر معق

وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفراء وقال يجوز في ليس خاصة ان يقول ليس أحد لان الكلام قد يتوهم بتمامه
ليس أو منكرة كقوله ما من أحد

﴿ ص ﴾ وقد تلى الواو جلة وخبر ليس وكان منفية بعد الواو قال الاخفش وابن مالك فيهما

﴿ ش ﴾ فيه مستلذان الاولى قد تدخل الواو على اخبار هذا الباب اذا كانت جلة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله
وكانوا أناساً يفتخون فأصبوا * وأكثراً يعطونه النظر الشرير

وقوله فظلموا منهم سابق دمهله * وآخر يشي دمه العين بالمهل

هذا ذهب الاخفش وثابه ابن مالك والجهم ورأسكر واذلك وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التام الثانية
ذهب الاخفش وابن مالك أيضاً جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة بعد الا كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبار

وقوله ما كان من بشر الا وميتته * محتومة لكن الآجال تختلف

وقوله اذا ما ستور البيت أربعين لم يكن * سراج لنا الا ووجهك أنور

والجمهور رأسكر واذلك وأولوا الاول والثاني على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو وقالوا الخبر

﴿ ص ﴾ ويجوز توسيطها ومنع الكوفية مطلقا وإن معط في دأمو بعضهم في ليس
 ﴿ ش ﴾ أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب من الفعل والاسم أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ
 قال تعالى . وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وقال ليس البر أن تولوا وقال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغمة • لذاته بادكار الموت والحرم

وقال ليس سواء عالم وجهول ومنعه الكوفيون في الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه
 ومنعه ابن معطي دأمو ورد بأنه مخالف للنص السابق والقياس كسائر أخواتها أو الإجماع ومنعه بعضهم في ليس
 تشبيها لما هو محجوج بالمعنى والخلاف في ليس نفسه أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك
 فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للغارسي وابن الدهان وابن عصفور

﴿ ص ﴾ وتقديمها لإلزام والمنق على الأصح وفي زوال وأخوته وثالثها الأصح يجوز أن تأتي بغير ما قال
 دربود ولن والأصح يجوز بينها وما في دأمو خلاف

﴿ ش ﴾ يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال الآدمية وليس والمنق ثا أما دام فحكى الاتفاق عليها لأنها
 مشروطة بدخول ما لا ينفك عن الطرفية والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيها قبله وأما المنق بما غير زوال وأخوته
 ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن ما قبلها مصدر
 الكلام أو لا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني وأما ليس فمفهوم الكوفيون والمبرد والزجاج
 وابن السراج والهيرافي والغارسي وابن أخيه والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها فيما ساء على
 فعل التعجب ونحوه ونعم ونسب بجماع عدم التصرف وقدمه البصريون ونسبه ابن حنبل إلى الجمهور وأجاز ابن
 ربهان والزخشري والشاويين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى . اليوم يأتيهم ليس
 مصر وفا عثم . وقرئ بين ليس وبين الأفعال المذكورة وأما زوال وأخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال
 أحدها المنع مطلقا وإن نعت بما أو غيرها وعليه الفرار من الثاني الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين لأن ما عندهم
 ليس لها المصدر كغيرها والثالث وهو الأصح وعليه البصريون المنع إن نعت بما لأن لها المصدر والجواز إن نعت
 بغيرها كذا ولم يكن وما وان والحق در بود ولم يكن والفتح التقديم أن تأتي بهما أما تقديمه على الفعل دون ما بان توسط
 بينهما نحو ما قال زوال زيد فالأصح جوازه وعليه الأكثر ومنعه بعضهم لأن الفعل مع ما تكيد أفل يفصل
 بينهما وأما توسطه بين ما ودأمو فقص صاحب الإفصاح بدر الدين ابن مالك على أنه لا يجوز لأن الموصول الحرفي
 لا يفصل بينه وبين صلته بمولها لأن دأمو لا يتصرف وقال أبو حيان القياس الجواز لأن ما حرف مصدري
 غير عامل ولا يمنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دأمو لا يتصرف فينتجه المنع

﴿ ص ﴾ ويجوز أن ينعان لما

﴿ ش ﴾ قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه وقد منع كل من ذلك للزمور الموجبة والممانعة في خبر المبتدأ مثال
 وجوب التوسيط ما كان قائما لازما ومثال وجوب التقديم أن كان زيدا كم كان مالك ومثال وجوب أحدهما
 على سبيل التخيير كان في الدار ما كان في الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسيطه ولا يجوز تأخيرها ومثال
 ما نهما وجوب التأخير كان فعل هند حبيبها لأجل الضمير وصار عدوى صديق للباس

﴿ ص ﴾ وفي تأخير الجملة تأنيها يجب أن رفع ضمير الاسم ومنع تقديم خبر تأنيض وقوعه وفي منصوب لا طرف
 تأنيها يمنع لا ظاهر أعراب مشاركة عرفا ونسرا ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافا للكوفية وابن السراج لا

ظرف ويجوز مع خبر وتقدمه

في مسائل الأولى اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال أحد ما يجب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم أم غير رافعة نحو كان زيد عمره ومستمدة المفعول في ذلك عدم معانها والثاني لا طائفا فيجوز التقديم والتوسط وكذا ابن السراج أنه القياس وإن لم يسمع وعنده ابن مالك قال لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق

إلى ملك ماله من محارب ه أبوهم ولا كانت كليب تماره

قال زيد بن جوارزة مع كان تقديم معموله في قوله تعالى أهولاء ياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون. وتقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل والثالث المانع في الفعلية الواقعة لضمير الاسم والجواز في غيرهما وعنده ابن عصفور وقال لأن الذي استقر في باب كان إذا حدثت أفعالهم أو خبرها في المبتدأ والخبر ولو لم يقطعتان كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرا مقدمه ما فات يقوم زيد لم يرجع إلى المبتدأ والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان زيد أبوه أي كان زيد فاعلة أو مفعولة من الفصل بين العامل ومفعوله الذي هو كونه منه فإن كان معموله منصوبا نحو آكل كان زيد طعامك ففعله أو قال آكلها أصبح التقديم ولا يمنع لانه ليس بجزء من ماصحبه لكونه فضله فإن كان ظرفا أو مفعولا جاز ولا يقع اجتماعان العرب تنسج في الظرف والخبر وما لا تنسج في غيرهما نحو مسافرا كان زيد اليوم ورغبا كان زيد فذلك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدأ إن يساوي في التعريف والتشكيك والبيان ولا يجري ذلك هنا ظاهر الأعراب لأن نصب الخبر يبينه فيجوز كل حال زيد ولم يكن خبرا منك أحد فان خفي الأعراب وجوب تأخير الخبر للإتيان نحو صار عدوى صديق وكان قتال المولاة الرابعة مذهب أكثر البصريين أنه لا يجوز أن يلي كان واخواتها معمول خبرها من معمول وحال وغيرها إلا الظرف والخبر ولا يقال كان طعامك زيد آكل ولا كان طعامك آكل زيد وهذا الحكم غير محقق في باب كان بل لا يبي عاملان الموال ما نسبته غيره أو رفته فإن كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقدمه التوسع في الظرف والمجروريات وجوز السكونيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج أن يليها غير الظرف أيضا لوروده في قوله ههنا كان أيام عطية عودا وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها وعطية مبتدأ خبره عودا والجملة خبر كان فمحل العامل كان بل ضمير الشأن وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجتماعهما كان آكل طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيد آكل وعليه قوله تعالى وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم أنه متى في كان زيد آكل طعامك أربعة وعشرون تركيبا وقد سقينا في الأشياء والنظائر وكلها جائزة عند البصريين إلا كان طعامك زيد آكل وكان طعامك آكل زيد وآكل كان طعامك زيد

إذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدأ وقيل الخبر غير الاعرف بالإشارة مع غير ضمير والآن وأن وقبل ما براد ثبوته مطاوعا وقيل ان قام مقامه أو شبهه وقيل ما صح جوابا أو سكرتان بسوس مخبر وفي الأخبار هنا أن يعرف عن سكرتائها سائق ان أهداوا السكر غير صفة محنة

إذا اجتمع في باب كان معرفتان في مائتين مائة أو خلافا جبرا الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال آخر فقبل خبرها ما ثبت جملة الاسم والآخرة وعلم الفارسي وابن المأخوذ وابن خروف وابن مضاء وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال وإذا كانا معرفتين فالتاخبار أيها ما جعلته فاعلم أنه

ونصب الآخر وقيل تنظر الى المخاطب فان كان يعرف أحد المرفقين ويجعل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول
 الخبر نحو كان أخوك كبر عمرا وإذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لكبر أخا ويجعل كونه عمرا وكان عمرا وأخا كبر إذا
 كان يعلم عمرا ويجعل كونه أخا كبر وعلى هذا السبيل في وابن البادش وابن الضائع وجعلوا كلامه يسوي به على
 ما إذا استويا عند المخاطب في العلم بعمده وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الآخر في رتبة الاسم
 والآخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الآخر لا يعرف الا إذا اجتمع اشارة مع غيره فانه يبعد
 الاشارة الاسم وان كان مع آخر منه كالمعلم والمضاف الى الضمير نحو كان هذا أخاك لان العرب اغتبت بضمير
 الاشارة فيمكن التسمية الذي فيه المفعول والمفعول كان هذا ما إذا أفصح من هذا ما إذا كان أحد هاتين أن
 المعنيتين فان الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر ولهذا قرأ أكثر القراء . فان كان جواب قوله الآن قائما
 بنصب جواب التسمية بالخبر من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فمولا معاملة لانه إذا اجتمع مع غيره فغيره
 فان الاختيار جعله الاسم لانه أعرف وقيل الخبر ما إذا انبأ به مطلقا نحو كان عقوبتك غزلك وكان زيد زهير
 وقول الشاعر . فكان مثلي من حديث رشدة . أثبت الهداية لنفسه ولو قال فكان هادي من أمثالك
 به لثبت الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما إذا انبأ به بشرط أن يكون أحد هاتين قائما بالآخر
 ومثابه كالتائين الأولين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كاليات وقيل ماصع منهما هو الآخر والخبر والآخر الاسم
 حكى هذه الاقوال أبو حيان ثم اختار تيممها بالجماعة تصحيحا لهما فقال إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان
 كان أحدهما قائما بالآخر أو مثابه فالخبر ما إذا انبأ به وان كان هو نفسه فان عرف المخاطب أحدهما
 دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر وان عرفهما أحدهما فان كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم
 والآخر الخبر الا المتعارف الضمير وان استويا في التعريف فالت اختيار ان كان أحدهما أن أرى أن المصدرين منه
 يتعين جعله الاسم قال رضي رتبة السكر وان كان معرفة فانه في باب الاخبار به مالم يعامله السكره إذا اجتمعت
 مع المعرفة لان معرفة تعاقب من حيث علم على من يورد امتنان تعلم من عوفي نفسه فلا وإذا اجتمع نكرتان
 فان كان لكل منهما اسم فالاختيار في الاخبار فثبت جعله الاسم والآخر الخبر نحو كان رجلا قائما أو كان
 قائم رجلا وان كان لأحدهما اسم ودون الآخر فالتسمية السوغة هو الاسم والآخر الخبر نحو كان كل أحد قائما
 ولا يجوز كان قائم كل أحد وإذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والسكر الخبر ولا يتكسر الا في الشعر
 هذا مذهب الجمهور وروى ابن مالك المكسر اختيارا بشرط العائنة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه
 لما كان المرفوع معا شباها لما عمل والمنصوب شباها بما مفعول جاز أن يفتى هنا تعريف المنصوب عن تعريف
 المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله

كان سلاقة من بيت رأس . يكون مزاجها غسل وماء

وقوله . ولايك معرفة سلك الوداعا . قال وقد جعل هذا التسمية في باب ان على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر
 معرفة كقوله . وان سرمانا لب عجا شعا . بأبالي الشم الكرام الخصارم

وأجاز يسوي به ان قرينتا منك زبه

ص . وان قصد ايجاب خبر ما قرن بالان قبل وان قرن بنفسه أو قد اولم سلافا فاعرا لا زان واخوته ولا يكون
 سم هذه نكرة وثالثا يجوز مع الماضي ويكثر في ليس ولان بعد تنقي وشبهه

ش . فيه . سلتان الأولى إذا قصد ايجاب خبر معنى أيا كان وقرن ما لا ان قبل ذلك نحو ما كان زيد الاقائما
 وليس زيد الاقائما وسواء هذا الباب وغيره نحو ما طلت زيدا الاقائما فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل

الاستغناء يجوز دخول الاعليه نحو ما كان مثلك الا اذا وما كان زيدا لازال صاحبك وكذلك لا تدخل على خبر
زال واخوته لان خبرها يجب ان قولك ما زال زيد عالما فيه اثبات العلم لزيد فهو كقولك
• كان زيد عالما وهذا لا يدخل عليه الا كذلك ذلك • واما قول ذي الرمة

سراج لا تنك الامانة • على الخسف او ترى بها بلد اقرا

فقل خطأ منه ولهذا جمع الاصمعي بشعره لكثرة لازمه الحاضرة ففسد كلامه وقيل • قول على زيادة
الا اذ عظام ينك ومتاعه حال ولا يجوز دخول الاعلى خبر معرون الثانية يكثر وقوع اسم ليس ذكره محضة
لان فيها معنى الذي المسوغ للاشبهاء بالكرة كقوله

كم قد رأيت وليس شي باقيا • من زار طيف الهوى ومزور

ويشاركه في ذلك كان بعد في أو شبهه كقوله

اذ لم يكن أحدا بقيا • فان التماسي دواء الامي

وقوله ولو كان شي في الحيا غلدا • خلعت ولكن ليس شي بخالد

وقد يلحق بها في باب زال واخوته

• (ح) • وترادف كان لم يزل وتزاد وسطا فيل وآخر افتار فقه وقيل وفاضلها فيه مدحها وشذيين جار ومجرور و
وزاد الكوفية أصح وأسمى والفرا يكون والباقي ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم

• (ش) • فيه مسلمان الاولى تخصص كان مراد فقل يزل كثيرا أي انها تأتي دالة على الدوام وان كان الاصل فيها أن
يدل على حصول ما دخلت عليه فبعض مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال أبو حيان أو تكونها عن
الانقطاع وعدمه عند آخرين • وجزم به ابن مالك ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو • وكان
الله سبحانه • أي لم يزل متصفا بذلك الثانية تخصص أيضا بانها تزداد بشرط أن تكون بلفظ الماضي متوسطة
بين مسند ومسند اليه نحو ما كان أحسن زيد اولم يركن مثلهم ومنه حديث أنبي كان آدم وجوز الفراء زيادتها
بلفظ المضارع كقوله • أنت تكون ما جديبل • وجوز أيضا زيادتها خبرا نحو زيد قائم كان في اسدي
العاء عن آخره او ردهم معاه والزيادة خلاف الاصل فلا يسباح في غير مواضعها المعتادة وشذوذ بادنهاين
الجار والمجرور وفي قوله

سرافني بكرت ساموا • على كان المسومة العرب

قال أبو حيان ولا يحفظ في غير هذا البيت وجوز الكوفيون زيادة أصح وأسمى وحكما ما أصبح ابردها وما أسمى
ادفأها وجل على ذلك ابو على قوله

عدو عينيك وشاتيها • أصبح مشغول بمشغول

وقوله اعاذل قومي ما هويت فأوي • كثيرا ارى اسمى لديك ذنوبي

وأجاز الفراء يادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذ لم ينقص المعنى نحو ما أضحي احسن
زيد او زيد الاضحي قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله

فاليوم قدبت نهجونا وشقنا • فاذهب خبايتك والاياهم من عجب

ولم يردان يأمره بالذهب والدميح ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا يحتمل له من ذلك من القلة
بحيث لا يقاس عليه وقد اختلف في كان المزداهل لها فاعل فذهب السراي والمجري الى انها رافعة للمفعول
المصدر الى ان عليه الفعل كانه قيل كان هو أي كان السكون وذهب الفارسي الى انها فاعل لما لان العاعل اذا

استعمل استعمال ما لا يحتاج الى داعي استغنى عنه بدليل ان قول من قبل وما استعملته العرب التي لم يحتاج اليه
 جري حرف ال في واستاره ابن مالك وجهه بانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بحذفها من الاسناد
 في حذف ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد ان ولو بكثرته وهلا ولا يبقه ويجوز رفع نالها ان حسن تقدير فيه او
 معه والافلا ويجوز بونس وابن مالك جرحه من بان لا وان عاد اسم كان على مجرور بحرف وجعل نال لقائه
 جواب ان خبر مبتدأ اولي من خبر كان مضمرة او حال او مفعول بلائي واضمار الناقصة قبلها اولي وقيل بعد لدن
 ونحوها وجب بعد ان وفي بعد ان معوضا منها ما قبل هي التامة والمنسوب حال وقيل العامل ما قبل غير عوض
 فيظهر ان

في ش في تخصص كان ايضا من بين ساوا خواصها بانها قد عمل محذوفة ولذلك اقسام الاول ما يجوز بكثرته وذلك بعد
 ان ولو الشرطيتين فحذف هي واسمها اذا كان ضمير ما علم من غائب او حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله

تدليل ذلك ان حقوا ان كذبا * فاعتذار لمن قول اذا قيل

حدثت على بطون ضية كلها * ان ظالمنا منهم وان مظلوما

لا تفر من الدهر آل مطرف * ان ظالمنا ابدا وان مظلوما

ومع المتكلم قوله

ومع المخاطب قوله

ومثاله بدل لومع الثلاثة قوله

لا يا من الدهر ذوبى ولو لم يكن * جنوده ضاق عنها السهول والطين

سلمت متافلت يا أمل * نداء ولو غرنا ن ظمان عاريا

انطق بحق ولو مستخرجا احنا * فان ذا الحق غلاب وان غلبا

وقوله

وقوله

ولو اظهر الفعل في هذه المثل لجاز قال سيبويه ان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الانصب التالي

على انه خبر كان ويجوز فيه الرفع والجرح فالاول اذا حسن هنالك تقدير فيه او معه او نحو ذلك كقولهم الناس

مجرى بون باعمالهم ان خبر ان خبر وان شرا فشر والمرء قتل باقلى به ان سيعاقب وان خذجرا فخذجرا فانتصاب

خبر ان شرا وسبقوا خبر على تقدير ان كان العمل خبر او ان كان المفعول به - فاعاوار فاعاها على انها الاسم على

تقدير ان كان في اعمالهم خبر وان كان مفعول او على تقدير ان كان التامة والاول اولى وهو معنى فاعاوار واضمار الناقصة

قبلها اي الناقصة اولي من التامة والله ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب

ترجيحه ليعرى الابهام لان على من واحد ولا يتخلف العامل ومثاله بعد لولا لاطعام ولو غرنا فالتنصيص على تقدير

ولو يكون الطعام غرا الرفع على تقدير ولو يكون عندكم غرا على تقدير ان كان تامة فان لم يحسن تقدير ما ذكره منع

الرفع كاللايات السابقة مثله سيبويه يقول امرر باهم اقبل ان زيد وان غرا او الثاني بعد ان فقط اذا عاد اسم

كان على مجرور بحرف سواء فترت ان بلا ام لا كقولهم مررت برجل صالح ان لاصالحا واطالحا واء مرر باهم افضل

ان زيد وان غرا واصلح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالحا وان يكن زيد لو سكن بونس فيه الجرح على تقدير

ان لا امر صالحا والا تكن مررت بصالح فقد مررت بطالح واجازه في زيد على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بغيره

فوافقه ابن مالك على اطرا دة وقصر غيرها على السماع لان الجرح بالحرف المحذوف مسجوع غير منقاس قال ابو

حيان والصواب مع الجمهور الى الاول من التكلف ولم يسمع مثل ذلك بعد لواصلح وفوق وجعل نال العاء الى

آخره اشترط به الى ان قولهم تغير من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معشئ

واحد وهو المبتدأ ومع النصب شيان ولان وقوع الاسم بعد فاعا الجزاء أكثر والتقدير في الرفع فالذي يجزى به

خبر والنصب على حذف كان واسمها اي كان الذي يجزى به خبرا او على الحال اي فهو يلما خبرا او على المفعول

بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزئها والعلامة المركبة نزول بزوال بعض أجزائها
 (ص ١٢) مسألة الحق بليس أحرف أحدها ما التافية عند أهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها إسقاط
 التاء بشرط بقاء النقي لأن نقض بالأو أعما وثالثها ينصب أن نزل الثاني منزلة الأول ورابعها أن كان صفة ولا
 يدل منه خلافا للصغار لا يغير وجوز القراء رقه وقد ان وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لنافية خلافا لهم وما
 خلافا لقوم وتأخير الخبر خلافا للقراء مطلقا والاختصاص مع الأول قصبة لغة ومعمولة خلافا لابن كيسان ومنعه
 الرائي مرفوعا يتوافق تقدم الطرف ثالثا الأصح عندهم يجوز معمولا لا خبرا وعندى عكسه ولا يقدم معمول
 ما يحال وثالثها يجوز أن قصد الرد

(ش ١٢) أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لا بد له من فاعل إلا ما استعمل زائدا فهو كان أو في معنى
 الحرف نحو فمما أو تركب مع غيره نحو حذوا ما عمل من الأسماء فليشبهه بالفعل وأما الحرف فتقدم أنه ان اختص
 بمادخل عليه ولم ينزل منزلة الجزم منه عمل فيه فان لم يختص أو اختص ولكن نزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لأن
 جزء الشيء لا يعمل في الشيء وما من قبيل غير المختص ولها شبهان أحدهما هو عام فبالا يعمل من الحروف
 ورعاة ينو نعيم لم يعملوها والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنقي ودخوله على المتبدل والخبر وتخصص
 المحفل لأحال كما أن ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فاعملوها فعملوها فعملوها المتبدل اسمها لها ونصبوا
 الخبر خير لها قال تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم هذا ذهب البصريين وزعم الكوفيون أن ما لا يعمل
 شيئا في لغة الحجاز بين والرفوع بعده الباقى على ما كان قبل دخوله والنصب على إسقاط التاء لأن العرب
 لا تنكح تنطق بها الأبياء فإذا حذوها عوضوا منها النصب كما هو المعمود عند حذف حرف الجر وبغير فواوين
 الخبر المقدر فيه الباء وغيره ورد بكثير من الحروف الجارة حذف وتم نصب ما بعدها وعلى الأول لا عملها عمل
 ليس شرط أحدها بقاء النقي فان انتقض بالأبطال العمل نحو وما محمد إلا رسول وكذا إذا بدل من الخبر بدل
 صحوب بالانحوا ماز بدنى الأتى لا يعبأ به لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز
 يونس والتأويلين النصب مع الإطلاق وروده في قوله

وما الدهر إلا منجنونا بأهله • وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقوله وما حق الذي يعنونهارا • يسرق ليله إلا سكاللا

وأجيب بأنه نصب على المصدر أى ينكح نسكاللا ذهب معذبا أى تعذبا ويدور ران منجنون أى دولاب
 وقال قوم يجوز أن نصب أن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو ما زيدا الأخاك أو منزلة منزلته نحو ما زيدا الأزهريا
 وقال آخر ون يجوز أن كان صفة نحو ما زيدا قائما أو قال الصغار في البدل يجوز ونصبه لكن على الاستثناء
 لا البدلية وإن انتقض بغير الأتم يؤز فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيدا غريبا قائما وأجاز القراء الرفع
 لشرط الثاني فقد ان قال زيدت بعد ما بطل العمل كقوله • فما إن طينا جين ولكن • وقوله

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب • ولا صريف ولكن أنتم الحرف

قال ابن مالك لما كان عمل ما استعصما لافيا ما شرط فيه الشرط المذكور لأن كلامها حال أصلى فالبقاء
 علم انصرفوا والتغلي عنها أو من بعضها أو من وأحق لأن يقع لزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة لأن مقارنة
 أن تزيق شبهها بليس لأن ليس لا يليها أن فاذنوليت ما تبينا في الاستعصا ما وبطل الاعمال انتهى وذهب
 الكوفيون إلى جواز النصب مع أن ورواؤه • ما إن أنتم ذهب ولا صريفا • بالنصب والبصريون
 على أن المذكور وقراءة كافة وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه وعندى أن الخلاف في أعمالها ينبغي أن

يكون مرشداً على هذا الخلاف الشرط الثالث أن لا يؤكدهما فنأكد بهما بطل العمل نحو ما زاد
فأتم قال في الفرة وهي كافتوحكي هو والقارسي عن جامع من الكوفيين إجازة النصب كقوله

لا ينسك الأسى تأسيافاً * من حمام أحد معضياً (٧)

وأجيب بأنه شاذ أو قول أي في إحدى الخزن ثم ابتدأ ما فليست مؤكدة الشرط الرابع تأخير الخبر
فإن تقدم ارتفع كقوله * وما حسن أن يمدح المرفعة * وجوز الغراء نصبه، طلقاً نحو ما قلنا يزيد
وجوز الإختصاص مع الأنصوماء كما لا يزيد. وحكي الجري أن ذلك لفية مع ما يستبان أعتب وقال الغر زدق
إفهم قريش وأفسلمهم بشر * وقال آخر * نجران إدمانها نجران * والجهور أولوا ذلك على
الحال نحو فيها قائم رجل والخبر محذوف وهو العامل فيه أي ما سلمهم في الوجود وإذا امتنع النصب في حال تقدم
الخبر ففي تقدم معموله أولى نحو ما طعمناك زيداً كل وأجاز لكريميون وابن كيسان نصبه فيما سألني لاولين ولم يكن
تقدم الخبر أو معموله وهو ظرف أو جار ومجرور نحو ما في الدار أو ما عندك زيد رماني أنت. هنيئاً فقول أحدها
منع النصب كغيرهما والثاني الجواز للتوسع فيما والثالث جواز النصب إن كان الظرف المقدم معمول الخبر
والمع أن كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كنهه وصرح به في الكافية السكبري وشرحها وابن هشام
في الجامع وعندى عكس هذا وهو النصب إن كان الظرف المقدم الخبر والمنع إن كان معموله

(٨) ومنع ما عطف على خبر ما يمكن وبل رفع ونصب خبرهما أجود ومنع قوم نصب معطوف ليس منطقاً
ولا يضر ما لم يزل ولا الحذف خلافاً للكسائي ولا اسمها وخبرها ما لم تكف بأن وشذبه الكسيرة معها
(٩) وفيه مسائل الأولى إذا عطف على خبر ما يمكن أو بل تعين في المعطوف الرفع نحو ما زيد قائم لكن
قاعدة أو بل قاعدة على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو ولا يجوز النصب لأن المعطوف بهما موجب وما لا يعمل إلا
في المنى أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنصب أجود منهما ما زيد قائم ولا قاعدة ويجوز ولا قاعدة
على إضمار هو وأوجب قوم الرفع في المعطوف على خبر ليس منطقاً سواء كان يمكن وبل أم بغيرهما نحو ليس
زيد قائم لكن قاعدة أو ولا قاعدة والمعرف خلافه الثانية إذا دخلت هزة الاستفهام على ما لحظنا بلم بغيرها عن
العمل نحو أمار يداً كما تقول أنت قائماً الثالثة إجازة الكسائي إضمار ما قائم

فقلت لها والله يدرى مسافر * إذا أضمرت الأرض ما لله صانع

أي ما يدرى ومنع البصريون ذلك الرابعة لا يجوز حذف اسم ما في ما سألني ليس وأخواتها فلا تقول زيد
ما منطلقاً بدماء ولا خبرها كذلك فإن كفت بأن جاز تشبيهاً لا كقوله * لنا. وأخاف من حديث ولا صالى *
التقدير فاحديث ولا صالى. تنبيه إلى ذي حديث الخامسة شذبه الكسيرة مع ما تشبه بالجمع ما بآس عليك كما
قالوا لا بأس عليك وأنتد الاخفش

ما بآس لو ردت علينا نحية * قليلاً على من يعرف الحق طابها

(١٠) والثاني أن النافية عند أهل المالفة بشرط ترتيب وعدم تقضى وأنكرها أكثر البصرية وقيل
لأن الثاني الأفع لا

(١١) أن النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك منع إعمالها الغراء وأكثر
البصرية والغارية وعزى إلى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والقارسي
وابن جني وابن مالك وجميعهم أبو حيان لما شاركها في النفي وكونها نفي الحال وللمسمع وحكي عن أهل العالية
أن ذلك نافع ولا ضار وإن أحد خبرهم أن أحد الأفع لا النافية وسمع الكسائي أعرابياً يقول إنا قائماً فأنكرها

عليه ووطن أئمة ان لم تدفع فقلت على قائم قال فاستبته فاذ هو بر يدان ألتفتا فتركوا حجرنا وأدغم عن مالكما
هو القهر بي وقراء يدين جيران الدين بدعون من دون الله عباد أئمة لكم وقال لئلا
• ان هو مستولي على أحد •

وقال • ان المرء يمشي بانفسه عبادته • ولكن بان يفي عليه فيعده لا
وذهب بعضهم الى أنها اذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها لا نحو • ان الكافرون الا في غرور
ورده ما تقدم

• من • وزاد أيضا بعد ما لم يوصله والمعدنية والاول قبل حمزة الانكسار وضروا ربه وما انوفيه فقل فطرب
وزد بمعنى قد والكوفة واذا

• من • هذا استطراد الى ذكر بقية معاني ان هاتما تكون نافية كذا كرو وشرطية كما سيأتي ورأيت
وذلك في مواضع احدها بعد ما النافية كما تقدم وأشرت اليه قولي أيضا فانها بعد ما الموصولة كقوله

• ربي المرحمان لا يراه • أي الذي لا يراه فانها بعد ما المعدنية كقوله • ورج الفتي الخبر ما ان رأيت •
• رابعها بعد الاستفهامية كقوله • الى أن سري لي في بيت كتيبا • خادها قبل حمزة الانكسار قيل

لأعراي أخرج ان أذهب البادية فقال المانية منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك وزعم فطرب ان
تأتي بمعنى قد ونخرج عليه • فذكر ان زعم الله كرى • وزعم الكوفيون انها تأتي بمعنى ادو وخرجوا عليه

لندخل المسجد الحرام ان شاء الله آمين والجهور أنكر والأمرين وقالوا هي في آيتين شرطية فنفذ في
الأولى التوبيخ وفي الثانية التبرك

• من • الثالث لا وعلمها أكثر من ان وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم مضط بشروط ان وإلا
مرفوعها وتسكبر جزئها والقاه ابن جني

• من • لا يضمن الحروف غير المختصة في أعمالها أقوال أحدها هو المشبهل كجرائها نعموا الخافا يابس
كقوله • نعرف لا شيء على الأرض اقيا • ولا وزر عماضى الله واقيا

الثاني انه لا يعمل أصلا ويرتفع ما بعد ها لا بداء والخير ولا يمتب أصلا وعليه أبو الحسن الثالث أنها تسربت
مجرى ليس في رفع الاسم خاصة فترفع ولا تعمل في الخبر شيأ وعليه الزجاج واستدل به بأنه لم يمتب مع التصب في

خبرها لقوطابه كقوله • من صد عن نواها • فانما ين قيس لا يراح
وقوله • في الحميم حين لا • تصرخ • ورد باليت السابق وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل ان وقال

أبو حيان المواب عكسه لان ان فسمعت تترا ونظما ولا أعمالها قبل جد ابل لم يرد منه صريحا فاليات السابق
واليت واليتان لا تبنى عليهما القواعد ولا أعمالها أربعة فشرط ان الذي كوران في ان والثالث ان لا يعمل

بينها وبين مرفوعها فان فعل يدل على انها أضعف من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تسكبر ما بعد خبرها
نحو لارجل قائما لم يعتبر ان جني وهذا لغة هذا الشرط فاجاز وإعمالها في المعارف كقوله

وحلت سواد القلب لا ناغيا • سواها ولا عن منها مغراخيا
وتأوله الجهور على أن الأصل لا أرى ياغيا فذف الفعل والفصل لضمر ياغيا حال • نبيه • قال أبو

حيان لم يصرح أحد بأن أعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة لأصحاب القريب ناصر المنري قال
فيه بنوعه لا يملونها وغيرهم بعملها وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يملونها دون طين وفي البسيط التماس

عندي نيم عدم أعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على أعمالها

﴿ص﴾ الراجعة لآت وهي لازيدت التاء ثانياً وقيل لغيره وسيبويه ركبت كأنما وقيل فعل ماض وقيل أصلها
 ليس وقد تكسر ونقص بالهمزة قبل و مرادف ولا تفعل في هنا خلافاً لابن عصفور ولا بد كرجز آهواً لا أكثر
 حذف الاسم والعطف على خبرها كما ذكرنا كذا لا تخش عملها في قول له كان وجز الغراء بها الزمان وقد يضاف
 إليها حين ولو تقدير أو قد حذف حيث دون التاء وجاءت مفردة

﴿ش﴾ اختلف في لآت فذهب سيبويه إلى أنها مركبة من لا والتاء كأنما ولهذا فتحى عند التمهيد بها كما فتحى
 لو صحت بأنها وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها لازيدت التاء عليها الثانية الكلمة كما زيدت على ثم ررب فقيل
 نحت و ربت وذهب ابن الطراوة وغيره إلى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على الحين كقوله العاطفون
 تحين مامن عاطف أي حين مامن عاطف وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في لآت ليس أي دلت سبباً فأنه كما
 في ست فعدت الياء إلى الالف لأن الأصل في ليس لآس لأنها فعل وليكنهم كرهوا أن يقولوا دلت فيصير لفظها لفظ
 التثنية ولم يفعل هذا إلا مع الحين كما أن لآس لم يشبه نوناً بالتثنية إلا مع غداة وفي السبيل محفل أن تكون التاء يدا
 من سين ليس كما في ست وانقلبت الياء ألتاء على القياس فتكون ليس نفسها ضمنت بالتثنية فعدت في لغة أهل
 الحجاز عملها في موضعها وهو الحال واختلفوا هل لها عمل أم لا على أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والجمهور
 أنها تفعل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ورب شيء يختص في العمل بنوع مالا يسبب
 كما أعماله في غداة خاصة والياء في القسم وفي لا تقتصر على لفظ الحين بل تفعل أيضاً في مرادفها كآوان
 وساعة وعليه ابن مالك كقوله ندم البغاة ولآت ساعة فندم والزموهم أن لا بد كراجز أن معاً بل
 لا بد من حذف أحدهما الأكثر ون الحذف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تاء إلى ولآت حين
 مناص أي ولآت الحين حين مناص أو ولآت حين مناص لم وهل تفعل في هنا كما مر مرادف الحين قولان
 أحدهما نعم وعليه الشلوبين وابن عصفور كقوله لآت هنا ذكرى جيرة فمنا السعها و ذكرى الجيرة
 أي لآت هذا الحين حين ذكرى جيرة وقوله حنت نوار ولآت هنا حنت أي ليس هذا أو أن حين
 والثاني لا وعليه ابن مالك وهي فها ذكر وشبه مهملة وهما نصب على الظرفية والفعل خبر ما بعده على تقدير
 أن لآت هنا ظرف غير متصرف فلا يحتاج من معنى في الأبن بدخل عليه من أو أن وفاقه أبو حيان القول الثاني
 أنها لا تفعل شيئاً بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فبنداً أو منصوباً فبلى ضميراً ففعل أي ولآت أرى حين
 مناص نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واحتاره أبو حيان لأنها لم تحفظ الأتيان
 بعد هاء اسم وخبر شين ولأن ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لآت لكانوا قد نصروا في الفرع مالم
 يتصرفوا في الأصل لأنه جعل المنصوب بعد هاء خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يحفظ في الفعل بها في موضع من
 المواضع القول الثالث أنها تفعل عمل إن وهي المني العام وعزى إلى الأخفش فجعل ولآت حين مناص بالنصب
 اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف أي لم الرابع أنها حرف جر تختص أسماء الزمان قاله الغراء وأشد
 طلبوا أصله ولآت أو أن وقرئ ولآت حين مناص بالخبر ومن أحكام لآت أنها قد تكسر مثلاً هاء وانها قد
 يضاف إليها حين لفظاً كقوله وذلك حين لآت أو أن حلم أو تقدير كقوله
 قد كرحب ليلى لآت حيناً أي حين لآت حين تذكر وقد تحذف لآت حين تقدير إضافة الحين وتنق التاء
 كقوله العاطفون تحين مامن عاطف أرادهم العاطفون حين لآت حين مامن عاطف فحذف حين
 مع لآت ابن مالك وقد جاءت لآت غير مضاف إليها حين ولا بد كور بعدها حين ولا مرادف في قول الأفره
 ترك الناس لنا كنانهم وتولوا لآت لم يضر الفرار

وهي هنا حرف نفي وقد كذب حرف النفي وهو لم وليست عادلة والعطف على خبر لات العامة كالعطف على ما
ينصب ويرفع في تحولات حين جزع ولا حين طيش ويتعين الرفع في مثل تحولات حين فلق بل حين صبر
أو لكن حين صبر

في ص ١٠٠ مسألة تراد الباء في خبر متني ليس وما لو زيدت كان اسمها خلافا للفرع والخبر خلافا لهشام أو
طرف يستعمل اسمها وقال هشام مطلقا والكسائي أو كاف التشبيه ولا يختص بالخيارية خلافا لابي علي ولا
منسوب خلافا للكوفية فجوز بعدان وفي مقدم والثانية لم ان فصل بمعمولة وقد تراد بعد نفي فصل ناسخ ولا
يمنع قياس ما ان مفعول ولا الخبر ثمة واسم ليس مؤخر والخبر المبتدأ بعدهل ولكن وليست وان بعد نفي ودونه
قال ابن مالك ويجعل منفية وخالفه أبو حيان والاختصاص وكل موجب

في ص ١٠١ تراد الباء في خبر ليس وما اذا كان نفيًا نحو ليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وفائدة زيادته ادفع
نوعهم ان الكلام موجب لاحتمال ان السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه وجبًا فاذا جنى بالباء ارتفع
التوهم ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب فلا يجوز ليس زيد الايقام ولا ما زيد الايجاز مع فلوزيدت كان بين اسم
ما وخبرها يجوز دخول الباء عند الفرع واجازة البصر بون والكسائي نحو ما زيد كان بقاءم ولو كان الخبر مثلاً
لم يجوز دخول الباء عند هشام واجازة البصر بون والكسائي نحو ما زيد بذلك ولو كان الخبر ظرفاً فنجاز أن
يستعمل اسمها بزيادة دخول الباء عليه وان لم يستعمل اسمها بحيث لم يجوز عند البصر بين واجازة هشام نحو ما زيد
بحيث يجب واجازة الكسائي دخولها في الخبر اذا كان كاف التشبيه حتى ليس بذلك ولا يختص دخول الباء
بخبر ما الخجاز بل يدخل في خبر التسمية خلافاً للفرسي والزمخشري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ولأن
الباء انما دخلت الخبر لكونه متغياً لا لكونه متممًا بل دليل دخولها في لم أكن بقاءم وامتناعها في كنت قائماً
ولا يختص أيضاً بالخبر المنسوب خلافاً للكوفيين فيموز ولو بطل عمل ما لزيادة ان أو تقدم الخبر في الأصح قال
عمر ك ما ان أبو مالك بواء ولا يصفق فواء وقد تراد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو لم أكن بقاءم قال
وان مدت الأيدي الى الزاد لم أكن بأعجلهم اذ أجتمع القوم أعجل

وقال ه فلما دعاني لم يجدي بقعد ه وقد تراد في خبر لا أنت ما
كقوله فكان لي شفيما يوم لاذو شفاعته ه بمن قتيلا عن سواد بن قارب ه
ومنع قياس ذلك في المستثنى ان مفعول وقد تراد في لا الخبر بقاؤها لا خبر بغير بعده انما أي خبر وفي اسم
ليس اذا تأخر عن الخبر وفي خبر المبتدأ بعدهل كقوله ه الاهل أخوة يش لذيد بقاءم ه وفي خبر اكن كقوله
ه ولكن أيرأ لو فعلت بهن ه وفي خبر ليت كقوله ه ألا ليت ذا العيش اللذيذ بقاءم ه وفي خبر
ان بعد نفي ودونه كقوله نعماني أولم يروا أن الله في قوله بقاءم وقول الشاعر ه فأنك معها أحدثت بالحرب ه
وذكر ابن مالك انها تراد في الحال الماضية كقوله ه فارجعت بخاتبة ركاب ه أي خاتبة ونازعه أبو حيان
باحتمال كون الباء محال لازمة أي بحاجة خاتبة أي ملتزمة بحاجة وجوز الاختصاص بزيادة الباء في كل موجب
نحو زيد بقاءم واستدل بقوله تعالى جزاء سبئة مثلهن وأوله الجمهور على حذف الخبر أي واقع
في ص ١٠٢ مسألة في عاطف بعد ليس وما وصف ثلاثة سبي رفع والوصف ماله أرجه لا مبتدأ وخبراً أو أجنبي
بزيادة عاطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها ويجوز أن يجر على الأصح ويجب بعدها الرفع وجوز الكوفي
نصبه وجعله لان حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف على الأجنبي جاز نمبه خلافاً للقدماء
في ص ١٠٣ اذا عطف على خبر ليس وما وصف ثلاثة سبي أعطى الوصف ماله فردا ورفع به السبي نحو ليس

زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ويجوز حمل السبى مبتدأ مؤخر والوصف خبره فوجب
طائفة وان لا سبى من ليس بعطف على اسمها والوصف المنسوب على خبرها في نصب نحو ليس زيد قائما ولا
ذاهبا عمرو فمفعول على زيد وذاهبا على قائما كان الخبر محروجا عن خبر الوصف أيضا نحو ليس زيد
بناهم وذاهب عمرو ويجوز في المثالين الرفع على الابتداء والخبر وقيل لا يجوز النصب في الأولى بل يتعين الرفع
فيها على ما ورد في السماع حكى سيبويه ليس زيد ولا أخوه قاعدين وقيل لا يجوز في الثانية حذف من
لنصف على عاينين ورد بأنه ياء مقصورة مدلول عليها المقدمه وبالسماع قال

فليس بآتيك منها • ولا صارفا عنك مأمورها

وأما في ما يتبع الرفع من انصب خبرها أم حرلان خبرها لا يقدم على اسمها فكذلك خبر ما عطف على اسمها
كقوله لعمرك ما من بتاركا حقه • ولا منسى • ولا منسى • ولا منسى

وأما في الكسوف فيكون النصب ان نصب الخبر والخبر ان حر وجوز ما زيد قائما فاضلها أحد أي اذا قام لم يتخلف أحد
ويقال عندهم ما زيد عطف ولا خارج محروجا عن الخبر اذا لم يتخلف لافق حذف امتنع الخبر عندهم الا انما كانه
يحين كما لم يتخلف ولو تأخر الوصف في النصب نحو ما زيد قائما ولا عمرو خارج يازع الرفع النصب عند سيبويه
والخليل والكسافي وهما يمنع النصب فيكون المقدمه الذين رد عليهم سيبويه

في ص • الثاني كاد وكرب وأرسل وعطى وأولى وأم لغار به الفعل وجعل وطعم في كسر او فاعاو بالياء واخذ
وعلق وفتحا وهب للشروع فيه وعسى في الخلق لترجيح وزاد ابن مالك وابن طريف والسر قسطنطي حرى
ونصب قام والهارى كارب وقارب وقرب واحل وأقبل وأطال واشقى وشارف وقرب ودلى وأثر وقعد وذهب
وزدلف وزلف وأزاف وأشرف وتها وأسف وبعضهم طار وانبرى ونشب والمتعمى ابتداء وعبار قد نرد عسى
اشغا فاقبل هو معناها وقبل كرب للشروع

في ش • الثاني من نواحي الابتداء فعال لغار به وتضميتها بذلك على سبيل التقليل اذ هي ثلاثة أقسام أحدها
ما هو لغار به الفعل وهو ستة الفاظ أشهرها كاد واغر بها أولى ومن شواهد ما قوله

فصادى بين عاديتهن منها • وأولى أن يزيد على الثلاث

الثاني كارب يفتح الراء وكسرها وفتح الفصح وزعم بعضهم انها من أفعال الشروع وأوشك وهلهل
ومن شواهد ما قوله

وطئ بلاد المعتدين فهلهل • لغوسهم قبل الامانة تزهق

والثالث من شواهد ما حديث وان عاديته الربيع يقتل أو يلم أي يلم أن يقتل وحديث لولا انه نبي فضاء الله لأن أن
ينهب بصره والثاني ما هو للشروع في الفعل وهو ستة الفاظ جعل قال

وقد جعلت اذا ما فت يشعلني • توبى فاتهم نهض الشارب الثقلى

يطعن بكسر الهمزة وفتحها والكسر أشهر ويقال طعن بكسر الياء قال ثعلبي وطع فاجتمعان وأخذ قال

فأشدت أسأل والرسوم نجبني • وعلق قال • أراك علفت نكلم من أجرتنا • وأنشأ قال

• أنشأ أعرب عما كان مكنونا • وهب قال • هبت الوم الغلب في طاعة الهوى • قاله ابن مالك
وأعرب بين علق وهب • الثالث ما هو لترجيح الفعل وهو لغتان عسى واخولق نحو اعلو لغت السماء ان
تأخر هذا لأفعال التفعّل عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك في هجرى لترجيح كقوله

• هجرى أن يكون ذلك وكنا • قال أبو حيان والمحموط ان حرى اسم من لا يثنى ولا يجمع قال تعاب أنت

حري من ذلك أي حقيق وخليق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك نقه فأتى بظاهر كلامهما انه منفرد بذلك
 وليس كذلك قد سبق في عدة من طريق السمرقاني وزاد تعاب في أفعال الشرع قائم وأشد

قامت تلوم وبعض اللوم آونة وزاد أبو إسحق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري في كتابه المسمى بالإملاء
 لم يعمل في أفعال هذا الباب مع قائم المذكرة كارب وما ذكره من ذلك خمسة عشر فعلا زادا غيره طار
 وانبرى ونسب وزاد المسمى ابتداء وبما قبلت أفعال الباب أربعين فعلا قال ابن قاسم ومازاده البهاري ومن
 ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب وفازد عيسى الاشعاع من المذكر وهو أقل من محبها للرجاء
 وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم

عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم
 (ص) ويلزم اللفظ المضى ونسب مضارع كاد وأوشك واسم فاعلها وحكى الجوهرى مضارع طفق والاضحى
 مصدره وفقرى مصدر كادو بعضهم فاعله وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائي مضارع جعلوا بعضهم

الامر والتفصيل من أوشك وقوم فاعل كرب

عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم
 (ص) أفعال هذا الباب جادة لا تصرف ملازمة لفظ المضى من ذلك ابن جني بأنها لما قصد بها المبالغة في
 العرب أن رجعت من بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كمن وبس وفعل التمجيد وعقله
 ابن يسعون بالاستغناء يوم المضارع تحبها فلم يبينوا شيئا مستقبلا وعقله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا
 ماضيا إذا تغير عن الرجاء لا وقد استقر في نفسك والمضى يعمل في الحال الذي هو الشرع ولا رادة الاتصال
 واندرام فلا يكون معناه مستقبلا أصلا واستثنى بها كاد وأوشك فسمع فيها المضارع قال تعالى كادوا ربنا
 يمضي وقال الشاعر يوشك من فر من منته بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي
 أنه لا يستعمل ماضيا ومع اسم الفاعل من أوشك قال فوشك أرضنا أن تمودا وقال

فانك ووشك أن لا تراها وحكى الجوهرى مضارع طفق قال ابن مالك ولم أره له غيره والظاهر أنه قال ذلك
 رأيا وحكى الاضحى مصدر طفق وحكى فطرب مصدر كاد كيدا وكبدودة وقال بعضهم كرادا ومكادا نقله
 في البسيط وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كاد وأشد

أموت أمي يوم الرجم وإنما بعينها برهن بالذي أنا كاد

أي بالسوت الذي كدت آتية وحكى عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى وحكى الكسائي
 مضارع جعل روى أن البعير يهرم حتى يعمل في شرب الماء مجع وحكى أبو حيان الأمر وأفع من التفضيل من
 أوشك وأشد قول زهير وأوشك ما لم يحش بقع وقوله بأوشك منه أن يساور قرنه وحكى
 قوم اسم الفاعل من كرب

(ص) وألف كاد وأوشك بامور زنها فعل ولا تزد خلا فاعله خفش وكسر عسى لغة ومع ضمير رفع قليل
 عسى كاد من ذوات التواو حتى سيوية كدت بضم الكاف ولا يكون هذا من الواو وقيل من ذوات الياء
 وزعم الاضحى أن كاد قد زاد واشتد بقوله تعالى إن الساعة آتية كاد أحضوها راجع ورثا والآية على معنى
 كاد أحضوها أو كاد هي آتية وكسر الدين من عسى لغة سكي ابن الأثير عسى فهو عس وإذا اتصل بها
 ضمير الرفع نحو عسيت وعسين وعسينا وعسينم جازوها الضم والكسر وانفتح أكثر وأشهر وفقرى بالوجهين
 في السبع أجمع ضمير نصب فلاس إلا الضم

(ص) مشكلة تعمل كسكان لكن خبرها مضارع مجرد من أن مع هاءين وما للشرع ومعها مع أولى والرجاء
 وفي الباقي الوجهان والمضارع مع كاد وكرب أعرف وعسى وأوشك قبل وقارب بالعكس ويندر دخول

أن مع جعل والبايع أن في أو شئك والسين عن أن في عسى وفي خبرها وكاد مردا وجعل جملة اسمية
وإسناد عسى إلى الشأن ونفيها وفي خبر كاد وزعم الكوفة إذا أن بدلا لما قبله وقوم بمفعول لا به وقوم بإسقاط
الجار وقيل بتضمين الفعل وقيل رفع ساد عن الجزئين

﴿ ش ﴾ أفعال هذا الباب فعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسمها وتنعيب الخبر خبرها ويدل على ذلك مجيء
الخبر في بعضها منصوبا كما يأتي ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن أو المقرون بها
وزعم الكوفيون أنه يدل من الأول يدل المصدر فالعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم
وأخر المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذف من الخبر بالمدح عن الجشع وردا
بأن أن هنا لا تقول بالمصدر وإنما هي بها لتدل على أن في الفعل تراخيا وزعم آخر أن موضعه نصب بإسقاط
حرف الجر لأنه بدس فقط كثر ما مع أن وقيل بتضمين الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك أن موضعه رفع فإن
الفعل يدل من المرفوع سادس الجزئين كما في أحسب الناس أن يتركوا قال في البسيط وهذه التأويلات
تخرج للعاطف عن مقتضاها لا ضرر وشرع أنها لا تسوغ في جميعها وانفردت هذه الأفعال بالترام كون خبرها
مضارعاً ثم هو ثلاثة أقسام متعجب مجزوء من أن وهو خبر معلول وأفعال الشرع لأنها لا تدخل في الفعل خبرها في
المعنى حال وإن تخلص للاستعمال وما يجب افتراءه بها وهو خبر أولي ويقال الرجلان الرجلان من مخلصات الاستعمال
فناسبه أن وما يجوز فيه الوجهان وهو خبر البر وفي الأعراف في خبر كاد وكرب المحذف قال تعالى وما كادوا
يعملون يكادون بها عسى قال الشاعر • كرب القاب من عوايدوب • ومن التأنيث قوله

• فدكاد من طول البلى أن عسا • وقوله • وقد كربت أعداً إنما أن قطعاً • والأعراف في عسى
وأوشك التأنيث قال تعالى • وعسى أن تكرهوا • فمضى الله أن يأتي بالفتح • فهل عسى أن توليتم أن تفسدوا •
وقال الشاعر • ولوشك الناس الغراب لأرشدكوا • إذا قيل هانوا أن • عسا • ويعنوا
ومن المحذف قوله

عسى الكرب الذي أمسى فيه • يكون وراءه فرج قريب

وقوله

يوشك من قر من منيته • في بعض غرائه تواضعا

قال أبو حيان وزعم الزجاجي أن قارب عما لا يوجد فيه أن يستعمل بأن ورد عليه وعلى من أدخلها في أفعال
المقار بفأنا لا تستعمل الأيان وليست من هذا الباب لأنها ليست داخل على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مضمونها
أما في فصح الكلام فنقول قارب زيد القيام وتدر دخول أن في خبر جعل قال (١) وتدر دخول الباء في خبر أو شئك
قال • أعاذل توشكبن أن ترينى • وتدر دخول السين في خبر عسى عوضاً عن أن قال
عسى طئي من طئي بعدها • ستغنى فلات الكل والجرانج

وتدر عسى وكاداً ما مفرداً قال • لا تلحنى إلى عسى صائماً • وقال

• فأبى إلى فهمي ما كدت آتياً • وهذا التثنية على الأصل لأنها لا تجعل وتدر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت فلو من بني سهل • من الأكوام متهافتاً قريب

وتدر إسناد عسى إلى ضمير الشأن حكى غلام تعلب عسى زيد قائم

من لم ولا يتقدم خبرها ويؤتى بالأن ومعها تعلب ويعتدى أن عسى ولا يرفع أجنياباً طفا ولا سيما غالباً لا
خبر عسى وقد يجيء اسمها مذكورة محضة وإسناداً وشكاً وعسى وكذا الحلو في الأصح أن يفعل فيعتنى عن الخبر

(١) هنا ياض بالنسخ التي يابى

وقيل هي تامة حيثئذ فان وقعت خبر اسم سابق جاز لا ضمير وتركه قال دريود وهو أجود وقد يوصل بمعنى
ضمير نصب اسم لا على فعل وقيل خبر مقدم وقيل نائب المرفوع وقيل هي حرف حيثئذ وقد ينقص عليه
وقيل كادني للمارة وقيل يدل على وقوع الخبر ببطء وقيل إنها تنبيه وعكسه

في مسائل الأولى لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عيسى زيداً اتفاقاً كما حكمه
في البسيط ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقرن بأن ثم اتفقوا على إطلاقه في بيان الزيدان قال ابن مالك والسبب
في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلاً بالزوم كونها أفعالا فلو درست لازدادت مخالفتها لأصل وأيضاً فانها
أفعال ضعيفة لا تصرف في حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف فلم تتقدم أخبارها لفضلها كان
وأخواتها وحال قووة بالنسبة إلى المخرّوف فأجيزت وسطها تغنيها لها على إن وأخواتها فان اقترن بأن في التوسط
قولان أحدهما الجواز كغيره وعليه الجرد والسير في وجهه عابن عصفور والثاني المنع وعليه الشلويين الثانية
يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم ومنه قوله تعالى فطغى مسجداً أي مسح لدلالة المصدر والاحسن
كأنه مذهب النحوي أنه ما ورد فيه الخبر لم ينفرد باتباعه على الأصل كما تقدم في صاغوا آياتاً من الحذف حديث
من تأتي أصاب أو كاد من عمل أخطأ أو كاد وقوله وقد ترقى طعم الموت أو كرمه الثالث ينعين في خبر هذا
الباب أن يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا جنباً ولا سبباً فلا يقال طغى زيد بتحدث أخوه
ولا أنشأ عمر وبنو دابته لأنهم إنما جاهدوا على أن قاتلهم اقتتلس بهذا الفعل وشرع فيه لا خبره ويستثنى
عيسى فان خبرها رفع السببي كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده على راية رفع جهده وقول غالباً أنشئت به إلى ما ورد نادراً من رفع خبر
غير عيسى السببي كقوله

واسقيه حتى كاد يماشيته تسكنني أحجاره وملاغيه

وقوله وقد جعلت أداقت يفتلني نوب قال أبو حيان وذلك عند اجتماع الجوز وتأولوا ما ورد من
ذلك الزائدة على الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقارناً لها كما في باب كان وقد وردت مرة محضة كقوله
عيسى فرج يأتي به الله الحامدة بسد أو شئت وعسى وأخلاق إلى أن يفعل فيعني عن الخبر ويكون
أن والفعل سادس الجرايم كاجتهدت مسد على حسب وقيل بل هي حيثئذ تامة مكثفة بالمرفوع كما
في التامة كقوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئاً عسى ربك أن يبذل وقال الشاعر

سيوشك أن تلغيه أي كريم ينالك بالدي قبل السؤال

ونقول أخلاق أن ظلم الدماء وقال الخضراوي لا يجوز ذلك في أخلاق بل يختص بأوشك وعسى فان تقدم
والحالة هذه اسم ظاهر يجوز يمد عسى أن يجوز جواز جعل الفعل مسداً إلى أن يفعل كما تقدم وجعله مسداً إلى
ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر على الأول تجرد الفعل من علامة التقية والجمع والتأنيث نحو الزيدان عسى
أن يقوموا الزيدون عسى أن يقوموا وهذه عسى أن يقوموا والخدات عسى أن يقوموا وكذا أوشك وأخلاق
وعلى الثاني يلحق بها فيقال في الأمثلة عسا وعسا وعست وعسين والتعريد أجود كما قال دريود وقال
أبو حيان وقعت من قديم على نقل وهو أن التعريد لغة تقوم من العرب والأخلاق لغة لأخرين ونسبت اسم
القبيلتين فليس كل العرب تنطق بالفتحين وإنما ذلك بالنسبة إلى الفتحين انتهى أما غير الثلاثة فلا بد لأن يفعل
يحتاج السادة على عيسى إذا فصل بها ضمير إن لا يكون الأبشورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام العرب
وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل فيقول عاني وعسالك وعساه قال

أو خلافاً على رأي نحو ما هذا كمن لم يسمعه من غير ما هذا أسود لكنه أبيض وما هذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم لكن عمر قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط أنها لثا كيد أيضاً قال في البسيط معناها الاستدراك الخبر بوجه أنه موافق لما قبله في الحكم فإنه يؤول به لرفع ذلك التوهم ونفي ربه أولاً كيد الأول وتحقيقه نحو وما قائم زيد لكن عمر قائم لما قبل ما قائم زيد فكأنه بوجه أن عمر مثله لشبه بينهما أو لا يستدفع رفع ذلك التوهم بالاستدراك ونحو لو قام فلان لمقت لكنت لم يعم فأكدت لكن ما دللت عليه لو وكأنها في المعنى مخروجة لما دخل في الأول توهمها ولذا لا يقع بين وفادين واختلف فيها أهي بسيطة أم مركبة فالبصريون على الأول وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهو أقصى ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا فقال الفراء هي مركبة من لكن سا كنة النون وأن الفتححة المشددة طرحت الهززة فحذفت نون لكن للافتانها الساكن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذفت الهززة وزيدت الكاف وقال آخرون منهم هي مركبة من لا وكان واختاره السهيلي فإذا قلت قام زيد لكن عمراً لم يبق فكأنك قلت لا كان عمراً لم يعم والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبت وغيرت للانتشار بحذف الهززة وكسر الكاف وقال السهيلي لما كان أصل كان أن المكسورة وقصبت الكاف كسرت الكاف عند حذف الهززة لتسدل على المحذوف لكثره لتقدير وحكان التشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والراجح أنها تأتي لتحقيق الوجوب كقوله

فأصبح بطن مكة مشعراً ه كأن الأرض ليس بها هشام

أي أن الأرض لأنه قد مات برئانه بذلك وخرجه ابن مالك على أن الكاف للتعليل كاللزم أي لأن الأرض دقات وعندى تغرب أحسن من هذا وهو أنه من باب نجاة على المعارف كقوله

أي لا تجر الماء بمر ما لك مورقا ه كأنك لم تجزع على ابن طريف

وزعم الكوفيون أنها تكون للتعريب في نحو كأنك بالشاء تعيل وكأنك بالفرح آت وكأنك بالدينيا ولم تكن وبالآخرة ولم تنزل إذ المعنى تعريب أفعال الشاء وإتيان الفرح وزوال الدينيا بقاء الآخرة وزعم الكوفيون والراجح أنها إذا كان خبرها معاجلة كانت للتشبيه نحو كان زيداً أسداً وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت نحو كان زيداً قائماً لأن الشيء لا يشبه بنفسه وأجيب بأن الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى فكأنك شمت زيدا وهو غير قائم به قائماً أو التقدير كأنه حينئذ يدهيته قائم ووافق الكوفيون على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو كافاً كان صفة وقد تدخل كان في التشبيه والآنكار والتعجب تقول فعلت كذا وكذا كذا في لأعلم وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون قال ثعالب في معنى لا يقع الكافرون فهي للتعجب على جعل وى مفصلة واختلاف في كأن بسيطة أم مركبة فقال الأول ضرورة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً موضع للتشبيه كالكاف وقال الثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجوهو والبصريون والفراء وأنها مركبة من أن وكاف التشبيه وأصل كان زيداً أسداً إن زيداً كأنك أسد فالكاف للتشبيه وأن مؤكدة ثم أرادوا الإهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة فأرأوا الكاف من وسط الجملة وقد سموها في أولها أفرط عنايتهم بالتشبيه فمادخل الكاف على إن وجب فيها لأن إن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر وادعى الخضر أوى أنه لا خلاف في أنها مركبة من ذلك واختلف على هذا هل تنطبق هذه الكاف بشيء على قولين أحدهما وهو الصحيح لأنها لما انفردت الموضع الذي يمكن أن يتوهم فيه محذوف زال ما كان لها من التعلق وعلى هذا ابن جني وابن عصفور والثاني

نعم وعليه الزحاج قال الكفاف في موضع رفع ومدخولها في تأويل المصدر والخبر محذوف فاذا قلت كما في أخوك
 فالنقد وكأخوك فيك موجودة وردبان العرب لم يظهر قط ما ادعى اخاه وعلی عدم التعلق هل هي باقية على
 جر مدخولها أم لا احققان لا ين حنى أو اجماعه عند الاول يدل على فتح الهزرة بعدها وليست تلفظي ويقال لتبادل
 الياء ناء وادغامها في الناء ويكون في الممكن وغيره تحولت الشبايب يعود ولعل للترجي في الجيوب والاشفاق في
 الكروية نحو لعل الساعة قريب . فلهذا باع نفسك . ولا تستعمل الا في الممكن وزاد الانخس والاكسائي
 في معانيها التعليل ونخرج عليه . لعله يتذكر أو يخشى . وزاد الكوفيين في معانيها الاستفهام ونخرج عليه . وما
 يدريك لعله يركى . وحديث لعننا أجماعك وزاد المطوال في معانيها وأكثر الكوفيين الشك والبصريون رجعوا
 عن هذه المعاني كلها إلى الترجي والاشفاق والجهور على ان لعل بسيطة ولا معها أصل حكاه في البسيط عن
 النحويين وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتداء وفيها لغات أخر عدتها ثلاثة عشر لغة عل
 يحذف اللام قال

لاتبين الفقير عليك أن تركع يوما والدمع قد رفعه

ولعن يبادل اللام نونا قال • أخوك ولا بدري لعنك سائله • وعن يحذف اللام من هذه ولأن يبادل العين
 همزة واللام نونا قال

عوجا عل الطلل المحيل لأننا • نبيكي الديار كما نبيكي ابن حزام

وان تحذف اللام من هذه ونخرج عليها وما يشعر كم أنها اذا جاءت لا يؤمنون . وحكى أبيه السوق عليك ان
 تشترى لنا شيئا ورعن يبادل اللام راء ككافي رجل ورجر ورغن ولعن بالعين المجهمة فيها ما بدلا من المهملة ورغل
 بالمهملة حكاه في الغرة ورغن بالمجهمة حكاه أبو حيان وعلت وهي ألفها استعمالا ككافال الفارسي في تذكرته
 ولما لو ان حكاه وركى لو ان العالي في أماليه وقال قال رجل عني من يدعوني المرأة العالة فقال اعرابي لو ان
 عليها اخرا أسود يد لعل عليها أو أشد على لعن بالمجهمة قول أبي النجم • غمد لعل في الرهان زله • قال يحيى بن
 عمر سمعت أبا النجم يشده هكذا

﴿ ص ﴾ مثله تعمل عكس كان وقال الكوفية الخبر باق رفعة دة ككان ولا تخبر بواحد عن متعاطفين
 بشكر برهانه دخل على ما لا بد منه دام وفيها حجة نهى تخلف ومنع الانخس وفوق عيوف خبر ليت ومبرمان
 الماضي لا ل ويختص بجواز ان فيه وبالممكن وجوز الفراء نصب جزأى ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقي وتقع
 ان اسمها لم يفسد وليت بدونه فيسد عن الجزأين والحق في الانخس بليت لعل وكان ولكن والفراء إن وأن
 ﴿ ش ﴾ لما كان هذه الحروف شبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بها عن اسماء كالفضلات فأعطيا
 كعمول قدم وفاعل آخر نبيها على العربية ولأن معانيها في الاحياء كانت كالمعد والاسماء كالفضلات فأعطيا
 اعرابهم ما لا خلاف بين الفريقتين انها الناصبة للاسم واختلاف في الخبر فذهب البصريون انها الزافسة له أيضا
 وذهب الكوفيون انها لم تعمل فيه شيئا بل هو باق على رفعة قبل دخولها واستندل به السهيلي بأنها أضعف
 من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملهن . وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها فليل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل
 سائر في الجميع وان لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السيد وقيل خاص بليت وعليه الفراء
 ومن الوارد في ذلك قوله • ان حرامنا أسدا • وقوله • ان المجهور زوجة خير وزا • وقوله

كان أذنيه اذا تشوقا • قادمة أو قلما عرجا

وقوله • ألا ليتني سحر ابوا • وقوله • باليت أيام المبار واجعا • وسمع من زيد النعمان والجمهور اولوا ذلك

وشبه على الخلل أو اضمار فعل وحذف الخبر وبقي في المتن مسائل الأولى في جواز تعدد خبر هذه الاحرف
بمختلف قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تنسيبها
بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب الثانية لا يجوز الاثنيان
بغير واحد من متعاطفين بشكر بر إن فلا يقال إن زيد أو إن عمر امه والقان من جهة أن الخبر حينئذ يكون معمولاً
لعاثين وهو لا يجوز الثالثة لا يكون الخبر في هذا الباب مفرداً طلبياً كما لا يكون في دأه كذلك واختلف في جلة
الشيء وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً معنا لقولهم

ان الذين قتلتم أئس سيدهم * لانحبوا اليهم عن ليكم نأما

قال أبو حيان وينبغي تخصيص ذلك بأن وجد حالاً له ورد السماع قال والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقاً
وتأولوا البيت على اضمار القول ومنع برمان وقوع الماضي خبراً للفعل فلا يقال لعل زيد أقام ومنع الآخر
وقوع سوف خبراً للبيت فلا يقال ليت زيد سوف يقوم لان ليت لما لم يثبت وسوف لما لم يثبت واختص خبراً للفعل
بجواز دخول أن فيه جمل على عسى قال * أمهلهم ما أن يغياك حيلة * وفي الحديث لعل أئسكم أن يكون الحق
بحجته وقولاً بالممكن مرتقراً به الرابعة تقع أن المقعوضة ومعمولاً حالاً لها هذه الاحرف بشرط الفصل
بالخبر الا لبيت بلا شرط نحو ان عندى انك فاضل وكان في نفسي انك فاضل ولا يجوز انك فاضل ونحوه ويجوز
في ليت نحو ليت انك عندى فيكون أن ومعمولاً أداة مسددة أى ليت والحق الاخفش لبيت في ذلك لعل
وكان ولا يمكن نحو لعل انك متطلق ولكن انك متطلق وكان انك متطلق قال الجرجي وهذا ردي في القياس لان
عنده الخبر وفي انما عمل في المبتدأ أو لا يبتدأه أو أجاز هشام أن أن زيداً متطلق حتى بمعنى أن انطلاقاً زيد حتى
وأجاز السكاك والفرعاء ادخال ان كقوله

ونخبر ان اعاب بن يئسه * ونخبر ان أحوى والجناب رطيب

قال الفرعاء وحصل أن على انما قال الفرعاء لو قال قاتل انك قاتم يعني جاز ان تقول ان انك قاتم يعني قال أبو
حيان وهذا من الفرعاء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها

فصل في ولا يقدّم خبراً بحال وبشروطه ونظره في موضع معموله ولو مع اللام خلا للفرعاء ويجب ان لا يكون
المعمول ظرفاً لاختلافه من والاولى لا يجوز ويجوز في غير ذلك من قبل بشرط تكبير الاسم وقيل
والتكثير ويجب مع واو مع وسد حال وكذلك شعرى قبل استفهام في الاصح واسم وقيل يختص بالشعر
رأى ان أدى الى ولا فعل فج في غيره ورأى انها في واسمها اسم يودى وله واسم يصلح لعمها وسادها
يختص بأن وأكراً ما يكون الشأن ولا يجوز أن قائلاً زيدان ولا طنت خلافاً لكوفي

في مسائل الأولى لا يجوز زنة عدم خبر هذه الاحرف عليها بحال لان عملاً يجوز الفرعاء فلم يتصرفوا فيها
وما تقدم على الاسم فان كان غير ظرف أو مجرور لم يجوز أيضاً لئلا يكره ان كان ظرفاً أو مجروراً وأجاز للتوسيع
فيها نحو ان المدينة أنك لا ان على المأهدي وان لئلا حرة الأولى وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل
بالاسم ضمير نحو ان في الدار اسما كنها وان عند هذا حالها لا يجوز زائلاً هذه الاحرف معمول خبرها فلا يقال
ان طعامك زيداً كل بالاجماع فان كان ظرفاً أو مجروراً وأجاز للتوسيع فيها كقوله

فلا تلحنى فيها فاحا معها * أذاك مصاب القلب جم بلائله

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالاً لمجور على المنع وأجاز أبو علي الحسن بن علي بن
حدود الأمدى المعروف بالجلول في نسخته على اصح الفارسي قال لاهم قد أجزوا الحال مجرى الطرف نحو ان

صاحكاز بدافاظم الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب العلم به كغيره سواء كان الاسم معرفة أم منكرة كررت
أن أم لا هذا ذهب سيويو به قال يقول الرجن هل لكم أحد أن الساس عليكم فتقول أن زيد أو أن عمر أي أن لنا
وقال أن محلا وان من محلا أي أن لنا في الدنيا محلا لأن لنا منها من محلا وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إلا إذا
كان الاسم منكرة وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا منكرة إلا أن كان بالتركيز بركايت والمثال ورد
لهذهيان بالجماع قال تعالى أن الذين كفروا بالله كرملا جاءهم الآية أي يعذبون وقال الشاعر

أتوني فقالوا يا جيل تيدلت * بينة ابد لا تلت لها

أي تبدلت ويجب حذف الخبر إذا حدث مسده أو المصاحفة حتى سيويو به ذلك ما أخبر أي التمسع خبر وماز الله
ويكنى السكسائي أن كل نوب لو غنه باد حال اللام على الواو أو مسده حال كقوله

إن اختيارك ما يغيبه ذالقة * بالله مستظهر بالحزم والجلد

وكذلك شمرى إذا أردت باستفهام كقوله * أليت شعري كيف جئت بوصلي * فتعري مصدر اسم
ليت والخبر ملزم الحذف والتقدير ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع وجلة الاستفهام في موضع نصب
بالصدر وجلة الحذف كونه في معنى ليتي اشعر وسد الجلة بعده عن المحذوف ومقابل الأصح فيه قول المبرد والراجح
أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت والتقدير ليت عسى واقع بكيف جئت بوصلي ثم حذف وأضاف أضافا
ورم أنه يؤدي إلى الاختيار في هذا الباب بالجملة الطلية وإلى جواز جملة خبر بها عن الربط الثالثة في جواز حذف
الاسم في هذا الباب العلم به مذاعب أحدها الجواز مطلقا وعليه الأكثر حتى سيويو به عن الخليل أن يك زيد
مأخوذ أي وأنه وسكني الأخفش أن يك مأخوذ أخوالك وقال الشاعر

فلو كنت ضياعا عرف عرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافر

أي وإسكنك وقال * فليت رفعت لهم عن ساعة * أي فليت الثالث أنه حسن في الشعر وغيره لم يورد حذفه إلى أن بي أن وأحوالها فعل
فانه إذا وقع في الكلام قبل وفي الشعر أيضا وهذا القول الرابع لأنها حرف مطالب قللا ما فاستمعوا
بما تنصروا الأفعال الخمسة أنه حسن فيهما لم يورد إلى أن بي أن وأحوالها اسم يصح عملها فيه نحو أن في اللذان
قام زيد وقوله

كأن على عرينيه وجيرته * أقام شعاع لشمس أو طلع البدر

وقوله أن من يدخل الكعبة يوما * يلق فيها حادرا وظباء

فإن الشرط لا يحسن عمل أن فيه قال أدى إلى ذلك لم يجز نحو أن زيد قائم فلا يجوز حذف الضمير السادس أن
الحذف خاص بأن دون سائر أحوالها ونحوه أبو حيان عن الكوفيين وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير
الشأن وقد يكون غيره كما تقدم في الإسكندرية وليست الرابعة لا يجوز هنا أن قائما الزيدان كالأجوز ذلك في
الابتداء دون استفهام أو نفي وأجاز الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ فجعلوا قائما اسم أن والزيدان
فاعل به مسد خبره أو الخلاف جار في باب ظن فن أجاز في المبتدأ وهنا إجازة ظنت قائما الزيدان ومن منع منع
ون مالك وأقبحهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب أن ظن وقر بأن أعمال المسد عمل الفعل فرع أعمال
الفعل فلا يستباح الألف موضع يقع فيه الفعل فلا يجر من تجوز قائم الزيدان جواز أن قائما الزيدان ولا تظنت
قائما الزيدان لعدم وقوع الفعل وقع المنع من أن وظنفت واستناع وقوعه بعدها

مسألة تكسر ان منه وحالا وحكيمة قول وقيل لا معلقة خلافا لما في مطلق الفراء أن طال وكذا

غير عين وأما ابتدائها في الأصح وجواب قسم يجوز قول الفصح واستفاد فوم وأما في القراءات فتعبد لولا ولو وما
الظرفية وحتى غير الابتدائية وأما معنى حقا فلا جرم غالباً وموضع جراً ورفع فعل أو ابتدائه أو نصب غير غير
وتنزيل حيث صدر وأسكره السهلي ويجوز أن يعمد إلى الجاء في الجاء وأى المسرة وأول قول وفي
الكسر بعدد ومنه خلاف

ش () لأن ثلاثاً حوالاً. أما ما يجب في الكسر وذلك في مواضع الأول أن تقع صلة نحو وآباء من
الكنوز ما إن. فالتحذير الثاني أن تقع جازاً نحو كما أنكرت ربك من بيتك بالحق وإن فر يقام المؤمنين
للكرمون. الثالث أن تقع محركة بالقول نحو قال. أي. به الله. الرابع أن تقع قبل لام عاقبة نحو والله يعلم أنك
لرسول الخامس أن تقع غير اسم عين نحو زيد الفسلفي بناء على الجارة ذلك بعد ورأى البصريين
والكوفيين يعمون هذه هذه التركيب أصلاً فالخلاف عائداً إلى أصل المسئلة لا الكسر وهما متلازمان
السادس إذا وقعت. به وأما نحو أنا. أنزلناه قال أبو سبيان وأيس وجوب كسر هاء حيث جمع عليه فقد
دفع بعض النحويين إلى جواز الابتدائه بأن المفترضة أول الكلام فتقول إن زيد أقام عسدي ودخل في
البيدرية الواقعة بعد حيث كسر لانتها لا في الثاني لا في جازاً نحو جاس حيث أن زيد جاس ومن
أجازوا فقام في هاء جاز الفصح السابع إذا وقعت جواب قسم نحو والله أنزلناهم هذا مذهب البصريين
ويجوز السماع وقد يجوز ضمها مع اختيار الكسر وهو يجوز أن مع اختيار الفصح وعليه الكسائي
والعبداديين وفيه يجب الفصح. ثمة العراء قال في السبب في أصل هذا الخلاف أن جازي القسم والمقسم
عليه على أحدهما معمولاً للآخر فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أولاً وفي ذلك خلاف فمن قال
بمرفوع لأن ذلك حكم أن إذا وقعت مفعولاً ومن قال لا فإنه على تأكيده المقسم عليه لا فإنه في كسر ومن
سوز الأمرين أمزجوا بينهما الحال الثاني ما يجب فيه الفصح وذلك في مواضع الأول بعد لولا نحو فلولا أنه كان من
المسيبين الذي بعد لولا نحو ولو أنهم صبروا الثالث بعد ما إذا زائدة نحو لا أكلف ما أن في السماع مذهب الرابع بعد
حيث في الابتدائية وهي الماطقة والجارة نحو عرفت أموراً حتى أنزلناهم إلى أن قدرتها عاطفة كان في
موضع نصب أو جارة في موضع جر أما الابتدائية فتكسر بعد ما نحو في الجار والخاص بعد ما النسبة
إذا كانت بمعنى حسان كذا يعني إلا لا يستفاد كسر بعد ما. ورد في موضعين قولهم أم أنت ذاهب
لخرجت إلى المؤمنين السادس بعد لا جرم في الجاز. لا جرم أن لم يرد. أي. جازاً وبعض العرب أجازوا
بحر في كسر إن بعدها السابع إذا وقعت في موضع جر تعرف أو إضافة نحو ذلك بأن قاله. من
ما أنكم. الثامن إذا وقعت في موضع رفع فعل بأن تقع عليه أو ثانياً منه نحو. أولم يكفهم أنا أنزلناهم أوحي إلي
أن استمعوا أو ابتدائه بأن تقع به في الجاء. ومن أمثلة التي ترى الأرض خضرة. بخلاف ما إذا وقعت في موضع
رفع على الخبر فأن الكسر كما تقدم التاسع إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو ولا تخافون أنكم. بخلاف نحو
حسبت زيداً إلى قائم ههنا في موضع نصب لكذا خبر في المعنى فكسر وهي في هذه المواضع كلها مؤنثة مع معمولها
بصدر معروف أو من لفظ خبرها إن كان مشتقاً نحو يعني أنت. مثلوا أو نطعن أي أنطلقك ومن الاستقرار
أن كان ظرفاً أو مجروراً نحو يعني أن زيداً عندك أو في الدار أي استقراره ومن الكون أن كان أمراً بعد نحو
بقي أن هذا زيد أي كونه رأسك ذلك السهلي وقال غابو قول ما بعد أن الناصبة للفعل لأنها ابتدء الفعل
النصر في أن المشدد قائم تنوّل بالحدث لأن خبره أنه يكون جازاً ولا يشترط بالبعد لأنه لا فعل له وأوجب
أن يقدّر الكون كما تقدم الحال الثالث ما يجوز فيه الأمر أن في اعتبار تقديره جازاً كسر وباعتبار تقديرها

بصدر تفتح وذلك في مواضع الأول بعد اذا الفجائية كقوله

وكنتم أرى زيدا كقيل سيدي • اذا انه عبد القفا والهازم

روى بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى إذا عوديته حاصلة الثاني بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم
سوايها له ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر وبالفتح على معنى فالغفران حاصل ومنه نحو
أما في الدار فان زيدا فاعلم الثالث بعد أي المفسرة الرابع اذا وقعت ان خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل
القولين واحد نحو أول ما أقول أو أول قول أي أحد الله فالفتح على تقدير جلالته الخالص بعد مذومته نحو
ما رأيته مذومته فان الله تعالى اجاز الإحش الكسر وحده بن عمه وولان مذومته يلزم الجمل ومنه
بعضهم لان الجمله بعدها تأويل المصدر وروح سيبويه وابن السراج يجوز الفتح ما كتبت عن اجازة الكسر
وامتناعه ولم يقل أحد بتعين الكسر وامتناع الفتح

ص • والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة وثالثها أصلا والخيار وفقا للزحشرى وابن الحاجب
انها بعد ال فاعل ثبت مقدرا وقال سيبويه مبتدأ لا خبر له أو مبتدأ فاعل أو بعد أقوال ولا يجب كون الخبر بعدها
فعلا خلا للزحشرى والبراق مطلقا لان الحاجب في المنق

في • فيه مثلان الأولى الأصح أن إن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها لان الكلام مع المكسورة جنة
غير مؤولة بفرد مع المفتوحة مؤول بفرد وكون المنقوق به جلة من كل وجه أو فردا من كل وجه أصل الكونه
جمله من وجه وفردا من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة
والجرح من الزيادة أصل ولان المفتوحة تميز مكسورة بمختلف ما يتعلق به ولا تصير المكسورة معمولة لا بزيادة
والرجوع اليه بمختلف أصل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التأكيد والمفتوحة
تفيدة وتعلق ما بعدها بقبلها ولانها أشبه بالفعل اذهى عامة غير معمولة والمفتوحة عامة ومعمولة ولانها مستقلة
والمفتوحة كعض اسم اذهى وما عملت فيه بتقديره وقال قوم المفتوحة أصل المكسورة وقال آخرون كل
واحدة أصل برأسها حكاهما أبو حيان الثانية اذا وقعت أن بعد لو فذهب سيبويه أكثر اليسرى عن أنها في معنى
رفع بالابتداء والخبر محذوف لا يجوز زظهاره كدفعه بعد لا ولا ذهب بعضهم الى انه مرفوع بالابتداء لا خبر له لظوله
وحيثان المسند والمستند اليه في الذكر وذهب الكوفيون والمبرد والراجح والزحشرى وابن الحاجب الى
أنه فاعل بفعل مقدرة تقديره ثبت وهذا المختار لا عنائه عن تقدير الخبر وإبقاء المفعول على حاله من الاحتصاص بالفعل ثم
ذهب قوم منهم الزحشرى والبراق الى انه يجب وقوع خبر ان والحالة هذه فلا يكون خبرا لمذهب قوم
ايلاها الفعل ظاهر انهم ولو أنهم صبروا ولا يجوز لو أن زيدا أخوك لا كرمك وقال ابن الحاجب هنا اذا
كان مشتقا فانه جند يتعين فعلية فان كان اسما جامدا اجاز وجوز الخضر أي وغيره مرفوع خبرها جامدا ومشتقا
غير فعل وهو الصواب ثور رده قال تعالى • ولو أن ساقى الأرض من نخرة ظلام • وقال الشاعر

لو أن حيا مدرك الفلاح • أدركه • لاعب الرياح

ص • مشكلة تدخل اللام اسم المكسورة والمفعول والعداد الخبر المرفوع وأول جزأى الأسمية أولى وفي
معمولة متوسطا نظر فالثالث الأصح ان جرد الخبر قبل وحالا مفعولا به ونون أبو حيان لا متأخر أو جوزه الزحج
مع دخولها على الخبر فان تأخر عنه دون الاسم فأجاز ابن خروف قياسا ولا يشرط جوزه ابن الأنباري في الجواب
وما ضايتصرفا قال سيبويه وجمدا الابتداء وأطلق خطاب ولا معمولة ونحيا وواو مع وحالا سادة واره وخبر ان
ولكن على الأصح في الكل ومنها الكوفة في شعيس والفراء في شرط معترض وأظن داني وحتى ومذومته

وجوزة دخول اللامين وهي لام الابداء آخرت كراهة نواني تو كيد بن . وقال تعلب ومعاذة قاله الياء في اوهشام
والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشذت في خبره بنديا وسمى وزال و رأى وما في لهلن مع
ثا كذا خبر ودونه . وقيل هي لام قسم وقيل أصلي له انك فان حيث نون تو كيد بعدان أو ما ضيا . نصرفادون
قروى قسم وقضت

❦ ثم دخل الازم بعدان المكسورة على اسمها المفصول اما الخبر نحو . انك لأجرا . أو معمول الخبر
نحو ان فيك لزيد اراغب أو معمول الاسم نحو ان في الدار لساكننا زيد . وعلى خبر الفصل نحو ان هذا
هو القمص الحني وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو . وان ربك للذو فضل . بخلاف المقدم عليه فلا يقال
ان لعبدك لزيد اراغب . كان الخبر جلة أهمية جاز دخولها على أول جزئها . وعلى الثاني والأول أولى لتعينه في
العملية نحو . وان لعن الصافون ومن دخولها على الثاني قوله

فانك من حاربه لحارب ❦ شقي ومن سألته لسعيد

وفي دخولها على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور أو قال أحدها الجواز
مطلقا وان دخلت على الخبر أيضا وعليه المبرد وعصمه ابن مالك وأبو حيان حكى أن زيد اليك لوائن وان لعبد
الملك صالح . وأتدوا ❦ ان لعند أذى المولى لذو حنق ❦ والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الأصح عندي
يعد السب في وان ممنور الجواز ان لم تدخل على الخبر والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا أعيد للتأكيـد
لم يعد لامع ما دخل عليه أو مع ضميره ولا بعد مع غيره الا في ضرورة كقوله

ان امرأ خصى عمدا مودته ❦ على التثنية لعندي غير مكهور

فان كان سالما ومفعولا به فقبل بجوزا جرهما مجرى الظرف نحو ان زيد الصاسكة . قبل وان زيد الصاسكة كل
قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فيها فيبقى أن يتوقف فيه ولا يصح القياس على الظرف والمجرور لانه يتوسع فيما
مالا يتوسع في غيرهما من نص على الجواز في المفعول به الزاج وان ولاد وان مالك ونص الأولان على المنع في
الحال بل نقله أبو حيان عن نص الأئمة . وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بالترجيح . وقال من رأي أنه فقلة
كالظرف أجاز ومن رأي أنه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجوز ثم قال وينبغي أن لا يجوز في المفعول انتهى
قال أبو حيان وأما اذا كان المفعول مفعولا أو مفعولا له نحو ان زيد القيما فاقم وان زيد الاحسانا برزلا فهو
مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر . وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسمع وان تأخر
معمول الخبر عنه وعن الاسم فان جر الخبر من اللام لم يجر دخولها عليه وان لم يجر دفعا لان أحدهما الجواز وعليه
الزجاج نحو ان زيد القائم في الدار والثاني وهو الصحيح وعليه المبرد والمنع لانه لم يسمع وان تأخر عن الخبر دون الاسم
فقال ابن خروف القياس أن يجوز دخولها عليه لتعلقه بتأويل الاسم نحو ان عندى في الدار زيدا . وان عندى
لما قام صاحبك ولا تدخل اللام على اداة الخبر اذا كان ضمرا فلا يقال ان زيدا ان كرمي أو كرمته حذرا من
التباسها بالموطئة فانها أصح اداة الشرط كثيرا . ولذا لا يجوز ان الاباري دخولها على جوابه لانه غير صالح
للتوطئة نحو ان زيدا من يات له من السبه . قال ابن مالك الا أنه لم يسمع فلا جود أن لا يحكم بجوزة واقضه أبو
حيان . وقال ابن الكسائي والعراضا في منعه ونص الفراء أيضا على منع دخولها على الشرط المتعرض بين
اسم ان وخبرها نحو ان زيدا انك محسن ولا تدخل على فعل ماض متصرف في حال من قد فلا يقال ان زيدا
لقد قام بخلاف الفاعل قائم ما تدخل عليه نحو ان زيد اليك قوم أشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها بخلاف الماضي
المتصرف مع قد نحو ان زيدا لقد قام فان قد في الحال فأشبهه المضارع بخلاف الجامد نحو ان زيدا انتم
الرحل لانه لا يكون له انشاء يستلزم الحضور فأشبهه المضارع ولا يكون له ان يتصرف أشبه الاسم والمتصرف الخالي

من قد خال من الشبه بكل طر بن هدا ماذ كره ابن عصفور وابن مالك ونقل أبو حيان كالمفسر وابن السبكي
 سبوا به أنه منع دخولها على الجاهل أيضا وإن الجواز ذهب الأخفش لما تقدم والفرق لأنهم لم ينس عنه
 السبب في كونها لا مضارع لها بجزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له ولغيره ووافقه ما أكثر الكوفيين
 والأندلسيين وذهب خطاب بن يوسف المازدي صاحب التوشيح إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقا مع قد ولا
 خاليا عنها لا ينس إليه أي اسم لها على حال ومسمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتداء ولا تدخل أيضا على
 مفعول الماضي المتصرف الحائ من قصد الإيقال إن زيد الطاهر ملك كل وأجزاء الأخفش والفرع ورويان
 دخولها في المفعول فرع دخولها على الخبر وهي لا تدخل على الخبر المذكر فكذلك مفعوله ولا يلزم ترجيح
 الفرع على الأصل ولا تدخل على خبر بني فلان مالك لأن أكثر النسخ في أوله لام فكره دخول اللام على
 لام ثم جرى على بني فلان واستدوا أجازة بعضهم لقوله

وأعلم أن تسلها وتركا • للامتساها بالاسماء

وأجيب بأنه قد ورد في دخول أيضا على وأربع المغنية عن الخبر وجوزة الكسائي وحكي أن كل نوب لو غنسه
 ولا على الحائ السادة والخبر وأجاز الكوفيون نحو أن أكلني الفاحشة فاحش ولا على وأحوال السادة من
 الخبر وأجاز الكسائي نحو أن شقي زيد لو الناس ينظرون ولا تدخل على خبر أن المغنوحة وجوزة
 المبرد فري لأنهم لا كانوا يفتح الهمزة وأنشدوا

ألم تكن حلفت بالله العلي • أن يطالبك من غير المطي

وخبره الجمهور على الزيادة أو الشذوذ ولا على خبر لم يكن وجوزة الكوفيون لقوله

• وليكن من جهات سعيد • وأجيب بأنهم منع الكوفيون دخولها على حرف النخس وغلطهم
 البصريون نورده في قوله تعالى • واسوف يعطيك وقال بعض الفارسيين امتنعت العرب من ادخال اللام على
 السين كراهة توالي الحركات في استدراج برطر والباقي ومنع الفراء نحو أن زيد الاطن قائم وان زيد الغير شك
 قائم وان زيد الله قائم قال ابن كيسان لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت
 الخبر عن زيد شيكا كان عندك أو يمين أو التوكيد أنها نحو خبر زيد لا الخبرك من نفسك لأن إن لا تتعلق بخبرك
 وهي نجاء زائدة على الخبر وبني في المتن مسائل الأولى أجاز الفراء الجمع بين لا بين نحو أن زيد القدر قائم وأنشد

فلن يوما أصابوا غرة • وأصبتا من زمان رنقا (٦)

لقد كانوا لدى أزماننا • بصنعين لباس رنقا (٧)

ومنع ذلك البصريون وقالوا إنه رابة فلقد التفت الاختلاف في اللام الداخلة على خبر إن فالصريحون على أنها
 لا تدخل لا بداهة التي في قولك زيد أنكرت لأنها لا تكتب وان لنا كيد فذكر هو التوالى حرفين لمعنى واحد
 والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة وإذا أرادوا ذلك فقد ألوانهم ما قال الأخفش وأما بدوا
 بأن لغويهما من حيث أنها غالبة واللام غير غالبة فهي لا تدرى متقدما في اللفظ وقال ابن كيسان أنكرت لا
 يبط على أن لو لم يكن لا أنها تقطع مدخولها عما قبله وذهب معاد الفراء وأجاب إلى أنها جازية الباء في خبرها
 فقوله أن زيد ما دخل في جواب ما زيد منطلقا وان زيد المنطلق جواب ما زيد منطلق وذهب هشام وأبو عبد الله
 الطوالي إلى أنها جواب قسم فقد قيل إن وعلى القول بأنها المتأ كيد على هي لك كيد الجملية بأمرها أو الخبر
 وحده وان نو كيد اللام البصريون على الأول والكسائي على الثاني فالثالثه شذوذ دخول اللام في غير وأجيب
 أن وذلك في مواضع خبر المبتدأ كقوله • أم الخليلس الجوز شهر به • وخبر أسى كقوله

• فقال من سألوا أسى لجهودا • وخبر زال كقولہ

وما زلت من ليلى لذن ان عرقها • لكالمهم المقصى بكل كرماد

وخبر رأى حكي قطرب أراك لسانى وخبر ما كقولہ • وما أبان من أعلاج سودان • وقيل حمزة أن
مبدلة فاسع تأكيد الخبر أو خبر يده كقولہ • لهنك من عبيدة لوسبة • وقولہ

• لهنك من برق على كريم • هذا ما اختاره ابن جني وابن مالك من انهاء هذه الكلمة للام الابتداء جاز
دخولها على ان تغير لفظها بالبدل وجع بينهما اثنيها على موضعها الاصلى وذهب سيوريه وابن السراج الى
انها لام قسم فغير للام ان قال سيوريه وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال العين وذهب قطرب والفراء والمفضل
ابن سلمة والفارسي وجمهور ابن عمير الى أن الاصل له انك فهذا كتمان ومعنى له والله وان جواب القسم
ويعني مع له لا أقول بر بد الله روى حذف الحمزة تخفيفا كما حذف في نحو انما احدى الكبر وحذف
أبو حيان القولين الاولين بـ وم الجمع بين أدنى تأكيد • والثالث بأن فيه أربع شذوذاً حذف حرف القسم
وابتداء الخبر من غير عوض وحذف ال والالف بعد اللام من الله والخمسة من ان وبأنه لم يجز مع اقراء الحمزة
في موضع قال أبو حيان ويجوز دخول اللام على كائن كقولہ • فأتت نعتك كائن لم تدره الرابعة اذا صح
اللام بعد ان تون تأكيد أو ما ضا منصرفا عار يمين قد نوى قسم ويكون اللام جوابه للام الابتداء نحو ان زيدا
ليقومى وان زيدا القام وحيداً يمنع الكسر اذا تقدم على ان ما يطلب وضعها نحو علمت أن زيدا يقومى أو
لقام وانما يمنع الكسر لان اللام حينئذ في موضعها غير ممنوى بها التقديم قبل ان بخلافها في علمت ان زيدا
لنطلق فانها كسر معها لانها مقدمة في التبع معللة بالفعل عن فتح ان وانما اثبتت للعلل السابقة

• من • مسئلة تردان كنتم خلافا لابي عبيدة فهدل

• من • اختلف هل تأتى ان حرف جواب بمعنى نعم فأتيت ذلك سيوريه والاخفش وجه ابن عمير
وابن مالك وانكره أبو عبيدة ومن شراهم من أتيت قول ابن الزبير ان قال له لمن اتقنا نامة جلتى اليك ان وراكها
ولا عن لها حيلة ونحو ج الاخفش عليها قراءة ان هذا ان لسا حران

• من • وتخصم فيه ان عاليا وترى اللام ان خيف ليس النافية وهي الابتدائية وانها ان دخلت على اسمية
فهي والاخرها وبنى الاصح تكسرها في ان كنت المؤمن ولا تعمل في ضمير ولا يلحقها بالفعال المتصرف ناسخ
ماض أو متارع خلافا لابن مالك وقاسي كالاخفش ان قالت ليما ولا تعفف وخبرهما ماض ولا تملأ الكوفية
على نافية واللام كالا وقال الكسائي ان دخلت على فعلية والاعمال والعراء هي كقد

• من • تخفف ان المكسورة فيسقط اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب انما لها في فعل على قلبه وحالها
اذا اتمت كالحال وهي مشددة لانها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم بالتشديد
ولا يجوز انك قائم بالتخفيف وأما في دخول اللام وغير ذلك من الاحكام فهي كالمشددة سواء اذا اتمت لزمت
اللام في نهي الجزأين بعدها فقرأنا وبين ان النافية لا تلبسها حينئذ بها نحو ان زيدا قائم ومن ثم لانهم مع الاعمال
لعدم الالباس ولا تدخل في موضع لا يمنع لثني كقولہ

أنا بين أناة الضم من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن

لانها لوح ولو كانت نافية كان مجزوا لا حيث كان بعدها نفي نحو ان زيدا يقوم أو لم يقوم أو لم يقم أو ليس
قائما أو لم يعدم الالباس في الجميع واختلف في هذه اللام فذهب سيوريه والاخفش الاوسط والصغير وأكثر نحو
بعد ادوان الاخضر وابن عصفور الى انها لام الابتداء الى تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب الفارسي

وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع الى انها لام أخرى غير تلك اجتلبت للفرق لان تلك، مبنية بالتأخير من
 تقديم وهذا بخلافها الذي دخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه يعمل ما قبلها فيجاء به بعدها بخلاف تلك لا يقال
 انك قلت لمسا ولا انها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك وأجاب الأولون
 بأن ذلك كله انما جازيها وتسمعا على خلاف الأصل لضرورة الفرق فانها تتبع أكثر من ذلك وذهب بعضهم
 الى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون العارضة قال أبو حيان
 وغرفة الخلاف يظهر عند دخول علمت وأخواتها فإن كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علمت وقد
 اختلف في الحديث المشهور قد علمنا ان كنت لمؤمننا الاخشع الصغير والغارسي ثم ابن الاخير وابن أبي العافية
 فقال الاخشع وابن الاخير لا يجوز في ان الاكسر بناء على أن اللام للابتداء فعملت فعل العلم عن العمل
 وقال الفارسي وابن أبي العافية لا يجوز زالا الفتح بناء على انها غير هاء فم تعدد لابي الخففة في الغالب من الافعال
 الا ما كان متصرفا فاما ما مضيا كان أو مضارع نحو وان كانت الكبيرة وان وجدنا أكثرهم لغافلين وان
 يكاد الذين كفروا وان تظنن من الكاذبين وقرأ أبي وان لأخالك يافرعون منبوراً وزعم ابن مالك أنه لا يابها
 الا الماضي وان ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بمصحح ولا أعلم له موافقا انتهى ونذكر
 ابلاؤها غير الناسخ في فوائدها من مبعود إن لستم لقلبلا وقول الشاعر هـ شئت بيمينك ان قتلتم لسانا هـ
 وما حكى ان قمت كابتك لسوطا وان يزيتك انفسك وان يشينك لجة فالبصر بون الا الاخشع على أن ذلك من
 القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش الى جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ما مضى
 متصرف فلا يقال ان زيد لذهب لعدم سماع مثله ولانه يلزم منه أحد محذوران إما دخول اللام على الماضي
 أو عدم لزوم اللام وكلاهما مجتمع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المنددة لا تخفف أصلا
 وان الخففة انما هي حرف تنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا تخففها واللام بعدها لا يجاب بمعنى
 الا ويجوزون دخولها على الناسخ وغيره وذهب السكاكي الى انها ان دخلت على الاسم كانت مخففة من المنددة
 عامة كما قال البصريون وان دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى الا كما قال الكوفيون وذهب القراء
 الى أن ان الخففة بمنزلة قد الآن وقد تختص بالافعال وان تدخل عليها وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود
 بجماع الاعمال نحو وان كلالا يوفيتهم إن كل نفس لما عليها حافظ قرأ بالنصب وسمع ان عمر المطلق
 (ص) وتخفف ان فثالثها الأصح تعمل جواز في مضمرة ولا يلزم أن يكون الثاني على الأصح والخبر جملة
 اسمية مجردة أو مع لا أو شرط أو رب أو فعلية فان تصرف ولم يكن دعاء قرين غالبا بنى أولوا وقد أوتعيس
 (ش) هـ تخفف ان المفتوحة في اعمالها حينئذ مذاعب أحدها انها لا تعمل شيئا في ظاهر ولا في مضمرة
 وتكون حرفا صدر بابه لا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيؤيده الكوفيون الثاني أنها تعمل في
 المضمرة وفي الظاهر نحو علمت أن زيد اقائم وقرئ أن غضب الله عليا وعليه طائفة من المقاربة الثالث أنها
 تعمل جواز في مضمرة لا ظاهرا وعليه الجمهور وقال ابن مالك فان قيل ما الذي دعي الى تحذير اسم لها محذوف
 وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهل قبل انها لغاة لم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص
 بالاسم فإدام الاختصاص ينبغي أن يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقيم وقوع الافعال بعدها لا يفضل ثم
 لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المقاربة الا أن مكن عوده الى حاضر أو غائب
 معلوم كان أولى ولقد اقر سيويوه في أن يابراهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها مفرد بل جملة ما لا يسميه
 مجردة مصدرها المبتدأ نحو وأخروا هم أن الحمد لله أو الخبر نحو ان هالك كل من يحق ويستعمل أو سترونه ولا نحو

وأن لا يله إلا هو . أو بأداة شرط نحو . أن إذا سمعتم آيات الله . أو برب نحو

نقنت أن رب امرئ خيل غائبا . أمين وخوان يخال أمينا

أو قبلية فإن كان فعلها جامدا أو دعاء لم يحج إلى اقتران شيء بنحو . وأن ليس للانسان الأسماء . وأن عسى أن يكون . أن نعم بعثك الجبال أفن . والخامسة أن غضب الله عليها . وأن كان . نصرا فاعبره عامه قرن غالب بنى نحو أفلاiron أن لا يرجع إليهم قولا . أن أن تجمع عظامه . أن لم يره أحد . قال أبو حيان ولم يحفظ قبل ولا في الماضي . أن لا يقيم على جوارحه حتى يسمع أو يلحق . أن لو شاء الله . أن لو شاء الله . أي الناس . أو بفتح نحو . ونعم أن قد صدقتنا . أو بحرف تنفيس نحو . علم أن سيكون . وتدرجها من جميع ما ذكر كقولها . علموا أن يؤمنون بقادوا . وخرج عليه قراءة . لمن أراد أن يتم الرضاغة . بالرفع وكذلك أعمالها في بارز كقولها . فلو أنك في يوم الرضاة سألتني .

﴿ص﴾ وكان فأقوالها وبأق خبرها مفرد أو اسمية وفعلية مع لم أو لم أو لم

﴿ش﴾ تخفف كان وفي أعمالها حيث لا أقوال الثلاثة في أن أحدها المنع وعليه الكوفيون والثاني الجواز مطلقا في المضمر والبارز كقولها . كان ندي حقان . وكقولها . كان ظبية تطلو . في رواية النصب فيها والثالث الجواز في المضمر ولا في البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا كما في أن ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفردا كقولها . كان ظبية في رواية الرفع وحالة اسمية كقولها

كان نديا حقان . في رواية الرفع وفعلية مصدرية لم نحو . كان لم تكن بالأوس . أو بها الجازمة . قال أبو حيان ولم يسمع وينبغي أن يتوقف في جوارحه أو بفتح نحو . لما نزل برحالتنا وكان قد . أي وكان قد زالت

﴿ص﴾ ولكن فلا تعمل خلافا لبونس

﴿ش﴾ تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم مساعده وعلى عيانة لفعلها العطف الفعل ويز وال موجب أعمالها وهو الاختصاص إذا صارت بها الاسم والفعل وأجاز بونس والاختصاص أعمالها فإساعلى أن وإن كان

﴿ص﴾ لا عمل وجوزة أبو على وبنو الشأن

﴿ش﴾ لا تخفف لعل وقال القاري تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوها

﴿ص﴾ مسألة تلي ما لبت فتعمل وتعمل ولا يلبها الفعل بمحال في الأصح الباقي فلا تعد من وجوزة الزجاجة فيها والزجاج والحوري في أصل وكان وأوجه الفراء في لبت ولعل وهي زائدة كانه وقيل نكرة بضمها ما بعدها خبرا وقيل نافية والاكثر أن ان معها تعيد المحصر وأنكره أبو حيان قال التوحشي والزحشرى واليساوى وإن

﴿ش﴾ توصل لبت بما في جوارحه أعمالها وأعمالها كفا بماء وروي بالوجهين قوله

قال الألباني هذا الخاتم لنا . وتوصل بها الباقي فتكفهم عن العمل وتلزم الأعمال نحو . إنما لله واحد . إنما لله واحد . واحد والفرق بين لبت أن لبت أسببه بالأفعال . ثم أولد الزمانون الوقاية بخلاف البواق . وإنما الوقاية الاختصاص بالأسماء فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواق . فلما تدخل على ما معانها نحو إنما بوحى إلى . إنما خلقناكم عبثا . كذا يسافون . ولكننا أسعى لمجد مؤثري . فلما أضاعت لك النار الحار المنيدا . فلما تعين فيه اللقاء . وجزئي لبت الأعمال رعا القواعد اختصا بها والأعمال الحاقا بأحوالها قال أبو حيان ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النعوذ كرفيه أن لبتا تلبها الجملة الفعلية قبل نقلها أبو جعفر الصغار عن البصر بين السكت الأخص على سعة قال أنه لم يسمع قط لبتا يقوم بدونه نقل أبو حيان عن الفراء أنه جوز زيادة الفعل لبت لأنها بمعنى لو وأنشد حفظه . فليت دفت الهم عن ساعة . وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد أثبت إلى الخلاف في الحالين

بقول ولا يلزم العمل بحال أي مع ما لا مجردة وبجعل من جميع المسائل ثلثة أقوال وذهب الزجاج إلى أنه
يجوز الاعمال في الجميع حكى أئمة القائلين ويقاس في الباقي ووافق الزمخشري وابن مالك ونسب له عن ابن
السراج وذهب الزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز في ليست ولعل وكان خاصة بتعيين الالقاء في ابن وأن
ولكن ونزى إلى الأخفش ووجه اشتراك الثلاثة الأول في تفسير معنى الجلة الابتدائية فخص آلاف الأخر فانهن
لا يفهم مع الابتدائية وذهب الفراء إلى وجوب الاعمال في آيت ولعل ولم يجوز فيها الالقاء وعندى جواز الوجهين
في ليست وإن قصر على الصانع وتعين الالقاء في اليوافي لعدم صانع الاعمال فيها ثم ما لمذكورة زائدة كالقصة عن
العمل مبهمة لدخول هذه الحرف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن دراج أنه بعض الكوفيين أنها
تكره مبهمة منزلة الفهم المجهول ما فيها من التخصيم والجلة التي بعدها في وضع الخبر ومصدرها كاتى بعد ضمير
الشأن ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع التواسخ كضمير الشأن وزعم أبو علي الفارسي أنها
نافية واستدل بأنها أفادت معها المحصر نحو إنما الله الواحد كإفادة التي والاثبات بالا وما ذكر من إفادتها
المحصر قول الأكثرين وأنكره طائفة بسيرة منهم من الفهامة أبو حيان وألحق الزمخشري بأنها المكسورة
أعمال المقنونة فقال أنها تنفرد المحصر لأنها فرعا من باب الأصل ثبت ما فرغ وقد استدل في قوله تعالى قل إنما أوحى
إلى أنا الحكم إله واحد فالأولى لفصر المعنى على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حيان وهذا شئ مفرد
به قال ويدعى المحصر في الآية بطلان لا قضاها لأنه لم يوح بالغير التوحيد وأجيب بأنه محصر مقيد بالخطاب
مع المشركين أي ما أوحى إلى في شأن الربوبية لا التوحيد لا الأمر أنه في محصر قلب على حدود ما محمد الرسول
اذلست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة وإن كان قصر أفراد وقد وافق الزمخشري على ذلك
البيضاوي وسيرة التنوخي في الأقصى الشريب ولم يتعرض له سواه فمما عرفت

مسألة كان لا أن لم تكرر وقصد بها التي العام في تكرهتها غير موهلة لغيرها لكن إن كان غير
مضاف ولا شبيه تركب معها بنى على ما ينصب به وتنعى الياء غالبا وقيل معرب مطلقا وقيل مبني وقيل إن تركب لم
تعمل في الخبر قبل ولا الاسم وهل يكسر الموقوت تنوين أو دونه أو يفتح أو ال والاصح جواز التنوين ويجب
تسكين الخبر وتأخيره ولو نظر فادركه أن جهل خلافا للقوم والاشد غالبا أقرمه فم وكسر مع الرفع نالها
بالاين محل الاسم وقيل لا معوقيل ضمير الخبر وقيل خبرا للامع اسمها ويجوز نصبه خلافا للجر في رد ما
حذف الاسم دونه ويجوز زعمه أن حذف لا ورثا تركب مع ال رائدة والجمهور أن لا يأتى ولا يدي للمضاف
واللام زائدة وابن مالك مروي كهم واللام متلفة بعد غير خبر والخيار وفاق لأبي علي وابن دراج وابن
الطراوة على لغة القصر والخطير ولا تحذف اللام اختيارا ولا تعدل بظرف خلافا لبونس وقيل الخطف في
النافض ويجوز باعتراض والجمهور في تنوين شبه مضاف وجوز ابن مالك بقوله أن كسان ويجوز بنى
أهل بغداد النكرة أن عملت في ظرف والكوفية المفعول ولا تعمل في مفعول خلافا للرماني ومعرفة خلافا
للكسائي في علم مفرد ومضاف لكثيرة ولله والرجح والعزير والفراء في ضمير غائب وإشارة

مسألة لا عمل إن الحافظها المشابهة لها في التصدير والدخول على البدل والخبر ولأنها التوكيد الذي كما
أن التوكيد الانبساط فهو قياس نقيض والحافظ باليس قياس ظاهرا لأنها مافية مستفها فهو أقوى في القياس لكن
عملها عمل إن أفصح وأكثر في الاستعمال وله شرط الأول أن لا تكرر فإن كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز
كما يأتي في التوابع الثاني أن يقصد بها الشيء العام لأنها حينئذ تختص بالاسم فإن لم يقصد العموم فإشارة تلقى
وتارة تعمل عمل ليس الثالث أن يكون مدخولا في تكرهتها فلا يعمل في معرفة ما جاء به مصر بين لأن عموم الألف

لا يتصور فيها وخالف الكوفيون في هذه الشرط فأجازوا الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو لازيد والمضاف
الكسائي نحو لزيد محمد أو الله أو الرحمن . والعزير نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز . ووافقه الفراء على
لا عبد الله قال لا تعرف مستعمل يقال لكل أسد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما
لزم عبد الله والكسائي قاسم ما عليه وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب وأسم الإشارة نحو لا هو ولا هي ولا
هذين ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وأما ما سمع بمناظره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله
عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله فضبة ولا أباحسين لها قول
الشاعر * يكون ولا أمة في البلاد * وقوله * لا أمة الله إلا الله * وقوله * كفى علي زيدا ولا زيدا مثله *
فأقول بالاشتقاق كبره كقوله في ليد بأن جعل الاسم وانعكس في معناه وعلى كل من أشبهه فصار مكررة لمعومه
أو بقية من وأما قولهم لا أباك ولا أخاك ولا يدي لك ولا غلاي لك قال

أحمد وابن مالك لا أباك * وزعموا أنك لا أخاك

وقال لا تعين بما أسماه يسميت * ولا يدي لأمرى إلا ما قدرا

فهذه أقوال أحدها وعليه الجمهور بأنها معا مضافا في الخبر وور اللام واللام من الأداة لا اعتداد بها ولا تنطق والخبر
محدوف ولا مضاف غير محذوف كهي في ذلك وغيره لأنهم يقصد في أب أو أخ معين فلم يعمل لافي معرفة وزيدت
اللام بعد المضاف لئلا يدخل لافي . فظاهر التعريف الثاني أنها الله المعروفة غير مضافة عولمت . فإدلة المضاف
في الأعراب والخبر وور اللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحدوف والخبر أيضا محدوف وعليه هشام وابن
كيسان واختارهما ابن مالك لاني لا أها هو كانت مضافة فكانت المضافة محذوفة إذا ليس صفة عامله فيلزم التعريف
وردد عدم المحذور غير الثالث في الصفة الثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والخبر وور اللام هو الخبر وعليه
الفارسي وابن يسمون وابن الطراوة وأما المخرقة فلا تمن التأويل والزيادة والحذف يكتفي باختلاف الأصل
وكان القياس في هذه اللفاظ لأب لك ولا أخ لك ولا يدي لك قال * أي الإسلام لأبلى سواء وقال * تأمل
فلا عين للرمضاء * الآية كثر الاستعمال بانتم مع مخالفة القياس ولم يرد في غير ضرورة إلا مع اللام
وورد بعدها في القصر والفتاح

أماوت الذي لا يدي * ملحق لا أباك نحو فني

ولا يجوز أيضا في غير ضرورة الفصل بين اللام واللام بظرف أو محرو وأخر نحو لا أيا اليوم لك ولا يدي بها
لأنه هو زه يونس في الاحتياط كذا سكا ابن مالك وقال أبو حيان الذي في كتاب سيبويه أن يونس يفرق
في الفصل في الفارق بين الناقص والتام فيجزع لاول دون الثاني ورد يونس يفرق بين واحد منهما بين
إن واسمه أو لافي باب كان فلا يجوز أن عندك ثم يداقيم وأن اليوم زيد مسافر وكذا في كان فاذن لا فرق بين
الناقص والتام وأجاز يونس الفصل بجملة الاستراض نحو لا أيا فتم لك الشرط الرابع أن لا يفصل بين لا
والسكرتين في فصل بين الرفع لشيء فاعن درة ابن خنجر . لا في قوله . وجوز الفراء بقائه نصب حتى لا
كذلك . لا ولا كزيد جلاولا كالعشبة راثرا وأجب بأن اسم لافي الأولين محدوف أي لأحد ورجلا
فميز والثاني على معنى لا أرى الشرط الخامس أن تكون السكرتة غير مضافة غير لا يختلف نحو جئت بلا
زاد فان السكرتة مضافة لشيء نحو لا من حياهم فها فيه مضافة لفعل مقدر فإذا اجتمعت الشروط نصبت
الاسم ورفعت الخبر لكن إن أضافه لغيره . الأسماء كان . فها نحو لا صاحب بمنسوب أو شبهه بأن يكون عادلا
فها بعد عز الفصل نحو لا طامعا جلا حاضر ولا راشدا في الشرع محدود فان كان غير ذي غير مناف ولا شبهه

ركب معها وبنى على هذا مذهب أكثر البصريين واختلف في موجب البناء فبعضهم يعني من كان قائلاً
قال هل من رجل في الدار فقال بحسبه لا رجل في الدار لأن نفي لا عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام وكذلك
صرح به في بعض المواضع قاله الألامن سبيل إلى هذه وصحة ابن عصفور ورد بأن المتضمن معنى من هو لا
لا الاسم وقيل تركبه معها ركب خمسة عشر به ليل زواله عند الغسل وصحة ابن الصائغ وقيل عن سيبويه وقيل
نقصه معنى اللام الاستغراقية ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقينه أمس الدار وذهب الجري
والراجحي والسيراقي والرماني إلى أن المفرد معها عرب أيضاً وحذف التنوين منه تخفيفاً للبناء ورد بأن حذفه
من المنكرة المطولة كان أولى وبأنه لم يعمد حذف التنوين إلا لئلا يفسد أو إضافة أو وصف العلم بأن أو ملافة
ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحداً بما قيل البناء فتمين البناء وذهب المبرد إلى أن المتن والجمع على حده
معربان معهما لم يعمد فيهما التركيب مع شيء آخر بل ولا يوجد في كلام العرب مثني وجع مبيان ونقض بأنه
قال بينهما في النداء فكذلك هنا وعلى الأول فينبى مدخولها على ما ينصب به فالمراد وجع التكسير على الفتح نحو
لا رجل ولا رجل في الدار والتمنى والجمع على البناء كقولهم تعزلاً الغين بالعين متعاً وقوله
أرى الربع لأهلين في عرصاته وقوله

يخشع الناس لابن ولا آباء • • • الأول قد علمهم شؤون

وأما جمع المؤنث السالم فمما أقوال أحداهما وجوب بناءه على الكسر لانه علامة نصبه الثاني وجوب بناءه على
الفتح وعليه المازني والفراسي الثالث جواز الأمرين وهو الصحيح للسمع فندري بالوجهين قوله
• • • ولادات للنسب • • • وقوله لا سادات ولا جازات • • • قال أبو حيان وفرع بهض أحياناً الكسر والفتح
على الخلاف في حركة لا رجل فن قال أنها حركة أعراب أو يجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء أو يجب الفتح
لتركيب تكمة عشر إذا الحركة ليست للذات خاصة إنما هي للذات والأوامن جواز الوجهين راعى الأمرين
ثم فإني على الفتح جوازاً أو وجوباً فلا يتوهم كما هو ظاهر وإن بنى على الكسر فبطل لا يتوهم وعليه إلا كثرة
كلا يتوهم في النداء نحو يا سادات ويا ورد اليان السادات وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف
لأن التنوين فيه كالتون في الجمع فثبت كذا في لسان العرب أن أحسن الكسر أو تقدير العرب بالكسر وظاهراً
نحو لسان سادات بذلك أو لا سادات لك وجمع التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو بل زاد وجمع جئت بلا
شيء بالفتح وهو نادر والاجماع على أن لا هي الرفع للخبر عند عدم التركيب وأما في التركيب فكذلك عند
الانقضاء والمازني والمبرد والسيراقي وجماعة فوجه ابن مالك إجراء لها مجرى إن وقيل إنها لم تعمل فيه شيئاً بل
لامع المنكرة في موضع رفع على الابتداء والرفع غير المبتدأ وصحة أبو حيان وعزال سيبويه واستدل
لجواز الاتباع هنا بالرفع فيل استكمال الخبر بخلاف إن وذهب بعضهم إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شأنه
التركيب لأنها صارت منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقي في المتن مسائل الأولى يجب تكبير
خبر لا لأن اسمها منكرة فلا يصح خبرها بمعرفة وتأخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفاً أو مجروراً لضعفها فلا يجوز
المعمل بها وبين اسمها لا يصح ولا بأجنبي الثانية حذف خبر هذا الباب إن علم غالب في لغة الجاهل لم ترق في لغة قديم
وطني فم بلغوا به أصلاً نحو لا ضير فلا قوت ولا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا بأس وإنما كثر أو وجب
لأن لا وادخلت عليه جواب استفهام عام والاجابة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ولهذا يكتبون فيها
بالوهم ويحذفون الجلة منه ما رأوا أكثر ما يحذفه الجاهلون مع الانحلال لا حول ولا قوة إلا بالله وإن
لم يعلم بقرينة قاله أو حاله لم يحذفه عند أحد فلا عن أن يجب نحو لا أحد غير من الله قال ابن مالك ومن

نسب إلى نعيم التزام الحذف مطلقا فقد غلط لأن حذف خبر لا دليل عليه ينزعم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم على الفائدة فيه يشير إلى الزعمشري والجزولي ويرى حذف الاسم وبقى الخبر قالوا لا غليل أي لا بأس عليه ولا يجوز مبرمان حذف لا الثالثة إذا وقعت الأبد لا يجوز في المذكور بعدها الرفع والنسب نحو لا سيف إلا ذو العمار وذو العمار ولا إله إلا الله واللاته فالنسب على الاستثناء ومنعه الجري قال لأنه لم يتم الكلام فكانت قلت الله إليه ورد بأنه تم بالأضمار والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لامع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على خبر لامع اسمها لأن ما في محل رفعه بالابتداء الرابعة تدور تركيب النكرة مع الزائدة تشبيها بالانافية كقوله لو لم تكن غطافان لا ذنوب لهما وهذا من التشبيه المحفوظ فيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما الانافية في زيادة أن بعدها الخاتمة الجموع وعلى أن الاسم الواقع بعد لا إذا كان عاملا فيها به ينزعم تنوينه وأعرابه مطلقا وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن أجراه له مجرى المجرى في البناء لعدم الاعتداد بالعدول من حيث انه لو استقط لصح الكلام وذهب ابن مالك إلى جواز تركه بقوله تشبيها بالمضاف لا بناء كقوله لا أراى ولا كفران بالله آية وذهب البه بادبون إلى جواز بنائه أن كان عاملا في طرف أو مجرور ونحو ولا جدال في الحج بخلاف المفعول المصريح وذهب الكوفيون إلى جواز بناء الاسم المطول نحو لا قائل قولنا لا حسنا ولا ضارب ضربا كثيرا

خصص به وتقبض مع الممثلة في بغير كذا استفهاما خلافا للشاويين فلا تغير وتعمير فلا تلي ولا خبر ولا مقدر أو لا إتياع الأعلى اللفظ خلافا للبريد

ن ش ك إذا دخلت حمزة الاستفهام على لا كانت على معان أحدها أن يراد به اصرح الاستفهام عن الشيء المحض دون تقرير ولا انكار ولا توبيخ خلافا للشاويين اذ زعم أنها لا تقع بمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال أبو حيان والمصحيح وجود ذلك في كلام العرب اسكدة قليل كقوله لا اصاب طيارا سامي أم لها جاد والثاني أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والانكار والتوبيخ كقوله لا اطعمان الا فرسان عادية وقوله لا اراعوا لمن ولت شبيبته وحكم لافي هذين المذهبين حكمها ولم تعد محل عليها الممثلة من جواز انماها وإعمالها على إن وعمل ليس بجميع أحكامها الثالث أن يدخلها معنى الغنى فذهب سيبويه وانقليل والجري أنها لا تعمل إلا على أن في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لاق اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها الأعلى اللفظ خاصة ولا يأتي بحال ولا تعمل على ليس نحو الاغلام إلى الأما بارد الآباني الاغلام إلى الاغلامين الأما ولينا وعسا لا بارد داخلوا وذهب البرد والملازم إلى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلي وأن تعمل على ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن الغنى واقع على اسم لا على الأول وعلى الخبر على الثاني ومن شواهد ما قوله

الأمرولى يستطاع رجوعه قيراب ما أثاث بد الففلان

ويستطاع خبر رجوعه والجملة صفة

خصص به مشكلة يجب اختيار خلافا للبريد تكرار لا إذا لم يعمل بها يمكن مدحها بمعنى فصل وفي المفرد عن خبر متنى بها ونعت رجال وماض اضمار معنى وقد يبنى حرف نفي وتعرض بين الحال والمجرور وزعم الكوفية حيثما لها كغيرها مضافا

ن ش ك إذا لم تمل لا إما لأجل الفصل أو لتكون مدحها معرفة فذهب سيبويه والجهم ورزوم تكرارها ليكون عوضا عما فاتهم من مصاحبة ذى العموم أولأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأما السؤال

والصبر لزمنة كقوله • على الله أو زان العباد كما زعم • أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى
بمعنى الجار أو بمعنى مصر أو هزل فلزمنة يقال زعمت لشيء بمعنى صعدت وبمعنى هزلت رابعاً يجعل بمعنى اعتقد
نعو • به مطلقاً فلا تركة الذين هم عباد الرحمن أنما أي اعتقدوهم فإن كانت بمعنى صبر لست في أفضل التامير
وبمعنى أوجب نعو • وجعل اللغات والنور • أو أوجب نعو جعلت للعامل كذا أو ألقى نعو جعلت بمعنى
ماتى على بعض تعدت إلى واحد أو بمعنى المقاربة قد صمدت في باب كاد خامساً هب أبشبه الكوفة وابن
عصفور وابن مالك كقوله

فقلت أجرني أبا مالك • والاهمبني امرأها لك

أي طنى وقوله

• فهو أمة هلكت سباعاً • يريد أمة هار أبو ربه

وهي من شتوم بمعنى مراعى الأمر لا ماض لا شاع ولا وصف ولا صفة بلزم ويتعدى بالتصديق الموت
ولشئ والجمع من الممرى (٧) النوع الثاني ما دل على يقين وهو خمسة أي ما أحدها نعو • فإن تعدى عن
مؤمنات • فإن كانت بمعنى عرف تعدت لواحد شعراً لمعدون شيئاً أو بمعنى علم لغة فهو أليم أي شقوف اللغة
التي لا لزمنة تأنها وجد نعو • وإن وحداً كثرت لها يقين • ومعدى هار جدان من الأحسن ووجود من
التي راقى فإن كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد نعو • وجد فإن خالته وحداً أو بمعنى استغنى أو وزن أو فقد
فلانمة وصار الأولى وجه ذلك الزمان أنما هو جاد بلعج ولانما موجودة تأني إلى معنى وجد أيها السكونية
وابن مالك كقوله

• قد صبر يوم غافره العيث إذا • وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا التصوب تأني حاله والزم
فيه في البيت زنة رابعاً وادري بمعنى علم عدوها بن مالك كقوله • دريت الوقي العهد يا عرو فافهم •
قالوا أكثر ما تستعمل مع ذلك أي كقوله دريت • فإن دل على ما يعزى فالتشديد تعدت إلى واحد منها
والى آخر بابها كقوله تعالى • ولا أدراككم به • وقال أبو جحان لم يعدعاً محطاً في تعدى لاثنتين ولعل البيت
من باب التضمين ضمن دريت معنى شئت والتضمين لا يظن ولا يظن أن بعض أصل حتى يكثر ولا يثبت
ذلك يثبت ناد محطاً للتضمين فإن كانت بمعنى شئت تعدت لواحد نعو • دريت لا تلبس إذا استغنى له
بغيره خامساً نعو • أي أعلم كقوله • تعلم شفاهاً ليس فهو عدوها • قال ابن مالك وهي جامدة
لا تستعمل ما لا الأمر قال أبو جحان يتابع فيه الأعم وليس يصحح لأن يعقوب حكى شعت فلاناً خارجاً بمعنى
عدوها أعلم لا معنى أعلم من تعلم فاصرف في الأوزاع ويتعدى لواحد النوع الثالث ما استعمل في الأمرين
الظن واليقين وهو أربعة أعمال أحد الظن أن يستعمل إذا لم يكن الظن • إن ظن الظن ما تعين عتيدتين •
ومعنى اليقين • الذين يظنون أنهم لا يرونهم أو يرونهم وهم يظنون أنهم لا يرونهم • إن استعمل إذا لم يكن
معنى العلم غير مشهور في كلام العرب • أي أقدم محمد على باب الظن لأن المؤمنين حتى المصدقين ما راجعوا
وإلى ما تعين التعاقب على أنفسهم ودينهم القراء أن الذين يكون شكاً في يقينهم أو كذباً أو أكثر البصريين
ينكرون الثالث • فإن كانت على معنى أنهم تعدت لواحد نعو طنات زيدا • وما عو على القريب بظن أنها
محبب في الظن • محببون أنهم على شيء من اليقين محبب التي • والجود خير تجارة هو والمدرح • إن
إن كانت لمرن من حسب الرجل إذا حزن أو يرضى أو كان ذا شفرة لازمة تأني حال تعالى عن الظن قوله

(٧) باب الأصل

• أخلص ان لم تفض الطرف ذاهوى • ومن البين قوله

دعاني العذاري عمن وغلتي • لي اسم فلا أدعي به وهو أول

والصدر خيلا أو حالا وحيلة ومخالة وخيلان ومجيلة وخيلولة واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يجيف فان كانت بمعنى تكبر أو طمع من خال الغرس طلع والمضارع منهما أبتاحل فلازمة رابعها رأى قال تعالى . إنهم يرونه بعيدا . أي يظنون أنه وترادف رأى فعله . فان كانت بمعنى أبصر أو ضرب الرنة تعدت لواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا التي بمعنى اعتقد قال أبو حيان وذهب غيرهما إلى أن التي بمعنى اعتقد تعدت إلى اثنين وبذلك قوله رأى الناس الامن رأى مثل رأيه • خوارج ترا كين فصد الخارج

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية وهي المرادة حيث قبل أفعال الغلوب النوع الرابع مادل على تحويل وهي غائية أفعال صبر وأصار المنقولة من صار إحدى أخوات كان بالضمير والهمز قال في صبر أو مثلا كصبر ما كثر وهو جمع بمعنى صبر نحو . فحملناه هباء . ووجب حكى ابن الأعرابي وحبني الله فذلك أي صبرني ولا يستعمل منها بمعنى صير إلا الماضي فقط وردت نحو لم يردونكم من بعد ما عانكم كفارا . وترك كقولهم وريشه حتى إذا ما تركته • أخلص القوم واستغنى عن المسح شاربه

وتخذ واتخذ كقولهم . لتخذت عليه أجرا . وفي قرآن لا تتخذ . واتخذ الله إبراهيم خيلا . وأنكر بعضهم تعدى تركا وتخذ واتخذ إلى اثنين وقال ابن جني تعدى إلى واحد والمنسوب الثاني حال قال ابن مالك والحق ابن أفلح بصار كان المنقولة من كان بمعنى صار قال وما حكم به جاز قياسا لا أعلمه سموعا وقال أبو حيان لا أعلم أحد من النحاة يخاله ابن أفلح السكن في شيوخ الأعم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر أخذ كتاب حبيبويه عن أبي عمر بن الحباب قال ومقالة ابن مالك من أنه جاز قياسا سموع فان مذهب حبيبويه أن النقل بالهمز قياس في اللزوم - ساع في المتعدى وكان بمعنى صار مجرى مجرى المتعدى فلا يكون النقل فيه بالهمز قياسا والحق العرب برأى الغيبة الحامية وأدخلوها على المبتدأ والخبر ونصبوها ما نصبه ولبن أجرا لها جرها من حيث ان كلامهم ما أدراك بالباطن كقولهم

أراهم رفقتي حتى إذا ما • تولى الليل وانحزل انحرالا

وفي التنزيل . في رأي أعصر حرا . فاعمل مضارع رأي الحامية في ضمير من متعلقين لمسمى واحد وذلك خاص بعلم ذات المفعولين وما جرى مجراها والحق الاخفش بعلم سمع المعلقة بعين المجير بعد ما فعل دال على صوت نحو سمعت زيدا بكلم بخلاف المانعة سموع نحو سمعت كلاما وسمعت خطبة . وواقعه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن المصنف وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على ضمير سموع أتى لها بمفعول ثان بدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مضمون أتى بعد ذلك بمفعول ثان بدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فان كان مما سمع فهو ذلك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيدا في حال أنه ينطق بكلم وهذه الحالة بيته واحتج ابن السيد لقولهم بأنهم أفعال الخواس وأفعال الخواس كلها تعدى إلى واحد وانها لو تعدت لكانت إسماعيل باب أعطي أو من باب ظن وبطل الأول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطي وبطل الثاني أنها لا يجوز اقفاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء والحق قوم بصير ضرب على المثل نحو . وضرب الله نلأ عبدا مملوكا . أن يضرب مثلا ما به رضة . واضرب لهم مثلا أصحاب القرية . فقالوا هي في الآيات ونحوها متعديا إلى اثنين قال ابن مالك والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى . وضرب مثلا

فاسمعه . فثبت للمفعول واكتفت بالرفع ولا يفعل ذلك بشئ من أفعال هذا الباب قال أبو حيان وهو استدلال ظاهر لانه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة كلام عليه أي ما يدكر وذهب ابن أبي الربيع إلى أن ضرب بمعنى صبر متعدي لاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلخالا ومال إليه أبو حيان والحق هشام بأفعال هذا الباب عرف وأبصر والحق بها ابن درستويه أصاب وصادف وغادر والحق بها به منهم خلق بمعنى جعل كقولهم . وخلق الإنسان ضعيفا . والجمهور أنكر وأذلك وجعلوا المنسوب الثاني في الجميع خلا رزعم جماعة من المتأخرين منهم خطيب الماردي أنه قد يجوز نضعين الفعل متعدي إلى واحد معنى صبر ويجعل من هذا الباب فأجاز حضرت وسط الدارين ولا يكون بغيره لانه لا يحسن فيه من وكذا ثبت المداير سجدا وقطعت الثوب فيها والجلد فعلا وصنعت الثوب خاصيا لأن المعنى فيها صبرت قال أبو حيان والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه وذكر السكاكي في المفتاح أنها متعدية إلى اثنين توهجت وتبقت وشمرت ودريت وثبتت وأصبت واعتقدت ونظيت ورديت وهب بمعنى حسب نقله عنه في الأرشاق ثم قال ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب إلى حصة نقل عن العرب

﴿ ص ﴾ مسألة مدخولها كسكان أو ذواستغمام وأنكر السهلي دخولها على جزئي ابتداء وتصميم ماضية فلو قيل وقيل الثاني شبه حال

﴿ ن ﴾ ما دخلت عليه كان دخالت عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ المتصل على استغمام نحو أنهم أفضل وغلام من عندك فانه لا تدخل عليه لأن الاستغمام له المدرك فلا يؤخر وتدخل عليه طاعت وتقدم عليها نحو أنهم طاعت أفضل وغلام من طاعت عندك وإذا دخلت على المبتدأ والخبر نصبت ماضية موقوفة وكان لا يصل أن لا تؤثر فيها لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت فنصبت الاثنين هذا المذهب الجمهور وزعم الصراعيان هذه الأفعال ما طابت اسمين شئت من الأفعال ما طابت اسمين أحدهما مفعول به والآخر حال نحو أتيت زيدا ضاحكا واستدل بوقوع الجملة والظروف والخرارات موضع المنسوب الثاني هذا كما تقع موقع الحال ولا تقع شئ من ذلك موقع المفعول به فدل على أنها ماضية على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يقوم بدونه وليس ذلك شأن الحال لانه ليس بحال حقيقي بل شبه بها والمشبه بالثاني لا يجري مجراه في جميع أحكامه ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضا بدونه وليس ذلك شأن المفعول من حيث أنه ليس بمفعول حقيقي بل شبه به عندهم واستدل البصريون بوقوعه معرفة ومضمر أو ما جازا كما للمفعول به ولا يكون شئ من ذلك حالا ولا يقدح بوقوع الجملة والظروف . وقعه لأنها قد نصبت على التشبيه بالمفعول به في نحو قال زيد عمر ومنطلق ومررت بزيد وأنكر السهلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلا قال بل هي بمنزلة أعطيت في أنها اسميات مع مفعولها ابتداء قال والذي جنى النعميين على ذلك أنهم أرادوا أن هذه الأفعال يجوز أن لا تدكر فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل أنك تقول طننت زيدا عمر ولا يجوز أن تقول زيدا عمر والاعلى جهة التشبيه رأيت لزيد ذلك مع طننت إذ القعد أنك طننت زيدا عمر نفسه لا شبه عمر وقال أبو حيان والصحيح قول النعميين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألقيت هذه الأفعال

﴿ ص ﴾ وسند عنهما أن مفعولها وتقدم بهما كجبردين وثانيهما ككبركان

﴿ ن ﴾ في مسائل الأولى تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومفعولها نحو طننت أن زيدا قائم علم أن الله على كل شئ قدير . وإن كانت بتقدير اسم فرد المفعول ولغيره بالخبر عنه بالذكر في السلة

ثم لا حذف فيه عند سبويه . وذهب الأخفش والبريد إلى أن الخبر محذوف . والتقدير أنظر زيد أقام ثابت
أو مستقر وكذا يدعونهم أن رسلهم أخبروا أحسب الناس أن يتركوا أنفسهم ومناداة مصرح بها
في قوله الثانية حكم خبر المفعولين في التقدير الأخير كما لو كان قبل دخول هذا المثال دلائل تدعيم
المفعول الأول وتأخير الثاني . ويجوز عكسه . وفيه يحجب الأصل في محو ظن زيد بصدقك . فتعجب بخلافه في نحو
ما طننت زيدا لا يحيل إلا أسباب الوجوب في التسعين . مع وقف من باب الاستثناء . الثالثة المفعول الثاني هذان
لأقسام والأحوال والخبر كان وذلك مع وقف مما هنا
في ص . ويجوز حذف ما بدليل دونه وقا يجوز له في الأصل لا هادونه وقا لا غشش والجرى وجوز
الأكثر . طالما والأصل في القان لا أعلم . قدر بس معا في ظن . وحال . وحسب . فان وقع محلى ما ظرف أو ضمير أو
إشارة لم يختصراً . كان أحدهما أو لا دليل . فان لم يكن
في ش . الحذف لدليل يسمى اختصاراً . ولغير دليل يسمى اقتصاراً . فحذف المفعولين هنا لدليل . جاز
وقا كقول

بأي كتاب أم بأية سنة ه . ترى جميعاً على ونحسب

أي ونحسب جميعاً على وأما حذفه ما لغير دليل كإظهاره على أنظر أو أنظر أو أنظر أو أنظر . فإما حذفه
فروية فغيره . فذهب الأخفش والبريد إلى أن خبر المفعولين في التقدير الأخير كما لو كان قبل دخول هذا المثال دلائل تدعيم
المفعول الأول وتأخير الثاني . ويجوز عكسه . وفيه يحجب الأصل في محو ظن زيد بصدقك . فتعجب بخلافه في نحو
ما طننت زيدا لا يحيل إلا أسباب الوجوب في التسعين . مع وقف من باب الاستثناء . الثالثة المفعول الثاني هذان
لأقسام والأحوال والخبر كان وذلك مع وقف مما هنا
في ص . ويجوز حذف ما بدليل دونه وقا يجوز له في الأصل لا هادونه وقا لا غشش والجرى وجوز
الأكثر . طالما والأصل في القان لا أعلم . قدر بس معا في ظن . وحال . وحسب . فان وقع محلى ما ظرف أو ضمير أو
إشارة لم يختصراً . كان أحدهما أو لا دليل . فان لم يكن
في ش . الحذف لدليل يسمى اختصاراً . ولغير دليل يسمى اقتصاراً . فحذف المفعولين هنا لدليل . جاز
وقا كقول

ولقد رأت لآلئى غيرة ه . متى بخلة الحب المكرم

أي والله . وها . وذلك بعضهم . نفع . أنهم لا يزالون لا تقار كل . فإما حذفه ما لغير دليل كإظهاره على أنظر أو أنظر أو أنظر أو أنظر . فإما حذفه
فروية فغيره . فذهب الأخفش والبريد إلى أن خبر المفعولين في التقدير الأخير كما لو كان قبل دخول هذا المثال دلائل تدعيم
المفعول الأول وتأخير الثاني . ويجوز عكسه . وفيه يحجب الأصل في محو ظن زيد بصدقك . فتعجب بخلافه في نحو
ما طننت زيدا لا يحيل إلا أسباب الوجوب في التسعين . مع وقف من باب الاستثناء . الثالثة المفعول الثاني هذان
لأقسام والأحوال والخبر كان وذلك مع وقف مما هنا
في ص . ويجوز حذف ما بدليل دونه وقا يجوز له في الأصل لا هادونه وقا لا غشش والجرى وجوز
الأكثر . طالما والأصل في القان لا أعلم . قدر بس معا في ظن . وحال . وحسب . فان وقع محلى ما ظرف أو ضمير أو
إشارة لم يختصراً . كان أحدهما أو لا دليل . فان لم يكن
في ش . الحذف لدليل يسمى اختصاراً . ولغير دليل يسمى اقتصاراً . فحذف المفعولين هنا لدليل . جاز
وقا كقول

منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني ان اسم الاشارة ظاهر من عمل فهو انما يشبه ما حفظ المصدر وتو كذا جملته عند الفعل
بذلك ان افعله متصرفات يجوز ان يدعى في تلك التي تليها في ذلك الموضع فذلك ما كان ثابتا ونصب نصب المصدر
المؤ كذا جملته فلا يجوز ان يدعى عند الجهور كذا لا يصح حقاس قولنا ان يدعى حقاس لان شأن المؤ كذا لا يحير
وجوز قولهم منهم الا خفض تقديمه فعلى الاول لا يجوز ان يدعى في عمله فانه لا يجوز ان لا يكون التقديم
والتأخير لكونه مؤ كذا واستحقاق شيء واحد تقديمه وتأخيرها في حال واحد محال واختلف يجوز التقديم
في عمله فأكثروا على المانع لانه لو عمل لم يكن على الفعل الحدود في ذلك ومنهم من أجاز فيقال فذلك في بداهة وفي
التقديم قول ثالث انه يجوز رفع مع شي نحو متى فذلك في بداهة قيا على متى فذلك في بداهة قال أبو حيان من
أجاز الاعمال في تلك في بداهة كان عنده هنا يجوز لان أدوات الاستفهام مطالبة للفعل بخلاف افعال المعنى
بمعنى ذلك ومن ذهب الى إجازة الاعمال هنا ونعم في تلك في بداهة ابن عصفور فان جعلت متى غير الفاعل
رفع وعمل وجوز بانحو متى فذلك في بداهة لانه حينئذ ليس بمصدر مؤ كذا ولا بدل من المفعول بالفعل وانما هو مصدر
بحرف مصدرى والفعل

« ص » وخص أيضا بالتعليق وهو عمله معنى لا لفظا في ذي استفهام ثم ضاف له أو قال ما أو ان النافية أو لا
ابتداء قال ابن مالك أو قسم أو لو وابن السراج أو لا أو نحو أو لا وأسكر تعجب تطبيق الفاعل وقيل القسم مقدر
فيها معاق وقيل في أن ولا وقيل هو وجوابه المسمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالتحقيق
« ش » يختص أيضا بالنسب من الأفعال النافية بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التصدير والمفعول
يعطف على الجمل المعلقة بالنصب لأن محلها نصب والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أنهم قام
فعلم أي الخربين أحصى أو ضافا إليه نحو علمت أنهم قام أو مدحولا له نحو علمت أن بداهة أم عمرو أو
مدحولا له النافية نحو وظنوا ما لهم من محيص فندعت منهم ما عولا يستنفون أو لان النافية نحو وظننوا
أن لنستم لا فديلا أو للام الابتدائية وقد عرفت أن الشراء ووجه المانع في الجميع لان المصدر فلا يعمل
ما قبلها فيها بعدها وعدا من تلك من المتعاقبات لا ما القسم كقولهم وقد علمت أن اثنين مني قال أبو حيان لم
يدكرها كذا احسانا بل صرح ابن الدهان في الفرع انما لا تعلق وعدا من ذلك أيضا كقولهم

وقد علم الاقوام لو ان حاشا راد زاء المثل كان له وفر

وعدا من السراج في النافية رد كرها النعاس نحو انظن لا يقوم بداهة أو جوابا ولم يدكرها احسانا
أبو علي الفارسي بها العمل نحو وما يدريك له يدركي وما يدريك له من الساعه قريب ووافقه أبو حيان لانه
مثل الاستفهام في أنه غير خبر وان ما بعده مقطع مما قبله ولا يعمل فيه وذهب ثعلب والمبرد الى ان كيان الى أنه
لا يتعلق من الافعال الا ما كان بمعنى العلم او اما انظن ونحوه فلا يتعلق ووجه الثوريين ووجه المبرد من أن آله
التعليق في الاصل حرف الاستفهام وحرف التأكيده اما التعقيب فلا يكون بعد الظن لا بعد استفهام أو لا استفهام
فترددوا في الظن ابتداء فلا بد من على أنه وذهب بعضهم الى أن القسم مقدر بعد حذف الفعل من جميع المعانيات
الذكورية وانما هو الذي لا يعمل ويقوم الى أنه مقدر في أن ولا يقوم الى أن القسم المقدر جوابا في وضع مصدر
الفعل وذهب بعضهم الى أنه يجوز الاعمال مع ما نحو علمت بداهة أو قائم نحو علمت هذا خاص بالظن لان إجازة
كالمعمل والعمل لا يدخل في العمل فلا يقال له تيسر بداهة أو قائم لا في عام لانها ليست بفعل

« ح » وألحق مع استفهام بغيره وتكرر سؤال حال قوم ونظر ابن مالك ونسي ما قاله من الاعمال سلافا
ابن فارس وذهب علمت زيدا أو من هو أو ربح أو جوابان كيان ويجب على الأصح بعد أن يسمي أي أجري

والذى استفهام معاملة دونهم المعقون بعدى لازين فالبعضة سددها والثاني ان ذكر الاول أو بعرفه نصب
بما ساقط أو لا حذفى هو فان ذكر قبل كل وقيل استعمل وقيل جلى وقيل نزل على نفسه

في شئ فيه مسائل الأول الحق في اتصال المد كور في العلق اكن مع الاستقام خاصة بصغر نحو فاستهصر
وبصغر من يأبىكم العتوت وتذكر كقولك وتذكر كذا ايادى عتوت لم قد داهى بال نحو يدالون ثاب يوم الدين
وزاد ابن خروف فلور وفتاح ابن عمرو وراين بال نحو ا فلا ينظر ان الى الابل كيف خلقت قال ابن اثير
ولم يذهب احد الى قولية هاسوي المد كورين وزاد ابن مالك في كقولك ومن اتم انا من اتم ه
ونازع ابو حيان بان ما في البيت يحذف الموصولة وحذف العائد أي من هم اتم وزاد ابن مالك ايضا ما قبل
المد كورات من الأعمال التي لها تعلق بفعل القلب نحو في العلى في العلى على ان رأى بصغر يتو بسوق المد
الحق نحو لان استبا عنى استعم في طلب العلم ليس لوكم أيكم أحسن علا ونازع ابو حيان بان رأى من الاول
عامة واكن من الأخير موصولة حذف صدر صلتها فيمت وهي بدل من خبر المضاف بدل بعض واجاز بونس
تعالى كل فعل غير ما ذكر ونزع عليه ثم انزع من كل شئ أهم أشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثانية
ان انزع عن الاستقام أحد المفعولين نحو عمت زيد أبو حيان فافاض بالانفاق لان العامل مطلق عليه ولا
مانع في العمل واختلافه في رفعه فأجاز عمت زيد أبو حيان فافاض بالانفاق لان العامل مطلق عليه ولا
ان انزع عمت أبو من زيد وهو ظاهر قوال ان أحد اذا قول ان لا في ان أحد انما يقع بعد نفي لکنه ما
كان ضميره فليكن عند الفعل وهو وصغير واحد صار كأن النفي دخل عليه ومنع ابن كيسان مباشرة الفعل
رد السامع قال

فوائده ما ادری شرح لایستد و آید بدان که فائداً اتم منضم ۴

الثالثة يجب النصب بعد رأيت بمعنى أخبرني نحو رأيتك زيداً اليوم هو ولا يجوز التعليق برفع كذا جاز في
علمت زيداً اليوم هو لا نهائي معي أخبرني وأخبرني لا تعلل عندنا معك بيديك وفازك كثير من وقالوا
كثيراً ما تعلل رأيت فلان معاني من رأيتك أن أذكرك عذاب الله أو أذكركم الله أو أغض الله عنكم أو رأيت
إني كذا ونحوي أو علم أن القديري في آيات أخر وأجيب أنه حذف قبله قول احتساراً أي رأيتكم عذابكم
وقال أبو حنيفة هي من باب التنازع فكان رأيت وفعل التشرط تنازعا لا سمحده فأجعل الثاني وحذف من
الأول لأنه منصوب أي رأيتكم وهو أي العذاب وبضم في رأيت معقول في الشرط الذي يمكن تسليط رأيت
عليه أو بعد أقسم المستعجبه والمضاف إليه ما بعده هما المضافون للأفعال المذكورة فلا تؤثر فيدتننت وأخواته
يزيد في حله من الأعراب فرب كان من فوقه في الابتدائي كذا لا يوافق كان معولاً بدني فمؤلا به أو مصدر
أو ظرفاً أو حالاً بدني كذا في الخاء علة أي الناس صديقت وأبهم ضمير بتدويني فأممت وتنتي فأم زيد وكيف
ضربت زيداً الخالصة الجمله بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين أداة مسددة فإن كان التعليق
بعداً أيضاً فالمفعول الأول كما في علمت زيداً اليوم هو أي في وضع الفعل حول الثاني وأما في غير هذا الباب
فإن كان المفعول مما يتعدى عرف الجر فالجمله في موضع مسددة أيضاً نحو فكرت أن هذا جميع أم لا وجعل ابن
مالكته منه فليست نظر أمهات الركي طعنا ما أي إلى وإن كان مما يتعدى لواحد فهي في موضع مسددة نحو عرفت أنهم
زيدون كان مفعولاً مذكوراً نحو عرفت زيداً اليوم هو فالجمله بدل مقدره لما اختاره السبكي وابن مالك
ثم قال ابن عمقور هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت فمقدريد أو أم زيداً اليوم هو
والجمله إلى هذا التقدير لتكون الجمله هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الصائغ هي بدل لا لاختلال ولا حاجة إلى

هذا لا لعمل الخاضع بشرط خامسا وهو ان يكون الحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان وقال لم يذكر غيره
وبشرط السهول ان لا يمدى الفعل باللام نحو اقول زيد عمر ومنطلق لانه مجتنب عنه عن متى الظن لان الفاعل
من فعل القلب وهذا قول مشهور عدا اجماع الشرط فلا عمل به اثر لا واجب فتصور الحكاية ايضا مراعاة
فلا يصل نحو اقول زيد منطلق وكذا اعماله والقافي الغنوي يلزم به اثر لا واجب

الأكثر التعليق وقوم الانعام والثناء لم يبن الفعل

فإن تدخل الحفرة اسماء بهيمة الضل وحفرة التعبد على علم رأى المتعبدين فهو عين فتعبد بها الى ثلاثة معايل اولها الذي كان فاعلا وكذا أقصى ما يتعبد اليه الفعل من المفعول به فهو **أ** أنت زيلع عمر فاعدا وأثر يثربه اعمر **ب** كرميا والثاني والثالث من هـ هذه المعايل ما كان لها في باب علم ورأى من جواز الالقاء والتعليق وتغيرها لو منع كرم الالقاء والتعليق هنا سواء ثبت للفاعل ثم للمفعول وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع لان معنى الكلام عامما ولا يبيح به ما ضي السكلام على الابتداء ومعهما آخر وان ثبت للفاعل وعليه الجزولي ما فيه من انهما في القول الاول والثاني بالنسبة الى الآخرين وذلك تناقض لانه حكم بقوة وضعفهما بخلاف ما اذا لم يثبت للمفعول ومنع آخر والتعليق دون الالقاء وعليه الأكثر ومنع قوم القلاء أعلم دون رزق وعليه الشاويب لان أعلم ونزق فلا يلحق كالألاني لا فعال المؤنثة وتزق بمعنى أنظر موافقة في الالقاء كما وافقه في المعنى ورد بأن أعلم وعلم أيضا متوافقان في المعنى فيلزم تساويهما في الالقاء وقد ورد السماع بالعاشما على البركة أسد الله مع لا كابر وقال الشاعر **هـ** وأنت أراي الله أوسع خاصم **هـ** واستدل ابن مالك بالتعليق بقوله تعالى يا أيها محمد اذ لم يزل كل يمزق الآية وقول الشاعر

حاضر افتد نیش آملی • تجزی عانی و تعدادی

(من) وحذفوا واحداً من الدالين جائر والادونه شفع مديونه ابن البادش وابن طاهر حروف الاول
والاقتدار اليه ووزالا كثر حذف الاول دونها ما او ادونه انشاق بين حذف دونها الجري عكبه

ثم يجوز حذف هذه المعامل الثلاثة بقدر بعض الدليل كقولك ان قال أملت زيدا بكرا فاعلمت
وأما لا فاعلمت وهو المحذوف تغير دال فضيلة المذهب أحدها وليد لا أكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجحه
ابن مالك وحطاب يجوز حذف الاول بشرط ذكر الآخرين أو لا آخرين بشرط ذكر الاول كقولك
أملت مكنت لعمري أن يحذف العلم أو أنه لا يزالا بعد حذف الثاني والثالث أن لا يحصل الكلام من فاعلمت
بذكر العلم في الصورة الاولى والثاني والثالث الثاني وعليه يبيرون ابن الواش وابن طاهر وابن خروفي
وابن عصفور لا يجوز حذف الاول ولا لا فاعلمت عليه وحذف الآخرين بل لا بد من الثلاثة لان الاول كالفاعل
ولا يحذف والآخرين كهماني مابطلن بقدر منع هؤلاء حذف ما فيه اقصارا لثبات وليد التلوين يجوز حذف
الاول فقط مع ذكر الآخرين نحو اعلمت كمثلك سميانا ولا يجوز حذف الآخرين دون الاول ولا حذف
الثلاثة ولا حذف الاول وأحد الآخرين ولا حذف أحد الآخرين فقط الرابع قوله الجرمي واختاره ابن
اقراس يجوز حذف الآخرين فقط لا هماني حكم معولي طن دون الاول لانه في حكم الفاعل

[illegible]

ش في الجمع على تعدية اى ثلاثة اولى وأرى زادا سيبو يديا كقولہ

وثبت فسادہ ابلہ ۛ کلا عموما خبرا لى النین

وزاد ابن هشام النعمی ابنا وعرف وأشعر وأدری وزاد القراء فی معانیہ خبر بالتشديد كقولہ

ۛ وخبر عن سوداء القلوب مرابطة ۛ وقوله ۛ وما عطفك اذا أخبرني دتعا ۛ وزاد الكوفيون حدثت

وتبعهم المتأخرون كالنخعي وأبن مالك قال أبو حيان وأكثرا عطفنا كقولہ ۛ فن حدثنوه له علينا الملا ۛ

وزاد المغر برى في شرح الفحاحة علم المفعول بالضعيف قال أبو حيان ولم يوجد في لسان العرب تعدية لى ثلاثة

وزاد ابن مالك أرى الحليمة كقولہ تعالى ۛ اذ يرى بكم الله في منالك قليلا ولوارا كهم كثيرا ۛ وزاد الأخفش

وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد فيا سالى اعلم وأرى ولم يسمع وزاد الجرجاني استعطي وزاد

بعضهم أكنى فبلغت أفعال الباب خمسة عشر والجمهور منعه واذا كانوا المنتهى به على النقص أو حذف

حرف الجر أو الحال

ص ۛ وما بنى المفعول فكففت

ش ۛ ما بنى للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظن فصار في ظن جازية ۛ قال ابن مالك الا لا تدمر على

المرفوع فانه غير جائز في ظن لعدم القاطنة جازية المفعول العائدة وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين وأغنى

عن التصريح استنباه

ص ۛ العامل وثانيه الفاعل المفعول عليه عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به

ش ۛ لما كان الكلام متقدما مبتدأ وخبر وبشأنه توسع ومن فعل والمثال وينشأ عنه الثاني عن

العامل المحصور له معدي ذلك وقد تم الكلام على النوع الأول فبشأنه وهذا هو النوع الثاني فاعمل

ما استدل به عامل مخرج على جهة وقوعه منه أو قيامه به فاعمل به على الفعل على نحو قوله ۛ وماضين معناه

كأن صدر واسم الفاعل واسم المفعول والأشياء واسم الفعل والفاعل والمجرور والمفعول مخرج نحو ۛ وأسرنا

الجنوى الذين ظلموا ۛ وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد وقيامه به كأن زيد

ص ۛ يجوز أن هشام في الاستدلال نادى قوم شبهة فليست خلاف معنى الفاعلية وقوم أحدية الفاعل والكسائي

كونه داخل في الوصف ونسب المفعول خبر وجه والخبر واجب تأخير وذكره ويحذف مع عامله وفاعل

المستند أو فاعل لا يبين أو الجماعة المفعول كذا يفسر في خبر ثم بدلت خبر ما وقد خبر عن أرباب الدار المحترمة في كفى

قال ابن الزبير إن كانت بمعنى حسب

ش ۛ وفيه مسائل الأولى في رافع الفاعل أقول أحدها وعليه الجمهور وأنه العامل المستند اليه من فعل أربا

ضمن معناه كما فهم من الحد لانه طالب له الثاني أن رافع الاستدلال أي التسمية فيكون العامل معنويا وليست مقام

ووجه أنه لا يدل في جعل العامل معنويا لا عند منظر المعنى المالح وهو جازم وجود الثالث في باب البناء من

حيث أنه محصور به بقوله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ورد أن التسمية معنوى والمعاني ليست مستقر لها عمل في الاسماء

الرابع كونه فاعلا في المعنى وعليه خلف كقولہ أبو حيان ورد بقوله ملن زيد وما قام عمرو والخامس ذهب قوم

من الكوفيين إلى أنه يرتفع بأحداته الفاعل كذا نقله ابن عرون ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الصاحبة

الثانية الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله وجوز الكوفية تقديمه نحو ۛ جاوز بقدام

مستدلين بنحو قوله ۛ مالا جمال شهابا ۛ أى وثبت مشيها وأول البصريون على الابتداء أو إضمار

الخبر بالناسب في أي ظهر أو ثبت وثمره الخلاف يظهر في نحو ۛ انز يدان أو انز يدون قام القاصد على الصحيح وعليه

البصر يوم القيمة ولا يجوز زحفه وهو قوله بين خبر المبتدأ بأنه كالملة في عدم تأخيرها عن
تلكه وإن كان المبتدأ بمقتضى البيان وكذا يجوز التركيب في الاستخراج فتكون في يوم القيمة بين الثلاثة وهو
مقتضى المبتدأ لا مقتضى البيان وبين من المبتدأ ما يستمر فلو حذف لا قبله من الخلف لا يستمر بخلاف الخبر
بذهب الكسائي إلى - راز حذف المبتدأ في الدليل كالمبتدأ والخبر وزعمه السهيلي وابن مناصب ويستثنى على
الأول صور يجوز زحف الخذف أسد مع رافعه في عمله كقولك زيد إن قال من أكرم والتقدير أكرم
زيد حذف المبتدأ مع الفعل كالمبتدأ على المبتدأ يجوز حذفه نحو أو المبتدأ في يوم القيمة بغيره كالمبتدأ على
المبتدأ أو المبتدأ على كالمبتدأ في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فلا لا المبتدأ كالمبتدأ
فان قلت قد ورد المظهر في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع
الآيات - وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشرب الخمر حتى تشربها وهو مؤمن فاعلم أن المبتدأ في قوله
مبتدأ راجع إلى ما دل عليه الصلوة وهو المبتدأ في الآية فلا يفتد أو لا تشرب الخمر حتى تشربها وهو مؤمن فاعلم أن
بذلك ما تشبهه الزعمه يجوز المبتدأ من قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع
والجمل في المورثين في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع
فالمبتدأ كالمبتدأ

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع
وفي قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع
في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

في قوله تعالى فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع - فاعلم أن من كان ضيق القلب فلا يسمع

فليس **﴿** مسألة الأصل أن يلى فعله فدية يصل بمفعول لأن ليس خلافاً لـ ابن الحاج في مصدر الأعراب أو كان ضميراً غير محصور ويجب أن كان المفعول ضميراً أو يؤخر محصوراً منها بما نكح كذا الاختلاف السكتاني مطلقاً والقرآن وابن الأثير في حصر العاقل وحكم المتصل بضمير

﴿ ثم **﴿** الأصل أن يلى العاقل المفعول لأنه مفعول متصلة لجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمر بن زيد ويوجب البقاء على الأصل إذا حصل ليس كما يخفى الأعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى نيسى إذا دل على حيث دل على فعل العاقل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزء والى المأخوذ ومن أوردتهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على المقرب بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذا الاغراض الواهية وأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها ليس ثم لا يقال باستناعتها كتصغير عمر وعمر وكان المعطاهما أو أحد لم يمع ذلك تصغيراً أو تصغيراً أحدهما مع أن من القياس المهر وقبيل الضلح الجال ما ينطاطبون به فلم في ذلك من غرض فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لا فائدة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه انتهى فإن كان قرينة متويزة أو لفظية جاز وفاقاً نحو كل السكتري موسى وأضأت سعدى الحنى وضربت موسى سعدى وضرب موسى الدقر عيسى ويجب البقاء على الأصل أيضاً إذا كان لفاعل ضميراً غير محصور نحو ضربت زيداً أو كرمته لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ويجب الخروج عن الأصل إذا كان المفعول ضميراً والفاعل ظاهراً للمباد كـ نحو ضربت زيداً ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً دائماً جامعاً عرف الألباس وكذا بالأعلى لأصح إخراجاً لما جرى اتفاقاً على ضرب عمر زيد أي لا ضارب له غيره وقد يكون زيداً وضرباً آخر وإنما ضرب زيداً عمر أي لا مضرب له غيره وقد يكون لعمر وضارب آخر وكذا الضارب زيداً أو الضارب زيداً أو أياك وما ضرب عمر الأزيد وما ضرب زيداً الأعمراً وما ضرب زيداً الأنا وما ضربت الأزيد أو أياك وأجاز السكتاني تصديماً للمحصور بالافعال كان أو مفعولاً لأن البس فيه بخلاف اتفاقاً منه قوله **﴿** فإزاد الأضعف ما في كلامها **﴿** وقوله

﴿ ولا أتى إلا ما هو مؤداه **﴿** وقوله **﴿** فلم يدرك الله ما هيبت لنا **﴿** وقوله **﴿** ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم **﴿** وأجاز القراء ابن الأثير تأويل العاقل أن حصر المفعول ومنع تقديره أن حصر هو لأن العاقل إذا تأخر في المعط كان في ثمة التقديم فحصل المحصور فيه تأخير من وجه وهو النسبة بخلاف ما إذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون في رتبة فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه وأما التقديم في التأخير لأن اتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه قد مر في بحث الضمير فأغنى عن إعادته هنا

﴿ من **﴿** مسألة بخلاف الغرض كـ لم وجهل وضعتور ففعله وخوف وإيهام ووزن وسجع وإيجاز فينوب عنه المفعول به قبالة ويقام الثاني من باب أعطى إذ ليس ومنه قوم وثأنتان كان نكرة والاول معرفة ورايها فيصح وظن واعلم خلافاً لـ قوم أن أمن أو لم يكن جملة ولا ظرفاً قيل ولا نكرة والاول أولى لأن الثاني اختار وقالت اعلم بلى الصحيح فيهما

﴿ ثم **﴿** فديرتك العاقل لغرض اغتضى أو معنوى كـ لم به نحو كتب عليكم القتال العلم بأن فاعل ذلك الله أو الجهل به كسرق المتاع وتعلم فيصاح اسمه عن أن يقتل باسم المفعول كقوله من بلى منكم بهذه القاذورات أو تحقيره فيصاح اسم المفعول عن مقارنته كقولك أودى فلان إذا عظم وحقر من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فبتر فكره أو قصد إيهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بشيئ به نحو فان أحضرتم وإذا حببتم إذا قيل لكم تعسوا أو اقْتُلُوا وزن الشعر كقوله

واذا شربت فاني مسترثا * مالى وعرضى واقرم يكلم

واصلاح الجمع نحو من طابت سريرته حدث سيرته أو قصد الابتزاز نحو . ومن عاقب بمنزل ما عوقب به ثم يرمى عليه فينوب عنه المفعول به فيقاله من رفع وعمدية ووجوب تأخير واستناع حذف وينزل منزلة الجزاء فان كان الفعل مما يتعدى لاكثر من واحد فان كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الاول أقوال أصحابها وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيد أو الاحسن إقامة الاول والمنبع اذا لم يؤمن فينوب الاول نحو أعطى زيد عمرا اذا لا يدري لو أقيم الثاني هل هو أخذ أو ما أخوه والثاني المنع مطلقا والثالث المنع ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع أولى قياسا على باب كان وعزاه أبوذر الخثمي للعارضى والرابع انه فيجوز حيث لا أى اذا كان نكرة والاول معرفة فان كان معرفة كالاول كمالى الحسن سواء عزي للكوفيين وان كان من باب ظن أو أعلم فزيد أيضا أقوال أحدها الجواز اذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرف مع ان الاحسن إقامة الاول نحو ظنت طالعة الشمس وأعلم زيد كتبك سمينا والمنع ان اللبس نحو ظن صديقتك زيد أو أعلم بشرار زيد قائما أو كان جملة أو ظرفا نحو ظن في النار زيد أو ظن زيد أبوه قائم وأعلم زيد اغلامك في النار وأعلم زيد اغلامك أخوه سائر وهذا ما وجدته طلحة وابن عصفور وابن مالك والثاني المنع مطلقا وتعين الاول لانه مبتدأ فى الاصل وهو أشبه بالفاعل فيكون بالنيابة عنه أولى وهذا ما حاربه الجزولي والخضر اوى والثالث الجواز بالشرط السابقة بشرط أن لا يكون نكرة فلا يجوز ظن قائم زيد أو قال أبو حيان فان عدم المفعول الاول ونصب الجملة يقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو علم أنهم أحولك وصرح به السبكي والظاهر ومنعه العارضى وان كان من باب احتار فزيد قولان أحدهما كما قال أبو حيان من الاول وهو ما تعدى اليه بنفسه وعليه الجمهور واستناع إقامة الثاني نحو اختير زيد الرجال ويورد السماع قال * وما الذى اختير الرجال سعادته وحوار لقراء وابن مالك إقامة الثاني نحو اختير الرجال زيد وأشار أبو حيان الى أن الخلاف مبنى على الخلاف فى إقامة الجزاء بالحرف مع وجود المفعول به لصريح لان الثاني هنا على تقدير حرف الجزاء أما الثالث من باب أعلم فلا يجوز إقامة وقال الخضر اوى وابن أبي الربيع بالانفاق لكن قال أبو حيان ذكر صاحب المخرج حواره وعن بعضهم بشرط أن لا يلبس نحو أعلم زيد كتبك حين وهو مقتضى كلام السهيلي وجزم به ابن هشام فى الجامع

في ص ١٢٠ فان فقد قال الكوفية والاختصاص الاولين وتأخر مصدره متصرف لا تنوكلون ضمرا دل عليه غير العامل فيل أو هو لا صفت بخلاف الكوفية أو ظرف مختص متصرف وفي غيره ومقدر وصفته خلف أو مجرور براءه وكذا غيره وقال هشام النائب ضمير بهم والقراء بالحرف وابن درستويه والسهيلي والزمخشري ضمير المصدر على الاصح لا يقدم والجمهور لا يقيم مفعول له ويميز ويجوز فى مصدر وغيره وقد به ابن عصفور وابن معطى الجزور وأبو حيان المكان وهو المختار وينصب غير النائب بتعديته وقيل بالأصل

في ص ١٢١ اختلف هل يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده على قواين أحدهما لا وعليه البصريون لانه شريك الفاعل والثاني نعم وعليه الكوفيون والاختصاص وابن مالك لوروده قرأ أبو حنيفة ليجزى قوما ما كانوا يكذبون . وقرأ عاصم . نهى المؤمنين . أى النجباء وقال الشاعر * لست بذلك الجز والكذابة وقال

* لم يمن بالعباءة الأسيدا * قال أبو حيان ونقل الله أن الاختصاص شرط فى جواز ذلك تأخر المفعول به فى اللفظ فان تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به قال ابن قاسم فالذهب على هذا ثلاثة فان حوزناه أو لا ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور وشرط المصدر أن يكون متصرفا بخلاف سبحانه الله ومعاذ الله لا التزام العرب فيه بالنصب وأن لا يكون للتأكيده بخلافه فى قائم زيد قياسا

لعدم العائدة إذ المفهوم منه حيث لا غير المفهوم من الفعل وسواء في الجواز المفظوظ به نحو سير سير شديد والمضمر
الذي دل عليه غير الفعل العامل نحو بلى بلى قال ما سير سير شديد قال نائب ضمير في سير مدلول عليه بغير سير
وهو القول المذكور فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك جلس وضرب وأنت زيد هو أي جالس وضرب
لم يجز قال أبو حيان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجواز إقامته وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال
في سير سير حيث سير حيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون بشرط الظرف أن يكون تحتها اختلاف غير ولا
يقال في سيرت وقتا وحاست مكانا سير وقت وجلس مكان لعدم العائدة ويجوز سير وقت نصب وجلس مكان بعيد
وأن يكون متصرفا بخلاف ما لزم الظرفية كسير وتم وعند لأن نيابة عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز
الكوفيون والآخرين نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز أيضا نيابة الظرف المتروك
وجوز ابن السراج كلامه في نيابة صفة الظرف المضاف في نيابة صفة المصدر فالصير يور على المنع
والكوفيون على الجواز وأما الجور ور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع نحو أحد في
قوله ما ضرب من أحد فإن جر بغيره فالتلف على أقوال أحد ها وعليه الجهور أن الجرور في محل رفع وهو
النائب نحو سير بزيد كالجواز كان الجار زائدا والثاني وعليه هشام أن النائب ضمير مهم مستتر في الفعل وجعل ضميرا
مبهما ليحصل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان أو دليل على تعيين أحد ها والثالث وعليه
القراء النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا
مبنى على الخلاف في قولهم مرز بدعمر وهذا ذهب البصريين أن الجرور في موضع نصب فإذا بني للمفعول كان
في موضع رفع وهذا ذهب القراء أن حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع
والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والزمدي أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير
سير هو أي السير لا نلو كان الجرور وهو النائب لغير سيرت مهند وحلت في الفاعل ولكن إذا قدم بصير مبتدأ
كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في الجرور وروى ابن العرب تصريحه بالمصدر المنصوب نحو سير بزيد سير
فدل على أنه النائب وأجيب عن ترك النائب بأنه نظير كفي هتد فاضلة فاعل قطعا ولا يؤث كفي وعن امتناع
الابتداء بوجود المانع وهو العادل اللفظي ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديمه نحو بزيد سير على الأصح
لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز به صرح السهيلي وابن أصبغ وكذا على الثاني قال أبو حيان ولم
يذهب أحد إلى أن الجار والجرور معا النائب فيكونان في موضع رفع وإذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر والظرف
والجرور فأنت مخبر في إقامة ما شئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار إقامة المصدر نحو فاذنفتح في المور ففتح
وعليه ابن عصفور وقيل يختار إقامة الجرور وعليه ابن معطي وقيل يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان
وجه بأن الجرور في إقامة خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في إقامته كثير فائدة وكذا ظرف الزمان
لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معا يجوز به بخلاف المكان فأنما يدل عليه دلالة الزمان كدلالة على المفعول
به فهو آتية به من المذكور إن كان أولى بالإقامة وإذا انتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة رأهم أحدها نصب الباقي
بشعدي الفعل المبني للمفعول إليه عند سبويه والجرور وقيل لا ينتصب به وانما هو منصوب بفعل الفاعل المبني
الفعل للمفعول في أعطيت بزيد أدرهما في درهما منصوبا على أصله بفعل الفاعل واختاره الزمخشري وذهب
القراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل مقدراى وقيل أو أخذ وذهب الزجاجي إلى أنه انتصب على أنه خبر مالم
يسم فاعله كافي كان زيدا قال ولا يجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوبا انما وفي الجرور بحرف قولان
أحدهما لا بناء على أن الجرور لا يقام ولأنه بيان لعل الشئ وذلك لا يكون إلا بعد شيون الفعل بمرورعه وهذا

ما صححه الفارسي وابن حنبل وقبل يجوز بناء على حوزا إقامة الجوز ولا يجوز بناء إقامة القير وجوزة
الكسائي وهشام فيقال في استلآت الدار رجلا مني رجال وحكي هذه مطبوعة بنفسه قال أبو حيان لا يقام
في هذا الباب مقبول له لا معمول معه ولا حال ولا يميز لأن الأبتساع فيها بخلاف المصدر والظرف
[ص ١٠] ويقام في كان قبل ضمير المصدر وفي ظرف أو جرح ومعمول وعلم ما يهدف جزاها وجوز الغراء
إقامة لغير المفرد وكين يقام وجعل يفعل فارغا والكسائي بنية المجهول وفي الملازم ضمير مصدر أو مجهول أو
فارغ أو قال

[ث ١] فيه مستلذان الأولى إذا حوزا بناء كان معمول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع فثقل ضمير مصدرها
ويهدف الاسم والخير وعليه السيرافي وابن ترووف وقبل ظرف أو جرح ومعمول طائفة على أنها فعل
فيما يهدف الاسم والخير أيضا وعليها مصغور وجوز الغراء إقامة لغير المفرد نحو كين قائم في كان زيد قائما
وجوز أيضا إقامة الفعل في كان زيد يقوم أو قام فيقال كين يقام أو قيم ولا يقدر في الفعل شيء وجوزة أيضا
في جعل من باب المقاربة فيقال جعل يفعل كذلك من غير تقدير في الفعل وواقعة الكسائي في البابين الأربعة
يقدر في الفعل ضمير المجهول والبصريون على المنع مطلقا الثانية إذ ينفي الفعل اللازم للمعمول في الثابت أقوال
أحدها ضمير المصدر ككس أي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السكيت قال أبو حيان ويجعل فيه اختصاص شيء الجلوس
لمعمول الثاني ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر
أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير مجهول الثالث أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الغراء

[ص ١١] مسألة لا يكون الفاعل ونائبه جملة ومثلها يجوز أن كان قليلا وعلى
[ث ٢] اختلف في الاستناد إلى الجملة على مذاهب أصحاب المنع فلا يكون فاعلا ولا نائباً عنه والثاني الجواز
لوروده في قوله تعالى ثم يداهم من بعدهم أرباب ليسجننه فأجازوا ويجوز يقوم زيد ويظهر في قام
زيد أم عمرو وأوجب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من يد أو ضمير السجين المفهوم من العمل
والثالث يجوز أن يقع فاعلا أو نائباً عنه لفعل من أفعال القلوب إذا سبق نحو ظهر في قام زيد أم عمرو وعلم أقام
بكر أم خالد بخلاف نحو بصر في خرج عبد الله فلا يجوز ونسب هذا السبويه

[ص ١٢] المصارع يرفع إذا تجرد من ناصب وجازم وهو رافعه عند الغراء وابن مالك وابن الخياط وقبل تعريه
من العوامل للتعطية مطبوعة وقيل الإهمال وقبل نفس المضارعة وقبل السبب الذي أوجب تعريه وقال البصريون
وقوعه موقع الاسم والكسائي الزائد

[ث ٣] لما انقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خفت بالمرفوع من الأفعال وهو الفعل المضارع حال تجرده
من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه أقوال أحدها نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو متو
وهو رأي الغراء واختاره ابن مالك وقال أنه سالم من النقص ونسبه لحدائق الكوفيين واختاره أيضا ابن الخياط
والثاني وقوعه موقع الاسم فهو متو أي ما ردها ذهب سيبويه وجهود البصريين وقال ابن مالك أنه مبتدأ
نحو ولا تعمل رجعت أفعول ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل فان الفاعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم
لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بحرف وفي المضارعة فيكون عامله تعظيما والرابع أنه ارتفع بنفس
المضارعة وعليه ثعلب قال أبو حيان في رفع لفعل المضارع سبعة أقوال أحدها أنه التعري من العوامل
للعظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزى في الإفصاح للمراء والاحفش والثاني التجرد من
الناصر والجازم وهو مذهب الغراء والثالث وهو قول الأعمى بالاهمال وهو قريب من الذي قبله وهو

على المذهب الثلاثة عدس والرائع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن يقوم في نحو زيد يقوم وقع وقع قائم وذلك هو الذي أوجب له الرفع والخامس وهو مذهب نطلب أنه ارتفع بنفس المضارعة والسادس أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الأعراب لأن الرفع نوع من الأعراب وهو على هذه الثلاثة المذهب ثبوت معنى والسابع وهو مذهب الكسائي أنه ارتفع بحرف المضارعة فأقوم مرفوع بالمضرة وتقوم مرفوع بالتون وتقوم مرفوع بالتاء ويقوم مرفوع بالياء وهو على هذا الغنطي قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي

﴿ص﴾ خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاذرة والأعلم بالأعمال في نحو يقال له إبراهيم وابن عصفور برفع العدد ليجرد المتعاطف فإن حذف المتعاطف رقت وجوز زيديوه اتهام بأحد الضمة ونقل هزأ ربعة إلى ثلاثة ومنهما شجرة

﴿ش﴾ فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف أحدها (١) الثاني الرفع بالأعمال أثبتت الأعلام ووجه من منه قوله تعالى . يقال له إبراهيم . فإن ارتفاع إبراهيم عنده بالأعمال من العوامل لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في اللفظ فيتم معناه والمهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو واحد ثان وسائر الناس أنكر وأدلك ونحو جوا لآية على غير قنهم من خرجها على أنه مفعول صريح يقال فيكون من حكاية لفظ المفرد وكأنه قال يطلق عليه هذا الألفا ومنهم من قال أنه منادى حذف منه حرف النداء أي يا إبراهيم ومنهم من قال هو خبر مبتدأ محذوف أي يقال له أنت إبراهيم فعلى هذين يكون من حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور برفع الاسم إذا كان ليجرد عدد وكان معطوفا على غيره أو معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لافي اللفظ ولا في التقدير نحو واحد وثان وثلاثة وأربعة فإن عرى من المتعاطف كان موقوفا نحو واحد ثان ثلاثة أربعة كان التركيب الذي حدث فيه باللفظ قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة والصحيح أن هذه ليست حركة أعراب لكونها لا عن عامل

﴿ص﴾ (الكتاب الثاني) في الفضلات المفعول به اختلف في ناصبه فالبصري ينافي الفاعل وقيل الفاعل وقيل هو وقيل كونه مفعولا وقيل ينصب الكل تشبيها به وسبع رفعه ونصب الفاعل ورفعها ما ونصب ما هو الواقع عليه الفعل

﴿ش﴾ بدأت من الفضلات المفعول به وقد عده صاحب المفصل وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق لا بدخول نحو أو جدد خبر بأو أحدث قبل لا وما ضرب بتزبد أو قد اختلف في ناصب المفعول به فالبصريون على أنه عامل الفاعل الفعل أو شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الفراء هو الفعل والفاعل معا وقال خليف معنى المفعولية أي كونه مفعولا كما قال في العامل أن عامله كونه فاعلا وقول وقيل ينصب الكل تشبيها لثبوت به أي ما ذكره أبو حيان في نمرح التسهيل أن انقسام المفعول إلى مفعول مطلق ومفعول به وله وقبه ومنه هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فرفعوا أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به وما قبلها عندهم ليس شيء منها مفعولا وإنما شبه بالمفعول ورفع المفعول به ونصب الفاعل ككوا خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل المتأفك عدا جود قد بلغت • نجران أو بلغت سواهم هجر

والسوا هي البالعة وسبع أبحار فمها قال • كيف من صاد عققان يوم • نعم بها قال

• فدسا الحبان منه العدا • والبيع لذلك كله فهم المعنى وعدم الألباس ولا يقاس على شيء من ذلك

(١) يياض بالأصل

(ص) ويجب تقديمه ان تضمن شرطاً واستفهاماً لا الكوفة فيها قصد به استنباط أو أضيف اليها أو
 نصبه فاصلاً جواب أما أو أمر فيه الفاء أو كان معمول بفسر الجواب أو كم الخبرية الآتي لغير تأخيرها ان كان
 إن أو أن أو مع فعل تهيي وموصول بحرف أو جازم لا عليه ولا م الابتداء أو قسم أو قد أو سوف أو قل أو ربما
 ونحو ما زيد عمر الأيضرب قال الرندي وضرب القوم بهضم بعضا وقوم ومفعول الأمر والنهي ويجوز فيها
 عدا ذلك وإذا قسم أو أضاف اختصاص خلافاً لـ ابن الحاجب ما لم يكن مستحقاً واختار أنه غير المحصر وأما السبكي
 (ن) الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يقدم على الفاعل جوازاً وجوباً كما تقدم في باب
 وقد يقدم على الفعل جوازاً نحو . فريقاهدي وفريقاهدي عليهم الضلالة . فريقاهدي كدبتهم وفريقاهدي فريقاهدي .
 وقد يجب تقديمه عليه وذلك في صور . أحدها إذا تضمن شرطاً نحو من تكرم أكرمه وأهم بضمض بضمض به ثانياً
 إذا أضيف إلى شرط نحو غلام من تضرب تضرب ثالثاً إذا تضمن استفهاماً نحو من رأيت وأهم بضمض بضمض
 قدمت وأين أتت سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصده الاستنباط هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون
 في الأول وجوزوا في الثاني أن لا يلزم الصدر لما حكوا من قولهم ضرب من منا وتفضل ماذا أو تصنع ماذا وإن ابن
 الماء والعش جوالين قال إن في موضع كذا ما وعشياً والبصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعها إذا أضيف
 إلى استفهام نحو غلام من رأيت خامساً إذا نصب جواباً ما نحو فأمأ الذينم فلا تقهر سادساً إذا نصبه فعل أمر
 دخلت عليه الفاء نحو زيداً تضرب سابعها إذا كان معمول كم الخبرية نحوكم غلام ملكك أي كثيراً من
 القامان . ملكك . وسبكي الأحقش أنه يجوز تأخيرها عن الفاعل في لغة ردية نحو ملكك كم غلام وقد يمنع تقديمه
 عليه وذلك في صور أحدها أن يكون أن المتددة أو الخففة نحو عرفت أنك أو أنك منطلق قال أبو حيان وقياس
 ما أجازه الغراء من الابتداء بأن المشددة وما أجازه هشام من أن أن زيداً قائم حق جواز التقديم ثالثاً أن تكون
 مع فعل تهيي نحو ما أحسن زيداً ثالثاً أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر أن تكف لسانك
 رابعاً أن تكون مع فعل موصول بجازم نحو زيداً تضرب زيداً فلا يقدم على الفعل فاصلاً بين الجازم فإن قدم
 على الجازم جازم خاصها إلى ثامنها أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء أو لام قسم أو قد أو سوف نحو ليضرب
 زيداً أو قل لا تضرب زيداً والله قد يضرب زيداً أو سوف تضرب زيداً ثامناً أن يكون مع فعل مؤكد
 بالنون فلا يقال زيداً تضرب إن قال الرضي ولعل ذلك لا يكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير
 مهمم واللام يؤخره عن مرتبة وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيتأخران في الظاهر وإذا قدم المفعول أو
 الاختصاص عند الجهور نحو أياك نعبد وأياك نستعين . أي لا غيرك . بل الله فاعبد . أي لا غيرك وخالف في ذلك
 ابن الحاجب ووافق أبو حيان فعلاً الاختصاص الذي يتوجه كثير من الناس من تقديم المفعول وهم وعلى الأول
 شرطه أن لا يكون التقديم مستحقاً كالنحو والبده بها والمشهور أن الاختصاص والمحصر مترادفان واختار
 السبكي التفرقة بينهما وإن المحصر في غير المذكور وثبات المذكور والاختصاص فمدان الخاص من جهة
 خصوصية من غير تعرض لشيء غيره وهاتان المستلكتان من علم البيان لا التصوف فيطلب بسط الكلام فيهما من
 كتابنا شرح الفقه المعاني وكتاب الاتقان

(ص) وحذف المفعول لا نائب ومتعجب منه وجواب ومحذور ومحدوف عالمه حتماً وكذا نحو زيداً تضرب
 خلافاً للكوفة وينوي الالتصاق الفعل المزمع أو لا بد أن بالتعميم أو غرض حذف الفاعل وفي حذف بعد
 لو فهو جواباً عما لا يجوز بالياء الثالثة كثيراً معمول عرفت ونحوه نحو . ولا تلهوا بأبدكم . وقيل لا في ذي اثنين
 ونحو كفي بالمرء كتباً أن يحدث بكل ما سمع

في مسائل الأولى الأصل جواز حذف المفعول به لانه فضله وينفع في صور احدهما ان يكون نائباً
عن الفاعل لانه صار عمدة كالفعل نائباً ان يكون مشجبا منه نحو ما احسن زيدا ثالثا ان يكون مجابا كزيدا
ان قال من رأيت اذ لو حذف لم يحصل جواب رابعا ان يكون محمورا نحو ما ضربت الازيدا او لو حذف
لا فهم في الضرب مطلقا والمقصود نفيه شيئا خامسا ان يكون عادله حذف نحو خيرا لنا وشرا العدو والثالث لا يلزم
الاجتناف سادسا اذا كان المبتدأ غير كل والعائد المقبول نحو زيد ضربت به فلا يلة الاعتبار ارا زيد ضربت
يحذف المعائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف ان يربط قال المفاخر اجاز عيو به في الشد موزيد ضربت
ومنع ذلك الكسائي والفرع او اعطى بسبويه حكى عن أبي العباس انه قال لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن
الرفوع والمنصوب واحد وتقول عن هشام انه اجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن
مالك عن البصريين الجواز في الاختيار وعن الكوفيين المنع الا في الشعر والله اعلم الثانية اذا حذف المفعول
نوى لدليل عليه نحو فعال ما يريد أي المريد وفلا ينوي الملتزمين الفعل المتعدي معنى يقتضي القبول كما
يضمن اللزوم معنى يقتضي التعدية كقضم اصابعه في قوله تعالى واصطغق في ذريتي أي الطف
في فهم وإما اللذان بالتعميم نحو يحيى ويميت يعلى وينع ويصل ويقطع وإما البعض الاغراض السابقة في
حذف الفاعل كالاجاز في واسمعوا وأطيعوا والمشاكلة في وان لربك المنتهى وأنه هو واضعك وأهلك
والعلم في فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والجهل في قولك ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التبيين
في ومن ظلم منكم بذقه عذابا والتعظيم في كتب الله لأغنيين النار رسلى والخوف في اغضبت في الله ولا
تذكر المفعول في الثالثة اذا حذف المفعول بعد لوفهم والمذكور في جوابها عا لبا نحو ولوشاهم بل لا آمن
من في الارض أي ولوشاهم ايمان من في الارض ولوشاهم لله لهدى الناس أي لوشاهم هدى الناس وقد لا يكون
كذلك كقوله تعالى قالوا لوشاهم بنا أنزل ملائكة فان المعنى لوشاهم بنا لرسال الرسل لأنزل ملائكة كقوله
الباقي الرابعة زاد الباء كثيرا في مفعول عرفت ونحوه ويجاز بد في الباء في المفعول نحو ولا تقوا أيديكم
الى الهلكة وهزى اليك مجد الغلة فليدب بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالمعاد أي أيديكم وجذع الغلة
وسبها والمعاد اقلت زيادتها في مفعول ما يستدعي اثنين كقوله نسق الفجيع يارديام وقد زيدت في
مفعول كفي المنة لواحده ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع وقوله فكن في بنا فضلا على
من غير ناخب النبي محمد يا نا

في مسائل الثانية اذا تعدد مفعول في غير عن فالأصل تقديم فاعل معنى وما لا يستدعي بحرف ومن ثم جاز خلافا
لشام أعطيت درهمين زيدا وثالثا جمع الأول دون الثاني وامتنع خلافا لا كقوليه
أعطيت مالكة الغلام ويحب ويمنع لخاص

في مسائل الثالثة اذا تعدد المفعول فان كان في باب ظن واعلم فاعلم أن المبتدأ أخيهما مقدم على الخبر والفاعل في باب اعلم
يقدم على الاثنين وان كان في غيره كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ما هو فاعل معنى في الأول وما يستدعي
اليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك لانه أقوى فالأصل في أعطيت زيدا درهمين واخبرته زيدا
الرجال تقديم زيدا لانه نفع الدرهم ومختار من الرجال ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به
ضمير يعود على الأول ما عليه مطلقا أعطيت درهمين زيدا أو على العامل ايضا يعود درهمه أعطيت زيدا يعود
الضمير على مقدم في الرتبة وان تأخر في اللفظ فهو نظير ضرب غلام زيدا والجواز في الصورتين مذهب أكثر
البصريين خلافا لشام في منعه لهما وليعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبو حيان وبني

منعه على أن المفعولين في رتبة واحدة بعد الفاعل فأبهم ما تقدم فذلك مكانه بغير ما ادعى على العمل فان
النية به التأخير وحينئذ ينوي تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير ويحذف عن الأصل أيضا ما
أعطيت ماله كما في الضمير على مؤخر لفظا ورتبة لأن المالك هو الآخذ فهو نظير ضرب غلام زيد
والكوفيون جوزوا ذلك على تقدير تناول العود للعلام أولا فلاول عندهم هو الذي يقدر المعنى آخذ له قبل
صاحبه وقد يخرج عن هذا الأصل فعل أعطيت درهما زيدا واخذت الزمالة زيدا وتأخير ما بعده التقديم
وقد يجب التزام الأصل في نحو أعطيت زيدا عرا لانه لو قسم ليدرا زيدا أخذهم مأجود وقد يجب الخروج عنه
في نحو أعطيت الغلام ماله كما يعود الضمير على مقدمه ويؤخر المحصور منهما نحو ما أعطيت زيدا الأدرهما وما
أعطيت درهما لزيد

من **م** مشقة حذف عامله قياسا لقرينة وجوب ما عا في مثل وشبهه لأن لم يكثر استعماله خلافا للزعم الذي
كالكلاب على البقرة انتهى وأخيرا أحسنوا سوء كيلة من أنت زيدا كل شيء ولا هذا ولا زعمت لك يا ثانيا
فأهل الليل وأهل النهار ديار الاحباب عذرك وكذا امر حبا وأهلنا وسلاخيرا الادعاء في باب المصدر وفيه مصدر
مطلقا وقيل يجعل المصوب مبتدأ أو حيرا فيلزم حذف تسمية والأصح أن منه - وهو ما وقع وسأعلى الدعي
من **ن** يجوز حذف ناصب المفعول به قياسا لقرينة لفظية أو معنوية نحو زيد لمن قال من ضربت أي
ضربت أول من أسرع في إعطاء أي أعط وخير من ذكر رؤيا أي رأيت وحدبك أن قطع حديثه فيه أي تم وكذا
من تأهب للحج أي زيد أو أرادوا القرطاس لمن سدد سهما أي نصب وهي كونه قياسا أنه لا يقتصر فيه على مورد
السمع ومنه في القرآن ما إذا أنزل ربكم قالوا أخيرا أي أنزل - بل الله إبراهيم أي تتبع ويجب الحذف ما عا
في الأمثال التي حوت كذلك فلا تنبر كقولهم كل شيء ولا تشبهه حر أي شئ ولا تشبهك وهذا ولا زعمت لك أي
هذا هو الحق ولا أنوهم وفيه التقدير ولا زعم وكذا ما شبه المثل في كثرة الاستعمال نحو أنتم وانبر لكم أي
وأنتم لا ف لا يستعمل في كثرة الاستعمال أي وأنت فانه لا يجب ضمها قبل أو حيان وقد عمل
الغشري عن هذا فعل انتهى وأخيرا منه وأنتم امر أقاصد أو واف وجوب ضمها للمفعول وقد نص سيويه
على أنه لا يجب الاضمار في الثاني ودله بأنه ليس في كثرة الاستعمال كالأول وقولهم الكلاب على البقرة باضمار
أرسل ومعناه نزل بين الناس جميعا خبرهم ونهرهم واغتم أنت طريق السلامة فاسألكمها وقولهم استهاووه كوله
مثل لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه أنه عطيني حشها ونسي السكيل وأما من أنت زيدا فأصله أن رجلا أخبر
مخروفا بفضل سمي يزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والتجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل
دفع عن ذلك وقيل لعن أنت زيدا على جهة الانكار عليه كما أنه قال من أنت تدكر زيدا أو ذا كرا زيدا وفي
قولهم من أنت تحمير للمخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا من أنت زيدا على المثل الجاري وأما كل شيء ولا هذا
فمنما أنت كل شيء ولا تأت هذا أو اقرب كل شيء ولا تقرب هذا أو ما هذا ولا زعمت لك فمنا أن المخاطب كان يزعم
زعمات فلما ظهر خلاف قوله قبل له هذا الكلام وهذا مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق ولا يختص بهذا اللفظ
بن تقول أقول كذا ولا زعمت لك وأعلم كذا ولا زعمت لك وأما أن تأت أهل الليل وأهل النهار فالمعنى تجد من يقوم
لك مقام أهل الليل والنهار وهو ما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال وأما ديار الاحباب فمنا إذا كرا قال
أبو حيان إن أراد أن ماله هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج إلى سمع ولم تقف عليه وان أراد لفظ ديار مضافا إلى اسم
المحبوبة فكثير قال ذو الرمة ديار مية أدنى مساعينا قال طرفة ديار سلمي أو صيدك بلقي وفي البسيط ما نصه
ومنا ذكر الدار فانه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله ديار مية أي اذكر ومثله ذكر الأيام والمعاهد

والله من كانه يستعمل عندهم كثيرا وما يدبروا فعنا أحضر عاذرك قال

أريد حياته ويريد قلبي * عذرك من خليل من مراد

وأما مراد أهلكوا سبلا فالعنى صادفت رجلا وسبوا وتون يقوم لك مقام الأهل وسبلا أى ليسوا خفصا لا حزا وهذا يستعمل خبر لمن قد علم ودعاء المسافر الأول هو المراد بها وأما الثانى فتقديره لك الله ذلك وقد رويوه برحمتي بلادك وأهلك قال أبو حيان وأما قوله فعل لأن الدعاء إنما يكون بالفعل فتدريه بفعل من لفظ الشيء ما دعوه به فعلى تقديره يسيو به يكون انتصاب من حيا إلى المصدر لا إلى المفعول به وكذلك أهلا قال وهذا الذى قد رويوه أعلاه إذا استعمل دعاء أما إذا استعمل خبرا على تقدير صادفت وأصبت فيكون مفعولا به لا مفعولا قاله وعلم القواس قسب لسيو به أن مراد حيا مفعول به أى صادفت رجلا لا ضيقا وأن مذنب غيره أنه مصدر يدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المفعول في هذه الأمثلة نحو دعاء على الاستدعاء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كما أن أفعال الناصب نحو كل شئ أى أمم معنى قصد وديار لا حيا أى تلك وكلاهما ونقرأ أى وردنى ومن أنت وزيد أى ذكرتك وكلامك وكذا البواقي قال * ألا مرحب وأدبك غيره ضيق * أى الأهل امرحب أولئك مرحب وأنشد لسيو به * وبالكهيب ميمون ثقيبة قوله * لنفسى المروى أفضل ومرحب * وأما سيوح قدوس فيقال بالرفع عندهم مع من يذكر الله على أفعاله يذكر لك فلا يصدر من وبالنصب على الضمار ذكرته سيو به * وما أى أهل ذلك فاحذف على هذا الفعل الناصب واجب الاختيار أو جازئه فقال السليبي وجاءني بالليل وآخرين بالثاني

من * ومنه ما نصب تحذيرا أن كان أيا أو مكررا أو متعاطفا أو لا فيصور الظاهر وأجازة قوم مع المكرر ولا يحذف عاطف بعد أيا لأن نصب المحذو ر باختيار آخر أو حذر عن ويكتفى بتقديره على أن تعمل وتعطف المحذو ر على أياى وأيانا وعلى أياك وأخوتهم ونفسك وشبهه من المخاطب ويضم ما يليق كنع وأنت وقيل لا كنى ناصب ولا يحذف من ظاهر وضمير غائب لا مفعولا والضمير هنا مؤكدا ومفعولا عليه كغيره

من * من المنسوب على المفعول به بأفعال لا يظهر باب التعذير وهو الزام المخاطب إلا أن من مكرره أيا أو ما جرى مجراه وأما ضم الضمار مع أيا متعاطفا أو أياك والشعر فلا نصب لا يافعل مضمرا لا يجوز إظهاره ومع المكرر نحو الأسد الأسد لأن أحد الأسمين قام مقام التعاطف ومع التعاطف نحو ناقة الله وسجياها استغناء بدكر المحذو ر عنه عن ذكر المحذو ر وما عدا هذه الأمور الثلاثة فيجوز فيه الإظهار وجوز بعضهم إظهار المعلن مع المكرر وحذف البسيط وقال الجزولى يقع فيه الإظهار ولا يمتنع عند قوم والشائع في التعذير أن يراد به المخاطب فإذا حذر أيا اتصل بضميره وعطف عليه المحذو ر نحو أياك أو أياك أو أياكم أو أيا كن والشعر ويضمير فصل أى يليق بالحال نحو أنت وأبعد ونحو نحن ودع وما أشبه ذلك وتحذر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب مفعولا عليه المحذو ر أيضا بضمير ما ذكره تصور نفسك والحائط ورجلك والخمر وعينك والنظر إلى ما لا يحل وبك والحرام وكونه مفعولا ذهب السجاني وجازة ابن عمقور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمرا والتعذير أياك باعد من الشعر والشعر والشعر فيكون الكلام جلتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير أياك باعد من الشعر والشعر ذلك فكل منهما باعد من الآخر ولا يحذف العاطف بعد أيا إلا والمحذو ر منصوب بناصر آخر مضمرا أو محذو ر وعن نحو أياك الشعر فلا يجوز أن يكون الشعر منصوبا بما انتصب به أياك بل بفعل آخر تقديره بدع الشعر وأياك من الشعر ويجوز تقديره من مع أن تفعل لا طراد حذف حرف الجر مع أن إذا أمن النفس نحو أياك أن تفعل أى من أن تفعل على وقد يكون التعذير

لنحكم جمع إياي وإن يحذف أحدكم الأرنب أي إياي نخرج عن حذف الأرنب أو نخرج حذف الأرنب عن مضمرك
ولا يكون المحذوف ظاهرا ولا ضميرا غائب إلا وهو معطوف نحو إياك والشر وماز رأيتك والسير وقوله
فلا تصب أيا الجمل وإياك وإياه أي باعده منه وباعده منك وأما قولهم أعور عينك الخ فمضى
حذف العاطف أي والخبر وقولهم فإياه وإيا الشواب شاذي لبناعده من البناء الشواب وباعده من منه وحكم
الضمير في هذا الباب مؤكدا ومعطوفا عليه بحكمه في غيره وهذا ضمير إن أحد هاتين إياك والآخر ما تضمنه
إياك من الضمير المتعلل اليه من الفعل الناصب له فإذا أكدت قلت إياك نفسك إن فعل أول إياك نفسك والشر
وأنت بالخيار في تأكيده بأنك قبل النفس وتركه وإذا أكدت الضمير المستكن في إياك قلت إياك أنت نفسك
إن فعل أول إياك أنت نفسك والشر وإذا عطفت على إياك قلت إياك وزيدا والأسد وكذا راسك ورجليك
والضرب وأنت بالخيار في تأكيده بأنك وإن عطفت على الضمير المستكن فقلت إياك وزيدا إن فعلك كان
فيصاحي تؤكده بأنك ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد إيا ولا يجوز تقديره قبلها وإن الأصل
بإعده مثل ما حذف الفصل الضمير لا يميز منه تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك
لا يجوز إلا في أفعال القلوب وما جعل عليها إياي إذا قدر ناصبه فعل أمر فانه يجوز لا تنهض هذا المحذوف

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب أغراء باضمار الزم أن عطف أو كسر ويجوز إظهاره وهو ما لا يكون ضميرا وقد
يرفع مكررا وإنما يعطف فيها بالواو ويجوز كون نالها مفعولا معه

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به باضمار فصل واجب الإضمار باب الأغراء وهو الزام مخاطب المكوف على
ما عهد عليه وإنما يجب الإظهار في صورتين إذا عطف أو كرر وكقولك الأهل والولد وقولك العهد العهد
وتضمير الزم أو شبهه قال أخاك أخاك إن من لا أخاله ويجوز الإظهار في أعادها نحو العهد
فيجوز أن تقول الزم العهد واحفظ العهد ولا يصح كون المعرى به الإظهار فلا يجوز أن يكون ضميرا وقد
يرفع المكرر قال

لديرون بالوظة أذفا ل أخو الجدة السلاح

ولا يعطف في هذا الباب وباب التصدير إلا بالواو لدلالتهما على الجمع وهي لفظة تفتتح في الزمان بخلاف الغاء
وتم لدلالتهما على التراخي ولأن المعطوف هنا شبهة التأكيد لا العطف لأن إياك والشر معناهما إياه
من الشر والشر منك والتوكيد التفتي إذا اختلف المعطوف لا يكون إلا بالواو ويجوز كون ما به الوار في
البين مفعولا معه لأنها كانت لفظة في الزمان جاز أن يلحق فيها معنى المعية

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب على الاختصاص قال سيبويه بنفسي رأيي وهو أي به ضمير متكلم وإلى بعد مخاطب
وغائب في تأريده خلافا للصغار وحكمها كأنه الإحرفه وصفها بإشارة وقال السير في معرفة مبتدأ أو خبرا
والانخس منادى ومتبوعها مرفوع ولا يزد عليه ويقوم مقامها منصوبا معرف أله وإضافة قال سيبويه
هالا كثر بنو وعشر وأهل وآل وأبو عمر ولا ينصب غير ما قل علما ولا يتم منصوبا على الضمير

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص وقدره سيبويه بأعني ويخص بأي
الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو أنا فاعل كذا أي الرجل والهم أغمر لنا أي العصابة وقوله
خذ بعفوني أي أيتها العبد دال العفو بالهمي تقدير

وأما انحصها لانه ما جرى مجرى النداء لم يكن في المنادى ما للزم النداء على صيغة خاصة إلا أنها الرجل ولازمة
معنى الخطابة الذي في النداء فاسب أن يكون وحده ضميرا فلا يقال مثلا إني فاعل زيدا تريد نفسك وحكم أي في

هذا الباب حكمها في باب السداع من ينالها على الضم محكوم بالياء وجعلها بالضم ووصفها باسم الجنس لمزما
فيه الرفع والتثنية في التثنية دخول حرف النداء فإنه لا يدخل عليها هالان المراد بها المتكلم والمتكلم
لا ينادي نفسه وزاد أبو حيان وصفها باسم الإشارة فإنه يمتنع هنا فلا يقال على أيها هذا التقدير تصديق سواء قصد به
التعيين أم صرف اليا اسم الجنس وزعم السبكي أن اليا مفعولة وضمها حركة غراب لا ينادي على أنه خبر
تقديره أنا فعمل كذا هو أي الرجل أي المخصوص به أو متداخلة بـ و الرجل المخصوص أنا المذكور وزعم
الاحمدي أنه ينادي لانه في غير الشرط والاعتناء لا تكون الا على النداء فلي ولا يكره ان ينادي الانسان
نفسه الا ترى ان عمر قال كل الناس اقمه ذلك يا عمر قل وهذا أولى من أن يخرج أي عن بابها ورد بأن بقية الباب
لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو نحن العرب وبك الله ويقوم مقام أي في الاختصاص مصرحة بنصب اسم دال على
على مفهوم الضمير معرف باللام نحو ونحن لعرب فري الناس للضيف أو الاضافة قال سيديونوا كثر الاسماء
الاضافة دخول في هذا الباب بـ وفلان ومعهتر مائة وأهل البيت وآل فلان وقال أبو عمرو العرب تنصب في
الاختصاص هذه الاربعة لا ينصبون غيرها قال * نحن بنى ضبة أصحاب الجمل * وقال

إنا بنى منقر قوم ذو حجب * وقال نحن بنان طارق * نعتي على طارق

وقال لنا عشر الانذار محمد مؤمل * مرضا ثنا خبر البرية أحمد

وفي الحديث نحن معشر الانبياء لا نورت بقل كونهما كقول ربيعة بن عامر يكذب الضباب * ولا يكون اسم
إشارة ولا غيره ولا تكرر البنية ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير أعني يكون بعده حشو وبنيته وبين
ما نسب اليه أو خبره بقل وقوع الاختصاص به ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل * معانك الله العظيم
وبعد ما ظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو في المزارب الوضعية أي المزارب فالمزارب لفظ غيبة لانه
ظاهر لك في معنى على أو عليك ومنع الصغار ذلك البنية لان الاختصاص مشبه للنداء فكذلك لا ينادي الغائب
فكذلك لا يكون فيه الاختصاص

ص * ربه المنادي ويقدر ادعوا نادى اشاء وقيل ناصبه القصد وقيل الحرف نيابة وقيل اسم فعل
وقيل فعل وهو هذه القريب وأي له أو لبعده أو متوسط أقوال واما أيار هيار أي أو للبعد حقيقة أو حكما وقد ينادي
بـ القريب وقيل مشعر كذا فيهما قبل والمتوسط وزعم الجوهرى أيا شتركة وبعضهم الممزة للتوسط
وبالقريب رابن المكيت عابعا بالاء والمجهول ونحوه وبالندبة

ش * من المنسوب مفعول لا به مفعول لازم الاضمار باب المنادي والزم اضماره أسباب الاستغناء بظهور
معناه وقصد الانشاء إظهار الفعل يوم الاخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه يعرف النداء ويقدر بأن ينادي
أو ادعوا اشاء هذا المذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنى وهو القصد ورد بأنه لم يعمد في
توابع الناصب وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء ثم اختلفوا في قيل على سبيل النيابة والعوض عن
العمل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وإليه الفارسي وروى جواز حذف الحرف والعرب لا تجمع
بين الموضو والموضو منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على أن حرف النداء اسماء أفعال بمعنى ادعوا كاف
بمعنى أنصبر وليس ثم فعل مقدر وربانها لو كانت كذلك لصحلت الضمير وكان يجوز اتباعه كما سمع في
سائر أسماء الأفعال ولا كفي بها دون المنسوب لأنه مفعول ولا قال بأنما تستقل كلاما وقيل على أنها أفعال ورد
أنه كان يزم اتصال الضمير بها كاتصال بـ العوائل وقد قالوا يا ياك * نفعلا لا يندبوا ولو اياك فدل على أن
العامل محذوف وذهب بعضهم إلى أن النداء من ماهر خبر لا إنشاء وهو النداء مفعولة نحو يا فاسق يا فاضل

أجرى على أصله من الإضافية في عربتها بالياء والبصر يون يبقونه على التركيب ينيبالالف لأن إضافته غير
حقيقية وذهب ثعلب إلى حواز يناء نحو حسن الوجه على الظم لأن إضافته في نية الانفعال ورد بأن البناء
ثاني عن شبه الضمير والمضاف عادم له وذهب الأصمعي إلى منع نداء السكره مطلقا وذهب المازني إلى أنه
لا يتصور أن يوجد في النداء السكره غير مقبل عليه لأن ما جئنا منونا فاعلم الحقه التسوية ضرورة وذهب
الكوفيون إلى حواز يندأها إن كانت خطاف من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفا وخلفت
نحو يادها بالاصل يارحدا لا ذاهبا والمع أن لم تكن كذلك فبها أربعة مذاهب في السكره غير الموصوفة
أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فجوز يندأها فقاهاهي من شبه المضاف فتصيب نحو يارحدا لا كرىما
و يانظيارحدا لكل عظيم وقوله لا يانظله من ذات عرق وقيل يجوز البناء والنصب قاله السكاكي وأصل
العراء أو جيب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبه نحو يارحدا لضرب زيد أو الرقع إذا كان ضمير خطاب
نحو يارحدا لضرب زيد أو لا يجوز بفضل المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة كقوله
• يا بؤس للحرب ضرار الأقوام • وقديم عمل عامن المنادى في المصدر كقوله • يا عتده عوة صب داهم دنف •
وفي الظرف كقوله

يادار بين النقا والمزق ما صنعت • يدالتوي بالآولى كانوا أماليكي

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالياء نحو يا فاضل الحديث الياء وتثبت ياءه عند الخليل إذا لا ووجب حذفها
وقال يونس تحذف لأن النداء يدل على اسم معرب متون مخدوف الياء فذهب التنوين من المخدوف الياء فيبقى
حذف الياء محالة وتقدر الضمة في الياء ثم حذف كقوله يندأها في حركة لا عراب مع أن النسيب يمكن تغيير وتخفيف
فتناسب أن لا تثبت الياء فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء بإجماع نحو يا مري ويأبى علما لأن مر ذهبت
عينه ولا ياء ويثبته فاقوه ولا ياء فادأوا يارحدا اللام
(ص ١٠) ويتون منادى الضرورة والاختيار عند الخليل وسببونه بقاء الضم وقوم النصب وابن مالك
الأول في العلم والثاني في السكره وعندى تكس

(ص ١١) يجوز تنوين المنادى المنى في الضرورة بالإجماع ثم تحذف أصل الأولى بقاء الضمة أو نسيبه فالحليل
وسببونه والمزني على الأول هما كان أو كرهه قدودة كقوله • سلام الله يا مطر عليها • وقوله
• مكان يا جل حيث يارجل • وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجري والمبرد على الثاني رد إلى أصله كقوله
المنصرف إلى السكره عند تنوينه في الضرورة كقوله • يا عتده عوة قتل الأوق • وقوله
• يا سيد ما أنت من سيد • واختار ابن مالك في نزع النسيب بقاء الضم في العلم والنصب في السكره
العيه لأن شبه المنصرف أضعف وعندى تكس وهو اختيار النسيب في العلم لعدم الالباس فيه والضم في السكره
المبينة للالباس بالسكره غير المقدودة لا فارق بينهما لا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم ألق على هذا
الرأي لأحد

(ص ١٢) مسألة بحذف حرف النداء الأمع الله والمستغان والتعجب والمندوب ومنعه البصرية اختيارا مع
اسم الجنس والاشارة وفي السكره لم تقصد وحذف المنادى دونه خطف وقد يفضل بأمر
(ص ١٣) يجوز حذف حرف النداء اختصارا وفي التنزيل • يوحى أعرض • رينا لا تزغ • أيها المؤمنون
ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف أحدها اسم الله تعالى أو الموصوف الميم نحو يا الله الثاني المستغاث نحو يا يزيد
الثالث المتعجب منه نحو يا لاء الرابع المندوب نحو يا زيدا الخامس اسم الجنس السادس اسم الاشارة السابع

السكران من الله وقد تعدد ذهب البصريين وذهب طائفة من جوار حذوه في الثلاثة لأخيرة وعليه ابن مالك
 لما ثبت ثبوت حجره في التثنية ثم تفرج وهو قوله في التثنية « فذلك هذا النوع وشرا » وقوله تعالى ثم
 أنتم هؤلاء تقتلون . وقوله « تعصب سيدا ضعايلول » أي يا ضعايل الأولون جلاؤك على الشذوذ
 والفسر ورواية الأبي على الاستدعاء والخبر لا تلتزم له في الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما
 تقرر في خبر من ذوقه يمدح وذهب في بعض الطرق لفظ يا حجر أما حديث المادى وإضاة حرف النداء ففيه اختلاف
 بخبر ابن مالك يجوز أن يمدح الأمر والدعاء ويخرج عليه قوله تعالى . الا يا حذوه . وقول الشاعر

يا لعنة الله والافوام صكاهم • والصالحين على صعان من جلا

أي يا قوم أو يا حذوه . قال أبو حيان والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف
 المادى أحسن من حذف الفعل من العرب فيشمل ويأتي لأكثر البيت ونحوهما لا يثبت . وقال ابن مالك حتى
 المادى أن يمدح حذوه لأن حذف المادى لا ينافي لأن العرب اجتازت حذفه والتمت إبقاء بادلي لا عليه وكون ما بعده
 أمرا أو دعاء لا ينافي ما قبله من التوكيد المأمور والمدح فاستعمل النداء قبلها كثيرا حتى صار الموضع منها على
 المادى إذا حذف وثبت يا فسن حذوه فذلك وقد يفتل بين حرف النداء والمادى بأمر كقول النخعي
 فغاطب أمها الطيفة • الا يا فاك • سوا لا لطيفاه أراد من الطيفة فرخت وهدأت

« من » والأصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب لا بحرف الكناية ولا معرف بأل في السعة خلافا
 للسكران إذا نهى أو استثنى على المبرد والموصول وإن سميان والجنس المشبه به لا ذو عهدية وغلبة ولم يحال
 « من » لا ينادى الضمير عند الجمهور المنصوب والمبني والسكران فلا ينافيان النداء إذ هو يقتضي الخطاب
 وأما ضمير الخطاب فلا يجمع بينه وبين النداء لا يجوز أن أحدهما يفتي عن الآخر وجوز قوم نداء أتمسكا بقوله
 « يا حجر بن أبحر » وأما قول الأعرابي يا أبا فاك كفيتهك وأجاب الأولون بندوره ولا ينادى اسم الإشارة المتصل
 بحرف الخطاب نحو يدالك فاك السرا في وغيره وأجازه ابن كيسان ونقل عنه بنبوه ولا ينادى بضمف لكاف
 الخطاب نحو يا فاك لأن المادى حينئذ غير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بخطاب ولا ينادى بالمعرف
 بأل فلا يصلح بالرجل لا في التثنية لأن في ذلك جعلا بين أدنى التعريف وجوزة السكون فيون في الاختيار
 ومن روي في الشعر قوله « فيا فاك فاك فاك » فذلك هو المادى فراك • وقوله

عيا من يا فاك فاك فاك • عرفته بيت العلى عدنان

وقوله « من » من ذلك يأتي تيسر على « واستثنى البصريون ثبوت أحد هاتين الله تعالى فيقال يا الله لأن آل
 للزوم ما فيه كانه من جهة السكون في يجوز حينئذ قطع خبره بوسيلة والثاني الجملة لمسمى بها كأن تسمى بالرجل
 قائم فادناه من ذلك بالرجل قائم أو لا تسمى به على طريق الحكاية واستثنى المبرد التناو هو الموصول إذا
 سمي به ضمير الذي لم يسمى به ووافقه ابن مالك قال أبو حيان والذي يصح عليه سيبويه المنع وفتح بينه وبين
 الجملة التي هي فيها ثبوت كل واحد منهما اسم تام وانما يسمى به بمرتبته اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء
 واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز له انداء مع النحوي بالأسد شدة وبان الخليفة هبة ووافقه ابن
 مالك لأن ضمير مبتدئ لا سمي به بل الخطاب فحينئذ يدخل بابي غير ألف واللام ولا ينادى ما فيه ال
 لهوية وإنما التي لهية ولا التي التي المفضل إذ نودي بهذا النوع حذف منه ال قال « فاك يا حارث نعم الحارث »
 وقال عمرو بن ميمون في الغرزد في كبرها •

« من » مسألة تدل على إشارة وصف يدي ال مرفوع كان استثنى عنه جازنصب أو أي ضم وتلي بها التثنية

عليه وفي الوصف يثبت في غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب نحو هذه هدينت عامر بالتثنية ويحذفه
الكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الساكنين الذي في ابن وبنه ولو كان النداء المؤنث مبنيا في الأصل
نحو يارفاش بنه عمر ولا تغير حركة لبناء الأصلية ويكون فتح الانباع تقديرًا ذكره أبو حيان
في ص ١٢٠ وإذا كرر لفظ النداء مضافا نحو ياتيم عدي نصب الثاني بدلا أو بإخبار أعني أو يينا قال ابن
مالك أرتا كيدا والسيراني أو فتا وضم الأول أو نصب إضافة لثاني معناه أو هو مقم أو مثله مقمرا أو مركبا
أو تابعا أقوال وادعاء الجنس والوصف كالعلمين خلافا للكوفية

في ص ١٢٠ إذا ذكر تنادي مضافا كررت المضاف إليه فلا إشكال نحو ياتيم عدي تيم عدي وهو توكيد
محض وإن كررت المضاف وحده نحو ياتيم تيم عدي ذلك أن تضم الأول على أنه تنادي مفرد وتنب الثاني على
أنه تنادي مضاف مستأنف أو منصوب بإخبار أعني أو على أنه عطف ببيان أو بدل زاد ابن مالك أو على أنه توكيد
قال أبو حيان ولم يذكره أحدا من الرواة لأن لا معنى له وهو واضح ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف
لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لأنه يضاف حتى يلب تعريف العلمية وأجاز السيراني نصبه
على التبع وتأول فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف ذلك في الأول أيضا التبع لكن التضم أرجح وأكثر في
كلامهم واختلف في وجه النص فقال سيبويه هو على الاضافة قال سيبويه الثاني والثاني مقم بين المضاف
والمضاف إليه والأصل ياتيم عدي تيم تيم حذف الضمير من الثاني وأقم قالوا لا يجوز الفصل بين المتضامين
بغير الظرف إلا في هذه المسئلة خاصة وقال العراء هو والثاني معاد مضاف إلى المند كورأخذ من قوله فضع
النداء ورجل من قالها أن الاسمين مضافان إلى من ولم يصرح به هنا وقال المير وهو على نسبة الاضافة إلى مقم
مثل المضاف إليه الثاني والثاني توكيد أو بيان أو بدل وقال الأعلم هو على التركيب وفتح الأول والثاني بناء
لأعراب جعل لاسما واحدا أو أضيفا كما قالوا ما فعلت خمسة عشر كذا وقال السيراني هو على الانباع والتعريف
مثل ياريد بن عمرو لأن الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في الكثرة فهذه خمسة أقوال ولا يختص المسئلة بالعلمين
عند البصريين فينبغي أن نصب في اسمي الجنس نحو يارجل رجل القوم وفي الوصفين نحو يا صاحب صاحب
زيد وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضم بلان أو بن أو نصبه منونان نحو
يا صاحب صاحب زيد

في ص ١٢٠ مسألة لزوم النداء من الأسماء فل وقلة وهما كتابة عن نكرة وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلان وجرح
ضرورة وكتمان وملائمة وعشيقان وبكذبان وملكمان ومطيان وملائم وكومان وتومان وهناء والمعدول
إلى فعل في سب مسد كذا وقال سيبويه على الكسر اسم مؤنث الاضرورة ومع رجل مكرمان وملائمان
وقدر أبو حيان القول وينقاس فعال سببا وأمر على الأصح في ثلاثي مجرد تام متصرف وقاس ابن طلحة
الامر من أفع

في ص ١٢٠ من الأسماء أسماء لازمة النداء فلم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ أو لافاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بل لا
تستعمل إلا في النداء وهي قسبان مسجوع وقيس بن المسجوع فل الرجل وقلة ثم أن يقال يافل ويافلة وقد جرح
فل في الضرورة قال في لغة أسكت فلانا عن فل واختلف فيما قيل هل متصرفان من فلان وفلان تحذف
الألف والنون ترخيا وبه جزم ابن مالك ونسب أبو حيان للكوفيين وقيل هما كتابتان عن علم من يعقل وعليه
ابن عمقور وصاحب البسيط قال أبو حيان ومذهب سيبويه أنهما كتابتان عن نكرة من يعقل بمعنى يارجل
و يامرأة وفل محذوف يتصرف وينى على حرفين بخلافه دم وزكيه ف ل ي بدليل أنه إذا سمى به ثم

صغر قيل في وائس أصله فلان فادالك تركبته ف ل ن وفل كناية لنادي وفلان كناية عن اسم مسمى به
المحدث عنه خاص غالب قهما مختلفا المعنى والمادة وفل الذي في الشعر السابق هو فلان صيغة الشاعر كذلك
ضرورة وائس هو المختص بالنداء انتهى ومنها هاء فلان ابن مالك قال للنادي المصريح باسمه في التذكير
ياعن وياهتان وياهنون وفي التأنيت ياهت وياهتان وياهات وقد يلي أو آخرهن ما يلي أو آخر المنسوب
من الالف وهاء السكت فيقال ياهتاء بسكون الهاء وكسر هاء الالتقاء الساكنين وضمها تشبيها بها الضمير وياهتاء
وياهتانيه وياهتانيه وياهنونه وياهنونه ومنها سلام ولومان ونومان في نداء الكثير للوم والنوم ولا يقاس
عليها قطعاً قال

إذا قلت يا نومان لم يحفل الذي • أريد ولم يأخذ بشئ سوى حلى

ومنها فعلان في المدح والذم ذكر الأكر أنه مسموح لا يقاس على ما جاء منه والذي سمع منه ستة ألفاظ مكرمان
لغزير المكرم وملائمان ومحبان وملكهان ومطيبان ومكذبان وذكر بعض المقاربة أنه متقاس وأنه يقال في
المؤنث بالتاء وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملائمان وامرأة ملائمة وحكى أبو حاتم هذا زيد ملائمان فهم
من أجاز استعماله في غير النداء بهلة وقال أبو حيان الذي أذهب إليه في نحره أنه على اضمار القول وحرف
النداء والتقدير رجل مقول فيه أو مدعو يا مكرمان وحذف القول كثير وحذف حرف النداء مناسب لحذف
القول ومنها فعل المعدول في سبب المدح كرجز م ابن مالك بأنه لا يقاس والمسموع منه بالكع وياضيق وياضيت
وياغدر وهي معدولة عن الكع وفاسق وخبيث وغادر قال أبو حيان وأصحابنا هموا على القياس فيه وقال
المبرد إذا أردت بفعل مذهب المرفة جاز أن تأتي في النداء من كل فعل فعل وأما حديث لا تقوم الساعة حتى
يكون أسعد الناس في الدنيا الكع ابن الكع فلا يس هذا المختص بالنداء ولا معمولاً لأنه مصروف فهو وصف
تكلم وأما قوله • شهادة بسدي ملحادة غدر • فضرورة والمقيس فعال المعدول في سبب المؤنث نحو
بالكع وياضيت وياضاق وأما قوله • إلى بيت فعيدته لكع • فضرورة على أنه أول باضمار القول أو النداء
أي حرف النداء أي يقال لها أو تدعى بالكع وهذا النوع مبنى على الكسر لمضارعة حذام من جهة المعدل
والتأنيت والوزن ويقاس فعال في السبب بلا خلاف وفي الأمر وفقاً لسيبويه وخلافه من كل فعل ثلاثي
مجرد تام متصرف نحو بالآم وياضار بمعنى بالثنية وياضرة وجلاس ونطاق وقوام بمعنى اجلس وانطق وقم
فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزبدل يقتصر فيه على ما مع نحو ذراك من أدرك خلافاً لابن طاحه ولا من ناقص
فلا يجوز كوان متطفاً ولا يات ساهاً بمعنى كن وبت ولا من جلد فلا يجوز ودار ولا وداغ زبداء بمعنى ذر و دغ
• ومنها اللهم والميم عوض حرف النداء ومن ثم لا تباينه في سعة خلافاً للكوفة ومنع سيبويه وصفه
وجوز المبرد مرفوع ومنصوب وشذ في غير نداء وحذف لامه وقد يستعمل في كين الجواب ودليلاً على الندرة
• من الأسماء الخاصة بالنداء معاً اللهم وشذ استعماله في غيره قال الأصمعي

تكلفة من أي رباح • يسميها اللهم الكبير

وشذ أيضاً حذف أل منه قال • لا هم ان كنت قببات حجج • وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المتددة عوضاً
من حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله

أي إذا ما حدث لنا • أقول يا اللهم يا للهما

هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم أن الميم ليست عوضاً منه بل بقية من جملة
محذوفة وهي آتية بخير ومذهب سيبويه والخليل أن هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة

الصوت يعني غير ممكن في الاستعمال وقال في قوله . اللهم فاطر السموات . إنه على نداء آخر أرى هاياطر
 وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه بمرقوع على الملقط ومنسوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال
 أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنه يصح فيه مثل اللهم الرحيم أرجئنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال
 المطرزي في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير النداء فكيفنا للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم
 نعم ودلي على الندرة كقول العلماء لا يجوز أن كل الميتة اللهم إلا أن يضطر فيصور
 (ص) مسئلة الندبة إعلان المنفيع لاسم من هذه ملوت أو غيبة وطاوار ويا مع الأمن والتدوب حكم النداء ولا
 يتدب ضمير وإشارة وكذا موصول الأسماء له تعيينه واسم جنس . فرد على الصحيح قال السيرافي وضاف ضمير
 خطاب والكوفية وجع السلامة

(ص) التدوب نوع من المنادى والندبة مصدر تدب المبت إذا تضرع عليه والحق به الغائب ويختص من حروف
 النداء بحرفين وأوهي الأصل ويا ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كأن يتدب ميتا اسمه
 زيد ويحضر تلك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نفسه إذا كان مضافا أو شبهة نحو وأعيد الله
 وأضرب أعزرو أو ضعه إذا كان مفردا نحو وأز بد وتوينة عند الاضطراب نحو . واقفعا وأين مني فمعا .
 ولا يتدب الميم من ضمير واسم إشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال وأنتاه ولا واهناه ولا وامن
 ذهياه ولا وأرجلاه لأن ذلك لا يقع به العذر للنفيع لاسمها وذلك هو المقصود بالندبة فإن كان اسم الجنس غير
 مفرد جاز نحو وأغلام زيداه وكذا إذا كان لأوصول صلة تعيينه نحو وامن حفر يثر زماء لأنه في الشهرة
 كالعلم وأجاز الزياتي ندبة النكرة وفي الحديث وأجبلناه وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السيرافي ندبة المضاف
 لضمير المخاطب كما لا يجوز نداه لأن البابين سواء قال بعض المخاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع
 الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك
 وفرق البصريون بأن هذه الألف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيئا بخلاف حرفي التثنية والجمع
 (ص) يجوز يلحق آخر ما تم به جواز ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفية قلبها وتحرير
 التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التثنية وفتح ما لم يلبس بقلب بحسبه وجوز الكوفية مطلقا وفي ياء وواو
 يقدر حركتها الفتح والحذف والأصح لا يعني عنها فتحة وأما انقلاب ما بعد تنوين متني وأنه لا يعوض فيها تنوين
 وصلوا أنه لا يلحق نفسه أو نعت أيها أو مضاف نعته غير أي قال ابن مالك أوما آخره ألف وهاء وجوز بعضهم
 في بدل ونسق ومنادى غير تدوب ويلها غايبا سألته أو متعلية هاء ساكنة لا وصلا اختيارا خلافا للفرع

(ص) يجوز يلحق جواز آخر ما تم به المندوب ألف وليس لحاقها بالازم وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه
 والموصول والمركب ثم إن كان متلوها تنوينا أو ألفا حذفت لالتقاء الساكنين نحو وأموساء وأغلام زيداه
 وجوز الكوفيون قلب الألف ياء ونحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال وأموسياه وأغلام زيداه أو زيداه
 وإن كان همزة ثابتة أقر نحو وأجر أو جواز الكوفيون حذفها وإن كان حرفا محذورا كان مضموما
 أو مكسورا أو أقر إن كان مفتوحا نحو وأز يده وأعيد الملك وأعيد يقول ما لم يحصل ليس فتحر الحركة
 وتقلب الألف والواو إن كانت عتوبية إن كانت كسرة كقولك في غلامه وقوموا سمى به وأغلامه وأقوموه
 بقلب الألف والواو وحذف الواو الأولى لالتقاءها ساكنة معها وفي غلامك وقومى . سمى به وأغلامه وأقوموه
 بقلب الألف ياء وحذف الياء الأولى لذلك أدنو بقيت الألف وقيل وأغلامها لا تلبس بالغائبة أو وأقومها
 لا تلبس بالمتني أو وأغلامك لا تلبس بالذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقا وإن لم يلبس فأجازوا وأرقاشيه

واعيد الماكبة وإن كان ياء أو واو بقدر فيها الحركة جاز فيها الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في
 غلامى واغلاماه أو واغلامياه وبقى مسائل الأولى لا يستغنى عن الألف بالفتحة فلا يقال واغروا أنت تريد واغمره
 خلافا للكوفيين الثانية لا تنافى الألف بابتداء نون الثانية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيدناه
 وأجازوه الكوفيون وابن مالك فيقال وا زيدناه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الألف نعت المندوب
 عند جمهور البصريين لأنه متغصّل من المنعوت وأجازوه يونس والكوفيون وابن مالك نحو وا زيد الطويله
 وأجاز خلف لحوقها نعت أى نحو يا أيها الرجله وأجاز يونس وابن مالك لحوقها الخبر وربا ضافة نعته نحو
 ألا يا عمرو وعمراه وعمرو بن الزبيره والجمهور جعلوا ذلك على التسذوذ وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف
 النسق الخامسة إطلاق النعاه يقتضى جواز لحاق الألف لما فى آخره ألف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن عطى
 الفسيه وابن الحاجب فيقال فى عبد الله وعبد الله هاء فى جهجه واجهجه هاء ونعما بن مالك لا تستفال ألف وهاء
 بعد ألف وهاء السادسة قيل قد يلحق الألف المندوب كقول امرئ من العرب فصحت يا عمراه فقال
 بالبيكاه يزم بذلك ابن مالك وغيره ومنه ما يجره السابعة تلى الألف فى الغالب سالمة ومنقلبة ياء أو واؤه
 ساكنة كما تقدم من الأمثلة ويجوز تركها كقوله * وقتبى بأمر الله يا عمرا * ولا يثبت فى حال الوصل
 الا ضرورية وأجاز الفراء نبوتها فيه مكسورة ومضمومة

ص * مسألة تخرج اللام مفتوحة منادى مستجيبا منه أو مستغاثا به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة
 ومكسورة المعطوف عليه دون ياء والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعرك أو مدعوا أو قول وقد
 تخرج عن أو يحذف أو تلي ياء الحذف المستغاث به واذاولى ياء ما لا ينادى إلا مجازا جاز فتح اللام مستغاثا به وكسرها
 وليست بعض آل خلافا لراحمه وتما فيها ألف كالندبة ويختص الباب بياء وقيل ورود وفى التهج

نوش * إذا استغيت المنادى أو توجب منه جزم باللام مفتوحة ياء نحو يا لله يا الله يا اللهج وما كان منادى صرح أن
 يكون مستغاثا ومتهجبا منه وما لا فلا إلا المعروف بال أنه يجوز هنا والاستغاة دعاء المستغيت المستغاث والتعجب
 بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمر أعظم منادى حاسه نحو يا الله والآخرون ترى أمر استغله فتنادى من
 له نسبة إليه أو ممكنة فيه نحو يا العلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب
 منه مجراه لما شاركته فى المعنى لأن سبهما أمر عظيم عند التنادى واختلف فى هذه اللام فقيل زائدة وعليه ابن خروف
 واختاره أبو حيان بدليل عاقبة اللالاق والاصح أبست زائدة وعلى هذا فذهب ابن جنى إلى أنها تاء فى بحرف
 النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه إلى أنها تاء فى بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور ويكسر اللام
 مع المعطوف إن لم تعد معه ياء نحو * بالله كقول والشبان للجب * فإن أعيدت معه ياء فتعت نحو بالمطاء
 ويال باح ويكسر أيضا مع المستغاث من أجله نحو يا القومى لفرقة الاحباب * وتعلق بعمل مضمر تقديره ادعوك
 افلان قال ابن عصفور قولوا واحدا وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تاء فى فعل النداء وهو بعيد
 وقيل بحال محذوفة تقديره يا زيدا مدعو العمرو * وتخرج المستغاث من أجله لأنها تاء فى المزيل كاللام قال

بالرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردى لهم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالدا ما هلكنا * وهل بالموت بالناس عار

وقد يحذف المستغاث به قلى يا المستغاث من أجله كقوله

بلا ناس أبو الالبابارة * على التوشل في بقى وعدوان

أي بالقوى لأناس وإذا أولى باسم لا ينادى إلا بجواز نحو بالذهب وباللذاهى جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث
به أي يا ذهب احضر فهذا وقتك والسكر على أنه مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف وكانت دعوت غيره
تسم على هذا الشيء وزعم الكوفيون أن لأم الاستغانة بعض آل وان أصل بالفلان يا آل فلان فحذف لكثرة
الاستغانة كما قالوا في ابن م ولذلك صح الوقف عليها في قوله * إذا الداعي التوب قال يالاه والبصريون قالوا بل
هي لام الجر بدليل رجوع كسر هاء في العطف ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها وجب ونقل الأول عن
الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن العراء قال ومن الناس من زعم كذا فذكره فظاهر هذه
أخباره أنه ليس بذهب الكوفيون نعم أنه لم يقل به وهو من رؤسهم فلذلك أعزه في المتن اليهم بل قالت خلافا
لزعيمه وقد عقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالندوب فلا يجتمعان نحو يا زيدا العمر وتلقها
هاء السكت ونفا ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل ويختص باب الاستغانة والتعجب
ببعض بن سائر حرف النداء وربما وردت وافي التعجب * تنبيه * إنما أعرب المستغاث والتعجب منه
مع كونه نادى وعلية البناء وجوده فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء فارجع إلى أصله وعلى هذا
لا موضع رفع له فينتع بالجر والنصب وقيل لأن يا صار حكما في النداء حكم العامل إذا البناء فيه شبه بالأعراب
فما دخل الحرف ليعناه زال عمل بالفتا وصار بمنزلة ما زيد ببيان فعلى هذا له موضع رفع فينتع بثلاثة أوجه
* ص * مشكلة الترقيم حذف آخر المادى ولا يرخم غيره الأضرورة أن صلح له ولو غير علم وذى ما
ومحوض ومنه تنظر في الأصح ولا ملازم النداء وندوب ومستغاث باللام قطعا ولادونها أو متاف ومبنى غير النداء
خلافا لراعيها

* فن * الترقيم لغة التسهيل وأصطلا ما حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل يدمر خاوي يدخل في المنادى
والتصغير والمقصود هنا الأول وهو المراد عند الإطلاق فلا يرخم غير المنادى الأضرورة بشرط صلاحية لنداء
بمختلف ما لا يصلح له كالعرف بأل وسواء في جوازه في الضم ورة العلم وغيره وذو الناة والخالى منها والمعوطن
وغيره والمنظر وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها في غير النداء إلا العلم لأنه المسموع ولا شاهد
في غيره ورد بقوله * ليس حي على المنون بحال * أي بخالده وقال بعضهم لا يرخم فيها لأن خال من النداء كما
لا يرخم في النداء وقال بعضهم إذا رخم في غير النداء عوض منه ياء ساكنة كقوله * من النعالى ووخز من أرائها
وقال الجوزي لا يجوز الترقيم في غير النداء إلا على نية التمام كقوله * طريف بن مال إليه الجوع والخمر * ولا
يجوز على نية الانتظار المحذوف ورد بالقياس على حال النداء وبالسماح قال * ابن حارث إن أشتق لرؤيته * أي
ابن حارثة وما ورد من ذلك فيما فيه آل كقوله * قواطن مكمن وورق الحما * أي الحام فن الحذف الذي هو
غير حذف الترقيم ولا يرخم الاسم الملازم للنداء ذكره أبو حيان في شرح التسهيل قال وأما لأم فليس ترخم
ملائم بل بناء على فعل من الموم قال وهو أيضا على أنه لا يرخم المندوب الذي ملقته علامة الندبة ولا المستغاث
الذي فيه اللام قطعا وأجاز ابن خروف ترخم المستغاث إذا لم يكن فيه لأم الاستغانة كقوله

* اعلم لك بن صمصمة بن سعد * وقال ابن الصائغ إنه ضرورة ولا يرخم المنادى المضاف عند البصريين لأن
المضاف إليه ليس هو المنادى ولا يرخم إلا المنادى وأجازه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله
* خذوا حفظكم يا آل عكرم واذكروا * في أيان آخر وأجاب سيبويه بأنها ضرورة قال أبو حيان
ولو ذهب ذهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفه مع الوارد ومنعه إذا كان غيرها

الكتاب مذهباً ولا يرخم المبنى لسبب غير النداء كتاب حذام

﴿ص﴾ ويرخم ذو الناء مطلقاً فلا ينحصر في خصوصية بن قلمعة والبريد في السكره مطلقاً إلا أنه وغيره
 أن كان عاماً قيل أو نكرة مقصود تزدن على ثلاثة قيل أو ثلاثاً يحرك الوسط قيل أو ساكنه
 ﴿ش﴾ ما فيه ناء التانيث لا يشترط في ترخمه علمية ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وإن كان ثنائياً غير علم
 كقول بعض العرب يا شارحى يريد يا شاة أقصى ولا تسمى وقال أبو حيان ويستثنى فله الخاص بالنداء فإنه
 لا يجوز ترخمه وإن كان مؤنثاً بالهاء ثم إن كان المؤنث بالهاء علمياً فلا خلاف في ترخمه كقولك في هبة تسمى به
 يذهب أقبل وإن كان نكرة مقصوداً فيه خلاف ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ترخمها وردها للجوهرية وقوله
 به يماق يرى عتقا فبها وفي البديع لا يجوز المبرد ترخم السكره العامة نحو شجرة وتغلة وإنما يرخم منها ما كان
 مقصوداً وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقاً وزعم ابن عمقور أنه لا يجوز ترخم صلعة بن قلمعة لأنه
 كناية عن المجهول الذي لا يعرف قال الشاعر

أصلعة بن قلمعة بن قلع * لهلك لأبائك تزدري

قال أبو حيان وأطلاق النحويين مخالفة وأيضاً وإن كان كناية عن مجهول فإنه علم الأنرى انهم منعوه العرف
 للعامة والتانيث في حكمه حكم أسامة للأسد والعارى من ناء التانيث إنما يرخم بشرطين أن يكون علمياً بخلاف
 اسم الجنس والاشارة والموصول وأن يكون زائداً على ثلاثة فلا يرخم الثلاثى وذهب بعضهم إلى جواز ترخم
 النكرة المقصوداً لأنها في معنى المعرفة ولذلك نعت بها أجاز في غنضر يا غنضر واستدل بما ورد من قولهم
 أطرق كرا أي يا كرا وإن يواصاح أي يواصاحب والجوهرية لا يرخم الثلاثى وذهب الكوفيون إلا إلى كسائي
 إلى جواز ترخم الثلاثى بشرط أن يكون محرك الوسط فيقال في حكم ياحك وهذا مردية معاً ولا يقبله قياس
 ونقل ابن بابشاذ أن الأحفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عمقور فإن كان الثلاثى ساكن الوسط كهنه
 وعمر ولا يجوز ترخمه ولا واحداً أما عند أهل البصرة فلا أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخم ثلاثة أحرف
 وأما عند أهل الكوفة فثلاثة يبق على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الأدوات نحو من وعن قال أبو حيان وليس كما
 ذكر بل الخلاف فيه موجود حتى أبو البقاء العكبري في كتاب التبيين أن بعض الكوفيين أجاز وترخمه
 ونقله ابن هشام الخضر أوى عن الأخفش فقال مانته أجاز الفراء وجاعه ترخم الثلاثى المنحرك الوسط وأجاز
 أبو الحسن وحده ترخم الساسن الوسط من الثلاثى

﴿ص﴾ ويرخم المزعج يحدف ثانياً وقيل إنما يحدف حرف أو حرفان وقيل الهاء فقط من ذى وبه ومن
 أنى عشر وقرع الالف أيضاً منع سيبويه ترخم الجلة وأبو حيان المزعج وأكثر الكوفية ذابوا به والفراء مركب
 العدد عنما والجري علم الكناية والكوفية المسمى به من تنكية وجمع

﴿ش﴾ في مسائل الأولى اختلف في ترخم العلم المركب تركيباً على جوارحه مطلقاً ومنع أكثر
 الكوفيين ترخم ما آخره وبه وقال أبو حيان الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخم المركب تركيباً مزعج لأن
 فيه ثلاث لغات البناء وينبغي أن لا يرخم على هذه لأنه مبنى لا بسبب النداء كحذام والاضافة وقد منع البصريون
 ترخم المضاف ومنع الصرف وينبغي أن لا يجوز ترخمه لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم وأما قوله
 ما أعاننى الحجاج حينئذ إن لم أنزله دراب وأترك عند قوادياه يريد أن يجرد فهدأ من الترخم في غير النداء
 للضرورة وهو شاذ لأنني عليه القواعد قال ولم يند هذا المضاف في ترخمه على معاً إنما ألوه بالقياس من جهة أن
 الاسم الثاني منه يشبه ناء التانيث فعمول معاملة بالحدف في الترخم قال ولكونه غير مسموع اختلوا في كيفية

ترخمه فقال البصريون كلهم يحذف الثاني منه فيقال في حضرموت وخسة عشر وسببو به يا حضر ويأخذ
ويأبى ومنع ذلك ابن كيسان لانه يلقب بالفردات وقال يحذف منه حرف أو حرفان فيقال يا حضر في
حضرموت ويأبى في بعض ذلك لان ذلك أدل على الحذف من حذف الثاني بأمره وأجاب الأولون عن الناس
بأنه يزول بالانتظار فيعين إذا خيف وقال الفراء في آخره وبه لا يحذف منه إلا الهاء خاصة ثم تنقلب الياء ألفا
فيقال في سببو به يسبو الثانية إذا بقي بالثنا عشر والثنا عشرة رخم يحذف الحيز وتحذف معه الألف أيضا
فيقال يائز ويائنة كما يقال في رخمها لو لم يركبوا وهذا بناء على أن المركب من العدد إذا سمي به يجوز ترخمه
وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ما سمي به من الحجة كتابا شرقي ترخمه خلاف فذهب
أكثر النحويين إلى المنع وابن مالك إلى الجواز ونقله عن سببو به فيقال يائز يائنة يحذف الثاني وقال أبو حيان
هذا النقل عن سببو به خطأ فان سببو به نص على المنع وقد سقت عبارته في النكت التي هي على الألفية وما ضم
إليها الرابعة لا يستثنى من العلم المفرد شي عند الجمهور واستثنى الجري من مثله طاهر بن طاهر كتابه عن
لا يعرف ولا يعرف أبوه فيجوز ترخمه لانه كتابة عن اسمه ورد بأنهم رخوا فلا تسمع يا فلانة قال وهو أيضا
كتابة وأجيب بأن فلانا كتابة عن الأعلام فرخم كما رخم العلم وطاهر بن طاهر كتابة عن مجهول لانه علم
واستثنى المكوفون ما سمي به من مشى وجع تصحح منه وترخمه والبصريون يجوزوه يحذف
اللام والنون

﴿ ص ﴾ ويحذف مع الآخر متلوه لينا كما نازا ثاقبه أكثر من حرفين وحركة تجاسه ويجوز الجري
حذف نافي الفتح والاختس المقلوب عن أصل والفراء الساكن الصريح وثين بد حرفين وقيل إن كان واوا
وقوم المدغم والكوفية يفتحها أو لا يفتحها ويحذف زائدان زيداعا ما لم يبق على حرفين وكذا إن حرك
أو لم يبق المشهور وأما متلوه لينا فذهب الأكثر وجوزوه سببو به ان بقى ثلاثة ولم ينظر وقال أبو حيان يجوز ان
والترك أكثر

﴿ ش ﴾ تقدم أن الترخم حذف الآخر ويحذف مع الآخر أيضا ما قبله من حرفين ساكنين زيد قبله أكثر
من حرفين وحركة فحاشه سواء كان الآخر صحيحا أصليا أم زائدا أم حرف علة بشرط أن لا يكون هاء ثابتة فيقال
في منصور وسكين ومردان وسماء وزيدان وزيدون وهذا ان اعلمنا به نص ويأبى وسكين وسماء وياهم
ويأبى ويأخذ فان احتل شرط مما ذكره يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف إن كان صحيحا كخمر ولا يئنة كخمر
كقنوم وبيع رلا أصليا كمنار ومقادير الهاء نقلية عن ياء وواو خلافا للاختس حيث يجوز الحذف
في هذه الصورة فيقال يا منق ويا منق ولا ما قبله حرفان فقط كعماد وعمود وسعيد لا يشبه الاسم بقائه على حرفين
الأدوات أفليس في الاسماء المفككة ما آخرها ساكن خلافا لعماد حيث يجوز الحذف فيه فيقال يا عم ويا عم
وقيل إنما قال الفراء بالحذف في عمود فقط فرار من بقا آخر الاسم ووافق البصريين في عماد
وسعيد لا تنفاه ذلك وجوز أيضا حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرق فيقال يا هر
بق الساكن أشبه الأدوات أفليس في الاسماء المفككة ما آخرها ساكن ورد ما على أمثلة لا يشبهها وعلى
الانتظار المحذوف مراد وجوز آخرون حذف الساكن الصريح إن كان مدغما كقرشب لانه في فوه حرف واحد
ولا ما قبله حركة لا تجانبه كغريق وفردوس خلافا لعماد والجري حيث يجوز الحذف فيه فيقال يا غرن ويا غرن
ولا ما قبل هاء الثابت كساعة ومجونة عند الأكثرين وأجاز سببو به حذفان بقى بعده ثلاثة أحرف فساعد
ونستقر المحذوف قال أبو حيان والصحيح مذهب سببو به وورد السماع قاله آخر بن زيد وقد وليت ولا به

بريد حارثة بن زيد وقال يا أرط إنك فاعل ما قلت يا ريد يا أرطاة وقال إنك يا ما ويا بن الأفضل يا ريد يا ما ويا
ويا بن الأفضل منادى نال لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله يا ما ونحوه يندى يا بن الأفضل
ثم قال أبو حيان والوجه أن في ذي النون الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين أحدهما هو الشائع
السكر بنزحيه بحذف التاء فقط والثاني وهو قليل نرحبه بحذف التاء وما يليها وما فيه زائد نال زيد ما
يحذفان وذلك ألفا التانيث كهماء والألف والنون في نحو سكران وعملامة التثنية والجمعين كما
تقدم وباء التثنية كطائي والنون والتاء في ملكوت وريحوت وله ثلاثة شروط الأول كون زيادتهما كما
ذكر فلا تم زيادتهما كملاء لم يحذف لأن الأولى زيدت لتأخر ما زيدت الأخرى له وهو فاعل بناء سراج
وزلزال وكذلك حول لا ياء بردرا لا يحذفان لأنهما لم يزداهما بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعدما كانت الأولى
للإمالة الثاني أن يبقى الاسم على ثلاثة فإن بقي على أقل لم يحذف كيدان أو بنون علما الثالث أن يكون
أول الزيادة نين سا كنه فان كان منصرفا لم يحذف كغرتين ومن النحويين من يحذفهما معا وما آخره ثلاث زوائد
مما قبل آخره حرف علة كولا ياء بردرا لا يحذف منه إلا الأخير فقط عند البصريين وجوز الكوفية
حذف الثلاثة قال أبو حيان وقياس قولهم يقتضى حذف الثلاث في رغبونا ورهبونا

في ص ١٠٠ مسألة الأجود انتظار المحذوف فلا يغير الباقي إلا بغير يك ما كان مدغما في ثلاثا فيقال أولها ما كان
له لأصلي السكون فيغتنقه على الأصح وثالثها يحذف كل ما كان يبقى قال الأكثر والابرد ما زال سبب حذفه
ويتعين الانتظار في ذي النون أن ليس وقبل مطلقا وقبل لا يترط اللبس في السلام وفيما يؤدى إلى عدم تغير
على الأصح ويعطى آخرها لا يتغير ما استغنى لونه وضعوا بردنالت نال ذي لين ويضعف ثانيه إن جهل وعينه
الكوفية فيما قبل آخره ما كان

في ص ١٠١ في المرخم لغتان الانتظار وهو نية المحذوف وترك الانتظار وهو عدم نية والاول أكثر استعمالا
وأقواهما في النعم وجاء عليه ما قرئ ونادوا يا مال وقول زهير يا مال لا أرمين منكم بداهية و جاء في
لثاني بدعون عن عمرو الرماح كانها ثم إذا انتظر فلا يغير ما بقي بل يبقى على حركته وسكونه فيقال يا جف
ويا عرف ولا يعل فيقال في غود وعلاوه وسقانه يا عمرو يا علاو يا سغاي الأما من أحد هاتين بك ما كان سا كنه
للاذغام إن كان قبله ألف كاجار ومجار عليين فرار من التثنية الساكنين بخلاف ما قبله غير ألف كحرب ومجر
فانه يبقى على سكونه خلافا لفرار في قوله بنعريكة أيضا حيث حرك على رأى الناس أو على رأيه فيالحركة الأولى
له في الأصل فحرك في اجار بالفتح وفي مجاوره بحركه بالكسر فان لم تكن له حركة في الأصل كما صارت فيالفتح
لانه أقرب الحركات وقيل بالكسر على أصل التثنية الساكنين نقله ابن عمه فور عن الفراء وقيل بسقط كل
ما كان يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك فيقال يا أسع نقله صاحب رؤس المسائل عن الفراء الثاني أن
يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف ولو وجع كقاضون ومسطفون علمين فإن الياء والألف حذفتا للملاحة الواو
إذا رخم يحذف الواو مع النون ردت الياء والألف زوال الموجب للحذف فيقال يا قاضي يا مسطفي هذا مذهب
أكثر النحويين وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد المضممة عند ذهابها في الوقف وعلى رد ما حذف
للاضافة عند حذف المضاف إليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يردنها فيقال يا قاضي يا مسطفي والزم رد كل غير
بسبب الالة الترقيم ما كان بسكونه ويتعين الانتظار في موضعين أحدهما ما فيه ناء التأنيث إذا حيف التباسه
بالمذكر كعمرة وضخمه وعادله وقائم إذا التام فيه بوجه أن المنادى مذكر هكذا جزم به ابن مالك وأطلق صاحب
رؤس المسائل المنع من غير اعتبار ليس البتة قال أبو حيان وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس في الأعلام واعتبروه

في الصفات قال وهو الذي دل عليه كلام سيبويه الثاني ما يلزم بقدر تمامه الأداء الى عدم الظاهر كالورد مخ
 ملبسان بكسر اللام فانه لو قدر تاما لزم وجود فعل بكسر العين في المصحح العين وهو بناء. وهل كذا جزم به ابن
 مالك قال أبو حيان هذا مذهب الاخفش وأما سائر النحويين كالسمرقاني وغيره فأنهم أجازوا فيه التمام ولم يعتبروا
 ما يقول اليه الاسم بعد الترخيم من ذلك لأن الأول وإن أعني ما يغير فيها الأصل لا ما صار اليه بعد الحذف وإذا ترك
 الانتظار أعطى آخر الاسم ما يستغنى عنه لو تم به وضعا فيضم ظاهرا إن كان صحيحا فيقال يا حارو يا جعفو يا هرق
 وتقدر فيه الضمة إن كان معتلا كقولك في ناحية يا بني بسكون الياء ويعمل القلب أو الإبدال كقولك في نحو ديا
 نى بقلب الواو ياء أفليس في الاسماء المعتكفة ما آخره واو قبلها ضمة وفي علاوة وسقاية ياء علاء وباقية ما بدال
 الواو والياء هز وتوقو عنهما آخر ألف زائدة في قطران يا قطرا بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإن
 كان تنائيا فالين ضعف أن لم يعلم له ثالث كذا تسمى به إذا رخته حذفت التاء وضعفت الألف فحركات الثانية
 فأنقلبت هز وتقبل بالاموان علم ثالثه جي به كذا تسمى عليها رخم يحذف التاء ويرد المحذوف وهو الواو لأن أصله
 ذوات ولذا قيل في التثنية دوأنا فيقال بأذرا ولا يتعين لغة التمام عند البصريين في شيء من الاسماء وقال الكوفيون
 يتعين فيها إذا كان قبل الآخر ساكن كقولك فرادس وجود اسم متفكنا ساكن الآخر
 حصر وجوده لا أكثر زائدة التاء مفعولة فيها حذفت منه وقوم الألف الممدودة وتوقف على المرخم يحذف
 الحاء غالبا ياء ساكنة وهي المحذوفة أو السكت خلفه بموضع ما ألب الإطلاق ضرورة
 في موضع فيه ما ألبان الأولى جمع من كلام العرب مثل باعنا شئ بفتح التاء قال النابغة هـ كليني لهم يا أمية ناصب هـ
 الرواية بفتح أمية فاختلاف النحاة في نحره بذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هي المدركة من هاء التانيث
 التي تلحق في الوقف أنتها في الوصول إجماعه مجرى الوقف والزما الفتح اتباعا لحركة آخر المرخم المستقر وذهب
 قوم منهم القاري إلى أنها أقصبت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركاتهم ودعاهم إلى القول بزادتها
 حشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم وذهب آخرون منهم
 سيبويه إلى أن التاء زيدت آخرها لبيان أنها التي حذفت في الترخيم وحركت بالفتح اتباعا على هذه الأقوال
 الاسم مرخم وقيل أنه غير مرخم والتاء غير زائدة بل هي تاء الكلمة حركت بالفتح اتباعا لحركة ما قبلها والاسم
 مبنى على الضم تقديرها سكا أن الأول من مزيد بن عمر وكذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل ومد
 جزمه بقول سيبويه في التسهيل واختاره أيضا ابن طلحة وألحق قسوم في جواز الفتح بذي الهاء إذا ألف
 نامدودة فأجاز أن يقال يا عفرأ هـ بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح لأنه غير مسجوع وقياسه على ذي التاء
 قياس على ما خرج عن القواعد الثانية لا يستغنى غالبا عن التاء في الوقف على المرخم يحذف التاء عن هاء ساكنة
 فيقال في الوقف على مثل باطلع باطلعه ونذر تركها حكى سيبويه يا حرم في الوقف يربد يا حرملة قال ابن
 عصفور وهذا يجمع ولا يقاس عليه وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعره ساكنة قليل
 وإذا وقف بها فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقبولة هاء أو هي غير هاء وهي
 هاء السكت المدركة في الوقف بخلاف جزم ابن مالك الأول قال أبو حيان وحاصله أن الترخيم لا يكون إلا في
 الوصل فإذا وقفوا فلا ترخيم قال ونظائر كلام سيبويه الثاني قال وحمل زيادتها ما إذا رخم على لغة الانتظار أما إذا
 رخم على لغة التمام فلا لأنه يقتضى ما اعتقدوا عليه من جعله اسماء ما حيز بنوه وقد يجعل بدل الهاء ألف الإطلاق
 عوضا منها في الضرورة قاله قتي قبل التفرق بأضباعه ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال
 وأعلم أن الشعراء إذا اضطروا وحذفوا هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يجعلون المادة التي تلحق القوافي بدلها

﴿ص﴾ المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل أعم منه
 ﴿ش﴾ إجماعى مفعولا مطلقا لأنه لم يحدد بحرف جز كما لمفعول به وله وفيه ومعه المصدر هو المفعول حقيقة لأنه
 هو الذي يحدده الفاعل وأما المفعول به فمحل الفعل والزمان وقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول
 والفعل والمفعول له علة وجود الفعل والمفعول معه ما يجب للفاعل أو المفعول قال أبو حيان تسمية ما انتصب
 مصدر مفعولا مطلقا هو قول التعويذ بين الأماذ كره صاحب البسيط من نفسه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق
 وإلى مؤكداً إلى متسع فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو فعلت وصنعت وعلمت وأوقعت
 فإذا قلت فعلت فعلا فالواقع ذات الفعل لأن الذات الواقعة مناهي هذا ولا يقع منها الجواهر والأعراض الخارجة
 عنها فلا تكون مطلقاً في حقها بل في حق الله كقولك خلق الله زيداً فإنه مفعول مطلق فذلك كان المفعول
 المطلق أعم من المصدر المطلق

﴿ص﴾ وهو أصل الفعل والوصف وقال الكوفيون الفعل وابن طلحة كل أصل وقوم الفعل أصل الوصف
 ﴿ش﴾ مذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه
 من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل
 وزيادة وهي فائدة الاشتقاق ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه لأن المصدر مؤكداً لفعل
 والمؤكد قبل المؤكد ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفرع أن يعمل على
 الأصول ومذهب ابن طلحة إلى أن كلاماً من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتق من الآخر ومذهب
 بعض البصريين إلى أن المصدر أصل الفعل والفعل أصل للوصف ورد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من
 الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثيراً منفعلة
 ﴿ص﴾ نعم إن لم يفسد زيادة على عادته فهم لتوكيد والاختصاص لنوع وعدده وبشيء يجمع دون الأول
 وفي النوع خلف

﴿ش﴾ المصدر نوعان مهم وهو ما يساوي معنى عامه من غير زيادة كقمت قياماً وجلست جلوساً وهو لجزء
 لتأكيد ومن ثم لا يشي ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرار الفعل فمعمل معاملة في عدم التنبيه والجمع ولذا قال ابن جني
 إنه من قبيل التأكيد لا من قبيل التثنية وقيل إنه من التأكيد المعنوي لازالة التثنية عن الحدث ورفع توهم التجاز وعابه
 الآمدي وغيره وقدم هؤلاء التوكيد المعنوي إلى التثنية لآزالة التثنية عن الحدث وهو بالمصدر وما لازاله
 عن الحدث عنه وهو بالتفسير والمبين ويختص وهو ما زاد على معنى عامه فيفيد نوعاً وعدداً نحو ضربت ضرباً
 لا مبرأً أو ضربت بشيء أو ضربت بشيء ذو العدد ويجمع بالاختلاف وأما النوع ففيه قولان أحدهما أنه يشي
 ويجمع وعابه ابن مالك قياساً على ما جمع منه كالمقول والآليات والحلوم والثاني لا وعيه الشاويين قياساً
 على أنواع على الأحاد فإما لا تشي ولا يجمع لاختلافها ونسبة أبو حيان لظاهر كلامه سببوه قال والتثنية أصل
 من الجمع قلباً لا تقول فت قيامين وقعدت قعودين والاحسن أن يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود
 ﴿ص﴾ ونأصيه مثله وصفة وفعل فإن كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطراوة بفعل مضمر أو السبيل
 بضم منه وإن لم يعرف التأنيان غاب معناه ففعله المضمر والافيه أو من غير لفظه فالجمهور بضمير وثالثها إن كان
 لتوكيد أو اختصاصاً فعل

﴿ش﴾ ينصب المصدر بمصدر مثله نحو فإن جهنم جزأؤكم جزأؤم فورا. وعجبت من ضرب زيد عمراً ضرباً
 وبالوصف اسم فاعل نحو والذاريات ذروا. والمساكين صفاً. والعاصيات عصفاً. أو اسم مفعول نحو أنت

مطلوب طلبا وبالفعل نحو. وما بدلو انديلا. هذا ان كان من لفظه وهو جار عليه كما متنا على مذهب الجمهور
وتنق صاحب الاصاح فيه الخلاف وقال ابن الطراوة هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والتقدير في
قعدة مودا فصل قعودا وقال السهيلي كذلك الا انه قال انصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق فاذا قيل قد
قعودا لم وعنده بقعد آخر لا يجوز اظهارها قال أبو جيان وهذا كانه تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل
ان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو. انبستم من الارض نباتا. فلان مذهب احدى اذهاب منسوب
بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني والثاني انه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمر والفعل الظاهر
دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيوريه والثالث التفصيل فان كان معناه مغايرا للمعنى الفعل
الظاهر كالآية فانه منصوب بفعل مضمر والتقدير فنبتم نباتا لان النبات ليس بمعنى الانبات فلا يصح توكيده به وان كان
غير مغاير فانه بالظاهر كقوله وقد نظويت انطواء الحصب لان التطوى والانطواء بمعنى واحد واختاره
ابن عمقور وان كان من غير لفظه فلان مذهب احدى اذهاب وعليه الجمهور رانه منصوب بفعل مضمر من
لفظه كقوله

السالك النقرة البقطان كالمها * مشى الملولو عليها الخيل الفضل

فشي منصوب بمضمر دل عليه السالك والثاني انه منصوب بالفعل الظاهر لانه معناه فتعدي اليه كما لو كان من
لفظه وعليه المازني والثالث وعليه ابن جني التفصيل فان اراد به التأكيد حصل فيه المضمر الذي من لفظه
كقعدت جلوسا وقت وقوفنا على انه من قيل التأكيد اللفظي فلا بد من اشتراك مع عامه في اللفظ او بيان
النوع حصل فيه الظاهر لانه معناه وقال ابن عمقور الامر في التأكيد ما ذكر وأما الذي لغير التأكيد
فان وضع له فصل من لفظه عمل فيه المضمر أيضا كقوله

* وأنت حلفه لم تحلل * خلفه منصوب خلفت مضمره وان لم يوضع له فصل انصب بالظاهر ولا يمكن ان
يكون لفعل من لفظه لانه لم يوضع

(ص) والاختصاص بالتمهيد والجنس وقبل لاندخله الا ان وصف ونعمة وضافة لا تدفعه عن والفعل
خلافه لا جنس وينوب مضافه ككل وبعض ومضمر ونوع وهيئة وعدد واسارة وأوجب ابن مالك وصفها
به وقت ونعت وما استفهامة وشرطه تواتر الامام لم يعمد منه علم كسكان وبرة وغفار واستعمل نحو عطاء
ونواب مصدر او لا يقاس والا كثيرا ينصب مصدرين مؤكدا ومينا وقيل يجوزون ثلاثة

(ش) فيه مسائل الأولى الاختصاص في المصدر يكون بالامانة نحو ضربت الضرب تريد ضربا
معهودا بينك وبين المخاطب أي الضرب الذي تعلم أو حاسبة نحو زيد يجلس المجلس مریدا الجنس والتكثير
ويكون بالنعت نحو قمت قياما طويلا أو بالضافة نحو قمت قيام زيد والاصل قيامه مثل قيام زيد حذف المصدر
ثم صفته وقام مقامهما المصدر فأعرب باعرابه الثانية لا يجوز ان تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز
ضربه أن أضربه لان ان تخلص الفعل للاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المهم وعمله بعضهم بأن ان
يفعل يعطى محالة الفعل ومحالة المصدر است بالمصدر فلهذا لم يرفع لها أن تقع مع صحتها موقع المصدر وحتى
عن الأنفخس إجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف اليه من ككل وبعض نحو. فلانباوا
كل الميل. لانه بعض اللوم وما أدى معناها نحو ضربت أي ضرب. ولا نصر ونه شيئا. ومضمر نحو. لا
أعذبه أحد من العالمين. ونوع نحو. والنازعات غرقا. ورجعت القهقري وقعدت القرعاء وحيث نحو
مات ميتة سوء وعاش عيشة من ضية وعدد نحو ضربت الثلاثين ضربا واسم إشارة نحو ضربت ذلك الضرب

قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر نائبا لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر ورده أبو حيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به إلى المصدر ولذلك اقتصر وأعليه أذ ليس «فعولا أول ولم يذكر وابعده المصدر نائبا له وعلى هذا أخرجه سيوريه ووقت نحوه ألم أنقص عينك ليله أريد أي اغراض ليله أريد ونعت نحوه وإذا كرر بك كثيرا وما لا لته هاءية نحوه ما ضرب زيد أي أي ضرب بضرب وما الشريطة نحوه ما شئت فقم أي أي قيام شئت والآلة نحوه ضرب بنه سوطا ورشقه سهما والاصل ضربة سوط ورشقه سهم ويطرد في جميع أسماء لأن الفعل فلو قلت ضربته خشبة ورشته آجرة لم يجز لأن الآجرة لم تعهد له للمرى والخشبة لم تعهد له المضرب الرابعة من المصدر ما هو علم للمنى كسبحان علم للتبجيل وبرة علم للبرة وفجار علم للفجرة وسار علم للسيرة يقال برة وفجاره وفجار وهو معلق على الجنس الخامسة استعملوا العطاء مصدر بمعنى الاعطاء والتولاب مصدر بمعنى الاتابة قال الشاعر

وبعد عطاء المنة الزنا عا * وقاله ماني ثوبا من عند الله * وذلك سموع لا يقاس عليه السادسة منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثر من عمل الفعل في مصدرين فهو كدوسمين وذهب السراقي وابن طاهر إلى أنه يجوز أن ينصب لثلاثة إذا اختلف منها نحو ضربت بأشديد ضربتين وعلى الأول الثاني بدل ومن المسموع في ذلك قوله

ووطئت ناطقا على حلق * وطء المقيد ثابت القدم

ولا يصح فيه البدلية لأن الثاني غير الأول فيخرج على اضماع فعل

من * مسألة تحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع منهما ما كان بدلا من فعله ويقدر معنى ما لا عمل له كدقرا والأصح أن يهرأ فعل وأنه لا يقاس في الدعاء ونالها يقاس أن كان له فعل وجاز رفع بعضها وفتح إضافتها وما أضيف نصب وما أفرد وأضيف ويحذف ويسوي ويب ويجوز الرفع في ويجوز عكس نصب وقبل يجب وفي عطف ويجز على تب وعكسه خلف وعلى الجواز نصب ويجز وتب على طاله ويقال ويله ويله ويل له ويل طويل وبالنصب فيها غول وغولة ولا يفرده عنه ومضافا لليتين كذلك بعد سقيا أو حسن في المرفف الرفع وهو ساجع في الأصح

ش * يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حيثما لن قال أي سمرت أو معنوبة نحو نأها موقولان رأيتني تأهب لسفر وحجاء برذر المن قدم من حج وسما مشكور المن معني في ثوبه ويجب الحذف في مواضع في منها حيث كان المصدر بدلا من المقتضى بالفعل سواء كان فاعله مستعملا كسقيا ورعا أو مفعلا أي غير موضوع في لسان العرب كدقرا بمعنى تقناؤفة وهي ريج الأذن وثغفه وهي رشح الأظفار فيقدر لك ثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عمفون من ذلك يهرا بمعنى غلبه ومنه ثم قالوا نأها قلت يهرا أي غلبني حبا غلبه وقال أبو حيان حكى ابن الأعرابي وغيره أنه يقال للقوم إذا دعى عليهم يهروهم الله فيكون منصوبا بفعل مستعمل لا مفعلا واختلف هل يقتصر على ما جمع من هذه الالفاظ في الدعاء للأنسان أو عليه كسقيا ورعا وحجاء وعفرا أو بعدا وسقيا وسقيا وكسار أو ساقا أو خيب أو قوتيا أو يقاس عليها فيسيوريه على الأول والأخفش على الثاني قال أبو حيان وينبغي أن يفعل فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وبالأفلا وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعا قال

أقام وأقوى ذان يوم وخيبة * لأول من يلقي وشرب يسر

فالجر وخبره ولا يستعمل هذا المصدر مضافا إلا في قبح من الكلام وإذا أضيف والنصب حتم ومما جاء مضافا بعدك وسحقك وأنشد الكسائي

إذا ما المهاري بلغتنا بلادنا * فبعد المهاري من حسيرو متعب

وإذا شمل مفرد أو مضافا قولهم لك اب المرحوم ويح فلان ويح له للتعجب منه وويله وويلك وويل غيرك وويلك وويله قال الجرجاني وهو استغفار واستغفار وقال ابن طاهر ويح كذا يقال راحة وويل كذا يقال في معنى راحة وهي مضافة إلى المفعول وبني أضفت الزمت النصب ولا يجوز رفعها لأنه مبتدأ لا خبر له فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له ويحاله وويل له وويلاله ولا يقوى النصب في هذا قوله في غيره لأن هذا مصدر لا فعل له وإنما يقوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو وجد وشكرا فالرفع في نحو ويح وويل قوي والغالب على ويح الرفع وعلى تب النصب إذا أفردت نحو تباله ويجوز تب له وقال ابن أبي الربيع نبا لك التزم نصيبه ويح لك التزم رفعة وفي وويل لك وجهان ولو فسئلا أو ينالكن لا تنهدى السباع فإن عطف ويح على تب نصيبه ولا يجوز رفعه لأنه لا خبر له وإن عطف تب على ويح فكيف حاله فيل العطف ويكون جملتان فعلية على اسمية أو بهما في المعنى ويقال تباله ويح له فلا يكون في ويح الرفع كخالة قبل العطف انتهى وينع المنزى عطف ويح على تب وعكسه قال لأن ويح راحة له وتب يعني خسران له فكيف يشعور أن بدعوله وعليه في حين واحد وأجيب بأن ويح حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أو تبالا بضاعا له على حد قائله الله ما أشعره ويقال للصاب المصنوب عليه وويله وويل له وويلاله وويل طويله وويل طويلا فيجب النصب في الإضافة ويجوز هو الرفع في الأفراد ويقال عول وعولك ولا يفردا كما يستعمل تابعا لو بيل ومعناها للتيين كلت في سقالات وأما المرف بال فالرفع فيه أحسن من النصب لأنه صار معرفة فتقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن إذا خال ال ليس مطردا في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيوريه فلا يقال سبق لك والرعي وقال الغراء والجري بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه المثناة كليتك وسعديك تابعه وحنانيك ودوايلك وهذا ذيلك وحجازيك وحواليك ولا تنصرف وتلزم الإضافة وإضافتها الظاهر قال ابن مالك شاذة كعائب وخالفه أبو حيان فإن أفردت تنصرف وترغم تونس لباعد قلبت ألفه وتثنيته لكثير وقيل للشفع وزعمه السهيلي في حنانيك خاصر الكاف في ما هو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الأعمى حرق خطاب وسمع لب كاس

﴿ن﴾ من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله في إجابة الداعي لييك وسعديك أي إجابة بعد إجابة وإسعاد بعد إسعاد أي كعاد عوتني وأمرني أجبتك وساعدتك ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للييك كعوله يمدو به ويجوز أن يستعمل لييك وحده ومنه قولهم حنانيك أي نعتنا بعد نعتن وقد نطق بفعله قال تعين على هذا لك الملك * لك فان لكل مقام مقالا

ودوايلك من المداولة قال

إذا شق بر دشق بالبرد مثله * دوايلك حتى كلنا غير لاس

أي ندأولنا دوايلك كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقدم مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكده المودة وهذا ذيلك قال * ضرب با هذا ذيلك وطنا وخنا * أي تهذا ذيلك وحجارتك أي تحجز حجارتك أي تمنع وحجارتك أي تحذري أي ليكن منك حذر بعد حذر إذا صاحب البسيط وحواليك أي أطاقة بعد أطاقة وهذه المصادر كلها لا تنصرف وهي مفعول فيها الإضافة والتثنية فإن أفردتها نعتي كان متصرفا كقولها

* فقالت حنان ما أتى بك ههنا * واحتلف في تثنيها أي تثنية يشفع بها الوالد والمراد إجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بأخرى أم تثنية يراد بها التكثير على قولين أحدهما الثاني وقال

البيلى بالأول في حنايتك خاصة قال المراد راحة في الدنيا وراحة في الآخرة ورد بأن من العرب من استعمله وهو لا يتعد الآخرة قال طرفة * حنايتك بعض الشراؤون من بعض * وذهب يونس إلى أن ليلى اسم مفرد وأصله قيل الاضافة ابا مقصور اقبلت ألفه ياء الاضافة إلى الضمير كما قبلوا في ليدك وعليك والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه واجهوه وأنه تنبيه لب كأن حنايتك تنبيه حنان لأنه سمع لب ولم يسمع لبارد كراين مالك أن اضافة ليلى إلى الظاهر شاذة كاضافتها إلى الضمير الغائب قال * فلي يهني مسور * وقال لبيه لمن يدعوني ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لى زيد وسعدى زيد فداق ذلك ساق المنعاس المطرد والكاف في تحويليكن وسعديك وحنايتك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لأن المعنى لزوما وابقادا لا جابيتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحان الله وحنايته أبعده واسترحه والكاف في نحو هذا ذيك ودرايكن وحنايتك إذا وقعت موضع الطلب في موضع الفاعل كأنه قال هذا ومداولتك ونحنك وزعم الأعمى أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب كهي في أبصرك والنجاك وذلك وحذف النون لشبه الاضافة ولأن الكاف تطلب الأنصاف بالاسم كأصلها باسم الإشارة والنون تنهينها من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف بطل كونها حرفا وجمع مفرد ليلى بال كسر وهو مصدر بمعنى اجابة منصوب مبنى كاسم وثاق لقله فكأنه كذا نص عليه سيبويه ورده أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى اجبت

﴿ ص ﴾ ومنه سبحان الله ومعاد الله ورعاؤه ويلزم سبحان الله في الأصح ولا يتصرف ويلزم الاضافة وعرف سبحان الله بال في الشعر واغرد ممنونا وغيره وقيل إنه مبنى

﴿ ش ﴾ من البدل عن فعله سبحان الله أي راعاه من السوء وليس مصدر السج بل سج مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشي روليت من لولا وجهه مهت وأضفت وسوف وبأيات وليت من صه صراف وسوف وبأبي وليكن ولا يقال سج مخففة فيكون سبحان مصدره ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر من أن لم تنو الاضافة كقولهم * سبحانه ثم سبحان العزوبه * وغر منون إن نويت كقولهم * سبحان من عظمه الفاخر * أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بال في الشعر قال * سبحانه اللهم ذا سبحان * ومن ذلك معاذ الله عن عباد الله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ومنه سبحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظة فيقدر من معناه أي استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لأن سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولا به على ذلك ومذهب سيبويه أن سبحان علم للنسج ممنوع الصرف وقيل هو مبنى لأنه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

﴿ ص ﴾ ومنه سلاما وحجرا ومنه عجيا وحدا وشكرا لا كفرا وهل هو حبرا أو انشاء أو يلزم اجتماعهما بخلاف ومنه أفعله وكرامة وسرة ونعمة عين وحيا ونعام عين ولا أفعله ولا كيدا ولاهما ولا فاعله ورغاوه وانا وجاء رفع بعضها وطرد ابن عمشور ومنه صلوا كرماني الشجب وهل منه غفرانك خلاف

﴿ ش ﴾ من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خبر بربنا ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى الصبة فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء قال للرجل أنفع هذا فيقول حجرا أي منعأ أي منع نفسي وأبعده وأبرأ منه وقال سيبويه أي شرا وبرأه من هذا ومنه قوله تعالى . ويقولون حجرا محجورا . ولا يتصرف إذا كان شايلا بمعنى المأبأة والتعود بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو الشر من غير أن يشاب هذا المعنى فانه

متصرف كقوله تعالى . لذي جبر . ومن ذلك عجا وحدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك وهي انشاء
قال أبو حيان وكذا قال الشلوبين أيضا قال ان قلت كيف يكون هذا مما لا يظهر فله ولا شك انه يجوز أن تقول
حدث الله حدا وأجده حدا فالجواب انما تكلم سيوبه في حد الذي هو نفس الحد أعني الذي هو صفة الانشاء
للحد وهذا لا يظهر مع الفعل بل يحتاجان . والذي أورده المفضل انما هو عرض العجا وحدا عن الحد لانفس الحد
قال أبو حيان والذي ذكره ابن عصفور ان هذه الألفاظ خبر فاته قال عجا وحدا وشكرا لانها صادرة قائمة مقام
أفعالها الناصبة لها أي أعجب عجا وحدا أو أشكر شكرا أو تغارق وبه واخواتها في أن معنى هذه الخبر ومعنى
تلك الدعاء أو تغارق سبحان الله واخواته وان كان معناها الخبر من جهة انها متصرف فاستعمل مرفوعة كقوله
عجب لتلك قضية واقامتي فيكم * على تلك القضية أعجب

وتكثرت تصرف وقد سرد هادي سيوبه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينصب على اخبار الفعل المتروك اظهاره من ذلك
قولك حد أو شكرا لا كفرا وعجا أو فعل ذلك وكرامة وسيرة ونعمة وحبا ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا
ولا ما ولا ضان ذلك ورغما وهو انما غايتهم هذا في اخبار الفعل كأنك قلت أحدا الله حدا وأشكر الله شكرا
وأعجب عجا أو كرامة وأمر كسيرة ولا أكاد كيدا ولا أم هاء أو أرغما ثم قال سيوبه وقد جاء
بعض هذا فعاينته ثم يني عليه كقوله * عجب لتلك قضية البيت قال ومعنا بعض العرب . قال له كيف
أصبحت فيقول حد الله وثنا عليه كأنه يقول أمرى وشأنى حد الله وثنا عليه انتهى * قال أبو عمرو بن نقي قول
سيوبه حد أو شكرا لا كفرا كذا تكلم بالثلاثة مجففة وقد نورد وعجا مفردة عنها وقال ابن عصفور لا يستعمل
كفرا الامع حد أو شكرا ولا يقال أبدا أو حده وشكرا لأن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاخبار الامع
لا كفرا فيه الأمور لما جرت مجرى المثل يعني أن يلزم فيها ما التزمته العرب وقال أبو حيان لا يستعمل فعل كيدا
وكرامة الاجواب أبدا أو كان قائلا قال أفعل ذلك أو أفعله قلت أفعله وأكرمتك بفعله كرامة وأمرتك مسرة بعد
سيرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكذا انعمي عين بعد حبا لا يقال مسرة وكرامة ولا انعمي عين وحبا
وكرامة هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الاكرام وكذا انعمت عين ونعام عين اجاب في معنى انعام ونعام
عين بضم النون وكسر هاء فصار أنكر الشلوبين الفتح وأكاد الذي قدره سيوبه في كيدا الخلف فيه فقال
الا علم هي النافضة والمعنى ولا أكاد فأغرب الفعل وحذف الخبر فاعلم به وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا
مغاربة وهما من همت بالشئ ولا فعل ذلك ورغما جواب فن قال ففعله وان رغم أنف رغما وان هان هو انما قال
أبو حيان وقول سيوبه وقد جاء بعض هذا فعاينته دليل على انه لا يطرده وبه صرح صاحب البسيط وهو
خالف كلام ابن عصفور انما تستعمل مرفوعة انتهى * ومن ذلك قولك في التعجب كرم ما وصفنا قال سيوبه
لانه صار بدل من أكرم به واصطف قال بعضهم ويقدر ناصبه كرم كرم ما وصفنا لان أنيسة التعجب
ليس منها ماله مصدر الا فعل ومن ذلك غفرانك عدا ابن مالك تعالى لا يجزي فيا هو بدل من المعطى بالفعل وقيل
هو من قيل ما يجوز انما هو ناصبه واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك مرة قال بالاول ومرة قال بالثاني . الخلف
هل الفعل الناصب له معنى الطلب أو يعني الخبر فذهب الزجاج الى الاول . وأن التقدير اغفر غفرانك وعزاه
الشمازى الى سيوبه وذهب الزحشرى الى الثاني . وأن التقدير نسف غفرانك وذهب بعضهم الى انه
منصوب على المفعول به أي نطلب أو نسأل غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو ضمما والخبر أي
غفرانك مطلوبنا

﴿ ص ﴾ ومنها الواقع في نوب مع استعمال أو لا لنفس أو غيرها أو تفصيل عاقبة طلب أو خبر أو تابعا عن خبر

اسم عين بتكرير أو حصر أو مؤ كد جلة لا تفعل غيره ويسمى مؤ كد نفسه أو تفضل مؤ كد غيره ويلزم فيه معرفة البتة ولا يقدم عليها في الأصح إلا نحو أجدك لا تفعل إلا للام لا إضافة لتأنيب الفاعل وإبالاته غالباً لا أولاً ولن وجوز الزاج توسطه وسيبويه رفقه والمبرد الباقي ومنها المشتبه به شعرا جودت بمدة جلة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح العمل ويجوز تأنيبه قال ابن خروف يضعف وابن عمه ورسوا وهو أولى أن خلت الجملة بـ من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله أذ لا إذا شب العدى نار حرمهم • وزهرا إذا ما يجتصون إلى السلم أم دونه كقوله

خولا وإهمالا وغيرك مولع • بتثبيت أسباب السيادة والمجد
سواء كان التوبيخ للمخاطب كما مثل وكقوله • أطر باؤنت قسري • أم لا نفس كقول عامر بن الطفيل
يخاطب نفسه أقصد كقصة البعير وموتاني بيت سلوية ومنها ما وقع تعميل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو
فشدوا الوثاق فاما ما بعده إما فداء والخبر نحو

لا جمدن فاما دهره واقعة • نخشي وإمبا لوغ السؤل والأمل
ومنها ما وقع تأنيباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فالنكرير نحو زبد سيرا سيرا أي يسير وكقوله
أنا جذا جذا ولؤلؤك بزدا • إذا ذن ما لي اتفاق سبيل
أي أجد جذا والحصر نحو أجاز يسير أو ما زبد لا يسير أي يسير وكقوله

الاتعالم المستوجبون تفضيلاً • بدار إلى نيل التقدم في الفضل
أي بدار ومن بدار جعل أحد الله فظن في النكرير عوضاً من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر إنما أوما
والأفلو كان الخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو جددك جدد عظيم وإنما بدارك بدار حرمين
ومنها ما وقع مؤ كد المضمون جملة فإن كان لا ينطبق اليه احتمال بزول المصدر سمي مؤ كداً لأنه لا ينفك
تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة نحو قوله على دينار اعترافاً وإن كان مفهوم الجملة ينطبق اليه احتمال بزول المصدر
سمي مؤ كد غيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غير العنفاً ومعنى نحو أنت ابني حقا قال أبو حيان وهذا
المصدر المؤكد به في ضربيه يجوز أن يأتي بنكرة ومعرفة باللام ولاضافة بالنكرة نحو هذا عبد الله حشا
وقفاً أو يقينا وهو عالم جداً والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا التسلط والمضاف نحو صنع الله
ووعده الله وصيغة الله وكتاب الله وقد التزم في بعضه التزم في بعضه التزم في بعضه التزم في بعضه التزم في بعضه
التقطع ولا أعوده البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكد به لا يجوز تقديمه على الجملة
المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل بغير مضمون من جهة المعنى إذا التقدير في له على دينار اعتراها
أعترف بذلك اعتراها وفي هو ابني حقا حقا حقا أشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجوز تقديمه قياساً عليه
وأجاز الزاج توسطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لأنه إذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله
وكذا كنم صبر كل أناس • سوف حقا تبليهم الأيام

وقوله
أي سخر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقوله حقا زيد منطلق وأوله المانعون على أن حقا هنا نصب على
الظن لا على المصدر أي في حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك وأما قولهم أجدك
لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقدير بن أحد هذان يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجدك

أن لا تفعل ثم حذف أن وبطل عملها ورغم التثنية أن فيه معنى القسم ولذلك قدم انتهى قال أبو حيان
 ما أدخله يجره في المصدر المؤكد له وهو ثمرة أحقادهم كذا ولا تستعمل الامتياز غالباً بعد لا
 أرم أن قال في النهاية والاسم الماضي اليه منه حذف أن يناسب فاعل القسم الذي بعده في التكلم والخطاب
 والغية نحو أجدى أكرمك وأحسدك لا تفعل وأحسدك لم تفعل وأحسدك لم تفعل وأحسدك لم تفعل وأحسدك لم تفعل
 الجلة التي بعده فلو أضفت لغير فاعله الحذف التوضيح قال أبو حيان فإن قلب كيف أدخل يجره عذافي
 المصدر المؤكد له فليس كذلك لأن إذا قرئت كذا فاعله يكون مؤكداً للمابعة قلت إنما هو جواب لمن
 قال أن لا تفعل كذا وأنا أفعل كذا فلا تسلك أن المتكلم يعمل كلامه على الجدة فهو محذوف بقوله فإذا قلت أجد
 ذلك حذفه مؤكداً له وجوز يجره برفع هذا النوع كذا أي المصدر المؤكد له كجملة على تقديره والابتداء
 ويكون لازماً الاضمار فصنع القسم لا على الضمار هو وذلك وله على ألف اعتراف كذلك وجوز المبرر في
 في الخبر المكرر والمختص فيقال زيد سب سب ونحو انت سب ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل
 المصدر ما وقع مشابهة لشعر اجدوت بعد جنة ملوكة فاعله معنى دون الخط ولا صلاحية لتعمل فيه كقولك
 صررت به فاعله صوت جازر وله صرخ صرخ الشكلى وقوله • ثم صررت صررت القوم بالسد •
 واحتر زنا بقولنا شعر اجدوت على لا شعر به نحو كذا كذا كذا الحكة فلا يجوز نصبه لأن نصب صوت وشبهه
 إنما يكون لتكون ما قبله بمنزلة فعل مستند إلى فاعل إذا التقدير في قوله صوت وهو بصوت فاستقام نصب ما بعده
 لاستقامته تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في كذا كما يظهر يستقيم النصب ويقولنا بعد جنة كذا بعد مفرد نحو
 صوته صوت جازر لا يجوز ناصبه وهو أنا جازر بقاى آخره عن نحو فاعله صوت جازر وعليه نوح نوح الخمام
 بالنصب في ذلك ضعيف لأنه لا يشغل على صاحب الصوت فلم يكن تقديره بصوت فوجه النصب على ضمعت أن
 الصوت يدل على الصوت ويقولنا لا صلاحية له مل عملاً لا يصح العمل في المصدر نحو هو مصوت صوت جازر فإن
 صوت جازر هنا ينصب بمصوت لا ينضم ثم إذا اجتمعت الشرطتان كان معرفة تعيين فيه ما ذكر من
 النصب على المصدر به نحو له صوت صوت الجازر وإن كان نكرة جازر فيمع ذلك الحالية بتقدير فعل أي يديه
 ويخرجه صوت جازر ويجوز الرفع في المعرفة والسكر في الاتباع فلا فاعله ما وقع في النكرة وعلى الخبرية
 بتقدير المتدافع ما جعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع قال لأن الثاني ليس بالاول فيدخل
 الخبر والانتفاع به جملها ابن خروف متكافئين لأن في الرفع المجاز وفي النصب الاضمار والاتباع أولى من النصب
 أن خلف الجلة عن صاحبه كما تقدم

(ص) • مسئلة أنا بواعث صفات كذا ثمة اليك وهنالك وأقفا وقد قدمنا كثيراً ما وجدنا لوقاها لفيك
 وأعوور وذئاب ولا يقاس وفي الصفات حلف والأصح أنها أحوال والأعيان مفعولات وسجع رفع ترب وقاس
 سبوا برفع أعيان غير الدعاء

(ع) • أنا بواعث المصدر اللازم اضماراً ناصبه صفات كذا ثمة اليك وهنالك وأقفا وقد قدمنا الناس وأقفا وقد
 سار الركب وهي أسماء فاعلين وهنكي من حنو كشر يف من صرف قال بعض المتأخرين وهي موقوفة على السماع
 وزعم بعضهم أن ذلك مقبس عند سبويه يقال لكل من لازم صفته اتباعاً عليها نحو أضاف كذا وأخبارها وأبوابها أيضاً
 أسماء أعيان قالوا تراو جند لافي معنى تربت بدها أي لأصاب خبر الوالي القرب والجنود والخمار وقالوا هذا القليل
 أي خالد هين وشمل هذا في معنى الدعاء أي دهاء الله وقيل ضمير فاعله النخبة وقالوا أعور وذئاب والمقصود به
 الانكار وأصله أن بني عامر لما قاتلوا بني أمية جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جلاً أعور ومشوماً أطلق ذئاب وهو

ليس يقال بعض الأسديين ذلك منكر عليهم ولا يقاس هذا النوع اجتماعا لا يقال أرضا ولا جبلا ورأى الأكثر بن
أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعلها المترجم اضماره والتقدير أعوذ وأنقوم وأنفعد
ونصب الأعيان على المفعولية بفعل وفعل وفعل والتقدير أعطيك الله وألزمتك رباً وجندلاً وألزمتك الله فأعافيك
وآستقبلون أعور وذئاب وذهب الميرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالمباح
والعافية وذهب السلوبين وغيره إلى أن تراباً وجندلاً انتصاباً للمصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال
ترابك كما يقال سقيالك وذهب ابن عمقور وابن خروف إلى أن أعور وذئاب حال والتقدير آستقبلونه
أعور وسمع رفع تراب على الابتداء وما بعده الخبر قال هـ فتراب لأفواه النواشع وجندل هـ قال أبو حيان
ولا يقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يديها الوقت فوها الفيل على قصد الدعاء لم يجز وأما غير المدعوها فقال
سيبويه لو قال أعور وذئاب كان مديها قال أبو حيان وهو مبتدأ خبره مقدر رأي مستقبلكم أو مصدر فكم
هـ ص المفعول له شرطه أن يكون مصدر اخلاقاً ليس هو اللائق ومن أفعال الباطن وشرط المتأخرين
والاعلم بشارته لعملة وقتاً وفاقلاً والجري والميرد والرائي تشكبه والاصح أن نصيه نصب المفعول به المصاحب
في الأصل جار الأنواع المصدر ولا يفعل من لفظه واجب الاضمار فإن شرطه بحر باللام أو من أو الباء قيل أو في
الاجماع أن وأن ويكثر مضافاً وتنا بال وبقل مجرداً منه الجزولي ويستوي مضافاً ويجوز تقديره خلافاً لقوم
لا تعدده ولو جرحه

جرحه قال أبو حيان فتطافت نصوص الصويين على الشروط المصدرية في المفعول له وذلك أن الباء
انما هو الحدث لا الذات وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون أما العبيد فخذوا عبيد بالنصب وتأوله على المفعول
له وإن كان العبيد غير مصدر وأوله الزجاج بتقدير الثالث ليسير إلى معنى المصدر كأنه قيل أما تلك العبيد أي ميمها
تذكره من أجل تلك العبيد وشرطه أن يكون معللاً بخلاف المصادر التي لا تعمل فيها كقوله جدياً ورجع
الفهري وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو جرحه بدخولها في غير اختلاف
أفعال الجوارح الظاهرة نحو جرحه زبدقاً لا للكفار وقراءته لا يكون مفعولاً له وشرط الاعلم والمتأخرين
بشارته لعملة في الوقت والفاعل نحو ضربت يميني تأديباً بخلاف ما لم يشارك في الوقت نحو هـ وقد نصت لنوم
نباهاه لأن النض ليس وقت النوم أو الفاعل نحو هـ وإن لم يشارك في ذكر الشهرة هـ ففاعل نمر وفي هـ ففاعل
ذكرى الشاعر أي لم يذكر أي باله فبحر باللام ولم يشرط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوز عندهم
أكرمك المس طمعاً غداً في معرفتك وجئت حذر زبدقاً ومنه يركم البرقي خوفاً وطمعاً ففاعل الراء هو
الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجري والميرد والرائي كونه مذكراً وأنه أن وجدت فيه ال قراءة
لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكون فيه التذكير فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها ورده سيبويه والجور
فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيصمله عليه فيعرفه ذات السبب وأما المفعول له ولا تنافي بينهما
فجمهور الشرط باتفاق واختلاف ستة واثني سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فإن كان مفعول مطلق
لأن الشيء لا يكون عليه لنفسه وهذا الشرط راجع إلى معنى الشرط المذكورة كما قال أبو حيان فلهذا
أصرح به واختلف في ناصبه فالصحيح وعليه سيبويه والفارسي أن ناصبه مفعول الحدث نصب المفعول به
المصاحب في الأصل حرف جر لأنه جواب له والجواب المدعى إلى حسب السؤال فقولك في جواب لم ضربت
زبدقاً خبر به تأديباً أصله للتأديب لأنه ألقط اللام ونصب ولهذا تعاد إليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لأن
الضمير يرد الأشياء إلى أصولها وذهب السكوتيون إلى أنه يتصحب انتصاب المصادر وليس على استعاط حرف

الجر ولذلك لم يثر جوارحه استغناء بياض المصدر عنه وكانه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فاذا قلت ضربت زيداً
تأدياً فكأنك قلت أدبته تأدياً وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى أنه ينصب بفعل ضمير من أعطاه
فالتقدير في جئت اكرامك اكرامك اكرامك حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً عن اللفظ به فذلك لم
يظهر ومتى فقد شرط من الشرط المتقدم وجب جزمه باللام وامتنع النصب فقال قدس المصدرية جئتك لئلا
والنصب والسعر ونال فقد المشاركة البتان السابقان وقد يجز عن أولياء لانهما في معنى اللام نحو خاشعا
متدعاً من خشية الله فبظلم من الذين عادوا قيل وقد يجز في السببية نحو دخلت امرأة النار في هرة لا يتعين
الجر مع أن وأن كانا غير صدرين لانهما يعبران بالمصدر وان لم يحد فمما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر
يحد في معهما كثيراً نحو أنزلنا أن تصمن الى أو أنك تصمن الى ولا يتعين النصب أيضاً عند استغناء الشرط
بل يجوز مع الجر ثم ان كان مجرداً من اللام ولا إضافة فالنصب أكثر ويقل الجر كالأهله السابعة ويجوز ضربته
لتأديب وذهب الجزوي الى تعين نصبه وامتنع جزمه قال الشوليين ولا ينافيه في ذلك وان كان حرفاً باللام فالجر
أكثر ويقل النصب كقوله لا أقصد الجين عن الهيجا وفوله شنوا الاغارة فرسانا وركبانا
ويجوز للجين والاغارة وان كان مضافاً الى معنى نصبه وجزمه قال تعالى يفتقون أم والله ابتغاء مرضات الله
وقال لثلاث فرس • ويجوز تقديم المفعول له على عامله وامتنع نصبه وطائفة ورد بالسماح قال
فاجر عاوب رب الناس أبكي وقال طربت وماشوة الى البيض أطرب ولا يجوز تعدد المفعول
له نحو باكان أو بحر وراومن ثم منع في قوله تعالى ولا تفسدوا ضرا التعتدوا تعلق التعتدوا بفسدكم
على جعل ضرا مفعولاً له وانما يتعلق به على جعل ضرا محلاً

من المفعول فيه هو ما ضمن من اسم وقت معنى في باطراد الواقع فيه ولو قدر ان نصبه وبما جزمه بهم
الوقت ومختصه فان جاز أن يجز عنه أو يجز بغيره من فتصرف إما متصرف كمين أو لا كفدوة وبكرة عشرين والا
فغير متصرف كعبدان بين وماعين من بكر وسحبر ونحو وجوه وصباح وساء الليل ونهار وعنه وعشاء
وعنه وقدر منع وجوز الكيفية تصرف صحيحة وقول أو ممنوع كبحر معناه مجرداً

من المفعول فيه الذي يسمى ظرفاً ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد الواقع فيه مذكوراً
مقدراً نصبه فاضمن جنس يشمل الطرف والحال والسبل والجبل من قول العرب طرنا السهل والجبل وقولنا
من اسم وقت أو مكان يخرج الحال وقولنا باطراد يخرج السهل والجبل من المثال المذكور فانه لا يقاس عليه لاقى
الفعل ولا في الأماكن فلا يقال أخذ بنا السهل والجبل ولا طرنا القيمان والتلول بل يقتصر فيه على مورد السماع
بخلاف ما ينصب على الظرفية فانه يجوز ان يختلف الاسم والفعل غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز تعدد
خلفك وجاست أمالك والتا نصب المفعول فيه هو الفعل الواقع فيه فطاعها نحوفت يوم الجمعة وقت أمالك
فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي الامام وهو العامل فيه أو قدر ان عوز بدأ أمالك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيها
كان أو مستقر وهو قدر لا يفتقر به وبدأت في الامن بالكلام على ظرف الزمان فلذا اقتصر في الحديث
ذكر وهو أو مع من الممكن لان جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مهمة كانت أو مختصة والسبب
في تعدد الفعل الى جميع ظرف الزمان قوة دلالة عليه من جهة ان الزمان أحد مدلولي الفعل فكان السبب في
تعدده الى جميع ظروف المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ فالبهم ما وقع على
قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهة التأكيذ المعنوي لانه لا يزيد على دلالة
الفعل ومنه أسرى بعبده لئلا لان الامر لا يكون الا بالليل قال بعضهم ولا يكر لنا كبد في الظرفين

كلا ينكر في المصدر والحال والمختص فبيان محدود وهو ما لم يقدر من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين
واشهر وسائر أسماء الشهور والأيام والنسب ولا يعمل فيه من الأفعال الامتناعية كروى وشاؤل فلا يقال مات
زيد يومين ومن ثم قدر في إمانه الله مائة عام فأكثره وغيره محدود وهو أسماء الأيام كالسبوت والاحد وما يخص
بالإضافة كيوم اجز أو بال كالיום والليلة أو بالصفة كقدمت عندك يوما فعدت عندك فيعز يدوماً أضافت اليه
العرب لفظ شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الآخر خاصة ثم ظرف الزمان فبيان
أحدها متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف مكان يكون فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو ينسب
مفعولاً به أو ينصرف بغيره من كسرى يوم الخميس ويوم الجمعة يارك واليوم يوم الجمعة وأجئت يوم الجمعة
والجمعة تنكم إلى يوم القيامة ثم هو نوعان متصرف كدين ووقت وساعة وشهر وعام ودهر وغيره متصرف
كعدوة وبكرة فبيان قصدهما التعيين أم لا لأن عليهما جنسية في استعمال اسماء فكم يقال عند قدم
التعظيم أسامة فسر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأخذر يقال عند قصد التعظيم عدوة أو بكرة وقت نشاط
وعند قصد التعيين لأسير الليل إلى عدوة أو بكرة وقد يختلفان من العملية بأن ينكر بعدها فيصرفان
ويتصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشاء قال أبو حيان جملة العرب عدوة وبكرة عليهما لفظين
أوليين ولم يفعل ذلك في نظائرهما كعمدة وضدوة ونحوهما وذكر بعضهم أن بكرة في الآية إنما توثق للمساء
عشاء الثاني غير متصرف لأن لا يجزعه ولا يجزعه من بل يلزم النصب على الظرفية أو يجزعه من وإعلام بحكمها
تصرف ما جاز من وحدها كعمدة وقيل وبذلك من كثرة زيادتها فلم يمتد بدخولها على الظرف الذي
لا يتصرف وهو أيضاً نوعان ممنوع الصرف كدهر إذا كان من يوم بيته وجرد من آل والأضافة نحو أوزار
يوم الجمعة دهر وجئت لك دهر وأنت تريد ذلك من يوم بيته بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه يتصرف
ويتصرف نحو دهر فحينئذ يسعر وكذا أن عرف بال أو الأضافة نحو سبب زيد يوم الجمعة الدهر منه أو من
سعره ويتصرف كبهيات بسين بمعنى أوقات غير متصلة وهي جمع معدة صغيرة ومعناه أقيته مراراً متفرقة
فربما بعضها من بعض فجمع يعدل على ما أثر من المرات وتضيقه يدل على ما أثر من نفاذها لأن تضيق
الظرف المراد به التقريب ومنه ما عين من بكرة وسبب وضيق وضدوة وصباح ومساء وليل ونهار وعمدة
وعشاء وعشية فهذه الأسماء تكررت أرباباً أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وإن كانت نكرة ولأنك
لا تتصرف وتوصف بالنكرة تقول أتيتك يوم الخميس ضحك من نعمة ولقيتكم يوم الجمعة عتمة متأخرة وقد يقع
عشية الصرف فتصير إذا لا على جنسيا كعدوة وأجاز الكوفيون تصرف ما عين من عتمة وضدوة وليس
ونهار فتقول سمر عليه عتمة وضدوة وليل ونهار

﴿ص﴾ ومنه ما لم ينف من مركب الأحيان كصباح مساء أي كل صباح ومساء أو به المتناف معنى خلافاً
للجزم في تخصيصه الفاعل بالأول ردد ذات مفاد بين لوقت اللال لند وأتكرها السهل في ذات ويقع
تصرف وصف حين عرض قيامه ولم يوصف

﴿ش﴾ الحق بالمتنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية فلم يصف من مركب الأحيان كهلان بزورنا
صباح مساء يوم يوم أي كل صباح ومساء وكل يوم قال

ومن لا يصرف نواشين عتمة صياح مساء يصنوه بخبالا

آت الرزق يوم يوم فاجعل طاب أوابغ للقيمة زادا

وقال

وهو مبنى حينئذ لتضيقه مني حرف العطف كعمدة عشر بخلاف ما إذا أضيف العدد إلى العجز فإنه يتصرف

لأنه من جواب متى أذير أدمها الوقت وبكم العدد وما صلح أن يقع جوابا متى فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه
لفظة شهر فكذلك يكون الفعل واقعا في جميعه نعمها أو تقريبا نحو سرت المحرم وسرت صفر بحفل الأفرين
واعتكفت المحرم للتعظيم وأذنت صفر للتقريب وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى أذنت وإن
كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص بعمدة نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القدوم في بعضه وكذا إن
كان اسم شهر مضافا إليه لفظ شهر فإنه يجوز أن يكون في بعضه وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وصمت
شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزاج أنه لا فرق بين المضاف إليه الشهر وشهره وأنه يجوز أن يكون
العمل في بعضه وإن يكون في جميعه قال أبو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء
والسمع وليس للقياس فيه مجال وزعم ابن خروف أن الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة أن رمضان علم
وشهر ليس كذلك إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان وكذلك سائر أسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع
صفاته فكذلك أسماء الشهور كذلك لا تنفع على بعض الشهر قال وليس كالشهر لأنه واقع على جزء من الشهر
منفردا أو محضة من جهة أنه ليس علمًا فجزأه يقال سرت الشهر وأنت تريد أن السير في بعضه وأجاز أن يعمل
في الشهر ما لا يتناول نحو لقيتكَ الشهر وكذا زعم في أعلام الأيام أنها كالأعلام الشهور فإذا قلت سرت السبت
أو سرت الخميس لم يكن العمل إلا في جميعه ما لا يتباعده أن إذا أضفت إليه يوم أوله فقلت سرت يوم السبت
أوليه السبت جزأه أن يكون السير في بعضه وفي جميعه لأن نمر بعه بالاضافة وأجاز ذلك أن يعمل في المضاف
إليه ما لا يتناول نحو لقيتكَ يوم الخميس ولم يجزه في الخميس وسائر أيام الأسبوع فلا يقال لقيتكَ الخميس ولا
لقيتكَ السبت قال أبو حيان وما زعمه باطل لأن الاسم يتناول مسماه يجعله نكرة كان أو معرفة علمًا أو غيره
وأما التفرقة بين الشهور إذا أضيف إليها الشهر وإذا أضيف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضاف
فالعامل في جميعه لأنه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز أن يكون في بعضه وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها
وفي بعضه لأنها من قبيل الجنس غير المحدود ويعمل فيها المتناول وغيره فسواء أضيف إليه يوم أم لا انتهى وكذا
إذا كان جواب متى الأبد والظهر والليل والنهار مقر ونية بالالف واللام فإنها مثل رمضان إذا لم يضاف إليه شهر
يكون للتعظيم نحو سير عليه الليل والنهار والظهر والأبد ولا يقال لقيته الليل والنهار وأنت تريد لقاءه في ساعة
من الساعات ولا لقيته الظهر والأبد وأنت تريد يومه فإن قدمت المبالغة بإطلاقه على غير العام نحو سير عليه
الأبد تريد المبالغة مجازا لا تعميم السير في جميع الأبد وما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور
غير المضاف إليها شهر والأبد ونحوه ذلك نحو اليوم والليلة ويوم كذا وأول ليلة كذا وأسماء الأيام وأشباه ذلك يجوز
فيه التعميم والتبعض إن صرح له فالأول نحو قلتم زيد اليوم والثاني نحو لقيت زيد اليوم ويحفظهما نحو سار زيد
اليوم وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظرف وهو مذهب البصريين وزعم
الكوفيون أنه ليس بظرف وأنه ينتصب انتصاب المنصب بالفعل لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في
وإذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه في لاق في يقتضي عندهم التبعض وإنما جعلوه شبه بالفعل لا مفعولا
به لأنهم أرادوا انتصب بعد الأفعال اللازمة قال أبو حيان وما ذهبوا إليه باطل لأنهم بنوه على أن في تقتضي
التبعض وإنما هي لزوم قال تعالى فأرسلنا عليهم محاصر صرا في أيام تحصات فأدخل في على الأيام والفعل
واقع في جميعه بالليل منصرفا عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما وقال فترى القوم فيها صرعى فأدخل في على
ضمير الأيام والليالي مع أن الروية منه في جميعها وذهب بعض الصوريين إلى أن ما كان من الظرف معطيا
غير ما أعطي الفعل فالظرف في المعداد والمؤنثة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابة عن المصدر في سرت

يؤمن كما قال سرت سيرا مقدار يومين لانه لا دلالة للعمل عليه وقيل هو منزلة ضرر به سوطا أي سير يومين
 فخذف والصحيح أنه تعدى اليه بعد حذف الجار فينصبه والفلان المحكيان في آخر القولة راجعان الى أصل
 الظرف لا الى مسألة التعميم وهما قابلان لقولي في أول الباب لواقع فيه ناسب له وبقى مسألة اضافة شهر الى أسماء
 الشهور قال أبو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى كل أسماء الشهور وليس كذلك فلم يستعمل
 العرب من أسماء الشهور مضافا اليه شهر الارض من ربيع الأول وربيع الآخر وأما غير هذه الثلاثة فلا
 يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جادى قال الآن في كلام سيبويه ما يخالف هذا فإنه
 أضاف شهر الى ذى القعدة قال وهذا أخذ أكثر النحويين فأجازوا اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور ولم
 يمتصوا ذلك بالثلاثة انتهى ذكرناها انتهى

﴿ ص ﴾ مسألة يصلح للظرفية من الأمكنة ما دل على مقدار وفي كونه مهما خالف وما لا يعرف الا باضافة
 أو جرى مجراها بطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا تختص الا بنوع ونحوها والحق به منه ما قرن بدخلت وقيل هو
 مفعول به وقيل أنساع وقيل يجب النصب ان أنسع المدخول لا ينضاق قال القراء وكذا ذهبت وانطلقت
 وابن الطراوة والطريق مطلقا وألحق به قياسا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل على
 قرب أو بعد كهو منى زجر الكلب

﴿ ث ﴾ الذى يصلح للظرفية ويتعدى اليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع أحدها ما دل على مقدار ويعبر
 عنه بمقدار قال أبو حيان وما استقر بان نحو ميل وفرسخ ويريد غلوة وهذا النوع يختلف فيه من هو داخل
 تحت حد المهم أم لا قالت النحويين على الثاني لأن المهم مالا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظرفية المقدرة لها
 نهاية معروفة وحدود محصورة لأن الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والعالمى وغيره على الأول لانه
 انما يرجع تقديرها الى السماع ألا ترى أن الغلوة مائة باع والميل عشرة غللا، والفرسخ ثلاثة أميال والجر يد أربعة
 فراسخ والباع لا ينضب الا بتقريب لانه يزيد وينقص فيلزم أن تكون هذه المقدرات غير محفظة بالمائة والحدود
 بل تعدد ما على جهة التقريب قال أبو حيان والجميع انه شيعه بالمهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر
 من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين الا السهيلي فإنه زعم أن النصب هذا النوع
 النصب المعاصر لا النصب الظرفي لانه لا يتعدى بنى ولا يعمل فيه لاما كان فى معنى الفتى والحركة لا يقال قدمت
 ميلا ولا رفدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم تخطى مدودة فكأن سرت خطوة مدورة فكذلك
 سرت ميلا ونحوه الثاني ما لا يعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه ككان وناحية ووراء وأمام ووجه وجهة
 وكذا بنى في قولهم هانطان كذا بنى أنها يعنون خطين اكتسبا غائفاً الظلية ويبنى في قوله

ه جنى فطية لا ميل ولا عزل * وكأضار فى قولهم قومك أقطار البلاد وسواء فى حوار نصب ما ذكر على
 الظرف المهم والممكن وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز نصب المهم لعدم الفائدة بل لا بد من وصف يخصه
 وما فى حكمه نحو قدمت مكانا صالحا وكذلك فى الجهة ولا يقال قدمت قداما ولا خلفا الأعلى الخلال كأنك قلت
 ستقدم ما ومتأخران خدمت بالاضافة جاز نحو قدمت قدما وكذا قلت الثالث ما جرى مجراها بطراد قال
 ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحوهم قربها منك وتعرف فى المسجد ومصادر قدمت مقام مضاف اليها تقديرها
 نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنه قال والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كان مختصا
 ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل أبو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقرباك بمعنى قربها لانه أشد بالغة
 قال وتعرفى جنوب الى الشرق ومعناه المكان الذى يلي الشرق قال وذكر سيبويه من هذا النوع هو فصدك

وهو صدك وهو صفتك وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعرفة هذا مذهب البصريين وأما
الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم إلا معرفة بالإضافة فإن كان نكرة فليس بظرف نحو قام عبد الله
خافوا ورأيتهم في مكانا برافدا ما يعني متقدما أما المختص وهو الذي في اسم من جهة تسميته ككنار والمجد
والخاتون وقيل هو ما كان له من اختصاص ببعض الأما كن دون بعض وقيل ما كان له أنظار تحصره ونهايات
تحيط به فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة في إذا أراد معنى الظرفية ككانت في الدار الامام مع من ذلك بعونها
فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع ذلك نحو دحاح الدار والمجد فذهب يسويه والمحققين
انه منصوب على الظرف شيئا يختص به غير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه إلى أنه محذوف منه اسماعا
فانصب على المفعول به وذهب الاخفش وجاعة إلى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الأصل لا على
الاستماع وذهب السهيلي إلى أنه ان اسم المدخول فيه حتى يكون كالليل العظيم كال نصب لا يدركه كدخلت
العراق ويصح أن يقال دخلت في العراق وإن ضاق بعد النصب جدا لأن المدخول قد صار ولو جاز فحسبا
كدخلت في البحر وأدخلت أصبى في الحافة قال أبو حيان وسكت عن المتوسط وقاس تعصب به ان يتجاوز فيه
لوحدها ان التمدد بنفسه وبواسطة في والحق الفراء بدخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب عدت إلى أمها
الاما كن دخلت وذهبت وانطلقت وحكي أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت إليها وانطلقت الشام قال
أبو حيان وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء نفقه في أمه وقال الفراء ذهبت إلى من هنا
الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجر وهو إلى لافي ومما سمع فيه الطبري قال كما عمل الطريق الثعلب
أي في الطريق وفرض ردة كقوله قال لا تخشى أم بعدد أي في حقي وذهب بعضهم إلى أن انتصاب
الطريق ظرف الجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقبس واختاره ابن الطراوة النوع الرابع
ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كقعد ومرفد ومبلى ومكث نحو قعدت مفرده وقعدت مقعد
زبد أي فيه وهو مقاس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال
ضحكك بحس زبد أي فيه ومما سمع من نسب ذلك يقتصر فيه على السماع لا يقاس نحوه وهو من نفسه القابلة
وقعد الأزار ومزلة الوعد أي في القرب ومما ذكره أبو مزحر الكلب أي في الارتجاع والبعث والسماء ذلك مما
دل على قرب أوبه وهو ما ذكرناه من الاختصار فيه على السماع هو يذهب سيبويه والجهموز فلا يقال هو من
جملته ومنكأ زبد ومربط القرم ومعد الثمر الأول هو من معد القابلة وزجر الكلب يعني المكان الذي
يقعد فيه وزجر لأن العرب لم تستعملها إلا على معنى الخيل القرب والبعث وذهب الكسائي إلى أن ذلك مقبس
من مسالة كثر نصرف عين وشمال وذات مضاه اليهما وكان وندر في وسط ما كنا والمتحرك اسم
وقال الكوفيون ظرفان والفراء مع حسن فيه بين ظرف والاحسن تسكية وما لا اسم والاحسن تحريكه وتعليل
والمرزوقي ما كان آخر الفصل سكن وما لا حرك ومما عدم فيه بدل لا يعني بدل وأسكر الكوفية ظرفيته
ومكان بهاء وحول وحوت وأحوال ووزن الجبل ووزن الجبل وصدك وصعبك وسوى ويقال
سوى وسوى وسواء وقال الزجاج وابن مالك هي اسم منصرفة والرحا والابواب البناء وابن هشام ظن حرف
كثيرا وغيره فلابد استثنى ويوصف بها كغيره فيصاف لمعرفة وكذا نكرة في الأصح وزعم عبد الله أنه
بناء سواء على الفتح وزد به في وسط وسوى يعني مستو وظهر معنى نحو ذكره أبو حيان وعند مثل العين
المكان المحذور والقرب حسا أو معنى وثاني زمانه بمعناه الذي عبر به لا يعني لذن في الأصح ولكن لا يجر
أصلا ولا تكون ظرفا للعاني بخلاف عند ولا تطلق على غالب وفاء المحرري والمسكري ابن السجري وخلافا

أي يستعمل طرفا كثيرا غير نظري قلبا قال ابن هشام في التوضيح واليه أذهب ونقله في البسيط عن
الكوفيين ذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست نظرية البنية فيها اسم مرادف لغيرها فكأن غير
لا تكون طرفا ولا يلزم فيها النصب فكذلك سوى وحكم المنسوبة وتعدودة في ذكر على الأقوال الثلاثة سواء
نص عليه الآدي وحكم المنسوبة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن تصرفها ما
حكى أناني سواؤك وقوله

• فسواك بانعها وأنت المشفى • وقوله • ولم يبق سوى العدوان • وقوله

أترك ليس لي ليس بيني وبينها • سوى ليس لي إذا لعبور

وقوله • ذكرك الله عند ذكرك سواء • صارف عن قوادك الغلات

وقوله • معال بسواء الحق بكروب • وقوله • فإن أناسوا شكم الوحيد • وقوله

• وما قصدت من أهلها السواثكا • والأشهر في سوى لغة الكسر والتقصير ولغة القم والفصر

حكاهما الأخفش ولغة الفتح والمكحاهما سيويه ولغة الكسر والمكحاهما ابن الجباز في مخرج ألفا بن معط

وزعم عبد القاسم بن مرزوق القيراني أن سوا المدودة مبنية على الفتح لتضمها معنى لا قال أبو حيان والذي

حمله على ذلك أنه رأى الأربعة الفتح لا تتغير بوجوه الأعراب تغير غير الصحيح أن فتحها أعراب وهي لازمة

الطرفية فذلك لم يرفع وأجبر قال ويلزم أن يقول يئنا سوى وسوى أو يئدي فقلبيها وبين هذين أما سواء

بمعنى وسط نحو سوا الخيم أو بمعنى مستو نحو سوا عليهم أنذرهم فغيره أجناسا وكذا سوا بمعنى جده

نحو زيد سوا عمرو ويستعمل سوى كغيره في معنى ما نحو قام القوم سوى زيد وما في المار سوى جار قال

كل سبي سوى الذي يورث القوم • رفعة بيا خذمة وخمار • وقال

• لم ألق في الدار ذاتي سوى طلل • ويوصف بها نحو جاني رجل سوى زيد قال

أصابهم بلاه كان فيهم • سوى ما قد أصاب بني النضير

وأنفرد سوى عن غير بأنها تترك الأضادة لفظا لغيرها فانهما تتصلح عنها لفظا وتسمى كما يأتي ولا يعترض على

هذا بقوله تعالى • مكابا سوى • فإن سوى فيه معنى مستوي وليس الكلام فيه ويضاف سوى إلى المفعول المنكرة

كاليمين السابقين وقيل أنها انفردت عن غير بأنها لا تنضاف إلا إلى المفعول بغيرها تنضاف اليها ورده

أبو حيان بقوله سوى طلل وسوى أي ليلته وهما منكرتان منها عتده وهي ليلان كقول منقار وبها حاضر أحد أو

بمعنى أو قريبا حسا أو بمعنى فالأول نحو فلما رأته استقر عتده والثاني نحو قال الذي عتده ثم من الكتاب

والثالث نحو عتده مرة الماتى عتدها جنة الأولى والرابع نحو عتده مليل مقدر • ربا بن في عتدها

بيتا في الجنة • وأنهم عندنا من المصطفين الأخيار • ما عندكم بقدر ما عند الله تعالى • وقد ردد لمرمان نحو الصبر

عند الصدة الأولى ولم تستعمل إلا منصوبة على الترفية كما في أو نحو ردة من نحو • أتيتك رجلا • عند

• وأنتم تصرف لصدقة توغها في الألبام لأنها تصدق على الجاهل الست والأشهر كسر عتدها • ومن العرب

من يفتحها • ومنهم من يضمها • ومن الذي • وعني معنى عند لا بمعنى لمن في الأفعع ومن ثم كانت • من يفتحها • من يفتحها

لدى عند من أوجه أحدها أنها لا تضر أصلا • وعند نجرب من كتابهم الثاني أن عند تكون ظرفا لبيان

والمعاني كقوله • ولدى لا تكون طرفا معاني بل للإعيان خاصة يقال • لدى هذا القول • ولدى لا يجوز

لدى ذكره ابن السجري في أماليه • من كان في حواشي • الثاني أنك تقول • لدى مال وإن كان غائبا

ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضرا • قاله الحريري وأبو علال العسكري وابن السجري • وزعم الحريري أنه

لا فرق بين يدي وعند قال ابن هشام في المعنى وقول غيره أوفى وتعلب المصداق مع الضمير ياء كعلى وإلى
قال تعالى . ولديت زريده . وما كنت لديهم لأمع الظاهر نحو . لدى الخناجر . لدى الباب . ومن العرب من
يقول الفصح المضمر أيضا كالتظاهر وكذا إلى وعلى قال

إلى كم يا خناصة لا إلانا . عن الناس الضراغة والهوانا

فلو برأت عقولكم بصرتم . بأن دواء دالحكم لدانا

وذلكم إذا واتسقونا . على نصر اعتقادكم علانا

﴿ ص ﴾ . مثله يتوسع في التصرف فيجعل . فعولا به ويظهر غيره قرين يى ويضاف ويستند إليه لأن كان
العامل حرفا أو اسما جامدا ولا متعديا لثلاثة على الأصح قبل أو اثنين ولا كان إن عملت فيه على الأصح

﴿ ش ﴾ . التوسع جعل الطرف مفعولا به على طريق المجاز فيدفع نحو . فقد اضماره غيره قرين يى نحو
اليوم سرته ولا يجوز ذلك في المصوب على الطرف بل إذا ضمير وجب التصريح بى لأن الضمير يرد الأشياء
إلى أصولها يقال اليوم سرته فيه وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان فالأول نحو

• ويوم شهدنا مسامحامرا • يارب يوم لا أظله •

الثاني نحو • وشرب أسره وشيل • هو الأصل شهدنا فيه وأشرب فيه ويجوز حذفه أيضا لثلاثة عليه
على طريق العاطفة نحو من بكر الليل والنهار • يأسر في الليلة أهل الدار • والمفعولية نحو . تربص أربعة

أشهر يأسر وفي الليلة أهل الدار ولا تصح الإضافة عند لزوم الطرف لأن التعدى في مفعول يى يضاف
والضاف إليه فيجتمع قاله العربى ولأن الحاصل إذا دخل على الظرف يخرج عنه عن الظرفية قاله ابن

عصمور ويجوز حذفه لثلاثة نحو . في يوم عاصف . انشغاف من ربنا يوم عاصف وسافطرا • حيد عليه
الليل والنهار فخل بعضهم ويؤكده ويبدل ويشتتى منه ولا يجوز ذلك في الظرف غير المتوسع فيه قال صاحب

البيان وفي هذا نظر والتوسع ضروري الأول أن يكون الطرف متصفا بـ لا يتوسع فيه لأن التوسع
مناف لعدم التصرف الذي يلزم منه أن يستند إليه ويضاف إليه الثاني والثالث أن لا يكون العامل حرفا ولا اسما

جامدا لانهما يعملان في الظرف لا في المفعول به والمتوسع فيه متبذله . مولى به فلا يعملان فيه الرابع أن
لا يكون فعلا متعديا لثلاثة لأن الانساع في اللزوم له ما يشبهه وهو التعدى إلى واحد والانساع في التعدى

إلى واحد له ما يشبهه وهو التعدى إلى اثنين والانساع في التعدى إلى اثنين له ما يشبهه وهو التعدى إلى
ثلاثة ويوزنها وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبهه إذ ليس لها تعدى إلى أربعة فجمع هذا

ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور قال أكثر من عتراء غيره لمجرد قول مجوز في التعدى إلى ثلاثة أيضا ونسبه
ابن خروف إلى سيويه وأبو حيان إلى الجمهور ولا بالألوة . عدم الظهير والألوة في اللزوم أدله بهد نفسه

المفعول والواجب فيه الضرب من المجاز فيكذلكها . وقيل يمتنع الانساع مع التعدى إلى اثنين أيضا لأنه ليس له
أصل يشبهه فلا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة يمتنع الأصل وأصله أن يكون على الأصول لا على الفروع وهذا

ما صححه ابن عصفور وقاله المذكور وما عا لانه يرد إلا في التعدى لواحد واللازم قال أبو حيان والامر كقول
من عدم السماع مع التعدى لانه بين الخامس أن لا يكون العامل كان وأخواتها إن قلنا أنها تعمل في الطرف

حسرا من كثرة المجاز لأنها إذا رقت ونصبت تشبها بالمفعول المتعدى والعمل بالشيء مجاز فإذا نصبت الطرف
على الانساع وهو مجاز أيضا كثرة المجاز فيجمع منه قال أبو حيان وهذا ما يقتضيه النظر وتطيره قولهم
دخلت في الأمر لا يجوز حذف في لأن هذا المفعول مجاز ووصول دخول إلى الطرف بغير وساطة في مجاز

المحذوف بدل عليه الله سني أي اذ كر واحالتكم أوفضيتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال تعالى
 • واذ كر وانعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء • فاذنظر في معمول لقوله نعمة الله وهذا أولى من إتيان حكم كل
 يعقل بل يجوز ح انتهى وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ فقال في قراءة بعضهم • لقد من الله على المؤمنين • أنه
 يجوز أن يكون التقدير منه أذيعت وأن تكون اذ في محل رفع كذا في قولك أحباب ما يكون إلا بعدا كان قائماً
 قال ابن هشام فقتضى هذا أن اذ مبتدأ ولا تعلم بذلك قائلنا ونلزم إذا الاضافة إلى جملة أما السمية نحو • واذ كر وا
 إذ أنتم قليل • إذ هي في الغار • أو فعلية كالسبق ويقع في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو جئتكم إذ زيد
 قام وجهه فبعد أن اذ لم كانت لماضي وكان العمل الماضي مناسباً لها في الزمان وكان في جملة واحد فم يحسن
 الفصل بينهم ما يحذف ما إذا كان ماضياً نحو اذ زيد يقوم فإنه حسن ويشترط في الجملة أن لا تكون شرطية
 فلا يقال أنت كذا إذ أن أنت كذا كرمك ولا إذ من يأتك تذكره لافي ضرورة وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها
 إذ فيظن من لا خبرة بها أنها أضيفت إلى المفرد كقوله • والعيش منقلب إذ ذلك أماننا • والتقدير إذ ذلك
 كذلك وقد تعدى الجملة كلها لم يهاو بموضع منها التسوين قال أبو حيان والذي يظهر من قواعد العربية أن
 هذا المحذوف جائز لا واجب وتكسر النون حيث لا يلتصق الساكنين نحو • وأنتم حيثما تنظرون • أي حين إذ
 بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش أنها حيثما معربة والكسر جر أعراب بالاضافة لابتداء جملة على ذلك أنه
 مدحى بناءً هاما شاعراً اضافة إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مراد بأنه قد سبق لأحكام البناء
 ولا يصل استصحابه حتى يقوم دليل على أعرابه وبأن العرب قد نبت الطرف المضاف لادولاعلة لبنائه إلا
 كونه مضافاً إلى فلو كانت الكسرة أعراباً لم يحز بناء الطرف وبأنهم قالوا يومئذ يقع الدال من أول لو كان معرباً
 لم يحز فنه لأنه مضاف إليه فدل على أنه مبنى مرة على الكسر لالتقاء الساكنين ومرة على الفتح طلباً للتخفيف
 وهذا معنى قول وقد تقع وفون وأخوهم أشبهوا السكبي في ذلك إذا أشربت به إلى مثله غريبة فل من
 أمرض لها وذا في معصية شجر جده لله يقول في قوله تعالى • وإن أطعتم بشر أمثلكم إنكم إذا تخافون
 ليست إذ ربه الحكمة المعروفة وانما هي إذا شرطية حذف جملتها التي تضاف إليها وعوض عنها التنوين
 كما في يومئذ وكسرت أمهم من هذا أحد الوافين أن الشيخ لا يلف في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين خرج
 إلى ما خرج إليه الشيخ وقد أوسع من الكلام في ذلك في الأمان وحاشي الخفي وتزداد إذا تعليل خلاف الجمهور
 كقوله تعالى • وإن يفضلكم اليوم إذ أطعتم انكم في المذاب مشركون • أي لأجل ظلمكم في الدنيا وأدلم بهتوا
 بنفسهم ولون • إذا عترفوا بهم وأبعد من الله فأوا وهي حرف علة لام العلة وقيل ظرف والتعليل
 مستفاد من قوله كلام لا من الفاعل • والله المستصغر في ذلك سيويوه وهي الوقعة بعد بينا كقوله
 • فبما أنكر إذ دأب مشيرهم •

بما كثر من أمهم ومهمها •

بما كثر من أمهم ومهمها •

كذا وحلت عليه الآية قال في معنى وليس القولان بمعنى واختار ابن السجري أنها تقع زائدة بعد بيانها
 خاصة قال لا ملك إذا قلت بينا أنا جالس إذ جاءني يد ففقدتها غير زائدة فأعلنت فيها الخبر وهي مضافة إلى جملة جاء
 يريد وهذا الفعل هو الناصب لين فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف
 في حين إذا المستعمل مضمون معنى الشرط قال ابن مالك والماضي وأنكره أبو حيان وقوم له حال ويختص
 بالخبر ومنه وكذا المضافون حسلا فالبيانين بخلاف أن ومن ثم لم تجز في السبعة حسلا فالن جواز بقوله أو مع ما ولا
 يدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فيها وتضاف أبدأ الجملة صدرها فعل وثمة قدر قبل اسم ليه وجوز
 الانقضاء إلى أهمية الجزأين وأوجب القراء بلاء هذا الماضي شرطية وقال غيره هو الغالب ومن ثم قال لا كدرون
 ناصب الجواب لا الشرط قال ابن مالك ونجى فهو لا به ويجوز رتبة حتى ومبتدأ أو نزل للمعاجزة فأقول إذ وترتها
 الغاء قال المازني زائدة وميرمان عاطفة والزائدة لا يليها فعل وثالثها يجوز مع فقال أبو عبيدة وزاد
 من لثرو وفيه شبهة إذا والدليل على أهميتها لاخبار بها مع مياتر منها الفعل نحو القيام إذا طلعت
 الشمس وإذا لها من اسم مخرج نحو حينك غدا إذا طلعت الشمس وهي ظرف للمستقبل مضمونة معنى الشرط
 غالبا ومن ثم وجب بلاؤها الجملة الفعلية وزنت الغاء في جزمها نحو إذا جاء نصر الله أي قوله قسم وقد
 لا تضمن معنى الشرط بل تعذر ذلك نظرية النقص نحو والليل إذا غشي والليل إذا سجي وزعم قوم أنها مخرج
 عن الطرف فقال ابن مالك أنها وقعت معمولا به في حديث أبي لا علم إذا كنت على راضية وإذا كنت على غشي
 ومبتدأ في قوله تعالى إذا وقعت الواقعة والخبر إذا الثانية وتناقص الواقعة بالنصب حال والمعنى وقت وقوع
 الواقعة من قوم الواقعة لاخرين هو وقت رج الأرض ويجوز رتبة حتى في قوله تعالى حتى إذا جاءوها
 وسبقه إلى ذلك ابن حنبل في الثاني والاعش في الثالث والخم وأما أنكره وأما أنكره وأما أنكره وأما أنكره
 ابتداء داخل على الجمله بشرطه لا عمل ثم إذا وقعت طرفا جوابه محذوف أي انفسعت أنفسا وكنتم أزواجا
 وإذا الثانية بدل من الأولى وأما في الحديث طرف محذوف هو مفعول أعلم أي شأنته ونحوه وزعم آخرون
 أنها مخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك أنها وقعت للماضي في قوله تعالى وإذا رآها تعابدا أو لها انفسوا إليها
 فإن الآية زات بعد انقضاءهم وكذا ولا على الذين إذا ما أتوا الله فلهم قلت لأجد الآية وقال قوم أنها وقعت
 الحال في قوله تعالى والليل إذا غشي لأن الليل مقارن للغشيان ويختص إذا بما يتبع وجود نحو أتراك إذا حرك
 أسر أو رجع نحو أتيتك إذا دعوتني بخلاف أن هاتين تكونان للحقل والمشكوك فيه واستعمل كقوله
 فإن كان لمخرجين ولد ولا تدخل على شيطان ولا رجع وقد دخل على المؤمنين لكونهم بهم الزمان نحو
 أقامت بهم الخالدون ولو تكون إذا نصا بالمقيمين والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجز إلا في الضرورة
 كذا وله وإذا نصك خصاصة فعمل وإذا قلت إذا على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح وقبل
 تدل عليه كذا وأختار ابن عصفور فلو قال إذا قلت فأنش طالت فأنش ثم قالت أيضا في المدة ثانيا والثالث
 يقع في معنى إلى الأول دون الثاني وكذا لا تدل على التكرار لا تدل أيضا على العموم على الصحيح وقبل تدل
 عليه ولو قال إذا قلت أمرأ من نسائي فبعد من عبيدي حرق فقلت أربعم بعثي الأعباء وحذوتني الجبن على
 الأتربة يعني أربيع على الثاني وتكرر إذا الإضافية إلى جملة صدرها فعل سواء كان مضارعاً نحو وإذا تتلى عليهم
 آياتنا وإذا لم تأتهم بالآية أم مضارعاً نحو وإذا جاءك المنافسون ورجع القراء أن إذا إذا كان فيها معنى الشرط
 لا يكون بعدها إلا الماضي وقال ابن هشام بلاؤها الماضي أكثر من المضارع وإذا جاءك في قوله
 والنفس راغبة إذا رجعتها وإذا رد إلى قليل تشد

وقد رتبها اسم بعده فعل . فقد قبله فعل . فبشره الفعل بعد الاسم نحو . اذا المنيعة انشقت . وهو زوال الخش
 ايلاها جلة فيها . بعد او خبر من غير تقدير فعل كقولهم . اذا باهلي تعسده حفظية . وفي ناصب اذا
 قولان أحدهما انه شرطية . وعليه المحققون واختاره أبو حيان جلا لها على ما رآه أدوات الشرطية الثانية
 ساقى جوابها من فعل وشبهه . وعليه الاكثر من المتقدمين . أنها لازمة الاضافة في شرطها والمضاف اليه لا يعمل
 في المضاف فالاشارة قولي ومن ثم اني قولي ونضاف أبدا والاولون انفسها وعن ذلك بأن قالوا بعد ما ضاعفوا ترد
 اذا للمعاجزة فخص بالجهة الاسمية فيما حزم به ابن مالك ورده أبو حيان . وقيل تدخل على الفعل مفساوه .
 تدخل على الفعل المصوب بقدره نقل الاخفش ذلك عن العرب نحو خر حث فاذا صفاه يد قال في القتي
 ووجهه ان التزام الاسمية بها الماهول للفرق بين او بين لشرطية الخاصة قبلها بغيره والفرق حاصل بقدره لا يقتض
 الشرطية بها ولا يحتاج لجواب . ولا تقع في الاشتداد ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاستدباب
 ومنه . فاذا هي حية تسمى . وهي حيث لا تحرف عند الكوفيين والاقحش . واختاره ابن مالك ويرجع قولهم
 خرجت فاذا ان زيد بالباب بكسر الهمزة لان لا يعمل ما بعده ما قبله من ظرف . كان عند المبرور القاري . وابن
 جني وأبو بكر الحياط . واختاره ابن عصفور . وظرف زمان عند الرازي والراجح . واختاره الزمخشري وابن
 طاهر وابن خروف . والابن ابي عمير لما على ما ثبت لها فاذا قالت خرجت فاذا بد صبح كونهما خبرا على
 المسكن أي في الحاضرة بدل على الزمان لانه لا خبر به عن المبتدأ ولا على الحرف لانه لا خبر به وتجرم العامة دالة
 عليه واختلافها . فقال المازني في رأيه لئلا يكيد لان اذا المعجزة فيها معنى الاتباع وله اوجه في جواب
 الشرط موقع العام . وهذا ما اختاره ابن جني وقال . برهان هي عاطفة حلة اذا او مدخولها في الجلة قبلها . اختاره
 السكاوي المصنف وأيده أبو حيان بوقوع نعم . وفيها في قوله تعالى ثم اد أنتم بشرتم مشرون . وقال الزجاج دخلت
 على حدة دخولها في جواب الشرط . وزعم أبو عبيدة ان اذا قد تزداد . واستدل بقوله

حتى اذا سلكتهم في مناومة . شلا ككاشات الجملة النكرة

قال فزادها عدم الجواب فكأنه قال حتى سلكتهم وتأوله ابن جني على حذف جواب اذا

في ص ١٠٠ . لأن لوقت حضروا بعضه وزعم القزويني من أن المختار اعراضه والتمه من واو وقيل يا وقيل
 أصله أوان . وقيل ظرفيته غالب

في ص ١٠١ . من القزويني لأن والتمه من أن المختار اعراضه والتمه من واو وقيل يا وقيل
 جميعه كوقت فعل الانسان حال الطوق به أو الحاضر بعضه نحو . في يستمع الآن . لأن حذف الله منكم . قال
 ابن مالك . وظرفيته غالب لازمة فقد يخرج عنها الى الاسمية كدست . وهو في النار الآن . بين النبي الى
 فمرها الآن في . موضع رفع لا ابتداء . حين انتهى خبره وهو سبب لاضافته الى حلة صدرها ماض كقوله

الى الآن لا بين اروعوا . لك بعد التثيب عن ذا التصابي

والف . نقله عن واولقوله في . معناه الآن . وقيل من ياله لانه . ان بين اذا قرب . وقيل أصله أوان . قلت الواو
 الغائمه حذف لالتقاء الساكنين ورد بان الواو قبل الالف لانقلاب كالجواد والسواد . وقيل حذف الالف
 وغبرت الواو الى الالف كما قالوا راح وراح . استعماله مرة على فعل ومرة على فعال الزمن وزمان . واختلف
 في علمه بنائه . فقال الزجاج . بنى لتضمنه معنى الاشارة لان معناه بعد الوقت . ورد بأن تضمن معنى الاشارة بمرارة
 اسم الاشارة وهو لا تدخله ال . وقال أبو علي لتضمنه لام التعريف لانه استعمال معرفة . وليس غدا والفتنة
 زائدة . وضعه ابن مالك بأن تضمن اسم . معنى حرف اختصار ابتداء في زيادة تالا بعد هذا مع كون المراد ضمير

اليوم أعلم ما يحيى به . وهو في فصل قضائه أمس
ونقل عن بني تميم أنهم يوافقون الحجاز بين حالة النصب والجرف في البناء على الكسر ويعبرونه أعراب مالا ينصرف
حالة الرفع قال شاعرهم

اعتصم بالرجاء ان عن بأس . وتأس الذي تضمن أمس

ومن بني تميم من يعبر به أعراب مالا ينصرف في حالة النصب والجرف أيضا وعلمته ما ذكر في سحر من العدل
والعرف . وعليه قوله . اني رأيت عبيدا ماسا . ومنهم من يعبر به أعراب المنصرف فيونونه في الاحوال الثلاثة
حكاية الكسائي وحكي الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو يعني على الكسر تشبيها بالاصوات وحكي الزجاج
والزجاج أن من العرب من يشبه وهو ظرف على الفتح فتخصص فيه حال المفارقة لعمان البناء على الكسر وعلى
الفتح وحال غير المفارقة حسن اعلان البناء على الكسر يلائم من مطلقا ويتوون واعرابه منصرف أو غير منصرف
مطلقا واعرابه غير منصرف رفعا و بناؤه نصبا و جرافا فان قارنه ال اعراب غالبا نحو ان الأمس ليوم حسن وقال تعالى
كان لم نكن بالأمس . ومن العرب من يستعصب البناء مع ال قال

واني وفقت اليوم والامس قبله . يسابك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا الوجه في تحريكه أن تكون ال زائدة لغير تعريف
واستعصب تضمن معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي المعرفة ويجوز على اضممار البناء والكسرة أعراب لا بناء
و يعرب أيضا حال الاضافة نحو ان امسنا يوم طيب وحال التذكير نحو . مضى لنا امس حسن لا تريد اليوم الذي
قبل يومك وحال التثنية نحو . اسان وحال الجمع نحو . امس و امس و امس قال

مرت بنا أول من امس . به تيسر ميسرة العروس

قال ابن مالك في شرح الكافية والتافية وحال التصغير قال أبو حيان وهو مخالف لمن جوبه وغيره من النحاة
أن امس لا يصغر وكذا غدا استثناء بغير ما عواشده تكا وهو اليوم والليلة قال نعم ذكر المبرد أنه يصغر فنبهه
عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في الغرر وهو ذهل عن نص سيبويه

ص . بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان أضيف أو حذف . مضافه ونوى لفظه أعراب أو مضافه بناء وقد
يتوون حيث يشاء ويضخ اعرابا وان ذكر نصب ظرفه فديجر و رفع ولا يضاف بطله حتى يكف بما

ش . من الظروف المبنيّة في بعض الاحوال بعد وهي ظرف زمان لازم الاضافة وله احوال اربعة أحدها ان
يصرح بمضافه نحو حيث بعد ذلك فهو مرفوع منه وب على الظرفية ثانية أن يضاف عن الاضافة لفظا ومعنى قصدا
للتذكير فكذلك كقول . فامر بوابدا على لذة خرا . وقد يجزى الله الامر من قبل ومن بعد . بالجرف
والتنوين وقد رفع روى قائم بوابدا بالرفع ثالثا أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف اليه لكن ينوى لفظه
في مرفوع ولا يتوون لا تتطاول المضاف اليه المحذوف . رابعا أن يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم . نحو لله الامر
من قبل ومن بعد . أي قبل التامة وبعد ما وعاله ابن مالك بأنه كان . فيها البناء في الاحوال كلها تشبيها بالمحرف
لأنها من حيث انها لا تنصرف بفتحة ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لا تتطاول الى غير هائي بيان معناها لهن عارض
ذلك لزومها للاضافة فاعربت فمما قطعت عنها ونوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستثناء
بها عن لفظها بعد ما فانضم ذلك الى التبيين المذكورين فيبيت وفي الافصاح أكثر التعويين يقولون لا أفردت
من مضافها ونصفتها أشبهت الحروف لفظها بالمحذوف بعد ما . من تعلق الحروف بغيرها فيبيت لذلك وقد تفتح في
هذه الحالة يلائم من وقد تضمن مع التنوين وكلاهما أعراب حكي هشام رأيت قبل ومن قبل وأشد

ولا وجد العذري قبل جيل هـ وأنشد الخليل قوله هـ فاشترى بوا بعد على لذة خرا به بالضم منونا ولا يضاف بعد لجة مالم
يكف بما كفو له
أعلاقة أم الوليد بعد ما هـ أفنان راسك كالنعام الخلس

بوصف هـ ومثله فيما ذكر قبل وأول وأمام وقدام ووراء ونظف وأسفل وتصرف الكل متوسط وأنكره
الجرى وبين وثمانى وفوق ونحت ولا يتصرفان وعمل وأنكر ابن أبي الربيع إضافة اللفظ وأنشده الجوهري
ودون وحسب السكون فيهما على الحال وغير بدليس قال السيرافي وابن السراج وأبو حيان ولا يجوز رفعها
والختار وفاة لا تخفى أعرابها مطلقا وألحق بعضهم كلا ولا يتصرف مبنيا والصحيح أن أصل أول وأول وأنه
لا يستلزم ثانيا واذا وقع اسما صرف وأنت بالتاء مفعلة

بش هـ نزل بعد في تقدم من أعرابها في الإحوال الثلاثة وينأى في الحالة الرابعة على الضم للهالة المذكورة قبل
وأول وأمام وقدام ووراء ونظف وأسفل وبين وثمانى وفوق ونحت وعمل ودون وحسب وغير ومن بناء قبل
الآية السابقة ومن تكثيرها قوله هـ فساق في الشراب وكنت قبلا هـ وتقدمت قراءة من قبل بالجر والتنوين
ومن نية لفظ المضاف إليه في قوله هـ ومن قبل نادى كل مؤتى قرابة هـ كذا رواه النفاذ بكسر اللام وسكى أبو على
يبدأ من أول الفتح على تكثيره منوع الصرف والضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه
وبالجر على قصد لفظه قال في الصحاح فإن أظهرت المحذوف نعت فقلت أي أنه أول فمك وقال الشاعر

أمام ونظف المرء من لطف ربه هـ كوالى تزوى عنه ما كان يحذر

وحكى الكسائي أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير أفوق هذا أم أسفله هـ قال الشاعر

هـ ولم يكن لقاءك إلا من وراءه وقاله لعنايشن عليه من قدام هـ وقوله هـ وأنت فوق بنى كاي من عل
وقال هـ يكفود صخر حطه السيل من عل هـ أي من مكان عال ويقال قبضت عشرة فحسب أي فحسب أي فحسب أي فحسب

وهذا حسبك من أجل وقبضت عشرة ليس غير أي ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن هشام أن شرطها أن
تقع بعد ليس وإن قول العفها لا غير لمن وليس كما قال فقد صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان بأن لا تكس
في ذلك وأنشد ابن مالك هـ فمن عمل أسلفت لا غير ذلك هـ ويجوز فيها زيادة على أخواته البناء على الفتح فيقال
ليس غير والاختفاء بقول الشاعر أعرابها في الضم والفتح معا وإن حذف التنوين لا تنظر المضاف إليه وعلى الفتح هي

خبر ليس والاسم محذوف أي ليس المقبوض غير ذلك ورأيه هو المختار عندى لما تقدم في أي الموصولة ثم النصب
في الجميع على الطريقة الأحسب فعلى الحالة قال ابن هشام وما أظن نصب عن وجود أو أنكر ابن أبي الربيع

إضافة على لفظ السكون الجوهري صرح بجواره فقال يقال أنت من عمل الدار بكسر اللام قال أبو حيان ومن
غير باب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد من جواز حذف التنوين من كل فتقول كل منطلق جعله غاية مثل

قبل وبعد حكاة عنه أبو جعفر النحاس وأنكر عليه علي بن سليمان لأن الفاروق قد خست بعلة ليست في غيرها
وما بنى من النظر في المذكورة فإنه لا يتصرف وأما العرب منها فذكر ابن مالك أن فوق ونحت لا يتصرفان

أحلا قال أبو حيان ونص على ذلك الأخفش فقال اعلم أن العرب تقول فرق رأيت ونحت رجل لا يخلعون
في نصب الفوق والنحت لأنهم لم يستعمدا وهما لا نظر فالجورين بمن قال تعالى . تفر عليهم السقف من فوقهم
وقال . تجري من تحت الأنهار . وقد جاء في فوق يعلى في قوله هـ فأقسم بالله الذي اهتز عرشه هـ على فوق سبع هـ

وبالبناء في قوله هـ لست رعتا فوق ما أطيع هـ وكلاهما شاذ وأما بين وثمانى فكثير تصرفهما كما تقدم وأما
قبل وبعد والفتحة بعدهما إلى أسفل فتصرفهما متوسطا فرى هـ والركب أسفل منكم بالرفع . وقال

فقدت كلا الفرخين نعتب أنه هـ مؤتى النفاذ نطقها وأما

ويقال أمام زيد آمن من ورائه وزعم الجري أنه لا يجوز استعمالها الاطرافا ولا يقاس على استعمالها اسماء ولا
تضاف قبل افعالها مالم تكف بمحور قبل ما وفي مسائل تتعلق بأول الاول الصحيح أن أصله أو آل يوزن أفعل
قلت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل وقيل أصله و آل يوزن فوعلى قلت الواو الاولى
همزة وانما لم يجمع على أو اول لاستقلالهم اجتماع الواو بين ما ألف الجمع الثانية الصحيح أن أول لا يستلزم ثانيا
وانما معناه ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون فنقول هذا أول مال اكتسبته وقد كتبت بعده شيئا وقد
لا تكتسب وقيل أنه يستلزم ثانيا كما أن الآخر يقتضي أولا فلو قال إن كان أول ولدته منه ذكر أفأنت طالق
فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني والثالث لأول استعمالا أن أحدهما أن تكون ههنا أي
أفعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيبه بالتاء ودخول من عليه
نحو هذا أول من هذين ولقيته عام أول والثاني أن يكون اسماف يكون مضرا وفانحولقيته عاما أولا ومنه ماله
أول ولا آخر قال أبو حيان وفي محو ظي أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال أوله وآخره بالتثنية
﴿ من ﴾ بين المسكان وقيل للزمان وقال الزنجاني بحسب ما نضاف اليه وتصرفه متوسط وبحسب العطف عليه
بالواو إن أضيف لمفرد كان لخمسة مائة ألف عرض عليه الزمان وزومه والاضافة للجمع ولو فعلية على الأصح
وقيل يضاف لزمان محذوف لا لجملة وقيل ماو الألف كافة ولا موضع الجملة وقيل ما كافة والألف اشباع وقيل
للتأنيث وتضاف بينا مصدر لا بينا على الأصح وقيل هي مخدوفة منها وتليت ضرورة بكاف التشبيه وتركب بين
كخمسة عشر فتني على الفتح فان أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية أو أضيف اليها تعين زوالها
﴿ ش ﴾ قال أبو حيان أصل بين أن تكون ظرفا للمسكان وتقتل بين شيئين أو مافي تقدير شيئين أو شياء ثم ما
لحقها ماو الألف لزم الظرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى إذ ومنه الحديث ساعة يوم
الجمعة بين خرج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزنجاني أنها بحسب ما نضاف اليه وتصرفها متوسط قال
نسائي هـ فافراق بيني وبينك فقد قطع بينكم بالرفع مودة يسكن بالجر ولا تضاف الاثني متعدد وفي
أضيف لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالأية الاولى وإذا لحقها الألف أو ما لزم اضافتها الى الجمل سواء
كانت اسمية كقوله ﴿ فينا نحن وزقبه أتناهاه وقوله ﴿ فيبيتا العسرا إذا دارت مياسيره أو فعلية وهو قليل كقوله ﴿
فينا نسوس الناس والأمر أمرنا ﴿ وتقول بينا انصفتي ظلمتني ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تضاف
الا الى الاسمية وأول البيت ونحوه على اخصار نحن وزعم ابن الأنباري أن بين حينئذ شمر طيقوماذ كرم أن
الجملة بعد واو بينا مضاف اليها تضاف من حذف زمان مضاف الى الجملة لأن المضاف الى الجمل ظرف الزمان
وابن جني إلى أن اضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لأن المضاف الى الجمل ظرف الزمان
دون ظرف المسكان ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها لوسط ولا بد من اثنين فافوقهما والتقدير بينا لوقت
زيد قائم أفعل عمرو واختاره ابن الباذن وذهب قوم الى أن ماو الألف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لهما من
الاعراب وذهب آخرون الى أن ما كافة عن الخفض والألف اشباع لأن كون الألف كافة لم يثبت وثبت كونها
اشباعا فالجملة بعد الألف في موضع جواز الاضافة وبعد ما لا محل لها من الاعراب واختاره القاري وزعم قوم أن
الألف للتأنيث وزنها فاعلى ورد بان الظرف كإلهام ذكره الامام وهو قدام وراه ولا حاجة الى الدخول في
الشاذ من غير داعية وقد تضاف بينا الى مصدر ﴿ قال بينا فانه لكاة وروى ﴿ وألحق بعضهم بينا بها فأجاز
اضافتها الى مفرد مصدر نحو بينا قيام زيد قام عمرو وقال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز لأنه لم يسمع ولا يسوغ
قياس بينا على بينا ولا تضاف بينا الى مفرد غير مصدر وفاقا قال أبو حيان وسببه أنها تستدعي جوابا فيقع بعدها

الاما يعطى معنى الفعل وذلك الجمله والمصدر من المفردات وقد حذف خبر المبتدأ بعد يتلو بينا لانه لا معنى عليه

كقوله فينا العسر كما قد يحذف الجواب لذلك كقوله

فينا الغنى في ظل نعماء غضة • تباكره أفتانها وزاوح

الى أن رمت به الحاديات بتكبة • يضيق بهامته الرعاب الضامح

وتليت بينا بكاف التشبيه في الشعر قال بينا كذا رايتي مستعصبا قال أبو حيان وبإضافة بينا الى المصدر راجع

أبو علي أن يتألف است محذوفة من بينا كما قال بعضهم لأن بينا لا تضاف وانما هي محذوفة بتأديتها على الجلسين

وتركب بين تكمة عشر قنبي على الفتح كقوله

نعمى حقيقتنا به • من القوم يسقط بين بينا

الأصل بين هؤلاء فأزالت الإضافة وتركب اليمين تركيب خمسة عشر فإن أضيف صدر بين بين الى غيرهما جاز

بقاء الطرفية كقولك في أحكام المهجرة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين أفس من الابدال وان أضيف

اليانعين زوال الطرفية ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال هرة بين بين بالفتح وقال الصواب هز ذيين بين بالإضافة

(ص) حيث المكان مثلا رحوث واعراب الهة وتزعم الإضافة جله وتدر فقرة وقامه الكسائي ونز كها أندر

فتعوض ما وجوز الانقضى وقوعها للزمان ونصرفها نادر وأنكره أبو حيان وفي وقوعها اسم ان ومفعولا

خلف وزعمها الزجاج موصولة

من الظرف في المبتدأ حيث وعلمت بانها شبهها بالحرف في الافتقار اذا لم تستعمل الإضافة الى جملته

وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لأن الإضافة للجمله كلا إضافة لان أثرها هو الجمل لا يظهر ومن العرب من

بناتها على الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من بناتها على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولغة طي البدال يائها واوا

فيقولون حوث وفي ثنائيا أيضا الحركات الثلاث ولغة فقهس اعرابها يقولون جلست حيث كنت وحيث من

حيث جلست فيجر دها من وهي عندهم كعند وفري • يستدرجهم من حيث لا يعلمون • بالكسر فيجعل

الاعراب ولغة البناء على الكسر وسواء في الجمله الاسمية أو الفعلية قال في المنى وإضافتها الى الفعلية أكثر ولهذا

رجع النصب في جلست حيث زيدا أراه وتدرت إضافتها الى المجرى كقوله • بيض المواضي حيث لي العمائم •

وقوله • أما نرى حيث هيل طالعاه والكسائي يفسره وأندر من ذلك عدم إضافتها العظايا بآن تضاف الى جملته

محذوفة موصلا منها ما كقوله • اذار يد من حيث ما تغتله • أي من حيث هبت والأصل فيها أن تكون

المكان قال الانقضى وقد تدر للزمان كقوله

الغنى عقل يعيش به • حيث نهدي صافه قدومه

أي حين نهدي ولا تستعمل غالباً الا ظرفاً وتدر جرحاً بالباء في قوله • كان هنا يجيت • فشكل الأزاره وبالي في

قوله • الى حيث أنت رحاها أم قسم • وبني في قوله • فأصبح في حيث التفتين • فتردهم • وقال ابن مالك تصرفها

نادر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله

ان حيث استقر من أنت راء • به حي فيه عزة وأمان

فحيث اسم ان وقال أبو حيان هذا خطأ لأن كونها ما لان فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها

البتة بل اسم ان في البيت حي وحيث الخبر لانه ظرف والصحيح أنها لا تنصرف فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به

ولا مبتدأ انتهى وقال ابن هشام في المنى الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض من وقد تنخفض

بغيرها وقد جمع مفعولاً وفاقاً للغارمي نحو • الله أعلم حيث يجعل رسالته • إذا المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة لاشيائ المسكن وما صبه بهم عذو فامدلولوا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لان الفعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اوله به عالم قال ونرفع اسماء لان خلافا لابن مالك انتهى وزعم الزجاج ان حيث موصولة

ص من دون المسكن ونصرفه قال البصريون ممنوع والاخفش قليل والمختار وقال بعض المغاربة يستثنى به فان كان بمعنى ردى فغير ظرف

ش من الظار وف المبنية في بعض الاحوال دون كانه مقدم ذكره في اخوان قبل وبعد وهو المسكن فعول فمدن بدون عمر رأى في مكان منفض من مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيويه وجهه والبصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى انه يتصرف لكن بقله وخرج عليه ومنادون ذلك فقال دون مبتدأ وبني لضافته الى بنى والاولون قالوا تقديره مادون ذلك فحذف ما وقال الشاعر ويانمرت حد الموت والموت دونها وقال وغير الخي دونها ما وراؤها ما رفع وبني استثنى به كسوى فيانه له ابوجيان في شرح التسهيل عن بعض العلماء الخفيفة وقوله (١) اما دون بمعنى ردى كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجه الاعراب

ص ريت مصدر استعمل بمعنى الزمان فأضيف الفعل وقيل له ما زائدة أو مصدرية وأكفره قوعه مستثنى في منى ونرى صرحوا بانه والعلة قائمة

ش ريت مصدر رات ريت اذا ابطأ فاذ استعمل في معنى الزمان بازاء ان يضاف الى الفعل فتعول انبت ريت قام زيد أي قدر بقاء قيام زيد فلما خرجت الى ظر وف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان هذا كلام الى الفضل المغار في شرح كتاب سيويه وقوله ابوجيان وذكر ان مالك نحوه ويؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان انه مبني كسائر أسماء الزمان المضافة الى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف المبنية ومن شواهد قوله لا يصعب الامر الا ريت بركبه وقوله خليلي رقتا ريت أقصى لبانة وقد يفصل بين ريت والفعل بما قال ابن مالك زائدة أو مصدرية كقوله

عجابه حين يلقي ببال السوء ل راجعه ريت ما يثنى

ص عوض منلت لعموم المستقبل وقد ورد للضي وقد يضاف للعائضين او يضاف اليه فيعرب وقد يجري كالمفعول

ش من الظار وف المبنية عوض وهو الوقت المستقبل هو ما كان يدرك قد نزل للضي كقوله فلم أرعانا عوضا كثر هالكا وبني لشبهه بالحرف في إمامته لانه يقع على كل ما تأخر من الزمان وبأنه إما على الضم كقيل وبعد أو على الفتح طلبا للخفض أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين فان أضيف الى العائضين كقولهم لا أقبل ذلك عوض العائضين أي دهر الداهرين او أضيف اليه كقوله

ولا يستل عوض في خطي وأوصاني أعرب في الما بين لمعارضة الشيء بالاختلاف التي هي من خصائص الأسماء قال ابوجيان وقد كثر استعمال عوض حتى أجبر به مجرى الاسم كقوله

رضي ليان ندى أم تعالفا بأسم داج عوض لا تتفرق

ص فط مقابل عوض ويحتمل بالنفي والافصح فتح القاف وتشديد الطاء كما وقال الكسائي أصله فط فطر يقال فط فط فط وقط وقط وقال الاخفش ان أريد الزمان ضم أو التقليل كمن فاز في حمز وصل كسر ونرد فط وقد أسيى فعل بمعنى يكفي مبنيين ففعل الدال بدل من الطاء وقيل قد منقولة من الحرفية بمعنى حسب

(١) ياض بالأصل

من الظروف المبتدئة لادن وهي لأول غاية زمان أو مكان وبنت لادها الحرف في لزوم الاستعداد
واحدا وهي كونها مبتدأة غاية وامتناع الاخبار بها وهي . ولا يبنى عليها المبتدأ بغير اختلاف عند ولدي فانه لا يفرمان
استعدادا واحدا بل يكونان لا ابتداء الغاية وغيرهما وبني عليها المبتدأ قال تعالى . وعندكم ما في الغيب . ولديها
زيد . والغالب اقترانها بنحو . وهب لادن لادن . وآتيناهم لادن . وقد تجرد منها كقولها لادن غدوة لادن
ثبت واعراب لادن لغة قيسية تشبها بعندوه بقرأعاصم . بأشاهد لادن لادن . بالجور وانهام الدال الساكنة
الضم والاصل من لادن بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات تكون النون مع ضم الدال
رفعها أو كسر ها أو تكونها مع سكون الدال وفيها رفع اللام أو خفضها وفي النون مع سكون الدال وحذف النون مع
سكون الدال وفيها رفع اللام أو خفضها وحذف النون مع ضم الدال وفيها رفع اللام . وزاد أبو حيان علة رذ وهي ان اللام
مفتوحة وانه مكسورة قال سيبويه ولابد لادن من لادن كذا ان يكسرها من لادن لا ترى تلك الا الضم
لضمر رذ وانه الى اصله فتقول من لادن ومن لادن ولا يجوز من لادن ولا من لادن ولا يجرى الى لادن بلاضافة فظان
كان مغردا كقولها

تنقض الرعدة في ظهري * من لادن الظهور الى العبر
وتقدير ان كان جملة اسمية كقولها * وتذكر نعماء لادن أنت يا فع * أو فعلية كقولها
* لادن ثبت حتى شاب سود اللواتب * وقع ابن اللذان من اضافة لادن الى الجملة وأول ما ورد من ذلك
على تقدير أن المصدر بفتح لادن لادن ظهروا لادن في قوله * أراي لادن ان شاب رهظي * وقوله
ولبت فلم تقطع لادن ان ولينا * قرابة ذي قرى ولا حق مسلم
وسمع نصب غدوة بعد ها في قوله * لادن غدوة حتى دنت لغروب * وخرج على الفيز وحكي الكوفيون
رفع غدوة بعد ها وخرج على اصمار كان أي لادن كانت غدوة قال سيبويه لا تنصب لادن غير غدوة ولا تقول لادن
بكرة لانه يكثر في كلامهم واد اعطف على غدوة المنصوب بعد ها فيسئل لادن غدوة وعسبة جاز عند الاخفش في
المعطوف الجر على الموضع والنصب على المعطوف ومنه ابن مالك في شرح الكافية السبب وأبو حيان
ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع حرف يس من باب المعطوف على الموضع قال لا يفرم من ذلك
ان يكون لادن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في اقواله ان لا يجوز في الاوائل
وهذه المسئلة مذكورة في الكافية والشافية سافط من التسهيل

من الحرف وجود لوجود قال ابن السراج والعارسي ران جنى ظرف كاد وتخص الماضي وتنقض
جلتين وعاملها الجواب ويكون ما ضبا قال ابن عصفور ومصارعا ران مالك واسمية ياذن الماع وتعد في التليل
من الظروف المبتدئة التي هي كلة وجود لوجود والقول بظرفيتها ران ابن السراج والعارسي
وان جنى وجاعة حتى قالوا انها ظرف بمعنى حين وعبرة ابن مالك بمعنى ان قال ابن هشام وهو حسن لانها انقصة
الماضي وبلاضافة ان الجمله ومذهب سيبويه ران حروف انها ظرف وتنقض جلتين وجبت ثبتهما وجود
اولاها تنصوب لاجلها في كرمته والعماد فيها على الظرفية بوابها يكون فعلا ماضيا انه انما كالمثل ان كور
وكقوله تعالى . فلما نجاكم الى البر اعرضتم . وجوز ان عمود كونه مصارعا نحو . فلما نصب عن ابراهيم
الروع وجامته البشرية بجد لادن واجله . ورر اولوه بالماضي أي جادلوا أو الجواب محذوف أي أقبى بجد لادن
وجوز ان مالك كونه جملة اسمية مفعولة بالفاء أو بادا له جواب نحو . فلما نجاكم الى البر فمقتصد . فلما نجاكم
الى البر اذاعهم بشر كون . وقبل في آية العلاء ان الجواب محذوف أي انفسوا فمقتصد . فلما نجاكم الى البر فمقتصد . فلما نجاكم

كلاهما المذكورة

﴿ص﴾ مذومند وهي الاصل خلافا لابن مالكون وقيل المحذوف الظلم وليست مركبة وقيل أصلها من ذوق قيل من يذوق قيل من ذاك كسر مهمها لغة وسكون مذوقل حركة وضمها قبل ساكن أشهر فان ولهم ما جلة نظرفان مضافان اليها أو أي زمان مقدرولان وقيل مبتدأ خبرها من مقدروا رسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والغارسي مبتدآن له ومعناها لا بد في حاضر ومعدود أو أول المدة في ماض والاختفاء والزجاج والزجاجي نظرفان خبراه ومعناها بين والكوفية والسبيلية وابن مضاء وابن مالك مضافان لفعل حذف والثاني ماعده يوم خبر المحذوف أو مجرور خبره وقيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن وإلى في معدود وأكثر العرب ترجع خبرهما الحاضر وترجح خبر معدود الماضى ورفع مضافا ويجوز رفع مصدر يذوقها وجره وأن وصلها ولا يخبران ضمرا ولا يلحقان بالتصريف على الأصح فيما

﴿ش﴾ من نظرف المبنية في بعض الاحوال مذومند ومندوب مطقة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا فقال الغراء أصلها من ذومن الجارة وذو الطائفة بمعنى الذي وقال غيره أصلها من اذ حذف الهمزة فالتى ساكنان الزون والذال فحركات الذال وجهات حركتها لضمه التي هي أشد الحركات لانها ضمنت معنى شينين من وإلى اذ قولك ما رأيت مذومنان معناه من أول هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ثم ضمت اليه اتباعا للحركة لادال وعندى أن التعليل بالحل على مائر نظرف قبل وبعد وخط وعوض أولى ومندأصل مذومنى محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذومند ملاقة الساكن نحو ملة اليوم ولو أن لأصل الضم لكسر أولان بعضهم يقول مذومنى من طوبى فيضم مع عدم الساكن على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل لقاء الساكنين وقال ابن مالكون هما أصلان لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في الاسماء غير المشككة وهذه السبيلين بأنه قد جاء الحذف في الحروف الا ترى تخفيفهم ان وأن وكانا وقا في فعل عل وقد جعل يسو بدخل من الملو كسر مهم مذومند ومندوب بمعنى اسم كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان حكى المحدثان في نوادر كسر مذومنى بنى سليم وكسر مذومنى عن عكلم ولهما ثلاثة اسوال الأول أن يلهم بالجله لاسمية أو الفعلية كقوله وما زالت أبقي الدال مضافا فاع هـ وقوله ما زال مذومند قد بداه ازاره هـ وقوله متذاتذات ومندوب مذكور في مائرهم ما حينئذ نظرفان مضافان فليل الى الجله وعليه سيبويه والسراج والغارسي وابن مالك وقيل الى زمان مضاف الى الجله وعليه ابن عسور لانهم لا بدخلان عنده الى أعلى أسماء زمان ملفوظا أو مقصورة أو مقصورة فالتقدير فيما رأيت مذومند فاشتمل من زيد فاشتم وقيل انهم ما حينئذ مبتدأ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة ليكون هو الخبر وعليه الاخفش الحال الثاني أن يلهم باسم مرفوع نحو ملة يوم الخميس ومندوبومان وفيه ما حينئذ مذاهب أحدها وعليه المبرد وابن السراج والغارسي أنهم ما حينئذ مبتدأ وما بعدهما خبر ومعناها الاسمان كان الزمان حاضرا أو معدودا أو أول المدقان كان ماضيا هذه عبارة الملقى وعبارة أبي حيان وتقديرهما في المنكر الامد والتقدير أمدا انقطاع الرؤبة يومان وفي المعرفة أول الوقت والتقدير أول انقطاع الرؤبة يوم الخميس الثاني وعليه الاخفش والزجاج والزجاجي ان المرفوع معدوم مبتدأ ومذومند نظرفان خبره كما اذا أضبع الى جملة ومعناها بين وبين مضافين فعنى ما بقيته مذومنان بين وبين امك يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف لانه تقدير مائم بصر جوابه في موضع ما الثالث وعليه أكثر الكوفيين والسبيلين وابن مضاء وابن مالك انهم نظرفان مضافان بجملة حذف فعلها وبني فاعلها والاصل مذومنى كان أو مضى يومان قال ابن مالك ويرجح ان فيه اجرام مذومند على طريقته واحدة وهـ وأولى من اختلاف الاستعمال وفيه فخص من ابتدء

تشكبه بلامسوخ ان ادعى التشكير ومن نصريف شربه معاد ان ادعى التعريف قال أبو حيان وقد رد بان
المكوفين انما قالوا ذلك بناء على رأيهم انهم كنه من من وذو الطائفة أو من من واذا بقدهما من الصلة أو المضاف
اليه وهما باطلان وبان اضممار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين انه خبر ابتداء محذوف بناء على
انهم من من وذو الطائفة والتقدير ما رأيت من الزمن الذي هو يومان والكلام على هذا القول وما قبله جملة
واحدة وعلى الاولين جملتان وعلى هذا اختلاف على جملة مذمومة ومرفوعة مما يحل من الاعراب فقال الجمهور
لا يقال السبراقى إنها في موضع الحال كأنه قال ما رأيت متقدما ورد بانها خرجت مخرج الجواب كأنه قيل له ما رأيت
ذلك قال يومان وبانه لا رابط فيها من ضمير أو أوو الحال الثالث أن يقع بعدهما اسم مجرور فصيل هما السمان
مضافان لان الامعية قد ثبت لهما فلا يخرجان عنهما ما أمكن بقاوهما عليها وقد أمكن ذلك بان يجعل لظرفين في
موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انها حينئذ حرف جار لا يصالها الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر
تقول منذ كم سرت كما تقول كم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيها باعماله في
ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرت فيه ان اتسع كما تقول يوم الجمعة حذف فيه أوقته ولم يتكلم العرب بذلك
وعلى هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا
نحو ما رأيت منذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عسا أو ثلاثة أيام وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى
ترجيح جر منذ لماضي على رفعه وعلى ترجيح رفع منذ لماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله ويربع غفقا ناره
منذ أزمان ومن القليل في منذ قوله أقوين مذحج ومذهر ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو
ما رأيت منذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو على حذف زمان أي منذ زمن قدوم زيد ويجوز وقوع أن وصلها بعدهما
نحو ما رأيت منذ أن الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به لفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا
ومذموم منذ لا يجران الا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر وعلى ما بين وأجاز المبرد أن يجر المضمرة الزمان نحو يوم
الخميس ما رأيت منذ أو منذ ورد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذموم منذ بالظرف المتصرفه عند الجمهور ومن
البصريين ومن قال بأنهما مبتدآن في الحال الثاني الختصا بالتصرف

مع لمكان الاجتماع أو وقت ونحوه من وقع خبرا وحلة وصفة وحالا ومكونها قبل حركة وكسر هاء قبل
سكون لفة وليست حينئذ حرف نحو خلافا للخاص وتقدم كون جالا بمعنى جميع وغيره بقوله وهل هي حينئذ
مفعولة لخلاف ولا سلب الاتحاد في وقت وفة الثعلب وابن خالويه وأبي حيان

من الظرف العادية التصرف مع وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقت تقول زيد مع عمرو وجئت مع
العصر ويدل على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها في قولهم ذهب من معه وقرئ هذا ذكر
من معي قال ابن مالك وكان حقه البناء على شبهه بالجر وفي الجود الخوض وهو زوم وجه واحد من الاستعمال
والوضع الناقص اذ هي على حرفين بلانث محقق العود الا انها أعربت في أكثر اللغات لشابهتها عند في وقوعها
خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب فالمحضور كقضي ومن معي والقرب كان مع العصر
يسرا وسكنها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسر هاء قبل سكون نحو زيد مع القوم لفة يفتوح كنها حركة
اعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في من مع ومن سكن بني وهو القياس واسميتها حين السكون باقية على الأصح
كما يشعر به كلام سيبويه لان معناها بنية ومعربة واحدة وزعم اللسان انها حينئذ حرف جر وليس يصحح
انتهى وبذلك عرف وجه ذكر مع في الظرف المبنيات لانها مبنيّة في بعض اللغات مع التصريح في أول
الكتاب باسمها وتفرّد عن الاضافة فتكون في الاكثر منصوبة على الحال نحو جاء زيد بكر معا وقل وقوعها

في موضع رفع خبرا كقوله * أفيعوا بني حرب وأعوانا معا * وقوله * أكف حجابي حين حاجتنا معا *
 واختلف في معان ذهب الخليل وسيبويه وصححه أبو حيان إلى أن تقعها اعراب كافي حال الاضافة والكلمة
 تنائية اللفظ حين الأفراد وحال الاضافة وذهب يونس والاختش إلى أن تقعها كقصة
 تافهتي وانها حين أفردت ردائها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا وأبداه ابن مالك بوقوع كذلك حالة
 الرفع كالمقصور وروى أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول
 الزبدان عندك وذهب ابن مالك إلى أنها في الأفراد مساوية بمعنى جميع قال أبو حيان وليس يصح فقد قال
 نعلب اذا قلت بما أجمعنا الخذل أن فعلهما في وقت أو وقتين وإذا قلت بما أجمعنا الوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه
 أنها باقية للدلالة على الاتحاد في الوقت

منها كل زمن مهمم مضاف لجهة فان صدرت بمعنى فبناؤه راجع أو عرب فخرج وضمنه البصرية
 أو ما ولا يتغير أو لا التبرئة فكذلك وقد يجزئها ويرفع ومنع سيبويه اضافة مستقبل الاسمية وجوزة
 الاختش وابن مالك

من الظرف التي تبنى جواز الأجر بها كل أسماء الزمان المهمة اذا أضيفت إلى الجمل والمراد بالمهمة
 ما لا يختص بوجه معين ومدته وقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وعشاة وعشبة
 بخلاف ما يختص بتعريف أو غيره كأمس وغدا فانه لا يضاف إلى الجمل ومنه المحدود والعديد والموقت كيومين
 وليلتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف
 الجميع إليها كالفرد وسواء في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجع فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم وليلة
 أمه على حين غائب المشيب * على حين يستصين كل حليم * مرجوح فيما كان صدرها معربا فأنافع هذا
 يوم يرفع الصادقين * بالبناء وقرأ الستة بالأعراب وقال الشاعر * على حين لا بد ويرجى ولا حذر * وقال
 * كرم على حين الكرام قليل * وقال * على حين التوصل غير دان * رويث الثلاثة بالفتح * ومنع
 البصريون البناء في هذا القسم وأوجبوا الأعراب وأبداه ابن مالك بذهب الكوفيون بالسماع لقراء ذاناف
 السابقة والأبيات وان صدرت الجملة بما أولا حتى ليس يختلف الحكم من بقائه رفعها الاسم ونصبها الخبر
 والاضافة بجملها كقوله * على حين ما هذا حين نصلي * وقوله

وكن لي شيعا يوم لا دوشاعة * بمن قبلا عن حوادي قارب

وان صدرت بلا التبرئة بقي اسمها مضافا على ما كان من بناء أو نصب وقد يرفع حتى جئتك يوم لا حر
 ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع وقال * تركني حين لا مال أعيش به * بالرفع ومذهب سيبويه أن الظرف اذا
 كان بمعنى المستقبل فعين اضافة للفعلية ولا يجوز اضافته إلى الاسمية لانه حينئذ بمعنى اذا وهي لا تضاف إليها
 فلا يقال أتيتك حين زيد ذاهب بخلاف الذي بمعنى الماضي فانه بمعنى اذ يضاف للفعلية والاسمية معا كرى
 وذهب الاختش إلى جواز اضافة المستقبل إلى الاسمية أيضا وصححه ابن مالك مستدلا بقوله تعالى * يوم هم

بارزون * قال أبو حيان انما أجاز الاختش ذلك لانه يميز في إذا أن تضاف إلى الاسمية فكذا ما هو بمعناها

من الظرف التي تبنى جواز الأجر بها كل أسماء الزمان المهمة اذا أضيفت إلى الجمل والمراد بالمهمة
 ما لا يختص بوجه معين ومدته وقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وعشاة وعشبة
 بخلاف ما يختص بتعريف أو غيره كأمس وغدا فانه لا يضاف إلى الجمل ومنه المحدود والعديد والموقت كيومين
 وليلتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف
 الجميع إليها كالفرد وسواء في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجع فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم وليلة
 أمه على حين غائب المشيب * على حين يستصين كل حليم * مرجوح فيما كان صدرها معربا فأنافع هذا
 يوم يرفع الصادقين * بالبناء وقرأ الستة بالأعراب وقال الشاعر * على حين لا بد ويرجى ولا حذر * وقال
 * كرم على حين الكرام قليل * وقال * على حين التوصل غير دان * رويث الثلاثة بالفتح * ومنع
 البصريون البناء في هذا القسم وأوجبوا الأعراب وأبداه ابن مالك بذهب الكوفيون بالسماع لقراء ذاناف
 السابقة والأبيات وان صدرت الجملة بما أولا حتى ليس يختلف الحكم من بقائه رفعها الاسم ونصبها الخبر
 والاضافة بجملها كقوله * على حين ما هذا حين نصلي * وقوله

اللام وقال ومنادون ذلك لقد قطع منكم وقال الشاعر * وإذا ما ملأهم بشر * وقال
 * لم يمنع الشرب منها غير أن نطق * والقول بيننا المضاف إلى ياء المشكك من شعب هذا الأصل وذهب ابن
 مالك إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبنى بسبب إضافته إليه أصلاً لا نظراً ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء
 التي تكف سبب البناء وتلغيه في غير موضع فكيف تكون داعية إليه والفتحات في الشواهد السابقة حركات
 أعراب خلت في الآية الأولى حال من ضمير لحق المستكن وفي الثانية مصدر أو حال وفاعل يصيكم الله وفي البيت
 حال وغير في المثال والبيت حال أو مستثنى ودون وبين منصوبان على الظرف وهذا الذي ذهب إليه هو المختار
 * ص * ولا يلحق الرابط الجملة المضاف إليها إلا نادراً

* ش * قال ابن مالك كل مضاف إلى جملة مصدر الإضافة إلى مصدر من منهاها ومن أجل ذلك لا يعود منها
 ضمير إلى المضاف إليها كما لا يعود من المصدر فإن جمع ذلك عندنا كقوله * مضت مائة لعام ولدت فيه *
 وقوله ويسعون ليلة لا يستطيع * مع بناها بها السكاب الأهريرا
 والمصدر وفاته إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة وجعلته صفة كقوله تعالى . وانفوا بوما
 ترجعون فيه الله .

* ص * المفعول معه هو التالي أو المصاحبة والأصح أنه مقيس بقيل لا بخص والجوهر بمصالح فيه
 العطف ولو مجاز أو المبرد والبراق فيما كان الثاني مؤنراً للأول وهو شبهه والمضراوى عاقى معنى ما مع
 * ش * المفعول معه هو التالي أو المصاحبة فخرج غير التالي أو المصاحبة فطبق عليه في اللغة مفعولاً معه كالمجوز
 مع وبياء المصاحبة ككلمت مع زيد وبعثك القرم بلجاءه والتالي أو العطف فإن المصاحبة فيه مفهومة من
 العامل السابق لأن الواو وهذا لا فهم إلا من الواو وفي كون هذا الباب مقبلاً خلاف في بعض النحويين يقتصر
 في مسائله على السماع ونسبه جماعة إلى الأكثرين قال ابن عمقور ومعناه أنهم لا يجوزونه إلا حيث لا يراد
 بالواو معنى العطف المحض لأن السماع إنما ورد به هناك والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف فيقوم
 يقبضونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمراً وحيث لا يتصور معنى
 العطف أصلاً نحو قدمت أو ضحك أو انتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك والجمهور كما قال أبو حيان
 خصوصاً بمصالح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن الواو
 مع عطف في الأصل ولا حيث تحض معنى العطف لأن دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ نحو وجهه عما
 يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها إلى النصب وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء
 البرد والطيا لسه لأن المجيء يصح منهما أو مجازاً نحو سار زيد والنيل إذ يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق
 زيدا في حال سيره كما لا يفارق من سائرهم وقال المبرد والبراق في قياس فيما كان الثاني مؤنراً للأول وكان الأول
 سبباً له نحو جاء البرد والطيا لسه فالبرد سبب لاستعمال الطيا لسه وحيث زيدا أي كنت السبب في مجيئه وقال
 ابن هشام المضراوى الاتفاق على أن هذا طرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سمعت وينبغي
 عندي أن يقاس على ما مع ما في معناه وإن لم يكن من لفظة قياس وصل على جاءه وافق على استوى وفعلت على
 صنعت وكذا ما في معناها وما ليس من اتفاقها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز رأيتني

* ص * وناصبه ما سبقه من فصل أو شبهه ونيل الواو وقال الزجاج مضمرة بعد هاو الكوفية الخسلاف
 والأخفش انتصب انتصاب الظرف والأصح ينصبه المتعدي وكان لا ممنوى كإشارة
 * ش * في ناصب المفعول معه أقوال أحدها هو الأصح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو جاء البرد والطيا لسه

واستوى الماء والخشب على ما يجنى استواء الماء والخشب والناقصة وكذا وفصلها ولست زائدا حتى فعل
وسواء في الفعل المتعدي أو اللازم عنه إلا كثر بنحو لو خليت والأسد لا كلك وتقولون زكت الناقة وفصلها
لضعفها وقال قوم لا يكون الاعم غير المتعدي لثلاث يتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك زيدا على انه مفعول
معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لا يلبس فيها معنى حدث تعدي بالوار والجم هو ونعم لأن
الصحيح انها متعدي وانما يدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * يكونوا ياهاها متلا بعدى * وقال
* فكونوا أنتم وبنى أيكم * ومذهب سيبويه انه لا ينصبه العامل المعنوي كعرف التثنية واسم الإشارة
والظرف والجار والمجرور وأجازة أبو علي وغيره نحو هذا لك وإياه وعليه هذا ردائي مطويا وسر بال القول
الثاني ان ناصبه الوار وعليه الجرجاني لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ورد بأنه لو كان كذلك
لأنه لضمير معها كما يشمل بأن وأخواتها بأنه لا تقبل ما إذا لا يعمل الحرف نصبها إلا وهو متبوع بالفعل الثالث
ان ناصبه فعل مضارع بعد الوار وعليه الزجاج قال فإذا قلت ما صنعت وإليك فالتقدير ولا يست إياك وأعلم
بعمل فيه الفعل السابق لفعل الوار وعورض بالعطف فان فصل الوار فيه لم يمنع من تسلط العامل وبأن فيها
ذكره أحالة للباب إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك
للكوفيين ورد بأن الخلاف معنى من المعاني ولم ينبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ وبأنه لو كان الخلاف
ناصبا لفعل ما قام زيد لسكن عمرا ويقوم زيد لاعمر ولم يقله أحد من العرب قال أبو حيان وهذا القول لبعض
الكوفيين وأكثرهم والأخفش على أن الوار يمتنع لما بعدها أن ينصب انتصاب الظرف لأن أصل جاء البرد
والطيا السمع الطيا السمع فلما حدثت مع وكانت متعدي على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على
انتصاب مع التي وقعت الواو وقفها إذا لا يصح انتصاب المجرور كما يرتفع ما بعدها إلا الواقعة موقع غير بار تفاع غير
نحو لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا والأصل غير الله

﴿ ص ﴾ ولا يقدم على عامله ولا صاحب خلا فلا ين جنى ولا يفصل بين الوار وظرف ولا يكون جملة خلافا
لصدر الأفاضل

﴿ ش ﴾ المفعول به لا يقدم على عامله متعاق لان أصل واو العطف والمعطوف لا يقدم على عامل المعطوف
عليه اجزاء ولا يقدم على صاحبه أي الماذكر وأجازة ابن جنى فيقال استوى والخشب الماء لور وده في العطف
قال عليك ورحمة الله السلام ورجاءه فقال * جمعت وخشا غيبة ونجيمة * ولأن باب المفعول في التقديم
أوسع محالين باب التابعية وانما المانع هنا من التقديم الحلق على ذلك فإذا جاء في الأصل بقوله أو اضطرار جازها
بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا يفرد فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل
بالظرف بين الواو والمعطوف ومطوقها ان الواو ما زالت منزلة الجار مع المجرور فمضوا العمل بينهم ما وزعم صدر
الأفاضل أن المفعول معه يكون جملة وخرج عليه قولهم جازم بدوالشمس طالعتوه من جعلها حالا لانها لا تعمل
إلى مفرد بين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة وأجيب بأنها مؤنثة بالحال السببية أي جازم بدطالعة
الشمس عند مجيئه وقبل تولد منكروا ونحوه

﴿ ض ﴾ ويجب العطف بعد مفرد خلافا لضميرى وثالثها يجوز إن أول جملة والنصب بعد ضمير متصل لم
تؤكده هو في نحو مالك وزيد ان كان مضمرة قبل الجار أو مصدر لا يس بعد الوار وقال السيرافي بلا يس فان
كان منفصلا أو ظاهرا رجح العطف وأرجبه بعضهم وقد ينصب بعد ما وكيف يتدر وهو كان ناقصة وقيل تأمة
وقدر سيبويه مع ما كنت وكيف تكون فقال ابن ولاد متعدي وفرفق والسيرافي لا ورجح النصب ان خيف

فإن المعبية فإن لم يطلع الفعل جازاً فاضاً لم يحسن مع وجب وقيل تضمن معنى يسلط به ويستويان في مضراً كدفع رأسه والحائط من كل متعاطفين بأضمار الفعل

في مثل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام الأول ما يجيب فيه العطف ولا يجوز
النسب إلى المفعول معه وذلك شيان أحدهما أن لا يتقدم الواو لا مفرد نحو أنت ورأيت وكل رجل وضيمته
والرجل وأعضاءها والنساء وانحاز ههنا قول الجمهور وجوز الصبر في النسب بلا تأويل وجوز بعضهم
فيه النسب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف نافي جزأها والتقدير كل رجل كأن وضيمته والثاني أن
يتقدم الواو جملة غير مضممة معنى فعل نحو فوكت أنت اعلم ومالك والمعنى ثالث وهو عطف على أنت ونسبة العلم
فيه انحاز الثاني ما يجيب فيه النسب ولا يجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو ضمنية مضممة معنى
الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يجر كدفعه فعل نحو مالك وزيد أو ما شئت وزيدا وما
صنعت وذاك فيتمين النسب هنا على المفعول معه ولا يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة والنسب في
الاسمية بكان مضمر قبل الجار وهو اللام وشأن أي ما كان شأنك وزيدا أو مصدر لا يس منوياً بعد الواو أي
أي ما شئت ولا يستقر بدا أو لا يسك زيدا كذا نص عليه سيوريه قال أبو حيان نقل عن شاذان الضائع
وهكذا التقدير مني الأعراب لأنه عند سيوريه مفعول معه وتقدير اللام يستعمله مفعولاً لا مفعولاً معه وقال
البرقي وإن خرف المصدر فعل وهو لا يس لأن المصدر لا يس عمل مقدراً الثالث ما يختار فيه العطف مع جواز
النسب وذلك أن يكون المجرور في الموردة السابقة ظاهراً أو ضميراً المرفوع منفصلاً نحو ما شأن عديته
وزيد وما أنت وزيد فالاحسن جزيدي في الأول ورفع في الثاني لأن مكان العطف وهو الأصل ويجوز فيه
النسب مفعولاً معه ومنه بعض التأخرين كأن الخاجب ورد بالسجاع قال هـ وما أنت والسج في متلف هـ
ومع ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيد وكيف أنت وقص من تريد قال سيوريه أي ما كنت وزيدا وكيف
تكون وقص من تريد لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً انتهى قال الفارسي وغيره وكان هذه المضمرة
تامة لأن الناقصة لا تعمل هنا فكيف حال دون هنا واختاره الشاذلي وقال أبو حيان الصريح أنها الناقصة
وأنها تعمل هنا فكيف خبرها وكذا ما اختلف في تقدير سيوريه مع ما كنت ومع كيف تكون أدلة مقصود
لبيوريه أم لا فقال السرياني هو غير مقصود ونوعكس لا يمكن ورد في جرد على سيوريه وقال يطلع في كل منهما
الماضي والمستقبل وتامه ابن طاهر ورد ابن ولاد على البرد وقال إنه لا يجوز إلا ما قدره سيوريه لأن
ما دخلها معنى الضمير والاكسار إذ يقال لي أكسر عليه مخالطة زيدا أو لا يسته ما أنت وزيد إلا أن يقع منه
ذلك ولا يتركز إلا ما ثبت واستقر دون ما يقع وأما مجرد الاستفهام وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام
والمعنى كيف تكون إذا وقع كذا أي على أي حال تكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل الرابع
ما يختار فيه النسب مع جواز العطف وذلك أن يرفع شرط العطف لكن يعاف منه فوات المعبية المقسودة نحو
لافتد بالسك والأي ولا يفتد الأكل والتسبع أي مع الذين ومع التسبع لأن النسب يبين مراد المتكلم
والعطف لا يبينه وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو

فكروا أنتم وبني أئيم هـ مكان السكسبين من الطحال

فإن العطف وإن حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى إذ يصير التقدير كقولنا أنتم وبني أئيم
هم وذلك بخلاف المقسود فإن يطلع الفعل تسلط على المعارف استمع العطف عند الجمهور وجاز النسب على
المعبية وعلى إضمار الفعل المصالح نحو فاجعوا أمركم وشركم . لا يجوز أن يعمل وشركم معطوفاً

لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكبد ونحوهما فاما أن يجعل مفعولا معه أو مفعولا بأجمعوا مقدر أو مثله . تنوذا
 المدار والابحان . فالأبحان مفعول معه أو مفعول باعتقاد مقدر . فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين
 الاضمار وان منع المفعول معه أيضا كقولهم **هـ** وزججن الحواجب والعبونا **هـ** لأن زججن غير صالح للعمل في
 العيون . وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر وكلن . وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد واليزيدي
 والمازني والمبرد إلى جواز العطف على الأول بتصميم العامل معنى ينسلط به على المتعاطفين واختاره الجرجي وقال
 يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحووا كلن خبرا ولبنافضين زججن معنى حسن الخامس ما يجوز فيه
 العطف والمفعول معه على السواء وذلك إذا كدخه بر الزم المتصل نحو ما صنعت أنت وأياك ونحو رأسه
 والحاذية أي خلل أو دغ وشأنك والخلج أي عليك بمعنى ألزم وأمر أو نفسه أي دغ وذلك مقيس في كل متعاطفين
 على اضماع فعل لا يظهر فالعطف في ذلك والعطف جائز ان والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون
 في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر قال أبو حيان وفي تمثيل سيبويه هذه الامثلة رد
 على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون الامع الفاعل

خص ويتطابق الأول خبر وحال بعده وأوجه ابن كيسان

عش إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال مطابق لما قبله نحو كان زيد وعمرا متفقا وجاء البرد والطيالة
 شديدا ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تنفي نحو كان زيد وعمرا متفقين وجاء البرد والطيالة شديدين ومنع
 ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للأول قال أبو حيان وأية تختار لأن باب المفعول معه باب ضيق وأكثر
 النحويين لا يقبلونه فلا ينبغي أن تقدم على اجزائي من مسائله إلا بما سمع من العرب

عش المستثنى هو المخرج بالأو أو إحدى أخواتها بشرط الإضافة فان كان بضم الفتح والافتقار بقدر
 ولكن وقال الكوفي يسوي وابن سيمون الأقبه مع ما بعدها كلام . مستأنف ولا يستثنى بفعل فان حذف
 المستثنى منه فله مع الامالة مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤكدة قطعاً ولا في غيرتي وشبهه في الاصح ولا في
 لأن ما كولا ولو حذف وجوز الزجج الابدال في التعويض وقوم نصب ما قام الا زيد أو ان ذكر نصب بالأو بما
 قبلها أو بدو ما سطرها أو بأن مقدر بعدها أو بأن مخففة من ان ركبت الا نه أو من لا أو بخلافه للأول أو باستثنى
 أقوال فان كان متصلاً مؤخرًا منضياً كقني والمثني اختياراً بعبه لا وقال الكوفي عطفها ولا بشرط افراد المستثنى
 منه ولا عدم صلاحية للايجاب ولا في نصبه ثم يف المستثنى منه ولا يختار النصب في متراخ ولا امر دوديه متضمن
 الا إنشاء خلافاً لما ذهبوا إليه من ان المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل مساو وقيل
 واجب واتباع منقطع صح اغناؤه ومنصل متقدم وموجب لغة وهل المتقدم بدل أو بدل أو يقاس خلف ولا
 ينسج محرو و رزائد والاسم لا التبرئة على اللفظ وجوز الكوفي في نكرة الجبر و ربحن والاخفش ومعرفة توان
 عاد قبل صالح للاتباع على مبتدأ أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف قال أبو حيان أو حال اتبع
 العائد جوازاً وصاحبه اختياراً وكذا مضاف ومضاف إليه

عش عرب بالمستثنى كان مالا في النسب . خلاف تغيير اللفظ سيبويه فمن بعده بالانشاء لأن الباب
 للنسوبات والمستثنى أحد هال الانشاء كمنزج في بقية الابواب بالمفعول والحال دون المفعولين والحالية قال أبو
 حيان اجري ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه فكأنه يوجب البعد وادمع بالمفعول معه كذلك يوجب البعد
 الا وشبهها بالمستثنى وحده المخرج بالأو أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متركوك بشرط الفائدة
 المخرج شامل لجميع الخصائص وبالأكثر مخرج ما عهد المستثنى منها وتحقيقاً هو المنسل فان بعض المخرج منه هو قام

اخبرك الازيد بتقدير اهو المنقطع نحو . ما لم يمت من علم الاتباع الفان . فان الفان وان لم يدخل في العلم
 فعقبا لانه ليس بمضمون في تقدير الداخل فيه اذ هو مستغنى بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو حين
 استثنى يخرج بمقابلته تقديرا ومن هذا القبيل . ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاوين . اذا
 لحظ في الاضافة معنى الاخلاص . لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم . ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء
 الا ما قبلن لان السابق زمانه لا يصح دخوله . ومثال المذكور ما تقدم والمذكور ما مضى الازيد اي احدا
 ونقول بشرط الفائدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب سالم تعد فلا يقال جاء قوم الارجلا ولا قام رجال
 الازيد لعدم الفائدة فان اخذ جاز نحو . قلت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما . وقام رجال وكانوا في دارك الا
 رجلا والعائدة حاصلة في النفي للعموم نحو ما جاءني أحد الارجلا والازيد وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة
 التي لم تخصص نحو قام القوم الارجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الارجلا منهم ثم المنقطع قد وعد عند
 البصريين بل كن المشددة لانه في حكم جلة متعدي عن الاولى فتوكل ما في الدار أحد الاجار في تقدير اكن فيها
 جارا على انه استدراك مخالف ما بعد لكن فيه ما قبلها غير انهم اتسعوا فاجروا الا جري لكن ولما كانت لا يقع
 بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا كلام تام لفه بالاشتناء تشبيها لما اذا كانت استثناء حقيقة
 وتغير يقاينها وبين لكن والكوفيون يقدرونه بسوي وقال قوم منهم أبو الحجاج ابن يسعون لامع الاسم
 الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاما مستأنفا وقال في نحو قوله . وما بالربع من أحد الا اذاري . الا فيه معنى
 لكن والا واري اسم لما منصوب بها وان لم يحذف كانه قال لكن الا واري بالربع وحذف خبر لا كما حذف
 خبر لكن في قوله . ولكن زنجب عظيم المشافر . قال أبو حيان ولا يسوي الفصل والمنقطع في الادوات
 فان الافعال التي يستثنى بها لا يقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا جارا . ثم المستثنى منه نارة
 يكون محذوف نارة يكون مذكورا فالاول يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه
 لتغير نفسه ووجود الا كسقوطها نحو ما قام الازيد وما مضى الازيد وما مضى الازيد . وما شئت الا
 رسول . وما في الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند أكثر النحاة الا في غير الموجب وهو النفي كما مثل والتي
 والاستغناء نحو . لا تقولوا على الله الا الحق . لا تعبدون الا الله . هل هناك الا القوم الظالمون . وجوز بعضهم
 وقوعه في الموجب ايضا نحو قام الازيد وما مضى الازيد وما مضى الازيد . والجمهور على منعه لا لانه يرفع منه
 الكذب اذ تقديره نبوت القيام والضرب والمروء بجميع الناس الازيد وما مضى الازيد وما مضى الازيد . فانه جاز ولو
 كان الموجب لازما له نفي كاو ولولا ذهب المبرد اني جواز التفرغ نحو لولا القوم الازيد الا كرمك ولو كان
 معنا الازيد لا كرمك واباء غيره لان التفرغ يدخل في الجملة الثابتة . واما الجواب الذي هو مني فخرج عما
 دخلت فيه الا وازيماج الابدال في التعويض اجراءه مجرى النفي نحو . ولولا كانت قرية آمنت ففعلها
 اجاتها الا قوم ونس . والتفرغ يكون في كل المعولات من فاعل ومفعول به وغيره الا المصدر المؤكد فانه
 لا يكون فيه ولذلك اقولوا قوله تعالى . ان نظن الاظنا . على حذف الوصف أي طناظمينا . وقال الكسائي
 في نحو ما قام الازيد مع الرفع على الفاعلية المنصب على الاستثناء قال أبو حيان وهو مني على ما أجاز من حذف
 الفاعل وجوز ايضا بناء على الرفع على البدل من الفاعل المحذوف . ووافق الكسائي على اجزاء نصب طائفة
 واستدلوا بقوله

ثم يبقى الالمجد والقعاثا . غيرك يا بن الاكرم بن والدا

يروى بنصب المجد وغيره أي لم يبقى أحد غيرك وأجيب بان غير فاعل مرفوع والعنة بناء لاضافته الى مني

والثاني وهو المستثنى من المذكور بسبب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال أحدها أنه لا وجه له ابن مالك
وعزاء السبب به والمبرد واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم وإن كانت تجزئته فعمدت فيه كأن ولا التبرئة
الثاني أنه بما قبل الأمن فعل ونحوه من غير أن يعزى إليه بواسطة الأعراسي لابن خروف لا تنصب غيره به
بلا واسطة إذا وقعت. وقع إلا الثالث أنه بما قبل إلا معزى إليه بواسطة ما عليه السبباني وابن الجاشي والقراسي
وابن باب شاذ والرندي وعزاء السبباني للحققتين قياسا على المفعول معه فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسبه
إلى من مفعول لسبب به واختاره ابن الضائع وفرقوا بينهما وبين خبر بان ما بعد المشبه بالطرف المختص الذي لا يصل
فيه الفعل إلا بواسطة حرف الجر وغير لا يهاهما كالطرف المهيم يصل إليه الفعل بنفسه وقرح فيه بأنه قد لا يكون
قبل الأقل نحو القوم اخرونك إلا زيدا الرابع أنه بيان مقدرة بعد الأعراسي الكسائي فيناقله السبباني قال
التقدير الآن زيدا لم يقم الخامس أنه بيان محضة ركبت الامهات من لا وعليه الغراء قال ولما نرفع من رفع
أنفيا الحكم لا ومن نصب غلب حكم إن السادس أنه انتصب مخالفا للاول لأن المستثنى موجب له القيام بنفسه
عن الاول أو عكسه وعليه الكسائي فيناقله ابن عصفور السابع أنه استثنى مضمرا وعليه المبرد والزمج
فيناقله السبباني ولم يترجم عندي قولها فلذا أرسأت الخلاف وأقواها الثلاثة الاول والاخير وسواء في
نصب المستثنى من المذكور الموصول والمقطع الموجب وغيره نحو غلام القوم إلا زيدا وجاء القوم الاحبار وما قام
أحد إلا زيدا وما في الدار أحد الاحبار لكن يختار الاتباع في الموصول المؤخر المنقوص ويذهب نحو مقام أحد إلا زيدا
وما ضربت أحد إلا زيدا وما ضربت بأحد إلا زيدا وقال تعالى . ومن يغفر الذنوب إلا الله . ومن يفتق
من رخصته بالاضافه . ما فاعلوه الا قليل منهم . وهو يدل عند البصريين يدل بعض من كل لانه على نية
تكرار العمل وعطف عند الكوفيين والاعندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لا تكون في البدل
وتكون في العطف بيل ولا ولكن . وأجيب بان المخالفة وقعت في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالف للاول في
المعنى وقد قالوا ضربت رجلا لا زيدا ولا عمرو وهو يدل لا عطف لأن من شرط لا العاطفة أن لا تكرر وقال ابن
الضائع لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدثه ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجهها
وهو الحق . وجبقة البدل هنا لا يقع . وقع الاول ويبدل مكانه انتهى وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختص
بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مفردا وقصر على سبب به مفعولة تعالى . ولم يكن لهم شهادة الا أنفسهم .
فشهدا جميع وقد أبدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية الماختيق منه لارتباط فاعله ونحوه
وردد السماع قال تعالى . ما فاعلوه الا قليل منهم . وشرط الصراحو والاصناف اختبر فيه الاتباع أن يكون
المستثنى منه معرفة ورد السماع قال تعالى . ولا بلغت منكم أحد الا امرأتك . فمن نصب وحكى سبب به
ما ضربت بأحد إلا زيدا وما أتاك أحد إلا زيدا واختار ابن مالك النصب في المتراجعي نحو مثبت أحد في الحرب
بما لا يقع الناس إلا زيدا ولا تنزل عند أحد من بني تميم ان وافقهم الا قيسا قال لانه ضعف التثنية كل البدل لطول
الفصل بين البدل والبدل منه قال أبو حيان وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا واختار ابن مالك أيضا النصب
مفسر به كلام تضمن الاستثناء كقول القائل قاموا إلا زيدا أو أتت فملم أن الامر بخلافه فتقول مقام القوم
الإلا زيدا فتنصب ولا ترفع لانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال أبو حيان وهذا أيضا لم يذكره أصحابنا
الا ابن عصفور وحكى نحوه عن ابن السراج ورده وإذا أتبع الجرو من أو الياء والذتين أو اسم لا الحنسية
نعم اعتبار المحل نحو ما في الدار من أحد إلا زيدا . وما من إلا إلا واحد . وليس زيدا بشيء لا تنصب إلا بما به
ولا إلا الله وإنما يعر الاتباع على اللفظ لانه لا يعمل في المعرفه سوى الياء ولا في الموجب وأبهره الكوفيون

في مجرور من اذا كان المستثنى نكرة وأجازه الانقش ولو كان معرفة بناء على رأيه من جواز زيادة من في المعرفة والموجب وأشد عليه قوله

• وما بالربع من أحد • الا الأرى بالمفوض وعلم من القيود أن المنصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الاتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو • ما لم يعم من علم الاتباع الظن • وما إلى الأآل احدى شعبة • فشر بواحدة الأقل لا منهم • وفي لغة قديم يبيع المنقطع بشرط صحة اغناؤه عن المستثنى منه نحو ما في الدار أحد الأزيد قال

وبلدة ليس بها أنيس • الا اليعاقبة والا العيس

وقد شبه سيبويه نصب المقدم باسم النكرة اذا تقدم عليها فانه ينصب على الحال بعد اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو ما زاد الامانة قص وماتع الاما ضرعين نصبه عند جميع العرب • وكذا ان تقدم نحو ما في الدار اجارا أحد وفي لغة يبيع المقدم حكى سيبويه ما إلى الأبولك أحد • قال سيبويه فيجعلون أحدا بدل الأبولك مبدلا منه ووجه الأبدى بأن البديل لا يمكن تقديمه وقيل هو بدل وهو في لغة الأخير • وقال ابن المانع أحد بدل من الامع الاسم نحو عين وهو شبه بديل الشئ من الشئ لأن ما قام الأبولك في قوة ما قام غير أبيك وغير أبيك أحد فيصح انطباعه عليه قال ابن عمه غور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاله الكوفيون والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله • اذ لا يمكن لا النيبون شافع • وقوله • فلم يبق الا واحد منهم شفر • أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما في أحد الأزيد الأخير منكم وما قام القوم الأزيد العقل وما مررت بأحد الأزيد الأخير منكم فيوز فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كاللآخر والاتباع فيه هو المختار أيضا بل قد قلنا كلمة هذا نصب سيبويه واختلف الثقل عن المازي فالشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عمه غور عنه أنه يختار النصب ولا يوجب لأن البديل منه منوى الطرح فلا ينبغي أن يوصف بمثل ذلك ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب وينع الأبدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قل أبو حيان والنصب حيثئذ أجود من النصب متأخرا ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن ابن جابر اختيار النصب ثم قال وعندى أن النصب والبديل متساويان لأن لكل واحد منهما مرجعا فتكادتا في لغة يبيع المؤخر الموجب وخرج عليها قراءة • فشر بواحدة الأقل • واذا عاود على المستثنى العاقل فيه الابتداء وأحد نواصبه ضمير قبل المستثنى الصالح للاتباع اتبع الضمير العائد جوارا وصاحبه اختيارا نحو ما أحد يقول ذلك الأزيد وما كان أحد يجزى عليك الأزيد وما حبت أحد يقول ذلك الأزيد فيجوز في هذه الامثلة أن يجعل زيدا تابعا للبتة الأولى كان أو للفعول الأولى فيكون بدلانه وهو المختار لأن المسوخ للاتباع هو الثاني وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمرة ويجوز أن يجعل تابعا للمضمرة فيكون بدلانه لأن الثاني مشوجه عليه من جهة المعنى وسواء كان العائد من الظاهر كما تقدم أو من الوصف نحو ما فيهم أحد اتخذت عنده بدا الأزيد وما كان فيهم أحد يقول ذلك الأزيد قال أبو حيان والقياس يقتضي إجراء الحال مجرى العطف في ذلك نحو ما اخوتك في البيت عاتبين عليك الأزيد فيصير اتباع زيد لا اخوتك والضمير المستكن في عاتبين لأن الحال يتوجه عليها الثاني في المعنى وسواء في المسئلة المنصل أو المنقطع نحو ما أحد يقيم يدارهم الا الوحش قال

في ليلة لا ترى بها أحدا • يحكى علينا الاكوا كها

فكوا كها بالرفع بدل من ضمير يحكى وهو منقطع الآن أحد أو ضميره خاص بالعاقل فلو كان العائد بعد المستثنى نحو ما أحد الأزيد يقول ذلك أو المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما أحد ينفع الاضر ولا مال يزيد الا النقص تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولو كان العاقل غير ما ذكر نحو ما شكر رجلا أكرمه الأزيد وما مررت

بأحد أعرفه الأمر ونعين اتباع الظاهر واشتد اتباع الضمير إذ لا تأثير للنفي في أكرمت وأعرف وكذا ما زال
وأخرون من التواضع نحو ما زال وأقدم من بني فميم يسترفدنا الأريذ لا يجوز فيه إلا اتباع الظاهر لأنه في معناه
الإيجاب قال أبو حيان وهل يخص المسئلة بالاستثناء باللام مثل المحبوبون إلا بها والظاهر أن غيرا كذلك نحو
ما نطقت أحدا يقول ذلك غير زيد بالنصب تبعه لا حذف بالرفع تبعه المضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمر
من اتباع أيهما شئت المضاف والمضاف إليه نحو ما جاء أخو أحد الأريذان شئت اتبعت المضاف فرفع أو المضاف
إليه ضمير

﴿ ح ١ ﴾ ولا يقدم أول الكلام وجوز الكوفية والزجاج ولا بعد حرف في خلافة الأريذ وفداه الكسائي
عليه والفراء الاعم المرفوع وهشام مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلامه بالهاجوز
إن كان العامل متصرفا

﴿ ح ٢ ﴾ الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو متغيا فلا يقال الأريذ بادقام القوم ولا إلا
زيدا ما أكل أحد طما ولا ما الأريذ بادقام القوم لأنهم يسمعون كلامهم ولأن الأمثلة بلا العاطفة ووارع وهما
لا يتقدمان وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله

خلا الله لا أرجو سواك وإنما * أعد عيال شعبة من عيالكا

وفوه وبلد أبيس بهاموري * ولا خلا الجن بهامسي
وردد في خلاوهي فرع الأ فالاصل أولى بذلك وجوز الأريذ في النبي بعد سبق حرف النبي كقوله ولا خلا
الجن قال لأنهم يتقدم على الكلام يجعله لسبق لا الناقبة وجوز الكسائي تقديمه على حرف النبي أيضا وأجازه
الفراء الاعم المرفوع ومنعه هشام الاعم الدائم أما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل في هذا الم تقدم وتوسط بين
جزأى كلام فيه مذهب أحدنا المنع بطله سواء كان العامل متصرفا أم غير متصرف فلا يقال القوم الأريذ
قاموا ولا القوم الأريذ بادقامهم ولا القوم الأريذ في الدار ثم يسمي بالمفعول معه قال أبو حيان وهذا مذهب من يرى
أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقا وحده بعض المغار بقروده قال
* الأكل نبي ما خلا الله باطل * فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقال

كل دين يوم القيامة عند الله * إلا دين الخيفة بور

والثالث الجواز مع المتصرف والمنع في غيره وعليه الأخفش وحمزة أبو حيان لأن السماع أعما ورد بالتقديم
في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره لا يثبت من العرب

﴿ ح ٣ ﴾ مسئلة لا يستثنى بأداة شيآن دون عطف على الأصح وقيل قطعا والخلاف في موهمه فقبل لن وقيل
صحح على أنه ما يدل ومعمول مضمر وقيل بدلان

﴿ ح ٤ ﴾ لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن فلا يقال أعطيت الناس الأعرام الدنانير ولا ما أعطيت
أحد أدرها الأعرام أنا تشبهها بوزن وحرف الجر قائمها الأيصال الأتي معمول واحد وأجازه قوم تشبها
بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمر أو بشر خالد وقيل لم يقل أحد بجوازه وإنما الخلاف في صحة التركيب
فقوم قالوا بصدده وأنه لن وقوم قالوا أنه صحح لأعلى الاستثناء بل على أن الأول يدل والثاني منصوب بفعل
مضمون من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الأعرام أعطيتهم الدنانير وأعطيتهم أنا أخذوا ضربوها وقيل
كلها بدلان من الأسمين الأسمين قبل الأقبيل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ما بن
السراج وقد ورد بدل اسمين من اسمين في الموجب في قوله ما فرغنا التبع بالنصب بعضه ببعض أما تقدم

المستثنى مع العطف نحو قام القوم الازيد او عمر الجائر اتعافا

﴿ ص ﴾ والوارد بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سبق لغرض وقيل ان عطف بالواو وبعده فتردين يصح لكل للثاني فان تقدم فللاول فان كان أحدهما امر فوعا ولو معنى فله مطلقا
﴿ ث ﴾ قال أبو حيان هذه المسئلة قبل من تعرض لها من النحاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل واليه نادى في شرح المعقولات والأمر كما قال فان المسئلة بعلم الاصول اليقيني وقد ذكرها أبو حيان نفسه في الارشاد فأجبت أن لا أدخل كتابي منها فقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه هذا ذهب أحداهما وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا أن يقوم دليل على ارادة البعض قال زعمال والذين يرمون أن واجهم الآية فقوله الا الذين نابوا عائد الى قسمتهم وعدم قبول شهادتهم ما إلا في الجمل لما قام عليهم الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثاني انه يعود للكل إن سبق لكل لغرض واحد نحو حبست داري على أعماي ووقفت يستاني على أخوالي وسببت سباتي لجيرانى الآن يسافروا والا فلا خير فقط نحووا كرم المعاهد وحسن ديارك على أقاربك واعتق عبيدك الا لفسقة منهم الثالث ان عطف بالواو عائد للكل أو بالغاء أو ثم عاد للاخير فقط وعليه ابن الحاجب الرابع انه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان الخامس ان اتحد العامل للكل أو اختلف فلا خير خاصة إذا لا يمكن حمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه الهادي بناء على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الأول أو ما الوارد بعده فتردين وهو بحيث يصح لكل من مافاته للثاني فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحد هاتين الأول نحو قوم الذين لا قليل انصفه - فلا قليلا صالح لكونه من القليل ومن نصفه لكونه تقدم على نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليها ما عاقبه يكون الأول نحووا قديلا الازيد من أصحابنا أصحابكم قالازيد استثنى من قوله من أصحابنا لامن قوله بأصحابكم هذا ان لم يكن أحدهما امر فوعا فلما أو معنى فان كان اختص بمطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الازيد أصحابنا أصحابكم وملكت الا الا صاغر عبيدنا أبناءنا وضرب الازيد أصحابكم أصحابنا وملكت الا الا صاغر أبناءنا عبيدنا أبناءنا في المتألفين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل لاحدهما فقط نعين له نحو طلق نسائك الازيدون الا الحسينات وأصبي الازيدون نسائك الازيدون التي واستبدلت الازيد من إيماننا عبيدنا

﴿ ص ﴾ وتكون الا توكيد اقيدل غير الاول منه ان كان مغنيا عنه والاعطف بالواو وجوز الصيرى طرحها ولغيره فان أمكن استثناءه من بعض شكل ما يليه وقيل للاول وقيل الثاني منعطاف أولا فان فرع العامل شغل بأحدها ونصب غيره والانصب الكل ان تقدم استثناء وقال ابن السكيت يجوز حالا واستثناء الأول وحالية الباقي وعكسه وغير واحد ان تأخرت وله ماله مفردا وجوز الابدى نصب الكل استثناء ورفعها واحدها نعمت أو بدلا أيضا في النفي وحكمها معنى كالاول

﴿ ث ﴾ اذا كررت الافعال حلال الأول أن تكون للثاني كيد فتعمل كما نهان اذ قد تم ذكره ويكون ما بعد الثانية بدلا عما بعد الأولى نحو قام القوم الا بأكبر وهي كنيته ونسب هذا التكرار أن يكون الثاني يعني عن الاول كما أن أبا بكر يعني عن ذكر محمد فان لم يكن يعني عن عطف بالواو لبيانته للاول نحو قام القوم الازيد والاجر او قد اجتمعا في قوله

مالم من شغل الا عمل * الارسية والارمله

والرسم والرمل ضربان من العدد والرمل لا يقتضي عن قوله الاربعه قطع بالواو وهما بخيان عن قوله الاعلالم لم
يعطف الاربعه الحال الثاني أن تسكر رافعاً كبد فان أمكن استثناء بعضهما من بعض فذهب أحدها وعليه
البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول
نحوه على عشرة الأربعة الأربعة فالأربعة ثلثي من ثمانية يبقى واحد يستثنى من تسعة وهي من عشرة
فيضم الإشباع داخله والاول خارجة المقر به انما الثاني أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الاول فإذا قال له على
مائة الا عشرة الا اثنين فالمقر به ثمانية وعشرون وعلى الاول المقر به اثنان وتسعون الثالث أن الاستثناء الثاني منقطع
والمقر به على هذا اثنان وتسعون أيضاً وعليه الفراء والمعنى عليه له عند مائة الا عشرة سوى الاثنين التي له
عندي وان لم يكن استثناء بعضهما من بعض فان كان العامل مفعلاً شغل بواحدتها كما كان متقدماً أو متأخراً أو
متوسطاً ونصب ما سواه فهو مقام الازيد الا عمر الاول أن يرفع بدل زيد عمر أو يكرر السكون الاول أول
وان لم يكن مفعلاً فان تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو مقام الازيد الا عمر الاول أحد وعشرين ابن السيد
أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه النصب على الاستثناء كأن نص عليه النعويون والنصب على الحال قال لانها لو
تأخرت لجاز كونها صفات لأن الأوصاف بها فإذا تقدمت انتصبت على الحال وجعل الاول حالاً والثاني استثناء
وعكسه ورد بأن الأغصان ممكنة في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديمها أصلاً
وان تأخرت فلا حدها له مفعلاً وبالباقى النصب نحو مقام القوم الازيد الا عمر الاول أو ما جاء أحد الازيد الا
عمر الاول يجوز الأبدى في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النعويون ورفع الجميع على الصفة
ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيد في تقديمه إن الإضافة في الذكر وجوز
في النفي نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على البدل أو النعت ورفع أحدهما على الوجهين ونصب الباقي
على الاستثناء وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب وخروجه من الموجب

و يجوز استثناء المساوي خلافاً للقوم والاكثر وفقاً لابي عبيد والسيرافي والكوفية وعليه كل من جاع
الامن أطمعته الاستعراق خلافاً للفراء وفي العدد نالم لا يجوز عقد جميع وهو من الانيات نفي وعكسه خلافاً
للكسائي ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليين

قال أبو حيان اتفق النعويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغفراً للمستثنى منه ولا كونه أكثر
منه إلا أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز له على ألف الالفين واختلفوا في غير المستعراق فأكثر النعويين أنه لا
يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن
عصمور والأبدى وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب أبي عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين
وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فادونه ولا يجوز
أن يكون أكثر ويدل لجواز الاستعراق قوله تعالى . إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاوين .
والعاوين أكثر من الراشدين . ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من سفه نفسه . وحديث مسلم يا عبادي كل من جاع
الامن أطمعته والمطعون أكثر قطعاً لجواز النصف قوله تعالى . قم الليل الا قليلاً نصفه . قال أبو حيان وجميع
ما استدلل به محفل التأويل والمستقر من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل واختلف النعويون في الاستثناء من
العدد على مذهب أحدها الجواز مطلقاً واختاره ابن الصائغ والثاني المنع مطلقاً واختاره ابن عصفور لأن أسماء
العدد نصوص فلا يجوز أن ترد الأعلى ما وضعت له والثالث المنع ان كان عقداً نحو عندى عشر من الا عشرة
والجواز ان كان غير عقد نحو له عشرة الا اثنين ورد هذا وما قبله بقوله تعالى قلبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاماً .

وقال أبو حيان لا يكاد يوجد اشتباه من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية لشكره تعالى ولم أنف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد والآية خرجت من حرج الشكر ومذهب الجمهور أن الاستثناء من التثنية ثبات ومن الثبوت في فتوقام القوم الأزيد وما قام أحد الأزيد بدل الأول على نفي الضم من زيد والشأن على ثبوته وخالف في ذلك الكسائي وقال إنه منسكوت عنه لادلالة الآية على نفيه عنه ولا ثبوته واستثناء الثبوت في كلمة التوحيد من عرف الشرع وبفتح ما بحث الاستثناء المذكور في الأرشاق من علم الأصول لا يتعلق لها بالصوفى فلا ضرر بنا عن ذكرها هنا

من (ص) مسئلة يوصف باللام بالها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور أو شبهه أو ذوال الجنسية قال الأخفش أو غيرهما ويؤيد كل تكررة وقوم كل ظاهر ومضمر وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه أن يوصح الاستثناء وقيل البديل وقيل أن يتعذر وأن لا يحذف موصوفها ولا يلبسها

من (ح) الأصل في أن تكون للاستثناء في غير أن تكون وصفات فعمل أحداهما على الأخرى فيوصف باللام ويستثنى بغير والمفهوم من كلام لا كثيرين أن المراد بالوصف الصناعات وقال بعضهم قول الصويين إنه يوصف بالاعتناء بذلك أنه عطف بيان وعلى الأول الوصف بها وبالبالها واحد ها ولا بال إلى رخصته كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف أن يكون جمعا منكرات نحو جاءني رجال فرشيتون الأزيد ومنه لو كان فيها آلهة إلا الله أو شبه الجمع نحو جاءني أحد الأزيد وزاد ابن الحاجب في الكفاية بعد قوله جمع منكر غير محصور قال السبكي وهو اختار من العدد نحو على عشرة الأدرها فانه ينفى فيه الاستثناء أو دال الجنسية لأنه في نحو التكررة نحو قليل بها الأصوات الألفاء بهاء بخلاف دي آل العهدة هذا ما جزم به ابن مالك تعالى ابن السراج والمبرد وجوز الأخفش أن يوصف بها المعرفة بالعهدة وجوز سيبويه أن يوصف بها كل تكررة ولو مفردا ومثل بلو كان معارجل الأزيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض النقاد أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر وتكررة ومعرفة وقال ابن الوصف بها بخلاف سائر الأوصاف ومن شرط الوصف بها أن لا يوصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندى درهم الأحميد ويجوز غير جيد كذا قاله ابن مالك وغيره وقال أبو حيان إنه قال جمع عليه الآن أن غنيل سيبويه بلو كان معارجل الأزيد بخلافه لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا لو كان فيها آلهة إلا الله لا يجوز فيه الاستثناء لأنه لا محوم فيه استعراق يندرج فيه ما بعد الأوقد انفصل بعض أصحابنا من ذلك بأنه لا معنى بصحة الاستثناء المتصل بل أهم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجزمى بجوار الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهد قوله

صانع تعيب عنه أقربوه * إلا الهما والجنوت فاقربوه

فاقر بوجه موصوف بالجنوب وليس من جنسه والقصيدة مرفوعة وسواء كان الاستثناء مجعولا بغيره البديل أم لا وزعم المبرد أن الوصف بالأنجيى الأفيما يجوز فيه البديل ولذلك منع قائم الأزيد بحذف الموصوف وجعل الأصفة لأنه لا يجوز فيه البديل ورد بالمعاج قال

وكل أخ مقارقه أخوه * لعمريك الأفرقدان

فالأفرقدان صفة ولا يمكن فيه البديل وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع الاستثناء أن يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شاذاً ومن شرط الوصف بالأن أن لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني الأزيد ويقال جاءني غير زيد من غير ما في ذلك البطل والفرق فيها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وأر لا يها أن تقدم عليه منصوب على الحال لأنها غير ممكنة في الوصف كما تقدم

من **قال الكوفية والاعفش** وترد عاطفة كالواو والاعراب كالاستثناء والاصمى وابن جنى وزائدة
ش أثبت الكوفيون والاعفش لالا معنى ثالثا وهو العطف كالواو وخرجوا عليه . لئلا يكون للناس
 على الالذين ظلموا . لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم . أى والذين ظلموا والامن ظلم وتأولهما الجمهور
 على الاستثناء المقتطع وأثبت الاصمى وابن جنى لهما معنى رابعا وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله . حجاج مات غدا
 الامانة وخرج عليه ابن مالك . أرى الدهر الامنجنونا بأهله . وأجيب بتقدير لافى الثاني وبأن تغلث تامة
 فبها نقي ومناخه حال

من **ولا يلزم** انعت ما قبلها خلافا للز مخشري ويلها فى النقي مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قيل أو
 صيغة قد ولا يعمل تأليا فحقا قبلها ولا عكس الاستثنى منه أو وصفته قال الاعفش أو ظرف وحال وابن الابارى
 أو مرفوع والكسائي مطلقا

من **فيه مسائل** الاولى لا يفصل بين الموصوف وصافته بالافلا يقال جاءنى رجل الاراكيب لانهما كثنى
 واحد فلا فصل بينهما كما لا يفصل بين ما بين العلة والموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الازميا مدهاق
 حكمه مستأنفة والمفعلة مستأنف ولا تكون فى حكم المستأنف كذا ذكره ابن مالك تعالى الاعفش والقارى
 وذكره أيضا صاحب السسيط ورد على الزمخشري حيث جوز ذلك فى المفعلة نحو ما مررت برجل الاصلاح وفى
 الجلة نحو ما مررت بأحد الازميا بدخيره منه . وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم . بأنه مذهب لا يعرف
 ابصرى ولا كوفى . وقال الصواب أن الجلة فى الآية والمثال جالية واعلم نفس المفعلة على الحال لوضوح الفرق
 بينهما ويجوز تقديم الحال على صاحبها بخلافه فى الاعراب والتكثير الثانية على الا فى النقي فعل مضارع مطلقا
 سواء تقدمها فعل أو اسم نحو ما كان ريدا لا يضرب عمرا وما خرج ريدا لا يعجزون به وما ريدا لا يعمل كذا وماض
 بشرط أن يتقدمها فعل نحو . ما بانهم من رسول الا كانوا به يستزفون . قال ابن مالك ويعنى عن تقديم فعل
 اقتران الماضى بقدر كقولهم

ما الجيد الاقشيين انه . بندى وحلم لا يزال مؤثلا

لانه تقر بمن الحال فاشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالاولى لان المشتق لا يكون
 الاسم مؤثلا ولا به واسماع رفوع الماضى بتقديم الفعل لانه مع النقي يجعل الكلام معنى كذا كان كذا كان كذا
 فكان فيه فدل ان كان مع كذا وقال ابن طاهر أجاز المبرد وقوع الماضى مع قد بدون تقدم فعل وليد كره من تقدم
 من النعت وفى البدع لو قلت ما ريدا الا فم يجز فان دخلت قد أجازها قوم النائة الاستثناء فى حكم جلة مستأنفة
 لأنك اذا قلت جاء القوم الازميا فكذلك قلت جاء القوم وما منهم ريدا يقتضى هذا أن لا يعمل ما بعد الا قبلها ولا ما
 قبلها فيما بعد ها فلا تقدم معمول تأليا فلا يقال ما ريدا الا أنضارب وقال الرماني لا يقال ما قومك ريدا الا
 ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الاعلى جاز فكذلك معموله لما قرر من أن المعمول لا يقع الا حيث يقع
 الفعل ولا يؤخر . معمول ما قبلها منها فلا يقال ما ضرب الازميا بدخيره وماض الازميا بدخيره
 الاعلى اضمارا عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا القسم المشتق منه وصفته فيجوز تأخيرها كما تقدم نحو مقام
 الازميا بدخيره وماض ريدا بدخيره من عمرو وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو
 مجرورا أو استدلال بقوله

فما زادنى الاغراما كلالها . وقوله . وما كفى الا ما جد ضررأسى . وقوله تعالى . وما أرنسنا من قبلك
 الا رجلا . الى قوله . بالبينات والبر . وواضح ان الابارى فى المرفوع فقط كما تقدم فى باب الفاعل بتوجيه

ووافقه الاخفش في النثر والجرور والحال نحو ما جلس الارز بد عندك وما امر الا عمرو بك وما جاء الارز بدرا كما
قال أبو حيان وهو المختار لانه ينساج في المذكر وان مالا ينساج في غيرها

﴿ص﴾ مسئلة بوصف بغير وبدتني جراولها اعراب تالوا وقصها بطلقاته ونصها قال اخو ركونها فضلة
والسيرافي السابق والغارسي حال فيها معنى الاستثناء والمختار انها فاقمة مقام مضافها وان اصله النصب بالفتى
ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها قبل وبالا والصغوف في العطف بلا بعد غير خالف ويحذف نال لا وغير
بعد ليس قبل ولم يكن

﴿ش﴾ تقدم ان غير اصلها الوصف وانما محمولة في الاستثناء على الاوالمستثنى بها مجرور بانضافها اليه ونسب بها
للاسم الواقع بعد الامن وجوب نصب في التوجب نحو قام القوم غير زيد وفي المنقطع وفي المقدم نحو ما جاء القوم
غير الجبر وما جاء غير زيد احد ومن جوارزه ورجحان الاتباع في المنفى نحو ما جاء احد غير زيد ومن كونه على
حسب العامل في المنفى نحو ما جاء غير زيد وما امرت غير زيد وما امرت بغير زيد وبعض بني اسد وقضاعة
يقضها في الاستثناء مطلقا واذا اتت في الاستثناء في الناصب لها اقوال اسد حار عليه للعارفة ان نصابها
انصب الاسم الواقع بعد الا والنصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير الثاني وعليه السيرافي
وابن الياذن انهما منصوبان بالفعل السابق الثالث وعليه الغارسي انهما منصوبان على الحال وفيه معنى الاستثناء كما ان
ما عدا زيدا مقدر محذوف في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والذي اختاره انها انصببت لقيام مقام مضافها وان
اصلها النصب باستثنى منصرف او هو الذي اقبل اليه في اصل الاستثناء ان نصبه باستثنى لازم الاضمار وجعلت بلا
عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى بها جاز في المطلق مراعاة ذلك في غير وهو الايجوز نحو جازا غير
زيد وعمر و يجوز مراعاة المعنى في نصب في نحو جازا غير زيد وعمر او رفع في نحو ما جاء احد غير زيد وعمر و
وليس ذلك عطفا على غير بل على المجرور به الان اصله النصب او الاتباع كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترتموه ان
غير اقامة مقام مضافها في الاعراب ووجهه منع عطفه على غير نفسها لانه يرفع منه التثنية في العامل فيستعمل
المعنى قال أبو حيان وما ذكره في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعمت ودين وكيد وبدل نحو
ما جاء في غير بد نفسه او العاقل أو في حفص أو اخيك فانها في ان يجوز في الجميع الجر والرفع ولا يذهب الا على
العطف الا ان في لفظ ابن عسوق ما يقتضي المصوم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز في تابعه الخجل على المعنى
قال وقد صرح صاحب البسيط بجران ذلك ايضا في غير اذا كانت صفة لا انه في من الخجل على المعنى وفي
الاستثناء من الخجل على الموضع فهو في الاستثناء أقوى وذكره سيدي به ايضا وقال قوم انه خاص بالاستثناء ولا
يكون في الصفة والظاهر الاول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المعطوف على المستثنى بالا
فلا يجوز فيه الامشاركة في الاعراب واجاز قوم منهم ان حروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الارز بد وعمر
على ان الافي معنى غير لان مكانهما واحدوا شذوا عليه

وما حاج هذا الشوق الاحامة ه نعت على خضراء مرقودها

بروي برفع لفظ مرقود على لفظ حامة وبالجر على معنى غير حامة قال أبو حيان وفي هذا دليل على اجراء النعت
بجرى العطف وانها لا تنعبد به والمانعون حلوا الجر على الجواز واذا كانت غير استثناء في العطف بعد هابلا
خلاف فذهب أبو عبيد والافخش وابن السراج والزجاج والغارسي والزماني الى جواز ذلك فيقال جازا غير زيد
ولا عمرو ما على تقدير زيادة لا وما على الخجل على المعنى لان الاستثناء في معنى النفي فان قولك جاء القوم لا زيد
في معنى جاء القوم لا زيد وهو هنا أولى لان غيرافي اصلها تعطى النفي وذهب الغراء ونسب الى المنع كما في الاندلا

بما لا يزال يدور ولا يعمد ولا يجوز حذف ما بعد الأول بعد غير ذلك بعد ليس خاصة يقال جاء في زيد ليس الأول ليس
غير أي ليس الجاني الآخر أو غيره وقبضت عشرة ليس الأول ليس غير أي ليس المقبوض غير ذلك أو ليس غير ذلك
مقبوضا قال أبو حيان وليس هذا ابتداء من الأول لأنه يكون تابعا لما ليس به معناه ولأن ما بعد ليس هو الأول
كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فأجازه الأخفش وابن مالك تقول لم يكن غير ومعه السمعاني لأن
الأصل في باب كان أن لا يجوز حذف الاسم ولا الخبر ويجوز ليس الأول ليس غير على خلاف الأصل
﴿ حسن ﴾ ويستثنى بيده منقطع ما لازم للنصب والأضافة إلى أن وصلها غالبا وهي بمعنى غير وقيل على وقيل من
أجل و يقال بيد وجعلها ابن مالك حرفا

﴿ ش ﴾ من أدوات الاستثناء يقال بيد ما بالإنها ما وهو اسم ملازم للأضافة إلى أن وصلها نحو نحن
الآخرين السابقون بيد أنهم أو نوال الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير في المشهور إلا أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة
بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثناء تملأ وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصة قال في التصحيح بيد معنى غير يقال
بأنه كثير المال بيد أنه يعجز وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وإن بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هي بمعنى
من أجل وخرج عليه حديث أنا أقصع من نطق بالصاد بيداني من قر يش وقال ابن مالك وغيره إنها فيه بمعنى غير
على حده ولا يجب فهم غيران سبوقهم البيت وأنشد أبو عبيدة على يحيى ما معنى من أجل قوله
عند فقلت ذلك بيداني • أخاف أن هلكت أن ترى

﴿ م ﴾ وبعثا أو خلوا أو عدوا بالنصب أقفلا جامدة قبل بلا فاعل والأصح أنه ضمير البعض وقيل المصدر
والجر حرف وتعلقه كغيرها ولا كالزائد أو محلا كغيره أو قال وفي القراء حرفة حاشا والجر بلام مقدره ولا كزوائد
فعليتها وحرفه غالبا وبيان ما هو مصدر به ومن ثم تعين النصب معها وقيل زائدة فقصر وقيل بمعنى المدة ولا تدخل
على حاشي خلوا أو عدوا ولا المطلقة وقيل يجوز أن جرت وقد تدخل على خلوا وعدا مع ما وترد حاشا فعلا متصرفا
وقيل لام الجر فلا أو اسم بمعنى التزينة مبنيا لا في لغة أو اسم فعل أقوال وقد حذف عدا بعد ما نحو وكل شيء مهممة
قال الساجي قال القراء والآخر ما استثناء

﴿ ن ﴾ من أدوات الاستثناء حاشا أو خلوا أو عدوا بالنصب المستثنى بها ويجوز إذا نصب كمن أقفلا لأنهم ليس
من قبيل الأسماء العامة ودخولها إلى العوائل كدخول الأداة يقال ما أقفلا المقوم حاشا زيد بارفع قائمت
لأسميته والحرفية معا وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا أمر وإذا جرت كزوائد
لأنها لا تباين العوائل كغيره فليست اسماء ولو كانت أقفلا لم تباين الجر بغير واسطة حرفه وهي على • حاشا متعلقة
بما قبلها من فعل أو شبه كسائر حروف الجر فعملها مع الجر ونصب واختار ابن هشام في المعنى أنها لا تتعلق
بالجر وحرف الزائدة لأنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم بل تزيد عنه ولا نها بمنزلة الأعراس غير متعلقة وقيل موضعها
نصب من تمام الكلام كغيره إذا استثنى بها ومن النصب بها فن قوله • حاشا فر يشاقن الله فضله • وحكى اللهم

عمرى ولن يسمعى حاشا الشيطان وأيا الأصبع وقوله • ولا خلوا الجن بها أنسى • وقوله
• حاشا سليمان وعدا أباه • ومن الجر بها قوله • من رامها حاشا النبي ورهطه • وقوله • حاشا أبي ثوبان إن به •
وقوله • حاشا أبي مسلم معذور • وقوله • خلوا الله أربجوسوا • وقوله

• عدا الشيطان والفضل الصغير • وأنكر الكوفيون منهم القراء حرفة حاشا وقال ابنها فعل أي عدا فهو له حاشي
تعاني وأن الجر بعدها بلام مقدره والأصل حاشا زيد لكن كثرة الكلام بها فأسقطوا اللام وخففوا بها وأبو أنكر
يبدو به أو أكثر البصريين فعليتها وقالوا إنها حرف دائما بمنزلة لا لكنها تاجر المستثنى وأنكرها أيضا حرفة خلوا وعدا

وقالوا إنهما فعلان بمعنى المفارقة والنجاة زعمنا معنى الاستثناء والعذر ليس به أنه لم يصفه النص بحاشا ولا الجرح
وبعد الفاعل والاعضاد لا يختص والقراء ثم على فعلية هذه لأفعال ذهب القراء إلى أن حاشا أفضل لأفعال له قال
أبو حنيفة ويمكن القول في خلافه بما بذلك كقولنا شربت بيمين معنى الأمر واتفق بقية الكوفيين والبصريين
على أن فاعلها ضمير مستكن فيلزم الأضمار ثم قال البصريون هو عائشة على البعض المفهوم من الكلام
والنقد في قام القوم مداهو أي بعضهم زيدا وقال الكوفيون عائشة على المصدر المفهوم من الفعل أي عدا قدامهم
زيد أو هو غير مطرح في عالم يتقدمه فعل أو نحوه ولا يكون الضمير عائشة على البعض أو المصدر لم يشأ ولم يجمع ولم
يؤتى لأنه قد دل على مفرد مذكر وتدخل ما على خلافه قيتين النصب بعدها لا تسمى مصدرية قد خولها يمين
الفعلية كقوله « الاكل شيء » ما خلا الله بطل « وقوله « نمل الندى ما عدا في قاتني » وزعم الجرجي
والربيعي والكسائي والعمري وابن جني أنه يجوز الجرح على تقدير ما زائدة قال في المعنى فان قالوا بالقياس فضايف
لان لا تزداد قبل حرف الجر بل بعدها أو بالسماع فضايف حيث لا يقاس عليه وقبل ما ظرف بمعنى المدة جعله
نصب في التقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا أو وقت خلوعهم وما المصدرية كثيرا ما يكون ظرفا وأجاز
بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا فلهذا عكس كقوله

رأيت الناس ما حاشا فرشا * فلما نحن أنفسهم فعلا

والذي نصب عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي إلى أنه يجوز دخوله الأعلى حاشا إذا جرت وحكي قام القوم لا
حاشا بدو منع البصريون ذلك كما إذا نصب لأنه جمع بين أدتين بمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد
حاشا في غير الاستثناء فعلا منصرا فامتد به يقول حاشيته بمعنى استثنائه ومنه الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال
الناطقة « ولا أحسن من الأقوام من أحد » وتقع حاشا قبل لام الجرح نحو حاشا لله وهي عند المبرد وابن جني
والكوفيين فعل قائم انصرف فهم فيها بالحذف قالوا حاشا وحشا ولا دخل في إياها على الحرف قبل لام الجرح والصحيح
أنها المصداق من ذلك المنع به بدليل قراءة بعضهم حاشا لله التنوين كما قال أبو علي بن مالك وقرأه ابن مسعود
حاشا لله بالاضافة كما قال الله عز وجل التنوين في قراءة الجمهور ولا تسمى حاشا بها حاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم
أنها اسم فعل بمعنى اتعرا أو اتبرأت وحمله على ذلك يناوؤها ورده إعرابها في بعض اللغات وروى من كلام العرب
كل شيء « هبة من الساعود كره من خرج من مالك على أن صله ما وجد وقوله هي عدا حاشا أو أيقوا معوها وأما
أضمر عندنا لأنها متفق على فعليتها بخلاف حاشا وخلافها ما يختلف في فعليتها ما فكان المتفق على فعليتها أولى بأن
يكون هو الضمير وزعم القراء ولا جرح أن ما يستثنى بها كالا وخبر جاعليه الحكاية المذكورة ورد بأن الاستثناء
بها غير محمول فلا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شيء « بغير ما عدا النساء وذكره من خرجها السهيلي إلى أن ما
ماوية كليس استثنى بها

فخرج من « وبليس وبلا يكون مساجرا ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونها مضافة حيث صح الاستثناء
فيرفعان ضمير المطابق

« ش » من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي الناقصة لا أخرى أو تجلت للاستثناء وينصبان المستثنى على
أنه خبر لهما ولا سم ضمير مستلزم الاستتار كما تقدم في بعض الضمير نحو قام القوم ليس زيدا وخرج الناس
لا يكون عمر ولا قيد في يكون فلو نصبت عما أولا لأن لا تقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله « إذ ذهب القوم
الكرام إسمي » وحديث بطابع المؤمن على كل خافق ليس الخيانة والكذب وتنبؤهم بليس ولا يكون حيث
صح الاستثناء بأن يكون نكرة تنفية قال ابن مالك أو مرفعا للام الجنس نحو ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني

رجل لا يكون بشرا وأنا في القوم ليسوا اخوتك قال ابو حيان ولا أعلم في ذلك خلافا لأن المنقول اختصاصه
بالسكرة دون المرف بلام الجنس ولا يجوز في السكرة المؤنثة نحو أنثى امرأة لا تكون فلانة إذ أصبح الاستثناء
منها ولا في المرفه نحو جاء القوم ليسوا اخوتك بل يكونان في موضع نصب على الحال وإذا وصف بهما فاعضبر
الموصوف المطابق له فيبرز نحو ما جاءني امرأة ليست ولا تكون فلانة وما جاءني رجال ليسوا زيدا أو نساء
لبن الهندات قال السيراقي أجاز الوصف بليس ولا يكون لأنها نص في النقي عن الثاني وهو معنى الاستثناء
وليس ذلك في عداؤه خلا لا بالتضمن فلم يوصف بهما لأنها لم يوصى بخلافه فلا يقال ما أنثى امرأة عدن هذا
أو نخلت دعدا

من **ح** وبلا سماع عند الأخفش وأبي حاتم والنحاس والأصح ليس ما بعدهما مستثنى بل منه على أولوية
عنايب ما قبله وقال خطيب مسكون عنه روى اسم لا وقبل حال وقيل لازداده وأصله سوى وتختلف بأوها خلافا
لأبن عصفور ونسكن فالحذف اللام أو العين قولان فإن تلاها معرفة بـ بالاضافة ومازائدة يجوز حذفها
خلافا للخضر اوى أو رفع خبر محذوف وما موصولة أو موصوفة أو سكرة جاز النصب تبعها للسكرة تامة وقيل
نظرا لأوصولة لها وقيل هي كافة وقال دريود يخصص الجر بالانقيص والرفع بالتثنية وقد يليها ظرف وفعل ونسب
في كافة وفي وجوب الواو قبل لا حذف وقال لا تباو ناسيا

عن **ح** عدا الكوفيين وجاعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء من أدوات
الاستثناء لاسيما وجهه أنك إذا قلت قام القوم لاسيما زيد فقد خلفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في
الحكم الذي ثبت لم بطريق الأولوية قال الخضر اوى ما كان ما بعدهما بعضا مما قبلها وأخرج عنه بمعنى الزيادة
كان استثناء من الأول لأنه خرج عنه وجه لم يكن له وأقرب ما يشبهه بقوله

ففي كملت خبراته غير أنه **ح** جواد ذابقي من المال بافيا

لأن كونه جوادا خبرا يمكن زاده في هذا الخبر على غيره بما هو خير والأصح أنها لا تعتمد من أدوات الاستثناء لأنه
مشارك لهم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه بخبره عن أن يكون قائما مما يبطل ذلك دخول الواو عليها
وعدم صلاحية الأماكن بخلاف سائر الأدوات فالذكر كور بعد ليس مستثنى بل منه على أولوية به بالحكم
المستثنى ما قبلها فإن تلاها معرفة مجرور نحو لاسيما زيد بالاضافة ومازائدة وزيادة ما بين المضافين مسبوقة
ويجوز حذفها نحو لاسيما زيد نفس عليه سبوقه وزعم ابن هشام الخضر اوى أنها زائدة لازمة لا تحذف وليس
كما قال أو من فروع نحو لاسيما زيد بن عمرو بن مسعود محذوف وما موصولة بمعنى الذي مجرورة باضافة سي والجملة حالية
والنقد بر لاسيما الذي هو زيد وأجاز ابن خروف أن تكون ما سكرة موصوفة واجملة صفة وان تلاها سكرة
جاز فيها الأمران وثالث وهو النصب وقد روى الأوجه الثلاثة قوله ولا سيما يوم بدارة جليل واختلف في وجه
النصب فقيل إنه على التخيير وما سكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والمنسوب تعديرها أي ولا
مثل شيء يوم ما قبله أنه على الظرف وما معنى الذي وهو صلة لها أي ولا مثل الذي اتفق يوما محذوف للعلم كما قالوا
رأيت الذي أمس أي الذي وقع واتفق وقيل إن ما حرف كاف لاسيما عن الاضافة والمنسوب تبعه مثل قوله على
آخره مثلها زيدا واستحسنه ابن مالك والشاويين وقيل إنها كافة وهو ظرفي قاله ابن الصائغ أي ولا مثل ما قبله في
يوم وقد يليها ظرف كقوله

بسر الكريم الحمد لاسيما الذي **ح** شهادة من في خبره يتقلب

وتقول بمعنى الاعتكاف ولا سيما عند السكينة ولا سيما إذا قرب المصح وضل كقوله

فق الناس في الخبر لاسميا * ينيلك من ذي الجلال الرضى

وشرط كقوله

أرى النيلك يجلو المم والعمى * ولا سميا ان نكت بالمرس الضخم
ومن أحكام لاسميا أنه لا يجنى بعدها الجلة بالواو وقال أبو حيان ولحن من المعدنين من قال لاسميا والامر كذا
ولا يحدف لامن لاسميا لأنه لم يسمع الا في كلام المولدين كقوله

سميا من حالت * أحراس من دون مناه

وذكر نعلب أنه يجب اقتران بالواو كالبيت السابق وجوز غيره حذفها كقوله

فبالعقود وبالابنان لاسميا * عهد وقاه من أعظم القرب

والجمهور على أن سى اسم لا التبرئة وقصته بناء كسبي في لارجل وقال الفارسي إنه منصوب على الحال من الجملة
السابقة ورد بوجوب تكرار لا حيث تدور منع الواو لا يقال جاء زيد ولا ضاحكا وحكى في البدع عن بعضهم
أن لاقى لاسميا زائدة قال أبو حيان وهو غريب وأصل سى سوى فسمته واو ما كنة قلبت ياء لتكون واو أدغمت
في الياء وقد سمع تخفيف الياء من لاسميا ككاه الاخفش وابن الاعراب وآخرون ومنه البيت السابق ومنه ابن
عصفور حذر من بقاء الاسم العرب على حرفين وإذا خففت فقال ابن جني المحذوف لام الكلمة وانقصت الياء
بالقاء حركة اللام عليها وقال أبو حيان الأولى عندي أن يكون المحذوف العين وإن كان أقل من حذف اللام
وقد قاع الظاهر لأنه لو كان المحذوف اللام لردت العين واو الزوال الموجب لقلبها فكان يقال لاسوما وقد
أبدلت العرب بين سميا وسميا فقالوا لا سميا كما قالوا في الناس النان وفري * فلأعوذ برب النان * وأبدلت أيضا
لأنه فقالوا لاسميا كما قالوا فام زيدا تابل عمر وأى لابل عمرو

ص * وألق به لامل ما ولا سوما ولا تاملوا لوز مالكن لا تخرنلوهذين

ش * حكى ابن الاعراب في نوادره وأبو الحسن النسي الامثل ما بمعنى لاسميا وأنه رفع ما بعده ويجر كما
بعد لاسميا وفي التسهيل أن لاسوما كذلك فيقال قام القوم لاسوما ما زيد قال أبو حيان وأطلاقه يدل على
جواز الرفع والجزم بعده أيضا وقال النسي لا تاملوا لاسميا ولا مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعراب لو زما بمعنى
لا سميا قال لأنه لا يكون بعدها الرفع وكذا قال الآخر وجهه أن ترفع فلا تكن أن تكون ما بعدها زائدة
ويجوز تأنيبها بالاضافة لأن الفعل لا يضاف فتمين أن تكون موصولة وهي مفعول زو زيد خبر محذوف وز بعد
لا عزم وما هو هي ناهية والتقدير في قام القوم لا تاملوا لاسميا لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو زبذاته في
القيام أولى به منهم أو غير مجزوم ولا نافية وحذفت الفه شدوذا أولئك كيب وكذا بعدلو والتقدير لو تبصر الذي هو
زيد لرأيت أولى بالقيام منهم قاله أبو حيان

ص * وبه أنه ابتدأ أهل بغداد والكوفة وسمع جر تالم الفضيل كغيره منقطعاً وقيل مصدره ضاف وقيل حرف
جر ونصبه مفعولاً وهي مصدر أو اسم فعل ورفع مبدأ وهي ككيف وهاتون تخرج وتكسر ويقال بهل وبهل
ش * عند الكوفيين والبغداديين من ألفاظ الاستثناء به وهي بمعنى لاسميا تنحوا كرميت العبيد به
الاحرار على معنى أن كرام الاحرار يزيد على كرام العبيد وأنكر ذلك البصريون لأن لا تقع مكانها
ولأن ما بعدها لا يكون الامن جنس ما قبلها ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ ولو صح
دخول لاسميا به في أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لأن ما بعدها ما يخص بصفته لم تثبت لما قبلها والجزم بعدها
يجمع على معان وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكروا كثر البصريين وهم محجوجون بالمعاج قال جرير

وهل كنت يا ابن الفين في الدهر مالكا * بغير بغير بغير مهرة نجيا

قال قطرب وروى رفع ما بعد هاء في أنها بمعنى كيف وقد روى بالجاء والتصب والرفع قوله

نذرا لجاحم ضاحيا عاماتهما * بغيره إلا كلف كانها لم تقطع

وإذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجاء بإضافتها فيكون استثناء منقطعاً وقال الفارسي على مصدر لم ينطق به بفعل مضاف إلى ما بعده وهي إضافة نصب وقال الأخفش هي حرف جر وإذا نصب فالنصب مفعول وبه مصدر موضح الفعل بمعنى تركاً أو اسم فعل بمعنى دع وإذا رفعت فبند أو به الجاء في هاء العنان الرفع بناءً والكسر على أصل التثنية لساكنين الأعلى المصدرية فالفتح إعراب وقالت العرب في بغيره هل يفتح الهاء ويكونها ﴿ص﴾ وبها معنى الألف لا تنصرف ، ان كل نفس لما عليها حافظ . وأنكره الجوهري وقال الزجاني وتوقف أبو حيان وتقدم استثناء سوى ودون

﴿ش﴾ قال أبو حيان تكون لما بمعنى الأولى قليلة الدوام في كلام العرب وينبغي أن لا يتبع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى . ان كل نفس لما عليها حافظ . وان كل لما جميع لشيء محضرون . في قرأته من شدة الميم فان لافية ، لما بمعنى الارض سكنى ان لما بمعنى الاخليل وسبويه والكسائي وقرأ ابن سعد وان سأل الله مقام . علوم أي الاله وقالوا نشدتك الله لما فعلت كذا وعمر لك الله لما فعلت كذا وقعد لك الله لما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى الا وقد يحذف نشدتك الله أو سألتك وما أشبهه فيقال بالله لما صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله الاستعنت قال الشاعر

قالت له بالله ياذا البردين * لما غفرت نفسها أول اثنين

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتقد في محليها معنى الأول زعم الزجاني أنه يقال لما من القوم لما أخولك ولم أر من القوم لما يدا بمعنى الأخول والازيد قال أبو حيان وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائر من لسان العرب وزعم الجوهري أن لما بمعنى الاخير مع وقف في المعروف من أدوات الاستثناء سوى وقد تقدم الكلام عليها في النظر وقد ادون من يد من يرى الاستثناء بها

﴿ص﴾ الحال هو فضيلة دالة على هيئة صاحبها من نصب المفعول به أو التشبيه أو النظم أو القول ويقلب استعماله إلى مؤكدة وقيل بشرط لزومها أو استعمال غيرهما أو اشتقاقه وبقي وصفه أو تقديره صواب فبغيره أو دلالته على أمر أو فاعله نحو كلفه فاه إلى في وهل هو مصدر مدح أو الحال أو تقدير من أو جاعلاً أو حذف وتام أقوال ولا يخاف خلافاً لابن هشام ومعهم رفعه ولا يشهد الجوهري وروى زبد الكوفي رفعه أو مؤخر العامل على الأصح . على ترتيب كرامته الحساب بابا باباً ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وابن جني صفة والزجاج تأكيده وأبو حيان وتصويبان بالعادل لأن مجموعهما الحال والخيار عطف بهاء محذوف لظهورهما في التبيين . فمن قبلكم فاعلها على أصل أو فرع أو نوع أو تشبيه أو تقسيم أو تفصيل على نفسه أو غيره

﴿ش﴾ الحال بكسر وفتح وضم ووجه فضيلة دالة على هيئة صاحبها من جاز به مضاعفاً كذا كذا كذا دالة على الهيئة التي جاء عليها أو يخرج الفضيلة المبدئية من مضاعفها كذا دالة على هيئة تشارك المصوبات الا المصدر النوع وبصاحبه نحو رجعت القهقري هاهنا بدل على هيئة الرجوع لا على هيئة العاصب ولا يتقدم في جعله فضيلة لعدم الاستثناء عنه في بعض المواضع نحو وإذا به شتم بطشتم . يارب من لا تعارض كذا لا . مع في العجمة من بعض الاستثناء عنه واختلوا من أي باب نصب الحال قبل نصب المفعول به وقبل نصب التشبيه بالمفعول به وهو

بالاول وحده وقال الزجاج انما كيد الاول قبل وهو اول لان التكرار لنا كيد ثابت من كلامهم واما
التكرار بالتفصيل فلم يثبت في موضع ونعقب بانه لو كان تاء كيد الاوى ما ادى الاول وقال أبو حيان الذي
اختاره ان كل ما منصوب بالعامل السابق لان مجموعهما هو الحال لا أحدهما وفي اختلف بالوصفية أو غيرهما
يكن له مدخل في الحالة اذا لم يمتددة ثم ما قصار يعطيان معنى المفردنا عطيا اعرابه وهو النصب ونظير ذلك
قولهم هذا خلو جامض وكلا عامر فوع على الخبرية وانما حصل الخبر بمجموعهما قلنا انما بنايا المفرد الذي هو من
اعرابه قال ولو ذهب ذهب الى أن النصب انما هو بالنصب على تقدير حذف الفاء أي رجلا رجلا وبيا فابا
الكان وجه احسن عار يا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعنه الحساب بيا بعد باب قلت وهذا
هو المختار عندي لظاهرهما في بعض الترا كيب كحديث التبعين سن من فيكم يا عافيا قال أبو حيان والتكرار
في مثل هذا لا يدل على انه اراد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك . السادس دلالة
على أصالة الشيء نحو : أأجد ابن خلفت طينا . وهذا خالف حديثا وهذه جيتك خزا . السابع دلالة على
فرعية نحو هذا حديثك خافا . الثامن دلالة على نوعيته نحو هذا مالك ذهب . التاسع دلالة على تشبيه نحو كرم
زيد أبا أي . شيا أسد العاشر دلالة على تقسيم نحو اقسم المال عليهم اثلاثا وأجاسا . الحادي عشر دلالة على
تفضيل على نفسه باعتبار بن نحو هذا بصر أطيب منه رطب الثاني عشر دلالة على تفضيل على غيره ذكره ابن
ماتك في كافيته نحو أحد طغلا أجل من علي كعلا

في ص ١٠ وورد مدرأول بوصف وقيل بحذف مضاف وقيل بفعل مطلق ما قبله وقيل بقدر هو الحال ولا
يقاس ولو نوع الفعل في الاصح الا نحو أنت الرجل عاوا زهير شعرا والمختار انهما تميزان وأما علمه فاعلم والمختار
مفعول به وقيل مطلق ورفع له فان عرف فراجع والنصب مفعول به أو مطلق أقوال ولا يقع أن أو أن
والفعل حلا خلافا لابن جني

في رد الحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده فاعتقده . ثم ادعاهن . أثبتك سعياء . ينفقون
أموالهم سرورا وعلانية . أدعوه خوفا وطمعا . إن دعوتهم جهارا . وقالوا قتلته صبرا . وأثبتك ركضاً وشيوا وعدوا
وأثبتك فجأة وكفاحاً وعياناً وكلته شافهة وطلع بشفة وأخذت ذلك عنه . معاً فاختلف الضمورون في تخرج هذه
الكلام وما أشبهها من المجموع فذهب سيويو به وجهه والبصر بين الى انما مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشق
أي باعتبار راء كذا ومعاجزا ومسرأومطنا وخائفين وطائعين ومعاجزا ومصبورا وكذا الباقي وقال بعضهم هي
مصادر على حذف مضاف أي اتيان ركض وسير عدو وانما فجأة . وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي ذاتي
وذا فجأة . وقيل هي مفاعيل مطلقه كالأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون . وقيل هي مفاعيل مطلقه لفعل
مصدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أثبت أو ركض ركضاً وعليه الاحفش والمبرد . وأجمع البصريون
والكوفيون على انه لا يستعمل من ذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاءني بديكاه ولا
ضجل زيد بكاه . وشذ المبرد فقال يجوز القياس واختلاف النقل عنه فقل عنه قوم انه أجاز ذلك مطلقا ونقل عنه
آخرون انه أجاز فيها هو نوع الفعل نحو أثبتته سرعته . انتهى . الا انه أنواع يجوزوا القياس فيها . الاول ما وقع بعد
خبر قرن بالالف على السكال نحو أنت الرجل عا أي السكال في حال علم فيقال أنت الرجل أدبا وبلا وحما قال
أبو حيان وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال أنت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى
الكامل . ثم وثبت الاصل أنت الكامل . الثاني ما وقع بعد خبر يشبه به ميمته ونحو أنت زهير شعرا فيقال
أنت حاتم جردا والاختلاف حتما . يوسف حدثنا قال أبو حيان والخصم فيه أظهر أيضا وقد نصوا على أنه تمييز في

قولك زيد القمر حسنا ونوبك السابق خضرة . الثالث ما وقع بعد ما فعلوا الأصل فيه أن رجلا
وصف عنده شخص يعلم وغيره فقال الرجل للواصف أما علمت أفعلمت بدمهم ما يدكر انسان في حال علم فالذي
وصفت عالم كأنه منكر ما رصفه به من غير العلم فالعالم لهذا الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو
المرفوع بفعل الشرط ويقال قياسا عليه أما متناقضين وأما متباينين وذهب بعضهم إلى أن نصب عالم في هذا
المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى فكأنه قال مهمات كره علماء الذي
وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره النيراني وابن مالك قال لأنه لا يخرج منه شيء عن أصله إذا لم يكن
عليه بالحالية فيه انزعاج المصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل ولأنه ورد في ليس مصدر اسمع أما قرى بنا فأن
أصلها وأما العبد فذو عيب وذهب الاخفش إلى أنه مفعول مطلق مؤكداً لصاحبه وهو عالم أو غير التقدير مهما
يكن من شيء قاله كور عالم عما تقدم تقدمه كإلزام تقدم المفعول في فاما التيم فلا تقهر والأصل مهما يكن من
شيء فالتيم لا تقهر ووقع المصدر الواقع بعد ما جاز في التيم قالوا أما علمت فمع ترجيحهم النصب فان وقع بعد
أما معرفة فالأرجح عند الحجازيين رفعه وأوجبه بنو تميم نحو أما العلم فمالم أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضا في لغة
الحجاز ووجهه سيور به بأنه مفعول به لتقدير الحال بالتعريف والمصدر لأنه مؤكداً والمؤكداً لا يكون معرفة فذهب
الاخفش إلى أنه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم إلى أنه مفعول به كالعولين في المنكر وذهب سيور به
أن أن والفعل وان قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع جالالاً لأن العرب أجرت ما جرى المعاصرف في باب الاخبار بكان
ولأن أن للاستقبال والمستقل لا يكون حالا وأجازه ابن جني وخرج عليه قوله

وقالوا لا تنكح به فانه لا أول فصل أن يلاق محمداً

﴿ص﴾ مسئلة يجب تنكيره وثانها أن كان فيه معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعما يؤول ومنه العدد
من ثلاثة إلى عشرة مضاف لضمير سابق وتجهله بنو تميم نو كيدا وكذا امر كعب في الاصح والاصح أن وحده موضع
مصدر حال وقيل مصدر بحدف الزيادة وقيل من وحد وقيل لا قبل له وقيل نصب ظر فارقيل بضمير

﴿ش﴾ يجب في الحال التنكير لانهما خبر في المعنى وثلاثي توم كونهما متعديا نصب صاحبا أو خلفا لغيرهما
هذا مذهب الجمهور وجوز زبونس والبغداديون نعر بهما نحو جازر يد الراكب قياسا على النمر على ما سمع من
ذلك وقال الكوفيون إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك تنكر نحو
عبد الله الحسن أفضل منه المسمى والتقدير إذا أحسن أفضل منه إذا أساء أنت زيدا أشهر منك عرا أي إذا
سعت وسمع لزو الرمة أشهر منه غيلان فان لم يكن بهما معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو
جازر يد الراكب والاولون قالوا المصوب في الاول بتقدير إذا كان وفي الآخر بن جعل اسمية وورد عن
العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وأرسلها العراك وأدخلوا الاول فالاول وقري
ليخرجن الاعز منها الاذل وهي مؤولة على زيادة اللام وورد أيضا أحوال مضافة نحو قرا ايدي سببا فأول
بتقدير مثل أو تيدد الا بقاء معه وطلبته جهدي وطاقتي وحدثي فأول بتقدير جاهد أو مطيقا ومنفردا ورجع عوده
على يده أي عائدا ومنه عند الحجاز بين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثهم
أو خمسهم أو عشرتهم وتأويله عند سيوريه أنه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثله أو خمسهم أو عشرتهم
يتبعون ذلك لما قبله في الاعراب نو كيدا فعلى هذا يقدر جميعهم وعلى الاول بجمعية أو هل يجري ذلك في مركب
العدد قبل لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرهن بالنصب وورد أيضا من
الحال ما هو علم قالوا جاءت الخيل بدادو بداد علم جنس فأول بتقدير وفي وحده مذهب قال سيوريه والخليل هو

اسم موضوعه موضع الماء والموضوع موضع الحائل كانه قال ايضا او العاد موضع وجوده في المقعدى ونحوها
في اللازم وقال يومئذ سدد على حدى حرف الزيادة من ايجاد واقع موقع الحائل وقال آخرون انه مصدر لم يلفظ
له معنى فلا سدد وفوق انه سدد لا حذف لانه مع وجوده وحيد وقال جواس وهشام انه منصوب انساب الظرف
في جري مجرى سدد والاسم في جاسر بدو حده على وحده حذف الجار ونصب على الظرف ومع جاسر
وحدهما وانقدر ان كانا في موضع واحد لم يرد هذا المثال سموه وهو اذرى ذلول على طرفه حيث
جعلوا خبر الاطلاق لا يجوز زيدا جاسا وفي التثنية يدر حده منصوب بمحل ضمراى وحده وحده كذا في قوله
في الايراد ان يقول زيد

فمن يدر سدد لا يجي من تكرارها لا بد من وقوعه قال أبو حيان ودون فيهما فيمن يخص باوصاف
ومرط بعضهم الوصف بوصف من يدر سدد أو يكرن جلة أو ووالاصح الذي هو في قوله سدد من المبتدأ لا ضمير
لظرف ويجوز من انساب معسورة قال لا يحسن وان ملك أو جزاء أو كثره وبعضهم سطلها وفي مجرى من
لنادى نالها يجوز زمو كذا لا يبيته

فمن كان حاله خيرا وان المعنى وصفا بها اختيارا لانه لم يرد اسم يجر مجيء الحال من التكرار غالبا لا
موضوع من موضوعات الابدان بها اذ لا يدر قولهم عليه سدد سدد في قوله سدد أو جاسر في قوله سدد
التكرار بلا موضوع كذا في قوله سدد سدد من سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
فقالوا سدد سدد من سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
والا سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
من قال لا يجوز ان يكون التكرار في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
عليه على ثبوت قبله والعمل في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
كلامه سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
احد بالاستسكان في الخبر بناء على ان لا يكون الا من الفاس والمفعول وزعم ان حروف الجر اذا كان ظرها
في جرح وراية في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
ويضاف عليه في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
صاحب الخبر لان المضاف اليه تكمل في ذات وواقع من موقع التثنية فان كان المضاف معنى التثنية من جعل
المضاف اليه صاحب حال لان في المعنى فاعل أو مفعول نحو اليه منكم جميعا وسدد سدد في قوله سدد سدد
مضى البصرين وصاحب المضاف في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
ومن سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
خو ما يتبع ابراهيم بن حنبل في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
بن ابراهيم بن حنبل في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
يعمل المضاف اليه الملامز أو لا خلافه وكذا في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد
فمن يدر سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد

فمن يدر سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد في قوله سدد سدد

ولا ضمير متصل بمسألة أل أو حرف ويجب أن أضيف الضمير ملائمة قبل أو قرن بالألا ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد ونالوا الضمير والفعلية والكوفية على ظاهره مرفوع آخر رافعه ومنسوب وقيل الالفعلية
 ﴿ش﴾ الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالتجريد ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا
 كقوله فسق ديارك غير مفسدها ه صوب الغمام ودينتهم

أم منسوباً كقوله وصلت ولم أصرم سبين أمرى ه أم مجروراً بحرف زائد نحو ما جاء عاقلاً من أحد وكفى
 مبنياً على أو أصلى نحو . وما أثر ذلك إلا كافة الناس . وهذا هو الأصح في الجميع أما المجرور بالاضافة فلا يجوز
 تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند بسرعة فلا يقدم . سرعة على هذه لتلاي فصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على
 قيام الذي هو المضاف لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كسببة المسألة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من
 معمولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالنال أم غير محضة نحو هذا شارب السويق . لتوينا الآن أو غداً كما قال ابن
 هشام في الجماع أنه الأصح . وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على المضاف لأن الاضافة في نية الانفصال كذا
 ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل فتش في شرح المسند عن بعض النحويين وقال المنع عندي أولى . ومنع
 أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهراً أو ضميراً
 فتعوم امررت صاحبة هند ومرت صاحبك وتألوا الآية بأن كافة حال من الكاف وعلاو المنع بأن تعلق
 العامل بالحال فإن تعلقه بصاحبه فخصاً . فمدى صاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك
 خوف التباس الحال بالبدل وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فعملوا عوضاً من الاشتراك في
 الوساطة التزام التأخير . بأن حال المجرور بحرف شبه بحال عمل فيه حرف جر . ضمن معنى الاستقرار نحو زيد
 في الدار منكثافاً كما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفية التقديم إن
 كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً أو الحال فعل فتعوم مرت نصفك هند ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم ونقل
 ابن الأنباري الإجماع على المنع حيثما ولس كذلك ضد قال بالجواز مطلقاً القارمي وابن كيسان وابن برهان
 وصححه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يجوزون سرعة قائم زيد
 ويجوزون قام مسرعاً زيد التقديم الرفع ومنع الكوفيون أيضاً التقديم على المنسوب الظاهر سواء كان الحال اسماً
 أو فعلاً فلا يجوزون تعبت راكبة عند ولا تعبت تركب هند أو علوه بأنه يوم كونه الاسم مفعولاً وما بعده بدل منه
 وجوز به بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً لا تنفع توهم المفعولية إذ لا تسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به
 وفي شرح العمدة لابن مالك ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منسوباً بكان أوليت أو لم
 أو فعل فوجب أو أصل بصله أل نحو القاصدك سائلان زيد أو فعل بفعل موصول به حرف نحو أعجبتني إن
 ضربت زيداً أو دأولم يتعرض لذلك في التسهيل . وقد تعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافة
 إلى ضمير ملائمة نحو جازاً أو هند أخوها وجاءت نقاد عمرو صاحب . وجعل قوم من ذلك أن كان صاحب
 الحال بالألا نحو ما قدم مسرعاً الأزيد

﴿ش﴾ وعلى عادته وبالنسبة في نحو راكباً بجاء ورابعها أن كانت من ظاهر وفي المؤكدة خلاف المصدر
 ويتبع أن كان العامل فعلاً غير منصرف أو صلة لأن أو حرف أو معدراً قال ابن مالك أو نعناً أو أقبل تفصيل أو
 أنسب بلام زائدة أو قسم أو أهم ثمها خلافاً للكسائي أو ضمن معنى الصنع لا حروفه كإشارة وتثنية وعن وترج
 أو قرن الحال بالواو وثالثها يجوز أن كان فعلاً

﴿ش﴾ في تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها المنع مطلقاً وعليه الجري تشبيهاً بالقيز والثاني الجواز

مطلقا لا ما يأتي استثنائه وهو الاصح وعليه الجمل ورفقا ما على المفعول به والظرف والفرق بينه وبين التغيير ان
الحال يقتضي الفعل بوجه تقدمت كما تقدم ماثر الفعالات وقد ورد به السماع قال تعالى . خاشعة أبصارهم
يخرجون . وسواء كانت الحال مصدرا أم غيره فوكدها أم غير موكده . وفي الموكده اختلاف كالتلاف في
المصدر الموكده ومنع الانقضاء كما كان يدعى بالمدح من العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه
الكوفيون ان كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت والرفع قبلها ولم يتقدم على الرفع والمرفوع
مع فلا يجوز را كجاءه زيد لأنها عندهم في معنى الشرط فيقول ان تقدم المضمرة على الظاهر لفظا ورتبة وان
كانت من مرفوع مضمرة جاز تأخيرها وتوسطها وتقدمها على الرفع والمرفوع مع نحو قائما في الدار أنت وراكبا
جئت وان كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز تقدمها كالمرفوع ولا توسطها أحد من نوع المفعول
أو مضمرة جاز التقديم نحو ضاحكا لفتى عند وضاحكا من بي هند وعلى الاصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم
منها أن يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما أحسن هذا خبره فلا يقال منيرة ما أحسن هذا أو صفة غير
محمدة أو صلة لأن نحو الجاني مسرعا زيد فلا يجوز أن مسرعا جازي زيد بخلاف صلة غير حافية من الذي ظاهرا
أو صلة لحرف مصدرى نحو يجهتي أن تقوم زيد مسرعا فلا يجوز أن مسرعا تقوم زيد أو مصدر نحو يجهتي
ركوب الفرس مسرعا أو نعمت نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا مسرعا فلا يقال برجل مكسورا مسرعا
ذاهبة فرسه كذا قاله ابن مالك وقال أبو حيان إنه غفلة منه فوصف التعويذ على جواز تقديم معمول النعت
عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وأما نحو التقديم للمفعول على المفعول لأعلى النعت العامل فيه
فيجوز في مررت برجل يركب الفرس مسرعا مررت برجل مسرعا يركب الفرس ولا يجوز مررت مسرعا برجل
يركب الفرس قال وأما المثال الذي ذكره فلم يتبع فيه تقديم مكسورا مسرعا من جهة أن العامل في مكسورا
النعت بل من جهة تقديم المضمرة على ما يفسره وقد نص التعويذ على منع تقديم المضمرة في هذه المسئلة وما
أشبهها وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال إذا ليس من المواضع التي يفسر فيها المضمرة ما بعده ومن الصور المستثناة أن
يكون العامل فعل التفضيل نحو زيد كما هم ناصر الانعطاف عن درجته الم عامل والصفة المشبهة تاليه
الجوامد أو متصلا بلام الابتداء أو لام القسم نحو لا يصير محسبا . واللازم من طائفة المضمرة تشبيهه بغيره
نحو ما عاوز يذره شعر اوز يذره الشمس طالعة والمع في هذه الممررة مذهب البصريين وأجاز السكافي التقديم
فيقال يذره شعرا مثل وز يذره طالعة الشمس ونها أن يكون العامل غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وحرف
وهو الجاء المنضم معنى مشتق كما في مثل أما علمت أفالم أراهم الاشارة وحرف النية نحو هذا زيد قائما يجوز
كون العامل في الحال حرف النية وأن يكون الاشارة فعلية تقدم الاول يجوز هذا قائما ذاب ولا يجوز على تقدير
النفي وحرف النفي وهو ليت والترجي وهو ان ومنها أن يكون الحال جثة معها الواو نحو يماز يذره الشمس طالعة
فلا يجوز يذره الشمس طالعة يماز يذره السكافي والأمر ههنا مطلقا وأجاز به فيها إذا كان العامل فعلا

من **ص** واغتفر بل وجب على الاصح توسط أفين بين حالين وأما يجيشان . . . فيختص في حال أودان والاصح
أنه يعمل فيهما

من **ش** كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لأنه إذا كان
يقتضى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا ينتجب مع أفعل التفضيل الانقضاء لأن مختلف الحالين نحو زيد
مردا أرفع من عمره . وماذا أرفع فقال الحال نحو زيد مفردا أرفع من عمره مفردا أو أرفع الله الذي مختلف الحالين
نحو هذا مسرا أطيب من مرطيا وزيد قائما أطيب منه قائما . . . واختلف في العامل في هذين المثالين فالاصح أنه

أفضل التفصيل فيسرا حال من الضمير المستكن في أطيب ورطبيا حال من ضمير منه والعامل فيهما أطيب وذهب
المبرد وطائفة إلى أنهم انصوبان على اضممار كان التامة صالحة لا في الماضي واذا في المستقبل وهما حالان من
ضميرها وقيل على اضممار كان ويكون التامة وعلى الحالية فالسموع من كلام العرب فوسط أفضل بين هذين
الحالين فاقصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرها عن أفضل ولا تقدمها عليه لأن القياس في أصل هذه
المسئلة المنع أولا أن السماع ورد بها إذ لا يبعد نصب أفضل فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين فلهذا وردت أجوبت
كلا سمعت ووجه الزاج بانهم أرادوا أن يفسلوا بين المفضل والمفضل عليه للامتناع عن الالتباس ولا يعلم أيهما المفضل
فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه وأجاز بعض المقاربة تأخير الحالين عن أفضل بشرط أن يبيح الحال الأولى
مفعولة عنه من الثانية فيقال هذا أطيب بمرامنه رطبيا وزيد أتجمع أعزّل من عمرو فإصلاح قال أبو حيان
وهذا أحسن في القياس لكنه يحتاج إلى سماع أما التأخير على غير هذا الوجه فهو هذا أطيب منه بمرار رطبيا أو
التقديم فهو هذا بمرامنه رطبيا أطيب فلا يجوز بإجماع

ص ١٠٠ فان كان العامل ظرفا لم يقدم على الجلة وإنما يجوز أن كان مثله وفي تقدمه عليه لا الجلة لا أقوال
ورابعه يجوز أن كانت من ضمير مرفوع وقال ابن مالك إن كانت مثله قوى والاضعف فإن تأخر المبتدأ جاز اتفاقا
عش ١٠١ إذا كان عامل الحال ظرفا لم يجوز أن في جواز تقديم الحال على الجلة التي منها الظرف والمجرور أقوال
أحداهما هو الأصح المنع مطلقا وحكى فيه ابن طاهر الاتعاق فلا يقال قائما في الدار زيد والثاني الجواز وعليه
الاختصاص والثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضا ظرفا أو حرف جر فيجوز تقدمه به وهو
هالك الولا ينفك الحق فهناك ظرف كان وهو حال من ضمير الله الذي هو خير الولاية والمنع في غير ذلك وفي
توسعه ما يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال أحدها الجواز مطلقا ووجهه ابن مالك يجوز بدستكتافي الدار
وربده عند هذين مستانها والثاني المنع مطلقا لضعف العامل وعليه الجمهور ووجهه أبو حيان ورد بالسماع قال
نعمي . والمعروف مطويعا بيمينه . والثالث الجواز إن كانت الحال أيضا ظرفا أو مجرورا والمنع في غير
ذلك والرابع الجواز إذا كانت من ضمير مرفوع نحو أنت قائما في الدار والمنع إن كانت من ظاهر رطبيا
الكوفون واختاره ابن مالك أنه إن كانت الحال أيضا مفعولا بضعف التوسط أو ظرفا أو مجرورا جاز التوسط
بقوة عمل الخلاف ما إذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فإن تأخر المبتدأ أو تقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما لا خلاف
نحو في الدار عندك زيد وفي الدار قائما زيد

ص ١٠٢ وان وقع ظرف واسم صلحان للخبر به فإن تقدم الظرف الخبر جازية الاسم والتأخير به وقال المبرد
لا فرق فإن تكرر مطلقا رجحت الحالية أو وجه الكوفية فإن كان نائضا فالخبر به مطلقا خلافا لهم أو نائما أو ناقصا
ويدي بأيهما جاز أعلى الأصح

عش ١٠٣ إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلها صلحان للخبر به فإن حسن السكوت عليه جاز جعل
كل منهما محالوا الآخر خبرا للاختلاف لكن إن تقدم الظرف أو الخبر ورعى الاسم أخيرا عند سببويه
والكوفيين جازية الاسم وخبر به الظرف نحو فها ربا قائما لأنه من حيث تقدمه الأولى به أن يكون عدة لا فضلة
فإن لم تقدم أخيرا عنده خبر به الاسم نحو زيد في الدار قائم وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد فإن كرر
الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضا وحكم بهما جازية الاسم تقدم الظرف أو تأخر التزول القرآن به قال تعالى
وأما الذين بعدهم وفاق الجنة فالذين فيها فكان عاقبتهما التي ما في النار خالدين فيها وادعى الكوفيون أن
النصب مع التكرار لازم لأن القرآن نزل به لا مرفوع وأجيب بأنه يدل على أنه أجود لا واجب على أنه قد جرى

في الآتين خالسون وخالدين فإن كان الظرف أو المجرور غير مستغنى به عن خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقا
تكرر أو لا نحو فيلانة يدراغب وزيد راغب فيك وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وإن
اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأ بالتمام نحو إن عبد الله في الدار بك وانقا أو واني
أو بك ناقص نحو إن فيك عبد الله في الدار راغبا أو راغب وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين لأنك حين
قدمت ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية
﴿ ص ﴾ مسئلة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه ومنع السبيل على الإشارة والتنبيه وأبو حيان ليست
ولعل وبعضهم كان والأصح جواز تعدده لغرضه وغيره متفقين أولا ولا يجمعان إلا أن صلح انفرادهما بالموصوف
وقيل يجوز في متضايين وفي التعريق يكون للآخر المختار للاسبق ولا يفرد بعد أساوند به دلا
﴿ ث ﴾ فيه مسائل الأولى اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه فالجمهور لا كالمصنف والموصوف
وجوز ابن مالك بقله كالنفي والمعبر والخبر والخبر عنه وخرج عليه أن هذه أممكم أمة واحدة فأممكم
صاحب الحال والعامل فيه إن وفي الحال الإشارة الثانية تقدم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كإشارة
وتحويها ومنع السبيل على حرف التنبيه في الحال يقال حاروف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال
قال ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها وإنما هو كالمضمر ولا يعمل
هو ولا أنت بما فيه من معنى الاضمار في حال ولا ظرف والعامل في مثل هذا زيدا قائما إنما هو وانظر مقدرة دل
عليها الإشارة لأنك أشرفني الخطاب لينظر وقال أبو حيان إنه قريب لأن فيه إبقاء العمل للفعل لأن فيه
تقدير عامل ثم يلفظ به فقام صرح باختباره واختاره أيضا صاحب البسيط وقال أبو حيان الصحيح أيضا أن ليست
ولعل وبقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر الا كان وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل
كان أيضا في الحال بقله صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالنفي والنعت سواء كان صاحب الحال واحدا
نحو جاز يدرا كواسم عالم متعدد أو سواء في التعدد اتفق اعرابه نحو جاز يد وعمر ومسرعين أم اختلف نحو
لقي زيد عمر صاحبين هذا هو الأصح ومذهب الجمهور وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور وأن الفعل الواحد لا
ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد فإساعلى الظرف واستثنى أفعال التفضيل فإنه يعمل في حالين كما تقدم
وخرجوا المنسوب ثانيا على أنه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير
من المحققين وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصح انفراد كل وصف بالموصوف فإن اختلفا في هذا المعنى لم
يجمعوا وأجاز الكسائي وهشام أن تعني الحال بجموعه من مضاف ومضاف إليه نحو لقيت صاحب الناقة طلبعين
على أن طلبعين حال من المصاحب والناقة وتخرج عن عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر
أي والناقة لأن الحال كالنفي والمضاف إليه ثم يقصد الاخبار عنه إنما الاخبار عن المضاف وإن تعدد ذو
الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا ممددا بعد راجح الحال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على
الاسم الأول فممددا زيدا ممددا الممداء كذا قالوه وجهه هو بيان فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه وعود ما فيه من
ضمير إلى أقرب مذكور واغترق اتصال الثاني وعوده به على الأبعد فلا استطاع غير ذلك ويجوز انعكس هذا
مع أمن اللبس فإن خيف من المذكور أولا وفي التقيد العرب فجعل متقدم من الحالين للقاء الذي هو متقدم
ومأخوذ للفعل ولو جعلت الأول لمازما لبس قال أبو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التهذيب مخالف
لما قرره غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله

خرجت بها أشقى نجر ورائنا * على أثر ينادي لمطر طمر جل

من تقع الحادي جده خبرية خالية من دليل استقبال أو تجنب فلا تقع جده طلبية ولا تجزية ولا ذات السبب
أو سوف أولاً وجوزاً فاعرفوه جده الأمر تمسكوا به عند الناس أخبره بقله وأجيب بأنه على تقدير
مقولاهم وجوزاً لا من قبل وفيه جده الذي نحو أطلب ولا تجز من مطلب ورد بأن الواو عاطفة ومن
تجزيه التمرطية فتقع جلا خلاصة نظري نحو فعل عدا ان جاز بدليل بل وم الواو وقيل لا تلزم وعليه
ابن حني واجلة الواقعة جلا ما لا يشكوه اعطوا بعضكم لبعض عدو خرجوا من ديارهم وهم الالف

نظرت اليها وانعموا كأنها ماصح رهبان تشب لفعال

وان فرما من المؤمنين الكافرون وطائفة قد أعظمهم أنفسهم أو صدرت بلا التبرئة نحو والله يحكم لا محض
لمحكمه أو بما نحو فرائنا ما بيننا من جاز أو بأن نحو وما أرسلناك من المرسلين إلا أنهم لا كرون
ما أعطيان ولا ألتما الا وافي لجازي كرى

أو كان نحو بد فر من الذين أنوا الكتاب كتاب الله راظهورهم كأنهم لا يعلمون جاز يدركه أنه
أو عارض عشت عارض قد نحو ونصرهم في دعائهم بمهمون ثم يفرزون بد نحو لم تؤدوني وقد تعلمون أو منفي
بلا نحو وما بالانؤمن بالله عهدك لا تسموا وفيك شبيه أو يؤمنون فاعلموا بنعمة من الله بفضل لم يسبهم سوء
وخال منهم نحو أو نحو كم نصرت صدورهم كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا أو غاض نال لا لا نحو ما
يأتين من رسول لا كانوا يستهزون أو نحو كن الخليل نصير اجار أو عدلا لا ضر به ذهب أو مكن
فل نمار الرعي في البروج ليعني ولا بد الجملة الواقعة حالاً من رابط وهو ضمير صاحبها أو الواو ويتبع
الضمير أو كذا كقوله تعالى ان كيشة قد علمت مكانه وقولك هو زيد لا شك فيه فلا يجوز الاقتصار على
الواو ولا دخولها مع الضمير ويتبع الضمير أي في المصدرة بخار عشت عارض قد أو نفي بلا أو ماض بعد الا
أو بعد أو كذا قد لا نفي عنه الواو ولا تنجاة غاليا وقد ورد دخولها مع في قولهم فت وأصلك عنه وقوله
نحو وأرخصها لك وقوله تعالى فاستجار لاتباعه بتتبع النون ولا تسأل عن أحباب الجحيم
فأول لي حذف المبتدأ أي وأما أصلها وأما أنهم وأما لا تسأل وأما تسأل وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة
يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى الواو والجمع بينهما كما تقدم من لا تله لكن تلزم الواو في المضارع المثبت
لنكون قد لا نفي عنه الضمير نحو وقد تصفون واجتماعها في الأهمية أكثر من الاقتصار على الضمير ومنها
المصدر بليس نحو ولا تسموا الخبيث منه تشنون ولستم بأخذية ومن أفراد الواو فيها قوله

دم الشاة رلست ألهت منه وذهب الفراء والخرشي إلى أنه لا يجوز أنفراد الضمير في الأهمية إلا بدور
شاذ بل لا بد منه ومن الواو ما ذهب الأخفش إلى أنه ان كان خبر المبتدأ فبدأت بتعاقب ما لم يجر دخول الواو
شبه فلا يقال جاز بدو حسن وجهه قال ابن مالك وقد تعاقب الأهمية من الواو والضمير معاً نحو مرت بالبرقيز
بدرهم على حد اسم من نوان بغيرهم وقال أبو حيان هو على تقدير الضمير كفاي المشبه به وكذا قال ابن هشام وزاد
العمدة ما الضمير كائن أو الواو كقوله نصف النهار المداغمة أي والماء وذهب ابن حني إلى أنه لا بد
من تقدير الضمير مع الواو فذهب جاز بدو الشمس طالعة فتقدير طالعة وقت مجيء ثم حذف الضمير ودلت
عليه الواو وقد يجب أنفراد الضمير فلا يجوز أن ياتي بالواو معه وذلك في الأهمية إذا عطف على حال كراهة
اجتماع حرفي عطف نحو جاز بدو ما شبا أو هو را كذا يجوز أو وهو را كذا قال تعالى جازهم بأسماءنا
يأتونهم فالتون قال في البداية وكذا في الأهمية الواقعة بعد اللان الاتصال يحصل بالانضمام ماضر بت أحد
الأمر والخبر منه وزعم ابن حني أن المضارع المنفي لا يبدف من الواو كان ضميراً أولم يكن ورد بالمضارع

كأية الباقية قال ابن مالك والمنفى بما كالنفي بل في القياس لا في أصله لا هو ونحوه أم حسبتم أن تنزكوا
ولما علم والمنفى بما فيه الوجهان أيضا نحو جاز يدومياضحت أو ما يضلحت والمنفى بأن قال أبو حيان لا أحسنه من
كلام العرب والقياس يقتضي جواز منعه جاز يدوم يدري كيف الطاري في أساسه وهو مخبر في حديث
فقل أن يدري كم صلي ويوجب في الماضي المثبت المنصرف غير الثاني الأول المتأخر بأول العاري من الضمير مع التواو
كقوله ٥ جئت وقد نضت ثوبها ٥ فإن كان جامدا كليس أو متعديا لا نحو جاز يدومياضحت
الشمس بالواو فقط جاز يدوم يدري كيف جامدا بالواو والضمير جاز يدوم يدري كيف جامدا بالضمير فقط وكذا الثاني
الأول المتأخر بأو وان كان متعديا وفيه الضمير وجبت قد أيضا تنصرف من المال نحو ٥ وقد فصل لكم ما حرم عليكم
وقد بلغني الكبر ٥ فإن لم تكن ظاهرة قدرت نحو ٥ أوجزكم حصرت ٥ عدد بضاعتهم إلى الله ما حرم به
للتأخر ون كان مصفورا والأبدى والجزوي وعرف قول المبرد والعلوي قال أبو حيان والاصح جواز
وفروع الماضي حال بدون قد ولا يحتاج إلى تقدير حال لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثير ضعيف جدا لأنما
نبي القاييس العربية على وجود الكثرة وهذا مذموم الأحسن ونفصله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن
أصبغ عن الجمهور ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء بابتداء عايشة ولا أصلها العطف وزعم بعض
التأخرين أنها عاطفة كواو رب قال والالتماع العاطف عليها وقدرها يسوية الأفعول ياء ولا يردون
أنها بمعنى إذا فلا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كجاء إذا كنت

٥ ونسب هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين خبري صلة أو اسناد أو شرط أو قسم أو إضافة أو جر أو مفعلة
وموصوفة أو حرف ومنه قوله ونفخ بجران الماء وإن تنفيس وتكون طائفة مقدم قيام خبر مقدم أو من ثم لا محل لها
طولا لثباتها في الجواب بها قسم أو شرط غير مجزئ أو غير متعدي بالفاء أو اداء أو المدة أو الواو المصرية الكائنة في
مستند صدرت بحرفه أو لا والتخار عنها بحسبه ٥ وفاعلها شوا بين وانه محل لاني حسني وفي الفعل الاسناد أو مبد
ومنه خلف

٥ ثم في القضي الكلام على الجملة الخالية وكان من الجمل ما يشبهها وهي الاعتراضية تنسب عليها ٥ وقد ذكر
ماتنير بعد غياول كالم من جوده التميز كونها لا محل لها من الإعراب اسطر ذاتي ذكر بنية الجمل التي لا محل لها
والاعتراضية هي التي تفسد كيدا ونسب هذا الكلام الذي عرفت بين أجزاء وفي النسب اسطر ذاتي
تكون متعديا بجملة الفاعل وتبعث تكون كيدا ونسب على حال من أمثلة طاولا لا تكون معسوة
أشئ من أجزاء الجملة المعسوة وأن يكون المعسور بها لا بين أجزاء المعسورة بجملة الفاعل والاعتراض
البدلان الثاني كالتون مع على أنه لم يجمع بينهما تعود الفاعل بجملة الفاعل والاعتراضية تقع بين جزأين
بما بين الموصول وصحته كقوله ٥ ذلك الذي وأبست يعرف ذلك ٥ أو بين أجزاء المعسورة نحو ٥ والذين
كسبوا الديارات ٥ الآيات فإن نزهتهم صلت على كسبوا فهي من المعسورة وما بينهما اعتراضية بين به فسر
جزأين والخبر جملة ما نظم وبين خبري اسناد ما بين الباء والخبر كقوله ٥ وفيه وأيام يفتي بالحق ٥ أو
بين ما أصله المبتدأ أو الخبر كقوله

لعل والموعود حق لقائهم ٥ بذلك في تلك المفارص بد

يأيت شعري وأبست لا تنفع ٥ هل أغدون يوما وأمرني شمع

أني وأسطار سطر سطر ٥ أمائل يا نصر نصر نصرا

أراني ولا كعمران لقد أنسى ٥ أو في من الأقوم كل يحبس

وقوله

وقوله

وقوله

وقوله

أوربين الفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحواشي جنة • أسنة قوم لا ضعف ولا عزل

أوربين الفاعل ومفعوله كقوله

وبدلت والدهر ذو تبدل • عفا ديورنا نسبنا والشمائل

وربين جزأى شرط أى بين الشرط وجوابه نحو • قال لم تفعلوا أولن تفعلوا فأتقوا النار • وبين جزأى قسم أى بين القسم وجوابه نحو • قال فالحق والحق أقول لأملأن • وبين جزأى إضافة وتقدم وبين جزأى جرأى بين الجار والمجرور نحو اشتريته باري ألف درهم وبين جزأى صفة أى بين الصفة وموصوفها نحو • وأنه لقسم لو فاعلون عظيم • وبين الحرف ومدحوله كقوله

ليت وهل ينفع شيأليت • ليت شيأيا بوع فاشتريت

كأن وقد أنى حول جديد • أنى فيها حسان منول

وقوله

وقوله • وسوف إنخال أدري • وقوله • أنه لقد رآه الله أو طنت عشوة • وقوله

• ولا أراها تزال ظلمة • وتفسير الاعتراضية من الحالية بأمر واحد أنه يجوز إقترانها بالفاء كقوله

وأعلم فسلم المرء يتغص • أن سوف يأتي كل ما قدرا

الثاني أنه يجوز إقترانها بدليل استقبال لن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف إنخال الثالث أنه يجوز كونها ملابية كقوله

إن الثمانين وبلغها قد • أسويحت مصي إلى جبان

الرابع أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة الحال النسب ولم يكن للاعتراضية محل من الأعراب وكذا سائر الجمل التي لا محل لها إلا ما يجيبه عدم حلول مفرد عليها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظا وتبعوا زبد قائم بدأرية لا لفظا نحو • كيا جاز بد والجاب بها القسم نحو • نالته لا كيدن أصناكم • والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولولا ولما وكيف أو شرط جازم ولم تقم بالفاء ولا بإداة الفجائية نحو إن لم تقم أقم وإن فئت أما الأول فأنظر الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلأن المحكوم توصفه بالجزم المحل لا الجملة بأسرها والواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جلد الذي قام أبوه وأعجبني أن فئت والمفسرة وهي الكاشفة لحقيقة ما يلي سواء صدرت بحرف التفسير نحو • فأوحينا إليه أن اصنع لفظك • وترميني بالشرى أي أنت مذنب • أم لم يصدر به نحو • إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلفه من تراب • الآية فجعله خلقه إلى آخره تفسير لثقل آدم • هل أدلكم على تجارة تنجيكم • ثم قال • تؤمنون • والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المنهور وقال التلويين إنه ليس على ظاهره والتفريق أنها على حسب ما كانت تفسيره فإن كان المفسر له موضع فلكذلك هي والافلا وماله موضع قوله تعالى • وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فقوله لهم مغفرة في موضع نصب لأنه تفسير لموعوده ولو صرح بالموعود به لكان مشدوا وكذلك • إن أكمل أي • أتم • فلفظه فسر عاه لاقى كل شئ • وله موضع كما تفسر لأنه خير لأن وهذا الذي قاله السلو بين هو المختار عندى وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف في جن المحل أم لا ومنه الخلاف أهى مستأنفة أم لا الأولى الجملة بدحتى لا ابتدائية كقوله • حتى ما دجته أشكل • فقال الجمهور إنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه إنها في موضع جر مجتى • وربما أن حرف الجر لا تعلق عن العمل الثاني حتى أعمال الاستثناء ليس • لا يكون • وخلو وعد أو حاشا فقال السباني حال أو أنه • حتى قام القوم خالين عن زيد • وقال قوم

استأنفه وصحبه ابن عصفور إذا رابط لها في الحال الثالثة جده مذومند وما بعد عما وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الأعراب

﴿ من ﴾ مسألة ورد منه ألفاظ مركبة منها ما أصله العطف كشعر وشذر مدر وأحول وأحول وحيث بيت وما أصله الإضافة كبادي بدء وأبادي سباق قال قوم مبنية بحسبة عشر وقوم مركبة تركيب الإضافة وحذف التنوين من الثاني للاتباع

﴿ ش ﴾ لما كانت الحال شعبة بالظرف حتى قبل فيها إتمامه فمحل فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضا في الجريان بحسبة عشر وعلى ألفاظ محذوفة لا يقاس عليها فقام ما أصله العطف نحو تفرقوا شعر بغير معنى شذر بغير معنى شذر مدر بفتح أو طماو كسر بمعنى متفرقين وأحول أحول في قوله سقاط شرار العين أحول أحول بمعنى متفرقا تركت البلاد حيث بيت بمعنى مبعوث أي بحث عن أهلها واستخرجوا منها وهو جاري بيت بيت بمعنى مقار بأولقيته كعنه كعنه بمعنى مواجها ومنها ما أصله الإضافة كبادي بدء بمعنى مبدوءه وتفرقوا بآدي سباق بمعنى مثل آدي سباق الذي جزم به ابن مالك أن هذه الألفاظ مركبة تركيب حسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذي بني لأجله حسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف في القسم الأول وشبهه ما هو متضمن له في الثاني وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وإنما حذف التنوين من الثاني للاتباع وحركة الاتباع ليست بحركة الأعراب فهو محذوف في التقدير كما تتبع الأول في بار بدين عمرو ثنائي في حركته

﴿ ص ﴾ مسألة تحذف الألف حصر أو تهى عنه أو كان جوابا أو ناب عنه خبر أو عن فعله وعامله لا المعنوي عند الأكثر ويجب أن جرى مثلا أو بين نقصا أو زيادة بتدرج الجمع الغاء ونم أو كان مؤكدا أو نائبا أو تويضا

﴿ ش ﴾ الأصل في الحال أن تكون جائزا للحذف وقد تعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو را كبا لمن قال كيف جئت أو مفصلا حصر ما نحو أعمده الأحرص أو نائبة عن خبر نحو ضرب زيد أفعلا أو عن العطف بالفعل نحو هذا لك أو متباعدة نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ولا تمشوا في الأرض مرمحا ويجوز حذف عاملها التقرينة حالية كقولك للسافر را شدا مهديا أي ذهب والقادم مسرورا أي رجعت والمحدث صادقا أي تقول أو غفلة نحو را كبا لمن قال كيف جئت وبلى مسروران قال لم ينطق ومنه بلى قادرين أي نعيمها ويستثنى ما إذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر فهم أم لا لأنه مع في نفسه ولأنه إنما عمل بالنيابة والرفع لا يتقوى قوة الأصل ولأنه يجمع فيه مجوزان تقريله منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد الحذف في الظرف فقال في قوله واذا ما تلهم بشرة أن مثلهم حال والتقدير واذا ما في الدنيا بشرة تلهم وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلا كقولهم خطين بنان صلتين كنات أي عرفهم أو بين نقصا أو زيادة بتدرج أي شيئا شيا نحو بعثهم فاعدا أو فاعلا أي فزاد الفاعل صاعدا أو فذهب صاعدا أو فاضحا سافلا ونسب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالغاء أو بتم والغاء أكثر في كلامهم ولا يجوز أن تكون بالواو والفتحة معنى التدرج بجمعها وصوره فاعلا ذكرها ابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره فإن لم ينقل عن العرب فهي متنوعة لأن حذف العامل في الحال وجوب على خلاف الأصل ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة والثابتة عن خبر والواقعة بدلا من اللفظ بفعله كقوله شامرا بأي نبت له ذلك والواقعة تويضا نحو أفاعا وقد قدم الناس الأحياء وقد جددوا أوله

﴿ ص ﴾ القيد هو نكرة بمعنى من رافع لاهاهم جملة أو مفرد عددا ومنهم بقدر أو بمثاله أو بمقابلة أو بتجيب

بالنص على جنس المراد بعد تمام باضافة أو تنوين أو نون ومنع الكوفية القبيز بمثل وغيره وأبو ذر يما في نعم
والاعلم عن التنجيب

﴿ ش ﴾ القبيز ويقال له المميز والتمييز والمبين والتفسير والمفسر نكرة في معنى من الجنسية رافع لاهام جلة نحو ذهب زيد عرقاً أربع دأعة نحو واحد عشر رجلاً أو معهم مقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبهها كنعقال ذرة وذئوب ماء ونحو هذا أو بماله نحو مثل أحد ذهباً أو بآرة نحو لنا غير هاشاه أو بذهب نحو و ببحر رجلاً ومائت جارة وباحسنها ليلة وباهلث رجلاً وقول بالنص على جنس المراد يتعلق بقول رافع لاهام والحال والقبيز مشتركان في سائر القيود الألفي كونه بمعنى من وإنما يأتي القبيز بعد تمام باضافة نحو مل الأرض ذهباً وعدل ذلك صيما أو تنوين ظاهر كمرطل زينا أو مقدار كعشرة عشر أو نون تشبة كنون بن هذا أو نون جمع نحو بالانحصر بن أمهالا أو شبه الجمع نحو لاثين ليلة وشملت النكرة كل نكرة وقد اختلف في تكرارها مثل فنع الكوفية القبيز بها لاهام فلا يبين بها وأجازته سيبويه فيقول لى عشر ون مثله لى مل الدار مثلك ومنها غير فنع الغراء القبيز بها لاهام أشد إيهاماً وأجازته يونس وسبويه لأنه لا يتخلون فائدة إذا عاوان عدده مالم يس عما ل هذا وهذا المقدار منه تخصيص ومنها ما في باب نعم وأجاز الفارسي أن تكون نكرة عامة بمعنى شئ وتنصب تمييزاً وتبعه الزمخشري ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر وصعب بن أبي بكر الجشني وذهب الاعلم فيما تقدم أنه منصوب عن التنجيب إلى أنه مما انتصب عن تمام الكلام

﴿ ص ﴾ ونصبه بمنزلة تسميتها بأفع من أو باسم الفاعل قولان ويجوز الاضافة أن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره الاضاف يعني عنه القبيز وتجب اضافة معهم مقدار ان كان في الثاني معنى اللام أو جزم يختار في نحو جنة نحر ويجوز نصبه تمييزاً وحالاً واظهار من مع كل تمييز الأفعال والعدد ونعم ومنقول فاعل ومفعول وهي تبعض وقيل زائدة وان كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للغراء

﴿ ش ﴾ تمييز المفرد بنصبه بمنزلة كعشر بن مثلاً في عشر بن درهم أو رطل وقبيز وذراع في رطل زينا وقبيز بر أو ذراع نوماً وأجاز ذلك هذه أن فعل وان كانت جادة لأن عملها على طريق التشبيه واختف البصريون في الذي شبهت به فقيل باسم الفاعل في طلبها اسمها بعد ها قيل بأفع من في طلبها اسمها بعد ها على طريق التبيين لما تزام فيه التكرار قال أبو حيان وهو أقوى لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا عند فعل ويعمل في النكرة وغيرها ويجوز التمييز باضافة ما قبله إليه ان حذف التنوين أو النون نحو رطل زيت وأردب شعير ومثله من ولا يحذف شئ غير التنوين أو النون الاضاف إليه صالح القيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل فان لم يصلح لذلك نحو لله درهم رجلاً أو بوجه رجلاً لم يجز الحذف فلا يقال لله درهم رجلاً ولا ورجل والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز الاضافتها نحو عندى منوا من وقبيز وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين يوزن بهما المن والكيل الذي يكال به البر والآلة التي يذرع بها الثوب واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من وكذا تجب الاضافة فيما يميز منه نحو غصن ريحان ونمرة نخلة وحب رمان وسعف فقل هذا ان لم تتغير تسميته بالتبعض بأن بقي على اسمه الاول فان تغيرت كتبتة نحر وخاتم فضة وسوار ذهب فقامت ألاماً جادة بعد التبعض والعمل الذي هيأها للبيان الثلاثة بها فذلك في هذا النوع الجرب بالاضافة والنصب على التمييز أو الحال والاضافة أرجح لأن الحال يجوز على التأويل بمشتق كقوله دم والقبيز باب ضعيف الكونية في خمس رتبة من الفعل لأن النصب فيه على التشبيه بأفعل من وأفعل من مشبهة بالصيغة المشبهة وهي مشبهة باسم الفاعل وهو بالفعل فلا يصح الا عند تقدير الاضافة وإذا كان المقدار مخاطباً من جنسين فقال الغراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر

بل نقول عندى رطل سمناء اذا أردت ان عندك من السمن والعسل مقدار رطل لان تفسير الرطل ليس
 بالسمن وحده ولا للعسل وحده وانما هو مجموعهما فعمل سمناء لاسم الجمع مع على حد قولهم هذا حلوا طامض
 وذهب غيره الى العطف بالواو لان الواو الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد الا ترى انك تقول هذان
 زيد وعمر فصيرت الواو الجامعة زيدا وعمر اخيرا عن هذان ولا يمكن أن يكون زيدا على انفراد غير اولا وعمر
 على انفراد وكذلك زيد وعمر وقامحان وقال بعض المغاربة الامران سائغان العطف وتركه ويجوز اظهار من مع
 كل تمييز كقري هذا الفصل او غيره نحو مل الارض من ذهب وأردب من فح ولى آمنها من ابل وغيره من شاء
 ووجه من رجل وثقه درهم فارس وحسبك من رجل وما أنت من جارة قال يا سيد اما أنت من سيد وقال
 فيالك من ليل ويدنى العدد فلا يقال عشرون من درهم مالم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو عشرون من
 الدراهم وافعل التفضيل فلا يقال في زيدا كثيرا لامن مال ونعم فلا يقال نعم زيد من رجل والمنقول عن فاعل
 ومفعول وهما من تمييز الجملة فلا يقال طاب زيد من نفس ولا جرت الارض من عيون ومن المذكورة فيها قولان
 احدهما انها للتبعض وصححه ابن عصفور والثاني انها زائدة قال في الارشاف ويؤيده العطف على موضعها
 تصاق قوله طافت امانة بالركبان آونة يا حسنة من قوام ومنقبا

﴿ ص ﴾ - مثله تميز الجملة ناصبه ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هي ويكون منقولا من فاعل ومبني
 ومفعول وانكره الشاويين والابدي وابن ابي الربيع وشبهاه وهو بعد افضل فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه
 نحو حسبك به فارسا وثقه درهم رجلا وكفى بالله شديدا فان صح ان يميز به مما قبله فله اولا به المقدر وان دل على
 هيئة وعنى به الاول جاز كونه مالا واظهار من

﴿ ن ﴾ - تميز الجملة ما ينصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طاب زيد نفسه واشتعل
 الرأس شيئا والأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبني نحو أنا أكثر منك مالا والأصل
 ما أنا أكثر من مالك وتارة من المفعول نحو رجلا نالارض عيوننا والأصل نالارض عيون الارض هذا
 مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك وقال الابدي هذا القسم لم يذكره التعريرون وانه ثابت
 كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشاويين عيوننا في الآية نصب على الحال المقصورة
 لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول فثبت أن لا يقال به وقال ابن ابي الربيع عيوننا نصب على البدل
 من الارض وحذف الضمير أي عيوننا على اسقاط حرف الجر أي عيون وتارة يكون شبهها بالمفعول نحو
 امثلا الاناماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن امثلا معولا فكانت قلت امثلا الاناماء ثم صار تميزا بعد
 ان كان فاعلا والأصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بهذان كان فاعلا تمييزا والتفسير بعد فعل التفضيل فاعل في
 المعنى اما حقيقة أو مجازا ومن تميز الجملة فمما قبله أبو حيان عن الشاويين منكرنا على ابن مالك حيث جعله من
 تمييز المفعول قولهم حسبك به فارسا وثقه درهم رجلا ومنه عند ابن مالك وغيره وكفى بالله شديدا وفي ما نصب تمييز
 الجملة قولان أحدهما ما فيها من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزجاج
 والفارسي وصح ابن عصفور ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى
 مجراه كما ان تمييز المفعول ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه متى صح الاخبار بالتمييز مما قبله نحو كرم زيد
 أباطنه يصح أن يقع أب خبر الزيد فتقول زيد أب فلان فيه وجهان عوده اليه بان يكون هو الأب أي ما كرمه
 من أب وعلى هذا لا يكون منقولا من العامل ويجوز دخول من عليه وعوده الى ملامه المقدر بان يكون
 الأب أباز يدا لزيد نفسه أي ما كرم أباه وعلى هذا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وان دل

التمييز على هيئة وعنى به الاول نحو كرم زيد ضيفا اذا ارد ان يدا هو الضيف جاز ان يكون ضيفا منصوبا على الحال لدلالته على هيئة وعلى التمييز للاحتمين ويجوز حيثما اظهر من معه وهو الاجود رفعا لتوهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يكن به الاول على قصد كرم ضيف زيد تعيين النصب تمييزا وان شئت الحالية ولا يجوز دخول من عليه لانه فاعل في الاصل

﴿ ص ﴾ ويطابق ما قبله انعم معنى أم لا ما لم ينزم إفراده لافراد معناه أو كان معدرا لم يقصد اختلاف أنواعه و ينزم الجمع بعد مفردة بيان لا يفيد معناه

﴿ ن ﴾ ينزم في تمييز الجمله المطابقة لما قبله في الافراد و فرعيته ان انعم بمعنى نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان لم ينعم من حيث المعنى نحو حسن الزيدون وجوها الا ان ينزم إفراد التمييز لافراد معناه نحو كرم الزيدون أصلا اذا كان أصلهم واحدا فاصل لم ينعم من حيث المعنى بالزيدون الا انه لافراد مدلوله ينزم إفراده لان الجمع يوهم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز معدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو زكى الزيدون سميا فان قصد اختلاف الأنواع في المعدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعا نحو بالاحسنين أمهالا لان أمهالهم مختلفة المحال هذا خسر بكذا وهذا خسر بكذا وكقولك تحالف الناس أو تغاروا أذهانا و ينزم جمع التمييز بعد مفردة بيان اذا كان معنى الجمع يفوت بتمام المفردة مقامه نحو تظف زيدا ثيابا اذ لو قيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا واحدا انظيف

﴿ ص ﴾ ويجوز توسيطه بين متصرفين وهما لا لا تقديمه اختيارا وجوزة قوم على فعل متصرف غير كفى والفرع على اسم شبه به الاول

﴿ ن ﴾ يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو جرت عيون الارض وأما تقديمه على المفعول فنعم ان عدمه من جزماء بناء على ان الناصب له ليس هو المفعول وانما هو الجمله بأسرها والقائلون بان الناصب له ما فهم من فعل وشبهه اختلفوا فذهب الكوفيون والاصريون من البصريين والكوفيون والمقارون بتقديمه فلا يقال نفسا طاب زيد كما يمنع التقديم في ثيابا المفرد وماورد من ذلك فضروره وجوزة الكسائي والمبرد والمازني والجرى وطائفة واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا وورد قال وما كاذبا نفسا بفراق نظيب وقيل اعلى اثر العضلات ويستثنى من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالنفث باجماع ذكره أبو حيان فان كان الفعل جامدا امتنع باجماع فلا يقال ما رجلا أحسن زيدا كذا ولا رجلا أحسن زيدا كذا بمنشع اذا كان عامله جامدا باجماع نعم استثنى من محل الاجماع في النافى صورة وهو التمييز بعد اسم شبه به الاول نحو زيد القمر حسنا فان المراد يجوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا القمر

﴿ ص ﴾ وجوز الكوفيون وابن الطراوة غيرهم زيدا أول البصريه ماورد
﴿ ن ﴾ البصريون على اشتراط تكثير التمييز وتكثير الكو فيون وابن الطراوة الى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله علام مثلث الرعب والحرب ثم تقدم وقولهم سفعز بد نفسه وأمر رأسه وطرقت عيشتها والاولون تأولوا ذلك على زيادة اللام والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به نوعا اسقاطا لغير أى في نفسه وفي رأسه وفي عيشتها

﴿ ص ﴾ ولا ينعم والجمله ولا يكون مؤكدا ويجوز في القرينة أو قصد الإيهام لا التمييز مالم يوضع غيره ووضعه
﴿ ن ﴾ فارق التمييز الحال في أنه لا ينعم بجملاها وفي أنه لا يكون مؤكدا او الحال تكون مؤكدة كذا

قال الجمهور وقد كثر ابن مالك ان التمييز قد يكون في كذا كقولته سالي . ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا . واجب بأن شهر او ان كذا ما فهم من ان عدة الشهور الاله بالانسية في عامه وهو اثني عشر ميم ويجوز حذف التمييز اذا قصد إفاء الابهام أو كان في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف الميم لانه يزيل دلالة الابهام الآن بوضع غيره موضعه كقولهم ما رأيت كاليوم رجلا أو عدة يصحذف من غير دليل كقولهم ثلاثة رجلا أي ثلاثة ما رأيت كاليوم رجلا

من مسائل تمييز العدد ان كان ما بين عشرة ومائة مفرد منصوب وأجاز الفراء جمعه وإضافة عشر من واخواته فله أو عشرة فادونهم المجموع مضاف اليه الا اذا كان مائة وقد يجمع وفي اسم الجمع والجنس قالها ان استعمال القلة جائزا قياسا أو مائة فاقولها مفرد مضاف وجهه ضرورة وقال الفراء يجمع ويجوز جوه من ونصب مع مائة ومائتين والف ضرورة وأجاز ابن كيسان ولا يميز واحدا واثنا عشر دون شذوذ أو ضرورة ولا يجمع تمييز كثره ان لم يكن قلة غالبا ولا يفصل من العدد اختيارا وينعت بخلا عليه وعلى العدد دويعين الثاني في الجمع السالم يعني العدد عن تمييزه وإضافته لغيره

من مسائل تمييز الأعداد من باب العدد الى هنا المناسبة الظاهرة خصوصا وقد تقدم في صدر الباب ان من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد فاقول العدد ان كان واحدا أو اثنين لم يصح الى تمييزه استغناء بالنص على المفرد المثنى فيقال رجل ورجلان لانه انحصر وأجود ولا يقال واحد ورجل ولا اثنان ورجل . وأما قولهم شربت قدحا وثلاثة شربت اثني مد البصرة فشاذا وقوله . ظرف يجوز فيه تناسخا فقل . ضرورة وان كان ثلاثة فاقولها الى العشرة . من مجموع مجرور بإضافة العدد اليه نحو ثلاثة أبواب وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين مالم يكن التمييز لفظ مائة فيفرد غالبا نحو ثلاث مائة وقد يجمع أيضا نحو ثلاث مائتين أما الالف فتجمع اليه نحو ثلاثة آلاف . ويجوز إضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم أو اسم الجنس نحو ثلاث نحل أو قال أحد هاتم وبقاس وان كان قليلا . وعليه العاربي . وصحبه صاحب المبطل لشبهه بالجمع ولوروده قال ثلاثة أنفاس وثلاث زود . وقال تعالى . وكان في المدينة تسعة رهط . والثاني لا ينقاس وعليه الاخفش وابن مالك وغيرهما . والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع القلة فيعوز الى الكثرة فيعوز وعليه المازني وعلى المنع طريقة ابن بيبين فيقال ثلاثة من القوم وأربعة من الطير وثلاث من النحل وهو في اسم الجنس كذا من اسم الجمع وان كان أحد عشر الى تسعة وتسعين . من مفرد منصوب نحو . أحد عشر كوكبا . اثنا عشرة عينا . وراعدنا . دس ثلاثين ليلة . واختار موسى قومه سبعين رجلا . ولا يجوز جمعه عند الجمهور ويجوز الفراء نحو عندي أحد عشر رجلا وقام ثلاثون رجلا وخرج عليه اثنا عشرة أسباطا قال الكسائي ومن العرب من يضيف العشر بن واخواته الى التمييز كقوله . مرفة فيقول عشر دهرهم وأربعونوب . وان كان مائة فاقولها بن مجرور مجرور بإضافة نحو مائة رجل ومائتا عام وألف انسان وجهه مع المائة ضرورة . وجوز الفراء في النسبة . وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي ثمانية مائة بإضافة مائة ويجوز جوه من فيقال ثلاث مائة . من الستين ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة قاله اذا عاش الغني مائتين عامه وأجاز ابن كيسان أن يقال في التسعة المائة دينار والالف درهم في مسائل الاولى لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثره ما لم يكن جمع القلة غالبا من جود القلة جمع النصب . قال تعالى . سبع سموات . وسبع بحرات . وسبع سبلات . وسبع آيات . ومن القليل سبع . نابل وثلاثة فروع . ونسائي حجاج فان لم يمكن جمع القلة بأن لا يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال الثانية لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة كقوله

• في خمس عشرة من جادى ليلة • وقوله • ثلاثون للهجر حولاً كيلاً • وقوله •
• وعشرون منها أصبعان وراثنا • الثالثة إذا جئنا بمسألة فردا جمع تكبير جزأجل فيه على التمييز
وعلى العدد نحو عندى عشرون رجلاً صالحاً أو صالح وعشرون رجلاً كراماً أو كراماً فإن كان جمع سلامة
نعمن الجزأ على العدد نحو عشرون رجلاً صالحون ذكره في البسيط الرابعة يغنى عن تمييز العدد إضافة أى غيره
نحو عندى عشرون وعشري زيد لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغنى
عن المقدر وقد قال الشاعر

وما أنت أم مارسوم الدنيا • روستوك قد قربت تسكمل

• من • مسألة تميز كم الاستغماية منصوب وفي جزء ثالثها يجوز أن جرت وهو من مقدرة وقال الزجاج
بأنها لا تكون جماعاً فلا تكون مطلقاً ولا خفضاً فيها آر يذهب الاصناف ويجوز فصله وحذفه
• من • حذف الكلام في التمييز بأنواع منه ثم نجر عاداتهم بدكرها في هذا الباب كما ذكرت تمييز الأعداد
وذلك كم الاستغماية والخبرية وكأى وكذا وسأى الكلام على معانيها في بعض الأدوات فميز كم الاستغماية
مقدرة وبكم تميز عشرون وأخواته نحو كم شخصاً ما وقال ابن مالك لما كانت الاستغماية بمنزلة عدد مقرون
بميز قال استغماهم أشبوت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل بميزها كميزه في النصب والافراد وأجاز
الركوبيون كونه جماعاً مطلقاً كما يجوز ذلك في كم الخبرية نحو كم غلاماً لك ورد بأنه لم يسمع وأجاز الأخص
الذين بالجمع أصنافاً من الغلمان يزيد كم عدد من هذه الأصناف واحتمل بعض المتأخرين فقال كم الاستغماية
لا تنقسم بالجمع إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الانضمام وأما إن كان السؤال عن الجماعات
فسوغ تمييزها بالجمع لأنه إذا كان بمنزلة المفرد وذلك نحو كم رجلاً عندك تزيد كم جماعاً من الرجال إذا أردت أن
تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم ويسوغ باسم الجنس نحو كم بطاً عندك تزيد كم
صفتان الباط عندك وهل يجوز تمييز كم الاستغماية بحل على الخبرية فذهب أحدها لا والثاني نعم والثالث
الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر نحو على كم جديع يملك بيتي ثم الخبرية تميز بمقدرة وحذف تخفيفاً
ومسار الحرف الداخل على كم عوضاً عنها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرأه والجماعة وخالف الزجاج
فقال إنما إضافة كم لا بأخبار من ورده أبو الحسن الأبدى بأنهم حين خفضوا بعد ما لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف
جوف فكأنهم لم يندوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز وصل تمييز كم الاستغماية في الاختيار وإن لم يجرى
تقسيم وانجونه لا اضطراراً وبكثرة الطرف والخبر ور وقديماً بل بعد إلهاء بالخبر نحو كم ضربت رجلاً وكم
أناك رجلاً وليكن اتصاله هو الأصل والأقوى ومما وجهه جواز الفصل فيها أنها لما ألزمت العدد وتظهرها
من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدر أو غير صدر جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضاً من
ذلك التصرف الذي ملته ويجوز حذف تمييزها نحو كم ضربت رجلاً على أن رجلاً معول ضربت والتقدير
محذوف وكم رجل جاءك أى كم من ذابوا رجلاً مبتدأ وما بعده الخبر

• من • والخبرية مجرور بإضافتها وفيل من وينصب إن فصل ودونه له مفعولاً بظرف ضرورة
وثالثها يجوز أن كان ناقصاً ومجمله ثالثها يجوز في الشرط فقط ويكون جماعاً وقيل شاذ وفيل على معنى الواحد وقيل
أن لم ينصب والأصح جواز حذفه وثالثها أن لم يقدر مضافاً ورابعها يقع أن لم يقدر منصوباً ولمنع فيه فيها
• من • تمييز كم الخبرية مجرور ويكون مفرداً جماعاً قال كم غلاماً لك يا جبريل وخالة وقال كم بلوك بادل كمهم
والأفراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ وعليه المكبر في شرح الافصاح وقيل

يكون الجمع على معنى الواحد فإذا قلت كم رجل كانك قلت كم جماعة من الرجال ثم الجواب بالعدد عند
البصريين وقال الكوفيون بن مقدر حذف وتبقى عملها كما في قوله • رسم دار وقفت في طائفة ووضعف
بأن الحذف حرف الجر وإبقاء عمله إنما يكون في ضرورة أو شذوذ فإن فصل نصب حلا على الاستفهامية كقوله
• كم نالتى منهم فضلا على عدم • ووربما نصب غير مقصود روى كم عمالك البيت بالنصب وذكر به منهم أن النصب
بلا فصل لغة تميم وذكره سيوريه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة وإذا نصب بفعل أو غير فصل جاز
كونه أيضا مفردا أوجعا كما إذا جر هذا مذهب الجمهور ومذهب الاستاذ أبو علي وابن هشام الخضر أوى إلى أنها
إذا نصب تميزها الترم في الأفراد لأن العرب التزمت في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية كم الاستفهامية
وكاين وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز أنه بعد جره وهل يجوز جره مع الفصل بطرف أو غير
مذهب أصحابنا لا يفي من الفصل بين المتناهيين وذلك ممنوع إلا في ضرورة فتحو
كم يجوز معرف نال على • وذكر به عمله قد وضعه

والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أن الجبر عن مضرته يؤنس بناء على رأيهم من جواز الفصل بين المتضايفين في الاختيار بذلك والثالث الجواز أن كان الطرف أو الجبرور ناقصا نحوكم بك ماخوذ أثنائي وكل اليوم جائع جاني والمنع أن كان تاما وروى أن العرب لم تفرق بين الطرفين التام والناقص في الفصل بل فخرهم ما يجري واحدا ما كان الفصل بجمله ثم يميز الجرفي كلام ولا في شعر عند البصريين لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز الاستحواج وذا الكوفيون فيما بناء على أن الجبر ثم لا بالاضافة وجوز المبردة في التعريف وروى قوله ثم ما نال منهم فضل على عدمه الجبر ويجوز حذف تميزكم الخبرية ولا يجوز كون المميز متضيفا لاق الاستهانة ولا في الخبرية لا يزالكم لا رجلا جاك ولاكم لا رجل نصبت فص عليه سيمويه وأجاز ذلك بعض النحويين ثم يجوز العفاف عليه بالنفي نحوكم فرس ركبت لافرسا ولا فرسين أي كثيرا من الأفراس وكتب لا نيل

ولا يجمع وحده مانع أو ضعيف أو ممنوع أقوال والأصح أن لا يجمع

فمن كان الاكثر جرمه من ظاهره قال تعالى . وكان من آية . وكان من نبي وكان من دابة . قال
ابو حيان و يظهر من كلام جيوه أن من عالنا كمد البيان فهي زائدة قال وقد يقال إنها لا تزداد في غير الواجب
فيقال إن هذا روي فيه أصله من الاستعظام وهو غير واجب وينسب قليلا قال النصارى

• وكان لما فضلنا إلى مكة •

وقال

أطرد اليأس بالرجاء كاتين • الأحم يسر يسر •

وزعم ابن عمه قورأن جره غير لازم وأنه لا ينصب قال في المتن ويرد نص سيويه على خلافه فيجوز جمع
ضمين قال أبو حيان لأنه لا يحفظ فإن جاء كان على اختيار من وهو مذهب النحويين واللساني ولا يصح على
إضافة كائين كما ذهب إليه ابن كيسان لأنه لا يجوز إضافة المذكر إلى المضاف وإن في آخره نون تضاف وتامع
من الإضافة أيضا وقد قال سيويه إن جرهما أحد من العرب قسي أن يجرها باضار من انتهى وقال ابن خرووف
يكون في مجزعا النصب ويجوز الجر من ويغير من يعل ويغير من قال أبو حيان ومقتضى الاستفهام أن يميز
كائين لا يكون جمعا فليست كمثل كم السيرة في ذلك واختلف في جواز حذفه نحو زه المرء أولا أكثر
وقال صاحب البسيط أنه ضعيف للزوم من تحذف عامل ويعتول قال أبو حيان ومن يقول يجوز حذفه
لا يلزم أنه حذف وهو مجرور بمن بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب والأصح

انصال فليس كان بها وكذا وقعت في القرآن ويجوز الفصل بينهما بالجملة وبالطرف قال « وكان رددنا عنكم من
مدحج » وقال « وكان بالأبطل من صديق »

﴿ ص ﴾ ويجوز كذا لا يجزى عن وثاقا ولا بالاضافة ولا بالدلالة ولا برفع ولا يجمع خلافا لزامها

﴿ ن ﴾ مجزى كذا لا يكون الا مفردا منصوبا قال الشاعر

عد النفس زعمى بعد مؤثا ذا كرا « كذا وكذا الطغاة به نسي الجهد

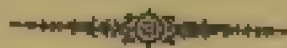
ولا يجوز جره عن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا

آواب قياسا على المدد المخرج ورد بأن المحكي لا يضاف وبأن في آخرها اسم الإشارة واسم الإشارة لا يضاف

وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لأنه لا يجمع

وجوز الجمع بعد الثلاثة إلى العشرة

﴿ تم الجزء الاول وبالله الجزء الثاني وأوله ﴾ (ص) نواصب المضارع ﴿



فهرست الجزء الثاني من مع المعاني شرح جمع الجوامع

صفحة		موضوع
٢	منعوتات الافعال	٣٦ مسألة لا يحذف الجار ويبقى عمله اختيارا
٣	نواصب المضارع	٣٧ بحث في فصل الجار من مجروره وتأخره عنه
٢	بحث أن	٣٧ مسألة زاد ما بعد عن الخ
٣	بحث أن	٣٨ بحث حرف القسم الجارة
٤	بحث كي	٤٠ مسألة القسم بجهة أو كذا تجزئة الخ
٦	بحث إذن	٤٥ مسألة من القسم غير صريح
٧	مسألة تنصيب أن مضمرة لزوما بعد لام المجرود	٤٥ بحث الاضافة
٨	حتى الجارة	٤٩ مسألة في أسماء لازمة للاضافة
١٠	أو بمعنى إلى أو لا	٥١ مسألة أضيف للقسم أية بمعنى علامة
١٠	فأه لاسية	٥١ مسألة تعطف المضارع على الدال
١٣	وإذ الجمع جوابا للمطلب	٥٢ مسألة لا يفصل بين المتضامتين
١٥	مسألة تنصير أن بعسوار وفاء الخ	٥٣ مسألة تعطف الياء بكسر آخر
١٦	مسألة نصير جوابا بعد لام كي الخ	٥٥ بحث في أسباب تعينه للمجر
١٨	حاشية في ذكر بقية أحوال أن	٥٥ بحث الجواز
١٩	في الكتاب الثالث في الجرويات وما حل عليها	٥٥ أحد خالام المطلب
	وهي الجرويات	٥٦ تأنيب الاطلية
١٩	بحث حرف الجر	٥٦ تأنيبها
٢٠	إلى لاسية الغاية الخ	٥٦ رابعها لما
٢٠	الباء المكسورة للاضمار الخ	٥٧ ومنها أدوات الشرط
٢٢	بحث تراد الباء توكيدا في مواضع ستة	٥٨ مسألة أدوات الشرط كلها إلا أن الخ
٢٢	بحث حتى كالي الخ	٦٠ بحث في دخول العاء على جواب الشرط
٢٤	مسألة متى دلت خبرية على دخول الغاية الخ	٦١ بحث في أن لأداة الشرط الجذر
٢٥	بحث رب	٦٢ مسألة يحذف الجواب الدال
٢٨	حتى للاستعارة	٦٣ بحث في الحرف والأدوات الشرط
٢٩	عن الجاوزة	٦٤ مسألة في اعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام
٣٠	في الظرفية	٦٤ مسألة لو شرط للاضي غالبا
٣٠	الكاف للتنبيه	٦٦ لولا ولو ما حرفا امتناع لوجود
٣١	كي للتعليل	٦٨ مسألة يعمل ما بعد الفاء قبلها
٣١	لام للذم	٦٩ الكلام في بقية الحروف غير العاطفة
٣٣	لعل والجر بها لغة	٦٩ حمزة للاستفهام
٣٣	لولا الامتناع	٧٠ الأحرف استفهام
٣٤	معي والجر بها لغة	٧٠ أما كالا
٣٤	معي لاسية الغاية	٧١ أي حرف للتفسير مفرد

في شرح اربع مائة الف من معاني القرآن

١٥٤	١٥٤
١٥٥	١٥٥
١٥٦	١٥٦
١٥٧	١٥٧
١٥٨	١٥٨
١٥٩	١٥٩
١٦٠	١٦٠
١٦١	١٦١
١٦٢	١٦٢
١٦٣	١٦٣
١٦٤	١٦٤
١٦٥	١٦٥
١٦٦	١٦٦
١٦٧	١٦٧
١٦٨	١٦٨
١٦٩	١٦٩
١٧٠	١٧٠
١٧١	١٧١
١٧٢	١٧٢
١٧٣	١٧٣
١٧٤	١٧٤
١٧٥	١٧٥
١٧٦	١٧٦
١٧٧	١٧٧
١٧٨	١٧٨
١٧٩	١٧٩
١٨٠	١٨٠
١٨١	١٨١
١٨٢	١٨٢
١٨٣	١٨٣
١٨٤	١٨٤
١٨٥	١٨٥
١٨٦	١٨٦
١٨٧	١٨٧
١٨٨	١٨٨
١٨٩	١٨٩
١٩٠	١٩٠
١٩١	١٩١
١٩٢	١٩٢
١٩٣	١٩٣
١٩٤	١٩٤
١٩٥	١٩٥
١٩٦	١٩٦
١٩٧	١٩٧
١٩٨	١٩٨
١٩٩	١٩٩
٢٠٠	٢٠٠
٢٠١	٢٠١
٢٠٢	٢٠٢
٢٠٣	٢٠٣
٢٠٤	٢٠٤
٢٠٥	٢٠٥
٢٠٦	٢٠٦
٢٠٧	٢٠٧
٢٠٨	٢٠٨
٢٠٩	٢٠٩
٢١٠	٢١٠
٢١١	٢١١
٢١٢	٢١٢
٢١٣	٢١٣
٢١٤	٢١٤
٢١٥	٢١٥
٢١٦	٢١٦
٢١٧	٢١٧
٢١٨	٢١٨
٢١٩	٢١٩
٢٢٠	٢٢٠

في تاليف فهرست الجزء الثاني من معجم الهوامع

صفحة	صفحة
٢٢٣ بحث النقل	٢٢٨ بحث في أحكام الزيادة
٢٢٤ بحث في النقل	٢٢٩ بحث في أحكام الحذف
٢٢٥ بحث في الإدغام	٢٣٠ بحث في أحكام البدل
٢٣٦ (خاتمة في النطق)	٢٣٣ بحث في رسم المصنف
٢٣٣ بحث في أحكام الحفزة	٢٣٤ بحث في وضع النقط
٢٣٦ بحث في أحكام الفصل والوصل	٢٣٤ خاتمة الكتاب

(تمت)

(تأليف) بمحمد تقي قدس سره طبع كتاب (في بنية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة) المحفوظ خلال الدين
عبد الرحمن السيوطي مؤلف معجم الهوامع هذا أول مناسبة ارتباطه بكتابه معجم الهوامع قد أدرجنا الاعلان عند
هنا فان الجلال السيوطي رحمه الله تعالى قد عزنا نقول كتابه معجم الهوامع إلى قائلها التعرف مكانة النقل عنه
المطالع . . وكتاب البنية أجمع كتاب في تراجم هؤلاء الأئمة الاعلام فإنه من لوازم اللغة العربية في اختلاف
طبقاتهم من الصدر الأول إلى زمن المؤلف رحمه الله تعالى وهو في عهد كبير يشق على زهاء (١٥٠٠) ترجمة
ثم نفى لفائدة فكأننا حضرة الفاضل الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي يشرح شواهد هذا الكتاب ثم حاشا
أنى كالتعليق على مشكلات الجمع وجماعه (الدرر والروائع على معجم الهوامع) وأمرى فإن مكانة الفاضل المولى
اليد في جل الشعر العربي وعقروايته والاحكام من حفظه لا شكر على انسان ونرجاه ليدون طريقة
والشواخ أصح واحد وان شرح المذكور يأتي جزأ واحد زهاء (٣٠٠) حقيقه وفريهاشم طبعه ببيسره تعالى

كِتَاب

جميع الهوامع شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية

(على ثقة محمد أمين الخانجي الكشي وشركاه بمصر والاستاذ)

الجزء الثاني

مطبعة النجادة بجوار محاطة قصر

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ

«نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافاً لابن طاهر لا بعدية بن غيره» وقول في الأصح ويجوز في تلوطين الرفع مخففة وكذا خوف ثيقن مخوفة في الأصح والأصح لا تعمل رائدة ولا تقدم بمول ممولها وإنما يجوز مع أربى وعسى ولا يغفل وقيل يجوز بفرف وقيل بشرط وترفع أهل الأعلى الأصح وعن الكسائي لا يقاس ولا يجزم وحكاية الرواسي والنحويان وأبو عبيدة لغته وتقع مبتدأ وخبر أو ممول حرف ناصح ويجزى ولو كان وظن وبعض المقاربه وفعل غير الجزم ومضاف خلافاً لابن الطراوة لا بمعنى الذي خلافاً لابن النكاشي ثم لما انتهت بمصوبات الأسماء تعقبت بمصوبات الأفعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارع المرفوع فتواصب الفعل المضارع أربى ثم أحرف أحدها أن وهي أم الباب قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في أن وإذن وكى ويقال فيها عن بإبدال الهزة عيناً أو أن هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو إن كان ذاملاً وبالأمر في نحو كتبت إليه أن ثم والنبي في نحو كتبت إليه أن لا تفعل وزعم أبو بكر بن طاهر أنها غير هاء فتكون أن على مذهبه مشرفة أو معجوزاً بها واستدل لذلك بأمرين أحدهما أنها تحصل للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسبب وسوف وكذا الأمر والثاني أن الرفع ضارداً نحو لها على الماضي لوجب أن تصير بصيغة المضارع كمن لم يدخل على الماضي فلبت صيغته إلى المضارع أنعمل فيه بشرط نصب المضارع بعد أن أن لا تقع بعد فعل يقين كعم وتعمق وتيقن ونحو هاتين حيث لا تخفف من التثنية نحو علم أن سيكون خلافاً لفرع حيث جوز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستل بقرائة أفلا يرون أن لا يرجع اليهم بالنصب وهي معنى أفلا يملكون ويقول جرير

نرضى عن الله أن الناس قد علموا هـ أن لا يبدلنا من خلفه أحد

وأجيب بأن العلم بما يتبع وقوع أن الناصبة بعده إذا بقي على موضوعه الأصلي أما إذا أول بالظن واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم معنى الظن قوله تعالى هـ أن علموه من مؤنات هـ فإن المراد بالعلم فيه الظن القوي إذ القطع بما يمتنع غير متصل إليه ومنع المبرد النصب أبداً في المؤول بالظن القوي في الأصح راجع إلى المستثنى والمستثنى منه جيبه أو يجوز في الواقعة بعد الظن الرفع على أنها تخفف من التثنية وهو قليل والاكثر في لسان العرب النصب بعده قال تعالى هـ أحسب الناس أن يتركوا هـ وقري يا توحيدين وحسبوا أن لا تكون فتنة هـ قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد ذلك إلا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف يغيث مخوفة نحو خفت أن لا تقوم وخفت أن لا تكرمي قولان أحدهما جواز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال أبو حيان هـ أخاف إذا علمت أن لا أذوقها هـ والثاني تعين النصب وعشه المبرر ولا تعمل إن رائدة عند الجمهور لا بها لا تختص بدليل دخولها على الفعل في قوله هـ فتم أن جاء الشير ولا يعمل إلا المختص وجوز لا تخش المحال لها على المصدرية وقبيلها على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وفريق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ولا يجوز تقديم ممول ممول أن الناصبة عليها إلا ما حرف مصدرى وممولها صلة لها ومموله من تمام الصلة فكذلك لا تقدم الصلة لا يتقدم

معمولاً هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه لقوله كان خبر بالعصا أن أحداً فقوله بالعباس
متعلق بأحد وأوجب بنوداً وتأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كيسان عن الكوفيين
الجواز في نحو طعنك أريد أن آكل وطعامك عسى أن آكل ولا يجوز فصل أن الناصب من الفعل لا ينفرد
ولا يجزى ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب أبيه وبالجمهور وجوز بعضهم بالطرف وشبه نحو أريد أن
عندي تقدم وأريد أن في الدار تعد قياساً على أن المشددة حيث يجوز فلان فيها جماع ما شتر كافيه من
المصدرية والفعل وجوز الكوفيون بالشروط نحو أردت أن إن ترقي أزورك بالكسب مع نحو يزهم
الالفاء أيضاً وجوز أن زرك جواباً ويجوز إعمال أن جلا على أخواتها المصدرية برفع الفعل بعدها وخرج عليه
قراءة أن يتم الرضاغة بالرفع وقيل لأن المفعول بعد الفعل مخففة من التثنية لا المصدرية وعليه الكوفيون
ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور وجوز بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصح العرب ينصبون
بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يحزمون بها أو تشدد على الجزم كما ساذر أن تعلم بها فرداهما
ومن حكى الجزم به الفقه من البصريين أبو عبيدة والزهري وزادناه الفقه بنى صباح نعم لما كانت أن مع
معمولاً في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي والتلفظ وقع مبتدأ نحو وأن تصوموا خير لكم وخبر
ببتدأ نحو الأمر أن تفعل كذلك لا يكون مبتدأ والأمر أن واقع جثة أول ومعمول الحرف نافع نحو ان
عندي أن يخرج ولا بد أن يكون أحد الجزأين مصدرًا الثاني لعل يجوز أن يكون جنة تعوّل زبدان يخرج
جلا على عسى ومعمول لا حرف جر ويكثر حذفه ومعمول لا مكان وأخواتها اسماء أخبار نحو كان أن تقع خبراً من
يدالك وتكون عقوبتك أن أعزلك ومعمول الظن وأخواتها، فعولاً أولاً وثانياً نحو ظنت أن تقوم خبراً من أن
تقدم وقوله

إني رأيت من المكرم حبيكم • أن تأبوا خزان الثياب وتشتبوا

أي ليس آتياب ومعمولا لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجرم نحو طلبت منك أن تقوم وأردت أن
تفعل تريدني أن أقوم بخلاف أفعال الجرم لا يقال فعلت أن أقوم أي القيام ولا أعطيتك أن تأمن أي الامان
ومعمولا لام مضاف نحو انه أهل أن يفعل ومخافة أن تفعل وأجي بعد أن تقوم وقبل أن تخرج وقال ابن
الطراوة لا يجوز أن يضاف الي أن ومعمولا لأن معناها التراخي فابعدها في جهة الامكان وليس يشابت والنية في
المضاف ثبات عينه بشيئ من ما أضيف اليه فإذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال
ص ١٠٠ ان بسيطة وقال الخليل من لأن والفراء لا الناقية أبدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد فيه وكذا
الناكية لا تأتي على المختار وقال بعض اليبانيين لني ما قرب والمختار وفاقا لابن عمه غور تود للدهامو يقدم
معمولا معمولا خلافا للاختصاص الصغير ولا يحصل اختيارا وجوزة الكسائي بقسم ومعمولا والفراء بشرط
وأشبه ونهمل وحكي اللحياني الجرم بها

عوض في الثاني من خواص المضارع لن والجهو راتها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقال الخليل
والسكا في إتمام كنه من لأن فاصلها لأن حذفت الهزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويدهم والأصل
ويل أم ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ألف لا ونون أن قصارت لن والحامل لها على ذلك فربها في اللفظ
من لأن ووجوده في لأن فيها هو التي والتخلص للاستقبال وفعل العراء هي لا النافية أبدل من الضمانون
وحذف على ذلك اتفاقهما في الثاني في المستقبل وجعل لأصلا لأنها أقدم في الثاني من لأن لأن لاتني الا المضارع
وقد كثر رد القولين في حاشية المعنى وتنبأ أن المستقبل أي أنها تنخص المضارع إلى الاستقبال وتقدمه

ثم ذهب سيويه والجمهور إلى أنها تنفي من غير أن يشترط أن يكون النفي بها كدمن النفي بلا وذهب
 الزحشمري في مفصلة إلى أن لنا كيداً مانعاً عليه لأن نفي المستقبل قال تقول لا أرح اليوم مكلي فإذا كدت
 وشددت قلت لن أرح اليوم قال تعالى لا أرح حتى أبلغ مجمع البحرين . وقال . فلن أرح الأرض حتى
 بأذن لي أي . وذهب الزحشمري في أمودجها إلى أنها تنفي تأكيداً النفي قال فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله
 أبداً ومنه قوله تعالى . لن يخفوا ذليلاً . قال ابن مالك وحده على ذلك اعتقاده في لن تراني أن الله لا يرى وهو باطل
 ورده غيره بأنها لو كانت للتأكيد لم يعمد منه بها اليوم في . فلن أكلم اليوم أنسباً ولم يصح التوقيت في قوله . لن
 نبرح عليه ما كفي حتى يرجع إلينا موسى . ولما كان ذكر الأبد في قوله . ولن يفتنوه أبداً تكرار والاصل عنده
 وبأن استعادة التأكيد في آية لن يخفوا ذليلاً من خارج وقد وافقه على إعادة التأكيد ابن عطية . وقال في قوله . لن
 تراني . لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل
 الجنة يرونه ووافقه على إعادة التأكيد جماعة منهم ابن الجباز . قال بعضهم إن منع مكابرة فلذا اخترته دون
 التأكيد وأغرب عبد الواحد الزملي فقال في كتابه التبيان في المعاني والبيان إن لن لنفي ما قرب ولا يندفعه
 النفي فيها قال ومرد ذلك أن الألفاظ متساوية المعاني ولا آخرها ألف والألف يكون امتداد الصوت بها بخلاف
 النون وتعمل ذلك عنه ابن عصفور وأبو حيان ورداه والجمهور وعلى أن الفعل يعدل لا يخرج عن كونه ضميراً
 كماله بعد ما رشح وف النفي غير لا وذهب قوم إلى أنه قد يخرج بعدلن إلى الدعاء كماله بعد لا قال الشاعر في لا
 • ولا زال منها لا يخرج عائل القطر •

وقال في لن ان نزلوا كذلك ثم لازا • منكم خالد اخلاود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندي لأن عطف الدعاء في البيت قريباً من تظاهرة في أن المعطوف
 عليه دعاء لا خبر وتقدم معمول معمول لن عليها جاز بغير اختلاف معمول معمول ان إذا لمصدرية فيها وقد قالوا
 إن لن أصرب نقي لأصرب فكما جاز زيداً أصرب جاز زيداً لن أصرب ومنعه الاختصاص الصغيراً بالحسن
 على بن سليمان البغدادي لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معمول عليه كسائر حرف النفي ولا يجوز
 الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لأنها محمولة على سيفعل وكذلك يجوز لن فعل ولا تضرب زيداً بالنصب
 تضرب لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بل لا كما لا يقال لن لا تضرب زيداً هذا مذهب البصريين
 وهنالك واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل تحولن والله أكرم زيداً ولن زيداً أكرم ووافقه
 القراء على القسم وزاد جواز الفصل بأطن تحولن أطن أزورك بالنصب وبالشرط تحولن إن تزري أزورك
 بالنصب وجوز الالفاء والجزم جواباً قال أبو حيان وأصحاب القراء لا يفرقون بين لن والفعل اختياري وهو
 الصحيح لأن ان واخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة للأسماء فكما
 لا يجوز الفصل بين ان واسمها لا يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه
 بين عوامل الأسماء والأسماء لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء وحكى الجزم بلن لغة وأنشد عليه

لن يحب الآن من رجاك من • حرك من دون بابك الخلقه

• ص • كى ان كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور أو الجارة فبان ضميرة وجوز الكوفية اظهارها
 وتعين الأولى بعد اللام والثانية قبلها وترجح مع اظهار أن وأنكر الكوفية كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا
 تفيد الناصبة على ولا تصرف بل تجز باللام ويجوز تأخير ما لو لم تأخره بل لا الناقبة وما الزائدة وبها لا يغير ذلك
 وجوز الكسائي معمول وقسم وشرط ولا عمل وابن مالك وولداه وتعمل لا يقدم معمول منه وبها ولا على

المعول في الاصح وجوز الكوفية والمجرد التنبك

والثالث من نواصب المضارع في مذهب سيبويه والاكثرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتعهم العلة وتارة تكون حرف تنصب المضارع بعده * واختلف هؤلاء في سيبويه أنها تنصب بنفسها وذهب الخليل والاختصاص أن مضمره بعدها وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم وقبل أنها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة بالفعل * واخرج من قال أنها مشتركة بأنه سمع من كلام العرب جئت لكي أعلم وسمع من كلامهم كيمه فاما السكي أعلم فهي ناصبة بنفسها للدخول حرف الجر عليها وابست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وأما كيمه فهي حرف جر بمعنى اللام كأنه قال له وبوجه الاستدلال من هذا اللفظ أنه قد تقرر من لسان العرب أن ما الاستفهامية إذا دخل على حرف الجر حذف الفعل نحو هم ولم يقيم وهم فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء التثنية وبدل أفعالها على أنها جارة ودخولها على ما الصدرة كقوله * براد الغنى كها بضر وينفع * فرفع الفعل على معنى براد الغنى الضر والنفع وأما جئت كي أعلم فيجعل عددهم أن تكون الناصبة بنفسها إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها فتكون بمعنى أن اللام المقضية للتعليل محذوفة كما تحذف في جئت أن أعلم ويحذف عندهم أن تكون الجارة وتكون أن مضمره بعدها كما أضمر من بعده هاء من الحروف على ما سيأتي بيانه ويرى على هذا المذهب فرع وهو أنه هل يجوز أن تدخل على اللام أم لا يجوز والجواب أنك إن قدرتها الجارة لم تجز لان كي كاللام فلا تدخل عليها الا مع أن كافي اللام تحول لا يعلم وإن قدرتها الناصبة جاز نحو كيلا تقدم وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية لانها مع الفعل بعدها يتأول بل المصدر كان ولا تنصرف تصرف أن فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا محرورة بغير اللام وتنعين الناصبة بعد اللام نحو جئت لكي أعلم لئلا يجمع بين حرف جر ودخول اللام على الناصبة لتكونها موصولة كان ولذلك شبه سيبويه أحدهما بالآخرى وتنعين الجارة إذا جاءت قبل اللام نحو جئت كي لأقرأ فكى حرف جر واللام تأكيدها وأن مضمره بعدها ولا يجوز أن تكون كي ناصبة بالفعل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجاء ولا بغيره ولا يجوز أن تكون كي زائدة لان كي لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيجعل هذا عليه وهذا التركيب أي محيى كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرمح * كأدوا بصرعهم كي ليصنعهم * واضهار أن بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصر بين الألفي ضرورة وجوز الكوفيون في السبعة قال أبو حيان والمضبوط اظهارها بعد كي الموصولة بما كقوله * كيم أن تمر ونعدها * ولا أحفظ من كلامهم جئت كي أن تكرمي ومع اظهار أن نحو جئت لكيما أن تقوم بترجيع كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بان لأن أن هي التي وليت الفعل وهي أم الباب وما كان أصلا في ما لا يجعل تأكيدها ليس أصلا مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام أصل في باب الجر فكانت كي تأكيد لها ولا يجوز أن تكون كي تأكيد لأن التأكيدي غير المصدر لا يتقدم على المؤكدة ومن أحكام كي أنه لا يمنع تأخير معولها فيه وزان تقول كي تكرمي جئتك سواء كانت الناصبة أو الجارة وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله وتقدم المفعول من أجله سائق قال أبو حيان وأجمعا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معولها بلا انافية نحو كيلا يكون دولة وما الزائدة كقوله * نريد بن كيماء يعني ونالها * وبها ما كقوله أردت لكيلا لا يرى في عشرة * ومن ذا الذي يعطى الكمال في كمال

وأما الفصل بغير ما فلا يجوز عند البصر بين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوز الكسائي معمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيعطى عليها فتقول أزررك كي والله تزورني وأكرمك

سكى غلامى شكرم واز ورك سى ان شكافى اكرمك واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل
قال أبو حيان وهو مذهب النحاة يسبق اليه وتقدم معمول معدولما ممنوع وله ثلاث صور أحدها تقدمه على
المعول فقط نحو حشت سى الصوا أتمم والثانية على كى فقط نحو حشت الصوى أتمم والثالثة على المعول أيضا
نحو الصو حشت سى أتمم وعليه المنع فى الأولى الفصل وفى الثانية والثالثة أن كى من الموصولات ومعمول
المفعول لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فإن مضمره وهى موصولة أيضا وفى الصورة الثانية خلاف الكسائى
قال أبو حيان ولا يبعد أن يعزى فى الثالثة لكنه لم ينقل وأثبت الكوفيون من حروف النصب كتابته كى كما
وردتهم المبرد واستدلوا بقوله

وطرفك اما جئتنا فاصرفه • كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

وأشكر ذلك البصريون وأولوا ما ورد على أن الأصل كما حذفته يؤء ضرورة أو الكاف الجارة كقفت بما
وحذف الون من الفعل ضرورة

ومن يذهب إلى الجمهور أنها حرف بسيط قال الخليل من اذن والرندي اذا أن وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بأن
المضمر وتليها جملته اسمية ونحو ردى خبر وانما تنصب مستقبلا وليها مصدرية والرفع حينئذ لنية أنكرها
الكوفيون فإن وليت عاطفا قبل النصب أو اذا خبر امتنع وجوز هشام بعد مبتدأ والكسائى بعد اسمى أن
وكان يفعل قسم حذف جوابه ولا النافية وجوز ابن بادشاذبنداء ودعاء وابن عصفور والأبدى نظرف
والكسائى وهشام والفرء معمول ثم اختار الرفع والكسائى النصب وجوز تقدم مع العمل ودونه والفرء
وأبطله ولا نص للبصرية قال أبو حيان ومقتضى قواعد المنع ومعناها قال سيويه الجواب والجزاء قال
الشلوين داغماو الفارسي غالباً ولا يحذف معمول ناصب ودونه ولا الدليل على الأصح

بأن يذهب النحويون فى حقيقة ذن فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف
وأبطلوا ذلك لغيره فذهب الشلوين عوضا من الجملة المضاف إليها ونقلت إلى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب
ولهذا قال سيويه معناها الجواب والجزاء وقال الشلوين داغما فى كل موضع وقال أبو على الفارسي غالباً فى
أكثر المواضع كقولك لمن قال أرك اذن أكرمك فقد أجبت وجعلت أكرامه جزءا زيارته أى
أن ترفى أكرمك قال وقد تفحص الجواب كقولك لمن قال أحبك اذن أصدقك ألا عجزا هنا والشلوين
يشكك فى جعل مثل هذا جزءا أى أن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل إلى أنها حرف تركيب
من اذوان وغالب عليها حكم الحرف فونقلت حركة التهمة إلى الدال ثم حذفته والنزاع هذا الفعل فكان المعنى
أدال الفاعل أرك فقلت اذن أكرمك قلت حينئذ زيارتى واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب أبو على
عمر بن عبد الحميد الرندي إلى أنها مركبة من اذوان لأنها تسمى مانعة كل واحدة منهما فتعطى الربط
كأذا والنصب كالتم حذفته ههنا أن ثم ألغى إذا لانهاء الساكنين وعلى الأول فهى ناصبة للمضارع بنفسها
عند الأكرين لأنها تنقلب إلى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي الناصب أن مضمره بعدها لا هى لأنها غير
مختصة إذ تدخل على الفعل الابتدائية فعوان عيذ الله بأهلك وتليها الامعاء مبنية على غير الفعل ولتصا المضارع
لأنه لا يندرج وطأ أحدها كونه مستقبلا فلوقيل لك أحبك فقلت إذا أظنك صادقا رفعت لأنه حال ومن شأن
الناصب أن يختص المضارع إلى الاستقبال فأنها من يليها فيجب الرفع فى نحو اذن زيد يكرمك للفعل
ويذهب العمل بالنصب وبلا النافية خاصة لأن القسم تأكيدي لبط اذن والاكثر بمتبها فاصلة فى أن فكذا فى

إذا قال الشاعر هـ اذن والله ترميهم بحرب هـ وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفعل بفتح الجاء والهاء والهمزة
 إذا ياز بدأ حسن اليك واذن يغفر الله لك يدخل الهمزة قال أبو حيان ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا اجتماع من
 العرب وأجاز ابن عمه روالا يدعى الفعل بالطرف نحو اذن غدا أكرمك وأجاز الكسائي وابن هشام والعلاء
 الفعل بمعول الفعل والاختيار عند الكسائي حيث لا نصب وعند هشام الرفع نحو اذن قبل أن يرب وأرغب
 واذن صاحبك أكرم وأكرم فلو قدمت معول الفعل على اذن فجوز بدأ اذن أكرم فذهب العلاء إلى أنه يبدل
 عملها وأجاز الكسائي إذا ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى
 اشتراطهم التمديد في عملها أن لا تعمل والحالة هذه لأنها غير مصدر ويحق أن يقال فعمل لأنها وإن لم يفسد لفظا
 فهي مصدرية في النية لأن النية بالمفعول التأخير نالها أن تكون مصدرية فلا نصب متأخرة نحو أكرمك
 اذن بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وأما المتوسعة فإن افتقر ما بعده إلى ما قبلها فافتقر
 الشرط لجزائه نحو ان تزدني اذن أكرمك أو القسم نحو اذنه

لأن عادل عبد العزيز يثقلها هـ وأمكنى منها اذن الأقلها

أو نظير الأخير عنه يجوز بدأ اذن يكرمك امتنع النصب في الصور كلها وفي الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب
 بعد مبتدأ كائنات وأجاز الكسائي بعد اسم إن نحو هـ إلى اذن أهلك أو أطير هـ وبعد اسم كان نحو كان عبد الله
 إذا يكرمك ووافق العلاء الكسائي في أن وعطفه في كان فأوجب الرفع ونصب العلاء على تعدي الرفع بعد نون
 نحو طنت زيدا إذا يكرمك قال أبو حيان وفيما س قول الكسائي جواز النصب أيضا وإن لم يثبت عطفا في
 النصب والأكثر في لسان العرب الفاعل قال تعالى هـ وإذا لا يلبثون خلافا لا قبلها هـ فإذا لا يلبثون الناس فقيرا
 وقرئ شاذا لا يلبثوا ولا يؤثروا هـ التي راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جديدا
 مستأنفا والفاء ذامع اجتماع الشرط والصفة لبعض العرب حكاه عيسى بن عمر وثاقها البصريون قالوا
 ووافقهم نعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحدهم الرفع بعدها قال أبو حيان ويرى أن الثقة به جارية ومن حفظ
 حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جدا ولذلك ذكرها الكسائي والعلاء على أنهما جملتان وأما ما قبلها
 والقليل ونواصب المضارع لا يجوز أن تحذف معمولها متى غي لا أنصاع ولا أنصاع فلا قبل أن يبدأ أن يخرج
 لم يجر أن يجيب بقولك أريد أن تحذف أنخرج وأجاز به بعض المغاربة مستندة بما وقع في صحيح البخاري وذهب
 كفا فيعود نظيره ط فاقوا أحدا بريد كما أصبح قال وهما كقولهم جئت وشيئا قال أبو حيان وليس مسئلة لأن
 حذف الفعل بعد الدليل جائز مقول في فصح الكلام ولم ينقل من نحو هشام في كلام العرب

هـ مسئلة تنصب أن مضرة لزوما بعد لام الجود الموكدة وليست لام كي على الصنيع وهي السبوق
 يكون ماض لفظا أو معنى متى جاء أول قبل أو أخوان كان قبل أول قبل أو كل فهو وحذف الخبر معها حتم
 غالباً وزعم الكوفية النصب بها فدخلوها الخبر وهي زائدة للثبات كيدون نعلب بستانهم أن والفهرى لا يرفع
 مدخولها ضمير السبي وجوز قوم الظهار أن مع حذفها وقوم دونهم ولا يلي مردها

هـ أن لم يلبس فلهذا انتصب فظاهره ضمير فلهذا أضمرت حالان وجوب وحال جواز الأول بعد
 نوعين من الحروف أحدهما هو حرف جر والآخر ما هو حرف عطف فالأول حرفان أحدهما لازم إلى
 يسميها النحويون لام الجود ومذهب البصريين أن النصب بعدها بأن مضرة وذهب الكوفيون إلى أن
 الناصب هو لام الجود نفسه وذهب نعلب إلى أن اللام هي الناصبة لتمامها بأن على الأول لا يجوز الظهار
 أن لأن إجابته كان زيد يقوم فجعل اللام في معادلة السين فكلاهما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين لا

فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ وأجاز بعض الكوفيين اظهارها بفتح اللام تأكيذا كما
 جاز ذلك في نحو ما كان زيد لأن يقوم قال أبو حيان ويحتاج الى سماع من العرب وأجاز بعض العامة حذف
 اللام واظهار ان نحو . وما كان هذا القرآن أن يضئرى . أى ليضئرى وأوله المانعون بأن أن وما بعدهما في
 تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر بمصدر عن مصدر ولام الجود عند البصريين تسمى مؤكدة لمحة
 الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد ليفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة قلنا كان لنصب
 الفعل بعدها وجدهم . قال أبو حيان ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللام في
 نحو قوله . وما كان الله ليعدمهم . هي لام كي وهذا الظاهر من معنى اللام في ما جئت لك منى لام الجود بل
 قول هذا أشبه لأن اللام جاءت بعد محذوفة وإن كان ليس الجود المطلق عليه في لام الجود واما أن تسمى هذه
 لام كي فهو من قائله وانما تقع لام الجود بعد كون منى في أوله دون أن وما هو ماض لفظا نحو ما كان الله ليعدمهم
 أو معنى نحو لم يكن زيد يقوم . ومذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف وإن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر
 المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمره والفعل المنصوب به في موضع جر والتقدير
 ما كان الله مريدا الكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرح به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن
 أهلا لتسموا فصرح بالخبر الذي هو أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها ومذهب الكوفيين أن الفعل في موضع
 نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد ومذهب بعض النحويين أن اللام الجود تكون في أدوات كان
 قياسا عليها نحو ما أصبح زيد يضرب عمرا ولم يصح زيد يضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون في ظننت وأخواتها
 نحو ما ظننت زيد يضرب عمرا ولم أظن زيد يضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب
 منعه ومذهب بعضهم أن لها تدخل في كل فعل منى تقدمه فعل نحو ما جئت لك منى قال أبو حيان وهذا قائله
 لأن هذه لام كي والفرق بينهما من وجوه كثيرة ستأتى

(ص) وبعد حتى الجارة وزعمها القراء غير هار النصب بها والكسائي بها والجر بالى مضمره جواز أو قوم ناصبة
 جارة بنفسها تشيها بأن والى وعليها يجوز اظهار أن وعلى الأصح قد يظهر مع موطوف منصوب بها ومنها كى أو
 إلى قال الخضر اوى وابن مالك والاداءات نصب . مستقبلا وجوابا إن كان حقيقة والأجواز أن يرفع الحال
 أو المؤول كذلك بأن يكون مديا عليها فصلة صالحا للحلول القاء عليها والأصح تعيين النصب مع فعل غير موجب
 وذلك أكثر ما وظلنا ورعا وجوز الكسائي رفعه . مستقبلا غير سبب ونصب حال مسبب والنصب بها نفسها
 لغيره ولا تفصل وجوزه الاخفش وابن السراج بظرف بشرط ماض وهشام بن قيس وفعل بجر والاختصاص
 وابن مالك تطبيقها

(ش) الحرف الثاني حتى تكونها الجارة والنصب بعدها بأن لازمة الاضمار وجوبها هو مذهب البصريين
 واستدلوا بشيوت كونها جارة للاسم بدليل حذف ما الاستهائية بعدها نحو . فقام حتام السماء المطول . وإذا
 ثبت ذلك اتفق كونها ناصبة للفعل لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك ينفي
 الاختصاص واختلف الكوفيون فذهب القراء إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعندنا أن الجر بعدها
 إنما هو لنباها من باب إلى وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضا وأجازها بضمار إلى وهذا عكس مذهب
 البصريين ثم أنه جواز اظهار إلى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مقهورة ومضمرة وذهب بعض
 الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كأن أجازها بنفسها أيضا تشيها بالى مع قول الكوفيين إنها ناصبة بنفسها
 وأجازوا اظهار أن بعدها قالوا لو كانت لا سبب حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن تو كيدا كما

أجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد ظهر في المصنوع على منسوخها لأن الثواني
تعمل ما لا تحمله الأوائل كقولهم

حتى تكون عز زمان نفوسهم * أو أن تبين جيمها وهو مختار

وفيه دلائل أقولهم إن أن مضمره بعدها وحتى هذه هي المرادفة لكي الجارة أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا تزداد
واحد منهم ما فالمرادفة لكي نحو أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل والمرادفة لا تأتي تحولن نبرح عليه
عنا كقوله حتى يرجع الينا موسى . فهي هنا حرف غاية قال أبو حيان والذي ذكره معظم النحويين في معنى
حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين و زاد ابن مالك أن تكون
مرادفة لا لأن فتكون للاستثناء وأنشد عليه

ليس العطاء من الفضول ساجدة * حتى تجود ومالكك قليل

قال أبو حيان وقد أغنانا عنه عن الرد عليه في ذلك وقال انه يصح فيه تقدير إلى أن وإذا حقل أن تكون حتى فيه
لغاية فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى الآن وقال ابن هشام انضمر اوى في حديث كل ولود بولد على
الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه عندى أنه يجوز أن يكون على الفطرة حالاً من الضمير ويولد في
موضع خبر وحتى بمعنى إلا أن النقطه كما أنه قال الآن يكون أبواه والمعنى لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه
قال وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام حتى ومنه قوله

والله لا يذهب شئني باطلا * حتى أير ما لي كواكلا

المعنى الآن أمير وهو منقطع بمعنى لكن أمير انتهى وأما نصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلاً نحو لا سبرن
حتى أصبح القادسية أو ماضياً في حكم المستقبل نحو سمرت حتى أدخل المدينة فهذه قول بالمستقبل نظراً إلى أنه
غاية لما قبل حتى فهو مستقبل بالإضافة اليه فان كان حالا أو مؤزلاً لم يرفع وذلك بأن يكون ما قبلها مسبباً لما بعدها ولا
يكونان متصلين الوقوع فهما متصلان ما قبل حتى وقع وضى وما بعدهما في حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحية
جعل الفعل مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه أي فهو الآن لا يرجي وضرب أمس حتى لا يستطيع
أن ينصرنا اليوم والمقول بالحال أن يكون ما بعده حتى يقع الكسك من إقامته في الحال نحو سمرت حتى
أدخل المدينة أي فأنا الآن من دخول المدينة لا أنزع من ذلك وشرط الرفع أيضاً أن يكون ما بعدهما فاعلة
فلو كان واقعا وقع خبر المبتدأ أو خبر كان أو نحوهما وجب نصب نحو كان سبري حتى أدخلها لا ترفع السكات
حتى حرف ابتداء فيبقى الخبر عنه بلا خبر وأجاز السكات في رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل نحو سمرت
حتى نطلع الشمس ونصب الحال إذا كان مسبباً عما قبل وجوز في قول حسان به يغشون حتى ما نهر كلاهم
ورد بعدم النجاء وبخالفه القياس بأن النواصب من محلمات المضارع للاستقبال ويتعين النصب عند سبويه
والأكثرين بعد فعل غير وجب وهو المنى وما فيه الاستفهام وقوله نحو ما سمرت حتى أدخل المدينة وقوله سمرت
حتى أدخلها إذا أردت بقولها التي المحض وأسمرت حتى تدخل المدينة وإنما يجوز الرفع لأنه على معنى السببية للأول
في الثاني والأول منى لم يقع فلا يكون في السبب موجباً للوجود مسبباً وخالف الاخفش فجوز الرفع على أن أصل
السكلام موجب وهو سمرت حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أدات التي على السكلام بأسره فتفت أن يكون خبر
كان عند دخول فكأنك قلت ما وقع السبر الذي كان سبباً لدخول المدينة واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير
سموع وإنما أجازوا الاخفش ومن تبعه قياماً ولو أراد بقوله التعليل لا التي فكذلك عند سبويه وجوز أبو علي
والرمانى رجاء الرفع بعدها وذهب طائفتان القدماء إلى امتناع الرفع أيضاً كثيراً وطالوا ورجعوا كثيراً

ما سرت حتى أدخلها وطما سرت حتى أدخلها ورما سرت حتى أدخلها الخاقا لها قبلها إلا أن السير لما كان مجهول
العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضه سيويه بقولهم مررت غير مرة حتى أدخلها لأنهم
كانوا يجيزون الرفع في هذه المسئلة وفيه غير مرة الذي من أجله صار السير عندهم ليس بمعلوم وحتى الجري في
الفرخ أن من العرب من يذهب بجحى في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها
وبين الفعل بشئ وجوز الانخس وابن السراج فصلها بالظرف نحو أقعد حتى عندك يجمع الناس ويشترط
ماض نحو أصحبك حتى أن قدر الله أعلم المعلم وجوز هشام بالقسم والمفعول والخيار ونحو (١) وأصبر
حتى اليك يجمع الناس وأجاز الانخس وابن مالك تعليقها قبل الشرط لاخذ جوابه نحو أصحبك حتى أن تحسن
إلى أحسن اليك قال أبو حيان وإعني بالتعليق هذا إبطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمنه
ذلك في كل نحو جئت حتى أن كسائي كما ظنك فيرد على الانخس في حتى يمارده على الكسائي في كل انتهى
(ص) وبعد أو بمعنى إلى أن أو الآن وقيل النصب بها وقبل بالخلاف ولا يفصل خلافا للانخس
(ش) النوع الثاني مما يضر بعده أن حرف العطف وهو لأنه أحدها أو إذا وقع موقع إلى أن أو الآن
نحو لأزمنك أو تفتني حتى وقوله لا تسهان النصب أو أدركه متى أي إلى أن تقتضي حتى والآن أدركه
فإن لم يقع وضعه ما يلزم الاضمار نحو

ولو لأرجال من رزام أغزة * وآل سبيع أو أسودك علقما

وما ذكر من أن النصب بعد أو باضمار أن هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها
وبين الفعل لأنها حرف عطف وذهب الكسائي وأصحابه والجري إلى أن الفعل انتصب بأنفسها وذهب الفراء
وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف أي بخالفة الثاني للآول من حيث لم يكن يربكاه في المعنى
ولا مظهر فاعليه وذهب الكسائي وأصحابه والجري إلى أن الفعل انتصب بأنفسها وذهب بعض النحويين إلى
أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه لانه وقع موقع إلى أن أو الآن فانتصب كنصبه قال أبو حيان وهذا ضعيف جدا
ونقل ابن مالك عن الانخس أنه يجوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو لأزمنك أو أن شاء الله تقتضي حتى
(ص) وبعداء السبب جوابا لا خلافا للشذوذ لا اسم فاعل وثالثها أن استحق أوله أي أو دعاء بفعل أصيل
قال الكسائي أو يجيز أو لا استفهام مطلقا وقيل إن لم يكن عن السند إليه وقيل إن لم يتقدم وقوع الفعل فإن أخبر
عن تاليه بغيره شتى قال فاع أو سبقته ظرف جاز أو قد يعذف السبب بعده وقيل يخص بالانسان أوله في مطلقا
ومنه قلما وقد لها حتى أو عرض أو تعريض أو عن قال الكوفي وابن مالك أو رجاء أو غير أو كان عارضا من
نصبه وجوزوا سبق هذا الجواب بغيره وتأخير مدوله والجمهور لا ولا ينصب بعد جله هي وثالثها ينصب بشرط
وصف أو ظرف محل الفعل

(ش) الثاني إلغاء إذا كانت متضمنة معنى السبب وكانت هي ومدحها جوابا لا أحد أمور أحدها الأمر
نحو ضرب زيد أو يستقيم قال أبو حيان ولا نعم خلافا في نصب الفعل جوابا للأمر لا ما نقل عن العلان بن سبابة
قالوا وهو مع الفراء أنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بشبوته عن العرب وأنشد سيويه لأبي التميم
يأناق سيري عنفا فبها * إلى سليمان فاستريحا
الآن يتأوله ابن سبابة على أنه من النصب في الشعر فيكون مثل قوله
سأزك منزلي لئني نيم * وألحق بالمجاز فاستريحا

قال ولا يعد هذا التأويل ولتوجهه من القياس وهو اجراء الامر بحرى الواجب فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الامر ومن اجراء الامر بحرى الواجب باب الاستثناء فانه لا يجوز فيه البديل كما لا يجوز في الواجب وذلك بخلاف النفي والنهي فانه يجوز فيهما ذلك والى هذا اشارت بقولي خلافا لشدود وصوره المسئلة ان يكون الامر بصريح الفعل فان دل عليه بخبر او اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لانه غير مجموع وجوز الكسائي قياسا نحو جعل الحديث فينام الناس وصحة فاحد ذلك وقيل ابن جني وابن عصفور فاجاز النصب بعد اسم فعل الامر اذا كان مشتقا كزال من التزول ودرالك من الادراك ورده بدر الدين بن ابن مالك بأنه ليس في كونه مشتقا بدووع تأوله بالمصدر فان الصحيح للنصب في نحو زال فانزل هو صحة تأول فعل الامر بالمصدر من قبل ان فعل الامر يصح أن يقع في صله أن يمدرها كما في نحو دعوت اليه بان اقبل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والجواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مجموع من كلام العرب الثاني النبي نحو . لا تقتر واعلى الله كذا فيه حكم لا ينفروا فيه فصل . الثالث الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو . ربنا طمس على أسوأهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

رب وحقى فلا أعدل عن سنن الساعين في غير سنن

واحرز بفعل من الدعاء بالاسم نحو . قياتك وربي يا أصيل من الدعاء بالاول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيد اقبل خله الجنة واجاز الكسائي نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو . فهل لنا من شفاء فيشفوا لنا . أو باسم نحو من يدعوني فاستجب له متى سير فارافقك كيف تكون فأجيبك أين يبتك فانزرك قال أبو حيان وزعم بعض النحويين أن الاستفهام اذا كان عن المفروض لا عن القرض فلا يصح النصب بعد الدعاء على الجواب ومنع النصب في نحو أر يدعني فأسأله وقال لا يصح هنا الجواب قال وهو محجوج بقرينة من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه . بالنصب وجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صله فليس يستفهام عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه بل هو صلة للخبر واد اجاز النصب بعد من ذا الذي يقرض لكونه في معنى من يقرض لجوازه بعد من يقرض وأر يدعني فأسأله أخرى وأولى وفيه ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضرب زيد فاجاز ذلك لأن الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أره أحد بشرطه وقال بدر الدين بن ابن مالك ان آية اقتدي في هذه المسئلة بما ذكره أبو علي في الافعال رداعلى الزجاج حيث قال في قوله تعالى . لم تلبسون الحق بالباطل وتكفون الحق . لو قال وتكفوا الحق لجاز على معنى لم تجمعون بين ذا وذا ولكن الذي في القرآن أجود في الاعراب انتهى قال أبو حيان ورد أبي على الزجاج في هذا الخبر متوجه واذا تقدم اسم غير اسم استفهام واخبر عنه بغير مشتق نحو هل أخولك بدفا كرهه فالرفع ولا ينصب فان تقدم ظرف أو مجرور نحو أتى الدار زيد فذكره جاز النصب لأن المجرور نائب الفعل وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام نحو متى فأسيره على أي متى فسير جرم به ابن مالك في التسهيل ونقله أبو حيان عن الكوفيين ثم قال وينبغي أن يكون في استفهام الاستثناء بأن يقول القائل أسير فتقول له متى فانك لو اقتصرمت على قولك متى جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فانه لا يجوز . واذا كان كذلك فان الفعل مدلول عليه سابق الكلام فكأنه مفعول به فيجوز بهذا المعنى الخامس النفي سواء كان محضاً نحو لا يرضى عنهم فموتوا . أم . ولا بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأمنوا بعد أن لا يجوز في هذا القسم أعني الموقول الجزم والرفع أيضا كقوله ألم يسأل الربيع القواء فينطق به من الموقول مائة من الأنعام مائة ثمانية

فقدنا لا جبر قال أبو حيان والتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو قلنا ما كنا قد فعلنا كما كان كذلك
في مثله حتى نحو قلنا سرحت حتى أدخلها ودكر ابن سيدة وابن مالك انه مر باني بعد نصب الجواب بعدها وحكي
بعض الفصحاء قد كتبت في خبر فعره بالنصب يريد ما كتبت في خبر فعره السادس العرض مع الاتقع الماء
فسمع أي في الماء فذوق الحرف وعدي الفعل وقال الشاعر

يا ابن الكرام لا تدنو قيصر ما قد حدثوك فإراء كن سعا

السابع التعويض سمع هلا أمرت فقطاع وقال الشاعر

لولا موجبين يأسى على دنف فقصدي نار وجد كاد يفنيه

قال أبو حيان والعرض والتضيض متقاربان والجامع بينهما التشبيه على الفعل إلا أن التعويض فيه زيادة
تأكيد وحذف على الفعل فكل تعويض عرض لأنك إذا حضضت على فعل فقد عرضت عليه ولذلك قال في هلا
عرض إذا بخلوا منه والاعطفة لجر العرض التامن الخي تحوليتي كنت معهم فأفوز واختلف العادة في الرجاء
هل له جواب فينصب الفعل هل بعد الفاء جوابا له وذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب وأنه لا ينصب
الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم قال
نعماني وما يدرك الله بركي أو يذكر فتعنه الله كرى وقال على أبلغ الأسباب أسباب السهوات فاطلع في
قراءة من نصب فيها وقال أبو حيان يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على أكثرهم لأن خبر لعل
كثير في لسان العرب دخول أن عليه وفي شرح كتاب سيبويه لا يفاضل المصدر فاعطفنا الكوفيين في
غيره فاجازوا بعدها بالنصب لأن معناها التي نحو أنا غير آت فأكرمك لأن معناه ما أنا آت فأكرمك قال وهذا لا
يجوز لأن غيرا مع المضاف إليها اسم واحد وما يخالفا لئلا تفسد بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون كذا وغير
لا يتصور فيها ذلك لأنها مع ما بعدها اسم فلا يفصل منها ويحذف شيء آخر لأن في ذلك إزالة لوضعها وأشار بدر
الدين بن ابن مالك إلى أن آياه وافق الكوفيين في ذلك قال أبو حيان وزعم الكوفيون أن كأن إذا خرجت عن
التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو كأن يزيدي فكريه لأن معناه ما هو الأيا فكريه قال وهذا الذي قالوه
لا يحفظه البصريون ولا يكون كان أبدا للتشبيه وفي التسهيل بلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعا نحو كأنك
والعلينا فشقنا تقديره ما أنت والعلينا فشقنا قال أبو حيان وهذا شيء قاله الكوفيون قال ابن السراج
وليس بالقوجه ومنع البصريون من تقدم هذا الجواب على سببه لأن الفاء عندهم للعطف وجوز الكوفيون
فيقال ما زدت فكريه بآتيه لأن الفاء عندهم ليست للعطف فتقول وجوزوا أي الكوفيين وجوز الكوفيون
أي ما تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنسوب نحو ما زدت فكريه آخانا زدت ما زدت فكريه آخانا فكريه
ومنع أكثر النحويين النصب بناء على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم فتكلا لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله
فكلا لا يجوز بين يكرم ومعموله لأنه في تقدير المصدر وإن تقدمت جملة اسمية نحو ما زدت فكريه فقدمنا فكريه
نحو بين على أنه لا يجوز النصب لأن الاسمية لا تدل على المصدر ونصب طائفة على جوازه وقال أبو حيان
الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفاعل على ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو موضع ليدل ذلك على المصدر
المتوهم نحو ما أنت عندنا فكريه ما أنت منا فحسن اليك وما زدت فكريه فكريه ما زدت فكريه فكريه
فان كان له الدلالة فبسه على المصدر نحو ما أنت زدت فكريه من غير النصب ويتعين الضمير أو العطف والقطع
أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف جملة فعلية على اسمية قال وبذلك على أن الجار
والجرور والظرف مجرى مجرى الفاعل في الدلالة على المصدر أن العرب نصبت بعد الجار والمجرور وجزمت

﴿ثاني﴾ إذا عطف بالفاء والواو وأو على فعل قبل أي قبل العمل الذي والفاء أو الواو وقد الاستئناف أي
 انضم عن العمل الذي قبله فيكون إذا ذلك الفعل خبر المبتدأ محذوف بطل إظهار أن لأن العطف يشترك الثاني
 مع الأول في رفعه أو نفيه أو جزئه والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزم في الأخبار وإن كان به عدا أو
 ضم أو عطف من الأضرب لأنك إذا قلت الزم زيداً أو يعقبك حقل وجعلته مستأنفاً فالعنى أو هو يعقبك
 حقل أي يعقبك على كل حال سواء لم يمتد أم لم يمتد فكله قال بل يعقبك حقل وإذا عطف ما بعد الفاء
 والواو على ما يصح نفيه العطف من الفعل فيلزم يمكن معنى العطف كمنى النصب فإذا قلت مائتين فصدنا
 بالرفع على معنى العطف على ثانياً فكل واحد من الفعلين مقصود نفيه وكان أداء النفي متطوقاً ما بعد الفاء
 فإذا قلت مائتين فصدنا ثانياً بالنصب كان انتهاء الحديث مسبباً عن انتهاء الاثبات وفي التنزيل ولا يؤذن لهم
 فيعتصرون وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو بإظهار أن هو مذهب البصريين وفيهما المذهب الآخران
 السابقان في أي وفي الفاء أو الواو ومذهبان رائدان أحدهما أنه يطلب إتماماً لأنهم ما دل على شرط لأن معنى
 هلاز ورقي فأخذت إن قرئ أحد ذلك فمما نابت عن الشرط صارحت كى فزمت المستقبل وحلت محله
 والثاني أنه هشام بعد ما لم يطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لأن ما قبله من الفعل لا يتخلو من أحد هذين
 ولأنه مستأنف بطل الرفع أيضاً فاعلم يستقيم رفع المستقبل معها ولا جزئه لانتفاء وجهه ما بين إلا النصب
 ﴿ثالث﴾ وتحدث الفاء فيجوز رفعها بالاحتلال أو وصفاً واستنباطاً أو جزئه وهل هو بما قبلها مضعفاً معنى الشرط
 أو نائباً عن محله أو بأن أو اللام مضمرة أو مبنى أقوال ويجوز بعد أمر مجزوم واسم والأصح منه بعد نفي وبعد
 أمر ونهى لا يصلح أن تفعل وأن لا تفعل وثالثها ردى ورابعها يجوز حلا على اللفظ لا الجواب
 ﴿رابع﴾ تنفرد الفاء بأنها إذا حذف جاز في أي بعد هان برفع إذا لم يرد بما قبله شرط مقصود به الحال إن كان قبله
 ما يكون حالاً منه نحو ليت زيداً يقدم زورنا أو البعث إن كان قبله ما يحتاج أن ينعى نحو ليت لي مالا أنفق منه
 أو الاستئناف قال أبو حيان وقوله تعالى فاضرب لهم طريقاً في البحر يسا لانخاف وركا ولا تخشى بحفل
 الحال ويجوز الاستئناف أي غير ثابت أو أنك لانخاف وإن تجرم نحو قيل لعبادي الذين آمنوا يقرءوا
 الصلاة قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وتقول لا تصنع الله يدخلك
 الجنة رب وقضى أطلعك الانزال نصب خبر ليت لي مالا أنفق منه قال أبو حيان وجزئه بعد الترتيب غريب جداً
 والقياس يقبله قال الشاعر

لعل التماسك نحوى يسير • بل يك من بعد القساوة للبسر

وسواء في جواز الجزم بعد الأمر الصريح والدلول عليه بغير نحو اتقى الله أمر وفعل الخبر يشب عليه أي ليتق أو اسم
 فعل نحو حبسك الحديث يتم الناس لأن معناه اكتفى يتم الناس ويزال كرمك وعليك زيداً يحسن اليك قال أبو
 حيان وقال بعض أصحابنا لقمن الحزري لفظاً لا معنى لا يتغاسن انما هو موقوف على المعاج والمصروع اتقى
 الله أمر وفعل خبراً يشب عليه انتهى فان لم يحسن إقامة أن يفعل مقام الأمر وإن لا يفعل مقام النهي لم يجزم جوابها
 منه أحسن إلى لا أحسن اليك برفع عن الاستئناف لأنك لو قدرته أن تحسن إلى لا أحسن اليك لم يناسب أن
 يكون شرطاً وجزاء لأن مقتضى الاحسان لا يترتب عليه عدم الاحسان وكذلك لا تقرب الأسدياً كالك إذا لا يصح
 تقدير أن لا تقرب الأسدياً كالك فيعين الرفع عن هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين وجوز السكسائي الجزم فيها
 ونسبه ابن عميرة كوفيون وذكر أبو عمر الجرجي في المرح أنه يجوز على ردائه وقع قال أبو حيان وفيه مذهب
 أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل حلا على اللفظ لأن الأول مجزوم وإلى هذا ذهب الأنصاري أما النفي فلا

يجوز الجزم بعده على الصحيح لانه غير محض فليس فيه شبه بالشرط كما في البوق في ركن في القاسم الراسخي انه
 اجاز الجزم في النفي وقال بعضهم بخلافه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم ان كل ما نصب فيه
 بالقاء يجزم ولم يستثن النفي قال أبو حيان ولم يرد الجزم في النفي معاج من العرب وحيت يزم في البوق فيقال
 ابن مالك في شرح الكافية هو ما قبلها من الامر والشيء وما ردها على تضمن معنى الطلب بمعنى ان كما في اسماء
 الشرط نحو من يأتي أكرم ما أغنى ذلك التضمن عن تقدير لفظ بعده الطلب قال وهذا مذهب المذاهب
 وسيبويه وقد ردوله هذا المذهب فقال تضمن هذه الاشياء معنى الشرط ضعيف لان التضمن زيادة في
 الوضع والاضمار زيادة في تغيير فهو أسهل ولان التضمن لا يكون الا لعائدة ولا فائدة في تضمن الطلب معنى
 الشرط لانه يدل عليه بالاتزام فلا فائدة في تضمينه معناه ورده أيضا ان معقول فقال التضمن يقتضي أن يكون
 العامل جملة ولا يوجد عامل جملة في موضع من المواضع قال أبو حيان وأقول ان التضمن لا يجوز أصلا لان
 المضمن شيئا يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد ان لا يكون له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الأصلي فاذا قلت من يأتي أنه
 من ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالة لسان ودلالة محاذية ومعنى ان ودلالة
 حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل وأما هنا فتقول اني أكرم من يكون فيه تضمين اني معنى ان اني
 فتضمنت معنى ان ومعنى الفعل الممدول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الأصلي من الطلب وجود لانه
 الحقيقية ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعينين انما يكون التضمن لمعنى واحد ولا يقال انه تضمن معنى ان
 وحده لان فعل الطلب ليس قابلا لتضمن معنى ان لتأنيها من حيث ان فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب
 وأن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبرا ولا يكون الشيء الواحد طلبا وخبرا انتهى وعن قال بالتضمن ان
 خروف وذهب الفارسي والسيرافي الى أن الجزم بهذه الاشياء لا على جهة التضمن بل على جهة أنها ثابت من باب
 الشرط بمعنى انه حذف جملة الشرط وأثبت هذه مناسباتها في العمل وفطيرة ولم يضر بازاءه اطلاق ضرب باناب عن
 اضراب فمضب زيدا لانه ضمن المصدر معنى فعل الامر بل ذلك على طريق التباين وكذا زيد في الدار أبو جعفر
 بالجاء والمجرور لانه ثابت من باب كاش لانه ضمن معناه فيكون جزمه اذا دلل على مناسبات الجزم لا التضمن الجزم لان
 الجزم بطريق التضمن جازم بمعنى الأصل وكذا تقول الجزم فمضين يأتي أكرمه انه هو فقط اسم الشرط وعذا ما
 صححه ابن عصفور وذهب أكثر المتأخرين الى أنه مجزوم بشرط قد قدر بعد هذه الاشياء لانه قبل وما بعد عليه
 والتقدير مثلا اني ان تأتي أكرمك قال أبو حيان وهذا الذي يختاره ولا حاجة الى التضمن ولا الى التباين قال
 وقد حكى بعض اصحابنا في هذا ما رواه وهو انه مجزوم بلام مقدرة فاذا قال الانزل نصب خبرا فمضين جبرا قال
 وهذا ليس بشيء لانه لا يطرده في مواضع الجزم لا يجوز كثير وزعم القراء انما زنى والراجح أن يسموا في قوله
 تعالى . قل لعبادي الذين آمنوا بعبهوا . وشبهه معنى لوقوعه موضع أفيموا وهو ممدول القول

ص مثله قد تضمن ان بعدوا وفاء قبل وأوقيل وثم بين شرط وجزاء أو بعدا قال سيبويه وبعد فعل
 شك قبل وقسم قبل وحضر بانما كان بال أو الفعل مشتقا لئلا من الشرط ضرورة ورفع في المصالح
 لكي وجوز الكوفيون ان مالك جزمه اختيارا ويترك معطوف على منصوب بعد جزاء

جس ينصب الفعل باضمار أن جوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء وتلووا و زاد بعضهم دسا و زاد
 الكوفيون بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثله ان تأتي فتعني أحسن اليك ومن يأتي ويعني اني
 احسن اليه وان نزلني أو تحسن الي أحسن اليك وقري . ومن يخرج من بين يديهم يجرأ الى الله ورسوله
 ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله . بالنصب وان كان التشريك في الجزم أحسن لان العطف اذا كان

يكون على، فهو شرط وهو العمل السابق والنصب يكون المعطوف فيه على تقدير المصدر المتوهم من العمل السابق
وقولي بين شرط وحذفه أحسن من قول التسهيل بين مجزوي أو شرط لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلا
الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يتم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذورا جاز النصب كقوله

فلا بد عني قوي صر بعاصمة * وإن كنت مقتولا أو سلم عامر

فقرنه وسلم عامر وأفع بين شرط مذكور وجزاء محذوف أي فلا بد عني قوي لدلالة ما قبله عليه وكذا لو وقع
ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جازمه من الأحسن جزؤه ويجوز رفعه أيضا استئنافا قال تعالى: وإن تدوا مثاق
البحر أو تخفوه بحاسبكم بالله فيفعل من يشاء. قرئ بجزم بفقر ونصبه ورفع ومثله قوله تعالى: وإن تخفوها
وتؤتوها العقاء فنهخرنكم ويكفرنكم ويكفرنكم بالثلاثة وإذا نصب العمل بعد فعل الجزاء وعطفت قد لا
تتم فذلك فيه أيضا الرفع والنصب والجزم نحو وإن تأتني أحسن البلى وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع أكرم
استئنافا ونصب عطفا على أكر وأزورك وجزمه عطفا على وضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوما قال أبو حيان
ودفع بعض النحويين إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الثالث نحو حسبت شقني فأنب عليه وذلك لأن الفعل غير
المحقق قريب من المنقضي فالجاء في النصب بعده قال وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عصفور فجازاه في شرح
الناحون بمنع في شرح الجن الكبير قال والصحيح جواز ذلك واليه ذهب حيوية قال وزاد بعض أصحابنا من
مواضع النصب بعد القاء أو الواو النصب بعد جواب القسم لأنه غير واجب وجوابه كجواب الشرط فجازا
فيه جاز فيه نحو أقسم لتقوم فيضرب زيدا ولتقوم من قنصر به قال هذا الذهاب ولم يذكر حيوية القسم وقياس
قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه قال أبو حيان وما ذهب إليه هذا الذهاب لا يجوز لأنه لم يسمع من كلام العرب
على كثرة الأقسام على السنتهم بل السمع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فجاز في
الجواب جاز في المعطوف انتهى وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد العاء والواو النصب بعدها بعد حصر
الما كقرنهما بن عامر إذا قضى أمره أفلان يقول له كن فيكون. بالنصب قال ابنه وهذا نادرا لا يكاد يكثر على
منه إلا في ضرورة الشعر وغيره جعل الآتي من جواب الأمر وهو كن وإن لم يكن أمر في الحقيقة لكنه على
صورته قول معانته فإن كان الحصر بالأنحو ما أتت الأناثية فبعد ثمانية جزئ النصب إلا في ضرورة الشعر
وكذا نصب الفعل (البري) المثبت الخالي من أداة الشرط قال حيوية وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب
الشعر ونصب في الاضطراب من حيث النصب في غير الواجب وذلك أن تجعل أن العامة وأنشد على ذلك قوله

سأولك مني أبنى نعيم * وألحق بالحجاز طريحا

فإن من ذلك ويجوز في المنقضي بلا الصالح فيها كى الرفع والجزم معا عن العرب قال ابنه فقوله العرب ربطت
المرس لا تعبت وأوتقت العبد لا يفرحكي الفراء أن العرب ترفع هذا ويجزمه قال وإنما جزم لأن تأويله أن
أربله لجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعى ولم يحكيه به خلافا لما عاينه الخليل وسيبويه وسائر
المصريين وفي شرح النحويين من مضمر أو أجاز الكوفيون جزؤه جوابا لله على الواجب إذا كان سببا
لجزمه نحو زيد أتى الأمير لا يقطع المص وعبد عندنا يجب رفعه ولا يجزم الاضرورة وفي كتاب سيبويه أنه
يجوز الخالي عن الواو لا يرفع المص قال الجزم جهدا خطأ لا يكون الجزم أبدا حتى يكون الكلام الأول غير
واجب لأن يصر الشاعر ولا تعلم هذا جاء في الشعر البنية انتهى

من يصر الشاعر جواز بعض لام كي ما لم يفرق إلا نصب الانهيار وقال الكوفي هي الناصبة وقال تعاب
فلا بد أن يكون كسان فمد أن أركى رفعها المعطوف بعد عطف فعل على اسم صريح واو وفاء أو ثم أو أو ولا

ولا يحذف سوى ما مر الاندور ولا يقاس في الاصح وقيل يجوز ولا نصب
 (ش) الحال الثاني ما تضمنه أن فيه جواز ذلك في موضعين أحدهما بعد لام الجر غير المجرودة نحو جئت
 لا كرمك فالفعل منصوب بهذه اللام بأن مضمره ويجوز إظهارها نحو جئت لأن كرمك وتسمى هذه
 اللام لام كي بمعنى أنها السبب كما أن كي للسبب يعنون إذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى أن ولا
 يعنون بذلك أن كي تقدر بعدها فتكون المنصب باضمار كي لا باضمار أن وإن كان يجوز أن ينطق بكي بعدها
 فتقول جئت لكي كرمك لأن كي ليست اضمارا في غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وانما ثبت اضمار أن
 فلم أن يكون المضمر هنا أن وزعم أبو الحسن بن كيسان والسبب في أنه يجوز أن يكون المضمر أن ويجوز أن
 يكون كي وجهها على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن نارة وكى نارة وزعم أهل الكوفة أن
 النصب في الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدمة وإن ما ظهر بعدها من أن وكى هو مؤكدة
 لها وليست لام الجر التي تعمل في الاسماء السكتها لام تشقل على معنى كي فاذا رأيت كي مع اللام فالنصب للام وكى
 مؤكدة وإذا انعدت كي فالفعل لها وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تسبب الفعل كما قال السكوفيون إلا أنه قال
 لقيدها بتمام أن قال أبو حيان وذلك باطل لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الاسماء لا تعمل الا في
 الاسماء فان اقترن الفعل باللام بعد اللام تسبب الاظهار كقوله تعالى . للذين آمنوا أهل الكتاب . قال أبو حيان
 وسواء كانت لانافية أو زائدة ولا يجوز الفصل بين كي والفعل المنصوب الا بها وانما ساع ذلك لانها حرف جر ولا
 تفصل به بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لشيء وجئت بلأزاد ويلزم اذ ذلك اظهار أن
 يقع الفصل بين المتأخرين لانهم لو قالوا جئت للام غضبت كان في ذلك قلق في اللفظ ونوبة في التطق فتنبهوا بإظهار
 أن وحكم لام كي الكسر وقصها الفتحيم الموضع الثاني بعد عطف الواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم صريح
 كقوله
 للبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الثغوف
 وقوله
 لولا توقع معتد فلو ضربه * ما كنت أوثر أبا علي زرب
 وقوله
 إني وقلي سلبك كائنم أعقله * كالنور يضرب لما عافت البقر
 وقوله تعالى . إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل . وشغل الاسم المصدر وغيره كقوله
 ولولا رجال من رزام أعز * وآل سبيع أو أسوءك علقما
 واحتراز بالصريح بمن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما تقدم ولا تنصب أن محذوفة في غير
 المواضع المذكورة الانادرا وذهب جماعة الى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء
 فذهب أكثرهم الى أنه يجب رفع الفعل اذا حذف وعليه أبو الحسن وجعل منه قوله . ألا بهاذا الراسي أحضر
 الوحي * يريد أن أحضر قيل ومنه قوله تعالى . أفقر الله تأمرني أعبد . أي أن أعبد ووجهه أن العامل اذا
 نسخ عاكلا وحذف رجع الاول لأن لفظه هو الناسخ وذهب أبو العباس الى أنه اذا حذف أن بقي عليها قال لأن
 الاضمار لا يزال العمل كما في رب وأكثر العوائل وأشد عليه ما روي في البيت السابق أحضر بالنصب وقوله
 وهم رجال يشتموني فم أجد * شيعا إليه غير جود بمادله
 وقوله * ونهت نفسي بعدما كنت أفعله * وحكي من كلامهم حذف اللص قبل يأخذك ومن يحضرها وقرأ
 الحسن تأمرني أعبد وقرأ الأعرج وبسفت الدماء واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب
 السكوفيون وبعض البصريين الى القياس عليه قال أبو حيان والمعج قصره على المعاج لانه لم يرد منه الا
 ما ذكرناه وهو نرفلا ينبغي أن يحصل ذلك قانونا كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوبا ولا

مرفوعا يقتصر في ذلك على مورد السماع
 ﴿ص﴾ ﴿خاتمة﴾ ترد أن زائدة وليست الخفة فلا تغية غير توكيد على الاصح فهم يعلموا بين قسم ولو
 وزعم ابن عمفور رابطا وسببوه في قول موطئة وأبو حيان مخففة وشذوذ بعد كى وقامه الكوفية وكاف
 الجر إذا وضعت وأسكرها الكوفية بين جلتين في الأولى بمعنى قول لا تقطع قبل أول قطعه عارضة من جار فان ولها
 مزارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لا جازا والجزم قال الكوفية والاصح في شريطة قبل ونافية قبل وبمعنى
 التلا قبل وافتح الماضي قبل والمضارع

﴿ن﴾ لما انتفى الكلام في أحكام أن الناصبة للمضارع وكان لفظا تركا بين المصدرية والزائدة والتفخيرية
 وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم ثم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهي ستة أحدها الزيادة وأن
 الزائدة حرف تأتي بسبب مركب من المعززة والتون فقط وذهب بعضهم إلى أنها هي المثقلة خففت فصارت
 مؤكدة قال أبو حيان ولا تغية عندنا غير التأكيد وزعم الرخشمري أنه ينجر مع إعادة التوكيد معنى آخر فيقال
 في قوله تعالى . ولما أن جاءت رسلنا لآلهم بالبشرى قالوا سلاما تسبها وتأكيدا في أن الاسماء كانت نصب المجى فهي
 مؤكدة للاتصال والقرين ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الأستاذ أبو علي دخلت
 منبهة على السبب وان الاسماء كانت لأجل المجى لأنها قد تكون للسبب في قولك جئت أن تعطى أى للاعطاء
 قال أبو حيان وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كثير القاريين ومواقع زيادتها بعد ما كالاتي وبين القسم ولو كقوله
 . أما والله أن لو كنت حرا . وزعم ابن عمفور في المقرب أنها حرف يربط جملة القسم بجملة القسم بعمله المقسم عليه
 والذي نص عليه سيبويه أنها زائدة ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة وقال أبو حيان الذي
 ذهب إليه في أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو أنها الخفيفة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى
 وأن لو استغاثوا . وتقر به أنه إذا قيل أقسم أن لو كان كذا السكون كذا فعناه أقسم أنه لو كان كذا السكون كذا
 ويكون فعل القسم قد وصل اليها على إسقاط حرف الجر أى أقسم على أنه لو كان فصلاحيته أن الشدة مكانها بدل
 على أنها مخففة منها وتزاد شذوذ بعد كى وقامه الكوفية والكوفيون نحو جئت لكي أن أكرمك قالوا ولا موضع لأن
 لأنها مؤكدة لللام كما أكدتها كى وبعد كاف الجر كقوله

ووما أتوا بنا بوجه قسم . كان لامية تعطوا إلى وارق السلم

وبعد إذا كقوله . فأنهله حتى إذا أن كانه . معطى بدق لجة الماء غمر

الموضع الثاني التفسير بآية البصريون وأسكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهي عندهم الناصبة للفعل قال
 أبو حيان وأيس ذلك صحيح لأنها غير مقصورة إلى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية لأنها تأويلات بعيدة
 والكلام على مذهب البصريين فنقول أجريت أن في التفسير مجرى أى السكون تمارقها في أنها لا تدخل على
 مفر لا يقال مررت برجل أن صاع وكانهم أيضا عليها كما كان لما من الجملة وهي في هذا غير مخففة بالفعل بل
 تكون مقصورة للجملة الاسمية والفعلية نحو كنت إليه أن افعل وأرسل إليه أن مانت ومنه . ونودوا أن تلكم
 الجنة . ولأن التفسيرية شرطان أحدهما أن تكون مصدرية يتضمن القول أو يحتمله لا القول مصرح به أو
 مخدوف أو فعل وتأويل بمعنى القول فإن صرح بالقول خامت الجملة للحكاية ون أن وكذلك أن كان القول منويا
 ونقد فعل مأول به لكنه إذا لم تأول كانت أن داخلية للتفسير بخلاف المصرح المقدر فإنها مجى بعدهم أن
 وذكر ابن عمفور في شرح الجمل الصغير أن أن تأتي تفسيرية بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير

صرح القول فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى . ما قلت لهم الا ما سرتني به ان اعبدوا الله . ومنهم من منع في
الصرح ويحذف في المضمر كقولك كتبت اليه ان قم . الشرط الثاني ان لا تتعلق بالاول انما فلا تكون مفعولة ولا
بنية على غيرها ولذلك لم تكن تغييرية في قوله تعالى . وآخروا عوامهم ان الحمد لله . لانها واقعة خبرا للبند الاول في
قولهم كتبت اليه ان قم لانها مفعولة للحرف الجر فان لم تأت بحرف الجر جازم الوجهان وان ولي ان الصاحف للتفسير
مضارع مثبت نحو اوحيث اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تغيير والنصب على انها مصدرية اذ لا نحو
أشهر اليه ان لا يفعل كان فيه الامران لما ذكر والجزم ايضا على التهيؤ وتكون ان فيه تعديرا . الموضع الثالث
الشرط بمعنى أثبت الكوفيين والاعمى واستدلوا به

ان تعضب ان اذنا قتيبة حوتا * جهاروا لم تعضب لقتل ابن حازم

قالوا امحة وقوع ان موقها واشاع ان تكون الناصبة لانها لا تفعل بين الفعل أو الخفة لانه لم يتقدم عليها فعل
تحقيق ولا شك وقال الخليل بل هي الناصبة وقال المبرده هي الخفة من الثقيلة على تقدير ان تعضب من أجل ان اذنا
ثم حذف الجار وعطف . الرابع اني أثبت بعضهم وخرج عليه . قل ان الهدي هدي الله ان يؤتى أحد . أي لا يؤتى
وأشكره الجمهور . الخامس بمعنى لثلاث أثبت بعضهم وخرج عليه . بين الله لكم ان تملوا . أي ثلاثا ملوا قال
أبو حيان والمصحح المنع وتأويل الآية كراهة ان تملوا . السادس بمعنى اذ أثبت بعضهم مع الفعل الماضي قيل ومع
الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى . بل عجبوا أن جاءهم من نذرهم . وقوله تعالى أن تؤمنوا بالله ربكم .
أي اذ آمنتم قال أبو حيان وهذا ليس بشئ بل أن في الآيتين مصدرية والتقدير بل عجبوا لأن جاءهم ولذلك كان
يخرجون الرسول وأياكم أن تؤمنوا بالله ربكم . وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جامع الجوامع
وهذا القدر الى هنا نصف الكتاب واعلم أي لما شرعت في شرحه كنت به أن أولا يشرح النصف الثاني وكتبت
من أول الكتاب الثالث الى ان اجمع التكسير على طريقة المرح غميدا لي أن أخبر لا أسلوب فشرحت من أوله
على النمط المتقدم وكان في نبي الاسرار على هذه الطريقة الى آخر الكتاب والغاء القطعة التي كتبها أولا من وجه
ثم لما ساق الزمان عن ذلك أثبتت كل قطعة على حكمها وضمنت هذه القطعة الى ثلاث وصلت بينهما ولا
يضر كون الشرح على أسلوبين فمعه بلا مخرج ومعه مخرج ونمود هناك إن شاء الله الى تكملة بقية الكتاب
من جمع التكسير الى آخره على طريقة أوله والله الموفق

الكتاب الثالث في الجبر والحرر وما حمل عليها وهي الجبر ومات

وما يستتبعها من ذكر أدوات الشرط غير الجازمة وما استطردها من ذكر بقية حروف المعاني المرتبة على
حروف المدح وآخرها تون التوكيد وعقب جملة في التنوين (الجبر) بصرف أو إضافة) لانها طعنا ومن زاد
التيبة فهو رأي لا خفى مروج عند الجمهور كما سيأتي فان قلت الجبر بالاضافة أي اياه وهو مروج قلت
دم ولكن المراد الجبر الكائن بينهما أو هما على رأي سيبويه من أن الجار المضاعف وعلى رأي ابن مالك انه الحرف
المقدر لا جار سواه (الحروف) أي هذا ما بحث حروف الجبر وصفت به قال ابن الحاجب لأنها جبر بمعنى الفعل
أي الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجبر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكذا قال الرضي وتسميها
الكوفيين حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث
صفة في الاسم فتقولك جلست في الدار قلت في علي أن الدار وعاء الجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من
السكرات وانما عملت لتقدم من اختصاصها بما دخلت عليه فأشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لانه اعراب العدد
ومدخلها فضله ولا نصيا لان محل مدحها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصب لاحتمال انه

بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما في ما ضربت الارز بدافعتين عملها البحر (الى) له معان فيكون
 (لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانا تصومتم أمورا الصيام الى الليل ومكانا تصومتم المسجد الحرام الى المسجد الأقصى
 قال الرضى ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتهأوها تهاينا ومبدها (قال ابن مالك) فى التسهيل (والتبيين) قال فى شرحه
 وهى المينة لغاية عجر ورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل نجب أو اسم تفضيل نحو . رب السجن أحب الى .
 قال (و معنى فى) أى الظرفية لقوله تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة . أى فيه وذكره جماعة فى قوله

فلانتركنى بالوعيد كاتنى ه الى الناس مطلقا به الفاعل جرب

قال (و) بمعنى (اللزم) نحو والامر اليك . أى لك وقيل هى لانتهاء الغاية أى تمت اليك (و) قال (الكوفية) وطائفة
 من البصرية (و) بمعنى (مع) أى المعية وذلك اذا ضمت شيئا الى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى
 . من أنصارى الى الله . وقوله . وأبديكم الى المرافق . وقوله الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زبد مال تر بدمع
 زبد مال قال الرضى والتعقيق ان الى هذه لانتهاء لقوله الى المرافق أى مضافة اليها الذود الى الذود أى مضافة الى
 الذود وقال غيره وما ورد من ذلك مؤول على تضمن العامل وابقا الى على أصلا والمعنى فى قوله . من أنصارى
 الى الله . من يضيف نصرته الى نصرته الله والى حيث شأه بلغ من مع لائك لوقلت من ينصرف مع فلان لم يدل على
 أن فلانا وحده ينصرف وقيل التقدير من ينصرفى حال كونه ذاهبا الى الله (و) بمعنى (من) كقوله
 تقول وقد عالت بالكور فوفها ه أبى فلا يروى الى ابن أحر

أى منى (و) بمعنى (عند) كقوله

أم لا سبيل الى الشباب و ذكره ه أشهى الى من الرقيق السلسل

أى أشهى عندى كذا سبيل ابن مالك وابن هشام فى المعنى وتارة ابن الدماينى بانه تقدم ان المنطقة بما يفهم حبا
 أو بغضا من فعل نجب أو تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبنية لغاية مجرور بها لاقصا آخر
 وأجاب شيخنا الامام الشافعى بان تلك شرطها كون النجيب والتفضيل من نفس الحب والبغض وهى هاتمتان
 بتفضيل من الشهوة (و) قال أبو الحسن (الاخفش) (معنى) (الباء) نحو . واذا دخلوا الى شياطينهم . أى بشياطينهم
 (و) قال (الفراء) تكون (زائدة) للتوكيد كقوله تعالى . أقضت من الناس نهوى اليهم . بفتح الواو وهواهم
 وغيره خرجها على تضمن نهوى معنى تمل أو على ان الاصل نهوى بالكسرة فقلت الكسرة فحة والياء الفاعل
 قيل . فى ناصية ناصاء ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان شرط هذه اللفظة تحريك الياء فى الاصل وأجاب
 ابن المانع بان أصل هذه الياء الحركة وسكونها عارض للاشتغال (الباء مكسورة) مطلقا (وقيل) تفتح من
 الظاهر (فيقال بزبد قال أبو حيان حكاه أبو العتيج عن بعضهم (بالاصاق) ويقال الارزاق قال فى شرح اللب وهو
 يملق أحد المعنيين بالآخر قال أبو حيان قال أصحابنا هى نوعان أحدهما الباء التى لا يصل الفعل الى المفعول الا بها
 نحو سطوت بعمر ومرت بزبد قال والاصاق فى مرت بزبد مجاز لما التصق المارور فكان يقرب بزبد جعل كانه
 التصق بزبد والآخر الباء التى تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو امسكت
 بزبد الاصل امسكت بزبد فاذا دخلوا الياء ليسوا ان امسا كل اياه كان بمثابة منك له بخلاف نحو امسكت بزبد
 بدون الياء فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة قيل والاصاق معنى لا يفرق الياء ولهذا لم
 يذكر لها سبويه معنى غيره زاد غيره (والتعدي) وتسمى بـاء النقل أيضا وهى المعاقبة للهزمة فى تغيير الفاعل
 نحو لا واكثر ما عدى الفعل القاصر تقول فى ذهب زيد ذهب زيد واذهب منه . ذهب الله بنورهم . وقد
 تكون مع المتعدي نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك

الحجر الجمر (والسببية والاستعانة) جمع بينهما ابن مالك في الالفية وابن هشام في المعنى . وقدر الثانية بالداخلية
على آله الفعل نحو كتبت بالقلم ونزل الأولى بنحو . ظنتم أنفسكم باتخاذكم الجمل . وقال الرضى السببية فرع
الاستعانة . ولذا اقتصر عليها معنى الاستعانة ابن مالك في الكافية السكرى وحذف السببية وعكس في التسهيل
فاقتصر على السببية . وقال في شرحه بآه السببية هي الداخلية على صالح الاستعانة به عن فاعل معد لها مجازاً نحو
فأخرج به من الثمرات رزقكم . فلو قصد اسناد الانحراج الى الماء . وقبل أنزل ماء أخرج من الثمرات رزقاً الصبح
وحسن لكنه مجاز . والآخرة حقيقة ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فإنه يصح أن يقال كتبت بالقلم وقطعت بالسكين
والنحوون يعبرون عن هذه الباء بآه الاستعانة وآثر على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأعمال المنسوبة إليه
نقال فإن استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى . وقال أبو حيان ما ذهب إليه ابن
مالك من أن بآه الاستعانة مدرجة في بآه السببية قول أنفرد به وأصحابنا فرقوا بين بآه السببية وبآه الاستعانة فقالوا بآه
السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحرب . وبالجوع . ونجحت بتوفيق الله . وبآه الاستعانة هي
التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل وفعله الذي هو ألتصو كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم . وبآه
الفعل بالسكين وخضت الماء . وجلى الألباح جعل الفلم حبالاً للكتابة ولا القدوم سبباً للمجازة ولا السكين سبباً للبرى
ولا الرجل سبباً للخوض بل السبب غير هذا (والظرفية) وهي التي يحسن . وضعها في نحو . نصركم الله سيرة .
ونجيتهم بسحر (والمباحية) وهي كما قال ابن مالك التي يحسن موضعها مع . وبغنى عنها وعن مضمومها الحال
نحو . احبط بسلام . أي مع سلام . ولما جاءكم الرسول بالحق . أي مع الحق . وعفا . فسح بحمد ربك . أي مع
حده وماعدا . وهذه المعاني الخمسة تجميع الاصاق كما نقله أبو حيان عن الأصحاب وضم اليها القسم ولذا ذكرتها
مترابطة بخلاف صنيع التسهيل (والغاية) نحو . وقد أحسن بي . أي إلى (وكذا البدل) وهي التي يحسن
موضعها بدل (والتبويض) وهي التي يحسن موضعها من (على الصحيح) فبما نال الأول قول عمر رضي الله عنه
كلمة ما يمر في أن لي بها الدنيا أي بدلتها وقول الخاسر

فلست لي بهم فوماذا ركبوا . شنوا الاغارة فرسانا وركباناً

وقال الثاني قوله تعالى . عينا يشرب بها عباد الله . أي منها وقوله شرب من ماء البحر وقول الآخر
شرب التزيف يرد ماء المشرح . وهذا المعنى أثبتته المكونون والأصمعي والفارسي والعيني وابن مالك
والأول المتأخرون وأنكرها جماعة وقالوا في أمثلة الأول الباء السببية وأولوا أمثلة الثاني بأن يشرب ويشرب من
وشرب ضمن معنى يروي . نحو . قيل المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالمعدى قال بعضهم ولو كانت
الباء للتبويض لصرح زيد بالقوم زيد من القوم وقبضت بالدرهم أي من الدراهم (قال ابن مالك) في التسهيل
(والتعليل) قال في شرحه هي التي يحسن موضعها الملام غالباً نحو . فظلم من الذين هادوا . إن الملا يا تمرون
بك . قال واحتررت بتولي غالباً من قول العرب غضبت لعلان إذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت به إذا
غضبت من أجله وهو ميت . قال أبو حيان ولا يذكر أصحابنا هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شيئاً واحداً
قال ويدل لذلك أن المعنى الذي سمي بآه السبب موجود في بآه التعليل لأنه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت
عليه بآه التعليل كما يصح ذلك في بآه السبب فتقول ظلم أنفسكم اتخاذكم الجمل وأما أنتمرون بك فالباء فيه ظرفية أي
يا تمرون قبل أي يتشاورون في أمرك لأجل التعليل انتهى . وهذا هو الحق قال أيضاً (والمقابلة) قال وهي
الداخلية على الاعراض والاعتان قال وقد سمي بآه العوض نحو شربت الغرس بألف وكافان الاحسان
بضعف والظاهر أنهما داخلان في بآه البدل (و) قال (الكوفية) بمعنى على أي الاستعلاء وحزم به ابن مالك نحو من

إن تأمنه بنظر رأي عليه دليل . إلا كما استكم على أخيه . وإذا مروا بهم يتغامزون . أي عليهم دليل وانكم
تخرون عليهم . أرب يقول الثعلبان برأسه . دليل عامه . لقد دل من بالت عليه الثعلاب . قالوا (و) بمعنى (عن
وفي اجتماعها بالسؤال خلاف) فليل تختص به وظاهر كلام أبي حيان أن السكوفية كلهم عليه كقولهم تعالى .
فأسال به خبيراً بدليل يستلون عن أبنائكم وقول علقمة

فإن تسألوني بالنساء فأنني • بصير بأدواء النساء طيب

وفيل لا وعليه ابن مالك نحو . يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم • تشفق النساء بالغمام • والبصرة أنكر وأهذا
المعنى وأولوا الآية والبيت على أن المعنى يسأل بسببه خبير أو بسبب النساء لنعلم وأما نحن أو نضمن السؤال معنى
الاعتناء والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطمعته جوع وسقيته بعمية نريد عن جوع وعن عمية
قال ابن هشام في التأويل الأول بعد لأن الجرور بالباء هو المستول عنه ولا يقتضي قولك سألت بسببه أن الجرور
هو المستول عنه (و) قال ابن هشام (الخصم راوى و) بمعنى (الكاف) داخل على الاسم حيث يراد التشبيه نحو
لقيت يزيد الأسد ورأيت القمر أي لقيت أي الأسد أي شبه قال أبو حيان والصحيح أنها السبب أي بسبب
لقائه وبسبب رؤيته (وزاد نو كيد في مواضع) ستة وهي الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد
وهي مذكورة في محاسن من غريب زياتها أنها تزداد في الجرور كقوله • فأصعبن لا يسألن عن عابه •
(قال ابن مالك و) تزداد (عوضاً) ومثله بقوله

ولا يواتيك فيأتاب من حدث • إلا أخوتك فانظر بمن تنق

قال أراد من تنق فزاد الباء قبل من عوضاً (وحكاة) أيضاً (في عن وعلى) وأنتد قوله

أخرج أن نفس أناها حاميها • فلهالتي عن بين جنيتك تدفع

أي هلالتي التي بين جنيتك تدفع فحذف عن وزاد هالتي عوضاً وقول الآخر

إن الكريم وأيتك يعقل • إن لم يجد يوماً على من يشكل

أي إن لم يجد من لم يشكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل من عوضاً (وقاسه في إلى وفي اللام ومن) فقال في
الشرح يجوز عندى أن يعامل بهذه المعاملة من اللام وإلى وفي قياساً على عن وعلى والباء فيقال عرفت من
عجبت ولمن قلت وإلى من أدبت وفين رغبت والأصل عرفت من عجبت منه ومن قلت له ومن أدبت اليوم من
رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها عوضاً (ورده أبو حيان) أي العوض بأنواعه فقال في الآيات
المستشهد بها الآية من فيها التأويل المذكور لا حتم أن يكون الكلام ثم عند قوله فانظر أي فانظر لنفسك ولما
قدم أنه لا يواتيك إلا أخوتك استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخيه
فقال عن تنق أي لا أحد يوثق به فالباء في عن متعلقة بتنق وكذا البيت الآخر يعقل تمام الكلام عند قوله

• إن لم يجد يوماً أي أنه إذا لم يجد ما يستعين به اعقل بنفسه ثم قال على من يشكل ومن استعاضة أي لا أحد يشكل
عليه فلي • متعلقة بتشكيل ولم قول البيت الثاني وقال في المفسر هذا الذي أجاز به قياساً ببيت الأصل الذي يقاس
عليه ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدرك به ولو كانت لا تحفل التأويل لكنت من السدوف والندور
والبعد من الأصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت إليها قال وقد نص سيبويه على أن عن وعلى لا يزدان إلا عوضاً
ولا خبر عوض (حتى كالي) في انتهاء الآية (الكن) أي أمكن منها ولذلك قاله في أشياء الأول أنها (تفيد تقضي
فعل شيئاً شيئاً) ولما لا يجوز ككتب حتى زيد وأنا حتى عمرو ويجوز ككتب إلى زيد وأنا إلى عمرو أي هو
غائب في حديث مسلم نابك والبيت (و) الثاني أنها (لا تقبل الابتداء) لضعفها في الغاية فلا يقال سرت من البصرة

حتى الكوفة كما قال الى الكوفة (و) الثالث انها (لا تجزأ آخرها) الا آخر جزء نحواً كملت السمكة حتى: أسها
(قال الاكثر أو ملاقيه) أى متصلاً به نحو: سلام هي حتى: مطلع العجيز. ولا يجوز ضربت حتى نصف الليل
بمخلاف الى ومقابل الاكثر قول السيرافي وجاعلة أنها لا تجزأ الا الجزء فقط دون المتصل به قال الرضي وهو مردود
بالآية (خلافاً لابن مالك) اذ قال في التسهيل ونسرحه والتمز الزمخشري كون حجر ورها آخر جزء أو ملاقي آخر
جزء وهو غير لازم بدليل قوله

عنيت ليلة فحازلت حتى * نصفها راجياً فعدت يؤوسا

قال أبو حيان ومثله الزمخشري هو قول أصحابنا وما استدلل به لاجتماعه لانه لا يتقدم العامل فيها حتى ما يكون
ما بعده جزء له في الجملة المقابلة بمعنى فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا ولو صرح فقال ما زلت راجياً وصلها تلك
الليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الزمخشري ونحن نقول اذا لم يتقدم في الجملة المقابلة حتى ما يصح أن يكون ما
بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به ولا ملاقيه. وكذا قال ابن هشام في المعنى على ان ابن مالك جزم
باشتراط ذلك في الكافية الرابع انها لا تجزأ الا (ظاهراً خلافاً لليرد والكوفية) في نحو يزعم جرهما المضمر مستدلين
بنحو قوله

فلا والله لا يلقى اناس * فتي حثاك يا ابن أبي زياد

والجمهور قالوا إنه ضرورة قال أبو حيان ومن أجاز جرهما المضمر أدخلها على المضمرات المجرورة كلها قال ولا
ينبغي القياس على حثاك في هذا البيت فيقال ذلك في سائر الضمائر قال وانتهاء المقابلة في حثاك هنا لا أهمه ولا أدري
ما يعني هنا بحتاك فقل هذا البيت معنوع انتهى ومثل ابن هشام في المعنى بقوله

أنت حثاك تقصد كل فج * ترجى منك انها لا تخيب

قال واختلف في علة المنع فبطل هي أن مجزأها لا يكون الا بعضاً لما قبلها أو بعض منه فلم تكن عود ضمير
البعض على الكل قال ورد أنه قد يكون ضمير حاضر كافي البيت فلا يعود على ما تقدم وأنه قد يكون ضميراً غائباً
عائد على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حياء وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فانه قد دخل عليه
على الاصح قال ورد أنها لو دخلت عليه لقيس في العاطفة قائم واحتمى أنت وأكرمهم حتى أياك بالفصل لان
الضمير لا يشمل الابعاد وفي المخالفة حثاك بالوصل كافي البيت وحيد فلا التباس وقيل العلة أنها لو دخلت
عليه قلبت ألفها ياء كافي الى وهي فرع عن الى فلا تشمل ذلك والاسارى الفرع الاصل قال شيخنا الامام القسبي
والجواب بعد تسليم بطلان هذا القدر ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا تشمل
ما بعدها الى فهم الا في غيرهما قال الساجي قال سيبويه استغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم حتى ذلك وبالاضمار
في الى لان المعنى واحد كما استغنوا بترك عن وذروا دوع (واما التاوعتي) بابدال حائشائنا (الله) الاولى بمنية والثاني
هذلية قال ابن مالك قرأ ابن مسعود ليس جنة حتى حين. فكتب اليه عمران الله أنزل هذا القرآن مرسل أو لم
بانة قرئش فلا تقرهم بلغة هذيل (ومنع البصر بغير ما لا يصلح أن يكون) غائبة لما قبلها) وأوجبوا فيه الزرع على
أنها ابتدائية نحو الحب حتى الخربليس زيد وجوز جر الكسائي (و) الغراء وسعوا أيتها الجرف اذا تلى الاسم
بعدها جملة اسمية وما بعدها غير بشر بل لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت) وحتى زيد أو
مضروب وجوز جر الكوفية (و) منع (الكوفية) الجرف اذا تلى الاسم الذي بعده ما قبل عامل في ضمير فهو
ضربت القوم (حتى زيد ضربته) وقالوا لا يجوز حتى يقال مضربه وجوز به البصر به فمما وجوز رافى الاول
أيضا العطف والابتداء (و) منع (الكل) الجرف اذا تلاه اسم مضرد نحو ضربت القوم (حتى زيد مضرب) (و)
وأوجبوا الابتداء وجوزوها والعطف فيها اذا تلاه ظرف أو مجزأ ونحو القوم عندك حتى زيد عندك والقوم في

لدار حتى زيد في الدار أو جلة اسمية وما بعدها ثم يكمل ما قبلها في المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد وهو مضروب وجوز والجر والعطف فيما إذا تلاه فعل عامل في ضمير ما قبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضربتهم فإن كان في ضميره وهو غير ضمير يكمل فلا ابتداء والجر على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيد أيضا فأبطل على ارادة تكرار الفعل وهذا المعنى لا يعطيه الا العطف كأنك قلت ضربت القوم حتى ضربت زيدا أيضا (وزعم الفراء الجري) حتى (نيابة) عن الى لا بنفسها كما حوت الواو نيابة عن رب قال وربنا أظهر وا الى في بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى التناجعو بينهما يتغير الفاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكى (ونكون) حتى (حرف ابتداء) أي حرف ابتداء بعده الجمل أي تستأنف وحيشة (تليه الجملتان) الاسمية كقول جرير

فازالت القتلى تجم دماهما • بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق • فواجبها حتى كليب تسبى • والفعلية المضارعة كقراءة تافع وزلزلوا حتى يقول الرسول والماضية نحو حتى غفوا والمصدر بشرط نحو • وابتلوا البتلى حتى إذا بلغوا السكاح • (خلافا لابن مالك في زعمه) أنها (جارة قبل) الفعل (الماضي) بأضمار أن بعدها على تأويل المصدر قال أبو حيان وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام لا أعرف له في ذلك لغة وفيه تكلف أضمار من غير ضرورة (و) خلافا (له) وللأختش (أبي الحسن) في (زعمهما) أنها (جارة) قبل (إذا) وأن إذا في موضع جر بها والجمهور على أنها حينئذ ابتداءية وإذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها قال أبو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتداء أنه بعدها المبتدأ وإنما بل معناه أنها بعد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا هل ويل ولكن من حرف الابتداء وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ وإنما المعنى أنها لا يصح أن يقع بعدها المبتدأ أو متقدم في تفسيره أخذ من ابن هشام في المعنى أولى وأقدم ثم قال قال بعض شيوخنا ضابط حتى أنها إذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب بحرف واسم مرفوع أو منصوب بحرف عطف أو جلة حرف ابتداء متقدم في باب الخال أنه لا محل لهذه الجلة على الأصح (مسألة) متى دلت قرينة على دخول الغاية (أي التي بعد الى وحتى في حكم ما قبلها) (أو) على (عدمه) أي عدم دخول فواضح أنه يعمل به فالأول نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره • وبذلك الخاط من أوله الى آخره دلل كذا الآخر وجعله غاية على الاستغناء • وأيديكم الى المرافق • دلت السنة على دخول المرافق في الفصل التي المصيفة كى يخفف رحله • والزاد حتى نعله ألفاها

والثاني نحو • ثم آمنوا الصيام الى الليل • دل النبي عن الوصال على عدم دخول الليل في الصوم • فظرة الى يسرة فان الغاية لو دخلت هذا الوجه الانتظار حال البسار أيضا وكذلك يؤدي الى عدم المطالبة وتقويت حتى الدائن سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت • لهم فلا زال عنها الخبر مجزوا

دل على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه (والا) أي وإن لم يتم قرينة على الدخول ولا عدمه (فتالها) أي الاقوال (وهو الأصح) ورأى الجمهور (تدخل مع حتى دون الى) جلا على الغالب في البابين لأن الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فوجب الخل عليه عند التردد وأولها بدخل فبهما وثانيهما لا فيهما واستدل القولان في استواء حتى والى بقوله تعالى • فتعنهم الى حين • وقرأ ابن مسعود حتى حين (رابعها بدخل فمهما) أي مع الى وحتى (أن كان من الجنس) و (لا) بدخل (أن لم يكن) نحو انه ليلام الليل حتى الصباح أو الى الصباح نقله أبو حيان في حتى عن الفراء والزماني وجاعة وابن هشام في الى غيرسمى قاله وهو قول الاندلسي فيا نقله الرضي (فان كانت حتى عاطفة دخلت وفاقا) نحواً • كالت المسكة

حتى رأسها قال ابن هشام وعلم من ادعى الاتحاق في دخول الغاية في حتى مطلقا وانما هو في العاطفة والخلاف في العاطفة مشهور قال والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو (رب) بضم الراء وتشديد الباء وقسمها (وبقال رب) بفتح الراء (وربت) بضمها (وربت) بالضم وفتح الباء والتاء (وربت) بسكون التاء (وربت) بفتح الثلاثة (وربت) بفتح الاولين وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة وربنا) بالضم وفتح الباء المشددة (ورب) بالضم وبالسكون (ورب) بالفتح والسكون فهذه سبعة عشر قلعة حكاهما عدا ربنا ابن هشام في المعنى وحكى ابن مالك منها عشرا وزاد أبو حيان ربنا (وزعم) أبو الحسين علي (بن فضال) المجاشعي في كتاب الهوامل والقوامل (انها ثمانية الوضع) ساكنة التاني كهل ويل وقد (وان فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة) لالفة (وان فتح الراء مطلقا) أي في الجمع شديدا وتخففا مع التاء ودونها (شاذ) والجمهور على أنها ثمانية الوضع وان التخفيف المذكور وقع الراء لفة معروفة (و) زعم (الكوفية) وابن الطراوة أنها اسم (سبى) لأنها في التقليل مثل كم في التكثر وهي اسم باجاء وللأخبار عنها في قوله

ان يقتلوك فان قتلتم لم يحسن • عار عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ وعار خبره قال وسكون معموله بجوابها كذا في مبتدأها فيقال رب رجل أفضل من عمرو ويقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم مرت ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرضى أنها اسم لأن معنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال إعرابه أيدأرفع على أنه مبتدأ لا خبره كما اختاره في قولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد التناهي في معنى القلة قال فان كفت بما فلا عمل لها حيث لا يكونها كحرف التاني الداخلة على الجملة ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسماء لما زان تعدى إليها الفعل بحرف الجر فيقال رب رجل عالم مرت وان يعود عليها الضمير ويضاف إليها وذلك وجب على الأسماء متفتحة عنها وأجيب عن البيت الأول بأن المعروف وبعض قتل عار وان نصبت تلك الرواية فعار خبر محذوف أي هو عار كما صرح به في قوله • يارب هبناهي خير من دعه • والجملة صفة المجرور وأخبره اذ هو في موضع مبتدأ قال أبو علي ومن الدليل على أنها حرف لاسم أنهم لم يفسحوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ما عمل فيه وفي مفادها أقوال أحدها أنه للتقليل دائما وهو قول الأكثر قال في البسيط كالليل وسبويه وعيسى بن عمرو وبونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأنصاري والمازني وابن المراح والجرى والمبرد والزجاج والراجزي والفارسي والزماني وابن جني والسجستاني والعجري وجملة الكوفيين كالكسائي والغرام وابن سعدان وهشام ولا يخالف لهم الا صاحب العين انتهى ثانيا للتكثر دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة وروى عن الخليل (ثالثا) وهو (المختار) عندي (وقال اللغوي) أي نصر وطائفة (انها للتقليل غالباً والتكثر نادراً) رابعاً عكسه أي للتقليل قليلاً والتكثر كثيراً وجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المعنى (خامساً) موضوعه (لهما) من غير غلبة في أحدهما نفسه أبو حيان عن بعض المتأخرين (وسادساً) موضع لواحد) منه ما بل هي حرف انبات لا يدل على تكثر ولا تقليل وإنما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان (وسابعاً) أنها (التكثر في) موضع (المباهاة) والافتقار والتقليل فيما عدا ذلك وهو قول الأعمش وابن السيد (وقيل) هي (لهم العدد) تكون تقليلاً وتكثر قاله ابن الباذن وابن طاهر فهذه ثمانية أقوال حكاهما أبو حيان في شرح التسهيل ومن وردها للتكثر قوله تعالى • ربنا • يوم الدين كفو والوكالوا مسافين • فإنه يكثر منهم عن ذلك وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن مواضع الفخر قول حمارة بن عقيل

فان تكن الايام شين مفرق * وأكثرن أشجائى وفلان من غربي
فيارب يوم قد شربت بمشرب * شغيت به عنى الصدى بارود عذب

وقول الآخر

فيارب يوم قد طوت ليلة * بالنسة كأنها خط تمثال

ومن ورودها للتقليل

الارب مولود وليس له أب * وفى ولد لم يلد له أبوان

وذى شامة غراء فى حروجه * محجلة لا تنقضى لأوان

أراد عيسى وآدم والقمر (وتعذر) وجوبا (غالباً) قال أبو حيان والمراد تصديرها على ما يتعلق به فلا يقال لقيت
رب رجل عام لا أول الكلام فقد وقعت خبر الآن المنخفض من الثقيلة وجوبا للو قال

امارى اى رب واحداه * ملككت فلا أسر لى ولا قتل

تبعث أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يحال أمينا

ولو علم الاقوام كيف خلقتهم * لرب مفد فى القبور وعامد

قال شيخنا الامام الشافعى ويعمل أن بعد ذلك ضرورة (ولا تجرة - بركة) منها مغربا كان أومنيا كقوله

رب من انضجت غيظا قلبه * قد نحي لى موثا لم يطع

(خلافاً لبعثهم) فى تجوز مخرجها المعرف بالاحتجاج بقوله

رب الجامل المؤجل فهم * وعناجيج بينهن المهار

مخرج الجامل وأجاز الجهور بأن الزاوية بالرفع وان صحت بالجرح خرج على زيادة ال ولائها إمالة أولئك كثرة وغير
الذكورة لا يجعلها لان المعرفة إمالة فقط كالغرد والمثني أولئك كثرة فقط كالجمع ولا يجعلها لاحتياج الى

علامة يصير بها نصا (وفى وجوب نعته) أى مجرور بها (خلف) فقال المبرد وابن السراج والغامسى والعبدى
وأكثر المتأخرين وعزى البصر بين يجب لان رب أجريت مجرى حرف النى حيث لا تقع الاصدرا ولا يتقدم

عليها ما يعمل فى الاسم بعدها بخلاف سائر حرف الجرح وحرف النى أن يدخل على جملة فالأقرب فى مجرورها
أن توصف بجملة لذلك وقد يوصف بالمجرى مجرأه من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول وجزم به ابن

هشام فى المعنى واختاره الرضى وقال الاخفش والغرام والزجاج وأبو الوليد النعمى وابن طاهر وابن خروف لا
يجب وتضمنها القلة أو السكرة يقوم مقام الوصف واختاره ابن مالك وشيخه أبو حيان ومنع كونها لا تقع الاصدرا

لما تقدم وكون ما يعمل فيها بعد لا يتقدم مقتضيا لشبهها بحرف النى بان لما لا يتقدم على المجرور الذى يتعلق به
ولا يلزم أن يكون جاريا مجرى النى نحو بكم درهم تصدقت على الخيرية (وبجزمضا اليه ضمير مجرورها معطوفا)

عليه (مالوا) خاصة نحو رب رجل وأخيه رأيت وسوغ ذلك كون الاضافة غير محضة فلم تغد نعتا وقال الجوزى
لانه يمتنع فى التابع ما لا يمتنع فى المتبوع قال الرضى ولو كان كذلك لجاز رب غلام والى بند ولا يجوز ذلك فى غير

العطف من التوابع ولا فى العطف بغير التوابع (وفى القياس) فى المعطوف بالواو (خلف) فأجازه
الاخفش واختاره ابن مالك وأبو حيان وقصره مسيبويه على المشعوع أما ما حكاه الأصمعى من ميسا من قرب

للمضاف أى الضمير حيث قال لأعرابية الغلان أب أو أخ فقالت رب أبىه رب أخيه رب يدرب أبىه رب أخ له تقديرا
للا تفعال ليكون أب وأخ من الأسماء التى يجوز الوصف بها فلا نحاس عليه انعاقا (وتجوز ضميرا) ويجب كونه

(مفردا مذكرا) وان كان الله بضم نى أو جمعا أو مؤنثا كونه (يفسره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذى يقصد

المسكلم (تليه) غير مقصولة عنه فيقال ربه رجلا ور به رجلا ور به رجلا ور به امرأه ور به امرأتين ور به نساء قال

ربه امرأتك نال أمنع عزرة * وغنى بعيد خصاصة وهوان

قال أبو حيان وسمع جزء في قوله * ور به عطب أعذت من عطيه * على نيته وهو شاذ (وجوز الكوفية مطابقة) الى الضمير لها أي النكرة المفسرة في التثنية والجمع والتأنيث قياسا وسماعا قال ربه فشة دعوت الى ما * يورث الحد دائما فأجابوا

قال ابن عمفور وذلك لا يجوز عند نالان العرب استغنت بقتية التميز وجمعه عنه كما استغنوا بتركة من وذر وودع قال أبو حيان ومن ذهب الى وجوب وصف بحر ور رب لم يقل به هنا قال ابن أبي الربيع لانه استغنى بمادل عليه الامصار من التفضيم عن الوصف فصار قولك ربه رجلا عزلة رب رجل عظيم لا أدرك على وصفه (والاصح انه) أي هذا الضمير (معرفة) جرى مجرى النكرة في دخول رب عليه لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود وقال بعضهم إنه نكرة واختاره ابن عمفور لوقوعه موقع النكرة وكما قلت رب شيء ثم فسرت الشيء الذي تريد به يقولك رجلا قال بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو لقيت رجلا فضر به لأنه نائب مناب معرفة اذا الأصل فضر به الرجل أو متأخرة وهو واقع موقع معرفة نحو نيم رجلا زيد فالضمير في نيم واقع موقع ظاهر معرف بال أو مضاف الى ما هي فيه (و) (الاصح) انه) أي جر رب الضمير (ليس قليلا ولا شاذا) بل جازم بكثرة نصبه او قال ابن مالك هو قليل وفي بعض كتيبه شاذ قال أبو حيان وليس يصحح الآن عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالفظة بالنسبة الى جرها لظاهر فانه أكثر من جرها الضمير (و) (الاصح) (انهازائدة في الاعراب لا المعنى) قال أبو حيان وبدل عليه قولهم رب رجل عالم يقول ذلك لئلا أن رب زائدة في الاعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدى فعل للضمير المتصل الى ظاهره ففعل رب رجل في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوغ ذلك وان كانت تدل على معنى لان الزائدة منه لا يتغير المعنى بزواله وهو الزائد للتوكيد ومنه ما يتغير وبسمى زائدة اصطلاحا باعتبار تخطي العامل اليه كقولهم جئت بلازاد فان الصيغة قالوا الزائدة ولو أزيلت لتغير المعنى ومقابل الاصح قول ابن أبي الربيع انها غير زائدة لانها نحو زمعنى والزائد لا يجوز زه وانما يكون موكدا (و) (الاصح) بناء على انها زائدة في الاعراب (ان محل بحر ورها على حسب العامل) بعد هاء فهو نصب في نحو رب رجل صاحب لقيت ووقع في نحو رب رجل عندى ورفع أو نصب في نحو رب رجل صاحب لقيته (الا لزم النصب) بالفعل الذي بعده هاء أو بمادل محذوف خلافا لما زاج ومتابعيه في قولهم بذلك لما يلزم عليه من تعدى الفعل المتعدي بنفسه الى مفعوله بواسطة رب وهو لا يحتاج اليها على الاول (فيعطف عليه) أي على محل بحر ورها كما يعطف على لفظه قال

ومن كسيف سناء وسفا * دعوت بدلاج المبحر نهوض

فيعطف سناء على محل سن لانه في موضع نصب يدعوت هذا الغرض النهوض نور او بقرة والسمن غرنا الوحش بضم السين المهملة وفتح النون المشددة (و) (الاصح) (انها تتعلق) كسائر جر وف البحر وقال الرماني وابن طاهر لا تتعلق بشيء كالمجر وف الزائدة والاصح أن يتعلق بالعامل الذي يكون خبر المجر ورها وعاملا في موضعه أو يفسر له فانه أبو حيان وقال ابن هشام قول الجهم وانها معدية للعامل ان أرادوا المذكور فخطا لانه يتعدى بنفسه أو محذوفات قد بره حصل أو نحوها كما صرح به جماعة ففعله تقدير ما معنى الكل لم يستغنى عنه ولم يخطئه في وقت مقول والاصح منه نصب على مسئلتى التعاقب وكونه بالعامل ما كما قرره ومقابلته في الثانية قول الجماعة المذكورين (ثم) على التعليق (قال السكند) (الاصح) (احذف المحسن) ممنوع وقال ما ورد من ذلك

مصنوع (و) قال (الخليل وسيبويه نادر) كقول التماخ

ودوية قفر تمشي ناعما * كشي النماري في خفاف البرندج

أي قطعها قال أبو حيان ومما برد قول لكذة قولهم رب رجل قام ورب ابنه خير من ابن وقول الشاعر

ألا رب من نعتته لك ناصح * ومؤمن بالغيب غير أمين

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزولي كثير) و بهجوم ابن الحاجب (ورابعها واجب) نقله صاحب البسيط عن

بعضهم قال لأنه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن (وخامسها) قال ابن أبي الربيع (يجب) حذفه (ان

قامت المقابلة مقامه) نحو رب رجل يفهم هذه المسئلة أي وجدته فإن لم يقم مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان

هناك دليل أم لا كان نسمع انسانا يقول ما رأيت رجلا عالما فتقول رب رجل عالم رأيت ولك حذف رأيت

وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب (ويجب كونه) أي الفعل الذي يتعلق به رب (ماضيا) معنى قاله المبرد

والفارسي وابن عمقور وقال أبو حيان إنه المشهور ورأى الأكرين (وقيل يأتي حالا) أيضا فلا يقال رب رجل

سيفوم قاله ابن السراج (وقيل و) يأتي (مستقبلا) أيضا قاله ابن مالك كقوله تعالى . ربما يود الذين كفروا

. الآية وقول هند أم معاوية . يا رب قائلة غدا . يا خلف أم معاوية

والأولون تأولوا الآية على أنه موضع الماضي على حد ونفع في العود قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل

المستقبل عبر به عن ماضى منصرفه عن المستقبل قال والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله يا رب قائلة غدا

وأجاب شيخنا الأمام الشافعي بأنه لا تكلف لأنهم قالوا إن هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل

معها رما المختصة بالماضي وعدل إلى لفظ المضارع لأنه كلام من لا يخطئ في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهو

مستقبل في التحقيق ماضى بحسب التأويل وأما السبب فأجاب أبو حيان بأنه من باب الوصف بالمستقبل لأن باب

تعلق رب بما بعدها قال ونظيره قولك رب مسمى . اليوم يحسن غدا أي رب رجل يوصف بهذا (ولا يسبقها)

متعلقها لأن لها الصدر (وقد يسبق بالآو يا) واقعة (صدرا جواب شرط غالبا) كقوله

ألا رب مأخوذ بأجرام غيره * فلا نسأمن هجران من كان محرما

وقوله * فإن أمسى تكروبا فيارب قبيحة * ومن سبقها بيا في جواب شرط حديث يارب كالمسبة (على

الاستعلاء) حسنة نحو . وعليها وعلى الفاعل نحو . أو معنى نحو . فقلنا بعضهم على بعض . والرجال عليهم درجة .

قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب كقوله * فيوم علينا يوم لنا * وما وقع بعد وجب أو شبه أو كبر

أو صعب ونحوه ما فيه ثقل أو دل على عكس نحو . أولئك على هدى من ربهم . أنا على عهدك ووعدك

ما استطعت (قال السكوفية والعتي وابن مالك ومعنى مع) أي المصاحبة نحو . وآتى المال على حبه . أي مع حبه

. وإن ربك لا يوفى الناس على ظلمهم . أي مع ظلمهم (و) بمعنى (في) أي الظرفية نحو . واتبعوا ما تنزلوا

السياطين على تلك السليمان . أي في ملكه . ودخل المدينة على حين غفلة . أي في حين (و) بمعنى (من) نحو . وإذا

اكتالوا على الناس . أي من الناس . لغرو وجهم حافظون الأعلى أزواجهم أي منهم بدليل الحديث احفظ عورتك

الامن زوجك . وما ملكت يمينك (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو . إذا رضيت على بنو قشير (و) بمعنى (الباء)

نحو . حقيق على أن لا أقول على الله . أي بأن كافرا أي (و) بمعنى (اللام) أي التعليل نحو . ولتسبحوا الله على

ما عداكم . أي ولا جيل هدايتهم أياكم والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف

فكنت تقول وليت عليه أي عنه وكتبت على الفم أي به وجاهز بدعي عمرو أي معه والدرهم على السندوق أي

فيه وأخذت على الكيس أي منه وأولوا ما تقدم على التضمين ونحوه ففهم تنالوا معنى تقول ورضى معنى عطف

واكتناوا بمعنى حكموا في الكيل وحافظون بمعنى قاصرون وحقيق بمعنى حريصون ولتكبروا بمعنى تسمدوا
(وحذفوا زيارتها ضرورية) كقوله

تحن قبدي ما بها من حباية * واخفي الذي لولا الأسي لغناي

أي يقضي على وقوله

أي الله إلا أن سرحة مالك * على كل أذن العناء نروق

فعلى زائدة لأن راق يتعدى بنفسه وجوزا بن مالك زيارتها في النثر كحديث من حلف على بين أي يميننا وقال
أبو حيان هو على فضمين حلف بمعنى جسر (وجوزا لا تخش حذفها ونصب تاليها فعولا) نحو. ولكن لا
نواعدوهن سراي على سر. لا تعدن لهم صراطك المستقيم. أي على صراطك (وزعمها ابن الطراوة وأبو علي)
الفارسي (والسويين اسماء) دائما عربا لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف إذا لحرف في معناها وقلة
تصرفها لا يوجب لها البناء قال ابن خروف وهو القياس (وفيل مينا) كهذا يدل على الاسم على رأي
الجمهور مبنية وكذا عن والكاف ومنذ اسمها التضمين معنى الحرف الذي يكونه لأنها بمعنى واحد فحملت عليها
على طرد الباب قال صاحب الافصح وهذا هو الوجه والقياس (وزعمها) (الاختص) اسماء (إذا كان مجرورا
وفاعل متعلقها ضمير) بمعنى (واحد) كقوله تعالى. أمسك عليك زوجك وقول الشاعرة

هون عليك فان الامو * ربكف الاله مقاديرها

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب فظن وقد وعدهم قال أبو حيان وابن هشام وفيه
نظرا لأنها لو كانت اسما حينئذ لصح حلول فوق محلها ولأنها لو لم تسميتها لما ذكر لزوم الحكم باسمية إلى في نحو.
فعرهن اليك. واضم اليك. وهزي اليك. قال فينخرج هذا كله على التعلق بمحذوف كافي سقيالك أو على
حذف مضاف أي هون على نفسك واضم إلى نفسك انتهى قال ابن الدميني وقد يقال لا نسلم أن ما كان بمعنى نهي
يصح حلوله محله (واجراه) أي أجرى الاختص ما قاله في على من اسميتها في الحالة المذكورة كقول امرئ القيس
دع عنك نهباصح في حجرته * وقول أبي نواس * دع عنك لوى فان اللوم اغراء * قال ابن هشام وقد
تقدم ما فيه قال وما يدل على أنها ليست اسماء أنه لا يصح حلول الجائز محلها (عن الجائزة) وهي الأصل ولهذا
عدي بها صد وأعرض واضرب وانصرف وعدل ونهى ونأى وحرف ورحل واستغنى ورغب ونحوها ومنه
باب الر وايقوا الاخبار لأن المروي والتجرب به مجاوزة لمن أخذ عنه (قال الكوفي وابن قتيبة وابن مالك والاستعانة)
كألباء نحو. وما ينطق عن الهوى. أي به (والتعليل) نحو. وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة.
مانحن بتاركى آلمنا عن قولك (ويعني على) أي الاستعلاء كقوله تعالى. فاعيا يضل عن نفسه. وقول الشاعر

لأما ابن عمك لأفضلت في حسب * عني ولا أنت دياتي فتزوني

أي على (و) بمعنى (بعد) نحو. لتركبن طبقا عن طبق أي بعد طبق. يعرفون الكلم عن مواضعه. بدليل من بعد
مواضعه. مما قليل ليجهن ناديين. والبصريون قالوا هي للجائزة في الجميع ولو كانت لها معنى هذه الحروف
لجاز أن تقع موقعا فيقال زيد عن الفرس أي عليه وجئت عن العصر أي بعده وتكلم عن خبر أي به بل التقدير
ما صدر رنطقه عن الهوى. وما كان استغفار إبراهيم الأصاغر عن موعدة وما نحن بتاركى آلمنا صادر بن عن
قولك وخمن يضل معنى برغب وأفضلت معنى اتفردت (قال بعض شيوخنا) قال أبو حيان ووقعها بمعنى بعد
لتقارب معنى البعدية والمجازة لأن الشيء إذا جاء بعد الشيء فقد عدا وقته وجاوزه قال أبو حيان قال بعض شيوخنا
ويبقى على قولهم أنها بمعنى بعد أن تكون حينئذ ظرفا قال ولا أعلم أحدا قال أنها اسم إلا إذا عمل عليها حرف الجر

(و) بمعنى (في) أي الظرفية كقوله

أوامي سراف المحي حيث لقيتهم * فلاتك عن جل الرابعة وأنها

أي في كقوله تعالى . ولا تبياني ذكرى . ورد بأن تعدية وفي معر وف و فرقي بين وفي عنه وفي فيه بأن معنى
الاول جاوزه . ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وقتر (زاد ابن مالك والبذل نحو) قوله تعالى . لا تجزي نفس عن
نفس شيئا . وحديث المحبين (صوى عن أمك) (زاد ابن هشام) في المعنى (و) بمعنى (من) نحو يقبل التوبة
عن عبادك . ويقبل عنهم أحسن ما عملوا . بدليل فتقبل من أحدهما الآية (و) بمعنى (الباء) و فرقي بينه وبين
الاستعانة . وثله بالآية السابقة . مثل الاستعانة بنحو ربيت عن القوس لانهم يقولون ربيت بالقوس حكاه الفراء
(وزيادة حاضر ورة) كقوله * فأصعب من لا يسأل عنه مناه * (خلافاً لابي عبيد) حيث أجازها في الاختيار
واستدل بقوله تعالى . فليحذر الذين يخالفون عن أمره أي أمره (في الظرفية مكاناً وزماناً) وقد اجتمع في قوله
تعالى . غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفلون في بضع سنين . (حقيقة) كالآية (ومجازاً) نحو
ولكم في القصص حياة . لقد كان لكم في يوسف وأخوته آيات . (قال الكوفي رابن قتيبة وابن مالك ومعنى
الباء) نحو يذروكم فيه أي بسببه يصبرون في طعن الأياعر والكلبي * أي يطعن (و) بمعنى (على) نحو لأصلبكم
في جذوع النخل أي عليها (و) بمعنى (مع) أي المصاحبة نحو دخلوا في أم أي معهم . فخرج على قومه في زينته .

(و) بمعنى (من) كقوله . وهل يعمن من كان أحدث عصره * ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

أي منها (و) بمعنى (إلى) نحو وردوا أيدهم في أفواههم أي إليها (زاد ابن مالك والتعليل) كحديث أن
امرأة دخلت النار في هرة حبستها في النفس مائة من الأبل الحب في الله والبغض في الله من الإيمان بدليل
الحديث الآخر أن تحب لله وتبغض لله (والمقابلة) وهي الدخلة بين مضمول سابق ومضمول لاحق نحو . فما
شاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل . وقول الخضر لموسى ما علمي وعلمك في علم الله الا كما غمس هذا الطائر
بمناره من البحر والبصريون قالوا لا تكون الا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية (وهل زاد) أقوال
أحمد هانم في الاختيار وغيره نحو . وقال اركبوا فيها باسم الله . ثانياً الاولى في الضرورة (ثالثاً) وهو رأى
الفارسي زاد (ضرورة) الاختياراً كقوله

أنا أبو سعد اذا الدليل دجى * فقال في سواده برندجا

أي بحال سواده (الكاف التشبيه) نحو زبد كالاسد (والتعليل) أيته قوم قال ابن هشام وهو الحق سواه مجردت
نحو . وبكاه لا يعالج الكافرون . أي أعجب لانه لا يعالج أو وصلت بما لم يدركه نحو . واذكروه كما هداكم .
(وتفاءل أكثر) وثالثاً (ان كفت بما) ككاف يسير وبه كما انه لا يعلم فيجاءوا الله عنه واختار ما بن مالك
قال الكوفية والاحسن والاستعلاء وحكموا ان بعضهم قبل له كيف أصبحت فقال كبر أي على خير وكن كما أنت
أي على ما أنت عليه وغيرهم قال هي التشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خبر وعلى أن ما موصولة أي كالتذي
هو أنت (و) قال (السيرافي وابن أبي الجباز) في النهاية (والمبادرة) اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخلك الوقت
وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جداً (وزاد توكيداً) قال في التسهيل ان أمن اللبس نحو . ليس
كثله شيء . أي ليس مثله شيء واللازم اثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والاول أولى بل القول
يزيادة الاسم فيثبت (ووجه المصير ضرورة) كقوله * وان تلك انسانا كما الانسان فعمل أي ما مثلها وقوله

لولا ترى بعل ولا حلالاً * كبر ولا كهن الا حلالاً

وعبارة التسهيل ودخولها على صفة القائب المحرور قليل قال أبو حيان وهي تفهم جوازها على قلة واختصاصه

بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضمرة وأشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حتى نزل كسر
 وإذا الحرب ثمرت لم يكن كى • حين يدعو الكثرة فيها نزال
 وحكوا فيه وفي الخطاب عن الحسن أنا كثر وأنت كى وفي المرفوع قلت أى كانت تمت لما وفي المنسوب
 فالحسن وأجل في أسيرك أنه • ضعيف ولم بأسركا ياك أسر
 وحكوا أنت كانا وكهواتنى فلذا عبرت بما تقدم وأما لم تجزه اختيارا استغناء عنها بمثل وشبه كما استغنوا فيه بالى
 عن حتى نص عليه سيبويه (وتقع أسماء ادة) لمثل جارة أيضا (ثم قال سيبويه) والمحققون لا نفع كذلك إلا
 (خسرة) وحشد فصر بالحرف كقولهم

يضمكن عن كالبرد المتهم • بكالقوة الشعوا عبطت فلم أكن

وبالإضافة كقولهم

تيم القلب حب كالبدر لابل • فاق حسنا من تيم القلب حيا

ونفع فاعلة كقولهم

أنتهون ولن ينهى ذوى شطط • كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

ومبتدأة كقولهم

بنا كالجوى مما صاف وقد ترى • شفاء القلوب الصاديات الحوائم

واسم كان كقولهم

لو كان في قلبى كقدر قلامة • فضلا لغيرك ما أنتك رسائي

ومفعولة كقول النابغة

لا يرمون إذا ما لافى جثله • برد الشتاء من الاحمال كالآدم

وذلك في الشعر كثير جدا ولم يرد في النثر فاختص به (و) قال أبو الحسن (الانفص) (أبو علي) (الغاري) تقع
 كذلك (اختيارا كثيرا) نظر إلى كثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع
 والأسد محذوف بالاضافة وعلى ذلك كثير من العرب من منهم الرعشى قال ابن هشام في موضع ذلك الجمع في الكلام
 مثل مررت بك لاسد (و) قال (أبو حيان) نفع اختيارا (قليل) قال لأنه يصرف فيها كثرة ورودها فادله وأسم
 كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة يعرف وضافة وهكذا شأن الأسماء المتصرفية يتقلب عليها وجود الاسماء
 والأعراب (و) قال أبو جعفر (بن مضاه) هي اسم (أبدا) لأنها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم وردده الأكثرون
 جميعا على حرف واحد ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا محذوف منه أو شاذ أو وردت يادتها ولا تزداد إلا
 الحروف (و) قال قوم هي اسم (أذا بدت) ورد بان زيادة الاسم لم تثبت وقبل جررها (مذكرى) لتعليل وتخصيص
 الاستهامية (و) (ما المصدرتين) فلا تجر غيرها كقولهم في السؤال عن العلة كيه وفذلك حيث كى تكرمى
 وقوله • برحى الفتى كيا يضر وينفع • وقد تقدم في نواصب المضارع أن الكوفة أنكروا كونها جارة مع دليله
 ورده (اللام تلك) نحو قوله ما فى السموات وما فى الأرض • (والاستعاضة) (نحو) • إن له آباء • فإن كان له أخوة •
 الجنة للؤمنين والمرج للمفسر وهذا الشعر لفلان (والاستعاضة) (وهى الواقعة بين معنى وذات نحو الجارية • ويل
 لطفين • ولهم فى الدنيا أخرى • قال ابن هشام وبعضهم يستغنى بالاحتصاص عن ذكر الملك والاستعاضة
 ويثله بالأمثلة المذكورة ويرجح أن فيه تقييلا للاشتراك وقرئ بعضهم بين الاستعاضة والاحتصاص بأن الأول

نحو ما شهد به العادة وقد يخص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد (والخليك) نحو وعبت لزيد ديناراً (أو شبهه) نحو . جعل لكم من أنفسكم أزواجاً . والنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال (والتبليغ) وهي الجارة فلا سم السامع لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له ونسبت له (والتيين) وهي أقسام ما بين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فعل ذهب أو اسم تفضيل من حب أو بغض تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان فأنش فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما فإن قلت لفلان فالأمر بالتعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام وليكن ذلك أيضاً في معنى إلى وما بين فاعلية غير ملتزمة بمفعولية أو مفعولية غير ملتزمة بفاعلية ومضروب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم ولكن استتغاب بيانه تقوية للبيان ونوك كيد الاله واللام في ذلك متعلقة بمذوق فالاول نحو تبارك وتعالى والثاني نحو سقيا وجد حاله (والتعجب) إمام القسم وهي الداخلة على اسم الله تعالى نحو . لله يبق على الأيام ذر جيد . أو مجرد عنه وهي المستعملة في النداء نحو

فيا لك من ليل كأن نجومه . بكل مغار القتل شدت يبدل

(و بمعنى عند) نحو كتبه نفس خالون قال ابن جني ومنه قراءة الجندري . بل كذبوا الحق لما جاءهم . بكسر اللام وتضعيف الميم (قال الاخفش والصبرورة) وتسمى لام العاقبة ولام الملك نحو . فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزناً . لدو اللوت وابنوا للخراب . (و) قال (الكوفيون والتعليل) نحو . واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم . الآية في قراءة حمزة بكسر اللام . وإنه لحب الخير لشديد . ثلاث قرش . (و بمعنى إلى) نحو . بأن ربك أوحى لها . كل تجري لأجل سمى . سمع الله لمن حده أى اسفغ اليه (و) بمعنى (على) نحو . ويغفرون للأذن قد كان سجداً . وتله للجبين . وإن أسأمت فلها . واشترطى لهم الولاء (و) بمعنى (مع) كقوله فلما نفرقنا كانى ومالكا . لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(و) بمعنى (من) كقول جرير

أنا الفعل في الدنيا وأنفلدراغم . ونحن لكم يوم القيامة أفضل

وقوله سمعت له صراخ (و) بمعنى (في) نحو . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يحابها الوقتها الا هو . (و) بمعنى (بعد) نحو . أتم الصلاة لولك الشمس . صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (و) قال (ابن الحاجب) في الكفاية (و) بمعنى (عن) مع القول نحو . وقال الذين كفروا للذين آمنوا الآية . أى عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا به المؤمنين والافعال ماسقة ونالها قال ابن الصباغ وفيه نظر لجواز أن يكون من باب المسكاة ويجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ . ومن ذلك قالت أنعام لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا . ولا أقول للذين زردى أعينكم لن يؤتهم الله خيراً .

كضرائر المستاء قلن لوجهها . حسداً وبغضاً لله لئيم

(و) قال (ابن مالك) في الخلاصة والكفاية (والتعدي) ومثل له في شرحها بقوله تعالى . فلهب من لدنك ولياً . ومثل ابنه بقوله فأت له كذا ولم يذكره في التسهيل ولا نمرجه بل فيه أن اللام في الآية نسبة الخليك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاول عندى ان مثل التعدي بنحو ما أضرب زيد العمرو وما أضربه لسكر وقال الرضى الشاطبي لزيد كذا أحد من المتقدمين هذا المعنى للام فيها أعلم وايضا فالتعدي ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وإنما ذلك أمر لغوي مقسود به إبدال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطة وهذا قصد يشترك فيه جميع الحروف لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الاسماء (والتوكيد) وهي الزائدة

بين المتضامين نحو لا يأمر ولا يأخذ ولا يغسل له و ياؤوس للعرب والاصح ان الجر حيث ذهب الالف بالمتانف لانها اقرب أو الفعل المتعدي ومفعوله كقوله تعالى . ردف لكم . وقول الشاعر

وملكت ما بين العراق وسرب • ملكا أجاز لملم ومعاهد

(والتعوية) في مفعول عامل (ناصب واحد) ضعف بالتأخير نحو المرزبانمرون . الذين هم لهم رهيون . ويكونه فرعا في العمل نحو . فعال لما يريد . صد قلنا بهم . زراعة للشوى قال في شرح الكافية ولا يفعل ذلك يعتمد الى اثنين لانه ان زيدت فيه المزم تعدية فعل واحد الى مفعولين بحرف واحد ولا نظيره أو في أحد هما المزم الفرع جح وإيهام غير المقصود ووافقه أبو حيان قال ابن هشام والأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحد هما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يزم ذلك وقد قال العارسي في قوله تعالى . ولكل وجهة هو موليها بالاضافة كل انه من هذا المعنى الله مولى كل ذي وجهة وجهته وقالوا في قوله . هذا سراقة للقرآن بدرسه . ان الهاء مفعول مطلق لاخير القرآن وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى

أحجاج لا تعطى العصابة منهم • ولا الله تعطى العصابة منها

قال لكنه شاذ لقوة العامل انتهى • (والاشهر كسرهما) أي لام الجر مع كل ظاهر الاستغناء كما سبق (مع مضمرة) فالأشهر فتحها (غير الباء) مقابل للأشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول المال يزيدو بعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ . وما كان الله ليذهبهم . وخزاعة بكسر هاء مع المضمرة وانما كسرت هي والياء وان كان الاصل في الحرف الواحد بناءه على الفتح تخفيفا لوافقه معمولا ولم تكسر الكاف لانها تكون اسما ايضا فكان جر هاليس بالاضافة وثلاثا ليس بلام الابتداء ونحوها . بقيت في المضمرة على الاصل لانه يفتقر ضمير الجر من غيره ولم يعدول في الظاهر على العرق بالاعراب لعدم اطراده اذ قد يكون مبتدأ وموقو فاعليه (العمل والجر هالقة) عقيلة حكاهما أبو زيد . والاختض والفرأ قال شاعرهم • لعل أبي القوار مثل قريب • (وقد أنكرها قوم) منهم العارسي وتأول البيت على ان الاصل لعله لا ي القوار جوابه قريب حذف موصوف قريب وضمير الشأن ولا م لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال يزيد وهذا تكلف كثير مردود بنقل الائمة (وفيها جئت) أي اذا جئت فتح الآخر وكسره كما ذكر (مع حذف الاول ودونه) أي عل ولعل (وحكم محورها ومجروها كرب) هالاصح انها تتعلق بالعامل وقيل لا تزيلها منزلة الزائد وان عمل مجروها على حسب ما بعد هال في البيت المذكور محله رفع بالابتداء وقر بها خبره (يعني لعل) نقل الفرأ وابن الانباري الجر بها قال الفرأ وفي خبرها الرفع والنصب بيض لولا الاستغناء اذا تلاها ضمير نحو ولولاى ولولاك ولولا قال • دكم موطن لولاى طعت كما دوى • وقال • لولاك في ذا العام لم أحجج • وقال • لولاكم ساع غنى عند هادوم • وقال • ولولا ما قلت لدى الدراهم • وقال • ولولا هم لكنت تكوت بحره فقال سيويه والجهور (موضعه جربها) واختصت به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر قالوا ولا جازان يكون مرفوعا لانه ليس ضمير رفع ولا منصوبا ولا مجازا وصلها بنون الوقاية مع باء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيها بما اختص بالفعل من أدوان الشرط في ربط جملة فالربط التشبيه على موجب العمل بجر وابهام المضمرة (و) قال (الاختض) والكوفية موضعه (رفع) على الابتداء بالياء ضمير الجر من ضمير الرفع كما عكسوا في انا كانت وانت كاتا ولولا غير جارة لان المضمرة فرع الظاهر وهي لا تجر الاصل فكيف تجر الفرع وما قيل من انها مختصة بممنوع وانما هي داخله على الجملة الابتدائية (و) قال (المبرد)

هو (لحن) و رده اتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب (ولا يعطف عليه بالجر) بل يتعين الرفع
تحويل لولا وزيد لأنها لا تجزأ الظاهر وخرج بالاستماعية التضييفية فلا يليها غير الفعل البتة (متى والجر بها لغة)
لحنيل (بمعنى من) كقولهم

نهرين بماء البحر ثم زفقت • متى لجج خضر لحن شج

(و) تأتي بمعنى (وسط) حكى وضعها متى كنه أى وسطه وإذا كانت بمعنى وسط فهي اسم أو من خرف جزم به ابن
هشام وغيره (من) مبنية على السكون مكسورة لا أول قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصده الفرق
بينها وبين من اللاحية (قال الكسائي والقراء أصلها هنا) فحذفت الالف لكثرة الاستعمال واستدلوا بقوله

بذلك ما من الخطى قوم • وكل مهندذ كرحسام

منان ردفن الشمس حتى • أغاب شربهم قبح الظلام

قال فرد من أى أصلها ما احتاج إلى ذلك فعلى هذا معنى اللينة والجهور رأيتها ثنية وأوتوا البيت على أن مناهم صدر منى
عنى إذا قدر استعمل ظرفا كفقوق النجم أى تقدر أن ردفن الشمس وموازنة إلى أن غربت (و) قال (ابن
سلك هولاء) لبعض العرب (و) قال (أبو حيان ضرر وزلا يشدها القاية مطا) أى سكانا زمانا وغيرهما نحو
من المسجد الحرام • أسس على التقوى من أول يوم • مطرنا من الجمعة إلى الجمعة خلقناكم من تراب ثم من نطفة
الآية من محمد رسول الله إلى هرقل (وخبرها البصرية) إلا لا خضش والمردواين درستويه (بالمكان) وأنكرها
ورودها للزمان قال ابن مالك وغيرهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا قال أبو حيان لكثرة ذلك في
كلام العرب تطمأونوا وتؤاويل ما كثر وجوده ليس بجيد وقال الرضى المقصود من معنى الابتداء فى من أن
يكون الفعل المعدي بها شيئا مبتدأ كالسير والمشي ويكون المجرور بهن الشيء الذى منه ابتداء ذلك العمل نحو سرت
من البصرة أو يكون الفعل أصلا للشيء الممتد نحو تراءت من فلان وخرجت من الدار لأن الخروج ليس مبتدأ
لحصوله بالانفصال ولو بأقل خطوة وليس التأسيس فى الآية حديثا مبتدأ ولا أصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من
فهي بمعنى فى ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين إذا لامع من قولك نمت من أول الليل إلى آخره وهو كثير
الاستعمال قال وضابطها أن يحسن فى مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو أعود بالله منك إذا المعنى الجنى إليه قالها
أفادت معنى الانتهاء (والتيبض) وهى التى تسد بعض مسدها نحو • منهم من كلم الله • وقرأ ابن مسعود
حتى تغشوا بعض ما تعبون • (والثنيين) للجنس وكثيرا ما يقع بعدهما ملوهم ما وهما أولى لا فرط إيهامها نحو
• ما يقع الله للناس من رحمة فلا محسك • مائة من آية أو تسعها • مهمات ثنية من آية • ومن وقوعها بعد غيرها
• ويلسون ثنية بخضر من سندس • حاجتوا الرجس من الأوثان (وأنكرها طائفة) فمن أنكر التيبض
المبرد والآخرش الصغير وابن السراج والجرجاني والزخشرى وقالوا هى للابتداء وأنكر الثانى أكثر المخارئة
وقالوا فى الآية الأولى هى التيبض وفى الثانية للابتداء والمعنى حاجتوا من الرجس الأوثان وهو عبادتها وكذا
قال الزخشرى قال الرضى وهو بعيد لأن الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبتدأ (قال ابن مالك والتعليل)
نحو مما خطاياهم • أغرقوا (والبدل) وهى التى يصح محلها لفظ بدل نحو • أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة • لجمعنا
منكم ملائكة فى الأرض يخفون • ولا يقع هذا الجدم لك الجداى بدلك (والفصل) وهى الداخلة على تأتى
المتتابعين نحو • والله يعلم الفساد من المصالح • حتى يميز الخبيث من الطيب • ورد بأن الفصل مستفاد من العامل
وهو العلم وماز وان الظاهر كونها للابتداء أو الجاوزة (و) بمعنى عن) نحو • قد كنا فى غفلة من هذا فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله • (و) بمعنى (على) نحو • ونصرناه من القوم • (و) بمعنى (الباء) نحو • ينظرون ملوك

طرف خفي . (و) قال (الكوفية) بمعنى (في) نحو . اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة . (و) بمعنى (الى) نحو . رأيت من ذلك الموضع جعلته غايه زوبتك أي محلا لا يستدأ ولا انتهاء وقربت منه أي اليه (قبل و) بمعنى (عند) قاله أبو عبيدة نحو . لن فني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا . قيل (و) بمعنى (ربما) اذا اتصلت مع ما قبله السرا في وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقولهم

وانا لما يضرب الكعبش ضربة هـ على رأسه يلقى اللسان من الفم

والا كثرون قالوا انها في الامثلة كلها ابتدائية (تنبيه) علم بما حكى عن البصريين في هذه الحروف من الاختصار على معنى واحد لكل حرف ان مذهبه ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم كذلك وما أوهم ذلك فاما قول تأويل لا يقبله اللفظ أو على تعيين الفعل . منى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على النيابة شذوذا لا يخبر محل الباب كما عند غيرهم بلا شذوذ وهو أقل سمعا (وتجاء) للتنبص على العموم من نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاء في من رجل ولما تكيد (قال الاخفش) من البصرية (والسكافي وهشام) من الكوفية (مطلقا) أي في النفي والابواب والنكرة والمعرفة واختاره في التسهيل وشرحه قال لصحة الجمع بذلك كقولهم تعالى . يغفلونكم من ذنوبكم . ولقد جاءك من نبي المرسلين . وحديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون وقول الشاعر

وكنيت أرى كالموت من بين ساعة هـ فكيف يبين كان موعده الحشر

أي وكنيت أرى بين ساعة كالموت وقوله هـ ويكثر فيه من جنس الأباغ هـ (و) قال (بعضهم) أي الكوفية (في نكرة) . تنبيه كانت أم موجبة سمع قد كان من مطر (و) قال قوم منهم الفارسي (في نكرة شرط) كقولهم

ومهما سكن عند امرئ من خليفة هـ وان خالها تخفى على الناس نعم

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نفي) بأي حرف كان من حروفه (أو نهى) نحو . ما لكم من إله غيره . ما تنطق من ورقة إلا يعلمها . لا تضرب من أحد (أو استغنام يهل) نحو . هل ترى من قطرة (أو غيرها) من سائر الأدوات كيف ونحوها إذا لم تحفظ قاله أبو حيان (قال أبو حيان) في الارتشاف (وفي) الخالق (الهمزة) يهل (تطر) ولا أحفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضي الشافعي الخالق لأنه قال لا تدخل من مع كل أداة استعمال كائين متى بل مع هل وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنفي ثم الجمهور أولوا ما استدلى به الأولون بأن التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك نبياً مخدفاً الموصوف أو هو أي جاء من الخبر كائناً من نبياً أو القرآن وما بعده حال وقد كان هو أي كان من جنس المطر أو قد به الحكاية كأنه مثل هل كان من مطر فأجيب على غطه وأنه من أشد الناس أي الشأن ومن عليه (تنبيه) شرط ابن هشام في المعنى أن تكون الزيادة فيه أيضاً فعلا أو فعولا بما أو مبتدأ كما مثلت قال وأهل أكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زبادتها في الخبر والتمييز والحال المنفيات وهم لا يميزون ذلك انتهى وقد سبقه إلى معناه الرضي الشافعي نقلاً عن ابن أبي الربيع وغيره (وتنبيه) إذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيد أو قال) على بن سليمان (الاخفش الصغير ابتداء) الغاية قال كأنه ابتداء النفي من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر به عليه (وتفرد) من (بحر به) كحديث البخاري عن أبي هريرة يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أدق سمعت ولا خطر على قلب بشر فخر من به ما أطلقتم عليه والمخروف نفسه أو قلعه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث من به بفتح الهاء مبنية (و) جرد (عند) نحو . رجعة من عندنا . قال الحريري وغيره وقول الغاية ذهبت إلى عنده وقول بعض الرديين كل عندك عندى لا يساوي ذمف عندى لمن (و) بحر (مع) قرئ . هذا ذكر من معي . وحكى سيويه ذهبت من معي (و) بحر (الذن) نحو . وحنانا

من لسان (و) بحر (قبل وبعد) نحو: الله الامر من قبل ومن بعد (و) بحر (عن وعلى) كقوله
 * من عن يميني مر قوامي * وقوله * من عليه بعد ما تم طمونها * (وهما اسمان حيثند) بمعنى جانب وفوق
 (مبينان على الاصح) و به جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضى البناء وهو تشابه الحرف في لفظه وأصل معناه
 ونقل أبو حيان عن بعض أشباهه انهما مر بان ولا ينافي ما رجحه هنا سابق ترجحه من اعرابها على القول
 باسمية القدم العلة هناك اذ لا حرف حيثند بمعناها تشابه به ولذا حكى بعضهم الاتفاق على اعرابها حيثند مع
 حكايته الخلاف هنا (وقال الكوفية حرفان) بقيا على حرفيهما (قالوا) أيضا (وتدخل) من (على كل) حرف
 (جار الامن واللام والباء وفي ومع جر عن يميني) في بيت واحد وهو قوله * على عن يميني مرت الطير سما *
 (والاصح انها) أي من (في قبل وبعد) ابتدائية وهو قول الجمهور واستشكل بأنهم لا ترد عنهم للزمان وأوجب
 بأنهم غير متأصلين في التفريقية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذا اصل جئت قبلك جئت زمانا قبل زمن
 بحيثك فيحمل ذلك فيهما وقال ابن مالك وجاعلة هي فيهما لازمة بناء على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب
 (و) (الاصح انها) (في فعل) (التفصيل) (ابتدائية) وهو قول سيبويه في نحو زيد أفضل من عمر ولا ابتداء الارتفاع
 وشمرته لا ابتداء الاخطاط اذ لا يقع بعدها الـ وقال ابن مالك وابن ولاد الجارية وكانه قيل جاز زيد عمرا في
 الفضل أو الشرائي ابتداء التفصيل منه قال ابن هشام قال ولو صح ذلك لوقع وضعها عن (قال الزحشرى)
 في الكشف (والطبي) في حاشية (ورد) من (اسماء مفعولا) كقوله تعالى: فأخرج به من الثمرات رزقا لكم
 أعرب من مفعولا لأخرج ورزقا مفعول لأجله قال وكذا حيث كانت للتبعض فهي في موضع المفعول به قال
 الطيبي وادق قدرت من مفعولا كانت اسماء كعن في قوله من عن يمينه * (تبيد) ترد إلى أيضا اسماء بمعنى
 النعمة وجمعة الآلاء وفي اسماء بمعنى القم بحر ورا وكى اسماء مختصرا من كيف كائيل في سوف سو ومتى اسماء بمعنى
 وسط كائيل قدم (ومرت أحرف في) (بعث) (الاستثناء) وهي ييد وحاشا وخال وعداو به (و) (في) (الظروف)
 وهي مذ ومنذ ومع على خلف وتفصيل فأغنى عن اعادةها هنا (مثلة لا يحدف الجار ويبنى عمله اختصارا) وان وقع
 فضرورة كقوله

اذا قيل أي الناس شرقية * أشارت كليب بالألف الاصابع

وكرم من آل قيس الغنم * حتى تبدخ فارقي الاعلام

وقوله

أي إلى كليب وفي الاعلام أو نادر لا يماس عليه كحديث البخاري صلاة رجل في جماعة مضطرب على صلته في بيت
 وسوقه خمس وعشرين ضعفا أي بمخمس (الامع كم) كما تقدم في مصحف التميمي (أورب بعد) (الواو
 العاطفة كثيرا) جدا حتى قال أبو حيان لا يحتاج إلى خمس وعشرين مثالا دواو بن العرب ملائمة والتأويل
 قليل * فذلك حبل قد طرقت ومريض * بل بلد مثل الحاج قنده * (وفيل الجر بالثلاثة) أي الواو والغاء
 وبل أما الاول فغاله المبرد والكوفية قالوا ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معان وبل لذلك يحذف في أول
 القصائد كقول رؤبة * وقام الاعاقى خاوي الختري * فليست عاطفة ورد بانها لو كانت بمنزلة قرب وليست عاطفة
 لدخل عليها واو العطف كما به نحل على رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللغتين لانهم ادخلوها على واو القسم وأما
 الابتداء بها في القصائد لا مكان عطف على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة
 * دع ذا وعد القوم في هرم * فإشارتها إلى ما في نفسه وأما حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المعنى لابن
 هشام تقلا عن المبرد في الغاء وعن بعضهم في بل وفي الارتشاق تقلا عن بعضهم فيهما السكن ابن مالك وابن عصفور

وغيرهما قلوا لا خلاف في ان الجر فيها رب محذوفة لهما وأقره أبو حيان في شرح التسهيل وادعى الرضى ان
الجر رب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر (قيل) وتجرب محذوفة بعد (ثم) أيضا نقله أبو حيان عن صاحب
الكتاب قال وسبب ذلك أن هذه الحرف من حروف المعطف جامعة في المعنى والمعطف وما عداها إنما تجتمع في اللفظ
(و) الجر بها محذوفة (دونها) أي دون الحروف المذكورة (أقل) كقوله

رسم دار وقت في ظله • كدت أقضي الحياة من جلله

(قال ابن مالك أو غيرها) أي غير رب قد تجر محذوفة (في جواب ما يضر مثله) كقوله في جواب من قال من
مررت ببل زبد لمن قال ما مررت بأحد منه قولك أقرهم ما نلتك يا بلن قال هاني أهما أهوى (أو معطوف عليه)
أي على ما يضر بحرف (متصل) نحو في الدار زبد والقصر عروا أي وفي القصر ومنه • وفي خلقكم وما نيت
من دابة آيات تقوم بوقنون • واختلاف الدليل والنهار • الآية (أو متصل بلا) كقوله

فالحب جلدان هجرا • أولا حبيب راحة هجرا

(أو لو) كقوله • متى عدتم بنا ولو فيه منا • وإن كان المعتاد في مثل هذا النسب كقولهم • آتني يد ابنة ولو جاريا
(أو) في (مترون بعده) أي بعد ما تضر (بالهمزة) نحو أريد من عمرو في جواب مررت بزيد (أو هلا) نحو
هلا دينا في جواب جئت بدهم حكاهما الاخفش وإذا أو الفاعل (الجزائريين) نحو مررت برجل صالح إن لا صالح
فطالع حكاه أي إن لا أمر صالح فقد مررت بطاخ وفي الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وإن
أربعة فخمسة أو سادس قال في التسهيل ويقاس على جميعه خلافا للفرقاء في الصورة الأولى لقول العرب خير
بالجر إن قال كيف أصبحت بحذف الياء وبقاء عملها لأن معنى كيف أي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا لقلوعظ به
لما كانت الدلالة أقرب وجواز الجر أولى قال أبو حيان وينبغي أن يثبت في جواز هذه الصورة لأن أصحابنا اتفقوا
على أنه لا يجوز حذف الجار وبقاء عمله إلا إذا عوض منه وذلك في باب كم والقسم وجعلوا قول العرب خير من
الشاة الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب السبب بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة فيقال أريد في جواب
مررت بزيد انتهى (وقال سيوريه أو الباء) (تأنيده) قالت العرب لا أبولك بزيدون لله أبولك سيوريه حذف
لام الجر والى وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا لمي أبولك قلبوا وأبدلوا من الالف ياء وهو مبنى لتضمينه معنى لام الجر
المحذوفة كما بنى أمس لتضمينه معنى لام التعريف على الفتح لخسنة على الياء وقال ابن ولاديل أصله الله أبولك حذف
الهمزة ثم قالوا لمي بالقلب تنسب الالف الزائدة بالأصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولا من الأصل والباقية لام
الجر قال لان حرف الجر لمعنى وعلة وحذفه بقاء عمله شاذ فالمحكم بحذف غيره أولى أما لام التعريف فواضح إذا
معنى لها هذا ببرورة الكلمة علماء فلم يفتقر الياء وأما لام الأصل فقد عُدَّ حذف بعض الأصول تخفيفا كيدهم
(وفصله) أي الجار (من مجروره وتأخيره عنه) كلاهما (ضرورية) أما الأولى فيكون بنظر كقوله •
إن همرا أخيرا في اليوم عمرو • ويجاز ومجروور كقوله

رب في الناس • وسر كعديم • وعدم الخال ذا أسرار

ومفعول كقوله • واقطع بالحرق الميوع المراجم • أي واقطع الحرق بالمحذوف والميوع جمع في التذيق قسم حكى
الكسائي اشتريته بوالله درهم وقاسه نسيده على ابن المبارك الآخر في رب نحو رب والله رجل عالم لقيته قال
أبو حيان ولا يبعد ذلك لأن الاحتياط أن لا يقدم عليه إلا سماع وأما الثاني (وقيل يجوز فصل رب بقسم) قاله
على بن المبارك الآخر نحو رب والله رجل • الخ محبة والأصح اللع (مسئلة) في اتصال بصرف الجر (زادما
بعد عن فلا شك) أصلا كقوله تعالى • مما قليل ليصبحن نادمين • وقول الشاعر • واعلم أنني عاقرب •

(و) بعد (الباء) ومن فيكفان بقلة وبإحدى (١) (بالعمل) كقوله

فلن صرت لا تحب جوبايا * لئان ترى وأنت خطيب

وقوله * وإنا لما يضرب السكش ضربة * ومسئلة ككف من بقلة ذكرها ابن هشام في المغني ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ولا أبو حيان بل سرى إليهما وبين عن ضم في سبيل المنظوم لابن مالك وتقرن ما بالباء والسكاف فتكفهن والاكثر عدم الكف قال زماني * فبارح من الله * فبارحهم ميثاقهم * مما خطاياهم أغرقوا * (وتفيدان) مع (مأنه ليللا) كرماء ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء وقال فعني لهما قد ترى وأنت خطيب ر بما أرى والسيرافي وغيره في من وجزم به في سبيل المنظوم (وأسكره أبو حيان) أي اغادتهم ما التعليل حينئذ وقال ما ورد من ذلك قول (و) (تراد ما بعد) (رب فالغالب الكف وإلاؤها) مع (الماضي) لأن التكثير والتقدير إنما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول كما قال

ربما أوفيت في علم * ترفعن قوبي نعالان

وقد يلبس المضارع نحو * ربما يود * وقد يلبس الجلة لاسمية نحو * ربما الجامل المتوكل فهم * وقد لا يكف نحو * ربما ضرب به سيف صليل * (وقيل يمين) بعدها (الفعلية) إذا كتبت قاله العارسي وأول البيت على أن ما نكرة موصوفة تجعله حذف مبتدؤها أي ربي نبي هو الجامل (وقد يحذف الفعل بعدها) كقوله

فذلك أن يلقي الكرمة يلقيها * حيدا وان يستن يوما فرما

(و) (قد) (تحذف الباء) (ولا تكف) كقوله * ماوي ياربنا غارة * (و) (تراد ما بعد) (السكاف فتكف غالبا) تراد ما بعد (البحر) لاسمية والفعلية كما صرح به في الأرشاف نقل عن النهاية كقوله

أخ ماجد لم تغزى يوم مشهد * كما سيف عمر ولم تغنه مضارب

الم تر أن الفعل يبيع الفه * كما عامر والقوم مؤتلفان

وقوله

وقد لا يكف كقوله

ونصير مولانا وفعلنا * كما الناس محروم عليه وبارم

وقوله * لانتم الناس كالأنتم * (وقال أبو حيان لا يكف أصلا) وأول الأبيات الواردة في ذلك على أن ما مصدر به منسبك من الجلة بعدها مصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية ومحل حينئذ بحر (حروف القسم الحارة) أي هاء ابنة أو أفردت بترجمة لا ختمه أصل القسم بادكام رفوع أحدها (الباء وهي الأصل) أي أصل آخره وأن كانت الواو أكثر استعمالا لأنها الملاصقة فهي تليق فعل القسم بالقسم به (ومن ثم) أي من هنا هو كون الباء الأصل (اختص بها الطلب والاستعطاف) فلا يقسم فيها بغيرها نحو بالله استعبرين وبالله هل قام زيد أي أشكك بالله مستغفرا (وجاز أظهر الفعل) أي فعل القسم (معها) نحو * وأقسموا بالله جهداً بينهم * كما يجوز اضماره نحو * فبغزتكم لأعوي بينهم * بخلاف غيرها (و) (جاز) (حذفها) لا غيرها من آخره (في نصب نالها) باضمار فعل القسم قال ابن خروف وابن عصفور وأوفعل آخر كالزم ونحوه (و) (رفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله * فقلت عين الله أبرح قاعدا * ولا تبحر (خلافاً لجوز الجرح) بالحرف المحذوف وهم الكوفيون وبعض البصريين (أو منع النصب إلا في) حرفين (فضاء الله وكعبة الله) وهو بعض أمثلة الكوفية قال لأن فصل القسم لا يعمل ظاهراً إلا يعرف فكيف يكون ضميراً أقوى منه مظهر وأوجب بانساعهم في هذا الباب كثيراً أم الحرفان المذكوران يجوز ضمهما وأنشد

لا كعبة الله ما هجرتمكم هـ الا وفي النفس منكم ارب

(فان كان) القسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الالف لالتقاء الساكنين او ثابتة لان الثاني مشدود قتل منزلة ادب مع وصل ألفه وقطعها نحو هاء الله هاء الله هاء الله هاء الله (أو) عوض (حمزة محذوفة) مفتوحة نحو آله لا فعلن قال أبو جيان وأصحابه يبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استغناء حقيقة وقال الرضي بل هو استغناء حقيق وقد يكون انكارا (أو لم) بموضع ولكن (قطع الله) نحو آله لا فعلن (حملا) الحرفية (مدونه) أي التعويض حتى سببه به الله لا فعلن وحكى غيره كذا لله لا تخرجن وانشدوا هـ ارب من تنفسه لك ناصح هـ وانما جاز ذلك في هذا اللفظ فقط لان استعماله في القسم أكثر من غيره ولهذا ملقه أنواع من التغيير فالواو لا فعل ولا (مدعو) أي الجرحا لالتعويض (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أو هاء (أو) بالحرف (المحذوف) المحذوف منه فلا خفض وجماعة من المحققين على الاول في شرح الكافية وهو قوي لانه شبهه بنحو يرض الواد من الباء والتاء من الواو لا خلاف في كون الجرح بها فكذا ينبغي في هاء الهمزة وصح في التسهيل وشرحه الثاني وان كان لا يلفظ به كما كان النسب بعد الباء والواو وأو وكى واللام بان المحذوفة وان كانت لازمة المحذف وعزاه في البسيط الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح أبو جيان بترجيح واحد من القولين (أو عوض غيره) أي غير لفظ الله شيئا مذكر (فتنصب حقا) نحو المرز لا فعلن (الثاني) أي تالي تالي حروف القسم (التاء وتختص بالله) نحو تالله نعمنا فلا تخرج غيره لا ظاهرا ولا مضمر الفرضية (وثبتت في الرحمن ورب الكعبة وربي وحياتك) جمع نارحن ورب الكعبة وربي وحياتك (الثالث) أي الثالث (اللام) ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره) كقولهم لله لا يؤخر الاجل أي تالله وقوله

هـ تالله يقي على الايام منتعل هـ (الرابع) أي الرابع (الواو وتختص) بالظاهر فلا تخرج ضمير بخلاف الباء قال بل تخرج أقسم لا يغيرك (ولا يظهره) بها الفعل (أي فعل القسم بل يضر وجوب نحو والقرآن الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين (خلافة لابن كيسان) في تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لا قون قال أبو جيان ولم يحفظ ذلك فان جاء فقول على أن حلفت كلام تام ثم أي بعده بالقسم ولا يعمل والله متعة بجملة (ولا) يظهر الفعل أيضا (مع التاء واللام) بلا خلاف بل يجب اضراره كما تقدم (وهل هي) أي الواو (العاطفة أو بدل من الباء أو التاء) بدل (منها خلاف) بجزء العشرى وابن مالك في شرح الكافية والتسهيل ونقله أبو جيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء التقارب معناها لان الواو جمع والباء للاصناف وهو جمع في المعنى ولا تسم من حروف مقدم والقسم ان الباء بدل من الواو كما أبدلت منها في نحووا فصل وانصف وترات وتعاد وقال السهيلي وغيره بل الواو هي العاطفة كواو رب عطفت على مقدر وبقره أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة وانها لو كانت بدلا من الأسماء لم يختلف في الحركة كما لم يختلف حركة الهمزة المبذولة من الواو في اشاح واشاح وانها لم توجد قط بدلا منها لانها ليست من مخرجها ولما بينهما من المضادة في الواو ليدل في التاء شدة قال ويضعف عندي أن تكون التاء بدلا من الواو لما فيها من معنى العطف وليس ذلك في الباء ولان التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في الضاعيف الكلمة قال أبو جيان ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المقادير ولو كان أصلها العطف لم بد دخل عليها واو العطف في قوله

أرقت ولم تهجم لعيني حبيبة هـ والله ما دهرى بعمر ولا سقم

قال ومن ذهب الى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره (الخامس) أي الخامس (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم (ويقال) فيه (إيم) بالكسرة والضم (وإيمن) بضمهما (وإيمن) بالكسرة والفتح (وإيمن)

بالكسر والضم لغة سليم (وأيام) بالفتح والضم لغة النخع (وأيام) بكسرتين (وهيم) بفتح الهاء مبدلة من الهززة والضم
قال أبو حيان وهي أغرب لغاتها (وأيام) بكسرتين (وأيام) بفتحتين (وأيام) بالفتح والضم (وأيام) بالفتح والكسر
(وأيام) بالكسر والضم لغة أهل الحجاز (وأيام) بالكسر والفتح (ومن مثلت الحرفين) أي الميم والنون أي
بفتحتيهما وكسرهما ووضعهما (ومثلاً) حتى الفتح المروى والكسر والضم الكسائي والآنخس وإن رجلا من
بنى العنبر مثل ما لدهدران فقال مربي الباطل فهذه عشرون لغة حتى ابن مالك منها بضع عشرة والسبب في كثرة
تصرفهم فيها كثرة الاستعمال (والأصح أنه اسم) وقال الرماني والزجاج هو حرف جر قال أبو حيان وهو خلاف
شأنه (وثالثها من وم) بلغاتهما (حرفان) وليس بقية أي من وجزم به ابن مالك في كتابه سبيل المتكلم لأنهم لو كانوا
لم يستعملوا لامع الله كآمين وقد استعملت مع غيره حتى من مربي لافمن ولان الاسم العربي لا يجوز حذفه حتى يبنى
على حرف واحد وروى أن كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك وهو أولى من إثبات حرف جر لم يستقر في موضع من
المواضع (و) الأصح (إن هززه وصل) بدليل سقوطها بعد مخرج كقولهم

فقال فريق القوم لا وفريقهم • ثم وفريق ليعن الله لانه يرى

وقال الكوفيون بناء على أنه عندهم جمع عين واستدلوا بما اقتوتحت ولا تكون هززة وصل مفتوحة وأبدا الهاء
في بعض اللغات وأجابوا عن حذفها في الدرج بأنه تخفيف لكثرة الاستعمال ولا يبدل من الوصل (وثالثها) هز
(أي لم يقطع) بخلاف آمين حتى عن الآنخس قال لأن آمين قد علمت أنها وصل ولا أحل عليها آيم لأن هززة الوصل
ليست مطردة في الأسماء (و) الأصح (أنه مبدل) لعدم سبب البناء وقال الكوفيون يبنى لشبهه الحرف في عدم
التصرف إذ لم يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل فيها الأسماء إلا في الأبداء خاصة كالحرف (وثالثها) ميم
المكسورة يبنى) وأصله السكون كسر لا لتقاء الساكنين وعلى الأول هي حرة أعراب بواو قسم مقدرة
(ورابعها من وم) مبيان لأنها على وضع الحرف وحركة الثاني لضرورة الابتداء والاولى لتقاء الساكنين
في الاسم بعدها (و) الأصح بناء على الأعراب (أنه لازم الرفع) إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك وقال ابن درستويه
يجوز جزمه بواو القسم (و) الأصح على الرفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف أي قسمي وقال ابن عصفور هو خبر
والمحذوف مبتدأ (و) الأصح (أنه معناه لله والكعبة والكاف والذي) والاول هو الغالب والباقي كقولهم
آمين الكعبة وقول عمرو بن الزبير أبتلك لمن ابتليت لقد عافيت وقوله صلى الله عليه وسلم وأيم الذي نفسي بيده
وقال الفارسي لا يضاف إلا إلى الله والكعبة وقال ابن هشام إلا إلى الله فقط أما إضافته لغير ما ذكر فتأذنا عند
الكسائي • ليعن آيم ليس العذرة أعذر وا • والأصح (أنه مفرد) وقال الكوفيون هو جمع يبنى على
أفعل كافس لأن بناء أفعل لا يوجد في الأسماء مفردا وروى أنه لو كان جعلاً للزمت هززه بالفتح والقطع ومجه الضم
ولهام فوعار منصوبا (و) الأصح على الأفراد (أنه مشتق من العين) وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية
وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتق من العين (و) الأصح (أنه ليست بدلا عن الواو ولا أصلها من ولا آمين)
وقيل هي بدل من الواو كالتاء السكونية ما شعثت وروى أنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء وبأن أبدال التاء من
الواو معروف مطرد كأنصف وأصل وغير مطرد كتران ونجاء ولم تبدل الميم منها إلا في موضع شاذ وهو قسم وفيه مع
شذوذه خلاف وقال الزحتمري هي من الداخلة على مربي حذفت تونها وروى ابن مالك بأنها لو كانت لجاز
دخولها على مربي كالأصل وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كالتقدم وقيل أصلها آمين حذف منها حتى بقيت
الميم (مسئلة القسم جلة) لغضا كاقسمت بالله أو تعذرا كيا لله نشائية ككاذكر أو خبرية كاتهد لمعروا خارج
وعنت (بدقائم) (أو كدة نظرية) أخرى نائية (غير تعجب) مخرج بالمر كدة لاخرى نحو زيد قائم زيد قائم فانه

صدق عليها أنها جلة، فوكدة ليست أخرى بل هي هي، وبالخير به غير ما فلا تقع مع ما عليها بالباقي التحجية بناء
على الصحيح أنها خبرية (و) يتلقى (أي يستقبل) معنى محباب (في الآيات بالام، مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع
الانفيس أولاً نحو: ثم نحن أعلم. وثم لم يضمن ما أمر به من غير أن يكون. وسوف يضمن ذلك.
والله لسيقوم زيد (وقد تكسر مع الفعل) في لغة نحو والله لتعلمن وسنعمها أي اللام الغرام مع السين لأنه لم يسمع
بخطاف سوف والفرق أن اللام كالجزم مما دخل عليه، فيؤدى دخولها إلى نواى أربع حركات فيها وكالكلمة
الواحدة وهو مرفوض في كلامهم وأجيب باعتقاد ذلك كما قالوا والله لكذب زيد (و) يتلقى أيضاً في الآيات
(إن) المكسورة مشغولة وخفيفة سواء كان في خبرها اللام نحو: إنكم تكذبون. إن كل نفس لها عليها حافظ.
أولاً (وقيل إن كان في خبرها اللام) فإن لفظة به لا فلا لأن الله سبحانه بذلك إفادة التأكيذ الذي لا جله القسم
(قيل ولا مكي) قاله لا تخش ومنه يقوله. يحلفون بالله لكم ليرضوكم. وقول الشاعر

إذا قال فدى فلان بالله حلفه. لئننى عنى ذا ماثل أجمعا

ورأى العارسي في المعكرويات ورجع في البصريات والتذكرون. وأجاب عن الأول بأنه لم يرد القسم بلا خبر
فانهم يحلفون بالله ما نرى النبي ليرضوا المؤمنين وعن البيت بأنه كذلك أي حلفت لنفسى عنى أو بان الجواب
محذوف لدلالة الحال أي لنشر بن قيل (و) بل قاله بعض القدماء واستدل بقوله تعالى: والقرآن ذي الذكر
بل الذين كفروا. قال أبو حيان وهو رأي باطل والجواب في الآية محذوف أو كم أهلكتنا وحذف للام لطول
الفصل قيل (وإن) المفتوحة قاله ابن عساق في المقرب واستدل بقوله

أما والله إن لوكنت حراً. وما بالحر أنت ولا العتيق

ورده ابن الصانع وقال بل جواب القسم جواب لو أي ما يكون جوابها الواو القسم قال أبو حيان وقد رجح عن
ذلك ابن عساق (و) يتلقى (في التي بمزولاً وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية
والفعلية لأن الاسمية قد نعتت بلا قسم الخبر أو كان الخبر عن معرفة فزعم تكرارها في غير الضرورة نحو والله
لا زيد في الدار ولا عمرو ولم يرد لأنها جازية ولا هيئت. قال أبو حيان وعطف في أن الجلة الاسمية فلا تنفي بلا
قال ولا تنفي بها أيضاً الماضي فلا تقول والله لا أقام زيد لكن في شرح التسهيل والكافية لأن مالك قد تنفي بها
كقوله: ردوا فوالله لا قدناكم أبداً. ومثاله: ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا
قبلنا. وإن التائب أسكنهم من أحد (قيل وإن ولم في العطف كقول أبي طالب

والله إن يصلوا إليك جمعهم. وحكى الأصمعي أنه قال لا عمرى الله بنون قال نعم وخالفهم بفتح عن مثاهم
منجدة. وقال أبو حيان لا صف لأن مالك في نحو زيد ذلك إلا ما حكى عن ابن جني أنه زعم أنه يتلقى من صفاتي
الضرورة وهو غلط من ابن جني انتهى فظاهر أنه لا يجوز عنده لاق الضرورة ولا غيره ما نشأ من ذلك قول
مفضل حكيمته يقول (والتهاضر ورتوراً بها) يجوز (لم دون لن) نعله أبو حيان من محمد بن خاضة فخر يرقال
وإن وإن كانت كلاً في نفي المستقبل إلا أنها نفي لم يعمل فها كانت في مقابلة السين ليتلقى بها كالمسني (وعندي
عكسه) وهو جواز التلقى بأن دون لم لأنها الماضي والقسم المستقبل أجدر ولا في المثال السابق يظهر فيه الحال على
الاستعانة ونعم الكلام عنده وخالفهم وليت لا يصحله ومثاله من الحاشية بالدين مردود لأن الحرف الثاني به
جعل لنا كيداً جلة القسم غاية أولاً كيد في السين وإن يعيدنا كيداً في التلقى بها من حيث (و) يتلقى (في
الطلب) أي بالطلب أداة وضعها كقوله: ربك هل للصب غيرك رأفته وقوله: بعينك يا مولى أرحمني فادعياً
وقوله: زنى بغيري لأنهم جربنا (أولاً) نحو

قالت له يا الله ادا البردين * لما غيبت نفسه اذ ادين

يا الله ربك الا قلت صادقة * هل في لقائل لك خوف من طمع

(اواذ) نحو

واواذ نزل اللام مع انون (التسمية وانظمة) في مزارع مستقبل (كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل
كما خال نحو والله لا طيبك صادقة ولا طيبك قاتل تقييد يا قاتل كفي التوسيل لان اللام لا تدخل غير الاشذوذ
كما سألني (واذا كنهه بأحد هاء) أي باللام أو النون (ان لم يفسد) ينفو بين اللام (ضرورة) كقوله
* قال ابن اوس حلفه لبردي * وقوله * وقيل مرة ثارت فاته * (خلا فلا يبي على) الفارسي (والكوفية)
في تجوزهم ذلك في اخذ سارقا أبو سنان وروى الغضاروي فادعى الجمع على الجمع فان فصل جائز وقفا لما
تعمول معه عدم نحو * واثن شتم فوفدنا لاني المحدث من * ارسف شتم من نحو * وسوف بعطيك * وقد نحو
والله لقد افوم غدا (و) انهم المزمع مع قد ولوه * رافى ما من شيف غير جامد نحو والله لقد انزل الله (ولو) كان
(بعيدا من الحال) خلافا من معه وراى في نهج حيث تلاها للتقريب من زمن الحال اما المتني فلا تدخله اللام
وكذا الحال من قد اذا لم تغير كغيره انماضي والحمد لله رب العالمين كقوله * بينا لهم السيدان وجدة *
(وشذ) دخول اللام (مع ر ع و ي) انماضي كقوله

لن رحمت دار الليل رما * غدا بخير والله جميع

وقوله * فلئن بان أهله * انما كان يرعى * واوه بوحيان على تقدير على بعد اللام (أي لكان بما) (و) شذ دخولها
مع مضارع * ما شذ في ي ص و يما كقوله

لئن أفسد بونهم بيا * بعد تدور وفود طاف فورا

لئن تغير ما يلهي راضيه * صدف ولا يذل ولا يسود

انما ياتف في الغاء ولها * فرج قرب من راعه سرور

وقوله

(و) شذ دخول طمع (مني) كقوله

أمو ندي لو لم يعلو السوى * لئن غيبت من عبي لم يفت عن ندي

(و) شذ (حلاهما) أي اللام وقسم الماضي ذي النون (أو) حذف (أهما) أي قد فقه اذا لم يقدر أو اللام
منط كقوله

خطت لها يا الله جاء عطر * انما وان كان من حبيب ولا صان

وقوله * والله دسعت قيس اذا فذقت * (أو) حذف (اللام من الاسم) كقول أبي بكر والله انما كنت اعلم منه
وقول (حيث لا طول) راجع الى الاسم غير الماضي ما فان كان في الكلام طول حسن الحذف لزم أو قد أوها
قال تمار * والشمس وضحاها * الزقوله * فاعلم من زكاه * قال * والمهاديات البروج * الى قوله
* قتل أصحاب الاندود * وقال الشاعر

رب السموات لعل ويروحها * والارض وما فيها المقدركا

(اولها) أي لاسمية كقوله

فوالله انهم وفيل منكم * بمسند رفق ولا متقارب

اراد ما بانتم بحذف ما له وراى الرسول كناية الى العاطفة عليها (وراى الماضي) كقوله

ان شئت آليت بين القفا * هو الركن والحجر الاسود

نسبتك ما دام عاقل حتى لا يفتد به أحد المبرر

أراد لا نسبته (ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مقارع لم يؤكده) بالنون نحو: والله تقفوا أي لا تقفوا
للعلم بأن الأنبياء غير من أدلة أو كما مر في الجلي، باللام والنون بخلاف المؤكده لا تبتس حينئذ بالثبوت
(الاصح) أهدم وروده، لا فيمن الألبان الذي لم يزل القسم على النبي في الحال أو الاستقبال قبل
يجوز حلا على لا (وتدخل اللام كائن) كقول امرئ ما هذا القدر والله كما نهى على حشنة القضاة (الاشعة
الردية والحشنة جمع حش (الاشعة) واد (القدم) القسم (على لو ولو لا) فلم يؤمن إلا بجواب واحد (فالحذف
جوابه أو واه ما جاز (فمن أبو حيان من أجوبه بجوابينها ونقل عن منفي كلام القسم في الجواز
أنه جوابه والمذكور جوابها وقد صرح بذلك في الكافية ومن منفي كلامه لا شذوذ وإن لو ولو لا
وبآخرهما جواب القسم حيث قال وتصدق في الشرط الامتناع بل لو لا وتصدق من بعضهم أنه لا يصلح جوابا
للقسم لأنني لم نحو والله لو قام زيد لم يتم محرو أو يجمع كلام نحو والله لو قام عمرو ومقام زيد وتعين جهة القول
وهو تنبيه محل الخلاف لا قول آخر ومن أمثلة له لا شذوذ في قوله والله لو لا نعمه فلهذا في قوله

فرا لله لو كنا أشهود وغبنم في الدنيا وفي يومهم

(أو توافي شرط وقسم تقدم) مما طالب غير فالجواب الشرط (تقدم أو تأخر (حقا) فضيلا بلزوم الاستغناء
بجوابه من جواب القسم في سقوله محل الخلاف لا يجوز التأخير كما يجوز في يد الله أن يتم قبله يدان
يقيم والله ثم (وجعل حوزا) حكاية أبو حيان في قوله من يد الله أن يتم لا قوم (وقيل يجوز رفعه حذفها)
سكاه (أولا) أي لم تقدمه (طالبا) خبر (فالجواب السابق في الاصح) فكذا كان في شرطه جواب الآخر محذوف
نحو والله أن قام زيد لا قوم ولا يقيم والله ثم وحوزا لمرادهم أن ذلك جعل الجواب للشرط وإن تأخر كقوله
لئن كان ما حدثه اليوم صادقا في قسم في نهار القيظ الشمس يادها

جعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخران فقررت فقال الله لا شذوذ في كقوله

فأما أنش حتى أدب على العبي في قوله نسى ليلى الم

يرده أبو حيان بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقرن بالعدالة محذوف دل على جواب القسم (أو
سبب القسم) وحده (طالب خبر أو) طالب (صلة بين على أي ما شئت) (على أي أي) أي طالب الخبر أو الجملة
(الجواب محذوف) (لأنه لا خبر والملة ليس بالأمر الجواب خبر) والله لو لا قوم (وقيل يجوز رفعه حذفها)
والله لو لا قوم زيد والله ثم وحوزا لمرادهم أن ذلك جعل الجواب للشرط وإن تأخر كقوله
مستغفلا لأنه من من مني وقال عليه (و) (لزم كون) (فصل الشرط منضيا ولو مني) كما مر في المتن ثم
(غالب) لأن جواب الشرط لا يحدف إلا حيث كان فلهذا كذا فلا يجوز أن يقال والله أن يقيم زيد لا قوم ولا
والله أن لا يقيم لا قوم والله ثم وحوزا لمرادهم أن ذلك جعل الجواب للشرط وإن تأخر كقوله والله لو لا قوم
أو واه محذوف (أي ليقان) (وإذا كان القسم على جواب شرطه) (وقيل يجوز رفعه حذفها)
(قرئت الأداة) الشرطية أو (أو) (بالام مقنونة) نحو وأقوه الله جهداً أي أمرهم ليخرجن
لن لم يمت المفقون (أي وهدم اللام (نعمي الموطنة) لاهاط الجواب للقسم كقول أبي أي هو الله
(المؤنثة) لأنها أدت إلى الجواب به (على أي على قسم أيها) (فصل الشرط أو) (ويجوز حذفها)
دام (يحدف القسم) (على حذف التعريف) (أيا) (له) (على من القاري) (وإن لم يمتوا فليكون المحسن) (وإن
لم يمتوا فليكون المحسن) (قال أبو حيان) (كان الفصل الواقع جوابا لشرطه لا لشرطه) (لأنه لا يمتوا فليكون المحسن)

للقضية الثانية بخلاف ما يعني شيء فانها مشاهير في الوضع قال وقوله إن سبب إثباتها هو أنها غير الحرفية فيه
فان كان القائل بأهمية جبر لا يثبت جبراً تجري حرقاً حتى تكون هذه مشاهير لها انتهى (و) قال قوم (اسم فعل)
حكاه صاحب المغنص واختاره في القل أبو حيان قال لأن توبته بالكبر وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل أو
الحدث (وتكون ضرورية) كالكليات السابقة (وقد يجاب بهادونه) أي دون قسم كالجواب نعم وأجل كقول
قالت أربابنا ما بالبحر من هذه السلطان فأت جبر

(و) يعني عن القسم أيضاً (الاجرم) حكى القراء أن العرب تقول لا جرم لأنك ولا جرم لقد أحضرت فاستغوا بها
عن القسم قاصدين بها معنى حقاً وأصلها بمعنى لا بد (قال الكوفي) يعني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال عوض
لأن قال أبو حيان البصريون لا يعرفون القسم به وإن ذكره الزجاجي (ويجمع بين أيمان) توكيداً سواء
اختلف حرف القسم أم لا (لكن إذا اختلف الحرف لم يثبت بالشأن حتى يوفى الأول جوابه) فيقال ثلثة لأفان
بالكعبة لأفان (خلافاً لخص) في نحو بزه الموالاة فيقال والله بالله لا أفعل كما يقال والله والله لا أفعل
(مسألة من القسم غير صريح) وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً (كملت) فهو . وقد علموا أن
شتر ما له في الآخرة من خلاق . قال سيويه ومنه قولهم علم الله (وشهدت) نحو شهد الله أنه في رواية الكسرة .
يشهد الله أن رسول الله . وما حدث وأوفقت وأخفنت ومنه . وإذا أخذ الله بيننا وبين أولئك الكتاب لئن يئته . وهذه
الألفاظ (التي هي) وتحدثك وعمرتك الله) بالتحديد (وعمرتك الله) بضم الهمزة وفيها مع ضم الهمزة (وقد علم الله)
يقع العاف وكسرها (وقد علم الله) في الطلب (وقد علم الله) في الطلب (التي هي) أولها أو الأول ومن
أشبهه من أعلم أن ذلك الله لا علم وفي الصحيح الله لا قضيت بيننا وبينك الله وقوله

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هـ هل كنت جارتنا أيام ذي - لم

بأعمرتك الله إلا قلت صادقة هـ أصادقاً وصف لمجنون أو كذاباً

عمرتك الله يا سعد عديني هـ بعض ما أبتني ولا تؤيدني

عمرتك الله إنما تعرفني هـ نازحت المسايا في الله رجع

فمن دسكم الله الذي أناله هـ ألدسهما بالبيضان ناله أديا

فبعدك أن لا أسمي مني ملائمة هـ ولا تسكني قروح لعماد فيجعا

(و يجوز حذف) فيقال بالله . فقلت ومنه قوله

قال له بالله يا ذا الجودين هـ لما غلبت نفساً أو اثنين

(و) يجوز حذف (الباقية من نالها) نحو فحدثك الله ما فلت والاصح . الله يعني ثلثة والله لا أفعل
أقسمت به لا ترى إلا فاعلاً أي سألتك وطالبت منك من ثلثة المالة طالها (و) معنى (عمرتك الله) يعمرك أي
عمرتك بغيره وهو مخفف عمرتك الله في الزوائد (سألت بغيره) أي يفرار له باليساء فكان عمرتك الله
أخلف بقاؤه ودوامه فلم يرد بها القسم فالله أي سألت الله أن يبق لي عمرتك وقيل المراد به خدمة الخلق من عمر
الرجل بخله كأنه أراد أن يكره الطلب بذكر الله كما كره الصدق والتقدير كرهت الله تذكر كبري عمر القاب
ولا يخالطه (و) معنى (قد علم الله وقيدك الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ وقيل قاعدك وهو معناه
وضع القسم قال في الصحاح على معنى يصاحب الله الذي هو صاحب كل شعور وفيل عامه مدرك بمعنى
الرافعة والتقدير أقسم عز أوتيتك الله وصبب الجلالة في الجميع على استعلاء الجار

(الاستاءة) هـ أي هذا يصنعها هي في اللغة الأمانة ومنه ضافت التمس للخروب مالت

أو من مظهرى إلى الحائظ أو من اليه وساق السهم من المظهر إلى وأخذه إلى اللان الجأته والمضاف إلى
 الحرب الحائظ هو المضاف القزى القوم وخلافه المظهر هو الذى به ونضاف الوادى تضابق كأنه من أحد جانبيه إلى
 بالآخر وأعطيت من الأمر أفضت وفي الألف طلاح (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانها الجر) فخرج
 لتقييدية التسمية نحو زيد قائم وبابعد من هو قائم زيد ولا ترد الاضافة إلى الجلى لأنها في تأويل الاسم وبالآخر
 لومع نحو زيد الخياط (وتصح يادى ملاية) كقوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها لما كانت العشية
 والضحا طرفى النهار صحت اضافة أحدهما إلى الآخر وقولهم كوكب الخرقاء أضيف إليها كانت تنسبه
 وقت طلوعه (وإصحح إلى الأول) هو (الناف وثانى) هو (الناف اليه) وهو قول جيبون لأن الأول هو
 الذى يضاف إلى الثانى فيه تقييدية تعصب ما ورد به من أن يكون (وثانها يجوز أن كل منهما) صكى (منها
 وتجرى) هذه الأفعال فى المسند والمسند اليه فليل المسند الأول مبتدأ كان وغيره والمسند اليه الثانى وقيل
 تنكب وهو يجوز أن يقال كل من ماضى الأول والثانى والأصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند اليه
 المحكوم عليه أو يتجرى أيضا (البذل والمبدل ملة) والأصح هنا الثانى الثانى البذل والأول لمبدل منه كما يجوز حسن
 بعده (وإصحح إلى الجر إلى المضاف اليه بالمضاف) كقوله يربى وإن كان القياس أن الابعاد من الأسماء لا
 مائة الف والعمى لا يحل فى عمل الجر لكن العرب انتصرت فى الجر فى مواضع وأضافت الأسماء
 بعضها إلى بعض فإنا المضاف مناب حرف الجر فمنه هو وبذلك أقوال الصغار وبذلك تصح الأفعال (وقال
 الزجاج وابن الخاضع هو بالحرف المقدر) لأن الاسم لا يختص (و) قال (الاختصاص بالاضافة) المعنوية قال الجهور
 وشذوذاً (و) قال فى شرح الكافية ومعناها هو الأصل وأنه يحكم به مع جهة تقديرها أو امتناع تقدير غير هاتين
 ز يسمع جهة تقديرها أو تقدير غير هاتين يسمع به وامتناع تقديرها أو تقدير غير هاتين يسمع به وامتناع تقديرها
 كل إلى ماضى (و) قال (قوم) يقدر (من إن كان الأول بعض الثانى وصح الاختيار به) كتوب خز وخاتم
 ماضى ثانى بعض الخز والخاتم بعض المضاف وصح أن يطل على كل اسم الخز وقد توفى به بإضافته إلى
 اعتماد والمصدر إلى المضاف وإلى الصحيح بخلاف يذرى يذرى غير ذلك لا يصدق معنى اللام لا يصح
 الملام اسم ثانى فيه إلى الأول (و) قال (أولم يصب) ذلك كقوله يكون بمضاهى رأى ابن كيسان والسير فى
 وسند لا يظن رها فى قوله وعلامة من كان قريباً بسط به وقوله كان على الكعبين من ماد النعى
 ورد ابن سنان المسند إلى ابن لا يدل على الاضافة معناها وقد فصل بها ما ليس بجزء قال واد حبيبتنا
 منك لو تعلق به وأذكر قوم الاضافة معنى من أسماء وقالوا الاضافة معنى اللام لأن الخز مستحق للثوب كما أنه
 أصله (و) قال الجر حى وابن الخاضع فى كافيته (وإن سلك) فى كتيبه (و) تقدير (فى) حيث كان طرفه
 قال فى شرح الكافية والتسويل قد أعلتها أكثر المتأخرين وهى ثابتة فى الفصح كقوله الباطل صام . بل
 مكر قبل الباطل . ترخص أرفعه أشهر به المعنى السجى . وفى الحديث لا تجدون أعلم من عالم المدينة فعلى فى
 إلى هذه الأسماء غير الواضح تصدير غيرها إلى الأسماء كقوله قال أبو حيان ولا أعلم أمداداً من الأسماء الاضافة
 غير هو غير مداد فقد قال بها الحاشية كقولهم كذا صرح به بغيره عنهم ثم يردون مالك ورد الله عز وجل
 وصرح ابن الخاضع إلى مداد بأن تصديره إلى أى من اللام ومن وكذا قال ابن مالك وزاد أن تصديره من أى من
 تصدير اللام إلى أى من الأسماء (و) يفسر (مداد) فهو مداد المداد أى فرد عنه المداد وأجاب أبو حيان
 أن حاشية المداد من أى من الأسماء ولا يدل على المداد بجزء من الأسماء (و) قال (أبو حيان لا تصدير)
 أصل اللام والالة . ما وإنما الاضافة بعد لا حاشية أى من الأسماء من كل جهة من الأسماء فماذا قلت

غلام زيدار عمر ولاضافه ثلث اوسرج الابدلال شذوذ أو شذوذ أحبك فلهذا الاحتصاص (ويعتص)
 لتقدير عند من قال به (بالخصه وقيل شذوذ لا يقي غيرنا) لظاهرهما في قوله تعالى فتم نكاحهم . حافظات
 الغيب . صدق فيهم . وقال غير يده . ورد بهتم المردف . شذوذ في اللغة شذبه (و) شذبه (هي التي تصد
 نهرها) إذا كان المضاف اليه معرفة (أو تخصيصا) إذا كان ذكره قال أبو حنيفة هكذا قالوا ليس بصحيح لأنه
 من جهة القسم فيها وذلك أن النعم بغير تخصيص هو اسم منه والمردف اسمها تعريظ الغيب من فظ وأبوى
 مراتبه التعريظ انتهى وهو بحث لغوي (وفي اسناد اضافة الجمل) أن الاضافه لهما (الاعتلان) استحب البسيط
 وجه التعريض أن اجل ثلاث ووجه التعريض انها في أويل المصدر المضاف في التعريض فاعله أو معوله
 هكذا حكاهما أبو حنيفة بالاترجيح ثم قال وفي التعريض فظ لان تقدير المصدر تقدير معنى كقوله هذا التفسير فلا
 يلتصق الى الاضافه فيه كما لا يتعرف قولك غلام زيد وأنت تريد واحد بعينه وأيضاً فلا يلزم في المصدر أن يعتد
 مضافه بل قد يعتد من و ما علة لا تأتي (وغيرها) أي غير المخصص لا يعتد بها (بن تخصيصا) في اللفظ بحدف
 الشوبن وشبهه (فمن أي من غير المخصصه) اضافه غير ومثل وشبهه (وحدان) تكسر المجهمة وتكون لهجة بمعنى
 صديق (ونحو) (عني) مثل (وتأخيل وحسب) من رجاء أن كافيك (ومعانيها) ككسر بمعنى تارة وضرب
 وتارة في معنى مثل وتارة وتارة وقطك وقطك في معنى حساب هذه لاسما في ذكره وان أضيفت الى معرفة ما
 لانها على نسبة التنوين فصد الغيب كالموصف كما قاله السير بن المبرد وهو صريح المقتضى وزعم به من جلت في
 حسب ونحوها لانها امرادها اسم الماعل أو لانها تبدأ الابهام كما قال ابن السراج والسيراني وغيرهما وزعم به
 ابن مالك في غير ومثل ونحوه لانك اذا قلت غير زيد وكل شيء لازم بغيره من ذلك بدفعه كغيره في طوله
 وأخرى عمله وأخرى صنعه وأخرى حسنه وهذا لا يكاد يكون له ما يفرق عن هذا بأن كثرة التباين والتباين بين
 لا يوجب التكثير كما أن كثرة غلمان زيد لا يوجب كون غلام زيد منكر قبل يجب وقوعه على واحد منهم
 المخاطب وقال لا يخفى يجوز أن يكون السامع في ذلك كون أول أحمر الحاء الاضافه ثم لم يستعمل مع صولة عنها
 لا يقال هذا مثل ذلك ولا غير ذلك وأول أسوال الاسم التكثير ذلك كانت تكثره لفظا (وكذا) واحدة وعينه
 وأول في لغة العرب حكاهما أبو حنيفة في الأدب . ولا يصح في الاسم غير حيث أوحد ظاهره في قول
 حاتم ما روى في رب واحد وهو قد ضرب أيعرب أخيه قال أبو حنيفة كقولهم في رب واحد معنى هو واحد
 وفي تبدل طنه حاتم بطله ونحوه فيها لا يرفع في واحد ولا يبدل الى غيرهما مما تقدم وفي أبيه وأبيهما سب
 له بلا يوقو لا حرة والشهر استعمال ما ذكره في قوله (و) أيضا (الطرف) سواء أضيف الى فرد أم
 جنة سكا أو حيان من معنهم (ويعرف ما ذكره ابن السراج من أن تعين الماعل والمثل) كان ومع غير بين
 ضدين فهو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . وقولك ضرب بالكرم غير البعيل
 والمال غير المتروك أو قارون مثلا مما يشهد بمعانيه خاصة (وقال المبرد لا يتعرف غير محال) يجب كل من ضاعف
 فهو شذوذ لا حقيقة والذي يأتاك من كل وجه فدينه من أن يكون واحدا قال أبو حنيفة في ذكره . معرفة
 باعتبار أنه نهاية في العبارة كما يكون نهاية في المثل (ومنه) أي غير المخصصه (اضافة اليه) أي اسم الماعل
 والمفعول وأما المبالغة المبالغة المشبهة (الى معموها) المرفوع بها في معنى أو الموصوب لانه في تقدير الاستعانة
 والذات وصف بها المكرة في قوله تعالى . هـ يا أيها النكبة وقعت حاد في قوله . تعالى . فظ . ووجه من عليه
 في قول جرير هـ يارب بظالم لو كان يدايك هـ وذكر ابن مالك في نكته على الحاجة انها نهاية في التعريض
 أيضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا اسهوا فان ضارب زيد الاضارب فلهذا التعريض

حاصل بالمعمول قبل الاضافة وفهم من تقيد الاضافة بكونها الى المعمول الشرط كونها بمعنى الخال أو الاستقبال
فان كانت بمعنى الماضي فاضافها محضة لانه لا يستلزم في تقدير الانفصال (فيل و) . ثم اضافة (المصدر) الى مرفوعه
أو نحو به قاله ابن برهان وعلمه بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبهه المفعول بالظرف والبيان
عمله بالبيان عن الفعل فهو أقوى في المفعول بالبيان بدليل انهما اصحاب من الاضافة دونها وإذا كان أقوى
كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف والأصح فلا رد الاستدلال لانه لا يثبت من باب العمل وحده بل مع
ان والموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع وقوعه بانتفاء لوازم التكبير من دخول رب وال وقعت بالانكسار
وبور ودنفته وتأكيده بالمعرفة في قوله **ان يوجد بك الشديد أراي** وقوله

فلو كان حي أم ذي الودع كله . و بأن تقدير الانفصال في المفعول لاغية في الاستقراء وهو بخلافه (فيل و) . ثم
اضافة اسم (التعظيم) قاله الكوفيون والعماسي وأبو الكرم ابن القباس والجزلي وابن عصفور
وابن أبي الربيع قال العماسي لانه ينوي بها الانفصال لكونها انصاف الى جماعة هو أحدھا والألزم اضافة الشيء
الى نفسه فلا يتفك أن يكون بعض الجملة المضاف اليها ولا في معنى الفعل ولهذا نصب الظرف وتعدي نارة
بنفسه وتارة بحرف جر والأصح أنها محضة ادلا يحفظ وروده محلا ولا تغيير ولا عصب وآل قال سيبويه لا تقول
هذا زيد أشبه الناس لان الخال لا يكون الانكسار (والتأني نوي) معنى (من) صغير محضة لانه حينئذ في حكم
الانفصال والا محضة قاله ابن السراج ونزل قول سيبويه على الثاني وقول الكوفيين على الاول (فان قصد
نعم فيها أي المفعول المضافة الى معقولها بيان قصد الوصف بها من غير اختصاص برمان دون زمان (تعرفت) ولهذا
وصفها بالمعرفة في قوله تعالى **مالك يوم الدين** . فالحق الحب والنوى . غافر الذنب . (الا) المصفة (المشبهة) فلا
تعرف لان الاضافة فيها نقل عن أصل وهو الرفع بخلافه في غيرهما في من فرع وهو نصب ولانه اذا قصد
نعم فيها أدخل عليها اللام (وزعم الكوفية والاعلم) فقالوا انها تعترف بقصد الاضافة لا تمنع منه (ومن ثم) أي
من هنا وهو ان اضافة المفعول الى معقولها لا تغيب تعريضا (جازا فتران هذا انما اضاف دور غيره) . من
المضافات (بال) لأن الحمد ورفي غيره من اجتماع اداني تعريفه من غير ان يقرن بهما (ان كان) نبي أو جمعا
على حده نحو النار باز بد والنار يوزيد قال الشاعر **ليس الاخلاء بالمعنى مسامحة** . وقال

ان يغنياني المستوطنان عن (أو أضيف لقرين بها) نحو الضارب الرجل وقوله تعالى **والقبي الصلابة** .
(أو) أضيف الى (مضاف اليه) أي الى قرين بها نحو القاصد باب الكرم (وكذا) ان أضيف الى (ضمير هي)
في مرفوعة على الأصح) نحو الضارب الرجل والساعة وقوله **الودائع المستعفة صفوة** . وقوله

الواهب المائتة الهجان وعندها . ومنع المير هذه الصورة وأوجب نصب قبل أو الى ضمير متعوض الضارب
والضارب والشار به قاله الرماقي والمردواي الغشمري ومنع سيبويه والا خفض ذلك وجعل لا موضع الضمير أيضا كما
لو كان موضع ظاهره ثابتين نفيه (قال الفراء أو) أضيف الى (معرفة) مفعول الضارب زيد بخلاف الضارب
رجل ولا يستدل به في المعاج (و) قال (الكوفية) أو أضيف عدد الى (معدود) نحو الثلاثة لا أبواب قال ابن مالك
وخطهم المعاج وأما البصريون فاستندوا في المنع الى القياس لانه من باب المقادير فكلا لا يجوز الزبط لا يجوز
عدا (مسألة الجهور على انه لا يضاف اسم مراد مفعوله ومنعونه ومؤكده) لان المضاف يتعرف أو يتفحص
بالمضاف اليه والشي لا يتعرف ولا يتفحص الا بغيره والتعريف عين المتنون وكذا ما ذكره (الابتداء) .
كقولهم سعيد كزاي . سمي هذا القبط وخشرم دبراي الذي لهذا الاسم لانها المعان للمحل وصلة الاري

ومسجد الجامع ودين القبة أى الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة ومعنى حمامة وجرى قطيفة
الأصل حمامة معن وقطيفة جرد قديم وجعل نوعا مضافا إلى الجنس فكانت فضة و يوم يوم وليلة ليلة (وشرط
الكوفية) فى الجواز (اختلاف اللفظ) من غير تأويل تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وسهر
رمضان ووعده المذيق وحق اليقين وتكرار المسمى وأبناء المؤمنين كما جاء ذلك فى النعت والعطف والتأكيده نحو
غرايب سود . كذا ومينا . كلهم أجعون . (و) قال (أبو حيان لا يندى المصارع) بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل
هـ) أى هذه لاضافة (محضة أول أو واسطة) بينهما (أقوال) الأول قاله جماعة واختاره أبو حيان لأنه لا يقع بمدرج
ولأول ولا ينعى بتكرره ولا ورد تكرر فلا يحفظ صلاة أولى ومسجد جامع والثانى قاله الفارسي وابن الدباس وغيرهما
لأنه يجمع من الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لأن لها اعتبارا بن اتصال من وجهه أن
أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لأن لها اعتبارا بن اتصال من وجهه أن
الأولى غير مفصول بضمير منوى وانفصال من وجهه أن المعنى لا يصح الابتساف بغير وجهه عن الظاهر قال أبو
حيان ولم يسبقه أحد إلى ذكر هذا القسم الثالث (ثم خبرى) هذه الأقوال (فيما ألقى فيه مضاف) نحو
هـ إلى الحول ثم اسم السلام عليك هـ (أو مضاف إليه) نحو

أقام بغداد العراق وشوفة هـ لاهل دمشق الشام شوق مبرح

(ولا يقدم) على المضاف (معمول مضاف إليه) لأنه من تمامه كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف (وجوز الكسائي
على أفعل) نحو أنت أختنا أول ضارب واقصر فى التسويل على ذكر المثال وأن تعليبا حكاه عنه قال أبو حيان فهل
هو مختص بلفظ أول أو عام فى كل أفعل التفضيل يحتاج إلى تحرير النقل فى ذلك ولا يظهر فرق بين أول وغيره
فيجوز هذا والله أفضل عارف والصحيح أنه لا يجوز نسي من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولحقه العلة الأصول
(وجوز الزمخشري وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقا) نحو زيد عمر غير ضارب قال

فتى هو حق غير ملغ فريضة هـ ولا يتقدم يوما ما وماه خلية

قال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز ذلك واليت فادرا لا يقاس عليه وجوز قوم على غير (إن كان) المعمول (طرفا)
أو مجرورا لتوسم فيه كقوله

إن أمرا أخصى يوما مودته هـ على التثاقى لعدى غير مكفور

قال أبو حيان والصحيح المنع لانعدام العلة فى ذلك فى المفعول أما غير التى لم يرد بها فى فلا يجوز التقديم عليها باتفاق
فلا يقال أكرم القوم زيد غير شاتم (وجوز قوم) التقديم (على حق) كقوله

فإن لا أكن كل الشجاع فأتى هـ بضرب الطلى والمهام حق علم

قال أبو حيان والصحيح المنع لندور هذا البيت وامكان تأويله وجوز قوم التقديم على مثل نقله ابن الحاج نحو أنا
زيد مثل ضارب (وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه (تأنيذا وكبرا) ان صح حذفه (ولم يخل الكلام به
(وكان بعضا) من المضاف إليه (أو كعض) منه كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرئ بفتح بعض السبابة وقوله
هـ كما شرقت صدر القناة من الدم هـ وقوله

روية الفكر ما يؤول له الا هـ من معين على اجتساب التوائى

بجلاف ما إذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا أمته زيدا جاء أوضح ولم يكن بعضا ولا كعض فلا يقال
عجبنى يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء (مسألة) فى أسماء لازمة لاضافة لا احتياجا إليها فى فهم معناها (لزم
لاضافة) مطلقا (جادى وقمارى) يضم أو لمسا وقصرهما بمعنى الغاية يقال فصار إل أن تفعل كذا أى أبتن وآخر

أمرك وحكي الجوهرى فيها فتح القاف وقصر أيضا قال
 قصر الحديدة إلى بلى • والعيش في الدنيا انقطاعه
 (و) لزوم الإضافة (الإضافة إلى ضمير وحده) فلا يضاف إلى ظاهره - وأضمر القاف وغيره وتجب مطابقة لما قبله
 نحو إذا دعى الله وحده • والذهب أخشاه من مرربيه • وحدى • وكنت أذكى كنى وحده •
 وقوله أعاذل هبل بأتى القبائل حفظها • من الموت أم دخل لنا الموت وحدها
 (لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه حتى الأصغى وحده الرجل بعد إذا التمرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة
 والأخوة والقبولة وقيل محذوف الزوائد من أعاد وقيل نصبه على الحال لتأويله بموحده وقيل على حذف حرف
 الجر والاصل على وحده (و) لازم (الأفراد والتكثير) لانه مصدر (وقد يشي) شذوذا (أو مجرد على) - جمع حبل على
 وحدهما وقام ذلك وحدهما واقتضيت كل درهم على وحده وحل على وحده (أو إضافة نسج وقرع) وزن
 كرم (و) جيس وغيره (مصدرين) البه (ملحقات بالعلامات على الأصح) يقال هو نسج وحده وقرع وحده
 إذا قد قلة نظيره في الخبر واحدة في الثوب لانه إذا كان في العالم يتسج على بنوالة غيره والقرع السيد وهو
 جيس وحده وغيره إذا قد قلة نظيره في الشر وهو غير غير وهو آخر وجيس وهو ولد يدم بهما
 المنفرد بالتابع رأيوه يقال هانبا وحدهما وهم نسجاء وحدهم وهي نسجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسج
 وأخوته العلامان فيقال هانبا وحدهما وهكذا وقرع لم يذكرها في التسهيل وذكرها أبو حيان ونسجه الشاطي
 وزاد الشاطي رجل وحده (و) لزوم الإضافة (إلى معرفة مشتاة) لفظا أو (معنى تعريفه) معطوفا (بالواو) فقط
 (ضرورة كلا وكلنا) نحو وكلنا الرجلين • كلنا الخنتين • كلنا غنى عن أخيه حياته •
 ان للخير والشر مدى • وكل ذلك وجهه وقيل
 ومن تعريفه بالواو • كلا أخى وخيلى وأحدى عضدا • (قال السكوفية أو تكررة) محدودة بناء على حوا
 تأكيد مع كتابا ريتين عندك مقطوعة بهما (وقال ابن التيسارى و) (أى) (مفردان كررت) كلا نحو كلاى
 وكلاك محسنان (و) (لزم الإضافة) (ذو وفروعه) (أى) ذوا ذو وذوات وذاتا وذوات (والواو وأولات) (أى) اسم جنس
 قياسا كذى علم وذى حسن • وأشهدوا ذوى عدل • ذواتا أفنان • (والى علم ماعا) نحو ذوزن وذو رعين وذو
 لكراع وذو علم وذو عمرو وذو شوك (وقيل قياسا) قاله الفراء (والغالب الماعا) (أى) كونها ماعا (أى) رائدة (حينئذ)
 وقد لا تنفى نعم وانا الله ذوبكة أى صاحب بكة (والمختار جوازها) (أى) إضافة (إلى ضمير) كما يفهم من كلام أبو حيان
 ان الجهر ورعاية كقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وقوله • أأبذوى أرومنا ذووه • وقوله
 • مرجونا قد مامن ذوبك لافضل • (خلافا لكسائى والتعاس والزبيدى والتأخرين) (فى منعهم ذلك) (أى) فى
 الشعر وحزم به الجوهرى فى الصحاح وفى رؤوس المسائل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين وأجازوه غير
 هؤلاء وقد استعمل جمع ذى مقطوعا عن الإضافة فى قوله
 فلا أعنى بذلك أسخلكم • ولكنى أريد به الذوبا
 وجميع ما تقدم لزم الإضافة لفظا (و) (لزم الإضافة) (معنى لالفاظا) (فيه) (والقطع على تيمم) (آل) (واصله أول قلبت
 واوه العالتر كها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم أو بل وقيل أهل أبدلت هاؤه همزة ثم الهزة ألفا السكونية بعد همزة
 مفتوحة بدليل أميل وانما يضاف (إلى علم علم غالبا) كقوله
 نحن آل الله فى بلدنا • لم نزل الاعلى عهدا
 ومن إضافته إلى علم غيره من الجرد من آل الوجه ولا حق هاعا مافرس وإلى الجنس آل العليب (والصحيح جوازها
 إلى ضمير) كقوله وانصر على آل العلي • مبدوعا بدنه اليوم لك

وقيل لا يجوز عزى للكسائي والنحاس والزبيدي (و) (لزم الاضافة معني أيضا) كل وبعض والجمهور (على) (انهما)
عند النهر منها (معرفتان بينهما) لانهما لا يكونان أبدا الاضافيين فصاروا يتعرف من جهة المعنى (ومن ثم) أي
من هنا وهو كونها عند القطع معرفتين بينهما أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بالانطلاق
الاحضن وأى على) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم بأنهما سكرتان وانهما معرفة بالان و ينصبان على الحال
قياسا على نصف ودين وثلاث فانهما سكران باجتماع وهما في المعنى مضافات وحكوا امررت بهم كالا بالنصب على
الحال وهذا القول مشهور عن الأولين ونظرت بنقله عن ابن درستويه أيضا في كتاب ليس لابن خالويه قد كثره
تقوية لهما (و) (لزم الاضافة معني أيضا) (أي) بافهامهما فتكون نفس مضاف اليه (وهي مع الذكرة ككل ومع
المعرفة كبعض ومن ثم) أي من هنا وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك لم نصف لفرد معرفة الا
مكررة أو من بابها الأجزاء) ليصح فيها معني البعضية نحو هـ أني وأبك فارس الانخراط هـ ونحو أي زيد حسن أي أي
أجزائه فان لم تكن تعين اضافته الى نكرة أو متنى نحو أي رجل رأى الزبيدي عند هذا حكم شائل لاي بأنواعها
وتقدم ما يقتضيه بكل نوع منها في مصب الموصول (ومر كثير) مما لزم الاضافة في المصادر والظروف والاستثناء (لم
نقله) حذر من التكرار (مسألة) (أضيف للفعل أية بمعنى علامة) مع ما المصدرية أو النافية ودونهما في حالها
بالظرف كقوله هـ بأية تقدمون الخيل ثمتاه وقوله هـ الكتي الى سما بأية أو مات هـ وقوله هـ بأية مات عبود الطعامة
وقوله هـ بأية ما كانوا ضعافا ولا زلا هـ (وقيل هو على حذف ما) المصدرية في الاضافة الى المصدر المؤول قال ابن
حنين وعلى الاول ما الموجود قد زائدة و يؤيده عدم تصرفهم بالمصدر أصلا و اضافتها الى الجمله الاسمية في قوله هـ
بأية الحال منها عند موقعها هـ (وقيل لا يطرد) ذلك بل يقتصر فيه على السماع قاله المبرد (و) (أضيف اليه أيضا) (دوفي
قولهم اذهب) يذى تسل (أو اقبل يذى تسل) وهي بمعنى صاحب (أي يذى سلامتك) والمعنى في وقت ذى سلامة
فالياء بمعنى في وقيل المعصية أي اقبله فترتاب سلامتك كما تقول اقبل به ما دلت وقيل القسم أي يحق سلامتك
وهل هو خبر في معنى الدعاء أي والله بسلامتك (وقيل ذو موصولة) اعربت على لغة ولم صلها والمعنى اذهب في
الوقت الذي تسل فيه ثم حذف الجار انسا عاضا رسنه ثم الضمير (وتلحق الفعلين الغرور) فيقال اذهب يذى
سلمان و اذهبوا يذى تسلمون و اذهب يذى تسلمين (مسألة) (يحذف المضاف للدليل) جواز نحو أو كعب
أي كاعصاب صيب أو كظلمات في بحر أي كذى ظلمات بدليل يجعلون أصابعهم انشاء موج (ودونه ضرورة
كقوله

عشيرة الحارثيون بعدما قضى نحبهم في ملحق القوم هو ر

بريد ابن هور (و انما يقاس اذا لم يستند الثاني في الحكم) نحو و اسأل القرية أي أهلها وأشر روافي فلو بهم
الجهل أي حيه فان جاز استناده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافا لابن حنن) في قوله بالقياس مطلقا
فاجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيدا (وقد يحذف مضافان وثلاثة) نحو فانها من تقوى القلوب أي
فان تغلبها من أفعال ذوى تقوى فبضم من أثر الرسول أي أثر خاف من الرسول فكان قاب قوسين أي
مقدار مسافة قريبة مثل قاب (ثم الافصح بياية الساق) أي المضاف اليه عن المضاف (في أحكامه) من الأعراب كما
تقدم والتذكير نحو

يسقون من ورد البريق عليهم * بردي يصفق بالريح السليل

أي ما بردي والافعال تصفق وهو نهر يمشق الفه للتأنيث والتأنيث نحو والمسلك من أردائها خلفه أي
رائحته وعود ضمير نحو وتلك القرى أهل كنانهم أي أهلها وغير ذلك كحديث ان هذين خرام على ذكور أمي
أي استعمال هذين (وفي) بياية عنه في (التذكير اذا كان) المضاف المحذوف (متلاحظ) فقال ابن مالك تبعا

للتحليل نعم ولذلك نصب على الحال نحو تفرقوا أي سبأى مثلها أو ركب مع لا تحببت إذا هلك كسرى فلا
كسرى بعده وإذا هلك قبصر فلا قبصر بعده وقال سيبويه لا (ويجوز إبقاء جرته) عطف على مماثل المحذوف أو
مقابل له فالأول نحو أكل امرئ ثعبين امرأ • ونار توفد بالليل نارا

أي وكل نار والثاني نحو • نريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة • أي ما في الآخرة (وشرط ابن مالك) للجواز
(اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو

ولم أر مثل الخمر يتركه الغني • ولا الشر يأتيه امرؤ هو طائع

ولم يشرطه الاكترون كافي الآية المذكورة (و) شرط (قوم سبق نفي أو استفهام كما تقدم في الآية) قال أبو حيان
والصحيح جوازهم مع علمهما كقوله

لوان طيب الانس والجن داريا • ندى بي من عفرات ماشعاني

وقوله كل من في رهطه ظاهرا • مزودى غربة وفقر مهي

(و) الخمر (دون عطف ضرورة) كقوله • أكل المال اليتيم بطرا • أي مال اليتيم (خلافا للكوفية)
في نحو يزعم ذلك في الاختيار حكوا أطعمونا خافا هيئنا شاء ونحوها أي لم شاة فداء واعليه نحو يجهني ضرب

زيد أي ضرب زيد والبصريون حلوا ذلك على الشذوذ (ويحذف المضاف إليه) منوبا (أو يكثر) هذا الحذف (في
الأمثلة السابقة) ويحل في غيرها كقيل ونحو ما قال ابن عصفور لا يقاس إلا في مفرد مضافه زمان وقد بقي

المضاف بلا تنوين إن عطف هو على المضاف لثله (أو عطف عليه مضاف لثله) فالأول نحو حديث البخاري عن أبي
برزة غزوب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو غزوات يفتح الياء بلا تنوين والثاني نحو حديث أنه

صلى الله عليه وسلم قال تعيظين في علم الله ستة أو سبعة أيام (وخصة القراء بالمصطفين) كاليد والرجل نحو قطع الله
يد ورجل من قالها والضعف والربع وقيل وبعد بغير تنوين وعلام فلا يقال أشربت دار غلام زيد قال ابن

مالك وفدين بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن عجب من فلا خوف عليهم أي لا خوف نبي عليهم وقوله
• سبعان من علقمة العاقر • (مسئلة) لا يفصل بين المتعاضدين أي المضاف والمضاف إليه (اختيارا) لأنه من غامه

ومثل منه منزلة التنوين (الابغض له ونظره على الصحيح) كقراءة ابن عامر • قتل أولادهم ثم كاشهم • وقرئ
خلف وعده رسله • وحديث البخاري هل أنتم تاركوني صاحب وقوله ترك يوما فكل وهوها سعي لها

في رداها وقوله • كنا تحت يوم حضرة بعيل • وقيل لا يجوز بها وعلى المفعول أكثر التنوين ورد في الظرف
بأنه توسع فيه وفي المفعول شيونه في السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل فضلا عنه يصح بذلك لعدم الاعتداد

بكونه غير أحسن من المضاف ومقدر التأخير وخروج مفعوله ونظره المفعول والظرف الأجنيان والفصل
بهما ضرورة كقوله • نسبي امتيا حابدا المسوال شريقها • وقوله • كخط الكتاب بكف يومها مودي •

وقوله • هما أخواني الحرب من لا أخاله • (وجوز) أي الفصل (الكوفية مطلقا) بالظرف والخروج وغيرها
(و) جوزة (نونس بالظرف والخروج) غير المستقبل (و) جوزة (ابن مالك قسم) حكى الكسائي هذا غلام

والله زيد وقال أبو عبيدة إن الشاة ليعتر فتسمع صوت والله بها (وأما) كقوله

هما خطنا إماما سارومنة • وإماما والموت بالمرأ جدر

ذكرهما في الكافية والأول في الخلاصة ولأن كرها في التسهيل (ويجوز) الفصل ضرورة لا اختيارا (نعت)
نحوه من ابن أبي شيح الأباطح طالب • (ونداء) قال في شرح الكافية كقوله

كان برذون أبا عصام * زيد حاردي بالمجام
أراد كان برذون زيدا أبا عصام وقال ابن هشام يحفل أن يكون أبا هو المضاف إليه على لغة الغصن و زيد بدل أو
عطف بيان ومثله أبو حيان بقول زهير

رفاق كعب بجير منقذ لك من * تجميل نهلكه والخلد في سفرا

أي يا كعب (وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله

ما ن وجدنا للهوى من طب * ولا عدنا قهر وجد صب

وقوله

أنجب أيام والداء به * اذ تجلاه قد سم ما تجلا

(وفصل ملحق) كقوله * بأي زاهم الأرضين حلوا * أي بأي الأرضين تراهم حلوا (ومفعول له) أي من
أجله كقوله

أنتم كأنه رجل عبوس * مقاد جرة وقت الهوادي

أي مقاد وقت الهوادي جرة (مسئلة) (المضاف الياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (الامتى وشجوة) على حده
وما حل عليهما (ومعنى) لا يجري مجرى الصبيح (في سكن) آخره وهو الألف من الأول والآخر والواو من الثاني
والياء من الثلاثة (ثم ندغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة (والواو) بعد قلبها ياء وبكسر ما قبلها إن كان
ضمها المجانسة فتعوز يدي وزيدي وقاضي وسامي (وسم الألف) فلا قلب في المتى كزيدي والضمور كعصاي
وعصاي (وقلبها) ياء (في المقصور لغة) للذيل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله * سقوا هوى وأعنفوا هواهم *
وقرأ الحسن يابشر أي (و) قلبها (في لذي والى وعلى) الأسمين (أكثر) وأشهر في اللغات من اللام فتعزدي
وعلى المتى والى وبعض العرب يقول لذي وعلى فله أبو حيان معترضه على صاحب التمهيد في نفسه ذلك
(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصحيح) تنفع (كأنه قدم) (وقد تكسر مع القصور) قرأ الحسن عصاي
(و) قد تكسر المدغم في جمع أو غيره كقراءة جرة بصرخي وقول الشاعر * على لغبرو نعمة بعد نعمة *
سمع بكسر الياء (و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تنفع وتسكن) أي يجوز كل منهما (وفي الأصل) منهما
(خلاف) قيل الفتح أصل لأنه حرف واحد فببائه التثنية به ثم سكن تخفيفا وحزم به ابن مالك في سبيل المقنوم
وقيل السكون أصل لأنه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ولأن بناء الحرف على حركة فهاو لا تمذر
الابتداء به والمضمل بغيره لا تعذر فيه (وقل حذفها) أي الياء (مع كسر المثلوا) أي ما قبلها كقوله دعاني * يشر
عباد الذين * بحذف الياء وصلاد وضاو خطا (و) قل (قلبها الفا) كقوله

أطوف ما أطوف ثم آوى * إلى أما وروني التقيع

(وخمسة ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه (و) قل حذفها أي الألف (مع فتح المثلوا) به دال عليها
كقوله

ولست بمدرك ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لوان

قال أبو عمرو بن العلاء (و) مع (خمة) كقوله

دريني أنما خطأي وصوب * على وان ما أهلكت مال

أي مالي (وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال المتقي في البيت أن الذي أهلكه سال لا عرض (قال ابن مالك) فإن
كانت الإضافة (غير محضة) كإضافة تكرى مرادها به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) لأنها حينئذ في
نية الانفصال فلم تخرج ما اتصل به فتشبه ياء قاضي في جواز الحذف فلا حظ لها في غير الفتح والسكون قال أبو حيان
وغيره من الصوريين لم يرد كروا هذا السيد ثم نقله في الأرتشاف عن المجالس للقلب والنهاية (فان لودي) المضاف

ثانيا لا بعد ما كن (ففيها) أي الباء لغاها أشهر هاء الحذف وبقاء الكسر (دال عليها لأن المادى كثير التغير
 لكثرة الالام، مال نحو . يا عباد فاقنن . (فالإبقاء كنه) يليه (مفتوحة) نحو . يا عبادى الذين أسرفوا .
 (ضم الفاء) ليه نحو . يا حسرنا على ما فرطت . (فحذفها) أي الألف (مع فتح التلو) استغناء عنها كما استغنوا
 بالكسر عن الياء وهذا الوجه أجازة الاختص والمجازى والغامضى (ومنع لا كثر) قال أبو حيان
 ويحتاج إلى سماع من العرب في النداء (فتح ضم) أي التلو (حيث لا لبس) يحصل بالمادى المفرد قرئ . قل رب
 احكم بالحق . قال رب السجن أحب إلى . أي إلى يارب . وحكى سيديويه ياقوم لا تفعلوا وبارب اغفر لي ووجه
 بأنه لما حذف المعاقب للتثنية بقي على الضم كتابي مائس يضاف إذا حذف تنوينه قال أبو حيان والظاهر أن
 حكمه في الاتباع حيث حذفت المبنى على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء (وأسكره) أي الضم ابن هشام
 (الضمي) وقال إنما أجاز سيديويه فيها كثرة إرادة الإضافة فيه (وقال حطاب) القاردي هوردي . قبح لأنه يلبس
 المضاف بغيره أما بعد ما كن مدغم أو غيره فلا يميل إلى نحو ياقضى وبني (فإن كان) المضاف إلى الياء في النداء
 (أما أو عامع ابن وانه قل اثباتها وقلها الفاء) ثابتة حتى لا يكاد يوجد الا في ضرورة كقولهم
 يا ابن أمي ويا شقيق نعمي . وقوله يا بننة عمالاتي واهيبي (وعقب الحذف) لكثرة استعماها في النداء
 (مع كسر الميم دلالة على الياء) المحذوفة (وقتها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدر فتح ما قبلها
 لا تركب أخلا فالسيدويه وأصحابه في قولهم انه مركب مبنى كأحد عشر وبعليك قال تعالى . يا ابن أم لا تأخذ
 بلحني ولا برأى . قرئ في السبع بالكسر والفتح (قال قوم ومع ضمها) أما غير أم وعم مع ابن وابنة فلا يحذف
 منه الياء كما ابن أبي بابت خالي (وزيد أم وأب) على الحذف والإبقاء والقلب بوجوهها (بقليها) أي الياء (ناه
 مكسورة) وهو لا أكثر (ومفتوحة) وبها قرئ في السبع (قل ومضمومة) قاله القراء والنحاة وحكى
 الخليل بآمت لا تفعلي ومنعه الزحاج (والأصح أنها) توصل أي الناء (عرض) من الياء والألف (ومن ثم) أي
 من أجل ذلك (لا يجمعان اختيارا) إذا لم يجمع بين المعوض والمعووض وقولهم بأبنا بالألف وهي التي توصل بالآخر
 المادى بعد واستغناء لا المبدلة من الياء كالتي في حسرتنا وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما (أو ندب) المادى
 المضاف للميم فعلى السكون (أي على لغة من اثباتها كنه) (فتح أو ثقلاب) فحذف لا اجتماع العين نحو واجد يا
 واجد (وعلى) لغة (الفتح تفتح) فقط وزاد الألف ولا يحتاج إلى عمل ثان لأن الياء مائة في أسرة الألف بفتحها
 (وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر التلو وفتحها أو ضمها والقلب الفاء (ثقلاب) الفاء (وتحذف لألف الندية)
 لا اجتماع العين (وقد يستعمل بالكسرة) في المادى (فلا يجب رد الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور
 فيقال يا غلام واحبيته (خلاف القراء) في إيجابه الرد فتقول يا غلامى واحبيته (ويقال في) إضافة (انهم) إلى
 الياء (أبني و) يقال في (فم في) برد الواء التي هي الأصل وقلها يا واد غامها في الياء (فم في) وقبل لا يجوز
 الا في الضرورة لأن الإضافة ترد إلى الأصل واستدل ابن مالك وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحيث يصح
 تخلف هم المسمات (و) يقال فيه في لغة الضعيف في والقصر فاي (و) يقال (في أب واخوته أي واخي وحبي
 وهي) بئلا دلالة المستعمل فلاضافة إلى غير الياء نحو ان هذا أخي (وجوز الكوفية والمبرد وابن مالك) أن يقال
 (أي) برد اللام كقولهم

كان أبي كمرما وسودا ه يلقى على ذي اللبد الحديدا

(زاد) ابن مالك (واخي قال ولم أجده شاهد السكون أجزه فصار على أي كفاعل المبرد (و) يقال (على المختار) في ذي
 ذي لأن الاسم في الرفع ذوى فثبت فواو ياء وأدغمت فيها كالجذر والنصب ومقابل المختار هو منع اضافها إلى

الضمير في خاتمة نحو في سبب الجرح ضعیف (ثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجرح بالجوارح والجرح في الجرح) في نعت) كقولهم هذا جرح ضرب خرب (وتوكيد) كقوله يا صاح بلغ ذوی الزوجات كلهم هجر كلهم على الجوارح لانه توكيد لذوی المنسوب لا للزوجات والالتقال كلهم (زاد قوم وعطف نسق) كقوله تعالى . وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم . فانه معطوف على وأيديكم لانه . وصول قال أبو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما بالبيان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على الجرح والمسوح إشارة إلى مسح الخلف (و) زاد (ابن هشام) في شرح السندور (و) عطف (بيان) وقال لا يمنع في القياس جرحه على الجوارح لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع أما البديل فقال أبو حيان لا يمنع من كلامهم ولا يخرج عليه أحدياً قال وسيبويه . معمول للعامل آخر لا للعامل الأول على الأصح ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جرح باجتماع فيه نعت مراعاة للمجاورة ونزل منزلة جملته أخرى وكذا قال ابن هشام (وأشكره) أي الجرح بالمجاورة مطلقاً (السرا في وابن حني) وقال الأول الأصل هذا جرح ضرب خرب الجرح منه كمررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير لانه لم يبق ثم أضمر الجرح فصار خرب وقال الثاني أصله خرب جرحه نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجرح ثم حذف ورد بأن إيراد الضمير حينئذ واجب للالفاظ وبأن معمول هذه الصيغة لضمها لا يتصرف فيها بالحذف (وقصره الفراء على المصارع) ومنع القياس على ما يله منه فلا يجوز هذه جرحه ضرب خرب به بالجرح (وحده قوم بالسكرة) كالنقل وردت بحكاية ابن سريوان كان والله من رجال العرب المعروف به ذلك (و) خصه (الخليل بقبر المثني) أي بالمرء والجمع فقط قيل (و) يعبر (الجمع) أيضاً بالمرء فقط فلا يجوز زعمها هذا أن جرحه ضرب خرب . ولا على الثاني هذه جرحه ضباب خرب . ولا يجوز في المثني معروا إلى سيبويه قال أبو حيان وقياسه الجواز في الجمع والمصانع قال لم رد الافي لاخر ادوه هو قريب من رأى الفراء

(الجواز) أي هذا بفتحها (و) أي أحدها (لام الطلب) أمر كان نحو لينفق أو دعه نحو . لينقض علينا ربك وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسلم طلباً للخفض (وقيل) انما تنفع على هذه المعنى ان فتحها (بغلاف ما إذا انكسر نحو لينفق أو ضم نحو لنكرم) (وقيل) انما تنفع على (ان استوفيت) أي ان تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم حكاهما الفراء (وتسكن) أي يجوز سكنها جوعاً إلى الأصل في المبني ومسا كذا عملها (تكون ورواء وتم) نحو . فليس يصيبوا وليؤمنوا . ثم ليقضوا نعمهم وليؤقروا ذورهم وليطوفوا وليقتضوا فرى بالتحريك في الثلاثة الأخيرة فقط (وقيل نقل مع ثم) لأن التسكين انما أكثر في الأولين لشدته اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف فصارا مع ككلمة واحدة تخفف بحذف الكسر ومن ثم جئت عليهما فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما (وقيل) هو بهما (خروزة) لا يجوز في الاختيار قاله خطاب . أنكر قراءة خروزة وهو مرود قال أبو حيان ما فرى به في السبعة لا يرد ولا يجوز في الضم ولا يفتح (وتلزم) اللام (في أمر فعل غير الفاعل المخاطب) أي في الغائب والمتكلم والمفعول نحو لنعم زيد . ولنعمل خطايكم . قوموا فلاصل لكم لنعم يحتاجني (ونقل في) أمر (متكلم) لأن أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال (و) نقل اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو . فذلك فيلحق حواء وحديث لتأخذوا ما فيكم والاكثر أمر . بصيغة فاعل قال الرضي فان كان المأمور رجاء فبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر فيؤتى بالصيغة وينقل الاتيان اللام (وحذفها) أي اللام (فيه أقوال) أحدها يجوز مطلقاً في الاختيار بعد قول أمر . رأى السكسائي قال كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وينصبوا ثيابهم مطلقاً ولا في الشعر وهو رأي المبرد (ثالثها هو الصحيح يجوز في الشعر فقط) كقوله محمد فنفست كل نفس .

ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر لم يشقده والخزم في الآية لا نه جواب الأمر أو
جواب شرط محذوف كـ (سأبى) (ورابعها يجوز في الاختيار) (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو قلت لزيد
يضرب عمرا أي ليضرب ولا يجوز في غيره الضرورة واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر
واستدل فيه بقوله

قلت ليواب لديه دارها • تيدن فالى حيا وجارها

قال وليس بضرورة لفكته من أن يقول يدين أو يديننى ولا تفصل اللام عما عملت فيه لا بعموله ولا بغيره قال
أبو حيان وهي أشبه اتصالا من حروف الجر لأنه قدر وي فيه الفصل ولم يحذف ذلك في المثال عامل الخزم أضعف من
عامل الجر (٢) أي الثاني (لا الطلبية) أي الماطوب بها الترك سواء التهي نحو • ولا تنسوا الفضل بينكم • والدعاء
تحو لا تواتر أخذنا وإيس أصلها النافية والخزم بلام الأمر مقدرة قبلها وحذفت كراهة جفاف لامين (ولا) أصلها
(لام الأمر) زيدت عليها الف فتحدث لاجلها (خلافاً لعم ذلك) وهو السهل في الأولى وبهضم في الثانية قال أبو
حيان لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها (وخزم فعل المتكلم بها قليل جداً) كقوله لا الفين أحدكم من كتابي على
أركبته يأتيه الأمر مما أمرت به الحديث رواه كذا ولا أكثر أن يكون المنهى بها فعل الغائب المخاطب قال الرضى على
السواء ولا يختص بالغائب كاللام وفي الأرشاف الأكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالتكلم ومن
أمثلته • فلا يسرف في القتل • لا يتخذ المؤمنون • (وفصلها) من الفعل (معمول بحزومها) تحولا اليوم يضرب زيد
(قليل أو ضرورة خلف) حكاية في الأرشاف ومنه قوله

وقلوا أخانا لا تفتنع لنظام • عزيز ولا ذاق قومه لم تقلم

أي ولا نظام ذاق قومه قال في شرح السكاكية وهذا رد لأنه شبهه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز
ابن عصفور والأبدى حذفه) أي مجزومها وإبقاها (للدليل) نحو اضرب زيدا إن شاء الله فلا توجب أبو حيان
فقال يحتاج إلى ما عمن العرب (٣) أي الثالث (لم) وهي حرف نفي (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو إن
تقم لم أقم بخلاف ما قبلنا حيث قال الرضى كأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل والحرف وشبهه وقال غيره لأن منبها
وهو قد فعل لا يصحوم بخلاف • ثبت لم (وجوز أن تعمل فيها عن الحال) لأنها المطلق الانتفاء فتكون لم متصل به نحو
ولم أكن بدعائك رب تقياً وغيره نحو لم يكن شيئاً مذكوراً ولهذا لم يكن ثم كان (ودخول الهمزة) عليها بخلاف
اللام (ولا) (ولا أكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حيل المخاطب على الإقرار أي الاعتراف
بشيء ما بعد ما نحو لم يشرح ذلك صدره ولهذا عطف عليه الموجب وضعنا ورقنا وقد يصح غيره كالإبطاء نحو
لم بأن الذين آمنوا أن تخضع والنوبج نحو أولم نعمركم وقد تدخل على ما لکن دخولها على لم أكثر (وفصلها) عن
الفعل (معمول بحزومها حذفه) أي مجزومها كلاهما (ضرورة) كقوله

فاضعت مغانيها قنارا رسوما • كأن لم سوى سرب من الوحش توهل

وقوله احفظ وديعتك التي استودعتها • يوم الأعارب إن وصلت وانلم

ولا يجوز أن في الاختيار (وقد نهى) (فلا تجزم) حذوا على ما قبل لا كقوله

لولا فوارس من ذم واسرهم • يوم الصليغ لهم يوفون بالجار

وهذه هي ضرورة اللفظ (والنصب بالعلة) حكاها العيان وقرئ لم تشرح (٤) أي الرابع (لما) قال
(الأكثر) هي (مركبة من لم) الجازمة (وما) الزائدة كقافي أما وقال بعضهم هي بسيطة (ويجب اتصال نفيها بالحال)
ويبرعن ذلك بالاستعراق فتقول لما يقيم دليل على انتفاء القيام إلى زمن الأخبار ولهذا لا يجوز ثم قام بل وقد يقوم
(وقيل انقلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به (وقيل) إنما يكون نسبي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد

وهذا القول أحسن من الأول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكن زيد في العام الماضي (وقال الاندلسي) شارح
المفصل هي (كأم) تحصل الاتصال والانغمال (ويكون) منفيها (متوقفا) ثبوته نحو . لما يدور عقاب . أي لم
يدور هو إلى الآن وذوقه لم يتوقع بخلاف فلا يكون منفيها متوقفا ولهذا يقال لم يقض مالا يكون دون ما وهذا
. معنى قولهم لم يكن في فعل ولم يلق قد فعل (ويحذف) محذوفها لدليل كقوله

لجنت قبورهم بدء ولما ه فتأديت القبور فلم تحبته

وتقول شارفت المدينة ولما أي ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة وان كلاما أي لما ينقص
من عمله بدليل . ليوفينهم ربك أعمالهم . قال وقد خرج على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود القرني في
البديع لكنه قدره لما يوقفوا بدلالة . وأنهم لفي شك . قال وإنما جاز في ما دون لم لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه
مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف انتهى وقال غيره لأن منتهى ما هو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر
على قد كقوله . وكان قد (وفصله) منها ضرورة (وأجزاء الفراء بشرط) (فيها) أي في لم ولما تقول ولما ان ترين
أزرك ومنعه هشام (ومنها) أي الجواز (أدوات الشرط) وهي (إن) أم الباء (وما من ومهما) بمعنى ما وقيل
أعم منها (وهي بسيطة وزمفعلي والفتا تأنيث) ولما لم تنون باقية على التنكير وأسمى بها (أو الحاق) وزال
ثبوته بالبناء (أو مركبة) من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل معنى ما وأما ثم أبدلت الما من الألف الأولى دفعا
للتنكير لتقار بهما في المعنى وهو رأي الخليل واختاره الرضي قياسا على أخونها (أو) مركبة من (مه) بمعنى كف
(وما الشرطية) وهو رأي الاخفش والزجاج ورد بأنه لا معنى لكف هنا الأعلى بعد وهو أن يقال في مهمات فعل
أفعل انه ردل كلام مقدر كأنه قيل لا تقدر على ما أفعل (أو) هي (مه) المذكورة (أضيفت لما) الشرطية وهو
رأي سيبويه (أقوال) قال أبو حيان المختار أنها وهو البساطة لأنه لم يقم على التركيب بدليل وقول أصلها ما
دعوى أصل لم ينطق به في موضع من المواضع (متى وإيان) وهما (ظرف زمان) للمعوم نحو متى يتم وإيان يتم اقم
(وكسر) حمزة (إيان لغة) لسلم (وأنكر قوم جزمها قلته) وكثرة ورودها استغناء ما نحو . إيان مر ساعا . إيان
يبعثون . قال أبو حيان وعن لم يحفظ الجزم بها سيبويه لكن حفظه أصحابه (ونحصر) (أو ردت) في الاستفهام
بمستقبل (كما تقدم فلا يستفهم بها عن الماضي كذا قال ابن مالك وأبو حيان ولم يحكم فيها خلافا وأطلق السكاكي
والقرظيني في الإيضاح كونهم للزمان ومثلا بإيان جئت وهو يشعر بأنها تستعمل في الماضي والصواب خلافه وقد
قيده في تلخيصه فلم يقل عن علي بن عيسى الرعي أنها تختص بمواقع التثنية نحو إيان يوم الدين . إيان يوم القيامة
والشهور أنها لا تختص به (بخلاف متى) إذا استفهم بها فإنها يلحقها الماضي والمستقبل (وجنبا وإيان وأي) والبالغة
ظروف (للسكان) عموما وقد يخرج ابن عن الشرطية فتقع استفهاما بخلاف حينما تقع أي استفهاما بمعنى متى
نحو . فأنوا جزمكم أي شتم . ومعنى من ابن نحو . أي لك هذا . ومعنى كيف نحو . أي يحيي هذه والله بعد
موتها . واختار أبو حيان في الآية الأولى أنها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية والجواب
محذوف (وأي) وهي (بحسب ما نضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان فظرف مكان نحو أي جهة تجلس
جلس أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك وهي لعدم الأوصاف (وإذا ما وأنكر قوم الجزم بها) وخصوه
بالضرورة كذا (ولا ترد ما) (لا) (مهمال زمان) وقيل تردان له وجزم به الرضي قال نحو ما تجلس من الزمان اجلس
فيه ومهما تجلس من الزمان اجلس فيه وحل عليه بعضهم قوله مهمال نصب أقسام يرق شتم أي أي وقت نصب
بارقامن أفق قلب واستدل له ابن مالك بقوله

وانك مهمال تعط بطنك سؤله ه وفرجك فلا تنتهي الدم أجمعا

ورد يجوز كونها المصدر أي إعطاء كثير أرقيا لا (ولا) ترد (وما حرفا) بل تنزم الأسمية وقال خطاط والسبب في
ترد سر فاعني ان كقولہ

ومهما تكن عند امرئ من خليفة • وان خالفنا حتى على الناس نعم

اذ لا محل لها وأجيب بانها خبر تكن وخليفة اسمها لا مبتدأ واسم تكن ضميرها من خليفة تفسيره والطرف خبر
(ولا) ترد (مهما استفهاما) وقبل ترد قاله ابن مالك كقولہ • مهما إلى الآية ثم عالجہ • فمهما مبتدأ خبره
وأجيب بانها محال ان مع اسم فعل واستوفى الاستفهام بما وحدها (ولا تجزى) • مهما يعرف ولا إضافة فلا يقال على
مهما تكن أكن ولا جهة • مهما تعدد أقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر الأدوات (ولا) ترد (ان بمعنى اذ)
وقال الكوفيون ترد معنا فعو • واتقوا الله ان كنتم مؤمنين • لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله • اذ
لا يصح هنا معنى ان وهو السكت وأجيب بانها في الأولى شرط جى به فلا يجزى كقولك لا ينكح ان كنت ابني فلا
تفعل كذا وفي الثانية لتعلم العباد كيف يتكلمون اذا أخبر واعن المستقبل أو أن أصله الشرط ثم صار يذكرو
للتبرك (و) لا ترد بمعنى (اذ) وقال قوم ترد معناها وتاؤوا وعليه الآيتين السابقتين لان اذا فتحتاج الى جواب كما
تحتاج اليه ان والشبان اذا تقربا فربما وقع أحدهما وقع الآخر (ولا تهمل) ان فربما مابعدا وقيل نعم جلا
على نون قاله ابن مالك كحديث فانك ان لازمه فانه يراك (ولا) تهمل (مضى) وقيل نعم جلا على اذ كحديث البخاري
وانه مضى يقوم بمثل لا يسمع الناس قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا ماضى فربما نعم تكلم في استدلاله بما أثر
في الحديث على ثبات الأحكام التعويذة (ولا يجازى بكيف) وقال سيويو وكثير يجازى بها ماضى لا عملا ويجب كون
فعلها متفقى اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف يصنع اذهب بالاتفاق (ولا تجزى بها) وقال
الكوفيون وفربما نعم مطلقا وقوم ان اقترنت بما نحو كيف يصنع ككن أكن (ولا) تجزى (يجزى واد) مجرد من
ما و اجازة المراد قياسا على أين واخواتها ورد بانهم يسمع فيها الامتروين بها بخلاف (ولا) تجزى (السبب عن صلة
الذي ر) عن (النكرة الموصوفة) واجازة الكوفيون فيها يجزى بالشرط فيقال الذي يأتيه أحسن اليه وكل
رجل يأتيه أكرمه واختاره ابن مالك (خلافا لراعيها) أي الاقوال في المسائل الأربعة عشر قد بينت (مسألة) •
(أدوات الشرط) كلها (اسماء الان) فانها حرف بالاتفاق واليسواق متضمنة معناها فلا بد ان يثبت الأيا فاتها معرفة
(وفي ادخالها) فذهب سيويو به الى أنها حرف كان وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها اسم ظرف
زمان وأصلها اذ التي هي ظرف للماضى فربما عليها ما وجوب في الشرط تجزى بها واستدل سيويو بانها لما ركبت
مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الأولى بالتركيب وصارت حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا
حب مع ذاقوا واحيذا زيد بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذاق جزء كلمة وصارت جذا كلها اسما بالتركيب
ونجحت عن أصل وضعها بالكلية (وتشتملى) أدوات الشرط (بجملتين الأولى شرط والثانية جزاء وجواب) أي
يسمى كل منهما بما عاذا كرم قال أبو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا
مترتبا على فعل آخر فاشبه الفعل المترتب على فعل آخر نوبا عليه أو عقابا الذي هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من
حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب الآتي بعد كلام المسائل (فان كانا) أي الشرط والجزاء (فعلين)
فلا حسن أن يكونا مضارعين (كما مر الظهور وتأثير المعدل فيهما) (ثم) أن يكونا (ماضيين) لئلا كل في عدم التأثير
نحو • ان أحسنتم أحسنتم لانفسكم • (ثم) أن يكون (الاول ماضيا) والثاني مضارع لان فيه الخروج من الاضغ
الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير نحو ان قام أم (ثم) أن يكون الاول (مضارعا) والثاني ماضيا وهذا القسم
أجازة الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك (وخصه سيويو والجمهور بالضرورة) كقولہ

ان تصرمونا وصلناكم وان فصلوا . ملائم أنفس الاعضاء ايرهايا
 (ويجب استقبالتها) لان أدوات الشرط من شأنها أن تغلب الماضي الى الاستقبال وتخلص المضارع له (ولو كان)
 اذا وقعت (شرطا) فانها كذلك تغلب معناها الى المستقبل في الاصح كغيرها نحو وان كنتم جنبا فاطهروا . قال
 أبو حيان وتعل عن المبرد انه زعم ان كان ينبغي على مدلولها من الماضي ولا تغير أدوات الشرط دلالتها على نحو . ان
 كنت قلته فقد علمته . ان كان فيصه قد . (وذا الفاء مع قد) ظاهرة أو مقدره حال كونه (جوابا في الاصح)
 وذكر ابن مالك تبع الجزولي وغيره ان الفعل المفعول بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره يكون جواب الشرط وهو
 ماضى اللفظ والمعنى نحو . ان يسرق فقد سرق أخ له . ان كان فيصه قد من دبر فكذبت . أي فقد كذبت
 قال أبو حيان وذلك مستعمل من حيث ان الشرط يتوقف عليه بشرطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه
 مستقبلا والا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال فيتا أول ما ردد من ذلك
 على حذف الجواب أي ان سرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله . وان يكذبوك فقد كذبت رسول .
 أي فسل فقد كذبت قال ومعنى المذكور جوابا لا مفعول عند مجيئه لا يجامعه الكثرة ما استعمل كذلك نحو
 (وإنما يصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو مع لا أولم) نحو ان تقوم ان لا يكتنه فلا خير
 لك في فعله . فان لم تفه ملأوا لن تصعلوا فاقوا النار . ولا يصدر مضارع دعاء أو مقرون بالسج أو سوف (أو)
 يصدر بفعل (ماضي عار من قد) حرف (نفي ودعاء وجود) نحو ان قام زيد قت ولا يصدر بماض مقرون قد
 أو بحرف نفي أو ذي دعاء أو جامد ولا يفعل الأمر البتة (ولو) كان الفعل (مضمر اضره فعل) بعد معموله فانه
 يجوز تصدير الشرطية نحو . وان أحد من المشركين استجارك . التقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك
 فاستجارك المتأخرة فسررت الأولى المضمره وارتفع أحد على المعاملة بها (وكونه) والحال هذه (مضارع دون لم
 ضرورة) كقوله

بني عليك وأنت أهل ثائه . ولديك ان هو يستزدك . زيد

والاختيار ان يكون عند الاضمار والتفسير إما ماضيا كما تقدم أو مضارعا موقرا لم كقوله

فان أنت لم تفعل علمك فانتسب . وقوله . فان هو لم يعمل على النفس ضمها . (وكذا تقديم الاسم)
 على اضرار الفعل قبله والتفسير بعده (مع غير ان) من الأدوات ضرورة والسائق وقوع ذلك مع ان وحدها كما
 تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط ومن الضرورة قوله . فم نحن نؤمنه بيت وهو آمن .
 وقوله . فم اغل بينهم يحيوه . ويطف عليه كاس الساقى . وقوله . أيضا الرج نيلها نمل . (وجوزة الكسافي)
 اختيارا (مع من واخوته) فأجاز نحو من زيد يضرب أضربه (و) جوزة (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع)
 أي المنصوب والمجزور لانها ماضية ومنعوه في المرفوع (و) جوزة (قوم) منهم (في المرفوع) أيضا (ان لم يكن عود
 ضمير على الشرط) كقافي مقي وأيضا فان أمكن عود الضمير عليه لم يجر تقديم الاسم لا تقول من هو يضرب زيدا
 أضربه لان من المضمر هو من واختار هذا المذهب الاخيرا أبو علي صاحب المذهب قال أبو حيان والمصحح المنع
 لان الغضلة والعمدة بيان اذ فيه الفصل بجملة بين الاداة والفعل (وفي الفصل بين من واخوته) (أو الفعل بحذف
 ونوكيه خلف كوفي) أجازة الكسافي ومنع المراء . قال أبو حيان وهو الذي يقتضيه قواعد البصريين
 (وشرط الجواب الافادة) فلا يكون محلا لا يقيد بغير البدأ فلا يجوز ان يقرر يديم كما لا يجوز في الابتداء زيد
 زيد فان دخله معنى بخرجه للافادة جاز نحو ان لم تطلع الله حسبت أريد به التنبه على العقاب فكانه قال
 وجب عليك ماوجب على العاصي كما جاز في الابتداء نحو أنا أبو النجم وشمرى شعري ومنه من كانت بهرته

الى الله ورسوله فهجرت الى الله ورسوله الحديث (وتدخله الغاء ان لم يصح) تفيد بره (شرطاً) بأن كان جملة اسمية
كقوله ان تركبوا فركوب الليل عادتناه أو فعل أمر نعو . ان كنتم تحبون الله فاتبعوني . أو دعاء نعو ان
مات زيد فيرحه الله أو فرجه الله أو مقر وناجى في تنفيس نعو . من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم .
أو بحرف نفي غير لا ولم نعو ان قام زيد فاقوم أو ظن يقوم عمرو أو بقدر نعو . ان يسرق فقد سرق . أو جامد نعو
ان تبدوا الصدقات فنعلمها . ان ترى انا أكل منك مالاً ولداً فاعسى ربي . ان أقبل زيد فاعلم حسنه قال أبو
حيان وهذه الغاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قوله لا يقوم زيد فيقوم عمرو وكاير بطها عند التحقيق
بربطها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف لانه بمنزلة الربط السببي وسيقت هذا للربط لا للتشريك
وقال بعض أصحابنا هي هنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهذا عندى فيه نظر انتهى (وفي) جواز
(حذفها) أى الغاء (أقوال) أحدها يجوز ضرورة واختياراً لانه أبو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله
نعلى . وان أطع قوم انكم لشركون . ثانياً المنع في الحالين قال أبو حيان في محقوظي قد علم أن المبرد منع من
حذف الغاء في الضرورة وأنه زاعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحن
يشكره قال وهذا ليس بشئ لانه على تقدير صحة الرواية لا يطمع ذلك في الرواية الأخرى (ثالثاً) وهو (الاصح
يجوز ضرورة) ويمنع في السعة وهو مذهب سيبويه (وينوب عنها في الاصح اذا الغائية في) جملة (اسمية
غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيان النحوص . تنظافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بأدول لكن السماع إنما
ورد في إن قال تعالى . وان تصوم سنة بما قدست أيديهم اذ هم يقنطون . فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من
الأدوات الى . مانع واحترز بالاسمية من الفعلية فان اذا تدخل دخل عليها لا يجوز ان قام زيد اذ يقوم عمرو وغير
الطلبية من الطلبية فلا يجوز ان يصح زيد اذ اوبل له وان أطاع اذا سلام عليه وغير المنفية من المنفية فلا يجوز ان
يقم زيد اذ ما عمرو قائم وإنما تدخل الغاء في الصور كلها ومقابل الاصح في المتن قول الاخفش لا يرى اذا بمنزلة
الغاء الأوردى لا تقول ان تأتي اذا كرمك كما تقول فاناً كرمك ولكن أرى الآية على حذف الغاء أى فاذا هم
يقنطون وورد أبو حيان بان حذف الغاء فيما يلزم الغاء لم يصح . في كلامهم الا في الشعر ولو جاز حذف الغاء وقعت
في قولك ان تقيم أقوم ولن يصح منه شئ فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه انتهى (ومن ثم) أى من هنا وهو
ان اذا انشأ عن الغاء أى من أجل ذلك (لا يجمعان) لان المعوض لا يجمع مع المعوض فلا يقال ان يقيم زيد فاذا
عمرو قائم (ورفع) الجواب (وجوز ان قرن بالغاء) . وان كان فعل الشرط ماضياً نعو . ومن عاد فبنتم الله منه .
أم ماضياً نعو . فن يؤمن بربه فلا يخاف بخساء . رفع لانه حيث لم ينجم جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره
فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكم زيد بالغاء فكان الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه
الرفع فعلم انها غير زائدة (و) يرفع الجواب (جواز ان كان الشرط) فعلاً (ماضياً) نعو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله
وان أنا خليل يوم مسئلة . يقول لأغائب مالي ولا حرم

ومن شواهد الجزم قوله تعالى . من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم . من كان يريد الآخرة نزله
في حوته . قال أبو حيان ولا تعلم خلافاً في جواز الجزم وأنه قسج مخار الاماد كره صاحب كتاب الاعراب عن
بعض النحويين انه لا يصح في الكلام القصص . وانما يصح مع كان لانها أصل الافعال . قال والذي نص عليه
الجامعان ذلك لا يخص بهابل . اثر الافعال في ذلك مثلاً وأنشد سيبويه لغفر زرق

دست رسولان القوم ان قدروا . عليك يشغوا صدور اذا نوحوا

قال وأما الرفع فهو مسموع ونص بعض أصحابنا انه أحسن من الجزم . واختلف في تحريمه فقال سيبويه انه

على نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف لعاء وقال آخرون
هو الجواب لا على اضماع العاء ولا على نية التقديم وليكن ظاهرا لاداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا ضعف
عن العمل في فعل الجواب (والا) بان كان الشرط مضارعا (فضرورة) برفع الجواب كقولهم

يا أفرع بن حابس يا أفرع هـ انك ان يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه قال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا واذارفع فذهب سيبويه على نية التقديم والتأخير
ان كان قبله ما يمكن أن يظلمه كاليتم والافعل اضماع العاء نحو ان تأتيك اذا جاء في الشرع ومن ذهب المبردة
على اضماع العاء في الحالين لانه جواب في المعنى فوقع في محله فلا يتوى به التقديم (وجازمه) أي الجواب (الأداة)
عملت فيه كما عملت في الشرط بانفاق لاقتضاها اياهما كما عملت فيهما كان وظن وان في جزئيها اذهبا
المحققين من البصريين وعزاء السيرافي لسبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي (وقيل) جازمه فعل
(الشرط) قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد
بان النوع لا يعمل اذ ليس أحد هما بآو من الآخر وانما يعمل بجزية وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو
شبهه كعمل الاسماء في الاسماء (وقيل) جازمه هما أي الأداة والفعل معا ونسب أيضا للاخفش قال المجموع هو
الطالب فهو العامل قاله واطل أن يكون العمل لأن الجزم نظير الجزم فإذا كان الجازم وهو أقوى لا يعمل علي
فاخرى أن لا يعمل الجازم ورد بان الجازم لا يقتضي معمولين والجازم يقتضي ما يعمل فيه سواء كان كل عامل
مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كاذما وحيدا وقد حذف فعل الشرط دون الأداة فدل على أن العامل
ليس مركبا منهما وان الجازم لا يحذف مع موله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم
بقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الأداة وحذف فانها تكون قد أخذت معمولها واحدا فلا
يقبح (وقيل) جازمه (الجوار) قاله الكوفيون قياسا على الجوار قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يترتب
عليه قاعدة ولا حكم قطعي (وقيل) فعل الجواب (مبني) وفعل الشرط معرب (وقيل) هو (والشرط) أيضا مبنيان
والقولان للمازني استدلال على بناء ما بان الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلين فلا يكون معربا بناء على ان سبب
اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستبدال الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبني لانه لم يصح
عنده عمل ما تقدمه فيه قال أبو حيان والمازني في رأيه بخلاف بل يعصم بين (مسئله) (البصريون) قالوا
(لأداة الشرط المصدر) أي صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معمولها) أي لا يجوز تقديم شيء من
معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لانهما عندهم كأداة الاستعظام وما التافيت نحو مما يسمي المصدر
ولا يعمل ما قبلها فيما بعدهما انما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر أو نحو وجوز الكسائي تقديم معمول
فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو خيرا ان تفعل شيئا لله وخيرا ان أنتني تصب قال أبو حيان ونحتاج
إعادة هذا التركيب الى معاص من العرب (غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فانه يجوز تقديمه نحو خيرا
ان أنتني تصب وسدغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير
تصب خيرا ان أنتني (قالا أكثرهم) أي البصريون (ولا الجواب) أيضا لا يجوز تقديمه على الأداة لانه ان أبدا
عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كذهب الكوفيون ماضيا كان أو مضارعا نحوفت
ان فت وأقوم ان فت (والتالي يجوز) تقديم الجواب (ان كان مضارعا) ويجمع ان كان ماضيا وعليه الما ترقى
لأن المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فانه يجوز فيه ان عبر بصيغته عن المستقبل فان
قدم وحقق التأخير كثر التجوز (ورابعها) يجوز تقديم الجواب (ان كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين)

بمخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضيا ووجه انه لم يظهر الاداة فيه عمل اذا تأخر جاز تقديمه لانه قدما كقائه
مؤخرا فكان كالمثل يعمل فيه بمخلاف الماضى ع فانه متأثر بها فصار تقديمه على الجازم كتقديم الجرم وعلى الجازم
(قبل ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله) قاله الفراء والصحيح جوازه وعليه سيويه والكسائي نحو ان تأتني
خيرا نسب (وعلى الاول) وهو مذهب الاكثر من منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا (ان تقدم شبه فدلله)
وليس اياه (ونعطفه اختيارا مضى الشرط لعننا ومعنى) بان كان مقارنا عامرا بنا لم (فى الاصح) نحو فت ان فت
واقوم ان فت واقوم ان لم تقع قال سيويه هكذا جرى فى كلامهم واما الشرع فحصل ضرورة واتساع واجاز
المحقيقون سوى الفراء ان يحذف جواب الشرط فى الاختيار وفعل الشرط مستعمل قياسا على الماضى
فاجازوا ان فت ظان ان تفعل (فان لم يكن) فعل الشرط ماضيا تفرع على الاصح (وهو مع ما آمن أو أى صرن
موصولات) أى حكم لمن بذلك الذى هو من معانيها (اختيارا) وزال حكم الشرطية لزوال شرطها وهو الماضى
فينبغى الجزم نحو آتى من تأتني وزى يذهب ما تحبه وأكرمهم يحبك وحيثما تأتى أحكام الموصولات من جواز
عمل ما يلهوا بها وحكم الضمير العائد عليها وصلها بغير ذلك وأما فى الشرع فيجوز بقاء الشرطية والجزم (وكذا ان
أضيف لمن أى لمن وما أى (زمان) يجب لمن فى السمع ان يكن موصولات نحو أنت كرا من يأتنا تأتني ولا
يجوز الجزم عند سيويه والجرى والمجازى لان أسماء الاحيان لا تضاف الى الجملة الشرطية المصدرة بان فكذا
لا تضاف الى ماضى من معنى ان (خلا فالقر يادى) أى استوفى فى ذهابه الى جواز الجزم اختيارا كقوله

على حين من تثبت عليه ذنوبه • برب سر به اذنى المقام تدابر

والاولون قالوا هو ضرورة (و) مجرى هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم (مطلقا) أى فى الاختيار
والضرورة اذا وقعت (بعد باب كان وإن) نحو من كان يأتنا تأتني وان من يأتنا تأتني وليت من يحسن البناء يحسن
اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل فيه (ولكن) المنقضة نحو ولكن من زورنى أزروره (واذا المعاجزة) نحو
مررت بزى فاذا من زوره يحسن اليه (وما) النافية نحو ما من يأتنا تأتني لان ما لا تنفى الجملة الشرطية (وهل)
نحو هل من يأتنا تأتني لان هل لا يستفهم بها عن الجملة الشرطية (قبل والهمزة) قاله يونس قياسا على هذا والاصح
جواز الجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك
نحو وان تأتني آتى فلما حسن ذلك فى ان حسن فى اخوانها نحو آمن يأتنا تأتني • مسئلة • يحذف الجواب لدليل
كقوله تعالى • ان ذكركم • أى تطهرتم وقوله • وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت • الآية أى فافعل
الحذف (ان تقدم شبه) على الاداة كالمز (و) التقدم (جواب قسم) بدل عليه (و) يحذف (الشرط) وهو أن
من حذف الجواب نص عليه ابن مالك فى شرح الكافية ومثله • وان أحسن من المشرى استجارك • وقوله ان
خيرا تجبر (وقيل) انما يجوز حذفه (ان عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والابدى كقوله

فطلقها فليست لها بكف • والا يعل مفرقك الحسام

أى وان لا نطقها قال أبو حيان وليس بشئ لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يحجز الجمع بينهما مع انه
يجوز نحو وان لا يسى فلا تضر به فليس فى نحو ذلك نافية لا عوض وورد الحذف وهو مثبت كما تقدم (وحذفان)
أى لشرط والجواب (مع ان) بدون سائر الادوات واختص بذلك لانها أم الباب ولا تلم بردى غيرها قال

قالت بنات الحلى يا سلمى وان • كان فقيرا معدما قالت وان

أى وان كان كاتبا فمرفوع وجنسه قال أبو حيان وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحده لا أحفظه مع بعد
غيره ان قال ابن مالك أنشد بيتا فى شرح الكافية وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى وهو قوله

مضى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولا ينح الا في الصبار يزيد

(وقيل) حذفهما معا (ضرورة) قاله ابن مالك قال أبو حيان وتبع فيما بين عصفور قال ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضروري قبل اطلاق الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار (لا لاداة) أي لا يجوز حذف أداة الشرط (ولو) كانت (ان في الاصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل ويتدخل الفاء ثم يرد ذلك وخرج عليه قوله تعالى تعبسوهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله (وان تواني شرطان) فصاعدا من غير عطف (فالاصح ان الجواب للسابق) ويحذف جواب ما بعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومن جعل الجواب للآخر وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على اضممار الفاء فاذا قال ان جاز بدان اكل زيدان ضحك فمبدى حرفي الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم الجبي فاذا وقعت على هذا الترتيب عطف وعلى مقابلة عكسه فاذا وقع الجبي ثم الاكل ثم الضحك لزم العطف فان كان عطف فالجواب لهما معا ومنه ان تؤموا وتتقوا بؤسكم الآية (و) الاصح (ان الاحسن) حيث (يجي) فعل الشرط (الثاني ماضيا) بناء على ان الجواب للسابق وان جواب الثاني محذوف لمامر من انه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضيا وعلى ان الجواب للآخر لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب (و) الاصح (انه) أي الشرط الثاني (مقيد الاول تقييد الحال) الواقعة موقوفة قاله ابن مالك قال فقولك من اجابني ان دعوتك احسنت اليه في تقدير من اجابني داعياله وقول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تدعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

في التقدير ان تستغيثوا بنا تدعرون قال أبو حيان وغيره ابن مالك جعله متأخرا في التقدير فكأنه قال من اجابني احسنت اليه ان دعوتك من اجابني هو جواب ان في المعنى حتى كأنه قال ان دعوتك من اجابني احسنت اليه فاذا وقع دعاؤه لشخص فاجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه لزم الاحسان لأن جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا ان تدعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا فاول الشرط بصير جزء (وان توسط الجزء والشرط مفارغ واقفه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة توصف حذوها بدل منه) مثاله ان تأتي عشي أكرمك (ولا) بان يؤا فقه معنى (وقع حالا) نحو ان تأتي تضمت احسن اليك والماضي كالمضارع في ذلك وانما فرضت المسئلة فيه كالتسهيل لانه منه يظهر الامر مثاله ان تأتي تضمت احسن اليك والماضي كالمضارع احسن اليك واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو ان تأتي رجل يعرف النعماء كرمه فيعرف في موضع الصدق رجل والصحة المحذوف من خبر كان وثاني ثلثات نحو ان تكن نعمن الي احسن اليك وان نظنتي اصدق اصدقك فالتوسط لا يدل ولا حال بل في موضع نصب على انه خبر ومفعول ومنه قوله زهير

ومن لا يزل يستعمل الناس نفسه * ولا يعفها يوم لمن الدهر يسأم

(وتزادما) توكيدا (في ان) ومنه واما يزدغلك واما ينسينك قال أبو حيان وذلك في القرآن كثير ولم يأت فيه الا بالفعل مؤكدا بالثبوت واما في لسان العرب فقد جاء ايضا بغير ثبوت كثير اقال

زعمت فما ضرا نبي اما آمت * يشدوا يشوها الا صغر خلقي

(و) في (أي غير مضافة للضمير) بان لم ينف أصلا أو اضيفت للظاهر ومنه اياما لا يجين قضيت (و) في (أين ومتى) قال تعالى ايمانك كنوا بذكركم الموت وقال الشاعر متى ما تلقى فرد بن ترجمه (وكذا ايان) في الاصح قال قاتل ما تعذب به الرج يحتل قال أبو حيان وزعم بعض احمابنا انها لا تزد فيها وايس بصح لورود

السماع به (لا ما ومن رأى في الأصح) وذهب السكوفيون إلى جواز زيادتها بعد ما يجوز من ما يكره في كونه
 في أعراب أسماء الشرط وأسماء الاستعظام (إذا وقت الأداة) الشرطية (على مكان أو زمان قطرف)
 أي في موضع نصب على القطرف نحو متى نعم أقم . وأيضاً تكونوا بدر ككم الموت . (أو) على (حدث فمقول
 مطلق) نحو (٧) (والأفان وقع بعدها فعل لازم) نحو من يقيم أقم معه (فيبدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها
 (وفيل) هو (والجواب) معالان الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخل في الخبر ورد بانه أجنبي من المبتدأ (أو بعد
 واقع عليها) نحو من يضرب زيداً أضربه ومن يضرب أضربه (فمقول به أو) واقع (على ضميرها) نحو من يضربه
 زيداً أضربه ومن يضربه أضربه (أو متعلقها) نحو من يضرب بدأ ضربه (فاشتغال) أي فالمشكلة من باب
 الاشتغال فيعوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء وأن يكون في موضع نصب بفعل مضمر
 يفسره الظاهر بعدها (ومثلها) في هذا التفصيل (أسماء الاستعظام) (مثله) لو شرط فلماضي غالباً) وقد ترد
 المستقبل كان وخرج عليه قوله تعالى . ولينص الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً . وقول روضة

ولو أن ليلى الأنجيلية علمت * على ودوني جنيدل وصفالح

لمست نسيم الشاشة أوزقا * إليها صدى من داخل القبر صالح

(وقيل دائماً) قال بدر الدين ابن مالك وعليه أكثر المحققين قال وورد شرطها في الآية والبيت مستقبل في
 نفسه أو يفيد لا ينافي امتناعه فيما مضى لا امتناع غيره ولا يجوز إلى الخراج لو عاهد فيها من معناها إلى غيره وقال
 أبو حيان متعقبا عليه وورد في المستقبل قد قاله الصوريون في غير موضع (وجزمها) لفعلها (ضرورة) لا يحسن
 في الاختيار لعدم تمكنها بكونها المضي ومن الضرورة قوله * لو شأ طار بها ذريعة * (وفيل) بل هو
 (لغة) اقوم فيطرده عندهم في الكلام (وفيل ممنوع) لا يجوز إلا في الكلام ولا في الشعر حتى لا يقال الثلاثة أو
 حيان واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم إن النعاه لم يفهموا ما معنى (قال سيبويه هي حرف
 كان سيقع وقوع غيره) أي أنها تقتضي فعلاً ماضياً كأنه يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال
 حرف يقتضي فعلاً متعقلاً لا متعاقباً ما كان يثبت لثبوته (و) قال (المبرور) هي حرف (امتناع لا امتناع) أي يدل
 على امتناع الشيء لا امتناع غيره واختلف في المراد بذلك (قيل) المراد (امتناع الأول) أي الشرط (الثاني) أي
 لا امتناع الجواب ذكره ابن الحاجب في أماليه يختم من عنده ووجهه بان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه
 لجواز أن يكون ثم أمجاب آخر قال ويدل على هذا . لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . فإها موقوفان في
 التعدد في الآلهة امتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لا امتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية
 ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة لأن المراد به فساد نظام
 العالم عن حاله وذلك جائز أن يفعلها الآلهة الواحدي صيغته انتهى وتابعه على ذلك ابن الجبار (وقيل عكسه) أي المراد ان
 جواب لو متعقلاً لا امتناع شرطه فقولك لو جئت لا كرمك دال على امتناع الإكرام لا امتناع المحبة وهذا هو الذي
 قرره الناس من أثبت الامتناع فيها وهو المتبادر إلى الأفهام واستنكر ابن هشام في المعنى مقالة ابن الحاجب ومن
 تبعه (ثم أحادتها) لذلك قيل (نطقاً) أي بالمنطوق (وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل (وشيخنا
 العلامة محيي الدين (الكافجي) رحمه الله فيما معناه من لفظة حال تدريس المعنى (فيها) أي بالمفهوم قال أبو حيان
 كان لو عند سيبويه لم ينطوق ومفهوم كان أن لم ينطوق ومفهوم كان إذا قلت أو كانت تسبعت فعنده أن الشب
 كان يقع لو وقوع الكل ولو قلت أن قام زيد قام عمرو فخطوة تطبيق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد
 ونارة يكون المفهوم مراداً ونارة يكون غير مراداً فطر غير سيبويه إلى المفهوم فقالوا إذا قلت لو كانت

انشئت امتنع التبع لامتناع الكل ويؤيد مقتضى المنطوق فاطرد له في جميع مواردنا (وقيل) هي حرف
 امتناع لامتناع (ان كان بعد هامشيان والا) بان كان بعد هامشيان (فوجود) أي حرف وجود (لوجود) فان
 كان الاول منفيًا والثاني شيئًا حرف وجود لامتناع أو تنكسه حرف امتناع لوجود قال أبو حيان والسبب في
 ذلك عند هذا القائل ان الذي بعد لوموجب والموجب متى قال هذا أو قول من قال حرف امتناع لامتناع
 يرجعان إلى معنى واحد ألا ترى أنها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك اذا كان ما بعده واجبًا أن يتبع
 وجود الثاني لامتناع وجود الاول أو منفيًا لزم امتناع في الثاني لامتناع في الاول أو الاول منفيًا والثاني موجب لزم
 امتناع وجود الثاني لامتناع في الاول فيكون الاول اذا كان موجبًا والثاني منفيًا أو الاول موجبًا والثاني منفيًا لزم
 امتناع في الثاني لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذا كان منفيًا والثاني موجبًا وهو اختلاف عبارة وقد رد
 لقولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى ولئن ماتي الارض من شجرة أفلام والبحر منه
 من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر بن الخطاب في العبد صهيبي لم يحلف الله لم يصح لان عدم النفوذ محكوم
 به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا (وقال) أبو علي (الشلوبين و) ابن هشام
 (الخصراوي) أنها لا تقتضي الامتناع بوجه ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي (للمجرد الربط)
 أي ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي كما دللت بان على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على
 امتناع ولا ثبوت بالادو كان من مدلولها الامتناع ما أشغله سيويه في بيان معناها قال الجاهل ابن هشام في المعنى
 وهذا الذي قلناه كالنكار الضروريات دفهم الامتناع فيها كالمبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم
 وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه بقول لوجاهز بدلًا كرمته لكنه لم يجز (والتحقيق)
 في غير المبراهنة عن معناها (وقال ابن مالك) أنها حرف يقتضي (امتناع ما يليه واستناده لما يليه) من غير تعرض
 للمعنى الثاني قال قتيبة بن سعيد قولك لو غامز يد قام عمر ومحكوم بانتفائه ويكون مستلزما لثبوت قيامه من
 عمر وهو بل لعمر وقيام آخر غير اللازم عن قيامه بدأ وليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المعنى وهذه
 أجود العبارات (نحو تنبي الثاني) أيضا (ان تناسب) الاول أن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة (ولم يحلف القدم
 غيره) في ترتيب الثاني عليه (كاو كالقوله لا تلتفت لعدوك) أي المعومات والارض فسادها أي
 خروجها عن مقامها المشاهدة مناسب لتعدد الآفات ووعلى وفق العادة عند تعدد المآل من الخاف في الشيء
 وعدم الاتفاق عليه ولم يحلف التعدد في ترتيب الفساد غير مقتضى الفساد بانتفاء التعدد لفسادها (ولا) ينشئ الثاني
 (ان خلفه) أي الاول غيره (كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا) فالحيوان مناسب للانسان لثبوت وجوده عقلا
 لانه جزؤه ويختلف الانسان في ترتيب الحيوان غيره كالحمار فيل لزم بانتفائه لانسان عن نسي المعاد بل وانتفائه
 الحيوان عنه لجواز أن يكون حمارا كما لا يجوز أن يكون حمارا (وثبت الثاني) مع انتفائه الاول (ان ينشأ) انتفاؤه
 (وناسب) الاول (اما بالاولي نحو) نعم العبد صهيبي (ولم يحلف الله بعهده) رتب عدم العصيان على عدم الخوف
 وهو بالخوف المعاد بل وناسب في ترتيب عليه أيضا في قصده والمعنى انه لا يعصى الله مطلقا لا مع الخوف وهو ظاهر
 ولا مع انتفائه اجلاله تعالى عن أن يعصيه (أو المساري نحو) قوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة (ولم تكن
 ربيتي) في حجري (ما حلفت) إلى أمه لا بنته أخي من الرضا عن رواء الشيطان رتب عدم حطبها على عدم كونها ربيته
 (للمرضاع) المناسب له شرعا فرتب أيضا في قصده على كونها ربيته المعاد بل والناسب له شرعا كما سبقت الاول
 سواء لساراة حرمة المصاهرة لحرمة المرضاع والمعنى انها لا تعلق أصلًا لأن بها وصفي لوانشرد كل منها حرمت
 كونها ربيته وكونها بنته أخي المرضاع (أو الادون كقولك لو انتفت أجوة الرضاع ما حلفت بالنسب) هو على

نسق ما تقدم فيها قبل. وحرمه الرضاع أدون من حرمة النسب (وليها) أي أو (اسم على اضمار فعل) يفسره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك قاله أبا بريدة (و) يليها أيضاً (جزأ ابتداء) اختياراً فيقال لو زيد قام وفارقت إن في ذلك حيث لزمت الماضى ولم تعمل (تخلطاً للبصرة فيهما) حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهره ولا يليها ضمها إلا في الضرورة أو في نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله

لو غيركم علق الزبير بحبله • أدى الجوار إلى بنى العوام

وقوله • لو غير الماء حتى يترقى • وفي النثر بل • قل لو أنتم تملكون • فاستدل به الأولون وتأوله المانعون على أن الأصل لو كنتم تملكون فحذفت كان والفصل الفهيم (وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم (يلم) كقوله

فلو كان جد يخطد الناس لم يمت • ولكن جد الناس ليس يخطد

(أو) فعل (ماض مثبت والغالب) حينئذ (أقرانه باللام) المفتوحة كقوله تعالى • ولو علم الله فيهم خبراً إلا أنهم ولو أممهم لمولوا • ومن غير الغالب • لو شاء جعلناه أجاباً (أو) ماض (مضى والغالب خلوه) من اللام نحو • لو شاء الله ما أشركنا • ومن غير الغالب قوله • ولو نعطى الخير لما أفرقنا • (وقد يقرن) جواب (إبادة) نحو لو جئني إذا لا كرمك (وندر كونه تخبياً) بقر وناب باللام قال

فلو كنت في يوم ولم آت عجزه • يضعفني فيها أمر وغير عاقل

لا كرم بها من مبتدأ أن لغيتها • أطاعن فيها كل خرق منازل

(و) ندر (كونه مصدر بأرب أو الداء) كقوله • لو كان قتل بإسلام فراحه • (أو قد) كقوله

لو شئت قد نفع المواد بشرية • تدع الحوائث لا يجدن غيلة

(فان وقع) الجواب في الظاهر (جاءت اسمية بجواب قسم محذوف من عن جوابها) وليس بجوابها (تخلطاً لاجاب) كقوله تعالى • ولو أنهم آمنوا بقوا ثموبه من عند الله خبره بجواب لو محذوف للدلالة ما بعده عليه وقد يرد لا يردوا وقوله ثموبه إلى آخره جواب قسم محذوف تقديره والله فتوبه وقال الزجاج بل هو جواب لو واللام هي الدالة في جوابها (و) محذوف جواب (أولاً يسل) وهو كثير في القرآن قال تعالى • ولو أن قرأنا سبوت به الجبال • الآية أي لكان هذا القرآن قال أبو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام (ورد) لو (المضى) كقولك لو تأنيتي ففدني وأسكر ذلك قوم وقالوا أيسر قد هار أسها وانما هي الشرطية أشربت معنى التني (و) على الأول (لا جواب لما في الأصح) قال أبو حيان هذا ظاهر المفعول ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن المثنى وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي في شرح نصيحة ابن دريد قال والذي يظهر أنها لا بد فقام من جواب لكنه التزم حذفه لاشراها معنى التني لأنه متى أمكن تدليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من ترك كثير القواعد ودعاء الاشتراك لا يحتاج إلى وضعين والمجاز ليس فيه الاوضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في التني عن ابن الدائع وابن هشام أنهم ما قالوا لا يحتاج إلى جواب كجواب الشرط وهو سهو وقول في الأصح راجع إلى الأمرين ما ورد في التني واستغنوا عن الجواب كجوابين (فيل وترد للتقليل) نحو واحد قوا ولو يظلف محرق (ولا ولو ما حرف امتناع لوجود) نحو لو لاز بد لا كرمك فامتنع الا كرام لوجود زيد (و) تأنيدهم (أو أن) التثنية وتقدم اعرايه في باب المبتدأ (أو أن) التثنية منها أو الناصية نحو • فلولا أنه كان من المسبحين لبيت • لولا أن من الله علينا لمفسد • ولولا أن يكون الناس أمم واحدة لمفنا • قال في المسمى وقهر إن وصلها بمبتدأ محذوف الخبر وجو بالو مبتدأ آخره أو فاعلاً ثبت محذوف على الخلاف السابق في لو

(وجواب ما مضى مع ما) النافية نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما كنتم من أحد أبدأ. (أو مثبت مع
اللام) نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما كنتم. (وحذفها أي اللام) ضرورية) خاص بالثمة (أو قبل)
في الكلام اختالف في كلام ابن عصفور فرد قل بالأول مرة قل بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه
في الثمرة قوله. ولولا الحياء وبقي الدين عتبة كراه (وبجوز حذفه) أي جواب لولا لا دليل قل تعالى. ولولا فضل الله
عليكم ورحمته وأن الله ثواب رحيمة. أي لو أخذكم (وتردان) أي لولا لولا (التعريض) وهو طلب بحث وازعاج
(و) زداية (هلا ولا) بالتشديد والاربعية حينئذ (بساط) أي غير مركبة كاختاره ابن القواس في شرح
الكافية قال لأن الأصل عدم التركيب (وقيل) الاربعية (مركبات) من لو ولولو وما قبل ولا رقت الحادي
علامه ذكره في الاربعية أبو حيان في شرح التسهيل والسكاك في الفتح وذكره في هلا ولا ابن مالك
في باب الاشتغال من شرح التسهيل (فتخصر بفعل ولو قدر في الأصح) نحو. لولا جلاؤه عليه بأربع شهاداء.
لومثانيه بالملاشكة. هلاضربت فريدا الأكرم عمر أو مثال تقدير الفعل. لولا أسمعوه قلم
فهل نفس ليل شفيها. الأزيد اضربه وذهب بعضهم إلى جواز جحي وحذف الابتداء بعد هذه الحروف
مستدلا بدليل المذكور ومن خلوها من التوبيخ. لولا آخرتي إلى أجل قريب (وقد تعبد) أي التعريض
(لو والا) بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك من التسهيل نحو لولا تنزل عندنا فبغيره. الأخبون أن ينقر الله
الحكم. الأقاتلون قوما سكتوا (فيل وترد لولا وهلا استقامية ولولا نافية) ويجعل من الأول. لولا آخرتي إلى
أجل قريب. لولا أنزل إليهم ملك. ومن الثاني. فلو كانت قرية آمنت. قال ابن هشام وأكفرهم لم يذكره وذلك
والظاهر أن الأولى تعرض والثانية مثل. لولا جلاؤه عليه بأربع شهاداء. والثالثة كذلك أي فلو كانت قرية
واحدة من القرى التي كانت عن الكفر قبل جحي بالعذاب فمعهذا لا يؤيده قراءة أي فلو لا يلزم من هذا
المعنى الذي لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع (وقال الثاني) لم ترد لولا إلا التعريض (نقله عنه ابن هشام في المعنى
(أما بالفتح والتشديد) (وقال) فيها (أما) بالبدل. منها الأولى بامتناعها للتخفيف قال. رأيت رجلا أعاد الشمس
عارضت (الأصح) أنها (حرف بسيط) وقيل مركب (معناه) ما يمكن من شيء (في ثالثة عن أداة الشرط
وفعل الشرط معا بعد حذف ما قبل عن فعل الشرط فقط قوله في البسيط وقال أبو حيان ماذا كرفي معناه هو
من حيث صلاحية التقدير ولا جائز أن يكون مرادف له من حيث المعنى لأن معقولة الحرف ببيان لقوة الالام
والفعل فالتسهيل المرادف ولأن في يكن ضمير يعود على. هلا وفي الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف
في أما وقال بعض أصحابنا لو كانت شرط المكان ما بعد هلا توقعا لها وأنت تقول أما ما فعلها فهو عالم ذكره أولم
نذكره بخلاف أن قام به قام عمر فقيام عمر ومتوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يعنى الشرط على ما ظهره
عدم التوقف عليه أقوله. من يك ذاب فهدا بتي. الأثرى أن به موجود كان لغيره بتم يكن (ومن ثم) أي
من هنا وهو كونه في معنى الشرط أي من أجل ذلك (المتساء جوابها) لم تحذف (دون ضرورة) وكذا دون
تقدير قول علي الأصح) نحو. فأما الذين آمنوا فاعملوا. لا جائز أن تسكون الفاء لمختلف لأن الالام لا تعطف
الخبر على مبتدئه ولا زائدة فلا يصح الاستعناء عنها فتمين أنها فاء الجزاء وقال أبو حيان هذه الفاء جاءت في الالام
خارجة عن قيامها لاتهام تبيين رابطتين ولا عطف متسردا على. تسله والتعليل يكون أمان في معنى الشرط
ليس بعيدا لأن جوابها ما يمكن من شيء لا يلزم فيه الفاء إذا كان صالحا لأداة الشرط والفاء لازمة بعد ما كان
مأذنت عليه صالحا لها لم يكن الأثرى أنه يال مما يمكن من شيء ثم يال به وينتفع بذلك في أمو يجب ذكر الفاء
صل على أن لا وم الفاء ليس لأجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله. فأما القتال لا قتال لديكم

ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى . فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم
 الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استثناء عنه بالقول فبعت الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح
 استقلالاً لهذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وأن الجواب في الآية
 قد رقت العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا الحذف والقول والتعلق الفاء بالقول وإن ما بينهما اعتراض (و) من
 أجل ذلك أيضاً (لـ) يلها فعل (لـ) لأن الماقدورت بهما يكن وجه لوجه الجواب أن هذا العمل من حيث أن فعل
 الشرط لا يليه فعل إلا أن كان جواباً والفرض أن ما بعد الفاء جواب (وتفصيل) أما (التفصيل فتكرر غالباً) نحو
 فأما الذين آمنوا فاجعلوا لهم من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون . قال ابن هشام في المعنى والتفصيل غالب
 أحوال الحال وقد ترك تكرارها استثناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر وبكلام يذكر بعدها في موضع ذلك
 القسم فالأول نحو . فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به . الآية أي وأما الذين كفروا وظلموا كذا وكذا والثاني نحو . فأما
 الذين في قلوبهم زيغ . الآية أي وأما الذين كفروا فليعلموا أنهم في قلوبهم زيغ . الآية أي وأما الذين كفروا
 في العلم إلى آخره (و) تفيد (التوكيد) قال في المعنى وقيل من ذكره قال ولم أر من أحكم نمرجه غير الراشدي
 فإنه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضيل توكيد تقول في هذا ذهب فذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذهب
 وأنه يصعد الذهب وأنه منه عز وجل قلت أمز يد فذهب وكذلك قال سيبويه في تفسيره . مما يمكن من شيء
 فربما ذهب وهذا التفسير يدل بفائدة تبيين كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط انتهى (وتفصيل) أما (من الفاء)
 بواحد من أمر بعد أمور (إما تبيد) كآيات السابقة (أو خبر) نحو أما في الدار فرب (وقيل الفصل به قليل) نقله
 في المعنى عن الصغار (أو ممول لما بعدها) إما صريحاً نحو . فأما الذين كفروا . الآيات أو ضميراً نحو أما ربنا
 فأمر به (قال سيبويه أو) جملة (شرط) نحو . فأما إن كان من المقر بين فروع وربحان . الآيات (لا يجعله ثمة)
 لأن هذا التقديم إنما جاز للضرورة لصل الفصل بين أماء الفاء وذلك حاصل باسم واحد ففي الزائد على أصله من
 المنع إذا الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها قال أبو حيان إلا أن كانت الدعاء نحو أما ربنا فذهب (سئل)
 بعمل ما بعد الفاء فيما قبلها أم لا فقالا كان تقدم في قوله . فأما الذين كفروا . (ثم قال سيبويه) بما جاز عمل بعد حذف
 أماء الفاء (عمل فيما قبل وما لا فلا ترى أنك لو حذفت أماء الفاء في الآية وقلت الذين كفروا لكان جازاً لاختلاف
 نحو أما ربنا فذهب لا يجوز إذ لو حذفت أماء الفاء لم يجر تقدم ممول خبراً عليها وكذا لا يجوز أن ما درها
 فعند عشر من الذين كفروا لا يعمل فيما قبله وقد قالوا قال الميرد أول (وإن در ستوبه) زيادة على ذلك (وإن) أيضاً
 يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أماء خاصة نحو أما ربنا فذهب (وإن) أيضاً (وإن) أيضاً (وإن) أيضاً
 ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع الميرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب
 عندي بعبارة قل لم أمكنه عنه في المتن (و) قال (القراء) زيادة على ذلك (وكل ما ج) يدخل على البتة من أخوات
 إن وغيره ما جاز بدأ فليتي ضارب وأما غيراً فلي على مكرم (وقيل يقتضيه ذلك بالظرف) والجور للترشح فيه
 نحو أما اليوم فلي ذهب وأما في الدار فلي زبد اجالس (وقيل) زيادة على ذلك (و) (فعل) (الذهب) إذا كان
 متعدياً نحو أما ربنا فذهب (وإن) زيادة على ذلك (وإن) زيادة على ذلك (وإن) زيادة على ذلك (وإن) زيادة على ذلك
 كثير اختلاف غير المتعدي إذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز زما ربنا فذهب أحسنه نعم يجوز إذا لم يعمل به نحو أما ربنا
 ف أحسن (ولا تعمل أمافي اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفة) حيث أجازوه لما فيها من معنى
 الفعل ورد بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني وبأنه لا يحفظ من كلامهم أما زبد فعنده عشر من درهما ولا
 أما زبد أقمائم (غير الظرف والجور والحال) فأنما تعمل فيها وفاقاً لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما في معنى الفعل

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فان تلك تأتي في بحث عطف النسق (الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الافهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفا بخلاف ما عدا هذه من أدوات فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل في ولا بمعنى قد بخلاف هل (ومن ثم) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بال حذف) أي يجوز حذفها كقولها طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * ولا لباقي وذو الشيب يلعب

أراد أو ذو الشيب وسائر الأدوات لا تحذف (ودخولها على النفي) كأنه دخل على الانبات نحو ألم بكم زيد وغيره لا يدخل على الانبات خاصة (و) دخولها على (وار العطف وقائه ونم) تنبيه على أصالتها في التسدير نحو أولم يسبروا في الأرض. أفلا تعقلون. ألم إذا ما وقع أنتم به. بخلاف غيرها من الأدوات فلا يتقدم لها عطف بل يتأخر عنه كما هو قياس جملته أجزاء الجملة المعطوفة نحو. فهل أنتم مشترون. فكيف إذا أصابتم. فأن تذهبون فأن توفكون. فأى الفريقين. فالكف في المنافقين فثنين. هذا ذهب. يسره والجهور (خلافا للخرشي) حيث قال إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينهما وبين العاطف محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدر أو مكثروا ولم يسبروا تعجلون أفلا تعقلون قال أبو حيان وهو تقديره لا دليل عليه من غير حاجة إليه وقال ابن هشام يضعفه ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد (و) دخولها على (الشرط) نحو. أفان من قهر المالدون. بخلاف هل فلا تدخل عليه (و) على (إن) نحو أنك أنت يوسف. بخلاف هل (وعدم إعادتها بعد أم) يقال أريد في الدار أم عمرو وأقام زيد أم فعد ولا يجوز أم عمرو ولا أم أقم بعد الهمزة كما يعاد الجار بعدها توكيدا في نحو أقم على زيد غضبت أم على عمرو لأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأنيلا بل يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم تقع بعده كما بخلاف غيرها من الأدوات فأنه إذا عدا أم نحو. قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور. أم هذا الذي هو جند لكم. أم هذا الذي يرزقكم (ووروده المقلب التصور) نحو أريد قائم أم عمرو أديس في الأناة أم نخل (والنصديق) نحو أريد قائم وأقام زيد بخلاف هل فأنها للتصديق خاصة وبقية الأدوات التصورية خاصة (و) ورودها (للتسوية) نحو. سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (والاستنكار) نحو أقم أقمكم بكم بالبين وانفذه من الملائكة إنانا. أقمينا بالخلق الأول أي لم يقع ذلك ومدعيه كاذب (والتوبيخ) أي اللوم على ما وقع نحو. أعبدون ما تشعرون (والتقرير) أي جعل الخطاب على الإقرار نحو. ألم نشرح لك صدرك أي شرحنا (والتكلم) نحو. أصلا تلك تأمرنا أن نترك ما بعد آتونا (والأمر) نحو أقمهم أي أقموا (والتهجيب) نحو. ألم تر أني ربك كيف مد النقي (والاستبطاء) نحو. ألم بأن الذين آمنوا. وسائر الأدوات لا ترد شي من ذلك (الألف اللينة) وهي (التي لا تنقل الحركة قال ابن جني وهو المسمى لا) الذي يذكر قبل الباء عند الحذف وإن لم يمكن أن يلحق به في أول اسمه كما فعل في أحواته أذ قبل صادجه (توصل إلى النطق به اللام) كما توصل إلى اللفظ باللام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء الفلام ليتعارضان وإن قول المعلمين لا م ألف خطأ لأن كلامهم اللام والألف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف في مرادها من الحروف البسائط قال وأما قول أبي النجم

أقبلت من عند ربي كالحرف * فخطرت جلاي بخط مختلف * تكتبان في الطريق لأم الف

فلعله تلقاه من أقوال العامة لأن الخط ليس له مدق بالقصاحة انتهى وفي حاشية الكشاف للمختار في كل الحروف ذاعبت صدر فيها الاسم بالمدى إلا الألف فإنه لا تأتي فيه ذلك (وفي أبيهما الأصل قولان) قال الفرما الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة تركبها وقال ابن كيسان الألف هي الأصل وفي حاشية الكشاف للمختار في قالوا الألف على ضربين لينة ومحركة فاللينة تسمى ألفا والمحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستعذب

لا أصلي وأعياد كرفي التهجى الألف لا الهزلة تنهى وهذه الجملة معترضة وكذا ما قبلها ونحوه من المبتدأ قوله (زرد)
 لا أنكر جوارا في منتهى المنكور ووضايمه همزة لم تفعل كقول المتن قال لغيت عمرا أعمراه مشكرا القامه
 وشعل التنهى وصفه والمعلوف عليه كقول المتن قال رأيت عمرا الفاضل أعمرا الفاضله ولين قال رأيت زيدا
 وعمرا أزيدا وعمراه وذلك غير لازم فلك أن لا تلحق وتقول أعمرا أو عمرا الفاضل أو أزيدا وعمرا فان وصل
 المنكاه لم ينفذ المنع الا لما في نحو أعمرا يا هذا وكذا وان فصلت الهزلة من المنكور ونحوه تقول عمرا واليوم عمرا
 (وتقلب بعضه) واو (وكسر) ياء للجانسة كقول المتن قال قام عمرا وعمروه ولين قال قام زيد الفاضل أزيد
 الفاضل ولم ولن قال مررت بالحارث الحارثية (أو) تقلب بعد (تنوين) مطلقا (ياء) ما كنه بعد كسر
 التنوين لا لئلا الساكنين فينال في قام زيد از بدنيه وفي ضربت زيد از بدنيه وفي مررت زيد از بدنيه (و)
 زرد (لأنه كبر كذلك) أى كالانكار من الاتصال بمنتهى الكلمة جوارا كقول من أراد أن يقول رأيت الرجل
 الفاضل فسمى الفاضل فأر دمد الصوت ليتذكر كذا فلم يرد ففتح الكلام رأيت الرجل ومن أراد أن يقول قام زيد
 فسمى زيدا قاما وفي قلبه او او بعد ضمة و ياء بعد كسرة للجانسة كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فسمى زيد
 يقوم وعنه من أراد أن يقول قد قام فسمى قام فدى وتقلب بعد الساكن الصحيح أيضا ياء كقول من أراد أن يقول
 لم يضرب زيد فسمى زيد لم يضرب في بخلاف المعتل فانه يستغنى عنه عن مدة التذكير نحو وسى وتغارق مدة
 الانكار في أنها لا تلحق بها هاء السكت لانه غير قاصد للوقف وانما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب للتذكير
 باقى بخلاف المنكر (و) زرد (فاصلة بين الهزتين) جوارا نحو. أأذرنهم. ولا فرق بين كون الثانية مخففة
 أو مشددة (و) زرد فاصلة بين (التنوين) نون النسوة ونون التوكيد نحو اضر بنا وهذه واجبة كجاءى (و) زرد
 (لغير ذلك) كذا الصوت للسادى المستعان أو المنجذب منه أو المندوب كما تقدم في محله (ألا) يقع الهزلة
 والضعيف (حرف استفهام وتنبه) وتدخل على الجنتين نحو ألا انهم هم السفهاء. ألا يوم يأتيهم أس مصر
 وطاعنهم. (وتكثر قبل النداء) كقوله. ألا يا عبادة الله على متبع. (ويقال) فيها هلا بآل الهزلة هاء قرئ
 هلا بآل عبادة الله (وكفى في التنبه) ياء كهذه الآية (وما) واكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل نحو. حائتم
 أولاد. ومع اسم الإشارة كهذا زيد وتقل مع غيرها كقول النابتة

هالذي عذرة ان لا تكن نفعت * فان صاحبها مشترك النكد

(وبلى يا غاليا أمر) كالأية وكقوله. ألا يا سامي يادري على البلى * (أوليت) نحو. باليت قوى
 يعنون. (أورب) نحو يارب كاسية في الدنيا عار يذوم القيامة وقد يلها الجلة الاسمية كقوله

بالعنة الله والافسوام كلهم * والصالحين على سعدان من جار

(أنا) بالفتح والضعيف (كلا) فهو حرف استفهام وتنبه (ويكثر قبل القسم) كقوله

أما واندى أبكى وأضحك والذي * أمانت وأحب والذي أمره الأمر

(وتبدل هزتها هاء وعينا) فيقال هاء وعما (وتحذف) أى الهزلة فيقال ما قال

ما ترى الدهر وقد أباد عددا * وأباد السراقة من عدنان

(أو) تحذف (الألف) في الأحوال الثلاثة فيقال أم وهم وعم لغات (و) تكون (بمعنى حقا) وتفتح بعدها أن نحو

أما أنت ذاعب وحى حينئذ (اسم) مرادف له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعناها كلا ما تركب

من حرف واسم كما قال الفارسي في يازيد (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى شئ ذلك الشئ

حق للمعنى أحقا (وهي) أي أما جئنا (تسبب على التفرقة) كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله
 « أحق أن جبرتنا استقلوا هذه (أقوال) قال ابن هشام الثالث قول سيوريه وهو الصحيح (قال
 الماليني) (ورد) أما (المعروض) بمنزلة الألف تعص بالفعل نحو أم تقوم أم أنتف مد قال ابن هشام وقد بدى في ذلك أن
 الممزة للاستفهام التقريري ومنافية (تنبية) ظاهر كلام ابن هشام في المعنى أن الاستفتاح والنبية في ألا
 وأما التزام حيث جعل التنبية معناها الاستفتاح مكانها وعبارته إن الاستفتاح التنبية قد دل على تحقق
 ما بعدها ونقول المعروض فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها وهم ملون معناها وإفادتها لتحقيق من حيث تركيبها
 من الممزة ولا وهمة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التفتيح وتظاهر كلام ابن مالك وأبي حبان أنهما
 معنيان مستقلان وعبارة التسميل وقد يعزى التنبية إلى الأول وأما هو الملام استفتاح مطا فقال أبو حبان في شرحه
 في قوله وقد يعزى الشاعر بالقوله يعني أن الأكثر أن يكون الاستفتاح مطلقا سواء قدم مع ذلك تنبيه أم لم يقدم انتهى
 (أي) بالفتح والسكون حرف (التفسير بمفرد) نحو عندي عند أي ذهب وغنفر أي أسعد (قالبه) عطف
 (بيان) على ما قبلها (أو بدل) منه (وقيل) عطف (نسي) قاله الكوفيون وصاحب الاستوفى والفتاح ورد بيانهم
 عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازم للعطف الشيء على مرادفه (و) (التفسير بجل) أيضا كقوله
 « وترى بني بالطرف أي أنت مذنب » (فان وفمت بعد تقول وقيل) فعل (استند الضمير بحكي)
 الضمير نحو تقول استكفته الحديث أي سأله كفاية قال ذلك بضم التاء ولو جئت بأذا مكان أي فتعت فقلت
 إذا سأله لأن إذا ظرف لتقول (أي) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنهم) فيكون تصديق الخبر ولا إعلام
 المستخبر ولو عد الطالب وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد أو نحو من كان معتمدا على (و) تفرق ثم
 في أنها (لا تقع إلا قبل القسم) كقوله تعالى « ويستنبئونك أحق هو قل أي زور في الله الحق » ونعم تكون مع قسم
 وغير قسم (قال ابن الحاجب) (لا تقع أيضا إلا بعد الاستفهام) كآية وغيره لم يذكر ذلك وأشار في المعنى أن
 تضعيفه وإذا وليها حرف القسم نحو أي والله فلا يجوز فيها إلا آيات الباء (فان حذف) الواو (وزاها) لفظ (الله جاز
 فيها) (سكون الباء) وحيد فليتنى ما كان على غير حد هما وهو المستثنى من قاعدة التمع (و) (جل أيضا) فتعها
 وحذفها (للتعاقب ما كنتم مع الله) (أجل) (سكون اللام حرف) (للجواب كنهم) فتكون تصديقا للخبر
 وإعلاما للمستخبر وورد الطالب وتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد أو لا تضرب زيد
 (وخصها بقوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب وعليه الزعم شري وابن مالك (و) (خصها) (ابن خروف) به
 (في الغالب) قال أكثر ما يكون بعده (و) (خصها) (الماليني) غير الذي والنبية (وجعلها بالخبر المنبئ والطلب بغير
 النبي) (و) (خصها) (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب وقال لا يخفى بعد الاستفهام وعن الاختصاص
 هي بعد الخبر أحسن من ثم وقع بعد الاستفهام أحسن منها (بجل) حرف (له) أي للجواب كنهم واسم فعل
 بمعنى يكتفي (و) اسم (مرادف لحسب) ويقال على الأول بجاء وهو نادر وعلى الثاني بجعل قال «الاجلي» من
 الشرب الاجلي «(بلى) حرف من بجعل (له) أي للجواب أصلي الآف (وأيضا أصلها بلى) (العاطفة بين النبي في
 الفعل) (والالف زائدة) عليها دخالت للجواب وقيل للضمرب (أولاً) ثبت خلافا لعمه (استعمل) قائل
 الأول يزوم كون ما قبلها متفيا أبدا والثاني بامانها وكتابها بالياء والقياس على تأنيث رب ونم ونحوها بالياء
 (وتختص بالنفي وتنبية) سواء كان مجرد انحاء زعم الذين كفروا أن لن يدخولن بي أو مقررا للاستفهام
 حقيقيا كان نحو أليس زيد بقاتم فيقال بلى أو تويد انحاء أصحب الإنسان أن لن يجمع قدامه بلى أو تقريرا
 نحو أليس بركم قالوا بلى أجرى النبي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى والمالك قال ابن عباس وغيره لو قالوا

نعم كفروا وجهه ان نعم تصديق الخبر بنى أو إيجاب وأما وقوعها بعد الاستفهام المذهب في حديث أرضون
أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى فهو أسا قليل أو من تغيير الرواة كما تقر في غير ما موضع (جلال) حرف (له) أى
الجواب (كنتم حكاية الزجاج) في كتاب الشجرة (وورد اسم معنى عظيم) قال

قوى هم قتلوا أيم أئى * فإذا رميت يصيبني سهمي

ولئن عفوت لأعفون جلالا * ولئن سطوت لأوهن عظمي

(و) بمعنى (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أبا * الا كل شئ سواء جلال * (و) بمعنى (أجل)
قالوا فعلت ذلك من جلال أى من أجلك وقال جميل

رسم دار وقت في طلبة * كدت أقض الغداة من جلله

قيل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عني (جير بالكسر) على أصل الثناء اليها كنين كأمس
(والفتح) للتخفيف كآين وكيف حرف (له) أى الجواب (كندم) قال في المقي لاسم بمعنى حقايق يكون

معدرا ولا معنى أيداف يكون نظرها لا لأعربت ودخل عليها أل ولم توكد أجل في قوله

* أجل جير ان كانت راء أساطله * ولا قبول بها لا في قوله

إذا تقول لابنة الجير * يصدق لا إذا تقول جير

وأما قوله * وقائلة أبيت فقات جير * فالنوين فيه المترم وهو غير مختص بالاسم انتهى وفي شرح التسهيل
لأبي حيان جبر من سروف الجواب فيها اختلاف أى اسم أو حرف (السين وسوف) كلاهما (للتنفيس)

أى تخفيف المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال (قال البصريه وزمان مع
السين أضيق) منه مع سوف فالمراد إلى أن كثرة الحروف تعيد مبالغة في المعنى والكوفيون أنكروا ذلك وروده

أن ماله شبه أفعيها على المعنى الواحد في الوقت الواحد قال تعالى * وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرا عظيما أولئك
سنؤتيهم أجرا عظيما كلا يعلمون ثم كلا سوف يعلمون وقال الشاعر

وما حلة إلا يصرف حالها * إلى حالة أخرى وسوف تزول

و بالقياس على الماضي فإن الماضي والمستقبل متقابلان فكأن الماضي لا يقدر عليه إلا ما طاق الماضي دون تعرض
اترب أو رده فكذلك المستقبل في ذات هو منوع فإن الماضي أيضا أفرقوا فيه وقالوا ان قد تقر به من الحال

(قيل والاشترار) ذكره بعضهم في سيقول السمعاء الآية مدعيان ذلك أقارن بعد قوله ما ولا هم بخاتم السين
إعلاما بالاشترار لا بالاستقبال قال في المعنى وهذا لا يبرره النحويون وما ذكره من أن الآية زالت بعد قولهم غير

موافق عليه (وتختص سوف فلا تملك سيرا في دخول اللام) نحو واسوف يعطيه لثربك * (و) يجوز
(فصلها) أصل (بني) نحو * وما أدري وسوف إخال أدري * والامر ان يختص في السين وجوزها

السرا في فيها أيضا (وسو) يحدف الفاء (وسى) يحدف واو قلب الواو باممبالغة في التخفيف (وسف) يحدف
الوينا (لغات) حكاها الكوفيون قال الشاعر * فأن أهلك فسوف نجدون فدى * (وجيل) ان هذا

الحدف بوجه (ضرورة) خاص بالشعر لا لغة (ولست السين مقنطعة منها) أى من سوف بل هي أصل
رأسها (على الأصح) لأن الأصل عدم الاقتران وقيل تم افرعها واستطاعت منها ورجع ابن مالك ورد بها

لو كانت فرعها ساوتم في المادة فكأن أقل استعمالا منها وأجيب عن الأول بالانزاع كما تقدم وعن الثاني
بان الفرع قد ينفوق الأصل كنم ونس فانها افرع بحر ك العين وهما أكثر استعمالا (فحرف يختص بالفعل

المتصرف الخبري المذهب المجرى) من جازم وناصب وحرف تنفيس فلا يدخل على الجامد كمنسى ولبس ولا الانشائي

كتم و شى ولا المتى ولا المقترن بماد كمر (و) هي معه كالجزء من ثم (لا يفضل منه شى فيصح أن يقال قد زيد رأيت (الابقسم) كقوله • أخذ قد والله أرطأت عشوة • وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت (وتكون التوقع) من المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم إذا كنت تتوقع قدومه ومع الماضى قال الخليل يقال قد فعل اقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة ينتظرون لذلك وفى التنزيل • قد سمع الله قول الذى يجادل فى زوجته لأنها كانت تتوقع إجابة الله عز وجل لدعائها (وقيل) لا تكون له (مع الماضى) بل مع المضارع خاصة لأن التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع (وأنكره ابن هشام) فى المعنى (مطلقا) فقال الذى يظهر فى قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا أما فى المضارع فلأن قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد إذا الظاهر من حال الخبر عن مستقبل أنه متوقع له وأما فى الماضى فلأنه لو صبح إثبات التوقع لما معنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال فى لارجل بالفتح أن لا للاستغناء لأنها لا تدخل الجواب المن قال هل من رجل ونحوه فالذى بعد لا يستغنى عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضى بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة فإنه قال أنها تدخل على ماضى متوقع ولم يدخل أنها تفيد التوقع ولم يشرع فى التوقع فى الداخلة على المضارع لبنة وهذا هو الحق انتهى وقال أبو حيان فى شرح القسطل لا يتحقق التوقع فى قد مع دخوله على الماضى لأنه لا يتوقع إلا المنتظر وهذا قد وقع والذى تلغى عنه من أفواء الشيوخ بالأندلس أنهم أحرف تحقيق إذا دخلت على الماضى وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل إلا أن معنى التوقع أنه كان متوقفا ثم صار ماضيا (و) تكون (لتقرىب الماضى من الحال) تقول قام زيد ففعل الماضى القريب والماضى البعيد فإذا قلت قد قام اخنوخ القريب (والتخيل مع المضارع) نحو قد صدق الكذوب وقد يجود البخل (والتعقيق معها) مثاله مع الماضى قد أفلح من زكاه وأمع المضارع قد يعلم ما أنتم عليه (قال - يوبه والتكثير) كقوله

قد أتراك القرن صغيرا أنامله • كان أتوا به تحت بفرصاد

(و) قال (ابن سيدة والتى و) سكتى قد كنت فى خير تعرفه بنصب تعرف وأشار إليه فى التسهيل بقوله و ربما نفى بعد نصب الجواب قال ابن هشام ومجمله عندى على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك لا كذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعد نظرا إلى المعنى قال وإن كانا التامكا بالنفى لنبون النصب فغير مستقيم لمجيء قوله • والحق بالحجاز فاسترحبا • وقراءة بعضهم • بل يقذف بالحق على الباطل فيدغمه • (كل اسم) موضوع (لاستقراء أفراد المنكر) نحو • كل نفس ذائقة الموت • (والمعرف المجموع) نحو • وكلهم آت به • (وأجزاء المفرد المعرف) نحو كل زيد حسن (وتقع نو كيد أو سيأتى) فى مصب التأ كيد فى الكتاب الخامس (ونعتاد الأعلى السكال) لذكره أو معرفة (قضايف حنا الظاهر بماتله الغطاومعنى) نحو أطمع مناشاة كل شاة وقوله وإن الذى حانت بخلج دماؤهم • هم القوم كل القوم بآم خال

(وقيل ومعنى فقط وثانية للعوامل تضاعف للظاهر) نحو • كل نفس بما كسبت رهينة • (أو ضمير محذوف) نحو • كلا هدينا • أى كلهم (فإن أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيه غير الابتداء غالبا) نحو • إن الأمر كله لله • فحين رفع كلمه وكلهم آت به ومن القليل قوله

يميد إذا ماتت عليه دلاؤهم • فيحذر عنها كلنا وهو ناهل

(وقيل دائما ثم إن أضيف لمعرفة روى فى ضميرها المعنى أو اللفظ) وقد اجتمع فى قوله نعتان • إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبد القدا أحصاهم وعدهم عداو كلهم آت به يوم القيامة فردا • (وأوجه) أى

مراعاة اللفظ (ابن هشام) فقال في المعنى بالصواب أن الضمير لا يعود إلى المسمى من خبره إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو كلهم آتية . كل أولئك كان عنهم . ولا . كلهم جامع الأمن أطعمته . وكلنا لك عبيد . وأما الآية الأولى فيجمله لقد أحصاهم أحبيبهم القسم وليس خبر عن كل وضعبها راجع لمن لا لكل (أو) أضيفت (التي) مكررة فثالثها (أي الأقوال) وهو المختار وفاقته (أي لابن هشام) (أن) نسب الحكم لكل فرد فلفظنا (نحو) كل رجل يشبعه رغيفان (أو) نسب (للمجموع فلفظنا) (نحو) كل رجل فاقون أي مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقا لذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو . وكل شيء فلفظنا في الزبر ومفردا مؤنثا نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . ومثني في نحو

وكل ردفني كل رجل وإن هما تعاطى القاف ومهما النحوان

ومجموعا مذكرا في نحو . كل حزب بما لديهم فرحون . ومجموعا مؤنثا في نحو

وكل ميمات الزمان وجدتها . سوى فرقة الأحزاب هيئة الخطيب

والثاني وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقا كقوله

جاءت عليه كل عين ثرة . فتركن كل حديفة كالدرهم

فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون (أو ضاعت) عن الإضافة لفظا (نحو زهما) أي مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) مثال اللفظ . قل كل يعمل على شاكته . فكلا أخذنا بآتيه وشال المعنى . وكل كانوا ثانيا . (وقال ابن هشام) في المعنى بالصواب أنه (أن قدر) المأوى (مفردا مكررة وجوب الأفراد) كالنوع صرح بالمفرد (أو) قدر (جملة مفردة فاجمع) واجب وإن كانت المعرفة تؤخذ كرت لوجب الأفراد ولكن فعل ذلك تنبيه على حال المحذوف فيها فالأول نحو قل كل يعمل على شاكته . كل آمن بالله . كل قد علم صلاته وتسيبته والثاني نحو كل له قاتلون كل في فلك يسبحون وكل أتوه بالخبرين . مسألة . قال البيهقيون (إذا وقعت) كل (في خبر التي توضح) (التي) (أي الشمولية) خاصة (وأفاد) بغيره . (ثبوت الفعل لبعض الأفراد) كقوله ما جاء كل القيم . لم آخذ كل الدرهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله

ما كل رأى الفتى يدعوا إلى رشد . (أو وقع التي) (في) (خبر جاء توجه إلى كل فرد) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليد بن أبيه أم قدرت الصلاة (كل ذلك لم يكن . كل طرف ينفضي التكرار مركب من كل وما المندرية أو المكررة) التي معنى وقت ومن هنا جاءها الظرفية كقوله تعالى . كلار زقوامها من ثرة رزقا فاقوا هذا الذي رزقنا من قبل . فاما أن يكون لأصل كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما وافق ثم أتيا عن الزمان أي كل وقت رزق كما أتيت عنه المصدر الصريح في جملتك محذوف النعم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا فيه محذوف المائدة ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقت (وناصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل قالوا في الآية (قال أبو حيان ولا يكون تاليه وجوابه لا مالا ماضيا كلاله لا كثر) على أنها (بسيطة) وقال نعلب هي مركبة من كاف التنبيه ولا الناصية قل واقفا شديدا لا بالتعوية المعنى ولرفع نوههم بقاء معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل (أو) (لا كثر على) (أنها حرف ردع وزجر) لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى أنهم يجيزون أبدا الوقف لها والابتداء بآيها وحتى قال جماعة منهم متى صنعت كلال في سورة فاستكم بأنهم مكبة لأن فيها معنى التمسيد والوعيد وكثير ما نزل ذلك بمكة لأن كثيرا لغوا كان بها (وزاد) لها (قوم) لما رأوا أن معنى الردع والجزع ليس مسفرا فيها معنى (نابيا) يصح عليه أن يوقف دونها ويندأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائي) قال تكون (بمعنى حقا) أيضا (وزعمها) أي اسما حقيقا كمرادها

ولانها تنون في قراءة بعضهم - كلا تكسر ون بعبادتهم - وغيره قال اشترك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل
ومخالف للاصل ومخرج لشكاف دعوى عليه لانهما تخرج التنوين في الآية الى ابدال من حرف الاطلاق
الزبد في رؤس الآي ثم انه وصل بينه الوقف (أو أوجاهم) قال تكون بمعنى (الا الاستغنائية قال أبو حيان ولم
يتقدمه الى ذلك احد ووافقه عليه الزجاج وغيره (والنصر) بن شميل قال تكون بمعنى اي فتكون حرف
تصديق وتستعمل مع القسم وتخرج عليه قوله تعالى - كلا والقمر - فقال معناه اي والقمر قال ابن هشام وقول
أي حاتم عندي أولي من قول الكسائي والنضر لانهما كثيرا رادان قول النضر لا يتأني في قوله - كلا انها
نكلمة - وقوله - كلا ان - معي ربي شهيد - لانها لو كانت فيما عني اي لكانت للوعد بالوجوع وثمة تصديق
بالادراك وقول الكسائي لا يتأني في نحو - كلا ان كتاب الابرار - لان باب تكسر بعد الالاء استغنائية ولا
تكسر بعده - قالوا لا بعد ما كان معناه قال أبو حيان وذهب القراء وأبو عبد الرحمن الزبدي ومحمد بن سعدان
الى ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب (كم) على وجهين (خبرية بمعنى كثير واستغنائية بمعنى اي
عدد لا لقل ولا كثرة ولا معنى حرف ولا امر كـتفلا فلان في ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل
العدد وكثيره والدليل على امثليها دخول حرف الجر اليها والاضافة اليها وعدد الضمير عليها وذهب بعضهم فيها
حكماء صاحب البسيط الى ان الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل وذهب الكسائي والقراء
الى ان كم بوجهيها مركبتين كاف التشبيه والاستغنائية وحذف اليها كانه حرف مع سائر حروف الجر نحو كم
ولم دعم وكثرا الاستعمال لما فسكت وحذف اليها التركيب بمعنى غير الذي كان لكل واحد من مفرداتها كما قاله
النعمانيون في لولا وهلا وزعم بعضهم على ان الاستغنائية للتكثير (وتقع) كم في حالتها (مبتدأ) قال بعضهم
وجاز الابتداء بالخبرية وان كانت نكرة مجهولة حملها على الاستغنائية (فبيع) الاخبار عنها معرفة ونظرف
و يمنع عوقف وانما يحسن بذكره نحوكم رجل قام أو زارك وكم غلاما دخل في - الكك (و) تقع (معمول تامع
يعمل فيها قبله) كسكان وطن نحوكم كان مالك وكم ظنفت اخوتك بخلاف تامع لا يعمل فيها قبله كما وان واخوانها
(و) تقع (خبريا) للتبديح نحوكم دراهمك او لكان نحوكم كان لسان قومك (ومفعولاه) نحوكم غلاما شغريت
(ومجرورة بحرف تعلق بها) نحوكم دراهمك او لكان نحوكم كان لسان قومك (ومفعولاه) نحوكم غلاما شغريت
المضاف (ومفعولاه) أي انما لكان نحوكم غلاما رجل ضربت ورفعة كم أسيرة كككت فان في المفعول
لضربت ورفعة معمول لكككت بخلاف غلام كم رجل قام أو ناك غلام كم رجل ادخل في ملكك قال أبو
حيان وهذا الشرط شرط بعض اصحابنا ولا اراه بل ارى جواز الموردين لأخبريتين ولا فرق بين كم والمضاف
اليها فكأن كم تقع مبتدأ في كم رجل قام أو ناك وفي كم غلاما دخل في ما كككت كذلك ما أضيف اليها (ونظرفا)
نحوكم ميلاسرت وكم نوماهمت (ومصدر) نحوكم ضربت ضربت زيدا (قبل ومفعولاه) نحوكم كرامالك
وصات قاله ابن هشام انضراوى قال لا بد من حرف لانه لا يحدف الاق لفظ المصدر قال أبو حيان ولا بد
أحد انص على جواز ذلك غيره (وقد توقف أبو عبد الله) السوسي (الزعيني) من نعاة تونس في اجازة ذلك (ولا)
تقع مفعولا (مع) لانه لا يتقدم (رحواب) كم (لا استغنائية يجوز رفعه) وان اختلف محل كم من الـصـب
وارفعوا الجر (والأولى) فيه (مراعاة محله) فيصير على حسب ان رفعه ارفع وان نصبه انصب وان جر جر مثا ذلك
كم عبد ادخل في ملكك وكم عبد اشريت وكم عبد استغنت بخواب هذه كلها على الأول ان تقول عشر دن
عبد او على الثاني ان تقول في المثال الأول عشرون وفي الثاني عشر دن وفي الثالث عشر دن (كان اسمكم)
في المعنى (مركب من كاف التشبيه) اي لاستغنائية التنوين وحكيك ولهذا اجاز الوقف علم بالتون لان التنوين

لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولهذا رسم في المصنف نونا ومن وقف عليها بعد حذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف (وقيل) الكاف فيهما هي (الزائدة) قال ابن عمقور لا ترى انك لا ترى بينهما معنى تشبيه قال وهي مع ذلك لازمة كزوم ما الزائدة في لاسيا وغير متعلقة بشئ كسائر حروف الجرائز وانما أي مجرور بها (وقيل) هي اسم بسيط واختاره أبو حيان قال وبدل على ذلك لاعب العرب بها في اللغات الآتية (واضافها للاستفهام نادر) والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو . وكان من دابة لا تعمل زرقها الله برزقها . ومثلها استفهاسية فقلت كان تباع هذا الثوب كذا مثله ابن عمقور ومثله ابن مالك يقول أي لابن مسعود كان تقرأ سورة الاحزاب آية فقال نانا وسبعين (ومن ثم) أي من أجل ان افادتها للاستفهام نادر (انكره الجمهور) فبالوا لاتفع استفهامية البتة (وتلزم المدر فلا تجر خلافا لابن قتيبة وابن عمقور) حيث ذكر انها بدخل عليها حرف الجر في المثال السابق قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر عليها ان يسامع ولا ينبغي القياس على كم الخبرية لان ذلك يقتضي ان يضاف اليها ككم ولا يحفظ من كلامهم (ولا يخبر عنها) اذا وقعت مبتدأ (الابجمل فليجمل) مصدره يماضي أو مضارع نحو . وكان من نبي قتل . وكان من آية في السموات والارض يرون عليها . قال أبو حيان قد استقرت ما وضعت فيه فوجدت الخبرية لا يكون الا كذلك ولم افسد على كونه اياها مفردا ولا جملة فعنية ولا فعلية مصدرية بمستقبل ولا نظر فاولا مجرور افيضي أن لا يقدم على شئ من ذلك الا بسامع من العرب قال والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر أو الظرف أو خبر كان كما كان ذلك في كم وفي البسيط انها تكون مبتدأ وخبر أو مفعولا (ويقال) فيها (كائن) باء بوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك قرأ ابن كثير وقال الشاعر

وكائن بالأبطلح من صديق • يراني لو أصبحت هو المصائب

(وكناه) بالقصر بوزن عم (وكافى) بوزن روى به قرأ ابن جحيم (وكفى) بتقديم الياء على المجرى قال أبو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلها الصعوبون ولم ينشدوا فيها شعرا فبالعت • (كذا اسم مركب) من كاف التشبيه وذا اسم اشارة وهو مصدر التركيب (كتابة عن عدد) بهم (ككم) خبرية (لكن) بخبرها في انها (ليس لها الصدر) تقول فضت كذا وكذا وحرها (و) في انها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال (وأوجب ابن خروف) فقال انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وكران ملكاته مسعود ولكنه قليل (وتنصرف) بوجوه الاعراب فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالاضافة والحرف ولا تنصرف على اعراب خاص (ولا تتبع) بتابع لا ينفك ولا عطف بيان ولا توكيد ولا بدل (ولا محل لكافها) من الاعراب فلا تنطق بشئ لان التركيب آخر جهات ذلك ومن النعمتين من حكم على موضع الكاف بالاعراب وجعلها اسم مبتدأ كمثل (وتأيا) هي (زائدة) لازمة فترار من التركيب اذ لا معنى للتشبيه فيها واذ مجرور بها كافي كائن سواء وقائل ذلك فيها واحد هو ابن عمقور • (لا) حرف (للجواب نقيض نعم) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول أيا لك زيد فيقال لا والأصل لا لم يجزى • (نعم) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة ككثارة رها ورا السكاسي (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعا لغة لبعضهم حكاه في المعنى (وابد اليها) أي العين ماء فيقال نعم (لغة) حكاهما النعمتين في المعنى أن ابن مسعود قرأها قال أبو حيان لان الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين لانتها قرب الى حروف النعم حرف (للجواب نفي) كقولك لمن قال فام زيد أو ما قام زيد نعم (وإعلاما للاستعجاب) كقولك لمن قال هل جاء زيد نعم وفي التنزيل فعل وجدتم ما وعد ربكم حقا فوالانهم (ووعده الطالب) كقولك لمن قال اضرب زيد انهم

وكذا لمن قال لا تضرب زيد او لا تضل (وتكون بعد ايجاب) نحو قام زيد فيقال نعم (و) بعد (نفي) نحو ما قام زيد
فيقال نعم (و) بعد (سؤال عنها) نحو اكان كذا او ما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق
في الثبوت وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي (قيل وتزدللت كثير) لما بعدها وذلك اذا وقعت صدر الجملة بعدها
كقولك نعم هذه اطلالهم قال ابن هشام والحق انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر وقال ابو
حيان هي فيه تصديق لما بعدها وقد مت قال والتقديم اولى من ادعاءه حتى لم يثبت لهامه (هل ويمال) فيها (أل)
بإبدال هاءها همزة (الطلب التصديق) نحو هل قام زيد وهل زيد قائم (وباقى الادوات للتصور) نحو من جاءك مني
قوم (وتختص) عن الهمزة (نور ودها للجد) أي رادبا لاستفهامها النفي وتلك دخلت على الخبر بعدها في
نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان. والباقي قوله هـ ألا هل أخو عيش لذي بدائم هـ وصح المصنف في قوله
وان شغلني غيره مفرقة هـ وهل عند رسم دارس من معلول

اذ لا يعطف الاشارة على الظير والهمزة لا تزدللت (و) تختص بعدم دخولها في اسم بعدها فعل اختيار) ولذلك
وجب النصب في نحو هل زيد اضربته لان هل اذا كان في خبر ماضٍ وجب الالاء فلا يقال هل زيد قام الا في
ضرورة قال هـ أم هل كبير بلى لم يقض غيره هـ قال ابو حيان ويقتنع حينئذ ان تكون مبتدأ وخبرها من
مجب حله على اضماع فعل قال وسبب ذلك ان هل في الجملة العملية مثل قد فكأن قد لا تليها الجملة الابتدائية
وكذلك هل بخلاف الهمزة فقد دخل في اسم بعدها فعل اختيار نحو اأشركت او احدا تتبعه وتقول أزيد قام على
الابتداء والخبر لانها لم أدوات الاستفهام فأتبع فيها (وجوزة) أي دخول هل على اسم بعدها فعل في الاختيار
(السكافي) فأجاز هل زيد قام جواز احسن لانهم أجازوا هل زيد قائم وأبندوا بعدها الاسماء كمدامع وجود
الفعل ورد بانهم ضموا بناء على الفصل مع حضوره فلا ابتداء أخرى (قيل وتزدللت سوية) كانه للهمزة نحو
علمت هل قام زيد أم عمرو قال ابو حيان كذا زعم بعضهم ويحتاج ذلك الى معام من العرب والمعر وفي ان ذلك
يما تزدلته الهمزة (قيل والتقرير) قال ابو حيان والمعر وفي ان ذلك للهمزة دون هل (قال) الجلال
(القرزوي) في بعض (والتمني) في بعض وقال (المبرد) في المقتضب وتزدل (بمعنى قد) وبذلك فسر قوله تعالى هل
أنى على الانسان حين من الدهر قال جماعة قد أنى (واشكره قوم) آخرهم ابو حيان وقال لم يعم على ذلك دليل
واضح انما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا الخارج
في ذلك الى أئمة النحويين والى المفسرين (وقال الزمخشري) في الفصل (والسكاكيني) في الاصطاح المبلغ من
هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها ابدأوا الاستفهام المفهوم منها) انما هو (من همزة مقدرة) معها قال ابن
هشام ونقله عن سيبويه وعبارته في الفصل وعند سيبويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الألف فيها لانها لا تقع
الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل قوارس يربوع بشدنا هـ أهل رأونا بسقع القاع ذي الاكم

انتهى قال ابن هشام وتوكان كذا كرم هل حل الاعلى المعنى كنه قال ولم أرق في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال
في باب عده ما يكون عليه ليلكم مائة ومن وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال ابو حيان وفي الاصحاح ذكر
جماعة من النحويين وأهل اللغة ان هل تكون بمعنى قد مجردة من الاستفهام وربما فسر وبذلك قوله تعالى هل أنى
على الانسان حين من الدهر وأرى هذا القول مأخوذا من قول سيبويه وتقول قد أم هل قام هي بمنزلة قد فضيل
أراد أنها بمنزلة قد في الاصل وقال ابو حيان في موضع آخر زعموا أن هل بمنزلة قد ولا يأتى ذلك الا اذا دخلت على
الجملة العملية المثبتة اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون الا ذاك معنى قد لان قد لا تدخل على الجملة الاسمية

(و) قال (ابن مالك) تبيين له اذا قرنت بالهمزة كاليت السابق قال أبو حيان ولا دلالة في ذلك على التبيين لان ذلك لم يكثر كثره توجب القياس انما جاء به هذا اليت أو بيت آخر ان كان جاء وإذا كان الامر كذلك احصل أن يكون محاذ خصل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد كدخول حرف الجر على مثله في نحو • فأصبح لا بد الله عن بابه ونحوه • ولا للمهم بد ادواءه • وإذا احصل ذلك لم يتعين مرادفة قد انتهى ووافقه ابن هشام في المعنى ثم المراد بمعنى قد المدة كدرة قبل التقريب قال في الكشف هل أي أي قد أي على معنى التقرير والتقريب جميعا أي أي على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل المستعمل يمكن فيه شيئا مذكورا قال ابن هشام وفسرها غيره بقدر خاصة ولم يحصلوا قد على معنى التقريب بل على معنى التعقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لغوم يتوقعون الخبر عما آتى على الانسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طينا • مسئلة • (صدر الكلام لا استفهام والتعريض والتبيين غير هاولام الابتداء لعل وما النافية) فلا يقدم عليها معمول الفعل بعد هاولا يقال عمر اما ضرب زيد (وفي لا) نافية أقوالا أحدها ان لها الصدر كما (انها وانها) وهو (الاصح) ان كانت في جواب قسم ورب غالبا لا لتعريض في الاصح • (نون التوكيد) نوعان (خفيفة ونقيلة والتأكيد بها) أي النقلة (أشد من التأكيد بالخفيفة نص عليه الخليل) (وليست هي الاصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما تحذف ان (خلافا للكوفية) حيث ذهبوا الى ذلك واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حدتها بان لها أحكاما ليست الشديدة كما سيأتي (وتدخل جواز على الامر) كاضر بن وقوله • فانزل سكتة علينا • (والمضارع الخالي من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطلب أمرا أم نهيا تخفيفا أم تخيلا أم استفهاما يعرف كقوله • فأياك والميتان لا تقر بها • وقوله • هلا تأنن بوعده غير محلفة • وقوله • فليتلك يوم الملقى زريني • وقوله

وهل بمعنى ارتداد البلاء • د من حذر الموت أن يأتي

وقوله • أقيم كندة تمدحن قبيل • وقوله

فأقبل على رهطى ورهطك نبئت • مساعينا حتى نرى كيف تفعل

وقوله • ألا ليت شعري ما تقولن فوارس • اذا حارب الحمام المصح هاتى

(خلافا لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال لا يلحقه ونخص ذلك بالهمزة وهل ورد بالمعاق في البيت المذكور بن (و) تدخل (زوما) المضارع (المتب المستقبل جواب قسم) نحو والله ليقومن بخلاف المنى نحو لا أقسم والحال نحو والله ليقوم زيد الآن والمقرون يعرف تنفيس نحو • وسوف يعطيك ذر برك فترضى • لا همما بما جازان للاستقبال فكروا اجمع بين حرفين معنى واحد (و) تدخل (كثيرا أو فيل زوما) المضارع (التالي إما) الشرطية نحو فاما نذهب بك واما ينزغشك ولم يقع في القرآن الا • فوكدا بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله • إمانى رأسى تغبر لونه • ولسكرة حذفت في الشعر قال سيبويه واجهو رجوازه في الكلام (لا الجزاء المنقى بما ولا ولم والتعجب والمناهي ومدخول بما وما الزائدة وما ترادوات الشرط والخالي مما ذكر واسم الماعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الانواع الا (شدوا) وضرورة أو مثلاً كقوله • حديتاسى ما يأتك الخبر بنفعا • وقولك ما في الدار يقوم من زيد وقوله تعالى • واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة • وقول الشاعر • فلا ذنوبكم بكون لنعيمه • وقوله • يحسبه الجاهل ما لم يبعث • وقوله • فأحر به من طول ضر وأحريا • وقوله • دان سعدك لو رحت متجا • وقوله • ربما أوفيت في علم • ترفعن نوبى شمالان • وقوله • قلابه ما يبعثك وارث • وقوله

• من شقق منهم فليس يا آيب • وقوله • وهما شأنته فزارة جمعا • وقوله • ليت شعري واشهرن اذا ما •
 وقوله • أقائلن احضروا اليهودا • (ويغنى آخره) أي الماضارع مع النون التركيبه معها وقبل لا لئلا
 الساكنين آخر الفعل وأول النون الأولى وسواء في فتح آخره أو كان محصيا كاعتقدن أم مثلا كاخشين
 وارمين (وحذفه) حال كونه ياء (تلوكسرة لغة) الغزارة يقولون في ابكين ابكين يحذف الياء قال شاعرهم
 • وابكين • عينا تولى بعد جفته • وقال • ولا تقاسن بدي الحم والجزعا • وغيرهم فتح الياء ولا يحذفها قبل
 بكين ولا تقاسين (فان كان) مع آخره (واوا أو ضمير أو ياء) وهي (بعد حركة نحو استحفظت) نحو انقومن يارجل
 ولتقومن يا هند وأصلها ليقيموا وليتقومى فحذفت الواو والياء لا لئلا الساكنين (والا) بأن كانت بعد حركة
 غير محمالة وهي الفتحة (تثبت حركتها) أي بالحركة نحو انخسوت يا قوم بضم الواو واخشين يا هند بكسر
 الياء اذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها (وجوز الكوفية حذف يائه تلو فتحة) فيقال اخشن يا هند يحذف
 الياء (وقيل) هولاء طائفة نقل ذلك عنهم الغراء (أما الف) الضمير فلا يحذف بل يبقى كما يؤخذ من قول (ولا
 يقع بعد الف الا تين وتون الا ان التثنية) نحو اخضر بان يارب دان واخضر بنان يا هندات ولا تقع الخفيفة لان فيه
 جمع بين ساكنين (خلافا لبونس والكوفية) حيث أجاز واو فروع الخفيفة بعدهما كسورة قال ابن مالك
 ويؤيده قراءة بعضهم تدمر انهم يدمروا ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان • ولا تتبعان سبل الذين
 لا يعلمون • انتهى وأما ضمير به فانه قال رداعلى من أجاز ذلك هذا التقطعه العرب وليس له نظير في كلامهم وعلى
 الأول (فتكسر التثنية) في هذين المثالين لا لئلا الساكنين (وتغسل النون) من تون الا انات (بالف على
 القولين) أي على قول الجمهور وبونس معاً أي من أكد بالتثنية فصل بها نحو اخضر بنان ومن أكد بالخفيفة
 افصل بها نحو اخضر بنان (وتحذف الخفيفة للافتان ساكن) كقوله

لاتهين الفقير ذلك أن • تركع يوما والله قد رقه

(ونذر) حذفها في الوصل دونه كقوله • اصرف عنك اليوم طارقها • (و) تحذف الخفيفة لموقف بعد
 كسر أو ضم من دووا ما حذف لها من ياء أو واو أو الواو بسبب حذفها وهو اللفاء الساكنين يحذفها كقوله
 في أخشرين وأخشرين وأخري وأخري أو قال أبو حيان الذي يظهر أن دخولها في الوقف خطأ لأنها تدخل في
 التوكيد ثم يحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءته له وأجاز بونس في هذه الحالة (أبدأ لها ياء وواو)
 و يظهر ذلك ظهورا ينافي نحو اخشون واخشين فيقال اخشي واخشسو (كما أبدلت الفاء بعد الفتح) اجماعا
 كقوله في أخشرين وأخري وفي التزيل لئلا فعل ذلك رسم بالالف على نية الوقف وخاتمة (التنوين تون تثبت
 لفظا لا خطأ) هذا أحسن حدوده وأخصرها وأجزها لئلا التونات الزائدة الساكنة أو غير ما ثبت خطأ
 (وهو) أقسام (ما يمكن يدخل في الاسم) العرب المنصرف دلالة على أصالته اذ المربى ولم تنع الصرف (اسلامته
 من شبه الحرف ومن شبه الفعل) ومن ثم أي من أجل ذلك (سمى صرفا) أيضا فالصرف هو تنوين الفاعلين
 الذي إذا جرد الاسم لشبهة الفعل قبل منع من الصرف (وقيل) يدخل (فرقا بين المنصرف وغيره) (و) قال
 (الغراء) (فرقا بين الاسم والفعل) وقال قطرب والسهيلي فرقا بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف في الاضافة
 وتنكير يلحق بعض المبنى (كاسماء الأفعال والأصوات) فرقا بين المعرفة والنكرة نحو صوبه وسيبويه آخر وهو
 مسموع في باب اسم الفعل ومطر في كل علم محتوم بوجه (وعوض يلحق اذ وكلاهما بعضا أو ياء عوضا عن مضافها)
 إذا حذفت نحو وأنت حينئذ تنظرون • كل في ذلك • قضينا بهم على بعض • أيا ساءعوا (والمتأهى المقتل)
 اللام إذا حذفت ياءه فصار الجوارر وغواش (عوضا من الياء بحركتها) عند سيبويه (وقيل من الحركة فقط) قاله

ومعنا بمعنى فقه وفقر فهو معناه معنى النقص وكذلك زاد ونقص ذكره في شرح السكاكية (فاللزم) ويقال له القاصر وغير المتعدي الزوم فاعله وعدم تعديه الى المفعول به (ملا يبنى منه مفعول تام) أي بغير حرف جر كغضب فهو منصوب عليه بخلاف المتعدي ويقال له الواقع والمجاوز فانه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كغضب فهو مضروب (وزمه) أي الزوم (فعل) بضم العين ولا يكون هذا الوزن الا لافعال السجاي وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوز كظرف وعذب وجنب (وتفعل) كندحرج (وافعل) كأنقطع وانصرف وانقضى (وافعل) بتشديد اللام كاجر وازور (وافعل) أصلا كافتسر واشعار أو الخافا كما كوه الفرخ أي ارتعد (وافعل وأفعل) أصلا كانهنس وأحرجهم أو الخافا كما كوه ابن الدب إذا انتفض (وافعل) كاجار قال ابن مالك فهذه الاوزان دلائل على عدم التعدي من غير حاجة الى الكشف عن معانيها (وبتعدي) اللزم (لغير المفعول به) من المصدر والزمان والمكان (وفيل لا يتعدي الزمن يختص الا بحرف و) يتعدي (له) أي المفعول به (يعرف بـ مخصوص ويطرود) أي يكثر ويقاس (حذفه) أي الحرف (الكثرة استعمال) تعود تحت الدار في قياس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو ذهبت الشام وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس (ومع ان وان) المصدرين (اذ لابس) كحجبت أن تذهب وأنت ذاهب أي من بخلاف ما اذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للذات نحو رغبتك قائم اذ لا يرى هل المحذوف في أو عن وأما قوله تعالى • وترغبون أن تنكحوه • فالحذف فيه ما لا يعتد به على القرينة أو لقصد الإيهام ليردع بذلك من يرغب فيهن لما هن وجاهن ومن يرغب عن لسانهم ويقرهن (زاد ابن هشام) في المقتضى (وكي) قال وقد أهمها الصوريون فتسمع نحو زعم في جئت كي تنكرمني أن تكون كي مصدرية واللام بمقدرة قال ولا يحذف معها الا لام العلة لانه لا تغير بغيرها بخلاف ان وان (ومحظها) أي ان وابعد الحذف فيه خلاف (قال الخليل والاكثر نصب) خلا على الغالب فيما ظهر به الاعراب بما حذف منه (و) قال (السكاكية) في ظهوره في المعطوف عليه في قوله

وما زلت ليلى أن تكون حبيبة • الى ولاد بن بها أنا طال به

ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه جركان فولا قول به نظر نحو قولهم لاه أبوك قال أبو حيان وغيره وأما ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جرك وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المخصوص في كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب وأما سيبويه فم يصرح فيه بذهب (وشد) الحذف (فما سواء) أي سوى ما ذكر كقوله • كما غسل الطريق الثعلب • وقوله • أشارت كليب بالاذ كف الاصابع • أي الى كليب (ولا يقاس على الاصح) بل يقتصر فيه على السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا أمن اللبس كقوله • وأخى الذي لولا الأسى لغضاني • أي لغضاني على (و) يتعدي الى المفعول به أيضا بتضعفه معنى (فعل) متعدي كقوله • أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني • أي وسعكم (وفي القياس) عليه (خطاف) قبل يقاس عليه كقوله تسمع منه وقيل لا (و) يتعدي اليه أيضا (بالهمزة) نحو أذهبت طيباتكم • اثنتا اثنتين وأحييتنا اثنتين • (وربما أحدثت) في التعدي (لزوما) خلاف المعهود نحو أكتب الرجل وكتبته أنا وأنتع القيم ونسخته الرج وانسل ريش الطائر ونسخته أنا في أفعال مسموعة (وتعدي ذا) المتعدي الى الواحد لاثنين نحو كفل زيد عمرا وأكفلت زيدا عمرا ولا تعدي ذا الاثنين الى ثلاثة في غير باب علم بما جاع (ثم) اختلف في المتعدي بالهمزة كذا على أقوال أحدها انه سماع في اللزوم والتعدي وعليه المبرد ثانيها قياس فيهما وعليه الاخفش والفارسي (ثالثا) قال سيبويه قياس في اللزوم سماع في التعدي ورابعها قياس

طافا في غير) باب (علم) وذهب أبو عمرو (جنسها) قياس (فيها حدث) التلمية أي يكسب (فاعله
 صفة) في نفسه (لم تكن) وذهب قبل الفعل نحو قام وقد بدى قال أفته واقعدته أي جعلته على هذه الصفة سماع قبا
 ليس كذلك نحو اشترى زيد بدينار فلا يقاس عليه إذ جعله الكسب أي جعلته يذهب لأن الفاعل له يصير على هيئة
 لم يكن عليها (و) يتعدى أيضا (بتضعيف العين سماع في الأصح) نحو فرح زيد وفرحته ، قد أطلع من زكاه ،
 هو الذي يسيركم ، وقيل قياسا وأدعى المخضر أوى الاتفاق على الأول قال أبو حيان وليس يصح (قيل و)
 بتضعيف (اللام) نحو ، صرخ دة ، وصخرته قال أبو حيان وهو غريب قيل (وألف المفاعلة) نحو
 سار زيد وسارته وجالسه قيل وصيغة استعمل نحو حسن زيد واستحسنه فلما بدأ أبو حيان عن بعض
 النعارة (قال الكوفيون ونحوه في حركة العين) نحو كسى زيد بوزن فرح وكسى زيد عمرا (وتنعاقب الهمزة
 والتضعيف والياء) أي يقع كل منها موقع الآخر نحو أرزات الشيء ونزلته وأثبت الشيء ونسبه وأذهب زيد
 وذهب به (ومن ثم) أي من هنا وهو ورود الهمزة متعاقبة إذ كرر أي من أجل ذلك (أدعى الجمهور أن
 سماعها) أي الهمزة والتضعيف أو الهمزة والياء في التعدية (واحد) فلا يذهب هذا التضعيف تكرارا ولا بالغة
 ولا مصاحبة وأدعى الجمهور من وافقه أن بين التعديتين فرقا وإن التعدية بالهمزة لاتدل على تكرير
 والتضعيف يدل عليه ورد بقوله تعالى ، وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم الآية وهو إشارة إلى قوله
 ، وإذا قرأتم القرآن فليذكرها ، وقوله ، وقالوا لولا نزل عليه القرآن ، جلة واحدة
 وأدعى المبرد والسهيلي الفرق بين الهمزة والياء وإنك إذا قلت ذهبت زيد كنت مصاحبا له في الذهاب ورد
 بقوله تعالى ، ذهب القينورهم ، (وفي نفسه) أي الفعل اللزوم لهما (تشبها بالتعدى خفف) فأجاز بعض
 النحاة قياسا على تشبيه الصفة بالشيء باسم الفاعل المتعدى نحو زيد تنعاقب لهما أسله تنعاقب لهما فأضمرت في
 تنعاقب وضمت لشيء تشبها بالمفعول به واستدل بما روى في الحديث كانت امرأة تنهراق الدماء ومنعه
 الشلوين وقال لا يكون ذلك إلا في المغات وقد تأولوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجر أو على ضمير فعل أي
 بالدماء أو بهر دق الله الدماء بها قال أبو حيان وعدها هو الصحيح فلم يثبت ذلك من لسان العرب (والمتعدى غير
 اللزوم إما لوحد وقد يضمن اللزوم) فيتعدى بالحرف نحو ، فليذكر الذين يعالسون عن أمره ، أي يفرجون
 ويفصلون (أول اثنين تأمهما بحرف جر) والاول بنفسه (ومع حذفه) من الثاني (مع) أفعال وهي (اختار)
 قال تعالى ، واختار موسى قومه ، أي من قومه (واستغفر) قاله استغفر الله ذنبا لست بحسبه أي من ذنب
 (وأمر) قاله أمرتك الجرف فاعل ما أمر به أي بالحرف (وسمى وكى) بالتضعيف (ودعا) نحو سميت ولدي
 أحمد وكنته أبا الحسن ودعوتك زيد أي أحمد وأبي الحسن ويريد (وزوج) نحو ، زوجنا كها ، أي بها
 (وصدق) بالتضعيف نحو ، صدق عليهم ليس ظنه ، أي في ظنه وهدى نحو ، هديناه السيل ، أي إليه
 (وغير) نحو عبرت زيدا واده أي به ونهاق في قرع وجاء واستاق وراح ومرض ونأى وحل (وخشن
 فتح الجمهور القياس) عليها (وجوزة الانحس الصغير) علي بن سليمان (وابن الطراوة والدي رحمة الله)
 فضالوا يحدف حرف الجر في كل ما ليس فيه بأن يتعين هو ومكانه نحو يرتب العلم السكن قياسا على تلك
 الأفعال فإن قصد الشرطان أو أحدهما بأن لم يتبين الحرف نحو رغبت أو مكانه نحو اخترت أخوتك (زيد بن
 لم يجر لأن كلا منهما يصلح للدخول من عليه ومكانته عن والدي ذكره في رسالة له في توجبه قول المتأخر
 ، وما ضبب بذهب أو فظة ضبة ، قتال الذي ظهر لي فيه بعد البحث مع تحيا ، الاضباب ونظر الحكم والمصاح
 ونهذيب اللمة وغيرهما ولم نجد تعديا بهذا المعنى إن الباء في بذهب بمعنى من وفظة منصوب على إسقاط الخافض

أما من باب * أمرتك الخير * وهو ظاهر قال ولا يرد أنهم لم يردوه من أفعاله لأننا نقول ما قيس على كلامها فهو من كلامها فهذا الخبر ما نعت به من القياس ثم قل وقد قلنا في ضبط أفعال باب أمر أنه كل فعل ينصب فاعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأصل الثاني منهما حرف الجر وهذا الضابط يشمله لأحالة وهو أولى من أن يدعى أنه من باب * غمرون الديار لأن هذا محمول انتهى * هو والذي رحمه الله كان ممن له التمكن في علوم التمرغ والعربية والبيان والانشاء أجمع على ذلك كل من تبعه (وقيل إن ضمن) الفعل (معنى) فعل (ناصبه) أي ناصبه بنفسه جاز الحذف قياسا والأبلا (وقيل) يجوز (بشرط عدم الفصل) بتمويل الذي يحذف منه حرف الجر فلا يقال أمرتكم يوم الجمعة الخير (و) بشرط عدم (التثنية) فلا يقال أمرتكم زيدا تريد زيدا أي بأمره وشأنه (و) بما تعد (أي اثنين بدونه) أي بدون حرف جر (كأعطى وكسى وقيل الثاني) من منصوب منصوب (بضمير ويحذف أحد معموليه وكذا) يحذف أي مفعول (باب اختار) نحو اختارت الرجال واستغفرت ذنبي خذها السببي (في قوله لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب) مشكلة (الفعل منصرف) وهو ما احتافت أبيته لاختلاف زمانه وهو كثير (جامد) بخلافه وهو محدود (ومنه غير ماض) في التواضع والاستعانة (قل لاني أضى فرفع الفاعل متلوا بصفة) مطابقة نحو قل رجل يقول فلان وقل رجلان يقولان ذلك بمعنى ما رجل (ويكتب عنه جا) الكافة (فلا يبدلها غير فعل اختيارا) ولا فاعل لها إلا جرحى بحرف النفي نحو قل فلان يدور بها لام ضرورة كقوله *

وقد اوصال على طول الصدود يدوم (و) منه (تبارك) من البركة (وذلك من رجل) وذلك من امرأة
يعنى كفاك وكفلك (وسقط في يده) يعنى دم (وكذب في الاغراء) يعنى رجب كقول عمر كذب عليكم
الحج أى رجب قال ابن السكيت يعنى عليكم كلفه كلفه جاز على غير العباس وقال الاخفش الحج مرفوع به
ومعناه نصب لان مرفوع الامر به كقولهم امكنتك الصديق يدوم وقال أبو حيان الذى تعضيه لتواعد فى مثل
هذا انه من باب الاعمال والمرفوع فاعل كذب وحذف فعول عليك أى عليكم لفهم المعنى وان نصب فهو عليك
وفاعل كذب ضمير ضمير ما بعده على رأى سيبويه أو حذف على رأى السكيت وهذه الافعال للذكورة
لم يستعمل منها الماضى والرابع منها لم يستعمل الا بينا للفعول وفى يده مرفوعة قال أبو حيان لكن فوى
سقط بالبناء للفاعل اما قبل فاقبل كثر وكذب يعنى احلف وأخطأ أو أبطل فصرفه (ويهبط) يصح ويصح
لم يستعمل الا مضارعاً قال مازال منذ اليوم يهبط هبطاً (واهم) يفتح الحمزة والهاء وضم اللام ويضم الحمزة
وكسر اللام لم يستعمل منه الماضى ولا الامر فى أكثر اللغات (واها) مبنى للفاعل يعنى أخذ والفعول يعنى
أعطى لم يستعمل منه غير المضارع (واغتيالان لاؤم) بكسر اللام ورفع الهمزة يقال فى جواب حالاً أهالوم أهأ
ولأهلم ولم أهلم (لأنفد) على الصبح وهاء بالمد والكسر (رها) بالنصر والسكون معنى نخذ وتلقها
الضائر فيقال فى هاءهاى هاهم اهاهين وهاوما وهأ أن (وعم صباحاً) يعنى أنعم صباحاً
يستعمل منه الامر (ويبنى) لم يستعمل منه الا المضارع (وقال أبو حيان جمع ما ضمهما ومضارع عم) قال
يونس وعمت الدار أعم قلت لها أعمى وقال الاعلم بعم بعم معنى نعم نعم قال وهمل يعنى من كان فى العصر
الثانى (وقال ابن فارس بقيته فابنى ككسرت) هانكسر وهاب وهمال ورى فاقبل هاقى بهاقى وهلم الفيمية
لم يستعمل منها الا الامر اما الحجاز بفتح الهمزة لانه لغة الضاد (قال ابن كيسان) فى نصر بته (ونسكر)
ضد عرف (وبسوى) يعنى يساوى لم يستعمل من الاول الا الماضى ومن الثانى الا المضارع وذ كمر الاول
أضأ الهارى والثانى ابن الحاج (واستغنى غلباً برك) تلماضى (والفرك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل

يفتح الباب ويأمر كنهه بفتح من الهمزة على غير قياس حكمها الأخفش والعمري ويقال في نعم نعم يا شجاع حكاه
العمري قال أبو حيان وذلك شذوذ ولا لغة قال وقد ذكر بعض أصحابنا أن الأصح نعم وهي لغة القرآن ثم نعم وعليه
فتم ما هي ثم نعم وهي الأصلية ثم نعم (وفاعلها) ظاهر (معرف بال) نحو نعم المولى وابشس المهاد (وـ مضاف لما
هي فيه) نحو . ولنعم دار المتقين . فبشس مشوي المشكرين (أو) مضاف لمضاف اليه أي إلى ما هي فيه كقوله
فتم ابن اخت القوم غير كذب . وقوله . فبشس ذوو بحالة الخليل . (قيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه)
أي على ما هي فيه كقوله

فتم أخواله يجمعان ونعم شجاعا . والأصح أنه لا يقياس عليه لقلته (وهي) أي ال التي في فاعلهما (جنسية عند
الجمهور) بدليل عدم لوقوعها التثنية حيث الفاعل مؤنث في الأصح واختلف على هذا (فبشس) (فبشس) (حقيقة)
فالبشس كاه هو المادوح أو المذموم والمخصوص به فرد من أفراد مخرج تحت وقد ذلك . بالغة في إثبات المدح
أو الذم الجنس الذي هو بهم الثلاث وهم كونه طارئا على المخصوص وقيل تعدية إليه بسببه وقيل فاعله عام
ليطابق الفعل لأنه عام في المدح ولا يكون الفعل عامًا على الخاص (وقيل) (فبشس) (بجواز) فعل المخصوص
جميع الجنس بالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه (وقال قوم) هي (عهدية ذهبية) كما تقول اشتريت الذهب ولا يزيد
الجنس ولا معهودا تقدم وأريد بذلك أن يقع إيهام ثم يأتي التفسير بعده تعجبًا للمدح وقال أبو اسحق بن مالك
وأبو عمرو الجواليقي رأيت عبد الله الشاويين الصغير عهديه شخصيتا والمهمود هو الشخص الممدوح والمذموم
فإذا قلت زيد نعم الرجل فكذلك قلت نعم هو واستدل هؤلاء بمشاهدة جمع ولو كان عبارة عن الجنس لم يسمع فيه
ذلك ويجوز اتباعه أي فاعله ما يبدل وعطف ويجوز مباشرهما النعم وبشس لا يمتنع في الأصح وهو رأي الجمهور
لما فيها من التخصيص السابق للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم وأجاز ابن السراج والعمري وابن حنبل في
قوله . لبشس الفتى المدعو بالليل حاتم . (ونالها) وهو رأي ابن مالك (يجوز إذا تأول بالجامع لا كلى
الخصال) اللانقة في المدح والذم بخلاف ما إذا قصد به التخصيص من إلقاء الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه
مناق لذلك (ولا توكيد معنوي قطعا) كذلك قال ابن مالك وهو القصد من رفع نوههم الجواز والمخصوص
مناق القصد بهما من فاعله مقام الجنس أو تأويله بالجامع لا كلى خصال المدح أو الذم قال أبو حيان
ومن يرى أن ال عهدية شخصية لا يبعد أن يجوز أن الرجل نفسه زيد (وفي) (اتباعه) (التوكيد) (المعطوف) (حتى) (أن)
وأجاز ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز الاستماع (ولا يفسد) (بشس) (نعم)
وفاعلهما بطرف ولا غيره قاله ابن أبي السبح والجمهور في البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا العمل في رفعه
الظاهر والمضمر وعدم التركيب (ونالها) فاعله الكسائي يجوز بمسؤوله أي لفاعل نحو نعم فلك الرائي قال
أبو حيان وفي الشعر ما يبدل له قال . وبشس من اللبسات البديل . قال وراد الفصل بادن وبالشعر في قوله .
بشس إذا رأى المودع والوصل . وقوله . بشس عمر الله قوم طرقتوا . (أو يكون ضميرا) مستترا خلافا
للكسائي في منعه ذلك قال في نحو نعم رجلا زيد الفاعل هو زيد والمضروب حال وتعدى يود وقال الشرائع
محول عن الفاعل والأصل نعم لرجل زيد وعلى الأول هذا الصغير يكون (ممنوع الاتباع) فلا يعطف عليه ولا يبدل
منه ولا يؤكده بضمير ولا غيره أشبه بضمير الشأن في فسادها منه تعظيما للمناء وما ورد من نحو نعم هم قوم أتم فتاد
(مفسر بضمير مطابق للشيء) في الأفراد والتذكير وفروعهما (عام في الوجود غير متوغل في الإيهام ولا ذي
تفضيل) بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم تعاهده الشمس ونحو غير ومثل وأي وما دل على مفاضلة فلا
يقال نعم أفضل منك زيد لعدم قبول ما ذكر لأن لا يكون خلفا عن فاعل مقررين بها شرط حلاحيته لها (جاء)

(الوصف) فعونهم رجلا صالحا زبد نعله أبو حيان عن البسيط جازم به (وكذا الفصل) نحو . بشي للظالمين بدلا .
(خلافا لابن أبي الربيع) في قوله منع الفصل بين نعم والمقصر (قيل) وجاز (الحذف) أيضا إذا علم (نحو) حديث
من نوحاً يوم الجمعة (فيها ونعمت) ونعمت الستة أوروحة فطيلة أي قبل الستة أخذ وعليه ابن عصفور وابن
مالك ونص سيويه على لزوم ذكره (وفي الجمع) أي التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال أحد هالاجوز
إذا إلهام برفعه التمييز وعليه سيويه والسيرافي وجماعة تأنيها يجوز وعليه المبرد وابن السراج والمعارضي واختاره
ابن مالك قال ولا يمنع من زوال الإلهام لأن التمييز قد يجاء به توكيدا ومما ورد منه قوله .

والنظليون بشي الفصل فخلهم خلا . وقوله . نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت . (ثالثا) وعليه ابن عصفور
(يجوز أن أفاد) التمييز (مالم يفته) الضاعل نحو نعم الرجل رجلا فارسا وقوله . نعم المرء من رجل تهاى .
ولا يجوز إن لم يفت ذلك (ولا يؤخر) هذا التمييز (عن الخصوص اختيارا) فلا يقال نعم زبد رجلا فلا في ضرورة
(خلافا للسكونية) في يجوزهم تأخير عنه ما تأخره عن الفعل فواجب قطعاً (ولا يكون الفاعل) لنعم وبشي
(نكرة اختيارا) وإن ورد مقصوراً كقوله . بشي فر بناتين هالك . وقوله . نعم صاحب قوم لا سلاح لهم .
(خلافا للسكونية) وموافقهم في إجازتهم ذلك فالحكي الأخفش أن ناس من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة
ومضافة (ولا يكون موصولا) قاله السكونيون وكثير من البصريين (وجوزة المبرد في الذي) الجنسية كقوله
بشي الذي ما أنتم آل أبيجرا . قال ابن مالك وظاهر قول الأخفش أنه يجوز نعم الذي يفعل زيد ولا يجوز
نعم من يفعل قال ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك أطرد الوصف به مقتضى النظر الصحيح
أن لا يجوز مطلقاً ولا منع مطلقاً بل إذا قصد به الجنس جاز أو العهد منع انتهى والمأمون مطلقاً ولو أبان ما كان
فاعلاً لنعم وكان فيه آل كان مضمر للضمير المستتر فيها إذ عزت منه والذي ليس كذلك (و) جوزه (قوم في
من وما) مراد به الجنس كقوله . ونعم من هو في سر وأعلان . وتأول غيرهم على أن الفاعل مضمر
ومن في محل نصب تمييزه (ومن ثم) أي من هنا وهو فاعله مالا يكون موصولاً (قال المحققون) منهم سيويه (أن
ما في) نعم وبشي الواقع بعدها فعل (نحو بشي ما شتر وا) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفترق إلى صلة
(فاعل) والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي نعم الشيء شيء شتر وأقال في شرح السكاكية ويقويه كثرة
الاقتصار عليها في نحو غلبته غلباً نعماً والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها (وقيل نكرة تمييز) والفعل بعدها
صفة لها والمحذوف ما شترى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل أي بشي شيئاً
شترى شترى أقوال ورد بأن التمييز برفع الإلهام وما يساوي المضمر في الإلهام فلا يكون تمييزاً (وثالثا) هي
(موصولة) صلتها الضمير والمخصوص محذوف وهي المخصوص وما أخرى تمييز محذوف أي نعم شيئاً الذي
صنعتة وهي الفاعل واكتفى بها وصلتها عن المخصوص أقوال (ورابعها مصدرية) ولا حذف والتقدير نعم
صنعتك وبشي تراؤهم (وخامسها نكرة موصوفة فاعل) يكتب بها وصلتها عن المخصوص (وسادسها كافة)
كقوله نعم وبشي كما كتبت قل وصارت تدخل على الجملة الفعلية (وفي) ما إذا وليها اسم نحو (نعمها) القولان
(الأولان) أحدهما أنها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيويه والمبرد وابن السراج والمعارضي والثاني
أنها نكرة غير موصوفة تمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص (وثالثا) أن ما (مركبة) مع الفعل
(لا محل لها) من الأعراب والمرفوع فاعل (وشد كونه) أي الفاعل (الشارة) متبوعاً بذي اللام كقوله

بشي هذا الحمي حياناً صرا . (وعلمنا) كقول سهل بن حنيف . شهدت صفين وبشت صفون .
(وكذا) شد كونه (مضافاً إلى الله) علمنا أو غير ما كان فيه آل لأنه من الأعلام كقوله صلى الله عليه وسلم نعم

عبد الله خالد بن الوليد وقول الشاعر * بنس قوم الله قوم طرقتوا * (خلافا للجري) في قوله باطراده وغيره
يتأول ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل ضمير حذف مفسره (وشذ كونه ضميرا غير مفرد) أي
مطابقا للمخصوص نحو أخوالك نعمار رجلين وحكي الانحش عن بعض بني أسد بن عمار رجلين الزيدان ونعموا
رجلا الزيدون ونعمهم رجلا ونعمن نساء الهندان ثم قال لا آمن أن يكونا فيهما التلقين (١) (خلافا لقوم) من
الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك (و) شذجه (بالباء) الزائدة وى نعم بهم قوما أي نعمهم (ولا بعد لان) أي نعم
وبس (في مصدر) (لا) ظرف ويذكر المخصوص وهو المخصوص بالمدح أو المذموم (قبلها) أي نعم وبس (مبتدأ
أو منسوخا) والفعل ومفعوله الخبر والربط هنا العموم في المرفوع المفهوم من آل الجنبية تعوز زيد نعم الرجل
أو رجلا وكان زيد نعم الرجل وإن زيد نعم الرجل قال

إن ابن عبد الله نعم * أخوالندي وابن العشير

إذا رأوني عند تعذيب حاجه * أمارس فيها كنت نعم الممارس

وقال

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو نعم الرجل زيد وهو أحسن من تقدمه لإرادة الإيهام ثم التفسير وأعرابه
(مبتدأ) خبره الجنبه قبله وقيل محذوف أو خبرا مبتدأ محذوف وجوبا (أو بدلا) من الفاعل أقوال قال ابن
مالك أرى جميعها الأولى لصعته في المعنى وسلا متعم مخالفة أصل بخلاف جعله خبرا فإنه يلزم منه أن
ينصب لدخول كان عليه أو جعل خبره محذوفاً فإنه يلزم بعد التزام حذف الخبر الإحيث سدد شيء أو جعله
بدلاً فإنه لا يصلح مباشرة نعم وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي الفاعل بدليل أنك أنت
وعلى هذا هو بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام (وقد دخله ناسخ) نحو نعم الرجل كان زيداً ونظمت زيدا
فأجل أن في موضع خبر كان أو ثانی مفعول ظن (و يظن أن يختص) بأن يقع معرفة أو قريباً منها أخص من
الفاعل لأعم منه ولا مساوٍ نحو نعم الفتي رجل من قریش (و) أن (يصح الخبر به عن الفاعل) موصوفاً
بالمذموم بعد نعم أو المذموم بعد بس كقولك في نعم الرجل زيد الرجل المذموم زيد وفي بس الولد العاق
أباه الولد المذموم العاق أباه والأى وإن وقع غير مختص ولا صحيح الخبر عنه بدأن وقع ببيانته (أول) كقوله
نعمي * بس مثل القوم الذين كذبوا * أي مثل الذين حذف مثل المخصوص وأقيم الذين مقامه ويحذف
المخصوص (للدليل) يدل عليه نحو نعم العبد أي أوب * نعم المباحدون * أي نعم (وقيل) أنما يحذف إن تقدم
(ذكره) والاكثر على عدم اشتراطه (وتحلفه) إذا حذف (صفته) وهي أن كانت أساوفاً نحو نعم الرجل
حليم كرم أي رجل حليم فإن كانت فصلاً نحو (نعم) المصاحب نسعين به فيعين لك أي رجل (مذموم أو جائر أو
غالب مع ما قيل دونها أقوال) إلا أكثر على الأول والكسائي على الثاني وابن مالك على الثالث وأقل منه أن يحذف
المخصوص وصفته ويبقى متعلقهما كقوله * بس مقام الشيخ * أمر من أمر * أي مقام مشول فيه أمر من أبقى
مقول القول * مثله الحق بس في العمل * داء * وفقاً كقوله تعالى * ساء مثلاً القوم وقوله * بس الشراب
وساءت مرتعفاً * وقوله ساء ما يحكمون وهي فرد من أفراد فعل الآي لانها في الأصل بوزن فعل بالفتح متصرف
فحولت إلى فعل ومنعت التصرف وإنما أفردت بالذكر للاتفاق عليها كما قاله في سبيل المنظوم (و) الحق (بهما)
أي نعم في المدح وبس في الذم عملاً (فعل) بضم العين (وضعا) كلوم وظرف وشرف (أو صوت) محولا
(من ثلاثي) مفتوح أو مكسور كعقل ونجس ثم إن كان مثل العين لزم قلبها ألفاً نحو قال الرجل زيد وباع
الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلت الباء أو انصوت وروى وقيل بقر على حاله فيقال رماو غزا ومن

(١) هكذا في نسخة وفي أخرى أن يكونا فيهما التلقين

المفعول فمفعول المفعول فلان أي ضم القاضى هو وماد كرم من شرط كون الصحيح منه ثلثا كالتحويل
 زاد عليه خطاب في الترشيع أن يكون مائى منه التوجب فلا يصاغ من الألوان والعادات كالأصاغ من الرابى
 استفناه بأفعل الفعل فعله نحو أشد ما جرة حركته وأسرع الانطلاق انطلاقه فافعل مضاف مبتدأ خبره الجزء
 الأخير ورجعه أبو حيان (وقيل الأعم وجهل وسجع) فلا تقول في فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها
 قاله الكسائى (قيل) ويلحق فعل المدكور (يصبغى التعجب) أيضا حتى لا يخفى ذلك عن العرب فيقال
 حسن الرجل زيد معنى ما أحسنه (فيصدر بالام) تقول كرم الرجل زيد بمعنى ما كرمه قال خطاب وهى لام
 قسم (ولا تنزم الفاعل) بل تكون معرفة ونكرة وتاخذ الفعل بالعلامات نحو كرم زيد وهذا كرمتم
 والزيدان لكرم مارجلين والزيدون لكرم وارجلاليريد ما كرم بخلاف حال استعماله كنعم فلا تنزمه اللام بل
 يجوز أن تالمأوز كهاولا يكون فاعله الا كفاعل نعم «مسئله» (كنعم) في العمل وفي المعنى مع زيادة
 المدح بها محبوب القلب (حيذا وأحله حبيب) بالضم أى صار حبيبا لآمن حبيب بالفتح (ثم) أدغم فصار
 (حبيب) والأصح أن فاعله فلا تتبع وتلزم الاقراء والتدكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله

يا حيذا جبل الريان من جبل ٥ وحيدا ما كن الريان من كفا

وحيدا نفعات من يمانية ٥ تأثيل من قبل الريان أحيانا

وقوله ٥ حيذا انما خيلى ان لم ٥ فعذلى في دمي المهرق

وقوله ٥ الاحبة اهند وارضى ما اهند وانما التزم ذلك (لانه كائن) والامثال لا تغير كإعمال الصيف ضيبت الماهين
 يكسر التاء وان كان الخطاب غير مؤنث أولانه على حذف والتقدير في حيذا همد مثلا حيذا حسن هند وحيذا
 زيد حيذا أمره وشأنه فالتقدير المشار اليه كرمه فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه أولانه على ارادة جنس
 شائع فيختلف كالمختلف فاعل نعم اذا كان ضميرا له فاقوال الاكثر على الاول ونسب المخليل وسبويه
 وابن كيسان على الثاني والفارسي على الثالث (وقال در بود ذرا ثمة) وليست اسما اشارا به بدليل حذفها
 في قوله ٥ وسبويه ٥ وقيل صارت بالتركيب مع حب فاعله المخصوص كقوله فيا حتى لا يتعبه
 قاله المبرد والاكثر من لعدم الفصل بين حب وذاو لعدم تصرفه بحسب المشار اليه ورد يجوز حذف
 المخصوص واما على لا يحذف (وقيل الشكل اسم) واحدهم كب قاله المبرد والاكثر من واخراجه ابن عصفور
 لاكثر العرب من دخولها عليهم من غير استعماله من حب وذاو تصرفه بحسب المشار اليه
 وعلى هذا هو مرفوع وقائمه هي هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أى خبره مبتدأ المخصوص (قولان)
 المبرد على الاول والفارسي على الثاني (وعلى الاول) وهو التول بأن فاعله (هو) المخصوص (مبتدأها) أى
 الجوزة فهو خبر عنه والربط ذاو المعلوم ان قلنا أثر بد الجوز (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أى خبر محذوف
 ابتداء وجوز ما كانه قيل من المحبوب فقال زيد أى هو (أو بدل) من دال لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه
 (أقوال) الاكثر على الاول وعلى الثاني المجرى وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك
 والحق كرم عليه الخبر به هنا أميل منه في باب نعم لان معية هناك تأمن دخول نواسخ الابتداء وهى لا تدخل هنا
 لان حيذا جار مجرى المثنى ورد كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه أنه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجوزة
 بأمرها من غير دليل ورد عطف البيان بحسب نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله ٥ وحيدا نفعات ٥

ورد البديل بأنه على نية تكرار العمل وهو لا يلى حب واجب بعدم المازوم بدليل انما أنت (ولا يقدم)
 مخصوص حيذا عليها وان جاز نقده على نعم بقله لانهم افرغ عنها فلا بأسا وباقى تصرفها ولاها جار مجرى الفعل

ولئلا يتوهم من قولك مثلاً زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيد احب ذاون كان توهم بعيدا (وحده)
استغناء بما دل عليه (قيل) كقوله

نحذار يا وحب ديننا * أي ربنا لا اله *
وقوله الاحب الاول الحياء وربما * نعمت الهوى من ليس بالتغارب

أي حبذا حتى معك (ويجوز فصله) من حبذا (بدهاء) كقول كثير * الاحبذ ايلتزدك القناتر *
(و) يجوز (كونه) اسم (اشارة) كقول كثير المذكور وقول الآخر * فيا حبذا ذاك الحبيب المبتصل
(و يكون قبله) أي المخصوص (أو بعد منكرة منصوب بمطابقة) كقوله * الاحبذ اقول ما علم فأنهم *
وقوله حبذا المبرشمة لامرى ترا * مباراة مولع بالمعالي

ويقال حبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ونساء الهندان وكذا لو خيرا (مثالها) أي الأقوال فيه (ان كان
مشقا) فهو (حال والا) بأن كان جامدا فهو (تمييز) وقال الأخفش والفارسي والريعي حال مطلقا وقال أبو
عمر وابن العلاء تمييزا مطلقا (و رابعها) قاله أبو حيان (المشتق ان أراد تقدير المدح به حال وغيره) وهو الجامد
والمشتق الذي لم يرد به ذلك بل تبيين حسن الدال في مدحه (تمييز) مثال الاول ولا يصح دخول من عليه حبذا
هذه مواصلة أي في حال مواصلة الثاني وتدخل عليه من حبذا زيدا كبا (وخامسها) قاله في البسيط انه
منصوب (بأعنى) مضمرة فهو فعول لا حال ولا تمييز قاله أبو حيان وهو غريب ثم الأولى التأخير عند الفارسي
والتقديم عند ابن مالك وقال الجري وابن خروف هما موافق في الحال ثم قال الجري تقديم التمييز فيه قبيح وقال
ابن خروف أحسن وقال أبو حيان الأحسن تقديم التمييز وكذا الحال ان كانت من ذاون كانت من
المخصوص فالتأخير (وتو كذا حبذا) توكيدا (لعليا) كقوله

الاحبذ احبذ احبذا * حبيب تحملت منه الاذى

(وتدخل عليها لافساي شس في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره في حبذا كقوله

* لا حبذا أنت يا صنعا من يد * وقوله * ولا حبذ الجاهل العاذل *

وقوله الاحبذ اهل الملا غيراته * اذا ذكرتى فلا حبذا هيا

وقال أبو حيان ودخل لا على حبذ الا بخل من اشكال لانه ان قدر حب فعلا وذا فاعله أو حبذا كلها فعلا فلا
لانه دخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا أو كلها اسما فان قدر في عمل نصب لم يصح لانه على
المعوم نحو لا رجل وهو هنا خصوص أو رفع فكذلك لو جوب تكرارا لا حبثذ (ونعمل) حبذا (فباعتدا
المصدر) كالظرف والمفعول له وبعده نحو حبذا زيدا كرماله وحبذا عمرو وزيدا بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفه
فلا مدح لها (وتوقف أبو حيان في) عملها في غير (الحال والتمييز) وقال لا ينبغي أن يقدم عليه الا بسماع اما الحال
والتمييز فعمل فيهما موافقة (ونظم فأحب مفردة) من ذانقل ضمة لعين اليها كما يجوز ابقاء الفتح استصحابا نحو
حب زيد وحب ديننا وحب الابقاء اذا مكنت كاستاذ حب الى ما سكت له آخر الفعل نحو حببت يا هذا (وكذا
عمل السابق) المستعمل كنتم و شس أو نحبها أصلا ونحو لا يجوز نقل ضمة عينه الى العاء فتسكن كقوله

حسن فعلا لافاذى الثروة المسمى بالشمز والهاء الجوزيل

وقيد في التذييل العاء يكونها حذيفة ل أبو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو لضرب الرجل
بضم الصاد (ويجوز جرها علة) أي حب المفردة وفعل (بالياء) الزائدة تشبيها بفعل أفعل نجبا كقوله

* وحب بها مقتولة حين تقتل * وكقوله حب بالزور الذي لا * يرى منه الا صفة أو لأم

وحكى الكسائي مررت بأبيان جاد بهن أبيانا وجدن أبيانا (ومنه) أي الجامد (صيغنا التحب) وهما (ما أفعل

وأفعل) به (قال الكوفية وأفعل) بمعنى ما يندفع الفاعل نحو قوله « فأبرحت فارسا » أي ما أبرحت فارسا
 (وبعضهم وافعل من كذا وزعم الفراء الأولى) أي ما أفعل (أي) السكون لا ينصرف ولتصغيره وصحة عينه في
 قولهم ما أحسنه وقوله « باما أبلغ غزلانا » وقالوا ما أطوله كذا قالوا هو أطول من كذا ورد بان امتناع
 التصرف لكونه غير محتاج اليه لزومه طريقة واحدة أفمعى التجب لاختلاف باختلاف الأزمنة
 لا ينافي الفعلية كليس وعسى وبان تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل وقد صحت العين في أفعال كقول
 وعور ويدل للفعلية تناوذه على الجمع ونصبه المفعول المخرج وزوم نون الوقاية مع الياء (و) زعم (ابن الأنباري
 الثانية) أي الفعل به اسم لكونه لا يلحقه الضائر (وجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال ما يحسن زيد وورد
 بأنهم يسمعون (وينصب المنجيب منه بعد ما أفعل مفعولا به) على رأي غير الفراء والهمزة فيه للتعدية والفاعل
 ضمير مستتر عائدا على ما تقدم ذكره لا يشع بطف ولا نوكيد ولا يدل على رأيه نصبه على حد نصب الأب
 في زيد كرم الأب والأصل زيد أحسن من غيره مثلا أو بما على سبيل الاستفهام فتفعلوا المقع من زيد وأسندوها
 إلى ضمير ما وانتصب زيد بأحسن فرقا بين الخبر والاستفهام وقعة أفعل على هذا قيل بناء لتضمنه معنى التجب
 وقيل أعراب وهو خبر ما بناء على نصب الخبرية بالخلاف عند الكوفيين (والأصح أن ما مبتدأ) خبره ما بعده وقال
 السكاكي لا موضع لها من الأعراب (و) (الأصح) أنها مكررة ثانية بمعنى شيء مخرجة قصد بها الإيهام ثم الأعلام
 بإيقاع الفعل على المنجيب منه لاقتضاء التجب ذلك (وقيل) مكررة (وصوفة) بالفعل والخبر محذوف وجوبا
 أي شيء أحسن زيد أعظم (وقيل استفهامية) دخلها معنى التجب لاجتماعهم على ذلك في أي رجل زيد ورويان
 مثل ذلك لا يليه غالبا إلا الامتناع وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة وما ملازمة الفعل وبأنها لو كانت كذلك
 جاز أن يختلفها أي كما جاز ذلك في « يا سيد أم أنت من سيد » (وقيل وصولة) صلها الفعل والخبر محذوف وجوبا
 والتقدير الذي أحسن زيد أعظم (و) (بجر المنجيب منه) بعد أفعل بيانه لزمه لا يجوز حذفها نحو « كرم
 زيد » (وقيل يجوز حذفها مع أن وان) المصدرين كقوله « وأحبب لنا أن يكون المقعدا »

وقوله « فأحسن وأزبن لأمري إن سر بلا » وقال بعض المولدين

أهون على إذا امتلأت من الكرمي « أي آيت بليسة السوي

(والأصح أنه خبر) معنى وان كان لفظه لفظ الأمر ليلامه ونابس بأمر حقيقة (فعل الخبر و) بعده (رفع فاعلا)
 والهمزة فيه للسيرة والياء الملامية ولا ضمير في أفعل والتقدير في أحسن زيد صار زيد أحسن كقولهم
 أقلت الأرض أي صارت ذات بقل (وقيل) هو (أمر) حقيقة فعل الخبر ونصب على المفعولية والهمزة للنقل
 كهي في أوله فالأمر لزمه واختلاف على هذا لأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل فكأنه قيل يا حسن
 أحسن زيد أي الزم ودم به ولذلك وجد الفعل على كل حال (وقيل) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت
 أحسن يا مخاطب به أي أحكم بحسنه ولا يبرز في التأنيت والتثنية والجمع لأنه جرى مجرى المثل ولزمت الياء في
 المفعول لكونه اللام في معنى التجب حال لا يكون له في غيره ورد كونه أمر بأنه محفل المصدق والكذب
 وبأنه لا يجاب بالقاء بأنه فيه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك في الأمر لاقية من إعمال فعل واحد
 في ضمير فاعل ومفعول لمعنى واحد وبأنه لو كان الناطق به أمر بالتجيب لم يكن متجيبا كما لا يكون الأمر
 بالخلاف والتثنية والتثنية حالها ولا ماضيها وقد أجمع على أنه متجيب قال أبو حيان ولو ذهب ذهاب إلى
 أن أفعل أمر ضرورة خبره معنى والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفعول في الفعل والهمزة للتعدية والخبر ورو
 في موضع مفعول المكان مذهبها قولك أحسن زيد معناه أحسن هو أي الإحسان زيد أي جعله حسنا فيوافق

معنى ما أحسن زيد قال ولا يثنى ذلك التصريح بالخطاب في يازيد أحسن زيد لأن الفاعل مخالف للخطاب
فالعنى يازيد أحسن الاحسان زيد أى جعله حسنا كما تقول يازيد ما أحسن زيد أى شئ جعله حسنا قال
وبدل على أن محل المجرور نصب جواز حذفه ونصبه بعد حذف الاء في قوله فأيعد دار عمر محل مزارا
(ويحذف) المنجذب منه مع ما أفعل (لدليل) كقوله

جزى الله عنا الجزاء بفعله • ربيعة خير ما أعف وأكرما

أى ما أعفهم وأكرهم وفي جواز حذفه (مع أفعل خلف) قال سيبويه لا يجوز وظال الاخفش وقوم يجوز
لقوله تعالى أسمعهم وأبصرهم أى بهم (وقيل يل يمحذف الجار فيستر) الفاعل في أفعل ولا يمحذف ورد
بأنه لو كان مستترا لبرز في التنبيه والجمع والنائب (ولا يكون المنجذب) منه (الاعتقضا) من معرفة أو قريب
منها بالنصب لانه غير عنه في المعنى (ومنع الفراء ذال العهدية) نحو ما أحسن القاضي تريد قاضي يابنك وبين
الخطاب عهدية وأجازه الجمهور (د) منع (الاختصاص) أو الوصول بالماضي (نحو ما أحسن إسم قال
ذاك وأجازه ماثر البصريين فان وصلت بمضارع جاز اتفاقا) (لا يفصل) المنجذب منه من أفعل وأفعل
بشئ لضعفهما بعدم التصرف فاشبهان واختواتها (الانصرف ومجرور يتعلق بالفعل) فانه يجوز (على
الصحيح) لتوسعهما فيما لا يفصل بينهما وإن وعموما وليس فعل المنجذب بأضعف منها ولكن كثرة
وروده كقوله ما أحسن في الهجاء لقاعا • وقوله • وأحب اليأس أن يكون المقدم •

وقيل لا يجوز الفعل بهما أيضا وعليه أكثر البصريين ونسب إلى سيبويه (ونالها قبيح) أى يجوز على
قبيح قال أبو حيان ومحل الخلاف فيما إذا لم ينفق بالعمول فهو يعود على المجرور فان تعلق وجب تقديم المجرور
كقولهم ما أحسن بالرجل أن يمدق وقوله

خيلى ما أحرى بذاللب أن يرى • صبور ولكن لا يميل إلى الصبر

أما لا يتعلق منه ما بالفعل فلا يجوز الفصل به أو فاقصوما أحسن يعرف أمرا (وجوزة الجري وهشام
بالحال) أيضا نحو ما أحسن قبل يازيد (زاد الجري أو المصدر) نحو ما أحسن احسانا يازيد أو الجمهور على
المنع فيهما (و) جوزة (ابن مالك بالنسبة) كقول على أعز على أبا اليقظان ان أراك صريعا
مجدلا (و) جوزة (ابن كيسان بولا) الاستعاضة نحو ما أحسن لولا بخله زيدا قال أبو حيان ولا حجة
له على ذلك (ولا يقدم معمول) لفعل المنجذب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب
لعدم تصرفه ولأن المجرور في أفعل عندنا مجرور فاعل والفاعل لا يجوز تقديمه (ولا يفصل بينهما) أى بين ما
وأفعل (بغير كان) أما كان الزائدة فيجوز أفعل نحو ما كان أحسن زيدا (والاكثر) على ان فعل المنجذب
(يدل على الماضي التام) بالحال فاذا أمر بالماضي المستطاع أى كان أو المستقبل أى يكون (وقيل) إنما
يدل على (الحال) دون المضى حتى عن المبرد (وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال والماضي والمستقبل
ويقيد في المضى بكان وأمسى وفي الحال بالآن وفي المستقبل بكون وتكون من الظروف المستقبلية كقوله
تعالى أسمعهم وأبصرهم يوم أتوئنا قاله ابن الحاج (ويجزم ما يتعلق بهما ان كان فاعلا معنى بالى) نحو ما أحب
زيدا إلى عمرو وما أبغضته إلى بكر والاصل أحب عمرو زيدا وأبغض بكر زيدا (والا) أى وان لم يكن
فاعلا معنى (فان أقام علما أو جهلا بالباء) يجر نحو ما أعرف زيد بالفتة وما أبصر عمر بالنعو وأجهل خالد
بالنعم (والا) أى وان لم يهمل ذلك (فان تعدى بحرف به) يجر نحو ما أعز زيدا على وما أزهده في الدين
(والا) بأن تعدى بنفسه (فياللام) يجر نحو ما أضر بزيد عمرو (ويقتصر على الفاعل) في باب كسى

وظن فيقال ما كسى زيدا وما أعطى عمرا وما أظن خالدا بحذف المفعولين (ويستغنى) بجر أحد مفعولي
(الأول) أي باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو ما كساه لعمرو وما كساه للثياب ولا يفعل ذلك في باب
ظن وإن جمع بينهما فالنائب منتصب بضمير نحو ما أعطى زيدا عمرو الدراهم وما كساه للفقراء الثياب (خلافا
للكوفة) في الأمرين أي قولهم يجوز ذكرهما في باب كسا على أن الثاني منصوب بفعل التجب ويجوز مثل
ذلك في باب ظن إذا أمن اللبس نحو ما أظن زيدا ليكرأ صدقا فان خيف أدخل اللام عليهما نحو ما أظن زيدا
لأخيك لأنيك والاصل ظن أخاك أياك قال أبو حيان هذا نحو بر النقل في المسئلة ونحو ابن مالك فنقل عن
البصريين تساوي الحكم في باب كسا وظن وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التجب بلا تفصيل « مسئلة »
(من مفهوم التجب) الذي لا يوجب له في الصوق قولهم (سبحان الله) وفي الحديث سبحان الله أن المؤمن لا يبيض
(لله دهره) قال في الصحاح أي عمله وأصل الدر اللين (حسبك بز بدرجلا) ويجوز حذف الياء ورفع زيد
ويجوز إدخال من في رجل (يالك من ليل) ويجوز حذف من والتجب (انك من رجل) لعالم ولا يجوز
حذف من منه (ما أنت جارة) بالنصب على التثنية ويجوز إدخال من (واهاه يا هي) ومن ذلك لا إله إلا الله
سبحان الله من هو أو رجلا وبه رجلا وكفالك بـ رجلا والعظمة لله من رب وأعجبوا زيدا رجلا أو من رجل
وكال يوم رجلا وكال ليلة قمر أو كر ما وصلوا بالهاء بالذواهي وباحسنه رجلا وباطيها من ليلة لله لا يؤخر الأجل
(و) من ذلك (كيف ومن وما وأي في الاستفهام) نحو كيف تكفرون بالله عجبنا لونه الحاقه ما الحاقه
لأي يوم أجلت (المصدر) أي هذا حيث إعماله (يعمل كفعله) لازم ما ومتعبا أي واحد فأكثر أصلا
لإلحاقه كما في شرح الكافية لانه أصله ولما لم يتقيد عمله بزمان (ان كان مضرا ككبر أغبر محمود وكذا) ان
كان (ظاهرا على الأصح) فلا يعمل منسى فلا يقال عجب من ضربك زيدا ولا يجوز عا ولا مضرا كعرفت
ضربك زيدا ولا محذورا كعجبت من ضربك زيدا وشدة قوله

بضربة كفيه الملائفس راكب • ولا مضرا كضربك زيدا حسن وهو الحسن قبيح لأن كلاهما ذكر
بزبل المصدر عن المفعول التي هي أصل الفعل خصوصا الأضمار قال ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كإن
ضمير العلم ليس يعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون يجوز إعمال المصدر والتدلو بقوله
وما الحرب إلا ما علمتم وذقم • وما هو عنها بالحديث المرمج

أي وما الحديث عنها والبصريون تأولوه على أن عنها متعلق بأعنى مقدرا (وأنها يعمل في البحر ورفقط) دون
المفعول الصريح قاله الفارسي وابن جني قال أبو حيان وقياس قولهما إعماله في الظرف إذا لفرق بينهما وقد
أجازهم جماعة (وجوزهم قوم في الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالعنى
معها باق ومتضاف بالجمعية لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرر يعطف وقد جمع تركته ثلاثا حس البقر
أولادها وقال الشاعر • مواعيد عرقوب أخله يثرب قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك
على نصب ضمير أي لحست أولادها وعد أعاء (وبقدر بأن) المصدرية مخففة أو غيرها (قيل) أي قال
بعضهم زيادة (أو ما المصدرية) والفعل فان غير المخففة للماضي كقوله • أمن بعدرى الغايات فؤاده •
والمتقبل كقوله

فرم بيدك هل تستطيع فلا • جبلا من نهاية رايات
وما الماضي والحال كقوله • كذ كر كم أباه كم • وقوله • تخافونهم فكيفكم • والمخففة للماضي
كقوله • علمت بسطك المعروف خير يد • وقوله • لو علمنا خلافتكم عدة السلم • وقوله

• فوعيت انباري الذي هو • قال ابن مالك وتقدر المحفظة بعد العلم وغيره بعد لولا أو الفعل كراعاة أو إرادة أو خوف أو رجاء أو منع أو نحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور (دائما) وقيل (أي قال ابن مالك) غالبا) قال ومن وقوعه غير مصدر قول العرب سمع أخفى زيد يقول ذلك وقول أعرابي المهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للؤم وان تركي الاستغفار مع علمي بسوء عفوكم لقي وقول الشاعر

ورأي عين الفتى اياك • بعلى الجزيل فعليك ذا كذا

قال أبو حيان وما ذكره منوع (ومن ثم) أي من هنا وهو كون هذا المصدر مصدر بصرف مصدرى والفعل أي من أجل ذلك (لم يقدم بمفعوله عليه) لانه كما لو صول بمفعوله كالملة والملة لا تقدم على الموصول وبقول ما أوعده على اضماع فعل كقوله • وبعض الملم عند الجبل لذلك أفعان • (خلافة لابن السراج) في قوله يجوز تقديم (المفعول عليه) فاجاز يجهني عمر اضرب زيد (و) من ثم أيضا (لا يفصل من مفعوله يتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول وصلة ومثل التابع التمتع وغيره خلافا لقول النسيب ولا يموت قبل غايه فلا يقال عجمت من ضربك الشديد زيد أو لا من ضربك أو كلك الذين بل يجب تأخيره كقوله • ان وجدى بك الشديد أراى • وأما قوله • أزعجت بأسماء بنات من نوالكم • فقول على اضماع يشب من نوالكم وكذا قوله تعالى • انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر • بقدر رجعة يوم (ولا يتقدر عمله زمان) بل يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا كما تقدم (خلافا لابن أبي العافية) في قوله لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيان وأمله لا يصح عنه (ولا يحذف) المصدر (بإفهام مفعوله في الأسج) لانه موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز حذفه لانه كما ينطوق كما يحذف المضاف له ليل ويبقى عمله في المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى • هل نستطيع ربك • أي سؤال ربك اذ لا يصح تعالى الا انطاعة بغير فعل المستطيع (و) إعماله مضافا أكثر من إعماله منونا استقرأه قاله ابن مالك بان الأضافة تجعل المضاف اليه كجزء من المضاف كما يجعل الاستناد الفاعل كجزء من الفعل ويجعل المضاف كالفاعل في عدم قبول ال والتو بن فحوت بهما مناسبة المصدر للفعل (ثم) إعماله (منونا) أكثر من إعماله معرفة بالان في شبه الفعل المؤكدا بانون الخفيفة (وأنكره الكوفية) أي إعماله منونا ووقفوا ان وقع بعده مرفوع أو منصوب فاضمار فعل بفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى • أو اطعمهم في يوم ذي مسغبة يتيما •

التقدير يطعم ورد بان الأصل عدمه (ثم) يلب (إعماله معرفة بالان) كقوله • ضعيف ذكابة أشداه • وقوله • فلم أنسكل عن الضرب سمعا • (وأنكره كثيرون) والبتداديون وقوم من البصريين كالنون وقدر والله عاملا (ونالها أنه قبح) أي يجوز إعماله على قبح (ورابعها ان عاقبت) ال (الضمير عمل) نحو نالك والضرب حالة المسمى إليه (والا) بان لم تعاقبه (فلا يجوز إعماله نحو عجمت من الضرب زيد عمرا وهو قول ابن طلمة وابن المطر أوة واختاره أبو حيان وقول معرفة بضمير محبان ال فيه التعريف قال أبو حيان ولا نسلم في ذلك خلافا لما ذهب اليه صاحب السكافي من انها رائدة كما في الذي والى ونحوهما لان التعريف في هذه الاشياء بمنزلة ال فلا وجه الادعاء بانها فلا يجمع على الاسم ثم يعان دل وهو في حالة النون مرفوعة لانه في مناعا وقال (زجاج) إعمال (النون أقوى) من إعمال ال لان ما شبهه نكرة فكما ينبغي أن يكون نكرة ورد بان إعماله ليس للتشبيه بل بالنسبة عن حرف مصدرى والفعل والمنوب عنه في رتبة المضمرة (و) قال (ابن عصفور) إعمال (المرفوع) أقوى من إعمال المضاف في القياس (وقيل المضاف والمنون) في الأعمال (سواء) قال أبو حيان وترك إعمال المضاف ودى ال عدى هو القياس لانه قد دخله خاصه من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك المنون لان الأصل في الأسماء ان لا تعمل فدانطق اسم باسم فالأصل الجر بالاضافة (وإضاف للعامل

مطلقاً أي مذكوراً مفعولاً ومحدوفاً كقوله تعالى . كذ كركم آياه كتم . وقوله . بفرح المؤمنون بنصر الله .
 (و) يضاف (للمفعول المحذوف) الفاعل كقوله . لا يسأم الإنسان من دعائه الخير . أي دعائه الخير . بذلك يفارق
 الفعل لأن الموجب للرفع فيه تنزيهه إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره ولا فصل به بين الفعل
 وأعرابه في فعلان وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس وحمل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لا يتصل به
 ضمير فاعل ولم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة (وقال الكوفية) لا يحذف بل (يضم) في المصدر
 كما يضم في الصفات والظرف (و) قال أبو القاسم خلف بن قريون (ابن الأبرش بنوي) إلى جنب المصدر قال
 ولا يجوز أن يقال أنه محذوف لأن الفاعل لا يحذف ولا يضم لأن المصدر لا يضم فيه لأنه بمنزلة اسم الجنس
 (و يجوز إبدائه) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصح) نحو قوله تعالى في قراءة بحسبي بن
 الحارث الدمري عن ابن عامر . ذكر رجلاً بك عبده ذكر يا . وقوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من
 استطاع إليه سبيلاً وقول الشاعر

• قرع القراقرز أفواه الأباريق • وقيل لا يجوز إلا في الشعر (و) يضاف (الظرف فيعمل فيما بعده رفعاً
 ونصباً) كالتون نحو عرفت انتظار يوم الجمعة يدعرا قال أبو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منون
 منع هذه المسئلة (و يقول المنون بالمبنى للمفعول فيرفع) ما بعده على التيا به عن الفاعل نحو عجت من ضرب زيد
 وقال الاخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب أو الرفع على الفاعلية واختاره الثالوثين (ونالها) قال أبو حيان
 يجوز (أن لزمه) أي البناء للمفعول (فعلة) أي فعل ذلك المصدر نحو عجت من جنون بالم لم زيد بخلاف ما ليس
 كذلك (و يحذف منه) أي بالنون (الفاعل وأوجه الفراء) فقال لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البنية
 لأنه لم يسمع (فالأقوال الثلاثة) السابقة فيه أهو محذوف أم مضمرة أم متوًى نأى هنا (ورابعها) قاله السيرافي
 (لا يقدر) الفاعل هنا (البنية) بل ينصب المفعول بالمصدر كما ينصب التخيير في عشر بن درهما من غير تقدير فاعل
 ورد بأنه إن قال إن الفاعل غير مراد فيا بطل بالضرورة إذ لا بد للأطعام من لاق قوله . أو أطعام . من مطعم من
 جهة المعنى وإن قال أنه مراد فقد أقر بأن المصدر يقتضيه كإقتضيه الفعل بخلاف عشر بن درهما فإنه تقديره
 وإن لم يصح اضماره «مسئلة» (يد كر) بعد المصدر (البدل من فعله معموله) نحو ضرب بارداً وسقيار يداً
 (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سميويه واجهو ولا نه صار : لأن الفعل فورث العمل الذي كان له وصار
 الفعل نسباً نسبياً (وقيل) عامله الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر (فعلة) أي على هذا القول (يجوز تقديره)
 أي المفعول على المصدر نحو زيد ضرباً (وكذا) يجوز التخديم (على) القول (الاول) أيضاً (في الأصح) لأنه نائب
 عن فعله فهو أقوى منه إذا كان غير نائب ولأنه غير مقدر بحرف مصدرى حتى يشبه الموصول في الامتناع وقيل
 لا يجوز التخديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السابق قال أبو حيان والأحوط أن لا يقدم على التقديم
 الاستماع (وفي تحمله) أي هذا المصدر (الضمير خلف) صحاح ابن مالك أنه يعمل كاسم الفاعل وقال كذا
 «مسئلة» (يعمل كصدر منه) أي اسم المصدر (المبنى لا العلم باجتماع) فيها أما الاول فإنه مصدر في الحقيقة
 كقوله

أظلم إن مصابكم رجلاً • أهدي السلام تحية تظلم
 فمصابكم مصدر بمعنى إصابكم وأما الثاني وهو ما دل على المصدر دلالة غنية عن ال لتضمن الإشارة إلى حقيقة
 كسار ويره وبفار فلانها خالف المصادر الأصلية بكونها لا تصدقها الشباع ولا تصاف ولا توصف ولا تنفع موقع
 الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل ال ولذلك لم نضم مقامها في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو أمراته (وأما) اسم
 المصدر (ال مأخوذ من حدث لقبره) كالتواب والكلام والعطاء أخذت من مواد الأحداث ووضعت لها

يناب به والجملة من القول ولما يعطى (فنعته) أى إعماله (البصرية) أى الضرورة (وجوزته)
قياسا (أهل الكوفة وبغداد) الخاقالة بالمصدر كقوله • وبعد عطائك المائة (راعا • وقوله
فإن نواب الله كل موحد • وقوله • فإن كلامها شفاء ليايا • (قال الكسائي) أمام أهل
الكوفة إلا ثلاثة الفاظ (الحبر والدهن والقوت) فإنها لا تعمل فلا يقال عجت من خبزك الخبز ولا من
دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل أعجني دهن زيد لحبته قال
أبو حبان والذي أذهب إليه في المجموع من هذا النوع أن المنسوب فيه يضمير يفسره ما قبله وليس باسم
المصدر ولا جرى مجرى المصدر في العمل لاقى ضرورة ولا في غيرها • (اسم الفاعل) أى هذا البحث إعماله
وذكره أمثلة المباني واسم المفعول هو ما دل على حدث وصاحبه (فبادل جنس وقوله

• على حدث يخرج الجانده • والصفة المشبهة والفعل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول (ويعمل
عمل فعله مفردا أو غيره) أى منفى ومجموعا جمع سلافة وجمع تكسير (ومنع قوم) عمل (المكسر و) منع
(سبويه) والتحليل إعمال (المثني والجمع) المصريح (السند لظاهر) لأنه في موضع يفرد فيه الفعل بخالفه فلا
يقال مررت برجل ضارب بين غماته زيد أو أجاز أبرد إعماله لأن لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه
(وقيل) لا ينصب اسم الفاعل أصلا بل (الناصب فعل مقدر منه) لأن الاسم لا يعمل في الاسم • حكاه ابن مالك
في التسهيل • به يرد على أنه في دعوائى الخلاف في عمله (وشرط البصرية) لإعماله (اعتاده على) أداة (نفي)
حرج نحو ما ضارب زيد عمر الأومق • ولحقوه غير مضيع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) أسيا أو حقا ظاهرا أو
مقدرا كقوله • أنا ورجالك قتل أمرى • (أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا • ولحق تقدير
هو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله

ليست شرعى بغير المذرفوى • أم همى فى حبها عاذلونا

أى أمهم وقوله • وما كلى مؤثقه نصحه بلييب • أى رجل مؤث (أو موصول) وذلك إذا وقع صلة آل (أو)
على (ذى خبر) نحو هذا ضارب زيد • وكان زيد ضارب بامرأته زيد ضارب عمرا وظننت زيد ضارب بامرأته (أو)
على (ذى حال) نحو جاز يذرا كيا قرسه (قيل أو) على (أن) نحو أن قاتل زيد قاتلنا اسم إن وزيد
الخبر ولم يشترط الكوفون ووافقهم الأخفش الاعتناء على شئ من ذلك فأجاز وإعماله مطلقا نحو ضارب زيد
عندنا (و) شرط البصرية (كونه مكبرا) فلا يجوز هذا ضارب زيد العدم وروده • ولحقه قول ما هو من
خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير نيته التى هى عمدة التشبيه وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم
العماس بعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه بالفعل فى المعنى لا الصورة • قال ابن مالك فى الصفه هو قرى
بدليل إعماله محولا للبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة وقاسه العماس على التكسير (ونالها بمثل) المصغر
(الملازم التصغير) الذى لم يلفظ به مكبرا كقوله

فيا طم راح فى الزجاج مدامة • زرقرف فى الأبدى كيت عميرها

فى رواية تركبت (أما الماضى فالأصح رفع فقط) نحو مررت برجل قائم أبوه أو ضارب أبوه أمس ولا ينصب
لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال • وقال الكسائى وهشام ووافقهما قوم • نصب أيضا
اعتبارا بالنسبة معنى وإن زال التشبيه لفظا واستدلوا بقوله تعالى • وكلهم بأسط ذراعيه بالوصيد • وتأوله الأولون
على حكاية الحال (ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم) رفعه (المضمرة) أيضا قاله ابن طاهر وابن خروف • وهو
يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ويتعمله (و) قال (قوم يعمل) النصب (أن تعدى لاثنتين أو

وقال • ضرب يرمي السيف سوق سبائها • ومع أنه مختار بواشكها • وإن الله سمع دعاء من
دعاه وقال • أتاني أنهم مزقون عرصى • ولله لانا على المبالغة لم يستعمل إلا حيث يمكن الكثرة فلا
يقال موات ولا قتال بل يختلف قتال الناس أما إذا لم يدل عليها فلا تسمى عمل كأن كانت للنسب كقار وطعم
أو كان بناء النصب عليها ككرهم وفرح (وأنكر الكونية الكل) أي إعمال خمسة لأنها زادت على معنى
العمل بالمبالغة فلا مبالغة في أفعالها والاشبه للمعنى أيضا فإورد بعد ما نسو بابقا ضمار فعل يفسره
المثال (و) أنكر (أ) كثر البصر بين الآخرين أي فعل وفعل أقلهما (و) أنكر (الجرى فعل دون فعمل)
لأنه أقل ورودا حتى أنه لم يستمع أفعاله في تتر (وقال أبو عمرو بعمل) فعل (ضعف) (و) قال (أبو حيان
لا يشد فيهما المصاع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخرى فقام فيها وقد سبقها في التثنية على ترتيبها في العمل
فأكثرها فعال ثم فعول ومفعول ثم فعل وأدعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضا ففعل لأن أكثر منه الفعل
وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعول لمن صار له كالآلة وفعل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال
أبو حيان ولم يتعرض لذلك المتقدمون (واعمل ابن ولاد وابن ثور وفعل) بالكسر والتشديد ما جاز وأزيد
شرب الخمر وطبخ الطعام قال أبو حيان وقسم مع إضافة شرب إلى معموله في قوله
لا تغري يأنق منه فانه • شرب يخرم مسر لم يرب
فعل هذا لا يعد عمله فمما وفهم من مساواة الأفعال اسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله
نمزادوا أنهم في قوسهم • غفر ذنبهم غدير غمر
وقوله • خوارج ترا كين قدر الخراج • وقوله

نم مهابين أيدان الجزور غا • ميص العشيات لا خور ولا قزم

وهذا ابن طاهر وابن ثور وف إلى جواز إعمالها ماضية وان عربت من آل وان لم يقل بذلك في اسم الفاعل
لما قبله من المبالغة ولم يحج إلى ذكره لأنه رأى محكي في اسم الفاعل قد دخل في التشبيه (مسئلة كم وأيضاً) في
العمل والشر وط والاحكام بها فاق وخلافاً اسم المفعول فرفع من وقوع قوله أي المفعول لأن فعله لم يسم فاعله
قال

ومن تركنا قلباً بفسقائل • كضرب يجر جلاء منقطع الظهر

(وتجوز إضافة) أي اسم المفعول (اليه) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه
ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال أبو حيان والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصب لأن رفع وأصله
مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي ليد كره هذا الحكم غير أن مالك واعتنى به كره في سائر كتبه وقيد
في الألفية بالقلة ولم يقيد بها في التسهيل والاول أحسن قال نعم لا يجوز بشرطين أن يكون اسم المفعول من
شغلاى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد إلى أكثر وإن قصد ثبوت الوصف ويتلصق فيه الحدث
نم كالتجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أبوه أو أقل من
الإضافة (ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء به) من فعل وفعل وفعل (كذبح وقبض وقبيل) فلا
يقال ضربت برجل كحل عيس ولا قيل أبوه (خلافاً لابن عصفور) حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في
منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب مسألة (كهو) أيضا (المفعول شبه به لا لکن) تغالف في
أها (لا تعمل مضمره ولا في أجنبي) بل في حبي (ولا في سابق) عليها بل في متأخر عنها (ولا في مفعول) بينها
ويشبه بل في متصل بها قال الخفاف في شرحه لم يفسر لابين لصفة المشبهة ومعلومها يقولوا كرم فما حسب
الآباء لا في الضرورة كما قاله والطيون إذا ما ينسبون أباه (ولا مرادها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمر

نحو انما يداضار به تقديره انما ضارب يز يد اضار به كما يعمل مظهر اوفى احسن كما يعمل في سبي وفي متقدم عليه كما
 يعمل في متأخر عنه وفي موصول كما يعمل في متصل ومرا دية الاستقبال كما يعمل في مراد به الحال وقولي (في
 الاصح فيها) راجع الى الاخير بن قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بين هذه الصنفين
 معونها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى... فتعلم الابواب... قال ولم يتعرف ابن مالك في التسهيل
 زمان هذه الصفة وذكر ذلك في أرجوزته فقال... وصوغها من لازم الحاضري... وفي المسئلة خلاف ذهب أكثر
 الصوبين الى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال وذهب أبو بكر بن طاهر الى أنها تكون للزمان الثلاثة وأجاز
 أن تقول مررت برجل حاضر الاين غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب الحيراني الى أنها لا تدل على الماضي وهو
 ظاهر كلام الاخفش قال والصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا سمع أن يبنى منها فعل وذهب ابن السراج والغارسي
 الى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الصوبين قال وسواء رفعت أو نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن
 الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا يرد فيه ضيق ولا استبعاد لانها لما شئت باسم الفاعل لم يتوقف في عملها في
 الزمانين وقد جمع بعض أصحابنا بين قول الصيرافي وقول ابن السراج بأن قال لا يرد السيرافي بقوله إنها قاضية
 ان الصفة انقطعت وانما يرد أنها ثابتت قبل الاخبار عنها وادامت الى وقت الاخبار ولا يرد ابن السراج انها لما
 وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تعارف في أنها
 لا توجد الا حالا وتقدم ان وقت ذلك ليس على جهة الشرط بل ان وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت
 والثبوت من ضرورته الحال وأما على جهة الشرط فيكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه
 المناسب انتهى (ثم هي اما صالحة للذكر والمؤنث مطعاً أي لفظاً ومعنى كحسن وقبح (أو لفظاً لا معنى) كاخض
 وخصي لفظاً من حيث الوزن ففاعل وقيل صالح للذكر والمؤنث والكن هي الحيز مختص بالمؤنث ومعنى
 انهاء مختص بالذكر (أو عكسه) أي معنى لا لفظاً ككبر الآية فانه منى مشترك فيه لكن خص بالذكر بلغة
 آي والمؤنث بلغة عجزاء (أولاً) تصلح لهما بل تختص باحدهما كما ذكرنا وأما لفظها ومعناها مختص بالذكر
 ورتقاء وعقلاء لفظاً او معناها مختص بالمؤنث (وتجري لادى على مثلهما وضدها) أي يجري مد كرها على المد كـ
 والمؤنث ووثها على المؤنث والمذكر قال أبو حيان وهذا الذي يعبر عنه الصوبون بأنه يشبه هو ما تقول مررت
 برجل حسن الاب ورجل حسن الام وبامرأة حسنة لام وبامرأة حسنة الاب (دون الباقي) فانها إنما تجري
 على مثلهما فقط ولا تجري على ضدها في الاصح فتقول مررت برجل خصي الاب وبامرأة حائض البنت ورجل
 آي الاب وبامرأة عقيمة البنت ورجل آذر الاب وبامرأة رتقاء البنت قال أبو حيان وهذا يعبر عنه الصوبون
 بأنه يشبه خصوصاً وأجاز الكسائي والافخش حرمان هذه الصفة على ضدها في الاقسام الثلاثة فتقول برجل
 حائض بنته وبامرأة خصي ابنها ورجل عجزا بنته وبامرأة آي ابنها ورجل رتقاء بنته وبامرأة آذر ابنها هكذا
 حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ونارعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الانعاق على المنع في قسمين منها وان
 لخلاف خاص بقسم واحد وهي الصفة التي تركت من جهة المعنى واللفظ مختص (وتعمل مع الي) مغتربة بها (ودونها
 رضا) على أن يرب المرفوع بها (فاعداً لا يهمل) يديه والبصريون (أو بدلاً) من الضمير المستكن فيهما قوله
 الغارسي (ونصباً) على أنه يعرب (مشبه بالمفعول) في المعرفة (أو تمييزاً) في الكثرة (وحراباً لاضافة وفي
 مرانها خلاف في مجرد وقرن بال وضاف له) أي لقرن بال (أو مجرد أو ضمير أو لضاف له) أي الضمير
 فتلك ستة وثلاثون حاصله من ضرب اثنين وهي حالنا اقتراناً بال وعدده في ثلاثة وهي وجوه عملها الرفع والنصب
 والجذب ثلث ستة ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المفعول الستة وهي مجرد ووافترانه بال واضافة لاربعة

المسار إليها قطع ما ذكره هذه أمثلها على الترتيب رأيت الرجل الحسن وجهه والحسن وجهها والحسن وجهه والحسن
الوجه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن
وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن
وجه أبيه والحسن وجه أبيه والحسن وجه أبيه ورأيت رجلا حسنا وجهه وحسن وجهها وحسن وجهه وحسن
الوجه وحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجه الأب وحسن وجه الأب وحسن
وجه الأب وحسن وجه الأب وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه
(مجردة) من آل (إلى ضمير) مثل بها في الأصح (نحو مررت برجل حسن الوجه جيد) ولا يجوز نصب هذا
الضمير وجوزة الفراء فيقال جيل آياه وورد بأنه لا يفصل الضمير ما قدر على اتصاله فإن لم يتأخره متعدي له به
أو قرنت بأل لم نجيب الإضافة بل يتعين النصب بتعاقب في حالة القمل نحو قرنت بوجه النحاس وكرامهموها
وعلى أحد القولين للتعاقب في حالة الافتراق بل نحو مررت بالرجل الحسن وجهها الجيد والقول الثاني إن الضمير
في موضع جرفلو كانت المفعلة غير متصرفية في الأصل وقرنت بأل نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الآخر
فالضمير في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الفراء (وتفتح) الإضافة حال كون المفعلة (مع آل) إلى ممول
(عارضا) أو من إضافة المفعلة أي الذي آل (أو) إلى (ضمير فيها) فلا يجوز من الأمثلة السابقة الحسن
وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه أليه ما تقر في باب الإضافة من أنه لا يجوز إضافة المفعلة
المقترنة آل إلى الثاني من آل ومن إضافة المفعلة ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه آل رأيت الكريم الآباء الغامر
جودهم قال أبو حيان وهو يادر (وتفتح) الإضافة حال كون المفعلة دون آل (إلى مضاف لضمير) وهو مثال
حسن وجهه (ومعها سيبويه اختيارا) وحسن جوازها بالنسبة كقول الشماخ

أمن فمتبين عرج الركب فيها • يحفل الزحافى قدمي طلائعها

أقامت على ربيعها جاراتا صفا • كبتا الأعلى جوتنا مطلاها

(و) معناها (المجرى مطلقا) في الشعر وغيره وتأول البيت المذكور على أنه مامن قوله مطلاها معناه على الأعلى
لأنه إشارة في المعنى قال ابن مالك في شرح الكافية وهو عند الكوفيين جائز الكلام كنه وهو الصحيح لأن
مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع عمر وشاحها وفي حديث المذجال أعور عينه الخ وفي
وصف النبي صلى الله عليه وسلم ثفن أصابعه قال ومع هذا في جوازها ضعف وأما أبو حيان (وكذا) يفتح (رخصها
مطلقا) أي مع آل وبجريدة (أمارى من الضمير وآل والإضافة إلى أحدهما) وذلك مثال الحسن وجهه وحسن
وجهه والحسن وجهه وحسن وجهه أب (ومع) كثر البصريين حسن وجهه (وهو المثال الثاني من هذه
الاربعة فلو لمعة من ضمير مذكور يعود على الموصوف واختاره ابن خروف ومانع من جوازها بفتح
مذهب الكوفيين وأجازة ابن مالك ومن شواهد قوله

يشوب وديار وشاة ودرهم • قبل أنت مرفوع بما اعتارأس

وقوله

بهمة منبت شمس قلب • منجد لا ذى كهام ينو

قال أبو حيان وقول ابن هشام انضراوى في نحو هذا لا يجوز الرفع في قول أحد إذ لا ضمير في قلب ولا
ما يند منه ليس يصح أن جواره يحكى عن الكوفيين وبيض البصريين (وينبع موقفا) أي المفعلة
النسبة لجميع التوابع وتجرى على حسب لفظه لا موضعه وأما الفراء أن ينبع الخمر ورجل موضعه من

الرفع كما جاز مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه . وهذا أقوى اليد والرجل رفع نفسه والرجل مع جر الممول
وقد صرح - يسويه - بنوع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب . وأما أن يعطف على ممولها الجر ورتبها فنصوا
على أنه لا يجوز لا يقال هذا حسن الوجه واليد بخلاف اسم الفاعل (وقيل) يرفع بكل التواضع (إلا بالمعنة)
قال أبو حيان هكذا قال الزجاج وسمع منهم فلا يجوز جاء في هذا الحسن الوجه لجل قال وقد
جاء في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى فاليمنى صفة لعينه وعينه معمول الصفة فيدعي أن ينظر في ذلك
قال وعلل منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصفة محال أبدا على الأول لأنه شبه المضمحل لأنه قد علم أنه لا معنى من
الوجه الاوجه زيد في نحو مررت بزيد الحسن الوجه قال ويمكن في هذا التعليل أيضا الشيخ بهاء الدين بن
العاص عن عبد القم الاسكندراني من تلاميذ ابن بري قال في وقد كان ظهري ما يثبته هذا وهي ان المعنة هي
في الحقيقة للوجه وان استندت الى زيد مثلا فتدبين الوجه بالمعنة فلا يحتاج إلى تبين قلت له المعنة هي
قد تكون أمير التبيين كالمدح والذم وغيرهما فلا جاز أن يوصف بصفات هذه المعنى قال أصل المعنة أن تأتي
للتبيين ويحييها الماد كرت هو بحق الفروع وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يتسع الفرع وقال بعض أصحابنا
امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل فلم تعوان العمل في الموصوف والمصفة معا ويضعف هذا بعبارة في المؤكد
والتوكيد إلا أن فرق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كانهما شيء واحد لان التوكيد لم يدل على معنى زائدا في
المؤكد بخلاف المصفة (وإذا كان معناها) أي المصفة المشبهة (لسابقها) أي الموصوف (رفعت ضميره
مطابقة) له في الأفراد والتذكير وحدهما نحو مررت برجل عاقل ورجلين عاقلين وبامرأة عاقلة (أو) كان
معناها (لغيره ولم ترفع فكذلك) أي تطابق المصفة الموصوف قبلها نحو مررت برجلين حسنين العاقلان وبامرأة
حسنة العقلام وبساعة حسان الغلمان (والآخر) بأن رفعت (فكالفعل) فلا يطابق الأعلى لغنا كوني البراغيت نحو
مررت برجلين حسن غلامهما ورجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها (وتكسيرا حاشيتك) أي حين
رفعت السبي مستندة الى جمع (ان لم يكن أولى من الأفراد في الاصح) - واه كان الموصوف جمعا أم شئ أم مفرد
نحو مررت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهم ورجل حسان غلامه هذا قول المبرد وخص عليه
يسويه في بعض نسخ كتابه واختاره (١) المازولي وصاحب التهيد وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان وذهب
بعض شيوخنا الى أن الأفراد أحسن من التكسير قال لان العلة في ذلك انه قد ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر
والفعل لا يشئ ولا يجمع فالتق أن تكون المصفة مفردة قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه
علامة جمع فهو كالفرد لانه معرب بالحركات فله بخلاف جمع السلامة والافعال لا يجمع لأجمع سلامة ولا جمع
تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الأفراد قال أبو حيان وما ذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل
يسويه في ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد نظر ان هذا القول هو مذهب الجمهور واختيار الشاويين وشيخه الأبدى
(وثالثا ان تبحث جمعا) حاشيتك الأولى مشا كلمة قبله ولما بعده نحو مررت برجال حسان غلمانهم وان
ثبعت مفردا فالأفراد أولى من التكسير لانه تكلف جمع في موضع لا يحتاج اليه لانه اذا رفع فتونة قوة الفعل
وطريق الجمع في الفعل مكرره فكذلك في الاسم تفعل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فان لم يمكن التكسير
فواضح انه ليس الا الأفراد نحو مررت برجال شرب آبؤهم (وأوجبته) أي جمع التكسير (الكوفية فيالم
بصحيح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو مررت برجال عور آبؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في
(التنبيه) نحو مررت برجلين أعورين أبوهما معوا الأفراد فيها بخلاف ما يجمع الجمع في نحو زواجه الأفراد

والشكر بأحسن نحو مررت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه (وأجرى كسبها)
 في رفع السبي ونسبه وجه (اسم مفعول متعدي لواحد وفاقا) كقوله • قول أنت مرفوع وأعمامه ناس
 وقوله هل يلدن مخلوقة وجناتها وقوله • غنى لقائل الجوز مفرور نفسه • قال أبو حيان وقول السهيلي والأصح
 يدل على خلاف في المسئلة ولا نعلم أحدا من أهل اللغة قد قلب وفاقا (و) أجرى كذلك أيضا الجاء المضمن معنى
 المشتق) فهو وردنا من غسل الماء أي جاوز وقال الشاعر • لأبت وأنت غمر بالالهاب •
 وقال آخر
 فرائضة الحلم فرعون العذاب وإن • يطلب نداء فكلب دونه كلب

أي متعب وطائش ومهلك (ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدى لواحد (أن أمن اللبس) يجوز به
 ظالم العبيد فاعله راحم الابناء ناصرهم إذا كان له عبيد ظالمون فاذنون وأبناؤهم ناصرين وكذلك إذا
 ضارب الأب زيد في هذا ضارب أبوه زيد فاعله لم يؤمن اللبس لم يجوز (وقال ابن عمه وروان أبي الربيع) إنما
 يجوز (أن حذف المفعول اقتصارا) فإن لم يحذف أصلا لم يجوز وكذا أن حذف اختصارا لأنه كما ثبت فيكون
 الوصف إذا كان مختلفا متعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز ويؤيد أنه من حيث نصب السبي أو جره
 يكون مشبها باسم الفاعل المتعدى ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعديات بها بالاضمار فاختفت
 جهة تعديه وجه تشبيهه من حيث صار شيئا ماضيا في العمل شيئا يضرع في العمن فصار فرعا لأصل وفرع المرع
 ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين ثم إنه إنما سمع استعمال المتعدى صفة مشبهة حيث حذف المفعول
 اقتصارا نحو • ما أراح القلب ظلاما وإن ظلمنا • قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو عبيد) القاري
 يجوز (مطلقا) ولم يفتد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التيسيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن
 اللبس قال ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير متعدي فذلك سهل فيه لاستعمال المذكر ومنه قول ابن رواحة
 تباركت أي من عذابك فأنف • وأنى اليك ثأب النفس راجع

وقال آخر
 ومن يلك عمل العزائم تابعا • هوأ فأن الرشدة منه بعيد
 ومن ورد في المصوغ من متعدي قوله • ما أراح القلب ظلاما وإن ظلمنا • ولا الكسر بمقتضى وان سرما
 انتهى قال أبو حيان وإطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنتين أو ثلاثة ولا خلاف أنه
 يجوز في المتعدى لاثنتين أو ثلاثة (ومنه) لا كثر مطلقا وتوقف أبو حيان فقال لا يحوط أن لا يقدم على جواز
 ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير لأن القليل يقل الشدة ودمع أن اليك السابق يحذف التأويل
 (فإن تعدى بالحرف فلا يجوز فيه ذلك) في الأصح (وعليه) الجهور وجوزة الاختصاص وابن عمه ونحو مررت
 برجل ما أراب يريد بنصب الأب أو جره واحدا لا بقولهم هو حديث عهد بالوجع فقولهم بوجع منطلق بحديث
 وهو صفة مشبهة والجهور تأويل ذلك على أنه منطلق بعهد لا بالصفة فإن جاء من كلامهم مررت برجل غنيان
 الأب على زيد شقوا على زيد بفعل محذوف يدل عليه الصفة أي غني على زيد • (أفعل التفضيل) أي هذا
 مجته (رفع) (أفعل التفضيل) (الضمير) (الباو الظاهر في لغة) ضعيفة نحو مررت برجل أفضل منه أنه أي أريد
 عليه في الفضل أبو محكاها سبويه وغيره (والأحسن حينئذ تقدم من ويكثر) (رفع) (الظاهر) (أن كان مفضلا
 على نفسه باعتبار بن واقعي بن ضمير بن ثابته) (والآخر) (الموصوف) (والوارد) (في ذلك) (عن العرب) (كونه) (بعد
 نفي) (وإتال) (المشهور) (لذلك) (قوله) (ما أراب) (رحلا) (أحسن) (في عينه) (الكحل) (منه) (في عين زيد) (به) (عرفت) (المسئلة)
 بمسئلة الكحل وأفردت بالنافية ليم الكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على غيره
 مالا في عين غيره واقع بين ضمير بن ثابته وهو الضمير في منه والاول الموصوف وهو الضمير في عينه وقد

تقدم النبي أول الجدة ومثله الحديث ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر
ما علمت امرأ أحب إليه البسمل منه اليك يا ابن سنان

قال ابن مالك: البسمل في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهوؤا بالفران التي قارنته لما قبله الفعل إياه على وجهه
لا يكون بدونها ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين
زيد ولا يحسن المعنى بخلاف قولك في الآية ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فإن إيقاع
الفعل فيه موقع أفعل بغير المعنى فكأن رفع أفعل للظاهر لو فوعه موقفا صالحا للفعل على وجه لا يفسر المعنى بغيره
إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالالف واللام فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهة بالفعل الذي في معناه
فما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جده فان المفرد لا يوصل به موصول فالتعريف بوقوعه موقع الفعل ما كان
فإنما من الشيء فاعطى العمل بعد أن سمعه (وقاس ابن مالك) على النبي (الشيء والاستفهام) فقال لا بأس باستعماله
بعد نهي أو استفهام فيه معنى النبي كقولك لا يكن غيرك أحب إليه الخبير منك وهل في الناس رجل أحق
به الحمد منه محسن لا يمن وإن لم يرد ذلك مسموعا (وسمعه أبو حيان) قائلا إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد
نفي وجب اتباع السماع فيه ولا يقتصر على ما قاله العرب ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء لاسيما في رفعه الظاهر
انحاجاه في له تشاؤفة فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع قل على إن الحاقها بالنفي ظاهر في القياس ولكن
الأولى اتباع السماع (وأعرب الأعمى مثله) أي هذا التركيب معناه (مع) الوجه الذي تقدم تقريره (مبتدأ وخبر)
وقد يحذف الضمير الأول إذا كان معلوما سمع ما رأيت قوما أشبه به من بعض من قومك وقال ابن مالك تقديره
ما رأيت قوما أبين فهم شيء بعض من قومك (و) قد يحذف الضمير (الثاني) ويدخل من على الظاهر
نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد (أو) على (محله) كقولك في المثال المذكور من
عين زيد يحذف كحل الذي هو المضاف (أو) على (ذو محله) كقولك فيه من زيد يحذف كحل وعين وأدخله على
صاحب العين ومن أدخله على المحل قولهم ما رأيت كذبة أ كثر عليها من كذبة أمير على منبر والاصل
من شهود كذبة أمير فحذف شهود وأقام المضاف إليه مقامه (ولا ينصب) أفعل التفضيل (منه ولا به على الأصح)
بل يتعدى إليه باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو زيد أبذل للعر وف فإن كان الفعل يفهم على أو جهلا
تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالتصو وأجهل بالعقبة وإن كان مبنيا من فعل المفعول تعدى إلى الفاعل معنى
نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد وينص إلى بكر من عبد الله ونفي إلى المفعول نحو زيد أحب في عمرو من خالد
وأينص في عمرو من جعفر قال ابن مالك وإن كان من متعددا في اثنين تعدى إلى أحدهما باللام وأضمر نائب
الثاني نحو هو أ كسى للفرقاء الثياب أي يكسوهم الثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب
الآن كان مسموعا من لسانهم وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به أن أول جملة التفضيل فيه حكاه ابن مالك
في التسهيل قال أبو حيان وهذا الرأي ضعيف لأنه وإن أول جملة التفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كاعتدیه
ولمراكيب خصوصيات وفي شرح السكاكية لا ين مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به فإن ورد ما يؤم
جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر بضمير أفعل كقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فثبت هنا مفعول
به لا مفعول به وهي في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم
مكان جعل رسالته قال أبو حيان وقد فرضناه نحن على أن تكون حيث ياقية على بابها من الفرقية لأنهما من
النزوف التي لا تنصرف (ولا) تنصب مفعولا (مطلقا وفاقا) ذكره (وتأخره من) وتقدر (إن جرد) من ال
والإضافة نحو زيد أفضل من عمرو قال تعالى النبي أولى بالآمنين من أنفسهم ومثال تقديرها وأولوا

لأرحم بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . والآخرة خير وأبقى . (و) يلزم (الأفراد والتد كبر ان جرد
 أو أضيف لشكرة) سواء كان تابعاً لمد كرام مؤنث لفرد أم منى أم مجموع نحو زيد أفضل من عمرو وهذه
 أفضل من دعدو والزبدان أفضل من عمرو والزبدون أفضل من عمرو والمهندان أفضل من دعدو والمهندان
 أفضل من دعدو ونحو زيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهي أفضل امرأة وعن أفضل ساء
 (خلافاً للفراء في الثاني) حيث أجاز في أضيف لشكرة مدانة من المعرفة فقلة وإيماح أن يؤنث ويثنى نحو هذه
 ضلتي امرأة تقصدنا والمهندان فضلتنا امرأتين نزلنا (و) على الأول يلزم (مطابقتها) أي الشكرة
 المضاف إليها كما تقدم في الآية (خلافاً لابن مالك في) الشكرة (المشتقة) حيث قال يجوز فيها الأفراد مع جمعة
 ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى . ولا تسكروا أول كافرين . قال أبو حيان وقياس قوله جريان ذلك في قبله يثنى
 نحو الزبدان أفضل مؤمن قال والحق ناويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى أي أول فريق كافر
 (و) على الأقوال يلزم (كونه) لمن جنس المسند إليه أفضل (كتابين (وجوز (أبو بكر (ابن الأنباري
 جرحها (خالفته) في المعنى مع تجوزها نصها نحو أخوك أوسع داراً وداراً وأبسط جاماً وجاماً قال فالجرح على
 إضافة أفضل إلى المفسر والنصب على إرادة من إذا لو ظهرت لم يكن إلا النصب (والمعرف باليطابق) في الأفراد
 والتد كبر وحدهما حيث يجوز زيد الأفضل والزبدان الفضلان والزبدون الفضلون وهذه الضلّي والمهندان
 الفضليان والمهندان الفضليات أو الفضل (وفي الثاني لمعرفة الوجهان) المطابقة وعدمها وقد أحقنا في قوله صلى
 الله عليه وسلم الأخيركم بأحبكم إلى وأقر بكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً (وأوجب ابن السراج
 الأفراد والتد كبر) ومنع من مطابقتها ما قبله قال أبو حيان ورد عليه بالسباع والقياس قال تعالى . ولتعبدنهم
 أحرص الناس على حياة . وقال جعلنا في كل قرية أكابر مجرمين . فأفرد أحرص وجمع أكابر وأما القياس
 فشيء بهي الألف واللام أقوى من شبه بالعاري من حيث اشتراكهما في أن كل منهما معرفة فاجزأه مجزأه في
 المطابقة أولى من أجزأه مجزأه العاري فإذا لم يفد الاختصاص بجريانه مجزأه فلا أقل من أن يشارك (وعلى
 الأول في الأصح خلاف) قال أبو بكر ابن الأنباري الأفراد والتد كبر أفضح استغناء بثنية ما أضيف إليه
 وجمعه وثانيه عن ثنية أفضل وجمعه وثانيه قال وهذا أقوى عن العرب وقال أبو منصور الجواليقي
 الأصح من الوجهين المطابقة (ولا يجرد) أفضل (من) معنى (التفضيل حينئذ يكون بعض المضاف
 إليه) كما تقدم (وقال الكوفي) الإضافة فيه (على تقدير من قال لم يقصد به التفضيل طابق) وجوزاً كالعرف
 بالإنسان ما في التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه قال ابن مالك في شرح
 الكافية فلوقبل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادته معنى المجرد . وجاز عند إرادته معنى المعرف بالإنسان كبر
 لك . ولما قرئ في باب الإضافة من أن أبا يعنى بعض أن أضيف إلى معرفة ومعنى كل أن أضيف إلى شكرة وأفضل
 التفضيل . فلما في ذلك وفي شرح التسهيل لأبي حيان إذا كان أفضل جازياً عن من أطلق له التفضيل فلا ينوي
 مع من وإذا الأول بما لا تفضل فيه لزم المطابقة في المثالين ولا يلزم أن يكون فيها بعض المضاف إليه . مثال الأول
 يوسف أحسن إخوته أي أحسنهم أو أحسن من بينهم فهذا على الاختلاف من معنى من وإضافته إلى ما ليس بعظامته
 لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف ومثال الثاني زيد أعلم المدينة تريد علم المدينة قال وهذا النوع ذهب إليه
 المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى . هو أعلم بكم . وهو أهون عليه . قالوا التقدير هو عالم بكم إذ
 لا مشاركة له في علمه وهو عين عليه إذ لا تفاوت في ذهب المقدرات إلى قدرته (وفي قياس ذلك خلاف) فقال
 المبرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك في التسهيل الأصح قصره على السباع قال أبو حيان لم يمتدأ به من ذلك

(ولا يخفى) أفضل التفضيل (المجرد) من أُل والاضافة لقرون بن (بن مشاركة أفضل) في المعنى (غالبا
ولوتقدرا) قال أبو حيان إذا قيل سيئويه أنعى من الكسائي فالكسائي مشارك لسيئويه في الضم وإن كان
سيئويه قد زاد عليه في الضم والمراد بقوله ولوتقدرا مشاركتيه بوجه ما كقولهم في الغيظين هذا أحب إلى
من هذا وفي الشريرين هذا خير من هذا وفي الصعيين هذا أهون من هذا وفي الغيبين هذا أحسن من هذا
وفي التنزيل . قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه . وتأويل ذلك هذا أقر بضاد أقل شرا وأهون
صعوبة وأقر قبعا من غير القلب قوله العدل أحلى من الخلل والميف أحسن من الشك . وتعدف من المضبول
لقرينة (كقوله تعالى . فانه يعلم السر وأخفى) . ويكثر (الخذف) لكون أفضل خيرا (مبتدأ أو ناسخ
نحو . ذلكم أوسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا تزأبوا . والله أعلم بما وضعت . وما يخفى صدورهم
أكبر . والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخيرا أملا . تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وقال الشاعر
ولكنهم كانوا على الموت أصبرا . أوصفة (نحو مررت برجل أفضل) ومنعه الزماني معها) وقال
لا يجوز الخذف إلا في الخبر (وثالثها) الخذف مع المفعلة (فيج وجوزة البصر يفتح) أفضل إذا كان في موضع
(فاعل أو اسم ان) نحو جاءني أفضل وإن أكبر الله ومنه الكوفيون (وفي ثلثهما) أي من وجه ووجه رها
على أفضل أقول أحدها الجواز (ثانيا) المنع (ثالثها) وهو (الأصح بحيث إن وصلت باستقام) نحو من
أنت خير ومن أي الناس زيد أفضل ومن كان زيد أفضل ومن ظننت زيدا أفضل ومن وجهه من وجهك
أجل (وإلا) بأن كانت في الخبر (منع اختيارا) ويجاز في الضرورة كقوله

فقلت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النعل بل ما زودت منه أطيب

(وتفضل) من مجرد هامن أفضل (معمول) له كقوله تعالى . التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . (وقيل) الفصل
بينها وبينه (بعينه) أي بغير المعمول كقوله

والضوء أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة عبي حمر

وقوله بالحق أحييت يا فرزدق منكم * ليلا وأحييت بالهارهارا

(ويعدي أفضل كالتعجب) أي بالحروف التي يعدي بها قال ابن مالك فيقال زيد أرغب في الخبر من عمر و
وأجمع للمبال من زيد وأرق بنان غيره ومثله (أخرج عن الأصل آخر) وهو وصف على أفضل (مطابق)
وساؤه (مطلقا) في الأفراد والجمع كبر والتكبير وأضادهما نحو مررت بزيد ورجل آخر ورجلين آخرين
أو رجلا آخرين وكان مقتضى جعله من باب أفضل التفضيل أن يلزمه في التكبير لفظ الأفراد والجمع كبر وإن
لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا مرفعا كما كان أفضل التفضيل فتح هذا المقتضى وكان بذلك بعد ولا عامه به أولى
فذلك منع من التصرف (ولما دخل من) لأنه لا دلالة فيه على تفضيل نفسه ولا بتأويل (والصحيح) أنه
(يستعمل في غير الآخر أما أول الوصف فكثيره) من سائر أفعال التفضيل فيفرد مجردا ومضافا للتكررة ويطابق
معها بال و يضاف لعرفة قال تعالى . إن أول بيت وضع . رأنا أول المؤمنين . (ويقع بعد عام مضافا) هو (إليه
وتابعا) له (ومنه بظاهرة) قال في البسيط تقول العرب على ما قاله المعاني مضى عام الأول بمافيه والعام الأول
وعام أول بمافيه وعام أول وعام أول فتضيف العام إلى أول فتصرف ولا تصرف وترفعه
على التبع فتصرف ولا تصرف لأن أول يكون معرفة وتكررة و (يكون) ظرفا له يقول أبا بهندا أول
فتدنيه على الضم والحمد لله أولا وآخر العرب وتصرف وتكررة فقلت ذلك عاما أول وعام أول وأول وآخر
بأول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصفية فانه مصروف نحو ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي

وثلاثين لغة هيات وأهيات وهيات وأهيات وكل واحد من هذه الستة مضمومة الآخر مفتوحة
ومكسورة وكل واحد منها منونة وغير منونة وسكن غير أهياك وأهياها وهياها بالالف وأهياها بالهمزة
فزادت على الأربعة (وستان) بمعنى افترق (وشرعان وشكان) بمعنى الأولهما بمعنى سمرع (و) على حدث
(حاضر كاوه) بمعنى أتوجع وفيه العان أشهر هافع الواو المشددة يسكون الهاء ومنها كسر الهاء وكسر الواو فيها
وأوه يسكون الواو وكسر الهاء (وأف) بمعنى أتضجر وفيها نحو أو بمعنى لغة (وأخ وكخ) بكسر الهزة والكاف
وتشدida الهاء ما كنه ومكسورة بمعنى أشكره (وواهو وي) بمعنى أعجب (و) قد تضمن نغما كقولهم مهيا
بمعنى فتي (وئوبلا) نافية كقولهم لا فعلة لا فاعلة (ونها) كقولهم ورائك بمعنى تأخر لأنه بمعنى لا تتقدم واستفهاما
كقولهم مهيا أي أحدث لك شيئا وقيل معناه ما وراءك (ونجيا) كقولهم بطان هذا الأمر بمعنى بلاؤوه فيه
بمعنى النجيب وقوله

وأي أنت وفوك الأشيب • كأنما ذر عليه الزرب

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم يجعجج والتندم في قوله

سالتني الطلائع أن رأائي • قل متى قد جشني بنكر

وي كأن من يكن له نسب محجب • ومن يقتدر بعض عيش ضر

(منها ما أصله ظرف أو جار) (ومجورور) قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا النوع لا يستعمل إلا
متصلا بضمير مخاطب (ككناك) بمعنى إيت (وعندك ولديك ودونك) بالثلاثة بمعنى خذل (ووراءك)
بمعنى تأخر (وأمامك) بمعنى تقدم (واليك) بمعنى تبع (وعليك) بمعنى أزم (ولا تقاس) هذه (في الأصح)
بل يقتصر فيها على السماع رأبط الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موضع فاعل ما يلي ما يسمع وردبات
ذلك إخراج لفظ عن أصله وقبل أن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو بك ذلك (ومحل
الضمير) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال أحدها رفع وعلمه الفراء تأنيها نصب وعليه الكسائي (نالكها)
وهو (الأصح) ومذهب البصريين (جر) لأن لا يحسن روي عن مريب فصداه على عبد القز يد البحر عبد الله
فتبين بذلك أن الضمير مجرور والموضع لامر فوعه ولا منصوبه قال ابن مالك في شرح الكافية نوع ذلك تقع كل
واحدة من هذه الأسماء ضمير مستمر مرفوع الموضع يقتضي الفاعلية فله أن يعمل في التوكيد عليكم كلكم زيدا
بالجر توكيدا للوجود المجرور وبالرفع توكيدا لتسكن المرفوع (وقال ابن بابشاذ) الكاف المتصلة
بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير فلا محل لها من الأعراب (ومها) مأخو (مركب مزج كهيون)
اسم مركب زجج بمعنى أقبل وهذا بمعنى فر ونقدم فلما ركب حذف الهاء كثيرا لعدم الحاجة لاستعانت العاقل
تقليبا للمحلى وقد يستعملها غيره تقليلا للملازمة يستعمل بمعنى قدم نحو حييل الثريد وبمعنى يحل متعدد بالياء نحو
حييل بكذا أو بالياء نحو حييل إلى كذا أو بمعنى أقبل فتعدي بمعنى نحو حييل على كذا وفيها لغات (وهي الحجازية)
نقل بعضهم الإجماع على تركيبتها وفي كيفية خلاف قال البصريون مركبة من ها التثنية ومن لم التي هي
فعل أمر من قولهم لم الله شيء أي جمعه كأنه قيل إجمع نفسك الياء الخذف عنها نظرا إلى أن أصل لا لم
السكون وقال الخليل زكا قبل الأفعال المحذوف الهزة لا درج إذ كانت حمزة وصل وحذفت الألف لا لتسا
الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي التزجر وأم بمعنى أقصد
خضعت الهزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فسارهم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين
أقرب إلى الصواب قال في البسيط وبدل على صحتهم نظروا به فقالوا أهيا وبأن هم بمعنى أحضر فيتعدي ومنه

علم شهداءكم أي أحضر وهم وعلم التريدي أي أحضره . ومعنى أقبل فيتمدى بالي نحو علم البينا وقد تعدى باللام نحو علم التريدي هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل وأما بنو قوم فبنو عندهم فعل متصل بها الضائر فيقولون هلم ي وها وها وها وها وها من (أما) قول الناس (هلم جازا وقت) الشيخ جمال الدين (بن هشام في عريته) قال في رسالة له (مسئلة) أسماء الاصوات ما وضع (زجر) لما لا يعقل (كهلا) بوزن الألف زجر الخيل عن البطي* (أودعه) لما لا يعقل (كاذ) بلفظ أو العاطفة لعداء القرس (أوحكاه صوت) حيوان أو اصطكاك الأبرام (كفاني) بفتح ميمجمة وكسر القاف لحكاه صوت الغراب (وطاق) بضم طاء مهملة وكسر القاف لحكاه صوت الضرب (وفه) أي في هذا النوع أيضا ككافي أسماء الأفعال (الركب) المزجي (كفاني) بفتح فاء ككافي أسماء الأفعال (وقاش ماش) بكسر الشينين الميمجتين لحكاه صوت القماش بإعجام الخاء وكسر القافين لحكاه صوت الجاع (وقاش ماش) بكسر الشينين الميمجتين لحكاه صوت القماش قال ابن قاسم وحصر أسماء الاصوات وضبطها من علم اللغة وحفظ النحوي أن يشككم على بنائها انتهى وقد تقدم في باب العرب والمبني أنها كلها مبنية تشبها بالحروف المهمة في أنها لا عملة ولا مبنية (وشذا عراب بعضها لوقوعه موقع ممكن) كقولهم هـ ثاقبي مثل جناح غاق هـ أعرب غاق لوقوعه موقع غراب (ونشكرها بالتونين) ككافي أسماء الأفعال وأصل بنائها على السكون كقرب وسع وحج ووخ وحل (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاه وحوب وعموه وفوس وهج وعيط وطاج (وعبر بعضي) بالهم والصاد الميمجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (ممن عن لافني) لصدده مسد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنائه قول الرازي سألت هل وصل فقلت مض وحركت ي رأسها بالنقض

(النظر والجور) أي هـ ما بينهما إذا اعتقد (كالوصف) على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول
 أو صاحب خبر أو حال (رفعاً ما بعد محاذيها) نحو ما في الدار أحد وأني الدار زيد ومررت برجل معصفر وجهاً
 الذي في الدار أبو زيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة (ثم قال الأكثر) بوجوبه (لأن الأصل عدم
 التقديم والتأخير) (و) قال (قوم هو راجح ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخر أو النظر في خبر مقدم واختاره
 ابن مالك (و) قال (قوم راجع في الابتدائية) ويجوز كونه فاعلاً (وأوجها) أي الابتدائية (السيلى) فهذه
 أربعة مذاهب (واختلفوا على الأول هل العامل) المرفوع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذي هو متعلقهما
 المقدر باستقر (أو) العامل (همالية عنده) أقرب من أنه ما اعتادهما على قوانين قال في المعنى والاختار الثاني بدليل
 امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالساً ولو كان فاعل الفعل لم يمتنع واختار ابن مالك الأول لأن الأصل
 في العمل الفعل ولتعاقل المرحمين في الإسماء أرسلت الخلاف من غير ترجيح (فإن لم ينفذ) على نفي عماد كرفع
 في الدار أو عندك زيد (فالأبتدائية واجبة بخلافه) لا خفض والكسوفية في إجازتهم الوجهين لأن الاعتناء عندهم
 ليس بشرط (مسئلة) يجب تعلية ما أي النظر والجور حيث وقعاً (يفعل أو شبهه) وقد اجتمع في قوله
 تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو مافيه رخصته كقوله أنا أنعمنا بال بعض الأحيان
 وقوله أنا من مائة ألف ألف نفر فغلبت بعض وأقبلنا معين العامين لما فيه من معنى قولك الشجاع أو الجواد
 يرتفع فلان حاتم في قوله فتمتني الطرف لى في حاتم من معنى الجود (ولو قد را) كقوله تعالى وإن عردت أختهم
 ما لحاقنهن فعلق بأرسله قد را ولم يقدم ذكر الأسماء ولكن ذكر الذي والرسالة ليدل على (وفي) أحرف
 المعاني هل يشقق بها أقوال أحدها هو المشهور المنع مطلقاً ثانياً الجواز مطلقاً (فإنها تتعلق به) إن ناب عن
 فصل حذف) ويكون ذلك على سبيل السبابة لا الإصالة وإن لم يكن كذلك فلا وعليه الفارسي وإن جنى قال في

نحو الزيد إن اللام متعلقة بها وقال الجوزون مطلقا في قول كعب

ومساعد غداة البين إذ رحلوا * الأثنى غرض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للمضي أي اتفق كونها في هذا الوقت لا كالفن (ولا يتعلق) من حروف الجر (زائد) كالباء
ومن في كفي بالله شهيداء هل من خالق غير الله * وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل أن أفعالا
قصر عن الوصول إلى الاء فأعني على ذلك بحروف الجر والزائد ما أدخل في الكلام تقوية وتوكيدا
ولم يدخل الربط (الالزام الموقوفة) فانها تتعلق بالعامل المقوي نحو مصداقهم * فعال لما يريد أن كنتم
للمرؤ يا نصبرون * لأن التعقيد أنها ليست بزائدة محضة فتدخل في العامل من الضمف الذي نزل منزلة القاصر
ولامعدي محضة لا طرادحة اسقاطها عليها منزلة بين منزلتين (وقول المحرفي) في اعرابه (إن الباء في) البس الله
(بأحكامكم) متعلق بهم أي غلط نشأ عن ذحول (ولا) تتعلق (لعل) الجارة في لغة قبل لانها بمنزلة المحرف
الزائد ألا ترى أن بحر ورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الظهيرة في قوله * لعل أي
المغوار منك قريب * (و) لا (ولا) إذا جرت الضمير لانها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعده امر فروع المحل بالابتداء
(و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا وحاشا إذا خفض لانها لخصية الفعل عما دخل عليه كما أن الا كذلك
وفذلك عكس معنى التعدي التي هي أيضا معنى الفعل إلى الاسم (قال الأخفش وابن عصفور) لا (الكاف)
التي للتشبيه قالوا أنه إذا قبل زيد كعمرو فان كان المعلق استقرا للكاف لاندل عليه بخلاف في من نحو زيد في
الدار وان كان فعلا مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف قال في المعنى والحق أن جميع الحروف
الجارة الواقعة في موضع الخبر وتعود ندل على الاستقرار (و يجب حذف) أي ما يتعلقان به (إذا وقعاصلة)
نحو * وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون * (أو صفة) نحو * أو كصيب من السماء * (أو خبرا)
نحو زيد عندك أو في الدار (أو حالا) نحو * نخرج على قومه في زينته (أو مثلا) كقولهم للمرس بالرفاء والبنين
أي أعربت (وجوزاين حتى اظهار) التعلق في (الخبر) واستدل بقوله * فأنت لدى محبوب حذو المون كان *
(و) جوزة (إن يعيش إن لم يحذف وينقل إليه ضمير) نحو زيد مستقر عندك فان حذف وينقل ضميره إلى
الطرف لم يحذف اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا (وأكثر الكوفية وابن طاهر وابن خروف التقدير) لتعلق
(فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفية (بضمه) أمر معنوي وهو (الخلاف) أي كونها مخالفاً لما قبله
(وعندهما) بضمه (الابتداء) وزعماء أنه رفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينسب إذا كان غيره (و يقدر
الكون المطلق) نحو زيد في الدار فيقدر كأن أو مستقر ومعارعها أن أربدا الحال أو الاستقبال نحو الصوم
اليوم أو غدا أو كان أو استقرأ أو وصفها أن أربدا المعنى بضمه عليه ابن هشام وقال أنهم أشغلوهم (الدليل) فيقدر
الكون الحاضر * الحر بالحر الآفة فيقدر فيها يفتل (و) يقدر (مقدما) كسائر العوائل من معمولاتها (اللائع)
كافي نحو أن في الدار زيد أفي قدر مؤخر استمأ لأن إن لا يليها مرفوعها ويرجح ذلك في نحو في الدار زيد لأن
الاصل تأخير الخبر (والختار) وقال أهل البيان تقديره في السبعة فعلا مؤخرا مناسباً لما جعلت هي مبدأه
فيقدر في أول القراء بسم الله أفرو في الأكل بسم الله أكل وفي السفر بسم الله ارتحل وعليه قوله صلى الله
عليه وسلم في ذكر النوم (يا سعلري وضعت جنبي) وباسمك أرحم وذهب البصريون إلى أنه يقدر فيها في كل
موضع ابتداء كأن باسم الله فيكون خبر المبتدأ يقدر وذهب الكوفيون إلى أنه يقدر ابتداء بسم الله في التنازع
في العمل أي هذا بمنزلة (إذا مطلق عادلا فكثر) كذلك وأربعة (من العمل وشبهه) كالوصف واسم
الفعل اتحاد النوع أو اختلاف بخلاف الحروف كالأخواتها (باسم) بأن طلبا في مرفعا أو نصباً أو جر بحرف

أو أحد مما رويها والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق العربيين (وقال القراء كلاهما)
يعملان فيه (إن اتفقا) في الأعراب المطلوب نحو قام وقد زيد فجعله مرفوعا بالفتحة كما يستلزم إن خبران
وكما يرفع منطلقان في زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معالهما يقتضيان واجهو ومنعوا
ذلك خبران من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك معقود في الخبرين عن مبتدأ كاهو واضح وفي مسألة
زيد وعمرو منطلقان لأن الاثنين فيهما كل واحد منهما جزمه على فاعله مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين إذا أصبح
استناد كل منهما وحده إلى زيد ولا يصح استناد كل من زيد وعمرو وحده إلى منطلقان (و) على الأول (الأقرب)
من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل في الاسم من الأسبق (عند البصريين) لقربه وسلامته من
الفصل بين العامل ومعموله والأسبق عند الكوفية أحق لسبقه وسلامته من تعدد مضمرة على مضمرة (فإن
ألقى الثاني) من الأعمال في الاسم بأن عمل فيه الأول حال كون الثاني (رافعا) سواء كان الأول رافعا أيضا أم لا
(أضمر فيه) أي الثاني إذا لجوز حذف مرفوع الفعل ضميرا (مطابقا) للاسم في الأفراد والتذكير وغير وعيها
لأنه مضمرة والمطابقة بين المفسر والمفسر ملازمة نحو قام وقعد زيد قام وقعد الزيدان قام وقعدوا الزيدون
قامت وقعدت هند ضربت وضربني زيد اضربت وضربني الضرب والضرب والضرب والضرب والضرب والضرب
وضربني هند (مالم تود) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فلاظهار) حيث وجب لتعذر الأضمار بلزوم مخالفة
المخبر عنه أن يطوبق المفسر والمفسران طوبق المخبر عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظناني قاتلت وقاتلني
قاتلني يظهر تاني ظناني لأنه لو أضمر مفعلا فقتل ياء مطابق ياء المخبر عنه لا قاتلني المضمرة أو متنى فقتل ياءها
فبالعكس وقد خرجت المسئلة بالأظهار عن باب الثاني لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر (وجوز الكوفية)
مع الأظهار وجهين آخرين (حذفه) لدلالة معمول الآخر عليه كإجازة مثل ذلك في الابتداء نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عندك * ذلك راضى والرأى مختلف

أي راضون (واضماره مؤخر) عن معمول الآخر (مطابقا لمخبر عنه) نحو ظننت وظناني الزيدان قاتلني ياء
فبدل عليه المتنى لأنه يتضمن المفرد (و) يجوز (فوم) من البصريين وجها آخر (اضماره مقدما) في محله
مطابقا لمخبر عنه نحو ظننت وظناني ياء الزيدان قاتلني (وكذا) إذا كان الثاني (غير رافع) يضم فيه إذا عمل
لاول (اختيارا في الأصح) نحو قام أو ضربني وضربته زيد وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان وقيل يجوز حذفه
كقوله بعكاط يعشى الناطر * بن إذا علم نحو شاعره

أي نحوه وأجيب بأنه ضروية (أو) ألقى (الأول) حال كون الأول رافعا من العمل في الاسم بأن عمل فيه الثاني
(أضمر) في الأول المرفوع كقوله

خالفني ولم أخالف خليلا * ولا خبر في خلاف الخليل

وقوله * جموني ولم أجف الاخلاء * إني * وقوله * هو بنى وهو بيت الخرد العربا * (وقال الكسائي
وعشام والسهيلي وابن جني) بناء على رأيهم من إجازة حذف العامل وحسنه هنا للفرار من الأضمار قبل
الذكر الذي هو خارج عن الأصول (و) حال (أبوزيد أحسن) أعمال لاول مبتدأ (فرار من حذف
العامل ومن الأضمار قبل الذكر) (يقال) (المرام) في قوله عند مطهر (لأنه المستند إليه) فلو جوب
إعمال الأول مبتدأ (ومنه) قول آخر هو المسمى (مبتدأ) في مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون
قياسا (و) حكى (منه) قول آخر حذف من عمل الثاني قياسا بضمير في الأول (أن شرط تأخير
الضمير) نحو ضربني وضربته زيد اهوقال الياء ابن النحاس ولم أصح على هذا النقل عن القراء من غير

ابن مالك (و يحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمن في الاول لانه لا يكون فاعله لم ينجح فيه الى الاظهار قبل ذلك
قال تعالى . آتون افرغ عليه قطارا . وقال . هانم اقرؤا كتابيه . وهو مما تنازع فيه الفاعل وامعه (مالم يلبس)
حذفه فوجب اظهاره كقولك مال على وملت الى زيد اذ لو حذف عنى لثبوتهم ان المراد مال الى وكذا رغب في
ورغب عن زيد (وجوز قوم اظهاره اختيارا) وان لم يلبس وعليه ابن مالك كما في الغاء الثاني ودفع بالفرق
بين الاظهار قبل ذلك كره وبعده ولا خلاف في جواز ضرورة كقوله . اذا كنت رضى به ورضيتك صاحب
(فان كان) العامل من باب (ظن) أضمر قبل ذلك (ظن) ظننا في اياه وظننت الزيد بن قاتنين (أو) أخمر (مؤخرا)
نحو ظننا وظننت الزيد بن قاتنين اياه (أو حذف) أصلا (أو أتى به اياها ظاهرا) حذف من عدم مطابقة الخبر عنه
والمفسر نحو ظننا في قائم وظننت الزيد بن قاتنين وبه تخرج المسئلة عن باب التنازع كما سبق هذه (أقوال) تقدم
تغييرها في الغاء الثاني والجمهور على آخرها (والختار) انه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولي
ظن له دليل (والا) بأن تم تكن قرينة (بج) به اياها ظاهرا) كما قال الجمهور حذف من المخالفة المذكورة (ومنع
ابن القاروة الاضمار في) باب (ظن . مطلقا) في هذه المسئلة وغيرها فلم يجز ما أدى اليه من مسائل التنازع . وان شاع
من النحويين اجاز ذلك لانه ليس للضمير مفسر يعود عليه الا ترى انك اذا قلت ظننته وظننت زيدا قائما لم تكن
الحاء عائدة الى قائم اذ يصير المعنى وظننته الذي كان المذكور وليس هو اياه لان القائم هو زيد وأوجب بأنه يعود
على قائم من حيث اللفظ لا المعنى وذلك شائع في لسان العرب كما قالوا عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر
فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط (وتوقف أبو حيان) فقال الذى ينبغي الرجوع الى لسان
فان استعملته العرب في ظن في هذا الباب اتبع والاتوقف في اجازته لان يعود الضمير على شئ السنانا معنى قليل
وخلاف الاصل فلا يجعل أصلا يقاس عليه (والاصح) انه (لاتنزع في نحو ما قام وقعد الا زيدا) وقول الشاعر

ما صاب قلبى وأضناه ونجمه . الا كراعب من فهل بن شيدنا

وقوله

ما جدرأيا ولا أجدى محاولة . الامر ولم ينع دنيا ولادينا

بل هو من باب الحذف الدام لدلالة القرأتين اللفظية والتقدير أحد حذف واكتفى بقصده ودلالة النفي وللاستدانة
على حد . وما لنا الا له مقام معلوم . وقبل انه من باب التنازع . وليس كالأية المذكورة لان المحذوف فيها مبتدأ
وهو محذوف بخلافه في المثال واليتين فانه فاعل ولا يجوز حذفه فمعين أن يكون من التنازع (و) (الاصح
أيضا انه لاتنزع في قول امرئ القيس

فلو أن ما أبى لأدنى معيشة . كفاى ولم أطلب قليل من المال

خلاف ما جمعه من باب التنازع واستدل به على حذف المذموب من الثانى الذى أى أطلبه بل هو فعل لازم
لا يعمول له أى كفاى قليل ولم أسع بدليل قوله في صدره فلو أن ما أبى (ومنه) أى التنازع (الجمهور في
العامل المؤخر) ونحو طوائف العلماء وتأنر ما يلبانه عنهما فلو قلت ضربت زيدا وضربنى أو أى رجل
قد ضربت أو شفت لم يكن من الباب وجوز العارضى في تأخر أحد العاملين وبعض المقارنة في تأخرهما
واستغرب أبو حيان القولين (و) منعه الجمهور في العادى (غير المنصرف) كنم ونس قال في البسيط
فلو قلت نعم في الحضر ونس في السفر الحذف زيد على إجمال الثانى لكن قد أضمرت في الاول ولم
تضمر وهو لازم التفسير اذا أضمر ولو أضمرت لم يكن متنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب وكذلك
يلزم في الثانى قال أبو حيان وكذا يجب الا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لانه صار كافا كعب مع الاشارة
قال وكذا فعل التجب في ظاهر مذهب سيبويه لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إجمال الاول (وقيل

يجوز في التجب، قلنا) و يقتصر الفصل لا نزاع (بينين بحرف العطف والتحد ما يقتضي العاملان وعليه
البرد و ربحه الرضى (وقيل) يجوز فيه (بشرط إعمال الثاني) ليزول ما ذكر من الفصل المذكور وعليه
ابن مالك نحو ما أحسن وأجل زيدا وأحسن به وأعقل زيد و رده أبو حيان بأنه حذفت ليس من باب التنازع
اذ شرطه جواز إعمال أهم ما شئت في المتنازع فيه قال فان ورد بذلك سماع جاز (و) منعه (ابن مالك)
و وافقه البهاء ابن العباس وابن أبي الربيع (في) العامل المتكرر المعنى للعرض (التأكيد) نحو

ه أناك أتاك ثلاثون ه فهيات هيأت العقيق وأهله ه لأن الثاني في حكم الساقط فلا يمتد به قول
أبو حيان ولم يصرح بالنوع في ذلك أحد سواهم بل صرح القاري في المثال الثاني بأنه من التنازع والاضمار
في أحدهما (و) منعه (الجري فيما بعد معموله) إلى اثنين أو ثلاثة وخمسة بالتعدي إلى واحد قال لأنه لم يسمع
من العرب في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فبما تصرفه على المسموع والجمهور قالوا سمع في
الاثنين حكى سيبويه معنى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ويقاس عليه الثلاثة كما جاز تواتر المبتدآت وإن لم يسمع
لأنه قياس أصولهم فيقال في إعمال الأول أعلى وأعلمته إياه إبان زيدا عمرافا وفي إعمال الثاني أعلى وأعلمته
زيدا عمرافا إياه إياه هنا (وجوز بعضهم في لعل وعسى) قال في الارشاد تفول لعل وعسى زيد أن يخرج
على إعمال الثاني ولو أعمل الأول لقال لعل وعسى زيد اخرج (و) جوزه (السيراني في مصدرين) نحو قولهم
أرواح مودع أم يصكور ه أنت فانظر لأي ذلك نصير

(ومنعه الجمهور) قال في النهاية فإذا قلت سرى الزمانك وزيارتك زيد اوجب نصب زيد ابائنا ولا
يجوز بالاول الفصل بين المصدر ومعموله (وقال أبو حيان) في الارشاد (ينبغي أن يجوز فيما يعنى الامراء)
يعنى (الخبر) بأعمال أهم ما شئت (ويقع) التنازع (في كل معمول الالفعلولة والتخمين وكذا الحال)
لأنها لا تضمر (خلافا لابن معط) قال في الارشاد فانه يجوز التنازع فيها ولكن يقول في مثل ان تزيق
الفتك راكبا على إعمال الاول إن تزيق في هذه الحال راكبا على معنى إن تزيق راكبا الفتك في هذه
الحال ولا يجوز الكتابة بضمير عنها والاحود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى (و) منعه (ابن خروف) وابن
مالك (في سبى مرفوع) قال لا تنزع في يجوز به منطبق مع ربح أخوه وقول كثير

ه وعزة مطول معنى غيرها ه لأنك لو قدرته لاسند أحد العاملين إلى المسمى وأسندت الآخر إلى ضميره فيلزم
عدم ارتباطه بالمبتدأ لأنه لم يرفع ضميره وذلك ممنوع فعمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين
المقدمين وفي كل منهما ضميرها وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السبى المنصوب فيكون في التنازع يجوز زيد
أكرم وأفضل إياه لأنه محذوف ولا يضمر قال أبو حيان وما لا علم يذكره منظم التعويين (وبعضهم في المضمر)
قال في الارشاد وأجازه أكثرهم في الاشتغال بأي هذا مبني (هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملامبه)
كالمناف إلى ضميره وصلته المشقة فيلزم يجوز بضميرته وزيد ضربت أخاه وهذا أكرم الذي
بموجب اختلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو ضربته زيد على البدل أو زيد على الابتداء وليس من الباب وفاعل
ينصب قولى (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفاعل وأسمى الماعل والمفعول بخلاف فعل
التجيب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي إذا ما لا يصح أن يعمل في شيء
لا يصح أن يفسر عامله ومن صور ما لا يجوز أن يعمل في قوله بغيرهم قولى (غير صالحة) يجوز بذا التنازع به
(ولا شبهها) وهو الصفة والمضاف إلى فعل تشبه بها في تتميم ما قبلها نحو ما رجل نجيب وإن زيد يوم نراه نخرج
(ولا مستند لضمير السابق المتصل) نحو أن يذنبه ناجيا معنى ظن نفسه لما فيه من تفسير العامل العمدة بالمفعول

الذي حقه أن يكون فضلة فان انفصل الضمير نحو زيد ايقلنه ناجيا إلا هو جاز لان انفصل كالأجنبي فاشبهه نحو زيد لم يظنه ناجيا لا عمرو (ولأنه استثناء) نحو ما زيد بالأضر به عمرو (أو) تالي (معلق) أي حرف من أدوات التعليل نحو زيد كيف وجدته وزيد ما أضرب به عمرو ولا أضرب به عمرو (أو) تالي (حرف مانع) نحو زيد ليتني أكرمه (أو) تالي (كم) التجربة نحو زيد كم لقيته أجرا لها مجرى كم الاستهانة (أو) تالي (أو الحال) نحو جاء زيد وعمرو يضرب به بشر فرار من تقدير المضارع بعدها (وفي الشرط) نحو زيد وإن لم يكرمه (والجواب) نحو زيد إن يكرم أكرمه (وتالي لا) النافية من المعلقات نحو زيد لا أضرب به وزيد والله لا أضرب به (أو) تالي حرف (تنفيس) نحو زيد سأضرب به أو سوف أضرب به (خلاف سني على تقدم معمولها) فن أجازها يجوز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع والاصح في الشرط والجواب المنع وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره (وفي التنفيس الجواز في تالي (إذا العجائية) نحو خرجت فإذا زيد يضرب به عمرو (وليتا) تحويلتا زيد أضرب به (خلاف ايلاها الفعل) فن جوزه جواز الاشتغال والنصب ومن لا وهو الاصح عند ابن مالك فيها فلا ومن فصل في إذا بين اقترانها بقصد وعدمه فصل هنا (والاصح منعه في مفعول) من الفعل (بأجنبي) نحو زيد أنت تضرب به وهند عمرو ويضرب بها فلا ينصب إذا مفعول لا يعمل فلا يضرب وجوزه الكسائي قياسا على اسم الفاعل أجاز وزيد أنت ضارب وفرق المانعون بان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار أنت ضارب بمنزلة ضربت فكأنه لم يعمل بين العامل والمفعول بشي بخلاف الفعل (و) الاصح منعه (في تالي أدلة تضيض أو عرض أو تن) (ألا) نحو زيد هلاضرب به وهند لا تضرب به والعون على التغير ألا أجده بناء على أن الثلاثة لها المصدر أجرا لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعد ها فاقبلها لأن معنى هلا فعلت لم تفعل ومعنى لا تفعل أنت فعل مع ان هلا ولا أمر كيان من هل والمضرة ولا وجوزه قوم مع اختيار الرفع حكاه في السبسط وجوزه آخر ومن مع اختيار النصب عليه الجزاء (وسعه قوم في إس) بناء على منع تقديم خبره العلم بغيرها ونصبه على جوزه بناء على أن خبره (أنت) (و) (في) (كان) قوله في الارشاد عن طارفي بعض الكوفيين (و) (سعه) (فوق) (في) (نفس) (من) (بالا) (بين) (والسوء) (في) (ألا) لأن عمله ملحق بضميه والاشتهار أن كذلك باب بعض النصب من ضميه (ولا يضرب على أن يضرب) ونصبه على جواره نحو زيد أنت ضارب قال أبو حيان وأحيط أن لا يجوز إلا مع قال أما الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو زيد أنت ضارب به زيد أنت ضارب بانه والفرق بينه وبين المكسر أن المكسر بعد عن شبه الفعل ويلحق بالأسماء المحذرة (وفي المصدر) أقوال أحدها يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقا سواء كان بمعنى الأمر والاستفهام نحو أمان بد أضرب بالياء أو بد أضرب بأخاه أم فصلا بحرف مصدرى والفعل نحو زيد أضرب به قائم أفيد من فلا يضرب المصدر بأنها لا يجوز مطلقا لأنه لا يتقدم عليه معموله (تاليها) التفصيل (ان كان بد لا من فعله) وهو الأمر والاستفهام (جاز) وان لم يجوز تقدم معموله لأنه ما قبل الفعل وقد تفسر أشياء ولا تعمل (أو متعلا) بحرف مصدرى والفعل (فلا يجوز ضم) إذا التوجب اخبار الفعل بعدها نحو إذا زيد تلقاه فأكرمه وان زيد أرايته فأكرمه وهلا زيد أضرب به ولو زيد أرايته (أو تلا) استفهاما بغير المحذرة) كقول من أدك لنته وهي أمة الله يضرب بها التوجب ايلاها الفعل إذا وقع في حيزها قال سيبويه إذا جتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدم الفعل فان قلت أيهم زيد ضرب الاشتغال (ويجب نصب الاسم) السابق (ان تلا ما يخص بالفعل) كتلفر الزمان المستقبل وأدوات الشرط الجازمة والتضيض ولو ان شرطية (ويجتاز) نصب الاسم السابق أي يرجع على رفعه لا يتعد الجائز أيضا (ان وليه فعل طلب) وهو الأمر والتبني والدعاء نحو زيد أضرب به زيد المضرب به عمرو

وزيد الاضربه وزيد اصلح الله شأنه وسواه في ذلك الامر المراد بما قبله العموم أو المخصوص (خلافاً لان
 بادشاه في) الامر (المراد) عاقبه (العموم) حيث قال يختلف فيه الرفع لشيء بالشرط ما دخله من العموم والاهتمام
 نحو . والذان باتيانهما تمكها قوما . والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما . واجهور تأولوا الآيتين على
 الاضمار وان الكلام في ذلك جلتان والتقدير وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ما خرج
 بقول فعل طلب اسم فعله نحو زيد متاعه فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدره) أي الطلب نحو زيد اضربه
 والله جداله (أو ولي همز استفهام) سواء كان الفعل الذي ولي المضمون باب الفتن نحو أعبده الله فاقطعوا ايديهم
 نحو أزيد اضربه كما كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو أزيد اضربه أم عمرا (خلافاً للفراغ في باب
 نظن) حيث أوجب فيه الرفع قال لان من عادة العرب العاقوا ما ذالم يكن فيها الهامزين اسمين فتوهوا ذلك فيها وفيها
 الهاء (و) خلافاً (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع
 على الفعل (و) خلافاً (للاختصاص في الحاق ساثر الادوات) بالهمزة في نحو يز الرفع أيضاً ووجه تسميته بهذا عند
 الجمهور انها الاصل ولها زية على ساثر ادواته فان تأخر الهمزة عن الاسم نحو زيد اضربه لم يجز النصب لما تقدم
 (و) خلافاً (للاختصاص أيضاً في المفعول) من همز الاستفهام (بغير طرف) حيث جوز نصبه نحو أنت زيد
 اضربه ويؤيد به على المنع لبعده من الفعل فان كان الفعل بظرف أو مجرور مجاز مع اختياره انما فلا نساغهم
 فيها نحو كل يوم زيد اضربه وأقي الدار زيد اضربه قال أبو حيان وكذا الفصل بالمعطف نحو أزيد
 ضربته (أو) ولي (حرف نفي لا يختص) نحو ما زيد اضربه ولا زيد اقبلته قياساً على همزة الاستفهام (وقيل
 الرفع فيه أرجح) من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه (وثالثها) عمرا (سواء) وغنيه ابن
 بادشاه وخرج بحرف النفي فعل وهو ليس فان تأليه لا يجب رفعه له لاهو بقولنا لا يختص المختص وهو لم ياولن
 وبما العمل فيه كالا استفهام نحو ما أنت زيد اضربه ذكره أبو حيان (أو) ولي (حيث) نحو حيث زيد اقبلته
 يكره ملته ووجه اختياره بالنصب انها في معنى حروف المجازاة (أو) ولي (عاطفة على) جملة (فعلية) سواء كان
 الفعل متعدياً متصرفاً تاماً أم ضد ذلك نحو لقيت زيداً وعمراً كقوله واستأخذاً وزيداً أعينك عليه وكنت أحياناً
 وعمراً كنت له أحياناً فارجع النصب لثباته (أو أوهم الرفع وسعاً بخلافه) فيخلص بالنصب من إيهام غير الصواب
 نحو . إنا كل شيء خلقناه بقدر . اذ رفع كل يوم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر
 (أو أوجب به استفهام منصوب) نحو زيد اضربه جواب لمن قال أيهم ضربت (أو مضاف إليه) نحو نوب زيد
 ليستجواب من قال نوب أيهم است (قبل أو وليه أولاً) نحو زيد لم اضربه بشراً لن أكرمه وزيد
 لأضربه قال ابن السكيت (أو تقدمه) ما هو (فاعل في المعنى) بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه
 وفاعل المشتغل قول وابن علي شيء واحد نحو أزيد اضربه وأنت عمر وكلمته قاله السكاكي والاصح في العود
 الرابع اختيار الرفع (وبستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية الصدر
 فعليه الجز لتعادل النسا كل نحو زيد ضربته وعمراً أكرمه وعد ضربته أزيد كلفه في دارها فالنصب
 عطفاً على الجز والرفع عطفاً على الصدر (فان خلا) المعطوف (من عائله) أي ليست في الجملة المعطوف عليها
 (ثالثة الاصح) وعليه الجمهور (ان كان) المعطف (بالغاء صحت المسئلة) لحصول الشرطية بما فيها من
 السبب وان كان بغيرها فلا وأولها يجوز مطلقاً نحو حذضه بئها وعمراً أكرمه وثانيها لا يجوز مطلقاً لان المعطوف
 على الخبر خبر في شرط له وجود الرابطة (والرابع) يجوز ان كان المعطف بالغاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها
 من معنى الجمع (ورجع الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو زيد رأيتك وان زيد لعينه « مسئلة » (ملائمة

الضمير بنعت) نحو هذا كرمت رجلا بحبها (أو) عطف (بأن) يجوز يضررت عمرا أخاه (أو) عطف
(نسق بالواو غير معاد معه) العامل نحو زيد يضررت عمرا أخاه (قبل أو أم أو أو) يجوز يضررت عمرا أخاه
أو أو أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بنحو الثلاثة وكذا غير الواو على الأصح لاختصاصها بمعنى الجمع وبخلاف
البدل لانه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبرا من الربط وبخلاف ما إذا أعيد العامل (والنصب هنا)
أى فى باب الاشتغال (قال الجوهري) فعل واجب الاضمار من لفظ الظاهر (إن أمكن كما فى الأمثلة السابقة
(أو معناه) أن لم يمكن نحو ان زيد امررت به فأحسن اليه فيقدر ان جاز زيد امررت به (مقدما) على الاسم
(خلافا للبيانين) فى قولهم بتقديره مؤخرا (و) قال (الكشاف) (النصب بالظاهر) أى الفعل المؤخر على
كونه مفعلى (غير عامل فى الضمير) بالبيانى ويرد بأن الضمير لا يمتد إلى الفعل إلا بحرف جر فكيف يلقى
وينصب الظاهر وهو لا يمتد إلى أى لا بحرف جر نحو زيد اغضبت عليه وأيضا فلا يمكن الالتفات إلى السبب
لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة يجوز يضررت غلاما رجلا يعبه (و) قال (الفراه) (الفعل عامل فيهما) أى فى
الاسم والضمير معا ويرد بأن يمتد الفعل المتعدي إلى واحد من اثنين والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة وهو حرم
لانه واعد (وجوزة قوم) فى المشتغل عنه مجرور ونحو زيد امررت به (جر السابق بمجرر الضمير) فيقال زيد
مررت به وقرئ وللظالمين أعد لهم عذابا أليما راجع إلى المنع لأن الجار منزل من الفعل منزلة الجزاء منه
لانه يصل به إلى معموله كالمصل به منة النقل فكذلك يجوز اضمار بعض اللفظ أو إبقاء بعضها لا يجوز وهذا والقراء
مؤولة على تعلق اللزوم بأحد الظاهر ولم يدل منه (ويجوز رفعه) أى المشتغل عنه مطلقا (باضمار كان
أو فعل للجهرول خلافا لابن المريف لا يمتارع خلافا لابن مالك) حيث قال إذا كان للفعل المشتغل مضاف جاز
أن يضرر ويرفع به السابق كقول زيد هـ فإن أنتم ينفك عامله فالتسبب هـ قال فأنتم فاعل لم يرفع
مضمرا وجاز اضماره لانه مطاوع يرفع والمطاوع يستلزم المطاوع عن يدل عليه قال أبو حيان وهذا منه أصحنا
وأولوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير لرفع موضع ضمير النصب أو رفع باضمار فعل يفسره المعنى وليس من
باب الاشتغال (واختلف هل شرط الاشتغال أن ينصب الضمير والسابق من جهة واحدة) فقبل نعم وعليه
العمامى والسجلى والناصريين فى أحده فويله فإن كان نصب الضمير على المفعول يترتب نصب السابق عليها
أو الظرفية فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعول مثلا والسابق على المفعول أو الظرف فلا يقال زيد
فت اجلا لاله أوزيد اجلس مجلسه وقبل لا يشترط ذلك وعليه سيبويه والاختصاص والسلوطين فى آخر قوله قال
سبويه أعبد الله كنت مثله أى أشبهت عبيد الله فنصب السابق مفعولا والمأخر خبرا مكانه وخفقه
الاشتغال فى الرفع بأن يكون فى الاسم على الابتدائية وعلى اضمار فعل (كالنصب فيجب الابتدائية فى زيد قام)
لعدم تقدم ما يطلب الفعل (وما أراختيارا) خلافا لابن المريف (أبى القاسم حسين بن الوليد حيث جوزه
الفاعلية باضمار فعل يضرره الظاهر قال أبو حيان وهى نزع كقافية أى لسانه على جواز تقدم الفاعل على
الفعل (ويرجح الابتدائية فى) نحو (خرجت فإذا زيد يضرر به عمرو) (رحمنا مرفوع لاسم بعد إذا وجواز
وقوع الفعل مع قد بعد هابطة) (وتحب الفاعلية فى) نحو (إن زيد قام) (لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط
بالفعل) (خلافا للاختصاص) فى قوله يجوز الابتدائية أيضا مع رجوع الفاعلية عنده (وترجح) الفاعلية (فى)
نحو (أزيد قام خلافا للجري) فى قوله يجوز الابتدائية فيه (ويستويان) أى الابتدائية والفاعلية (فى) أزيد قام
وعمر وقعد (لان الجملة الأولى ذات وجهين فالابتداء عطف على المصدر والفاعلية عطف على المجرر) (وجوز قوم
نصب) نحو (أزيد ذهب به على اسناد ذهب إلى المصدر) أى إلى ضميره وهو الذهاب وكان قبل أذهب هو أى

الذهب يزيد فيكون به في موضع نصب وضعف ابن مالك بأنه ينبغي على الاستناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدر غير مختص والاستناد إليه بطريقه غير مقيد كيف إذا لم يكن منطوقاً به وسيبويه والجمهور على منع النصب (وشروط المفعول عنه قبول الأضمار فلا يصح) الاشتغال (عن حال وتعيين ومصدر مؤكد ومجرور بالأضمار الماضي) كقبي والسكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف النكر والمفعول له والمجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة فإفادك فيه والله أطعمت له والخشبة واستوى الماء وإلهافه وأما المصدر فإن اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو الضرب الشديد صر به زيد أو كذا المفعول المطلق لانه مفعول وإن كان مفعولاً له على الأضمار إن جوزه جاز والأفلا

في الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب

حدد ابن مالك في التسهيل التابع فقال هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامة مطلقاً غير جاب القيد الأخير المفعول الثاني والخال والتخييز قال أبو حيان ولم يحدد جمهور النحاة لانه محصور بالبعد فلا يحتاج إلى حد فذلك قلت (التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق) لانه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أو لا وهو على نية تكرار العامل فالبدل أو لا وهو بالمصاط محصورة فالتأكييد أو لا وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت (وإذا جفت ترتب كذلك) بأن يقدم النعت لانه يكرر من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التأكييد لانه شبهه بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كل تابع لكونه مستقلاً ثم النسق لانه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكره في الوضع على هذا الترتيب بخلاف إسماء التسهيل بالتوكيد فيقال طه أخوك الكريم ثم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وكذا لو كان التأكييد بالتكرار نحو جاز يد العاقل زيد قال هو بل له وبل طويل هو (وقدم قوم التأكييد على النعت) فيقال قام زيد به الكعب وروى أن التأكييد لا يكون إلا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك إلا بالنعت (وينبغي تقديم) عطف (البيان) لانه أشد في التبيين من النعت فلا يكون لغيره والنعت يكون مدحاً أو ذمماً كيداً أو تنقيحاً كلها (المتبوع في الأعراب ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل في الثلاثة الأولى) النعت والبيان والتأكييد (عاطله أي المتبوع ينصب عليها الصبابة واحدة) وعزى الجمهور وقال الخليل وسيبويه والأحفش والجري (العامل فيها (التبعية) ثم يختلف (وقيل) المراد التبعية (من حيث المعنى) أي اتحاد معنى الكلام اتفاق الأعراب أو يختلف (وقيل) المراد الاتحاد (من حيث الأعراب ولو اختلفت جهته وقيل) اتحاد الأعراب (بشرط اتحادها) أي جهة بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة (والأكثر) على (أن العامل في البدل مقدر بلفظ الأول) فهو من جهة ثانية لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى فلذين استضعفوا لئن آمن منهم . ومن الخيل من طاعها . من المشركين من الذين فرقوا دينهم . لمن يكفر بالرحمن آيوتهم . (وقيل هو) العامل (نباية عنه) أي عن المقدر حكاه أبو حيان عن ابن عصفور قال ما حذف العرب بدل البدل عوضاً منه العامل في البدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما أنهم لم يعمروا الظرف والمجرور في نحو زيد عندك قائماً في الدار جالساً من مستقر المحذوف تولي من العمل ماله فصبا الحال ورقما الضمير (وقيل) هو العامل (أصالة) من غير نية تكرار عامل وعليه المبرد وابن مالك (و) إلا كثر على أن العامل (في النسق الأول بواسطة الحرف) وقيل (العامل فيه) (مقدر) بعد الحرف (وقيل) العامل فيه (الحرف) صفة وتارة تختلف في الوقف على المتبوع (ولو قيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده منها قولهم إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه ولم أرا أحداً حال بذلك هنا (ويجوز فصلها أي التوابع (من المتبوع صيرها إلى محض) كعمول الوصف نحو.

ذلك حشر على تاسير والموصوف نحو . بجان الله عما يفنون عالم القيب . والعامل فيه نحو أريد اضرب
القائم والمفسر نحو . ان امرؤ هلك ليس له ولد . والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو . ألقى الله شك
خاطر السموات والارض . والخبر نحو يرد قائم العاقل وجواب القسم نحو . بلى وربى لتأتينكم عالم القيب .
والاعتراض نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . والاعتناء نحو ما جاء في أحد الأربيد اخبر منك ومن الفصل بين
التأكيذ والمؤكد . ولا يجوز ان يرضين بما آتينن كهن . ومن العطف والمطوف . وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم . بين الأيدي والأرجل وحسن ذلك أن المجموع على واحد وقصد الاعلام بترتيبهم وبين البدل
والمبدل منه . قم الليل لا قبل انصفه . ولا يجوز الفصل ببيان محض أى أجنبي بالكيفية من التابع والمتبوع
فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبلى وشذ قوله

قلت لقوم في الكسيف روحوا عنية بئنا عند ما وان رزح

(لأنه) منعوت (مبهمة ونحوه) مما لا يستغنى عن المفعلة أى لا يجوز الفصل فيه فلا يقال في ضرب هذا الرجل
زبه وطلعت الشعري العبور ضرب هذا زيد الرجل والشعري طلعت العبور قال في شرح الكافية ومنه
المعطوف المقم ما لا يستغنى عنه من المضاف نحو ان أمر أنصح ولا يقبل خامس فلا يجوز الفصل بخامس بين
ينصح ومعطوفه لانها جازأ صفة لا يستغنى بأحد هاعن الآخر وكذا كل فعت ملازم التبعية كأيض يقى
ونحوه ومنه توابع التوكيد أجمع وما بعده لا يفصل بينها وبين كل (ولا التأكيذ) أى لا يفصل بينه وبين المؤكد
(بما على الأصح) فلا يقال مررت بفومك إما أجمعين وإما بعضهم ولا مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم وأجازه
الكسائي والغراء (ولا يقدم معطوفا) أى التوابع على المتبوع لان المعمول لا يعمل إلا في موضع يعمل فيه العامل
ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع (خلافا للكوفية) في نحو زهم ذلك فيقال هذا طعام من رجل يأكل
وواقعهم الرزح شري في قوله تعالى . وقن لهم في أنفسهم قولا بليغا . فجعل في أنفسهم متعلقا بليغا

(النعث) أى هذا مضمون قال أبو حيان والتعبير به اصطلاح الكوفيين ورى ما قاله البصريون والا أكثر عندهم
الوصف والمفعلة (تابع مكمل لمتبوعه لدلالتها على معنى فيه أو في متعلق به) فخرج بالمكمل البدل والنسق وبما
بعده المشار بأول تسمية الى الجارى عليه وبالثاني الى السند الى سببه التوكيد والبيان (ورده مدمحا) نحو .
الحديث رب العالمين . الأبات (وذما) نحو . أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . (ويزحا) نحو لطف الله بعباده
الضعفاء (ووضعا) أى إزالة للاشتراك لعارض في المعرفة نحو مررت بزيد الكاتب (وتخصيما) في التكررة
نحو . قصر برقية مؤمنة . (وتوكيدا) نحو . لا تتخذوا إلهين اثنين . (وغير ذلك) كالنعيم نحو ان الله يحشر
الناس الأولين والآخرين ومقابله نحو . الصلاة الوسطى . والتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي (ويوافق
متبوعه بغير تفاوت تكبرا) سواء كان معناه له أو ما بعده فهو كما قال ابن مالك أولى من التعبير بضعونه لانه إنما يصدق
حقيقته على الأول ولانه يشمل المقطوع ولا نجيب الموافقة فيه ولا يطاق عليه تابع وانما وجبت الموافقة في ذلك
خبر من التوافق بين ما هما في المعنى واحد لان في التعريف ايضا خلو في التذكير بإيهام أو النعت والمنعوت في المعنى
واحد قد افهما (وشرط الجمهور أن لا يكون أعرف) من متبوعه بن دونه أو مساويا له نحو رأيت زيدا العاقل
والرجل الصالح ثم يجوز كونه أخفى من رجل فصيح ولان وغلان يافع ومراهق وقال الفراء يوصف الامم
بالأخص نحو مررت برجل أخيك . وابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة
من غير ملاحظة تخصيص ولا نعيم قال وما ذهب اليه الجمهور عوى بلا دليل (وجوز الكوفية التالف في
المدح والذم) وشذوا بقوله تعالى . ويل لكل همزة الذي جمع . فجعلوا الذي صفة لهمزة (و) يجوز (الأخص

وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت (قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى . فآخرا ان يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان قال الأوليان صفة آخرا ان لانهما وصف بضمص (و) جوز (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقا) ومنه بقوله . وللمنى رسول الزور قواد . قال قواد صفة المعنى (و) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (إذا كان الوصف خاصا بالموصوف) لا بوصف به غيره كقوله . في أنبيائها السم نافع . قال نافع صفة للسم وأوجب بالنفع في الجميع باعتبارها أبدأ لا (وهو) أي النعت (في الأفراد والتذكير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث (كالمرفي) بمعنى إعمال (المفعة) المنبهة فان رفع ضمير المنعوت بأن كان متناهية نحو مررت برجلين فارلين أوليبيه ولم يرفع الظاهر نحو مررت بأمرأة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه وجبت المطابقة في ذلك أو رفعه فكالمسند إلى الفعل يجب أفرادها في الأصح وتأنيته حيث الظاهر حقيقى ورجح حيث هو مجازى على التفصيل الآتى في التأنيث (ويكون) النعت (جمله كالمفعة) فلا تكون الأخيرة ونحوه . جازا بمدق حل رأيت الذئب قط . مؤول على حذف الوصف أى مقول فيه حل رأيت ومنه قول أبي البرداء . وجدت الناس أخيرا نقله . أى مقولا فيهم . ويجب معها العائد كعائد الموصول (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفي الخبر قبل وفي الصلة أكثر (١) مسئلة . (لا ينعى الضمير ولا) ينعى (به) مطلقا ما الأول فلانه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره والإشارة لا ينعى بل المشار إليه الظاهر المتقدم ولان النعت في الأصل إضاح أو تخصيص ولا اخبار إلا بعد معرفة لا إلياس فيها وأما الثانى فلانه ليس مشتق ولا مؤول به فلا ينعى فيه اخبار يعود على منعوته ولانه أعرف المعارف وتقدم اشتراط أن لا يكون النعت أعرف (وجوز الكسائى نعت) مضمرة (الغائب) إذا كان (لمدح أو ذم أو ترحيم) كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى . قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب . وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقوله . فلانهم أن ينال إلياسهم وغيره خرج ذلك على البدل قال ابن مالك وفيه تكافؤ (وقيل) انه أجاز . (إذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه العباس والفرعاء (وكذا سئل متوغل في البناء) لا ينعى ولا ينعى به كاسماء الشرط والاستفهام وكما الخبر به وما التوجيه وآلن وقيل وبعد (غير مامر) انه ينعى أو ينعى به منها وكذلك ما ومن النكرتان وذكر الطائفة والموصول المقرون بأن (والصدر) الذى (الطلب) نحو ضمير باريد أو سقياك لا ينعى لانه بدل من الفعل ولا ينعى بدله طلب (قال

(١) هكذا وجد بياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا ووجد بها من بعض النسخ تنبيه هكذا انه اعلم ان هناك قطامتا وشرحا أكثر من صفحة وقد كتبت المتن من بعض المتن محمد دارينما راجع نسخة أخرى من الشرح وهذا نص المتن ويكون جمله كالمفعة وحذف عائدها كثيرا وفى نيابة آل عنه خلف ولا تدخلها الواو خلافا للزمخشري وأما ينسب به نكرة قبل أو ذوال الجنسية ومفردا مستقلا أو جازا يفخر امباطر اد كاسماء النسب والإشارة والموصول المبدوء بهن وذو الطائفة ورجل معنى كامل ومضافا للمدق وسوء معنى صالح وطاق وأى وجد وحق وذى الخبر به مضافات كسكل وغيره مطر كثيرا كالعديد ومصدر الثلاثى بتقدير مضاف وقال الكوفى بنأويله مشتق وقليلا كمصدر غيره وكان مقدار وجنس ما صنع منه وأعيان مؤونه وجمع عايشين من كذا النكرة والأصح ان ما فيه نمرطية جوابها محذوف والنزيم نوس رفع متساو النكرة مضافا رافعا لأجنبي مستقبلا ونسبه عالا عيسى رفع العلاج مطلقا ونصب غيره حالا واتباعه مستقبلا والفرعاء نصب للعلاج حالا واتباع غيره وجوز ضمير به السكل مطلقا وانفقوا على اتباع المتن وجرى المنسوب كالنشق دون ما عداه الاشد ذوا

الكوفية والزجاج والسهيل ومنه) أي على الينبث ولا ينعث به (الإشارة) أما الثاني فلأنه جامد ولا ينعث مورقيه
 الاضمار وأما الأول فلأنه غالب ما يقع بعده جامد قال السهيلي فالأولى جعلها يانا وان سماه سيدي به صفة شاع
 كما سمى بذلك الذوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك وأكثرا البصريين على أنه ينعث وينعته به
 نحو بل فعله كبيرهم هذا. أرايتك هذا الذي كرمته على. (و) لكن (لا ينعث عند المجوز له الأبدى ال) أما غير
 المضاف من المعارف فواضح أنه لا ينعث به وأما المضاف فلأن النعت مع معونه كاسم واحد واسم الإشارة
 لا ينعث وكذا معونه وتلاحظ في ذي ال معنى الاشتقاق على أن معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار اليه
 (فإن كان) الواقع بعده (مشتقا ضعف وينعث فقط) أي ولا ينعث به (العلم) لأنه ليس يشتق وضعا ولا تأويلا
 (والأجناس) مادامت على موضوعها كرجل وسبع (وعكسه) أي ينعث به ولا ينعث (أي) كما سبق
 (ومما) من كل وجد وحق (ومنه ما لا يقع الاثنا كما في اللغة تالدة وحسن حسن) وشيطان لبطان أي كالاسم
 الثاني من المذكورات قال أبو حيان وهي محفوفة لا يقاس عليها قلت ألف فيها ابن فارس كتابا (قيل ومنه
 الموصول) لأنه كجزء كلمة الألائيم الأصلية وجزء الكلمة لا ينعث والأصح أن المقرون بألف منه يوصف كما
 يوصف به ويعمر وينى ويجمع وكذا ما لو من تقول جاء في من في الدار العاقل ونظرت إلى ما شغرت بيت الحسن
 (قيل ومنه الوصف) قال ابن جني من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف لأنه بمنزلة الفعل والجملة وإن
 كثرت الصفات فهي للأول وقال غيره لأنه من تمام الأول فكانه بمعنى ورد بأن المضاف والمضاف اليه كذلك
 ولا خلاف في وصفهما لأصح أنه قد يوصف مطلقا لأنه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد شبهه
 ضعيف وقد أجاز سيدي به يازيد الطويل ذو الجملة على جعل ذي الجملة معناه الطويل وجعل صائما من
 قوله هلدي فرس مستقبل الرج صائم به صفة مستقبل وهو عامل (وثانها يوصف أن دل على جوده دليل)
 قاله السهيلي كأن يكون خبر المبتدأ أو بدلا من اسم جامد بخلاف ما إذا كان نعتا فيعرب فيه معنى الفعل حيث
 بالاعتناء فلا ينعث (ورأيها) يوصف (أنتم يعمل) يحمل الفعل بعده حيث قد عن الفعل بخلاف ما إذا عمل
 «مسئلة» (يفرق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع بالواو وان اختلف (نحو مررت برجل كرمي ويحليل (والا)
 بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مررت برجلين كرمين (وغلب التذكير والمقل وجو باعند الشمول)
 نحو مررت برجلين كرمين (واختيارا عند التفصيل) نحو مررت بالناسين صالحا وصالحا ويجوز وصالحا وانتفعت بعيدا وأفراسا سابقين وسابقين ويجوز
 وسابقا (فإن تعدد العامل وجب القطع إلى الرفع) باضمار مبتدأ (وكذا النصب بفعل لائق واجب الاضمار في
 غير تخصيص) سواء اختلف الفعل نحو مررت برجلين كرمين أو الكرمين أم اختلفت الجنس أو اختلفت الجنس
 الجنس الكلام في المعنى نحو قام زيد وهمل خراج عمر والمافلان أو اتفق واختلفت الجنس العامل كأن يكونا
 مرفوعين هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين
 هذا بحرف وهذا باضافة نحو هذا زيد وقام عمر والظرفان أو الظرفين (وجو زقوم) منهم الاختصاص (الاتباع
 إذا اتحد العمل لأجنس العامل وتقارب المعنى) وهو القسم الأخير مما ذكر (و) يجوز (الكسائي) والفراء
 الاتباع (إذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وان اختلفا) في العمل نحو رأيت زيدا ومررت بعمر والظرفين
 لأن الموروث في معنى الزوبة ومررت برجل معه رجل قافين لأنه قد مررهما جميعا لكن الكسائي يبيع الثاني
 والفراء يبيع الأول وقولي في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل فإن تمت التخصيص يجوز فيه إظهاره
 نحو أعتني (فإن اتعدا) أي العاملان جنسا وعلا (أجاز) لا شاع (عند الجمهور) سواء اتفقا معا أو معنى نحو قام

زيد وقام بكر العاقلان أو اختارهما فيه نحو أفل زيد وأدبر عمر والعاقلان أو تعاقبا لفظ نحو وجد زيد على عمرو ووجد بكر العاقلان أو... في قسط نحو ذهب زيد وانطلق خالدا العاقلان وذهب ابن اسراج الى وجوب القطع في الجميع الا انه فصل في الاول فقال ان قدرت الثاني عاملا لقطع أو توكيدا للعامل هو الاول جاز الاتباع ووافقه المبرد في الثانية والثالثة قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه انه لا يجوز الاتباع لما انفردت به من جهة من جهة كاختلاف الحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا لام بكر الفاضلين واختلاف الحرفين نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو والظرفين واختلاف معنى الحرفين نحو مررت بزيد واستغنت بعد والفاضلين أو الاضافتين نحو هذه دار زيد وهذا نحو عمرو الفاضلين (وان كان العامل واحدا جازا) أي الاتباع والقطع (ان لم يختلف العمل) نحو قام زيد وعمر والعاقلان بخلاف ما اذا اختلف فيتمين القطع سواء اختلفت النسبة اليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمر العاقلان أم اختلفت وقال امرأون سعدان يجوز الاتباع في الأخيرة ثم قال العراء يجب اتباع المرفوع نظريا له وقال ابن سعدان يجوز اتباع كل منهما نحو ضارب زيد عمر الكريمان والكريمتين لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل ومفعول قال أبو حيان ورد بأنه لا يجوز ضارب زيد هذا المافيه بالرفع على الاتباع اجاعا فلي لا يجوز في نعت لأم اذا أفرد الجمل على المعنى لا يجوز اذا ضمت الى غيره ويجوز ان (أي الاتباع والقطع) في نعت غير مهم ان لم يكن متزاملا مؤكدا قال يونس ولا رجاء نحو الحمد لله الحيد أي هو وامر أنه حالة الخطب أي أدم والمفجيين الصلاة أي أمدح والهم النف بعد المسكين أي أرحم على رأي الجمهور بخلاف نعت المجهول نحو مررت بهذا العالم أو الحت الملتزم نحو نظرت الى التسمري العبورا والمؤكدا نحو لا تشذوا إلين اثنين فلا يجوز فيها الشطع (فان كان النعت) لشكوة شرط) في جواز الشطع (تقدم) نعت (آخر اختيارا) لقول أبي الدرداء نزلنا على خال لاذومال وذو هيشة فان لم يتقدم آخر لم يجز القطع الا في التسمري (لا كونه له يمدح أو ذم أو ترحم) أي لا يشترط ذلك (في الأصح) وقال يونس لا يجوز القطع في الثلاثة ووافقه الخليل في المدح والذم أما نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق الا ما تقدم عن يونس في الترحم (وان كثرت نعتون معلوم الاحتياج اليها في التحيز) أو نزل منزلة (تعظي أو غيره) تبعث (كما) (أو فطحت أو) قطع (بعضها) وتابع بعض (بشرط تقديم التبع في الأصح) لأنه التاب عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمفعول وفي لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لأنه عارض لنظري فلا حكم له وقد قال تعالى . والمفجيين الصلاة والمؤمنون الزكوة . وقامت الجزوق

لا يبعدن قسوى الذين هم ه سم العدة وآفة الجزر

النارلين بكل معترك ه والطيسون معافدا الارز

روي برهم ما ونصبها ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيما وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الاول وفي الآية على الاستدعاء أما اذا احتاج المنعوت الى اتباع الجميع أو بعضها في البيان فانه يجب اتباعه وبقدم في الثانية على المفعول واتباعه أيضا وجود (ويجوز تعاطفها) أي المنعوت أي عطفت بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة قال أبو حيان ويختص الواو نحو سمع اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى . قال ولا يجوز البناء لأن دللت على أحمدان ورفع بعضها على إثر بعض نحو مررت برجل قائم الى زيد فصار به ضائلا قال

يا وبع ذبابة للحارث ه المايح فالعائم فالآيب

أي الذي صبح العدو فقم قارب قال السهيلي والمصنف يسم في مثل هذا بعيد جوارزه وقال ابن خروف اذا كانت

مجمعة في حالة واحدة لم يكن العطف الإلزامي والابتناء بجميع حروف العطف الاحتمالي وأما يجوز العطف
 (لاختلاف المعاني) لأنه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الفوات فيصح العطف فإن اتفقت فلا لأنه
 يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه (وأما تحسين لتباعد ما) فهو هو الأول والآخر والظاهر والباطن .
 بخلاف ما إذا تعاربت فهو هو الثاني الباري المصور (وبلى) النعت (إما أولا) لإفادة شك أو تنويع
 أو نحوها (فيصحب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو مرت رجل إما صالحا وإما طالح ، ونظير من يحوم
 لا بارح ولا كرم . (وقيل لا يجب تكرار لا) لأنها ليست في جواب (وإذا وصف بفرد وطرف) أو مجرور
 (وجعل الأول ترتيبا هكذا) كقوله تعالى . وقال رجل . ومن من آل فرعون يكتم إيمانهم . وعلة ذلك أن
 الأصل الوصف بالاسم والقياس بتقديمه وإنما تقدم الطرف ونحوه على الجملة لأنه من قبيل المفرد (وأوجه ابن
 عصفور اختيارا) وقال لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور . ورد بقوله تعالى . كتاب أولئكم البشارة
 وقوله . فسوف يأتي الله بقوم بعدهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين . (وقدم ابن جني المصنعة
 الرافعة عليها) أي على الرافعة لأن الرافعة شبهة بالجملة يقال مررت برجل قائم عاف أبوه وعلى هذا يلحق الطرف
 (وقدم بعضهم) وهو صاحب البديع الجملة (الفعلية على الاسمية) قال لأن الوصف بشك أقوى منه بهذه قال وأكثر
 ما يوصف من الأفعال بالماضي دسئلة (لا يقدم النعت) على شعوبته (خلافا لبعضهم) وهو صاحب البديع
 (في) إجازته تقديم نعت (غير مفرد) أي مني أوجع (إذا تقدم أحد متبوعيه) فقال قلم زيد العاقلان
 وعمر وكفوله . أي ذلك هي الأكرمان وخاليا . (ويحذف المنعوت للمفعول) كتحذف ذكره نحو
 إثنى بماء ولو باردا واختصاص النعت به كمررت بكتاب وحائض وراكب صاهلا ومصاحبة ما يعينه نحو
 . وألله الحديدي أن اعني ما يغاب . أي در وعاقص العيون نحو . ولا رطب ولا يابس . وأجر يا بحر الأسماء
 كمررت بالفتية أو القاضي واستعاره بالتعليل نحو أكرم العالم وأمن العاصق وكونه مكان أو زمان نحو
 جلست قريبا منك وحديثك طويلا (ويقام نفسه مقامه إن لم يكن ظرفا أو جملة) بأن كان مفردا كما قلنا
 لتصح ما مر منه لما كان المنعوت بياضه (أو كان ما) أي ظرفا أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور
 عن) نحو . وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به . أي وإن أحد . ومتادون ذلك . أي قوم دون وقالوا مناظرن
 ومنا أقام أي انسان وقال

وما الدهر إلا نار ثان فنهما . أموت وأخرى ابنتي العيش كدح
 أي نارة (قال ابن مالك أوفى) كقوله

لوقلت ما في قومها لم تبم . بفضلها في حسب وبسم

أي أحد بفضلها وغيره لم يذكر ذلك بل جعله ابن عمصو من الضمائر (والا) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت
 ظرفا أو جملة والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقديم من أوفى على رأي ابن مالك (فضرورة) حذفه
 كقوله . (١) وقصرى شيخ الانشا بنجاح من الشعب . أي نور شيخ الانشا وقد وصفه بالفرس والغزال
 وفولك . ومامن البصرة الأسير إلى الكوفة أي رجل . وقوله . برى بكفى كان من أرى البشر . وقوله
 . والله ما زيد بنام صاحبه . أي رجل نام ويكفى رجل كان (ويقبل حذف النعت) مع العلم بأنه جني به في الأصل
 لتأنيده إلى الانشغال أو العموم فحذفه عكس المقصود وما ورد منه . وكذب بقومك . أي المعاندون . أنه ليس من
 أهل أي الناجين . الآن جئت بالحق . أي الواضح . تدرك كل شيء أي سلطت عليه . فلم أعط شيئا ولم منع طائلا .

(١) هكذا بالفتح التي بأيدينا فليصور

عطف البيان أي هذا بعد ما قال أبو حيان وهو في ذكره تكرار الأول لزيادة بيان فكأنه قد ذكره على نفسه
بمختلف اللفظ والتأكيدهما يدل وقيل لأن أصل العطف فأسل بهاء آخره زيد وهو زيد حذف الحرف
والضمير وأقيم زيد مقامه ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون
يسهونه الترجمة (هو جار مجرى اللفظ) في تكميل متبوعه (نوضيها ونخصيها قيل ونوكيها) فالأول في
المعارف نحو جاء أحوك فبدأ الثاني في التكرار نحو . من شجرة مباركة تبتوتة . والثالث في التكرار
بلفظه نحو . لقاتل يا نصر نصر نصر ما قال ابن مالك والأولى عندي جعله نو كيذا لفظا لأن عطف البيان يفتقر
أن يكون للأول به زيادة وضوح وتكرار اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك وفارق عاذا كراهة سائر التوابع إلا اللفظ
(لكن يجب جوده) ولولا تأويله بذلك يفارق اللفظ والمراد باللفظ التأويل بالعلم الذي كان أصله صفة فقلت
إلا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص (سواء أي لا يجب واحد منهما) في الأصح (قيل في شرح السكاكية واشترط
الجار مجرى والزمخشري زيادة تخصصه وأيسر يصح لأنه في الجاء بمنزلة اللفظ في المشتق ولا يشترط زيادة
تخصص اللفظ في ذلك عطف البيان بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان وقد جعل يسيو بهما الجمن بهذا
والجاء عطف بيان مع أن هذا أخص انتهى وقيل في شرح التسهيل زعم أكثر متأخري أن متبوع عطف البيان
لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح حوازل الثلاثة لأنه بمنزلة اللفظ وهو يكون في
الاحتصاص عتقا وموقفا مساويا فافككن العطف كذلك انتهى قد كثر في كل من الكتابين مسألة وتوصل من
ذلك في المشتقين ثلاثة أقوال وقال أبو حيان شرط أن يصفوا أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعنايه
بأن لا يشاء لأخص بوجوب الاكتساب به وعدم الحاجة إلى التبيان بما هو دون (و يوافقه) أي متبوعه (في
الأفراد والتذكير والتكبير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث والتعريف كالنعت (ومنع البصرية بوياته
على السكرة) وقالوا لا يجري إلا في المعارف كذا نقله عنهم المتأخرون قال ابن مالك ولم أجدهم النقل عنهم إلا من
جهته وذهب الكوفيون والعامري والزمخشري إلى جواز التكبير محالوا بقوله تعالى . من ماء صديد . وقوله
أو كقارعة طعام ما كين . من شجرة مباركة تبتوتة . وهو الصحيح واحتج المانعون بأن المرس في عطف
البيان يبين الاسم للمتبوع وإسماحه والتكرار لا يصح أن يبين بها غير ما لها محبوبة ولا يبين مجهول بمجهول
وأوجب بأن إذا كانت أخص مما جاز عليه ما ذهبت إليه أن لا يصح معرفته بهذا القدر كاف في فهمه عطف
البيان قاله ابن عصفور وهو يبي على اشتراط كونه أخص (وجوز الزمخشري تعالهما) أي عطف قوله تعالى .
مقام إبراهيم عطف بيان وهو معرفته جار على ثبات بيان وهو تكرار قال أبو حيان وهو مخالف لاجماع البصريين
والكوفيين فلا يفت إليه (وحده بعضهم بالنم) بأن يجري إلى الاسم كناية وعليهما الظاهر ولا يجري في سائر
المعارف نقله صاحب البسيط (ولا يكون معصرا أو فاعلا لأن الله أي الضمر (على الصحيح) لأنه في الجوامد تدل
النعت في المشتق وحده بعضهم جريته على الضم فانه قال في قامه والاز بدلان زيد بيان للضمير في قامه وقال
الزمخشري في قوله تعالى . أن اعبدوا الله . أنه بيان لما من ما أمرتني به (ولا) يكون (جمله ولا تابع لها) كذا نقله
ابن هشام في المغني جازماته وسواء الاسم والعلية (و) كل ما كان عطف بيان (يملح) أن يكون بدلا بخلاف
العكس لأن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتكبير ولا لأفراد وفرعه (الأذا فرد) عن الإضافات
مفرونا بال أولا (تابع المقادير) منصوب أو مضموم كقولهم هذا أخو بنا عبد شمس ونودله . وقولنا ما خلفنا
الحارث يا غلام بشر يا غلاما يدايا صاب قاله يمين في هذه الأمثلة كونه عطف بيان ولا يجوز إعرابه بدلا لأنه في
بعض تقدير حرف التبعينهم ضم ونحو يا زيد الرجل ادعني إليه لئلا يلم دحول يا غلاما يعرف بأن ذلك ممنوع (أو بر

متبوعه قال اصالح اضافته اليه) بأن كان صفة متبوعة بال والتابع خال منها فهو انما ابن التارك البكري بشره فانه
لا يجوز هنا البدلية لئلا يلزم إضافة المعرف بال الى انما الى منها بخلاف ما اذا صلح نحو انما الضارب الرجل غلام القوم
أو افضل تغزيل مضاف الى عام متبوع بضميه والمفضل أحد هما يجوز بدأ افضل الناس الرجال والنساء إذ على البدلية
يكون التقدير بدأ افضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ أو أي أو كلاء مفعلا ما بعده نحو أي الرجلين زيد وعمر و
افضل وكلز أخو لزيد وعمر وقال ذلك تنبيهات الأول عبد أبو حيان في الارشاف المور المستثناة إحدى
عشرة مثلت العبارة منها سبعة والثامنة أن يقتصر الكلام الى رابط ولا رابط الا التابع نحو عند ضربت الرجل
أنها إذ على البدلية يلزم خلوا الجملة الأولى عن رابط لأن البدل في التقدير من جملة أخرى والتاسعة والعاشر أن
يتبع موصوف أي في التداء بمضاف أو منون نحو يا أيها الرجل غلام زيدو يا أيها الرجل زيد إذ على البدلية يلزم
وصف أي بما ليس فيه أل والحادية عشرة أن يتبع المقادى المضموم بإشارة نحو يلز بهذا إذ على البدلية يلزم
تداه اسم الإشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع الثاني من شكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما عطل به
أصورة المذكور فبأنهم يقتضون في الذوات ما لا يقتضون في الاوائل وقد يجوز وا في الثالث أنت كون أنت
توكيد أو كونه بدلا مع انه لا يجوز إن أنت الثالث قال أبو حيان ما عدا هذه المواضع يحجب عطف البيان فيه مشتركا
فإنه مع التبع نحو جاء زيد أبو عمر وبنارة مع البدل نحو جاء أبو محمد زيد وبنارة مع التأكيد نحو رأيت زيدا
ريدا وفي شرح الكافية عطف البيان مجرى مجرى التبع في تكميل متبوعه وبقرعة في ان تكميله شرح
وتبين لا بدالة على معنى في المتبوع أو سببية ومجرى التوكيد في تقوية دلالة وبقارة في انه لا يدفع توهم مجاز
ومجرى البدل في صلاحية للاحتلال وبقارة في انه غير منوي الاطراح انتهى (فيل ويتعين البدلية اذا كان)
التابع (بعض الاول) نحو ونرى كل أمة جارية كل أمة تدعى الى كتابها قاله ابن طراوة وتبعه ابن مالك لأن
المتبوع لا يتبع من غير ما قبله من المضاف بل بالاول انما كونه بيانا لما فيه
من زيادة للمضافة نحو يلز بدلا لعمالة وياتهم تيم عدي

في التوكيد أي هذا محقق وهو مصدر وكذا أنا كيد مديرا كذا امتان قال ابن مالك وهو تابع يقصد به كون
المتبوع على ظاهره (وهو قسبان فالاول منوي) بأنماط محصورة فلا يحتاج الى حد (فنه لدفع توهم المجاز) من
حدف بمضاف أو غيره أو السهو أو التيسار (النفوس والعين) بمعنى الذات (مضافين لتضمير المضاف كذا المطابق) له في
الافراد والتذكير وفروعهما نحو جاء زيد نفسه وهند نفسه هاوازيديان والهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم
والهندات أنفسهن (فان أكتفى مني بضم ما أفصح من الافراد) كتقدم ويجوز ان يذ ان أنفسهما بالافراد (وجوز
ابن مالك ولده تنبيههما) فيقال نقلا عما ذكره (منع) ذلك (أبو حيان) وقال انه غلط لم يقل به أحد من الصوريين وإنما
منع أو قل لكرهه اجتناع تنبيه مباحه كالكلمة الواحدة واختبرا لجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى (ولا
يؤكده ان عكبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (الاية اصل ما) نحو قم أنت نفسك وقت أنت نفسك وقاما هما
نفسهما وعانه أن تركه يؤدي الى التباس في بعض المور نحو عند ذهبت نفسها أو عينها لا احتمال أن يظن انها مائت
أو عيت واختار قول ثالب كما في التسهيل مما ذكره لا يخفى من انه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم وأثرت
بفصل مالى انه لا يشترط كونه ضميرا فيه ويجوز علمكم أنفسكم بلا خلاف اكتفاء بفصل لكم (ويجوز جرهما) أي
النفوس والعين (بالياء الزائدة) نحو جاء زيد بنفسه أو بعينه وجعل منه بعضهم يترى بأنفسهم ولا يجوز ذلك في
غير هذين النطاق لئلا يكيد (و) منه (المشمول) ودفع توهم الطلاق البعض على الكل (في المتن كلا وكذا في غيره)
أي الجمع وما في معناه (كل وجميع وعامة مضافة كلها) (الى الضمير) المطابق للترك (وأجمع وأجمع وأجمع وأجمع

ومن ثم (أي من هنا هو كون هذه الالفاظ دالة على الشمول أي من أجل ذلك) لم يؤكده بالأولين (أي كلا وكذا) مالا يصلح موضعه (واحد) فلا يقال اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كلمة ما ولا المثال بين الرجلين كلها لعدم الفائدة فلا يجعل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد فلهذه ولأنه لم يسمع من العرب قط ويدل له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لأن التأكيد يقع نوحه في الجازي الفعل وإنيانه حاصل لكونه حقيقة إذ لا ينحجب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له فكيف رفضوا تأكيد كيدته بالمصدر رفضوا تأكيد ما ذكرنا كان الجواز لا بدخله (خلافا للجزم) في نحو زعم ذلك قالوا لأن العرب قد يؤكدون كيدته لا يراد رفع الاحتمال كما أنوا بجمع وأكثع بعد كل ولا احضال برفع مما رفته بكل والجواب كما قال أبو حيان إن المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إذا قوي برؤية عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع (و) من ثم أيضا (لا) يؤكده (باليوقى) أي كل وما بعده (غير ذي أجزاء أولوك) إذ مالا ينجزى لا ينضم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها فلا يقال جاء بك كاه و يقال قبضت المال كله و بعثت اليه كله ورأيت زيدا كله لا مكان و يؤيد بيع بعض زيد والعبد (وانكر المبرد عامة) وقال انه هو يعني أكثر ولابد ذكر أكثر الصلاة جميعا قال ابن مالك سموا أوجهلا وقال قد نسيبوه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ولم يذكر له شاهد وقد وجدت له شاهدا وهو قول امرأته من العرب ترقص ابنها

فدلت على خولان • جميعهم و محمدان • وكل آل قحطان • والاكرمون عدنان

انتهى قال أبو حيان وعن نقلها عن سيبويه صاحب الانصاح (وجوز الكوفية والريشية الاستغناء بينة الاضافة في كل) عن التصريح بها ومنها ما يقوله تعالى • انا كل فيها • أي كل أو خرج غيرهم عنى انه حال أو بدل من الضمير وعلى ابن مالك المنع بأن الفاظ التوكيد ضمير بان مصرح باضافته إلى ضمير المؤكدة وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومتنوى فيه تلك وهو أجمع وأخواته وقد أجمعنا على أن المتنوى الاضافة لا يستعمل مضافا صريحا وعلى أن غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل متوهم فافهم بذلك في كل • مستلزم عدم الظاهر في الضميرين (و) جوز (ابن مالك اضافتها) أي كل (إلى ظاهره نل المؤكدة) واستدل بقوله • يا أشبه الناس كل الناس بالقرى • وقوله • وأبعد الناس كل الناس من عار • قال أبو حيان ولا حجة في ذلك لأنه فيه تعسف لا يؤكده أي الناس الكاملين في الحسن والفضل كما قال ابن مالك في قولك مرت بالرجل كل الرجل انه يست بمعنى الكامل (و) يبيع كلها اجماء وكلهم أجمعون (نحو • فمعد الملائكة كلام أجمعون •) وكلهم جمع وكذا السواقي (أي كتماه وأكتمون وكتم وكذا في أجمع وأتبع (ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال كذا أجمع أكتع أصعب أشبع وكذا الفروع (وتقدم النفس على العين) وهما على كل (في الأصح) لأنها أنواع وقيل لا يجب الترتيب بل يحسن وأما أنها لا يجب فيها بعد أجمع (لاستوائها ويجب فيها مع أجمع ومقابلته وهو رأي ابن عصفور (الجهور) على أنه لا يؤكده بها) أي بأكتع وما بعده (دونه أي دون أجمع لأنها أنواع) وجوز الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بقوله • نعملني الذلعة حولا أكتعا • وقوله • وسائر ما دلى الشمس أكتع • وقوله

تولوا بالدواب وانقصونا • بنعمان بن زرعنا كتما

والألون قالوا هو ضرورة وفيه نظر لا يمكن الاتيان بدله بلفظ أجمع (و) الجهور وعلى أنه (لا) يؤكده (به) أي بأجمع (دون كل اختيار أو المختار) وقال في حيان جوازه (لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى • لا أشوبهم أجمعين • وإن جهنم لم تعد لهم أجمعين • لأهلن جهنم من الجنة والناس أجمعين • وفي الفصح أنه عليه السلام أجمع • فلو اجازوا أجمعين قال أبو حيان ولا يشان دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاختراع لأن النفس

يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا ويجوز التأكيدهما على الانفراد (وهي أي أجمع وأخواته) (معارف)
 بالاتفاق ولهذا جرت على المعرفة ثم اختلفت في باب تعريفها (فمن هو) (بنيته) بالإضافة إلى الضمير إذا أصل رأيت
 النساء جمع جيعهن فحذف الضمير للعلم به وعزى إلى مبيوبه واختاره السهيلي وابن مالك (وقيل بالعلمية) لأنها
 أعلام لتوكيدها على معنى الأخطاء بما يتبعه كالماء وتوهم من أعلام الأجسام وهذا قول صاحب الدير
 وغيره واختاره ابن الخليل وصححه أبو حيان قال ويؤيده أنه لم يصرف وليس بصيغة ولا شبهة وأما منع زباد
 كذلك وهو معرفة فالنازع فيه هو تعريف العلمية فانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بها إلا العلم خاصة
 (ومن ثم) أي من هنا وهو كونه معارف أي من أجل ذلك (لم يصرف) أما على العلمية فواضح إذ معاني
 أجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعل لاوات التي يستحقه فعلا مؤنث أقبل المجموع بالواو والنون وأما على بنية
 بالإضافة فاشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث أنه لا ذاة لفظا كجمع صرف من العلمين العدل وشبه العلمين إذ
 لا أدلة لتعريفه لفظا وإن كان على بنية ال (و من ثم أيضا) (لم يصب حاله على الأصح) (وقيل نعم حكى القراء
 العجيني أنصرف أجمع والدار جماء وفيه يجوز نصب أجمع وجماء دون أجمعين وجمع واستدل ابن مالك لجواز
 تعديت الضميرين فمالوا جاعلا أجمعين ثم أجمع مأخوذة من تكلم الجدل أي تقبض والتقبض فيه معنى التجمع
 وأجمع وهو الصاد المهملة على المشهور ومن قولهم إلى متى شكر ع ولا تبصع أي لا تروى وفيه معنى الغاية واليتبع
 طول المنق قد جاء أجمع لغير التوكيد قالوا جازا بأجمعهم وجماء معنى تحققت فلا تبصع كحديث كالتج الهبة هبة
 جماء أي محقة الخلق (ولا يبعد توكيد متعاطفين مالم يبعد علمها معنى) فلا يقال مان زيد وعاش عمر وكلاهما
 فان اتحدوا معنى يجاز وإن اختلفا لفظا جزم به ابن مالك ثم لا يخفى نحو انظار زيد وذهب بكر كلاهما قال
 أبو حيان ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يبينه قنونا يني عليه والذي يقتضيه القواعد المنع لأنه لا يجمع
 على أن على ممول واحد فلا يصح أن على تابع (ولا نذكر) (مطلقا) كذا البصريين بشئ من
 الفاظ التوكيد لانها معارف فلا تتبع نسكرة وأجاز بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا نقل ابن مالك في
 شرح الذهب خلاف دعواه في شرح الكافية في الخلاف في منع غير المحدودة (ونالها) وهو رأي الأخفش
 والشكوكيين (يجوز) توكيدها (إن كانت محدودة) أي مؤقتة والأفلا قال ابن مالك وهذا القول أقوى
 بالنسبة لصفة السماع بالفتحة لأن من قال صمت شهر فدير بد جميع الشهر وقدير بدأ كثره في
 قوله احتمال يرفعه التوكيد ومن الوارد فيه قوله قد صرت النسكرة يوما جماء وقوله
 نعماني الذلعة حولا أكتما وقوله أوفت حولا وحولا أجماء وقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كذا الأرمغان أما غير المحدود فلا فائدة فيه فلا يقال اعتكفت
 وقتا كذا ولا رأيت شيئا بعد ذلك لأن مطلقا جازا بالماضي ومن ذلك محمول على البدل أو التمسك أو الضرورة
 (وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن ظاهر وابن خروف فيقال في الذي ضربته
 نفسه زيد الذي ضربته زيد ومررت زيد وأتاني أخوات أنفسهما وضمه الأخفش والعامري وابن جني
 ونعاب وصححه ابن مالك وأبو حيان لأن التوكيد مبالاة لاطباب والحقق للاختصار فتعاضد ولا دليل على
 المحذوف وردا لاوليهما أن ذلك تأكيد التكرار دون غيره والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان
 والذي يختاره عدم الجواز لأن اجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب (ولا يجوز زبادة هما) أي عطف بعض
 الفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد بنفسه وعينه ولا جاء لغوم كلهم وأجمعون لانعدامها في المعنى (خلاف
 لابن نظراوه) في اجازة ذلك ويذهب إلى أن يكون مبنيا على كل وأجمعين على ما ذهب إليه المبرد وغيره من اختلاف

(الاشتغال) ان دل على معنى في الأول أو استلزامه فيه كجيت من زيد علمه أو قرأه . بمثلونك عن الشهر الحرام قتال فيه . أصحاب الأخدود النار . (ورجعهما السهلي الى الاول) أي الى بدل الشيء من الشيء قال لان العرب تنسكهم بالعام وتريد به الخاص ويحذف المضاف وتنويه بقولك أ كلف الرغيف ثلثه باعتبار بدأ كلف بعض الرغيف ثم بدلت ذلك البعض وأعجبتني الجارية حسناتها أكثر بد أعجبتني وصفها بخذفته ثم بدتته بقولك حسناتها (ونشرطها صحة الاستغناء بالبدل منه) وعدم انحلال الكلام لو حذف البدل أو أظهر فيه العامل فلا يجوز قطع زيدا أنه ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ولا أسرجت القوم دأبهم ولا مررت بزيد أبيه (وكذا عود ضميرتها) على البدل منه لغو ظا أو قد انشطر (على الصحيح) فحصل الربط . نحو نم عواضه واكثر منهم . والله على الناس جميع البيت من استطاع . أي منهم . أصحاب الأخدود النار . أي فيه ولم يشترط ذلك في بدل الكل لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جعل النار التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا يحتاج الى ذلك ومن العيوب من لا يلتزم في هذين اليدين بأضاحه برأ وقد صححه ابن مالك في شرح الكافية قال ولكن وجوده أكثر من عدمه (وفي المشتمل) في بدل الاشتغال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل خلاف) قال الفارسي والرماني في أحد قوليهما بخطاب الأول وصححه ابن مالك فلا يجوز سرفي زيدا وزيدا ولا أعجبتني زيدا فرسه ولا رأيت زيدا فرسه ويجوز سرفي زيدا فهو به لان التوب متضمن تجسده وقال الفارسي والرماني في أحد قوليهما الثاني نحو سلب زيدا فهو به فان التوب مشغل على زيدا قال الأولون ان ظهر معنى اشتغال الثاني على الأول في سلب زيدا فهو به لم يشترط في أعجبتني زيدا ضاحه وكلامه وفما احتجوا كرهت زيدا ضاحه وسلب زيدا فرسه ونحوها فان الثاني فيها غير مشغل على الأول وقال المبرد والسمرقاني وابن جنى وابن اليافعي وابن أبي العاصية وابن الأبرش هو العامل بمعنى ان الفعل يستند عليهما أحدهما في حيل الحقيقة والقصد والآخر على حيل المجاز والتبعية فموجب سلب زيدا فهو به وأعجبتني زيدا ضاحه . وبأولئك عن الشهر الحرام قتال فيه . الاسناد فيه حقيقة الى الثاني مجاز في الأول اذ المسلوب هو التوب والموجب هو العلم لازمه والمسؤول عنه القتال لا الشهر وقيل معنى انه اسفل على التابع والمتبوع مما اذ الاعجاب في أعجبتني الجارية حسناتها مشغل على الجارية بدو على حسناتها لوضوح في كان زيدا عذره واضحا مشغل على زيدا وعذره والكثرة في كان زيدا ماله كثير مشغلة على زيدا وماله المراد بالعامل ما تحميه المتعلق فعلا كان أو ما مقدما أو مؤخرا (و) القسم الرابع (بدل البدأ) ويسمى بدل الاضراب أيضا (وهو ما لا تناسب بدنه وبين الاول) موافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما شيان انما يقع في معنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولئك مررت برجل ثم قلت ان أخبرتك مررت بامرأة من غير ابطال الاول فعاد كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أئنه سيبويه وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بعديت أحد وغيره ان الرجل يصلي الصلاة وما كتبت له فذهبا ثوبا أخبر انه قد يصلها وما كتب له فضفا ثم أخبرني أنه قد يصلها وما كتب له فضفا ثم أخبرني أنه قد يصلها وما كتب له فضفا ثم أخبرني أنه قد يصلها (و) الخامس بدلي (اللفظ) وهو ما ذكر فيه الاول من غير قصد بل سبق اللسان اليه وهذا يفرق بدل البدأ وان كان مثله في اللفظ وهذا القسم ائنه سيبويه وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار أريت أن أخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرها) أي بدل البدأ واللفظ (قوم) وقالوا في الاول انه مما حذف فيه حرف لفظ وفي الثاني انه موجود قال المبرد على ستم حفظه بدل القاطلا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطيب لا يوجد في كلام العرب لانه لا يظن لها ولا تقطع بطلب ذلك في الكلام والشعر فم أجد وطئت غيرة به فلم يعرفه وادى أبو محمد بن السيدانه وجد في قول ذي الرمة لمياء في شعنها حرد لس . وفي اللغات وفي أبيها شيب

قال فلم يبدل غلط لان الحوة السوداء بعينه واللمس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التفسير بهم والتأخير
وتقديره في شئها حوة وفي اللسان لمس وفي أتبها شرب وجوز بعض القدماء وقوع القلط في غير السواد
ومنه في الشعر (لوقوعه غالباً نرو) فلا يقدرفه القلط وهذا نقبض القاعدة المشهورة أنه يفتقر في الشعر
سالا يفتقر في غيره (والخيار خلافاً لجمهوره) واثبات بدل الكل من البعض (لوروده في الصحيح) نحو (قوله تعالى
(يدخلون الجنة) ولا يظلمون شيئاً) جنات عدن (جنات أعز) بت بدلا من الجنة وهو يدل كل من بعض وفائدة
تقرر أنها جنات كثيرة لا جنات واحدة وقول الشاعر

رحم الله أعظما دفنوها * بدعيستان طليحة الطليحات

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه وقوله * كاني غداة بين يوم ترحلوا * فيوم بدل من غداة وهي بعضه
(و) الجمهور (لا يجب) واهة البديل لتبوعه (في التعريف والانتهاز وضدهما) فتبدل السكر من المعرفة
والضمير من المظهر والمفرد من غيره وبالكوس كقوله تعالى * الى صراط مستقيم صراط الله * لتسفيها بالناسية
نافية. وقول الشاعر * ولأنه أن ينال اليأس * وقولك رأيت زيدا الياء (لكن) اعني بدل الظاهر
من ضمير الحاضر (مخاطبا) أو متكلما (إن) أو إحاطة) نحو: تكون لنا عيد الأولاء نرنا. وأكرمكم
أكبركم وأصغركم (أو بعضا) نحو

أوعدي بالسجن والأداهم * رجلي فرجلي شنة الماس

(أو اشتالا) نحو * وما ألتفتي حلى معاناه والأفلا يدل منه لأنه تعالى به البيان وضمير التكلم والمخاطب
لا يحتاج اليه لأنه في غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الأخفش والكوفيون قياسا على الغالب لأنه لا لبس
فيه أيضا ولذا لم ينعى ولو كان البديل لأزالة اليأس لا منع في الغالب كما امتنع أن ينعى وقد ورد قال تعالى
* اجتمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا * فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه متأنف
(ونالها) وهو رأي قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو ما ضربتم الازد قال تعالى * لئلا يكون لئاس بكم حجة الا
الذين ظلموا * أي الاعلى الذين ظلموا (ومنع أهل الكوفة بعد ادخال السكر من المعرفة مالم يوسف) وواضح
السهلي وابن أبي الربيع نحو قوله * عن شهر الحرام قال فيه * لاها لم توصف لم تعد فلا هامة في قولك مررت
بزيد رجل (زاداهم بعداده أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم نافية والجمهور أطلقوا الجواز لوروده وغير
موصوفة وليست من لفظ الأول كقوله

فصدوا من خيارهن لفاحا * يتقاذفن كالقصون عزاز

فعران بدل من الضمير في يتقاذفن وقوله

فاني ابن أم آس أرسل نافي * عمر وقتيل حاجتي أو ترجف

ملك اذا نزل الوفود بيابه * غرقوا ووارد من بدلات غرق

فك بدل من عمرو وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب أنهم يسمون المذكر بالثؤنت
وعكسه فائدة الادبال رفع اللباس نحو مررت بمرجل وبعمر امرأته (و) منع (أو) حيان وقوم بدل الضمير
من مثله (أي من ضمير) بدل بعض أو اشتال) تحولت النفاضة أكلته إيلاد حسن الجارية العجوبة في هر وأجازه
آخرون قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل التبوع ففي الأولى منع لئلا
ينفي البتة بالأرابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز قال لأنه يحتاج الى سماع (قال
الكوفي أو كل) أي لا يدل المضمير من ضمير بدل كل اذا كان (موصوفا) بل يحمل على التأكيذ نحو رأيتك ياك

والى الذين من قبله . راسد للثبوت ان التثنية تنصرف من العطف بالواو . كما يحتمل ثلاثه معان ولادلائل في
لغتها على تقديم ولا تأخير فكذلك العطف به او باستعمالها حيث لا ترتيب في نحو انزل زيد وعمر و
نحو قام زيد وعمر . به . اذ اقبل اوردته والتعبير عما سبق احسن كما قال ابن هشام . من قول بعضهم الجمع المطلق
لتقديم الجمع بقيد الاطلاق . وانما على الجمع لا بقيد (وقال قطرب والربيعي وهشام ونعلب) خلافا لما يورد
(الزاهد) أبو سفيان أحد بن - عمر (الديوري) هي (للترتيب) قالوا لان الترتيب في اللفظ يستدعي
سببا والترتيب في الوجود صالح له فوجب اخل عليه . ونقل هذا القول عن المذاهب كورين في شرح أبي حيان
رد به على ادعاء السيرافي وغيره اجماع البصريين والكوفيين على انها لا تعيده . ونقل ابن هشام عن القراء
ايضا والرضي عن الكسائي بن درستويه . ورد يزدوم التفاضل في قوله تعالى . وادخلوا الباب مجددا وفولوا
سنة . مع قوله في موضع آخر . وفولوا اذ ذواتها . واللفظ واحد (و) قال (ابن كيسان) هي
الطبعة حذيفة (واستعمالها في غيرها مجاز قال لانها انما حذفت الوجود الثلاث لم يكن فيها أكثر من جمع الاشياء
كان أغلب أحوالها ان تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق (وعكسه الرضي)
فقال لقائل ان يقول استعماله في نحو وفيما ترتيبه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب وفي الثاني به قبل الاول
والأصل في الاستعمال الحقيقة (و) قال (ابن - مالك) المعية (بها) (أرسج) من خبره (و) الترتيب كثير . وعكسه قليل
قال أبو حيان وهو قول يضرع بخلاف لمذهب الاكثرين وغيره (رخصت) بالحكم لا بشار كما فيها سيرها من
حروف العطف فاختصت (بعدا) لا يستدعي عنه (نحو) انهم زيد وعمر ودهدان زيد وعمر واني
احولت زيد وعمر او بكر افعباء والمثل بين زيد وعمر وأقول امرئى ليس بيني وبينك دخول فقول به فتعديده
بين نواسي لدخول راجز الكسائي العطف في ذلك الموضع (و) اختصت بعطف (الخاص) على العام
عكسه بأي العام على الخاص نحو . وانا كنه ورحله وجبريل وميكائيل . ربي اغفر لي ولوالدي ولان دخل بني
مؤوءا ولقومين والثواب . وقال ابن هشام قد بشار كما في هذا الحكم حتى قال العارضي وابن جني ما جاء من ذلك
فمخرج تحت ما قبله بل اراد به من مات مات عليه في العطف به . (و) اختصت بعطف
(الزاد) على مرادف نحو . انا كنه ورحله وجبريل وميكائيل . ربي اغفر لي ولوالدي ولان دخل بني
الا حلام والنهي هو التي قولها كذبوا مينا وقال ابن مالك قد بشار كما في ذلك أو نحو . ومن يكسب خطيئة أو إثما
وسبقه اليه تعال في حكمه . صاحب المحكم عنه في قوله . عذرا أو نذرا . قال العذر والنذر واحد (و) اختصت
بعطف (التبع) على متقدم بمقابل في حيث التبع (في لاصح فيها) أي في المسائل الخمسة ورد كوفي كل ما
يقابله (و) اختصت بعطف (ما سبقه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلهما • فسدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس اقناها يوما يوما وقالنا • ويوم له يوم الترحل خلس

(و) اختصت بعطف (المعدل) ليف نحو أسد وعشرون (و) اختصت (ما قبلها) بانها (نحو) إمسا كراوإما
كعور • (و) (راسك) نحو . ولكن رسول الله . (ولاز -) يفتني ويزعمه المعية) نحو . ما قام زيد ولا عمر و
لعمري ان العمل مني عنهما حالة لا اجتماع والافعال وانه . وانا . والكم لا أولادكم بالتي تفر بكم . اذ لو لم تدخل
الا حذفت ان امرادني التفرق عند الاجتماع دون الاقتران والعطف حيث قدم عطف المفردات . فمثل الجدلي
باصار الناس فلم يسبقوا في أوله ما قبله من قبله . ولا ما لا عمر و . ولا ما لا عمر زيد ولا عمر واما
قوله تعالى . و • • • • • في الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور . لا ينفك التا بزيادة لأن المس (وغير ذلك)

[illegible]

أن الأصل أم تبصرون ثم أقبلت الآية مقام العملية والسبب مقام السبب لأنهم إذا قالوا أنت خير كانوا يمدونه
ببصره فقال الرخشمي (و) بعد (ف) المعطوف (للسبب) وبعد (منه) ثم كنتم شهداء أي أنه يجوز على الآية
اليهودية أم كنتم شهداء ووافقه الواحدي وقد رأيتكم ماتت سمون إلى يعقوب من أبيه الله يدين باليهودية أم كنتم
(و) الثاني من قسمي أم (منقطعة) سميت بذلك لأن الجمل بعد ما استغفلة وهي التي تقع (بعد غير هذه الاستغفام)
وذلك إما خبر محض نحو تنزل الكتاب لآب رب فيمن من رب الملائكة أو خبر ما قبل استغفام نحو العلم أرجو
يتوبون أم لم أم لا لأن المزمرة من الكتاب هي بمعنى التي أو لا تنفصل عن المزمرة نحو من يسأري الأعمى
والله يرأى من تنوي الظلمات والنور واختلف في معناها فقال البصريون هي بمعنى بل (أي لا ضربا
والمزمرة مفعول) قال الكسائي وحشام يعني (كبر وتلبها أي ما بعد ها) كتلوها أي كتبا لها فادلت
فأم زيد أم عمر وقامني بل ثم عمر وادلت من عمر زيد أم عمر وقامني بل ثم عمر وادلت من عمر زيد أم عمر
وما شغفنا الله والأرض وما بينهما باطلا إلى قوله أم جعل الذين آتوا الآية أم لم يستغفروا أم لم
استغفروا أم السؤال على جهة الاستسكار والرد لا يمكن أن يكون ما بعد ها موحيا وليس مثل ما قبلها (و) قال
(المرء) هي كذا أو وقعت (بعد استغفام) كقوله

مولد ما أدري أسمى نفوس أم السوم أم كل إلى حبيب

أي بل كل و رد بأن المعنى على الاستغفام أي بل كل إلى حبيب لأنها كانت لغتها لم يدرك ذلك في اليوم أم
صارت من القول لأن العرب تزعم أنها تيد وانترسة لتفقد ثم لا يجوز أن تكون قولها دخلت الملك فقال بل
أكل إلى حبيب أي تقول وسمي كل منهما إلى حبيب (و) قال (عوم) تكون قبل إذا وقعت بعد الاستغفام
(والمابر) وقال (أبو عبيدة) هي (كالمزمرة مفعول) فأم ومنه قوله تعالى أتريدون سورة التور أم كنتم
قال (المرري) في الأزمنة هي كالمزمرة (الاستغفام) عليها (استغفام) و رد القول بأنها لو كانت بمعنى المزمرة
لوقعت في أول الكلام وذلك لا يجوز فيها لور ودها لا استغفام بعده في قوله

هل منعت وما استودعت كنوم أم حبلها إذا نأتك اليوم بمصر وم

بأنه استأنف السؤال بأم ثم بعد ها مع تقدم الاستغفام لأن المعنى في الآية لا يخلو لقوله

أم هل كبير يني لم يرض عونه أم لا حبة يوم الدين من كنوم

(ونديم) أم هذه (على هل) كما تقدم (و) على (سائر أسماء الاستغفام في الأصح) نحو أمنا كنتم نعمون
ولا تدخل على حرم هو المزمرة بذلك استدل على أنها مع بل والمزمرة لا تدخل عليها كما يستدل عليها بل
في قولك أقام زيد بل أقام عمر ولا بدع في دخولها على هل وإن كانت للاستغفام عند دخلت عليها المزمرة في قوله
أم رأوا بفتح الباء على لا كنهم وذهب الصاراني منع دخول أم على هل وخبره لا ينجح بين أداني
معنى وقال لا يحفظت الآية أم هل كبير يني وقوله أم هل ذم في لاشم ووجه

وما أنت أمنا كرهار بعينه وقوله تعالى آمن هذا الذي هو جندكم أن يروكم حال أبو حيان
وهذا من دليل على الجارية وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت على كيف في قوله

أم كيف ينفع مانع على الموقر به وعلى أين في قوله

فأسبح لا يدري أسمعكم معي سلك الاستغفام أم أين يذهب

(لا فرد) أي لا تدخل عليه (خلافاً لابن مالك) في قوله ذلك وأنه من قوله أم لا بل أم شاء أقول بعضهم إن هناك
لا يلام شاء بالمص قال فهذا عطف صريح على قوله لا يلام في الموضع قال أبو حيان وابن هشام وقد خرو
اجماع النحويين في ذلك أنهم اتفقوا على أنه لم يبدأ أي بل أي شاء وأما ما رواه النسب أن صاحب الأول أن

بقدرها ما نصب أي أم أرى شاعر قال أبو زيد (ونصاري (وزيد أم (رائدة) واستدل بقوله
 باليت شعري ولا منها من الحرم • ثم هل على العيش بعد الشيب من يدم
 أو (قال المتكلمون هي لأحدى الشيبين أو الأشياء) قال ابن هشام وهو المصنف والمعاني التي ذكرها غيره
 مستعادة من غيرها (أو) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (لشك) من المتكلم نحو • لبتا يوما أو بعض يوم •
 (والإيهام) • ووجدت على السمع نحو • وإنا أنزلناكم على هدى أو في ضلال مبين (والنكير والاباحه) والفرق بينهما
 أن الثاني يجوز فيه الجمع نحو أقرأتها أو نحو بخلاف الأول نحو كرهت أو أخطأ قال ابن مالك وأكثرت (و)
 (والنفسيل) بعد الأجل نحو • وقالوا كوتواهم • أو نصاري تهتم • قالوا سحر أو يحنون أي قال بعضهم كذا
 وبعضهم كذا أو الأضراب كبذل (قال قوم) تأتي له (مطلعا) كقوله تعالى • وأرسلناه في مائة ألف أو يزيدون
 أو يزيدون وقول جرير

ماذا ترى بعيال قد برمتهم • لم أحص عدتهم إلا بعداد
 كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية • لولا رجولك قد قلت أولادي

(و) قال (سيبويه) إذا وقعت (بعد فني أو هي أو) بعد (إعادة المائل) نحو قام زيد أو ما قام عمرو
 أو لا تضرب زيد أو لا تضرب عمرا (قال المتكلمون) لا يفتن بالجرى والجرى وإن قلت ومعنى لو أو أي
 لاطلاق الجمع نحو أنتموا نفعها أو بالخير أو هاء أي • علمها • أو بالاختلاف أو كانت له قدر أو أي وكانت قال ابن مالك
 ومن أحسن شواهد حديث أسكن حرافة عليك الأنبي أو صديق أو شهيد وحديث ما أخطاك شرف أو غيلة
 وغيرهم تأويل اليتيم الأول على أن الواو فيه للإيهام أو هي أي الثاني لشك وقال ابن هشام الذي رأيته في ديوان
 جرير إذ كانت (قال أبو حيان) أنها الروية المشهورة (زاد ابن مالك) في الكفاية وشرحها (والنفسيل)
 نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف • لم يذكره في النفسيل ولا في شرحه قال ابن مالك في المحرر من الشك الإيهام
 والنكير قال وهذا أولى من التعبير بالنفسيل لأن استعمال الواو فيه أجنود قال ومن محبته أو قوله

فألوا لثقتان لا بد منهما • صدور من أشرعت أو سلاسل

قال ابن هشام ومحمي الواو في القسم أكثر لا يقتضي أن أو تأتي به (و) قال الجريري (والقريب نحو
 ما أدرى اسم أو ودع واذن أو أقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لأن التقريب إنما يستعمل من ألبس الشك السلام
 بالتوديع فهو لشك أو) قال (ابن السعدي والشرط) نحو لا تضربني عاش مات أي إن عاش بعد الضرب
 وإن مات مده • ولأنه إذا أعطيت أو أحرمتي قال ابن هشام والمحق أنها لا تعطف على ما قبلها لكن لا تعطف على
 ما قبله معنى الشرط دخل فيه المعطوف (و) قال (قوم) من الكوفيين والنعيميين • نحو • وقالوا كوتوا
 همدا أو نصاري • قال ابن هشام الذي يظهر أنه أراد معنى النفسيل كان كلى ولعله مما قبل أو النفسيل وما
 بعدها بعض ما تقدم عليها من المجهول وذرهما إذ كرم لتعبد مجرد معنى التبعيض (ولأنه بعد هززة النسوية)
 لأنها لأحد الشيبين أو الأشياء والنسوية تقتضي شيئين فصاعدا ولا يقال موله كان كذا أو كذا قال ابن هشام وقد
 أولع بها الفقهاء وهو جن والدواب الاتيان بأمر وفي البيت أحشون أو سعت أو سعت وهو هو وفي السكامل
 أن ابن عيسى قرأ أول تذمهم وهو من التذم وكان قال أما هززة الاستفهام فمطرفة عليها نحو أو يزيد
 أو عمرو انتهى وفي البديع قال سيبويه إذا كان بعد سوا هززة لا استفهام فلا بد من أم أو سعت كانا أو فعلن تقول
 سوا على أزدي الدار أم عمرو وسوا على أفت أم قدمت وإذا كان بعدها فلا بد من غير ألف الاستفهام بلفظ

(١) هكذا يفيض بالأصل

الثاني بانقول سواء على قمت أو قعدت وإن كانا لم يبق إلا ألف عطف الثاني بالواو وتقرن سواء على زيد وعمر و
 وإن كان بعدهما صدر أن كان الثاني بالواو وجلا عليها قال الميراثي فإذا قلت سواء على فت أو قعدت فتقديره إن
 فت أو قعدت فهما على سواء على هذا سواء غير مبتدأ محذوف أي الأمران سواء والجللة دالة على جواب
 الشرط المقدر قال ابن الدسامي وبذلك تبين صحة قول النضياء وكأثر ابن هشام توجه أن الهجزة لازم بعد كلمة
 سواء في أول جملتها وليس كذلك

في إمامهم بالكسر (المسبوقه بمثلها لمعاني أو الخسة) الأول التثنية نحو جاء إمام زيد وإمام عمرو وإمامهم
 نحو . وآخرين من حوّن لأمر الله إمامهم فهو إماميتهم عليهم والتعريف نحو . إمامان نصبوا إمامين تنصبتهم
 حياء . والأبادة نحو أقرأ إمامهم أو إمامهم أو إمامهم إماما كراو إمامهم كمروراء وغيره في التثنية
 بالتعريف في الجرد كما غير في أو وتفرق بينهما وبين أول الله تعالى الخمسة أمه التكرار عند الكلام معهما
 أولوهن على ما في بها لأجله من شك أو غير يتخلف أو كان الكلام معيا أو لا قال على الخزم يربو أو أو لا على
 ما في بها لأجل ثم التصديق أن إماما أحد في اثنين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما
 في أو وإن كسر فوم (أخيه) في إمامهم فذلك لأو (و) أنكر (فونس وأبو علي) الفارسي وابن كيسان وابن
 سبكت كونهما عاطفة) كما أن ثلثي غير عاطفة وثلاثي لعطف سواء التي فيها هي بالية بمعنى من المعاني لعادة
 بأو وقال ابن مالك وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو
 وفيها ولا أحد غير عاطفة فاجمع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فتسكن إماما كذلك بل أولى (وأدعى ابن عصفور
 الإجماع عليه) أي على كونه غير عاطفة كالأولى تخص من دخول عاطف على عاطف قال وانما ذكروها
 في باب العطف لما فيها حرف (وثوب إمام عطف باسم على اسم رثو) عطف إماما (قال ابن
 هشام وعطف الحرف على الحرف غريب . وقال الرضي غير موجود (وقد منع غيرها) وانما منعهم وقس
 وأدعى كقولهم

نابها إماما شان عريه . وإماما يفتح العشي غريب

(و) في (ثوب) لا في (مع كسر ضمير) ونقها كقولهم . لا تفسدوا آيتكم إماما إمامكم .
 وقوله
 بالواو إماما شان عريه . أي التي حذفت إماما إلى ر
 (و) قد تحذف الأولى (كقولهم

تفاضل بدرجتهم عهدا . وإماما يواب ألم حياها

وقال النحاس إن لبصرين لا يجوز وجها لا أنكر برون لعمراء أجود بحر الهاجري أو في ذمتهم أو تحذف
 (الواو) من الثانية نقسوى كاليث السابق (أو) تحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقولهم
 وقد كذبتك نفسك فأكذبها . فإن جرنا وإن أحال صبر

(أو) تحذف (هي) بكالها (مستغنى عنها) إلا أو بأو (كقولهم

فما أنكرت أحي بصدق . فأعرف منك غنى من ميني

وإلا فاطر حتى وانعاني . صدوا أنفك وتغني

وقد شغني أن لا يزال يروعي . خيالك إماما طارعا أو مغاوبا

وقوله

(وهي مركبة) من أن وما الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيوريه وعليه بني الأقيمار على أن وحذف ما قبل
 بسيطة واختاره أبو حيان لأن الأصل البساطة لا التركيب

لا وجودا (و) قال ابن (الخباز) الموصلي شارح العيينة (و) أبو عبد الله (الخباز) صاحب علم الصناعة (و) جونا
(و) قال (ابن مالك) ان لم يتعين للعطف وجب نحو اعتكف في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا حصول
لفرق نحو عجت من القوم حتى بينهم وقوله

جود يملك فاض في الخلق حتى * يأس دان بالاساءة دينا

قال ابن هشام وهو حسن وأما أبو حيان فرده وقال هي في المثال جارة وفي البيت محفلة (والعطف بها قليل ومن ثم)
أي من أجل قلته (أنكره السكوفية) قائلوا لا يعطف بها البتة وجعلوا نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيهم حتى
أباك ومررت بهم حتى أباك على أن حتى فيه ابتداءية وان ما بعدها باضمار عامل (لا يعطف بها بعد أمر) نحو
وأضرب زيد الأعرار (ودعاء) نحو غفر الله لزيد لا لزيد (وتعريض) نحو ولا تضرب زيد الأعرار (واجاب) نحو
جاء زيد الأعرار وزيد قائم لا عمرو أولا قائم ويقوم زيد لا عمرو (وقال سيبويه ونداء) نحو يا ابن أخي لا ابن عمي
وأنكره ابن سعدان وقال ليس هذا من كلامهم قال أبو حيان وهذه شهادة على نفي الظن لسبويه أنه لم يذكره
في كتابه الا وهو مسعود (و) قال (الفرع) واسم فعل) نحو امل عمر الا زيد استطلق كما يجوز ذلك في اسم إن (ونسب)
(السبيل) في نتائج الفكر (والأبدى) في شرح الجزئية (وأبو حيان) في الارشاف (و) ابن (هشام) في المعنى
(تعاين متعاطفها) فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ولا عاقل لصرف اسم الرجل عليه بخلاف لامرأة أو عالم لا جاهل
أو عمرو لا زيد ولا أباي أن لا تدخل التثنية كبدلتي وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن
الثاني فان أريد بذلك المعنى جى بغيره قال غير زيد وغيره عاقل بخلاف الألف الأخيرة فان مفهوم الخطاب ينفي
من قولك جاء رجل ونحوه في المرأة ونحوه فادخلت لا لتصرح بما اقتضاه المفهوم وليس في هذه المسئلة تأنيب
مستغل يشغل على نفائس لطائفها في حاشية المعنى (ومع قوم العطف بها على معقول ماض) فلم يجز وا قام زيد
لا عمرو مع إجلالهم ذلك في المنار ع قالوا لانها تكون نافية لماضي ونفي الماضي لا يجوز وما جاء منه حفظه
يخص عليه وقيل لأن العامل مقدور بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو والاعلى الدعاء قال ابن هشام وهو مردود فانه
لو نوقست جهة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لا يمنع ليس زيد قائما ولا قاعدا (ولا يعطف بها جلة لا محلي لها
في الأصح وقد يحدف متبوعها) نحو أعطيتك لا لتعلم أي لتعلم لا لتعلم
ولكن لا لتعلم (و) قال (ابن مالك) فان ولها جلة فغير عاطفة بل خوف ابتداء سواء كانت بالواو ونحو . وان كان كقولهم
الطالبين أو بدونها كقوله

ان ابن ورقاء لا تفتنى بواو * لكن وقائعه في الحرب تنظر

(وقال ابن أبي الربيع) حتى عاطفة جلة على جلة (ما تفتنى بالواو) أو وليها (فرد شرطها تقدم في أوتهى) نحو
ما قام زيد لكن عمرو لا تضرب زيد لكن عمرا (قال السكوفية أو إيجاب) كقول لانها تلم في المعنى نحو قام زيد
لكن عمرو والبصريون منعوه لا يلم بسمع فتعنين كونها حروف ابتداء بعده جلة فيقال لكن عمرو لم يقم
(و) الثاني (أن لا تفتنى بالواو) فان اقتربت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو قام زيد
ولكن عمرو (وقيل لا تكون) عاطفة (مع) أي مع المنفرد (الابها) أي بالواو قاله ابن خروف (وزعم يوسف
العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلا لانها لم تستعمل غير مرة ووقته بالواو عنده عطف (فرد) على
فرد (و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جلة حذف بعضها) على جلة صرح بجميعها
فالتقدير ولكن قام عمرو وعال ذلك أن الواو تعطف فردا على مفرد بخلاف في الإيجاب والسلب بخلاف
الجلتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما في نحو قام زيد ولم يقم عمرو (و) زعم (ابن عصفور) بالواو زائدة لازمة

والعطف بلكن (و) زعم (ابن كساب) أنها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضا (وأثبت الكوفية العطف
ليس كل) فذلكون حرفا واحدا بقوله

ابن المفضل والاله الطالب وأنشروا المعطوف ليس الغالب

أي لا الغالب وفي الصحيح من قوله أي بكر . بأي شيعة بأي . ليس بشيء يعني . والبصريون أولوا ذلك بأن
المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا أي ليس قلت وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان
ضرورية (و به نطق السافعي) فإنه قال في الأم في أثناء مسئلة لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف أي
لا ولا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ وقول السافعي حقيقة في النسبة (و) أثبت
الكوفيون أيضا العطف (بأي) نحو رأيت الفضل رأيت الأسد وضربت بالعصب أي السيف والصحيح أنها حرف
تفسير يفتح بعدها الأجل للداخل لا تالم في عاطفا يصلح للمعقول دائما ولا ملازم ما عطف الفاعل على مرادف وهذا
القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى قال أبو حيان ولا أدري من هو قال والجواب نسبة هذا المذهب
إلى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكي (و) أثبت الكوفيون عطف (هلا)
قالوا تقول العرب جاز يده لا عمرو وضربت زيداهلا عمرا فجاء الاسم وافتعالا في الأعراب دل على
العطف والصحيح أنه ليست من أدوات الرفع والنصب على الأضمار بدليل امتناع الجر في ما ضربت رجل هلا
أمرأة (و) أثبت الكوفيون عطف (إلا) وجعلوا له قوله تعالى . خالدين فيها ما دامت السموات والأرض
إلا ما شمار لك أي وما شمار لك ورد بقوله ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف في العوامل (و) أثبتوا
عطف (أين) قالوا تقول العرب هذا زيد فأي عمرو ولقيت زيدا فأي عمرا (و) أثبت (الكسائي) العطف (أين)
وسمي (في قولك ضربت زيدا فلولا عمرو أو فتي عمرو وبالجمر وأبنا العراء كالمصريين (و) أثبت (هشام)
العطف (يكيف به فتي) نحو ما ضربت زيدا فكيف عمرو وقال سيوريه وهو ردي لا تكلم به العرب قال
أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الأعراف دال على أنها ليست حروف عطف ونسب ابن عصفور
العطف بكيف للكوفيين قال ابن بابشاذ ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال في المغني وقد قال به عيسى بن محبوب
واستدل بقوله إذا قل مال المرأة لانت فنانة . وكان على الأدنى فكيف الأباعد

قال وهذا خطأ لاقتراحها بالفاء والجر بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة . والله يريد
الآخرة . أو بالعطف بالفاء وكيف مقسمة لا فائدة الأولى بالحكم

(مستدرك) (عطف بعض الأسماء على بعض) في عطف الظاهر على ظاهر ومضمير متصل ومنفصل والمضمر المنفصل
على مثله متصل وظاهر سواء صلح المعطوف بإشارة العامل أم لا فيجوز قام زيد وأنا وفيت أماوز يدي ورب رجول
وأخيه (ومنع الأبدى عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) قال أبو حيان وهو في ذلك وكلام العرب على جواز
ومنه . ولقد وصفت الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وآياكم . (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارا فلا) بعد
العطف (بفواصل ما) ضمير متصل لا أو غير نحو . كنتم أنتم وآباؤكم . بدخلوها ومن صلح . ما أشركنا ولا آباؤنا .
فصل في الأول بالضمير المذكور وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا وقوله . لقد نلت عبد الله وابنك غاية . فصل
بالضمة قوله . سالت رعبا وقوما كنت راجعهم . فصل بالتحديد قال أبو حيان ولا يكتفى الفصل بكاف رويدك
بل لا بد من التأكيذ نحو رويدك أنت وزيدا ومن ترك الفصل ضرورة قوله

ورجلا لا يخطئ من سفاقة ربه . ما لم يكن وأب له لينا

(خلافا للكوفية) في نحو ربه المعطوف عليه بالأصل اختيارا حكى من ربت رجلا سواء والعدم وفي الصحيح كنت

وأبو بكر وعمر وطلعت وأبو بكر وعمر وطلعت وأبو بكر وعمر أما ضرب النصب فجوز العطف عليه بلا فصل
اتفاقا لأنه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجار لو ردد
ذلك في الضمير فبغير عود قال تعالى . تساءلون به والأرحام . وجعلناكم فيها عايش ومن لم يتم له برزقين . ومع
ما فهم غيره وقرنه قال هـ فابلكم والأيام من عجب هـ وهذا رأى الكوفيين ويونس والاختفئ وعصمه ابن مالك
وأبو حيان (خلافا لجمهور البصريين) في قولهم بوجوب إعادة الجار لأنه لاكثر نحو . فقال لها وللأرض . وعليها
وعلى الفناء . ينحيم مناه من كل كرب . نعيد اليك وإله آياتك . واحتجوا بأن ضمير الجر شبه بالتنوين ومعاقبه له
فلم يجوز العطف عليه كالنوين وبأن حق المتعاطفين أن يصلح الحلو لكل منهما على الآخر وضمير الجر لا يصلح للحلولة
على المعطوف فاستنع العطف عليه قال ابن مالك والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمع من
توكيده والأيد المتعاطفين ولا يمنعان بالجماع وإن الحلو لو كان شرط لم يجوز رب رجل وأخيه ولا كل شاة
ومخاطبا بدمهم ولا الواهب ثلاثة الهجان وعيدها ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلو (ونالها) وهو رأى الجري
والزبادي (عجب) العود (إن لم يؤكده) نحو مرت بك وزيد بخلاف ما إذا كد نحو مرت بك أنت وزيد
ومرت بنفسه وزيد وممرت بهم كلهم وزيد (ويعطف) بالحرف (على) معمول (معمول ومعمولات
عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة بالجماع) فمما قيل ضرب زيد عمرا وبكر خالد ووطن زيد عمرا . مطلقا
وبكر جعفر مقيما واعلم زيد عمرا بكرا مقيما وبكر مقيما وأخاه مقيما ولا يقال إن زيد في البيت على فراس
والقصر قطع عمرا أي وإن في القصر على قطع عمرا بناية الواو عن أن وفي وعلى ولا جاء من الدار إلى المدينة زيد
والخاتون البيت عمرو وبنيناها عن جاء من وإلى (وفي) العطف على معمول (عاملين) أقوال (منع سيبويه)
العطف (مطلقا) في الجور وغيره وعصمه ابن مالك فلا يقال كان آكل طعنا سار زيد وعمرا وعمرو ولا في الدار
زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بعد واحد وذلك لا يجوز ولأنه لو جاز لما زى أكثر من عاملين وذلك ممنوع
بالجماع كما تقدم (وجوز مشيخنا السكاكيني وشرفه) مطلقا في الجور وغيره قال لأن جزئيات الكلام إذا أضاف
المعنى المذموم منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع والألزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه
وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير الجور وروى ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا
وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين قال أبو حيان ونسب إلى الاختفئ (ونالها) يجوز (إن
كان أحد هاجرا) حرفا أو اسماء تقدم الجور والمعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو وعمرو
الحجرة (ورابعها) يجوز (إن تقدم الجور والمعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما إذا تأخر وهو
رأى الاختفئ والسكاكيني والفرام والزيح وابن مفلح (وخاصها) يجوز (إن تقدم) الجور (في المتعاطفين)
نحو إن في الدار زيد والحجرة عمرا ولا يجوز إن لم تقدم فيها وإن تقدم في المعطوف نحو إن زيد في الدار
والحجرة عمرا وهو رأى الأعلم قال لأنه لم يسمع إلا مقدمات ما وناوى الجملتين حينئذ ومنه قوله تعالى . وفي خلقكم
وما يثبت من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار إلى قوله آيات لقوم يعقلون . وقوله . الذين
أحسنوا الحسنى وزيادة . والذين كسبوا السيئات جزئ عسيرة . وقول الشاعر . وللطير بحري والجنوب . صارع
وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر (وسادسها) يجوز (في غير العوامل اللغوية) ومنع فيها وغيرها هي
الابتدائية فجوز نحو زيد في الدار والقصر عمر ولأن الابتداء رفع لزيد وعمرو وأيضا فكأن العطف على
معمول عامل واحد وهو رأى ابن طلحة (وسابعها) يجوز في غير العطفية (وفي) العطفية (الرائدة) لأنه عارض
والحكم الأول نحو ليس زيد بقاشم ولا خارج أخوه ومما شرب من غسل زيد ولابن عمرو وأما المتع في العوامل

اللفظية المؤثرة اعطاء معنى وهذا رأي ابن الطراوة (ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكس) أى الفعل على الاسم والمضارع على الماضى والجملة على المفرد (فى الاصحاح ان اتحاد) أى المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بان كان الاسم يشبه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى والجملة فى تأويل المفرد بان يكون صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا لفظن نحو . يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى . ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله . يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار . ان شاء جعل لك نعمة يرمان ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا . أنزل من السماء ماء فنصب الارض غضرة . أى فأصبحت . ولقد أمر على التيم يسبى . قضيت . أى مررت . دعانا لجنبه أو قاعدا وقائما . فقاعدا عطف على جنبه لانه حال فهو فى تأويل المفرد . بيانا وهم قائلون . عطف الجملة على المفرد لانها حال أيضا أى قائلين ومنع المازى والمجرد والرجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف أخوال التثنية فكما لا ينضم فيها فعل الى اسم فكذا لا يعطى أحدهما على الآخر وقال السهيلي يحسن عطف الاسم على الفعل ويقع عكسه لانه فى الصورة الأولى عامل لا يتأخر على ما قبله فاشبه الفعل وفى الثانية لا يعمل فمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز ان تعاطف بين فعل واسم لا يشبه ولا قبلين مختلفين فى الزمان (و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية وبالعكس) نحو قام زيد وعمر وأكرمته ومنعه ابن جنى . طلقا (وثالثا) يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله الفارسي وبني عليه منع كون الماء عاطف فى خرجت فاذا الاسد حاضر (وأما) عطف الخبر على الانشاء وعكسه فضعه البيانيون وابن مالك (فى باب المفعول معه فى شرح السهيلي وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الأكثرين) (وجوزوه الصغار وجاعة واستدلوا بقوله تعالى . وبشر الذين آمنوا وبشر المؤمنين . وقول الشاعر

وان شغاء عبدة ماهرة فهل عند رسم دارس من معول

والمؤمنون أولوا ذلك بأن الأمرين فى الآيتين معطوفان على قل مقدرة قبل يأثم أو على أمر محذوف تقديره فى الأولى فأنذروا فى الثانية فأبشركم كما قال الزمخشري فى . وأجبر فى ملأ . ان التقدير فاحذروا وأجبر فى الدلالة لأرجئتكم على التهديد وان الغاء فى قوله فهل الى آخره لمجرد السببية

(مستثنى) (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى . إسرائيل تقبلكم الحر . أى والبرد بيدك الخبر أى والشر . وثالث نعمة فمنها على أن عبدت بنى إسرائيل أى . ولم تعبدنى (وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أى دون المعطوف بها (فى الاصحاح) كذلك تكذبت فصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع ثمه وحكى أكلت . هكذا الخاء وقال

كيف أصبحت كيف أصبحت يغرس الود فى فؤاد السكريم

أى وكيف ومنع ذلك ابن جنى والسهيلي وابن الضائع لان الحروف دالة على معنى فى نفس المتكلم واختارها لا يقيد معناها وقياسا على حروف النفي والتأكيد والنفي والترجي وغير ذلك الآن الاستفهام جازا اختاره لان المستفهم حيث تخالف حيث الخبر وأول المسموع من ذلك على البدل (و) يجوز حذف (الفاعل متبوعها) أى المعطوف عليها نحو . فنى كان منكم مريضا أو على مفرقة . أى فأفطر (وأنكره ابن عصفور) وقال انما حذف المتبوع فقط (وفى فى أو) أى حذفها أو متبوعها نحو صلى رجل فى إزار ورداه فى إزار وفيص فى إزار وقباء أى أوفى وقال الحنفى . فهل لك أومن والد لك قبلنا . أى فهل لك من أخ أو . والد (أى المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال ألم تضرب زيدا بلى وعمرأى لمن قال خرج زيدا نعم وعمرأى (وتقدم المعطوف على المعطوف عليه) (ضرورة) كقوله . عليك ورحمة الله السلام

(وجوزة الكوفية) في الاختيار (ان كان الواو) كما مثل (قبل أو الفاء أو ثم أو أو أولا) كقوله

أطلال دار النياح خمت * سألت فما استجبت ثم صمت

أي سألت خمت وقوله

فلست بنازل إلا ألت * برحلى أو خيالها الكذوب

أي الكذوب أو خيالها (و) ان (لم يؤد إلى وقوع العاطف صدرا أو) إلى (ببائنه عاملا غير متصرف

(و) ان (لم يكن التابع مجرورا) بل مرفوعا كما تقدم أو منصوبا كقوله

لن الاله وزوجها معها * هند الهنود وطوبى له البطر

(ولا) كان (العامل لا يستغنى بواحد) فان قد شرط من هذه لم تعز في الاختيار عند الكوفيين ولا في

الضرورة عند البصريين فلا يقال وعمر وزيد قاتلان ولان وعمران قاتلان ولا مررت وعمر وزيد ولا

الخصم وعمر وزيد (وخالف ثعلب في الأخير) فلم يشترطه وجوز التقديم وان لم يستغن العامل بواحد

(ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو) نحو زيد وعمر ومنطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها

غائبا) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو: ودار أو تجارة أو طوا أو ضوا أو طوا أو كوك فاعلم. ونسبت المطابقة في

قوله تعالى: ان لم يكن غنيا أو فقيرا لله أولي بهما. (وفي الفاء وثم الوجهان) المطابقة وهي أحسن في الفاء

والأفراد وهو أحسن في ثم لأنها توضح بين المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد فعمروا وثم عمرو قاتلان أو قاتلم

(وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما ضرورة) كقوله

يورثه مالا وفي الحى رضى * لما ضاع فيه من قروء نسائك

(و) فصل (غيرها) من حروف العطف (سائق يسم أو ظرف) سواء كان المعطوف أم ما يحوقام زيد ثم والله

عمر وما ضرب زيد لكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قد أو ثم أو بل والله قد عد هكذا نقله

أبو حيان عن الأصحاب معترضه بطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن

فعلا (ولا يتقدم على الكل معمول معطوفها) فلا يقال في زيد قائم وضارب عمرا وضارب

في مستلهج (الأصل العطف على اللفظ وشرطه مكان توجه العامل) إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من

امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفه على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف (وبجوز) العطف (على المحل

بهذا الشرط) أي مكان توجه العامل أيضا فلا يجوز مررت زيد وعمر لأنه لا يجوز مررت زيد وأجازة ابن جني

(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز هذا الضارب زيد وأخيه لأن الوصف المستوفى لشرط العمل

الأصل إعماله لا إضافته لا لتمامه بالعمل وأجازة البغداديون عكس بقوله منضج * سواء صيف أو قد ير محمل *

(و) شرطه (وجود الجوز) أي الطالب لذلك المحل (على الأصح) فبهما فلا يجوز زيد وعمر وقاتلان لأن

الطالب لرفع عمرو هو الابتداء وهو ضعيف وهو المجرد وقد زال بدخول ان ولان زيد قائم وعمر وعلى العطف

وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يشترط الجوز فجوزوا الصورتين ومنع الأول من لم يشترطه من

البصريين أنواره عاكس وهو ان ولا ابتداء على معمول واحد وهو الخبر (و) يجوز العطف (على التوهم)

نحو ليس زيد قائما ولا قائما بالجر على توهم دخول لاء في الخبر (وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل

التوهم) (و) شرط (حيث كثرته) أي كثرة دخوله هناك ولهذا أحسن قول زهير

بدائي أي لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وقول الآخر من الخازم التهم مقدما ولا بطل * ولم يحسن قول الآخر

وما حكمت ذاتي به فيهم * ولا مفش فيهم مثل

لقله دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والجرى والنقطة لمثل كثيرها والمفش المغسد ذات البين
(ووقع) العطف (على التوهم في أنواع الاعراب) في الجر وقد تقدم والرفع حكى سيبويه أنهم أجمعون ذاهبون
وانك وزيد ذاهبان على توهم انه قال هم والنصب قاله الزحشرى في قوله تعالى . فبشرناه بالصدق ومن وراءه اسحق
بعقوب . بالنصب على . عنى وهبنا له اسحق ومن وراءه اسحق بعقوب وقوله . ودرا لوند من فدهنون . على معنى
ان ندمن والجرم قال الخليل وسيبويه في قوله . فأصدق وأكن . والفارسي في قوله . انه من يتق ويصبر . جزما
على معنى تشبيهه بدخول الفاء بجواب الشرط وتأتي من الموصولة بالشرطية واذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه
بالعطف على المعنى لا التوهم ادبا

(خاصة) في توابع مخصوصة (تابع المنادى المبني ان كان مضافا أو شبهه نصب مطلقا) لان الأصل في تابعه
النصب لكونه منصوب المحل وتأكد ذلك بالاضافة وشبهها كقوله

* أزيد أخا ورقا ان كنت نازرا * وقوله * بازرقان أخا بني نعل * وهذا (ما) دام (لم تكن)
الاضافة خبر محضة (فان كانت) فيجوز رفعه (نحو يازيد الحسن الوجه) وجوز الكوفية (أبو بكر) ابن
الانباري (رفع النعت) المضاف اضافة محضة لان الاخفش حكى يازيد بن عمر والرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال
ابن مالك لاستزائه تفضيل الفرع على أصله لان المضاف لو كان منادى لم يجز فيه الا نصب فلو جاز رفع نعتيه
مضافا لزم إعطاء المضاف تابع تفضيلا عليه مستقلا (و) جوز (الفراء) رفع (التوكيد والعطف) نسفا
قياسا في الساب الثاني ومما عا في الاول حكى الاخفش يانهم كالكم ينصبه عند الجمهور ورفعه عند الاخفش
واجهور وألوه على القطع مبتدأ أي كالكم مدعو (أو) كان (مفردا) أي أي الرفع جلا دلي المفظ والنصب
على المحل نحو يارجل الطويل والطويل ويانهم أجمعون وأجمعين يازيد والعلام والعلام (وأوجب الكوفية نصب
الثلاثة) أي النعت والتوكيد والتساق وورد بالساق قال تعالى . يا حبيب أقوى معه والبيرة . قرئ في السبع بالنصب
والرفع وقالت العرب * ألا يازيد والضعاك سيرا بالرفع (و) أوجب (الاخفش نصب نعت العلم وتوكيده)
اتباعا على المحل كما يجب في جامت حذام العاقلة بالرفع جلا عليه ولا يجوز الكسر اتباعا للفظ قال وما ورد من
ذلك منه وما أخرته حركة اتباعا لإعراب (و) أوجب أيضا (رفعه) أي النعت والتوكيد (في) حال تبعية
(التكررة) المقصود لان الضمة عند في يارجل ليست ضمة بناء بل إعراب وأصله يالها الرجل حذف أي فيني
على إعرابه كما كان واجهورة الواو لما حذف وحل محله اوصار هو المنادى حكمه بحكمه فيني كما بنيت (نعم البدل
والعطف) بالحرف عند الجمهور (كاستقل) فما كان منهما مضافا أو شبهه نصب أو مفردا أو تكررة مقصودة
رفع كما لو كانت عليه لان البدل بقدر فيه مثل عامل البدل منه والتساق شبيه به لصفة تقدير العامل قبله
ولا سفسان ظهوره توكيده كما ينلهم مع البدل نحو يازيد رجلا صالحا يازيد ببطء (الا المنسوق ذا آل فالوجهان)
الرفع والنصب جائزان فيه لا متاع تقدير حرف النداء قبله فاشبه النعت (وفي الأرجح) منهما أقوال . أحدها الرفع
وهو رأي الخليل وسيبويه والمجازي لانه أكثر ما سمع ونالها كلف في الحركة . نالها بالنصب وهو رأي أبي عمرو
وعيسى بن عمرو ويونس والجرى لان ما قبله آل لم يل حرف النداء فلم يجعله كلفا ما ولى الحرف ولان
أكثر الفراء قرأه في والبير (نالها) الأرجح (النصب ان كانت) آل فيه (للتعريف) لانه حينئذ يشبه
بالمضاف والرفع ان لم تكن له بل للمخالفة كالأسماع لعدم شبهة حينئذ به وهذا رأي المبرد (وجوز المجازي
والكوفية نصب العطف) بالحرف (المفرد) جلا على المحل نحو يازيد وعمر ابا عبد الله وعمر (ومنه) أي

النصب (الانخس في العطف على نكرة) مقعودة وأوجب الرفع (وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب (و) في نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فقط لأن المنادى حيثئذ معرب منصوب لفظا ومجلا (فان يكون مقصور) نحو يأتي للضرورة (ي) النعت (على ما نوى) في المنادى فان نوى الضم جاز الأمران أو النصب فحين (وتابع) المنادى (المعرب بنصب) سواء كان مفردا أم مضافا لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ منصوب عشرين بالمرفوع (ألا بدل فكما مستثنى) في نصب إذا كان مضافا ويرفع إذا كان مفردا لمقدم ولا يكون إلا صلاحي بالباشرة حرف النداء (وكذا النسق) كاستقل (في الأصح) ويقابله قول الكوفي والماتري السابقي أنه يجوز نصبه إذا كان مفردا قال أبو حيان بل هو هنا أولى منه هناك (ومنع الاكثر وصف النكرة المقصودة) وحكى يونس أنهم وصفوه بالمعرفة وأجروه بحرى العلم المفرد (و) منع (الأصغى) وصف المنادى (المبني) لأنه شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعى وأجوز على الجواز استكره وروده ولأن مشابهة المنادى للمضمر عارضة فكان القياس أن لا تعتبر مطلقا كما لا تعتبر مشابهة المصدر للمعلل الأمر في نحو ضرب زيد لكن اعتبرت مشابهة في الداء استحضارا فلا يزال على ذلك كما أن فعال العلم لا يبنى مجلا على فعال الأمر لم يتعد إلى سائر أحواله (و) منع (قوم) منهم الفراء والسبكي وصف (المرخم) قالوا لأنه لا يرفع الاسم الا وقد علم ما حذف منه ومن يعنى به فلان أخرج إلى النعت مفرد ما سقط منه أولى وأجازه الجمهور ونور وده قاله أحرار بن عمرو وكان في خبره وما ذكر من الدليل ممنوع لأن الاسم يرفع إذا علم ما حذف منه وإن لم يعلم من يعنى به (ومثالها) يمنع (إن أتم) لأنه لفظ يختص بالنداء فأشبه نحو فل وفسق وفسق بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وضعه لأن المحذوف كالموجود (ورابعها) يجوز في المثالين لكن (فبيع) وعليه ابن السراج (و) منع (الانخس عطف نكرة مقعودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال يارب يدور رجل ولا وهذا أمأ الأول فلان أل لا تذف إلا إذا ولى الاسم حرف النداء أو أمأ الثاني فلا في المثالين لا يكون منادى إلا إذا ولى حرف النداء وجوزها المبدى في المنصب وقوى (كما لا بد لاق) أي النكرة المقصودة أو الإشارة (ولا ذوال) من المنادى (و) منع (الماتري عطف المطول العاري من أل واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع) لأنهم رأوا حركتها كحركة المنادى حكاه في النهاية (ومضمر المنادى) الواقع في (التابع) أي (بالنقطة غيبة) وهي الأصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتبارا بما عرض له من المحذور بالواجبه وقد اجتمعا في قوله

فيا أيها المهدي الخنامن كلامه • كأنك تفتق في أزارك خرق

ويقال يا نعم كلام وكلم يارب تفتق وتفتق (خلافا لانخس) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب (وتابع اسم لا) التي أنشئ الجنس (يرفع وينصب مطلقا) سواء كان هو والاسم مفردا أم لا متعديا بالمتبوع أم متفعلا نعتا أم غيره من التوابع أما النصب فاتباعا لعل اسم لا وأما الرفع فله من لامع اسمها فانه رفع بالابتداء وقال في شرح السكاكبة على محل اسم لا فان لا عامل ضعيف فلم ينسج عمل الابتداء لفظا وتقديرًا نحو ولا رجل ظريف أو ظريف في الدار لا رجل فيها ظريف أو ظريف لا أحد في الدار أو رجل لا فيها لا ماء ماء باردا فلا آب وأبنا مثل من وإن وابنه لا رجل وامرأة في الدار لا رجل فيها وقبح فعله عندك لا طالع أجلا ظريف أو ظريفها حاضرا (ألا) البدل قبل أو النداء في المعرفة فيجب رفعه ولا يجوز نصبه لأن البدل في تقدير العامل ولا لا تدخل على المعارف نحو لا أحد زبدها وكذا النسق عند من قال أنه يعمل محل المعطوف عليه نحو ولا غلام فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه (و) ألا (التوكيد) المعطى (والعطف) بالحرف (المكرر) معناه لا والنعت المفرد المبني ليعضل فيجوز رفعها ونصبها مثال الأول لا ماء ماء باردا بالأوجه الثلاثة والثالث لا رجل

ظريف فيها والثاني لاحول ولا قوة الا بالله لا أملى ان كان ذلك ولا أب * لانسب اليوم ولا خلة والفتح في
الثلاثة (تركيبا) وجاز لانهم من نعلمه (وقيل اعراضا) (نعت) جلا على المحل وحذف تنوينه لئلا يكتفى (وذلك في
المعطوف عليه حينئذ) أي حين تكرار لامع المعطوف (الرفع) على الغاء اللاحقة عايشه وإعمالها على ليس
(فمنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ولا وجوز الفتح على التركيب والرفع على الغاء الثانية
وعطف الاسم بعدها على ما قبلها وإعمالها على ليس نحو فلا لغو ولا تأنيب فيها ولا يسع فيه ولا خلة * (ومنع قوم)
من الغاربية (رفع نعت) اسم لا (المعرب) وأوجبوا أن لا يتبع إلا على اللفظ (و) منع (قوم) رفع النعت المضاف
وشبهه (الجارى على المفرد) وأوجبوا اتباعه على اللفظ (و) منع (يونس) نصب العطف المكرر (بالا) وأوجب
قعه لاستقلاله فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعركة وأوجب جعل لازائدة مؤكدة
(وتابع اسم ان المكسورة ان كان نسا جاز رفته بعد استكمال الخبر) لافله كقوله * فان لنا الأم النجبية
والأب * ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله

ان الربيع الجود والخريف * يدالي العباس والصيوة

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة الخبر ان عليه (وقيل) عطفا (على موضع اسم ان) هاهنا كان
مرفوعا على الابتداء وقيل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجود مجوز (وقيل) عطفا على محلى (ان
واسمها) فأنه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات وعلى الاول من عطف الجمل (وجوز
الكسائي) أي الرفع (وقيل) استكمال (الخبر مطلقا) يظهر الاعراب فيه أم لا يظهر نحو ان زيد
وعمر وقائمان وان هذا وزيد قائمان (و) جوزة (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابغون الآية وقول الشاعر * فاني رقيار بهما القريب * قال ابن مالك وبصاح أن يكون هذا
وشبهه حجة للكسائي ويقول بناء الاسم في الآية والثابت رفع اتفاقا ورفع المعطوف هو الحجة والأصل التسوية بين
المعرب والمبني في اجراء التواضع عليهما ويسوي بهما العمل الآية والبيت على ان المعطوف فيهما من نوى التأخير وأصل
منه تقدير خير قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده وقد قرئ * ان الله وملائكته بالرفع وهو شاهد للكسائي
(وقيل) انما جوزة الفراء بشرط (حفاء اعرابه) أي الاسم ثلاثيا فخر اللفظ كذا حكمه عنه أبو حيان وغيره
وجوزة (الخطيل ان افراد الخبر) نحو ان زيدا وعمر وقائم وقوله * فاني رقيار بهما القريب * بخلاف ما اذا جمع
نحو ان زيدا وعمر وقائمان (ومناها) أي ان في جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور (أن المفتوحة
ولكن) نحو ان الله يرى من المذكرين ورسوله * ولكن عني الطيب الأصل والمائل * وقيل لا يجوز ان يعطف
بالرفع على اسم المخالفة كسورة لما في لكن من معنى الاستدراك ولكون أن لا تنفع الامعة * وثمة فلا مانع
للابتداء فيها (ومناها) وعليه ابن مالك (ان صلح الموضع للجملة) جاز العطف بالرفع والا فلا ولا حجة لها بأن يتقدم
عليها علم أو معناه كآلة المذكورة ونحو علمت ان زيدا منطلق وعمر و (دون الثاني) أي ليت ولعل وكان فلا
يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لتلك بتغيير المعنى (و) دون (غير النسق) من التواضع فلا يجوز فيها الا
النصب (على الاصح فيهما) وأجازة الفراء في ليت واخراتها بعد الخبر مطلقا وقيل بالشرط المذكور عني واضح
بقوله

يا ليتني وأنت بالليس * في به ليس به أنيس

وأوجب بان تقديره وأنت معي والجملة حالية وجوز الجر والجرى والزجاج والفراء أجازة أيضا في سائر التواضع بعد
الخبر مطلقا وقيل بشرطه وافتق الجري والزجاج في الصورة الاولى نحو ان هذا زيدا العاقل وان هذا العاقل زيد
وان هذا أخوك قائم وان هذا نعمة قائم وجمعهم أجمعون ذاهبون (وقيل) في (غير نسق ان) المكسورة

(ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم في نفسه من الرفع بعد الظاهر في قوله وقبله مطلقا في قول وشرط البناء في قول ولا يجوز في تابع ما عداهما إلا بالنصب (أما عطف الجمله في هذه المروف وما علمت فيه رفعاً) نحو ان زيداً قائم وعمر اذا ذهب (فالتناقض) أي جازاً اتفاقاً ويكون غير داخل في معناه (وجوز السكت في رفع نسق أول) فعول ظن (اذالم يظهر الاعراب في المستند اليهما) نحو ان ظن عبد الله وزيد قائماً أو يقومان أو مالهما كبير بخلاف قائمين أو قائماً وخالفه القراء والبصريون وهذا النقل عنه هو الصواب وقال أبو حيان خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثاني عندئذ لا يظن ان زيداً صديق وعمر و (يجوز نصب نسق الجمله المعلقة) لان محلها نصب نحو علمت ان زيداً منطلق وعمر قائماً (وتابع المجرور بالمصدر) قائلاً أو فعولاً (يجري على اللفظ) قطعاً (ومنع سبويه والمحققون) الاجراء (على المحل) لان شرطه أن يكون عمر زه لا يتغير عند التصريح به وهذا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين وجوز الكوفيون وجاعة من البصريين وحزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله طالب المذهب سبعة المظالم وقوله

مشى المخلوق عليها الخيل العجل وفي قراءة الحسن عليهم لمة الله والملائكة والناس أجمعون وقوله مخافة الافلاس واللبائس ثم الاختيار عند هؤلاء المحل على اللفظ قال الكوفيون الا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشئ فيستويان نحو يحيى ضرب زيد وعمر و بكر (ونال يجوز في عطف وبدل) دون العت والتوكيد وهو رأي الجري لان العطف والبدل عند من جله أخرى قائماً في الثاني غير العامل الأول بخلاف السبعة والتأكيده فاعمل فيهما واحد ومحال ومما نهي واحد أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً (وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال عجب من ضرب الماء بالين زيد (ولا يجوز حذفه ويجب) الاتباع على المحل للاختلاف (اذا كان المفعول المضاف اليه ضميراً اختياراً) نحو يحيى أكرامك زيداً وعمر بالنصب ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة (ويجوز في تابع المفعول) مع المجر والنصب حيث قلناه (الرفع على تأويله) أي المصدر (يعني) أي يحرفه ممدري موصول بضمي (المفعول) بناء على جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم في حيث عمله (ويجزيان) أي لا يتابع على اللفظ والمحل (في) تابع مجرور واسم الفاعل العامل كقوله

هل أنت يا عت دينار لحاجتنا وعبد رب اخاعون بن مخراق

(الاتعت والتوكيد اللفظ) يتبع فيهما (في الاصح) لانه لا يسمع فيما لا يتابع على المحل وقيل يجوز المحل فيهما قياساً على مجرور المصدر قال ابن مالك بل أول لان اخافت في نية الانضمام ولا بد أن يكون في محل العمل من المصدر (ومنع قوم المحل في تابع معرف بالشيء أو جمع) على حذف فلا يقال هذا الضارب بازيد أو الضارب بازيد أنت أو الضارب الجار وجوز ابن عمقور والأبدى الأمرين (أو) منع (المبرد اللفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المسكراً أو يقع بالف وتاء (عاري من آل ولو أضيف انتهى فيه أو) إلى الضمير (أو ضمه يرمي في) فلا يقال هذا الضارب الجار به و غلام المرأه أو أخيه أو الضارب أو الضاربان الرجل أخيه وزيد وأوجب النصب وجوز سبويه الأمرين فان لم يكن عارياً من آل جازاً للاختلاف نحو جاء الضارب الغلام والجارية (وجوز أهل الكوفة وبعدها من تابع منصوبه) أي اسم الفاعل فيقال هذا الضارب زيداً وعمر وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط المجرور في العطف على المحل (ولا يجوز في تابع معمول) السعة (المشبهة) إلا اللفظ أي الاتباع عليه إن رفعاً ورفع وإن نصباً فنصب وإن جازاً (و) يجوز (القراء لفظ تابع مجرور بها) لانه فاعل في المعنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وأنه وغيره قال لم يسمع ذلك (و) جوز (أهل بغداد جر عطف

منصوبها) نحو هذا حسن وجهها وبذلك كانت ذات حسن وجه، ويدل على خلاف ذلك لا يظن على بحر ورها بالنسب
فلا يقال هو حسن الوجه وليد

في لغو الرض (في الكلام في الاخبار) بكسر المعزة ويقال له باب الخطا فهو نوع من أنواع الابتداء أفرد
بالذكر للمقرين (الاخبار بالذي وفرو عنه) من المني والجمع والمؤنث (أن تقدم) الذي (بتدأ) ويقدر
الاسم (الذي يقال أخبر عنه بالذي) (أو خلفه) وهو الضمير المضمحل عن المتصل (خبراً) عنه (و) توسط (ما
في الجملة) بينهما ماصلة (الذي) عائداً على خبره يرثيها بمختلف الاسم في اعرابه الذي كان له (في الاخبار
كمولك في الاخبار بن زيد من ضربت زيدا الذي ضربته زيداً عن النساء الذي ضربت زيدا) (و) بهذا
ظهر ان الاخبار ليس بالذي ولا عن الاسم بل الاسم عن الذي قال ابن السراج: ذلك لان في المعنى خبر عنه
قال أبو حيان ويجوز أن الـياء بمعنى عن وعن معنى الـياء كما تقول سألت عنه وسألت به فكانه قال أخبر
بهذا الاسم أي خبره خبراً وقال غيره الياء هنا للشيء لا للمندية وكانه قيل أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها
بتدأ قال بدر الدين بن مالك وكثيراً ما يشار إلى هذا الاخبار بعدد الانحصار وتنفوي الحكم أردت ويرى
السامع أو جاباً له نحن (وجوز أن يوزر) مصعب بن أبي كثير الخشني (عوده) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في
الخطاب ويقال في الاخبار عن الثامن ضربت الذي ضربت أنت جلاء على الماضي لأن الذي هو أنت كما يجوز
الوجهان في أنت الذي هو أنت الذي في رفرق ما بالياء يزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في الابتداء وذلك خطأ
بغلافه هذا فقال أبو حيان وقيل قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم دلاله فيقول الذي أنت أم (و) يجوز (المراد
تقديم الخبر به) على الذي مع قوله لا حسن تأخير وعل في قول الجمهور وجوب تقديم الذي المراد حيث لا يمنع
فإن كان ذلك استقام وجب تقديمه كمولك في الاخبار عن أي من أيهم قائم أيهم الذي هو قائم ومن أي رجل
كان أمثالهم الذي هو كان أمثالهم هكذا قال أبو حيان وفيه نظر لما سيبويه (و) يخبر (بال) أن صدرت
الجملة (التي هي هنا) (بمعنى موجب) يصلح لأن (يصاغ منه صلتها) فتقيد في الاخبار عن زيد من قامت
جاء بزيد الفاعل جازي به من بداهة المصدر بمعنى نحو زيد ضرب عمر وأصدرت بفعل غير موجب أو موجب
لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأن كيداً وبدعاً يخبر بالمراد فاعرفه (صلى الله عليه وسلم) (خبر غير ما) أي غير ال (وجب
إبراهيم) كان يخبر بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول انما زيد بآراء الخبر لأن الـياء لا زيد والخبر ال
بغلاف ما إذا أخبر عن زيد من جرح زيد أو الثامن ضربت زيداً فتقول انما جرح زيد والضارب زيداً (و) هنا
لأن مرفوع الصلة ضمير ال (فإن كان الاسم) الخبر به (ظرفاً) فإن كان متصلاً (م) يتوسع فيه (في) في الاخبار
(قرن الضمير في) كما يخبر عن اليوم من فلت اليوم فتقول الذي فلت في اليوم أو عن فعل من قدمت خلفك
فتقول الذي قدمت فيه صلتها كان مما يتوسع فيه قبل وصل الفعل اليوم فتصاحبه حالة الاخبار (و) شرط هذا الاسم
الخبر عنه في هذا الباب (الكل الصلة فيه لا) حاشية نحو (الوأي الأعلام) (المنافاة من الكنى) وغيرها كبكر
من أي بكر وفرج من فوس فرج (ولا) (لأن المركبات ترتب) (الترج) إذ أمرت بآراء المتضادين
(خلافاً للترتيب) حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي ليس تحت معنى واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه في
كلامها قاله أبو حيت ثاقب فوس فرج وورد بأن فرج اسم للشيطان وكان العرب قد وضعت قوساً شيطاناً
فيكون من أكلها (و) شرط (التي عنه بأجسي) (يوضع مكانه قبل الاخبار) لانك تضع بيد زيد في
ضربت زيداً مثلاً (و) بخلاف الما في نحو زيد ضربته لا يجوز فيه زيد ضربت عمر (أو) المعنى عنه (ضمير
لاحال ونحو) فلا يصح الاخبار عنهم إلا بكونان مضمراً بن قال أبو حيان وكذا ما ربط به من اسم ظهراً أو
إشارة فلا يصح الاخبار عن زيد من زيد ضربت زيداً ولا عن ذلك من قوله تعالى: (ولباس التقوى ذلك خير)

وكذا لا يصح لاخبار عن مجرور - في نحو ما لا خبر انظر (و) شرطه (قبوله) رفع (جملته) لا يابيه
 كالتعارف وانما رتبة الخبرين وسرهما كمن في القسم وما للشيئية (و) شرطه (قبوله) النسخ (هو) او
 خطبه (كالتعريف) ضربت فانها وان لم تعين لا تخبر بغيرها قبله وهو الخبر المفضل الذي ان (لا لازم الصدر)
 كلامه الشرط والاستفهام وكما ان خبر بقرينة خبره ان لا يجوز لاخبار عن شيء من ذلك (وقيل في الا) اسم
 (الاستفهام) فله يجوز لاخبار عنه ويلزم الصدر في الا في اعمهم لهم الذي هو قوله ثم في اعمهم ضربت ايه
 الذي اياه ضربت (و) شرطه (قبوله) الايات (لا) ما لم اتي (كالتعريف) وكتب مع وطوري (واهم
 فعل) ناسخ (مني) كليس وما زال واعونه (و) شرطه (ان لا يعود الخبر على شيء قبله) كالماء في
 زيد ضربته والخبر في مطلق من زيد مطلق لانك لو لم يرد عنك ما لم يكن خبره او ذلك الخبر يطلبه
 زيد والموصول ولا جزم ان يعود اليها وانما في قوله في لاخره بالارتباط من منع الاخبار (وقيل) بل
 (الشرط ان لا يكون) الخبر قبل لاخبار (رابعا) كفي زيد ضربته فاعاد على سابق وليس رابطا
 جاز الاخبار عنه كآريه كمراسان فيقول لقيته فاذا اديت قلت الذي لقيته هو منع الاخبار عن خبر
 لقيته وان كان عائد على شيء قبله الا انما اورد في الشاويين قول الشاويين الخبر وهذا غير صحيح ولا يوجد في
 كلام العرب لا يفهم المعنى المراد منه في الجمله قل ابو حسان والذي ذهب اليه هو الشرط الاول وهو
 اختيار الجزولي (و) شرطه (كونه) من موصوف به من جملة صالحة (لوصف) بأن تكون خبر بقرينة
 من معنى التعجب غير متعديه كلاما ليس كونه موصوف به في خبر تابعه ونحوها (او جملتين في حكم) جمله
 (واحدة) كجملتي الشرط والجزاء فانها تصح لوصف في منع في هذا الباب كآريه خبر عن زيد من قولك ان
 تضرب زيدا اضربه فتقول الذي ان تضربه اضربه زيد (و) شرطه (ان يقع العائد في المتعاطفين)
 بأن كان الذي يراد الاخبار عنه مطلقا ومعلوم فاعاد في قوله زيد وعمر والذي ضم وعمر وزيد بخلاف
 ما اذا اختلف قل ابو حسان وذلك لا يتصور الا في العدم على التوهم نحو زيد لم يمت ولا يصديقك زيد زيد
 ايس بقائه ولا يصديقك فلا يجوز الاخبار عن قولك بصديقك لان عمل الجزاء ليس موحودا في المعطوف عليه
 فيا تصد العائد في المتعاطفين (والاصح جواز) في هذا الباب (عن خبر المتكلم والمخاطب) ومنه
 بعضهم قال لانك اذا لم تضع موضع خبر غيبة وهو اعم من ما يوضع الا في موضع لا يجوز ولا يجب
 منع ما ذكره من قولك في الاخبار عن الذين الموات من انك قد قتل الذي هو قتلنا والذي هو قتلنا لما
 خبرنا القاتل فقل ان عصفورا لا خلاف في جواز منع (و) الاصح جواز في (خبر باب كذا الجمل) كما
 يجوز في خبر باب الميت لو باب ان وباب ظن الجمل لا خلاف في مثله فيها من كآريه اخذ الذي كان اياه او كآله
 زيد اخذ وفي باب الميت الذي زيد هو اخذ وفي باب ان الذي زيد هو اخذ وفي باب ظن الذي
 ظنت زيد اياه اخذ والاحسن وصل الخبر فيقال الذي ظنته زيد اخذ ونقل ابن الدهان عن بعضهم
 منع الاخبار عن خبر كان مطلقا لانه في معنى الجملة واستقضاء من المراجع قل لا يابيه معقول في الحقيقة
 وليس اخباره متصلا بما هو محال وهذا يفتش في ان عصفورا لا خلاف في الجواز اما المشتق فبأن (و)
 الاصح جواز عن (المذكر المحض) بوصف أو إضافة كقوله في قلم زيد في المذكر أو قلم لآب الذي
 قلم زيد في المذكر حسن أو قلم لآب (لا) عن (غيره) وهو المذكر وقيل لا يجوز التخصيص أيضا وقيل
 يجوز عن المؤنث أيضا (و) الاصح جواز عن (المفعول) واختاره ابن ابي عمير في الاخبار عن المفعول
 في جملته الذي قبله اجل ذلك وصح ابن عصفور المنع لان في الاخبار عنه تغييرا عن حاله من الرفع

وغيره (و) الاصح جوازها في المفعول (معه) واختاره ايضا ابن الضائع وحاصله ابو حيان فتقول في الاخبار عن
الطيالسة من جاء لبرد والطيالسة التي جاء البرد واياها الطيالسة وصحح ابن عمه في الاخبار لما فيه من
التعير عن حاله واجب بان التعير وجود في كل اسم أريد الاخبار عنه (و) الاصح (منعه) في كل خبر مشتق
لمبتدأ أو كان أريان أو ظن أو قبل يجوز فيقال في قائم من زيد قائم أو مع ناسخ الذي زيد هو قائم والذي كان زيد
ايه قائم والذي ان زيد هو قائم والذي ظننت زيدا اياد قائم والذي ظننته زيد قائم (و) الاصح (منعه) في
(مرفوع نحو عسى) من جواز افعال باب المقارن في اجازة ابن أبي الربيع فيقال الذي عسى أن يفوم زيد وورد
بأن عسى لا تصلح للصلة لانها خبرية أما المتصرفه ككاد وأوشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد
يضرب عمر زيد في كاد زيد يضرب عمرا (ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في قائم زيد وعمرو بخبرا
عن المعطوف بما الذي قائم هو وعمرو زيد وعن المعطوف الذي قائم زيد وهو عمرو وفس عليه المعطف بتأثر
الحروف فان كان المعطف بأم لم يجز الاخبار لاعتن المعطوف ولا عن المعطوف عليه (و) يجوز في (سائر
التوابع) أي أتيها (مع المنبوع) فيقال في باب النعت في مرتب برجل عاقل الذي مرتب برجل عاقل وفي
باب التأكيد في قائم زيد نفسه الذي قائم زيد نفسه وفي باب البدل في قائم زيد أخوك الذي قائم زيد أخوك
(وقبل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال الذي قائم زيد هو أخوك والذي قائم هو أخوك زيد
والصحيح المنع كافي باب النعت والتأكيد (وضعفه المازني في باب التكلم) ويجوز (في الموصول) بأن
يجعل مكان الموصول وصلته ضمير لانهما نيتي واحد ويجعل الموصول وصلته خبر فيقال في الاخبار عن الذي
من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته (و) يجوز (في المتنازع فيه ويسبق في الترتيب)
فيقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربته زيد الذي ضربني وضربته زيد (فان كان) الاخبار
(بال) والخبر عنه غيره (أي غير المتنازع فيه) (خلافا) قال أبو حيان في شرح التلخيص اذا كان المعطوف
والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فأردت الاخبار بال عن بعض أسماء الجملتين فزع ذلك قوم
وأجازة آخرون ثم اختلفوا فذهب الاخفش الى انه يسبق من الفعلين اما فاعل ويدخل أن عليهما وبوفيهما
عوائدهما او يجمعهما جميعا كشي واحد وبمعطف مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن البناء من ضربت
وضربني زيد الضارب زيد والضارب به عوانا وذهب قوم من بغداد الى انه يعود ذلك لانهم يحذفون الموائد
ويقولون في الاخبار عن البناء من ظننت وظنني زيد عالما بالظان والظان عا لما زيدانا وقيل قول الاخفش
انما هي اياه والظان عا لما انما اذهب المازني الى مراعاة الترتيب وهو كاصحاب الحذف الا انه جعل الكلام
جملتين اسميتين كما كانا فعليتين فتقول الضارب به أنا والضارب زيد وذهب الفارسي والجرجاني الى انه يدخل
ال على الاول خاصة فتقول الظان انا اياه وظنني عالما لما زيداه فذهب مذاهب ذكرها ابو اسحق ابراهيم بن أصبغ
في كتابه المسمى برؤس المسائل في الخلاف

في العدد أي هذا بجمته (مؤنث بالثناء ثلاثة) فاقولها (الى العشرة) أي معها (ان كان المعدود مذكرا
مذكورا) نحو اربعة ايام وعشرة رجال (وكذا) ان كان المعدود المذكر (محذوف على الأقصع) نحو
صمت خمسة أي خمسة ايام ويجوز فيه حذف التاء وعليه اربعة اشهر وعشراء من صام رمضان واتبه ستامن
شوال وحكي الكسائي صامن الشهر خمسة (ونحو حذف التاء) من ثلاثة الى عشرة (ان كان) المعدود (مؤنثا)
خفية أو مجازا نحو سبع ليال وعشرين ايام (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن
جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير) نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط وخمس من

الفعل بخلاف اسم الجمع المذكور كقصة وعط وثلاثة نفر وأسم الجائس المذكور ومذكره الجمع كغيب وسدر
 وموز وقع نصب العرب على تذكيرها وتأنيب البدأ والنقل واستعملت بأثر أسماء الجائس كالبحر وموتة
 ومذكرة قالوا والغلب عليها التأنيب وبخلاف المؤنث منها التأنيب عن جمع مذكرة كقوله ثلاث أشياء وثلاثة
 رجله لانهما ثابان عن جمع مفرد هما إذ عدل من جمع شيء على أفعال انفعلا ومن جمع راجل على أفعال
 كصاحب وأخطب إلى فعله وبخلاف المسبوق بوصف بدل على التذكير نحو ثلاثة ذكور من البط وأربعة
 غول من الأبل فإن التأنيب في جميع ما ذكره والنسبة في إثبات التانيق في المذكور أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث
 أن يكون بعلامة التأنيب وتركبت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس لأن المذكر أصل وأبقى فكان العلامة
 أحق ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علاقتي تأنيب (والعبرة) في التذكير والتأنيب (باللفظ غالباً) بالمعنى وقد
 يعتبر (في ذلك المعنى) (بقوله) فيجاء بالهاء مع لفظ مؤنث لتأويله بذكر كقوله ثلاث أنفس وثلاث ذود وقوله
 وقائع في مضر تسعة أول الأنفس بالانضمام والوقائع بالمشاهدة يترك مع لفظ مذكرة لتأويله بمؤنث
 كقوله وان كلما هذه عشر أبطن أول الأبطان بالقبائل (و) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيب
 (بالفرد) لا لجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دينيرات (خلافاً لأهل بغداد) فانهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون
 ثلاث سجلات وثلاث حمامات بغير هاء وإن كان الواحد مذكرة (و) العبرة (في اللفظ) للتأنيب عن الموصوف بحال
 أي الموصوف لا بحال الصف فيقال رأيت ثلاثة رجال بالهاء إذا أردت رجالاً وثلاث ربات بحدتها إذا أردت
 نساء اعتباراً بحال الموصوف وعليه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اسقط الهاء اعتباراً بحال الموصوف وهو
 الحسنات ولم يعتبر المثل (و) عطاف العشر ونواخوته (من ثلاثين إلى تسعين) (على اليف) وهو (مادون
 لشرة) (من واحد إلى تسعة) (ان قصد به التبيين) فيقال في المذكور واحد وعشرون واثني عشر وعشرون
 إلى تسعة وتسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون واثنتان وعشرون إلى تسع وتسعين ولا يقال في شيء
 مادون الشرة تسعة وتسعين أو واحد عشر ونواخوته (والا) أي وإن لم يقصد التبيين (فيضعة في
 المذكور وبضع في المؤنث) يعطف عليهما العشر ونواخوته فيقال عسدي بضع وعشرون رجلاً وبضع
 وعشرون امرأة وهما يكسر الباء من بضع الشيء فطعته كما أنه فطعته من العدد (ولا يخصص) أي البضعة والبضع
 (بالشرة قصاعداً) بل يستعملان وإن لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله تعالى في بضع سنين
 (خلافاً للفرأ) في قوله أنهم ما لا يستعملان إلا مع الشرة ومع العشر بن التسمين ثم هما اسم عدد مهم من
 ثلاث إلى تسع وبذلك فارق اليف فانه من واحد وفارقة أيضاً في أنه يكون للذكر والمؤنث بغير هاء وفي أنه
 يخص بالشرة قصاعداً وهو من ألف الشيء إذا زاد عليه (وتبنى الشرة معه) أي مع الاسم المضموم اليه وهو
 اليف عند قصد التبيين وبضع وبضع عند عدمه لانه منه معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد وترك
 اختصاراً (على) مركبة لأنه عرب الأصل وكانت (الفتح) طلباً للتعريف فيقال أحد عشر واحد عشر عشرة
 وثلاثة عشر وثلاث عشرة وبضعة عشر وبضع عشرة (وجوز الكوفية) أضاقه أي اليف أو البضع (الها)
 أي الشرة واستدلوا بقوله بنت ثمان عشرة من حجة وأجيب بأنه ضروري إذا لمعنى لهذا الإضافة لأنها
 لما عني اللام أو من واليف ليس للشرة ولا منها بل هو زيادة عليها (و) جوز (الانحسار) أعراها (مضافة) إلى
 اسم بعدها (كبهليك) فيقال هذه خمسة عشر كبقائه المذكر مشوحاً وتغير آخر الجوز بالعوازل (و) جوز
 (العرا) حينئذ أعراها (كأين عرس) فيقال هذه خمسة عشر كمررت بحمسة عشر كباعراب الأول على
 حسب العوازل وجرى أي أيدوا وجهه ومنعوا قياس ذلك وأوجبوا بقاء الجزئين على الفتح كما لو لم يفت (و) جوز

(ابن مالك يظهر الالف) الذي قدر في الاصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب البناء فيقال عندي خمسة وعشر رجلا وخمس وعشرة امرأة قال أبو حيان وما أطن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله

• كائن بها البدر ابن عشر وأربع • فيخالف التركيب أربع وعشر بتعديم النيف على العشرة فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب (وثلاثة فافوقها) إلى تسعة في المركب (مع عشر) والمعطوف مع العشر بن واخوته كغيره (تأتي في المذكر ساقطة في المؤنث وثلاثة عشر في المركب بالعكس أي ساقطة في المذكر تأتي في المؤنث كراهة اجتماع علاقتي تأتي فيقال عندي ثلثة عشر رجلا إلى تسعة عشر وثلاثة وعشرون رجلا إلى تسعة وثلاثين وثلاث عشرة امرأة إلى سبع عشرة وثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وثلاثين (ولذا كرون ثلاثة عشر أحد عشر أو واحد عشر وأثنى عشر وأثنى عشر أو واحدة عشر واثنان عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة وأعراب أحد عشر دون المجرى في اثني عشرة فكأنهما كلتان قد تباينتا (واثنا) عشر (واثنتا) عشرة (مبنيان مجزا) لما تقدم (معربان صدرا) على الاصح بالالف رفعها والياء مجرا ونصبها (لقياء) أي العجز فيها (عن النون) بقي المذكر على اعرابه كما كان مع النون (ومن ثم) أي ومن أجل ذلك وهو قيام العجز فيها مقام النون (اختصاصا مع الإضافات) فلا يقال ثمانية عشر ولا اثنا عشر تلك كما أنه لا تجتمع النون الإضافات بخلاف سائر أخواتها فأنها أضاف نحو واحد عشر ثلثة عشر وثمانين (والاصح في الصدر أنه مبني على الالف والياء كاخواته المركبات وعليه ابن كبر) أن وابن درستويه (ويا عني عشرة تغني) على الأجود ثلثة الف على الياء (أو تسكن) كسكونها في معدي كرب (أو تصدق) لأنها حرف زائد وليست من صنع الكلمة وحذفها (بعد) إبقاء (كسر قبلها) دلالة عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب (وفيه يلزم الحذف في الأفراد) قبل أن تركب في العدد فيجعل الأعراب على النون نحو هذه ثمان ورايت ثمانا ومررت بثمان (وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز قال نهائي . اثني عشرة عينا . وقد نكسرت في لغتهم وقرئ به في الآية (أو تفتح) رجوع إلى الاصل فيها وقرأه لا عشرين أما عشر في التركيب فتفتح السين والعين (أو تسكن عين عشرة) لنوا في الحركات في كلمة وقرئ به في . أحد عشر كوكبا . واثني عشر شهرا . (أو) تسكن (ما أحد) عشر استغناء لنوا في الحركات (وحذف) أي أحذف (عن واو) الاصل وحذف (وألف إحدى) تأتي ولذا منع الصرف (وقيل الخاف) وهزه أيضا عن واو (ويعطف عليها) أي على أحد واحد (العشر بن واخوته كما) يعطف على واحد واحد (ولا يستعملان) لبادون تبييف (مع العشرة أو العشر بن واخوته) (الامضا في غير علم) نحو . لأحدى الكبر . إحدى اثني . قالت إحدىهما . فذكر كراحتيهما الأخرى . أحد الاحد بن واسمعهما بال تبييف ولاضافة قليل نحو . وان أحد من المشركين . لقد ظهرن فافتحن على أحد • وأضيفت إلى العلم في قول النافذة

• إحدى لي وما هام الفؤاد بها • فأول على حذف المضاف أي إحدى ساء لي والغالب عند عدم النيف واحد

• وواحدة (ويرى العقد المفرد) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم يضاف ثلاثة وما بعدها والمفرد عشرون

واخوته ومائة وألف أو قصده تعريفا (بال) كسائر الاسماء المفردة فيقال الواحد والاثني والثلاثة والعشرة

والعشرون والأتسون والمائة والالف (وتدخل في المعطوفين) بإجماع كقوله

يا فالحس والحسين جاوزت فارتقب • قد وما على الاموات غير بعيد

(و) تدخل (في) ثني (مضاف) دون أوله نحو لثلاثة الابواب ومائة لدرج وألف البديار قال

• ثلاث لآتي والزوم البزقع • وقال • فأذكرك حبة الاشبار • (و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو

ما قلت الا بعشر درهما (وجوز الكوفية دخولها في جزئيهما أي مضاف والمركب فيقال لثلاثة الابواب

والخامسة العشر رجلا والبصيريون قالوا الاضافة لاتجتمع ال والركب محكوم له بصحح الاسم المنفرد من حيث ان الاعراب في محل جديده فكأن ثابته كوسط الاسم ولا تدخل على أول المضاف مع نجر ثانيه باجاء كانه لانه أبواب (و) جوز (قوم) دخولها (في تجسيره) بناء على جواز تمرير التجسير نحو العشر ون العشرم (و) جوز (قوم تركها من المطوف) ودخولها في المطوف علي فقط نحو الاحد وعشر ون رجلا واختاره الأيدي فسيها بالركب ورده أبو حيان بالفرق فان المتعاطفين كل منهما مرب فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد (رافع بن) العدد (عذكر ومثنت فالحكم في التثنية وحذفها (السابق مع الاضافة مطلقا) وجد العقل أم لا اتصل أم لا نحو عندي عشرة أعبد وإماما وعشرا مائة وأعيد وعشرة جال ونوف وعشر نوفي وجال وعشرة بين جال وثلاثة وعشرين نافذة وجلي والحكم السابق أيضا (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو عندي ستة عشر رجلا وثلاثة وعشرين نافذة وجلي (و) رجلا (وان فصل بين) (مع عدم العقل) (فالمثبوت) سبق أم لا فصل بين جال وثلاثة وعشرين نافذة وجلي ووجهه ان المذكور لا لا يعقل كاثبوت (وان وجد العقل فلهذا كرمطنا) سبق أم لا فصل بين أم لا نحو ستة عشر عبدوا مائة أو مائة وعبدوا أو بين مائة وعبد قال أبو حيان و لو كان عاقل وغيره غاب المعاقل قال والعدد المتطوف هل هو كتركيب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور فهم

مسندة في اسم الفاعل (المتفق من العدد بصاغ من اثنين) خافوا قهرا (إلى عشرة وزن فاعل) فغيرنا من المذكور وفاعله (لأنه من الموزن بمعنى ماصغ منه) ولا يصور ذلك في معنى الواحد لأن الواحد مفعول هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغه ويستعمل (فردا) كثنان وثانية وثالث وثالثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافا) وهو موصوع (منه) كثنائي اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصب) أي لا ينصب هذا المصوع أصله المأخوذ منه (في الأصح) وعليه الجهم ولأنه لا فعل له لم يوصو لولا ثبوت الثلاثة ولأنه لا يربط اسم الفاعل فرع الفعل والثاني انه ينصب وعليه الأحضض والسكران ونعاب وفطرب فيقال ثالث ثلاثة ورابع أربعة على ان معناه هم الثلاثة ومنهم أربعة (وثالثها) وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فافوه قال لأن المفعول سبع ثبات الرجلين إذا كانت الثانية منها فيقال ثلثين ولم يصح مثل ذلك في البواقي (ويضاف غير عاشر) أي تابع فمأخوذه إلى (مركب مصغر بما) هو موصوع منه فيقال ناسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي ويحرب اسم الفاعل (زوال التركيب إذا كان أصله ناسع عشر تسعة عشر قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعدال في ثالث ثلاثة أن يعينه ما على معنى مقام تسعة عشر (أو مطع عليه عشرون واخوته) فيقال التاسع والعشرون والتاسعة والعشرون تركذا اسما لها (أو تركب معها عشرة) تركيبا مع النيف (مقتصر عليه غالبا) نحو التاسع عشر والتاسعة عشرة (أو مضافا المركب مطاين) مع بقائه كل من جزئي اسم الفاعل والعد والمضاف اليه نحو ناسع عشر تسعة عشر وتسعة عشر تسع عشرة (وهو لأصل) وألفها استعمالا والأولان محدوفان منه اختصارا وهن حذف في الثاني المركب الباقي أو صدر به محذوف الأول قولان هذا الثاني يحرر الجزء الأول زوال التركيب دون الأول (ومثلها الحادي في الزائد على عشرة) فيقال على الأول حادي أحد عشر وحادية إحدى عشرة والحادي والعشرون والحادية والعشرون وعلى الثاني الحادي عشر والحادية عشرة وعلى الثالث حادي عشر أحد عشر وحادية عشر إحدى عشرة وحادي مطلق واحد حفات فلو سكت لاءه فاعتدت بلاءه كسر ما قبلها وسكتي الكسائي واحد عشر على الأصل (وإن قعد به) أي فاعل من المصوع من اثنين إلى عشرة (جعل الأسفل في رتبة) أي رتبة أصله الذي صبح منه (عمل) لأنه فعل لا حتى ثبوت الاثنين وربوت الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة وثلاث اثنين وحكي ثاني واحد وحكم عليه كاسم الفاعل من النصب أو الاضافة إذا كان بمعنى الحال أو

الاستقبال ووجوب الاضافة اذا كان معنى الماضي وفي التنزيل . ثلاثة ايامهم كاهم . الآية . ثلاثة ايامهم كاهم الآية
(ولا يجوز المشقة في الاصح) وفيه يجوز ان يستعمل مع التركيب لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال
رابع ثلاثة عشر باعراب الاول و رابع عشر ثلاثة عشر ببناء جزء كل و اضافة المركب الاول الى الثاني وهو
الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأى سيبويه فله قياسا واختاره ابن مالك والجمهور
على خلافه لانه لم يسمع وجوز الكسائي بناءه من العقود وسكني عاشر عشر بن وقاس عليه الى تسعين فيقال
هذا الجزء الثالث ثلاثين واباه سيبويه والقراء وقال يقال هذا الجزء العشر ون زاد غيره او كمال العشر بن او تمام
العشر بن او الموفى عشر بن

في التاريخ أي هذا المصنف وهو عدد الايام والليالي بالنظر الى ما مضى من السنة والشهر واليوم وقوله أرخ وورخ
وكذا يقال تاريخ وورخ (يورخ بالليالي) دون الايام (لسبقها) لان اول الشهر ليل وآخره يوم والليل أصبق
من النهار خلقا كما قاله (١) أخرجه ابن أبي حاتم (وان تأخرت ليلة عرفة) عن يومها (شرعا) فذلك بالنسبة الى
الحكم وهو مشروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص (فيقال أول ليلة من الشهر كرسب لاول ليلة منه) أو في
أول ليلة أو (لغزته) أو (ليله) أو (لمسه) ثم اذا أرخت بعد مضى ليلة يقال كرسب (الليلة خلت) أو مضت منه وإذا
أرخت بعد مضى ليلتين (فقلنا) أي فيقال لليلتين خلتا من (فقلون) أي ويقال بعد مضى ثلاث فاكثرت ثلاث
خالون منه (فلعشر فقلت) أي ويقال بعد العشر لاحدى عشرة ليلة خلت بالثاء لانه جمع كثيرة وقد تقدم في
الضمير ان الاحسن فيه التاء في جمع القليلة والنون ويجوز عكسه وإذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال كرسب (النصف
من) شهر (كذا) وهو (اجود من) أن يقال (خمس عشرة) ليله (خلت) منه (أو بقيت) منه الجائز أيضا
(فقلنا ربع عشرة بقيت) يقال في السنة عشر مؤخر خال ليل عند الاكثر ويقال في العشرين (عشر بقيت) أو كذا
ما بعد موفى التاسع والعشرين (الآخر ليلة بقيت) وفي ليلة الثلاثين (الآخر ليلة) منه (أو ليلة) أو (لا تسلاخه)
وفي يوم الثلاثين (الآخر يوم) منه (كذلك) أي تسلاخه أو لا تسلاخه (وفيه) أي تسلاخه أو لا تسلاخه (وفي النصف الثاني أيضا
(بماضى) لانه محقق وما يقى غير محقق (ويقال) كرسب في العشر الاول والاخر لا في الاوائل والاخر (والآخر)

في الكتابة أي هذا مبنيها وهي ايراد لفظ التكلم على حسب ما ورد في الكلام (بأن بأي عن مذكر
نسكرة) سواء كان عاقلا أم لا وصل أم وقفا (فالأصح) فيه (مطابقة المحكي) اعرابا وبنيا (فإراد غيرهما)
أي تأنيثا وتثنية وجمع فيقال في حكاية قلم رجل أي وفي قامت امرأة أمة وفي قام رجلان أيتان وفي قامت امرأتان
أيتان وفي قام رجال أيتان وفي قامت قيات أيتان وفي رأيت رجلا أيتان وفي مررت برجل أي وهكذا ويجوز ترك
المطابقة فيما عدا الافراد والتأنيث والاول أكثر في اسكان العرب (١) بدل من المذكور نسكرة عن وقفا لا وصلا
خلاف اليونان فكذلك (أي لا أنصح المطابقة فيما ذكر (و) لكن (تسبع نونها في الافراد) فيقال في قام رجل
منو وفي مررت رجلا منو وفي رأيت رجلا منو (وتسكن) نونها قبل تاء التأنيث في التثنية غالباً (ويقال منان
في الرفع ومنين في النصب والجزم وقد تسكن قبلها في الافراد فيقال منن يسكون النون والباقي الرفع والنصب
والجزم والعصم منه يقع النون واسكان الهاء المبدا من تاء التأنيث وقد يجوز قبلها في التثنية فيقال منان وهو
القياس لانه تثنية متباعدة عن الافراد وهو المشار اليه وتولى غالباً ويقال في حكاية التثنية والاعراب
منان ومنين وفي حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفي حكاية الجمع والتأنيث منان ويجوز أيضا ترك المطابقة
فنقول اذا قيل قام رجل أو رجلان أو رجال منو وفي نصب ذلك منا وفي جر منى وكذلك في المؤنث افراد وتثنية

وجما وهو لغة لغوم من العرب وكان هؤلاء أرادوا أن يحكموا إعراب الاسم فقط وأجاز يونس الحسكية بن في
الوصل والحق الزبادات بها حيث تقول منو يافتي ومنيا هذا ومنى ياخذ ولا تنون ومنه يافتي في الأحوال تشبه
إلى الحركة ولا تنون ومنان ومنان يافتي قد تكسر النون ومنون ومنين يافتي فتفتح النون ومنان يافتي فتضم التاء
وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نسيا وبرا وحكاها لغة لبعض العرب ولشدوها قال لا يصدق بهذه اللغة
كل أحد (وقيل الحروف الناشئة زائدة) زيدت أولا (في الحسكية) ولزمت عنها الحركات لا أشباع للحركات
فتأنت الحروف وتولدت عنها الفاصل القولين أنه اختلف هل الحسكية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو
بالحروف ولزمت عنها الحركات والاول قول السبراق والثاني قول المبرد والعارسي (وقيل) الحروف (بدل من
التنوين) قال أبو حيان وهذا ليس بشيء لأن الابدال من التنوين رفعها جز اللغة لبعض العرب وأما متوونى
فسكن العرب تقول (وقيل بدل من لام العهد) لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام الثلاثية ومن أن الثاني غير الاول
(ولا يحكى غالبا معرفة) وشدة حكاية المضمير في اروي من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم (خلافا ليونس) حيث
أجاز حكاية جميع المعارف كالأشارة والمصاف (الا علم لا يبين في الاشتراك فيه) لهما أو كنية أولها في معنى باجماع
الهاء على لغة الخنزين (عن دون عاطف فيقدر اعرابه كله في الأصح) كقولك لمن قال زيد من زيد ومن قال رأيت
زيدا من زيد اولن قال مررت بزيد من زيد في الأحوال الثلاثة مبتدأ زيد خبر وحركات الاعراب الثلاثة
مقدرة لأن حرفه من قول بحركة الحسكية وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدر اذ لا ضرورة في
تكاليف رفعه مع وجود أخرى وانما قيل به في النصب والجر للضرورة وذهب العارسي إلى أن من في ذلك
مبتدأ وخبر حاجله مخدوفه وزيد بعض تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيد ومن مررت بزيد بدخلكون بدلا
من الضمير المقدر وذهب بعض الكوفيين إلى أن من محمولة على عامل مضمير بدل عليه العامل في الاسم
المتستقيم عنه والواقع بعد من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت من زيدا فالتقدير من ضربت وزيدا بدل
من من واذا قيل مررت بزيد فقلت من زيدا فالتقدير من مررت بزيد بدل من من فان اختلفت من بماطف فقلت
ومن زيدا بطلت الحسكية وتعين الرفع سواء كان زيدا في كلام المتكلم منصوبا أم مجرورا واللبس ولو يبين
نفي الاشتراك في العلم لا يجوز أن يحكى وقد يترك الخنزون حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه على كل حال
كلغة غيرهم فان بقي نجم لا يميزون الحسكية أصلا قال أبو حيان والاعراب أقبس من الحسكية لأنها لا تصور
الانحراف والخبر عما عهد نفسه من الرفع (ويحكى الوصف المعروف المنسوب قال سيبويه من ملحقة بالوالياء)
المشبهة (كالن) لمن قال مثلا قام زيد القرشي فمعههم القرشي فاستفهمت عنه ويعرب إذا ذلك وتوث
ويشئ ويجمع بالواو والنون وبالالف والتاء وتثبت هذه الزبادات في الوصل والوقف فان فهمت لغة
المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحك بل تقول من زيد القرشي الأعلى لقمن يحكى العلم المتبع وذلك قلل ثم ان
سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموم (فعمم قوم ذلك في العائن وغيره وفي النسب إلى أب وأم
أو قبيلة أو بلدة أو صنعة) ونحو المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماء والماء (لأن الماء لا يغفل فذا قيل رأيت الخمر
الوحشي أو المسكى تقول الماء أو الماء قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندى لأن ما لا يحكى بها فيبقى أن لا
تدخل في هذا الباب قال وكان الأقبس أن تدخل فيه أى لأنها تغير العاقل والماء في الحسكية فيقال لا يوى
ينسب إلى أى وقال غيره الصصح ان سيبويه أطلق القول ولم يسمع الماء ولا الماء وإنما قلنا من قاله بالقياس
(و) خصه (الدبراق بالنسب إلى الام والاب والقبيلة) كالماء والماء والقرشي قال وأما النسب إلى
البلد كالمسكى أو الصنعة كالخياط فلا يقال فيها المنى لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنعة والبلد والقياس

يقضي أن القصد بالكتابة إنما هو المحافظة على الاسم وهم إنما يحفظون على النسب إلى الأم والأب والقبيلة لا غير ذلك انتهى (ولا يحكى علم تتبع بقراين مضافا لعم) سواء أتبع نعت أو عطف بيان أو بدل أو ثا كيد بدل بتعين الأعراب في جميع ذلك فلا قيل رأيت زيدا العاضل أو أعا عمرو أو نفعه يقال من زيد الفاضل أو من زيد أخو عمرو أو من زيد نفسه فإن أتبع بان مضاف إلى علم جازم الكتابة لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعل كشي واحد فيقال لمن قال رأيت زيدا بن عمرو من زيد بن عمرو (وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا) قاله أبو علي (وفي) حكاية الاسم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خلف) فذهب بونس وجما عا إلى أن عطف أحد الاسم على الآخر مبطل للحكاية ومذهب آخر من أن العطف لا يبطأها وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فإن فيها بيان للتبوع فيقال لمن قال رأيت زيدا أو عمرو من زيدا وعمرا فإن كان أحد المتعاطفين محاسنى والآخر بخلافه ثبت على التسليم منها واتبعه الآخر في الحكاية أو بطلانها فيقال في رأيت زيدا وصاحب عمرو من زيد أو صاحب عمرو وفي رأيت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو وزيدا (ورمى بحكى الاسم دون سؤال) كقوله تعالى: يقال له إبراهيم، فأبراهيم ابن إسحق ومنزل وقد حكى هذا اللفظ لأنه كان أمما حكى بأعراب وجعل مفعولا لم يسم فاعله (و يحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال عندي عشرة ورن رجلا عندك عشرة ماذا قاله أبو حيان (و) يحكى (الغرض المنسوب للفظه حكم أو يجري معربا) بوجه الأعراب (الاسماء بكلمة أو لفظ) كقوله في قول القائل ضربت زيدا مفعول فعلى الكلمة كأنطق بها في كلامه أو تقول زيد مفعول بالأعراب والتذكير أي هذا اللفظ أو زيد مفعول بالأعراب والتأنيب أي هذه الكلمة فإن لم يكن مما قبل الأعراب نعت الحكاية كقوله في قام من في الدار من موصول وفي عجبت من زيد من حرف جر ولا يجوز من موصول ولا من حرف جر

فإنه يحكى المسمى به من متضمن اسناد كبرق تحره وتأبط شرا وقام ناو بإفهام الضمير (أو عمل) رفعا أو نعتا أو جزا كقام أبوه وضارب زيدا وغلام زيد قال في الارتشاف ويتأثر بالعوامل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائما أبوه ومررت بقائم أبوه ويتأثر في غلام زيد الأول والثاني محروور دائما (أو تابع) كأن يسمى بمفعلة أو موصوف كرجل عاقل أو معطوف ومعطوف عليه كزيد وعمر وأوسق (بحرف دون مشوع) كأن يسمى وزيدا أو وزيدا أو وزيدا فعلى كالحكاية الجلة (أو مركب حرف راسم) كزيد وأنت وزيدا وحيثما وكذا وكائن وهذا هو لاء (أو) مركب حرف (وقيل) كالمأذم بضم فيه ويضم بون وضم بواق لغة كالوفي البراقش (أو) مركب (حرفين) كالأوليتا (وقيل يعرب) المركب من حرفين (إن كان أحدهما زائدا للبره) كمن مافى عما قيل فيقدر تقدير برامحين ويضم منها ما يحتاج إلى التمام كالوهمى عامن قوله فيانضمهم ميثاقهم فيقال على هذا ما بالأنعام (قيل) ويعرب (تخوفت) أي انما اتصل به ضمير الناعل فيقال هذا أنت ورأيت فتاومررت بتمت ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمى بها ويحكى (ولا يضر) لأنها ما جلة وأما نسبة الجلة كذلك لا يتنى ولا يجمع (ويعرب غير ذلك) أي ليس من الأنواع المذكورة (و) المسمى بحرفين (بضعف تأنيها أو بزيادة حذف) منه ان كان محذوفان منه (إن كان لينا) نحو لو روى فرد آخرهما ونحو قول ربع ونحف فيقال قل ربع ونحف بالضعف أو قول ربع ونحف بالزد (والا) إن كان حرفا أحدهما (فلا) بضعف كن وعن بل يعربان كيدودم (و) المسمى (بحرف) واحد ليس بعض كلمة إن تحرك كل (بضعف) حرف (بجائز حركته) كأن يسمى بالثامن ضربت وبالبا من زيد وبالكا من أكرمك فتقول توبى وكا (والا) إن كان ما كذا كذا المسمى على رأي حبيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال قام آل فان

كان الالف قبل التعرک لم يصح التسمية بها (أو بهما فان سكن قبل الوصل أو الحرف) الذي كان فيه
 (أو به أو بر دقل كذا أقوال) مثله اذا سميت بالراء من ضرب المصدوق قول على الأول فلم أر وعلى الثاني فلم
 ضرب (والا) بأن تحرك (فبالضعف) كقولك في الضاد المفتوحة من ضرب ضاء والمكسورة من ضرب
 ضى والمضمومة من ضرب ضو (أو بالفاء ان كان عينا) كقولك في الراء من ضرب الفعل اذا سمى به قام ضرب
 (وعكسه) أي بالعين أن كان فاء كقولك في الضاد منه قام ضرب أيسا (واللام بأحد هما) إما الفاء أو العين
 كقولك في الباء من ضرب ضب أو رب (أو ان كان فعلا بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب ضب (وهي)
 أي اللام (بغير الفاء) إما الفاء أو العين (و) (أو بر دقل الكلمة أقوال) ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقا لأنه لا
 يمكن الابتداء به (و) منعها (بضمهم ان امتنع تحريكه) كالألف (ويجعل فوقها) لأن العرب لما أفردت من الإضافات
 قالوا (فم و ذو) بمعنى صاحب (قوى) عند يوبى بر دال أصله عنده وهو ذوى قلبت الياء ألفا (وذو) عند
 انقليل لأنه أصله عنده فيقال قام ذو ورأيت ذو أو مررت به (و) (بر دهمز) الوصل في فعل قطعا) فإذا سميت بضم
 انطلق قلت انطلق فقطع الهزلة لقله ما جاء من الاء به مزة الوصل فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم فهو انطلق
 فلا يقطع لأنها ثبتت فيه وهو اسم ولم يخرج عن الاسم (قبل أو اسم) أيضا وعليه ابن الطراوة فقال يقطع الهزلة في
 انطلاق (و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كتم ترم ونمير (أو متلوه) أي ما قبل آخره كلمة ولم يبع (أولاه
 وفأوه) نحو (و) (أو) لأنه (وعبته) نحو (و) (مكلا) بر د المحذوف فيقال في الامثلة قام برى و يفر و يقوم
 و يبيع و دعر رأيت و عيار رأى كعصى (و) يجعل (الفتحة) فيزوم والوقف مدغما) فإذا سميت بلم بر د أو ردد
 قلت جاء بر د غير منصرف و ردد منصرف (و) يجعل (هاء السكت محذوفا) فيقال في ارمه جاء ارم على حد جوار
 (و) المسمى (بجاء فوق حرف وجر و الاء جودا عرابه ضاف لجر ورة) فيقال في تحسون زيد جاء من زيد
 و رأيت من زيد و مررت من زيد (و) عطى ماله مستقلا) بأن يضمن ان كان آخره لين فيقال جاء في زيد ويقابل
 الأجودانه يحكى فيقال جاء من زيد (وقيل يجب) الاعراب والإضافة (في ثلاث أو ثنائي صحيح) كندوب ومن
 وعن ولا تجوز المسكاة (وقيل) يجب (المسكاة في ثنائي معتل) كفي ولا تجوز الاعراب (و) المسمى بجاء
 وجر و ر والجار (حرف) واحد (يحكى وجوبا عند الجمهور) وأجاز المبرد لزجاج اعرابها و يكمل الأول
 كالوهمى به مستقلا فيقال في زيد جاء في زيد (و) المسمى (بأنه في مفر وعه ان قلنا المعرفة محذوف) فيقال جاء
 لدولت (والا) بأن قلنا لدة وتعرف بها بالصلة (فقولان) قيل محذوف وقيل لا (وعلم ما محذوف المسئلة) اذا صار عنده
 دعنى تعريف العينية عنها (وقيل) هذا إذا لم يحفظ فيه معنى الوصف (وإن لحظ الوصف بقيا) أي آل والاصل
 (و) يجعل الياء من الذي ونحوه (حرف اعراب) فيقال جاء الذي ورأيت لدا كما يعرب عروم (سالم محذوف)
 قبل التسمية ثم يسمى به كالمسمى باللفظة في الذي (فتلوه) وهو الدال حينئذ يجعل حرف الاعراب فيقال جاء لدا
 ورأيت لدا (واما الحروف) ألف باء تاء نون إلى آخرها (وقف) كما جاءت في القرآن الم (الاع) عامل فلا جود
 حينئذ فيها (الاعراب و مدغم صور) منها نحو كتبت يا مؤننا و يجوز فيها المسكاة كالحال بالاعمال نحو كتبت يا مؤننا
 و جيم وحاء و يجوز ترك المد بأن يعرب مقصورا من نحو كتبت يا (كالنعاطف) أي كما اذا نعاطف فلان الأجود
 فيها أيضا الاعراب والمد وإن لم يكن عامل تقول جيم وكاف وماه كما تقول واحد و ثاب و ثلاث و أربعة
 في الضرر أي هذا جعلت الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز في غيره (يجوز للشاعر ان
 يرتكب) مالا يجوز في الاختيار قال ابن مالك ان لم يجد عنه مندوحة) بأن لم يكنه إلا بيا بعبارة تأتي (و يجوز
 ابن جنى وابن عمرو وأبو حيان وابن هشام مطلقا) أي وان لم يضطر إليه لأنه موضع العت فيه الضرر ان يبدل
 (١) هكذا ايضا في النسخ كلها

كم يحذف مقوف نال العلى * فصل بين كم ويدخلها بأخبار والمجرور وذلك لا يجوز والافى الشعر ولم يقطر الى ذلك
 اذ قد بزل الفصل بينهما ارفع مقوف او نصبه قال أبو حيان في شرح التسهيل لا يعنى العويون بالضرورة أنه
 لا يتدو حة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن ازالته وانظم
 تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع
 ذلك في كلامهم الشعر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام انتهى (وهذه ابن فارس مطلقا) فقال
 ما رأينا اميرا أو ذا شوكة أو كرم شاعرا على ارتكاب ضرورة فلما ان يأتي بشعر عام ولا يعمل شيئا (نعم لا يخرج
 عن القضاة الا ما استوحش وقفا لما زعم) لا بد لى وعبارته في المنهاج الضرر انما يقع فيها المستعج وغيره
 وهو ما لا يستوحش منه النفس كعصاف ما لا ينصرف وقد استوحش منه النفس كلاما بالمعدومة واشد
 وتنون أفعل من وما لا يستعج قصر الجع الممدود وما اجمع المقصور ويستعج منه ما أدى الى التباس جمع
 بجمع كرم مطاعم الى مطاعم أو عكسه فانه يؤدي الى التباس مطعم مطعام وأفع الضرر انما يادة المؤدية الى ما ليس
 أصلا في كلامهم كقوله * من حيث ما نظروا ادنو فانظورا * أى انظر الى ما قبل فى الكلام كقوله
 * مطأطأت شبلى * أى شبلى والنقص المحذف كقوله * درس المنايا تالع قابلى * أى المنازل والمعدول عن
 صيغة أخرى كقوله * جدلا عكسه من تسج سلام * أى سليمان انتهى قال فى عروس الافراح وهذا تصحيل
 حسن يفسر فى اعتباره قال وقد اطلق المفاجى ان صرف غير المنصرف وعكسه فى الضرورة محل بالقضاة
 فتخلص من ذلك قولان (وهى كثيرة جدا) حتى أفردها ابن عمقور بمؤلف (وعليه امفرق فى أبواب ومنها نقل
 حركة وحرف لغز محله) كقوله

قد كان شيبان شديدا وحسه * حتى أناه قرنه فرغسه

نقل ضمة الماء الى الماء كقوله * تسكاد أو الهامرى بنودها * أى أو ألتها (وحذف تنوين) كقوله
 * ووقن بشاشة الوجه الملاج * أى بشاشة بالنصب على انه غير زانية الوجه فاعل قن (و) حذف (نون شتان)
 * كقوله * أريد ملاحها وزيد قنلى * وشباين قنلى والمصالح
 (و) حذف (نون لكن) كقوله

فلست بآتيه ولا أستطيعه * ولان السقنى ان كان مأولا فافضل

(و) نون (لم يكن قبل سا كن) كقوله * لم يك الحق على أن حاجه * رسم دار قد تعفت بالمثل

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم يكن لافى مضارع جواب قسم كقوله

لعمري دمه زالت عزيرة * على قومها يقتل الزند قاذح

أى مازالت وقوله * رأيتك يا ابن الحارثية كائى * صناعتها أبقت ولا الوهى رفع

أى لا صنعتها (و) حذف (هز شين) كقوله * وذلك ان الفكم قليل * لو احدا نأجل أبنا وميناه أى شين (و)

حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد ان وتحوها كقوله * ازمان قوى واجاعة * أى ازمان كان قوى (وقصر

الممدود) كقوله * لا بد من صنع ان طال السير * (وقال السكائى فى النصب فقط) قال لا تسكاد العرب

تقصر معدودا فى رفع ولا جرو رديا تقدمه وبقوله * وأهل الوفا من جاد وقديم * (و) قال (الفره ان جاز

محيته مذكورا) فى باب كالهواه يختلف ماله قياس يوجب منه كفعلا فاعل لا يجوز زفصره ورد بقوله

* صفرا كآون الفرس الاشقر * (واسم شين ابن هشام) فبأرأيت عطفه فى جوانى شرح الألفية لابن الناطم

(نحو سواه) قال لانهم اقرب سوى بالضم والكسر مع القصير فمما وحيث قصروا والافير فليس لك أن تفصح

وتقصير الضم ورة لانك عن ذلك مندوحة بان تضم أو تكسر فلا يقع لك نحو في الكلمة ونحو جها من
أصلها وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه أن لا يجد مندوحة وهو مفقود هنا (وعكسه) أي ما المقصور كقوله

بالت من عمرو من شيشاء • ينشب في المسعل واللهاة

(خلافا لأكثر البصريين) في قولهم بالذم (مطلقا أو لفرا في اشتراط أن يكون له قياس بوجوب مده) أي يكون
رجوعا اليه بخلاف ما يوجب الياس قصره كفعلي فعلان فلا يجوز مده (وإبدال حركة أو حرف من) حركة
أخرى أو حرف (آخر) فالاول كإبدال كسرة نون المثني بضمة أو ضمة وفقعة الجمع بكسرة والثاني (كإبدال من
آخر ثالث وخامس وسادس وأرانب وضعا دغ وتقصض) في قوله

قدم يومان وهذا الثاني • وأنت بالمجران لا تبال

وقوله • وعام حدث وهذا التابع الخامس • وقوله • فزوجك خامس وأبوك سادس • وقوله
• من النعالي وخر من أرائها • وقوله • والنفادي جنة فائق • وقوله • تقضي الياري إذا البارأي كسره (و)
كإبدال (الجيم من يا حجي) في قوله • يارب أن كنت قبلت حنيج • (و) كإبدال (هاء من ألف ما وهنا) في قوله
• من بعد ما وبعد ما وبعدت • وقوله • من هم ناوم من هه • (وحركة عين ما كنة) في اسم أو فعل كقوله
• ضربا اليابس يفتح الجلاء • وقوله • شدت وجون عددا • (وزيادة حرف شيئا وغيره) كقوله
• ألقى اللوم عادل والعتاب • وقوله • كأنك فينا يا أبا ن غريب • وقوله • تقطعت في دونك الأسباب •
أي تقطعت (و) إثبات النون في الإضافة كقوله • هم القائلون الذير والأمر منه • (وفك المدغم) كقوله
الحديث على الأجل • (وقطع) همزة (الوصل) كقوله • وكل اثنين إلى افراق • (وتشديد الخفيف) كقوله
• وهو على من صبه الله عظم • (وتأنيب المذكر) كقوله • سائل بني أسد ما هذه الصوت • (وعكسها)
أي تكون عين متحركة كقوله • أي من زاب خلفه اللقادم • وقوله • ولكن نظرات بعين مريضة •
وتقص حرف كقوله • وأخو الغوان بني يشأ بصر منه • وقوله • والبكرات الفصح العطاسا العطاس
جمع عبط موسى وقوله • فوالفامك من ورق الحى • أي الخام وزوال النون في غير الإضافة كقوله •
وهم متكنفوا البلد الحرام • (و) أوصل همزة القطع كقوله • (و) أوصل همزة القطع كقوله •

• أبوه أي والأمهات أمهاتنا • وتخفيف المشددة كقوله • رط ابن مرجوم ورط ابن المعل •
• أي المعل وثله كبر المؤنت كقوله • لو كان مدحني بشر أحدا • (وزيادة من في المسكاة وصلا) كقوله
• أتواناري فقلت منون أنتم • (و) زيادة (هاء السكت فيه) أي الوصل كقوله • يا مريحاه بعمار تاجيه •
وقوله • فقلت يا أرياء أزل سؤلي • (و) زيادة (نون شديدة آخر) كقوله

أحب منك موضع الوشحن • وموضع الأزار والقعن

(و) زيادة (لام في مفعول تقدم فعله) كقوله • ملكا أبا لاسلم ومعاهد • (و) زيادة (ما بعد ك) كقوله
كلما أمرؤ في معشر غير قومه • ضعيف الكلام شفعه متفائل

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله

وما عليك أن تقولى كلما • سبحت أو هللت يا اللهم

(و) زيادة (إهداء) كقوله • ملع الم يوم الورد ذو جزر • ضم الدسبعة بالسبعين وكار

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه والفعل ومرفوعه) كقوله

(١) هكذا يباح في النسخ كلها

وقال نه لطف السراد كأنه • ما حاجبه من باب اسود

وقوله • خرج ما ألف حبيب بدم • (و) زيادة (الجاء على) جار (منه) لفظا كقوله
• ولما لم أجد أدوية أو تعدي كقوله • فأصبحت لا يسألني عن عيابه • (و) زيادة (الناسي) كقوله
• وما ن لا تحل له ثياب • وقوله • إلا لا أرى ديان ما أيتها زادن ولا وان وما • (و) زيادة (لفظ اسم) كقوله
• إلى الجول ثم اسم السلام عليك • (وكل ما وصفناه) في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي (بالندو وأوالندو
أو المنع اختيارا أو المنع (في السعة) فهو من ضرائر الشعر (وقلب الأعراب قبل يجوز فيها) أي الضرورة
(مطلقا وقيل) يجوز فيها بشرط تضمين العادل) معنى يصح به (وقيل يجوز في الكلام أيضا) ناسعا وان كلا
على فهم المعنى (أما إذا دل اسم بنسبه اشتقاقا كسلام عن سليمان) في قوله • محكمة من نسج سلام • (أو غيره نحو
• نسج عنان أبو عفان) أي ابن عقيل أبو عمرو (فمفعول) لا يجوز في الشعر ولا في غيره (واستحسن أهل البديع
بعض من جاء النعارة ضرورة كجندف مفعول الجوارم) والجاء والمستثنى (المسمى) عند أهل البديع
(بالاكتفاء) ونظم فيه الباهر زى • على نحت الفواقي • وما على أدام • (فإن أشبه) الكلام
(على تورية تصرفه عنه) أي عن الأكتفاء (فأحسن) وأعلى كقوله (١)

• المختار وفائق لا خمس) وخلافا لأبي حيان وغيره (جواره) أي ما جاز في الضرورة في النثر (المناسب
والصحيح) نحو قوله صلى الله عليه وسلم في ربه وأهله الخكم وغيره (اللهم رب السموات) السبع (وما أظن) ورب
الأرضين السبع وما أظن (و) رب (الشياطين وما أظن) وكان القياس أضلوا فأتى بصحيفة مؤنث للباسية
أظن وأظن وقوله في حديث الموافيت في الصبح (من لمن) والقياس لم يعود على أهل المدينة ومن
ذكر معهم وقوله في رواء البرار في مسنده وغيره (انصق بلا لا لا تغش من ذي العرش إقلالا) فون
النادي المعرفة ونسبه لثاسية إقلالا وقوله لثاسية حين رجعت من الجاهلية وأه ابن ماجه وغيره (ارجعن
أزورن غير ما جورات) والقياس موز و رات باثوا وقوله في راء (كل ما أصعبت) أي ما ربيت من الصيد
فقتله وأنت زائد (ودع ما أتيت) أي ما ربيته فتاب عنه ثم مات والقياس (٢) وقوله في راء البرار أن يسكر
صاحبا بال لا زب تبجها كلاب الحراب والقياس الأزب بالأقدام وقوله في راء البعاري أعيد كالكلمات
الله التامة (من كل شيطان وهامة) أي حش مخوف (و) من (كل عين لامة) أي نصيب بسوء والقياس منه
ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه وما استدل به ذلك قوله تعالى • وتظنون بالله
الغفونا • فأضلونا السبيل • زيادة الألف توافق الفواصل

في الكتاب السادس في الأبنية • للأسماء والأفعال قال ابن الحاجب وهي إما الحاجة المصنوية بأن يتوقف
عليها فهم المعنى كالمضى والمنارع والامر والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والفاعل والمفعول والمفعلة
المستمة وأفعال التعميل والتأنيب والجمع والاسم والاسم أو التلقين باللفظ وذلك كالابتداء
والوقف أو التوسع كالقصور والمدود أو الحاجة كالامانة وبدأت بأوزان أبنية الاسم وبالمجرد منها لأن
كل منهما ليس بخلاف معطلة وبالتالي لانه أكثر ملصقة ولذا أكثر أبنية قلت (الاسم المجرد) من الزوائد
(إما تأتي بوجه عشرة أبنية ومقتضى القصة أنها مشر لانه اسم متوح الأول أو مكسورة أو مضمومة مع تكون
الثاني وقعه وكسره وخفه وثلاثة في أربعة يأتي عشر وذلك (كاس) في الاسم وصعب وير في المفعلة (وفرس)
وسنن ريق (وكتب) ودره لذي سمات أسنانه وحدر (نوعه) وحلث (وحبر) وحب

(١) هكذا باسم الأصل (٢) هكذا باسم

(وعنب) قال سيبويه ولم يحسن منه في الصفة الا قوم عدى واستدرك عليه دينا فاقه. ولحم زيم أي متعرق. وكنا
سوى. وطرائق فدادا. وماء مصرى أي طال مكثه (وابل) قال سيبويه ولم يحسن غيره واستدرك عليه أطل
للخضرة بلصق للبلوص ولا أفعله أبدا أبدا. ولدت ومشت وأنت لصدات وفي الصفة امر أبدا أي صفة وثان
أبد أي ولود (وفعل) وحشو (وصرد) وجدد (وعنق) وشال فلهذه عشرة (وسط فعل) بصم أوله وكسر
ثانيه (وفعل) بكسر أوله وضم ثانيه (استغلا) لاجتماع ثقيلين إذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الثمتين لها
وتلها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة إذ لا تحرك بها والسكون إذ هو علم محض ولا يعتبر
بفعول المضد و يضرب لأن كسرة الأول وضمة الثاني منتقلة ولا يضرب لأنها صفة متعارضة ولا احتياج إليها في
الأفعال بخلاف الأسماء وما ورد فيه سامن يجوز مثل لدو يستود ثم ثلاث فسداد وحيلت فن تداعيل اللعين أعني
ضمها وكسر هاء ركب منهما الفاعل ما قرأ به كذا قاله ابن جني قال أبو حيان والأحسن عندي أن يكون مما تبع
فيه حركة الهاء لمركبة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حائز غير حصين (أو رباي)
وله أوزان بالفتحة خمسة وبالاختلاف أكثر ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين يضرب اثني عشر في أربعة
وهي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منها إلا ما ذكر إما للاختلاف عن التثنية الساكنين أول دفع الثقل أو لأن
أربع حركات فالتعق عليه من أوزانه فعال بفتح الهاء واللام الأولى وسكون العين (كعصر) وهو لهر الصبر (و)
فعلل بكسر هاء نحو (زبرج) بأرأى والموحدة والراء والجيم وهو (زينة) (و) فعال بضمهم نحو (برن) بالواحدة
والراء والثنية والثون وهو غلب الأسد (و) فعلل بالكسر والسكون والفتح نحو (درهم) وهو جرع للفرط الطول
قال الأصمعي ولا ثالث لها واستدرك عليه زبر وفلم لجبل وللشج المسن وبلغ من لا يعرف أبواه أو أحدهما (و)
فعال بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (ظفر) بالفاء وهو وعاء الكتب (قال الكوفي والاختص
وابن مالك) (و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الأولى نحو (جندب) بالجيم والهاء المهملة والموحدة وهو نوع من
الجراد وسبويه وراه بضم الدال فهو من باب برن وخمف (و) قال (قومو) فعال بالضم والفتح وسكون اللام
الأولى نحو (حبث) ودهر للجمل الضم وفتكر وحسد الفكرين وهي الدواهي (و) فعال بالكسر
والسكون وضم اللام الأولى نحو (زعب) وخرف وهو القطن العاصد وتبل وهو الداهية (و) فعلل بالضم
والسكون وكسر اللام (نحو حزن) وفعال بفتح نحو (دهج) (نحو) (و) فعال بضمهم وضم اللام نحو
(عزن) (لشعر) (و) فعال بضمهم وكسر اللام نحو (جندل) المسكن الكثير الخارة (و) فعال بالضم والفتح
وكسر اللام نحو (عبط) للرجل الضخم والأكثر وزن لم يشتهر هذه الأوزان لدور ما ورد منها خصوصا
ماتوا في مافيه أربع حركات وهي الأربعة الأخيرة بحذف الواو وعاضن فعال وفعلل وفعال قد فتح مقبل
دهج وعزن مخفف عزن وجندل مخفف جندل وعبط مخفف عبط (أو خاسي) وله أوزان بالافتاق
أربعون بعد عليها ما ذكر ومقتضى القسمة أن تكون مائتان وسبعين يضرب ثمانية وأربعين في أربعين في الأحوال
الأربعة للام الثانية ولم يرد سوى ما ذكر لما تقدم فالتعق عليه من أوزانه فعال بفتح مع سكون اللام الأولى
(كسفر رجل) وفعال بالكسر والسكون وفتح اللام الأولى وسكون الثانية نحو (قرطعب) بالفاء وهو
الشيء الخفيف (و) فعلل بالفتح والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو (جمرش) بالحاء والجيم آخره موحدة
وهو الجوز الكبيرة وقيل الأفق (و) فعلل بالضم والفتح والسكون اللام الأولى وكسر الثانية نحو (قدحلي)
بالفاء والمجموعة وهو الأسد (قال أبو حيان) وفعال بكسر راء وسكون اللام الأولى نحو (عقر بطل) بالعين (و)
فعال بضمات وسكون اللام الأولى نحو (قرعطب) وفعال بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى وفتح الثانية نحو

(سبب مطر) انضمام كذا ذكرها من بعد على التسميل في شرحه جازما بها (و) قال (ابن السراج د) فعال
بالضم والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (هندلع) لينة سرودة قال أبو حيان ولم يذكره عيبوه
والظاهر انه مما يزيد فيه النون (والفعل اما الذي أورباني) وسأني أو زانه ما لم يأت الاسم بمجرد على ستة لثلاث
بوجه التركيب ونقص عنه الفعل حرفا ثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما وما بدل عليه من الحدث
والزمان ولم يأت واحدهما على أقل من ثلاثة لانها أقل ما يمكن اعتباره اذ من عوارض الكلمة الابتداء بها
والوقف عليها ولا ابتداء بها كمن ولا وقف على متحرك فوجب أن لا يكون حرفا واحدا والا اسكان مستحقا
للسكون والحركة معا وهو محال فبقي أن يكون على حرفين حرف متحرك فلا بد ان حرف ما كان لموقف الكسر
بكرهون اجتماع المتضادين فضلا وانما يحرف وعن السكوفيين ان أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا
ذلك) المذكر كورمها بما بخلافه (شاذ) نحو ذئل وطحربة (أو شبه الحرف) أي بني كهو وذوكم ونحوها
(أو أعجمي) نحو زجس وجرر (أو محذوف) منه كيد ودم وأب وأخ وبع وق (أو يزيد) فيه (وأبنيه
كثيرة) سأنى (ومشاه) أي المزيد (في ثلاثي الفعل ثلاثة) بلاز يادة ثلاثا يزيد على أصوله (و) في ثلاثي
الاسم أربعة وزيد ما يزيد ما ندر فيه خمسة وهو ثلاثة الفاظ ذاربعة لها (كديبان) بتسديد الف والاولى وأصله
فطملان (وريطيا) وهو ضرب من الثياب (وقرفيسيا) اسم بلد وهما يوزن فطيليا (و) المزيد في
الاسم (الرباعي اثنان وثلاثة وفي الخامس واحد) فيصير ستة ولا تنصل إلى سبعة (ونفاطيس ان صح) فيزيد يادة
حرفين في الخامس فهو (نادر) لا يقاس عليه ولا يتجاوز المزيد ذلك أي سبعة أحرف في الاسم وستة في الفعل
(الابتداء أثبت) كقربلان لدوية عربية أصله قرعل يزيد فيه ثلاثة أحرف أحدها الناء وكاستخرجت
(أو علامة تنائية ونحوها) أي جمع تصحيح كأن يدهي بعربطيل ثم يثنى أو يجمع بالواو والنون والالف والهاء (أو)
علامة (نسب) كغضاري (أو) حرف (تنفيس) نحو سخرج (أو) نون (أو كيد) نحو لا تخرج
(وأهل) من المزيد (دون تدور فصول) بالكسر ومن النادر سربول (وفعول) ومن النادر عدول
(وفعلال) بالفتح (غير مضف) ومن النار خزعبلان لقطع الناقه وقسطال للفيار وقسطام للعسكوت وبقناد
امافعلال المضف فكثير نحو زلزال وقامال وسواس (وفعلال) بالكسر (مضف الاول والثاني) ومن
النادر زيد الآخر للشهر (وفعلال) بالكسر (غير مدرين) ومن النادر ناقص لاجل أي سربع ما مصدر
فكثير كعيتال وزلزال (وفوعال) بالفتح (وأفعله) بالكسر وفتح العين (وفعل) بكسر (أو صاها)
ومن النادر رجل هو هاء أي أحق وأمة وفمقة فبزي أي جارة وأما فكثير كغوارب والفتحة
وذكري (وفعل) بكسر العين (في الصحيح) ومن النادر يس وصيف اسم امرأة أماني المعتل فكثير
كسيد وابن (وفعل) بالفتح (في المعتل دون ألف ونون) ومن النادر عين أماني الصحيح أو مع ألف ونون
فكثير كجوديسر وعيزي ورعي وتيمان لكثير الكلام المجول وهي ان اللجان
في مسئلة الماضي الرباعي المجرد (فعال) لا غير كد خرج ويدأت بخلاف بدء الناس بالثلاثي لان الكلام
في ذلك بدول فأخرته وانما لم يحسن على غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون سا كنوا واول الماضي لا
يكون مضموما في البناء للفاعل ولا مكسورا للنقل فتعين الفتح ولا يكون آخره لامفتوحا أو مصفحة مبيها عليه ولا
يكون ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالى أربع حركات ولا مسكنا كله لئلا يانق سا كنوا ولا الثالث امر وض
سكون الرابع عند الاسناد الى الضمير فتعين أن يسكن الثاني (ولمزيد) ثلاثة أو زان (تفعال) كندخرج
(وافعلل) كاحرجم والاصل حرجم (وافعلال) كافتسر والاصل فسر (واسكره قوم) وقالوا

هو الحق بالحق لانه مقتض بدليل محي مصدره كمصدره (وزيد افعال) بتشديد اللام الاولى نحو
اجرس واجرس قال ابو حيان ويظهر في ثمن زيد الثلاثي غير الملحق وغير المائل (والثلاثي) المجرد (فعل
مثلث العين) أي مفتوحا وتكسورا ومضموما مع فتح الفاء (فالفتوح للفتحة) أي غلبة الفتحة على الضمة كالرني
فكرومته أو الغلبة مطلقا نحو ظهر وقسم (والثانية عن فعل) المضموم (في الضائفة) نحو جات فأتت جليل
(و) في (اليائي العين) نحو طاب فهو طيب وأصله أن يكون على فعل (وللمجمع) ككسر وحشد ويتعمل بهما
فعل على وصل كمنزج ومنزج (والاعطاء) كمنع ونحل (والاستقرار) كسكن وقطن (وضدها) أي ان لا يكون هو
التفريق كفعل وقسم ويتصل به ما دل على قطع كقسم أو كسر كعصف أو خرق كسحب والمنع كطال
وحظر والنهول كرحل والسير كرحل وفعل (والابتداء) كالسح والدغ (والاصطلام) كمنحج وردن
(والتصويت) كصرخ وصهل ويحق به ما دل على قول ككسب وكسب (وغير ذلك) كالدفع نحو
درا وودع والنهول كغاب وصرف والستر كجاو حجب والتعريف كسلخ وقشر والري كقذف وحذف
(والمكسور للعلل) كمرض (والأحزان) كزن (وضدها) كبرى ونشاط وفرح (والألوان) كسود
وشهب (والعيوب) كعور وعرج (والخلى) كخيد وعين (والاغناء عن فعل) المضموم (في يائي اللام)
ككي ووي (ولما لا يتفعل) كدعه فخرج ومنه فام وثرمة فثم (ولزوما كثر) من تعديه فلان أكثر لأفعال
التي جاءت على فعل لازمة استغناء (والمضموم للمعرازا) ككسر والوم وشعر وفقه ومن غير لغالب كذب
ونجس (ولم يرد يائي العين) استغناء عنه بفعل لا استقلال الضمة على الياء نحو طاب بطيب بخلاف الواو فطاول
طال أصله طول (الإيضاح) أي بمعنى حدثت هتفت فانه جاء ضمير ما هو يائي العين شذوذا (ولا) يائي
(اللام الانهوا) الرجل من التهمة وهي العقل فان أصله نهي قالت الياء واو لانضم ما قبلها فذلك أيضا شاذ ورد
واوى اللام نحو سرو (رحل) (ولزيد) من الثلاثي (أفعل) وهو (المتعدية) كاحر حرت زيدا
(والصيرورة) كاذر البعير أي صار داغدة (وأسباب) كاشكيت أي أزلت شكيت (والتعريض)
كأفتت فلانا إذا تعرضته للقتل وأبعت الشيء إذا عرضته للبيع (ووجود الشيء معنى عفته) كاحدث فلانا
وأبعثته وأجبت أي وجدته مضطربا لجد والبذل والجبن (والاغناء) كاحدث فلانا أو أريت أي أغتصته على
الطلب والري (وبمعنى فعل) كاحزنه بمعنى حزنه وأشغله بمعنى شغله وأجبه بمعنى جبه (ومما وشته) ككسبت
الرجل فأكب وقطعت الريح الصحاب فأنزع (والاغناء عنه) كأفعل وأعتق أي سار سيرا سر بها وأذنب
بمعنى أظم وأقسم بمعنى حلف (وفعل) وهو (المتعدية) نحو أذبت الصبي (والانكثير) ككسبت الأبواب
وفجعت الغنم (والسب) كقردت البعير وحطمت أي أزلت قراذه وبعته (والتوجه) ككسرت في وغرب وغور
وكوف زبصر أي توجه نحو الشرف والترب والتور والكوفة والبصرة (واختصار الحكاية) كأمين وعلل
وأبدوسج وسوف إذا قال آمين ولا إله إلا الله وآله وسبحان الله وسوفرو بمعنى فعل (تخفف العين كقندر
بمعنى قدر وبشر وبشر بمعنى بشر وماز (و) بمعنى (فعل) كولي بمعنى تولى أي أعرض وفكر بمعنى تفكر وبعه
بمعنى تميم (والاغناء عنهما) كمر في المال أي فرو غير الشيء أي أغناه وعول عليه أي أسفد وكهزرت المرأة
صارحت بحوزا (وإفعل) وهو (للاستعراك) في الفاعلية والمفعولية بمعنى كضارب زيد عمره فان كلا من
زيد وعمره من جهة المعنى فاعل ومفعول إذ فعل كل واحد منهما ما حيه مثل ما فعل به الآخر (و) بمعنى فعل
كأوزت الشيء وجزته وأعدت زيدا وأعدته (وبمعنى أفعل) كإعدت الشيء وأعدته وعرضته
وأضعفته (والاغناء عنهما) كإرلته الله فيه أي جعل فيه البركة وقاسي ويائي أي كادوا كثرته وكواربت

الشيء بمعنى أخفيتها (وتفاعل) وهو (المشاركة) كضارب زيد وعمر و (والتهويل) كغافل وتفاعل
وتبالة وتمازج وتطارش (ومطاوعة فاعل) كباعدته فتباعه وضاعفت الحساب فتضاعف (وبمعنى فعل)
ككتواني ووفى ورمالى وأغلاه (والإغناء عنه) ككتائب وتمازج (فان تعدي هو) أى تفاعل (أو تفعل دون
الناء لاثنين) أى فاعولين (فهما) أى التامة تعدي (لواحد) كمنازعته الحديث وناسيته البغضاء أى تنازعنا
الحديث وناسيته البغضاء وعلمته الرماية فعلمها وجنبته الشمر فجنبته (والا) بأن تعدي دونها لواحد (لزم)
معها كضارب زيد وعمر وضارب زيد وعمر و أدبت المي وتأدب المي (وتفعل) وهو (لمطاوعة فعل)
ككسرتني فتكسر وعلمته فعلم (والتكلف) كعظم وتصير ونشجع إذا تكلف الحلم والصبر والشجاعة
وكان غير مطبوع بها (والاستخاد) ككتبت المي اتخذته إيتا ونوسدت التراب اتخذته وسادة (والتكوير
بهملة) كتهيم وتصير وتسمع وتعرف وتجرع وتعمى (والجنب) ككتائم وتخرج وتهجد إذا جنب لائم
والخرج والحجود (والصبرورة) ككتابت المرأة وتعبير الطين وتبين اللبن (وبمعنى استعمل) ككتكبر وتكظم
(و) بمعنى (فعل) ككتدى الشيء دعه إذا جازره وتبين وبان (والإغناء عنه) أى عن فعل ككتكلم وتكدرى
(واقفعل) وهو (المستغاد) كاذبح وأطبخ وأشوى أى اتخذ ذبيحة وطبخا وشواه (والصرف) وبمعنى ما يتسبب
كاعتقل واكتسب إذا تسبب في العمل والكسب (والمطاوعة) كاذمضته فامضف وأشعلت النار فاشتعلت
(والغير) ككتفب وأصلقى واتقى (و) بمعنى تفاعل (كاشتوروا وشاوروا) (وتفعل) ككتبسم وتبسم
(واستفعل) كاعتصم واستعصم (وفعل) كافتقر وفقر (والإغناء عنه) أى عن فعل كاستلم الحجر والنهي
الرجل قال في الأرض شاف وأكثر بناء افعل من المتعدي (واقفعل) وهو (لمطاوعة فعل علاج) نحو صرفته
فانصرف رفدته فانقسم وبكته فانسبك (ولا يبنى) انفعّل (من غيره) أى من غير ما يدل على علاج من
فعل فلا يقال عرفته فاعرف ولا جهلته فاعجهل ولا سمعته فانسمع وكذا لو دل على معالجة ولم يكن الناء لا يقال
أحكمته فانهكم ولا أكلته فانكمل وشد نعو فانهم وأدخلته فاندخل (ولا يبنى) (من لازم خلافاً لى
على) الفارسي فانهزم انه قد جاءه من لازم نحو سهر وسهر وخرج على انه مطاوع أهويه وأغويته (واستعمل)
وهو (اللاب) كاستغفر واستعان واستظم أى سأل الغفران والأعانة والأطعام (والقول) كاستمر البقات
أى صار يسرا واستعجر الطين (والاستخاد) كاستعبد عبداً واستأجر أجيراً (والتجود) كاستظمته إذا وجدته
عظماً (وبمعنى أفعل) كاستصدا الزرع وأحتصد (ومطاوعة) كاحكمه فاستحكم (و) بمعنى (فعل) كاستغنى
وأغنى (والإغناء عنه) كاستحيا واستأثر (وأفعل) وهو (للألوان) كاحمر وأسود (والحبوب) كاحول (ولا
يبنى من مضاعف العين) فلا يقال في رجل أجمها لجم أى لا ربح معه في الحرب أجمها فيه من الثقل (ولا يبنى
بمعنى اللام) فلا يقال في رجل ألمى وهو الأمر النقيض للمي (وزل عنه ألف) نحو أجاز وأحوال (وفيل)
وعليه الخليل (هو الأصل) وأفعل مقصور منه واختاره ابن عصفور بدلاً منه ليس شيء من أفعل إلا
ويقال فيه أفعل (وأفعل) وهو (للألف) نحو أحشوش الشيء كثر خشوشه وأحشوش المكان
كثر شبيه (والصبرورة) كاحلوا الشيء صار حلواً وأحقوق الجسم والحلال صار كل منهما أحقق أى منصفاً
(وأصول) وأحوال (وأفعل) ابنية (نواذر) كاجلوف إذا مضى وأسرع في السير وأعوط البعير إذا ناعق بعينه
وعلاه وأخر وطهم السير إذا شدد وكاعتوجج البعير أسرع وأهيج الرجل تكبر (وما عداها) أى
الابنية المذكورة (ملحق) وذلك فعلى كقول النسيج كبر وفعل كهور أى رفع صوته بالقول وفعل
ذو الزيادة ككتب وفعل كيطر وفعل كعبط أى أحدث عند الجاع وفعل كسلى الرجل إذا ألقاه على ظهره

في مسألة (ما ليس فيه) أي في أصوله (بحرف علة صحيح) ثم إن سلم من التضعيف والمهزلة فسلم أيضا (والآن)
 فلا في كل سلم صحيح ولا عكس والآن بأن كان هو أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل في الغاء) يقال له (مثال)
 لأنه مثال الصحيح في حقه (و) معتل (العين أجوف) لأن إعلاله في جوفه أي وسطه (وذو الثلاثة)
 لتكون ماضيه على ثلاثة عند الاستناد إلى الشاء فهو خاص بالفعل (و) معتل (اللام منقوص) لنقصانه عن
 قبول بعض الأعراب (وذو الأربعة) لتكونه على أربعة حرف عند الاستناد إلى الشاء فهو خاص بالفعل أيضا
 (و) المعتل (بحرفين أخف) لانقاف حرفي العلة فيه أي إجماعهما ثم هو (معروف أن ثوابيا) كقول و يوم
 ونوى (والأضروف) والمعتل بالثلاثة قليل جدا كواو وباء لا معنى الحرفين فلهذا لم يتعرض له ذكره
 في مسألة المضارع (انما يجمعن) (بزيادة حرف المضارعة على الماضي) وذلك المهزلة واليون والياء والآن
 معناه متغير ومتغير المعنى يقتضي تغير اللفظ (فان كان) الماضي (مجردا) من الزيادة وهو (على فعل) بالفتح
 (ثلث عينه) في المضارع أي قصت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب ويضرب ينصرف ولا يشرط للمكسرة
 والضمة فيجوز أن سواء كانت العين أو اللام حرف حلق كدخل يدخل ويخرج يرجع يرجع أم لا (وشرط الفتح
 كونهما) أي العين (أو اللام حرف حلق) وسياق السؤال يسأل ويخرج يخرج بخلاف غيره وعلة جواز الفتح فيها
 ذكر التضعيف لاستقلال حرف المبدؤا ككتفي فبها إذا كان العا نحو كل يأكل يكون ولو كانت العين واللام
 معان جنس واحد فلا فتح أيضا لكونها بالادغام نحو صبح يصح وإراجح أن تقيده بكونه غير ألف كما فعل ابن
 الحاجب لعدم الحاجة إليه فلا يكون أصلا في فعل كتابه عليه من أراح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل في
 الكلمة الواحدة كفتار ع صبح ونهق وديع ورجح وقد لا يستعمل فيها إلا حركة كما تقدم وقد يستعمل
 فيها حركتان كمضارع صاح وفرع في الفتح والضم معا وكذا الضم والكسر في غير الحلق فديع صبحان
 كمضارع فصح وعكف وقد لا كما تقدم فاشكل فهل ينوقف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين في
 بعضه واقصا رهم في بعض على وجه أو يجعل بالكسرة لأنه أخف وأكثر خلافا وقيل يجوز أن في
 كل مضارع معاقبه أم لا قال أبو حيان والذي يختاره أنه سمع إن الكسر أو الضم اتبع والأجاز فيه الكسر
 والضم (ولزموا الضم في باب المباعدة على الصحيح) نحو ضارب يضرب بضمة ضربه وكأبرق فكبرته أكبره
 وقاضى فضله أفضله وجوز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياسا
 نحو فاعني ففهمته أفهمه وفافني ففقهته أفقهه وحكي الجوهرى وأضاني فوضأته أوضؤه قال وذلك بسبب
 الحرف الحلق وروى غيره شاعرتة فشعرته أشعره وفافرتي ففخرته أنخره بالفتح ورواية أخرى فز بالضم (و) لزموا
 الضم (في المضارع المتعدي) نحو شيدت وعتيدت لأنه كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فلو كسر لزم المجرع
 من كسرة إلى ضمين منوالتين فضم ليجري اللسان على حين واحد بخلاف اللام (و) لزموا الضم (في الأجوف
 والمنه ومن بالواو) بالناسبة وثلاثية لب باء فيليس بالياء نحو قال يقول وجاد جود ودعا يدعو وعلا يعلو
 (و) لزموا (الكسر فيها) أي في الأجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكرناه كان غير مثال نحو باع يبيع
 وروى برى أم مثلا نحو وفي بني (و) لزموا الكسر (في المضارع اللازم) نحو صبح يصح وضح يضح وأن يئن
 (و) لزموا الكسر (في المثال) نحو وسم يسم ثلاثية لأن الواو فيه لا ارتفاع الله الموجبة للمحذف وهي
 وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعد هاءضة وهو مستعمل وسواها كان صحيح اللام أم لا نحو وفي في هذا الم
 سكن عينه أو لامه حرف حلق (فان كان عينه أو لامه) حرفا (حلقيا فالفتح) وارد (أيضا) مع الكسر نحو
 وعديه ووضع يضعو يعرف الشاة غير الآن يكون منقوصا ويكون بالياء فيه الكسر كما سبق نحو ودعي

(أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين في المضارع نحو علم لم تخفها في اللغة عنهما (ونكسر)
 أيضا في المثال (ثالث) الفاء فتعمل الحقة نحو ورت ورت ووق يوق وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كوله بله ووهل بل
 ولم يضم في هذا الباب كواحدة اجتماع تعيلين وهما الكسر والضم في باب واحد (أو) كان الماضي على (فعل)
 بالضم (ضمت) أيضا في المضارع نحو طرف نظرف لأن هذا الباب موضوع للمضارع اللازمة فاختير الماضي
 والمضارع فيه حركة لا تعمل إلا بانضمام إحدى السنتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين اللفاظ ومعانيها (وماعدا
 ذلك) المذكور (ثاني) كفتح مضارع أبي وركن وقط وليس خلق العين أو اللام وكنت المضمومة وكسر
 مضارع سم وبت وحب وعمل المضارع المعدي وحسب ونعم المكسور وطاح وناء الواو العين وضم مضارع
 فروكر وهب المضارع اللازم وحضر وقط المكسور (أولها) غير صحيحة كقول بني عامر قل يلقى بضحيها
 ووجه بالكسر يجه بالضم وقول طيبي يبي يقي بضحيها وقول نعيم ضللت تضل بكسرهما (وغيره) من
 الرباعي والمزبد منه ومن الثلاثي (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الأولى
 كدحرج يدحرج وقائل يقائل (ما لم يكن أولها ضمة تامة زائدة) وذلك تفعل وتفاعل وتفعّل فلا يغير ما قبل
 الآخر نحو علم يعلم وتجاهل يتجاهل وتدحرج يدحرج أدلو كسر لا ليس أمر خاطبها بمضارع علم وجاهل
 ودحرج إذا ما برق عينه على بحر كذا التاء فلا يرفع الجلس لا حقل الذبول عنها ولم يستثنى ابن الحاجب
 تفعل ولا بد منه واستثنى المكسر اللام نحو أحر وأجار فإنه يقال فيها يحمر ويحمار والتعقيق أنه لا يستثنى لأنه
 كان في الأصل كسورا أو رال بالأدغام (و يضم حرف المضارعة من رباعي) أي ماضى ذي أربعة أحرف
 (ولو زائدة) نحو يدحرج ويكرم ويعلم ويضاعف (والأفتح) نحو يذهب وينطلق ويستخرج ووجه ذلك
 بأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي قبل فاختاروا الفتح لثقله للكثير والتعيل والضم للقليل
 (وكسره) أي أول المضارع (إلا إياه) ان كسر ثاني الماضي كنعلم (أو زبد أوله ناء) كندحرج ونعلم (أو
 وصل) كنعنعين (أولياه) أيضا (مطلقا) فري. فأنهم بالمون كما تألون بكسر الهمزة والناء (أو في) مفاوته
 وأوتعو (وصل) وفري به (وقلب الفاء) التي هي واو (حيث نداء) لرفعها ما كنه بعد كسرة نحو يعمل (أو الفاء)
 نحو ياجل (لغات) منقولة

(أو) (الامر من ذي جز) الموصول (يفتح به) نحو انطلق واستخرج واقدر واخشوشن (وغيره) يفتح
 (بتالي حرف المضارعة) ان كان. ثم كما الآن نحو دحرج يدحرج أو أجاد لا نحو أكرم إذا الأصل في بكرم يؤكرم
 (فان كان) ثالي حرف المضارعة (ما كنه فبالموصول) يفتح نحو اضرب واعلم واخرج (وحركة ما قبل آخره
 كما مضارع) لأنه مأخوذه

(أو) (الامر من ذي جز) الموصول (الجهور ان فعل المفعول بغير) من فعل الفاعل فهو فرع عنه (وقل الكوفية
 وأحمد وابن الفراء أصل) ونسبه في شرح الكافية لبيوبه (لزم وفي أفعال) فلم ينطق بها فاعل كزهي
 وعنى فلو كان فرعاً لزم لا يوجد لأحب بوجه الأصل ورد بان العرب قد تستغنى بالفرع عن الأصل بدليل
 انه وردت جموع لا شرد لها كذا كبير ونحوه وهي لا تسكن نوان عن المفردات قال أبو حيان وهذا الخلاف
 لا يبعد في كثير فائدة (ويضم أوله مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا (و) يضم (معها ثالي ذي ناء) مزبد سواء
 كانت المضارعة نحو علم وتوعد وتدحرج أم لا نحو تكبر وتجير جذرا من الألف (و يقلب نالته) أي ذي الاء
 (واو) لوقوعها بعد ضمة كافي تواعد (و) يضم مع الأول أيضا (ثالث ذي) جز (الموصل) لتلائيها بالامر في
 بعض أحوال نحو أخرج واستغنى (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كما تقدم (ويفتح في المضارع)

كبحر يوبتلم ويستخرج (فان كان) الماضي (مثلاً) أى معتل الماء (بالواو جاز قلبها همزة) سواء كان
مضعفاً نحو أدنى ودام لا نحو أعنى وعد صحح اللام كما مثل أم لا نحو أفى فى وفى (أو أجوف) أى معتل العين
(وأعل فيه القلب ياء) لأن الأصل فى قال وباع متلا قول ويبع استقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت
الى الفاء بعد حذف ضمها فصارت الباء وانقلب اليها الواو لكونها بعد كسرة فصارت قبل ويبع والقلب واوا
بحذف حركة العين لأن الثقل إنما نشأ منها وإبقاء ضمة الفاء فصارت الواو وردت اليها الياء لوقوعها ا كنه بعد
ضمة نحو قول وبوع قال هـ ليت سـ بابا بوع فاشترت هـ وقال هـ حوكت على نولين ا فتعلا هـ وقال هـ نوط الى
صلب شديداً جل هـ والاشمام وأفصحها الأولى (وبها ورد القرآن قال تعالى . وقيل يا أرض ابلعي . وغض الماء .
(ثم الاشمام) وبه يرى وحقيقته ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم والكسر من جهة منهما
(وشرط) أبو عمرو (الذى اسماعه) أبو عمرو (ابن الطغيلة عدته) أى عدم اسماعه (فالمراد) به عنده
(الروم) لأنه اشارة الى الحركة من غير صوت وخرج بشيد الاعلال ما كان معلولاً يعلى نحو عرو فى المكان
لحكمه حكم الصحيح قال ابن مالك (وبتعين احدها) أى اللغات الثلاث (اذا أسند) الفعل (التاء والتون
واليس بغيره) من الاشكال فى بعض ودلت ونفت بتعين غير الكسر وفى وزن وفدن ورعن بتعين غير
الضم لتلا بليس بفعل الماعل قال أبو حيان وهذا الذى ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يغيروه بل جوزوا
الثلاثة وان أليس ولم يبالوا بالآيس كالم بالواو يمين فالتوا مختاراً لاسم الماعل أو اسم المفعول والفرق بينهما
تقدرى لا لفظي (وتجرى اللغات الثلاث فى وزن الفعل واقتل من) الأجوف الماعل نحو التقيد واختير وانقود
واختور وانقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور وحكم همزة تابع العين فكسر ونظم ونظم كذا
قال ابن مالك وقال ابن أى الربيع نضم مطلقاً لأن الكسر فى الاشياء عارض وقيداً فى حالة الكسر على أمر
تخطا طبعه واغزى وقرى ابن الصائغ بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه فان ذلك صار أصلاً فى المفعول
ماتزماً وان الكسر فى الغزى للصير المتصل وهو معرض للافعال وهذا الأمر عارض فى نفس الفعل لازم
له لا شئ منفصل (وأذكر خطاب) ان يجرى فيه (غير الأولى) والنظم القلب ياء (و) أنكر أبو الحكم الحسن
ابن (عذرة) فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الاشمام (وتقلب فى المضارع فى الجميع ألفاً) لأن الأصل مثلاً
يقول ويبع ويتقود ويحتم نقلت حركة الواو والياء الى العين استقلاً ثم قلبا ألفاً لئلا يمتزجا فى الأصل وانتاج
ما قبلهما الآن (و) تقلب (لام) الماضي (لمثل اللام) بالألف (ياء) وان كانت متقلبة عن واو نحو غزى فى غزاً
وهدى فى هدى (وأوجب اجهور ضم فاء المضاعف) ثلاثياً كان أو غير مضاعف واشتد قال تعالى . هذه
بنا عشار دوت البناء (وأجاز قوم الكسر أيضاً) أجاز (المهاجضى) الاشمام وبها قرئ فى ردت (ولا يتأتى هنا)
عند الاسناد الى التاء ونحوها (الآيس) الموصول المثل حينئذ يظهر (ولا يبنى) هذا البناء (فعل جامد وكذا ناقص
من) كان وفاد وأخواتهما (على الصحيح) وفقاً للفارسي وجوزة سيويو والسبيري والكوفيون قال
أبو حيان والذي يختاره مذهب الفارسي لأنه لم يسمع والقياس بآياه

(مسألة) تبنى صيغة التمجيد والفعل التفضيل من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت منصرف قابل للكثرة غير مبنى
للمفعول ولا معرض عن عامل بافعل فعلاً فلا يبين اختيار من اسم ولا من فعل رباعى كدسج ولا ثلاثى مزيداً فاعل
كان أو غيره ولا ناقص ككان وكاد وأخواتهما ماضى لها لانه لا يفتى على الحدث فلا فائدة فى التمجيد
بها ولا منى لزوم ما نحو ما عاى بالهـ أو جواز ما ضرب لأن فعل التمجيد مثبت ففعال ان يبنى من منى ولا غير
منصرف كسم ونس وبع ويدر لأن البناء منه منصرف ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كبات وفنى وحدت

به من عسى وهو جامد (و) ما (أزعمه) من زعمى وهو مبنى للفعول (و) هى (أسود من القار) كذا
 في حديث صفته جهنم من سود فهو أسود وسوداءه في صفة الخوض ماؤه أيضا من اللبن (وأشغل من ذات
 التعيين) من شغل وهى مبنى للفعول (قال أبو حيان) وشذ أيضا (قولهم ما أعظم الله وما أقدره) في قوله
 ما أقدر الله أن يبدى على خصمه لعدم قبول صفات الله الكثرة (والختار وفاة السبكي وجاعة) كائن السراج
 وأبى البركات ابن الأنبارى والصميرى (جواره) والمعنى في ما أعظم الله أنه في غاية العظمة ومعنى التمجيد فيه أنه
 لا يشكر لأنه مما تحارفه العقول وإعظامه تعالى وتعليقه الشناء عليه بالعظمة واعتقادها وكذا ما حاصل والموجب
 لها أمر عظيم والدليل على جواز إطلاق صيغة التمجيد والتعظيم في صفاته تعالى (أقوله أسمع به وأبصر) أى
 ما أسمع وما أبصره (و) قول أبى بكر رضى الله عنه فيار ما أصدق في السيرة عنه أى رب (ما أحملك) أى رب
 ما أحملك أى رب ما أحملك وقوله صلى الله عليه وسلم (لله أرحم بالؤمنين) من هذه جملتها وقوله لأبى مسعود
 وقد ضرب بماله لله (أقدر عليك) منك لمير واسم من هذا شواهد بعضها لم يذكر السبكي منها إلا أن أبى
 بكر وبجيت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين والعدول به انه تكلم على التمجيد وهما في التفضيل
 (وبناء المصدر أى هذا مفعله) بطرد الفعل (بالفتح) (وفعل) بالكسر حال كونهما (متعديين فعل) بالفتح والسكون
 ههنا كان كضرب ضربا وحمل حملا أو مثلا كعود عودا وياح يها وقال قولاً وري رية أو غزى غزوا
 ووطن وطناً وخاف خَوْفاً وفى قبيل أو مضاعفا كردد رداً وسبباً أو موزناً (١) ورثت المائة وندها رثاً
 أحبته (وشرب ابن مالك لفعل) المكسور (أن يفهم عملاً بالفتح) كلقم لقماً وشرب شرباً وبيع بيعاً
 (ومنع ابن جود قريبهما) أى مصدران وفعل ففعل لا يتركه مصادر الفعل الثلاثى إلا بالسباع فلا يقاس على
 فعل ولو عدم السباع (و) يارد (العمل) بالكسر (لازم فاعل) يفتعين ههنا كان كخرج خرجاً أو معتلاً
 كجوى جوى ووجل وجلاً وعور عوراً وردي رداً أو ضاعفا كشل شلاً (لافى الاخوان والعروب فضلة)
 بالضم مصدره المفرد كسمر مفرغ وخر حرراً آدم أدمه (و) لفعل بالفتح (لازم فاعل) يضم الفاء سواء كان
 ههنا كركع ركوعاً وخرج خرجاً أو معتلاً كوقف وقفاً ونبت النبت غيبوا بؤدى ذوقاً ومضى مضياً
 مضاعفا كمرمروراً (فان كان له فعال) كسمن سماً وعطس عطساً (أو غير فعيل) كرحل رحلاً
 (ويكونان) أى فعالان (لاصوب) كضرب ضرباً وحمل حملاً (ويختص فعال بالانفرد عن كرم) كرم
 رغاء فلا يأتى على فعيل (وغلب فعيل في المنع والنفاد) والاضطراب (فملاز) بفتح الميم والميم كخفى
 خفياً وجال جولاناً (والأبناء) أى الامتناع (فعال) بكسر الميم كغفر غفراً وجمع جهاجاً (وللمعرفة
 والولاية فعالة) بالكسر ككثبت كثابة ونخاط نخاطاً ولى وللا بد ونقب نقابة (وللفعل) بالفتح (فعولة)
 يضم الفاء كعصب صعباً وسهل سهلاً (وفعالة) بالفتح كفضج فضجاً وجزل جزالة (وفيل فعل (٢) ولأفعل
 فعال) سواء كان ههنا أم معتلاً أم مضاعفاً فمعتلاً أم لا كما كرم | كراماً وأسمى اسماء وأجلى أجلاً
 وأعطى إعطاءً (واستفعل استفعال) كادخر خيراً واستخر خيراً (وفعل فعيل وفعلة) كسكرم سكرماً وكره كرهة
 وهاتينياً ونهنتاً (وتختص) بفعلة (بالفتح) فلا يرد فيه التعميل كزك كزاً كزاً (ولفعل فعلة)
 كخرج خرجاً (قيل وفعلا) بالكسر كسرف سرفاً (والأصح انه سباع) لا يقاس فان كان مضاعفاً
 كززل فعلاً بالفتح له مطرد كززال (ولما عمل فعال به فعالة) كقاتل قتالاً ومقاتلة (ويلزم) مضاعفة
 (فيأفؤه ياء) كيامر يامراً وتدرى فعال كياوم يواماً (و) المصدر المفرد (لما أوله ناء) وهو ففعال

(١) كذا يياض بالأصل (٢) يياض بالأصل

بناء الصفات أي هذا بحث ابي في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثالها المبالغة (ساردي في المعنى)
 الفاعل والمفعول من غير التلافي زنة المضاف ع بالبدال أوله في مضمومة وكسر متجاوز الآخر أي مائة (في الفاعل
 وقصه في المفعول) كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج (ومنه أي التلافي في زنة فاعل) في الفاعل كضارب
 وعالم (و) زنة (مفعول) في المفعول كضروب (لكن صفة) فعل المكسور لعين (اللازم في الاعراض
 فعل) بالكسر كضرب فهو فخرج (و) في (الاثوان والماءات فعل) كاحمر وأسود وأحمر وأسود (و) في
 الامتلاء ومنه فعلان كشيعة وريان وصديان وعطشان (وصفة فعل المضموم) ولا يكون الا لازما فعل
 كضخم (وفعل) كميل (وهذه) الاوزان هي الصفة (المشبهة ولا تأتي من متعة) بل من لازم (وفيها)
 وزن اسم (الفاعل) نحو طاهر القلب ونظائر اللسان ومنبسط الوجه (خلافاً لمنع محارم المضاف) وهو الزن
 وهو الزن شري ابن الحاجب قال أبو حيان ولا تعاتب البنية لا تعاقبهم على ان ضامر الكشح واهم الوجه
 وفعل الذكر وحائل اللون ونظائر الساق وطاهر العرش ومطهر القلب صفات مشبهة وهي محارم في قوله قيل
 والفاضل ان يقول ان هذه الصبغ ونحوها أسماء فاعلين فصدقها بالتبوت فمؤنات معاداة الصفة المشبهة لانها اسماء
 مشبهة (وورد الفاعل) بغير قياس من فعل المقتوح (على فاعل) كصف فهو عفيف وعفيف وخفيف وخفيف
 (و) على (فعل وفعل) نحو منات فهو ميت وساد فهو سيد (وفعال) نحو جاد فهو جواد (وغيرها) كععلان
 نحو نعلان وفيه لان كيهان من باح وفعل كونه من خنع (و) ورد (المفعول على فعل) بضمين
 كقبض بمعنى مقبوض (د) على (فعل) نالكسر والكون كذبح بمعنى مذبح (و) على (فعل) كقبض
 كقبيل وصريح وجرخ (وقاسه) أي فعلا (بضمهم في اليس له فاعل بمعنى فاعل) تارة في التحويل ثم
 يستغنى عنه بانه يقال في شرح الالفية فاعل بمعنى مفعول كذبح وعلى كثرته لم يقس عليه بالاجماع وغيره ككلام
 أبيه في شرح الكافية حيث قال وكل ذلك مضمون لا يقاس عليه بالاجماع فقل ان ما عائد الى الأوزان الثلاثة وانما
 هو خاص بفعل وفعل لانه فصل ما بعد بعد أن ذكر ان معنى فاعل كثير وأنه لا يقاس عليه ولما دعي في ذلك
 اجماعا ولا خلاف القيد المذكور للقياس به عليه أبو حيان ولا بد منه فان ساء فاعل بمعنى فاعل كعلم وحفظ
 وقدر لا يجوز استعماله في المفعول وظاهره لا يقاس قال وينبغي أيضا ان يفيد بكونه من فعل تد في مجرد ونام
 مصروف لان ما وجد عن العرب مصونا كذلك انما هو مضموع مما ذكرناه (و) وردت (صفة فعل) (المكسور
 على فعل) بضمين (وفعل وفعل) بالضم والكون (و) وردت صفة (فعل) المضموم
 (على فعل) بالفتح والكسر كضرب فهو ضارب (وفعل) كصور (وفعال) كجبان (بالضم كضربها)
 (وغيرها) كاجمع وصريحان وحسن وعمر وعمر ووضاء (واذا بنيت صفة من مفتوح لعين ومضمومة ما في على
 القبح وأمثالها المبالغة من ثلاث مجردة) وشديناؤها من فعل كدر لا من أدركا ومعطاه من أعطى ونذير
 والهم من أنذر وآلم وزهوق من أزهق

الثاني أي هذا بحثه هو فرع التذكير لانه الاصل في الامة انما من شيء يذكروا أو يؤمنون الا ويطلق
 عليه معنى دني مد كوفي لغاتهم (ومن ثم) أي من هنا وهو كون الثابت فرعاً أي من أجل ذلك (احتجاج
 الى علامة) لأن الاشياء الاول تكون مفردة لا مركبة فيها والنسوانى تحتاج الى ما يميزها من الاول ويبدل على
 مشورتها لئلا يحتاج التعريف الى علامة لانه فرع التذكير واحتجاج القبي وشبهه بالالهة افروغ الاجاب
 (وهي) أي علامة الثابت (ألف مضمومة وممدودة قال البصري فهو هي) أي الممدودة (فرع) عن المضمومة
 أدلت منها حمزة لانهم أرادوا ان يؤثروا بها ما فيه ألف فيكون اجتماعها في الالهة والتعاليها ما كين فأبدلت

طلعت (أو ظاهرا حقيقيا) وهو ماله خرج من الجيوب ان نحو قامت هند (وتركها) محمد كمر (ضرور فعلى
 الاصح) كفة يله ولا أرض أبقل باخاها . وقوله تعالى ابتلى ابن مريم أبوهم وقال ابن كيسان شمس عليه
 لأن ميمونه حكى فلانة (ونالها) قاله الكوفيون (يجوز) الفياس (في الخرج) بالالف والتاء دون المرد
 فيقال قام الهندات فياسا على جمع التكسير (ورايحان كان) ظاهرا (مجازيا) نحو طلعت الشمس ومن
 تركه . وجمع الشمس والقمر . فانظر كيف كان عاقبة مكرهم . (أو) حقيقيا (مقصودا بغير إلا) نحو قامت
 اليوم هند ومن تركه . ادا جاءكم المؤمنات . ان أمرأته منكن واحدة . (ومساويان كان جمع تكسير
 أو اسم جمع مطلقا) أي لذكر أو مؤنث نحو قامت الزبودة ثم الزبودة . قالت الأعرابي . وقال نسوة . (أو جمع
 بالالف والتاء لذكر) نحو جاءت النملجات وجاء الطلحات بخلافه مؤنث فان اتاها واجبت في سلا . ونظم واحدة
 نحو جاءت الهندات الاعلى لانه قال فلانة (أو اسم جنس مؤنث) نحو كثرث النسل وكثر الثفل (ومنه ضم
 ونس) نحو نعت المرأة فلانة ونعت المرأة لأن المقصود فيه الجنس على . يدل المبالغة في المدح أو الذم وكذا
 نعت جارية همد بنهم جارية همد (فان كان فاعله مذكر كراكتي به عن مؤنث جازعها والتركأ أجود) نحو
 هذه الدار نعمت البلد ونعت البلد وفي عكسه الإتيان أجود نحو هذا البلد نعمت الدار ونعت الدار (ومرجوا ان
 فصل بالا) نحو ما برئت من ربيعة ونعم في حربنا لإببات العم

(وقيل ضرورة) لا يجوز في الشعر ورد بقرعة . ان كانت الاصبعة واحدة . بالرفع (وجوزها الكوفي في جمع
 المذكر السالم) كجمع التكسير . فيقال قامت الزبدون والبصرة بنحوه وذلك لعدم وروده ولان سلامة نطقه تدل
 على التذكير وأما البنون فان نظم واحده مستقر جري مجرى التكسير كالبناء (والتاء في) أول (المضارع
 كالماضى خلافاً وحكا) فيجب في تقوم هند وهند تقوم والشمس تطلع وترجع في نطاع الشمس ونهب الريح
 ويرجع تركها في مذهب الريح لا في كذا ومن الحاقها ما قرى . فأصبعوا لا ترى إلا ما كنتم (فان أخبر به عن ضمير
 غير مؤنث) نحو الهندان هما فعلنان (فالزم ابن أبي العافية التاء) جلا على المعنى (وجمعه أبو حيان) وحاصل ابن
 الجاوش (يجوز التاء جلا على لفظه ما وذكرا منه قاله قيسا ولم يعم في السلا سماعا من العرب ولا نطقا لاحد من النحاة
 ورد أبو حيان بان الضمير رد الاشياء الى أصولها وقدر جسد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة لم يعمها ان تبقيا
 لك حاجة .

(مسألة أو ران) الف التثنية (المقصورة) فعلى بالضم فالكون ما أو وصفا أو مصدران نحو أنى (وحكى)
 وبشرى (وحكى) بالفتح (أى فعلان) أى وصفا كسكرى (أو مصدرا) كدعوى (أو جمعا) كجرحى فان
 كان المفعولين كونه فاعلهما ثبت بل يصلح لهما واللاحاق كاطلى وعانى (أو فعلى) بالكسر (مصدرا) كدكرى
 (أو جمعا) كظارى وحكى ولان التثنية لهما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يبين له فان لم يبين له كدكرى أى
 جائزة أو نيت للاحاق كرجل كبعى وهو المولى بالاكل وحده وقيل بالضم والتخفيف ولم يرد مصداق للاحاق
 (نحو حيارى) لظاير وجمعا نحو سكرى وزعم الزبيدي انهم ردوا مصداق نحو حيارى على أى شديد ضم
 (و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو صمى) بالباطل (و) فعلاوى بالفتح وضم السين (نحو
 أربعواى) لقعدة المتربع (و) فعلى بالكسر فالفتح فالتثنية (نحو بطرى) النوع من المتى (و) فعلى
 بضمين وتشديد اللام (نحو كغرى) نوعا الطلع وحيدى من الحذر وبذرى من التذير فعلى بالضم
 والتشديد نحو (شقارى) لبيت وخوارى وحضارى (و) فعلاوى نحو (حرقوى) لبيت (و) فعلاوى نحو (فعلى)
 لضرب من مشى الشيخ (و) فعلاوى أو فعلاوى نحو (حندقوة) لبيت جيل نونه أصلية وفيل لعمه ويقال

المؤخر وشبهه حتى يقال أي بطل وتدل وثاقه كذا وكثيرا والمضارع كنان وماذا وماذا وعين (ولا قاس
في فعال) بالضم (على الصحيح) ويجوز في التسهيل ويجوز في شرح الكافية شيئا في ومثله بكراع
وكرع وفردا وفرد وسبع وفاف في نحو سيف وسيف وفرد وفرد وفرد وفرد وفرد وفرد وفرد
وسر (ويجب تسكين عينه ان كانت واوا اختارا) نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضما
في الضم ورة قوله عن بركات باليربي ويندره بالا كف اللامات سور (اختلافه) في قوله بقاء
الضم اختيارا قال ورعا فلو اعون كرسى فراقين جمع الموان والعانة ويجوز (النسكين) ان لم تكن (أي واوا
ولم يضاعف نحو جر وفذل بخلاف ما اذا شوبت نحو سر ولا يسكن لما يؤدي اليه التسكين من الادغام وهو
منوع هنا لان التزام الضم في المفرد والجمع متى على مفرد (ان كانت) العين (ياء كسرت الياء) فتضع نحو سيل
وعين جدي - يال وعيان والأصل سيل وعين ولو بقيت الضمة لم قلب الياء واوا كموثق وتغير الحركات سهل
من تغيير الحرف (وتسكن قوم الفتح في) في عين فعل (المضاعف) ثلث مفردة على فعمل لتضعها (وقيل لها
وقيل صفة) أيضا على الاول وهو رأي ابن قتيبة وغيره واختاره ابن الصائغ لا يجوز في ثبات جدد الا لضم لانه
انما جمع في الاسم فلا تناس عليه الصفة (و) وعلى الثاني وهو رأي ابن جني واختاره الشوايبي وابن مالك يجوز
جدد كسر جمع مبرر والتقييد يكون مفردة على فعمل ابن مالك ربه عليه أبو حيان (و) الثالث من
الأوزان (فعل) بالضم ففتح ويطرد جمعا (الاسم على فعمل) بالضم والسكون (وفعل بضمتين) سواء كان
صحيح اللام كغرفة وغرفة وجمعة وجمع أم معناها لم يضاعفها كمرقة وعري ونهية ونهى وعدة وعدد بخلاف
الوصف منها كرجل مذكور وهران أو امرأة مذكورة أي مبرم في حاجتها أو رجل ممتوهم (و) بطرد (فعل)
انتي (فعل) ككبرى وكبر وفعل وفذل بخلاف فعل غيره ككيلي وجمي ورجي (وقاسه المبرد في) فعل
بالضم والسكون مؤنثا بغير تاء نحو (جل) وغيره قال هو مجموع (و) فاسد (المرء في) فعلى مصدر نحو
(الرويا) والروى والرجى والرجح (و) في فعله بفتح المائتين واو كمة (نحو نوب) ونوب ونوبه قصره
على السماع جمع وفاف في نحو قرية وقرى وحلقة وحلقة وبرة وبرى وشاية وهي جنس ركة البعير وعبي وعدو
وعدي وفرد وهو الجانب وفرد (الرابع من أوزان السكون) (فعل) بالكسر والفتح (فعل) هو وسوء
أي فعل بالضم (اسم جمع) قاله الفراء لا يرى أنهم يجمعان بالانفصال كمرقات وسور وجمع الجمع
لا يقاس وفاف في كهم أنهم ما جمع لانهم ما أقرب الى المفرد وأجيب بأن معرفتة تعود جمع مفرد لا يجمع
والفتح فيه للتخفيف ويدل اكون ما جمع من أنهم لا يوصفان ولا يغيرتة ما لا يجمع ويطرد فعل جمعا (الاسم تام
على فعله) بالكسر والسكون نحو فرقة وفرد وتعالى الوصف نحو مفردة وكبرة ونهر الزام وهو الموصوف منه إما
الغاء نحو رندا واللام نحو نانة (وقاسه المرء في) فعلا ما نحو (ذكري) ودكر (و) (فعل) بفتح المائتين والعين
نحو (ضبعة) وضيع كقاس فعلا في رؤيا ونو يوحى في ذلك الألف فيهما ان التأنيث بالالف شبيهة بالتأنيث بالتاء
في مواضع وقد علمت ما العرب فعلا واحدة في نحو أخرى وأخر كغرفة وغرفة وسعاء وقواصع كسالفه
وسوالف كذا تجرى فعل وفعل كعمله وفعله لم يجر ذلك في فعل وصفها ككبيعي (و) (قاسه) المبرد في (فعل)
بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو (جند) كقاس فعلا في نحو جل ووافقه في الموضوعين ابن مالك في شرح الكافية
وسمع وفاف في نحو قنع وهو الجند الباقى وقتع وضمه وهضب وحاجة وحوج وهضم وهو الثوب الخلق وهضم
وصورة وصور وحدا وحدي وصعبة وصعب وعدو وعدى (و) (الخامس) (فعل) بالكسر ويطرد جمعا

(١) في نسخة هكذا انما جمع في الاسم الذي مفردة على فعمل افتقروا على الثاني الخ

(افعلة) بالفتح والسكون (مطلقا) اسم كان أو صفة رأى العين أو غيره كخمنه وحقان وصعبه وصعاب وغضبه
وغياض (وفعل) بالفتح والسكون اسم أو صفة أو رأى العين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وحوض
وحياض (لا يأتى العين أو الغاء) كبيت وشيخ ويعر لا يستقل كسر الياء أو ما قبلها وشذضيف وضياف ويعر
ويعار وهو الجدى (وفعل) يفتحون (اسم) كليل وجبال وقم وقلام (لا ضاعفا) كطلل (أو) لا (منوصلا)
كزحى وندى ولا الوصف كطل وشذصن وحسان (وفعل) يفتحون كرقبة ورقاب وحسنة وحسان كذ
من أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسم كفعل ولم يقيد به في التسهيل وصرح ابن قاسم بأنه يشترط
فيه ما يشترط في فعل (ولا اسم على فعل) بالكسر (أو فعل) بالضم ساكنى العين كذئب وذئاب وريح ورياح
وخف وخفاف (لا) فعل بالضم رأى اللام (كدى) بل قياصة أفعال (و) لا ولى العين نحو (حوب) بل
قياصة فعلان ولا توصف بهما كلف وحلو (ولوصف غير مقوص) صبح العين أو معتلها (على فعل وفعلية
بمعنى فاعل) كظرب وطريقه طرفاف وكريم وكريم وكريم وطويل وطويلة وطوال بضمها بمعنى
مفعول كبريج ولطيفة وشذو بيطة ورباطة أو منقوص (وخمس العبدى مؤنثة) أى فعلية وخطأه الخضر اوى
(و) لوصف (على فعلان) بالفتح والضم (وفعلية) كذلك (وفعل) بالفتح نحو غضاب في غضبان وغضبي
وندام في ندمان وندامانة وخصان وخصانة وشذفي أعدا ما ذكر كزوف وخراف والنجدة ولفاح ونمر
ونمرة وغار وعباءة وعباءة وقائم وقائمة وقيام وراع وراعية وراع ورى ورباب وجواد وجياد راقعة حبان ونياق
هجان ونخبير ونخيار وأعجب وعجفاء وعجاف وبرمة وبرام وربع ورياح وسمرحان وسمراح ورجل ورجال
وأبصر وإصار وحداء وحداء وقنينة وقنان (و) السادس (فعمل) بالفتح والضم ويطردجما (لا اسم على
فعل) بالفتح والسكون (غير ولى العين) ككعب وكعوب وبيت وبيت بخلاف الوصف وشذضيف
وضيوف وكهول وكهول والواوى العين وشذفوج وفودج (أو) على (فعل) بالكسر ككعب وكعوب وجسوم ودرع
ودروع بخلاف الوصف (أو) على (فعل) بالضم (غير ضاعف ولا ولى العين أو رأى اللام) ككند وجنود
وورد وورد بخلاف الأضاعف نحو خف وحوت وندى وشذصن وخصوص وهو لورى ولورى ونوى (أو) على
(فعل) يفتحون (غير أجوف ولا ضاعف) كاسد وأسود بخلاف الوصف والأجوف وشذصن وسوق واما ضاعف
نحو طلال وطلول (وقيل بجمع) فيه ولا يطرود جزم به في شرح الكافية (أو) على (فعل) بالفتح والسكون
نحو كبد وكبود ونمر ونور وشذفي أعدا ذلك كشاهد وشهود وصخرة وصخور وشذفوج وشذفوج وقنن
ونظرف ونظرف وامينة واحدة قوى الوزر واسون وعناق وعنون (وقد تحمته) أى فعولا (وفعل التام)
كفعلولة وعمومة وجارة وبخالة (وقد يفتى عنها فاعيل وفعل) بالضم في الاستعمال كقولهم ضنين في شأن ولم
يقولوا شنان وضنون وقالوا فى المزمع لم يقولوا معوز ثم قالوا معاز (والأصح أنها ككبر) أى جمان
(لا إسماء جمع) وقيل هما إسماء جمع (وثالثها التثنية) أى فعال (اسم جمع) وقيل جمع حكاه أبو حيان
(و) السابع (فعل) بالضم وفتح العين المشددة ويطردجما (لوصف على فاعل وفاعلة) كضرب في ضارب
وضاربة بخلاف الاسم فهما كحاجب العين وجائزة البيت (و) الثامن (فعال) يضبطه ويطردجما (للذلول)
أى لوصف على فاعل كسائم وصوام وشذفي فاعلة كسادة وسداد (ونندرا) أى فعل وفعل (لم يقوص) استثناء
بفعله وسماع ساق وسقى وغاز وغزى وغزاه وسار وسرا ونندرا أيضا أعدا ما ذكر كعزل وعزل وعزال
وسفل وسفل وسفل ونفس ونفس ونفاس (وقيل بسمعان) أى فعل وفعل مطلقا (ورجع في الجمع)
ورود حافيه (إلى التصحيح) ولا يقاسان (و) التاسع (فعلية) يفتحون ويطردجما (لفاعل وصف ذكر

عائل (ص ل ا م) وان اعتل عينا كسافر وسفرة وكاتب وكتبة وبار وبردة بخلاف وصف مؤنت كعائض
وطاست وطالتي أو مالا يفعل وشذاعق ونحدا أو معتل اللام كغاز ورام أو على غير زنة فاعل وشذخيت وشذبة
وسيد وسادة وأجوق وجوقة وهو المائل الشفق ودنخ ودنقة وهو الرذل (و) العائسر (فعلة بضم الفاء) يرفع
لعين ويغير دجما (ل) أي اعامل وصف ذكر عائش (معتلها) أي اللام كغاز وغزاة ورام ورماة وقاض وقاضة
بخلاف غير فاعل وشذكي وككاة والاسم وشذبار وراة وصف المؤنت كغازية أو غير العائل كغازوشذ (١)
الصحيح اللام وشذعادر وهدرة وهو بالمهولة الرجل لا يمتد به (والاصح ان الضم) في هذا الوزن (أصل)
وقيل لا بل أصله فعلة حول ان الضم للفرق بين الصحيح والمعتل (و) الاصح (انه اس) مخففا (من فعل) المشدد
وقال الفراء هو مخفف عنه عوض الهاء عما ذهب من الضعيف (و) الحادى عشر (فعلة بكسر ها) أي الفاء
وقيل العين (وقيل هو) (اسم جمع) قاله الفراء ويطرد دجما لاسم على فعل (بالضم والسكون (ص ل ا م) وان
اعتل عينا كدرج ودرجة وقرط وقرطة وكوز وكوزة بخلاف الوصف وشذعلج وعلجة والمعتل اللام (وقيل في
فعل) بالفتح (وفعل) بالكسر كز وجوز وجه وغرد وغردة وقردة وقردة وحسل وحسلة (و) الثاني عشر
فعل (فعل) بالفتح ويطرد دجما (لفعل) وصفا (بمعنى ممت أو موجه) كقتيل وقتلي وصرير وصريرى
وجرج وجرى (ومادل عليه) أي هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزمن وزمنى (وفعلان) ككران
وسكرى (وفعل) كيت ووفى (وفعل) كأخى وحقى (وفعل) كهاك وهلكى وشذفيا عدل ذلك
ككيس وكيسى وسنان ذرب واستفري ورجل جلد وجلدى (و) الثالث عشر (فعل) بالكسر وهو جمع
الحل ونظران (ولا ثالث لهما نص على ذلك أبو على الفارسي وغيره ولا جيل ذلك قال ابن السراج انه اسم جمع
وقال الأصمى حلى لعنقى الحل لاجمع وهو نوع من الطير والنظر بان دابة تشبه القرد وقبل الهر (و) الرابع عشر
فعل (فعلا) بالضم والفتح ويطرد دجما لفعل وصف ذكر عائش به (فاعل أو مفعل أو مفاعل) ككريم وكريما
ومبيع بمعنى مبيع ومبعاء وحلبس وخطيط ونديم بمعنى مفاعل وحلبس وخطيط ونديم وشذفى فعل بمعنى
مفعول كآسير وأسراء أو صفة مؤنت كسيفه وسفها (وحل عليه خليفة) وقالوا فيه خلفا لانه بمعنى فاعل
فشيء لا لانه فيه (ومادل على دمية حاد أو ذم من فعال) بالضم (أو فاعل) كسباع وجماع وصالح وصلحاء
وشامر وشعر أو عالم وعلماء وباعلى وجه لا وشذفى غير ما ذكر كرسول ورسلا وحديث وحديثا ومبيع
ومبعاء (و) الخامس عشر (أفعلاء) ويطرد دجما (لفعل المذكر ماضيا أو متقوصا) كشديد وأشداء ولباب
والأباء وجليل وأجلاء وفى وأشباه وولى وأوليا ونهى وأنباء (وتدر فى صدقة) لانه مؤنث وانما يطرده فى
المذكر وفى الحديث أرسلوا إلى أصدقاء خبيجة (و) السادس عشر (فعلان) بالكسر ويطرد دجما (لاسم
على فعل) بالضم والفتح (أو فعل) بفتحين (أو فاعل) بالضم (مطلقا) كصبا كان أو معتل العين أو اللام
كصرد وصردان بحرب وهو ذكرا الحبارى وخمران وتاج وتيجان وفى وقبان وغلمان وغلمان (أو فعل)
بالضم والسكون (أجوف بالواو) كورت وحيثان وثون وثنان وشذفى فعال الوصف كسباع وجماع وفى
غير ذلك كعتو وقنوان وصوان وهو قطيع من الوحش وصران وغزال وغزالان وخروفي وخرفان وعيد
وعيدان ونظيم ونظان وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وقضعة وهى الأكمة وقضبان (و) السابع عشر
فعلان (بالضم ويطرد دجما) لاسم على فاعل أو فعل (بفتحين) كغريب ورغبان وفضيف
وقضبان وذ كروذ كران (أر) على (فعل) بالفتح والسكون كظهر ونظران ووطن ووطنان أو على فعل
بالكسر والسكون كذئب رفوان وشذفى فعل أو فعل الوصف نحو قعيد وقعدان وجذع وجذعان وفباءدا

(شاذه موع) لا يقاس عليه وقد بين ذلك عقب كل وزن . والى هنا كان انتهاء كتابي لهذه القطعة المشروحة
أولاً على هذه الطريقة ثم عدت إلى طريقة أخرى فشرحت عليهم من أول الكتاب إلى آخر الكتاب الثاني
وتعود إلى اكمال ما بقي من الكتاب على ذلك الأسلوب

ص مسئلة **يجمع** الرائد على ثلاثة غير ما سبق لقواعل وفعال على موازنهما الأماثانية مدة أو أقل فعلاء أو
فوعلامه تأنيث رابعة أو ألف ونون كالفى فعلاء ولا يعلل المعاصف اللام أن لم يعلل أفراد على الصصح وماربعة لثين
غير مدغم فيه تأصلا فصل ثالث من آخره ياء ساكنة قد دعا فيها هاء التأنيث ويحذف من الزوائد ما لا يبقى معه أحد المثلثين
فإن تأني محذف بعض أنى ماله مزينة معنى أو لفظا وما لا يبقى حذفه عن غير دفان تكافؤا لظنبار والأصح أن يسم
مقتضى من أولى بالبقاء وإن انفعالا وافتعالا لا يعمل كفعال وإن لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع إن أشبه
زائد الثالث في الأصح ولا يبقى زائد مع أربعة أصول إلا لثين رابع ويجوز أن يعمد من محاذف ياء ساكنة قبل
آخر لم يستعمل أو هذه من ألب خمسة وهي أحق بالحذف منه النسب ولا تحذف ياء معاصيل وعكسه اختيارا
وجوزة الكوفة لا تنفتح بغير مفتوح مفردة ولا بفتح لثين ليس فيه أو بدله وما ورد فهو لو حذف فاسمه مل أو قبل
ش **يجمع** ما زاد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدم أنه يجمع على قواعل وقائل على ما يساو بهما في البنية
والوزن أى في الحركات والسكنات وعددا لمخروف كوزن فعال ومفاعل وقائل وفعاول وتفاعل ويفاعل
وقائل وفعال وأفاعل وفاعل وفعال وما أشبه هذه الأوزان بشرط أن لا يكون ثانية مدة وإن لا يكون همزة
أفعل فعلاء نحو آخر جراء ولا بعلامه تأنيث رابعة ككلى وكفى ودعوى ولا بألف ونون مضارعان الذى فى
كسكرا ولا يعلل المعاصف اللام في هذا الجمع أن لم يعلل في الأفراد على الصصح وذلك نحو مد ومن وزعارة وحارة
وطمر وخدب وهجف فاذا جمعت بقيت على الأدغام فيقال مادوطه باروخداب وهجاف فإن فلك في الأفراد فلك
في الجمع نحو مدود وفرد فيقال مادود وقرادد واختار بعضهم في حذف ونحوه مما كان ملحقا الفلك أو الأدغام فيقال
خداب لأن خدبا ما حق بسطر فيعتمد في جمعه الفلك لأن ياء الثانية بازاء سباطر وماربعة حرف لثين غير مدغم
فيما دغما أصليا فصل في هذا الجمع ثالث من آخره ياء ساكنة قد دعا فيها هاء التأنيث وذلك نحو بهلول وسربال
وقنديل ومطعم ومطعمان وفردوس وغريق فيقال بهاليل وسربليل وقندليل ومطاعم ومطاعمين بخلاف
ماربعة منقلب عن أصل كخنار ومقادقاه يقال مخائر وقاود من غير فصل وما أدغم فيه ادغما أصليا كسطود
وهيج وقنوقاه لا يفصل أي نابل يحذف منه الواو والياء الساكنان فيقال عطارد وهيج وقناور فإن كان
ادغمه عارضا كنديل فتصغير جدول وعشر أصغر عشر فصل ومثال معاوية هاء التأنيث الياء جبار وجبارة ودجال
ودجاله كان قياسه جبابير ودجاليل فمعاوية هاء الياء ولذلك لا يجتمعان ويحذف من ذوات الزوائد ما يستعذر
ببقائه أحد المثلثين أعنى ما شابه فعال أو فعاليل كعيطموس ففيها زائدان الياء والواو فاما أن تحذف الياء وتبقى
أو أو فيقال عطاطس فإنه يصير رابعة حرف لثين ليس مدغما ادغما أصليا واما أن تحذف الواو وتبقى الياء فيقال
عياطموس فيؤدى هذا الحذف إلى تعذر شبه فعال أو فعاليل إلا يحذف حرف آخر أصلي وعمل يؤدى إلى حذف
واحد أحسن من عمل يؤدى إلى حذف اثنين فلذلك حذفوا الياء فانه لا يلزم من حذفها إبقاء الواو تعذرا أحد
المثلثين وكذلك يقال في نحو يستعد ويستخرج معاد ومخارج وكذلك يحذف زائد إبقاءه محلى تفاعل أو مفاعل
وما أشبهه ما سواه كان الزائد أو آخر أو وسطا نحو سبطرى وسباطر ومدرج ومدرج وفدوكس وفداكس
فإن تأني أحد المثلثين يحذف بعض البقاء بعض يبقى ماله مزينة في المعنى أو اللفظ وحذف الآخر مثال المعنى
نحو مطلق ومعالم النون والتاء زائد فيحذف النون والتاء وتبقى الميم فيقال مطلق ومعالم لأن الميم ريد

معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل وزادتها خاصة بالأسماء بخلاف النون والتاء فانهما زادا في الأسماء والأفعال
 ومثال اللفظ نحو استخرج يقال في جمده خارج فتبقى التاء وتحذف السين لأن بقاها وحذف السين أدى إلى
 وجود النون نحو تحذف وتماثل والعكس يؤدي إلى عدم النون لأنه يصير شعار نحو فاعيل ممدوم في أبيه
 كلامهم يبقى أيضا الزائد الذي لا ينفى حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره مثاله يبرى وحضري الألف وأحد
 حرفي التضعيف رائدان فيبقى المضاعف لأن حذفه لا ينفى عن حذف الآخر فإنه لو حذف لبقى لغزى وحضري
 مخففا ولو جمع هذا الزم حذف الألف فذلك سيق المضاعف وتحذف الألف فيقال لغزى وحضري فان ثبت
 التسكافو بأن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لاني معنى ولا في اللفظ ولا تأدية إلى حذف الزائد الآخر
 فالخلاف غير نحو حبطي النون والألف زائدتان ولا مزية لأحدهما على الآخر لأن الزائد الأول فضلي بالتقدم
 والثاني بنية الحركة لأنه لحق بسمر حبطي وكذلك وفقدت النون بالتقدم والتواو بالحركة وغيرها فضلت النون
 بالتقدم والألف بتقدم في تقدير الحركات الثلاث فيقال في الجمع اما حبطي وقلانس وعطارين واما حبطي وقلانس
 وعطارين فان كان أحد الزائدين يماهي أصلا والآخر لا يماهي وهو مهم مائة كيم فتنسب فيه خلاف مذهب
 سيبويه انك تحذف السين فتقول قلانس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول قلانس وجه الأول انه أنفي
 الميم لكونها مقدمة ولكونها تنقيد معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثاني ان السين أشبهت بالأصل
 لحكم لها بحكم الأخرى ذلك تقول في محرجه ومدرج حواجر فتحذف الميم وتبقى الحرف الأصلي
 فكذا في تنسب تحذف الميم وتبقى الحرف المالحق بالأصل وأجيب بأن هذا من قبيل الزائدين ترجع أحدهما
 بدلالة على معنى دون الآخر والنون في المذهبين مخلوطة وكذلك المذهبان في التضعيف والمصدر انتهى أولها
 حمزة الوصل تحذف لزوم تحرك ما بعدها في التسكير والتضعيف فان كان المصدر على وزن الفعل واقفال
 كالملاقي واقفال في التسكير وتضعيفه خلاف سيبويه انه يقال نطابق وفتاقر ونطابق وفتاقر
 فان كانت تاء الفعل قد أبدلت ردت إلى أصلها من التاء فيقال في اضطراب واضطراب وازدادوا كادوا وانظام
 ضار يب وصغير يب وذهب المنزلي إلى إجراء الفعل واقفال بحري فالحذف في حمزة الوصل وحذف النون والتاء
 فيقال في الجمع طلائق وفتاقر ونطابق وصغير فان تعدد أحد المتألفين ببعض الأصول حذف الخامس من الأصول
 مطلقا ووافي بعض الزوائد لفظا لم يخرج ما لم يواضع كسفر رجل وسفار ج وشمر دل وشمردل ويحذف الرابع
 ويبقى الخامس ان كان الرابع أصلا ووافي بعض حروف الزيادة في اللفظ أو في المخرج نحو خدر نونونه أصل
 تسكها من النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدر نونونه وأقرار الالف وهو الحرف الخامس وفردى
 دانه أصل تسكها تسببه التاء التي هي من حروف الزيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال فرار نونونه
 وافرار الناف هذا هو الإجماع ويجوز فيه وجه آخر وهو إبقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدر وفرازد
 هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد لا يجوز إلا
 حذف الخامس لا غير وما عدا من قولهم فرزق غلط وما كان غلط لا يتعدى به اللفظة السبعة قال أبو حيان وقد
 وافق المبرد على هذا غيره أما الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادى ولا خدائق وأجازوا الكوويون والأخفش
 قال أبو حيان وكانهم رأوا حذف الثالث أهمل إذ قيل ألف الجمع محله أفعي ما قبل الألف ما دللنا بمدها في
 كون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب وكانهم رأوا أن الثالث حصل الامتناع من الوصول إلى
 مثاله فاعيل أو فاعيل فأجر وهجرى الزائد الذي جاءنا لا تحذفه نحو واو قد وكس حيث تلوا فدا كس ولا
 يبقى في هذا الجمع أمشي الذي على مثاله فاعيل أو فاعيل زائد مع أربعة أصول بل يحذف سواء كان أولها أو ثانيا أو

ثالثا أرابها أو خامسا أو سادسا فتعومد حرج وقصر وفدوكس وصفل وسبطري وعشكوت وعقربان
ورفساء فيقال دحارج وقصائر وفدا كس وصفاصل وسباطر وعنا كب وعقارب ورائس ولا توجد زيادة
رابعة في رباعي الأصول إلا حرف لين أو مدغم أو لاسد في رباعي الأصول أيضا إلا مع زيادة أخرى ويكونان
زيدتا معا كما مثلنا به من عشكوت وعقربان ورفساء فان كان الزائد حرف لين رابعا سواء كان حرف مد أيضا
كمغفور وقنديل ونرداح أم غير حرف مد كغرينق وفردوس لم يحدف ذلك الزائد بل إن كان ياء أقر على
حاله أو واو أو القاف فيقال عصافير وقناديل وسرادنج وغرياق وفردايس فان كان حرف علة لا لين حدف
كالصحيح فيقال في كنهور كناهز وحرف اللين ما كان ساكنا سواء كانت الحركة قبله مناسبة أم لا فان
استعمل حرف مد ولين وانحزب رابع من غير الزايع فانه يحدف أيضا وان كان حرف لين سواء كان نائبا أم
ثالثا أم خامسا كقد وكس وسعيد وعداقر وخيتور وجبوع فيقال قد كس وسداق وحداقر وختاقر
وحداق وحجوز أن يمحض مما حدف سواء كان ثلاثي الأصول أم رباعية أم خنسية ياء ساكنة قبل الآخر نحو
مطابق في مطلق وفدا كس في فدكوس وسفارج في سفرجل ما لم يستعملها من غير نحو بض نحو لغزى فانه
يقال فيه لغزى بضم اللغز بفتح الضيف وحدف القه ويا قبل آخره لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست
تعمد بضمين المحذوف في الجمع وقد تموض هاء الثابت من ألفه انما هي تقول في حنبلي وعقرب حبابط وعقارن
فاذا عوضت الياء قلت حبابط وعقارن أو الهاء قلت حبابطة وعقارنة لكن باب نحو بض الياء أو سح جدا لانها
يجوز دخولها في كل ما حدف منه شيء غير باب لغزى ونحو بض الهاء قصور على ما ذكرناه والناثبات أحق
بالاسم الذي حدفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره مثله اشعنى واشاعته وازرق ومهلي ومهالي ولا
يجوز حذف الياء من مفاعيل ولا ثباتها في غيره كفاعل وفواعل عند البصريين إلا في الضرورة كقوله

ألا أن جديراتي العنسي فرأى • دعهم دواع من هوى ومناج

والاصل نادى لانه جمع مندوحة وقوله • سوايخ يعض لا تحرقها النيل • والاصل سوايخ لانه جمع
سابقة وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار واستعملوا بقوله تعالى • وعنده مقام الغيب • والاصل مقام
لانه جمع مفتاح وقوله تعالى • ولوالقي معاذيره • والاصل معاذيره لانه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على
انه جمع مفتاح لا ألف ووافق ابن مالك الكوفيون فأجاز في سربال وعصفور سربال وعصافير
وفي درهم وميزف دراهم وصبار يف ولا يفتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتح به المفرد بل أي
حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجمعين كما سرفى الآية هل أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين
المذللين وبين كثير من أمثلة الجمع وانما يخرج عنه ما جمع على أفعل وأفعال وأفعلة وأفعلا موقف في جمع أفعل ولا
يختص باب مفاعل ومفاعيل بمعرف لين ليس في الواحد هو ولا ما يدل منه فان كان هو أو ما يدل منه في الواحد
يختص هذا الجمع به كما في بوحذارى وعرقرة وعراق وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين أعني الافتتاح والاختتام
فهم جمع لواحد قياس مامل أو يستعمل قليلا مثاله في الافتتاح ملاح ومذاكبر ومجان افتح بغير الحرف الذي
في أول لحة وذكر خمسة فقدر كأنها جمع ملحة ومذاكار ومحنة وهي مفردات مهمة الوضع جاء الجمع
علم أو ظا فافتح بغير الحرف الذي في أول نظرا لكنه ورد الانغمور في معنى الظاهر كمال الجمع جاء عليه وان
كان الظاهر أشهر وأكثر استعمالا ومثاله في الاختتام باللين الكياكي ختم به والمفرد كيكه وليس هو فيه ولا ما
أبدل منه فقه كأنه جمع كيكه وهو مفرد قياس قد أغل والياء مفرد إليه ولم يفتح به ولكنه قد استعمل في قليلا
لبنة قال • يا ويجمع من جل ما أسفاه • في كل ما يوم وكل ليلة • فقلت البلى على مرعاة هذا القليل

﴿ ص ﴾ مسئلة تجمع العلم المرتفع والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنة أو مقار به من جامد اسم الجنس الواقع له كبر أو صفة ولا يوزن بالذوق في جامد له جمع وزنه فان لم يكن عومل كاشبه الاسماء به

﴿ ن ﴾ اذا كان الاسم عامرا تجلوا ذلك تجمعه جمع مقار به من أسماء الاجناس ان كان له نظير في الاوزان أو مقار به في الوزن ان لم يكن له نظير من اعيان الواقفة في التذكير والتأنيث فان كان العلم كرا جمع جمع اسم الجنس المد كرا أو مؤنثا جمع جمع اسم الجنس المؤنث مثال ما له نظير زبيب وسعد وأد وفي جمع زبيب على زبيب كما تجمع أرنب على أرنب وسعد على أسعد كما تجمع كراع على كراع وأد على أدان كما تجمع نغرا على نهران ومثال ما لا نظير له ضرب بيا أو ارتجفت على من الضرب على وزن فاعل فاعله مفقود في كلامهم فجمع جمع برن لأنه قار به في الوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل وقد استقر له جمع قبل الفعل فانه أيضا يجمع على كاسم الجنس الموافق له فياد كرماله ولو سميت رجلا بجماد أو بضرب المنقول من الفعل اقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حائط حوائط وفي جمع ضرب اضراب كما تقول في جمع حجر أحجار وكذلك اسميت امرأته بجماد جمعها على نحو ذلك كما تجمع طالق على طوائف ولو سميت بقال اقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق فوق ولو سميت باقتل منقولاً من المصادر المبني للمجهول فانه لا نظير له في اوزان الاسماء ويجمع مثل جمع إفك القارب وزنه ولا يوزن بالذوق من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع مؤنث سميت رجلا بغراب قلت في جمعه أغربة وغريان كما قيل فيه قبل الفعل ولا يزال له لفعل عما كان له في حال كونه اسم جنس فانه يستقر له جمع قبل الفعل بأن يجمع اليه كالمقول من أكثر المصادر فانه لم يجمع أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضرب به ولم يطر فيه قاعدة بحيث تكون قية في جمع ذلك الاسم فانه اذا ذلك يجمع جمع ما كان أشبه به مثال الاول ان يسمى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر يجمع معنى به على الفعل في الغلة فتقول اضرب ككلب وأكلب وضرب من الكثرة ككعب وكعوب ومثال الثاني (١)

﴿ ص ﴾ ولا يجمع جمع كثره واسم جنس لم يختلف أنواعه وفاقا فان اختلفت فالجهور ولا يقاس هو ولا اسم الجمع وانه يقاس في الغلة ما يجمع الجمع فلم يشبه غير الزاجي وابن عزي

﴿ ن ﴾ لا خلاف في ان جموع الكثرة لا يجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الاجناس اذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقاس جموعها على ما جاء منه وعليه الجهور والمذهب المبرد والرياني وغيرهم يقاس ذلك قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه وسواء في اسم الجنس ما يبر واحد بالهاء وما ليس كذلك ومن المسموع في الاول قولهم رطبوا رطباً واخطوا في جموع القلة وهي أقال وأقيلة وأقل وقلة فذهب الاكثرين انه منقاس جموعها ولا خلاف انه مما جمع من جمع القلة أكثر مما جمع من جمع الكثرة ولا يكن أهم من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا واختيار ابن عصفور انه لا يقاس جمع الجمع لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المسموع في ذلك أيدوا ياداً وأوطب وأوطب رأسه واسم السورة واسورة وآيات وآيات وانعام وأنعام وأقوال وأقوال وأعارب وأعارب ومعن ومعن ومصران ومصران وخشيان وخشيان وحاشين وحاشين وأعطية وأعطيات وأسقية وأسقيات وسبوت وسبوت وموالي وموالي بني هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب وصواحب يوسف وحديدات وحديدات وحرات وحرات وطرق وطرق وجرر وجررات وأصم وأصمات وهو ما روي عن النبات قال أبو حيان فمما ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد به ووطب واسم السورة وآيات ومعن ومصر وعودات وحديدات وحرات

(١) كذا يابض في التبع الثلاثة التي بأيدينا

وجمل وعطاء وسقاء وبيت وموتى ودار وعائد وصاحبة وحديدة وجر وطارق وجر وروصو قال وأما ما جاء في الضرورة فاعنيات والبرعات وأيام ونون وأنا كيون وعقابين وقرابين اما جمع جمع فاعنيات الزمانى ومثله بأصائل وهي العشايا فانه جمع أصائل وأصال جمع أصل وأصل جمع أصيل كما تقول رقيق ورقيق ثم تشبه أصلا الجمع بمعنى فتيوه على أصال كما تجمع عنقا على أعناق ثم تشبه أصالا بأعداد لموافقة في الزيادة وعدد الحروف فتصممه على أصائل وكان قياسه أصائل لأجل الالف كأصاير وبعضهم قال ان أصلا قد استعمل في لسان العرب مفردا بمعنى أصيل فاصائل من جمع الجمع قال أبو حيان وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع قال ذو كرا أبو الحسن بن الناذر ان التعويذ على ان أصالا جمع أصيل كقبح واثان وان أصائل جمع أصيلة كسفينه وسفائن وقد حكى يعقوب أصيلة في معنى أصيل فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا أولى من أن تكلف لا يضطر إليه انتهى وقال السويلى لا تعرف أحد أقل جمع جمع الجمع غير الزاجى وابن عزير قال أبو حيان ونظائر كلامه يبدو به انه لا يقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وراهاط

عوض مائة على أكثر من اثنين ولا واحد له من أعطته ان كان وزنه خاصا بالجمع أو غلبا بالجمع واحد مقدر والافاسم جمع وماله واحد بواقعة في أصل المفظ والدلالة عند عطف أمثاله بالجمع ماله يخالف أو زانه أو يساو الواحد في خبره ووصفه ونفسه أو غير من واحد بياس نسبة فاسم جمع أو بناء فاسم جنس في الأصح اما بالجمع على المفرد والجمع فان لم يشك بكتب على الألف جمع فغير جمع والافضل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد **ش** كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع أو غلبا فيه مثال الخاص صبايد وشما يلفظ فهذا جمع وان لم ينطق به مفرد لانه جاء على وزن يخص بالجمع اذ لم يجزى لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن ومثال العايب أعراب فانه جمع مفرد لم ينطق به وجاء على وزن غلب في الجوع لان أمثالا قل في المفردات جدا ومنع من تأنيثه والاف هو اسم جمع كابل وذود وأحد عما جمل أو ناقه وقوم واحد من رجل فان كان له واحد بواقعة في أصل المفظ دون الهيئته وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع مثله رجل له واحد بواقعة في الحروف الأصلية دون الهيئته ويقال فية قام رجل ورجل ورجل فان واقعة في اللفظ والهيئة كقفاك الواحد والجمع فسيأتي حكمه أولم بواقعة في الدلالة عند عطف أمثاله كقرش فان واحدهم قرشي واذا عطف أمثاله عليه فقولوا جماعة نسوي إلى قرش وليس مدلول قرش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن خالف أو كان الجوع السابقة أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الركب سائر وهذا راكب سائر أو ساوى في النسب اليه بان نسب اليه على لفظه نحو ركبى كما تقول راكبى بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى المفرد كما سيأتى أو غير من واحد بوزن عايب النسب نحو روم وترك فان الواحد منها رومى وتركى ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جوعا أو غير من واحد ببناء التأنيث ككيسر ويسمر في المثنويات ومن وسقينة في المثنويات فليس شئ من هذه الأقسام لا يجمع بل كل من الثلاثة الأول اسم جمع والأخير اسم جنس وغالب الأسماء فيما كان على قول كركب وطير وجمع ونحوها يقال انها جوع من كسر راكب وطائر وصاحب لاسما جوع قال أبو حيان وهو مر دود بأن العرب صغرته على لسانها ولو كانت جوعا ردت في التصغير الى مفرداتها وتقلب القراء في كل ماله واحد موافق في أصل المفظ ككيسر وغمام وصحاب ونحوها ورد بأنه لو كان جمعا لم يجز وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى اليه يهتدون السكك الطيب انجاز تغزل منقعر ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد والجمع

بغير تغيير ظاهر فاما ان يثنى أولا فان لم يثن فانه ليس بجميع كالمصدر اذا اخرج به أو وصف به أو وقع حالا ونحو
 جنب أيضا فان الاصح فيما أن لا يثنى ولا يجمع ما قلب بالجمعين وان ثنى فهو جمع عند الاكثرين كذلك وجهان
 ودلاس فانها تطلق على المفرد والجمع فذلك في حالة الأفراد نظير تفضل وفي حالة الجمع نظير برسل وجهان في حالة
 الأفراد نظير جام وفي حالة الجمع نظير كرام فمصدر التغيير في حالة الجمع يتبدل الحركات ويصير من باب المشترك
 لوجود ثنيت في كلاهم بخلاف نحو جنب فانه يمكن المفرد والمثنى والجمع على الضم وان كان بعضهم قد ناه
 فيكون إذا ذلك من باب ذلك فاما ثنيت دل ذلك على عدم الاشتراك وذهب آخرون الى ان باب ذلك ونحوه ليس
 بجمع وانما لا تغيير فيها مقدار فيكون إذا ذلك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ولا يمنع أن يوضع لفظ مشترك بين
 المفرد والجمع لانهم اجمعان متغيران بكيفية الأفراد والجمع وان كنت اذا اطلقتها على الجمع دل على المفرد والجمع
 ضم مفردات ينظمهن لفظ كما لم يتبع ان يوضع المشترك بين الكل وجزء نحو انسان فانه موضوع لهذا الضم
 وموضوع لانسان العين وان كنت اذا اطلقتها على الانسان دل بطريق التضمين على انسان العين فكما لم يتبع
 وضع مثل هذا فكذلك لا يمنع بين المفرد والجمع بل هو في هذا سهل لانه ليس فيه أكثر من ضم أو مثال بخلاف
 الانسان فان الميان فيه أكثر لأن ميانته الجزء للكل أكثر من ميانته المفرد والجمع وهذا رأى خصه ابن مالك
 في التسهيل وقال بعض النحويين الفتح اسم مفردية كمر وفوت وقوله تعالى . والعلك تجري . على الثابت
 المجموع فيه وهو مفرد ولازم الجنس وقوله . وجربهم . أعيد فيه على المعنى كما قالوا الذين اسفر وتدرهم
 البيض وغير هذا المائل يجعله دليلا على الجمع

في مس في المسفر هو لم يفرغ من التغيير أو قليل أو قريب أو متقطع قال الكوفي أو تعظم ضم أوله وفيه ثابت
 وزيادة ما كانت بعدة قبل أو ألف

في ش في ثوانا التصغير خمس . أحدها تصغير شأن الشيء وقدره نحو وجيد وزيد في تصغير قدره في الوضع
 منه . الثاني التقليل لانما تصغير كذب أو لكسبه نحو درهم باب . الثالث التفرق بامان في تصغير صديق أو
 زمانه وسادته نحو قليل وبعبء وفوق وتحييت ودون . الرابع التلطيف نحو يا أبا جبريل . الخامس التعتيم
 اثبات الكوفيين واسمه لواء قوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم في دويرة تصغر من الأمان

والتصغير ثون تأوؤا ذلك ويكون تصغير الاسم ضم أوله وفيه ثمانية زيادة ما كانت بعدة . أعني بعد الثاني واعتل
 السبب في ضم أول التصغير بانهم لما فعلوا في التكسير لم يثنوا في الاسم وكان الضم أول السبب الياء
 والكسر بعدها في الأكثر وهي أشياء متجانسة فيجاء في الأشياء ثمانية ثقتن وقال أبو بكر بن طاهر جعلوا
 ألف والفتح في الجمع لانه أثبت فطلبوا فيه الحقة والضم والياء للتصغير لانه أخف وقال بعضهم انما ضم أول التصغير
 لانه ثان للكسر وقاله فاما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي ليسم فانه قالوا وانما ضم ما قبل الياء لان الياء في
 التصغير والألف في سببه ما قبل . فاما لان التصغير والتكسير من باب واحد فكان ما قبل الألف مفتوح
 فكذلك ما قبل هذه الياء مقابلة لها وانما كانت علامة التصغير ياء لأن الأولى بالزيادة حروف الله والمين والجمع
 قد أخذوا الألف فارادوا حرفا جافا ويقترب به لفتح الفصل فجاءوا بالياء لانهم اقرب الى الألف وزعم بعض الكوفيين
 وصاحب العروة ان الألف قد جعلت علامة للتصغير كقولهم عهده وتصغيره هذا عهده وذاتية وشابة والتصغير ذواتية
 وشوابه بالألف وأجيب بأن الأصل ذو ينة وشو ينة فبذلك الألف من الياء بان هذا دائم وموضوع للتصغير
 لانه تصغير عهده

﴿ص﴾ وحذف أول يائين وليها وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلت أو كانت لا ما وجوبا أو تحركت في مفرد
وجمع اختيار أو واو اثنان فتح للتصغير منقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل من زنة تاء الاء ومنقلب عنها في
الأصح ويجري ذلك في الجمع الموازن بمفاعل أو بمفاعيل

﴿ش﴾ إذا ولي ياء التصغير ياء أن حذف أو لا هم التواني الأمثال وان وليها أو قلبت ياء وجوبا ان سكنت كيجوز
وتحذف أو اعتلت كذا مأمولة وقوم وقم أو كانت لا ما كغزو وغزى وغزوة وغزوة وعشوا وعشوا واختيارا إن
تحركت لفظا في افراد ونكسر ولم يكن لا ما كاسودوا وماودوا أسيد وجدول وجدول وحديل ويجوز في هذا
الافرار وترك القاب فيقال أسيد وجدول وجه الأول الجري على قاعدة اجتماع ياء واو وسبقت احدهما
بالكون من قلب الواو ياء واذا غلبت ياء وجه الثاني الاجراء على حذف التكمير لانها من باب واحد فان
تحركت فم ما وهي لام قلبت في التصغير وجوبا ولم يلتفت الى الجمع نحو كر وان وكراو بن وكريان ويقلب باقي
المعمر المفتوح للتصغير واو وجوبا ان كان متقلبا عنها كدبة ودودة وثنية وقوية ورشح ورشح ويزان
وموزن وسال وسويل وريان ورويان وشذن هذا الاصل قولهم عيد وعيد وكان قيامه عويدا لانه مشتق
من العود وكذا قولهم في الجمع أعباد وفصد وبذلك الفرق بينه وبين تصغير عود وجهه أو كانت الفاء زائدة كضارب
وضارب وكاهل وكوهل وقاصعا وقوصعا وخاتام وخوينم وجاموس وجويس أو كانت الفاء محذوفة
الاصل كساب وصوب وساج وعوج والواو ياء أو كانت الفاء بدل حمزة كآدم وأو يد أصله آدم لانه أفضل
من الأدمة فأبدلت الفاء لا تقلب ان كانت ياء كبيت وشيح وميت وسيد أو كان متقلبا عن ياء كساب للسن
في الأصح الذي هو ذهب البصريين بل يجب اقرار الياء في الحالين فيقال بيت وشيح وميت وسيد ونسب
وجوز السكونيون الافرار والقلب واو اكرهه اجتماع الياء واختاره ابن مالك فيقال بيت وشيح وميت وسيد
وسويد ونويس وجمع في بعضه ياءة بالواو وفي باب الستمن الابل نوب وذل عند البصريين شاذ لا يصلح
بدل على مذهبهما الا حسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسر ما قبل شيح وهكذا ويجري ما ذكر من القلب في الجمع
على مثال فاعيل أو بمفاعيل في الامثلة السابقة كخاترو ورواحج وموازن وضارب وكوهل وقواصع
وخواتم وجوايس وأوادم

﴿ض﴾ ويكسر نائي ياء التصغير لا آخرها أو متصلا بها التانيث أو ألفيا أو ألفا أفعال أو ألف ونون ز بدتين
﴿ش﴾ إذا كان نائي ياء التصغير مكسورا بقي على كسره كرج ورج ورج قال أبو حيان ولا نقول ان الكسرة
الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير لانه لا حاجة الى دعوى ذلك قال وينسب ذلك الكسرة في نحو ضرب
فانه اذا بني فعمول ضم أوله ولا يقال ان كسره زالت وجاءت غيرها قل ولو قيل ان الكسرة في ر ج وضرب زالت
وجاءت كسرة أخرى لسكان وجهها كما قالوا في من زيد في الحكاية على أحد القولين وفي ياء نص اذ انهم منصور
على لغة من لا ينتظر فأنهم زعموا انها ضمة ناهية غير الضمة الأصلية اه وان كان نائي ياء التصغير غير مكسور كسر
للتأنيب بين الياء والكسرة كحضر وريش ودرهم الا ان يصح كون آخره كرجيد لان الآخر مشدود ولي تحركه
الاعراب وهي متبدلة عليه فلم يكن كسره أو متصلا بها التانيث كطبيعة فان كانت الحاء فيه ولم تعمل بها كسر
كسرح وحبيرة أو منه لا يما هو منزل منزلة ما التانيث كيميلك فلا ت كسر اللام أو ألف التانيث المقصورة
أو المدودة ككسرى وحبراء بخلاف ألف الاخلاق كلفق وعلباء فله يكسر ما هي فيه فعال علفق وعلبية أو
منه لا ألف أفعال جمعا كازاب واناب راحة واسياط أو مر فاكاني يسمى بأفعال فيقال أفعال أو متصلا
بالألف والنون لم يبدت كسيرا ان بخلاف ما نوه أصلية فانه يكسر فيه ما قبل الألف

بوصح (والتثاني حذف) وما حذف وضعا زاد آخره باء قبل او يضاف من جنسه ولا يعتد بالتأني ولا يرد المحذوف
تأني بدونه فعيل على الأصح

بش (يتوصل الى مثال فعيل في الثاني رد ما حذف منه ان كان منقوصا سواء كان المحذوف منه العاء أو العين
أو اللام مثال الماء عدة وزنة وشبهه وصفه واصله وجهه ولده وخدة وكل وممر وعدم مسمى بها فادا صغرت
هذا النوع رددت المحذوف في موضعه فتقول وعبد وأخيه وأعميد وكذا باءها وتال العين سه وبذ وسيل وفم
ومر وبع مسمى بها فتقول سنية ومنيد وسويل وفور سمز يسبع وتال اللام يدوم وشعة ودوسر وفوك وقذ
وقل فتقول يد يد يد وشمية وددين وخرج وفوهك وقطيط وطين وان لم يكن منقوصا بان كان ثنائيا
الوضع زيد فيه ياء فيقال في من وعن وان مسمى بها في دعى وانى وكذا ابن مالك فيه وجهين أحدهما هذا
والآخر انه بساغت الحرف الأخير من جنسه فيقال في عن عنين ولا يعتد بتاء التانيث فلا يقال في شعة مثلاته
ثلاثي بل هو ثنائي وكذا ثبتت راء تحت وكبت وزيت وعتت ونبت فكأن التانيث فاذ صغرت رددت المحذوف
فقلت شعبة ونية وأخيه وكية وزينة وهنية ومنية لان لامها تختلف فيه عند العرب وما اختلف في لامه المحذوف
ان كان حرفا في لغة وحرفا في لغة جازت صغره على كل منها ما كان تأني فعيل مما بقي من منقوص لم يرد الى أصله
كهار وميت وشالك وخير وشمر وناس فيقال هو بروميت وشوبك وخير وشمر ونوبس هذا ذهب
سيبويه ونقل ابن مالك عن أبي عمرو انه يرد المحذوف فيقال هو بير ومو بيت وشوبك وأخير وأشير وأيس
وفي رواية أخرى بنى ونقل غيره هذا المذهب عن نوبس

بوصح (وحذف الوصل خلافا للعاب وشرط المازي وزانه للأسماء)

بش (زال الالف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائيا كإبن واسم أم أكر كافتنار وانطلاق
واستضراب والشرباب واعديدان وقعباس واسلواط واضطراب والالحاجة لهما بتعريف أول المصغر فيقال
بني ومعي مرفيقير ونطليق وشهيب وعديدين وقعبيس وعلييط وخيريب وسواهي على مثال الأسماء أم لا
هذا ذهب سيبويه وأثبت نعلب حمزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ولم يسقطها في حال اضطراب خيريب
فحذف الظاء لانها بدل من تاء الفعل وهي زائدة وأبقى حمزة الوصل لانها فنية بالانتماء ومنع المازي من تصغير
أفعال وأفعال لم يجر في انطلاق نطليق ولا في افتقار فيغير لانها ليس لها ما تنال في الأسماء بل يحذف حتى يصير
الى مثال الأسماء فيقال طليق وفقير قال أبو حيان وليس بخلاف المازي مختصا بفعل وأفعال فقط بل يشترط
في المصغر كله ان يكون على مثال الأسماء

بوصح (ويتوصل الى فعيل وفعيل في غير التثاني بما اتصل به الفاعل ومفاعيل حذفها وانما لم يكن
لأن حذف هذا التثنية ألف المدودة وباء النسب والألف والنون الزائدان بعد أربع ولا يعتد بهن ويحذف أو
جلولا وشبهها في الأصح

بش (يتوصل الى مثال فعيل وفعيل في التصغير بما اتصل به الفاعل ومفاعيل في التكسير لانها
من واحد فكذا تقول في حذف خطاب وفي هلول هلال وفي ظرد عطار وعطار يد كذا في قول خديب
وبهليل وعطير بدو الحذف والترجيح والتغيير في الزيادة هنا كما عدك فكذلك تقول عطاريس ومطابقين وتطاريح
ودجاريح تقول عطييس ومطليق وتغير مج وعجبر مج وكذا تقول في سمرجل سفارح تقول في غير مج كذا تقول في
حيناني وفهري وقد اوى حياطي وحياطي وهما ري وعفارن وقنادي وقد اى تقول حينط وحيطي وعسرين
وشعيري وقيد وقد بنى لكن خالف التصغير التكسير في انه لا يحدف فيه هاء التانيث وان حذف في الجمع

فيقال في حجة دحرجة والجمع دحارج ولا تحذف فيه الفة الممدودة فيقال في قاصعاء قوصعاء والجمع قواصع
يعد في ولا تحذف فيه ياء النسب فيقال في لؤذي لؤذي والجمع لؤذع يعد في ولا يحذف فيه الألف والنون
الرائدتان به أربعة أحرف صاعدا فيقال في زعفران زعفران والجمع زعافر يعد في عرنة عرنة
عرنة من والجمع عرافص يعد في ما فان كانتا بعد ثلاثة أحرف لم تحذف لاهنا ولا هنالك وكذا لو كانت النون أصلية
ثبتت في البابين كسطونة وأساطين وأسطينة ولو كانت الألف التانيث مقصورة حذفت في البابين كقرقري
وقرقر وقربقر ولا يستبدل هذه الألف والأر بعائني هذه التانيث والفة الممدودة ياء النسب والألف والنون
الزائدتين بل يصغر الاسم على أحد التانيث وفيه الواو في المذكورة ومذهب سيبويه في الواو جلا ولا وشبهها
والمراد به ألف برا كاه وياه قرناه انهاء تحذف عند التصغير فيقال جليلاد بر يكافر يقال لأن الألف التانيث الممدودة
تتبعها التانيث وشبهها بالفة الممدودة فاعتبرنا التثنية بالهاء في عدم الحذف لها واعتبرنا التثنية بالمقصورة في إسقاط
الواو والألف والياء لأنها كالألف في جباري ومثاله الممدودا ثم ادغمها بعد التانيث فيقال جليلاد بر يكاه وقرناه
كما تحذف الواو في غير ألف رسالة ولا تصحفة ولم يعتبر إلا أحد التثنيين فقط

في ص ك و ي رد إلى الأصل هنا وفي فاعل ومفاعيل وأفعال وأفعلة وفعل ذوالبدل آخر مطلقا وغيره ان كان
البدل غير همزة تلي همزة الاستفهام لانهاء منعده ونحوه بخلاف الزجاج ولا ذوالقلب وما خالف فشاذا أو مادة أخرى
في ص ك و ي رد إلى الأصل في التصغير وفي التكسير على مثال فاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعل ذوالبدل
السكن في آخره سواء كان حرف ابن نحو ما هي أم غير حرف ابن نحو ما فان الألف في ما هي بدل من الواو لانه
مشق من اللهو والهمزة في ما بدل من الهاء في قولهم ما هذا التكسير على فاعل ملاءم وعلى مفاعيل معاري
وعلى أفعال أم واد على أفعلة أسفوية وعلى فاعل ملاءم يقال في تصغير ما هي و هو وسبق لأن التصغير
والتكسير يردان إلى الأصل في أصولهما فان لم يكن ذوالبدل آخره بشرط فيه شرطان أحدهما أن يكون حرف
لين والتاني أن يكون بدلا من حرف لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى مثاله مال وقيل وريان وميزان
وموقن فيقال ويل وقيل ورومانه وروين وييقين وانما رجع في هذه إلى الأصل لزواله وجب البدل
لأن الواو أعم أبدات في نحو مال تغركها انما تحتاج ما قبلها وفي قبل وميزان كسر ما قبلها وفي ريان لا جناءها مع
الياء وسبق أحدها إلى الابدال كونه وفي وقن أبدات الياء بضم ما قبلها وقد زال الموجب في التصغير وسواء كان اللين
بدلا من لين كما مثلنا أم من غير كقرباط وجب ما قبله في قررباط وديبج وقررباط وديبج ويقال في ذئب
ذؤب وفي آل أهيل فهو انحرى الشرط الأول بأن كان حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح أو من حرف لين لم يرد إلى
أصله بل يصغر على مثله كقنمة وقنمة وترا وتريت وأب في عباب وأيب وقنم وقنم بالمهمز وكذا لو انحرى
الشرط الثاني بأن كان بدلا من همزة تلي همزة كآدم فيقال آدم من غير الألف إلى أصلها من المهمز بل تعاقب
واو كآدم فحذف ما قبلها إلى ما قبلها لانه لا تعاقب كآدم وتسر فيسبويه يحذف منه الفة الا فتعال مع تاء أخرى مبدلة
من حرف لين عند التصغير فيقول تبعه وتسر كما يقول في مكسب مكسب وتبقى التاء المبدلة على حالها
من غير رد إلى الأصل وذهب قوم منهم الزجاج إلى انه يرد إلى أصله فيقال وهدوم يسر لانهم من الوعدوا يسر
قال صاحب الافصح وانما كان المحذوف تاء الا فتعال لانه لا بد من حذف وهي زائدة والرائد أحق بالحذف من
الأصل وأما ذوالقلب فانه لا يرد في البابين إلى أصله بل يصغر ويكسر على انشاء كآدم وجهه لانه من الواو
فقال فيقال في تصغيره لا وجه لعدم الاحتياج إلى الرد إلى الأصل ويجمع ابنن على أياق وهدوم على
أينق ويقال في شاك وأصل شاك شواك وشوبك وما ورد بخلاف ما قرناه من رد ذي البدل إلى أصله فاما

شاذ كقولهم في عيد عبيد وأعياداً ومن مادة أخرى كقولهم في سبط فهو من سبط لفظه في سبطا وسبطا
بالطاء لانه من سبطا فهما من اثنان لا اثنان واحد هـ الى الآخر

بعض من تلحق التاء قبل الالف في مؤنث عارث ثلاثي أو رباعي بمدة قبل لام بعلة لا غيره وقد تعوض من ألف
بألف خامسة أو سادسة مضمومة قليلة أو معدودة ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الاصح وتعد في بلاغ من
بنت علم ذكر

ش (ش) تلحق تاء التأنيث في بعض مؤنث بلا اعلاء بشرطين الاول ان لا يلبس فان حصل ليس له تلحقه
تخمس ونحوه من عدد المؤنث اذ لو لم تكن الالف بعد الذكور وكثير وبقر اذ لو لم تكن الالف بتغير شجرة
وبقرة الثاني ان يكون ثلاثيا كدار ودرة ونار وليرة أو رباعيا بمدة قبل لام معتد كسماء وسبعة بخلاف
رباعي ليس كذلك كزيت وسادع أو عارب فيقال زيت وسبع وعارب ثلاثا ومختلف ما زاد
على الرباعي الا ما حذف منه ألف ثابت مضمومة خامسة أو سادسة فانه يجوز لحاقه التاء كقاري يجوز في غيره
بأقرار الالف فيقال حيرى ويحذف فيها ويجوز في ثلاثي التاء نحو يضاف قال حيرة كحيرى كقاري كقاري حيرى
وكقاري يجوز فيه الامر ان دون اقرار الالف كقاريه ولغيره وشذ ترك التاء في تصغير قوس وحرب ودرع
الحديد ونصف النوسطة من وخود وعرب وفرن ويصل في باب الحسن من الالف وعرب ورسول ونحوه وهي
قال أبو حيان هذه جعل ما حفظ مما شذ من ذلك وشذ في ما قبله الرباعي والخامسي بدون شذ كقولهم في ورث
وأمام وضام ورثوا من غير قديمة وعسان الحذف عنهما بقول عليا وجوز ان لا يبارى ان تحذف ألف التأنيث
المعدودة خامسة أو سادسة كقاريه أو برنساء وتعوض منها التاء فيقال على المضمومة ولا يجوز عند غيره الا
الاقرار فيقال يوقلاء ويرنساء وذهب أيضا الى انه يعتبر في العلم ما نقل عنه فان كان عام المؤنث مضمولا من مذ ذكر
كروم علم امر أقم تدخله التاء عينا لاصلة الذي نقل منه فيقال روم وغيره منع ذلك وقال المسعودي بمؤنث صار
اسما خاصا بالمؤنث فيصغر كقاريه مؤنث الاصل اعتبارا بما آل وكذا لو كان عام المذكور مضمولا من مؤنث كادن علم
رجل فان الجهور على انه لا تدخله التاء اذ جاز اعتبارا بما آل اليه من التذكير وذهب يونس الى انها تدخله
اعتبارا بأصله واخرج قولهم عروبة بن قيس ومالك بن نويرة ومينة بن حصن فأنها اسما مذكرة من أعلام قد
دخلها التاء وأصلها مؤنث وأجيب بان كلامهم هؤلاء ليسم باذن ولا بنار ولا يمين ثم حقر بعد التسمية وانما
عن اسما أعلام مسمى بها بعد ان حقرت وهي تذكيرات فان معنى مذكرة بنت وأخت ثم صغر بعد التسمية
حذفت التاء وردت لام الكلمة من غير تاء بعض التأنيث فيقال في قال بنى وأخى بخلاف ما إذا مسمى بها مؤنث فتعذف
هذه التاء وتعوض عنها التأنيث فيقال بنته وأخيه إجماعا على المذكرة بجر افعال التذكير

بعض من مسئلة يصغر اسم الجمع والقليل بالقليل وردا لا خمس نحو ركب واحد لا أكثر فيل ردائي فلذا أو تصح
المذكوران كان له اقل والا فلا تات وجوز في الكوفة فيقال فلان في الآحاد وماله واحد ممل قياسي ردائه لان
كان له ممل خلافا لابي زيد

ش (ش) تصغر اسما الجمع وجوز على انقله على انقله الى ركب ركب وفي قام فو يوفى رهط رهط وفي أجال
أجال وفي أكلب أكلب وفي أرفقة أرفقة وفي غامة غامة قال أبو حيان ويندرج اسم الجنس تحت اسم جمع
فيقال في تمرير وردا لا خمس باب ركب واحد انما هو ويكوز ويصوي يعبون وطوبيرات بناء على قوله ان
هو لاجم وقول الجهور يعني على تاء جمع راسما على الكثرة فلا يفر على لفظه عند البصريين فلا يقال في
رعيان رعيان لان التنية تدل على الكثرة والتصغير يدل على القلة فينا في ايل ردائي جمع القلة ان كان الجمع

قوله فيقال في تصغير فلوس أفلس رد إلى أفلس وفي عنق أعينق رد إلى أعنق وإلى جمع تصغير المدكر ان كان
 لمدكر عاقل سواء كان مفردة مما يجمع بالواو والنون أم لا فان التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز
 في المكبر فيقال في تصغير ز بود حال الرد زيدون وفي تصغير رجال وغلمان وفتيان رجسولون وغليون وفتيون
 وان كان رجسول وغلام وفي لا يجمع بالواو والنون والامران جائزان في جمعه قلة وان لم يكن له جمع قلة ولا هو
 لمدكر عاقل بان كان لمدكر لا يعقل أو لمؤنث مطلقا ووجب الرد إلى جمع تصغير الامان سواء كان مفردة مما يجمع
 بالالف والتاء أم لا فيقال في تصغير درهم درهمات وفي سكرى جمع سكران وفي حجر جمع حرا حيروات
 وفي جوار جمع جواريات وأجاز السكونيون تصغير جمع الكثرة اذا كان له نظير في الآحاد كتر غفان صغروه على
 رغيفان كغيفان وزعموا ان أصيلا تصغير أصلان جمع أصيل فان كان جمع الكثرة مكسرا على واحد مهمل
 وأيس له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفردة أصلا لا قياسي ولا غير قياسي رد عند التصغير إلى مفردة القياسي
 المهمل فيقال في تفرق اخوتك شطيط تفرقوا شطيطاين وفي تفرقت جوارك شطيطاين تفرقت شطيطاين
 وان كان مكسرا على واحد مهمل وله واحد مستعمل رد إلى الواحد المستعمل لا إلى المهمل القياسي خلافا لابي
 زيد فيقال في ملايح ومذاكير ليصان وذكريات رد إلى الحة وذكر لا إلى مدحومة كالأناجيد صغروا لفظا
 عربيا وثورة ذنا إلى المهمل كباقة صغروا لفظا مستعمل في العرب من غير مدحومة في ذلك وكان الأناجيد لم ينطق له
 بواحد قياسي جعل ذلك الواحد الذي يس على قياس كالمعدوم في لسانهم فسوى بين ملايح وشطيط

﴿ص ١٠﴾ وفي كوز الاسم تصغير ان قياسي وشاذ وقد يستغنى عن مصدر عن مكبر أو مهمل عن مستعمل أو أحد
 المترادين عن الآخر قال ابن مالك ويطرد ان جمعها أصل واحد وتوقف أبو حيان
 ﴿ص ١١﴾ قد يكون الاسم تصغير ان قياسي وشاذ كصبي وغنمة قالوا فمما صيبت وغنمة وهذا هو القياس لانها ما جمعها
 قلة وجوزوا القلة تصغيرا في أفعالها قالوا أصيرة وأصيدة فوجدوا في الأثر الشاذ وكانهم صغروا أغلبة وأصيدة وان لم
 يستعمل في الكلام وقد جازع أمما على ص ورة المصدر ولم ينطق لها بكبر نحو الكمية من الخيل والجر
 والكمية وهو البذل والرياء لهم المعروف في الفاظ كثيرة استوعبها في كتاب المهر في علم اللغة قال أبو حيان
 وكثير محيى المصغرون المكبر في الاسماء الاعلام كقريظة وجهي شقوت وطهية وحسين وعمر بن وفرن وأم
 حنين وحديل وسليم وقد يستغنى بتصغيرهم على من تصغيره مستعمل كقولهم في مغرب الشمس صغروا بان وفي عذبة
 وعشيان وفي لعشى عشيان وفي ليل ليلية وفي رجل روجل وفي بنون أي بنون كأنه تصغير مغربان وعشاة
 وعشيان وليدة ورجل وابن وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبر في جمع التكثير الذي جاء على خلاف
 التكثير المفرد نحو ليل وباه وقد يستغنى بتصغير أحد المترادين عن تصغير الآخر ولو أنما قصر أي عشيا ولم يصغروا
 قصرا استغناء عنه بتصغير عشيا قال ابن مالك ويطرد ذلك فيما جاز ان جمعها أصل واحد نحو جلس بمعنى
 عالس قال أبو حيان تصغير أحدهما عن الآخر لانها ما جمعها أصل واحد وهو اشتقاقه من المجلس لأن مادة
 كل منهما جلس فلان تستغنى بتصغير عالس وهو مجلس عن تصغير جلس وان تستغنى بتصغير جالس
 وهو جلس عن تصغير عالس وتوقف في ذلك أبو حيان قاله في الأرشاف

﴿ص ١٢﴾ مسألة لا يصغر مني الأوامر السادة والزوج وذواته والذي وفروها إلا اللاتي واللواتي والملاء
 واللاتي في الجمع فيقول أولاده صغروا زاد آخرها ألف وقد يضم اللين واللين في التعجب تالها الصغير يصغر
 أصل فقط وأما عن الفعل وفي المصدر تالها ما يسيل القلة والكثرة ولا غير وسوى وغدا والبارحة وحسبك
 ومختص بالتي ومعظم نمرعا ونافيه وكل وبعض ومعواي وطرف غير متساوي ومتساوي ومعها ومعها ومعها

الشهور وفي الأيام ثالثها يجوز في الرفع دون النصب و رابعها عكسه

خامسها أطلق ابن مالك وغيره أنه لا تصغر الأسماء المبنية قال أبو حيان و رد عليه أن بعض المبنيات بصغر وذلك
 الأسماء المركبة تركيب المزج في لغتهم بنى كعليلك وعمر و به فيقال بعليلك وعمر و به الأسماء المبنية بسبب النداء
 فقال يازيد و يا جعفر قال وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين فقال لا تصغر الأسماء المنوطة في البناء وهي
 التي لم تعرب قط هذان نوعان النوعين هما ما لا يعربان فيها قال ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره و به فانه
 لا يعرب قط على أصح القولين ومع ذلك يصغر قال ولما نوع ثالث لم يعرب قط و به فرد كره صاحب البسيط قال
 ويقال أو به من كذا وهو تصغير أو كذا قالوا في المبنية كالتى والذى والمضمر الذى فيها لا يجمع من التصغير كما يجمع
 في و يذرى و هو اسم الفعول لأنه على حدة أسماء التثنية و يثنى من ذلك المبنيات اسم الإشارة والموصول
 فيصغر إن لأنه صار فيه ما شبه بالأسماء المبنية كونه من حيث اسم ما هو صفان و يوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة
 التصغير حين أتى أوله على الفتح و زيد في آخرها ألف عوضا عما ذلت من ضم الأول فقالوا في ذا ذى في ثانيا
 وفي أولى الياء وفي ذان و ذيان و ثمان وفي الذى وفروعه المذيان والمذيان والمذيان والمذيان والمذيان وضم
 الياء وقيل بفتحها وكذا اللذين بكسرها وقيل بفتحها والمثبات والمثبات والمثبات والمثبات والمثبات وضم
 اللزى والملايين وضم لام المذيان والياء لغة لبعض العرب قال أبو حيان وذلك دليل على أن الألف ليست
 عوضا من ضم الأول فلا يجمع بين الموحى والمعرص منه قال ولم يصغر وامن ألفاظ إشارة التوثيق سوى نادى ركوا
 تصعيرى وذى وذى وهذه استثناء تصعيرها أو جوازها من الالتباس بالنداء كذا قال وإجازة تصغير اللزى واللواتى
 والملاءم الثلاثى مذهب الأخفش قاله قيسا ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تصغيرها استثناء بجمع الواحد المصغر
 وهو اللذان جمع اللذان قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لأنه ثبتت عن العرب ولا يقتضيه قياس لأن قياس هذه
 الأسماء أن لا تصغر فتصغر العرب منها شيئا وقد أتت مع مورد المصاحف ولا تصعداء وقد دخل في المبنيات
 المعروفة والأفعال فلا تصغر لأن التصغير وصف في المعنى والحرف والضعف لا يؤيد أن فلا تصغر وإن وقسم
 تصغير فعل التذهب قال ياما أمتع غزلان شديدا و في قياسه خلاف ولا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل
 وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفي شرح التسهيل لا يجرى لا تصغر الأسماء المصغرة ولا النسبة
 لها ككسيت ونحوه ولا غير وسوى وسوى معنى غير ولا الباردة ولا آمن وغد وقصر معنى عشية ولا
 حديد ولا الأسماء المنخفضة بالنون والأسماء الواصلة على معقل ثمرة كالماء الله تعالى ولا الأسماء المنخفضة على
 التصغير ككبير وجسيم ولا تلى ولا بعض ولا أى ولا الظرف سبيل المفعول كالمفعولان من قول الأسماء المنخفضة
 ولا أسماء شهور السنة كالنجم وسفر وياقوت والأسماء الأسبوع كالسبت والأحد وياقوت معنى مذهب سيبويه
 واحتار ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمدرسي والمصري جواز تصغير أيام الأسبوع وزعم بعض النحويين
 أنك إذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فقلت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وإن نصبت أو غير تصغيرها
 وزعم بعضهم أنه يجوز التصغير في النصب ويطلق في الرفع وأجاز المازني تصغيرها في الرفع والنصب
 ومنه قوله تصغير الترقيم تعذف في الزيادة بدورنا حذف أصل شبهه ولا يستثنى عن التاء مؤنث والأصح
 أنه لا يقتضيه العلم وأنه يقال في غير الترقيم في إبراهيم وإسماعيل إبراهيم وسهيميل وفيه يرد وسهيميل وفاقا
 ومن التصغير نوع يسمى تصغير الترقيم وذلك بجاء الزيادة مع إعطاء ما يليق به من فعل أو فاعل كقولك
 في أزهر زهير وفي أسود وودون سطاق طليق وفي مستقر ج شرح وفي مدحج شرح وفي زعفران زعفر
 ولا فرق في جواز تصغير الترقيم بين الأعلام وغيره فانه تصغير الترقيم بين زعم الفراء وتطلب أنه يقتضيه بالأعلام

كثارت واسود غلبه بين فيقال فيه حاربت وسود بدخلافهما وسود من فلا يقال الاحور بر وأسيود أو أسيد فان
كان المصغرا من المؤنث عاريا من البناء وجب دخول التاء مطلقا فيقال في زينب وسعاد وحبيلى زينبية وسعيدة
وحبيلية قال أبو حيان نعم الصفتان التي للمؤنث نحو طلق وحائض لاتأخذ بها التاء في المصغر الترخيم بل يقال طلق
وحبيضة وقد يحذف المصغر الترخيم أصله شبه الزائدة مثاله ما حكاه سيدي بن علي في تصغير إبراهيم
واسم عيل تصغير ترخيم بربيه ومصغره يحذف اليهم واللام من آخرهما وهذا أصل باتفاق لكن لما كان تاء ابدان في
كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوها وحسن ذلك طول الاسم وكونها آخرها وتحذف المصغرة منهما
وهي أصل في قول المبرد زائدة في قول سيدي به حجة المبرد ان المصغرة لا تكون زائدة أولا ولا بعدها أربعة
أصول وحجة سيدي به ان العرب حين صغر بهذين الاسمين تصغير ترخيم حذفوا المصغرة وبنوا على هذا
الخلاف تصغيرهما تصغير غير الترخيم فذهب سيدي به الى حذف المصغرة في صير ماني على فبدل في خيارا مع حذف
متولين فلا يحذف منه شيء وتقول برهم ومصغره على وذهب المبرد الى ابقاء المصغرة لاسانها عنده والى حذف المبر
واللام كما تحذف آخر الخاصم فيقول ايريه واسم ميع كما يقال في سفر رجل سفر نوح قال أبو حيان والصحيح
ما ذهب اليه سيدي به وهكذا صغرت العرب فيار واه أبو زيد وغيره

وهو من المنسوب من الجمل حرف اعرابه ياء مشددة يكسر متاوهوا يحذف تاء التانيث وعلامة التانيث
والصحيح فان لم يأت المؤنث تغيير وهو غير علم رد الى مصدره والابقى الانحوسدان وعجز المركب والمضاف ان لم
يغتنم به فعينه أو تقديره أو ليس والافضله وجوز الجوز حذف صدر المزج والجله ونسب أبو حاتم
الى الجزئين والاخص ان ليس

عش من جعل حرف الاعراب من المنسوب ياء مشددة تزداد في آخره ويكسر لاجلها ما قبلها كقائمي ومالكى
وانما كسر اشيها ياء الاضافة وهذا أحد التغييرات الثلاثة للاضافة المنسوب اليها فاجتبه ثلاث تغييرات لغوية
وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها وهو نوى وهو صير ورتداس الم يكن له وسكنى وهو رفعه ما بعده
على الفاعلية كالصفة المشبهة نحو صيرت برجل قريشى أبود كائن مثله نسب الى قريش أبود ويتردد ذلك
فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع التاخر رفع الضمير لم يكن فيه كسر فمعانهم القائل المشتق وان كان فيه
هذه التغييرات كتر فيه التغيير والمزج عن القياس اذا التغيير بالنسب والتغيير ويحذف له ياء الياء آخر الاسم
ان كان تاء تانيث كقولك في النسب الى مكة وقاطمة مكى وقاطى حذرا من اجتماع تانيث تانيث عند فسيه مؤنثه
في نحو مكى وقاطمة فلو بقيت لفعل مكينة وقاطمة فيقال أبو حيان وقول الناس درهم خطفتي لمن أو كان
علامة تثنية أو جمع تصحح نواو ونون أو الف وتاء كقولك في النسب الى عبدان وعبدان وزيدان وزيدان
واثنين ومسلمين ومسلمات وعشرين وعشرون وزيدى وزيدى واتى ومسلمى وعشرى حذرا من اجتماع اعرابهم في
اسم واحد ولو تحذف فيها عند اسماءات ومن اجتماع حرفي تانيث في مسلمات من نسب الى ما جمع بالالف والتاء
وكان في الجمع تغيير بحركة لازمة كقمتان أو جشرة كسدرات وغرفان فان لم يكن عماد دونه الى مصدره فقول
جفتى وسدرى وغرفى يسكون عين السكارة وان كان عاما بقيت الحركة فتقول جفتى وسدرى وغرفى فان
كان التغيير كسرة كسدرات ودهن فاقطع واسم الياء كما ينسب الى الابل فتقول سدرى كما تقول لى
ويحذف له الياء أيضا بحز المركب تركيب جملة أو مزج أو عدا فإزاء له مجرى ياء التانيث فيقال في النسب الى
تانيث نمر أو يعاليت وخسة عشر تانيلى وبعلى وخسى قال أبو حيان وكان مقتضى القياس ان أدخله لانسب اليها
كما هو الاثنى ولا تجمع ولا تقرب ولا تضاف ولا تصغر وانما جاز النسب الى المصدر منها تانيث المركب تركيب

خرج قال ويدخل تحت قولنا عز المركب النسبة الى لولا وحيتا وشبههما فيقال لوى بتفصيل الواو وحيتا يحذف
عزهما لجر ياتهما مجرى الجمله التي تحكي ويقول في النسبة الى كانت كوني يحذف تاء الضمير ورد الواو
لزال موجب الحذف وهو اجتماعهما كنه مع النون اذا كنه لا قبل التاء وقد سبوا الى الجمله باسمها
فقالوا كنى لكن في الشعر قال الاعشى ه فاصبحت كنى واصبحت عاجنا ه وقال آخر

اذا ما كنت لعل القوت ه فلا تصرح بكنتي بحبيب

قال ولوهي بحمله زائدة على كلين كان نسعى رجلا يخرج اليوم زيد حذف ما زاد على الجزء الاول وقبل
خرجي وجوز الجري في الجمله والمزج النسب الى الجزء الاول او الثاني فنقول نأبضي أو نرى وبعلي أو بكى
وجوز أبو حاتم المدحني النسب اليهما معاً فترين فيقال نأبضي نرى وبعلي كنى وراى هرزى وفي البدو
احدى عشرى وقال الاخفش في الأوسط وان خضت الالباس قلت راى هرزى ويحذف أيا الجملة الياء عجز
المركب تركيباً اضافية ان لم يتعرف الاول بالثاني تحقيقاً ولا تنفرد برأول بحذف ليس كقولهم في النسب الى
امري القيس امرئى ومرئى هامر والقيس لم يتعرف الاول في الثاني لا لتحقيقاً ولا تنفرد برأول لم يسبق له
اضافة قبل استعماله عاماً كما سبق لاني بكر مثلاً وان تعرف الاول بالثاني تحقيقاً أو تنفرد برأول ولكن يجب
ليس حذف العذر ونسب الى العجز مثال الاول قولهم في ابن عمر وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمرى
وريمى وكراعى ودعلجى ومثال الثاني قولهم في أبى بكر بكري فابو بكر لم يتعرف فيه الاول بالثاني تحصيله لأن
الاسم لا يكون معرفاً من جهتين العلوية والاضافة ليست تعرف به تنفرد بالانه قبل العلوية كان أو معرفة
ببكر تحقيقاً ومثال الثالث قولهم في عبد مناف وعبد الاشهل منافى وأشهل لا هم لوقوعا مبدى لالتباس بالنسبة
الى عبد القيس فانه قالوا في النسبة اليه عبدى فرقوا بين ما يكون الاول مضافاً الى اسم يقصد منه ويترفع
المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلوية نحو ابن عمر وأبى بكر وعبد مناف وعبد الاشهل
وعبد المطالب وعبد مناف وكما كل ما كان فيه ابن أو أب أو أم أو بين مدلس كسأله نحو امرئ القيس وعبد
القيس فان القيس ليس بنسبى معروف غير اضافة امرئ اليه أو عبد وقالوا في الرجل من بين عبد الله بن دارم
دارم ومن بين عبد الله بن الدثلى دثلى نسبوا الى الجد قال أبو حيان والمراد بالمضاف في المسئلة لنى يكون علماً
أو ليا بحيث يكون مجموعته لنى مفرد لا المضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذ لم يكن كذلك نسب
فيه الى زيد أو ابن غلام ويكون اذ ذلك من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف لأن كلاماً من جزئية على ما
هو من ياء المقوص الا التلاقي فيه وتقلب واو او الياء في بعضاً كقصر من سرفين وفيه تقلب واو او في موى
فان كان حرفاً حذف اولى اليائين وقبيل الثانية أو حرف قلب وشذبه خلافاً في عمرو والقبيل الثانية
رابعة أو فوقها طها والواو تخضع ثالث فساداً والياء المدحمة فيها الموصولة بالآخر

فان حذف السبب ياء المقوص غير التلاقي يقال في فاضل ومعنى ومسته مع قاضي ومعنى ومسته
بمخلاف التلاقي كم وشج فانه زلا معونته اب واو او كانت في الاصل واو أم ياء كراهة تنجح الامثال يقال
عموى وشجوى وقد يقع ذلك في الرابع أيضاً فيقال فاضلى لكنت شاذ وتحذف أيضاً الياء المشددة بعدا كترين
حرفين سواء كانت من بيت الكلمة أم دخلت ككبرى وبجنى ومرى وشافى فحذف الياء وانها ليست
مكانها ياء النسب قصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياء ولا يلا يوجد في آخر اسم أربع ياء من جنس
واحد وقد بدلت الى موى موى يحذف الياء الزائدة المتعاقبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول وقبيل الياء لنى
هى لام الكلمة واو كما يقال في على عاوى فان كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقصى حذف اولى اليائين

وقلبت الثانية فواو افعال قصوى أو حرف واحد كنى وطى قلبت الثانية واوارعت الاولى بحركة بالفتح فيقال
حيوى لانه لو نسب اليه ما على لفظهم الاجتمع في آخر الاسم أو بح يا آت وذلك مستعمل في كلامهم وشده قولهم
حيى وكان أبو عمرو يختار ملاه ليس فيه زائد يحذف ويحذف أيضا ألف التانيث رابعة أو فوقها فيقال في جزى
وحلى جزى وحلى بخلاف ألف الاخاق كعنى أولام الحكمة كالمى ككسائي ويحذف أيضا لو أو تو مضموم
ثالث فماعد فيقال في عرقوة ورفوة ورفعة وعرفى وترقى ويحذف أيضا فماعد مضموم كرموف من الرمى فلا
يحذف ويحذف أيضا الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فرار من نوالى يات بينها كسر فيقال في سيد
وسيد سدى وميتى بالتخفيف هذه الياء الثانية المدغم فيها الياء الاولى وشده قولهم طابق قلب الياء القياس
طبيعى ولو كانت الياء غير مكسورة كجاء لم يحذف بل يقال هيضى وكذلك كسرت ولم توصل بالآخر كهم نصير
مهم مفعال من هام فيقال بهجى بالاخلاق لأن الياء المكسورة المدغم فيها مضمومة من الآخر ياء التثنية
عز ص وقلب واو ألف نالقة أو رابعة لاخلاق أو أصل وقد تحذف أو تعاقب رابعة للتانيث فيما سكن ثانيا قيل
أو خامسة تلو شدد وقد زاد ألف قبل بدل رابعة مطلقا وحرزة تانيث غلبا وفي غير هاتين

عنى ص تحذف في السب واو ألف نالقة كعنى وعصى في معنى وعسا أو رابعة ألف من تانيث كالأخلاق في
عنى ولام الكلمة في المهى فيقال فيه ما عصى وهوى وقد تحذف هذه أعنى الرابعة غير تانيث كالياء بالياء
التانيث فيقال عنى والمهى وقد تعاقب الرابعة التي للتانيث فيما سكن ثانيا فيقال في حلى حبلى حلى حلى على المهى
وعنى بخلاف ما عصى الثانية كعزى فليس فيه إلا الحذف وقد زاد ألف قبل بدل ألف الرابعة مطلقا سواء كانت
للتانيث كما نص عليه سبويه أو لاخلاق كما ذكره أبو زيد أو متعاقبة عن أصل كما ذكره السبواقي فيقال
حبلى وى وعطاولى وهوى فان وقعت ألف خامسة وهى متعاقبة عن أصل بعد حرف شدد نحو ملى ومتى
فذهب سبويه والجمهور الحذف كالألف إذا وقعت خامسة متعاقبة عن أصل وليس قبلها شدد كعزى فانه
لاخلاف في حذفها ومذهب يونس جعله مثل معنى والمهى ويجوز فيه القلب كما يجوز الحذف وقلب ايناها واخرزة
أبدلت من ألف التانيث فيقال في جراء وصفراء جراوى وصفراوى ومن العرب من يقول جرائى وصفراوى
يقراهمزة من غير قلب فيها بألف كساء قال في التوشيح وذلك فله من ردى نقله أبو حاتم في كتاب التذكير
والتثنية وفي حمزة غير تانيث ألف وجهان الاقرار والقلب سواء كانت أحقية كقراء وضاء أو ملحقة بأصل
ككساء أو تانية عن أصل ككساء فيقال قرأى وقرأوى وقرأوى وقرأوى وكسائي وكسائى
وكساوى والتصحيح في الأصلية أسود من التثنية فانه ابن مالك قال أبو حاتم فيهم من دان القلب في الآخر من
أجود قال والذي ذكره غيره ان القلب في باب غلباء أحسن والاقرار في باب كساء أحسن بناء لباب السب على
باب التثنية قال وقد قالوا في باب التثنية كسايان فلا يقاس عليه السب فيقال كسائي بالياء

عنى ص وقلب في فعله فعل وفاعله وفعله فعل مالم يكن مضاعفا أو أجوف صحيح اللام قال ابن مالك أو تعدى
الشهرة وشده نحو سلمى وخاس أبو البركات بن الأنبارى نحو الحننى في المذهب وأثبت الأخصش وأفعولة
وحذفها بن الطراوى فى الضمة وبقاها فى فيل وفيل وعلى اللام لا حصر بين فى الأصح ونامها بقاها
فى ياء نالقة ورابعها فى فعل هط

عنى ص يقال فى السب الى فميلة يضم الفاء وفتح العين فعلى كذلك يحذف الياء الزائدة وتاء التانيث نحو
جهره وجهى وجهى وجهى وشده رتو ردى يات بالياء ويقال فى فعله يضم الفاء وكسر العين فعلى وجهى
وحذف الياء والتاء كقصة وحنى وريققور رى وشده قوامى فى سلم سلمى وفى حمزة عجمى رى تسليمة

سابقاً بآيات المياه من غير تغيير وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأتباري الحنفي في النسبة إلى مذهب
 أبي حنيفة فراقبته وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه حنفي كقوله ابن المنصور في المدينة
 النبوية قال مدينته المنصور فقالوا في الأول مدني وفي الثاني مدني ويقال في قوله فعلى محمد حذف الواو والياء
 وقع العين سواء كانت اللام محضة كمولة وحلي وركوبة وركبي أم مثله كمندوة وغدوى هذا المذهب
 يسمونه ومذهب الأحنس والجري والمبرد إلى أنه ينسب إليه على أنه كقولهم في ازدشوة شوي ومذهب ابن
 الفراءة إلى أنه تحذف الواو ويترك ما قبلها على الضم فيقال حلي وركبي فان ضوحت الثلاثة كمندوة وضرة
 فحذف العدة والضرة وشدة وفد بدو وضرة لم تحذف الياء ولا الواو كما أنه لا جناح المتلين لو حذفاً فإنه كان
 يصير عدي وضري وشدي وقدي وضري فبروا في الفصل بين المتلين بالماء والواو والنسبة إلى الماء على
 أنهما في الواو عدي وشدي وضري وكذا ان أعلنت غير اللام محضة لا تحذف كاوردة ولوري وطولة
 وطوري وقولة وفوري فان أعلنت هي واللام أي ما حذف كطولة وطوري وحبيبة وحوي وطهية وطهوي
 ويقال في فعل وفعل مضى اللام أو متلين فعلى وعلى محذف الياء مثال الصبي حنفي وعدي وتقيف وتقي
 ومثال المتلين قضي وقضي وعلى وعلى وفي قاس ذلك أقوال أهمها مذهب سيبويه يقاس في المتلين دون
 الصبي من فتنها ينسب إليهما على أنهما ككليب وكليبي وقيم وقيمي وما جاء من الحذف يعمل على التثنية
 والثاني يقاس الصبي من أن أيضاً ما عدا ككلمتين وعياه المبرد والثالث أن كانت الياء تاءً حذفت نحو فريش
 وقرني وهذا وعلى قوله الممازدي قال أبو حيان وهذا خلاف ما ذهب سيبويه ومذهب المبرد أيضاً والرابع
 يقاس في فعل مضى ككثرة ما جاء منه مع غير ما تقدم ضري في بني ضير وقضي في بني قيم كدانة وابن في ما
 حزا عوفري في قريم وسلي في سليم بخلاف فعل فإنه لم تحذف منه لا تقيف وتقي فليقاس على هذه اللفظة
 الواحدة في الية المذهب ما مفعول فليس فيه إلا النسبة على لفظة من غير تغيير وفاقاً كعدو وعدي
 (ص) وفتح غايلاً كمر فعل مثل الغاء وجوابه قبل جواز باب تغلب ما غا وقبل قياس الالب جندل وفاقاً
 (ص) إذا نسبت إلى فعل فتح الغاء وكسر العين أو فعل بكسر الغاء والعين أو فعل بضم الغاء وكسر العين فتح
 العين من الثلاثة كسر وعمرى وأبل وأبل ودل ودلي وكذا ما ختم بقاء التثنية من ذلك ككثرة وعمرى
 وجندل وعمرى وشدة قولهم في الصغرى ص في بكسر العين والصاد قبلها اتباعاً وقال أبو حيان ولا أعلم خلافاً في
 وجوب فتح العين في نحو عمر وأبل ودل إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدماته أن ذلك على جهة الجواز وأنه
 يجوز فيه الوجهان وقد فتح العين المكسورة من الرابعي كغلب وتغلب ويغرب ويغربي ومشرق ومغرب
 ومشرق ومغربي وقد اختلف في قياس ذلك على قولين أحدهما أنه هو مذهب الظليل وسبويه أنه شاذ يحذف ما ورد
 منه ولا يقاس عليه والثاني ما عدا يقاس ونزى إلى المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصديري وجندل
 قال أبو حيان فكذلك في الخلاف في هذه المسئلة بعض أصحابنا ذهب أبو حيان إلى قولهم بين القولين وهو
 أن المختار أن لا يفتح قال وهذا مخالف لسولي وبوب من أنه يثابذ وسولي المبردة لا يفتح ككسر قال
 ونقل أبو القاسم البعلبكي في شرحه كتاب سيبويه أن الجوز على جواز الوجهين فيه وأنه إنما لم يفتح في
 عمرو وأوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق له ولا يعبر باب جندل وعاط وودوم ومعدود ومعدود
 وسأله عما نزلت حركته وليسكن ثانياً وكسر ما قبل آخره بل ينسب إليه على لفظة من غير فتح بل كسرت
 فتحة بلا خلاف

(ص) ولا يرد من القسوى الغاء والعين إلا المقوص ونرد لازم أن كان أجوف أو حنفي التثنية أو جمع

المؤنث والافوحان فان عرض الوصل جارحده والرد وعكسه وتفتح عين الجهور وقيل بسكن ما أصله الكون
ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر

في حذف النسب ما حذف من فاء أو عين ان كانت اللام محضة فيقال في عدة على وفي سه سهي وفي
ما سمي بها سهي و يرد ان كانت اللام معتلة فيقال في شبه وشوي وفي برى سمي بها برى أي برد الغاء والعين وأما
المحذوف اللام فردان كان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذي يعني صاحب فيقال ذوي
أم حرفا جميعا كسنة أصلها شوحه يسكون الواو كصعفة فلما حذفت الهاء ما سرت ثمة التانيث الواو فأنقلب الغاء
لحركاتها وانفتح ما قبلها المحذوف عام وهو حرف صحيح فيقال في النسبة اليه على مذهب سيبويه ساهي برد اللام
وابقاء الألف المبذولة على مذهب الأنخس شوهي برد الواو أيضا في أصلها فان كان صحيح العين وجب رد اللام
أيضا ان حبر ردها في التنية كآب واحونه فتقول أبوي وأخوي كآب ولأبوان وأخوان وتقول ذوي على لغة
من يقول هو ان أبوي الجمع بالألف والثاء كعنه رنة وسنة فتقول عشوي وهنوي وسنوي على لغة من جعل
المحذوف منها الواو وعنه وسنوي على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول سنوات وسنات وان
يجبر رد لامة في التنية فولا في الجمع بالألف والياء جار فيه وجهان الرد وتركه نحو حرف فيقال حسي أخرى وشقة
فيقال شعوي أو شي فان كان المحذوف اللام وعوض في أوله همز الوصل جارحذف الهزمة والرد وابقاء الهزمة
وترك الرد فيقال في ابن واسم بنوي وسوي أو ابني واسمي ولا يجمع بين الهزمة والرد ان لا يجمع بين العوض
والعوض ويسأل في ابن ابني أو بنوي وتفتح عين الجهور سيبويه والجهور وقال الأنخس ان كان أصلها السكون أم الحركة
كأدلة الباقية كها فتح عنها هذا مذهب سيبويه والجهور وقال الأنخس ان كان أصلها السكون سكنت
فيقال في النسبة الى ساهي يسكون الواو قال أبو حيان وهذا منه قياس بمصادم للنص فهو من فساد الوضع
قال وقد رجع في لأوسط الى مذهب سيبويه وذكره ساعنا عن العرب ولا تحذف همزة الوصل من غير ما ذكر
فيقال في النسبة الى امرئ امرئ الى استألف تاني والراء والنون من امرئ وأبنت تاعان في الصكر
لمساعد هما في غير النسب

في حذف النسب الثاني وضع جواز ان صح وجوب ان اعتل الألف فيهمز
في حذف النسب الى الثاني وضع فان كان آخره حرف صحيح جارحذفه وعدم حذفه فيقال في كم كي
بالثنية يبدأ كي بالتفخيف وان كان آخره ياء أو واو وجب حذفه فيقال في كي ولو كيوي ولو كيوي
وان كان آخره ألف حذف بالهمزة فيقال في لا لائي ويجوز لاوي لما تقدم من ان الهزمة غير التانيث يجوز
فيها الاقرار والقلب والواو

في حذف النسب الى الثاني وضع جواز ان صح وجوب ان اعتل الألف فيهمز
واو أو ياء فان أثبت بالثاء فقال تاعان ما قبل الواو ونقلب الياء في باب بنت ثاء المحذوف ثاء واقرار ما قبل
في حذف النسب الى الثاني وضع جواز ان صح وجوب ان اعتل الألف فيهمز
الياء وقبلها الب والياء فتبدل همزة كهاوة عند باب الابدال وقد يجعل هذه الهزمة وارا فيقال سقاوي وحول لاوي
استحوذت سقاوة قسي الواو فيه على حالها ولا تلحق همزة فيقال سقاوي لان العرب قد قلبت الهزمة وارا فلما
حذفت لم يجز فيها الا التانيث واما غاية وضعها كطابة وثاية مماثلة لياء بعد ألف بعد ثلاثة توجه النسبة اليه على
لغته فيقال غاي وابدال الياء همزة كما قلبت في حاية فيقال غائي وابدال الهزمة المبذولة من الياء وارا فيقال غاوي
والهمزة أحود لان في سلا من استألف التانيث وابدال الخ من ابدالين ولا يغير تانيث ساكن العين بعضها

لاماء أو واو حال من جاء التانيث كظلي وغز وبتعاق فيقال ظلي وغز وزي فان أنت بالياء كظبية ودمية فوزية
وعرو ووركة ورثوة فضية أنوال أحدها هو مذهب سيمويه والخليل انه لا يغير أيضا بل ينسب اليه على اقله
بعد حذف التاء سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء والناثي انه ينسب اليه كما ينسب الى المنقوص الثلاثي
فتقلب الياء واو في اليائي ويقع ما قبل الواو فيها وفي الواوي فيقال ظيوي وعروي وعليه يونس واختاره
الزجاج والثالث المنقوص بين ذوات الياء فتقع ما قبلها وتقلب واو أو كاللثاني المنقوص وبين ذوات الواو فتضيق
ساكنها وتقول عروي وعليه من عسره ورو في النسب الى بنت وأخت وتنان وكنا وكيت وذيت مذاهب
أحدها وعليه فلان وسيمويه ان تحذف التاء ينسب اليها كذكراتها يقال بنوي وأخوي ونوي وكوي
وكوي وذوي كما ان الألفاظ المقتضية بالياء والثاني وعليه يونس انه ينسب اليها على اقله ما ياء التاء فيقال بناتي
وأخني وناتي وكاتي وكوي وذاتي فرائس الناس وهو اختياري والثالث وعليه الأخفش انه تحذف
التاء يجر ما قبلها على كونه وما قبل الساكن على حركته يردا محذوف فيقال بنوي وأخوي وناتي وكوي
وكوي وذوي

وینسب الیه الجمع والجمع المسمى به والغالب وما لا واحد له ولا أصح ينسب لفرد من أمثلین
وثالثها ان كان غير متماز

[illegible]

ص شوافع النسب الخافعة من امر لا تحصى. زنهان، فعال من جزئ المركب، والحق الياء لأبواب الجسد
مبنية على فعال أو لمعقاهم الملب وتون والبالغة والمرفق بين الواحدة، وجانبه والزيادة والاعناء عنها فعال من المرفق
وخاص على فعل يعنى صاحب الشيء واقامه أحد هذه ما تمام الآخر أو نوبت بهما، وخاص المجرى باب فعال وتضعف الياء

من الآن وقد جعل ابن مالك هذا قبله لا وجه له ان يمحور ويغير من الضم ورات وتارة هما أبو حيان فقال انه
حسن شائع لا قليل ولا ضرورية قال ولولا تبعا دواوين العرب لا جفع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلا
أو ضروريا قبل هو كثير ويجوز في بعض الكلام قال وطالما بيني للضمون الأحكام على بيت واحد أو بيتين
فكيف لا بيني جواز حذف نون من في هذه الحالة وقد جعته من لا يحصى كثيرة قال نعم يجوز شرط وهو ان
تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيها بعدها فلا تقول في من الظالم الظالم ولا في من الليل م الليل قال ونظير ذلك
حذف نون بني فاتهم لا يحذفونها الا اذا كان بعدها لام ظاهرة فيقولون في بني الحارث بلحارث ولا يقولون في
بني النجار بلنجار قال ووقع في شعر المؤرج التلبي حذف نون من عند لام التعريف المدغم في النون الا انه حين
حذف النون أظهر لام التعريف قاله الملمعين لدى السناء مدغمة مذهب غرامه انتهى والغالب في نون عن
انها تكسر مطلقا مع لام التعريف ومع غيره نحو رضى الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد ضم مع اللام حكى
الانفصاح عن القوم قال أبو حيان وابن الجوزي من التباس والغالب في الواو المفتوح ما قبلها ناضم ان كانت
تليها فتحوا ونشدوا التباس والكسر ان شاء تكمن للجمع نحو لو استطعنا وقد نزلنا المكسر فمكسر واواجم ونضم
واو نيرة وقد فتح واواجم قرأوا الضلالة بالفتح

في هذه الامثلة هي التي تسمى جوازا الالف نحو والياء لكونها في طرف أو ابتداء أو بدل عين ما يقال
فيه هاء أو تلوها ياء أو فاء أو واو وقد يعرف أو حرفين تليها ما هاء أو تلوها كسرة أو قبلها تعرف أو حرفين
أو لها ما كن أو بينهما هاء

في هذه المقصود بالامثلة تناسب الموت وذلك ان الالف والياء وان تقاربا في وصف قد تباينا من حيث ان الالف
من حروف الحلق والياء من حروف الفم فتقاربا في تباين نحو الالف نحو والياء ولا يمكن ان ينعى بها نحو والياء حتى
ينعى باله نحو الكسرة فبعد من بذلك التناسب ونظير ذلك اجتماع الصاد والذال واجتماع السين والذال فان
كلاما من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الذال وهو صوت الزاي لان الصاد يستعمل مطبق مهموس
ونحو والذال بخلاف ذلك والسين مهموس فاشترى بصوت الزاي موافقة لذلك في كونها مهموسة وشديدة
وانما في هذا التقارب متباين من الحروف نعم الامثلة جائزة لا واجبة بالنظر الى اساس العرب لان العرب
يختلفون في ذلك فمنهم من امال وهم نيم واسد وقس وبما أهل فجدوهم من ليل الا في مواضع قليلة وهم أهل
الحجاز وباب الالة الاسم والفعل بخلاف الحرف فانه وان أميل بمعنى فهو قليل جدا بحيث لا ينقل من بل
يقدر فيه على مورد السماع وأسباب الالة فياء كرا أبو بكر بن المراج استخراجا من كتاب سبويه سنة
وهي كسرة تكون قبل الالف أو بعد هاو ياء قبلها أو انقلاب الالف عن الياء وتسمى الالف المنقلبة عن الياء
وكسرة تعرض في بعض الأحوال وذلك لما يقع من ذلك مانع على ما بين وشرح فيه قال أبو حيان وقد زاد
سبويه ثلاثة أسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المشبهة بالالف المنقلبة وفرو بين الاسم والحرف وكثرة
الاستعمال اذ تقول اذا كانت الالف من طرفه منقلبة عن الياء وانبت نحو مي وري واهي ورمي واه
كانت في اسم أو فعل واهو كانت الغاء من قبله من ياء أصلي ثم من ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى وكذا
وان كان ما قبل الياء فانه قال مثله الالف الثابت المقصوره فها تؤول الى الياء في حال التنوين والجمع اتفاقا
من العرب وقيد في التسهيل بقوله دون عارضة زائدة فاحتمل ان نحو فها ووطان العندو ولى الياء مع ياء
الاضافة في لغة قبل وتقر الفاعلي لغة غيرهم قال أبو حيان وهذه المسئلة أعني اذا كانت الالف لا تؤول الى الياء
الامتازة زائدة فيها بخلاف فالتأخر من مذهب سبويه انه يسوى فيها كان على ثلاثة أحرف من نبات الواو

بين الاسم وبين الفعل ولا يعرف بينهم ما في جوار الامالة قال سيبويه وقد يكون الامالة فيما كان على ثلاثة
 أحرف من بنات الواو نحو فاعوا قال أرقا أن بعض النواوينها وبين بنات الياء وهو قلب وفرفى العويون
 الفارسي وغيره بين الأسماء والأفعال فيطردون الامالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم قال واذا غر
 العويين في ذلك والله أعلم ما حكى من أن القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم والفعل متطابقة
 عن واو على الفتح والقراء السبعة وقد يتفقون على الجائز ولا يفتح اتفاقهم إذا سلم في نقل سيبويه انتهى
 وكذا عمل الألف إذا كانت مبدلة من عين ما يقال فيه قلت قال أبو حيان وغيرهم عن هذا السبب بالامالة
 الكسرة تعرض في بعض الأحوال قال سيبويه ومما يؤول كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي في سبعين
 إذا كان أول فعل مكسور نحو الكسرة كما نحووا نحو الياء فيها كانت ألفه في موضع الياء وهي لغة بعض
 الحجاز اه وذلك نحو خاف وطالب وزاد وجاء فتقول خفت وطببت وزدت وحشمت فتعذف العين إذا دخلت
 منه الضمير ويصير إذا ذاك إلى قلت واحذر من أن يصير إلى قلت بضم السين نحو قلت فانه لا يقال خاف ونحو لانه
 لا ياء فيه ولا كسرة تعرض وكذا عمل الألف إذا كانت متقدمة على ياء نحو بايع أو متأخرة عنها متصلة
 بها كالأسماء الضمير والضمير المفعول في المفعول بالواو كالأسماء في ثباع وكما لا أقوى لأن الياء مضافة
 أو مفعولة بحرف نحو شيان والامالة إذا كانت الياء ما كسرة أقوى منها إذا كانت متحركة نحو الحيوان لأن
 الضمير في الياء كسرة أظهر من الياء من حروف المد أو مفعولة بحرفين فأنهم ما جاء نحو ثلها ورايت ياءها قال
 أبو حيان وأطلق صاحب التفسير في ذلك وكان ينبغي أن يشهد بأن لا يخل بين الياء وبين الضمير نحو ثلها فانه
 لا يجوز الامالة لأن الضمير في الرفع في اللفظ والامالة فيها الضمير قد افترقا عما عدا سببه أن يكون
 ثانيهما هاء لحظتها فكأنها ليس بين الياء والألف أحرف واحد قال واعلم أن الياء وإن كانت من أقوى أسباب
 الامالة فلم تجد لها سببا موحدا يسمى بها أمثال القراء الا في نحو الخيرات وغيره في قراءة ورش والاني في
 قتيبة وحده فان الامالة موجودة في قراءة ذلك وكذا عمل الألف ككونها متقدمة على كسرة تميم نحو مساجد
 أو متأخرة عنها بحرف نحو عماد أو حرفين أو لها ما كسرتهم لانه لا يخل ما كسرتهم كسرتهم نحووا كانت عينا
 وماذا تقدم منه أحرف فلا يجوز الامالة الآن تكون أسوأ حالها نحو دور عملا ويريد أن يقرأ بها الحاء طاء
 ونمرطه أن لا يكون إحدى الحركتين ضمة فلا يجوز امالته هو يضر بها غير الضمير الكسرة والألف وحكم
 الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله فلا سوداء مثل عماد وكل ما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت
 الامالة أقوى في كتاب أقوى من جلباب وكلما كثرت الكسرات كانت الامالة أقوى وفي كتاب الامالة
 وما فيها انها ترجع إلى شيئين الياء والكسرة وقد اختلف في أيهما أقوى فذهب ابن الأثير إلى أن الياء أقوى
 من الكسرة لانها حرف والكسرة بعضها وذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى لانها تحذف الامالة ظاهرة
 وبقدرة وهو ظاهر كلام سيبويه واستدل الحسن بن سفيان بأن أهل الحجاز يقولون لألف الكسرة ولا يبولونها
 ثلها ومن جهة أخرى بأن الاستتقال في اللفظ بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست بدو ان كانت
 قال الكسرة معها نحو ديماس فلا شك ان امالته مثل هذا أقوى من امالته بربان وانما الكلام في الياء التي ليست
 بها كسرة

(من) ويقلب الياء الكسرة غير المتوابعين تأخر مستعمل ولو بحرف أو حرفين لا يقرأ به وتقدمه غير مكسور
 أو ما كان يقرأ به راء متوحدة أو مضمومة ويكتب كسر الزاء كلي ما عدا ما عدا ولا يقرأ به في كلمة أخرى
 وربما أثر المصاحف في الكسرة من ياء موقوفة ومدغم فأن كان الادغام من كلمتين أو على المعصم

في قلب الياء والكسرة الموجودتين لا المتوسيتين تأخر حرف من حروف الاستعلاء السبعة متصل
 بها نحو يا خيل أو تغفل بحرف نحو ناهض أو يحرفين نحو مناشيط فلا يقال نسي من ذلك في الأصح ونقل سبويه
 أماله نحو مناشيط عن قوم من العرب أن أحرف الاستعلاء هي قليلة فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب
 لتأخره نحو يريد أن يضر بها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء وإن بعد وما صدرت به من التثنية
 تبع في الهمزة وقد نسب أبو حيان قائلا ما تميل حرف الاستعلاء بالتأخر عن الألف التي من شأنها أن تغلب
 لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيفتق كلام المصنف قال وغلبت الكسرة واضح وأما غلبة الياء فلم يجد ذلك بها لافي
 تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها إنما يمنع مع الكسرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا
 المتوسيتين غلط لأنه ليس للياء متوينة مثال الألف لأجلها لا مقدمة على الألف ولا متأخرة وإنما الكسرة هي التي
 تكون موجودة ومتوينة قال قد كرر الياء هنا غلطا وصوابه أن يقال تغلبت الكسرة الموجودة لا المتوينة ومثال ما
 الكسرة فيه متوينة وبعد الألف حرف الاستعلاء هذا ما مضى في الوقف وحررت بعض قيل أصله ما مضى فادغم
 انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلاء أن تقدم على الألف فلا يجوز الإمالة نحو قاعد وعادم وصاعد ومطاف
 وضامن ونظائر لأن يكون مكسورا نحو غلاب أو ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فإنه يجوز الإمالة متى اتصلت
 بالألف راءه منسوخة أو مضمومة تنفتح الإمالة قال أبو حيان - وادغمت نحو راءه وفراش أو تأخرت نحو هذا
 كافر وجار وأيت حملا وبعض العرب يميل ولا يفتح في الراء فان كسرت الراء كفت المانع كقارب وغارم
 فان حرف الاستعلاء له لونه يكن الراء إمالة مكسورة بعد الألف لمع من الإمالة لكن الراء المكسورة زائدة منزلة
 حرفين مكسورين فتعزبت في جانب الإمالة حتى غلبت المستعلى وإنما قويت هذه الإمالة لأنك تستعمل بلسانك
 ثم تصدر وذلك سهل بحيث قوى الموجب التزويد ولذلك لم يماز الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان
 متأخرا عنها نحو فارق لأن ذلك لو أميل أصدا بعدد انحدار وهو ضيق قال كانت هذه الراء غير متصلة بالألف
 نحو ليس ذلك بغير لم تغلب الفاء لبعدها لافي لغضاة قال أبو حيان وفي قوله لا يميل كفت المانع احتصار
 حسن وذلك لأن ما منع شغل حرف الاستعلاء يشغل الراء المتوينة التي تنزل منزلة حرف الاستعلاء فادغمت
 بالألف الراء المكسورة كفت ما منع من الإمالة وهو حرف الاستعلاء نحو غارم والراء المفتوحة فوارك لأن
 الراء المفتوحة ليست في باب المانع أقوى من حرف الاستعلاء اه - فلهذا ترددت في التصريح بقول كل مانع وبعض
 العرب يميل الراء المكسورة ما منع من الإمالة كالمفعول والمضمومة ولا يجوز سبب الإمالة لأنه وهو بعض ما الألف
 بعد ذلك كان السبب من كذا الألف من أخرى نحو هذا قاضي سايو رأيت يدي سايو ويجز إمالة الف ساوور
 لأن ياءوا الكسرة الموجبين للإمالة من كذا والألف من كلمة أخرى وكذلك لو كانت هاء إن ذي عشرة لم يقل
 ألف عالجل كسرة حمزة إن لأن الف مانع كذا والكسرة من كلمة أخرى قال أبو حيان ويدلني من هذه
 مسئلة يهاونند يحاولون يضر بها قال الله ألفها التي تنال من كذا والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة قال
 وقد ضيى أن يميل اشتغال ذلك في المسألة كذا مضمومة فتعزبتا قال وقد صوابه أن الكسرة إذا كانت مضمومة
 من الكلمة التي قبلها الألف فأنها قد تمثال الألف لها وإن كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة
 واحدة قال سيبويه يضر ما هم يقولون لزبدان فأنزلوا الكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة اه - وقد يؤخر مانع
 الإمالة وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو يريد أن يضر بها قبل الألف من كذا والمانع هو الف
 من كلمة أخرى وربما أثرت الكسرة متوينة في موقف غابسه أو مدغم نحو هذا خادوه ولا حراج ولا كثرة في
 لأن العرب أن ما كانت الكسرة فاجبة منه للادغام أنه لا تمثال الف قال أبو حيان ومظاهر قول السهول في مدغم

يشتمل ادغام ما كان في كلمة نحو حاد وادغام ما كان في كلمتين نحو . الابرار في نعم . وقد سلك صاحب كتاب التعميل خلافا في امالة الالف التي قبل الراء المدعومة فيها . اولي اللام نحو . مع الابرار ربنا . والتهار لآيات . فقال بعضهم منع الامالة في ذلك لذهب الجواب لها وهي العكسرة بالادغام وهذه مذهب ثلثي من النحويين البصريين وقال الاكثر من الامالة ثابتة في ذلك مع الادغام كشيونتها مع غيره وذلك ان تسكين الحرف للادغام عارض بمنزلة تسكين الموقوف اذ هو يمدد ان لا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب احدثين يحيى قال ابو حيان وهو عندى الصحيح لان الامالة قد حكاها يسوية في نحو حاد وان كان الانصح ان لا يقال اذا كان قد جاز ذلك في مثل حاد مع ان كسره لا يظهر الا ان اضطر شاعر ضحك فلا يجوز مع هذا اولي لان هذا الادغام ليس بواجب وهو زائل اذا وقفت ولا سيما اذا قلنا بان المدغم في شيء يشار الى حركته اشارة لطيفة فكانت

الحركة اذ ذلك موجوده لكنها ضمنت

ص . واصل . والاسباب للجوارفة والعواضيل قليلة وكثرة الاستعمال

ص . من اسباب الامالة قيام عرى من الاسباب الستة السابقة لجوارفة امال قل . يسوية قالوا راء اعماد فامالوا للامالة كحماهم للكسرة وقالوا سزا في قول من قال عماد فامالوا واجب ما وذا قياس انتهى قال ابو حيان وقد قرأ القراء بالامالة والامالة في عدة كلم من ذلك صاد النصارى وثله النصارى وسين اسارى وكالى وككاف سكارى امالاه بعض القراء لامالة ما بعدها قال وقالوا بجوارفة امال يشمل ما قبل التقدم لامالة عليه وما قبل التأخر الامالة عنده من اسبابها مراعاة المواضع كاملة . والصحة واللين اذا سيجى مراعاة في ومنعده من رؤس الاى وعدوم منهم صاحب الديدع واليهابادى من اسباب الامالة كثرة الاستعمال كاملة للاعلام نحو الحاجة والحجاج اسم الرجز مرفوعا ونحوها قال ابو حيان كثرة الاستعمال من الاسباب السادة التي لم يأت الالف لاحلها

ص . والفتحة قبل راء مكسورة او هاء تأتيت لا تسكت على الصحيح

ص . اميل من الفتحات نوعان احدهما انتم راء مكسورة قال ابو حيان وهذه الامالة بطردية في شرطان احدهما ان تسكون الراء المكسورة على فتحة في غير راء او يكون فيها حرف ساكن غير الراء نحو من عمرو وخطب وراح او مكسورة ونحو ياسر وسواء كانت الفتحة في حرف لا شمله نحو من البقر ام في راء نحو من راء في غيرهما نحو من اكبر ام كانت الراء والفتحة في كلمة كما شذأ ام في كلمتين نحو راءت خطب رباح لان الفصل اقوى في ابتداء الامالة من المتصلة فهي في من البقر اقوى منها في خطب رباح فان كانت الفتحة في راء نحو من الغير او الساكن اماصل بين الفتحة والراء نحو فغيرا شعت الامالة فيه الشرط الثاني ان لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استلام فانه لا يجوز لامالة وذلك نحو الشرف والصرط النوع الثاني ما يليه هاء تأتيت موقوفة عليها قال ابو حيان سبب الامالة لثابت من الاسباب السادة وهو انها شمت بالالف المشبهة بالالف المتقلبة قال يسوية سمعت العرب يقولون ضربت ضربته واخذت اخذته شمت الهاء بالالف فامال ما قبلها كما قبل قبل الالف قال ابو حيان ولم بين يسوية بأي الالف شمت وانما ظهر انها شمت بالالف لتأيت لا لثمت كما ماقى معنى التأيت قال وكل علة تأيت هن الامالة جائزة في الفتحة التي قبلها ولا تال الالف قبلها نحو الحياة والنجاة والركا لان كان فيها ما وجب الامالة نحو امالة مرساة وثقة وسواء كانت هذه الهاء قبل الفتحة نحو ولا مرساة ام لا لانها كلها تأتيت فان كانت الهاء تسكت نحو ما عليه فذهب ثعلب وابن الاثير الى جواز ذلك وقد قرأه ابو ذر احم الخاقاني في مرارة السكاني قال ابو الحسن بن البادش ووجه امالة ذلك الشبه بالفتحة الذي بينه وبين هاء التأيت ا

﴿ص﴾ ولا يزال بنى الاصل غير هاون اذ اوتى وانا ولا حرف غير مسمى به الا بلى ولا فى ايمالا قيل والجواب قال قوم وحتى وانما هو لكن وغير مابر سموع او غير فصيح

فإن من الأعمال من الأسماء المتكسرة وأميل من غير المتكسرة أي من المبني الأصلية هاونات وممرها ونظرها
وممرها ونظرها ينشأ من اسم الإشارة مع ذائقهم بالألف أو المثلثة أو وجهه المثلثان ألفها وان قد تصرف فيه
بالضمة وان كان الضمة فلا يدخل نظاره بتصرف فيه بالألف أو المثلثة وأما العرب حتى في كلامهم من الاستفهام
والشرط وكذلك في أسماء الأفعال المعاني منها بالألف المتشبهة بالألف المتقلبة واختلاف في وزنها قليل قليل واليه
ذهب الأزهري وأخبره ابن جهمد وجوز أن يكون أفعل واختاره أبو الحسن بن الليث لأن زيادة الهمزة
أولا عند سببه أكثر من زيادة الألف آخر أو خرج بمبنى الأصل ما عرض بانه كالماضي نحو ياتني ويأجيني
فان أماله مطردة وأما الفعل الماضي مطردة وان كان مبني الأصل وأما الحروف فلم يعل منها إلا بلى لأنها تنوب
عن أجناس في الجواب فصار لها بذلك طريقة على غيرها ولا في إمالة لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل
لأن المعنى ان لم يفعل كذا فافعل كذا ولو أفردت من إمالة أحدث إمالة ألف لا وحكى ابن جني عن قطرب إمالة
لألف الجواب ذكرتها منتقلة في الجواب كالاسم قال الخضر الرازي والأحسن أن يقال كالفعل لأنها استعملت
لبيانها عن الفعل قال أبو حيان وحكى صاحب التتبية وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الأصبهاني في هذا
الكتاب عن أبي بكر بن مسلم ان بعض أهل نجد رأى كثر أهل النجف يداون ألف حتى لان الإمالة عابدة على
الستهم في أكثر الكلام وعلمه العرب والعجم على فتحها قال أبو يعقوب وقد روى أمتهان عن حمزة والكسائي
إمالة النيفه وذهب يسوبه وأبو بكر بن الأنباري والمهازي وشيخهم إلى منع إمالة حتى قال أبو حيان وهم
مخوون جوزي قبل ابن مسلم قال ابن الأنباري وإنما كتبت بالياء وان كانت لا تدخل حرفين دخولها على الفتح
والمكسرة فتم في الألف مع المكسرة حين فلو احتاج وحتمه وانصرف إلى الياء مع الفتح حين فلو احتاج
ريد انتهى قال أبو حيان واختلف أيضا في إمالة لكن فذهب إلى جواز ذلك الفراء تشبهاً بالفتح بالألف فاعل
والصحيح انه لا يجوز الإمالة لأنهم لم يسمعوا بها والأصل في الأدوات أن لا يميل وما يميل منها فلذلك فيها على
الطريقة السدود فلا يمدى وورد السماع وما يمدى به من الحروف دخلت في الإمالة نحو وجهه عن غير الحرفية إلى
غير الألف كقولهم في حروف المعجم ياءاً، ناءاً، و كذا أوائل السور التي تحرفها ألف كالألف لم يكن كصاحب
قاف فلاح لا في فتحها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف ياء في التداء ووجه ذلك انها عامل في المادي في
ول وناية عن العامل في قولهم اراه ياءاً، ناءاً، و كذا أوائل السور التي تحرفها ألف كالألف لم يكن كصاحب
قاف فلاح لا في فتحها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف ياء في التداء ووجه ذلك انها عامل في المادي في
ول وناية عن العامل في قولهم اراه ياءاً، ناءاً، و كذا أوائل السور التي تحرفها ألف كالألف لم يكن كصاحب
قاف فلاح لا في فتحها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف ياء في التداء ووجه ذلك انها عامل في المادي في

(في حق) الحذف اذا وقف على ما كان لم يغير الاله له خطا فحذف الالفين في غير الهاء والافصح ابداله في
 الفصح اعم وحذفه في غيرهما في القصور والمنون ثالثها لا يصح كالحصبي والمنقوص غير المنسوب ان حذف فاوله
 او عينه فبالا اختيار الا فلا يصح ان تون الحذف والا فالانسان خلافا لبونس في المنادي ويا المتكلم الساكنة
 وصلوا والحمد لله وايدوا والواو المتحركة كان كالحصبي والساكنان لا يبعثان اختيارا خلافا للفراموكذا ألف
 المصور وضمة الغائبة وفاد لا يجر زبدا ل ألف البني حمزة واقراره واو لغو الهاء وابدال الالف مطلقا
 حمزة واو بادا واو القصور المختار وفاد الجرد والماز في ابن عصفور وخلافا للجمع هو الموقف على اذن بالنون وفي
 كائن خلف وتردون ذلك ومنعه انما

ش) إذا كان آخر الموقوف عليه مضافا كالتب بجماله في الوقف كذا في الدرر مع وذلك لعدم من والذي ولم يتم ولم يقم ما سواه كان مبنيا لهم ممر بالآن يكون آخر الموقوف عليه حرفا أهليا في الخط أي لم يفعل له صورة في الخط فصار يخط به ولا يصور له شكل وهو التنوين ونون ذن على مذهب من يرى كسبها بالالف ونون التوكيد مدقة أو ألف فانه يحذف التنوين مفتوحا أو مبنيا غير مؤنث بالهاء فانه يبدل الفاقى الاعراب في لسان العرب نحو رأيت زيدا أو بها أو بها فان كان مؤنثا بالهاء نحو رأيت فائمة فأنك لا تبدل من التنوين فيه الفاعل أيضا على الاعراب من لسان العرب وهم الذي يسمون ببديل التامع أو آمن يقف بالياء وهم بعض العرب فانه يبدل من التنوين في هذا النوع الفاقى قولون رأيت فائمة قال

إذا عززت من مقام العز ز ر فيا حسن شئت بها نعتا

وخرج بالثبوت بالهاء المؤنث بالتاء نحو بقت وأخت فانه يبدل فيه التنوين الفاء كغير المؤنث نحو رأيت فائمة واختاروا لغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفا فيقولون رأيت زيدا جلالة على المرفوع والجورور لعري الباب عري واحد قال

الاحبفا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبى بها هاتفا حذف

ووجه الحذف في الرفع والجراستعمال الأبدال فيها لغة ازداكسرى الأبدال في الأحوال الثلاث تسكى أي أخطأ بها عنهم يبدلون في الرفع والنصب والجرح فليسب الحركة أي واوا والها أو باء وكان البيان عندهم أوى وإن لم الثقل ومذهب من يروي بهما نقل كذا في المتن بين أن المقصور والنون كالصحيح فباد كرم من الأشهر المعان فيحذف التنوين من المضموم والمكسور وأبداله ألفا من المفتوح نحو قام حتى ومررت حتى ورأيت حتى فان العرب يجمعون على الوقوف بالالف في حالة الضم والكسرة هي الألف التي كانت في آخر الكلمة وحذفت لانتهاها كما سمع التنوين لا يبدل في حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف وأما في المفتوح فانه يبدل من التنوين وبهذا المذهب قال أبو علي في آخر قوليه والجمهور وابن مالك في التسهيل وهذا المأزى إلى ابدال الألف من تنوينه معانها رفعه جازم بإقل لأن التنوين في الأحوال كلها يبدل مدقة فاشبه التنوين في رأيت زيد الأثم فاقولوا على رأيت زيدا بالأبدال الفاقى لأن الألف لا تثنى فيها بخلاف الواو والياء وهذه الملة موجودة في المقصور والنون وهذا المذهب قال الأحمس والفراء وأبو علي أولا ومذهب أبو عمرو والكسائي إلى عدم الأبدال فيه معانها وذلك أنه يحذف التنوين رفعه جازم أو نصبه فعود الألف في الأحوال كلها وهذا المذهب قال ابن كيسان والسجستاني وابن ربحان وابن مالك في الكافية ومصرحها وعزاهم مكي بن أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن البرقي في الأقناع إلى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيان انه لا يرجع وأما المقصود فان حذف فاقوه كيف علموا فاقوه في بني أوعيه كرام فاعل من يرى على فانه يوقف عليه بدليا محتمل في الأحوال كلها إذ لو وقف عليه دونها لزم الاختلال بالكلمة إذ لم يبق فيها الحرف واحد وان لم يحذف منه فاقوه ولا عين فان كان منصوبا يثبت في الباء في الوقف وأبدل من التنوين ألف نحو رأيت القاضي ورأيت قاضيا وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يصح إن كان متونا حذفت في يائه نحو هذا فاقس ومررت بقاض وان كان غير ممنون إثبات يائه ونعت ذلك صور أن يكون مرفوعا لزم نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي أو بالاضافة نحو جاء قاضى مكة وقاضى المدينة أو غير تصرف نحو غولا جوارى أو نادى نحو يا قاضى واختيار الباء في الوقف على المادى هو مذهب الخليل ومذهب يونس اخبار حذفها نحو يا قاض قال سيبويه وهو أقوى لأن النداء محذوف لازمه نحو يا قاضيه لا ياء مقابلة الانفص في النون لعدم

يشنون الياء فيه نحو هذا القاضي وعزى وبها فرأى كثير ورش في أحرف ومقابل في المعارف لللام لقنوم
 يحذفون الياء منه وعلى هذه اللمعة قوله تعالى ، الكبير المتعال . وبوم التصاد . وهي جارية في المضاف الملاق
 الساكن نحو القاضي المدينة إذا وقف عليه وزالت الإضافة وحكم ياء المتكلم الساكنة وصلًا والمخوفة وحكم الياء
 والواو المتحركين حكم التصحيح فيوقف على الأولى بالسكون كما هي في الدرج نحو جاء غلامى ورأيت غلامى
 وممرت بغلامى وعلى الثانية بإبقاء حذفها كالحا في الوصل نحو يا قوم وعلى الآخر بن محذف الحركة نحو لن يرى
 ولن يفرز وأما ياء المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز الحذف مع التعريف فتقول في قام غلامى
 قام غلامى وقام غلامى . وأما الياء والواو الساكنان فيوقف عليهما بالسكون كالحا في الوصل نحو يرى
 ويدعو ولا يحذفان إلا في فاصلة أو فاجبة كقوله تعالى ، والليل إذا يسر . وقول الشاعر

وأرا لا تغرى ما خلقت وبعض النون يخلق ثم لا يشر

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه . ذلك ما كررنا . قال أبو حيان ولا
 خلاف أن المقصور لا يحذف الهمزة إلا في ضرورة كقولهم رطبا ابن مرجوم ورطبا ابن المعل برية ابن المعل
 وأما ألف ضمير القافية فذكر ابن مالك أنه قد يحذف منقولا فتعذر اختيارا كقوله هو الكرامة ذات كركم
 الله به ويريد بها الحذف الألف سكن الهمزة ونقل حركتها إلى الياء ولذا لم يفتها قال أبو حيان وظاهر كلامه قياس
 ذلك لأنه قال اختيارا فعل ما ذكر يجوز أن يقف على منها وعنها أو قبلها منه وعنه وفيه قال وانتاروى منه فيما علمناه
 هذا الحرف الواحد على جهة الندور وبعض العرب يشق في الثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس قال وكل
 مبنى آخره ألف نحو ها وأولى ونحو جوزفة لأنه أوجه إبقاؤها أعا كما في الوصل وإدخالها همزة والمخالف هذه
 السكت بعدها مع هو أخرى بها بالهمزة . وأما قلب الألفاء كقوله من هاهنا ومن هنه . فتشاذل في
 الاسم المتدوب فانه يشين فيه الوجه الثالث وهو الحذف الثاني نحو يان يدها ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل
 ألفه همزة ولو كان هذا خلاصا بالمبنى فلا يقال موساه ولا عساه حذرا من الابهام بالذات الياء ورما قبلت
 الألف الموقوفة عليها همزة أو ياء أو واو نحو هذه أفعا أو أفعى أو أفعو في هذه أفعى ردها بعد أو عصى أو عصى في
 عصى الأولى والأخيرة أفعى ملبى . والثانية لغة فزاره ونص يسوبه على أن هذه المثلث الثلاث في كل ألف
 في آخرهم سواء كانت أصلية أو غير أصلية . وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلا فيهمز لأنها ألف في آخر
 الاسم واختلف في الوقف على أذن فذهب إلى على والجوهر إلى أن يوالي الوقف ألفا فذهبت طائفة إلى أنه
 يوقف عليها بالنون . قال أبو حيان وأما عن وابن وأن ونحوها فاتها يوقف عليها بالنون إذا اضطر إلى ذلك لأنها
 حروف لا تحسن الوقف عليها بخلاف أذن فاتها تحسن الوقف عليها لفعل . قال وأما النون المخفية فلا خلاف
 أنه يوقف عليها بإبدال نونها الفاء إذا انفتح ما قبلها قال واختلف في كائن قال وإذا حذف من الفعل حرف صحيح
 لكثرة الاستعمال وذلك لما راع من كان نحو بك ثم وقف عليه فقص بعض أصحابنا أنه لا يكون فيه الوقف
 على الكاف ولا يعزى ما أدى في الوقوف على الزا لأن نون ذلك تحذف عند التقاء الساكنين بل
 تحرك فيمختلفا بما أدى فاتها تحذف عند التقاء الساكنين فتساقطت في الوصل في هذا حاله في الوقف
 ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان انحلالا بالكلمة فصار بمنزلة ياء . قال وظاهره أنه ترد النون المخدوفة
 كما ترد الياء في مروءة اقراء فاتهم يقعون على الكاف ولا يردون المحذوف قال وعلا ما لجزم في لم يترك حذف
 الحركة التي كانت على النون المخدوفة لكثرة الاستعمال وصرح أبو علي في العسكركي بأنه حذف الحركة
 للجزم ثم كثرت معاملة له فحذفوا النون للجزم كما تحذف حروف الهمزة للجزم لأنها تشبهها في أمور معروفة

فهو جزم بعد جزم حذف بتدريج ونظير لم يكلم لم يكن انتهى

عن مسئلة الوقف على حركة غير التاء بالسكون والروم مطلقا وقيل لا روم في الفتح والانضمام في الضم والتضعيف ان لم يكن همزة اوليا او تالي سكون او منصوبا منصوبا ونقل حركتها كما كن قبله ان قبلها ولم يوجب عدم النظير ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح في الاصح ثم يحذف ويوقف على المفعول المتباليه ما صرف في الافصح والمفعول حركة الآخر وقيل مثلها لا ينقلها كما كن وقيل بالدلالة على الاعراب وقيل لها

ش اذا كان آخر الموقوف عليه متحركا غير تاء التانيث جاز في الوقف عليه امور احدها السكون وهو الاصل في الوقف على المتحرك وذكر وانما كان الاصل شيئين احدهما ان الحرف الموقوف عليه ضاد للحرف المتباليه لان الوقف هو الانتهاء والانهاض ضاد للابتداء فينبغي ان تكون صفته مضادة لصفته والابتداء لا يكون الا بتعرك فيكون ههنا كما هو الآخر ان الوقف موضع استراحة لا موضع ضعف فيه الصوت واختاروا الحرف الموقوف عليه أخف الاحوال وهو السكون وجعلوا علامته في الخط طاء فوق الحرف وصورنها هكذا ح الثاني الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة هكذا شرح ابن مالك وقال به منهم هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون فليسكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون في الحركات كلها في المرفوع منصوبا كان أو غير منصوب وهو كجزء من الفصحة وفي المنصوب غير المنون وفي المنوع وفي الجرور بالكسرة وفي الفصحة وفي الكسرة وهو كجزء من الكسرة ويحتاج في المنصوب والمنوع لزيادة لغة الفصحة وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجره الفراء في الفصحة وأما المنون فقد ذهب الجمهور وجوازه في الفصحة قال الاستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خطيب الانصاري مرف ابن الباذن زعيم أبو حاتم ان الروم لا يكون في المنصوب لخصوا الناس على خلافه لان الروم لا يرفع حكمه لحكم السكون لانه من جري به في الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح كغيره اياه وأما المنصوب المنون فنوقف عليه من العرب دون المنون فانه يقف بالاسكان والروم الثالث لانهم وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالروية وليس السمع فيه حظ ولذلك لا يدرك الا بالسمع بالسمع بان يضم تنقيه اذا وقف على الحرف قال أبو الحسن الحصري في فصوله

يرى رومنا والعنى تسمع صوته • وانما مثل الاشارة بالشعر

ودكر الصوريون ان الانتماء مختص بالفتحة سواء كانت اعراسا أم ناء قالوا ولا يكون في المنصوب والخير وروان التخصيص المان والكسرة من محيط العلم ولا يمكن الاشارة لموضعهم اطلاقه ام في المنصوب وايجز لا لا لانه يختلف الروم لانه عن اللسان فيلحق بها لفظا جميعا او يجمع قال أبو حبان وقوله في الروم انه عن اللسان لا يتم لاني الحروف التانيث وهي التي يكون للسان على في حركاتها الا ترى ان الحروف في الحنفية والتفوية لا عمل للسان فيها ومع ذلك فيصوز فيها الروم وانما لم يكن الانضمام في الفصحة والكسرة لان الاشارة اليها فيها نسوية لهيئة الفصح انتهى الرابع التضعيف ويقال فيه التثنية ان تعني بحرف ما كن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ما كتان فيعرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرفين في الوقف نحو هذا جهر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في المميز نحو بناء لان امرئ شكت انغام همزة في همزة اذا كانت عينا نحو سأل ولان ولا في حرف ابن نعوني سرو وفي تالي ما كن نعوني وعمرودي بكر وبوم وبني ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه في أشهر اللغات بادل ألف من تنوينه ولا تضعيف في الالف قال أبو حبان ولم يقر الوقوف بالتضعيف عن أحد من الفراء الا ما رواه عاصم بن غريرة عن عاصم انه وقف على قوله ذماني

• مسطر • في سورة القمر بتسديد الزاوية ذلك بخلاف الاسكان والروم والانهام فان ذلك مروي عنهم
الخاص بالنقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمر وضم الميم
ومررت بكسر الكاف • قال ابن ماضي اذا جازعنا • وقال

أرتنى حجولا على ساقها • فليس الفواذل كالحجل

عجت والذهر كثير عجب • من عجزى حتى لم أضرب

وقال

قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء الا شيبان وروى عن أبي عمر وأندرا • ولو اوصوا
الصبر • بكسر الباء وقرأ أسلام من السدي • وهو مصر بكسر المعاد قال والظاهر من كلام ابن مالك ان الحركة
التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي معينة التي تنقل الى الساكن قبل الحرف • ويقال بعض النحويين
قال نقلوا الثلاثة بحركة الأعراب بالجملة • وقال أبو علي هذه الحركة لا تنقل الساكنين واستدل على ذلك بأنهم
لم ينفوا في زبد وعون لأن الباء والواو أحقت بذلك كما أحقتا ان يدغم ما بعدهما في نحو نوب بكر • قال أبو حيان
ويستدل عن هذا بما ألزم من استئصال الحركة في القلة • قال وقال أبو علي أيضا وليس يتعربك لا تنقل الساكنين
عنه لأن الألف لا تنقل على الحركة المحذوفة من الثاني قبل هذا على ان النقل جمع بين الخاص من التنقل الساكنين
وبين اللزوم على حركة الأعراب • وقال الميردود والسيرافي هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راعوا الحرف
واشعوه للدلالة واحتجوا بأن الوقف يعقل فيه الجمع بين ساكنين ولا يشترط فاعلموا ان حركة الحرف
عليه نعم ان الألف لا يكون الا ساكنا • قال كان ما قبل الحرف الآخر متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت
بالرجل بكسر الجيم فلا حركة لللام اليها لانهما متحركتان • ولأن النقل إنما كان لراعي التنقل الساكنين
وهو مقود في الذي تحرك ما قبله وانما نقل النقل الى المتحرك قال

من يأمر للجزم فيما قصده • فعمد مساعيه ويعلم رشده

وشروط الساكن أن يكون عجميا • كان حرف علة كدار وعون وبين لم يجوز النقل اليه لاستئصال الحركة على
حرف العلة ان لا يكون من مضاعفات نحو العقل فلا يقال انتفعت بالمثل لان ذلك يفض الى قلب المدغم وقلة
اعتمدا على ادغامه فلا يفتك من هذا في ضرورة الشعر وشروط النقل منه أن يكون حرفا عجميا فلا ينقل
من غير • لأنه يؤدي الى كون الآخر واو او قبله في المرفوع وذلك مرفوض • والى انما والتغيير في القصص
وشروط النقل أن لا يؤدي الى عدم النظم فلا يجوز في انتفعت بكسر الهمزة على وزن فعل وهو مقود في
الآباء ولا في هذا شعر لأنه يجر على وزن فاعل وهو مقود في الكلام بل ينسج فيقال يسر وهو يفسر ويستبي
من هذا الشرط المهموز فانه يجوز ان لا يفتك فيه وان أدى الى عدم النظم • ويقتصر فيه ذلك لان الضرر وقيل
أخف من الضرر الساكن ما قبله فيقال هذا قوله ومررت ما قبله وشروط الحركة لنقله ان لا يكون فاعلا ولا
يقال قرأت العلم بالعلم بل العلم بالاتباع وذكر في اشباع النقل من الغنة الى الساكن قبلها وجهين أحدهما
لأن النقل في الوقف يسكنوا في الوصل كانوا كما أنهم يسكنوا قبل ولا يجوز تسكينه بخلاف المقصور والمكسور
قال أبو حيان وهذا ضعيف لأن فيه مراعاة الحالة لعارضة وهي النقل في الوقف قبل الوقف كأنه أصل ادغموا
أن يكون في ذلك نقل اذا وصلوا والوصل هو الاصل وهو السكون والثاني ان المنصوب ان كان منصوبا فيسند
من تنوينه الف فلا يمكن نقل ما قبل الألف تنزيمه الفاعلة وذلك بخلاف المرفوع والجر • وان كان
في الألف لازم فهو في حكم المنون لانها لا تنقل منه ولأن الألف واللام لا تنزيم فكان التنوين موجودا • قال أبو
(١) كذا بالاصل وفي أسكنه النسخ مكانها ايض فليصر

حيان وهذا ضعيف لأن هذه اللفظة ليست شاملة إلا ترى أن من الأسماء المفتوحة الساكنة ما لا يكون
منونا ولا فيه ألف ولا م وذلك نحو جل ودعدو عندنا من الصرف ونحو حضجر اسم امرأة فلا مانع يمنع هذا
النوع من النقل في النصب لارتضاع تلك اللفظة المانعة ويستثنى من هذا الشرط أيضا الميموز فانه يجوز فيه نقل
حركة الميمزة إذا كانت تقع في الساكن الصحيح قبلها فيدال رأيت الردء واجب واستثنى فيه ذلك كما استثنى
فيه الاداء الى عدم الظير بل هذا أولى وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة الى الساكن
قبلها مطلقا وان لم يكن ميموزا فيقولون رأيت البكر في رأيت البكر ووافقهم الجري فيما سانه لاسماعنا حال أبو
حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء وفي الإفصاح قد اتعت القراءات وكثر فيها الشذوذ يسمع بها هذا الوقف
وأعاجله في الشعر واذلقت حركة الميمزة خلفه الحجازيون ووافقين على حمل حركتها كما يوقف عليه مستبداءها
فيقال هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء في الساكن الذي يحركه آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على
الصحيح اذ اوقف عليه في الوجوه الستة الاسكان والروم والانعام والابدال حيث يكون والتضعيف وحذفوها
في الآخر وأما حركتها على ما قبلها كما حذفوها إذا كانت حشو نحو أروى فقالوا ارس وكان الحذف فيها أولى
لأن الأخرى هي محل التغيير وأما غير الحجازيين فاتهم بنبذون الميمزة بعد النقل ما كنت فيقولون هذا الردء
ورأيت الردء ومررت بالردء أو مبدلة تجانس حركة ما قبلها ما قبلها فيقولون هذا البطو والخبو والردء ورأيت البطو
والخبو والردء ومررت بالبطي والخبى والردى أو متبعا نحو هذا البطو ورأيت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبى
ورأيت الخبى ومررت بالخبى وهذا الردى ورأيت الردى ومررت بالردى

﴿ ص ﴾ والأفصح ابدال التاء في الاسم نحو حركة هاء وسلا في جمع التصعيع وشبهه وفي جهات ولات وجهان
والأحسن وفاة لأن حيان سلامة ربت وتمت ولعلت

﴿ ش ﴾ إذا سكن آخر الوقوف عليه تأنيث في اسم فالأفصح ابدال التاء في الوقف على ما في شعرنا ما قبلها الفتحة
كما طمعة وقائمة وطلحة وغامة أو تغدير كالحياة والنفقة فان أصل هذا الألف حرف على ما في شعرنا ما قبلها الفتحة
واحترز بهذا الشرط من نحو ربت وأخت فان تاء هي التأنيث اسكن لم تحرك ما قبلها الفتحة ولا تغير الوقف عليها
بالتاء لا بالهاء أو خرج بقولنا في اسم التأنيث التي تكون في الف على نحو قامت وقامت وقولنا تأنيث تاء التأنيث
والمرات فان شهور اللفظة الوقف عليها بالتاء وان كان بعض العرب يوقف عليها بالهاء وبعض العرب لا يبدل وان
اجتعت الشروط قال بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال يجب لا أحفظه فيها لا آيت وقال الزاوي

الله تعالى بكفي مسلمات • من بعد ما وبعد ما بعدت

كانت نفوس القوم عند الغلصت • وكانت الحرمة أن ندعى أم

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصنف ألقاها بالتاء نحو قوله تعالى ان شعرت الزقوم طعام الأنيم • أم
يقدمون رحمت ربك • وسواء على اللغة لفصحي كانت التاء في فرد أو جمع تكسير كما في الجمع المجمع التصعيع
والمحول عليه كالتهدات والبنات والأخوات وأولاب فالأفصح الوقف عليه بالتاء يجوز ابدالها هاء مع دفن البناء
من المكرومات وكيف الاخوة والأخوات قال أبو حيان وسكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لأنها التي تأنيث
اسكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه لئلا واحد كالمسألة وعلاقة لأن التاء في المفرد بمنزلة هي ضم الى شيء
ولتاء في الجمع قريسة من تاء الحاق نحو ناهت ربت لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والون في
زبدتين فصحت للتاء وفي الإفصاح ما حكاه العراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاهد لا يماس عليه وفي كتاب
المواضع لأبي الفضل الرازي ان الوقف عليها بالهاء لغة على وفي جهات وجهان اقرار التاء وابدالها هاء وفقد الوقف

عليها بالوجهين في السبعة وعلى لات وبأبت قال أبو حيان وأما أنت وربت ولعلك فالقيام على لات سابع فيوقف
عليه بالهاء قال وقد ذهب إلى ذلك في ربت ابن مالك قال والأحسن عندى الوقف عليه بالهاء كما وصل
ص **و** بوقف بهاء السكت وجوباً على فصل حذف آخره مع فائه أو عينه وما الاستهامية أن حرت باسم
والاختيار ويجوز في حركة لا تنسبه الأعراسية لا يبنى للهاء أو قطع عن الإضافة أو اسم لا وكد الماضي في
الأصح وثالثها التحق اللزوم

ش مما يخص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بهاء على الذين المقتل الآخر في الجزم أو في الوقف فان
كان محذوف الهاء نحو لا تفرز يد اوق عمراً أو محذوف العين نحو لا تفرز يد أور بكر أو وقف عليه وجب الحاق
الهاء لا يبنى على حرف واحد كما وجب رد الباء في نحو مر ونحوه وإنما لم ترد هاء اللام المحذوفة لأن الواجب لحذفها
فإنهم موجود وهو الجزم أو الوقف بخلاف من كان الواجب لحذف لامة فدر في الوقف فلهذا كان الحرف
اللاحق في ق ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو الفاء والعين لا اللام وإن كان غير
محذوف الهاء ولا العين فينظر الحاق الهاء بنحو أورمه واغزوه ولا تفرزه ويجوز تركها وإنما كان الأكثر
والاختيار الحاق الهاء في هذا النوع لأن الكلمة قد سلمت للاعتلال بحذف آخرها فتركها أن يجمعوا عليها
حذف لا بها وحذف الحركة ووجه اللفظ الأخرى أن الكلمة قويت بالاعتداع على كونها على أكثر من حرف
فثبت علم بحذف منه شيء والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يزل الأكره لم يزل وما الاستهامية أن حرت باسم نحو
عشى م حشت وجب عند الوقف الحاقها بالهاء فيقال عشى م هو أن حرت بحرف نحو لم يعمل وعشى م قال فلا حسن
الحاقها بالهاء فيقال لم وعشى م ويجوز لم وعم بالاسكان وإنما كان هذا لأن الحاق الحرف متصل كالجزء منها فصارت
كأنها على حرفين فثبت لزومها بالاسكان وإنما كان هذا لأن الحاق الحرف متصل كالجزء منها فصارت
فأشبهه والوقف بغيره في حرف الجزم منه على أن يمد من حرف واحد نحو على م إلى م أقن منه فيا كان على حرف
واحد نحو سم ولم قال أبو حيان وقد جاء في السبعة لوقف على ما الاستهامية لنحو ورد بالحرف وإن كان أكثر
وقوله عليه بنسب الهاء في ذلك باتباع رسم المصنفين والذين نقلوا المسان العربي ذكر وإن الأكثر والأصح
الوقف بالهاء هو ويجوز أن قال الهاء بكل نحو لا حركة غير أعراسية سواء كانت بنائية نحو عود وهبه ونحوه وأنه أم
لا نحو الزبدانة والمساء ونه ويجوز في ذلك قول الهاء والوقف بالسكون ولا متصل عادي مضموم ولا يبنى لتلفظه
عن الإضافة نحو من قبل ومن بعد وشذ قوله واحشى من عله ولا باسم لا نحو لا رجل ولا فصل ماض نحو ضرب
وعله هذه إن كانتا وإن كانت بناء فهي شبيهة بحركات الأعراب لوجودها عند تنزيها وانها لها عند عله
ورجوعها إلى أصلها من الأعراب وأما حركة الفعل الماضي وإن كان سبباً بالأصل فإنه شبيه بالمضارع كما مر أول
الكتاب وما ذكر من أنها لا تلحق الماضي هو مذهب سيوريه والجمهور وقيل تلحقه مطلقاً لأنه يبنى على حركة
لأنه فلحقه قياماً على غيره من المبتدئات وقيل تلحقه لأن لم يفت ليس ولا تلفظه من حيث فيقال في قد عده ولا
يقال في ضرب ضرب به لئلا يفتس بضمير المفعول بخلاف قد عده فإنه لا يتعدى إلى مفعول فلا يفتس وهو معنى قول
وثالثها التحق اللزوم أي دون المتعدي

ص وقد يوقف على حرف موصلاً بالالف أو همزة والأصح الوقف على الراء منه ويجري الوصل
كالوقف ضرورة كشيء أو جوتها قليلاً

ش مثال المسئلة الأولى قوله قد وعدني أم عمر وأن فاه أي تأتي فرقت على حرف المارة عوداً موصلاً بالالف
وقوله بالخبر حيران والخبر الحاء أي فسر فوقف على الفاء التي هي حواب الشرط ووصلها بهمزة والفاء

ومثال الوقف على الروي زيادة مقدمة طاقا قصد الترتيم أم لا وذلك لغة الجاز بين قوله ٥ وانكسما ما أمرى القلب
بفعل ٥ وانكسما لا يفعلون ذلك الا اذا تروا فان لم يروا واحد قوا المدة ثم منهم من وقف بالسكون كما وقف في
الكلام كما نهى في شعر فيقول ٥ أقل اللوم عادل والعتاب ٥ ومنهم من يعوض من المدة التثنية كما
تقدم اما تقدم وماشا كما فلا يتحذف أحد مدته ومثال اجراء الوصل بحري الوقف ضرورة قوله ٥ يا أيها الأسود
لنخلفني ٥ سكن بهم لم في الوصل وقوله ٥ انوارى فقات منون أنتم ٥ وانما ثبت الزيادة في الوقف قال
أبو حبان وهذا كثير لا يكاد يحصر ومثاله اختيارا قوله تعالى لم ينسئ وانظر فبهذا هم اقصد ٥ أثبت الهاء
في الوصل بحريه بحري الوقف

٥ من خاتمة ٥ لا يبدأ بها كن قال ابن جني وأبو الباق هو محال في كل لغة والسيد وشيخنا الكافي
يمكن في غير الألف من الحذف اليه جي به جز الوصل وذلك في الماضي الجاهلي والساسى وأمره وصدره وأمر
الناسي وألزام على قول وحفظت في اسم وأنت وابن وابن وابن وأمرى وفروعا وتكسر الالف في ابن
والففتح والامتنوسا كنهضة أصلية فتضم على الألف وتضم لانه في الأصح ولا تثبت وحذف اختيارا
واختلف هل وضعت أولا واصلها هل وضعت سا كنهة واذلت همزة الاستفهام مفتوحة فقال ابن الجاني
تسهل وأبو علي وابن الحاجب تبدل العاوين عظمة فتحذف

٥ من لا يبدأ بها كن وهو محال في كل لغة اما في الألف والاياء غير هاء كذلك نص عليه ابن جني
وأبو الباق المعكبرى يذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة الكافي إلى أنه يمكن الألف في مثل فاد الحذف
في الألف بالسا كن توصل اليه بالجاب همزة الوصل وذلك في الأفعال الماضية الجاهلية والساسية كالساق
واستخرج وفي الأمر منها كاطلق واستخرج وفي مصادرها كالانطلاق والاستخراج وفي فعل الأمر من التلافي
كأضرب وألم وأخرج وفي ال المعرفة في رأي من يقول ان أداة التعريف الملام وحدها أو ال بحملها وعزتها
وصل وقد تضم الخلاف في ذلك وفي أم المعرفة في لغة على (١) ولم تقع همزة الوصل في شيء من الحروف سوى ال
وأم المد كورين ولا في الياء الا في عشرة أم بحفوفة وهي اسم وأنت وابن وابن وابن وابن وابن وابن وابن وابن
واسرى وأمرى وهي مكسورة في الياء المد كورة لا عين هاء هاء مفتوحة وتضم أيضا في الدوام والاربع
ام او هي مائة اذلك مكسورة الا ان تالسا كن الذي بعد هاضمة أصلية فانه تضم تبعه في الألف وهو كنهة
تتضمضمه موحدة كآخر جي في الأمر واستخرج في الماضي الذي للمعول أم بقدرة كآخرى ياءه ودعى لان
أصله أغزى ودعى هاء تثبت لكسرة على لو وفقت ثم حذف الواو لسا كين واحذف بالاصلة من
العارضة نحو ما واقتنوا فان همزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الاصلية أيضا على
الاصل ولا يتبع وهي أم شاذة حكها ابن جني في المصنف وتضم همزة الضمة المشمة نحو نقيده واختير
على لغة الانبياء ولا تثبت همزة الوصل غير مد وبها لا في ضرورة كقوله

افاجوز الانسين سرفانه بيت وشكثير الحديث قين

وكفر قناه في أوائل أنصاف الأبيات لانها أداة لا تاء هاء في ابتداء الكلام كقوله

لانسب اليوم ولا تخلة ٥ إتسع الخرق على الرافع

وقد اختلف في همزة الوصل هل وضعت همزة فقال ابن جني نعم وقبل يحفل أن يكون أصلها العاوا فثبتت
همزة لاجل الحركة واختلاف البصر يوزن في كيفية وضعها فقال العارضي وغيره لا تثبت ساكنة وكسرت

لالتقاء الساكنين وعلة التباين بأن أصل الحروف السكون وقيل اجتمعت متحركة لأن سبب الالتئام بها
الوصول إلى الابتداء بالسكون فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوءة بها وأحق الحركات بها الكسرة
لأنها لا تجتمع على القصة بعللة الغن والفتح بالفتح بأنها لا توهم استغناءهما وقال الكوفيون حركتها للاتباع فكسرت
في اضرب الباء الكسرة وضمت في اخراج اتباعا للضمه ولم يفتح في المفتوح لئلا يلتبس الامر بالخبر وإذا
وقعت همزة التوصل المفتوحة بعد همزة الاستغناء كقوله تعالى . أَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَفْسٌ مِمَّنْ هُتِفَتْ
كَيْفَ تَحْذَرُ فغيرها من هزات التوصل إذا أوليت همزة الاستغناء كقوله تعالى . أَصْحَابُ الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . لَكِنَّهُ
كَانَ لَا يَكُنْ مِنْكُمْ هَمْزُ الاستغناء أم همزة الرفع فبدل من ياءه ما عدل عن ذلك إلى ابداء الفعل وتسهيلها وذهب
أبو عمرو بن عطاء إلى أن همزة الاستغناء حذفت على الأصل وإن المدة ليست بدلائلها وإنما هي مدّة زائدة للفرق
بين الاستغناء والخبر ورده وجه التسهيل . وقال المهازي إذا دخلت همزة الاستغناء على همزة التوصل حذفت
الأن تسكون . مشروحة كالتي مع لام التعريف وأمين فانه تفتت الفاني هذه الثلاثة

(ص ١٠) (الكتاب السابع في التصريف) أعني تغيير الكلام بالزيادة والحذف والاعلال ويختص بالاسم المعرب
والفعل المتصرف

(ش ١٠) التصريف لغة التقلب من حالة إلى حالة وهو معدر صرف أي جعله يتقلب في أفعاله كثيرة وجهات
مختلفة ومنه انظر كيف يصرف لعم الآيات . ولقد صرفنا في هذا القرآن لئلا تكروا . أي جعلناه على أفعاله وجهات
متعددة أي ليس ضربا واحدا . وأما في اصطلاح النحاة فقال في التسهيل هو علم يتعلق بنية الكلمة وما الحروف فيها
من أسانيد وزيادة وحذف وإعلال وشبه ذلك . وقال أبو حيان علم التصريف مشتمل على أحكام الكلمة والأحكام على
قسمين قسم يتعلق بحالة التركيب وقسم يتعلق بحالة لامر إذا أول قسمان قسم إعرابي وقسم غير إعرابي ومعنى
هذان القسمان علم الأعراب نظيبا لأحد القسمين . والثاني أيضا قسمان قسم تغيير فيه الصيغ لاختلاف المعاني
نحو ضرب وضارب وضارب واضطراب وكالتصغير والتكبير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وهذا
جرت عادة النحويين بتكرره قبل علم التصريف وإن كان منه وقسم تغيير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالتعص
والإبدال والتقلب والنقل وغير ذلك . ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف فلا
يدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة نحو ليس ومعنى

(ص ١١) الاشتقاق أصغر وهو رد لفظ إلى آخر لما نسبة في المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه ترك
الترتيب ولم يشتهر غير أبي علي وابن جني والتكرير في قول الأول أيضا وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة
منها وعراه ليس بوجه ولا بد فيه من تغيير ولو تقديرا

(ش ١١) الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر فالأكبر هو عند تعاقب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب إليه
ابن جني في مادة قول ان تعاقبها استع على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقول والقول والوقل والوقل والفرق
والثقل وكذا كسر صاحب الجحر في مادة الكلمة ان خمسة منها موضوع على الشدة والقوة وهي الكلم والكلم
والكلم والمكلم والمكلم والسادس مهملة وهو ذلك قال أبو حيان ولم يقل بهذا الاشتقاق الا كبار أحد من النحويين
الا أبو الفتح بن جني . وسكن من أي على انه كان يأنس به في بعض المواضع قال والصحيح ان هذا الاشتقاق غير
معمول عليه لعدم اطرافه والاشتقاق الأصغر هو إنشاء مركب من مادة بدل عليها أو على معناه وهذا الاشتقاق
أيضاً خلاف ذهب الخليل وسيبويه وأبو عمرو وأبو الخطاب وبنو عمرو والأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة
والجرجي وفطرب والمزني والمبدوء والزجاج والكسائي والفرع والشيباني وابن الأعرابي ونعجب إلى ان الكلم

بعضه مشتق وبعضه غير مشتق وذهب طائفة من متأخري أهل اللغة إلى أن الكلام كله مشتق وقد سب هذا
المذهب لقرطاج وذهب بعضهم إلى أنه كان يرى ذلك وزعم قوم من أهل النظار أن الكلام كله أصلي وليس منه
شيء مشتق من غيره وتقرر مع الناس اتفاقا على القول الأول قال أبو حيان وأبو علي بن موسى في اللفظ المشتق مع
المشتق منه تغييرات تسعة الأولى زيادة حركة كضرب من ضرب الثاني زيادة حرف كطالب من طالب الثالث
زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كغرس من غرس الخامس نقص حرف كذبت من
النبات وسخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كتراب من تراب السابع نقص حركة وزيادة حرف
كغضي من غضب الثامن نقص حرف وزيادة حركة ككرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف وتقدمان
حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين في الناقه ما كنه وفي استنوق تحركه في الناقه تحركه وفي
استنوق ما كنه والثاني في الناقه موجود وفي استنوق مفقود والسين في الناقه مفقود وفي استنوق موجود
(ص) مسألة بوزن أول الأصول بألفاء وثانيها بالسين وثالثها باللام ركرر لألفاء وحكم الكوفية
بزيادة غير الثلاثة ثم اختلفوا في الوزن وصفته والرائد بلفظه الالمكرر فإن تقدمه وبذل جاء الفعل قبله وبذل
من الزنة وبقلب كهم وبعرف الراء بالاشتقاق وشبهه وشروطه من نظير وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه
زيادة أو تكسر وانما معناه ينال لا يقع فيه مالا يصلح للزيادة ولزم عدم النظر بتقدير أصالة فيها هيمته ونظيره
(ح) اصطلاح النحويون على أن يزوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يبر به عن كل فعل وكانت الأفعال لها ظهور
الزيادة والأصالة أدى نظريهم إلى أن يرواها في أن وزنها الفعل فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي
يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فصار حرف الفعل مقابلة لأصول الكلمة والحرف الزائد مطوقا به فلهذا لم يمتاز
الأصلي من الراء فان لم تكن الأصول كزيت اللام عند البصريين فيقال وزن جعفر فعل وزن جعفر جمل
فعل لأن الكلمة تكون عندهم ثلاثية وباعية وخاسية وهي مجردة من الزائد وأما الكوفيون فذهبوا
إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة ما زاد على الثلاثة حكموا بزيادة فيوزن ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل
وأما ما زاد فهو جعفر وفجر جمل فاختلوا فيه فهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فعل
ولا يرى ومنهم من يرون واختلف هؤلاء بينهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فعل
وزن جعفر جمل فعل جمل ومنهم من يرون ذلك كوزن فيقولون فعل وفعل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة
قال أبو حيان من قلت ما قلته وزن الكلمة بالفعل قلت فأنته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل
الاختصار فإن قلت وزن اسم استخراج استعمال أخصر من أن تقول ألف والسين والتاء والألف في استخراج
الراء إذا حذف من الكلمة نبي فقلت أن زنه باعتبار أصله أو باعتبار ما صار إليه فوزن شيء وسهوبه
باعتبار الأصلي فعله وفعله وفعل وباعتبار الحذف فعله وفعل وقع وإذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزنة فيقال
وزن أشياء فعاء على رأي من يرى أن في قلبها بوزن المذكر راء ضعيف بما تقدمه لا يخله فيقال وزن فرد
فعل لا فملا لأن المبالغة المزدمة فرد في الأصل لم يجرعها من فرد في الوزن وبجمل الشرق بينه وبين باب جعفر
بالموزون لا بوزن ووزن المبالغة من ناء الافتعال بالهاء لا بالحرف المبدل فيقال وزن اصطفى افتعل لا فملا
وجعله ما يعرف به الراء نسبة أشياء أحدها الاشتقاق فانه دل على أن ألف صارب وهز ضرب وراء
ضرب زوائد الثاني شبه الاشتقاق والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل وهذا فيه سقوط
من فرع مثاله ألف قرال وراو عوز وراء كتيب فانها تسقط في الجمع وهو قتل وعجز وكتب والجمع فرع
والأفراد أصلي فدل على زيادتها فيه الثالث سقوطه من تنكير كاطل وأبطل وهما بمعنى دارا من أبطل زائدة

اسمها في أصل الراح كونه في فاذا رأيت حرفا في كلمة منهم معنى فاحكم زيادته كحرف المضارعة والف
 قائل وبناء الفعل وبناء التصغير الخامس كونه في موضع تلزم فيه زيادته كحرف تنوين في تنوين
 لا يعرف له اشتقاق وحكم زيادته كونه لا يهازق في التثنية كونه بعد حاء في الواو كونه بعد حاء في الواو
 من ذلك مما يعرف له اشتقاق كانت النون فيمراثة في جهة الآخر وم كونه في وجه على السادس كونه في موضع
 تكسيرة فيه زيادته كهمزة في كسرة وهي الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم زيادته كونه في كسرة في زيادة همزة أو لا
 قبل ثلاثة أحرف السابع اختصاصه بينه لا يقع موقعه منها لا يصلح للزيادة كونه خطأ أو وزن فيه فلو كانت
 زائدة أدعى يمكن النون في نحو هذا البناء حرف أصلي الثامن والتاسع لزوم عدم الظير بتقدير اصله في هو
 منه أو في ظير ما عرفت مثال الأول ملوط وهو شرع المبدية أو وزائدة الميم أصلية ووزنه قول لأنه لو عكس
 السكان وزنه ملوط وفعل وقول وجود نحو عود وقول وعول ومثال الثاني والمراد به أن يكون في
 الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية التي فيها هم تنصاع في
 تلك الكلمة لغة أخرى تبين فيها حركة ذلك الحرف فيه قبل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلا أو أن
 يكون زائداً فيعمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى وذلك تنقل فان فيه لغات أحدها يقع البناء الأول
 وضم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنصب قالنا في زائدة لا يوافقها أصلية لزوم من ذلك عدم الظير لأنه لا يكون
 وزنه يتقدم في فعل بناء يعني عليه شيء من السكك واللغة الأخرى تنقل بضم الفاء فمما يتفعل أن
 تكون البناءية أصلية ويكون وزنه فعلا كبر في كنه يلزم من ذلك عدم الظير في اللفظ الذي ذلك الحرف منه
 الأخرى أن الثاني تنقل لضموم أو في موجودة في تنقل المستوح أوله الروم علم الظير في تنقل إذا قدرناها
 أصلية دليل على الزيادة في تنقل هذه البناءية في تنقل ولم يتغير إلا بالحركة

في حرف الزيادة تسليم وهناك في محبت أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو وغيره مصدر أو حمزة
 مصدر أو مؤخره هي النون بعد ألف زائدة أو ميم مصدر فائدة ما لم يطرأ دليل الأصلية كالألف ميم بعد
 اشتقاق أو التعمد على أربعة أصول في غير فعل أو اسم انتهى

في حرف الزيادة شريطة قد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم ما تقولها اليوم نساء وأما
 وتسهيل وتسلم وهناك في زيادة ما محبت أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو وغيره مصدر أو حمزة
 ويجوز بخلاف ما محبت أصلين فقط كذا في قول فيلسوف أن لا أقل من اثنين عليه اسكامة الالهة أحرف
 وقول غيره مصدر في الواو فقط لا في الألف لا تنقل من أسكنها أو الياء تنقل وهي زائدة ومثال مصدر الواو
 ورسل فهي أصل لازمة وكذا محبت في زيادة همزة إذا محبت أكثر من أصلين وكانت مصدرية نحو أخرج وأصغر
 أو مؤخره نحو حمر أو أصغر عطف محبت أصلين فقط كانت أصلا نحو أبناء وأجاء أو بدلا من أصل نحو ماء وكساء
 و رداء وكذا محبت في زيادة النون إذا محبت أكثر من أصلين وكانت مؤخره بعد ألف زائدة نحو قطران وعثمان
 ومهران وكذا محبت في زيادة الميم إذا محبت أكثر من أصلين وكانت مصدرية نحو منج ومرحب فان كان بعدها
 أصلان فقط قضى عليها بالإصالة إذا أقل من ثلاثة أصول ومحل السكك باز زيادة في جميع المذكورات أعني الألف
 والياء والواو والهمزة والنون والميم ما دلت على ما رضى في زيادة دليل الأصلية كالألف ميم بعد في الاشتقاق فاهم حين
 اشتقاق من بعد فعلا فالو التعمد والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يشبه نحو يستعور وورسل
 وأصل أصل العمل وشبه فان الزيادة تتقدم فيها على أربعة أصول نحو حرج ومنه سرج
 في حرف زبدت النون في فعل وأصرف وأصغرم والمثني والجمع ونحوه منصرف

في النون زاد باطراد في أول المضارع وفي باب الانفعال والافعال وفروعهما كالا نصراف والاخر نجام وفي آخر النية والجمع كالزبدان والزيدون وسائر كنهه من كونه حروف فيها نحو غضنفر وجنيس وعصفور بخلاف المدح كجنس وهيئة فلا يتحكم فيها بالزيادة فوزنهما فعل

ص في التاء في الفعل وتعمل وتفاعل وتماثل وسامعة والسين معها في الاستعمال وفروعهما واظفار وضا وأنكرها المبرد واللام في الإشارة

في التاء باطراد في أول المضارع وفي باب التفاعل كالتدحرج والتعل كالتكسر والتماثل كالتفاعل والانفعال كالا كنداب وفروعهما وفي صواب المؤنثة كدابة وتزاد مع السين في الاستعمال كالا سفرح وفروعه وتزاد التاء في الوقف واللام في الإشارة على ما سفي بابها وأنكر المبرد في التاء التاء في كلمة مينة على الماء وإنما تحقق لبيان الحركة على أبو حيان والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كان من بابها فلا بد من ذلك أمهه وهبط وهجر وعمر كونه

ص في زياة ما ذكر خاليما من قيد ولا تقل الأبدال كهمزة فعال وهاء أفعال واخراي وسين قدوس واحد ما كان لم تنبث زيادة الألف قبل لا أصح في الألف أو شيه أو قسعت كقمتين وسين لم تنبث زيادة أحدهما أحد المتأخرين زاد ما عائل الماء والعين المضمومة بأصل فلا تنبث أو جنة ولا أصل لكلمة فالكامل أصول والتاء إن لم يكن ناسي يستوفى الثاني في ثلاثين بالزيادة من المضاف تاليها الثاني في نحو انفسس والاول في نحو علم والهمزة والنون آخر بعد الألف بينها وبين الماء سبعة أو حرفان أحدهما لين يعمل زياة منهما وزيادة أحد المتأخرين أو التاء في الالامع

في زياة ما ذكر من الحروف ان سلا من قبله في بابها في ولا تقل زياة الأبدال يحكي من التاء في النسخة السابق ذكرها كسقوط همزة فعال را حيا إلى السمول والمضمة فليل زياة فيها مع فقد سطرها وحر التمدد أو التأخر بعد الفعل الدقة وسقوط هاء أفعال في أفعال وهاء أخرى في أفعال وسين قدوس وهو بمعنى فريضة في السين كالألف بعد مور وسين استطاع في استطاع لم تنبث زيادة الألف في بدل لا أصل كالحرف والمعنى الثاني حرف كالألف في أفعال وسين كالألف وما لا يغير من الماء لأن الألف لا تكون أصلا الثاني حرف أو شيه وان تضمت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تنبث زيادة حكم على أحد المتأخرين بالزيادة نحو جلب وفرد فلان تنبث زيادة أحد المتأخرين لم يتحكم على أحد المتأخرين بالزيادة بل هو أصل نحو مر وفرد فلان لم يمتحما فتنبث زياة ما ذكره من أحد المتأخرين الماء أو العين المضمومة بأصل فلا يتحكم حينئذ على أحد المتأخرين بالزيادة نحو كواب وفوق فلان ماضيا حرفين متماثلين وهما الماكان والكان وحرفين متباينين وهما الواو والياء والواو واللام ولا يتحكم على أحد المتأخرين الذي هو الجاني والكاف بالزيادة استقامت الأصل هو الأصلان ونحو حرد فانه مضمين حرفين متباينين وهما حاء والراء وحرفين متماثلين وهما الحاء والاء ولا يتحكم على أحد المتأخرين بالزيادة لانه قدماثل أحد المتأخرين المعين التي هي التاء وفيه من المتأخرين بأصل وهي الزيادة التي هي لام الكلمة الأولى فان فعل بينهما لم كان أحد المتأخرين زائدا كقنفس يضع فيه مثالان وهما الماكان ومتباينان وهما التاء والفاء ومثل أحد المتأخرين من الكلمة وقد فعل بينهما بالزيادة حكم على أحد المتأخرين بالزيادة لا ترى أنه مأخوذ من الماضى وكذا لو لم يقع ففعل اليقة نحو شجر فأما أحد المتأخرين زائدا فلان ثالث أو جنة أصل الكلمة غير ماضى ماضى وهم وهم وفعل واول فاعلمت أصول غدا ماضى ماضى بين فانه من جمع كل من المتأخرين الذي أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة وأحد مما أدى إلى بناء ماضى ماضى ونها على تقدير

زيادة أول السكامة على وزن زيادة الثاني فعمل وعلى زيادة الثالث فعمل وكلها اختفوا وذهب الكوفيون
 إلى أن هذا اليبس ونحوه ثلاث أصناف فالتثنية التثنية في الواو من المادتين يعرف مثل فاعلم
 وقيل على الخلاف فبما يفهم المعنى بعبارة ثالثة فهو ككسب بض لاف غيره فان كان السكامة أصل
 غير الاربعة حكم بزيادة أحدهما فهو من غير يس فانه ثلاثي مأخوذ من المرس فسلانم الحروف الاسماء
 واختلف في المثلث في نحو فاعلم وعلم بهم الزائد ذهب الثقلين إلى أن الزائد هو الاول وذهب يونس إلى أن
 الثاني هو الزائد وأما يونس وبه فانه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكذا الوهم بين سواب ومذهب
 وصحح الفارسي مذهب يونس وصحح ابن عمير مذهب الخليل وقد ثبت أدلة ذلك في كتاب الاشياء
 والنظار القوية واختار ابن مالك في السهم إلى أن الثاني أولي بزيادة في باب افعلس والاول أولى في باب
 علم وما آخره مرة أو ثون بعد ألف بينهما وبين افعلس حرف مشددة فتعوضا ورومان أو حرف واحد هما الذين نحو
 زبلاء وفوا وعتبان وعتوان وعنوان فحقق لاصالة الأخير من الهمزة والذون وزبلاء أحد المثلثين في المشددة
 أو اثنين في قسمه والعكس أي بزيادة آخر واصالة أحد المثلثين أو اثنين فوزن فاعلم على الأول فعال ورومان فعال
 وعلى الثاني فعلاء وفعال مالم يكن مانع من أدان إلى افعال تلك المادة أو لفظ فاعلم في غير ما زاد بزيادة الهمزة لأن
 مادة حراء مهملة ومادة زرم موصولة بدليل قوامهمزة وفي لوزان بزيادة النون لأن مادة قدن مهملة ومادة لود
 موصولة لقولهم لود وفي فاعلم بزيادة أحد المثلثين لأن مادة س ق ق مهملة ومادة من س ق ق موصولة وفي
 فبان بزيادة الياء لأن مادة ق ي ن مهملة ومادة ق ن ن موصولة لقولهم فبان

عوض **مسألة** الزائد إما معنى أو بيان حركة أو مد أو عوض أو تكثير أو الحلق وهو ما جعل بهن لاني
 أو رباحي موازنا لما فوقه أو بالله في حكمه ولا تلحق الألف إلا آخره ببدلته من ياء ولا الهمزة أولا الألف مساعد
 ولا الحلق أو بناء نظير في غير تدرب وامتحان الأسماء على أصح الأقوال

عوض **مسألة** لا بد من كون واحد من خمسة أشياء لأول معنى وهو أقوى الزوائد تعرف بالعارضة الثاني الامكان كهمزة
 الوصل الثالث لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف الرابع ككسب في عجز وذهب النحاة من اعرض
 كناء ثانيا في زيادة فاعلم عوض من ياء زائد في ولما لا يبعد عن السادس لتكثير الكلمة كالف بغيري
 وكون كاهل السابع للإلحاق كواو كوز وباضيم وضابط الذي للإلحاق ما جعل به ثلاثي أو رباحي موازنا لما فوقه
 كعشرين نونه زائدة للإلحاق لأن من الألف ما شى فالحق بجمعهم وفردوس والوزن زائدة للإلحاق مجرد حق وانفصل
 همزته ونونه زائدة للإلحاق لأنه من الفعل فالحق مجرد حل والمراد بالوزن في الفواضع في الحركات والسكران
 وعند الحروف لأنه يوزن كوزنه وبالمساواة في حكمه فهو الأحكام لثلاثة طعن في الحلق من جهة واحدة واعتلال
 وتجرد من حروف الزيادة ونضمن لها وزنه المصدر الشائع قالوا فيل ابن من الضرب مثل جعفر يقال ضرب بب أو
 مثل ابن يقال ضرب بب أو مثل زبرج يقال ضرب ولوقول ابن من البيع مثل صولة قال يسوع فيصيح ولا بدغم
 ولوقول ابن من القول مثل طيال يقال فيان فيل ولوبي من ماله مثل آخره قبل السكت فكذلك فيضم النون
 التي هي زائدة في الملحق به وزيدة الهمزة واحدى السكاتين للإلحاق ولوبي من دحرج مثل بغيري قبل
 دحرجي بضم الألف التي هي زيدة الملحق وزبلاء حرف خامس للإلحاق وقيل في مصدر يطر الملحق
 ببطرة كجاء مصدر دحرج على دحرجة ولا تلحق الألف إلا آخره ببدلته من ياء كفا في لفة من نون فانه ملحق
 بجمعهم وذفر في لفة من نون فانه ملحق بجمعهم ولا تلحق حشا ولا آخره ببدلته من ياء
 واد ولا تلحق الهمزة أولا الألف مساعد أي إن كان معها حرف آخر زائد للإلحاق أيضا كنون ألد الملحق

بغير رجل واداء من الملحق بجر دخل فاب وقت اولاً وليس معها حرف زائد ثم تسكن ثلاثاً كالمثل وان
 وده تحشو أو طرفاً فانما تكون للالحاق ولا يحتاج الى ما عدا حرف زائد نحو شائل ملحق بجمع وفقد
 يكون معها حرف زائد نحو علماء ملحق بقرطاس ولا الحاق الابداع من العرب الا ان يكون على جهة التدريب
 والا فمجان كالمثله التي يتكلم بها العربون منضمة لمخرف الحلق على طريقة ابيته العرب بقدمون بذلك
 ثم من المستغل بهذا الفن واجادة فكره ونظاره وهذا الحكم جار في كل ما اردت ان تبني من كلمة بغير كلمة اخرى
 وان لم يكن الحلق فان ذلك لا يجوز الا ان يكون على وجه التدريب والا فمجان هذا اصح المذهب في المسلمين لانه
 احداث اللفظ لم يتكلم به العرب والثاني يجوز طابقاً لان العرب قد ادخلت في كلامهم الالفاظ الاجنبية كثيراً
 سواء كانت على ما كانها أم لم تكن فكذا يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة على كلامهم ان لم تكن منه
 قياساً على الاجنبية وعليه الفارسي قال لو شاء شاعر أو منيع أن يبنى بالحلق اللام اصلاً أو صفة جاز ذلك له
 وكان من كلام العرب وذلك قولك خرج أحسن من دخل وخضر بيزيد ومررت برجل كريم وخضر بيقال
 ان حتى قبلت له ان تجعل اللغة ارنجبالاً قال ليس هذا ارنجبالاً لكنه مقيس على كلامهم ألا ترى انك تقول طاب
 الحسكنا فمجان من كلام العرب وان لم تكن العرب تتكلم به فرفعك اياه ونصبت صار منسوباً في كلامهم
 انتهى وورد بان اللفظ الاجنبى لا يصير بادخال العرب له في كلامها عربياً بل تكون قد تكلمت به لغة غير ما واد
 تكلمنا نحن بهذه الالفاظ المصنوعة كما قد تكلمنا بالارجح الى لغتنا من اللغات والمذهب الثالث التفصيل
 بين ما تسكون العرب به لغات مثله في كلامها كثيراً اطرد فيجوز لنا احداث فقير والافلا فاد قبل ان من
 الضرب مثل جعفر فلما ضرب به فهدى الحق بكلام العرب لان الرباعى قد الحق به كثيراً من لغات في التثنية
 نحو مدد وقردد وبقير التضعيف نحو شائل ورغن ولا فرق بين قياس اللفظ على الحكم والحكم على الحكم عند
 صاحب هذا المذهب والذين قالوا بقياس في مثل هذه الاشياء اختلقوا في المعتل والصحيح انهم ما باب واحد
 فاسمع في احد مما ليس عليه الاخر او مما يابان متباينان يجري في احد مما لا يجري في الآخر فذهب سيبويه
 وجاعاً الى انهما باب واحد وذهب الجرى والميرد الى انهما بابان

الحذف بطرد في ألف ما الاستفهامية الجهر ورة وفاعو وعد في مزارعه وأمره ومدره محر كة عينه
 بحر كتهار همز اقل في مزارعه و وصفه مالم قلب جاء أو عين فيه لونه خلافاً لمكوفية ووار فعل وفيعله وفي
 قياس ياء ما حذف وفاء من لا يبدوا أو فاء وحذ وكل وما خرج عن ذلك من حذف أو فاء فساد ومنه خلافاً
 للشوا بين حذف عين وقيل لام أحسن وظر ومنه يبا الى السكون مكسوراً أول الاخيرين ومفتوحاً وقيل في
 أمره ومزارع وباتحوا سخي وفروعه وكثر في أباى جز ما للام واور منه اسم خلافاً لمكوفية والياء والماء قلن
 والمهزلة والنون وغير اللام اقل

الحذف في سبعان مقيس وشاذ فلفظي حذف ألف ما الاستفهامية الجهر ورة ونحوه عم بلاء لون فم
 أنت من ذكرها لم تؤذوني بحى م جئت وشاذة فاعو فاقوله على ما ظم وشخى لثم وقيل ان ذلك
 لغة لبعض العرب وخرج عليهم ايهضهم قوله تعالى يا ليت قوى يعلمون بما غفرت لى أى أى نى قال
 الخضر اوى وهذا قول مرغوب عنه وخرج الاستفهامية الموصولة والشرطية فلا يحذف اللهها وان دخل عليها
 الجار وذ كر ابو زيد والميرد أن حذف ألف ما الموصولة ثبت لغة كثيراً من العرب يقولون على عم شئت
 لكثرة استعماله وخرج بالمجردة المرفوعة والموصولة فلا يحذف ألفها الا في الضرورة كقوله
 الام تقول الداعيان الامة ولور كيت ما الاستفهامية مع دالم تحذف ايضا نحو على ما ذل لى ووجه الحذف

الثلاثة العين وبه جزم ابن مالك وغيره ويجوز في الأخير بن أغني ظل ومن كسر أو طاء لهما حركة العين عليه
وابقاء نفسه وقل وقوع هذا الحذف في الأمر والمضارع ومنه . وقرن في يوتسكن . والاصل أقر رن وسبع المراء
ينصان في يعططن وبعض العرب يحذف إحدى يائي يستعي أما اللزوم أو العين وهي افتعهم وبها قرأ ابن عيص
ورويت عن ابن كثير ويستعي لغتاً لخاز بين وسائر العرب وفر وعسائر المبع من الماضي والأمر والمضى
واجتمع والمؤنث والوصف فيقول التميميون استعاسخ يستعيان يستحيون يستعين مسخ يستعي منه ويقول غيرهم
استعي استعي يستعيان يستعيون يستعين مسخى مسخى يستعي منه وكثير الحذف في أبي الابل إذا جزم فقالوا أبل
والاصل لم أبل لكثرة استعمالهم إياه نوعاً من اللام هي الآخر مرة فبكونها للجزم لحذف الألف لا لتقاء
الساكنين وكثير حذف اللام في الأسماء إذا كانت واوا كاب وأخ وحم وهن وذى على مذهب الخليل وابن واهم
على مذهب البصر بين والاصل عندهم . مولاتهن السمو وحذفت لامه وعوض عنها حمز الوصل والكوفيون
يقولون أصله وسهم من الهمزة حذف فاقوه ورد بان جمعاً لساكنات ومفردة معنى ولو كان كما قالوا السكك أو ساما ووسما
لأن التغير والتكبير يردان الأشياء إلى أصولها وقل حذف اللام إذا كانت ياء ككلام بدوهم أو هاء ككلام شمة
وعضة وفهوشة وأقل منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم قوم براحو الأصل برأهني وزن طرفاء أو لونا كعد
وفل والاصل ددن وفلان وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء كمرأصله حرح قال أبو حيان ولا يحفظ من حذف
الهاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام أما الهاء كناس والاصل أناس أو العين كسه والاصل سه

بعض **الابدال** أحرف طويت دائماً فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفاً ولو تقدر ابدال ألف زائدة أو ياء
من عين فاعل معها ومن أول واو بن صدرنا وابست الثانية مدة فوعلى أو يبدل من همزة ومن واو خفيفة ضفت
لأزما ومن نالي ألف شبه فاعل مدامز يدا أو نالي لين استغاضا وفتح هذا الهمز محمولاً واو إن كانت هاء
اللام وساعت في المفرد بعد ألف وياء إن كانت غير هاء أو همزة

بعض **الابدال** فيسان شائع وغيره فغير الشائع وقع في كل حرف الألف والألف فيه ألفة اللغة كتباً منهم
يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن علي الحموي وفي كتابي الفخر حسن نوع منه جائل والشائع
الضمر وري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائماً فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو وتطرقة بعد
ألف زائدة تجوز داء وكساة الأصل ردائي من الردية وكساة من الكسوة وسواء كان نظرها ظاهراً أم تقديراً
وهي المتصلة بهاء التانيب المارضة كصلافة وطايفه خلاف للضرورة وهي التي نسبت الكلمة عليها فانها لا تبدل منها
همزة كهداية وحداية واداة وحرارة ولا يبدال بعد ألف أصلية ضرورة وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو
وقعت عينا لما يوزن فاعل وفاعله من اسم فبرالي فعل بعث العين نحو ما بع وقائم أصلها ما بع وقاوم وفاعله ما بع
وقام فعل بخلاف ما بع فعل كصيد وعور فهو صائد وعور فلا يبدال به بخلاف ما بع يوازن فاعله واو فاعل
فعله كبيل ومبيل من اطلال وأمال وتبدل الهمزة أيضاً من أول واو بن صدرنا وابست الثانية مدة فوعلى ولا يبدل
من همزة كأصل جمع وأصله أصله وواصل استقل اجتماع الواو بن فاعله من أول عدا همزة إذ لم يكن ابدالها
ياء فلا يستقل كالواو ولا العدا تكونها بعدتوا إلى الهمزة إذ هي أقرب إلى الألف لتكونها من عرج واحد مع أن
الهمزة تعاقب في التسهيل واو أو ياء فقد شذرت حروف اليمين بخلاف ما إذا كانت نالي الواو بن مدة فوعلى
كوزي ووزي من وري وواو في فلا يبدال فيه وكذا إذا كان مبتدلاً من همزة كالواو في تأنيث الأوائل أصلاً
وإلى فاعله من الهمزة واو الضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الأولى همزة لأن الثانية تبدل منها فكانها موجودة وصار
مستقلاً كالواو في لا إلى همزتين وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقفت

فيقال أجوه وأفت لان الواو اذا كانت مضمومة فكأنه جتمع واو ان فاستقل واحترز لزوم الفتح من نحو
أخشوا الله . وتبيلون . فلا تبدل لام وضهاو بغير المتسدة منها نحو تعود وتعود فلا تبدل أيضا ولو أمكن
تخفيف الواو بالاسكان نحو سور وسور فلا تبدل أيضا أو رده أبو حيان على عبارة التسهيل وهو عندي
داخل نعمت قوله ضمة لازمة وتبدل الهمزة أيضا من تالي الف شبه مغايل اذا كان مدا مريدا كالملائد
والصنائف والمجائز بخلاف ما اذا كان أصليا كعياش ومفاوز فان المدفوعين الكلمة وتبدل الهمزة أيضا
من تالي حرفي ابن كتنه بعد فاعل كالأول جمع أول ونياثف جمع نيف وسياثف جمع سيد وتفتح هذه الهمزة
في هذه الصورة والتي قبلها بمجوعة واو في مالاثة واو في المفرد بعد ألف حكهراوة وهرأوى وأداوة
وأداوى والأصل هرائي وأدائي ثم صار هرا وأدا ثم تبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع القين بينهما همزة
مفتوحة والهمزة كانتا ألف فكأنه اجتمع ثلاث لغات ومجوعة ياء ان كانت اللام غير ماذ كريان تكون ياء
نحو هدية وهذا ياء واو اعتلت في المفرد ولم تسلم كطيفة ومطايا أو كانت همزة مكشوفة وخطايا

﴿ ص ﴾ وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس والمتحركة ياء ان كسرت أو ثمة ولم تفتح
أو كانت لا مطلقا واو اتي غير ذلك وفي نحو أوم وجهان وأبدل المازي الياء منها فاه لأصل والاختفاء منه موهمة
بعد كسر والواو من تكسها وتبدل الواو الساكنة ياء ان كانت موضع اللام والأنصح ولو توالي همزات أبدلت الثانية
والرابعة وحقق الباقي

﴿ ش ﴾ تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة فتبدل الصادق آدم وياء في
يوان واو في أو من وأصلها آدم . إثمان وأوس قال نحو كرت الهمزتان المتصلتان والأولى بغير المضارعة أبدلت الثانية
ياء ان كسرت مطلقا سواء تلت فمما نحو أئمة والأصل أئمة أو كسر اصحوا بن مضارع أن والأصل أن أو وضما نحو
أهم مثال أئمة من الأم والأصل أم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فكسرت فأبدلت
ياء أو تلت كسرا ولم تفتح نحو إهم نسل أصبع من الأم والأصل أم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة لاجل
الادغام كانت م أو كانت لا مطلقا سواء كانت في اسم أو فعل تلت فمما أو وضما أو كسرا مثله بعد الفتح فرأى وفرأى
اذا بنيت من الفراء ماسية مثل جعفر ودرهم قرأى اذا بنيت فعلا مثل دحرج الأصل قرأ قرأ أو ومثاله بعد
الضم قرأى مثل برمن من القراءة لأصل قرأ فأبدل من الهمزة ياء فصارت آخر الاسم دحرجا كنه قبلها ضمة فقلت
الضمة كسرة ولو واو ياء فصارت من باب المنقوص ومثاله بعد الكسر قرأى مثل زبرج الأصل قرأ فأبدلت
الهمزة ياء ثم استعملت الضمة في الياء فعلا مثل فاض وتبدل الهمزة الثانية واو ان تفت بعد مفتوحة أو مضمومة
نحو أرا دم جمع آدم أصله آدم وأو يدم تصغير آدم أصله أئدم أو وضمت مطلقا سواء تلت فمما أو وضما أو كسرا
كاوم مثال أصبع وأوم مثال إلم وإوم مثال أصبع من الأم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة لاجل الادغام
فقلت الهمزة واو من جنس حركة نفسها وفي نحو أوم وجهان وخالف المازي في مسئلة وهي ماذا كانت الهمزة
الثانية فاه لأصل فانه تبدل الياء كالتي عمل من الأيم فتقول على رأيه هذا أيم من هذا وعلى رأي الجماعة هذا أوم
وحجة المازي الخلل على إيمه لان الفتحة تحت الكسرة فلا قبس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة حكم
المكسورة في الابدال كالمضمومة وخالف الاخفش في مسئلتين احدهما مسئلة إأم مثل أصبع فذهبنا أنه
تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ومذهبنا تبدلها واو لمناسبة حركة ما قبلها فتقول أوم والثانية مسئلة إأم مثل أصبع
فذهبنا تبدلها واو والمناسبة حركتها ومذهبنا تبدلها ياء لمناسبة حركة ما قبلها فتقول إيم والحاصل ان الاخفش تبدل
المكسورة بعد لضم واو والمضمومة بعد الكسر ياء فان سكت الهمزة لا وفي أبدلت الثانية ياء ان كانت موضع

اللام والاصح نحو قرأى. مثل قطر الاصل فرأى. تبدلت الهمزة الثانية ياء قرأوا من الاستغناء لوقبفت ومن مخالفة
 الألفية لأنه متى التقي ثلاثان والاول سا كن في كلمة وحسب الادغام وقد اجعت العرب على ترك الادغام في
 الهمزتين من كلمة الا اذا كانتا عيني نحو سأل ولأن هذان مثال قول والاصح ونخرج بقيد الهمزة ما لو فصل
 بين الهمزتين فانهما يصحان نحو آله وهو شجره لوقوالى اكثر من همزتين حقت الاولى والثالثة والخامسة
 وأبدلت الثانية والرابعة كل تبني من الهمزة مثل ارجع فتقول انا انقيدل الثانية والفضة ما قبلها وكذلك
 الرابعة ونحذف الاولى والثالثة والخامسة فتقول او او او او لو بقيت من الهمزة مثل قطر قلت ياءاً والاصل انا
 قبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها

﴿ ص ﴾ مسئلة يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة ما قبلها بحركات متلوها والمصرحة بعد ساكن
 بالحذف ونقل حركتها لبعدها ما يمكن مدازاة او ياء صغيرة تغلب وتدغم او نون انفعال فتقرأ أو العاقل بدل بينها
 ومجانس حركتها وكذا مثلثة بدفع ومكسورة مضمومة بعد كسر أو ضم في الأصح وتقلب مفتوحة فتكسر
 ياء وضم واوا

﴿ ش ﴾ هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان ما قبلها ساكناً لم يجرى به
 الالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كمنظيره مع غير الهمزة وان كان ما قبلها متحركاً جاز أن تخفف
 ما قبلها حرفاً من جنس حركة ما قبلها فتبدل القافى كاس ويا فى ذئب وواو فى يؤس وان تحركت الهمزة بعد
 ساكن تخفف بعدها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك فى اسأل سئل ما لم يكن الساكن قبلها حرف
 مدازاة كخطبة ومقرودة فالتهمزة تغلب حرفاً ثلثاً وتدغم فيه فيقال خطبة ومقرودة أو ياء صغيرة فكذلك
 كخطبة او نون انفعال نحو انظر فان الهمزة تخفف فيه حذراً من الالتباس أو العاقل بدله من أصل كالهاء فان
 الهمزة تسهل جعلها بينين ولا حذف ولا نقل في السور الاربع وان تحركت الهمزة بعد متحرك خفت
 بالسهولة بينا وبين حرف حركتها ان كانت بعد فتح مثلاً مفتوحة كانت كدال او مكسورة كهم او
 مضمومة كقوم او كانت بعد كسر أو ضم وهي في السورتين مكسورة أو مضمومة كبن وسئل ويستهرى
 ورؤس فان كانت مفتوحة قلبت بعد الكسرة ياء كبر فى ميثر جمع مؤنث وبعد الضم واوا كجوز فى جوز جمع
 جوزة ورجل سولة فى سولة وتقلب الألف فى صورتين وهي المضمومة بعد كسرة كيستهرى والمكسورة
 بعد ضمة كسئل فأبدل الاولى ياء والثانية واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدر أعلت فى فعله لا موازن فعل وعين فعال جمع الواحد سكت
 فيه أو أعلت وصحت اللام وتقلب فى فعل لا فاعلة ومن الب واوا كسنة أو أنرا أو لو تعديراً ومنها بدفع رابعة
 فصاعداً ولا م فى وصغار مع ياء متصلة ان سبقت احد اسماء كسنة وتواصل السبق وكذا الكون فى الأصح
 وتدغم مشطراً ولو تعديراً بعد واو بن سكت ناهى ما كاسية لام فعول جمعاً وبه على متلوها ما ذكر من ابدال
 واو غام فان كانت لام مضول غير واوى اتين أركسور ها ولا م فعول مصدر أو عين فعل جمعاً فالتصحيح أكثر
 أو مفعول من فعل فالاعلال

﴿ ش ﴾ تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر فعل فعل العين. وزون بفعل نحو قام قياماً وعاد عياداً
 بخلاف عين غير المصدر كصوان وسوال والمصدر المفتوح أوله كروى أو المضموم كقوار أو المكسور كراوى
 لم تبدل عين قبله كالأزود أو عاد عوداً أو الموزون بفعل كالحول وتبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين جمع
 لواحد ساكن العين أو مثله اصح للام موزون بفعل كنبوب ونياب وجوض وحياض ودار وديار ورج

ورباع بعد الالف عين المفرد كقوان وما مفرد معتل اللام كقرو وجرأ حذرا من اجتماع الاعلالين في
 كلمة وما بدل اللام حمزة وابدا ال العين ياء فاقصر على أحد الاعلالين وكان الآخر لأن الآخر هي محل التغيرات
 أما الموزون بغير فعال وهو فعل وفعل فان فيه الوجهين كحاجة وحوج وحيلة وحيل ونارة وتير وقبة وقيم وتور
 ونبرة وكوز وكوزة وعود وعودة لأن الاعلال في فعل أغلب والتصحیح في فعله أغلب وتبدل الياء بعد كسرة من
 ألف وواو ساكنة أو متطرفة ضعيفا أو تقدر أو هي التي تلم العلامة التأنيث أو زيادتا فعلان نحو عراب وعارِب
 وعجرب ونحو إمامدو ومعاد ونحو العارِى والكسبة جمع كساء وسبعان وتبدل الياء بعد فتحة من واو وفَتْ رابعة
 فصاعدا في اسم أو فعل نحو المعطيان برضيان والمستعبلان برضيان وتبدل الياء من واو هي لام فعل في وصفا
 كالمليا والنديا ومن الواو الملائقية ياء في كلتا من سكن حابقيهما سكونا أصليا وتأصل السبق أيضا ثم ندغم أحدهما في
 الآخر كسيد وهين الأصل سيود وهيون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتماع التثنية واحترز بكلمة عما
 في كلتين كقولك هو يريد وبسبب الياء كن عن آخره كالقويِّل والقويرو وأصله السكون عن عروضة
 كقوى مخفف قوى وأصله السابق عن عروضة كروية بغير راء في الواو بدل الهاء فلا أصل وتبدل الياء
 أيضا من الواو المتطرفة لفظا أو تقدير بعد واو بن سكت تأنيها كأن تبنى مفعولا ومفعولة من نحو قوى فانه يقال
 مفعول ومفعولة فتجتمع ثلاث واو في الطرف مع الضمة فاستقل ذلك قلبت الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة
 لاجتماع ياء واو وبقي أحدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل جهة الياء وأدغمت الياء في الياء فقالوا
 مقوى ومقوية وتبدل الياء أيضا من الواو الكسرة لاجل فعل جماع كقصي أصله صو وفأبدلت الواو الأخيرة وهي
 لام الكلمة ياء وأعطى متاوعا الذي هو والمدا من أبدأ الحياء وأدغمت فيها الياء الأخيرة وقلب الضمة كسرة
 لتصح الياء فان كانت الواو لام فمفعول ليست عينه واو ولا عوم من فعل مكسو والعين أولام فمفعول مصدر لاجتماع
 عين فعل جماع فوجهان والتصحیح كسرة مال الأول مقرو ومقري والثاني عتاءتوا وعتيا والثالث نوم وصوم
 ونيم وصيم وإن كانت لام فمفعول من فعل فوجهان والاعلال أرجح نحو مرضى ومرضى

وتبدل الواو بعد ضم من ألف وباء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر بها الضمة ولا مفعول ومتاوع
 زيادتي فعلان أو تاء بنيت عليها الكلمة ولا مفعول أيضا وفي عين فعل وصفا وجهان

تبدل الواو بعد ضم من ألف كقولك في تصغير ضارب ضو رب ومن باء ساكنة مفردة في غير جمع
 نحو موقن والأصل يقن لأنه من اليقين واحترز بالمفردة من المكررة كيياح وبعير أجمع منه فانه تبدل فيه واو
 ولكن قلب الضمة كسرة لتصح الياء نحو بيض والأصل بيض لأن وزنه فعل ككسر وتبدل الواو أيضا بعد الضم
 من الياء الواو لانه لا مفعول كرموا وقضوا وقيل زيادتي فعلان كرموا من سبعان من الرمي أو قبل تاء بنيت عليها
 الكلمة نحو رموا مثل قرعة من الرمي وتبدل الواو من ياء هي لام فعل أم كقوى وفي عين فعل وصفا وجهان
 الأبدال كالتوبي والكروبي مؤنث الأنثى والأكبس والتصحیح كقصة ضيزى وامرأة سبكي

وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح متصل بشرط أن يتحرك قابلا وان لا يلبسها كني أو غير ألف
 وباء مشددة وهي لام وان لا يكون وصفه أقبل ولا وزنه أقبل وراى العين دال على تغافل ولاسا آخره زيادة
 نفس مخرجا لئلا ينفذ في الأخيرة فان لم ينفذ في ذلك لم يخرجه من صلب الأول غالبا

تبدل الألف من ياء أو واو ونحو باع وفعل أصله بايع وقول وري وشرا أصله ماري وعزو بشرط أن
 يكونا مفعولين بعلاق نحو غزو والمي ورضى وشق وشج وعم وأدل وأنطب وأن يتصل بمختلف أى واو فانهما
 يتصلا بالفتحة إذ حيز ياءهما الألف وأن يتحرك بمختلف ما إذا سكتا نحو غزو وري من غطروا أن تكون حرفا

أصلية بخلاف ما عموما كن في الأصل وعرضي نحو كعوى ويرى فان حركة هذه الواو والياء عارضة أو
أصلها السكون لان منهما في الصحيح يعمر ضارع آخر وأن لا يليها ساكن بخلاف نحو طوبى وشهور
وهذا الشرط في اليمين خاصة أما اللام فلا يضر إلاؤها الساكن لأن يكون ألفا كرميا أو غزوا ورعيان
والغلبان والنزوان أو ياء مشددة نحو عسوى فلا تنقلب الياء والواو العاقبة مثل هذا لأن لا يكون وصفه أفضل
بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فاعلمت لغتها في أصيد وأحول وأعور وأسود وأن لا يكون فعلا
وزنه أفضل وهو واوي اليمين دال على تفاعل بخلاف نحو اجتور وواو أزد وجواو اعتور وراثة هجت فيه الواو لانه
في معنى نجوا وروا ونزاجوا وناما وروا فان كان على أفضل وهو يائي اليمين وجب الاعلال نحو امتار واوابتا عوا
واسافوا أي نضار والياء السوف والتملم نصصح ذوات الياء لان الياء شبه بالالف من الواو فرجت عليها في الاعلال
وأن لا يكون له الآخر زيادة فخص الأصل بخلاف السيلان والجولان وخالف المازني في هذا الشرط فاجاز
إعلاله وعليه ياء داران وحادان من دار يذور وحادي جعد فان استحق هذا الاعلال حرفان فالعالب تصحيح الأول
واعلال الثاني نحو هووي وطوي

١٢ ص ١٠ وتبدل اليم من نون ساكنة قبل ياء والتاء من فاعلة في اليناوش في الهززة والطاء من ثاء تلو مطبق
والساكن منها لولا دال أو ذال أو زاي وما عدا ما فر شاد مسوع أو لغة قليلة ويعرف الأبدال بالتصارييف
١٣ ص ١١ تبدل اليم من النون الساكنة قبل ياء نحو عنبر وشير وان بورك والنون تحت اليم وفدا دعت فيها
نحو من مالك فأرادوا إعلالها مع الياء كما أعلىوها مع اليم وتبدل التاء من فاء الا فتحة رفر وثمان كانت ياء واو ونحو
إنعد بعد إنعد وبعده وبعده وبعده لا تبادوا الأصل أو بعد لانه من الواو وكذا التاء وفروعه أصله إنسر لانه
من البسر وانما تبدلوا الياء لانه لو افتر وهاه لا عبت بها حركات ما قبلها كانت تكون بعد الكسرة ياء أو بعد
الفحة الفار بعد الفحة واو أو فائدوا منها آخر فاجادوا لا يتغير ما قبله وهي مع ذلك أقرب من اقم الى الواو وشذايد لها
من فاء الا فتحة اذا كانت همزة نحو اتر من الأزارو والصحيح في التاء تبدل الطاء من ثاء الا فتحة تلو حرف مطبق نحو
اصطفي واضطر واطمن واضطم وتبدل الدال من ثاء الا فتحة التو دال وذل أو زاي نحو اذان واذكروا واذان وما
خرج عما فر في هذا الباب فهو شاد مسوع محقق ولا يقاس عليه أول لغة قليلة تقوم من العرب وعلمة هذه
أبدية الرجوع في بعض التصارييف الى المبدل منه

١٤ ص ١٢ الفعل ينقل للساكن الصحيح حركة ثين عين فعل غير محجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مضاعف
اللام ولا ملها أو اسم غير جار في فعل مصحح أو له ييم رائدة غير مكسورة أو موافق المضارع في زبانه أو وزنه
لا فم ما أو مصدر على إفعال واستعمال وتبدل بجائزها وتختف الفهماء مع وضائها التاء غالبا وواو ضمور بعده
وقيل عين الذلثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صونا عن الأبدال وفاس أبو زيد تصحح المصدر والمصدر تصحح
صوت

١٥ ص ١٣ تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت من فعل أو اسم ماضٍ وطالمد كورة نحو يسع ويقول
الأصل يسع ويقول ونحو مقام ومقال الأصل مقوم ومقول وشرط العمل أن لا يكون له محجب بخلاف نحو ما
ابن هذا وما أطول ولا مصرفان نحو عور بخلاف نحو صيد وعود وأصيد وأورد وأورد ولا مضاعف اللام
بخلاف نحو أبيض وأسود حذر من الألباس ولا عمل اللام بخلاف نحو أهوى وأسعي حذر من توالي الأبدالين
وشرط الاسم أن لا يكون غير جار على فعل مصحح بخلاف نحو مقول ومبايع فان حرف العلة لا بد من في هذا
الاسم لغيره على مقاول وتبايع وان يكون أولهم غير مكسورة إما متوحد كاسم أو مضعومة كقهم ومبين

بغلاف ما وله سم كسورة كخط ومقول أو واهاضار ع في زيادته دون وزنه نحو تقيل وتيسع من نحو من
القول والبيع والأصل يقول وتيسع نقاش حركة العين إلى إفاء وسكت وانطابت ونقول يا أكرم من أهلها أو
في وزنه دون زيادته (١) فان واقعه في الزيادة والوزن معاً لم ينشأ نحو أسود وأطول ذلك وأين لأنه لو أن التيسر
يلفظ الفعل ولا ينقل إلى ما كان معن كطواع قوم ويروا قبل ابتدأت العين لجائز الحركة المقولة كقولك
في أقوم وأطيب أقام وأطاب فان جائزست الحركة عين ليس فيه سوى العين كيقول وييسع وينقل الحركة أيضاً
إلى الساكن الصريح فيها من عين مصدر على إفعال أو استعمال وتيسر بدل العين حيث جازت الحركة المقولة
وتحذف المهملة وموضع منها التاء غالباً مثل ذلك إفاة واستقامة الأصل أقوام واستقروا قبل ابتدأت التاء إفاة
فالتقى العين فحذفت لم المصدر وعوض منها التاء وتقبل الحركة بضامن مفعول إلى الساكن الصريح قبلها
وتحذف واو ما يحتاج واو بن ساكتين نحو مصون والأصل مصوون فان كان عين مفعول يا كسرت الضمة
لمقولة صوناً من بدل الياء بعدها واو نحو ويسع وما ذكر من أن المحذوف الف المصدرين واو مفعول هو
مذهب الخليل وسيبويه لأن حذف الزائدة من حذف الأصل ومذهب الأحفش أن المحذوف في الثلاثة
عين الكلمة لأن حذفها أولى من حذف ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلال على ذلك مبسوط
في التشبيه والنظائر في الأصح الأفعال والاستعمال وغيرهما مع أعربت النعمان غياماً وأغلبت المرأة غيالاً
وأطيب وأطول قال صدون فأطولت المندوحة ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً لما في زبدور معاصم
مفعول مع فرس مقروود ونوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للبرد

(٢) من القلب انقلب في المعقل والمهموز وذو الواو أو ما كان بتقديم الآخر على متلوا أكثر ومن تقدمهم
اللام على الفاء أشياء في الأصح فوزنها الضمة أفعال وأفعال و يعرف بأصله واشتقاقه وحسنه وكذا إذا أدى تركه
إلى همزتين ومنع حرفه بلا علة على الأصح فان لم يثبت فأسلان

(٣) قال أبو حيان قلب تصير حرف سكت حرف التقديم والتأخير فدل عليه من شئ كسبر حتى أن ابن
الكثير ألف فيه كتاباً مع ذلك فلا يطرده شئ منه إنما يحفظ حفظاً لا تدل على منه في باب ما لم يلح أن يقاس عليه
انتهى وقد عقد له نوعاً في المزمع أو رد فيه ألفاً طارئة قال ابن مالك رحمه الله تعالى وأكثر ما يكون القلب في
المعقل والمهموز كهارى في هائر وشاكى السلاح في شالك ورأى في رائى وقارفى في أبارى ومنه في غير هائر على
في اصمري وذو الواو ما سكت فيه من ذى الياء قال أبو حيان دليل ذلك الاستعارة كقوله ما جاء لقلب في ذوات
الواو نحو شاك وهار ولات وأين كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلاب الهمزة عن الواو وحذفت
كلا أشكال علياً لا مرقها الفها متعاقبة عن الواو من غير حذف ذلك على أنها متعاقبة عن الواو ودليل ذلك أكثر
والقلب بتقديم الآخر على متلوا أكثر منه بتقديم متلوا الآخر على العين أو بتقديم العين على الفاء أو بتقديم الفاء
عن العين واللام وضعت ذلك صورتي الأولى أن يكون الآخر لا ما المتلوعين كرائى في رفى وهارفى هائرى
وإذا والى في لأوائى والايابى جمع أيم وأصل أيايم وزن فائى الثانية أن يكون الآخر حرفاً أو متلوعين
كقولهم في جمع زرقه ترائى وهو مقولوب من الترائى فالواو زائدة في زرقه وثقافى لام الكلمة لا عين ومثال
تقديم متلوا الآخر على العين الحو يا هو هى النفس الأصل حواء قدمت اللزوم هى الواو التى هى متلوة للآخر على
الياء وهى عين الكلمة فوزنها إفعاء والدليل على أنه مقولوب قواهم حليات الرحمن إذا أظهرت له خلافاً ما فى
حو يا لك ومثال تقديم العين على الفاء أيس من ييس وأين فى أنوفى جمع نافث ومثال تأخير الفاء عن العين واللام

حادى أصله واحد آخرت الواو عن الحاء والهمزة فقلت يا لانه كسار ما قبلها فوزنه عالف ومن تقدمت لام على
 لاءه أشياء في مذهب سيبويه أصلها أشياء متعوطر فلو حلقها فقلت بتقدمت لام الكلمة على فاء فوزنها لفاء
 ومذهب (١) ويرى القلب بأشياء أحدها الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين ويكون الأول هو المقبول
 كما في المعري ويرى على الثاني الاشتقاق بأشياء تنصرف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحواشي وكما
 في شوابع وشواعي فإنه يقال شاع شيع فهو مانع ولا يقال شى شى فهو شاع فلم يشاع هو الأصل وشواعي
 مقبول منه الثالث لصحة وعدم الاعمال كافي أبس إذ لو لم يكن مقبولا من شى لوجب اعتلاله وإن يقال آس
 لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتصعبه دليل على قلبه قال أبو حيان وإنما ادعى فيه القلب دون التذود لأن باب
 القلب وإن كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب التذود (الرابع ٢) فإن لم يثبت كون أحد اللغتين أصلا والآخر
 مقبولا به دليل في كلتا اللغتين أصل نحو جند وجند هان جميع تبارقهم ما جاء عليهم ما قالوا جند بجند حيد
 فهو جند ومجوز وقالوا جند بجند جند فهو جند ومجوز قال أبو حيان فإن قلت ما الفائدة القلب وهل جاءت
 لتصاريف على نظير واحد قلت الفائدة في ذلك الأساع في الكلام ولا يضطرر إليه في بعض المواضع
 (٣) ص (٤) الادغام هو قسمان الأول في المثنيين ويجب أن يسكن الأول غيرها سكنت ولا همزة متصلة عن الراء
 ولا مدية في آخر أو مدية دون لزوم أو ضمير كافي كما إن لم يصدر أو لم يوصله غم أو ملحق ولاز بد أحدهما ولا
 عرض تحركهما ولا كانا أو بن طرفين ولا في اسم قبل أو قبل وزن أو صدر فعلا أو فعلا أو فعلا
 (٥) ص قال أبو حيان الادغام هو أن يمشكك فيه من علم لتصرف وهو في اللغة الادغام ويقال الادغام وهو
 افتعال وهي عبارة سيبويه وعبارة الكوفيين الادغام افتعال وفي الاصطلاح رفعك المسان بالحرفين مدية واحدة
 ووضعك الياء بهما وضعوا واحدا ولا يكون الا في المثنيين والمتفاريين وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الأصل
 والادغام الادغام مثل في مثله لا ترى ان المتعارف بقلب من جنس الحرف الآخر فيقول الى اية ادغام مثل ما
 في مثل والادغام يكون في الأسماء والأفعال أرجح لكثرة اختلافها ذلك لثباتها في الأفعال ما لا يدغم
 في الأسماء لا ترى ادغامهم رد وفكهم ثم رأوا بد ادغام المثنيين كما هو عادة القاصدين في الشعر يصدر وهو واجب
 بشرط أن يسكن الأول نحو ضرب بكر أو بكر هاء سكنت بخلاف نحو ماله عاق فهاذا ادغام ينوى
 الوقف عاها بالادغام عاها راء عاها من المثل قال أبو حيان ولما أظهره القراء عند الوقف ولم يدغموها إلا راء
 عن ورش بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة متصلة عن الراء بخلاف نحو كذا أحمد ما همزة
 المتصلة لفاء فثبت ادغامها نحو سأل ولآل ولا مدية في آخر بخلاف نحو يعطى ياسر ويقزو وأقد فلا بدغم مثل
 هذا الثلاثي ذهب المسالادغام مع ضعف الادغام بلو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو احشى بأمرأ وانحسوا
 وأقدركى يقوم وقوا وانقادوا لو كانت المدية مت في آخره وجب الادغام نحو مفر وأصله مفر ود على وزن فاعول
 (٦) هذا البياض الذي في الأصل مقبول في مذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها أملاء كما تقول حيين
 وأخونا إلا أنه كان في الأصل أشياء كاشيعا فاجتمعت همزة بينهما ألف فوفت الهمزة الأولى تعفينا
 كراحتهم من بين ينيها ألف فوزنها ألفاء وقال القراء أصل شى شى على مثال شيع فجمع على أملاء مثل
 حيين وأخينا مؤلفين والباء ثم ضعف فقبل شى كما قالوا حيين. ابن مقار وأشياء مؤلفوا الهمزة الأولى وحذف راجع
 الى قول الاخفش وقال الكسائي وزنا أشياء أفعال كفرخ وإفراج وإفراخ صرغها لكثرة الاستعمال
 لأنها شئت بضمها في كونها اجتمعت على أشياء وان فاصرت كضمير وحضر أدت وقد اجتمع الضمرون أو أكثر
 الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذه الزمرة أن يصرف الياء وأنباء (٧) بعض في الأصول الثلاثة

الأولى مدة وإيست في آخر وقد أدعت واحداً فيه ذهب المدغمون لا ادغام ولا مدغم بدله من غيرها دون لزوم
 بخلاف نحو قول بني النخع قول من قال فلان دغم لانه حرف مد لا يلزم كما ان يغزو واقد حرف مد لا يلزم الا ترى
 قلت نقول في بناء القاعين قول فيزول حرف المد كما في لم يغزو واقد فان كانت مبدلة من غيرها لم يلزم فيها
 البديل ادغم نحو اوب مثل ايك من الأوب والأصل اوب أبدلت الهزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها
 واوا هو بدل على جهة اللزوم فأدغم في الواو وان تحرك المشلان وجب الادغام بشرط ان يكونا في كلمة
 كردد ونظير بخلاف ما اذا كانا في كلمتين فلا ادغام جائز أو واجب كاسياني وان لا يصدر بخلاف نحو ددن وان
 لا يستعملان في أولهما بخلاف نحو ردد ردد فهو مردد فلا مدغم لان فيه ابطالا لا ادغام الذي قبله وان
 لا يستعملان في اللاحق بخلاف نحو السند والنجح فان توهما ما وجب النجح زيدت لاجل اللاحق فلا يجوز
 الادغام لانه اذا كان في اللاحق به صرح لا يكون أحدهما ما جاء بخلاف نحو قردد فانه لو ادغم بطل
 اللاحق بمقتضى وان لا يكون تحريكاً ثانياً مما عارض بخلاف نحو لن يعي وأودد القوم وان لا يكونا وارين
 طرفين (١) وان لا يكونا في اسم موزن بحملته أو صدره فلا يفتح الفاء والعين أو ملاءم الفاء وقع العين أو ملاءم
 بعضها أو ملاءم بكسر الفاء وقع العين مثال الأربعة في الموازن بحملته طلق وضعف وذلك وكال في الموازن
 بصدده فقط - صبح (٢) للعقيق وحشاش المعظم في أصل الأذن وحمة لقطعة اللحم وقررة قلاد في أسفل القدر
 (٣) وتعمل حركته لساكن يفتح فان التقياني كلمتين ولا مانع أو كلاً ما بين لازم تحريكاً ثانياً ما أوتاه من
 كاستد وتعمل في آخر فان ادغم الأخير ألقى الوصل ويجوز فيه حذف ما هو في الثانية في الأصح
 (٤) اذا كان المدغم متحركاً ما أن يكون ما قبله متحركاً أو ساكناً ان كان متحركاً بقي على حركته وسكن
 ذلك الحرف المدغم وأدغم فيما بعده وان كان ساكناً نقلت الحركة للمدغم وأدغم نحو يردو يسرو ومدغم الأصل
 يردو ويغزو ويعد ومفرغات الضمة والكسرة والفتحة إلى الحرف الساكن حذراً من اجتماع ما كثر
 ذلك الحرف والحرف المدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذي قبله حرف مد أو ملاءم أو واو أو ياء
 أصغر لم ينقل اليه نحو رادو مادو ودودو بيدلان أصل وضع حرف المد عدم الحركة خصوصاً الألف فان تحركت بها
 غير ممكن ان التقي المشلان المتحركان من كلمتين جاز الادغام من غير وجوب نحو . ان الله هو الزاق . ما لم يكن
 مانع فانه يفتح الادغام بان كانا همزتين نحو قرأ أبوك في العرب تنكب عن ادغام الهزة الاعين أو وليا
 ساكنين غير لين فيما قبله البصر بون وجزم به ابن مالك في التسهيل وتعليقاً أبو عبيد بن أبي عمرو قرأ بالادغام في
 مثل ذلك نحو . الرعب . ما خذ العفو وأمر . من اللهو ومن التجارة . هو واقع بهم . الشمس سراجاً . شهر
 رمضان . عن أمرهم . ذكر رحمة . البحر رهوا . من خزي يومئذ . فهي يومئذ . قال روى جميع هذا عن
 أبي عمرو والادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين رويوا ذلك عن أبي عمرو أثبتناه ومنهم من ادغم ما بعدهما
 محمد بن يدي وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصر بون غير أبي عمرو فأبو عمرو رأس في البصر بون ولم يكن
 ليقرأ إلا بما عرفت لأن القراءة متبعة غاية ما في ذلك ان يكون قليلاً في كلام العرب اذ لو كان كثير لما عاب عليه
 عن البصر بون غير أبي عمرو وما عديم الجواز فلا نقول به اهـ ويجوز الادغام أيضاً من غير وجوب فيما اذا كان
 المشلان بائنين لازم تحريكاً ثانياً منهما نحو حبي وعبي وقد قرئ به . وبيحي من حي عن ينة . ومن حي
 بالادغام والاطهار وفي الايضاح ان الاظهار كثيراً في كلامهم فان كان تحريكاً ثانياً عارضاً تحولت بحبي
 لم يجز الاظهار فقط ويجوز الادغام أيضاً من غير وجوب فيما اذا كان المشلان بائنين في باب افتعل نحو استقر

واقبل وحيداً تقل حركة التاء الاولى انى الساكن قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل بحركة اول
العقل فيقال ستر وقل وحركة التاء فتذهب اول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر وقل قال أبو حيان وهذه
الكسرة ليست بمنعولة اذ لا كسرة في التاء المدحمة وانما ذلك لاجل انهم لما كنوا لتاء لا دغماها في التاء وكانت
فاه الكسرة قبل ذلك ساكنة كسرت القاء على أصل التقاء الساكنين وذهبت همزة الوصل لتعريف التاء
ويقال في المضارع على لغة القمح بـ تروفي الوصف بـ تروفي السين وعلى لغة الكسرة بـ تروفي السين
بكسرها ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع نحو تعجل وتظاهر
وحيداً يروى به من الوصل لسكون التاء الاولى بالادغام فيقال تعجل وتظاهر ويجوز في هذا النوع حذف إحدى
التاءين تحذف فيقال تعجل وتظاهر وهذا المحذوف الاولى أو الثانية قولان أصحهما الثاني وهو مذهب سيويه
والأصريين وقال الكوفيون المحذوف الاولى وهي حرف المضارعة

في ص كان المدغم لوصله بضمير رفع وجب العلة وكذا أقبل فحذف الحذف الكسائي أو جزم أو بناء
جاز فان لم يكن حرك الثاني لم يفتح مطلقاً أو ما لم يكن ساكناً فالكسرة أو بالكسرة مطلقاً أو بالاتباع لعلة ما لم يكن
ضمير فحذف كنه أو ما كان قبل الكسرة لم يفتح

في ش ان كان المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب العلة نحو رددت ورددنا ورددت ورددنا
ورددتم ورددن ويجب العلة أيضاً اذا سكن في أصل للتجيب عند الجمهور ونحو اشد بضمير في يده وأحب اليها
ان يكون المدغم وذهب الكسائي الى ان أقبل في التجيب مدغم فيقال أحب زيد فان لم يكن جزم أو بناء جاز
أفك وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب تظن الى عدم الاعتماد بالعارض فيقال لم يرد ولم يرد
وأرد وردد فان ذلك فواضح وان ادغم حرك الثاني من حرف التضعيف تخلفا من التقاء الساكنين وفي كيفية
نحو بكه امان أحدها أنه يحرك بالفتح مطلقاً سواء وليه ضمير نحو رده ولم يرد ولم يرد ما كان نحو رددنا ولم
يبدل ما لم لا نحو رددنا في الثانية أنه يحرك بالفتح في الحالة الاولى والثالثة دون الثانية وعلى ما ادوا له ساكن فانه
كسر فيها في أصل التقاء الساكنين فيقال رددنا ولم يردنا في الثانية أنه يحرك بالكسرة مطلقاً في الاحوال
الثلاثة على أصل التقاء الساكنين الرابعة أنه يحرك بالقرب الحركات اليه نحو رددنا وفروعض الاع ضمه يري
المؤنث والمذكر القالين فيحرك بحركة الضمائر نحو رددنا ورددنا والاقاب بده ساكن من كافة اخرى لا مضمير
أو غيرهما في كسر نحو رددنا وقضى الطرف ورددنا

في ص الثاني في التقارين وينوقف على مخارج الحروف فلا يصح انها تسعة وعشرون واسقط المبرد الهمزة
وان مخارجها تسعة عشر تقريباً فافضى الخلق للهمزة والالف والهاء قال المهدوي مرتباً وبعبارة في رتبة وقبل
الهمزة أول وقبل بعد الالف وقبل لا يخرج للالف ووسط الهمزة والعين قبل فكذلك قبل كسبه وأدناه للعين والهاء
وفيه القولان وافضى الساماني ومأخوذة للعاف وما يليه المكاف ووسطه السين والياء وقدم أبو حيان الجيم
والخايل لا يخرج للياء وأول حاقية وما يليه سامان الاخراسي المأخوذة من الابسر أقبس وقبل تخص به وقبل
بالياء ولا يفتح بها ولا يفتح غير العرب وما دون طرفه فاشياء وما فوقه لللام وما دونه وفوقه الشايل والنون والراء هي
أدخل في طهره وقال قطرب والجري وان دريد يخرج الثلاثة واحد وما بين طرفه وأصول ثانياً الطاء والذال
والذال وما بينهما وبين الشايل المزى والسين والداد وعي الصغير وما بين طرفه الطاء والذال والياء والباء
لغة المذلي وأطراف ثانياً لاء الهمزة وما بين السين والياء والهمزة والواو وقال الخليل لا يخرج اللواو والمهدوي
الها يخرج على خمسة ولا يفرع خمسة همزة سهلة وغنة غزها الحيسوم والفاء امالة وتنجيم وشين تكيم وصاد

الخارج للذم من كتمان في اللسان البني واليسري لان اخراجها من حلقه البني أمكن بخلاف الصاد فها من
 ليسري أمكن وقال - سيويه الرازي أنه دخل من النون في ظهر اللسان ليسلا لاخراته الى اللام وقال محمد
 لقير والي صاحب الرعاية اختلاف مخرج اللام والراء والنون كاختلاف مخرج الذي فوقه من وسط اللسان
 وهو مخرج الشين والجيم والياء لم يجعل ثلاثة مخرج بل جعل على مخرج واحد أفكده في هذه الحروف ينبغي أن
 نجعل كذلك وقال ابن أبي الاحوص ما ذهب اليه سيويه من أن الثلاثة مخرج هو الصواب لبيان مخرجها
 عند اختيار المخرج في المطلق ما كان أو ادخل حمزة لموصل عليها قال ابن الاحوص والاصل مما انفردت
 العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض النحويين ومقدودة في لغة كثير منهم رسمت بحروف الصغرى (١) وقال
 أبو حيان فصل المهدوي لو لو من الياء والميم وجعل لها مخرج على حدة هال الوائيهوي حتى تنقطع الى مخرج
 الالف وأما المروعي الحسنة فهو التي توجد في كلام العصاة الحمزة المسهلة فرع للفتحة والفتحة فرع النون
 والغشوم الذي يخرج من هذه الفتحة هو المركب فوق غير الخاق الاعلى فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع
 لكل نون ساكنة ولا كل ميم ساكنة فالتواضع بأنك لم تنسكن من خروج الفتحة وقال أبو عمرو الصبري في
 الفتحة صوت مركب في جسم النون ومخرجه من الغشوم وهو في الالف المنصبة الى داخل الغم وليس
 بالآخر وإنما الامة في تنقيح فرع عن الالف المنصبة التي ليس فيها ترفيق ولا تنقيح والشين التي كالجيم فرع من
 الجيم الخالصة والصاد التي كالزاي فرع من الزاي الخالصة والهمزة المسهلة عند سيويه حرف واحد وعند أبي
 حية ثلاثة أحرف بينوا بين الالف وبينوا بين الواو وبينوا بين الياء قال أبو حيان وكلا القولين صواب لانك
 ان أخذتهما من حيث مطلق التمهيد في حرف واحد وان أخذتهما من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف
 ويعبر عن الحمزة المسهلة همزة بين بين ومعناها ما ضعيفة ليس لها تمكين المحفوظ ولا خلوص الحرف الذي
 منه مركبها قال عبيد بن الأبرص

نحوي حقيقتنا وبه من القوم يستقيم بيننا

قال أبو الفتح أي يتوافق فيه ما غير معتد به والفتحة تنقيح هي التي بين الالف والواو وقال سيويه كقول أهل
 الحجاز السلاوة لكافة الحاء اذ لتلك كسبت هذه بالواو وقال ابن خروف الالفان أربع الف الطبيعية المعتادة
 والفتحة الامة والفتحة تنقيح والالف التي بين الشين في مثل الراء قال ومن الفتحة تنقيح الفتحة الامة تنقل في اسم
 الله تعالى فصحت هي واللام فيها والشين كالجيم كقولهم في اشدق أحد في الشين والجيم والصاد كالزاي هي
 التي نقل عنها قليلا فحدث فيها ذلك ما كقولهم في صدر زدر قال سيويه فصارت الحروف بهذه القروعة
 لستة خمسة وثلاثين وأما القروعة التي تستمع وهي التي لا توجد في النقص ترضى عن يمينه ولا تستحسن في قراءة
 ولا شعر وهي كالف الجيم بقولون في كمن جعل قال ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد وجيم ككاف
 بقولون وحل وكل فيفر بونها من الكاف وجيم كشين وأكثرتك ذلك كسبت وبعد هال ونافعو قولهم في
 الأجر الأشد وفي الجعوا الشعوا قال أبو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه
 مستحقة وتلك مستحقة فالجواب أنهم فرقوا الحرف المربوف من الحرف القوي في جعلهم الشين كالجيم فذلك
 كان من القروعة المستحقة وذلك لأن الجيم حرف شجري من وسط اللسان محوور شديد منقح - فقل فهو
 حرف قوي لجهده وتشدق والشين حرف صفيف لمسه ورخوته واستعانة وفيه بعض قوة التشديد فذلك كان
 تفرقه من الجيم فحسبوا كان تفرق الجيم به مستحقة ألا ترى أنهم عدوا في القروعة المستحقة الصاد كالزاي

لهذا المعنى وضاد كسب كساب في صابر وطاء كسنا نضروا في طال وهي تسمع من هم أهل المشرق كثير الضاد
الطاء في اسمهم وضاد كسنا نضروا في طالم وباء كسنا وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ العاء
أغلب نحو بالغ وأصبهان وضاد ضعيفة نحو أضمر في أثر يفر بون الثامن الضاد كسنا نضروا في طال الضاد الضعيفة
قال أبو حيان وفيه نظر وقال أبو علي الضاد الضعيفة ذات ضرب ولم تشبع نحر جهوا ولا اعتقدت إليه ولا تكن
تضعف وتقلس فيضعف أطباقها قال أبو زيد مبدؤا طن الذين تكلموا بهذه الأحرف المردوا من العرب خالطوا
الجموع وعين كزاي وحجم كزاي وقاف بينهما وبين الكسب ففت الحروف بهذه الحروف مع ستقوار بعين حرفا
وأما ألحاف الحروف قد كرها نحو بون لعائتين أحدهما لاجل الادغام ليعرف ما يدغم في غيره لغيره منه
في المخرج والادغام أو في أحدهما وما لا يدغم بعده منه في ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس
بمعي يمثل ما ينطق به العربي فهو كيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكأن نصب الفاعل ورفع المفعول لمن
في اللغة العربية كذلك النطق بصرفها مخالفة بخارجها وسميت المجهولة الضعيفة للاعتقاد بها في مواضعها
وحري النفس معها حتى ضعفت نفي النطق بها والمهمسة لغة هو الصوت الخفي وضادها المجهورة وهي ما أشبهت
الاعتقاد في موضعها ومنع النفس أن يجري معه حتى يقتضي الاعتقاد ويجري الصوت والشددة امتناع الصوت أن
يجري في الحرف والفرق بين المجهور والشديدان المجهور يقرى الاعتقاد فيه والشديد يقرى الزم في موضعه
والرخوة تجري الصوت في الحرف والتوسط بين الشدة والرخوة وسميت المطبقة لاطباق اللسان فيها على الحلق
عند النطق بها وضادها المنفصلة لأنك لا تطبق اللسان بشئ منها على الحلق والانتفاخ ضد الانطباع وسميت
المستعجلة لأن اللسان يعمل في الحلق عند النطق بها فيسبق الصوت مستعجلا ياربح وضادها المنخفضة ونحو
المنخفضة لأن اللسان لا يستعمل عند النطق بها في الحلق بل ينفذ في قاع الفم عند النطق وسميت المنخفضة
لأنها من طرف اللسان والهم وطرف كل شيء مقلقه وضادها المعسلة لأنها صفت في تدخل في الأبنية كما قال
الافضل صفت أي صفت أن تخص ببناء كذا في لغة العرب إذا كانت حالية في فوق ولا تعد كلمة حالية
فأفوق في كلام العرب الأوفى من الحروف الثلاثة أوالف ولا تنفرد المصنعة بكلمة حالية وسميت الحرف
الغنية لأن الصوت يشهد عند الوقوف عليها والقلة شدة الصوت وسميت الغنية لأن الاعلال والانقلاب لا
يكون إلا في أحدها ومن قال المزة حرف صميم قال لا تدقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول أنها حرف
مشبه بصرف العلة قال أبو حيان وهذا حسن ومعنى اللام منحرفا زاد الكو فيون الراء فسمي عندهم حرفا
الانحراف قالوا الانحراف معان يخرج النون وقال بعضهم وصف اللام بالانحراف لأنها انحرفت عن مخرجها إلى
مخرج غيرها عن صفتها إلى صفة غيرها وقال المهدوي سميت بذلك لأنها شاركت أكثر الحروف في مخرجها
وقال القيرواني هي من الحروف الرخوة لكنها انحرفت اللسان بهامع الصوت في الشدة ومعنى الراء المكرر
لأنها تنكر على اللسان عند النطق بها كأن طرف اللسان يرد بها وكانت تنطق بأكثر من حرف واحد
وأظهر ما يكون التكرار إذا كانت الراء مشددة أو وقف عليها ومعنى المزة المهتوت من الهت وهو عنصر
الصوت لأنها معتصرة كأنه وقع أو من الهت وهو الخطم والكسر لأنهم مرضوا بالابدال كثيرا فتنطقوا بالكسر
ومعنى المساوي لأنه يهوى في الهم فلا ينفذ اللسان على شيء منها فتنطق في التقارب ضاد ولا واو
ولا يا ولا هم ولا شين ولا ذولا همدولا ولا راهم مذهب مذهب ولا حليل وأكثرت نحو بون وجوز أبو عمرو
وبه قوب الحضري واليزيدي والبصري بين والكسائي والعراعر أبو جهم والري من الكوفيين وتبعهم ابن
مالك وأبو حيان ادغم الراء في اللام نحو يعفر لمن يشاء واستغفر لهم الرسول ولا يدغم حرف صغير وهو

الصادق والراي في مقدار به مخالفين صفيروا ويدغم في مقارب صفيروا قدس في الصادق والراي وفي الزاي
 والسين في الصادق والراي وفي الصادق والسين نحو شخص سالم فحين زاهر حيس صابر حيس زاهر أوجز صابر
 أوجز سالم وعند ادغام الصادق والسين وكذا كل مطبق أدغم في غيره قال أبو حيان بعض العرب يبق الاطباق
 كما يبق الغنة في ادغام النون وبعضهم يذهب به وقال يسيو به كل عربي يعني بقاء الاطباق ونزك ولا يدغم حرف
 حلق في أدخل منه الا الحاء في العين نحو فمن زحرج عن النار فلا ندغم الحاء في الهاء ولا الهاء في العين ولا العين
 في الهاء وان كانت العين أقرب مخارجا الى الهاء من الحاء لبقاء الحاء في العين وهو سحر حوة والعين
 مجزرة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب ما يؤدي الى لبس بتركيب آخر نحو أحملة لا يجوز في ادغام لانها
 لو ادغمت لادغم انهم من المضعف أي مما ضعف فاهة وعينه لانه لا يدري هل الاصل أحملة أو أحملة لان كلهما وزنه
 احملة وما عدا ما ذكر يجوز فيه الادغام بأن يقلب الاول حرفا من مقاربه الذي يليه ثم يدغم فيه مثل ادغام الهاء
 في الحاء حبه حاء والعين في الحاء قطع حبله والهاء في العين أعني غفلت والعين في الحاء ادغم خلقاوا تصاق في
 الكاف الحق كندة والكاف في القاف أمثلة فطوا الجهم في السين أخرج شطاه والجهم في التاء المخرج
 تخرج والطاوة انما ونسركاوهما في المخرج وهي التاء والتاء والتاء في بعضها أي كل واحد من هذه الحروف
 الست يدغم في كل واحد من الخمسة لباقية مثال الطاء أربعة ظلالا أربعة دار مار بط تها أربعة دثا أربعة
 ومثال الظاء عظم طاهر عظم دار ما إلى آخره ومثال اللام بعد طاهرا إلى آخره ومثال التاء أمفت طاهرا إلى
 آخره ومثال الذال خذ طاهر إلى آخره ومثال ادغام هذه الستة في المقربة أضبط صارا أضبط سالما أضبط
 زاهرا واجعل في الباقي بدل أضبط أمفت خذ طاهرا ومثال ادغام هذه الستة في الخيم أضبط جعفر
 أضبط جعفر أمفت جعفر أمكت جعفر خذ جعفر ليت حمر توفى السين أضبط سالما أي حمر سالما أي حمر
 أمكت سالما خذ سالما في الصاد أضبط ضمرة وهكذا ومثال ادغام الباء في اللام أحصب طراوى القاء
 أصرب جبرا ولا ندغم المعاني شيء من مقاربه نص عليه يسيو به وقد ادغم الكسائي المعاني ليلقي وإن
 يشخص بهم قال أبو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام لام التعريف وجو باقى الأعراف الثلاثة عشر
 التقوى النون المداو كرا الحوان الزبور السراج الشمس الميراثيا الظهور الظهور ومثال ادغام
 اللام غير التعريف في هذه الأعراف حوازا هل تقوم هل توب هل داهن ذهب هل رضى هل رار هل
 سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل نظف هل عسر والنون الساكنة ومنها التسوية تدغم في
 في الياء والنون والميم والواو نحو من رأيت إن شاء الله فركم الله من رال وتدغم في غير هذه في اللام والراء
 نحو من ربكم من الماء ونظف عند آخره خلق المستضعف من آمن من هاد من عاد من حكيم من
 غفور من خلا وتقلب في عند الباء كما مر في الابدال ومعنى عند في الحروف صار لها أربعة أحوال أربعة
 (ح) خاتمة الخط أصو بر الخط بحروف هجاء غير آية الحروف مع تقدير لا يسم والوقف ومن ثم
 كتب به وحجى موارحه الهاء وانا زيد والنون المنصوب دون غيره ولست بمال لالف وإذن بالنون على المختار
 وثالثها ان عمات قبل الف والواو والنون وثالثها وقامت بالقامو لقاضي بيا وقاض بدونها وضربه ومرو به دون واو
 وباعو يكتسب المدغم باضه ان كان من كلمة واحدة وبأصله ان كان من كلمتين ولو كانا كندة غفلة أو بدلة
 أو حرف مدغم في الساكن يليه غير نون نو كند

(ش) الخط أصو بر الخط بحروف هجاء ثمانية على أول الكلمة متخوفين من ج كل القياس أن يكتب هكذا
 الا بالهاء والحرف فانه يجب الاقتصاد في كتابته على أول الكلمة متخوفين من ج كل القياس أن يكتب هكذا

يكتب الحرفان لانه ترك الاول في الخط اختصارا لضعفه بالادغام من كلين فيكتب أصله اختصارا
بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا الشوب سا كنة الحقة او البسطة سيات كنب ثوبا سواه كنب من
كله نحو عنك وعبر ام من كلين نحو من كافر ومن بعدد ويكتب أيضا بأصله حرف مد حتى اذا كن يله
نحو اضربوا القوم واضربوا الرجل ويغزو الرجل ويضربوا القوم ولم يضربوا القوم ولم يضربوا الرجل
فيكتب ثوبا والباء بخلاف ما حذف لدخول اءم نحو لم يضرب ولم يرم فلا يكتب ويقتضى كما لو لم يكن ما ذ
كان الساكن نون توكيد شديدة كانت أو حقيقة فان حرف الله لا يكتب حيثما نحو انرا كن يا قوم وتكون يا هند
الأصل تركيون وتكونين ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون (رفع التوالي لأشغال الحقة التواتر وليا وهي
سا كنة والنون المدحمة وهي سا كنة فحذف حرف الله لا لبقاء الساكنين وحذف خطأ كما حذف في الخط اءم
نوع فيه الخطا بقية بالأصل كما راها في اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه اءم في بينهما ان هذه الحقة ليست
فيها حرف الله وهي الوقف بخلاف نون التوكيد فحذف في حلة الوقف لا يرد الحذف وحلت الحقة في على
التدبير في ذلك وان كانت الواو والياء ترد في الوقف على ما هي فيه نحو اضربوا يا قوم واضربوا يا هند

من **ص** والهمزة في الاول بالالف والوسط سا كنة بحرف حركة متلوها او متحرك كفتوا سا كن بحرف حركتها
وقد حذف الفتوحة بعد الف واختار ابن مالك والنجاشي وأبو حيان حذفها طلة في الوعر الف وقوم تصكتب
بالف طلة او تلو متحركا على نحو ما تسهل وتصح ان تلامه كصورتها عند لا كثر وان تعارفت ثوبا سا كن
حذفت في الأصح أو متحركا بحركة مدحمة في الأصح فان وصلت بشي فكأنه وسط على الأصح بخلاف الاولى لا
لثلاثين و يومت ونحوه وهؤلاء وتحت في همزة لوصل بين واو أو اوين همزة هي هاء بعد همزة استفهام وقبل
الافتوحة أما المقطوعة فتدفع كما (١) تسهل في الأصح ومن لام التعريف بعد لام حر وكذا ابتداء في الأصح
ومن أول اسم الله الرحمن الرحيم لاسمية غير ما في الأصح ومن ابن اخذ في ثوبين مثله ولو ج كنب في تصحيح
لا في أول السطر وفي نسخة رأيت

ش نخرج عن الأصل السابق شيئا بضم الحدة نوع أحد من أحكام ان من فوائد الحوائك لأم إيمان
تكون أولا أو حشا أو طرا في شي أو إيمان تكون سا كنة أو متحركا أو متحركا إيمان يكون ما قبلها
سا كنة أو متحركا والنظرة إما أن يكون ما قبلها سا كنة أو متحركا كانه من أحوال ما في هي أول تصكتب
بالف مطلقا سواه تحت أم كسرت أم ضمت نحو واحد و ثوبا كرم وكنت كنهان تقدمها عطا كانهما كان
لا ما تشدوه والاولين و يومت ونحوه وهو كل زمان أضيف الى الجمله كانه من أحوال ما تشدوه وما تشدوه من هذه
الالفاظ كتبت فيها الهمزة ياء أو لا هولا ما قبلها كتبت فيها واو وكان القياس أن تكتب الثلاث لا وتكون لا
و يومت ونحوه يوم فاعض الطرف والف بعد الدال بدلا من التوين لكن جعل الطرف مع اد كاشي لو سد
فوصل باء وجعل صورة الف ياء كما جعلوا في شس وكان القياس في حولا بعد الاء قبل أبو حيان وان لم يضاف
بها الى حركتها لان الهمزة اذا كانت اولها هي منه آة والمبتدأة لا تسهل والكتاب بنوا الخط في الاكثر على
حسب تسهيلها الوجهين أحدهما ان التسهيل لغة أهل الجيز والامة الجيز يهوى التصحيف فيكتب على
لغتهم أولى والثاني انه خط المصنف فكان البناء عليه أولى مع انه القياس يقتضيه الأولى انما هو في خط
المصنف مع مخالفة القياس في مواضع كانه لا يوزن كانه - اسبق أن يكتب أوله على صورته التي وضعت لها
وهي صورة الف لسا كنة أي حركة متحرك والقي هي حشا وهي سا كنة ولا تكون لا بعد متحركا

(١) كذا في النسخ الثلاثة طبع

تكتب حرفا من جنس الحركة التي قبلها لانهما تبدل به فتكتب المعاني نحو راس وبأس وكأس وياء في نحو ذئب
ويتردد في نحو مؤمن وجؤنوه وبؤس وبؤس وتي هي حشوه هي متحركة بعد الساكن فتكتب حرفا من
جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن مجهولا أو حرفا لانهما تبدل به على نحو فتكتب المعاني نحو مرأة
وكساء وسدال ووهبان وسواك وياء في نحو بستم وسائل وروا في نحو السائل وأبوس ويلوم هذا ما ذكره
لا كثر ونقد تصدق في حاله الفتح بعد الألف نحو سدال كراهة اجفاج ألف في الخط واختار ابن مالك فيها
تخفيف بالفتح عند فها مطلقا وأن لا تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها مجهولا نحو بستم
وبستم ويلوم أو ياء أو واو نحو هبة وسوء فلم يبق عنده مما يكتب بحرف الألف لانهما تبدل به في السائل والتساول
ومشي على ذلك الزنجاني في شرح الهادي وكذا أبو حيان فقال في شرح التسهيل في الألف المضافة ككورة
والأحسن والأفيس أن لا تثبت لها صورة في الخط لاني التسهيل ولا في الحذف والتعريف قال ومنهم من يجعل
صورتها الألف على كل حال وهو أقل استعمالا ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلا أن كان بعدها
حرف غلظا لئلا يدعى سؤل ومسؤل فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك للمعرف بين المهموز
وغيره مثل مشؤل ومسؤل قال أبو حيان وإذا كان مثل رؤس يكتب يواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمزة والواو
هنا أخرى قال وقد كتب المؤودة يواو واحدة في المصنف وهو قياس على الهمزة لاصوره له يقي ذواشودين
عائدهم عند اجفاج صورته في كراهة واحدة حذف أحدها فذلك كتب واحدة الألف في مختلف في غير القرآن فيه
أو يكتب يواو بن لانه قد حذف من الكلمة في الخط حرف فبكره أن يحذف غيره انتهى وتي هي حشوه هي
متحركة بعد متحرك فتكتب حرفا على نحو ما تسهيل قال كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفاعل وسأل قال كان بعدها
الف نحو ما ل وما تب قليل تحذف ولا صورة لها قبل فتكتب لها جميع العان وإن كانت مفتوحة بعد كسرة
كتبت ياء نحو مشر وبعد ضم كتبت واو نحو جؤن وإن كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسهم ومنه
كان بعدها في الحال ياء ككثيم ومنه قبل تحذف ولا صورة لها قبل تجعل لها صورة ويجمع ياء أن وإن كانت
مكسورة بعد ضم نحو ذئب ومثل صورتهما الياء على مذهب سيويوه والواو على مذهب الأخفش وإن كانت
مضمومة بعد فتح أو ضم كتبت واو ككثوم وكثوم جمع لوم كما يرجع صيورها في الحالين واو ككثوم
ورؤوس قليل تحذف ولا صورة لها قبل تجعل لها صورة ويجمع واو إن وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو
مشون جمع مائة كتبت يواو على مذهب سيويوه والياء على مذهب الأخفش والمظهر بعد ما كن إن كان مجهولا
حذف الهمزة وأثبت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخط لاني الرفع ولا في النصب ولا في الآخر نحو خب
ودفي وجزء وقيل إن كان ما قبل الساكن مفتوحا فلا صورة لها وإن كان مضموم فصورتها الواو أو مكسورا
فصورتها الياء طائفا فيما وثيق في المصنوع والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب الخزم والذف
بالواو في الرفع وبالألف في النصب وبالياء في الآخر على حسب حركة الهمزة وإن كان تنوين ذلك مضموم ياء متونا
فيكتب بالألف واحدة وهي البدل من التنوين وقيل يكتب بالياء أحد هما صورة الهمزة والأخرى البدل من
التنوين وقد شمل السكتين والخلاف فيها أفروني حذفت في الأصح وإن كان الساكن متحركا كان ثباته
فلا صورة لها نحو نبي ووضوه وساء فإن كان ما قبله الألف كمتا متونا تصوب بفتحة جهوز البصر من باليين
لواحدة حرف لانهما تبدل من التنوين وبعضه وسكوفيو يواحدة وهي حرف العلة التي
قبل الهمزة ولا يصحكون لألف البدل من التنوين صورة قال أبو حيان واتفق أهل زمان على أن يلبس
الهمزة صورة الألف في ذلك فإن أملى ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورته الألف وأورق فتعوضه ساء ولا

وباء جرحوا بمائت وبالف واحدة هي ألف المدنيا نحو رأيت مائة وان كان ما قبله الباء والواو مشدودا
منصوبا فالف واحدة هي البدل من النون نحو رأيت نيسار وضوا وان كان غير زائد لده فله ياء خفيفة
والنقل ولا صورة لها في الخط والمطرفة بعد نمر ك تكذب على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ أو يقرى أو يوضو
وهذا امرؤ ورأيت امرؤا ومررت بأمرئ فان كان منصوبا لم يوصل بالعين ويقل بواحدة قال
أبو حيان وهو الأول وقبل ان كان ما قبلها مفتوحا بالالف يقولون يقرأ إلا ان تكون هي مضمومة فبالواو نحو
يسكن أو مكتورة في الباء نحو من المكثي وان كان ما قبلها مضموما بالواو نحو هذه الأكو ورأيت الأكو
الأن تكون هي مكتورة في الباء نحو من الأكثي ان قلنا بالتسهيل بين الميم والياء والواو ان قلنا بالهيا والواو
وان كان ما قبلها مكسورا في الباء نحو ان يقرى ومن المقرئ الآن تكون مضمومة في الواو وان قلنا بالتسهيل
بين الهمزة والواو والياء ان قلنا بالهيا والياء على الأول ان اتصل بها خبر فبلى حسب الحركة قبلها
يشمل بها ضمير وقيل ان نضم ما قبلها أو ان كسر فكيف اتصل بالضمير فجعل صورته على حسب الحركة قبلها
وان الفتح وانقضى أو كتبت في الألف نحو لم يقرأه أو انضمت في الواو نحو هو يقرؤه هذا ما قرره
أبو حيان وأولاهم حكى قول التسهيل انه اذا اتصل بالهمزة الأخيرة بعد مفتحة أو ألف ضمير متصل فانها تعلق
بالتوسطه وقال لانها حذفت كما نهانهم تقع أخيرا اذا لم يوقف عليها ولا يبتدأ بذلك الضمير قال وقد أحال ابن مالك
حكم ما قبلها ضمير متصل على حكم التوسطه وقد ذكر في التوسطه انما تصور بالحرف الذي يؤول اليه في التضعيف
بدلا وتسهيلا قال قلنى هذا يكتب يقرأ ألف لا تها قد تخفف ما قبلها بالواو ولا تها قد تخفف بتسهيلها
بين الواو وبين الحرف الذي من حركاتها ويكتب ما نالوا ما نزل وبما نزل بالالف والواو والياء لا تها تخفف بجعلها بين
الألف والياء وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا وانصل بها الضمير فكيف لم يوصل يعني انها تكتب بالف نحو هذه الباء
ورأيت بال وعجبت من نبال ككاه لولم يوصل به ضمير قال أحد بن يحيى اد الفتح ما قبل الهمزة في الألف عالم
يضعف قال أضفنه كنيته في الخفض ياء نحو من ينه في الرفع يواو في النصب بالالف قال دور بما أقر والألف
وجاؤا في الرفع يواو وبعدها ياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطأ وأجبتنى
خطأ وه عجت من خطائى والاختيار مع الواو والياء ان تسقط الألف وهو العياض فاما الالفان قال العرب
لم يجمع بينهما وذلك كتبوا خطأ وقرأ بالالف واحدة ولو كتبت بالعين كان ههنا أو نوق لي فرق بين الواحد
والثنية لأنهما كتبو بالالفين الذي قبل من الكلام أو بعده عليه وهو يحد في همزة الوصل خطا في مواضع
أحد ههنا أو وقت بين الواو والفاء وبين همزة هي فانه نحو رأيت وأت وعليه كتبوا وأمرأهم والسبب في
الحذف انهم لو أثبتت لكانت جعا بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي هاء الكلمة مع كون
الواو والفاء شديدي الاتصال عابدهما لا يوقف عليهما مادونه ولم يجمعوا بين الفين في اثر هجائهم الاعلى خلافا
في المطرفة لان الأطراف محل التغيرات والزيادة والزيادة في الفين أصلا أثبتت كقولك في الابتداء بالالف أو نون
فان كانا الوتقدمها غير الواو والفاء نحو نعم انشأ الذي أو نون من يقول انشأ أو تقدمها الواو والفاء وليست
ههنا الكلمة همزة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة
أو مضمومة نحو أمك يدا أم عمر وأصل في يدا أم عمر وفان كانت مفتوحة نحو أصطفي البنت أله كمر بن
حرم فكلام ابن مالك يقتضى اخذ في أيضا قال أبو حيان وهو على ذهب الباء أحد بن يحيى قال والذي عليه
أصحابنا أنه يكتب بالعين إحداهما ألف الوصل والأخرى ألف الاستفهام قال أحد بن يحيى العرب تنطق بالف
الاستفهام عن ألف الوصل في الالف واللام من الخط وأما اللغاة في التطويل والياء مثل أله كمر بن الله وكانهم

نون ذى النون ولا توصل لن ولو أم وتند وصل وبكأنه هو بل هو نحو يومئذ الثالثة
 (ش) النوع لثني أحكام لوصل والفصل فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لأن كل كلمة يدل على معنى
 غير معنى الكلمة الأخرى فكأن المعنيين مقتران فكذلك لفظة المع برغمها يكون وكذلك الخط الدائب عن
 اللفظ يكون مقتران لفظة عن غيرهم ونسج عن ذلك ما كانا كشي واحد فلا فصل الكلمة من الكلمة وذلك
 أربعة أشياء الأول المركبة تركب من جزئ كمثل بخلاف غير من المركبات كعلام زيد وخمسة عشر وصباح
 مساء وبين وبين وجبص بعض الثاني أن تكون إحدى الكلمتين لا يقدح إلا الفصل في الخط يدل على
 الفصل في اللفظ فلو كان لا يمكن فصله في اللفظ فلا فصل في الخط وذلك نحو الضمائر البارزة
 والتصديقات والتوكيد والعلامات التثنية والثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يتبدل به الثالث أن تكون
 إحدى الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو ما لا يوقف عليه وكافه وفاء العطف والجزاء ولا يمكن أن يوقف عليه
 الحر وف لا يوقف عليها ونسج عن ذلك وأوال العطف ونحوها فلو لم يوقف عليها لفصلها لفصل الرابع ما يذ كر
 من الألفاظ فتوصل ما إذا كانت طائفة نحو مما أعطاهم أيها تلووا فامارتين وإنا وحيتا وكيف ما
 وأما أنت منطلقا أطلقت وإذا كانت كلمة نحو كما رو بما رأينا وكأنا وإنا وإلهنا واسمى ابن دريمتوبه
 والزجاني ما فيهما ففلازم تفصل وتوصل بكل أن لم يمد فيهما ما قبلها وهي الطريقة نحو كذا جئت كرمك
 كذا رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا بخلاف ثني يعمل فيهما ما قبلها فلو كان جئت فإماما مضافا إليه كل نحو
 وآنا كم من كل ما خلقوه وتوصل ما الاستفهامية من ومن في لأنها تعطف ألفوا مع الثلاثة وتعتبر على حرف
 واحد نفس وحملها نحو عم يساء فون ثم هذا النوع فم أنت من ذكراهم ولا توصل ما أشرطية نحو
 من الثلاثة فل يوجب التماس يمتضى أن تكتب معها فصوله وقال في ما لو توصل مع الثلاثة ثلاثة
 مذاهب أحدها أنها تكتب مع فصولها لاجل الإدغام في من ومن وهو مذهب ابن قتيبة في نحو رغبت عما
 رغبت عنه وعجبت عما عجبته وسعدت وسكرت في كرت فبته وثاني أنها تكتب مع فصوله على قياس ما ومن
 تكتبن بعد قول الله تعالى ويعجزم ابن عصفور وهو أرجح لأنه الأصل ولأنه لو فصل لأنه في من وهو التماس
 للمثلين خطا مع فصولها ولثالث أن الغالب تكتب مع فصوله ويجوز تركه مع فصوله وهو اختيار ابن مالك
 وفي ما عنيهم بنسج جهان حكاهما ابن قتيبة الفصل على الأصل والتوصل لاجل الإدغام في فصولها
 بسما عاها وفصلها في المعرب ما وصل وتوصل من بين مطلقا سواء كانت موصولة أم موصولة أم استفهامية
 أم شرطية نحو وأجبت عما أجبت به يومئذ ومن تأخذ أخيه وأخا وصات بها لأجل اشتباهها خطا لوكتابها
 من من فوصلا وأدغم وفيه من أربع من وزلت منزلة الإدغام في الكلمة الواحدة فلم يجعل لها ضرورة هذا ما قاله
 ابن مالك وقال ابن عصفور وتوصل الاستفهامية فقط خلافا في اختصارها فصل غيرها على الأصل قال أبو حيان
 وقول ابن مالك أرجح بغير إلى عملة الاشتباه في الخط وفي من سواه كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية
 مع عن رأيين قال ابن قتيبة تكتب عن متصلة على كل حال لاجل الإدغام كأن تكتب عم وعما نحو وعن نسأل
 ورويت عن رويت عنه وعن ترضى ترضى عنه قال أبو حيان وزعم غيره أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام لانهما
 ككتاب وما بينهما من عصفور وأما ابن مالك فقال إن الغالب التوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستفهامية في قول
 واحد نحو ومن تكتب وتوصل إلى الشرطية لا نحو الإدغام إلا لا تصحروه وفي أن الناصبة مع لا في قول
 أحد المذاهب تكتب مع فصولها قال وجها وهو الصحيح لأنه الأصل والثاني أن الناصبة توصل بها والخففة
 من النصبية فصل ما هو قول ابن قتيبة واختاره ابن السبيل وعلمه ابن الفصح أن الناصبة لا يبدل الأفعال

بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينهما منه والحقبة بالكسب بحيث لا يجوز أن تتصل به فمن الوصل في تلك
والفصل في هذه خطأ في كسب لا قولان قال ابن قتيبة تكتب منغصه كى لا تفصل كما تكتب حتى لا تفصل
منغصه وقال غيره تكتب منغصه وما وصل من المدة كورات عافيه نون وهو من وعن وإن وإن خلت نونه
للازدغام كما مر في الأمتد ولا يوصل إن ولم وأم شين وما وقع في رسم المصنف من وصل أن تجمع علامه عالم
ينصحبوا لكم أمن هوقات فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفاً تقدم ولا يأتي وأما مع إذا قطعت
من ههنا تكتب فمؤولة قاله ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا أظن سبب ذلك أنه الاستعمال والألف
الفرق بين مع وبين في قال وقد يمكن أن يصر في الألف في لا تكسر إلا حرفاً مع اسم وهي أفعال تفصل عما
بعدها فتقول ما طمئت فقلت بخلاف في ومما وصل في وإذا كان قياسه الفاصل ويكمله لا به مركب من وى
يعني أحب وكأنه وى به والأصل وى بل أمه وى به ونحوه من الظرف في المضاغة لا دولته ونحوه وفي بعض
إن الوصل خاص بالألف والهمزة فقط وأظن ذلك في شرح الهادي للترغاني وليس محاضر عندي الآن

من **ح** ويريد أن يجمع مع واو الجمع من طرف في ماض وأمر وفي المضارع رأيت الاسم خلافاً للكوقيين ولا
مضارع مفردة خلافاً للكسائي ولا رفعا خلافاً للفرع وفي مائة ومائتين في الأشهر وواو في أولك وأولوا
وأولات وفي يا وى مع بعضهم ومرو ومما فرق من هم ومن ثم لم يزد معواً قال ابن قتيبة ولا معاً للمضمر
والترغاني ولا مضراً معراً فأبى وقافية

من **ح** النوع الثالث أحكام الزيادة فزاد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو ضربوا
واضربوا ولا تزد بعد غير واو الجمع نحو يغز وويدعو خلافاً للفرع قال يجمع بأن يلحق في حالة الرفع خاصة
ولا كسائي حالة النصب نحو إن يغز ويزيد بالألف وإن يغزوك بالألف فرقاً بين الأفعال والأفعال ولا بعد
واو الجمع غير المتطرفة نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو ضاربوا يزيد لعدم لزوم
هذه الواو وأجاز الكوقيون عاقها بكتيون نحو ضاربوا يزيد ومما بالألف ككزى وكذا النور يد بخلاف أبو
زيد وأخو زيد واختلف البصريون في عاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو بدستور نحو إن يعمر بواو لا تخفى
يجمع له كالمضارع والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يجمعها وقد اختلفوا في سبب زيادتها فقال
الخطيب لما كان وعندها على الماد وعلى أن لا تحرك أصلها أو بعدها لألف لأن أصل صوت المديها انتهى إلى
مخرج الألف وقال بعضهم فلو انتهى إلى المخرج لم يصل والضمير المتصل نحو ضربوه إذا كان الضمير منقولاً لم
يكتبوا الألف وإذا كان ثباتاً كما كتبه هاتر قاتين الضمير ين ويترك الألف في خط المصنف في وإذا كانوا أو
ويزعمون أخذوا على أن الضمير منقول وأنه ليس ضمير رفع معصلاً لتوكيد الواو الجمع ثم اطرده في زيادة هذه
الألف في كل واحد وجمع وإن لم يلحقها ضمير وذهب الأخفش وابن قتيبة إلى أنها من هاو بين واو الجمع ووز
النسب نحو كثر واوردوا واو واو واو من الواو المصرفة عن الحرف قبلها ضاهوا الأصل ثم حذفوا على
ذلك من الواو المصرفة بالحرف قبلها نحو ضربوا إلى كثر في الباب واحداً لهذا ثم تدعى بالمضمر نحو يدعو لأهلها
لأنها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ولذلك هو أعلا الألف الفصل وعال مذهب
الفرع أنها بدت للمضارع بين الواو المتحركة والواو الساكنة وعلى مذهب الكسائي أنها بدت فرقاً بين
الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا بينهما الواو الأصلية والواو الزائدة بدت ألف إضافية قال أبو حيان
وقال الفرع بينهما وكان الزيادة من حرف العلة لأنها تكثر زيادتها وكانت الفاعل أنها شبه المفعلة
ولأن الفاعل من جنس الألف ولم تكن بألف لأنه كان يجمع حرفان لأن ولا واو الاستعمال لجمع بين الياء والواو

وجعل الفرق في مائة دون مائة إلا أن مائة سم ومنسحرف والاسم حتى للزيادة من الحرف وإما أن المائة
مخروطة اللام بدل على ذلك ما أتت الدراع بمثل الفرق في مائة إلا أن المنسحرف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم
يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد بن حرب البصري المعروف بألفهم صاحب الأختين
كانت هذه الألف في مائة أولى منها به لأن أصل مائة مائة مائة على وزن فاعل من شئت وهمز مفتوحة في فاعل
ألف وبسكتهم ما قبلها في شئت على ذلك أن تكتب يا فارمها العتق جميع الياء للسكتهم والياء للمفتحة ولأن
العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره اه قال أبو جيان والدليل على أن الأصل في مائة مائة قول الشاعر
فقلت والمرء نخطيه منه ه أدق عطية إياي ميات

ويصح لسكونه وتعليل البصريين بأن مائة اسم ومنسحرف فيهما جنسان مختلفان والفرق بينهما أن يحصل
في متعديا خمس بدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لا اختلاف فاقوا وأما ما يرد من قايها وبين فئة ورتبة في
القطاع لانهما في العدد وعدم القطع فئة ورتبة لاك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول ألف وتقول في
تسعين مائة وتسع مائة وعشر مائة وعشر مائة فلا يقطع ذكرها في التفسير فاعلم أنها فياد كرها في إياها
ويشبه في الخط قال أبو جيان وفردت بخط بعض النحاة أنه هكذا بالياء على حمزة الميمزة دون ياء وقد حكي
كتاب الميمزة المفتحة حمدا أنسكتهم ما قبلها بالياء عن حماد بن عيسى بن منهم القراء روى عنه أنه كان يقول
يجوز أن تكتب الميمزة العاني كل موضع وقال ابن كسان ومنهم من يكتب الميمزة الياء على حركاتها في نفسها وإن
كان ما قبلها مكسورا قال أبو جيان وكثيرا ما كتب الياء في غير ألف كما كتب فئة لأن كتب مائة بالياء خارج
عن الألف فلهذا في أصداره أن تكتب مائة دون ياء على وجهه تخفيف الميمزة أو بالياء دون الألف على وجه
تسهيلها قاله وحكي صاحب الديدع أن منهم من يخطف لألف من مائة في الخط قاله وأما زيادة الألف في مائتين
ففيها اختلاف منهم من يزدها وهما واختيار ابن مالك لأن الثانية لا تدبر الواحدة كما كان عليه بخلاف جمع ومنهم من
لا يزدها كالم يزدها في الجمع في الجمع لأن موجب الزيادة قد زال وتعقوا على أنها لا تدبر في الجمع نحو مائتين
ومشون وزيدها وفي أولات وأولاد قال أبو جيان ما أولات ومثلهما في بعض النسخ على أنهم زدها في أولاد
في بعض النسخ بين الياء والكاف فلو أن في من الياء في مائة مائة مائة مائة لا حقا في مائتين وجهه على
الفرق في أولات لأن الزيادة في الألف أكثر ولا أولات قد حذفت الياء فكانت الزيادة فيه أولى ليكون
كانه ماض من الجمع وخبرهم السوفيون ذلك للفرق بينها وبين أولات الأهمية لأن الياء قد استعملت بها
حكوم من كازم العرب انصرفت من الياء وهذا منهم على أن الفرق إنما جعل في العدد خمس قال وأما
ولن ودلات فلم يطر في تعليلهم من يمكن عمدا أن يكونوا أولاد أو أولات للفرق بين أولى في حالة نصب وآخر
وبين إلى الحارة وحذت حالة الجمع على حالة نصب وآخر وحسن تأنيث في أولات على التأنيث في أولى قال وأما
في أولات حالة تصغير فزاده بعض أهل الخط فرقا بين أحى المكبر وكانت الزيادة في التأنيث لا يفرع
والعرواح أهل الزيادة ولا يفرع لا جعل التصغير والتصغير بالنسب بالتصغير وكانت الواو الميمزة بضمها في الميمزة
وأكثر أهل الخط لا يبدونها لأنها تصغير فرع من التكبير والنسب بياء أمهلي اه وزيدت الواو في بعض النسخ
وذلك للفرق بين عمر ولما اختصت بحالة الجمع والحركة لا تكتب الياء بكتب بالياء دون عمر في بعض النسخ
وكانت الزيادة والواو لا يجمع في الياء كذا كانت الياء لا تنسب بالاضافة إلى ياء فذلك كله أو الياء لا تنسب للرفع
بالنصب وحذف في عمر ولا يضاف من عمر من حذفت الياء على فعل من جهة انصرافه في ذكر ابن قتيبة (١)

﴿ من ﴾ وحذف لام التعريف من موصول لا لئلا وفي اللين واللين وفيل والمخالف وجهان وهما جتمع فيه ثلاث لاسات والألف من الله وإله ورحمن والحارث علم الله بحجود أو السلام عليكم وعبد السلام وسبحا الله وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة علم ليس أو يحذف نبي ومن ملائكة كثر معواص ومغاضل ومغاضل ابن أمي وقيل ولم يؤد في مثنىين وهما لاسات وهما عينين غير ليس، لا مضاعف ولا معشلي لأم من ذقت أو لثقت وثلاث وثلاثة وثلاثين وثمانية وثماني وفي ثمانين وجهان ولكن وجه مع الله والاشارة خالية من المكاف إلا تارة وفي مضمرة أوله حمزة وقيل حتى المحذوفة بيا مع حمزة لا تأتدم وقيل حتى المحذوفة قليل ومع غيرهما أحد الين مثنىين عالم ليس وجوز ابن الصانع كتابه وأوين

﴿ ش ﴾ النوع الرابع أحكام الحذف فحذف لام التعريف من الذي وجعه وهو الذين ومن التي وفروعه وهو التثنية والجاء نحو الثمان والثين والاني والاني كراهة اجتماع مثنىين في الخط وثبت في مثنى الذي خاصة وهو اللين واللين فرقا بينه وبين الجمع ولم يثبت في مثنى التي لأنه لا يابس بجمعه وقال أحد بن يحيى كتبوا الثلاثي والثلاثي والتي والتي واسقطوا الألف من أولها أو اضمن آخرها وهما اللين استعمالا لأنه نقل في الكلام مثله وبديل عليه ما قبله وما بعده ونو كتب على لعنه كل أوتى اه قال أبو حيان وكلاهما يدل على حذف اللام من أوله والألف من آخرهما والذي عهدنا في الكتاب أنه لا يحذف الألف ثلاثي ليس بالمرء قال من قلت اللزم الزم في الله فلا حذف قيل لما حذف الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بالله لأن الله لم يحذف وفي اللين واللين وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه بالامين والحذف أجود لأن فيه اشباع خط لم يصحف قال أبو حيان وزاد أحد بن يحيى اللطيف فعده مع اللين واللين فيها كتب بلام واحذف قال لأنه عرف فاحذف قال وكتبوا لله واللعن واللعن بالامين ولو كتب بلام طار وحذف لام التعريف أيضا جتمع فيه ثلاث لاسات كراهة اجتماع الأشكال نحو الله تعالى النار وحذف اللزم من اسم الله وكان القياس إثباتها كافي للزم لكنه قد تصرف في أنواع من التصرف التي لا تعوز الألف ولأنه لا يابس إذا شارك في هذا الاسم وكثر استعماله فلهذه أسبابا تحسن الحذف وأما قولهم لا أبولك يريدون لله بولاهم كتبوا بالألف لأجل ما حذف منه من حرف الجر والألف واللام ولا يرد ذلك على عبارة المتن لأنه خص فيه الحذف بلفظ الله وحذف أيضا من إله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع أنه لا يابس وشروطه أن لا يجرد من الألف واللام فإن جردتها كتب بالألف واللام نحو روحان الدنيا والآخرة وحذف أيضا من الحارث علم الله كثر استعماله في محلة فصحة وشروطه أيضا أن لا يجرد من الألف واللام فإن جردتها كتبت بألف نحو حارث الله لا يابس بحرف عمار وليس مع اللزم معهود لأنهم لا تدخل على كل شيء وحذف أيضا من السلام عليكم عند السلام ومن سبحان فاختلاف سبحان ما ذكره والحق في الثلاثة وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال وحذف أيضا منها كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كالكلمة وصالح وخادم عجيبة كالأربعين وأسماعيل واسحاق وهرون وسليمان قال أبو حيان وذكر بعض شيوخنا أن إثباتها في نحو صالح وخادم وما شابه وكذا قال أحد بن يحيى أن يجوز فيه الحذف والاثبات ولا يحذف مما يكثر استعماله كقائم وجابر وعابد وحسام وطالبوت وجاروت وماروت وعامان وقارون وبأجوج وزمزم وحذف في بعض المصاحف من هرون وماروت وعامان وقارون ولأم المصاحف كرحم صالح ورحم ميثاق ولا تملأه ردة على ثلاثة كادس بن لأم بن داب وعامة قريظة ومما حذف منه نبي آخر كاسر أيل حذف إحدى ياءه ودارد حذف إحدى واو به ولا حذف ليس كاسر وعاس لو حذف لالتبس بعمر وعيس وحذف أيضا من مشككة لأنه لا يابس فيه الله مع كثرة الاستعمال وحذف أيضا من

حذرا من التباس لثني بالفرد وقار بن حذرا من التباس المثني بالجمع وقول وحذرا من التباسه
بقول وصول قال أبو حيان ولم يبين أيهما المذوق فقال التباس يقتضي أنها لما كتبتا مثل المتحركة بالحركة قال
وجوز بعضهم كتابة الواو بن على الأصل واحذره ابن الضائع والقيس بخلافه كراهة اجتماع المثني ولو اجتمع
ثلاث ما تلاث في كلمة أو كلمتين حذف أيضا واحذروا آدم ومسا آت وبرأت واليمين وتعين لثني وواو
ومسوقون

(ص) ونوب الداء على الجور عن ألف مخنونة اسم أو فعل ثالث قد بدله من ياء أو داء فصاعدا مطلقا لم يبق في
ياء في خبر يعي عما قبل أو غيره كان واء ضمير متصل وثانيه قولان والأصح في كل واحد أن الالف الأولى وعلى الأول
إن نوب ثلثها قال سيبويه المذوق ألف وغيره ياء وتعرف الياء بالثنية والجمع والكسرة والانداد إلى
الضمير والمضارع وكون الفاء أو العين أو الواو لا يكتب بالياء في غير ثني ولا حرف غير ثني والي وعلى وحي لا
موصولة باستفهامية

(ش) النوع الخامس أحكام البدل فكاتب كل الف أربعة أو خمسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء ياء عن
الألف سواء كان أصلها ياء أم الواو أم كانت زائدة للخلق أو لتأنيث أو لغير ذلك ككتبى ولفى وأعطى
ومعشى والخورلى واقضى واعتزى ومغشى ومستغشى واستغشى ويستغشى ومغزى والآن تكون ثنية
لله كندى ومجرا واحدا وخطا يواو لا يصح مما فانه يكتب بالياء فرق بين يحيى الاسم وبين يحيى الفعل والحق
المتردد يحيى كل علم قول من الفعل كأن يهوى أيضا فكاتب بالياء والحق أيضا أبو جعفر قال كان كل علم بقول
من الاسم كروا يا عترة كتبه بالياء فرق بين يواو والجمع كما فرقوا بين يعي العلم والفعل والجهر ركبت
الجميع بالألف فإن الفعل والكلمة ضمير متصل بخلاف منهم من يكتب بالياء ومنهم من يكتب بالألف نحو ما بال
ومستغناء كذا حكى الخلاف في السبيل ولم يرجع شيئا قال أبو حيان واختار أصحابنا كتبه بالألف لأن الأصل
ضمير مبني أو مفعول سواء كان ثلاثيا أو ثنائيا أو أحديا خاصة فكاتب بالياء حال اتصاله بضمير المفعول نحو
أحجم ما كتبه المادون لأن الأصل واختاروا إذا اتصل بياء تأنيث تغلب في الوقت فذهب المصريون في أنها تكتب
الفعل وتضم أو أجازوا الكوثر من كتبها بواو بدلا من ثنائيات أو ثنائيات وسواء في ذلك أيضا الثلاثي والأربعي كراهة
تفرع على القول المصري وهو الأشهر وحكى ابن عصفور أن الفارسي رغم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره
بالألف بدلا وكذا الثلاثي الآتي كأن الحمد المنقلبة من ياء أو واو في مثل رداء وكساء لا تكتب بدلا الآتي
صورتها لا على أصلها رداء ابن عصفور أن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كرجلين
ورميت بعمول الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود في أصلها في موضع من المواضع وقال ابن
لسان هذه الحكاية بعد جده عن الفارسي بل مراده أنه القياس قال والفارسي أن يقول إن كانت الفاء
ترجع إلى الداء في بعض المواضع فكاتب المنقلبة عن الواو ورجوعها إليها في بعض المواضع وإن كانت
أصلها الفاء بقي لزم لا غير حسن بالهمزة بل الآتي أن يقول الفارسي عرفت العرب في اللغة بين هذين كالعين
الاسمالة عمل الحما فيه ما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال أبو حيان في المسئلة ثلاثة مذاهب مذاهب الجمهور
ومذهب الفارسي والثالث أنه لا تنزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء وهو الاختيار وهو أن تكتب
الألف وذلك قلل قال قدرائيت بخط بعض النحويين وهو عيسى اللطفي عيسى الألف في كتاب قرئ عليه
وأما الألف الثالث فذهب الجمهور رأيها أن كانت بدلا من ياء كتبت أيا ياء نحو ربي ربي وإن كانت محمولة
لأصل كراهة أو كانت بدلا من واو كساه وغيره كتبت بالألف ومعالي الجمهور قول الفارسي المفسر أنه

لا يكتب بالياء وقول السكاسي ان ما كان من الفعل بيته حمزة نحو شاء فان يصح ان يكتب بالياء
وان كان من دوات اللو وكراهة اجتماع الفين وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل فانه يكتب بالياء اي
وان كان من دوات الواو نحو السكي والبصريون لا يجوزون شيئا من ذلك ومنع البصريين في
كل ان يكتب بالالف لأن الفها نقابة من زور ومن رعم أنها مقلدة عن ياء كجاء حب اليه العيسى فانه يكتب بالياء
وكتب على الاول كلمة بالالف على كذا وكان القياس أن تكتب الياء لأن الفها لغة ويعرف كون الألف
مبدلة من الياء بالانقلاب في اللغة نحو رجي ورجيان أو في الجمع الفالف والياء نحو حصي وحصيان أو في الراء
نحو ربي ربة أو في الاسم إذا في الضمير نحو ريت أو في المضارع نحو يرى ويكون الفعل معتل العين أو الفاء
الواو نحو عوى وروى ودعى ولا يكتب اسم يني بالياء لأنه لا ياء له ولا من من الحروف بالياء في
لاماثة الا على وحى في الراء وهما في الياء وعليه قال ابن الأنباري وإنما كتبت حني بالياء وان كانت لا تال
فراقين دخولها على المضارع والمضارع فترم فيه الألف مع المضارع حين فاقوا حناني وحناك وحناوا وحسرف الى
السمع الظاهر حتى قالوا يني بدلتني فان وصلت التلاوة لا تنهية كتبت بالالف نوقوعه وحطت في لام
وعلام وحناك وقال الزجاجي اذا أسكل عليك نين من ما تنوء ألفا كتبه ألف لانه الاصل في وكذا كتب
بهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف

✽ **ص** ✽ ورسم المصنف منسج ومن ثم وصل خطين لا يقاسان خط المصنف والمروى أما الفاء فاقلة حسنة
تستوفي حروها لا ما يتم الوزن دونها فان كان الروي القاسم أبدا والطفقة صبا بالالف والمختار حذف صلا فغيره
والمدود في العين وما من من ز يادنا وحذف أو بدل فمقود

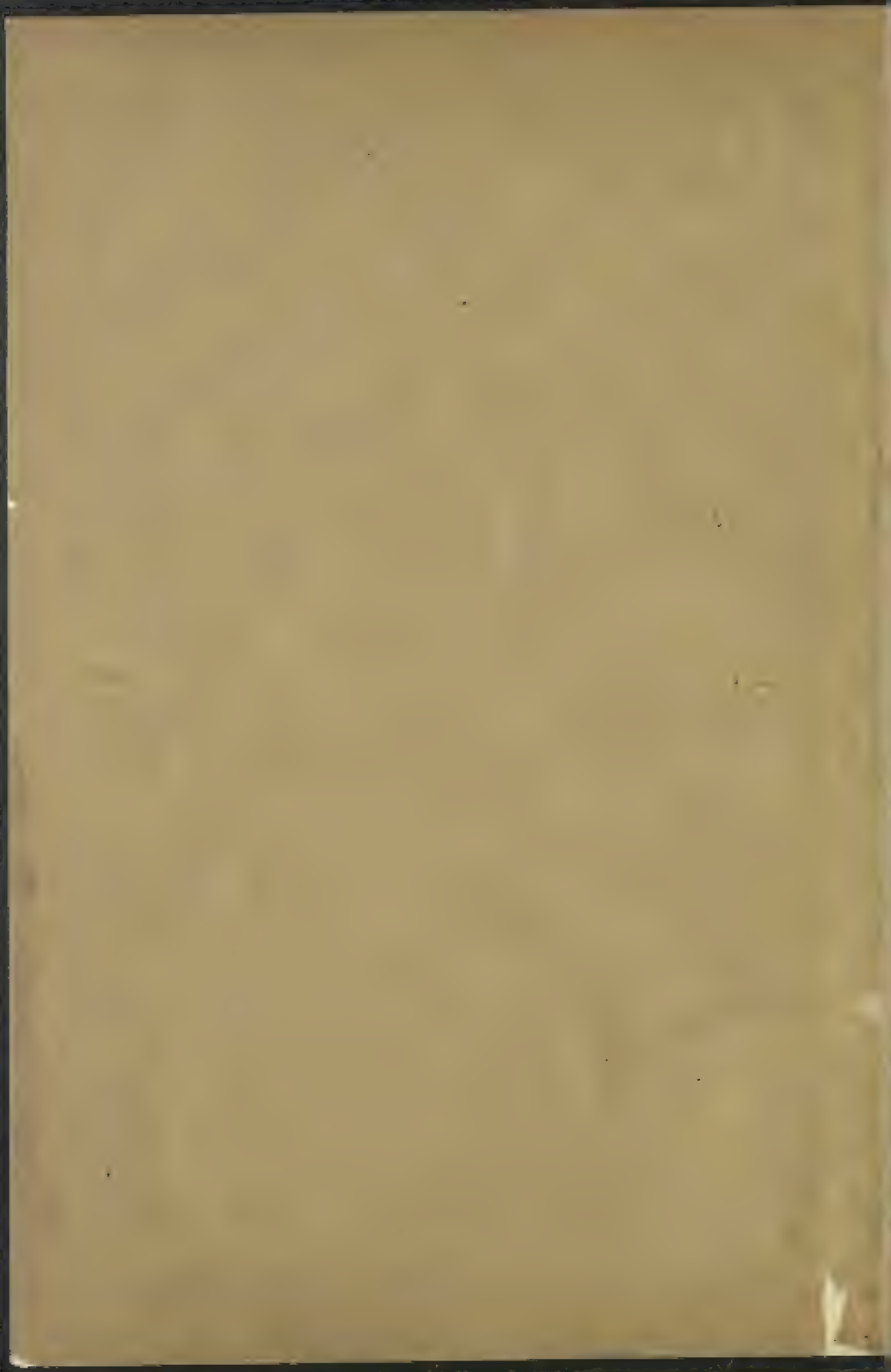
✽ **ش** ✽ رسم المصنف منسج لانواع السبب رضي الله عنهم وفدفع فيه أشياء كثيرة من التوصل والعصا
والز يادنا وحذف أو بدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل . أن تجوع عمامة . أين هوفات . ووصل
وز يادنا في أبيه ومن بالمرحان . ولاه ولاهم . وألف في البرازان أمرؤا . وحذف ألف تواتر أو كتابة
والوصوة لم يمزق ر يادنا ألف مدها أو كتابة ماز كي بالياء فينصبه الألف لأنه من ذوات اللو وكتبتة اصطلاح
والز كذا والمجدة وبكافة وسدو الز يادنا و بدل لالف وهذا كله مما يفتقد اليه في كتابة المصنف ولا يقاس عليه
نترجه من ذا وقت هذه الألفاظ ونحوه في غير القرآن ثم تكتب لا على التواضع السابقة ولما قبل بن
درستو بد خطين لا يقاسان خط المصنف والمروى قال أبو جيان وذلك ان المروى وبين يكتبون ما يسمع
خاصة ما الذي يقيد في صفة المروى مما هو مالم يلفظ بدلائهم بر بدون به عند الحروف التي يقوم بها الحروف
منحركات أو ما كتبت كتبون الثوبين بوزن لا بوزن حذف في الوقف ولما هم حروف يكتبون الحروف
بحسب أجزاء التفعيل فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تعيين الأجزاء كقوله

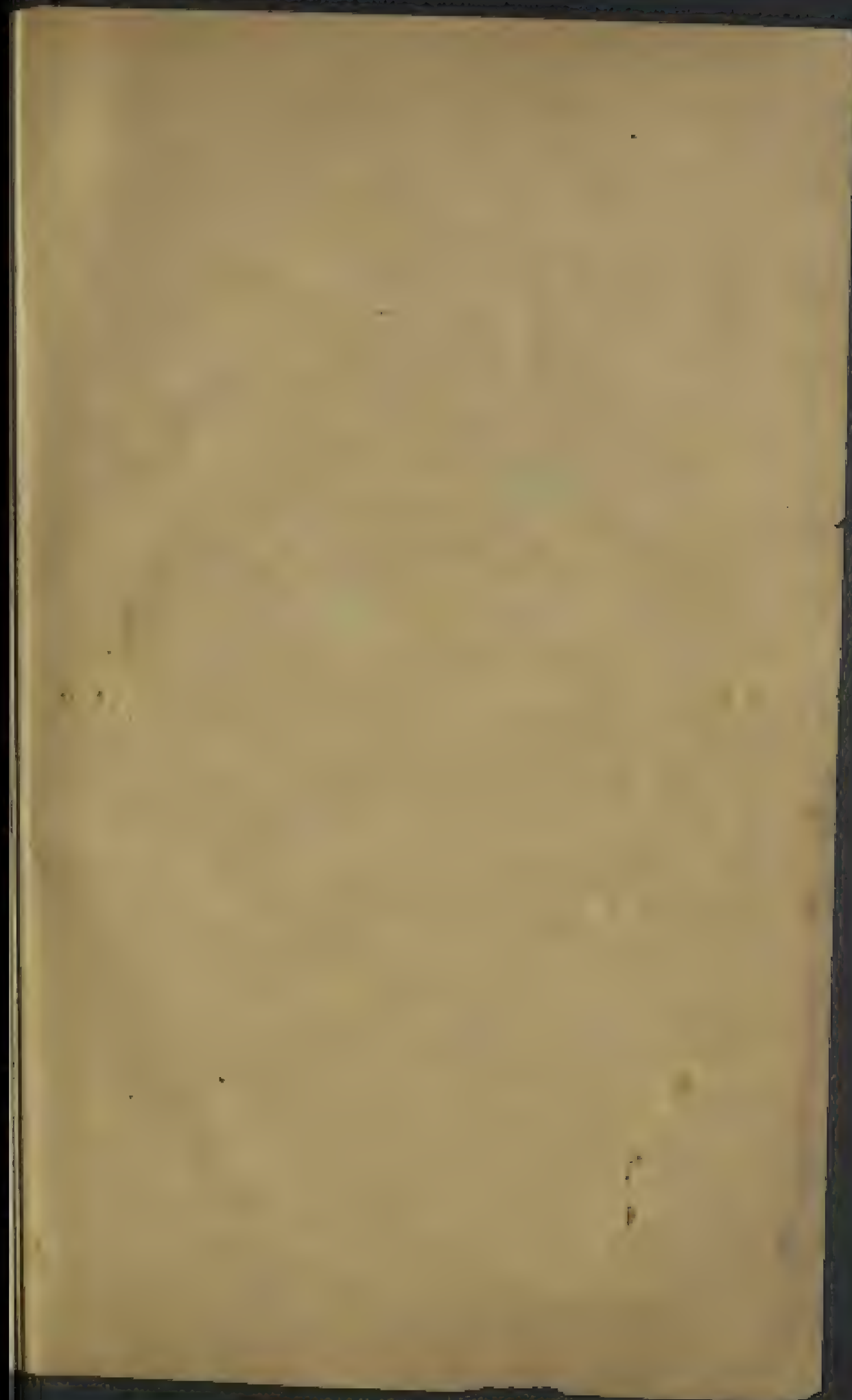
ياداري تبي علما فمن سدى ه أقوت وطاعني هاء الى الأمد

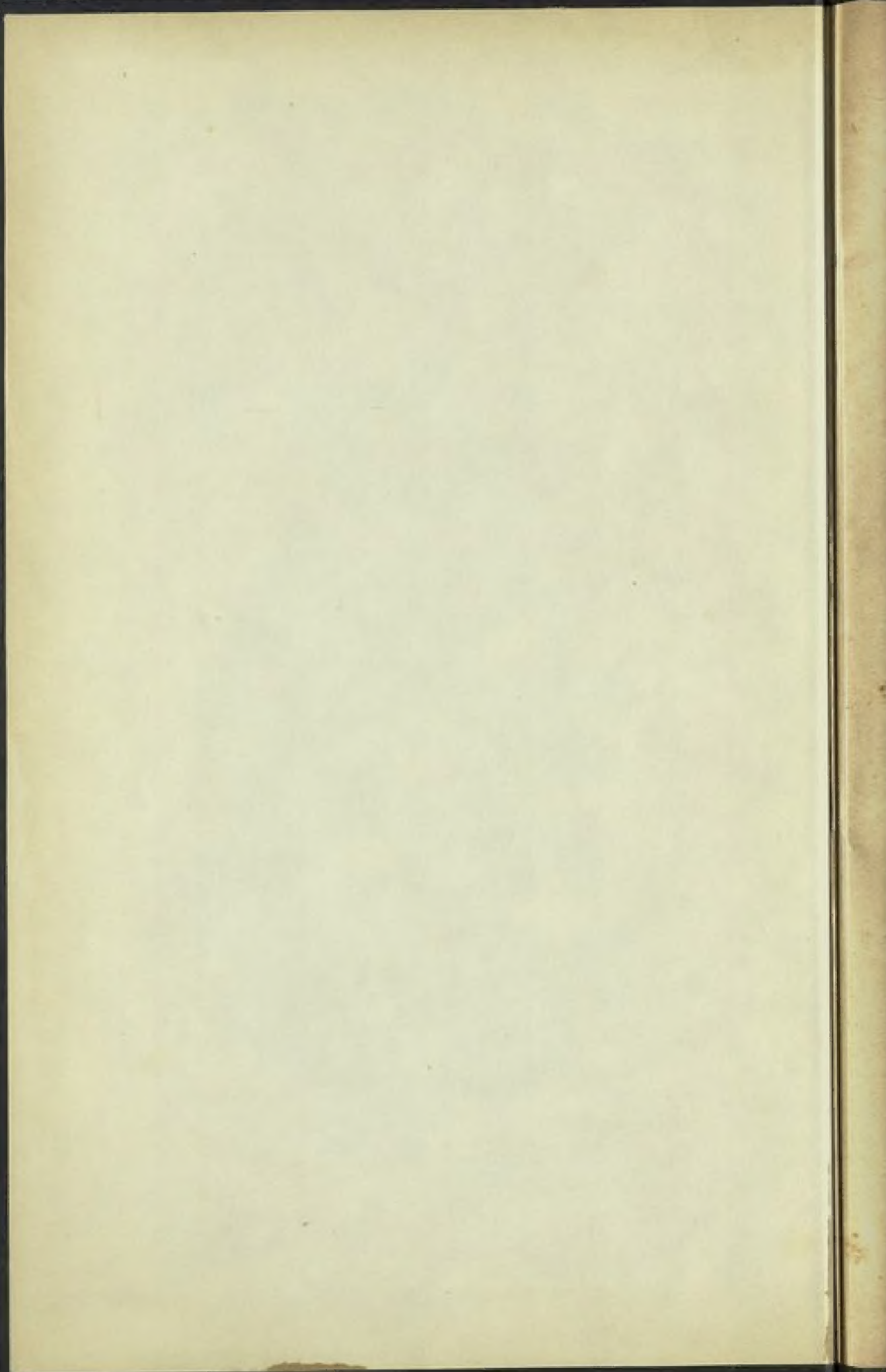
لان تعظيهم من بعد ان أربع مرات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم المروى

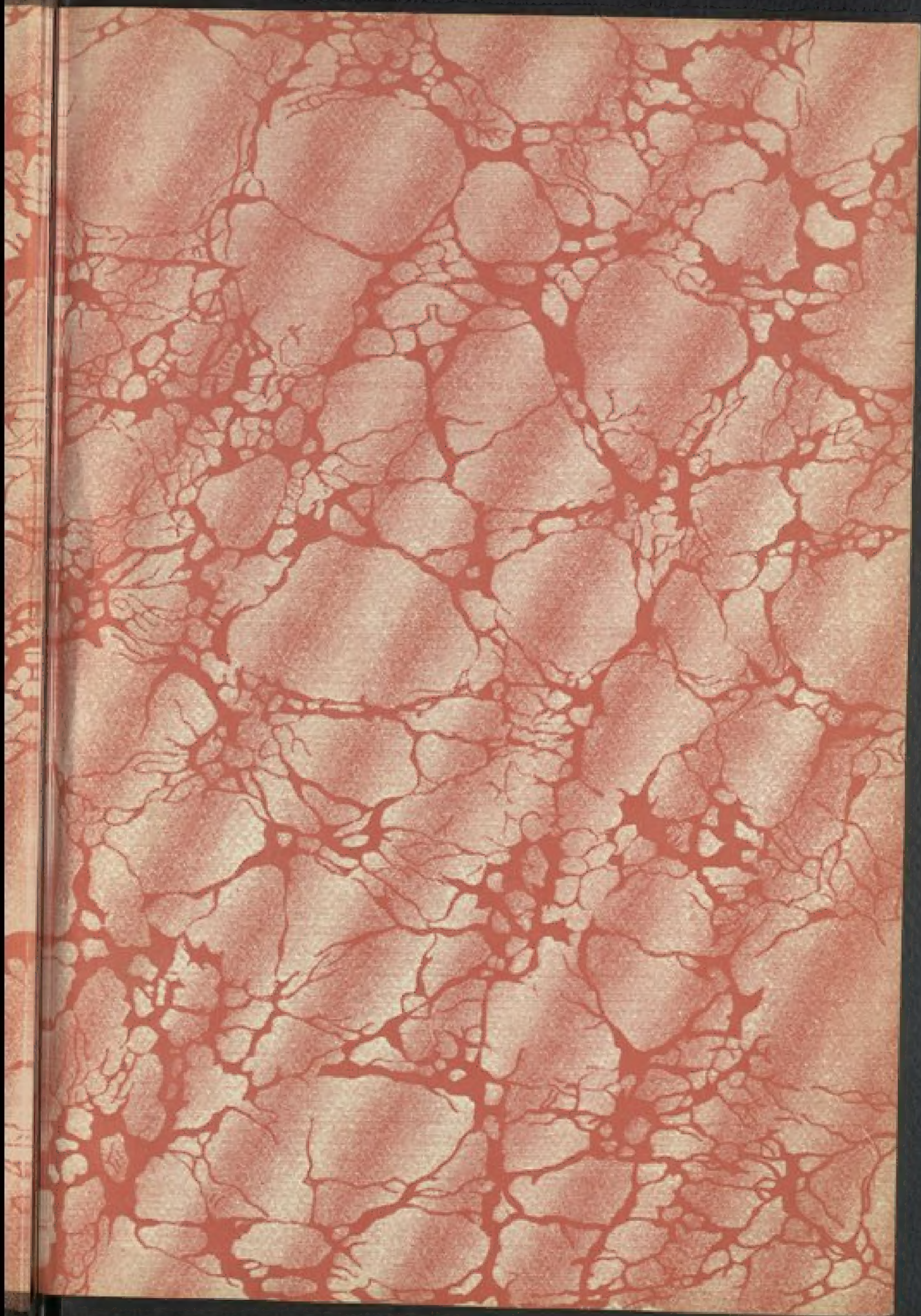
يادارية بالعلية فالسند ه أقوت وطال عليها سالف الأمد

قال في هذا الاصطلاح في السكتات على ثلاثة أصناف اصطلاح المروى واصطلاح كتابة المصنف واصطلاح
السكتات في غيرهم من قال في علم الخط ويقال في هذا الجان من علم النحو وانما كره النحو في كتبه
الضرورة ما يحتاج اليه المتدعي في الخط عوفي كتبه ولان كثير من السكتات يفتني على أصول نحو يدي يادها
بيان تلك الأصول ككتابة لهم رة على نحو ما يسمي به وهو ما من النحو كبير ه









A.U.B. LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00505435

